

# الشمس المشرقة

على زاد المستقنع

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه والمسلمين

المجلد السادس

البيع - الوكالة

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



أسئلة مؤلفات  
فضيلة الشيخ

٥٥



الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ  
الْمُبِينِ

عَلَى زَادِ الْمُسْتَقْنَعِ

⑥



ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٤٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

الشرح المتع على زاد المستقنع. / محمد بن صالح العثيمين - ط ٩ - عنيزة، ١٤٤٥هـ

٨٤٧ ص : ٢٤×١٧ سم ١٠ مج. - (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٥٥)

ردمك: ٦ - ٤٤ - ٨٣٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

١٤٤٥/٢١٦١٦

٧ - ٥٠ - ٨٣٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٦)

رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢١٦١٦

ردمك: ٦ - ٤٤ - ٨٣٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

٧ - ٥٠ - ٨٣٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٦)

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة التاسعة

١٤٤٦هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص. ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٢٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

# الشيخ المبتدع

## على زاد المستقنع

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد السادس

البيع - الوكالة

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية







## كِتَابُ الْبَيْعِ <sup>[١]</sup>



[١] العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَبْدُؤُونَ تَصَانِيفَهُمْ بِالْعِبَادَاتِ، ثُمَّ بِالْمَعَامَلَاتِ، ثُمَّ بِالْأَنْكَحَةِ، ثُمَّ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالذَّمَاءِ، ثُمَّ بِالْقَضَاءِ، فَبَدُؤُوا بِالْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَجْلِهَا، وَبَدُؤُوا بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ الْعِبَادَاتِ، وَقَدَّمُوا الطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شُرُوطِهَا؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ فِيهَا تَنْزِيهٌ وَنَزَاهَةٌ.

فَالترتيبُ السَّليْمُ أن يُبْدَأَ أَوَّلًا بِالتَّطَهُّرِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُنَيَّ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: «التَّخْلِيَةُ قَبْلَ التَّحْلِيَةِ»، أَي: يُحْلَى الْمَكَانَ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ يُحْلَى بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ ذَكَرُوا الزَّكَاةَ؛ لِأَنَّهَا آكَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الرُّكْنُ الرَّابِعُ، ثُمَّ بِالْحَجِّ.

ولماذا جعلوا الجهادَ في قِسمِ العباداتِ؟ ولم يجعلوه في كتابِ الحدودِ مثلاً؟

الجوابُ: لِأَنَّ كَوْنَ الجهادِ عِبَادَةً أَظْهَرَ مِنْ كَوْنِهِ انتِقَامًا وَرَدْعًا، وَلِهَذَا جَاءَتْ النُّصُوصُ الْكَثِيرَةُ فِي فَضْلِهِ وَثَوَابِهِ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ، فَجَعَلُوهُ مِنْ قِسمِ الْعِبَادَاتِ، ثُمَّ بَدُؤُوا فِي الْمَعَامَلَاتِ بِالْبَيْعِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، ثُمَّ ذَكَرُوا النِّكَاحَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَلَأُ الْبَطْنِ قَبْلَ النِّكَاحِ، فَالنَّاسُ مُحْتَاجُونَ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مِنْ حِينِ مَا يُوَلَّدُونَ، وَمِنْ أَكْبَرِ طُرُقِ الْحَصُولِ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ؛ وَلِهَذَا بَدُؤُوا فِي الْمَعَامَلَاتِ بِالْبَيْعِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، فَالْإِنْسَانُ إِذَا شَبِعَ يَطْلُبُ النِّكَاحَ؛ وَلِهَذَا جَاؤُوا بِالنِّكَاحِ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِذَا تَمَّتِ النِّعْمَةُ بِشَبْعِ الْبَطْنِ وَكُسُوةِ الْبَدَنِ وَتَحْصِينِ الْفَرْجِ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْأَشْرِ وَالْبَطَرِ مَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى رَدْعٍ، فَذَكَرُوا الْقِصَاصَ وَالْحُدُودَ وَالْقَضَاءَ... إلخ.



= وجعلوا باب الإقرار آخر شيء مع أن باب الإقرار له مكان في البيوع كإقرار الإنسان بأنه باع، أو أنه اشترى، أو أنه استأجر تفاؤلاً أن يكون آخر كلام الإنسان من الدنيا الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وجعل بعض العلماء آخر الأبواب العتق تفاؤلاً بأن يعتق من النار، ولكل وجهة.

فهذا هو ترتيب العلماء رحمهم الله فيما ألفوه من الكتب، وبعضهم قد يدخل شيئاً من الأشياء في موضع لا يدخلها الآخرون؛ ولهذا رأى بعض المتأخرين أن يرتب الفقه على الحروف الهجائية؛ لأنها لا يغلط فيها أحد، لكن الأبواب الفقهية قد يكون ترتيب فقهاء الحنابلة فيها غير ترتيب فقهاء الشافعية أو الحنفية أو آخرين، لكن الناس متفقون على ترتيب حروف الهجاء، وهذه وجهة طيبة، وقد سلكها من ألفوا في الموسوعات الفقهية وبدؤوا بالألف.

قوله: «كتاب البيع» البيع جازز بالكتاب، والسنة، والإجماع، والنظر الصحيح. أمّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما السنة فمثل قوله ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا»<sup>(١)</sup>، وقوله: «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»<sup>(٢)</sup>، والأحاديث في هذا كثيرة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، رقم (٢١١٢)،

ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (١٥٣١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك، رقم

(٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٢)،

عن ابن عمر رضي الله عنهما.

= وأما الإجماعُ فمعلومٌ بالضرورة من دين الإسلام.

وأما النظرُ الصحيحُ فلأنَّ الإنسانَ يحتاجُ لما في يد غيره من متاع الدنيا، ولا وسيلةَ إلى ذلك إلا بالظلمِ وأخذِه منه قهراً، أو بالبيعِ.

فلهذا كان من الضروري أن يحلَّ البيعُ فأحلَّه الله عزَّ وجلَّ، وفي حلِّ البيعِ دليلٌ على شمولِ الشريعةِ الإسلامية، وأنها ليست كما قال أعداؤها: لا تُنظَّمُ إلا المعاملاتُ التي بين الخالقِ والمخلوقِ، بل هي تُنظَّمُ المعاملاتُ بين الخالقِ والمخلوقِ، وبين المخلوقين بعضهم مع بعضٍ، وتنظيمُها للمعاملةِ بين المخلوقين بعضهم مع بعضٍ من أهمِّ الأمور؛ لأنه لولا ذلك لأكلَ النَّاسُ بعضهم بعضاً، واعتدى النَّاسُ بعضهم على بعضٍ، فكان من الحكمةِ ومن مقتضى عدلِ الله عزَّ وجلَّ أن تُنظَّمُ المعاملاتُ بين الخلقِ؛ لئلا ترجعَ إلى أهوائهم وعدوانهم، ثمَّ إنَّ أطولَ آيةٍ في كتابِ الله هي آيةُ الدين، وهي في المعاملاتِ بين الخلقِ فكيف يُقالُ: إنَّ الشريعةَ الإسلامية تُنظَّمُ المعاملةَ بين الخالقِ والمخلوقِ فقط؟ ولهذا قال رجلٌ من المشركين لسلمان الفارسي رضي الله عنه: «عَلَّمَكُم نبيُّكُم حتَّى الخِراءة؟ قال: أجل»<sup>(١)</sup>، يعني: آدابُ قضاءِ الحاجةِ، ففي السنةِ آدابُ قضاءِ الحاجةِ، وفي القرآنِ آدابُ الجلوسِ، قال الله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ [المجادلة: ١١]، وآدابُ الاستئذانِ، وآدابُ الدُّخولِ، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، فالشريعةُ -والحمدُ لله- شاملةٌ لكلِّ شيءٍ، لكن من الأشياءِ ما تنصُّ عليه الشريعةُ بعينه، ومن الأشياءِ ما يكونُ داخلاً تحتَ قاعدةٍ عامَّةٍ من قواعدِ الشريعةِ، ولقد أخطأ من قال: إنَّ النصوصَ لا تقبي بعشرِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢)، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.



وَهُوَ<sup>[١]</sup> مُبَادَلَةٌ مَالٍ وَلَوْ فِي الدِّمَّةِ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَا حَةٍ كَمَمَرٍ فِي دَارٍ بِمِثْلِ أَحَدِهِمَا عَلَى التَّأْيِيدِ، غَيْرَ رَبًّا وَقَرْضٍ<sup>[٢]</sup>.

= ما يحتاجُ النَّاسُ إليه، بل نقولُ: إِنَّ النُّصُوصَ وافيةٌ بكلِّ ما يحتاجُ النَّاسُ إليه، ولكن منَ الأشياءِ ما هو منصوصٌ عليه، ومنها ما يدخلُ تحتَ القواعدِ العامَّةِ يُدرِّكها مَنْ رُزِقَ علماً وفهماً.

قال في (الروض)<sup>(١)</sup>: «وهو جائزٌ بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بعضهم يقولُ: إِنَّ هذا التعبيرَ فيه نظرٌ.

والصَّوابُ أن يُقالَ: جائزٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، لكنَّ المؤلِّفَ لَهُ وجهةُ نظرٍ، فأرادَ أن يَبْدَأَ بالإجماعِ، ثُمَّ يَذْكُرُ مُسْتَنَدَهُ؛ لأنَّ الإجماعَ قاطعٌ للنِّزاعِ بخلافِ النَّصِّ، فالنَّصُّ قد يَكُونُ فيه مدخلٌ لمؤوِّلٍ فلا يُوافِقُكَ مَنْ استدلَّت عليه به على ما استدلَّت به عليه، ولكلِّ وجهةٍ. فَمَنْ قالَ: أبدأ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ. فلهُ نظرٌ؛ لأنَّ الكتابَ أقوى الأدلَّةِ، ثُمَّ السُّنَّةُ ثُمَّ الإجماعُ، والإجماعُ لا بدَّ أن يَكُونَ لَهُ مُسْتَنَدٌ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ، إمَّا معلومٌ وإمَّا خفيٌّ على بعضِ النَّاسِ، وإلا فلا يُمكنُ أبداً أن يُوجدَ إجماعٌ بلا مُسْتَنَدٍ في كتابِ الله أو سُنَّةِ رسوله ﷺ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ على البيعِ.

[٢] قوله: «مُبَادَلَةٌ...» إلى آخِرِهِ هذا تعريفٌ لَهُ في الاصطلاحِ، ولهُ تعريفٌ في اللُّغَةِ أعمُّ من تعريفه في الاصطلاحِ، وهكذا جميعُ الكَلِمَاتِ والحَقائِقِ الَّتِي لَهَا حَقائِقُ لغويَّةٌ وحَقائِقُ شرعيَّةٌ، نجدُ أَنَّ الحَقائِقَ اللُّغويَّةَ أوسعُ مِنَ الحَقائِقِ الشرعيَّةِ، إلَّا في

= بعض كلمات كالإيمان مثلاً، فهو في اللغة محلُّ القلب؛ لأنَّه إقرار القلب بالشيء، لكن في الشرع أعمُّ، إذ يشمل قول الإنسان، وعمل الجوارح، بالإضافة إلى إقرار القلب، وهذا نادرٌ، لكن الأكثر أن تكون المعاني اللغويَّة أوسع من المعاني الشرعيَّة.

إذن البيع في اللغة أعمُّ من البيع شرعاً، فهو أخذُ شيء وإعطاء شيء، حتَّى ولو كان على سبيل العاريَّة أو الوديعة، فإذا مددت إليك شيئاً أُعيرك إياه فهو بيع في اللغة؛ لأنَّه مأخوذ من الباع، إذ إنَّ كلَّ واحدٍ من المتعاطيين يمدُّ باعه إلى الآخر.

لكن في الاصطلاح يقول: «مبادلة مالٍ ولو في الذمَّة أو منفعة مباحة كَمَمَرٍ في دارٍ بمثلٍ أحدهما على التأييد غير رباً وقرضٍ».

وقوله: «مبادلة مالٍ» المراد بالمال هنا: كلُّ عينٍ مباحة النَّفع بلا حاجة، فيدخل في قولنا: «كلُّ عين»: الذهب، والفضة، والبرُّ، والشَّعير، والتَّمْر، والملح، والسيَّارات، والأواني، والعقارات، وغيرها.

وقولنا: «مباحة النَّفع» معناه أنَّه لا بدَّ أن يكونَ فيها نفعٌ، فالعينُ التي لا نفعَ فيها لا تدخل في هذا التعريف.

وقولنا: «مباحة النَّفع» خرج به محرمة النَّفع كآلات الزَّمر، والمعازف، فهذه لا تدخل في اسم المال هنا.

وقولنا: «بلا حاجة» احترازاً ممَّا يُباح نفعه للحاجة أو للضرورة، فمثلاً الميتة تُباح لكن للضرورة، وجلد الميتة إذا دُبغ يُباح للحاجة، وأيضاً لا يُباح استعماله إلَّا في



= الياسات على المشهور من المذهب<sup>(١)</sup>، إذَنْ لا بُدَّ من هذا القيد «عين مباحة النفع بلا حاجة».

فكلب الصيد عين مباحة النفع، لكن حاجة؛ ولهذا قُيدت بمنفعته بقيد معين، فتبين الآن أن المال كل عين مباحة النفع بلا حاجة.

وقوله: «ولو في الذمة» «لو» تدل على أن هناك شيئاً مقابلاً لها في الذمة وهو المعين، فالبيع قد يقع على شيء معين، وقد يقع على شيء في الذمة.

ويظهر هذا بالمثال، فإذا قلت: بعْتُك هذا الكتاب بهذا الكتاب. فهذا معين بمعين ليس في الذمة، وإذا قلت: بعْتُك هذا الكتاب بعشرة ريالات. فهذا معين بما في الذمة حتى إن قلت: عشرة ريالات. أي: ما عيّنتها بل هي في ذمتي.

وقوله: «ولو في الذمة» يشمل ما في الذمة بما في الذمة.

مثاله: اشتريت منك كيلو من السكر بعشرة ريالات، ثم ذهب البائع يزن لي السكر، وأنا أخرجت الدراهم من جيبتي وأعطيتها إياه، هنا العقد وقع على شيء في الذمة بشيء في الذمة.

وقوله: «أو منفعة مباحة» يعني: مبادلة مال بمنفعة مباحة، مثاله: تمر في دار، هذا رجل له دار وله جار، والجار بينه وبين الشارع، فقال الآخر: اشتري منك تمرًا في دارك إلى الشارع. قال: نعم. فاشتري منه التمر إلى الشارع بدراهم، فهذه يقال لها: مبادلة مال بمنفعة، فليس للجار الذي اشتري من جاره المنفعة إلا الاستطراق من داره

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٨٨)، وكشاف القناع (١/ ٥٤).

= عبر بيت جاره إلى الشارع، فلا يتصرف في هذا الممر، أي: لو قال: أنا أبلط الممر الذي يريد أن يعبر عليه إلى الشارع. فلصاحب الدار أن يمنعه ويقول: ليس بملكك، أنت لك الاستطراق فقط، والاستطراق هو المنفعة، لك عليّ ألا أحول بينك وبين الانتفاع؛ لأنك تملك المنفعة، فهذه مبادلة مال بمنفعة.

تبيّن الآن أنّ الذي يقع عليه العقد، إمّا أعيان، وإمّا منافع، والأعيان إمّا مشار إليها، وإمّا في الذمة.

وقوله: «مَنْعَةٌ مُّبَاخَةٌ» احترازًا من المنفعة غير المباحة، مثل لو اشتري منه الانتفاع بآلة عزف، قال: بع عليّ الانتفاع بهذه الآلة. فقال: اشتريها منك للانتفاع بها فقط بخمسين ريالاً. قال: بعثها عليك. فهذا لا يجوز؛ لأنّ المنفعة هنا محرمة، وكلّ عقد على محرّم فهو باطل؛ لقول الرسول ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «بِمِثْلِ أَحَدِهِمَا» متعلّق بمبادلة، أي: أن يُبادل المال ولو في الذمة أو المنفعة بمثل أحدهما، يعني: يقع العقد على ثلاثة أشياء:

مالٍ مُعَيَّن، ومالٍ في الذمة، ومنفعة، إذا ضربت بعضها في بعض (ثلاثة في ثلاثة) صار الناتج تسع صور؛ وهي:

الأولى: مالٌ مُعَيَّنٌ بِمالٍ مُعَيَّن.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثانية: مَالٌ مُعَيَّنٌ بِمَالٍ فِي الدِّمَّةِ.

الثالثة: مَالٌ مُعَيَّنٌ بِمَنْفَعَةٍ.

الرابعة: مَالٌ فِي الدِّمَّةِ بِمَالٍ مُعَيَّنٍ.

الخامسة: مَالٌ فِي الدِّمَّةِ بِمَالٍ فِي الدِّمَّةِ.

السادسة: مَالٌ فِي الدِّمَّةِ بِمَنْفَعَةٍ.

السابعة: مَنْفَعَةٌ بِمَالٍ مُعَيَّنٍ.

الثامنة: مَنْفَعَةٌ بِمَالٍ فِي الدِّمَّةِ.

التاسعة: مَنْفَعَةٌ بِمَنْفَعَةٍ.

قد يُقَالُ: مَا دَامَ أَنَّهَا مُبَادِلَةٌ، لِمَاذَا لَا نَجْعَلُهَا سِتَّ صُورٍ؟

نَقُولُ: لِأَنَّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ فَهُوَ الثَّمَنُ، وَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ فَهُوَ الْمُثْمَنُ، فَإِذَا قُلْتُ: بَعْتُكَ كِتَابًا بِدَرَاهِمٍ. فَالْفِعْلُ وَقَعَ عَلَى «كِتَابٍ»، إِذَنْ هُوَ الْمُثْمَنُ، وَقَوْلُنَا: بِدَرَاهِمٍ. الْبَاءُ دَخَلَتْ عَلَى «دِرْهَمٍ» فَهُوَ الثَّمَنُ.

فَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ فَهُوَ الثَّمَنُ، وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ فَهُوَ الثَّمَنُ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى التَّأْيِيدِ» لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّبَادُلُ عَلَى التَّأْيِيدِ احْتِرَازًا مِنَ الْإِجَارَةِ، فَالْإِجَارَةُ فِيهَا مُبَادِلَةٌ وَلَا شَكَّ، فَإِذَا اسْتَأْجَرْتَ مِنْكَ هَذَا الْبَيْتَ بِمِئَةِ رِيَالٍ فَأَنَا الْآنَ اسْتَأْجَرْتُ مَعِينًا بِمَا فِي الدِّمَّةِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا بَيْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّأْيِيدِ، فَالْبَيْعُ إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّأْيِيدِ؛ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بَعْتُ هَذِهِ الدَّارَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ بِأَلْفِ رِيَالٍ. لَمْ يَصَحَّ هَذَا الْعَقْدُ عَلَى أَنَّهُ بَيْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّأْيِيدِ.

= وهل يصح على أنه إجارة؟ هذا ينبغي على قاعدة معروفة عند الفقهاء: «إذا وُصفَ العقد بوصفٍ على خلافٍ ما اتَّفَقَ عليه فهل يُنزَلُ على الوجه الصحيح، أو يُلغى كله؟» فيه خلاف.

وقوله: «غَيْرِ رِبَا» الرِّبَا لَا يُسَمَّى بَيْعًا وَإِنْ وُجِدَ فِيهِ التَّبَادُلُ، فَإِذَا أُعْطِيتُكَ دَرَهْمًا بَدْرَهْمِينَ فَهُوَ عَيْنُ بَيْعٍ؛ لَكِنَّهُ لَيْسَ بَيْعًا، وَمَا الَّذِي أَخْرَجَهُ؟

الجواب: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ قَسِيمًا لِلْبَيْعِ، وَقَسِيمُ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ الشَّيْءُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، إِذَنْ لَيْسَ الرِّبَا بِبَيْعٍ، وَإِلَّا لَمَا صَحَّ التَّقْسِيمُ.

وقوله: «وَقَرْضٍ» أَي: وَغَيْرِ قَرْضٍ، فَلَا يُسَمَّى بَيْعًا وَإِنْ وُجِدَتْ فِيهِ الْمُبَادَلَةُ. مثاله: أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ الْغَنِيَّ لِمَنْ طَلَبَ مِنْهُ الْقَرْضَ وَيَقُولُ: خُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ أَقْرَضْتُكَ إِيَّاهَا. فَالدَّرَاهِمُ الْآنَ مُعَيَّنَةٌ، وَالْقَرْضُ فِي الذِّمَّةِ، فَهُوَ يُشْبِهُ مِبَادَلَةً مُعَيَّنَ بَهَا فِي الذِّمَّةِ، لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى بَيْعًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْعًا لَبُطِلَ الْقَرْضُ فِي الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ.

فمثلاً: لَوْ بَعْتُكَ دَرَهْمًا بَدْرَهْمٍ لَا أَقْبِضُهُ مِنْكَ إِلَّا بَعْدَ يَوْمَيْنِ فَهُوَ رِبَا.

وَلَوْ أَقْرَضْتُكَ دَرَهْمًا قَرْضًا تُعْطِينِي إِيَّاهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ فَجَائِزٌ.

إِذَنْ لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْقَرْضَ بَيْعٌ. مَا صَحَّ الْقَرْضُ فِي الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَأْخِيرِ الْقَبْضِ بِاقْرَاضِ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَأْخِيرَ الْقَبْضِ فِي بَيْعِ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ حَرَامٌ وَرِبَاً.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي أَخْرَجَ الْقَرْضَ عَنِ الْبَيْعِ، وَهُوَ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ؟

وَيَنْعَقِدُ<sup>[١]</sup> بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ<sup>[٢]</sup> .....

= قلنا: أَخْرَجَهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup>، فَمَا الَّذِي نَوَاهُ الْمُقْرِضُ، هَلْ نَوَى الْمَاعِوِضَةَ وَالْإِجَارَ أَوْ نَوَى الْإِرْفَاقَ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَهُوَ نَوَى الْإِرْفَاقَ، وَمِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَوَى الْإِحْسَانَ صَارَ مُقَابِلًا لِنِيَّةِ الْمُرَائِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الرِّبَا هُوَ الظُّلْمُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فَصَارَ الْقَرْضُ عَلَى نَقِیْضِ مَقْصُودِ الرِّبَا، إِذْ إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْإِرْفَاقُ؛ فَلِذَلِكَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ بَيْعًا.

إِذَنْ مَا الدَّلِيلُ عَلَى خُرُوجِ الْقَرْضِ مِنَ الْبَيْعِ؟

الْجَوَابُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقْرِضَ وَالْمُسْتَقْرِضَ لَمْ يَنْوَ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْمَاعِوِضَةَ، إِنَّمَا قَصَدَ الْمُقْرِضُ الْإِرْفَاقَ وَقَصَدَ الْمُسْتَقْرِضُ سَدَّ حَاجَتِهِ؛ وَلِهَذَا صَارَ الْقَرْضُ لَيْسَ بَيْعًا، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّنَا لَوْ جَعَلْنَا الْقَرْضَ بَيْعًا لَبَطَلَ الْقَرْضُ فِي جَمِيعِ الرُّبُوبِيَّاتِ بِجِنْسِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَنْعَقِدُ» أَيِ: الْبَيْعِ، وَالْإِنْعِقَادُ ضِدُّ الْإِنْحِلَالِ، وَالْعَقْدُ بِمَعْنَى الْإِحْكَامِ وَرَبْطِ الشَّيْءِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، تَقُولُ: عَقَدْتُ الْحَبْلَ أَيِ: رَبَطْتُ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَكَلِمَةُ: «يَنْعَقِدُ» وَصْفٌ لْجَمِيعِ الْعُقُودِ، سِوَاءِ أَكَانَتْ عُقُودَ بَيْعٍ، أَمْ إِجَارَةٍ، أَمْ رَهْنٍ، أَمْ وَقْفٍ؛ لِأَنَّهَا رَبْطٌ وَإِحْكَامٌ وَشَدٌّ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ» الْإِيجَابُ هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مَنْ يَقُومُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ، بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدَأَ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْمُ (١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْغَزْوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ، رَقْمُ (١٩٠٧)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



بَعْدَهُ<sup>[١]</sup>، .....

= مَقَامَهُ، والقبولُ هو اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْمُشْتَرِي، أو مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، والحقيقةُ أنَّني قلتُ: أو مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ. مِنْ بَابِ التَّوْضِيحِ فَقَطْ، وإِلَّا فَمَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْبَائِعِ يُسَمَّى بَائِعًا، فالوكيلُ مثلًا بائعٌ، وكذلك مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْمُشْتَرِي.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَعْدَهُ» اشترطَ المؤلِّفُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ فَرَعٌ عَنْهُ، بَحِثْ يَقُولُ: بَعْتُكَ هَذَا. وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: قَبِلْتُ. فَلَوْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ عَلَى الْإِيجَابِ، بَأَنْ قَالَ الْمُشْتَرِي: قَبِلْتُ. ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ: بَعْتُكَ. فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ فَرَعٌ الْإِيجَابِ.

ولم يَذْكُرِ المؤلِّفُ صِغَةً مُعَيَّنَةً لِلْبَيْعِ؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ، أَعْطَيْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ، مَلَكَتُكَ هَذَا الشَّيْءَ. فَالْمُهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ لَفْظٌ مُعَيَّنٌ لِلْبَيْعِ، فَأَيُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَنْعَقِدُ بِهِ.

وهل هذا شاملٌ لجميعِ العقودِ؟

الجوابُ: فِيهِ خِلَافٌ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ اشْتَرَطَ لِبَعْضِ الْعُقُودِ أَلْفَاظًا مُعَيَّنَةً وَقَالَ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بَهَا، كَالنِّكَاحِ مِثْلًا، قَالَ: لَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ: زَوَّجْتُكَ. وَهَذَا يَقُولُ: قَبِلْتُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: جَمِيعُ الْعُقُودِ تَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ عُرْفًا. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَعَامِلَاتِ لَيْسَتْ عِبَادَاتٍ يَتَقَيَّدُ الْإِنْسَانُ فِيهَا بِمَا وَرَدَ، بَلْ هِيَ مُعَامِلَاتٌ بَيْنَ النَّاسِ، فَمَا عَدَّهُ النَّاسُ بَيْعًا فَهُوَ بَيْعٌ، وَمَا عَدُّوه رَهْنًا فَهُوَ رَهْنٌ، وَمَا عَدُّوه وَقْفًا فَهُوَ وَقْفٌ، وَمَا عَدُّوه نِكَاحًا فَهُوَ نِكَاحٌ.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٣٣).

وَقَبْلَهُ<sup>[١]</sup>، وَمُتَرَاخِيًا عَنْهُ فِي مَجْلِسِهِ، فَإِنْ اشْتَغَلَ بِهَا يَقْطَعُهُ بَطْلٌ<sup>[٢]</sup>، .....

= فالصواب: أن جميع العقود ليس لها صيغ معينة، بل تنعقد بما دل عليها، ولا يمكن لإنسان أن يأتي بفارق بين البيع وبين غيره، فإذا قالوا مثلاً: النكاح ذكره الله بلفظ النكاح. قلنا: والبيع ذكره الله بلفظ البيع، فهل تقولون: إنه لا بد أن تقول: بعث؟ تقولون: ليس بشرط، إذن ينعقد بكل لفظ دل عليه عرفاً بإيجاب وقبول بعده.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَبْلَهُ» يعني: ويصح -أيضاً- بقبول قبله، لكن في صور معينة، وهذه الصور لا بد أن تكون دالة على العقد، مثل أن يقول: بعني كذا بعشرة. فيقول البائع: بعثك. مع أن ما يدل على القبول قد سبق الإيجاب، لكننا قعدنا قاعدة وهي أنه ينعقد بما دل عليه.

لو قال: أتبيعني كذا بكذا؟ فقال: بعثك. فهل ينعقد؟ الجواب: لا ينعقد، فإذا قال: بعثك. يقول: قبلت؛ ولهذا قال في (الروض)<sup>(١)</sup>: «بلفظ أمر أو ماضٍ مجرد عن استفهام ونحوه»؛ لأن المعنى حاصل به، فلو قال: اشتريت منك كذا بكذا. فقال: بعثك. ينعقد؛ لأنه دل على أن الرجل قابل، فصار ينعقد إذا تقدم القبول على الإيجاب بشرط أن يكون دالاً عليه، أما إذا كان لم يدل كمضارع، يستفهم: هل تبيعني كذا؟ أو أتبيعني كذا؟ أو ما أشبه ذلك؟ فهذا لا يعتبر قبولاً مرضياً.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمُتَرَاخِيًا عَنْهُ فِي مَجْلِسِهِ، فَإِنْ اشْتَغَلَ بِهَا يَقْطَعُهُ بَطْلٌ» متراخياً: هذا حال من القبول، يعني أن القبول يجوز أن يكون عقيب الإيجاب، ويجوز أن يكون متراخياً عنه، أما كونه جائزاً عقيب الإيجاب فالأمر واضح، كأن يقول: بعثك هذا بعشرة. ويقول المشتري: قبلت. فالقبول هنا أعقب الإيجاب، وهذا لا إشكال فيه،

(١) الروض مع حاشية ابن القاسم (٤/ ٣٢٨).

= ويجوز أن يتراخى عن الإيجاب، فيقول: بعثك هذا بعشرة. ثم يسكت المشتري يفكر؛ لأن الإنسان قبل أن يتناع الشيء يجد في نفسه رغبة فيه، فإذا قال: بعثك. ربما يترتب وتزول هذه الرغبة، وأحب شيء إلى الإنسان ما منع؛ ولهذا تجد الصيادين الذين يصيدون الطيور قبل أن يرمي الطير يكون عنده رغبة في هذا الطير، فإذا رماه وسقط على الأرض صار لا يساوي شيئاً عنده، وهذه السلعة التي في يد البائع، إذا قال: هل تبيعني هذا الشيء بعشرة؟ قال: نعم أبيعه بعشرة. فهنا لو تأخر القبول فلا بأس، لكن نقول: إذا تراخى عنه فلا بد من شروط:

الأول: أن يكون في مجلسه.

الثاني: ألا يتشاعلاً عنه بما يقطعه.

الثالث: أن يطابق القبول الإيجاب.

أما كونه في المجلس فهو احترازٌ مما لو كان في غير المجلس، بأن قال: بعثك هذه السلعة بعشرة. ثم تفرقا، ثم رجع، وقال: قبلت. فلا يصح هذا القبول لتغير المجلس.

وكذلك لو تشاعلاً بما يقطعه بأن قال: بعثك هذه السيارة بثلاثين ألفاً. فقال: مررت اليوم بالكلية، ووجدت فلاناً ناجحاً، وفلاناً راسباً، وفلاناً مكماً. وقال: هذه النتيجة ليست بطيبة. ثم قال: قبلت. فلا يصح؛ لأنه تشاعل بما يقطعه، فلا بد إذن في صحة هذا العقد من أن يعيد البائع الإيجاب حتى يكون القبول عقبه.

وكذلك لا بد أن يطابق القبول الإيجاب كميةً وجنساً ونوعاً، فلو قال: بعثك (شرح ابن عقيل) بعشرة. فقال: قبلت (الروض المربع) بعشرة. فلا يصح؛ لأنه اختلف

وَهِيَ الصَّيْغَةُ الْقَوْلِيَّةُ، وَبِمُعَاطَاةٍ، وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ<sup>[١]</sup>.

= الْقَبُولُ عَنِ الْإِجَابِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ (شَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ) بِعَشْرَةٍ. فَقَالَ: قَبِلْتُهُ بِتِسْعَةٍ. فَلَا يَصِحُّ؛ لَعَدَمِ الْمَطَابَقَةِ، وَلَوْ قَالَ: قَبِلْتُهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ. صَحَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي مَصْلَحَةِ الْبَائِعِ، فَيَقُولُ: أَخَذْتُ الْعَشْرَةَ وَالْبَاقِي لَكَ. إِذَا كَانَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ فَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ، وَأَنَّ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِذَا نَقَصَ الثَّمَنُ عَمَّا أَوْجَبَهُ الْبَائِعُ.

فَإِذَا زَادَ فَقَدْ زَادَهُ خَيْرًا، وَعَادَةً لَا يَرُدُّ الْبَائِعُ الزِّيَادَةَ، هَذَا هُوَ الْغَالِبُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهِيَ الصَّيْغَةُ الْقَوْلِيَّةُ وَبِمُعَاطَاةٍ وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ» إِذْنٌ لِلْعَقْدِ صَيغَتَانِ: صَيْغَةُ قَوْلِيَّةٌ، وَصَيْغَةُ فِعْلِيَّةٌ.

الصَّيْغَةُ الْقَوْلِيَّةُ هِيَ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ.

الصَّيْغَةُ الْفِعْلِيَّةُ هِيَ الْمُعَاطَاةُ، وَهِيَ أَنْ يُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ الثَّانِي بَدُونِ قَوْلٍ.

وَلَهَا ثَلَاثُ صَوَرٍ:

الْأُولَى: أَنْ تَكُونَ مُعَاطَاةً مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَكُونَ مُعَاطَاةً مِنَ الْبَائِعِ.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ تَكُونَ مُعَاطَاةً مِنَ الْمُشْتَرِي.

مِثْلُهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ: أَنْ يَكُونَ هُنَا أَدْوِيَةٌ مِثْلًا قَدْ كُتِبَ عَلَيْهَا سِعْرُهَا، وَوُضِعَ إِلَى جَانِبِهَا وَعَاءٌ لِلثَّمَنِ، فَيَأْتِي الْمُشْتَرِي وَيَضَعُ ثَمَنَ هَذَا الدَّوَاءِ بَوَعَاءِ الثَّمَنِ وَيَأْخُذُ الدَّوَاءَ، هَذِهِ مُعَاطَاةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

مُعَاطَاةٌ مِنَ الْبَائِعِ: قَالَ الْمُشْتَرِي: أَعْطِنِي بِهَذَا الدَّرْهَمِ خَبْزًا. فَأَخَذَ الْبَائِعُ كَيْسَ الْخَبْزِ وَأَعْطَاهُ لِلْمُشْتَرِي، هَذِهِ مُعَاطَاةٌ مِنَ الْبَائِعِ.

وَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>، .....

= معاطاة من المشتري: قال البائع: خذ هذا الكتاب بعشرة. فأخذه المشتري، ولم يقل: قبلت. ولكن أعطاه عشرة، فالمعاطاة هنا من المشتري، فالبائع قدّر الثمن وأوجب فقال: بعثك هذا الكتاب بعشرة. أو قال: خذ هذا الكتاب بعشرة. فأخذ المشتري، ولم يتكلم وأعطاه العشرة، وهذا يدلنا على أن مسألة المعاملات أمرها سهل يرجع فيه إلى ما تعارفه الناس، والناس كلهم قد تعارفوا على أن هذه المعاطاة تعدّ عقداً واضحاً.

والخلاصة: أن لعقد البيع صيغتين: قولية وفعلية.

القولية: هي الإيجاب والقبول، والإيجاب هو اللفظ الصادر من البائع أو من يقوم مقامه، والقبول هو اللفظ الصادر من المشتري أو من يقوم مقامه، وقد ذكرنا شروط القبول.

وأما الصيغة الثانية فهي الصيغة الفعلية وهي المعاطاة.

وعلل الشارح<sup>(١)</sup> رحمه الله بعلّة ينبغي أن نفهمها قال: «لِعَدَمِ التَّعَبُّدِ فِيهِ»، أي: لأنه لا تعبد بالصيغة، فكل ما دلّ على العقد فهو عقد.

[١] قوله رحمه الله: «وَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي مِنْهُمَا» لما ذكر المؤلف رحمه الله تعريف البيع ذكر شروطه، وكان الأولى أن يذكر حكمه؛ لأنّ التعريف يستلزم تصوّر الشيء، وبعد التّصوّر يكون الحكم؛ ولهذا من الكلمات السائرة عند العلماء: «الحكم على الشيء فرع عن تصوّره» وقال ابن القيم رحمه الله في (النونية)<sup>(٢)</sup>:

(١) الروض مع حاشية ابن القاسم (٤/ ٣٣١).

(٢) الكافية الشافية (ص: ٣٠٥).



= إِنَّ الْبِدَارَ بِرَدِّ شَيْءٍ لَمْ تُحِطْ عَلَيْهِ سَبَبٌ إِلَى الْحَرَمَانِ

فالبیع جائز، وقد سبق لنا أنه جائز بالكتاب والسنة والإجماع والنظر الصحيح، لكن لا بد فيه من شروط، ومن حكمة هذه الشريعة أنها جعلت للعبادات شروطاً، وللعقود شروطاً، وللتبرعات شروطاً؛ لأن هذه الشروط هي التي تضبط ما كانت شرطاً فيه، وإلا صارت المسألة فوضى، فالشروط من ضرورات انتظام الأحكام؛ ولهذا كان للبيع شروط، وللإجارة شروط، وللوقف شروط، وللزهن شروط، وهلم جرا حتى تنضبط الأحكام والعقود.

وهذه الشروط التي يذكرها العلماء، أو الأركان أو الواجبات ادعى بعض الناس أنها بدعة، ولا يجوز التصنيف على هذا الوجه.

فيقال لهم: إن تعبدنا الله تعالى بذلك التصنيف بدعة، وإن أردنا تقريب العلوم إلى طالبها فليس بدعة، وما زال الناس يؤلفون بالأبواب والفصول والكتب، نعم إذا وضع شرط لا دليل عليه فحينئذ يرد، أما مع الدليل فليس فيه إشكال، والرسول ﷺ يذكر أحياناً ما يدل على ذلك كقوله ﷺ: «سبعة يُظْلَهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ»<sup>(١)</sup>، مع أن هناك آخرين يُظْلَهُمُ اللَّهُ غير هؤلاء السبعة، وكقوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله...»<sup>(٢)</sup>،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب

الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق ببائنه، رقم (٢٣٦٩)،

مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، والمن بالعطية، وتنفيق السلعة بالخلف، وبيان

الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم ولهم عذاب أليم، رقم (١٠٨)،

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وما أشبه ذلك.

فالبائع له شروطٌ سبعة، فإذا قال قائل: ما الدليل على هذا الحصر؟

فالجواب: التسع، أي: أن العلماء تتبّعوا فوجدوا أنه لا بد من شروطٍ يصح بها البيع وهي سبعة، وسنبيّن إن شاء الله تعالى أن هذه السبعة تدور على ثلاثة أمور: الظلم، والغرر، والربا، لكن التفصيل حسن.

وقوله: «ويُشترط التراضي منهما» هذا هو الشرط الأول: التراضي منهما.

أي: يُشترط التراضي من البائع والمشتري، ودليل ذلك:

الأول: من القرآن قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّبَاءُ أَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ومعنى «تجارة» عن تراضٍ: أي: تجارة صادرة عن تراضٍ منكم.

الثاني: من السنة قال النبي ﷺ فيما يروى عنه: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن النظر الصحيح يقتضي ذلك أيضًا؛ لأننا لو لم نشترط التراضي لأصبح الناس يأكل بعضهم بعضًا، فكل إنسان يرغب في سلعة عند شخص يذهب إليه ويقول له: اشتريتها منك بكذا قهراً عليك. وهذا يؤدي إلى الفوضى والشغب والعداوة والبغضاء.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب التجارات، باب بيع الخيار، رقم (٢١٨٥)، وابن حبان (٤٩٦٧)، والبيهقي (١٧/٦)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

فَلَا يَصِحُّ مِنْ مُكْرِهِ بِلَا حَقٍّ<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَا يَصِحُّ مِنْ مُكْرِهِ بِلَا حَقٍّ» أي: لا يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنْ مُكْرِهِ بِلَا حَقٍّ، والمكره هو المُلْجَأُ إِلَى الْبَيْعِ، أي: المَغْصُوبُ عَلَى الْبَيْعِ، فلا يَصِحُّ مِنْ الْمَكْرِهِ إِلَّا بِحَقٍّ، فلو أَنَّ سُلْطَانًا جَائِرًا أَرْغَمَ شَخْصًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ هَذِهِ السَّلْعَةَ لِفُلَانٍ فَبَاعَهَا فَإِنَّ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا صَدَرَتْ عَنْ غَيْرِ تَرَاضٍ، ومثل ذلك ما لو عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الْبَائِعَ بَاعَ عَلَيْكَ حَيَاءً وَخَجَلًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَشْتَرِيَ مِنْهُ مَا دُمْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْلَا الْحَيَاءُ وَالْخَجَلُ لَمْ يَبِعْ عَلَيْكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَحْرُمُ قَبُولُ هَدِيَّةٍ إِذَا عُلِمَ أَنَّ الرَّجُلَ أَهْدَاهَا لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَيَاءِ وَالْخَجَلِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِأَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ، لَكِنَّ دَلَالَةَ الْحَالِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ.

وقوله: «فَلَا يَصِحُّ مِنْ مُكْرِهِ بِلَا حَقٍّ» أَفَادَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُكْرَهَا بِحَقٍّ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِثْبَاتٌ لِلْحَقِّ، أي: إِذَا أَكْرَهْنَا الْإِنْسَانَ عَلَى الْبَيْعِ بِحَقٍّ فَإِنَّ هَذَا إِثْبَاتٌ لِلْحَقِّ وَلَيْسَ ظَلَمًا وَلَا عُدْوَانًا.

مثال ذلك: شَخْصٌ رَهَنَ بَيْتَهُ لِإِنْسَانٍ فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ وَحَلَ الدَّيْنَ فطالَبَ الدَّائِنُ بِدَيْنِهِ، وَلَكِنَّ الرَّاهِنَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَبَى، ففِي هَذِهِ الْحَالِ يُجْبَرُ الرَّاهِنُ عَلَى بَيْعِ بَيْتِهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَقَّهُ، فَيَرْغَمُ عَلَى ذَلِكَ.

مثال آخر: أَرْضٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ شَخْصَيْنِ وَهِيَ أَرْضٌ صَغِيرَةٌ لَا تُمَكِّنُ قِسْمَتَهَا، فَطَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الْآخَرِ أَنْ تُبَاعَ، فَأَبَى الشَّرِيكُ الْآخَرُ، فَهُنَا تُبَاعُ الْأَرْضُ قَهْرًا عَلَى مَنْ امْتَنَعَ؛ لِأَنَّ هَذَا بِحَقٍّ مِنْ أَجْلِ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ شَرِيكِهِ.

فَالضَّابِطُ إِذَنْ: «أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِكْرَاهُ بِحَقٍّ فَإِنَّ الْبَيْعَ يَصِحُّ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَيْرَ رَاضٍ بِذَلِكَ»؛ لِأَنَّ هُنَا لَمْ تَرْتَكِبْ إِثْمًا لَا يَظْلَمُ وَلَا بَغْيَهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا.

مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا فِي (الرَّوْضِ) <sup>(١)</sup>:

إِذَا أُكْرِهَ عَلَى شَيْءٍ فَبَاعَ مَلَكَهُ مِنْ أَجْلِ دَفْعِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ جَاءَ إِنْسَانٌ ظَالِمٌ وَأُكْرِهَهُ، وَقَالَ لَهُ: لَا بَدَّ أَنْ تَدْفَعَ لِي الْآنَ مِئَةَ أَلْفِ رِيَالٍ وَإِلَّا حَبَسْتُكَ. وَالرَّجُلُ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَبَاعَ بَيْتَهُ لِيُسَدِّدَ مِئَةَ أَلْفِ رِيَالٍ، فَمَا حُكْمُ بَيْعِهِ لِبَيْتِهِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّنَا إِذَا طَبَّقْنَا مَسْأَلَتَنَا هَذِهِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَهَلْ هَذَا الرَّجُلُ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعِ الْبَيْتِ، أَوْ أُكْرِهَ عَلَى دَفْعِ الْمَالِ؟

الْجَوَابُ: أُكْرِهَ عَلَى دَفْعِ الْمَالِ، فَجَائِزٌ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى شَخْصٍ يَسْتَلْفُ مِنْهُ أَوْ يَسْتَقْرِضُ أَوْ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، إِذَنْ فَهُوَ لَمْ يُكْرِهَ عَلَى بَيْعِ الْبَيْتِ، فَيَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: هَلْ يُكْرِهُ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهُ بَيْتُهُ؛ لِأَنَّهُ مُكْرِهُ عَلَى بَيْعِهِ وَلَا يَرِغْبُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ مَلِكِهِ؟

الْجَوَابُ: قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنَّهُ يُكْرِهُ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ <sup>(٢)</sup>: لَا يُكْرِهُ؛ لِأَنَّنَا إِذَا اشْتَرَيْنَا مِنْهُ فَقَدْ أَحْسَنَّا إِلَيْهِ؛ لَدَفْعِ ضَرُورَتِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا:

إِنْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ سَيُضْرِبُونَ عَنْ شِرَائِهِ وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَتَرَجَعَ الْمَكْرَهُ فَهُنَا نَقُولُ: يَحْرُمُ الشَّرَاءُ مِنْهُ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا أَلَّا نَشْتَرِيَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ فِي ذَلِكَ رَفْعًا لِلْإِكْرَاهِ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٣٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/ ١٩٩).

وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ<sup>[١]</sup>، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ صَبِيٍّ وَسَفِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّ<sup>[٢]</sup>.

= أمّا إذا كان المكره لا يمكن أن يتراجع عن إكراهه فلا وجه لكرهية الشراء منه، بل إن الشراء منه في الواقع إحسان إليه.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ» هذا هو الشرط الثاني: أن يكون العاقد جائز التصرف.

والعاقد هو البائع والمشتري، وهنا قال: «جائز التصرف» ولم يقل: «جائز التبرع»؛ وذلك لأنه لا يشترط أن يكون البائع أو المشتري جائز التبرع، بل يشترط أن يكون جائز التصرف، فالتبرع أضيق من التصرف، فمن جاز تبرعه جاز تصرفه، وليس كل من جاز تصرفه جاز تبرعه.

وجائز التصرف من جمع أربعة أوصاف: أن يكون حراً، بالغاً، عاقلاً، رشيداً. فالأول: أن يكون حراً، وضده العبد، والعبد لا يصح بيعه ولا شراؤه إلا بإذن سيده؛ ووجه ذلك أن العبد لا يملك، فما في يد العبد ملك لسيده؛ والدليل على هذا قول النبي ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ إِلَّا أَنْ يَشْرِيَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، فهنا نقول: العبد لا يصح بيعه إلا بإذن سيده.

الثاني: أن يكون بالغاً، وضد البالغ الصبي.

[٢] ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ صَبِيٍّ وَسَفِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّ»

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل، رقم (٢٣٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها تمر، رقم (١٥٤٣)، عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

= حتّى وإن كانَ مَراهِقًا لهُ أربعَ عَشرَةَ سَنَةً، وَكَانَ حَازِقًا جَيِّدًا فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَابْتُلُوا آلَ نَبِيِّكُمْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فَاشْتَرَطَ اللَّهُ لِدَفْعِ أَمْوَالِهِمْ شَرْطَيْنِ: بُلُوغَ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ بِالْبُلُوغِ، وَالرُّشْدِ.

الثَّالثُ: أَن يَكُونَ عَاقِلًا، وَضَدُّهُ الْمَجْنُونُ، فَالْمَجْنُونُ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ الْمَهْذُورِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أُصِيبَ بِالْهَذَرَاتِ، أَيْ: هَرَمَ وَكَبِرَ، وَجَاءَ إِلَى إِنْسَانٍ، وَقَالَ لَهُ: أَنَا أَبِيعُ عَلَيْكَ بَيْتِي وَسَيَّارَتِي. فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنْهُ لِفَقْدِ الْعَقْلِ، وَمِنْ شَرْطِ جَوَازِ التَّصَرُّفِ أَن يَكُونَ الْإِنْسَانُ عَاقِلًا.

الرَّابِعُ: أَن يَكُونَ رَشِيدًا، وَالرَّشِيدُ هُوَ الَّذِي يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ، بِحَيْثُ لَا يَبْذُلُهُ فِي شَيْءٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا فِي شَيْءٍ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، كَأَن يَبِيعَ الشَّيْءَ الَّذِي يُسَاوِي مِثْلَهُ بَعِشْرَةً، أَوْ يَشْتَرِي مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بِمِثْلِهِ، فَالْمُهْمُ أَنَّهُ يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ، وَضَدُّ الرَّشِيدِ السَّفِيهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَسَفِيهِ» أَيْ: وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ سَفِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيٍّ، فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فَلَا بَأْسَ.

وَالْوَلِيُّ هُوَ مَنْ يَتَوَلَّى مَالَ السَّفِيهِ، وَسَيَّاتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي «بَابِ الْحَجْرِ» مَنْ الَّذِي يَتَوَلَّى مَالَ السَّفِيهِ، وَلَكِنَّ ظَاهَرَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يَصِحُّ إِذْنُ الْوَلِيِّ لِلْسَّفِيهِ بِالتَّصَرُّفِ الْمَطْلُوقِ وَالْمَعْيَنِ.

الْمَطْلُوقُ بِأَن يَقُولَ: خُذْ هَذَا الْمَالَ وَانْحِزْ بِهِ.



وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُبَاحَةً النَّفْعِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ<sup>[١]</sup> .....

= والمعين، أن يقول: خذ هذا المال اتجز به في شيء معين كبيع الدجاج، أو بيع البيض، أو بيع الأشياء الخفيفة، هذا ظاهر كلام المؤلف، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل يقال: بغير إذن وليه في الشيء المعين بأن يأتي إليه، ويقول: أنا أريد أن أشتري مثلاً دبّاباً. فيقول: اشتري. أو يأتي إليه ويقول: أنا أريد أن أبيع دبّابي - مثلاً - فيقول: بعه. إلا في الشيء اليسير الذي جرت العادة بإعطاء الصغار إياه فلا بأس.

ولكن هل يجوز أن يأذن للسفيه أو الصبي إرضاءً لهما من غير مراعاة المصلحة المالية؟

الجواب: لا؛ ولذلك نقول: يحرم على الولي أن يأذن بدون مصلحة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ٢٤].

[١] قوله رحمه الله: «وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُبَاحَةً النَّفْعِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ»، هذا هو الشرط الثالث أن تكون العين مباحة النفع من غير حاجة، أي: أن تكون العين التي وقع العقد عليها بالشراء مباحة النفع بغير حاجة، وهذه تقتضي ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون فيها نفع.

الثاني: أن يكون النفع مباحاً.

الثالث: أن تكون الإباحة بلا حاجة.

فخرج بقولنا: مباحة النفع. محرمة النفع، مثل آلات اللهو، فإنه لا يجوز بيعها؛ لأن منفعتها محرمة، وكذلك الخمر؛ لأن منفعتها محرمة.

وخرج بقولنا: «أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَفْعٌ». ما لا نفع فيه كالحشرات، فلا يصح بيعها،

= فلو أن شخصًا جمع صراصرًا في إناء، وقال لإنسان: أبيعُ عليك هذه الصراصرَ. فلا يجوزُ بيعُها؛ لأنَّها ليسَ فيها نفعٌ، لكن لو جمعَ جرادًا في إناء، وقال: أبيعُ عليك هذا الجرادَ. فهُنا يجوزُ البيعُ؛ لأنَّ فيها نفعًا مباحًا؛ إذِنَّ الحشراتُ لا يجوزُ بيعُها؛ لأنَّها ليسَ فيها نفعٌ.

وقولنا: «مِنْ غيرِ حاجةٍ». احترازًا ممَّا إذا كانت مباحة النفعِ لحاجة كالكلبِ، فالكلبُ يُباحُ نفعُهُ، لكن لا مطلقًا، بل لحاجة كالصَّيدِ والحَرْثِ والماشية، فلا يصحُّ بيعُ الكلبِ، حتَّى وإن كانَ كلبَ صيِّدٍ، ولو كانَ معلَّمًا مع أنَّ فيه نفعًا مباحًا؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عن ثمنِ الكلبِ<sup>(١)</sup>.

«أَمَّا الهَرُّ» فالواقعُ أنَّ فيه نفعًا؛ لأنَّه يأكلُ الفأرَ، والحشراتِ، والأوزاغَ والصَّراصرَ، وبعضُ الهررةِ يدورُ على الإنسانِ إذا نامَ، وتجدُّ لصدره صوتًا وحركةً، وإذا قربَ مِنَ الإنسانِ النَّائمِ أيُّ حشرةٍ ضربَها بيده، ثُمَّ إنَّ اشتهاها أكلها أو تركها، فهذا نفعٌ؛ ولهذا قالَ الفقهاءُ: إنَّه يجوزُ بيعُ الهَرِّ. لكن قد وردَ في صحيحِ مسلمٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عن بيعِ الهَرِّ<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا اختلفَ العلماءُ في ذلك.

فمنهم مَنْ أجازَه، وحملَ الحديثَ الَّذي فيه النَّهيُّ على هَرٍّ لا فائدةَ منه؛ لأنَّ أكثرَ الهررةِ مُعتدٍ، لكن إذا وجدنا هَرًّا مُربًى يُتَنفَعُ بِهِ فالقولُ بجوازِ بيعِه ظاهرٌ؛ لأنَّ فيه نفعًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، رقم (٢٢٣٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور، رقم (١٥٦٧)، عن أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور، رقم (١٥٦٩)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَالْبَغْلِ، وَالْحِمَارِ<sup>[١]</sup>، .....

= أَمَّا «بَيْعُ الْمَيْتَةِ» فَالْمَيْتَةُ فِيهَا نَفْعٌ مَبَاحٌ، لَكِنَّهُ لِلضَّرُورَةِ؛ وَلِهَذَا حَرَّمَ بَيْعُهَا.  
إِذَنْ مَبَاحٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَهَلْ نَقُولُ: مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ. أَوْ نَكْتَفِي بِقَوْلِنَا: مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ؟

الجواب: الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَضَرُورَةٍ فَهُوَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى فَلَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي الْعَيْنِ نَفْعٌ، لَكِنَّهُ نَفْعٌ مَقِيدٌ لَيْسَ نَفْعًا مُطْلَقًا مِثْلَ جِلْدِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ فَاْلْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْيَابَسَاتِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا يَقُولُونَ: لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ لَيْسَ مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ نَفْعٌ مَقِيدٌ، فَيُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ النَّفْعُ مَقِيدًا، فَإِنْ كَانَ مَقِيدًا فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّ الْمَشْتَرِيَّ لَا يَمْلِكُ بِهِ عَمُومَ الْإِنْتِفَاعِ، لَكِنْ الرَّاجِحُ فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ يَصَحُّ بَيْعُهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ» الْبَغْلُ: حَيَوَانٌ مُتَوَلِّدٌ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ، وَهُوَ أَنْ يَنْزَوْ الْحِمَارُ عَلَى الْفَرَسِ، فَتَلَدَ مَا يُسَمَّى بِالْبَغْلِ، وَفِيهِ مِنْ طَبَائِعِ الْحَمِيرِ وَمِنْ طَبَائِعِ الْخَيْلِ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَلِّدٌ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَمَيَّزُ، فُغْلِبَ جَانِبُ التَّحْرِيمِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُغْلِبُ جَانِبَ التَّحْرِيمِ؟ وَلِمَاذَا لَا تُغْلِبُ جَانِبَ الْحَلِّ؟

الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: إِذَا اجْتَمَعَ مُوجِبُ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ عَلَى وَجْهِ لَا تَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا غُلِبَ جَانِبُ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، وَلَا يُمَكِّنُ اجْتِنَابُهُ إِلَّا بِاجْتِنَابِ الْحَلَالِ، وَاجْتِنَابُ الْحَلَالِ حَلَالٌ، فَأَنَا إِذَا اجْتَنَبْتُ الْحَلَالَ فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ، لَكِنْ لَوْ فَعَلْتُ

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٨٨)، وكشاف القناع (١/ ٥٤).

وَدُّودِ الْقَرْزِ<sup>[١]</sup>، وَبَزْرِهِ<sup>[٢]</sup>، .....

= الحرام فعلي الإثم؛ لهذا غلب جانب التحريم.

وقيل: إن البغل حرام، لكن يجوز بيعه؛ لأنه ما زال المسلمون يتبايعون البغال من عهد الرسول ﷺ إلى يومنا هذا، وكذلك الحمار يجوز بيعه، والدليل الإجماع، فالمسلمون مجتمعون على بيع الحمير<sup>(١)</sup> من عهد الرسول ﷺ إلى يومنا هذا.

فإن قال قائل: يُشكّل على ذلك قول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»<sup>(٢)</sup>، والبغل حرام، والحمار حرام؟

فنقول: حرّم ثمنه، أي: ثمن ذلك المحرّم؛ ولهذا لو اشتري شخص بغلاً؛ ليأكله فهو حرام عليه، فلا يجوز أن يأخذ على شيء محرم عوضاً، وهو يشتريه لا لأكله، ولكن لركوبه، وركوبه والانتفاع به حلال، فلا يعارض الحديث.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَدُّودِ الْقَرْزِ» القَرْزُ نوعٌ من أفخر أنواع الحرير، وله دود، هذه الدودة - بإذن الله - يظهر منها هذا القز، وهي بنفسها تطوي على نفسها هذا القز حتى إذا غمها، ماتت وبست، فأخذ هذا القز، لكنه بكميات كبيرة وهائلة.

فدود القز يجوز بيعه مع أنه حشرة؛ لأنه يُنتفع بها.

[٢] قوله: «وَبَزْرِهِ» كذلك بزُر هذا الدود الذي لم يصل إلى حدٍّ أن يتولد منه القزّ يجوز بيعه؛ لأنه يُنتفع به في المال.

(١) انظر: المجموع للنووي (٩/ ٢٤٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٢٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في ثمن الخمر والميتة، رقم (٣٤٨٨)، وابن حبان (٤٩٣٨)، والطبراني (١٢٨٨٧)، والبيهقي (١٣/ ٦)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه ابن حبان، وقال ابن القيم في الهدى (٥/ ٧٤٦): إسناده صحيح.

وَالْفِيلِ، وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ<sup>[١]</sup>، إِلَّا الْكَلْبَ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْفِيلِ وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ» الفيل معروف، يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لَأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَثْقَالُ؛ ففِيهِ مَنْفَعَةٌ، وَكَذَلِكَ سَبَاعُ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ كَالنُّمُورِ، وَالْفُهُودِ، وَالْأَسَادِ، إِنْ كَانَتْ تَصْلُحُ، وَكَذَلِكَ الصُّقُورُ وَغَيْرُهَا، كُلُّ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ مِنْ طَائِرٍ وَمَاشٍ إِذَا كَانَ يَصْلُحُ لِلصَّيْدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لَأَنَّهُ يُبَاعُ لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ فَجَازَ كَالْحِمَارِ.

[٢] قوله: «إِلَّا الْكَلْبَ» فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِهِ<sup>(١)</sup> مَعَ أَنَّ الْكَلْبَ يَصْلُحُ لِلصَّيْدِ، أَلَيْسَ قَدْ أَبَاحَ النَّبِيُّ ﷺ اقْتِنَاءَهُ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الْحَرْثَ، وَالْمَاشِيَةَ، وَالصَّيْدَ<sup>(٢)</sup>؟ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، حَتَّىٰ لَوْ بَاعَهُ لِهَذَا الْغَرَضِ، أَيْ: لِلصَّيْدِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ مُنِعَ بَيْعُ الْكَلْبِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَلَمْ تُنْعَ سَبَاعُ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ؟

قُلْنَا: التَّفْرِيقُ بِالنَّصِّ، فَالنَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ تُقَاسَ سَبَاعُ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ عَلَيْهِ؛ لِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ وَلِأَنَّهَا أَخْفُ ضَرَرًا مِنَ الْكَلْبِ، إِذْ إِنَّ الْكَلْبَ إِذَا وَلَغَ فِي إِنْاءٍ يَجِبُ أَنْ يُغْسَلَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، رقم (٢٢٣٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور، رقم (١٥٦٧)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية، رقم (٥٤٨١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، رقم (١٥٧٤)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالْحَشَرَاتِ<sup>[١]</sup>، وَالْمُصْحَفِ<sup>[٢]</sup>.....

= سَبْعًا إِحْدَاهَا بِالثَّرَابِ، وَغَيْرُهُ مِنَ السَّبَاعِ لَا يَجِبُ التَّسْبِيعُ فِيهِ وَلَا التَّثْرِبُ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ وَامْتَنَعَ الْقِيَاسُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ وَرَدَ فِيهَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>، وَغَيْرُهُ اسْتِثْنَاءُ كَلْبِ الصَّيْدِ؟  
قُلْنَا: بَلَى وَلَكِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ قَالُوا: إِنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ شَادُّ،  
فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا لَوْ صَحَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ لَكَانَ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ  
مِنْ بَابِ اللَّغْوِ؛ لِأَنَّ كَلْبًا لَا يُصَادُّ بِهِ لَا يُتَنَفَّعُ بِهِ فِي الْحَرْثِ، وَلَا الْمَاشِيَةِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ  
يُبَاعَ؛ فَلِذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْكَلْبِ الَّذِي يُتَنَفَّعُ بِهِ  
وَيُبَاعُ اقْتِنَاؤُهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحَشَرَاتِ» الْحَشَرَاتُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهَا، وَالْعِلَّةُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا  
نَفْعٌ، فَبِذَلِكَ الْمَالِ فِيهَا إِضَاعَةٌ لَهُ، وَقَدْ نَهَى ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ<sup>(٢)</sup>، وَعُلِمَ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ  
أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا نَفْعٌ جَازَ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا، وَمِنْ النَّفْعِ  
الْعَلْقُ لِمَصِّ الدَّمِ، وَالِدِيدَانُ لَصِيدِ السَّمَكِ.

[٢] قوله: «وَالْمُصْحَفَ» رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤَلَّفِ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الصِّيغَةِ؛ لِأَنَّ عَطْفَ  
الْمُصْحَفِ عَلَى الْحَشَرَاتِ أَسْلُوبٌ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لَكِنْ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - لَوْ أَنَّهُ أَفْرَدَهُ بِجُمْلَةٍ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، بَابُ الرِّخْصَةِ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ، رَقْمُ (٤٢٩٥)، وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ (٣/ ٣١٧)، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّسَائِيُّ: مُنْكَرٌ، وَانْظُرْ: بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ (١٢٨٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْاِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ، رَقْمُ (٧٢٩٢)، عَنْ  
الْمَغِيرَةِ، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَالنَّهْيِ عَنْ مَنَعَ وَهَاتِ وَهُوَ  
الْاِمْتِنَاعُ مِنْ آدَاءِ حَقِّ لَزْمِهِ أَوْ طَلَبِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ، رَقْمُ (٥٩٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وحده لكان أولى، لكن أراد رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ المصحف لا يَصْحُ بيعه، والدليل على هذا أثر ونظر.

أَمَّا الْأَثَرُ: فَأَثَرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّ الْأَيْدِيَ تُقَطَّعُ بَيْعِهِ»<sup>(١)</sup>، فجعل أخذ ثمنه بمنزلة السارق تُقَطَّعُ يده.

وَأَمَّا النَّظَرُ فَيُقَالُ: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ فَبَذَلَهُ وَاجِبٌ، وَالوَاجِبُ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَغْنِيٍّ عَنْهُ فَإِنَّ بَيْعَهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ لَهُ فَلَا يَصْحُ.

وتعليل نظري آخر هو أَنَّ فِي بَيْعِهِ ابْتِدَالًا لَهُ، كَمَا تُبْتَدَلُ السَّلْعُ، وَالْمَصْحَفُ يَجِبُ أَنْ يُحْتَرَمَ وَيُعْظَمَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَحْرُمُ بَيْعُهُ وَيَصْحُ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقَوَاعِدِ، إِذْ إِنْ الْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ مُحَرَّمٍ فَإِنَّهُ لَا يَصْحُ، فَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ، فِيمَا أَنْ نَقُولَ: يَحْرُمُ وَلَا يَصْحُ. وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ بِمَا عَلَيْهِ جَهْلُورُ الْعُلَمَاءِ وَعَمَلُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَزْمِنَةِ مُتَطَاوِلَةٍ: إِنَّهُ يَجُوزُ، وَيَصْحُ بَيْعُ الْمَصْحَفِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَصْحَفِ وَيَصْحُ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ الْحِلُّ، وَمَا زَالَ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ إِلَى الْيَوْمِ، وَلَوْ أَنَّ حَرَمْنَا بَيْعَهُ لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَنَعٌ لِلانْتِفَاعِ بِهِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يَشُحُّ أَنْ يَبْذُلَهُ لغيره، وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْوَرَعِ وَبَذَلَهُ فَإِنَّهُ يَبْذُلُهُ عَلَى إِغْمَاضٍ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٥٧٩، ٢٠٥٨٤)، وابن أبي داود في المصاحف (ص ٣٦٨)، وسعيد بن منصور في سننه (١٢٨)، والبيهقي (٢٧/٦).



وَالْمَيْتَةَ<sup>(١)</sup>، .....

= ولو قلنا لكل أحد: إذا كنت مُستغنياً عن المصحفِ يجبُ أن تَبْذلهَ لغيرك. لشقَّ على كثيرٍ من النَّاسِ.

وأما ما وردَ عن عبدِ الله بنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فلعلَّه كان في وقتٍ يحتاجُ النَّاسُ فيه إلى المصاحفِ، وأنَّ المصاحفَ قليلةٌ فيحتاجون إليها، فلو أُبيعَ البيعُ في ذلك الوقتِ لكان النَّاسُ يطلُبون أثماناً كثيرةً لِقِلَّتِهِ؛ فلهذا رأى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ألا يُباعَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمَيْتَةَ» هذا عطفٌ على قوله: «إِلَّا الْكَلْبُ»، يُريدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُبَيِّنَ ما يَحْرُمُ بيعُهُ من الأعيان: فذكر الكلبَ، والحشراتِ، والمصحفَ، والميتةَ.

والحشراتُ استثنيتُ منها ما يُمكنُ الانتفاعُ به، ومثلنا لذلك بالعلقِ لمصِّ الدَّمِ، والدِّيدانِ لصيدِ السَّمَكِ.

الميتةُ لا يَصَحُّ بيعُها؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْمَيْتَةِ»<sup>(١)</sup>، وأضافَ التحريمَ إلى الله تأكيداً له؛ لأنَّ إضافةَ الشَّيْءِ إلى ملكِ الملوكِ معناه قطعُ النزاعِ فيه، وأنَّه لا يُمكنُ لأحدٍ أن يُنازعَ، فالله عَزَّوَجَلَّ حَرَّمَ بيعَ الميتةِ.

وأوردَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وهم الحريصون على العلمِ، إيراداً «فقالوا: يا رسولَ الله أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ تُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟». الشُّفْنُ من خشبٍ وتُطْلَى بالشُّحُومِ؛ لِيَكُونَ بِهَا الدُّهْنُ الَّذِي يَزُلُّ عَنْهُ الْمَاءُ وَلَا يَدْخُلُ فِي الخَشْبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَ فِي الخَشْبِ لَأَثْقَلَهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة، رقم (١٥٨١)، من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= «وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ» - وهذا ظاهرٌ - لتلین؛ لَأَنَّ الْجِلْدَ إِذَا دُھِنَ لَانَ.

«وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ»، أي: يَجْعَلُونَهَا مَصَابِيحَ، فَقَدْ كَانَ النَّاسُ فِي الْأَوَّلِ يَجْعَلُونَ الدَّهْنَ بِمَنْزِلَةِ (الوقود) يَضْعُونَهُ فِي إِنَاءٍ، وَيَضْعُونَ فِيهِ فَتِيلًا وَيُوقِدُونَ رَأْسَ الْفَتِيلِ لِلِاسْتِضَاءَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ».

فاختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» فَقِيلَ: إِنَّهُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْمَتَحَدَّثُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْمَيْتَةِ»، وَالصَّحَابَةُ إِنَّمَا أوردوا الانْتِفَاعَ بِهَا؛ لِيُسَوَّغُوا جَوَازَ بَيْعِهَا، وَيُبينُوا أَنَّ هَذِهِ الْمَنَافِعَ لَا تَذْهَبُ هَدْرًا فَيَنْبَغِي أَنْ تُبَاعَ، فَقَالَ ﷺ: «لَا، هُوَ - أي: الْبَيْعُ - حَرَامٌ».

وهذا القولُ هُوَ الصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «هُوَ حَرَامٌ» يَعُودُ عَلَى الْبَيْعِ حَتَّى مَعَ هَذِهِ الْانْتِفَاعَاتِ الَّتِي عَدَّهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقَامَ عَنِ الْحَدِيثِ فِي الْبَيْعِ.

وقيل: «هُوَ حَرَامٌ»، يَعْنِي: الْانْتِفَاعَ بِهَا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَلَا أَنْ تُدْهَنَ بِهَا الْجُلُودُ، وَلَا أَنْ يَسْتَصْبِحَ بِهَا النَّاسُ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَتُدْهَنَ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحَ بِهَا النَّاسُ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُسْتَنْى مِنَ الْمَيْتَاتِ شَيْءٌ؟

الجواب: يُسْتَنْى مِنَ الْمَيْتَةِ الْمَيْتَاتُ الطَّاهِرَةُ الَّتِي تُؤْكَلُ، فَإِنَّ بَيْعَهَا حَلَالٌ؛ لِأَنَّهَا حَلَالٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُحَرِّمُ بَيْعَ شَيْءٍ أَحَلَّهُ لِعِبَادِهِ، مِثْلَ السَّمَكِ، فَلَوْ جَاءَ إِنْسَانٌ بِسَمَكٍ

وَالسَّرَجِينَ النَّجَسَ<sup>[١]</sup>، .....

= ميت فإنه يحل بيعه، وكذلك الجرادُ يحل بيعه ولو ميتاً، فلو وجد الإنسان جراداً ميتاً على ظهر الأرض فحازَه ثم باعه فلا بأس؛ لأنَّ ميتته تؤكل.

مسألة: ما حكم بيع الثعلب المحنط؟

لا يجوز؛ لأنه ميتة، وقد نهي النبي ﷺ عن بيع الخمر والميتة<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالذي يوجد الآن في الأسواق يجرمُ شراؤه وبيعه.

فلو كان المحنط أرنباً فإن حنط بدون تذكية بأن ضرب بإبرة أمانته وبقي هكذا فهو حرام؛ لأنه ميتة، وإن ذكّي ذكاة شرعية ولكنه لم يسلخ جلده وبقي فينظر هل به فائدة أم لا؟ فإن كان فيه فائدة جاز شراؤه وبيعه وإلا فلا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالسَّرَجِينَ النَّجَسَ» يعني: ولا يصح بيع السرجين النجس. والسرجين هو ما يعرف بالسَّاد الذي تُسمد به الأشجار والزروع، وهذا السَّاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ساد نجس، وساد طاهر، وساد مُتَنَجِّس. فالسَّاد النجس لا يصح بيعه، كروث الحمير، وعذرة الإنسان، وما أشبه ذلك؛ والعلّة في ذلك أنّ هذا النوع من السَّاد لا يصح أن يُسمد به، يعني: لو أنّ الإنسان سمّد بنجس كان حراماً.

لكن أكثر أهل العلم يُحيزون السَّاد بالنجس، وأن تُسمد الأشجار والزروع بروث الحمير وعذرات الإنسان، فهل نقول على هذا القول: إنه يجوز بيعها؛ لأنه يُنتفع بها؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم (١٥٨١)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وَالْأَذْهَانَ النَّجِسَةَ<sup>[١]</sup>، .....

= الظَّاهِرُ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ يُتَنَفَعُ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ»<sup>(١)</sup>، قَالُوا: أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ تُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ يَعْنِي: يَتَّخِذُونَ مِنْهَا الْمَصَابِيحَ، قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» يَعْنِي: الْبَيْعَ، مَعَ أَنَّ فِيهِ انْتِفَاعًا، لَكِنْ مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: السَّرَجِينُ النَّجَسُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ، حَتَّى لَوْ قُلْنَا بِجَوَازِ السَّادِ بِهِ.

الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ السَّادِ: الْمُتَنَجِّسُ يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ.

وَمِثْلُ الْمُتَنَجِّسِ تَرَابٌ بَالَ عَلَيْهِ حَيَوَانٌ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي بَوْلُهَا نَجَسٌ، هَذَا التُّرَابُ أَصْلُهُ طَاهِرٌ، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ، فَيَكُونُ مُتَنَجِّسًا، فَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُ هَذَا التُّرَابِ الْمُتَنَجِّسِ قَبْلَ أَنْ يُطَهَّرَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ يَجُوزُ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِزَالَةَ نَجَاسَتِهِ، كَمَا لَوْ بَاعَ الْإِنْسَانُ ثَوْبًا مُتَنَجِّسًا، أَلَيْسَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ ثَوْبٌ مُتَنَجِّسٌ وَبَاعَهُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُخَبِّرَ الْمُشْتَرِيَ أَنَّهُ مُتَنَجِّسٌ؛ لئَلَّا يَغْتَرَّ بِهِ.

الثَّالِثُ: الطَّاهِرُ، وَبَيْعُهُ حَلَالٌ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْأَذْهَانَ النَّجِسَةَ» كَالْأَذْهَانِ الَّتِي تَكُونُ مِنْ شَحْمِ الْمَيْتَةِ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَةَ نَجِسَةً، وَالْأَذْهَانَ الْخَارِجَةَ مِنْ شَحْمِهَا نَجِسَةً، فَالْأَذْهَانُ النَّجِسَةُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ»،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم (١٥٨١)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا الْمُتَنَجِّسَةَ<sup>(١)</sup>، .....

= قالوا: أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ تُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَتُدهنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» أَي: يَبْعُهَا، مَعَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ النَّاسَ يَتَنَفَعُونَ بِهَا، وَهَلْ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا؟

الجواب: نَعَمْ، يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا عَلَى وَجْهِ لَا تَعْدَى، كَأَن تُدهنَ بِهَا الْجُلُودُ، وَتُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا الْمُتَنَجِّسَةَ» يَعْنِي: وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْأَدْهَانِ الْمُتَنَجِّسَةِ، وَهِيَ الْأَدْهَانُ الطَّاهِرَةُ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا النَّجَاسَةُ كإِنْسَانٍ عِنْدَهُ جَالُونَ مِنَ الزَّيْتِ وَقَعَ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَالْمَذْهَبُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأَدْهَانِ الْمُتَنَجِّسَةِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَطْهِيرُهَا صَارَتْ كَالنَّجَسَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ بَيْعَ الْأَدْهَانِ الْمُتَنَجِّسَةِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا، فَتَكُونُ كَبَيْعِ الثَّوبِ الْمُتَنَجِّسِ.

إِذَنْ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ فِي أَنَّ الْأَدْهَانَ النَّجَسَةَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا صَحِيحٌ، وَدَلِيلُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ...»<sup>(٢)</sup>، وَالْمُتَنَجِّسَةُ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ بَيْعَهَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ مَنَعَ بَيْعِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ تَطْهِيرَهَا مُمَكِّنٌ، وَلَكِنْ كَيْفَ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا وَهِيَ أَدْهَانٌ؟

الجواب: يُمَكِّنُ هَذَا بِإِضَافَةِ مَوَادٍّ إِلَيْهَا تُطَهَّرُهَا، أَوْ بِإِضَافَةِ مَاءٍ إِلَيْهَا وَغَلْيُهَا، الْمَهْمُ أَنَّهُ مَتَى أُمَكِّنَ تَطْهِيرُهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهَا.

(١) الإِنْصَافُ (٤/٢٨١)، وَكُشَافُ الْقِنَاعِ (٣/١٥٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ، رَقْمُ (٢٢٣٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحُمْرِ وَالْمَيْتَةِ، رَقْمُ (١٥٨١)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ» (بها)، الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ الْأَدْهَانُ الْمُتَنَجِّسَةُ.

«يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا» أَي: اتِّخَاذُ الْمَصَابِيحِ مِنْهَا.

وكَيْفَ ذَلِكَ؟ كَانُوا فِيمَا سَبَقَ لَيْسَ عِنْدَهُمُ الْكَيُورُسِيُّ وَلَا الْغَارُ وَلَا الْكُهْرِبَاءُ، فَبِمَاذَا يُوقِدُونَ؟ يُوقِدُونَ بِالْأَدْهَانِ، يَأْتُونَ بِالذَّهْنِ وَيَضَعُونَهُ فِي إِنَاءٍ صَغِيرٍ وَيَضَعُونَ فِيهِ فِتِيلَةً وَيُوقِدُونَ فِيهِ النَّارَ، وَمَا دَامَ الذَّهْنُ بَاقِيًا فَإِنَّهَا تَشْتَعِلُ، فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ».

وقوله: «يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا» هَذِهِ الْجُمْلَةُ جُمْلَةٌ اسْتِطْرَادِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا لَيْسَ فِي جَوَازِ الْاسْتِعْمَالِ وَعَدَمِهِ، وَلَكِنَّهُ فِي جَوَازِ الْبَيْعِ وَعَدَمِهِ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتِطْرَادًا، وَالْاسْتِطْرَادُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَوْ اقْتَضَتْهُ الْمَصْلَحَةُ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِثَالُهُ مِنَ السُّنَّةِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ، الْحُلُّ مَيْتَتُهُ»<sup>(١)</sup>، فَقَوْلُهُ: «الْحُلُّ مَيْتَتُهُ» لَمْ يَرِدْ عَنْهَا سَوَالٌ؛ لَكِنْ لَا قِتْضَاءَ الْمَصْلَحَةِ ذَلِكَ ذَكَرَهَا.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٣٧، ٣٦١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، رقم (٨٣)، والترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم (٦٩)، والنسائي: كتاب المياه، باب الوضوء بماء البحر، رقم (٣٣٢)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر، رقم (٣٨٦)، ومالك (١/ ٢٢)، والشافعي في المسند (٤٢)، والدارمي (١/ ٢٠١)، وابن خزيمة (١١١)، والحاكم (١٤١/ ١)، والبيهقي (٣/ ١)، عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وصححه: البخاري، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي.

انظر: التلخيص (١)، ونصب الراية (١/ ٩٥).

= إِذَنْ الاسْتِصْبَاحُ بِالْمُتَنَجِّسَةِ جَائِزٌ، لَكِنْ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الاسْتِصْبَاحُ بِهَا.

مثال ذلك: رجلٌ عنده إناءٌ من دهنٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَصَارَ نَجَسًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَصْبِحَ بِهِ فِي بَيْتِهِ، أَمَّا فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى تَنْجِيسِ الْمَسْجِدِ بِالذُّخَانِ، وَتَنْجِيسِ الْمَسْجِدِ حَرَامٌ.

وهذا يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَطْهَرُ بِالاسْتِحَالَةِ، فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّجَاسَةَ تَطْهَرُ بِالاسْتِحَالَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ سَبَقَا فِي بَابِ النَّجَاسَاتِ، وَالِاسْتِحَالَةُ تَحْوِلُ الْعَيْنَ مِنْ عَيْنٍ إِلَى أُخْرَى، مِثَالُ ذَلِكَ: كَلَبٌ وَقَعَ فِي مَمْلَحَةٍ فَصَارَ مِلْحًا، وَهَذَا مُمَكِّنٌ، فَالْحَدِيدُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَمْلَحَةِ صَارَ مِلْحًا، وَهَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ أَوْ لَا؟

الجوابُ عَلَى الْخِلَافِ: إِنْ قُلْنَا بِأَنَّ الاسْتِحَالَةَ لَا تُطْهَرُ النَّجَسَ فَإِنَّ هَذِهِ الْكُتْلَةَ مِنَ الْمِلْحِ نَجَسَةٌ. وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ النَّجَاسَةَ تَطْهَرُ بِالاسْتِحَالَةِ؛ لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ مِنْ عَيْنٍ إِلَى أُخْرَى قُلْنَا: إِنَّ هَذِهِ الْكُتْلَةَ مِنَ الْمِلْحِ طَاهِرَةٌ.

فَدُخَانُ النَّجَاسَةِ مُسْتَحِيلٌ مِنْ عَيْنٍ إِلَى دُخَانٍ، إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَةِ النَّجَسِ إِذَا اسْتَحَالَ قُلْنَا: يَجُوزُ الاسْتِصْبَاحُ بِالْأَدْهَانِ النَّجَسَةِ وَالْمُتَنَجِّسَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِ الْمَسْجِدِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «يَجُوزُ الاسْتِصْبَاحُ بِهَا» أَيُّ: بِالْمُتَنَجِّسَةِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الاسْتِصْبَاحُ بِالنَّجَسَةِ كُدْهَنِ الْمَيْتَةِ، مُطْلَقًا لَا فِي الْمَسْجِدِ وَلَا غَيْرِهِ، وَهَذَا مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هُوَ حَرَامٌ»، هَلْ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الِانْتِفَاعِ الَّذِي

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِكٍ<sup>[١]</sup>، .....

= ذَكَرَهُ الصَّحَابَةُ، أَوْ يَعُودُ عَلَى الْبَيْعِ الَّذِي تَحَدَّثَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ؟

الثَّانِي عَلَى رَأْيٍ، وَالْأَوَّلُ عَلَى رَأْيٍ آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُسْتَنْى مِنْ جِنْسِ الْمَيْتَاتِ: كُلُّ مَيْتَةٍ يَحِلُّ أَكْلُهَا.

وَيُسْتَنْى مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيْتَةِ:

أَوَّلًا: مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَنْفَصِلِ، مِثْلُ: الشَّعْرِ، وَالْوَبْرِ، وَالصُّوفِ، وَالرَّيشِ،  
وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ، فَهَذَا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ، فَلَوْ مَاتَتْ شَاةٌ لِإِنْسَانٍ وَفِيهَا صُوفٌ،  
وَجَزَّهَ وَبَاعَهُ فَلَا حَرَجَ.

ثَانِيًا: يُسْتَنْى مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الْجِلْدُ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ،  
فَهُوَ كَالثَّوْبِ الْمُتَنَجِّسِ.

وَقِيلَ: لَا يُسْتَنْى؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيْتَةِ فَهُوَ نَجِسٌ، ثُمَّ لَا نَعْلَمُ هَذَا الَّذِي  
اشْتَرَاهُ أَيْدَبْغُهُ فَيَطْهَرُ أَمْ لَا؟ وَهَذَا الْقَوْلُ أَحْوَطُ، وَالْأَوَّلُ أَقْعَدُ، أَنَّهُ مَا دَامَ يُمَكِّنُ أَنْ  
يُطَهَّرَ وَيُتَنَفَّعَ بِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَالْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> أَنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبْغِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
بَيْعُهُ - أَيْضًا - وَلَوْ دُبِغَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْيَابَسَاتِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِكٍ». هَذَا الشَّرْطُ الرَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ

الْبَيْعِ، أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِكٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ: الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ، وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ.

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٨٨)، وكشاف القناع (١/ ٥٤).



أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ<sup>(١)</sup>، .....

= أَمَّا الْقُرْآنُ: فَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ومعلوم أنه لا يوجد أحدٌ يَرْضَى أَنْ يَتَصَرَّفَ غَيْرُهُ فِي مَالِهِ وَيَبِيعَهُ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِحَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»<sup>(١)</sup>، فنهاه أَنْ يَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، والمرادُ ما لَيْسَ فِي حُوزَتِهِ أَوْ مَا لَيْسَ قَادِرًا عَلَيْهِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ.

وَأَمَّا النَّظَرُ فَلأنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَبِيعَ الْإِنْسَانُ مَا لَا يَمْلِكُ لَكَانَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعُدْوَانِ وَالْفَوْضَى مَا لَا تَسْتَقِيمُ مَعَهُ حَيَاةُ الْبَشَرِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَلِّطَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي بَيْعِ أَمْوَالِهِمْ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ» يَعْنِي: مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْمَالِكِ وَهُمْ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٍ: الْوَكِيلُ، وَالْوَصِيُّ، وَالْوَلِيُّ، وَالنَّاطِرُ، هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَقُومُونَ مَقَامَ الْمَالِكِ. فالوكيلُ هُوَ مَنْ أُذِنَ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، كَرَجُلٍ أُعْطِيَ شَخْصًا سَيَّارَتَهُ، وَقَالَ: بِعْهَا. فَهَذَا وَكِيلٌ يَصَحُّ أَنْ يَبِيعَهَا؛ لأنَّهُ قائمٌ مَقَامَ الْمَالِكِ بِالتَّوَكُّلِ؛ وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَّلَ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا دَلِيلٌ مِنَ السُّنَّةِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤٠٢/٣)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٣)، والنسائي: كتاب البيوع، باب يبيع ما ليس عند البائع، رقم (٤٦١٣)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن، رقم (٢١٨٧)، عن حكيم بن حزام رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

وقال الترمذي: حديث حسن، وصححه ابن حزم (٥١٩/٥)، وصححه الألباني في الإرواء (١٣٢/٥).

(٢) أخرج البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٢)، عن عروة البارقي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَلَهُ فِي شِرَاءِ شاةٍ.

= الوصيُّ وهو مَنْ أَمَرَ لَهُ بالتَصَرُّفِ بعدَ الموتِ، مِثْلُ أَنْ يُوصِيَ شَخْصٌ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ إِلَى زَيْدٍ، فَهَذَا الْمَوْصَى إِلَيْهِ يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَصِيٌّ فِيهِ بِمَا يَرَاهُ أَصْلَحَ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَالِكٍ، وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَالِكِ.

النَّاظِرُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ عَلَى الْوَقْفِ، أَي: وَكُلٌّ فِي الْوَقْفِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ رَجُلٌ: هَذَا الْبَيْتُ وَقْفٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَالنَّاظِرُ عَلَيْهِ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ. فَهَذَا -أَيْضًا- يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ، لَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَالِكِ، وَنُسَمَّى هَذَا نَاظِرًا، وَقَدْ وَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا مَلَكَهُ فِي خَيْرٍ، وَقَالَ: تَلِيهِ حَفْصَةُ، ثُمَّ ذُوو الرَّاْيِ مِنْ آلِهِ <sup>(١)</sup>. فَحَفْصَةُ جَعَلَهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَاظِرَةً عَلَى وَقْفِهِ.

الْوَلِيُّ: هُوَ مَنْ يَتَصَرَّفُ لغيرِهِ بِإِذْنِ الشَّارِعِ.  
وَالْوَلَايَةُ نَوْعَانِ: عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ.

فَالْعَامَّةُ وَلَايَةُ الْحُكَّامِ، كَالْقَضَاةِ مِثْلًا، فَإِنَّ لَهُمْ وَلَايَةً عَامَّةً عَلَى الْأَمْوَالِ الْمَجْهُولِ مَالِكُهَا، وَعَلَى أَمْوَالِ الْيَتَامَى إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلِيٌّ خَاصٌّ، وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

أَمَّا الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ فَهِيَ الْوَلَايَةُ عَلَى الْيَتِيمِ مِنْ شَخْصٍ خَاصٍّ، كَوَلَايَةِ الْعَمِّ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْيَتِيمِ، وَجَعَلْنَا هَذَا وَلِيًّا وَلَمْ نَجْعَلْهُ وَكِيْلًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَفَادَ تَصَرُّفَهُ عَنْ طَرِيقِ الشَّرْعِ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُوْقِفُ الْوَقْفَ، رَقْمُ (٢٨٧٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٠/٦). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَمَا فِي الْإِرْوَاءِ (٣٠/٦).

وَأَصْلُ الْحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دُونَ ذِكْرِ مَنْ يَلِي الْوَقْفَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الشُّرُوطِ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْوَقْفِ، رَقْمُ (٢٧٣٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ الْوَقْفِ، رَقْمُ (١٦٣٢)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ بَاعَ مُلْكَ غَيْرِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= والوكيل والوصي والنَّاظِرُ عن الطريق الخاصِّ بالملك، أمَّا الوليُّ فولايته مُستفادَةٌ من الشرع.

وعلى هذا فإذا وكلَّ إنسانٌ إنسانًا في بيع شيءٍ فباعه صحَّ، مع أنَّ الوكيلَ ليسَ بالملك، ولكنه قائم مقامَ الملك، لكنَّ يجبُ على الوكيل أن يتصرَّفَ بما يراه أصلح، فإذا كانت السلعة تريدُ فإنه لا يبيعها حتَّى تنتهي الزيادة، بخلاف الذي يتصرَّف لنفسه فإنه يجوزُ أن يبيع السلعة بما هو دون، والفرق بينهما أنَّ المتصرَّفَ لغيره يجبُ أن يتصرَّف بالأحظَّ، والمتصرَّف لنفسه يتصرَّف بما شاء، فمثلاً لو أعطيت هذا الرَّجلَ مسجلاً يبيعه، فصارَ النَّاسُ يزدون في المسجِّل حتَّى بلغ مئة أو مئتين فلا يجوزُ له أن يبيعه والنَّاسُ يزدون فيه حتَّى يقفَ السَّعرُ، لكنَّ لو باعه ماله بمئة ريالٍ وهو يساوي مئتين جاز؛ لأنَّ الملك يتصرَّف لنفسه، وذاك يتصرَّف لغيره.

وانظرُ إلى هذه المسألة وهي التَّصرُّف للغير بالأحظَّ، حتَّى في العبادات، فالإمامُ يجبُ أن يصلي بالنَّاس حسب السُّنَّة، وغيره يصلي ما شاء، قال النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، وَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ بَاعَ مُلْكَ غَيْرِهِ» لم يصحَّ؛ لأنَّه ليسَ بالملك؛ لفوات الشرط وهو الملك، فلو باعَ ملك أبيه أو ملك ابنه لم يصحَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٧٠٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٦٧)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أَوْ اشْتَرَى بِعَيْنٍ مَالِهِ بِلَا إِذْنِهِ لَمْ يَصَحَّ<sup>(١)</sup>، .....

= فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ»<sup>(١)</sup>؟ قُلْنَا: بَلَى، لَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْأَبُ أَنْ يَبِيعَ مِلْكَ ابْنِهِ فَلْيَتَمَلَّكَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَبِيعَهُ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ تَمَلُّكِهِ مِلْكٌ لِابْنِهِ، فَنَحْنُ نَقُولُ: لَا مَانِعَ، تَمَلَّكَ هَذَا الْمَالُ، ثُمَّ بَعَهُ، أَمَّا أَنْ تَبِيعَهُ، وَهُوَ عَلَى مِلْكِ ابْنِكَ بَدُونِ إِذْنِهِ فَلَا تَمَلِّكَ ذَلِكَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ اشْتَرَى بِعَيْنٍ مَالِهِ بِلَا إِذْنِهِ لَمْ يَصَحَّ» مثاله: إِنْسَانٌ أَعْطَاكَ دِرَاهِمَ، وَقَالَ: خُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَأَوْصِلْهَا إِلَى فُلَانٍ، فَأَنْتَ الْآنَ أَمِينٌ مَرْسَلٌ، فَمَرَزْتَ بِالسُّوقِ وَمَعَكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ فَاشْتَرَيْتَ سِلْعَةً بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ، أَيْ: قُلْتَ لِلْبَائِعِ: اشْتَرَيْتَ مِنْكَ هَذَا الثَّوبَ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ. إِذْنِ اشْتَرَى بِعَيْنِ الْمَالِ، فَالْبَيْعُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ شِرَاءَهُ بِعَيْنِ الْمَالِ كَبَيْعِهِ عَيْنَ الْمَالِ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ آخِذَ كِتَابَ زَيْدٍ وَأَبِيعَهُ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِعَيْنِ مَالِهِ، فَالشِّرَاءُ بِعَيْنِ الْمَالِ هُوَ بَيْعٌ لِعَيْنِ الْمَالِ فِي الْوَاقِعِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصَحُّ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ هَذَا لَا يَصَحُّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ -أَيْضًا- أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَإِنْ أَجَازَهُ الْمَالِكُ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَجَازَهُ الْمَالِكُ صَحَّ الْبَيْعُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكُلَّ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ أُضْحِيَّةً وَأَعْطَاهُ دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُضْحِيَّتَيْنِ بَدِينَارٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ بَاعَ إِحْدَاهُمَا بَدِينَارٍ، وَكُلَّ بَأَنْ يَشْتَرِيَ أُضْحِيَّةً فَاشْتَرَى أُضْحِيَّتَيْنِ، وَهَذَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَا شَكَّ، ثُمَّ بَاعَ وَاحِدَةً مِنَ الْأُضْحِيَّتَيْنِ بَدِينَارٍ، وَهَذَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ أَيْضًا، فَرَجَعَ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧٩/٢، ٢٠٤، ٢١٤)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٣٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩٢)، عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، وحسن إسناده في الإرواء (٣/٣٢٥).

وَإِنْ اشْتَرَى لَهُ<sup>[١]</sup> .....

= إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدِينَارِهِ وَشَاةٍ، فَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُ فِي بَيْعِهِ»<sup>(١)</sup>، فَكَانَ لَا يَتَجَرُّ فِي شَيْءٍ إِلَّا رِيحٌ فِيهِ بَرَكَةٌ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ يَكُونُ هَذَا التَّصَرُّفُ غَيْرَ صَحِيحٍ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ جَائِزٌ وَنَافِذٌ إِذَا أَجَازَهُ الْمَالِكُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى بَيْعِ مَلِكٍ غَيْرِهِ بَدُونِ إِذْنِهِ؟

قُلْنَا: يَجُوزُ بِقَرِينَةٍ، وَالْقَرِينَةُ هِيَ أَنْ أَعْرِفَ أَنَّ صَاحِبِي يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَ بَيْتَهُ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَاشْتَرَى الْبَيْتَ بِمِئَةِ أَلْفٍ، وَهُوَ يُسَاوِي تِسْعِينَ، وَأَنَا أَعْرِفُ أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ يُرِيدُ بَيْعَهُ، فَيَجُوزُ لِي أَنْ أَبِيعَهُ بِمِئَةِ أَلْفٍ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ، فَالرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَ بَيْتَهُ بِتِسْعِينَ، فَإِذَا جَاءَ إِنْسَانٌ يَشْتَرِيهِ بِمِئَةِ هَذَا مَصْلَحَةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ أُقَدِّمَ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ مَنَعُ الْإِقْدَامِ عَلَى التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ غَيْرِي، لَكِنْ إِذَا رَأَيْتَ الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ.

وَقَوْلُهُ: «اشْتَرَى بَعِيْنٍ مَالِهِ» هَذِهِ أَقْلُ شَأْنًا مِنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُهْمُهُ أَنْ يَأْخُذَ هَذَا الدَّرْهَمَ أَوْ هَذَا الدَّرْهَمَ، فَإِذَا اشْتَرَى بَعِيْنٍ مَالِهِ فَالْمَذْهَبُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ كَبِيعَ عَيْنٍ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى عَيْنِ الدَّرَاهِمِ الْمَمْلُوكَةِ لغيرِهِ.

وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ بِالْفَرْقِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ بَعِيْنٍ مَالِهِ إِذَا أَعْطَى صَاحِبَ الدَّرَاهِمِ دَرَاهِمَ لَا يُهْمُهُ أَنْ يُعْطِيَهُ دَرَاهِمَهُ الْأُولَى أَوْ دَرَاهِمَ بَدَلَهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ اشْتَرَى لَهُ» أَيُّ: لِلغَيْرِ.

(١) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: كِتَابَ الْمُنَاقَبِ، رَقْمَ (٣٦٤٢)، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ.

(٢) انْظُرْ: الْمَغْنِي (٦/٢٩٥)، وَالْإِنْصَافَ (٤/٢٨٣)، وَكَشَافَ الْقِنَاعِ (٣/١٥٧).

فِي ذِمَّتِهِ<sup>[١]</sup> بِإِذْنِهِ وَلَمْ يُسَمِّهِ فِي الْعَقْدِ صَحَّ لَهُ<sup>[٢]</sup> بِالْإِجَازَةِ، وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بَعْدَمِهَا<sup>[٣]</sup> مُلْكًا<sup>[٤]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي ذِمَّتِهِ» أي: لا بعين ماله؛ لأنَّ العقدَ إذا كانَ في الذِّمَّةِ لم يَقَعْ على ملكٍ غيره، لكنَّ الممنوعَ أن يتصرَّفَ في ملكٍ غيره، وأمَّا الذِّمَّةُ فهيَ أوسعُ.

[٢] قوله: «بِإِذْنِهِ وَلَمْ يُسَمِّهِ فِي الْعَقْدِ صَحَّ لَهُ» أي: للغير.

[٣] قوله: «بِالْإِجَازَةِ، وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بَعْدَمِهَا» أي: بعدم الإجازة.

[٤] قوله: «مِلْكًا» أي: للمُشْتَرِي.

وصورةُ المسألة: أَعْلَمُ أَنَّ فُلَانًا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ سَاعَةً، فَوَقَّفْتُ عَلَى صَاحِبِ السَّاعَاتِ وَاشْتَرَيْتُ لِفُلَانٍ فِي ذِمَّتِي وَهُوَ لَمْ يُوَكِّلْنِي، وَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَلَمْ أَقُلْ لِلْبَائِعِ: اشْتَرَيْتُ لِفُلَانٍ. ثُمَّ قُلْتُ لِلرَّجُلِ الَّذِي اشْتَرَيْتُ لَهُ: إِنِّي اشْتَرَيْتُ لَكَ سَاعَةً. فَإِنْ أَجَازَ فَاَلْمُلْكُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُجِزْ فَاَلْمُلْكُ لِي.

مثال آخر: أَعْرِفُ أَنَّ فُلَانًا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَاةً لِلدَّرِّ، أَي: لِيَحْلِبَهَا، فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاةً مِّنْ بَيْعِ الْغَنَمِ، وَلَمْ أَقُلْ: إِنَّهَا لِفُلَانٍ وَلَمْ أُسَمِّهِ فِي الْعَقْدِ، ثُمَّ قُلْتُ لَصَاحِبِي الَّذِي اشْتَرَيْتُ لَهُ: اشْتَرَيْتُ لَكَ شَاةً. فَقَالَ: قَبِلْتُ ذَلِكَ، فَهِيَ لِمَنْ اشْتَرَاهَا لَهُ، وَاللَّبَنُ الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ الْعَقْدِ لِلَّذِي اشْتَرَاهَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَهَأَ مَلِكِهِ.

فَإِنْ قَالَ: لَا أُرِيدُهَا. فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي، فَتَلْزُمُهُ.

ولهذا قَالَ: «وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بَعْدَمِهَا» أي: بعدم الإجازة.

«مِلْكًا لَهُ» أي: للمُشْتَرِي، وَيَتَمَلَّكُهَا مِنَ الْعَقْدِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اللَّبَنُ لِلْمُشْتَرِي،

= وهذه الصورة هي الصورة الوحيدة التي يصح فيها التصرف الفضي على المذهب<sup>(١)</sup>.

فإن اشترى له بعين ماله لا في ذمته فإنه لا يصح البيع، بأن قال للذي يبيع الغنم: أعطني بهذه الدراهم شاة. ونواها لفلان فإن العقد لا يصح؛ لأنه اشترى له بعين ماله لا بذمته، وكذلك لو سمأه فقال لصاحب الغنم: اشتريت منك هذه الشاة بمئة لفلان. ثم اقتاد الشاة وأوصلها إلى فلان، فقبل بذلك، لم يصح البيع؛ لأنه سمأه في العقد، وهو إذا سمأه في العقد صار شراؤه له بالوكالة، وهو لم يؤكِّله، ولهذا قالوا: إذا سمأه في العقد فلا يصح البيع؛ لأنه إذا سمأه في العقد فقد نزل نفسه منزلة الوكيل، والواقع أنه لم يؤكِّله.

والقول الثاني في المسألة: إنه يصح كما ذكرناه في السابق، من أن تصرف الفضي إذا أجاز له من تصرف له فهو صحيح، وقد ذكرنا الدليل والتعليل.

وإذا لم يجز لزِم المشتري، فلا يملك المشتري أن يرده على البائع ويقول: أنا اشتريته لفلان. ولكنه لم يقبل، فالبائع له أن يرفض ويقول: أنت اشتريت مني على أنك أنت المشتري فيلزمك.

فإن قال قائل: هل الأولى أن يقبل المشتري له ذلك العقد أو الأولى ألا يقبل؟ قلنا: الأولى أن يقبل، لا سيما إذا علمنا أن هذا المشتري إنما اشتراها اجتهداً لا تغريباً وإخساراً، فإنه لا ينبغي أن يجازى المحسن بالإساءة؛ لأنه ربياً يكون ثمن

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٩٥)، والإنصاف (٤/ ٢٨٣)، وكشاف القناع (٣/ ١٥٨).

وَلَا يُبَاعُ غَيْرُ الْمَسَاكِينِ مِمَّا فُتِحَ عَنْوَةً كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ<sup>[١]</sup>، .....

= السَّلْعَةُ باهظًا جدًّا، وهذا المشتري ليس عنده مالٌ، فالأولى للمُشْتَرِي لَهُ أَنْ يَقْبَلَ ولو كَانَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْغَضَاظَةِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُبَاعُ غَيْرُ الْمَسَاكِينِ مِمَّا فُتِحَ عَنْوَةً كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ» ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا تَفْرِيعًا عَلَى اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْبَائِعِ مَالِكًا.

فقوله: «الْمَسَاكِينِ» الدُّورُ؛ فَتَشْمَلُ الْبِنَاءَ وَالْأَرْضَ، الْبِنَاءُ: الْمَسَاكُنُ، وَالْأَرْضُ هِيَ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا بِنَاءٌ، أَوْ أَرْضُ الْبِنَاءِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا، فَهَذِهِ الْأَرْضُ أَوْ هَذِهِ الْمَسَاكِنُ إِذَا بَاعَهَا بِأَرْضِهَا فَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ بَاعَ الْمَسَاكِنَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ فِي الْأَرْضِ الَّتِي فُتِحَتْ عَنْوَةً.

ومعنى عنوة، أي: قهراً وقوة.

وقوله: «كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ» إِذَا قِيلَ: الشَّامُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ سُورِيَا وَفِلَسْطِينَ وَالْأُرْدُنَّ وَكُلَّ مَا كَانَ شِمَالَ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَأَرْضُ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ لَا يُبَاعُ فِيهَا إِلَّا الْمَسَاكِنُ، وَأَمَّا الْأَرْضُ نَفْسُهَا فَإِنَّهَا لَا تُبَاعُ؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَفَّهَا<sup>(١)</sup>، وَالْوَقْفُ لَا يُبَاعُ، فَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا فَتَحَ هَذِهِ الْأَمْصَارَ، رَأَى أَنَّ قِسْمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ يَحْرُمُ الْأَجْيَالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ مِنْ أَجْيَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَرَأَى أَنَّ يَقِفَهَا، وَيَضْرِبَ عَلَيْهَا خَرَاجًا، أَي: كَالْأَجْرَةِ يُؤْخَذُ مِنْهَا كُلَّ سَنَةٍ، فَصَارَتْ وَقْفًا، وَالْوَقْفُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَهَذَا الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحرث والمزارعة، باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم، ومعاملتهم، رقم (٢٣٣٤)، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



بَلْ تُؤْجَرُ<sup>[١]</sup>.

= وأما المساكنُ في هذه الأراضي فتُبَاعُ؛ لأنَّ المساكنَ ملكٌ للسَّاكِنِ، فهو الَّذي أقامَ البناءَ حتَّى استقامَ، فله ثمنُ هذا البناءِ الَّذي أقامه، فيصحُّ العقدُ عليه، أما الأرضُ فلا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «بَلْ تُؤْجَرُ» الحمدُ لله لم يَنَسِدْ البابُ، نقولُ: لا تَبِعُهَا، وَلَكِنْ أَجَرُهَا، والأجرةُ لك؛ لأنَّ الأجرةَ في مقابلِ المنفعةِ لا في مقابلِ العينِ؛ فلهذا جازَ تأجيرُها، ولم يَجْزِ بيعُها، وهذا القولُ ضعيفٌ جدًا.

والصَّوابُ: أنَّ بيعَها حلالٌ جائزٌ وصحيحٌ، وسواءُ المساكنُ أو الأراضي، ويُنزَلُ المشتري منزلةَ البائعِ في أداءِ الخراجِ المضروبِ على الأرضِ، وكانَ هذا فيما مضى، أما الآنَ فلا خراجَ ولا وقفَ، لكنْ لا بدَّ أن نفهمَ الحكمَ الشرعيَّ.

أما الأمرُ الواقعُ فالنَّاسُ يتبايعون الأراضيَ والمساكنَ والبساتينَ من غيرِ تكبيرٍ، بل هو شبهُ إجماعٍ؛ ولهذا يُعتبرُ هذا القولُ ضعيفًا جدًا، فالصَّوابُ جوازُ بيعِ المساكنِ والأرضِ.

ثمَّ هذا الوقفُ ليسَ وقفًا خاصًّا، حتَّى نقولَ: إنَّ الأوقافَ الخاصَّةَ لا تُباعُ إلا أن تَعتَلَّ منافعُها، فهذا وقفٌ عامٌّ على المسلمينَ عمومًا، فليسَ لَهُ مُستحقٌّ خاصٌّ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ منعُ المسلمينَ من تداولِهِ بالبيعِ من أشقَّ ما يكونُ على النَّاسِ، ورفعُ الحرجِ معلومٌ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

مسألةٌ: لم يَذْكُرِ الماتنُ بيوتَ مَكَّةَ، لكنْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ<sup>(١)</sup>؛ فبيوتُ مَكَّةَ لا يَحوِزُ بيعُها ولا إجارُتها، فهي أَضيقُ ممَّا فَتَحَ عنوةً، ودليلُهم حديثُ: «رِباعُ مَكَّةَ حَرَامٌ يَبِيعُهَا،

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٣٤٥).

= حَرَامٌ إِجَارَتُهَا»، ولكنه حديثٌ ضعيفٌ لا تقومُ به حُجَّةٌ<sup>(١)</sup>، وهذا لو عملَ النَّاسُ به لكانَ فيه إشكالٌ كبيرٌ، لكن فرَجَ الفقهاءُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالتَّحْرِيمِ لِلنَّاسِ فقالوا: فإن لم يجدْ ما يسكنه إلَّا بأجرةٍ لم يَأْتُمْ بدفعِها، والإثمُ على المؤجِّرِ؛ لأنَّه لا يستحقُّ ذلك، وهذا في مَكَّةَ، فما بالكَ بالمشاعرِ الَّتِي يَتَحَتَّمُ على الإنسانِ أن يَبْقَى فيها، فيكونَ بيعُها أَوْلَى بالتَّحْرِيمِ؛ ولهذا لا شكَّ أَنَّ الَّذِينَ بَنَوْا في مَنَى أو مُزْدَلِفَةَ أو عَرَفَةَ، غاصِبُونَ وآثِمُونَ؛ لأنَّ هذا مَشْعَرٌ لا بدَّ للمُسلمينَ مِنَ المَكُوثِ فيه، فهو كالْمَسْجِدِ، فلو جاءَ إنسانٌ إلى مَسْجِدٍ جامعٍ كبيرٍ وَبَنَى له عُرْفَةً في المَسْجِدِ، وصارَ يُؤجِّرُها كانَ حَرَامًا، والآنَ مَنَى مَشْعَرٌ يَجِبُ على المُسلمينَ أن يَبْقَوْا فيها، والميِّثُ فيها واجبٌ من واجباتِ الحجِّ، فإذا جاءَ إنسانٌ وَبَنَى فيها وصارَ يُؤجِّرُها لِلنَّاسِ فهو لا شكَّ غاصِبٌ، آثمٌ، ظالمٌ، ولا يحلُّ له ذلك، وهو أَشدُّ إثمًا مِمَّنْ يَبِيعُ المساكنَ في مَكَّةَ؛ لأنَّ المساكنَ في مَكَّةَ لا يلزُمُ الإنسانَ أن يَبْقَى فيها، إذ يجوزُ أن يَبْقَى في الخارجِ وَيَنْزَلَ.

واختارَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ جَوَازَ البَيْعِ دُونَ الإِجَارَةِ<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقيلَ: يجوزُ بيعُها وإِجَارَتُها، وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ<sup>(٣)</sup>، وحجَّتُهُم أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ عامَ الفَتْحِ: أَتَنْزِلُ

(١) أخرجه الدارقطني (٥٧/٣)، والحاكم (٥٣/٢)، والبيهقي (٣٥/٦)، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وضعفه البيهقي، والذهبي، وصوب الدارقطني وقفه، وروي بلفظ: «مكة لا تباع ولا تكرى بيوتها»، أخرجه الدارقطني (٥٨/٣)، والحاكم (٥٣/٢)، والبيهقي (٣٥/٦)، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وضعفه الدارقطني والبيهقي.

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٣٨٧/٥).

(٣) انظر: الأوسط لابن المنذر (٣٩٢/٦)، المجموع للنووي (٢٤٩/٩).

= غَدَاً فِي دَارِكَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ رِبَاعٍ؟!»<sup>(١)</sup> وعَقِيلٌ هُوَ الَّذِي وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ، وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ بَيوتَ مَكَّةَ تُمْلِكُ، وَإِذَا مُلِكَتْ جَازَ بَيْعُهَا، وَجَازَتْ إِجَارَتُهَا، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ هُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الْمُوَفَّقُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْمَغْنِيِّ)<sup>(٣)</sup>، وَأَيَّدَهُ بِأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فِي بَيوتِ مَكَّةَ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا إِجَارَتُهَا فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ، وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup> فَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُوَّةِ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْآيَةَ فِي أَمَكِنَةِ الْمَشَاعِرِ، فَهَذِهِ لَا شَكَّ أَنَّهَا لَا تُمْلِكُ.

فصارت البلادُ ثلاثةَ أقسام:

الأوَّلُ: مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ.

الثَّانِي: مَا تَجُوزُ إِجَارَتُهُ دُونَ بَيْعِهِ.

الثَّالِثُ: مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا إِجَارَتُهُ.

فَالَّذِي فُتِحَ عَنْهُ تَجُوزُ إِجَارَتُهُ دُونَ بَيْعِهِ، إِلَّا الْمَسَاكِنَ، وَمَكَّةَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا إِجَارَتُهَا، وَبَقِيَّةُ الْأَمَاكِنِ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَإِجَارَتُهَا كَأَرْضِ الْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَبَقِيَّةِ الْأَرَاضِي.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، رقم (١٥٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها، رقم (١٣٥١)، عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: الأوسط لابن المنذر (٣٩٢/٦)، المجموع للنووي (٢٤٩/٩).

(٣) المغني (٣٦٥/٦).

(٤) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٣٨٧/٥).

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَقْعِ الْبَثْرِ<sup>[١]</sup>، .....

= وقوله: «وَلَا يَبَاعُ غَيْرُ الْمَسَاكِينِ مِمَّا فُتِحَ عَنَوَةٌ» يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْأَرْضِ وَالْمَسَاكِينِ مِمَّا فُتِحَ صُلْحًا، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَرْضَ الْعَدُوِّ إِمَّا أَنْ تُفْتَحَ عَنَوَةٌ، وَإِمَّا أَنْ تُفْتَحَ صُلْحًا عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ وَتُقَرَّرَ مَعَهُمْ بِالْخَرَجِ، وَإِمَّا أَنْ تُفْتَحَ صُلْحًا عَلَى أَنَّهَا لَنَا، فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فَهِيَ مِلْكُهُمْ يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَنَا فَهِيَ مِلْكُنَا نَتَصَرَّفُ فِيهَا، هَذَا إِذَا كَانَتْ صُلْحًا، أَمَّا الْعَنَوَةُ فَقَدْ بَيَّنَّا حَكْمَهَا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَقْعِ الْبَثْرِ» نَقْعُ الْبَثْرِ هُوَ مَاءُ الْبَثْرِ الَّذِي نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ هَذَا الْمَاءِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ، وَالْكَلَاءِ، وَالنَّارِ»<sup>(١)</sup>؛ وَلأنَّ هَذَا الْمَاءَ لَمْ يَخْرُجْ بِقُدْرَةِ الْإِنْسَانِ؛ بَلْ بِقُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَقَدْ يَخْفَرُ الْإِنْسَانُ بَثْرًا عَمِيقًا وَلَا يَخْرُجُ الْمَاءُ، فَلَيْسَ مِنْ كَدِّهِ وَلَا فِعْلِهِ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ؛ فَلِذَلِكَ لَا يَمْلِكُهُ، وَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، أَمَّا إِذَا مَلَكَهُ وَحَازَهُ وَأَخْرَجَهُ وَوَضَعَهُ فِي الْبَرَكَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِلْكًا لَهُ بِالْحِيَازَةِ.

إِذَا قُلْنَا: لَا يَصِحُّ بَيْعُ نَقْعِ الْبَثْرِ، فَلَوْ جَاءَ إِنْسَانٌ وَرَكَّبَ عَلَى بَثْرِي مَا يَسْتَخْرِجُ بِهِ الْمَاءَ، فَهَلْ لِي أَنْ أَمْنَعَهُ؟ الْجَوَابُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ عَلَيَّ ضَرَرٌّ فَلَيْسَ لِي أَنْ أَمْنَعَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَيَّ ضَرَرٌّ فَإِنَّ لِي أَنْ أَمْنَعَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٦٤ / ٥)، وَأَبُو دَاوُدَ: أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ فِي مَنَعَ الْمَاءِ، رَقْمُ (٣٤٧٧)، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الرِّهُونِ، بَابُ الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ، رَقْمُ (٢٤٧٢)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَضَعْفَهُ الْبُوصَيْرِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الرِّهُونِ، بَابُ الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ، رَقْمُ (٢٤٧٣) بِمَعْنَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْبُوصَيْرِيُّ وَالْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ (١٣٠٤).

وَلَا مَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ مِنْ كَلٍّ وَشَوْكٍ<sup>[١]</sup>، .....

= والضَّرُّ مثلُ أنْ أَتَضَرَّ بكونه يَتَخَطَّى ملكي إلى البئر، أو بكونه يَطْلُعُ على عوراتِ النساءِ، أو بكونه يُقَلِّلُ الماءَ عليَّ. فلمهمُ أَنَّهُ إذا لم يَكُنْ عليَّ ضررٌ فَإِنَّ الواجبَ عليَّ أنْ أُمَكِّنَهُ مِن أنْ يَضَعَ على بئري ما يَسْتَقِي به الماءُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا مَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ مِنْ كَلٍّ وَشَوْكٍ» الكَلُّ هُوَ العُشْبُ، وَالشَّوْكُ الشَّجَرُ، فَمَا يَنْبَتُ فِي الْأَرْضِ بِفِعْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِي أَنْ أَبِيعَهُ؛ لقوله ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ، وَالْكَلِّ، وَالنَّارِ»، فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ مَا أَنْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى فِي مِلْكِي مِنْ كَلٍّ أَوْ شَوْكٍ.

فَإِنْ كُنْتُ أَحْتَاجُهُ لِرَعِي إِبِلِي أَوْ بَقَرِي أَوْ غَنَمِي فَأَنَا أَحَقُّ بِهِ، وَلِي أَنْ أَمْنَعَ مِنْهُ؛ لِأَنِّي أَحَقُّ بِهِ، أَمَّا إِذَا كُنْتُ لَا أَحْتَاجُهُ فَلَيْسَ لِي أَنْ أَمْنَعَ مَنْ يُرِيدُ أَخْذَهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَلْحَقُنِي فِي ذَلِكَ ضَرَرٌّ فَلِي أَنْ أَمْنَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرْتَكَبَ الضَّرَرُّ لمصلحة الغير وصاحب الأرض أَحَقُّ بِهِ.

وقوله: «وَلَا مَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ» عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ مَا أَنْبَتَهُ الْإِنْسَانُ فِي أَرْضِهِ فَلَهُ بَيْعُهُ، كَمَا لَوْ غَرَسَ نَخْلًا أَوْ شَجَرًا، أَوْ زَرَعَ زَرْعًا فَإِنَّهُ مِلْكُهُ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ. فَمَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ مِنَ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ فِي بَيْعِهِ تَفْصِيلٌ:

أَوَّلًا: إِذَا أَنْبَتَهُ هُوَ فَهُوَ مِلْكُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ، لَكِنَّ الزَّرْعَ لَا بَدَّ أَنْ تَشْتَدَّ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَ مِنَ عِنْدِ اللهِ لَمْ يَتَسَبَّبْ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ شُرَكَاءُ فِيهِ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ<sup>[١]</sup>، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ<sup>[٢]</sup>، .....

= القول الثاني: إِنَّهُ إِنْ اسْتَنْبَتْهُ فَهُوَ لَهُ يَمْلِكُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ، وَإِلَّا فَلَأ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>، ومعنى استنبته أَنْ يَحْرَثَ الْأَرْضَ حَتَّى تَكُونَ قَابِلَةً لِلنَّبَاتِ إِذَا نَزَلَ الْمَطَرُ، أَوْ أَنْ يَدْعَ الْأَرْضَ لَا يَحْرَثُهَا لَزَرْعِهِ الْخَاصَّ تَرْقُبًا لِمَا يَنْبْتُ عَلَيْهَا مِنَ الْكَلَالِ وَالْحَشِيشِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ بِاخْتِيَارِهِ أَنْ يَحْرَثَ الْأَرْضَ وَلَا تُنْبِتَ إِلَّا مَا زَرَعَهُ هُوَ. وهذا أشبه ما يكون بالصَّوابِ كما قلنا في أحواضِ الْمَاءِ الَّتِي يُعِدُّهَا لِاسْتِقْبَالِ الْمَاءِ، فَإِذَا جَاءَ الْمَاءُ وَنَزَلَ فِيهَا صَارَ مَلَكَهُ.

القول الثالث: إِنَّ لَهُ بَيْعَهُ، وَإِنْ قَوْلُهُ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ» فِي غَيْرِ الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ، أَمَّا الْأَرْضُ الْمَمْلُوكَةُ فَإِنَّ مَا نَبَتْ عَلَيْهَا يَتْبَعُهَا، فَيَكُونُ مَلَكًا لَهُ، فَلَا قَوْلَ إِذَنْ ثَلَاثَةً.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ» «يَمْلِكُهُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى نَقْعِ الْبُئْرِ، وَعَلَى مَا يَنْبْتُ فِي أَرْضِهِ مِنْ كَلَالٍ وَشَوْكٍ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَى بُسْتَانٍ شَخْصٍ وَحَشَّ الْحَشِيشَ، وَقَطَعَ الشَّجَرَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَلَكًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ حَازَهُ.

فَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْأَرْضِ: لِمَاذَا اعْتَدَيْتَ عَلَى أَرْضِي وَأَخَذْتَهُ؟

قُلْنَا لَهُ: هُوَ أَخْطَأَ فِي اعْتِدَائِهِ، وَلَكِنَّهُ مَلَكُهُ بِحُوزِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «يَمْلِكُهُ آخِذُهُ».

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ» هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الْخَامِسُ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «يَكُونُ» يَعُودُ عَلَى الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانَ الثَّمَنُ أَوْ الْمُثَمَّنُ، أَيْ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ أَوْ الثَّمَنُ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ، أَيْ: يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَيَكُونُ كُلُّ مَنْ

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] [٣٨٧/٥].

= البائع والمشتري قادرًا على تسلُّمٍ أو تسليمٍ ما انتقلَ مِنْ ملكِهِ أو إلى ملكِهِ، ودليلُ هذا الشرطِ ما يلي:

أولاً: قولُ الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فبيعُ ما لا يُقدَّرُ على تسليمِهِ من الميسرِ؛ ووجهُ ذلك أنَّ بيعَ ما لا يُقدَّرُ على تسليمِهِ سيكونُ بأقلِّ من ثمنِهِ الحقيقيِّ؛ لأنَّ المشتريَ مخاطَرٌ قد يحصلُ عليه وقد لا يحصلُ، فإذا قُدِّرَ أنَّ هذا الذي لا يُقدَّرُ على تسليمِهِ يُساوي مثله لو كان مقدورًا على تسليمِهِ، فسيُباعُ إذا كان لا يُقدَّرُ على تسليمِهِ بخمسينَ، فيبقى المشتري الآنَ إمَّا غانمًا وإمَّا غارمًا، إن قَدَرَ عليه فهو غانمٌ، وإن فاتَهُ فهو غارمٌ، وهذه هي قاعدةُ الميسرِ.

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ووجهُ الدلالة أنَّ ما يُعجزُ عن تسليمِهِ لا يرضى به الإنسانُ غالبًا، ولا يُقدِّمُ عليه إلا رجلٌ مخاطَرٌ قد يحصلُ له ذلك، وقد لا يحصلُ له.

ثالثًا: حديثُ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>؛ ووجهُ كونه غررًا أنَّ المعجوزَ عن تسليمِهِ لا بُدَّ أَنْ تَنْقُصَ قِيَمَتُهُ، وَحِينَئِذٍ إِنْ تَمَكَّنَ الْمُشْتَرِي مِنْ تَسْلِيمِهِ صَارَ غَانِمًا، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ صَارَ غَارِمًا، وَهَذَا هُوَ الْغَرَرُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آبِقٍ، وَشَارِدٍ<sup>[١]</sup>، .....

= وَالَّذِي لَا يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ لَا شَكَّ أَنَّهُ غَرُّ، إِذْ قَدْ يَبْذُلُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَلَا يَسْتَفِيدُ.

رابعاً: وَنَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ -أَيْضاً- بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا قَلْبًا وَاحِدًا مُتَاكِفِينَ مُتَحَابِّينَ، وَهَذَا الْبَيْعُ يُوجِبُ الْبَغْضَاءَ وَالتَّنَافَرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ لَوْ حَصَلَ عَلَيْهِ لَكَانَ فِي قَلْبِ الْبَائِعِ شَيْءٌ يَغْبُطُهُ وَيَحْسُدُهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لَكَانَ فِي قَلْبِ الْمُشْتَرِي شَيْءٌ يَغْبُطُ الْبَائِعَ وَيَحْسُدُهُ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَى الْبَغْضَاءِ وَالْعَدَاوَةِ فَإِنَّ الشَّرْعَ يَمْنَعُهُ مَنَعًا بَاتًّا؛ لِأَنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأُلْفَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْمَوَالَاةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَصَارَ الدَّلِيلُ عَلَى اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ: الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ، وَالنَّظَرَ الصَّحِيحَ.

[١] ثُمَّ فَرَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَقَالَ:

«فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آبِقٍ وَشَارِدٍ» الْآبِقُ هُوَ الْعَبْدُ الْهَارِبُ مِنْ سَيِّدِهِ، وَالشَّارِدُ هُوَ الْجَمْلُ الشَّارِدُ مِنْ صَاحِبِهِ.

فَبَيْعُ الْآبِقِ لَا يَصِحُّ سِوَاءَ عُلْمِ خَبْرِهِ أَمْ لَمْ يُعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَالْبَائِعُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُسَلِّمَهُ لِلْمُشْتَرِي حَتَّى لَوْ عَلِمْنَا خَبْرَهُ، وَأَنَّهُ أَبَقَ إِلَى الْبَلَدِ الْفُلَانِيٍّ؛ لِأَنَّ الْعُتُورَ عَلَيْهِ يَصْعَبُ، لَا سِيَّامَا مَعَ ضَعْفِ السُّلْطَانِ، وَعَدَمِ اسْتِثْبَابِ الْأَمْنِ، وَعَدَمِ الضُّبْطِ، فَيَصْعَبُ جَدًّا أَنْ يَنَالَهُ الْمُشْتَرِي.

وقوله: «فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آبِقٍ» ظَاهِرُهُ سِوَاءُ كَانَ الْمُشْتَرِي قَادِرًا عَلَى رَدِّهِ أَمْ غَيْرُ قَادِرٍ.



وَطَيْرٍ فِي هَوَاءٍ<sup>[١]</sup>، وَسَمَكٍ فِي مَاءٍ<sup>[٢]</sup>، .....

= وقيل: إن كان قادرًا على رده فإن البيع صحيح؛ لأن الحكم يثبت بعلة ويؤول بزوال العلة، فإذا كان هذا الرجل يعلم مكان الأبق، وهو قادر على أخذه بكل سهولة؛ فما المانع من صحة البيع، لكن بشرط ألا يغير البائع، أي: ألا يوهمه أنه لا يقدر على العثور عليه؛ وذلك لأنه إذا أعلمه أنه قادر عليه فسوف يرفع السعر، أي: ثمنه، وإذا لم يعلم فسوف يخفض السعر، فلا بد من أن يعلمه.

وقوله: «وَلَا شَارِدٍ» الشارد هو الحمل الهارب، وهذا مثال، ولأ فلو أن بقرة هربت أو شاة أو ما أشبه ذلك، وعُجز عنها فهي داخلة في هذا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَطَيْرٍ فِي هَوَاءٍ» مثل أن يكون عند الإنسان حمام، وليس الآن في مكانه فيبيعه صاحبه، فإن بيعه لا يصح؛ لأنه غير مقدور عليه. وظاهر كلام المؤلف أنه لا يصح بيعه ولو ألف الرجوع، وكان من عادته أن يأتي في الليل ويبت في مكانه فإنه لا يصح بيعه؛ وذلك لأنه - وإن كان ألفا للرجوع - فقد يرمى، وقد يهلك، إذ ليس بين أيدينا الآن.

وقيل: إن ألف الرجوع صح البيع، ثم إن رجع، ولأ فللمشتري الفسخ، وهذا القول أصح.

فإذا حضر وأراد البائع ألا يسلمه إياه أجبرناه على تسليمه إياه؛ لأن البيع وقع صحيحًا، وإن لم يحضر فإن للمشتري الفسخ؛ لأن المشتري لم يشتري شيئًا لا يتنفع به، ولا يعود عليه.

[٢] قوله: «وَسَمَكٍ فِي مَاءٍ» أي: ولا بيع سمك في ماء ولو كان مرثيًا فإنه لا يجوز بيعه.

وَلَا مَغْضُوبٍ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ<sup>(١)</sup>.

= وظاهر كلام المؤلف: ولو كان مرثياً بمكانٍ يُمكنُ أخْذُهُ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ أَطْلَقَ قَالَ: «سَمَكٌ فِي مَاءٍ»، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ فِي (الرَّوْضِ)<sup>(١)</sup> أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَرْتِياً يَسْهُلُ أَخْذُهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، كَالسَّمَكِ الَّذِي يَكُونُ فِي بَرْكِ بَعْضِ الْبَسَاتِينِ، لَكِنْ سَمَكٌ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي نَهْرٍ لَا يَصْحَحُ بَيْعُهُ، أَوْ فِي مَكَانٍ لَيْسَ بِحَرًّا وَلَا نَهْرًا؛ لَكِنْ يَصْعَبُ أَخْذُهُ فَإِنَّهُ لَا يَصْحَحُ بَيْعُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا السَّمَكَ رَبِّياً يَنْغَرِزُ فِي الطِّينِ فَلَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا مَغْضُوبٍ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ» الْمَغْضُوبُ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِكِهِ قَهْرًا، أَيْ: لَا يَصْحَحُ بَيْعُ مَغْضُوبٍ مِنَ الْمَالِكِ، فَلَوْ أَنَّ مَالِكَ الْمَغْضُوبِ بَاعَهُ عَلَى طَرَفٍ ثَالِثٍ فَإِنَّهُ لَا يَصْحَحُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلَّفَ اسْتَشْنَى قَالَ: «مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ» فَإِنْ كَانَ مِنْ غَاصِبِهِ بَأَنَّ قَالَ الْمَالِكُ لِلْغَاصِبِ: اشْتَرِ مِنِّي مَا غَضَبْتَنِي. فَاشْتَرَاهُ فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ مَوْجُودَةٌ؛ إِذْ إِنَّ هَذَا الْمَغْضُوبَ عِنْدَهُ فَيَصْحَحُ الْبَيْعُ، لَكِنْ بِشَرَطٍ إِلَّا يَمْنَعَهُ إِيَّاهُ بِدُونِ الْبَيْعِ، فَإِنْ مَنَعَهُ الْغَاصِبُ إِيَّاهُ إِلَّا بِالْبَيْعِ فَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ بَغِيرِ رِضَا، وَمِنْ شَرَطِ الْبَيْعِ الرِّضَا، أَيْ: بِأَنَّ قَالَ الْغَاصِبُ: أَنَا لَا أَرُدُّهُ عَلَيْكَ وَأُرِيدُ أَنْ تَبِيعَهُ عَلَيَّ. فَالْمَالِكُ بَاعَهُ عَلَيْهِ اضْطِرَارًا؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: أَخْذُ الْعَوْضِ، وَلَا يَذْهَبُ مَالِي وَعَوْضُ مَالِي. فَإِنَّ الْبَيْعَ لَا يَصْحَحُ.

وَإِنْ بَذَلَ الْغَاصِبُ ثَمَنًا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، وَبَاعَهُ الْمَالِكُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَصْحَحُ أَوْ لَا؟

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٣٥٠).

وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ<sup>[١]</sup>، .....

= الجواب: لا يصح ما دام لم يرَضَ حتى لو أُعطيَ أضعافًا مضاعفة؛ لأنَّ المالك ربًّا لا يرَضِي أن يبيعه على الغاصب ولو أعطاه أضعافَ أضعافِ القيمة؛ لأنَّه يُريدُ أن يتشقى منه، وهو يعرفُ أنَّه لو أخذَ هذه القيمةَ اشترى عشرةً من جنسٍ ما أخذَ منه، لكنَّ يُريدُ أن يحولَ بينَ الغاصبِ وبينَ جشعه وطمعه، فيقولُ: أنا لا أبيعُ أبدًا. فهذا نقولُ: لا يصحُّ البيعُ ولو كان بأضعافٍ مُضاعفةٍ.

وقوله: «أو قادرٍ على أخذه» أي: على أخذه من الغاصبِ، مثل أن يغصبه شخصٌ، فيبيعه المالكُ على عَمِّ هذا الشخصِ القادرِ على أخذه منه، أو على أبيه فإنَّه يصحُّ؛ لأنَّ علَّةَ صحَّةِ البيعِ وهي القدرةُ على أخذه موجودةٌ، فإن كان المشتري اشترأه بناءً على أنَّه قادرٌ على أخذه ولكنه عجزَ فيما بعدُ فله الفسخُ؛ لأنَّه تَعَذَّرَ الحصولُ على مقصودِهِم.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ» هذا هو الشرطُ السادسُ من شروطِ البيعِ: أن يكونَ المبيعُ معلومًا برؤيةٍ أو صفةٍ، أي: عندَ البائعِ والمشتري، فلا يكفي علمُ أحدهما، والجهلُ إمَّا أن يكونَ مِنْهُمَا جميعًا، أو مِنْ البائعِ وحده أو من المشتري وحده، وفي كلِّ الصُّورِ الثلاثِ لا يصحُّ البيعُ، فلا بدَّ أن يكونَ معلومًا عندَ المتعاقدين، ودليلُ ذلكَ حديثُ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عن بيعِ الغررِ<sup>(١)</sup>، والمجهولُ يبيعه غررٌ لا شكَّ.

فإن قيل: لماذا نُهي عن الغررِ؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= قلنا: لما يحصل به من العداوة والبغضاء والكرهية؛ لأن المغلوب منها سوف يكره الغالب؛ فلذلك نُهي عن بيع الغرر.

مسألة: هل يشترط أن يكون المشتري عنده علم بالمبيع؟ مثل ما لو كان المبيع جوهراً - والجواهر معلوم أن أهلها مخصوصون - فأراد أن يبيع هذا الجوهراً على شخص لا يعرف الفرق بين الخزف والذرّ، فظاهر كلام الفقهاء أن ذلك جائز، حتى لو أتاه بحديدة وهو لا يدري ما هي، وظن أن فيها فائدة عظيمة فاشترها، فالفقهاء يقولون: البيع صحيح، وهو الذي فرط. وقال بعض العلماء: لا بُدَّ أن يكون لدى المشتري علم بما يكون له هذا الشيء، وبقيمة هذا الشيء، وهذا لا شك أنه أحوط وأبرأ.

والقائلون بالجواز يقولون: إن البيع صحيح، ولكن الغرر والخطأ يمكن دفعه بخيار الغبن.

وقوله: «وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِرُؤْيَا أَوْ صِفَةٍ» أي: أن طرق العلم إما الرؤية وإما الصفة، ولكن هذا فيه قصور، فطرق العلم متعددة: الرؤية، والسمع، والشم، والذوق، واللمس، والوصف.

فالرؤية فيما يكون الغرض منه رؤيته، والسمع فيما يكون الغرض منه سماعه، والشم فيما يكون الغرض منه ريحه، والذوق فيما يكون الغرض منه طعمه، واللمس فيما يكون الغرض منه ملمسه، هل هو لين أو خشن؟ أو ما أشبه ذلك، والوصف سيأتي إن شاء الله.

وقوله: «وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِرُؤْيَا» لم يشترط أن تكون الرؤية للجميع، وعلى هذا

= فإذا كانت رؤية بعضه دالة على الجميع اكتفي بها ولا بُدَّ من هذا؛ لأنَّ كومة الطَّعام كالتمرِّ أو البرِّ -مثلاً- لا تَرى كلَّ حبةٍ منها، لكنَّ نَرى بعضها الدَّالَّ على بقيَّتها، إذن المؤلفُ أطلقَ ولم يقلَّ برؤية الجميع، فيشملُ رؤية الجميع ورؤية البعض الدَّالَّ على الكلِّ.

وقوله: «برؤية» هذه الرؤية متى تكونُ؟

الجوابُ: تكونُ حينَ العقد، أي: لا بُدَّ أن يراه حينَ العقد، أو يراه قبلَ العقد بزمنٍ لا يتغيَّرُ فيه المبيعُ تغيرًا ظاهرًا بعدَ الرؤية، فمثلاً لو رأى رطبًا قبلَ يومين وعقدَ عليه البيعُ الآنَ فهل تكفي الرؤية السابقة قبلَ يومين؟ الجوابُ: لا؛ لأنَّه يتغيَّرُ، ولو رأى بطيخةً قبلَ يومين ثمَّ عقدَ عليها البيعُ اليومَ فكَذلك لا يصحُّ؛ لأنَّه في خلالِ هذه المدةِ تتغيَّرُ.

إذن الرؤية وقتها عندَ العقد، أو قبله بزمنٍ لا يتغيَّرُ فيه المبيعُ.

وقوله: «أو صفة» وهذا طريقُ العلمِ بالوصفِ، والموصوفُ ينقسمُ إلى قسمين: أحدهما: أن يكونَ معيَّنًا.

الثاني: أن يكونَ في الدِّمَّةِ.

مثالُ المعيَّن: أن تقولَ: بعثك سيَّارتي الفلانيَّة التي صفتها كذا وكذا.

مثالُ الَّذي في الدِّمَّةِ: أن تقولَ: بعثك سيَّارةً صفتها كذا وكذا. فالسيَّارةُ هنا غيرُ معيَّنة.

وكلاهما صحيحٌ، ولكنَّ يُشترطُ أن تنطبقَ الصِّفَةُ.

= ودليل الاكتفاء بالوصف: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(١)</sup>، فَالْعِلْمُ بِالْمُسَلَّمِ فِيهِ هُنَا بِالْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ يُسَلِّفُ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ فِي الثَّمَارِ، وَهِيَ لَمْ تُخْلَقِ الْآنَ، إِذَنْ يَكُونُ الْعِلْمُ بِالْوَصْفِ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ شَرْطَيْنِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ مِمَّا يُمَكِّنُ انضِبَاطَهُ بِالصِّفَةِ.

الثاني: أَنْ يُضْبَطَ بِالصِّفَةِ.

فَالْبَيْعُ بِالصِّفَةِ أَضْيَقُ مِنَ الْبَيْعِ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ مَا يُشَبِّهُهَا.

أَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ انضِبَاطَهُ بِالصِّفَةِ كَالْجَوَاهِرِ وَاللَّالِئِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ بِالْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا، فَرُبَّ خَرْزَةٍ مِنَ اللَّوْلُؤِ تُسَاوِي -مَثَلًا- أَلْفَ رِيَالٍ، وَأُخْرَى لَا تُسَاوِي عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ، فَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يُمَكِّنَ انضِبَاطَهُ بِالصِّفَةِ، وَلَا بَدَّ أَنْ يُضْبَطَ -أَيْضًا- بِالصِّفَةِ بَحِثْ تُحَرَّرُ الصِّفَةُ تَحْرِيرًا بِالْغَا، حَتَّى لَا يَحْصَلَ اخْتِلَافٌ عِنْدَ التَّسْلِيمِ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ انضِبَاطُ الْمَصْنُوعَاتِ؟

الجواب: نَعَمْ، يُمَكِّنُ، وَمَنْ أَضْبَطَ مَا يَكُونُ الْأَبَارِيقُ وَالْفَنَاجِيلُ وَالْأَقْلَامُ وَمَا أَشَبَّهَا، فَهَذِهِ يُمَكِّنُ انضِبَاطُهَا، وَقَدْ يَكُونُ انضِبَاطُ الْمَصْنُوعَاتِ أَكْبَرَ بِكَثِيرٍ مِنْ انضِبَاطِ الْبُرِّ وَالتَّمْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ السَّلَمِ، بَابُ السَّلَمِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ، رَقْمُ (٢٢٤٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ السَّلَمِ، رَقْمُ (١٦٠٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ<sup>[١]</sup>، أَوْ رَأَاهُ وَجْهَهُ<sup>[٢]</sup>، .....

= لَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: النَّاسُ يُسَلِّمُونَ فِي الثَّمَارِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنْ انضِبَاطَهُ بِالصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ دَقِيقٍ جَدًّا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ؛ إِمَّا مُتَعَسِّرٌ، وَإِمَّا مُتَعَدِّرٌ. قُلْنَا: مَا يُغْتَفَرُ فِيهِ الْجَهَالَةُ الْيَسِيرَةُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ.

مسألة: هَلْ يَصَحُّ بَيْعُ الْأَنْمُودَجِ؟

وهو أَنْ آتَى بَصَاعٍ أَوْ رِبْعٍ الصَّاعِ أَوْ فَنجَالٍ مِنَ الْبُرِّ، وَأَقُولُ: أُبِيعُ عَلَيْكَ مِثْلَ هَذَا الصَّاعِ بِكَذَا وَكَذَا. فِهَذَا ضَبْطٌ بِالصِّفَةِ عَنْ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ، فَأَنَا مَا رَأَيْتُ الْكَلَّ، لَكِنْ رَأَيْتُ الْفَنجَالَ، وَقَالَ: أَنَا عِنْدِي مِنَ الطَّعَامِ مِثْلُ هَذَا الَّذِي فِي الْفَنجَالِ؟

الجواب: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ مَدْرَكٌ بِهَذَا، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَتَعَامَلُونَ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ» مِثْلُهُ: قَالَ: بَعْتُ عَلَيْكَ السَّيَّارَةَ الْفَلَانِيَّةَ بِكَذَا وَكَذَا. وَلَمْ يَرَهَا، أَوْ بَعْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا بِكَذَا وَكَذَا. وَهُوَ لَمْ يَرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ، أَمَّا لَوْ وَصَفَهُ صَحَّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ انضِبَاطَهُ بِالصِّفَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرَّوْضِ)<sup>(١)</sup>: «مَا لَمْ يَرَهُ بِلَا وَصْفٍ»، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُؤَلَّفَ الْمَاتِنَ قَصَرَ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يُقَصِّرْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ يَكُونُ بِالرُّؤْيَةِ وَبِالصِّفَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ رَأَاهُ وَجْهَهُ» أَيُّ: قَالَ: بَعْتُ عَلَيْكَ مَا فِي هَذَا الْكَيْسِ. وَهُوَ لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ رَمْلٌ أَوْ سَكَّرٌ فَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٣٥٣/٤).

أَوْ وُصِفَ لَهُ بِمَا لَا يَكْفِي سَلَمًا لَمْ يَصَحَّ<sup>[١]</sup>.

= فَإِنْ كَانَ يَجْهَلُ مَنْفَعَتَهُ وَلَا يَجْهَلُهُ هُوَ، بَأَنْ بَاعَ عَلَيْهِ آلَةً مِيكَانِيكِيَّةً لَكِنَّهُ لَا يَدْرِي مَاذَا يَصْنَعُ بِهَا فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا عِلْمٌ. فَيَصَحُّ الْبَيْعُ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِعِلْمٍ. فَلَا يَصَحُّ؟

الجواب: أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ تَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا مَعْلُومَةٌ، وَجْهْلُ الْمُشْتَرِي بِكَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِهَا لَا يُعَدُّ جَهْلًا بِذَاتِ الْمُبِيعِ، بَلْ هُوَ نَقْصٌ فِي الْمُشْتَرِي الْعَاقِدِ، لَا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ يُقَالُ: بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهَذَا، فَقَدْ يَأْتِي إِنْسَانٌ غَرِيرٌ، وَيَرَى هَذِهِ الْأَلَاتِ وَهِيَ تَشْتَغِلُ أَمَامَهُ وَتَتَحَرَّكُ، وَيَظُنُّ أَنَّ هَذَا شَيْءٌ يَصْنَعُ الْقَنَابِلَ أَوْ الطَّائِرَاتِ فَيَشْتَرِيهِ بِغَالِي الثَّمَنِ، وَإِذَا هُوَ لَا يَصْنَعُ وَلَا الْإِبْرَةَ، فَيَكُونُ هَذَا جَهْلًا عَظِيمًا؛ فَلِذَلِكَ نَرَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ كَيْفَ يُنْتَفَعُ بِهَذَا الشَّيْءِ، وَإِلَّا حَصَلَ غَرَرٌ كَبِيرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ وُصِفَ لَهُ بِمَا لَا يَكْفِي سَلَمًا لَمْ يَصَحَّ»؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُبِيعِ وَيَأْتِينَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- السَّلَامُ وَمَا الَّذِي يُمَكِّنُ انضِبَاطَهُ، وَالَّذِي لَا يُمَكِّنُ، فَإِذَا وُصِفَ بِمَا لَا يَكْفِي سَلَمًا فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَبِيعَ مَا لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يُوصَفْ لَهُ، وَلِمُشْتَرِي الْخِيَارِ إِذَا رَأَاهُ، فَيَقُولُ مَثَلًا: بَعْتُ عَلَيْكَ سَيَّارَتِي. فَقَالَ لَهُ: مَا هَذِهِ السَّيَّارَةُ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَتَرَاهَا وَتَعَرَّفُهَا. قَالَ لَهُ: بَكِّمْ؟ قَالَ: بِخَمْسَةِ آلَافٍ. قَالَ: اشْتَرَيْتُ.

فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَهَا وَلَمْ تُوصَفْ لَهُ.

(١) انظر: المغني (٦/٣٨٦)، والإنصاف (٤/٢٩٥).



وَلَا يُبَاعُ حَمْلٌ فِي بَطْنٍ، وَلَكِنْ فِي صَرْعٍ مُنْفَرِدَيْنِ<sup>(١)</sup>، .....

ومذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ يَصَحُّ الْبَيْعُ وَيَكُونُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ شَبِيهُ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ نَقْصٌ.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى تَصْحِيحِ الْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؟

الجواب: أَنَّهُ إِذَا رَأَاهُ عَقَدَ عَلَيْهِ مِنْ جَدِيدٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَظْهَرُ بِهِ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، فَعَلَى الْقَوْلِ بِالصَّحَّةِ يَكُونُ نَهَاءُ هَذَا الْمَبِيعِ مَا بَيْنَ عَقْدِ الْبَيْعِ وَرُؤْيَاهُ لِلْمُشْتَرِي، وَعَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ يَكُونُ النَّهَاءُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَصَحَّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُبَاعُ حَمْلٌ فِي بَطْنٍ، وَلَكِنْ فِي صَرْعٍ مُنْفَرِدَيْنِ» الْحَمْلُ فِي الْبَطْنِ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ إِذَا بَاعَ مُنْفَرِدًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْغُرَرِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا غَرَرٌ، فَإِنَّ الْحَمْلَ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ، وَقَدْ يَكُونُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَقَدْ يَخْرُجُ حَيًّا وَقَدْ يَخْرُجُ مَيِّتًا، فَالْجَهَالَةُ فِيهِ كَبِيرَةٌ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْعُمُومِ، وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْغُرَرِ، وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ بِخُصُوصِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ شِرَاءِ مَا فِي بَطْنٍ مِنَ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ»<sup>(٣)</sup>، وَنَهَى عَنِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التجريد (٥/٢٢١٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها وضربة الغائص، رقم (٢١٩٦)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وضعفه الحافظ في البلوغ (٨٢١).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الغرر وحبل الحبلية، رقم (٢١٤٣)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع حبل الحبلية، رقم (١٥١٤)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا مِسْكٌ فِي فَأَرْتِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= وكذلك اللَّبْنُ فِي الصَّرْعِ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ؛ وَلِأَنَّ الدَّابَّةَ قَدْ تَوَافَقَ عَلَى حَلْبِهَا وَتَدَّرٌ، وَقَدْ لَا تَدَّرٌ وَلَا تَوَافَقَ عَلَى أَنْ تُحْلَبَ، فَهُنَاكَ بَعْضُ الْبَقَرِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِبُوهَا مَنَعَتْ إِمَّا بِرَفْسِهَا بِرَجْلِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَنْطَحَ بِقَرْنِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَمْنَعَ اللَّبْنَ فَلَا تُحْلَبُ أَبَدًا؛ فَلِذَلِكَ يَكُونُ مَجْهُولًا، ثُمَّ إِذَا قَدَّرَ أَنَّهُ انْتَفَتَ هَذِهِ الْمَوَانِعُ فَكَمْ مِقْدَارُهُ؟ فَيَكُونُ مَجْهُولًا، وَالْمَسْأَلَةُ بَسِيطَةٌ نَقُولُ: بَدَلًا مِنْ أَنْ تَشْتَرِيَهُ فِي الصَّرْعِ انْتَظِرْ حَتَّى يُحْلَبَ، فَهَذَا أَحْسَنُ وَأَسْلَمُ.

وقوله: «مُنْفَرِدَيْنِ» هَذِهِ حَالٌ مِنْ «حَمْلٍ» وَمِنْ «لَبْنٍ»، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا بَيَّعَا مَعَ الْأُمِّ فِي الْحَمْلِ، وَمَعَ ذَاتِ اللَّبَنِ فِي اللَّبَنِ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ بِشَرَطِ أَلَّا يُفْرَدَا بِعَقْدٍ، فَيَقُولُ: بَعْتُكَ هَذِهِ الشَّاةَ الْحَامِلَ وَمَا فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدَيْنِ، فَمَفْهُومُهُ إِذَا كَانَا تَبَعًا جَازَ، وَهَلْ إِذَا قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الْحَامِلَ وَمَا فِي بَطْنِهَا. فَهَلْ هَذَا بَيْعٌ انْفِرَادٍ؟

نَقُولُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ تَبَعًا لِلْأُمِّ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي اللَّبَنِ، وَقَدْ أَخَذَ الْفَقَهَاءُ هَذَا مِنْ قَاعِدَةٍ، وَهِيَ «أَنَّهُ يَثْبُتُ تَبَعًا مَا لَا يَثْبُتُ اسْتِقْلَالًا».

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا مِسْكٌ فِي فَأَرْتِهِ» الْفَأَرَةُ وَعَاءُ الْمِسكِ الْمُنْفَصِلِ مِنْ غَزَالِ الْمِسكِ، فَإِنَّ مِنَ الْغَزَلَانِ مَا يُسَمَّى بِغَزَالِ الْمِسكِ، وَذَلِكَ عَلَى مَا حَدَّثَنَا بِهِ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ هَذِهِ الْغَزْلَانِ تَرَكُّضٌ وَمَعَ شِدَّةٍ رَكُضُهَا وَشِدَّةٍ تَعْبِهَا يَنْزِلُ مِنْ بَطْنِهَا صَرَّةٌ مِنَ الدَّمِ، ثُمَّ تُرْبِطُ هَذِهِ الصَّرَّةُ بِرِبَاطٍ قَوِيٍّ جَدًّا بَحِثٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا الدَّمُ الَّذِي هُوَ دَمُ الْغِذَاءِ، وَإِذَا مَرَّ عِدَّةُ أَيَّامٍ انْفَصَلَتْ مِنَ الْجِلْدِ فَأَخَذُوهَا،

وَلَا نَوَى فِي ثَمَرِهِ<sup>[١]</sup>

= فإذا هذا الدَّمُ الَّذِي احْتَقَنَ فِي هَذِهِ الصُّرَّةِ هُوَ الْمَسْكُ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْمُتَنَبِّي<sup>(١)</sup>:

فَإِنْ تَفَقَّيَ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

هذا ما ذهبَ إليه المؤلِّفُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْمِسْكِ فِي فَأْرَتِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَالْمِسْكُ غَالٍ إِنْ قَدَّرْتَهُ بِالْوَزْنِ فَقَدْ تَكُونُ الْفَأْرَةُ سَمِيكَةً، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ بِالْحِجْمِ فَكَذَلِكَ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهُ يَصَحُّ بَيْعُهُ فِي فَأْرَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفَأْرَةَ وَعَاءٌ طَبِيعِيٌّ فَهِيَ كَقَشْرَةِ الرُّمَّانَةِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الرُّمَّانَةَ يَصَحُّ بَيْعُهَا وَوَعَاؤُهَا قَشْرُهَا، فَقَدْ يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّحْمِ كَثِيرٌ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ قَلِيلٌ، ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ الْخَبْرَةِ فِي هَذَا يَعْرِفُونَهُ إِمَّا بِاللَّمْسِ وَالضَّغْطِ عَلَيْهِ، أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا مُسْتَرْتَبٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ، وَقَدْ تَبَايَعَهُ النَّاسُ فِي كُلِّ عَصْرِ وَمَصْرِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، فَيُقَالُ: أَيْضًا الْمِسْكُ فِي فَأْرَتِهِ مُسْتَرْتَبٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ<sup>(٣)</sup>، فَهُوَ مُسْتَرْتَبٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ كَالْبَطِيخِ وَالرُّمَّانِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا نَوَى فِي ثَمَرِهِ» فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عِنْدَهُ ثَمَرٌ فِي وَعَاءٍ، وَقَالَ لَهُ

آخَرُ: بِعْنِي نَوَى هَذَا الثَّمَرِ. وَقَالَ: نَعَمْ، أْبَيْعُكَ النَّوَى. فَإِنَّ الْبَيْعَ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ كَالْحَمَلِ فِي الْبَطْنِ. وَيَصَحُّ بَيْعُ الثَّمَرِ بِنَوَاهُ، كَمَا يَصَحُّ بَيْعُ الْحَامِلِ بِحَمْلِهَا، وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ النَّوَى فِي الثَّمَرِ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي بَيْعِ الْغَرَرِ، وَالنَّوَى يَخْتَلِفُ حَتَّى فِي النَّوْعِ الْوَاحِدِ،

(١) ديوان المتنبي (ص: ٢٦٨).

(٢) الإنصاف (٤/ ٣٠١)، وكشاف القناع (٣/ ١٦٦).

(٣) زاد المعاد (٥/ ٧٢٨).

وَصُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ<sup>[١]</sup>، .....

= رُبَّمَا تَأْكُلُ ثَمْرَةً فَتَجِدُ فِيهَا نَوَاءً كَبِيرَةً، وَرُبَّمَا تَأْكُلُ ثَمْرَةً مِنْ هَذَا النَّوعِ فَتَجِدُ فِيهَا نَوَاءً صَغِيرَةً؛ لَذَلِكَ لَا يَصِحُّ بَيْعُ النَّوَى فِي الثَّمَرِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَبْعُ النَّوَى فِي الثَّمَرِ» أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ النَّوَى مِنَ الثَّمَرِ ثُمَّ بَاعَهُ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَصُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ»؛ لِحَدِيثٍ وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْهُ<sup>(١)</sup>؛ وَلِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ مُتَّصِلٌ بِالْحَيَوَانِ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ كَبَيْعِ الْجُزْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ كَمَا لَوْ بَاعَهُ يَدًا، أَوْ رِجْلًا؛ وَلِأَنَّهُ يَزِيدُ، فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ مَجْهُولَةً، فَإِذَنْ عِنْدَنَا دَلِيلٌ وَتَعْلِيلَانِ.

مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ عِنْدَهُ شَاةٌ فَجَاءَهُ شَخْصٌ يَغْزُلُ الصُّوفَ، فَقَالَ: بِعْنِي مَا عَلَى شَاتِكَ مِنَ الصُّوفِ. فَبَاعَهُ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ الصُّوفِ عَلَى الظَّهْرِ بِشَرَطِ الْجُزْءِ فِي الْحَالِ وَأَلَّا تَتَضَرَّرَ بِهِ الْبَهِيمَةُ؛ لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ مَعْلُومٌ؛ وَلَا مَانِعَ مِنْ بَيْعِهِ، فَلَا يَشْتَمِلُ الْبَيْعُ عَلَى مَحْذُورٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ بِشَرَطِ الْجُزْءِ فِي الْحَالِ فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَ الزَّرْعُ بِشَرَطِ الْجُزْءِ فِي الْحَالِ، وَالنَّمَاءُ الَّذِي قَدْ يَحْصُلُ يَزُولُ بِاشْتِرَاطِ جُزْءِهِ فِي الْحَالِ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَبَاعَ ثَمْرَةٌ حَتَّى تَطْعَمَ، وَلَا يَبَاعَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١١٩٣٥)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣/ ١٤)، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١١٩٣٥)، وَفِي الْأَوْسَطِ (٣٧٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٥/ ٣٤٠).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْمَرَاثِلِ عَنْ عِكْرَمَةَ (١٨٣)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (١٨٢)، وَكَذَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٠٨٨٢)، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْبُلُوغِ (٨٣٣): إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ (٥/ ٣٤٠)، وَالْحَافِظُ فِي الدَّرَايَةِ (٢/ ١٢٠) وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفَجَلُّ وَنَحْوُهُ قَبْلَ قَلْعِهِ<sup>[١]</sup>.

= فإن قال قائل: ما الجوابُ على الحديثِ الَّذي استُدلَّ به وهو حديثُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟

قلنا: الجوابُ: إن صحَّ الحديثُ فإنما نَهَى عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ قد يَتَأَذَى الحيوانُ بجزءه، ولا سببًا إذا جَزَّه في أيامِ الشتاءِ، فيكونُ النَّهيُّ ليسَ لعلَّةِ الجهالةِ، ولكنَّ لعلَّةِ الأذى. وأما القياسُ وهو أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بالحيوانِ، فهو كجزءٍ من أجزائه، فجوابنا على ذلك من وجهين:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ منعَ بيعِ الجزءِ المعلومِ المشاهدِ، كبيعِ الرَّأسِ مثلاً، وبيعِ الرَّقبةِ، وبيعِ اليَدِ مِنَ العَصْدِ، فلا نُسَلِّمُ أَنَّ بيعَ هذا حرامٌ؛ لَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ معلومٌ، وليسَ فيه غررٌ ولا جهالةٌ.

الوجهُ الثاني: أَنَّهُ لا يَصَحُّ القياسُ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ أو الصُّوفَ في حُكْمِ المنفصلِ، فكيف يُجْعَلُ في حُكْمِ الجزءِ، والعجبُ أَنَّ الفقهاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قالوا: إِنَّ مَسَّ المرأةِ لشهوةٍ ناقِضٌ للوضوءِ، ومَسَّ شعرِها لا يَنْقُضُ الوضوءَ. قالوا: لَأَنَّهُ في حُكْمِ المنفصلِ!!

فالرَّاجِعُ في هذه المسألةِ أَنَّ بيعَ الصُّوفِ على الظَّهْرِ جائزٌ، لكنَّ بشرطٍ أَن يُجَزَّ في الحالِ وألَّا يَلْحَقَ الحيوانَ أَذًى، أمَّا إذا لَحِقَ الحيوانَ أَذًى مُنْعٍ، لا لَأَنَّهُ مجهولٌ، ولكنَّ لِأَذًى الحيوانِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفَجَلُّ وَنَحْوُهُ قَبْلَ قَلْعِهِ» الفَجَلُّ معروفٌ، فلا يَصَحُّ بيعُهُ حتَّى يُقْلَعَ مِنَ الأرضِ ويُشَاهَدَ؛ لَأَنَّهُ مَدْفُونٌ في الأرضِ، فَقَدْ يَكُونُ كبيرًا، وقد يَكُونُ متوسِّطًا، وقد يَكُونُ صغيرًا.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَلَامَسَةِ<sup>[١]</sup>.....

= وقوله: «وَنَحْوُهُ» مثل البصلِ والجَزَرِ، فكلُّ ما المقصودُ منه في الأرضِ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ حَتَّى يُقْلَعَ، فَإِذَا قُلِعَ وَصَارَ بَارِزًا ظَاهِرًا عَلَى الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يُبَاعُ، وَهَذَا -أَيْضًا- فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

القول الثاني: إِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مُسْتَتِرًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعْلُومًا عِنْدَ ذَوِي الْخَبَرَةِ فَيَعْرِفُونَهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ لِلْفَلَاحِ وَتَقُولَ: بِعْنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا الْبَصْلُ أَوْ الثُّومُ أَوْ الْفَجْلُ بِكَذَا وَكَذَا. وَذَلِكَ بَعْدَ تَكَامُلِ النَّهَاءِ، فَيَصِحُّ بَيْعُهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ مِنْ زَمَنِ قَدِيمٍ، وَلَا يَرَوْنَ فِي هَذَا جِهَالَةً، ثُمَّ إِذَا قُدِّرَ أَنَّ هُنَاكَ جِهَالَةً فَهِيَ جِهَالَةٌ يَسِيرَةٌ لَا تَكُونُ غَرَرًا، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup> وَابْنُ الْقَيِّمِ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَلَامَسَةِ» الْمَلَامَسَةُ مُفَاعَلَةٌ، وَالْمُفَاعَلَةُ تَكُونُ غَالِبًا مِنْ طَرَفَيْنِ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ اللَّمَسِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي: أَيُّ ثَوْبٍ تَلْمَسُهُ فَهُوَ عَلَيْكَ بِكَذَا. فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي قَدْ يَلْمَسُ ثَوْبًا يُسَاوِي مِثْلَهُ أَوْ يَلْمَسُ ثَوْبًا لَا يُسَاوِي إِلَّا عَشْرَةً، فَفِيهِ جَهْلٌ وَغَرَرٌ، وَهُوَ يُشَبِّهُ الْقَهَارَ بِلَا شَكٍّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ.

وهناك معنى آخرٌ لِلْمَلَامَسَةِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ تَلْمَسُهُ فَهُوَ عَلَيْكَ بِعَشْرَةٍ. وَلَوْ كَانَتِ الثِّيَابُ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ وَعَلَى تَفْصِيلٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا الْوَجْهُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ تَعْلِيْقِ الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّ «أَيُّ ثَوْبٍ تَلْمَسُهُ» هَذِهِ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، وَلَكِنَّ هَذَا

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٤٨٦).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٧٢٧).

وَالْمُنَابَذَةُ<sup>[١]</sup>، .....

= المثال الأخير إِنَّمَا يَصَحُّ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَعْلِيْقَ الْبَيْعِ بِالْشَّرْطِ لَا يَصَحُّ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصَحُّ تَعْلِيْقُ الْعَقْدِ بِالْشَّرْطِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمُنَابَذَةُ» مَأْخُوذَةٌ مِنَ النَّبَذِ وَهُوَ الطَّرْحُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ: أَيُّ ثَوْبٍ تَبْذُهُ عَلَيَّ فَهُوَ بَعْشَرَةٌ. فَالَّذِي يَخْتَارُهُ الْبَائِعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَقْلُ مَا يُمْكِنُ، فَيَكُونُ مَجْهُولًا، وَرَبَّمَا يَنْبَذُ إِلَيْهِ ثَوْبًا يُسَاوِي عَشْرَةً وَيَظُنُّ أَنَّهُ يَنْبَذُ إِلَيْهِ ثَوْبًا يُسَاوِي مِئَةً، وَالدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ عَامٌّ وَخَاصٌّ:

أَمَّا الْعَامُّ فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ.

وَالْخَاصُّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَبَيْعُ الْحَصَاةِ مِثْلُهُ لَا يَصَحُّ، وَلَهُ صَوْرَتَانِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَقُولَ: احْذِفْ حَصَاةً فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَقَعُ فَهُوَ بَعْشَرَةٌ. فَحَذَفَ الْحَصَاةَ، فَوَقَعَتْ عَلَى عِلْبَةِ كَبْرِيَةٍ فَارْغَةٍ فَيَكُونُ بَعْشَرَةً، وَحَذَفَ حَصَاةً أُخْرَى، فَوَقَعَتْ عَلَى حُلِيِّ مُرْصَعٍ بِالْجَوَاهِرِ يُسَاوِي آلَافًا، فَفِيهِ جِهَالَةٌ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقُولَ: احْذِفْ هَذِهِ الْحَصَاةَ فَأَيُّ مَدَى بَلَغَتْهُ مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ لَكَ بِكَذَا. وَهَذَا - أَيْضًا - مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ الْحَازِفُ، فَرَجُلٌ نَشِيطٌ وَقَوِيٌّ إِذَا رَمَى

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ، رَقْمُ (١٥١٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ، رَقْمُ (٢١٤٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِبْطَالِ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، رَقْمُ (١٥١١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَلَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِهِ وَنَحْوُهُ<sup>(١)</sup>، .....

= أبعده، ورجل آخر دونه، فتختلف الحال، ثم تختلف -أيضا- الأحوال باعتبار الرِّيح، فقد تكون مُقابلة، وقد تكون على جنب، وقد تكون مُدابرة فتختلف، فبيع الحصاة منهى عنه ولا يصح؛ لأنه غرر، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر.

مسألة: في بعض الدكاكين كل شيء بخمسة ريالات، كل شيء بعشر ريالات، هل هذا من هذا النوع؟.

الجواب: لا؛ لأنه لن يشتري إلا وقد علم ما أراد، فيقول: أخذت الحقيقة، أخذت الكتاب، أخذت القلم، أخذت الساعة بعشرة. فكل شيء معلوم.

مسألة: لو أتى إنسان بكرتون فيه ثياب وطواق وعبايات ونعال كلها مخلوطة، فقال: بيعت عليك هذا الكرتون كل فرد منها بدرهم، فلا يصح؛ لأنه مجهول، لكن لو قال: فيه عشر من النعال، وعشر من الطواق، وعشر من الثياب، وعشر من العبايات، وكل واحد بكذا. فهذا يصح؛ لأنه معلوم، لكنه يحتاج إلى حساب، أما إذا كان لا يعلم قدر كل شيء فهذا لا يصح.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِهِ وَنَحْوُهُ» أي: لا يصح أن يبيع عبدا من عبده؛ وذلك لعدم التعيين، فلا بد أن يكون المبيع معيناً، فإذا لم يُعَيَّنْ فإن البيع لا يصح، مثاله: إنسان عنده مئة عبد، وهذا قد يحصل، فالزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان عنده ألف عبد، وكان يُحَارِجُهُمْ، أي: يُعْطِيهِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمًا، فكانوا يأتونه كل يوم بألف درهم، ويقول: الباقي لكم<sup>(١)</sup>. فهذه تُسَمَّى مُحَارِجَةً، والمخارجة أن يقول

(١) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤١٤) من طريق سعيد بن عبد العزيز قال: كان للزبير ألف غلام يؤدون إليه الخراج، وكان لا يدخل بيته منه شيئا يتصدق به كله.



= السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: أَتَيْتَنِي كُلَّ يَوْمٍ بِدِرْهَمٍ، وَمَا زَادَ فَلَكَ. فَهَذَا جَائِزٌ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يُحْصَلِ الدَّرْهَمُ فَلَا يُلْزَمُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَلْزَمَهُ بِهِ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ.

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَلَوْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ وَاحِدَةً، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا تَسَاوَتْ الْقِيَمُ صَحَّ الْبَيْعُ، وَفِي هَذَا الْقَوْلِ -أَيْضًا- شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ تَسَاوَى الْقِيَمُ مَعَ اخْتِلَافِ الصِّفَاتِ، فَمَثَلًا هَذَا قِيَمَتُهُ مِئَةٌ؛ لِأَنَّهُ سَمِينٌ، وَالثَّانِي قِيَمَتُهُ مِئَةٌ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ، وَالثَّالِثُ قِيَمَتُهُ مِئَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَبِيرُ الْجِسْمِ، فَتَسَاوَى الْقِيَمُ فِي الْوَاقِعِ لَا يَرْفَعُ الْجِهَالَةَ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ عَيْنَ الْمَبِيعِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ التَّجَارَةَ فَإِنَّهُ إِذَا تَسَاوَتْ الْقِيَمُ فَلَا جِهَالَةَ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ يُرَادُ بِهَا الثَّمَنُ أَوْ الْقِيَمَةُ، فَإِذَا تَسَاوَتْ الْقِيَمُ فَلَا بَأْسَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ يَصَحُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ التَّجَارَةَ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ عَيْنَ الْمَبِيعِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ، وَتَسَاوَى الْقِيَمِ قَدْ يَحْصُلُ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ.

مِثَالُ آخَرٍ: هَذِهِ شَاةٌ حَامِلٌ وَلَكِنَّهَا هَزِيلَةٌ، وَهَذِهِ شَاةٌ سَمِينَةٌ وَلَكِنَّهَا صَغِيرَةٌ الْجِسْمِ، وَهَذِهِ شَاةٌ كَبِيرَةٌ الْجِسْمِ وَلَكِنَّهَا هَزِيلَةٌ.

وَالْقِيَمُ مُتَسَاوِيَةٌ فَالْحَامِلُ رَفَعَ قِيَمَتَهَا الْحَمْلُ، وَالصَّغِيرَةُ السَّمِينَةُ رَفَعَ قِيَمَتَهَا السَّمَنُ، وَالْكَبِيرَةُ الْجِسْمِ الْقَلِيلَةُ اللَّحْمِ رَفَعَ قِيَمَتَهَا كِبَرُ الْجِسْمِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي الْحَامِلِ دُونَ السَّمِينَةِ أَوْ بِالسَّمِينَةِ دُونَ الْحَامِلِ، أَوْ بِالسَّمِينَةِ دُونَ الْكَبِيرَةِ الْجِسْمِ.

إِذَنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَبِيعَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ إِذَا لَمْ يَفْتِ الْغَرَضُ، وَأَمَّا إِذَا فَاتَ الْغَرَضُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ.

وَلَا اسْتِثْنَاؤُهُ إِلَّا مُعَيَّنًا<sup>[١]</sup>.

= مسألة: يُوجد الآن بيع يتبايعه الناس يكون عنده كومة من الحب، فلو قال لك: بعْتُ عليك واحدة من هذه الكومة بريالين، تَحَيَّرَ. فعادة الناس الآن أن البيع صحيح نافذ وأن المشتري إذا أخذ الحبة التي يريدُها، أجازها البائع أو منع، لكن البائع قد عرف أن أعلى ما يكون من ثمن هذه المجموعة أن يبلغ ريالين، ويعلم أنه غير مغبون، فمثل هذا ينبغي أنه يقال بالصحة؛ لأن الناس تعارفوا على هذا البيع، ولا يرون فيه جهالة ولا غرراً، والأصل في المبيعات والعقود الحل والصحة، وكذلك بيع شاة من قطيع؛ يأتي إلى قطيع من الغنم ويقول: اختر ما شئت بمئة ريال. هذه -أيضاً- جرى بها العرف، وهو إذا اختار فإن البائع يعلم أن أعلى ما يكون بمئة ريال.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا اسْتِثْنَاؤُهُ إِلَّا مُعَيَّنًا» أي: لا يصح استثناء عبيد من العبيد إلا معيَّنًا، فلو قال: بعْتُك هؤلاء العبيد إلا واحداً. فالبيع غير صحيح للجهالة. قالوا: لأن جهالة المُسْتَنَى تستلزم جهالة المُسْتَنَى منه؛ إذن استثناء المجهول من المعلوم يُصَيِّرُهُ مجهولاً.

مثاله: أمامنا عبيد عشرة، فالمُسْتَنَى منه الآن معلوم، لكن إذا استثنينا واحداً أصبح المبيع مجهولاً؛ لأن هذا الواحد ربما تكون قيمته نصف قيمة هذا المجموع، وعلى هذا فلا يصح هذا الاستثناء.

والخلاص إذا أردنا أن نستثنى واحداً أن أعين، فأقول: إلا العبد المسمى محمداً، أو المسمى عبد الله، أو ما أشبه ذلك. وبهذا يرتفع المحذور.

ولو قال: بعْتُك هؤلاء العبيد إلا هذا. وأشار إليه فالبيع صحيح؛ لأنه أصبح مُعَيَّنًا بالإشارة.

وَإِنْ اسْتَنْتَى مِنْ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ رَأْسُهُ وَجِلْدُهُ وَأَطْرَافُهُ صَحَّ<sup>[١]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ اسْتَنْتَى مِنْ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ رَأْسُهُ وَجِلْدُهُ وَأَطْرَافُهُ صَحَّ» (رَأْسُهُ) مَفْعُولٌ لـ (اسْتَنْتَى)؛ ولهذا لَوْ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ اسْتَنْتَى رَأْسَ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ»، لَكَانَ أَحْسَنَ لِلْعِبَارَةِ وَأَوْضَحَ.

فقوله: «وَإِنْ اسْتَنْتَى مِنْ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ رَأْسُهُ وَجِلْدُهُ وَأَطْرَافُهُ صَحَّ» أي: فيَصَحُّ هذا الاستثناء؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَالرَّأْسُ أَمَامُنَا كَأَنَّهُ كَوْمَةٌ مِنْ لَحْمٍ، وَالْأَطْرَافُ -أي: الْأَكَارِعُ- وَالْجِلْدُ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ أحيانًا فِي الرِّقَّةِ وَاللِّينِ، أَوِ الثَّخَانَةِ وَالشَّفَافَةِ، لَكِنَّهُ اخْتِلَافٌ يَسِيرٌ مُعْتَفَرٌ.

فَإِذَا قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الشَّاةَ إِلَّا رَأْسَهَا. فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّ الْمَشْكَلَ إِذَا طَالَبَ الْبَائِعُ بِالرَّأْسِ وَأَبَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَذْبَحَهَا، فَمَاذَا نَعْمَلُ؟

نَقُولُ: إِنْ اشْتَرَطَ ذَبْحَهَا أَجْبَرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَبْحَهَا فَإِنَّهُ يَبْقَى لَهُ، وَإِذَا أَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَبِيعَهَا يَبِيعُ الشَّاةَ إِلَّا رَأْسَهَا؛ لِأَنَّ رَأْسَهَا لَيْسَ لَهُ.

فِي هَذِهِ الْحَالِ لَوْ قِيلَ: إِذَا أَبَى أَنْ يَذْبَحَ فَإِنَّ إِيقَاءَ الشَّرْكَةِ ضَرَرٌ، فَيَقَى النَّزَاعَ دَائِمًا، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ نُقَوْمُهُ وَنُجْبَرُ الْبَائِعِ عَلَى قَبُولِ التَّقْوِيمِ، فَنَنْظُرُ كَمْ يُسَاوِي الرَّأْسُ لَوْ انْفَرَدَ، فَإِذَا كَانَ يُسَاوِي رِيَالِينَ، وَقِيَمَةُ الشَّاةِ مِائَةُ رِيَالٍ فَفِي هَذِهِ الْحَالِ نُجْبَرُ الْبَائِعَ، وَنَقُولُ لَهُ: خُذْ هَذِهِ قِيَمَةَ الرَّأْسِ، وَتَبَقَى الشَّاةُ كُلُّهَا لِلْمُشْتَرِي، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي الْأَكَارِعِ وَالْجِلْدِ.

وَلَوْ اسْتَنْتَى مِنْ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ أَلْيَتُهُ، وَالْأَلْيَةُ تَكُونُ فِي الضَّأْنِ فَهَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا؟  
الْجَوَابُ: عَلَى قِيَاسِ الرَّأْسِ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا عَضْوٌ مُسْتَقِلٌّ مَعْلُومٌ بِالمُشَاهَدَةِ فيَصَحُّ.

= ولو استثنى من العنز ذيلها فهل له قيمة؟ الجواب: ليس له قيمة الآن، وعلى كل حال إذا استثنى صح، لكن ليس له قيمة.

وقوله: «إِنْ اسْتَثْنَى مِنْ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ»، «يُؤْكَلُ» صفة للحيوان، فلو أنه استثنى من حيوان لا يؤكل، مثل أن يقول: بعث عليك هذا الحمار إلا رأسه. لم يصح؛ لأنه لا يستفيد من الرأس شيئاً، ولا يستفيد من الرأس إلا الأكل، والأكل محرم، والمحرم لا قيمة له، وعلى هذا فلا بد أن يكون الذي استثنى منه رأسه وجلده وأطرافه ممّا يؤكل.

مسألة: لو أن المشتري اشترى الشاة إلا رأسها استثناء البائع، فلما ذهب المشتري بالشاة وجد أن الشاة عوراء، والعور عيب تنقص به القيمة، فقال المشتري: أنا أريد أن أفسخ البيع؛ لأنها عوراء. فقال البائع: العور في الرأس، والرأس لي، فليس لك الفسخ.

نقول: بل له الفسخ؛ لقول النبي ﷺ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطِفِهِمْ كَمِثْلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهَرِ»<sup>(١)</sup>، فلا بد أن يكون هذا العيب مؤثراً في بقية البدن، وإذا قدر أنه لم يؤثر؛ لكونه برأ وانتهى فإنه يؤثر في القيمة، فأنا اشتريتها منك بمئة على أنها سليمة، وإذا كانت عوراء فستكون بثمانين فننقص القيمة، وعلى هذا فنقول: إن للمشتري الفسخ بعبء يختص بالمستثنى، ولا يمكن للبائع أن يقول: هذا فيما استثنيت. ولا يمكن أن

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٦٠١١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم (٢٥٨٦)، عن النعمان بن بشير رضى الله عنه.

وَعَكْسُهُ الشَّحْمُ<sup>[١]</sup>، وَالْحَمْلُ<sup>[٢]</sup>.

= تَرْجِعْ، والدَّلِيلُ الحديثُ، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ قَدْ زَالَ أَثَرُ هَذَا الْعَيْبِ فَنَرْجِعُ إِلَى التَّعْلِيلِ بِالْقِيَمَةِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَكْسُهُ الشَّحْمُ» فَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الشَّحْمِ إِذَا بَاعَ الْحَيَوَانَ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ إِذْ هُوَ مُخْتَلِطٌ بِاللَّحْمِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُذْبَحَ وَيُكْشَطَ وَيُمَيَّزَ، أَمَّا وَهِيَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذِهِ الشَّاةَ إِلَّا شَحْمَهَا. فَلَا اسْتِثْنَاءَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ الْاسْتِثْنَاءُ لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ.

[٢] قوله: «وَالْحَمْلُ» فَاسْتِثْنَاءُ الْحَمْلِ -أَيْضًا- لَا يَصَحُّ، مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ شَاةٌ حَامِلًا، وَقَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الشَّاةَ الْحَامِلَ إِلَّا حَمْلَهَا؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَعْرِفُ أَنَّهَا شَاةٌ طَيِّبَةٌ، وَسَيَكُونُ نَتَاجُهَا طَيِّبًا فَلَا يَصَحُّ الْاسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ مَجْهُولٌ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: صَحَّةُ اسْتِثْنَاءِ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ جُزْءٌ مُنْفَصِلٌ، وَإِذَا اسْتِثْنِيَتْ الْحَمْلَ فَكَأَنَّنِي بَعْتُ عَلَيْكَ شَاةً حَامِلًا لَيْسَ فِيهَا حَمْلٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا يُضَادُّ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَمْلِ<sup>(٢)</sup>. قُلْنَا: لَا، لَا يُضَادُّ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ نَقُولَ قَوْلًا يُضَادُّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ مَعَ عِلْمِنَا بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ أَنَّ

(١) انظر: المغني (٦/١٧٤)، والإنصاف (٤/٣٠٨)، وكشاف القناع (٣/١٧٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام

وضروعها وضربة الغائص، رقم (٢١٩٦)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وضعه الحافظ في البلوغ (٨٢١).

= بيع الحمل بيع معاوضة كل يشأخ الآخر فيه، أمّا الاستثناء فهو استبقاء؛ لأنّ البائع لم يبيع شيئاً، والمشتري لم يشتري شيئاً، غاية ما فيه أن البائع استبقى الحمل، والاستبقاء معناه عدم نقل الملك في الحمل، وهذا لا يضرّ المشتري شيئاً.

فالصواب: جواز استثناء الحمل.

فإن قال قائل: يُمكن أن يكون الحمل اثنين أو ثلاثة، قلنا: لا يضرّ؛ لأنّه لا معاوضة فيه، غاية ما هنالك كانه باع عليه حيواناً حائلاً، وهذا - أعني: استثناء الحمل - يقع كثيراً في الخيل، ويقع - أيضاً - في البقر، ويقع في الإبل، وربما يقع في الغنم، فتكون هذه الأم كثيرة التّاج كثيرة اللبن، وفي الخيل سريعة العدو، فيريد أن يأخذ من نتاجها.

مسألة: إذا استثنى شيئاً معيّناً منه، مثاله:

قال: بعثك هذه الشاة إلا رطلاً من لحمها، فالفقهاء يقولون: لا يجوز؛ لأنّ الرطل معلوم واللحم مجهول، واستثناء المعلوم من المجهول يُصيّره مجهولاً.

ولكنّ الصحيح أنّه إذا كان المستثنى قليلاً بالنسبة لبقية الحيوان فإنّ البيع يصح؛ لأنّ رطلاً من اللحم، والحيوان مئة رطل، لا ضرر ولا غرر فيه.

لكن لو قال: بعثك هذه الشاة إلا ثلاثين رطلاً من اللحم، واللحم قد يكون ثلاثين رطلاً وقد يكون أقل، فهنا الاستثناء غير صحيح؛ لعدم التمكن من استيفائه، أمّا إذا كان يُمكن استيفاؤه كرطل من اللحم أو قطعة من الفخذ أو قطعة من العضد فلا حرج في ذلك؛ ولهذا نقول: إذا استثنى شيئاً معيّناً يُمكن إدراكه وتحصيله فلا بأس

وَيَصِحُّ بَيْعُ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ كَرُمَانٍ وَبِطِيخٍ<sup>[١]</sup>، .....

= ولو استثنى الكبد فقال: بِعْتُكَ هَذِهِ الشَّاةَ إِلَّا كَبِدَهَا. فالمذهب<sup>(١)</sup>: لَا يَصِحُّ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ اسْتِثْنَاءٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: رَبِّمَا تَكُونُ الْكَبْدُ كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً.

قُلْنَا: نَعَمْ هَذَا وَارِدٌ، لَكِنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ، وَهُوَ جَزْءٌ مُنْفَصِلٌ مُنْفَرَدٌ مَعْلُومٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ بَيْعُ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ كَرُمَانٍ وَبِطِيخٍ» ومثله: البرتقال، والفواكه، والبيض، فيصحُّ بَيْعُ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ؛ لِأَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ، وَتَعَامَلَ النَّاسُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ؛ وَلِأَنَّ فِي فَتْحِهِ إِفْسَادًا لَهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَإِفْسَادِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَلَوْ قِيلَ: لَا تَبِعِ الْبَيْضَ إِلَّا إِذَا فَقَشْتَهُ أَوْ لَا تَبِعِ الْبَرْتَقَالَ إِلَّا إِذَا فَتَحْتَهُ. لِحَرْبِ وَفْسَدٍ، لَكِنْ لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي: أَنَا لَا أَشْتَرِي حَتَّى تَفْتَحَ الْبِطِيخَةَ. وَهُوَ مَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْعَرَفِ: (عَلَى السَّكِينِ) فَهَلْ يَصِحُّ؟.

نَقُولُ: نَعَمْ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَقَةٌ مَعِيَّةٌ، فَيُوجَدُ بَعْضُ الْبَاعَةِ الْآنَ وَلَا سِيَّامَا بَاعَةً (الْحَبِيبِ) يَفْتَحُ وَاحِدَةً مِنْهَا، وَيَنْشُرُهَا أَمَامَ النَّاسِ، فَيَرَاهَا النَّاسُ حَمَاءً، أَيْ: جَيِّدَةً، فَهَذَا يُشَبَّهُ بِبَيْعِ الْأَنْمُودَجِ، فَإِذَا اشْتَرَى وَاحِدَةً ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَفَتَحَهَا وَإِذَا هِيَ

(١) انظر: المغني (٦/ ١٧٤)، والإنصاف (٤/ ٣٠٨)، وكشاف القناع (٣/ ١٧٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه، رقم (٥٩٣)، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَبَيْعُ الْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِهِ فِي قَشْرِهِ<sup>[١]</sup>، وَالْحَبِّ الْمُشْتَدَّ<sup>[٢]</sup> فِي سُنبِلِهِ<sup>[٣]</sup>.

= بِيضَاءُ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَيْهِ؟ الظَّاهِرُ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا لَفْظِيًّا فَهُوَ شَرْطٌ فَعْلِيٌّ، كَأَنَّ هَذَا الْبَائِعَ يَقُولُ لِلنَّاسِ: إِنَّ هَذَا الْحَبَّ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَيْعُ الْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِهِ فِي قَشْرِهِ» الْبَاقِلَاءُ هِيَ الْفَوَلُ، وَالْحِمَصُ، وَالْجَوْزُ، وَاللَّوْزُ مَعْرُوفَةٌ، فَكُلُّهُ مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْحَبِّ الْمُشْتَدَّ» أَيِ: الَّذِي صَلُبَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فِي سُنبِلِهِ» (فِي) هُنَا بِمَعْنَى (مَعَ)، فَإِنْ بَاعَ الْحَبَّ وَحْدَهُ دُونَ قَشْرِهِ فَعَلَى رَأْيِ الْمُؤَلِّفِ لَا يَصَحُّ يَقُولُ: لِأَنَّهُ كَبِيعَ النَّوَى فِي التَّمْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَيْعَ النَّوَى مُنْفَرِدًا لَا يَجُوزُ، فَإِذَا بَاعَ الْحَبَّ فِي قَشْرِهِ مُنْفَرِدًا فَلَا يَجُوزُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ بَيْعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ قَشْرِهَا مَا يَلِي:

أَوَّلًا: السُّنَّةُ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ<sup>(١)</sup>، فَالْحَبُّ هُوَ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَنَحْوُهُمَا، نَهَى عَنْ بَيْعِ ذَلِكَ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ بِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا اشْتَدَّ جَازَ بَيْعُهُ، وَمَأْكُولُ السُّنْبِلِ فِي جَوْفِهِ.

ثَانِيًا: دَعَاءُ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

ثَالثًا: تَعَامُلُ النَّاسِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

رَابِعًا: لِأَنَّ فَتْحَهَا يَكُونُ سَبَبًا لِفَسَادِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٢١، ٢٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا، رَقْمُ (٣٣٧١)، وَالتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا، رَقْمُ (١٢٢٨)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا، رَقْمُ (٢٢١٧)، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ (٢/ ١٩)، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ فِي الْإِرْوَاءِ (٥/ ٢١١): صَحِيحٌ.



وَأَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا<sup>(١)</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا» هذا هو الشرط السابع؛ أن يكون الثمن معلومًا، برؤية أو صفة أو عدد أو وزن، وما أشبه ذلك، والفرق بين المبيع وبين الثمن، قيل: الثمن ما كان من التقدين، أي: من الدراهم والدنانير، فإذا قلت: بعث عليك هذا الثوب بدرهم. فالثمن درهم، وإذا قال: بعث عليك هذا الدرهم بثوب. فالثمن الدرهم.

وقال بعض العلماء: الثمن ما دخلت عليه الباء، فإذا قلت: بعث عليك ثوبًا بدرهم. فالثمن الدرهم، وإذا قال: بعث عليك درهما بثوب. فالثمن الثوب، وبعث عليك قلمًا بساعة. فالثمن الساعة، وبعث ساعة بقلم. فالثمن القلم، وهذا هو الأظهر حتى في عرف الناس أن الثمن ما دخلت عليه الباء.

فيشترط أن يكون الثمن معلومًا كما يشترط أن يكون المبيع معلومًا، والدليل حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ<sup>(١)</sup>؛ ولأنه أحد العوضين، فاشترط فيه العلم كالعوض الآخر، وإنما قلت بهذا القياس؛ لأنَّ العوض الآخر قد وردت أحاديث في عين المبيع المجهول كبيع الحمل مثلاً.

مسألة: لو قال: اشتريت منك هذا البيت بهذه الكومة من الدراهم. فهل يصح

البيع؟

يقول الفقهاء: إنَّ ذلك صحيح؛ لأنَّ الثمن هنا معلومٌ بالمشاهدة، مع أنَّ هذا فيه غررٌ كبيرٌ، وكذلك لو قال: اشتريت منك هذه السيارة بهذه الرِّبْطَةِ مِنَ الْأَوْرَاقِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ بَاعَهُ بِرَقْمِهِ<sup>(١)</sup>، .....

= النّقديّة فِتّة خمسِ مئةِ ريالٍ. فعلى المذهب<sup>(١)</sup> يَصَحُّ؛ لأنّه معلومٌ بالمشاهدة، ولكنّ هذا غيرُ صحيح؛ لأنّه يَخْتَلِفُ حتّى الأوراقُ الّتي استُعِمِلَتْ غيرُ الأوراقِ الجديدة، فالأوراقُ الجديدةُ صغيرةُ السّمك، ولكنّها كثيرةُ العددِ والعكسُ بالعكس، ولو قال: اشترَيْت مِنكَ هذه السّيّارةَ بوزنِ هذا الحجرِ ذهبًا. فعلى المذهبِ يَجُوزُ؛ لأنّ هذا مشاهدٌ، ولو قال: اشترَيْت مِنكَ هذا البيتَ بمِلءِ هذا الإناءِ فضّةً. جازَ على المذهبِ؛ لأنّه مُشاهدٌ، وأنا ذكّرتُ هذا؛ لأنّه ذكّره في (الرّوض)<sup>(٢)</sup>، وكلُّ هذا ضعيفٌ، وفيه من الغررِ ما هو ظاهرٌ، ويدخلُ في حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلا شكّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ بَاعَهُ بِرَقْمِهِ» أي: بما كُتِبَ على السّلعة من الثّمَنِ كما يَفْعَلُ النَّاسُ في الأدوية مثلاً؛ لأنّه مجهولٌ؛ إمّا للبائع، وإمّا للمُشتري، أو لهما جميعاً، فهل يُمكنُ أن يكونَ مجهولاً للجميع؟

الجوابُ: يُمكنُ أن تكونَ هذه البِضاعةُ واردةً مكتوباً عليها قيمتها من قِبَلِ المسؤولين، والبائع والمُشتري كلاهما لا يدري.

هل يُمكنُ أن يكونَ معلوماً للبائعِ مجهولاً للمُشتري؟  
الجوابُ: يُمكنُ.

وهل يُمكنُ أن يكونَ معلوماً للمُشتري مجهولاً للبائع؟ يُمكنُ، فإذاً لا بدّ أن يكونَ معلوماً، فإذا باعَ بالرّقمِ فإنّه لا يَصَحُّ البيعُ، وهذا هو المذهبُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الإنصاف (٤/ ٣٠٩)، وكشاف القناع (٣/ ١٧٣).

(٢) الرّوض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٣٦٣).

(٣) انظر: المغني (٦/ ١٩٤)، والإنصاف (٤/ ٣١٦).

أَوْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً<sup>[١]</sup>، .....

= القول الثاني: إِنَّهُ يَصَحُّ الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ إِذَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الدَّوْلَةِ، بَلْ هَذَا رَبِّمَا يَكُونُ أَشَدَّ اطمِئنانًا للبائع والمشتري، أمّا إذا كَانَ البائعُ نفسه هُوَ الَّذِي يُرَقِّمُ ما شاءَ على سِلعَتِهِ فهذا لا بدّ أن يَكُونَ معلومًا.

مثالُه: إنسانٌ مُسَعِّرٌ للسَّاعاتِ، كَتَبَ ورقةً صغيرةً على السَّاعةِ سَعْرُها خَمْسُ مِئَةِ رِيالٍ، قالَ المُشْتَرِي: كمَ تَبِيعُها؟ قالَ لَهُ: بِرَقْمِها. فلا يَصَحُّ؛ لأنَّ هذا البائعَ رَبِّما يُرَقِّمُ عليها أَضعافَ أَضعافِ القيمةِ، لَكِنْ إِذا عَلِمْنَا أَنَّ هذا مَقْدَرٌ وَمَرْقُومٌ مِنْ جِهَةِ مَسْئُولَةٍ فَإِنَّهُ لا شَكَّ في جَوازِ الْبَيْعِ بِالرَّقْمِ.

لو قالَ البائعُ عَندما سألَهُ المُشْتَرِي: كمَ القيمةُ؟ قالَ: بِرَقْمِها. فَنَظَرَ المُشْتَرِي، وَإِذا الرَّقْمُ كَثِيرٌ، فَأَبى أَنْ يَشْتَرِيها بِذلكَ جازٍ، وَإِنْ نَظَرَ إلى رَقْمِها وَإِذا هُوَ مَناسِبٌ فَقَالَ: قَبِلْتُ. صَحٌّ؛ لَأَنَّهُ الآنَ عُلِمَ الرَقْمُ.

وقوله: «بَاعَهُ بِرَقْمِهِ» أَي: بِرَقْمٍ لا يُعَرَفُ حِينَ الْعَقْدِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا صُورَتَانِ:

الأولى: أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ بِأَلْفٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً.

الثانية: أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً.

والمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> لا يَصَحُّ في الصُّورَتَيْنِ، وَقِيلَ: يَصَحُّ في الصُّورَتَيْنِ، وَيُحْمَلُ على المَناصِفَةِ، فَتَكُونُ القيمةُ خَمْسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ وَخَمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ، لَكِنْ لو قالَ: بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً. فلا نَدْرِي كَمْ سَيُعْطِي رَبِّما يُعْطِي أَكْثَرُها ذَهَبًا وَالباقِي فِضَّةً أو بالعَكْسِ، فلا نَدْرِي.

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٧٨)، والإنصاف (٤/ ٣١٠)، وكشاف القناع (٣/ ١٧٤).

أَوْ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ<sup>[١]</sup>، .....

= لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتِ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ مُقَرَّرَةً، كُلُّ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا يُعَادَلُ دِينَارًا، فَإِذَا قَالَ: بَعْتُكَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً. صَارَ مَعْلُومًا، سِوَاءٍ مِنَ الذَّنَانِيرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ صَحَّ.

لَكِنْ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الثَّمَنِ دَنَانِيرَ أَوْ أَكْثَرُ الثَّمَنِ دِرَاهِمَ، فَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: إِنَّهُ لَا يَصَحُّ. قَوْلٌ صَحِيحٌ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ قِيَمَةَ الدَّرَاهِمِ مِنْ قِيَمَةِ الذَّنَانِيرِ لَا تَتَغَيَّرُ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَعْيِينِهَا.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ بِأَلْفِ ذَهَبًا وَفِضَّةً. فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْمُنَاصِفَةِ، وَإِذَا قَالَ: بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً. فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا يَجْعَلُ الْأَكْثَرَ ذَهَبًا وَالْأَقْلَ فِضَّةً، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: بِمِئَةِ دِينَارٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً. فَلَا يَصَحُّ لِلْجَهَالَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ» قَالَ: أُبَيِّعُكَ إِيَّاهُ بِمَا يَقِفُ عَلَيْهِ فِي الْمَسَاوِمَةِ. فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي هَلْ يَقِفُ عَلَى ثَمَنِ كَثِيرٍ أَوْ عَلَى ثَمَنِ قَلِيلٍ، وَرَبًّا يَأْتِي شَخْصٌ يُنَاجِشُ فَيَرْتَفِعُ الثَّمَنُ، وَرَبًّا يَكُونُ الْحُضُورُ قَلِيلِينَ فَيَنْقُصُ الثَّمَنُ؛ وَلِهَذَا لَا يَصَحُّ أَنْ يَبِيعَهُ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَصَحُّ، وَإِنْ بِيعَهُ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ أَشَدُّ طُمَأْنِينَةً مِنْ بَيْعِهِ بِالْمَسَاوِمَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَطْمَئِنُّ فَيَقُولُ: مَا دَامَ النَّاسُ وَقَفُوا عَلَى هَذَا السَّعْرِ فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ مُطَابِقَةٌ، وَلَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ.

أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ زَيْدٌ وَجَهْلَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصَحَّ<sup>[١]</sup>.

وَإِنْ بَاعَ ثَوْبًا<sup>[٢]</sup>، أَوْ صُبْرَةً<sup>[٣]</sup>، أَوْ قَطِيعًا<sup>[٤]</sup>.....

= والأقرب: أنه لا يصح بما ينقطع به السعْر؛ وذلك لأنَّ ما ينقطع به السعْر مجهولٌ، فلو حصلَ مناجشةٌ زادة، ولو قلَّ الحاضرون نقص، فالجهالة إذن موجودة؛ ولهذا ينبغي ألا يُباعَ بما ينقطع به السعْر.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ زَيْدٌ وَجَهْلَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصَحَّ»؛ لأنَّ بيعَ زيدٍ مجهولٌ، وهذا هو المذهب<sup>(١)</sup>. وقيل: يصحُّ لأنَّه يُمكنُ معرفته بالرجوع إلى زيد، وقيل: إن كانَ زيدٌ يَمَنُّ يُعتَبَرُ بتقديره الثمنُ فإنَّ البيعَ بما يبيعُ به صحيحٌ، فمثلاً: زيدٌ مشهورٌ بالبلدِ معروفٌ أنَّه هو الَّذي يَعْرِفُ الأسعارَ، فقالَ البائعُ: أبيعُك كما يبيعُ زيدٌ.

فالقولُ الثالثُ: إنَّ ذلكَ صحيحٌ؛ لأنَّ هذا أوثقُ ما يكونُ، أي: اعتبارُ النَّاسِ بالرجلِ المشهورِ الَّذي قد نَصَبَ نفسَه لبيعِ البضائعِ، أكثرُ من اعتبارِهِم ببيعِ المساومة. فالصَّحِيحُ في هذه المسألة أنَّه يصحُّ، أمَّا إذا كانَ زيدٌ من عامَّةِ النَّاسِ الَّذينَ لا يَعْرِفونَ التَّجَارَةَ فلا يصحُّ أن يقولَ: بعتُك بما بَاعَ بِهِ زيدٌ؛ لأنَّ زيدًا قد يُعْبَنُ، فيشتري بأقلَّ أو بالعكسِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ بَاعَ ثَوْبًا» الثَّوبُ يُرادُ به المَخِيطُ وغيرُ المَخِيطِ، والغالبُ أنَّه في غيرِ المَخِيطِ.

[٣] قوله: «أَوْ صُبْرَةً» الصُّبْرَةُ هي الكومةُ من الطَّعامِ.

[٤] قوله: «أَوْ قَطِيعًا» وهو الطَّائِفَةُ من الغنمِ.

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٧٨)، والإنصاف (٤/ ٣١٠)، وكشاف القناع (٣/ ١٧٤).

كُلِّ ذِرَاعٍ<sup>[١]</sup> أَوْ قَفِيزٍ<sup>[٢]</sup>، أَوْ شَاةٍ<sup>[٣]</sup> بِدِرْهَمٍ صَحٍّ<sup>[٤]</sup>.

وَإِنْ بَاعَ مِنَ الصُّبْرَةِ كُلَّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ<sup>[٥]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلِّ ذِرَاعٍ» يَعُودُ عَلَى الثَّوبِ.

[٢] قوله: «أَوْ قَفِيزٍ» يَعُودُ عَلَى الصُّبْرَةِ، وَالْقَفِيزُ نَوْعٌ مِنَ الْمَكَايِلِ.

[٣] وقوله: «أَوْ شَاةٍ» يَعُودُ عَلَى الْقَطِيعِ، فِيهِ الْكَلَامُ إِذَنْ لَفٌ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ؛ لِأَنَّهُ أَجْمَلٌ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ فَصَّلَ عَلَى التَّرْتِيبِ.

[٤] قوله: «بِدِرْهَمٍ صَحٍّ» وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْقَدَرُ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ الْجُمْلَةَ، وَجَعَلَ هَذَا التَّحْدِيدَ تَقْدِيرًا لِلثَّمَنِ، أَمَّا الْمَبِيعُ فَمَعْلُومٌ.

مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ عِنْدَهُ قَطِيعٌ مِنَ الْغَنَمِ، فَقَالَ: بَعْتُكَ هَذَا الْقَطِيعَ كُلَّهُ، كُلُّ شَاةٍ بِدِرْهَمٍ صَحٍّ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ مَعْلُومٌ، وَتَقْدِيرُهُ بِالشَّاةِ، أَيُّ: بِالْوَحْدَةِ مِنْ أَجْلِ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الثَّمَنِ، فَيَصَحُّ، وَهَذَا الْقَطِيعُ رَبِّمَا يَكُونُ فِيهِ مِئَةُ رَأْسٍ، أَوْ مِئَتَانِ، فَلَا يَضُرُّ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَكَوْنِي أَحَدُ الثَّمَنِ عَلَى كُلِّ رَأْسٍ إِنَّمَا هُوَ لَتَقْدِيرِ الثَّمَنِ فَقَطُّ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ -أَيْضًا- إِذَا بَاعَ عَلَيْهِ الصُّبْرَةَ كُلَّهَا؛ كُلُّ قَفِيزٍ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: كُلُّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ فَلَا بَأْسَ.

وكَذَلِكَ لَوْ بَاعَهُ الثَّوبَ الْمَتْرَبَكْذَا وَكَذَا، فَهَذَا جَائِزٌ.

[٥] قوله: «وَإِنْ بَاعَ مِنَ الصُّبْرَةِ كُلَّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ» أَيُّ: إِنْ بَاعَ مِنَ الصُّبْرَةِ

كُلَّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ، أَوْ مِنَ الثَّوبِ كُلِّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ، أَوْ مِنَ الْقَطِيعِ كُلَّ شَاةٍ بِدِرْهَمٍ فَهُنَا لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، فَلَا تَدْرِي هَلْ يَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْقَطِيعِ شَيْئًا كَثِيرًا

= أو شيئاً قليلاً، فعاد الأمر إلى جهالة المبيع؛ لأنه قد يأخذ من القطيع مثلاً خمسين رأساً أو عشرين رأساً أو كل القطيع فهو مجهول؛ فلهذا لا يصح.

والفرق بين المسألتين: أنه في الأولى وقع البيع على الجميع، وكون كل واحد بكذا إنما هو لمعرفة قدر الثمن، فالمبيع الآن معلوم.

وفي المسألة الثانية يقول: من القطيع كل شاة بدرهم، «من» للتبعض، فلو أخذ من القطيع -الذي عدده ألف- ثلاثاً لم تلزمه بأكثر من ثلاث؛ لأنه قال: «من»، و(من) تأتي للتبعض، والحكم كذلك فيما لو أخذ أكثر، فلا أدري ماذا يأخذ من القطيع فهو مجهول لي، هذا هو الفرق.

والقول الثاني في المسألة الثانية: إن هذا صحيح؛ وذلك لأن البائع قد اطمأن على أنه ربما يأخذ المشتري جميع القطيع، وأنه أتى ب(من) للتبعض لأجل أن يكون المشتري بالخيار، إن شاء أخذ كثيراً، وإن شاء أخذ قليلاً، ثم إن المسألة ستعلم، فإذا قال: أنا أريد عشرة من القطيع. علم، فيصح، وهذا مثلها؛ لأنه مثل الإجارة، لو قال: استأجرت منك هذا البيت كل سنة بمئة درهم. فإنه يجوز، وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه استؤجر على أن يسقي بستاناً كل دلو بتمرة<sup>(١)</sup>، فإذا صح هذا في الإجارة صح في البيع؛ لأن كلا منهما يشترط فيه العلم.

وهذا القول هو القول الراجح في هذه المسألة، أنه إذا باعه من القطيع كل شاة

(١) أخرجه الترمذي: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم (٢٤٧٣)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه: كتاب الرهون، باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جلدة، رقم (٢٤٤٧)، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة.

أَوْ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَّا دِينَارًا<sup>[١]</sup> وَعَكْسُهُ<sup>[٢]</sup>.....

= بدرهم، أو من الثوب كل ذراع بدرهم، أو من الصبرة كل قفيز بدرهم، فإن البيع صحيح كما لو باعه الكل، وقد ذكرنا سابقاً أن الناس جرت عادتهم أن المشتري إذا جاء إلى القطيع، وقال له صاحب القطيع: خذ ما شئت -مثلاً- شاتين أو ثلاثاً أو أربعاً تخير. فيأخذ واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ويمشي، والناس يتبايعون بهذا، وعليه العمل، فالصواب إذن صحة ذلك في هذا وفي هذا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَّا دِينَارًا» لم يصح.

[٢] قوله: «وَعَكْسُهُ» بأن باعه بدينارٍ إلا درهماً لم يصح، هاتان مسألتان:

المسألة الأولى: إذا باعه بمئة درهمٍ إلا ديناراً فإنه لا يصح؛ لأن المشتري من غير جنس المشتري منه، فإذا باعه بمئة درهمٍ إلا درهماً، صح البيع؛ لأن المشتري من جنس المشتري منه.

وبمئة درهمٍ إلا ديناراً لا يصح، ولو قال: نُقَدِّرُ قِيَمَةَ الدِّينَارِ وَنُسْقِطُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ. فمثلاً بعدما يتم البيع نقول: كم يساوي الدينار؟ قال: يساوي عشرة دراهم. فيكون البيع يتسع، فلماذا لم يصح؟

قالوا: لأننا قد نُقَدِّرُ قِيَمَتَهُ فربما يكون أكثر أو أقل، وبناءً على هذا نقول: إذا كانت الدراهم والدنانير معلومة القيمة، بمعنى أنها مُقَرَّرَةٌ مِنْ قِبَلِ الدَّوْلَةِ بِأَنْ عَشْرَةَ الدَّرَاهِمِ دِينَارٌ، فقلت: بعث بمئة درهمٍ إلا ديناراً. فإن البيع يكون صحيحاً لزوال الجهالة، وربما يكون هذا مراد الأصحاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> أنه إذا كانت قيمة الدينار غير معلومة، أمّا إذا كانت معلومة فإن الثمن سيكون معلوماً.

(١) انظر: المغني (٦/ ١٧٧)، والروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٣٦٥).



أَوْ بَاعَ مَعْلُومًا وَجَهْلُومًا لَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقُلْ كُلُّ مِنْهُمَا: بَكَذَا. لَمْ يَصَحَّ<sup>[١]</sup>.

= المسألة الثانية: بعثك هذا الشيء بدينارٍ إلا درهماً. لا يصحُّ البيعُ على كلام المؤلف؛ لأنَّ قيمة الدرهم المستثنى غيرُ معلومةٍ بالنسبة للدينار، والمستثنى من غير جنس المستثنى منه فلا يصحُّ، وبناءً على ما قررنا نقول: إذا كانت نسبة الدراهم إلى الدنانير لا تختلفُ فالبيعُ صحيحٌ.

وكيف نأخذ الثمنَ من المشتري؟

نقول: إذا كان الدينارُ يساوي عشرة دراهم يكونُ البيعُ بتسعة، والأمرُ واضحٌ. والخاصُّ: أنه إذا استثنى أحدَ النقيدين من الآخر، فالبيعُ على المذهب<sup>(١)</sup> غيرُ صحيح، ونقيضُ ذلك بما إذا كانت القيمةُ قابلةً للزيادة والنقص، أمّا إذا كانت القيمةُ مقرّرةً بحيثُ يكونُ كلُّ عشرة دراهم ديناراً فلا استثناءٌ صحيحٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ بَاعَ مَعْلُومًا وَجَهْلُومًا لَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقُلْ: كُلُّ مِنْهُمَا بَكَذَا. لَمْ يَصَحَّ» فإن قال: كلُّ مِنْهُمَا بَكَذَا. صحَّ.

مثاله: قال: بعثك هذه الناقة وما في بطنِ ناقةٍ أخرى بألفٍ درهم. فالثمنُ الآنُ معلومٌ، والمبيعُ بعضُه معلومٌ وبعضُه غيرُ معلوم، يتعذّرُ علمُه الآن؛ لأنّه حملٌ.

إذن نقول: إن قال: كلُّ مِنْهُمَا بَكَذَا. صحَّ، بأن قال: بعثك هذه الناقة وما في بطنِ ناقةٍ أخرى بألفٍ درهم، فهذه الناقةُ بثمانِ مئةٍ والحملُ بمئتين. يصحُّ؛ لأنَّ هذا ليسَ فيه جهالةٌ، لكنَّ بيعَ الناقةِ وما في بطنِ الأخرى بألفٍ لا يُمكنُ أن نقسمَ الثمنَ عليهما؛ لأنَّ قيمةَ الحملِ الذي في بطنِ الناقةِ الأخرى مجهولٌ، ولا يُمكنُ أن نصلَّ إلى قيمتها،

(١) انظر: المغني (٦/١٧٧)، والإنصاف (٤/٣١٥)، وكشاف القناع (٣/١٧٦).

فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ صَحَّ فِي الْمَعْلُومِ بِقِسْطِهِ<sup>(١)</sup>.

= فَيَبْقَى الثَّمَنُ الْآنَ مَجْهُولًا، وهذا واضح.

فَإِنْ قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ النَّاقَةَ وَحَمَلَهَا بِمِئَةِ، هِيَ بَثْمَانِينَ وَالْحَمْلُ بَعَشْرِينَ. يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا يَصَحُّ بِيَعُهُ إِلَّا تَبَعًا. فَإِذَا قُلْتَ: هَذِهِ النَّاقَةُ بَثْمَانِينَ وَالْحَمْلُ بَعَشْرِينَ. صَارَ الْآنَ مُسْتَقْلَلًا فَلَا يَصَحُّ بِيَعُهُ، كَمَا لَا يَصَحُّ بِيَعُ حَمْلِ النَّاقَةِ الْأُخْرَى فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ وَتَبَقِيَ الْأُمُّ بَثْمَانِينَ.

قالوا: إِذَا صَحَّخْنَا الْبَيْعَ فِي الْأُمِّ دُونَ الْحَمْلِ صَارَ كَبَيْعِ الْحَامِلِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ حَمْلِهَا، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ بَيْعَ الْحَامِلِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ حَمْلِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> لَا يَصَحُّ، وَبِنَاءً عَلَى مَا رَجَّحْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَاعَ حَامِلًا وَاسْتَثْنَى الْحَمْلَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ هُنَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ صَحَّ فِي الْمَعْلُومِ بِقِسْطِهِ» أَي: إِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ عِلْمُ الْمَجْهُولِ صَحَّ فِي الْمَعْلُومِ بِقِسْطِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَسِّطَ الثَّمَنُ عَلَى الْمَعْلُومِ وَعَلَى الْمَجْهُولِ، وَيُعْرِفَ ثَمَنُ الْمَعْلُومِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَاعَ عَلَيْهِ السَّيَّارَةَ الْمَوْجُودَةَ الْآنَ هُنَا، وَسَيَّارَةً أُخْرَى غَائِبَةً، فَالسَّيَّارَتَانِ بَعَشْرَةُ آلَافٍ، فَالسَّيَّارَةُ الْأُخْرَى الْغَائِبَةُ مَجْهُولَةٌ، فَيَصَحُّ فِي الْحَاضِرَةِ، وَالْغَائِبَةُ لَا يَصَحُّ فِيهَا الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ. وَكَيْفَ نَقَسِّطُ الثَّمَنَ؟.

نُقَدِّرُ كَمْ قِيَمَةُ الْمَوْجُودَةِ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَإِذَا كَانَتْ: قِيَمَتُهَا عَشْرَةٌ، وَقِيَمَةُ الْأُخْرَى خَمْسَةٌ، نُوزَعُ الثَّمَنَ أَثْلَاثًا، ثُلَاثًا لِلْحَاضِرَةِ، وَثُلَاثًا لِلْغَائِبَةِ، فَصَارَ يُقَسِّطُ الثَّمَنُ عَلَى

(١) انظر: المغني (٦/ ١٧٤)، والإنصاف (٤/ ٣٠٨)، وكشاف القناع (٣/ ١٧٢).

وَلَوْ بَاعَ مُشَاعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ <sup>[١]</sup> كَعَبْدٍ <sup>[٢]</sup>، .....

= المعلوم الحاضر وعلى المجهول الغائب، ويُؤخذُ ثمنُ المعلوم الحاضر وذاك يسقط؛ لأنه لم يصح فيه البيع.

فصار بيعُ المعلوم مع المجهول ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يتعذر علمُ المجهول.

الثاني: ألا يتعذر.

إن تعذر علمه فالبيع لا يصح ما لم يُقدَّر لكلٍ منهما ثمنًا، وأمّا إذا لم يتعذر علمه وهو القسم الثاني فإنه يصح في المعلوم بقسطه، ونسقط قيمة المجهول من الثمن.

وهذه تُسمّى تفريق الصفقة، وهذه إحدى الصفقات الثلاث؛ لأنّ عندهم ثلاث صفقات يصح البيع فيها بما يصح عقد البيع عليه، ولا يصح في الباقي، فهذه المسألة إذا تعذر صح في المعلوم بقسطه هي إحدى مسائل تفريق الصفقة.

ومعنى الصفقة العقد؛ لأنّ المتعاقدين ولا سيما في الزمن الأول إذا باع قال له: بكم بعث عليّ؟ قال: بعث عليك بكذا. ويصفق على يديه، فالصفقة هي العقد، وتفريقها، أي: تصحيح بعضها وإبطال البعض، والمسألة التي معنا الآن إذا باع معلوماً ومجهولاً لا يتعذر علمه هنا فرّقنا الصفقة فصحّحناها فيما يصح، وأبطلناها فيما يبطل.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَوْ بَاعَ مُشَاعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ» هذه المسألة الثانية «مُشَاعًا»

أي: مشتركاً بينه وبين غيره.

[٢] قوله: «كَعَبْدٍ» وكسيارة، أو أرض، أو أي شيء يكون مشتركاً مشاعاً باعه

جميعاً.

أَوْ مَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالْأَجْزَاءِ<sup>[١]</sup> صَحَّ فِي نَصِيهِ بِقِسْطِهِ<sup>[٢]</sup>.

= فمثلاً هذه السَّيَّارَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ أَخِي، فَبِعْتُهَا عَلَى إِنْسَانٍ كُلِّهَا، فَالآنَ بَعْتُ مِشَاعًا بَيْنِي وَبَيْنَ غَيْرِي، فَبِيعِي لِلْمَلِكِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَالِكَ، وَبِيعِي لِلْمَلِكِ أَخِي لَا يَصَحُّ؛ لِأَنِّي لَسْتُ وَكِيلًا، إِذَنْ فَرَقْنَا الصَّفَقَةَ، فَنَقُولُ لِلْمُشْتَرِي: لَكَ الْآنَ نِصْفُ السَّيَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ فِيهَا الْبَيْعُ، أَمَّا بَيْعُ نَصِيبِ أَخِي فَلَا يَصَحُّ.

لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي: أَنَا سَأَذْهَبُ بِالسَّيَّارَةِ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. وَقَالَ الشَّرِيكَ الثَّانِي: إِذَا سَافَرْتَ عَلَيْهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ بِنِصْفِ الْأَجْرَةِ. فَهَلْ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ؟

نَقُولُ: نَعَمْ لَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ يَضُرُّهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالْأَجْزَاءِ» أَي: لَيْسَ مُشَاعًا، لَكِنْ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالْأَجْزَاءِ كَصَاعَيْنِ مِنْ بُرٍّ، أَحَدُهُمَا لِي، وَالثَّانِي لِلْآخِرِ، خَلَطْتُهُمَا ثُمَّ بَعْتُهُمَا، فَهَلْ يَصَحُّ الْبَيْعُ فِي الصَّاعَيْنِ، أَوْ فِي الصَّاعِ الَّذِي لِي فَقَطْ؟ قَالَ:

[٢] «صَحَّ فِي نَصِيهِ بِقِسْطِهِ» أَي: فِي الصَّاعِ الَّذِي لِي فَقَطْ، وَلَا يَصَحُّ فِي الصَّاعِ الْآخِرِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْأُولَى أَنَّ الْأُولَى الشَّرَكَةُ فِيهَا مُشَاعَةٌ، وَالثَّانِيَةُ الشَّرَكَةُ فِيهَا بِالْأَجْزَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَبَّ الْآنَ حَبَّةٌ لِي وَحَبَّةٌ لِلْآخِرِ، وَلَكِنَّ الْمِشَاعَ أَيُّ ذَرَّةٍ فِي الْمَمْلُوكِ فَهِيَ مُشْرَكَةٌ.

فَإِذَا بَاعَ مَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالْأَجْزَاءِ بَعْضُهُ لَهُ، وَبَعْضُهُ لِلْآخِرِ، صَحَّ الْبَيْعُ فِيمَا هُوَ لَهُ، وَلَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ لِلْآخِرِ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ لَا يَمْلِكُهُ وَلَمْ يُوَكَّلْ فِيهِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ مَسَائِلِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ.

وَأِنْ بَاعَ عَبْدُهُ وَعَبْدَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ<sup>[١]</sup>، أَوْ عَبْدًا وَحُرًّا<sup>[٢]</sup>، أَوْ خَلًّا وَخَمْرًا صَفْقَةً  
وَاحِدَةً، صَحَّ فِي عَبْدِهِ، وَفِي الْخَلِّ بِقِسْطِهِ<sup>[٣]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ بَاعَ عَبْدُهُ وَعَبْدَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ» أي: باعَ عَيْنَيْنِ قَائِمَتَيْنِ  
كُلُّ وَاحِدَةٍ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا عَبْدَهُ وَعَبْدَ غَيْرِهِ، أَخَذَ عَبْدَ غَيْرِهِ مِنْ بَيْتِهِ وَذَهَبَ بِهِ مَعَهُ إِلَى  
السُّوقِ وَمَعَهُ عَبْدُهُ فَنَادَى عَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَبَاعَهُمَا، فَالآنَ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى مَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ  
وَمَا لَا يَمْلِكُ، فَنَقُولُ: يَصَحُّ فِي عَبْدِهِ، وَلَا يَصَحُّ فِي عَبْدٍ غَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ  
الَّتِي قَبْلَهَا وَاضِحٌ، فَهَذِهِ لَيْسَ فِيهَا اخْتِلَافٌ، فَكُلُّ عَيْنٍ مُتَمَيِّزَةٌ، وَكَذَلِكَ بَاعَ سَيَّارَتَهُ  
وَسَيَّارَةَ غَيْرِهِ يَصَحُّ فِي سَيَّارَتِهِ، وَلَا يَصَحُّ فِي سَيَّارَةِ غَيْرِهِ.

[٢] قوله: «أَوْ عَبْدًا وَحُرًّا» الْحُرُّ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، فَبَاعَ عَبْدَهُ وَحُرًّا بِثَمَنِ وَاحِدٍ صَفْقَةً  
وَاحِدَةً، يَصَحُّ فِي عَبْدِهِ وَلَا يَصَحُّ فِي الْحُرِّ؛ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يَصَحُّ عَقْدُ الْبَيْعِ عَلَيْهِ.

[٣] قوله: «أَوْ خَلًّا وَخَمْرًا صَفْقَةً وَاحِدَةً صَحَّ فِي عَبْدِهِ، وَفِي الْخَلِّ بِقِسْطِهِ» عِنْدَهُ  
الآنَ جَرَّتَانِ، إِحْدَاهُمَا: خَمْرٌ، وَالثَّانِيَةُ: خَلٌّ، فَبَاعَهُمَا جَمِيعًا، فَيَصَحُّ فِي الْخَلِّ وَلَا يَصَحُّ  
فِي الْخَمْرِ.

وقوله: «صَحَّ فِي عَبْدِهِ» فَلَوْ نُودِيَ عَلَى هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ كَمْ يُسَاوِي كُلُّ وَاحِدٍ؟  
قَالُوا: أَحَدُهُمَا يُسَاوِي أَلْفًا، وَالثَّانِي يُسَاوِي أَلْفَيْنِ. فَإِذَا كَانَ عَبْدُهُ يُسَاوِي أَلْفَيْنِ أَسْقَطْنَا  
الْثَلَاثِينَ مِنَ الثَّمَنِ، وَعَبْدُ غَيْرِهِ يُسَاوِي أَلْفًا أَسْقَطْنَا الثَّلَاثَ.

وَإِذَا بَاعَ عَبْدَهُ وَحُرًّا كَيْفَ نُقَوِّمُ الْحُرَّ؟ قُلْنَا: يُقَدَّرُ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَيُقَالُ: يُقَدَّرُ أَنَّ هَذَا  
الْحُرَّ عَبْدٌ مَعَ عَبْدِكَ الَّذِي بَعْتَهُ. قَالَ: لَوْ كَانَ الْحُرُّ عَبْدًا لَكَانَ يُسَاوِي أَلْفَيْنِ، وَعَبْدِي  
يُسَاوِي أَلْفًا. فَتُسْقِطُ مِنَ الثَّمَنِ الثَّلَاثِينَ.

وَلِشْتَرِ الْخِيَارِ إِنْ جَهَلَ الْحَالُ<sup>[١]</sup>.

= أَمَّا مَسْأَلَةُ الْخَلِّ وَالْخَمْرِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ شَرْعًا، فَمَاذَا نَصْنَعُ؟ قَالُوا: يُقَدَّرُ الْخَمْرُ خَلًّا، أَي: يُقَدَّرُ شَرَابًا لَمْ يَتَخَمَّرْ، فَلَوْ كَانَ خَلًّا يُسَاوِي عَشْرَةَ، وَالْخَلُّ الَّذِي مَعَهُ يُسَاوِي خَمْسَةَ، فَتُسْقَطُ مِنَ الثَّمَنِ الثَّلَاثِينَ فَقَطْ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِشْتَرِ الْخِيَارِ إِنْ جَهَلَ الْحَالُ» أَي: فِي مَسَائِلِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ جَهَلَ، فَإِنْ عَلِمَ فَلَا خِيَارَ لَهُ.

مثاله: بَاعَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ وَعَبْدَ غَيْرِهِ عَلَى رَجُلٍ، وَالرَّجُلُ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ لَيْسَ لَهُ، فَالْعَبْدُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ، فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ؟.

الجواب: لَا؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ، فَلَا خِيَارَ لَهُ، إِذَنْ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهَلَ الْحَالُ، وَإِلَّا فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ مَسَائِلَ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ثَلَاثُ:

الأولى: إِذَا بَاعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا لَا يَتَعَدَّرُ عِلْمُهُ.

الثانية: إِذَا بَاعَ مَشَاعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

الثالثة: إِذَا بَاعَ شَيْئَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا يَصَحُّ الْبَيْعُ فِيهِ، وَالْآخَرُ لَا يَصَحُّ.

وَالْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> فِيهَا كُلُّهَا أَنَّ الْبَيْعَ يَصَحُّ فِيهَا وَيَبْطُلُ فِيهَا يَبْطُلُ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ الْبَيْعَ لَا يَصَحُّ فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ وَاحِدَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَفَرَّقَ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ الْمَذْهَبُ.

(١) انظر: المغني (٦/ ٣٣٨)، والإنصاف (٤/ ٤٤١)، وكشاف القناع (٣/ ١٧٧).

فَصْلٌ<sup>[١]</sup>

وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ<sup>[٢]</sup> مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ<sup>[٣]</sup> .....

= وبهذا انتهت شروط البيع، وتبين أن الشروط تدور على ثلاثة أشياء: الظلم، والرِّبا، والغرر، فمن باع ما لا يملك فهذا من باب الظلم، ومن تعامل بالرِّبا فهذا من باب الرِّبا، ومن باع بالمجهول فهذا من باب الغرر.

[١] قوله: «فَصْلٌ» المؤلف رحمه الله لما ذكر شروط صحة البيع ذكر بعد ذلك موانع البيع، وإنما صنع ذلك؛ لأن الأشياء لا تتم إلا باجتماع الشروط وانتفاء الموانع؛ لأنه إذا تمت الشروط ولم تنف الموانع لم تصح العادة ولا المعاملة، وكذلك لو عُدِمَت الموانع ولم تتم الشروط فلا تصح، أرأيت الرجل يكون أباً للإنسان أو ابناً له فإنه يرث؛ ولكن إذا وجد فيه مانع من موانع الإرث لم يرث؛ لأنه لا يتم الشيء إلا بوجود شروطه، وانتفاء موانعه، وهذه القاعدة نافعة في باب الأحكام، وفي باب الأخبار.

[٢] قوله: «وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ» يعني: ولا الشراء.

[٣] قوله: «مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ» احترازاً ممن لا تلزمه، فيجوز له البيع والشراء كالنساء والأولاد الصغار فيما يتبايعونه بينهم؛ لأن من لا تلزمه الجمعة لا يلزمه السعي إليها، وإذا لم يلزمه السعي إليها صار البيع والشراء في حقه حلالاً، إذن الذي لا يصح البيع منه هو الذي يوجه إليه الخطاب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، فأمر بالسعي إلى ذكر الله، وهي الخطبة والصلاة، والمراد بالسعي هنا مجرد الانطلاق، وليس المراد به السعي الذي

بَعْدَ نِدَائِهَا الثَّانِي<sup>[١]</sup>، .....

= هُوَ الرِّكَضُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِسْرَاعِ فَيَمْنُ أَتَى إِلَى الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>.

وَنَحْنُ قُلْنَا: لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشِّرَاءُ، أَفَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ مُتَلَازمان؟.

قُلْنَا: مُرَادُهُ بِالشِّرَاءِ هُنَا الْقَبُولُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوجِبُ الْبَائِعُ الْبَيْعَ، فَيَقُولُ: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا بَعْشَرَةً. وَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. فَيَقُولُ الثَّانِي: قَبِلْتُ. فَالَّذِي وَقَعَ بَعْدَ النَّدَاءِ هُوَ الشِّرَاءُ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِشِرَاءٍ، وَلَا شِرَاءَ إِلَّا بِبَيْعٍ، لَكِنْ قَدْ يَقَعُ الْقَبُولُ بَعْدَ النَّدَاءِ، وَالْإِجَابُ قَبْلَ النَّدَاءِ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْبَيْعَ لَا يَصَحُّ.

وقوله: «مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ» يَشْمَلُ مَنْ تَلَزَّمَهُ بِنَفْسِهِ وَمَنْ تَلَزَّمَهُ بغيره، فَالَّذِي تَلَزَّمَهُ بِنَفْسِهِ مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْوُجُوبِ، وَأَمَّا مَنْ تَلَزَّمَهُ بغيره فَهُوَ مَنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ الشُّرُوطُ، وَلَكِنْ إِذَا أُقِيمَتِ الْجُمُعَةُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، مِنْ ذَلِكَ الْمَسَافِرُ الَّذِي يَلْزَمُهُ الْإِتِمَامُ؛ وَهُوَ - عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(٢)</sup> - مَنْ نَوَى إِقَامَةَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ يُوجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَرْجِعَ إِلَى شُرُوطِ مَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

[١] قوله: «بَعْدَ نِدَائِهَا الثَّانِي» أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ لِلْجُمُعَةِ نِدَاءَيْنِ، أَوَّلًا وَثَانِيًا، فَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ الْمَوْجُودُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ يَحْيِي الْإِمَامُ فَيُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ وَلِيَأْتِ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، رَقْمُ (٦٣٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ إِيْتَانِ الصَّلَاةِ بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ وَالنَّهْيِ عَنْ إِيْتَانِهَا سَعِيًا، رَقْمُ (٦٠٢)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: الْمَغْنِي (٣/ ٢١٦)، وَالْإِنْصَافُ (٢/ ٣٦٩)، وَكَشَافُ الْقِنَاعِ (٢/ ٢٣).



= فَحُمِلَتِ الْآيَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي وَقْتٍ لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا أَذَانٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الثَّانِي؛  
 فَلِذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ الْحُكْمَ مُعْلَقٌ بِهِ. أَمَّا الْأَذَانُ الْأَوَّلُ فَإِنَّمَا حَدَثَ فِي زَمَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ  
 عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ اتَّسَعَتِ الْمَدِينَةُ وَبَعُدَ النَّاسُ، جَعَلَ لِلْجُمُعَةِ نِدَاءَيْنِ مِنْ  
 أَجْلِ أَنْ يَتَهَيَّأَ النَّاسُ إِلَى الْحَضُورِ، فَيُمْكِنُهُمُ الْحَضُورُ حِينَ حُضُورِ الْإِمَامِ<sup>(١)</sup>.  
 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِحْدَاثُ ذَلِكَ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَشْرَعْ إِلَّا أَذَانًا وَاحِدًا،  
 وَالْأَذَانُ عِبَادَةٌ لَا يُمَكِّنُ شَرْعُهَا إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ الشَّارِعِ؟

فالجوابُ على ذلك من وجهين:

الأول: أَنَّ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ، وَلِلْخُلَفَاءِ  
 الرَّاشِدِينَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فَقَدْ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ  
 الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَسُنَّهُ إِلَّا لِسَبَبٍ لَمْ يَكُنْ موجودًا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ  
 ﷺ، وَهُوَ سَعَةُ الْمَدِينَةِ وَتَبَاعِدُ النَّاسِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَشْرَعْ؛ لِأَنَّهُ فِي  
 عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَعَةٌ يَحْتَاجُ النَّاسُ مَعَهَا إِلَى أَنْ يُنَادُوا لِلصَّلَاةِ، وَقَدْ عَلِمَ  
 أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ شَرَعَ أَذَانًا فِي آخِرِ اللَّيْلِ لَيْسَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، بَلْ مِنْ أَجْلِ إِيقَاطِ النَّاسِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الأذان يوم الجمعة، رقم (٩١٢)، عن السائب بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي:  
 أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب  
 في الإبان وفضائل الصحابة والعلم، باب في اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، وصححه  
 ابن حبان (٥)، والحاكم (٩٦/١)، عن العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال الترمذي: حسن صحيح.

= وإرجاع القائم، فقد قال ﷺ: «إِنَّ بَلَاءًا يُؤَدِّنُ بَلِيلٍ؛ لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ، وَيُرْجَعَ قَائِمَكُمْ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»<sup>(١)</sup>.

إِذَنْ فَقَدْ شَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَذَانًا فِي آخِرِ اللَّيْلِ لَا مِنْ أَجْلِ وَقْتِ صَلَاةٍ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْتَعِدَّ النَّاسُ لِلشُّحُورِ، قَدْ يَكُونُ الدَّاعِي إِلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هَذِهِ السُّنَّةُ الَّتِي سَنَّهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُنَّةً شَرْعِيَّةً نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِهَا.

وهذا يُعرفُ غُرُورُ بعضِ الأغرارِ الصَّغارِ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ، فَيُضِلُّونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ مُبْتَدِعٌ -نَسَأُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- وَهُمْ إِذَا قَالُوا: إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُبْتَدِعٌ. لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا عَهْدَهُ مُبْتَدِعَةً؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَأُوا الْبِدْعَةَ، وَهَذَا مَبْدَأٌ خَطِيرٌ يُنبِئُ عَنْ غُرُورٍ وَإِعْجَابٍ بِالنَّفْسِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَعَدَمِ اكْتِرَافٍ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَوَاللَّهِ إِنَّ عِلْمَ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ عِلْمِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَهْدَى سَبِيلًا، وَهَذَا شَيْءٌ مَعْلُومٌ، حَتَّى إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِ هَدْيِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَيَقُولُ: «إِنَّهُمْ أَعَمَّقُوا عُلُومًا، وَأَبْرَأُوا قُلُوبًا»<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا اجْتَمَعَ بَرُّ الْقَلْبِ وَعَمَقُ الْعِلْمِ تَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلَفُوا وَلَيْسُوا أَمَامًا، وَإِنِّي أُحَذِّرُ إِخْوَانِي طَلِبَةَ الْعِلْمِ مِنْ رُكُوبِ مِثْلِ هَذَا الصَّعْبِ، وَأَقُولُ: لَا تَرْتَقُوا مُرْتَقَى صَعْبًا، عَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ كَمَا أَمَرَ كَمَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، رقم (٦٢١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان

أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (١٠٩٣)، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٧/٢).

= نبيكم ﷺ، وإياكم أن تطلقوا ألسنتكم عليهم بمثل هذا الكلام السخيف، يقال لأمر المؤمنين عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين: إنه مبتدع؟! أو يقال لمن أدرك زمنه من الصحابة: إنهم مقررون للبدعة؟! من أنت أيها الصبي؟ من أنت أيها الغر؟ اعرف قدر نفسك حتى تعرف قدر الناس، نسأل الله السلامة.

إذن النداء الأول للجمعة إذا وقع البيع والشراء بعده فلا بأس؛ لأنه لا نهي فيه.

وشمل قوله: «بَعْدَ نَدَائِهَا الثَّانِي» بيع رجلين أقبلًا إلى المسجد بعد الأذان فتبايعا وهما يمشيان إلى المسجد، فلا يصح بيعهما ما دام وقع بعد الأذان ولو قبل الخطبة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

وقوله: «لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ» إذا قال قائل: ما الدليل على الفساد؟

قلنا: الدليل: نهي الله عز وجل؛ لأن قوله: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] يعني: لا تبيعوا، والنهي يقتضي الفساد، هذه القاعدة التي دلت عليها سنة الرسول ﷺ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>، وقال: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثَّةَ شَرْطٍ»<sup>(٢)</sup>؛ ولأننا لو صححنا ما نهي عنه الله ورسوله ﷺ لكان في

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

= ذلك مضادة لله ورسوله، إذ إنَّ النهي يقتضي البعد عنه وعدم ممارسته، والتصحيح يستلزم ممارسة هذا الشيء ونفاذه، وهذا مضادة لله ورسوله ﷺ.

فإن قال قائل: لم لا تقولون: هو حرام، ولكنه صحيح. كما قلتم في تلقي الجلب؟  
 فالجواب: الفرق بينهما ظاهر، أولاً: لأنَّ حديث التلقي قال فيه النبي ﷺ:  
 «فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»<sup>(١)</sup>، فثبوت الخيار فرع عن صحة العقد، فيكون  
 في الحديث دليل على أنَّ العقد صحيح.

ثانياً: أنَّ النهي عن التلقي ليس نهياً عن العقد لذاته، ولكنَّ نهياً عن العقد لحق  
 الغير، حيث إنَّه ربَّما يكون فيه خديعة للقادم فيشتريه المتلقي بأقل؛ ولهذا جعل الحق  
 له في إمضاء البيع أو فسخه، وأما مسألتنا فإنَّ النهي عن البيع بعينه، وما نهى عنه بعينه  
 لا يمكن أن نقول: إنَّه صحيح، سواء في العبادات أو في المعاملات؛ لأنَّ تصحيحنا  
 لما جاء فيه النهي بعينه إمضاء لهذا الشيء الذي نهى الشارع عنه؛ لأنَّ الذي نهى  
 الشارع عنه يُريدُ منا أن نتركه ونتجنبه، فإذا حكمنا بصحته فهذا من باب المضادة  
 لأمر الله سبحانه وتعالى.

وعلى هذا نقول: إنَّ البيع بعد نداء الجمعة الثاني حرام وباطل أيضاً، وعليه  
 فلا يترتب عليه آثار البيع، فلا يجوز للمشتري التصرف في المبيع؛ لأنَّه لم يملكه  
 ولا للبائع أن يتصرف في الثمن المعين؛ لأنَّه لم يملكه، وهذه مسألة خطيرة؛ لأنَّ بعض  
 الناس ربَّما يتبايعون بعد نداء الجمعة الثاني ثم يأخذونه على أنَّه ملك لهم.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب تحريم تلقي الجلب، رقم (١٧/١٥١٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَصِحُّ النِّكَاحُ<sup>[١]</sup>، وَسَائِرُ الْعُقُودِ<sup>[٢]</sup>.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أنَّ هذا الحكمَ شاملٌ حتَّى فيما يتعلَّقُ بنفسِ صلاةِ الجمعةِ، مثل: لو أنَّ إنساناً اشترى ماءً للوضوءِ بعدَ نداءِ الجمعةِ الثاني فهل يصحُّ أو لا؟ ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّه لم يستثنِ، والعلماءُ لا بُدَّ أن تأخذَ بظاهرِ كلامِهِم، ثُمَّ نُبَيِّنُ الصَّحِيحَ، فهل هذا الظَّاهرُ مُرادٌ للمؤلِّفِ ومَقصودٌ لَهُ، أو أنَّه حَذَفَ الاستثناءَ اختصاراً؟ مثلُ هذهِ يُنظرُ فيها إذا كانتَ مسألةً إجماعيةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنَّ الْمُؤَلِّفَ حَذَفَهُ اختصاراً لا شكَّ؛ لأنَّه لا يخرُجُ عن الإجماعِ، وإذا كانتِ المسألةُ خلافيةً فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَخْتَارُ الْقَوْلَ الثَّانِيَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ استثناءٌ، لَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّهُ يُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ مَا يَتعلَّقُ بِالصَّلَاةِ، فإذا لم يَكُنْ على وضوءٍ ووجدَ معَ إنسانٍ غيرِ مكلفٍ أو لا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِهَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَاءَ لِيَتَوَضَّأَ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَتعلَّقُ بِهِذِهِ الصَّلَاةُ.

فإن قيل: إِنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾؟ فالجوابُ: نَعَمْ الْآيَةُ عَامَّةٌ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَا الْحِكْمَةُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ؟ مِنْ أَجْلِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾، وَمِنْ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا أَنْ نَأْتِيَ بِوَاجِبَاتِهَا، وَهَذَا قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مَاءً وَيَتَوَضَّأَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ النِّكَاحُ» أَي: يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ بَعْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْبَيْعِ، وَأَمَّا النِّكَاحُ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ؛ وَلِأَنَّ الْبَيْعَ عَقْدٌ مُعَاوَضِيٌّ يَكْثُرُ تَنَاوُلُهُ بَيْنَ النَّاسِ بخلافِ النِّكَاحِ.

[٢] قوله: «وَسَائِرُ الْعُقُودِ» ظاهرُ كلامِهِ: أَنَّهُ يَصِحُّ الرَّهْنُ، وَالضَّمانُ، وَالْقَرْضُ، وَالْإِجَارَةُ، وَإِمضَاءُ بَيْعِ الْخِيَارِ، وَالْإِقَالَةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَكُلُّ الْعُقُودِ تَصَحُّ.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ مِّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا<sup>[١]</sup>.....

= ولكنَّ الصَّحِيحَ خلافُ كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ وَأَنَّ سائرَ العقودِ مِنْهَى عَنْهَا كَالْبَيْعِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللهُ الْبَيْعَ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي حَصَلَ، فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَمَّا وَرَدَتْ الْعِيرُ مِنَ الشَّامِ خَرَجُوا وَبَدَّوْا وَيَتْبَاعُونَ فِيهَا<sup>(١)</sup>، فَتَقْيِيدُ الْحُكْمِ بِالْبَيْعِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ فَقَطْ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَا أَلْهَى عَنْ حُضُورِ الْجُمُعَةِ فَهُوَ كَالْبَيْعِ وَلَا فَرْقَ. والمؤلِّفُ في هذهِ المسألةِ أَخَذَ بِمَذْهَبِ أَهْلِ الظَّاهِرِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى لَفْظِ النَّصِّ فَقَطْ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

فَالصَّوَابُ أَنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ لَا تَصَحُّ، وَأَنَّهَا حَرَامٌ، لَا يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ النِّكَاحُ، وَلَا الْقَرْضُ، وَلَا الرِّهْنُ، وَلَا غَيْرُهَا، نَعَمْ رَبِّمَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ عُقُودَ التَّبَرُّعَاتِ كَالِهَبَةِ لَا تَضُرُّ؛ لَأَنَّهَا لَا تُلْهِي وَلَا تَشْغُلُ، فَمَثَلًا لَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَقْبَلَا عَلَى الْمَسْجِدِ، وَفِي حَالِ إِقْبَالِهِمَا أَذِنَ لصلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَوَهَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ شَيْئًا، فَهُنَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ إِشْغَالٌ وَلَا إِلْهَاءٌ، لَكِنَّ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَى مُعَالَجَةٍ، وَنَقُولُ: إِنَّهُ يَصَحُّ مَعَ أَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنِ الْبَيْعِ، هَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ مِّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا» أَي: لَا يَصَحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ عَلَى مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَالذَّلِيلُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنِّ وَالْعُدُونِ﴾ [المائدة: ٢].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، رَقْم (٢٠٥٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَوا إِلَيْهَا وَزَكَّوْا فَآيَمَا﴾، رَقْم (٨٦٣)، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرِ الْمَحَلَّ (٧٩/٥-٨٠).

وَلَا سِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ<sup>[١]</sup>، .....

= فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يُدْرِينِي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ اشْتَرَى الْعَصِيرَ لِيَتَّخِذَهُ خَمْرًا أَوْ لِيَشْرِبَهُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ؟.

نَقُولُ: إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ هَذَا مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْعَصِيرَ لِيَتَّخِذُوهُ خَمْرًا كَفَى ذَلِكَ وَصَارَ هَذَا حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ الصَّحَّةُ، وَعَدَمُ الْمَنْعِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا سِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ» كَذَلِكَ لَا يَصَحُّ بَيْعُ سِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَوْ حَصَلَ فِتْنَةٌ وَقِتَالٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَجَاءَ رَجُلٌ يَشْتَرِي سِلَاحًا، وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ اشْتَرَى السِّلَاحَ؛ لِيُقَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بَيْعُهُ.

فَإِنْ قَالَ صَاحِبُ السِّلَاحِ: لَعَلَّهُ اشْتَرَاهُ لِأَجْلِ أَنْ يَصْطَادَ بِهِ صَيْدًا مَبَاحًا فَمَا الْجَوَابُ؟.

نَقُولُ: لَا نَمْنَعُ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُقَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ. وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ سِلَاحًا لِيَصْطَادَ بِهِ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، بِأَنْ تَعْرِفَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مِنَ أَهْلِ الصَّيْدِ، وَهُوَ الْآنَ فِي الْحَرَمِ وَاشْتَرَى السِّلَاحَ لِأَجْلِ أَنْ يَصْطَادَ بِهِ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، فَهَذَا حَرَامٌ وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَتَأْمَلِ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] يَدْخُلُ فِيهِ آلاَفُ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ عَامَّةٌ تَشْمَلُ التَّعَاوُنَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فِي الْعُقُودِ وَالتَّبَرُّعَاتِ وَالْمَعَاوِضَاتِ وَالْأَنْكِحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكُلُّ مَا فِيهِ التَّعَاوُنُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ.

وَلَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ لِكَاْفِرٍ<sup>[١]</sup>.....

= وكذلك لا يصح بيع أوانٍ لمن يسقي بها الخمر، بأن أعرف أن صاحب هذا المطعم يأتيه الناس يشربون الخمر عنده، وأتى ليشتري أواني يسقي بها الخمر، فلا يجوز بيعه؛ لأن هذا من باب التعاون على الإثم والعدوان.

وكذا إذا اشترى رجل أمواساً لحلق اللحية، وأعرف أنه اشتراها لذلك فلا يجوز؛ لأن هذا تعاون على الإثم والعدوان، وكثير من العامة يظنون أن حلق اللحية لا بأس به، حتى إن بعض الناس يسألنا في الحج يقول: إنني لبست ثيابي قبل أن أحلق. يُشير إلى لحيته، نقول: لا تحلق لا بعد الحل، ولا قبل الحل، فهذا حرام عليك.

وكذا إذا اشترى رجل مني بيضاً من أجل أن يُقامر فلا يجوز؛ لأنه من باب التعاون على الإثم والعدوان، ولكن كيف القمار على البيض؟.

يقولون: إذا ضغطت على البيضة طويلاً لا تكسرُها أبداً، وعرضاً تكسرُها. فالناس يُقامرون عليه بهذه الصفة، فإن علمنا أن هذا الرجل اشترى البيضة من أجل القمار عليها قلنا: هذا لا يجوز؛ لأنه من باب التعاون على الإثم والعدوان.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ لِكَاْفِرٍ» العبد المسلم لا يجوز أن تبيعه على كافر؛ لأنه من المعلوم أن السيّد له سُلطة وامرأة على عبده، فإذا بعث العبد المسلم على الكافر سلّطت الكافر عليه، وأذلت المسلم أمام الكافر، وإذلال المسلم حرام، فلا يحل للإنسان المسلم أن يبيع عبده المسلم على كافر.

ويبيع العبد الكافر على الكافر صحيح، بأن كان عند إنسان عبد كافر وباعه على كافر.



إِذَا لَمْ يَعْتُقْ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا لَمْ يَعْتُقْ عَلَيْهِ» أي: على الكافر، فإن عَتَقَ على الكافرِ بالشَّراءِ صَحَّ بَيْعُهُ عَلَيْهِ، وَمَنِ الَّذِي يَعْتُقُ عَلَى مُشْتَرِيهِ؟ هُوَ ذُو الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ أَي: ابْنُهُ، وَابْنُ بَنَتِهِ، وَأَخُوهُ، وَعَمُّهُ، وَخَالُهُ، وَابْنُ أَخِيهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَكُلُّ مَنْ بَيْنَهُمَا رَحِمٌ مُحَرَّمٌ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَتَقَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْعَبْدُ ابْنَ أَخٍ لِلْكَافِرِ وَبَعْتَهُ عَلَى الْكَافِرِ يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ مَا يَقُولُ: قَبِلْتُ. يَكُونُ الْعَبْدُ حُرًّا، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْعَبْدِ، إِذْ إِنَّ فِيهِ تَعَجِيلًا لِحُرِّيَّتِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى مَلِكُ الْكَافِرِ عَلَيْهِ وَلَا لَحِظَةً؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ مَا يَقُولُ: قَبِلْتُ. يَعْتُقُ، فَإِذَا كَانَ يَعْتُقُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ بَيْعُهُ.

كَذَلِكَ -أَيْضًا- لَوْ كَانَ يَعْتُقُ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ، بِأَنْ يَقُولَ هَذَا الْكَافِرُ: إِذَا مَلَكَتُ هَذَا الْعَبْدَ فَهُوَ حُرٌّ. فَإِنَّهُ بِمُجَرَّدِ مَا يَمْلِكُهُ يَكُونُ حُرًّا، وَالْمَوْلُفُ عَمَّمَ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَعْتُقْ عَلَيْهِ»، فَإِذَا عَتَقَ عَلَيْهِ إِمَّا لِرَحِمٍ مُحَرَّمٍ، وَإِمَّا بِتَعْلِيقٍ فَإِنَّهُ يَصَحُّ بَيْعُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِعْجَالَ لِحُرِّيَّتِهِ.

وَهَلْ يَصَحُّ بَيْعُ الْعَبْدِ الْكَافِرِ لِمُسْلِمٍ؟

الْجَوَابُ: يَصَحُّ بَيْعُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِمُسْلِمٍ، وَالْكَافِرِ لِلْكَافِرِ، وَالْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ، أَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَصَحُّ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ» إِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِ الْكَافِرِ أُجْبِرَ الْكَافِرُ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِلْكَافِرِ وَلَايَةٌ وَسُلْطَةٌ عَلَى مُسْلِمٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ كَافِرٌ عِنْدَهُ عَبْدٌ كَافِرٌ، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، فَتَقُولُ لِلْكَافِرِ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى عَلَى مُلْكِكَ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ مُلْكِكَ

وَلَا تَكْفِي مَكَاتِبُهُ<sup>[١]</sup>.

وَأِنْ جَمَعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ أَوْ بَيْعٍ وَصَرْفٍ صَحَّ فِي غَيْرِ الْكِتَابَةِ<sup>[٢]</sup>، .....

= بالعتق، أو بالبيع أو الهبة، لكن بشرط ألا يبيعه ولا يهبه لكافر، فإن باعه على كافر فالبيع حرام ولا يصح.

فقول المؤلف: «أُجِبَ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ» عام أي: إزالة ملكه ببيع أو هبة أو عتق أو غير ذلك، لكنه إذا كان يبيع أو هبة فإنه لا يبيعه ولا يهبه على إنسان كافر.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا تَكْفِي مَكَاتِبُهُ» أي: لو أن الكافر الذي أسلم عبده قال: أنا أكتبه. والمكاتبه أن يبيع السيد عبده على نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُونَ أَلْكَتَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، فهذا الرجل الكافر، قال: ليس عندي مانع أن أزيل ملك عبدي، لكنني أريد أن أزيله بالكتابة، أبيع نفسه عليه. فنقول: هذا لا يكفي؛ لأن الكتابة لا تخرج ملك السيد عن العبد حتى يوفي تمامًا، وقبل الوفاء هو في رق السيد؛ فلهذا لا تكفي الكتابة.

ولو قال: أنا أبيع، لكن أريد أن أشرط الخيار لي لمدة شهر. فلا يكفي؛ لأنها لم تنقطع علقه عنه، فربما يقول: أنا فسخت البيع. إذن لو كاتبه أو باعه بالخيار لم يكف.

[٢] قوله: «وَأِنْ جَمَعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ أَوْ بَيْعٍ وَصَرْفٍ صَحَّ فِي غَيْرِ الْكِتَابَةِ» هذا الجمع بين العقدین، فإذا جمع بين عقدین فإن كان بشرط فالعقد غير صحيح، وإن كان بغير شرط فالعقد صحيح.

مثال ذلك: قال: بعث عليك بيتي هذا بمئة ألف، بشرط أن تؤجرني بيتك بعشرة آلاف. قال: قبلت، لا مانع عندي. فالعقد غير صحيح لا البيع ولا الإجارة؛

= لَأَنَّهُ شَرَطُ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ فَلَا يَصَحُّ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»<sup>(١)</sup>، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ<sup>(٢)</sup>.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ مَحْذُورًا شَرْعِيًّا، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ لَذَلِكَ، فَقَدْ يَقُولُ: أَنَا لَا أَحِبُّ أَنْ أُبَيِّعَ عَلَيْكَ بَيْتِي حَتَّى أَضْمِنَ أَنَّنِي سَاكِنٌ فِي بَيْتٍ آخَرَ، فَيَقُولُ: بَعْتُ عَلَيْكَ الْبَيْتَ بِمِثَّةِ أَلْفٍ، بِشَرَطٍ أَنْ تُؤَجِّرَنِي بَيْتَكَ بِعَشْرَةِ أَلْفٍ أَوْ بِأَلْفٍ. فَلَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ» فَالْعِبَارَةُ مُطْلَقَةٌ، فَتُحْمَلُ عَلَى الْمَقْيَدِ، وَهُمَا الشَّرْطَانِ اللَّذَانِ يَلْزُمُ مِنْهُمَا الْوُقُوعُ فِي مَحْذُورٍ شَرْعِيٍّ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ بَغِيرَ شَرَطٍ فَجَمَعَ بَيْنَ بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ، أَوْ بَيْعٍ وَصَرَفٍ، أَوْ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، أَوْ بَيْعٍ وَمَهْرٍ فَإِنَّ الْعَقْدَ يَصَحُّ.

وقوله: «بَيْنَ بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ» أَي: قَالَ لِعَبْدِهِ: بَعْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ وَكَاتَبْتُكَ بِعَشْرَةِ أَلْفٍ. فَالْثَّمَنُ وَاحِدٌ وَالصَّفَقَةُ وَاحِدَةٌ، فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَلِكَهُ عَلَى مَلِكِهِ، فَهَذَا الْعَبْدُ الَّذِي كَاتَبَهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ، فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يُؤَدِّيَ، فَإِذَا بَاعَ مَلِكَهُ عَلَى مَلِكِهِ لَمْ يَصَحَّ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ، لَكِنْ هَذَا الْمَذْهَبُ<sup>(٣)</sup>،

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٧٨/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ: أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ (٣٥٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، رَقْمُ (١٢٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ، رَقْمُ (٤٦١١)، وَابْنُ حِبَانَ (٤٣٢١)، وَالْحَاكِمُ (١٧/٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ.

(٢) الْمَغْنِي (٣٢١/٦)، وَالْإِنْصَافُ (٣٤٨/٤)، وَكَشَافُ الْقَنَاةِ (١٩٢/٣).

(٣) انْظُرْ: الْإِنْصَافُ (٣٢٢/٤)، وَكَشَافُ الْقَنَاةِ (١٨٠/٣).

= والتعليل أن من شرط البيع أن يبيع على من يملك ملكًا تامًا، وهذا لا يملك ملكًا تامًا؛ إذ إنه ما زال على ملك سيده؛ ولأن العبد إلى الآن لم يملك كسبه فقد اجتمع المشروط وشرطه، ويُشترط في الشرط أن يتقدم على المشروط، وقال بعض الفقهاء: إنه يصح الجمع بين البيع والكتابة، ولا مانع من أن يجتمع الشرط مع المشروط؛ لأن المحذور أن يتأخر الشرط عن المشروط، أمّا إذا اقترن به فلا حرج، وهذا القول أقرب للصحة عندي ولا مانع.

واعلم أن قول المؤلف: «صح في غير الكتابة» فيه إيهام عظيم؛ لأن معنى قوله هنا أن الكتابة لا تصح والبيع يصح، هذا هو المتبادر من العبارة، ولكن المعنى صح البيع في غير ما إذا جمع مع الكتابة، فإذا جمع مع الكتابة لم يصح.

فإذا جمع بين بيع وإجارة قال: بعثك بيتي هذا بمئة ألف، وأجرتك البيت الثاني بعشرة آلاف. قال: قبلت. فهذا صحيح، أو قال: بعثك بيتي هذا وأجرتك بيتي هذا بمئة ألف. هذا أيضًا صحيح، ويُقسط العوض عليهما عند الحاجة.

وقوله: «بيع وصرف» الواقع أن الصرف بيع، لكن يختص بأنه مبادلة نقد بنقد، وله أحكام معروفة، لكن الكلام على أنه مبادلة، فدنانير بدراهم صرف، ودنانير بشباب غير صرف، والصرف بيع لا شك، لكن لما كان الصرف له أحكام خاصة صاروا يفرّدونه بالقول، فيقولون: بيع وصرف.

مثاله: قال: بعثك هذه الدنانير وهذه السيارة بعشرة آلاف درهم. الصفقة واحدة والثمن واحد، فيصح البيع، فإذا قبض الثمن فلا إشكال، وإن لم يقبض صح في السيارة دون الصرف؛ لأنك إذا بعت دراهم بدنانير فلا بد من التقابض قبل التفريق.

وَيُقَسَّطُ الْعَوْضُ عَلَيْهَا<sup>[١]</sup>.

وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُقَسَّطُ الْعَوْضُ عَلَيْهَا» أي: يُوزَعُ الْعَوْضُ عَلَيْهَا بِالْقَسْطِ،

وذلكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَعْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ وَآجَرْتُكَ هَذَا الْبَيْتَ بِمِئَةِ أَلْفٍ. الثَّمَنُ وَاحِدٌ، وَالْعَقْدُ وَاحِدٌ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْبَيْتَ انْهَدَمَ، بَأَن جَاءَتْهُ أَمْطَارٌ فَهَدَمَتْهُ، فَالْإِجَارَةُ تَنْفَسَخُ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا تَلَفَتْ، وَهَذَا الْعَوْضُ فِيهِ أَجْرَةٌ وَفِيهِ ثَمَنٌ، فَكَيْفَ نُوزَّعُ هَذَا الْعَوْضَ؟ الْجَوَابُ: يُوزَّعُ بِالْقِيَمَةِ، فَيُقَالُ: بِكُمْ يُؤَجَّرُ الْبَيْتُ؟ فَقَالُوا: يُؤَجَّرُ بِعِشْرِينَ أَلْفًا. فَتَكُونُ قِيَمَةُ السَّيَّارَةِ ثَمَانِينَ أَلْفًا، إِذَنْ يَنْزِلُ مِنَ الْعَوْضِ عِشْرُونَ، فَإِنَّ قُدِّرَ أَنَّهُ عِنْدَ التَّقْوِيمِ صَارَ يُسَاوِي مِئَتِي أَلْفٍ، وَقَالُوا: إِنَّ الْإِجَارَةَ قِيَمَتُهَا عِشْرُونَ أَلْفًا وَالْعَقْدُ بِمِئَةِ أَلْفٍ. نَقُولُ: عِشْرُونَ أَلْفًا مِنْ مِئَتَيْنِ تُقَابِلُ ١٠٪، فَنَرْجِعُ إِلَى الثَّمَنِ الَّذِي هُوَ مِئَةٌ، فَنَخْصِمُ مِنْهُ ١٠٪، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «يُقَسَّطُ الْعَوْضُ عَلَيْهَا» أَي: لَوْ احْتَجْنَا إِلَى تَوْزِيعِ الْعَوْضِ فَإِنَّهُ يُقَسَّطُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ وَعَلَى الْأُجْرَةِ.

[٢] قوله: «وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» أَي: يَحْرُمُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ؛ لِأَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»<sup>(١)</sup>؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ عُدْوَانٌ عَلَى أَخِيهِ، وَلِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ وَالتَّقَاطُعَ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي تَعْلِيلِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك، رقم

(٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٢)،

عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَفَرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ [المائدة: ٩١]؛ ولأنَّ هذا الدِّينَ دِينُ التَّالْفِ، وَدِينُ الْأُخُوَّةِ وَالْمَحَبَّةِ حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك -أيضاً- يَحْرُمُ الشُّرَاءُ عَلَى شَرَائِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»<sup>(٢)</sup>، والشُّرَاءُ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ؛ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْعَدْوَانِ عَلَى أَخِيهِ، وَإِحْدَاثِ لِلْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ.

وقوله: «عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» هل المرادُ أُخُوَّةُ النَّسَبِ، أَوْ أُخُوَّةُ الرِّضَاعِ؟ أَوْ أُخُوَّةُ الدِّينِ؟

الجوابُ: أُخُوَّةُ الدِّينِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ»<sup>(٣)</sup>.

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ الْكَافِرِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَهْدٌ وَذِمَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَخًا لَهُ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»<sup>(٤)</sup>، وَالْكَافِرُ لَيْسَ بِأَخٍ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، رقم (٤٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك، رقم (٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٢)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، رقم (٢٤٤٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم، رقم (٢٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر التخریج قبل السابق.

كَأَنْ يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بَعْشَرَةً: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بِتِسْعَةٍ<sup>[١]</sup>، .....

= ولأنَّ الكافر لا حُرْمَةَ لَهُ، وإلى هذا ذهب أهل الظَّاهر، وقالوا: لَنَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَلَا يَحْرُمُ الْبَيْعُ إِلَّا عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني في المسألة: إِنَّهُ يَحْرُمُ الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ الْمَعْصُومِ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّ الْعِدْوَانَ عَلَى الْكَافِرِ الذِّمِّيِّ حَرَامٌ لَا يَحِلُّ؛ إِذْ إِنَّهُ مَعْصُومٌ الدِّمِ وَالْعِرْضِ وَالْمَالِ، وَتَقْيِيدُ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ بِالْأَخِ بِنَاءً عَلَى الْأَغْلَبِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ الْعَطْفِ عَلَى أَخِيكَ، وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَأَنْ يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بَعْشَرَةً: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بِتِسْعَةٍ» هذا بَيْعٌ عَلَى بَيْعٍ.

مثاله: اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو سَيَّارَةً بَعْشَرَةً آلَافٍ فَذَهَبَ رَجُلٌ إِلَى زَيْدٍ، وَقَالَ لَهُ: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بِتِسْعَةٍ، أَوْ أُعْطِيكَ أَحْسَنَ مِنْهَا بَعْشَرَةً. فَهَذَا بَيْعٌ عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ لَا يَحِلُّ.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بَعْشَرَةً. فَهَلْ هَذَا بَيْعٌ عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ؟  
ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ كَمِّيَّةً وَلَا كَيْفِيَّةً، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ بَيْعٌ عَلَى

(١) قال ابن المنذر في الأوسط (١٠/١٤١): «وقد قال بعض أصحابنا: أن في قول النبي ﷺ: «لا يسوم الرجل على سوم أخيه» كالدليل على أن لا بأس بالسوم على سوم الذمي».

وقال ابن حجر في فتح الباري (٩/٢٠٠): «حديث عقبة بن عامر عند مسلم: «المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبته حتى يذر» وقال الخطابي: قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم، فيختص النهي بالمسلم، وقال ابن المنذر: الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع، وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذمي بالمسلم في ذلك، وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب، فلا مفهوم له».

(٢) وهذا الذي رجَّحه فضيلة الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ في فتح ذي الجلال والإكرام (٦/٢٣٣).

وَشِرَاؤُهُ عَلَى شِرَائِهِ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِتِسْعَةٍ: عِنْدِي فِيهَا عَشْرَةٌ؛ لِيَفْسَخَ وَيَعْقِدَ مَعَهُ<sup>[١]</sup>، .....

= بيع مُسلم؛ لعموم الحديث؛ ولأنَّ هذا المشتري قد يترك البيع الأول، لأنَّ الآخر قد يكون قريباً له أو صاحباً له أو محبباً له أو ما أشبه ذلك.

والصحيحُ العموم، يعني: سواءً زاده كميَّة أو كيفيَّة، أو لم يَزِدْه، حتَّى بالثمن المساوي.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَشِرَاؤُهُ عَلَى شِرَائِهِ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِتِسْعَةٍ: عِنْدِي فِيهَا عَشْرَةٌ؛ لِيَفْسَخَ» هذا شراء على الشراء.

مثاله: باع زيدٌ على عمرو سِلْعَةً بِتِسْعَةٍ فجاءَ آخرٌ، وقالَ للبائع: بعْتُها على فلانٍ بِتِسْعَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ فِيهَا عَشْرَةً. فهذا يُسَمَّى شراءً على شرائه، فلا يَحِلُّ؛ لِمَا سَبَقَ مِنَ الدَّلِيلِ الْأَثَرِيِّ وَالنَّظَرِيِّ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ البيعَ على بيعِ أخيه جائزٌ بعدَ زمنٍ الخيارِ بدليلِ أَنَّهُ قَالَ: «لِيَفْسَخَ»، وهو لا يَمْلِكُ الفسخَ إِلَّا زَمَنَ الخيارِ، فأَمَّا بعدَ زمنٍ الخيارِ فلا يَمْلِكُ الفسخَ، وعليه فيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ على بيعِ أخيه حِينَئِذٍ وهو المذهبُ<sup>(١)</sup>.

مثاله في زمنِ خيارِ المجلس: لو أَنَّنَا كُنَّا في مجلسٍ فباعَ زيدٌ على عمرو سِلْعَةً بِتِسْعَةٍ، فَقَالَ أَحَدُ الْحَاضِرِينَ: أَنَا أُعْطِيكَ عَشْرَةً. بعدَ أَنْ أَوْجَبَ البيعَ عليه، فهذا شراءٌ على شرائه في زمنِ الخيارِ فيَحْرُمُ، وهنا يَتِمَكَّنُ البائعُ مِنَ الفسخِ.

وكذلك لو كانَ في زمنِ خيارِ الشَّرْطِ، بأنَّ باعَهُ سِلْعَةً بِعَشْرَةٍ وجعلَ لِنَفْسِهِ الخيارَ

(١) انظر: المغني (٦/ ٣٠٥)، والإنصاف (٤/ ٣٣١)، وكشاف القناع (٣/ ١٨٣).



= يومين، فجاء إنسان في اليوم الثاني، وقال: أنا أعطيك فيها أحد عشر. فلا يحل؛ لأنه في هذه الحال يتمكن من فسخ البيع، والعقد مع الثاني، أما إذا لم يكن هناك خيار فقد اختلف العلماء في هذه المسألة: هل يجوز البيع والشراء أو لا يجوز؟

وأضرب مثلاً لهذا يتبين به الحكم: باع زيد على عمرو سلعة بعشرة، واستلم الثمن، وذاك استلم السلعة، وتفرقا، وانتهى كل شيء، فجاء إنسان إلى المشتري، وقال: أنا أعطيك مثلها بتسعة، أو خيراً منها بعشرة. فهذا يسمى بيعاً على بيع، فهل يجوز أو لا يجوز؟

الجواب: في هذا خلاف بين العلماء، منهم من قال: إنه لا يجوز. ومنهم من قال: إنه يجوز.

أما من قال: إنه يجوز. فقال: إن الخيار قد انتهى، ولا يمكن لأي واحدٍ منهما أن يفسخ العقد، فوجود البيع على بيعه أو الشراء على شرائه كعدمه؛ لأنه لو أراد أن يفسخ لم يتمكن. وهذا هو المذهب.

القول الثاني في المسألة: إن ما بعد زمن الخيار كالذي في زمن الخيار، يعني أنه يحرم ولو بعد زمن الخيار.

وعللوا ذلك بما يلي:

أولاً: عموم الحديث: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه»<sup>(١)</sup>، فهذا عام ليس فيه تقييد.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك، رقم (٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٢)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

= ثانياً: أَنَّهُ رَبِّمَا تَحِيلَ عَلَى الْفَسْخِ بِأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، كَأَن يَدَّعِي عَيْبًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُمَكِّنُهُ مِنَ الْفَسْخِ.

ثالثاً: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْعِدَاوَةِ بَيْنَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ وَالْمَشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ سَيَقُولُ: غَبْنَنِي. وَيَكُونُ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ عَلَيْهِ.

وهذا القول هو الرَّاجِحُ، أي: أَنَّ الْبَيْعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ حَرَامٌ، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ الْخِيَارَيْنِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، يَعْنِي: لَوْ حَصَلَ هَذَا قَبْلَ أُسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَجَاءَ وَقَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَ هَذِهِ السَّلْعَةِ بِتِسْعَةٍ. وَهُوَ قَدْ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ، فَهُنَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ مُحَاوَلَةَ الرَّدِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ بَعِيدٌ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لِيَفْسَخَ وَيَعْقِدَ مَعَهُ» كَلِمَةٌ (لِيَفْسَخَ) تَعْلِيلٌ لِلتَّحْرِيمِ، وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بَأَنَّ كَانَ الْمَشْتَرِي يُرِيدُ سَلْعًا كَثِيرَةً وَاشْتَرَى مِنْ فُلَانٍ عَشَرَ سَلْعٍ عَلَى عَشْرَةٍ، وَلَكِنَّهُ مَا زَالَ يَطْلُبُهَا مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: أَنَا أُعْطِيكَ بِتِسْعَةٍ. وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ سَلْعًا كَثِيرَةً فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَيْسَ فِيهِ إِضْرَارٌ، عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ، لَكِنْ هُنَا قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ، لَكِنْ رَبِّمَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ شَيْئًا عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ؛ لِكَوْنِهِ غَبْنَهُ، فَالْتَّحَرُّزُ عَنْ هَذَا مُطْلَقًا أَوَّلَى، وَهُوَ الْمَوَافَقُ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْأَبْعَدُ عَنْ حُلُولِ الْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

مثال آخر: اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ زَيْدٍ عَشَرَ قِطْعٍ بِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، ثُمَّ جَاءَ لِيَكْتُمِسَ فِي السُّوقِ مِنْ هَذِهِ الْقِطْعِ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَنَا أَبِيعُ عَلَيْكَ بِتِسْعَةٍ. فَهَذَا بَيْعٌ عَلَى بَيْعِهِ،

وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا<sup>[١]</sup>.

= ونعلم أن المشتري لن يفسخ العقد؛ لأنه يحتاج سلعة كثيرة سواء زاد الثمن أم نقص، فنقول: هذا لا يحرم على ظاهر كلام المؤلف، ولكننا ذكرنا أنه يمكن أن يقال بالتحريم؛ لأنه يحدث العداوة والبغضاء بين المشتري والبائع.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا» يعني: في البيع على بيعه، والشراء على شرائه، والدليل النهي عن ذلك، والنهي عن الشيء بعينه يقتضي الفساد؛ لأننا لو صححناه لكان في ذلك مضادة لحكم الله ورسوله ﷺ، فالنهي عن الشيء بعينه يقتضي فساده؛ ولهذا لو صام الإنسان يوم العيد فصومه حرام باطل؛ لأنه منهي عنه، وكذلك إذا باع على بيع أخيه فالبيع حرام وباطل.

وقوله: «وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ» نص على بطلان العقد؛ لأن بعض أهل العلم يقول: إن العقد صحيح؛ لأن النهي هنا لا يعود إلى ذات المعقود عليه، وإنما يعود إلى أمر خارج وهو العدوان على المسلم، فيكون العقد حراماً، ولكنه صحيح.

ويدل على ذلك أن هذا الذي باع على بيع أخيه لو أذن له الذي بيع على بيعه لكان العقد صحيحاً ولا شيء فيه، فإذا كان التحريم غير عائِد إلى ذات المنهي عنه، ويكون العقد صحيحاً مع الإثم، ولكن القول بالمذهب<sup>(١)</sup> من باب السياسة، ويمنع العدوان على الناس، فيكون قولاً جيداً.

مسألة: لو استأجر على استئجار أخيه فما الحكم؟

الجواب: الحكم واحد؛ لأن الإجارة بيع منافع.

(١) انظر: المغني (٦/ ٣٠٥)، والإنصاف (٤/ ٣٣١)، وكشاف القناع (٣/ ١٨٣).

وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا نَسِيئَةً<sup>[١]</sup> وَاعْتَاَصَ عَنْ ثَمَنِهِ<sup>[٢]</sup> مَا لَا يُبَاعُ<sup>[٣]</sup> بِهِ نَسِيئَةً<sup>[٤]</sup>، ..... =

ولو خطبَ على خطبة أخيه فلا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>،  
ولأنَّ العلةَ واحدةً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا نَسِيئَةً» أي: بثمرين مؤجلٍ.

[٢] قوله: «وَاعْتَاَصَ عَنْ ثَمَنِهِ» - أي: ثمن ذلك الربويِّ.

[٣] قوله: «مَا لَا يُبَاعُ» - نائبُ الفاعلِ يَعُودُ عَلَى الرَّبْوِيِّ.

[٤] قوله: «بِهِ نَسِيئَةً»، أي: شيئًا لا يُبَاعُ بِالَّذِي بَاعَهُ نَسِيئَةً فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ.  
وَالرَّبَوِيَّاتُ سِتَّةٌ: (الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ، وَالْبُرُّ، وَالشَّعِيرُ، وَالتَّمْرُ، وَالْمِلْحُ)، فَالْبُرُّ رَبْوِيٌّ؛  
بَاعَ مِثْلَهُ صَاعٍ بُرٍّ بِمِثْلِي رِيَالٍ مُؤَجَّلَةٍ إِلَى سَنَةٍ، فَحِينَ حُلِّ الْأَجْلِ جَاءَ الْبَائِعُ إِلَى الْمُشْتَرِي،  
وَقَالَ لَهُ: أَعْطِنِي الدَّرَاهِمَ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا تَمْرٌ، وَهَلْ يُبَاعُ التَّمْرُ بِالْبُرِّ نَسِيئَةً، أَيْ:  
بِدُونِ تَقَابُضٍ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ  
وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا  
اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(٢)</sup>، إِذَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ  
بِدَلِّ الدَّرَاهِمِ تَمْرًا؛ لِأَنَّ الْبُرَّ لَا يُبَاعُ بِالتَّمْرِ نَسِيئَةً، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ اعْتَاَصَ عَنْ ثَمَنِهِ بِمَا لَا  
يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً فَيَكُونُ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَّخَذُ حِيلَةً عَلَى بَيْعِ الْبُرِّ بِالتَّمْرِ مَعَ عَدَمِ التَّقَابُضِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب  
تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب  
الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فيقول مثلاً: بعثك بُراً بمِئتي ريالٍ إلى أجلٍ. ثُمَّ يَقْضِيهِ تَمَرًا، فَيَتَحَيَّلُ عَلَى بَيْعِ الْبُرِّ بِالتَّمْرِ مَعَ تَأْخُرِ قَبْضِ الثَّمَنِ، وَالْحِيلُ مَمْنُوعَةٌ شَرْعًا؛ لِأَنَّهَا خِدَاعٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ؛ وَلِأَنَّهَا مِنْ دَابِ الْيَهُودِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ وَتَحَلَّلُوا عَلَيْهِ: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>.

مثال: باع بُراً بدراهم، واعتاض عن الدرهمِ دنانيرٍ فهذا يجوز؛ لأنَّ بيعَ البرِّ بالدنانيرِ يجوزُ نسيئته، فهذا الرجلُ مثلاً: باعَ مئةَ صاعٍ بُرٍّ بمِئتي درهمٍ، وعندَ حلولِ الأجلِ قالَ المُشْتَرِي: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ، لَكِنْ عِنْدِي دَنَانِيرُ، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْبُرِّ بِالدَّنَانِيرِ يَجُوزُ نَسِيئُهُ، فَلَيْسَ فِيهِ مَحْظُورٌ، وَلَكِنْ اشْتَرَطَ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِسَعْرِ يَوْمِهَا.

الثَّانِي: أَنْ يَتَقَابِضَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ.

لأنَّ ابنَ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتَفْتَاهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالدَّرَاهِمِ، وَأَخَذْتُ الدَّنَانِيرَ، وَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، رقم (٤٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من =

= وقال الموفق رَحِمَهُ اللَّهُ صاحبُ (المغني)<sup>(١)</sup>: يَجُوزُ بَيْعُ رَبَوِيٍّ بِنَسِيئَةٍ، وَأَنْ تَعْتَاضَ عَنْ ثَمَنِه مَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً؛ لِأَنَّ الْحِيلَةَ هُنَا بَعِيدَةٌ، كَيْفَ يَبِيعُ بَرًّا بِتَمْرٍ بَعْدَ سَنَةٍ؟ فَهَذَا بَعِيدٌ، وَمَا كَانَ بَعِيدًا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>: يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ. فَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَكَيْفَ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ؟

مثاله: باع عليه برًّا بدراهم إلى سنة ولما حلَّ الأجل، وجاء البائع للمشتري لأخذ الدرهم فقال المشتري: أنا رجلٌ فلاحٌ، وليس عندي دراهمٌ. ويُسمِّيها النَّاسُ في العرفِ التَّجَارِيَّ (سيولةً)، ولكن عندي تمرٌ -فهذه حاجةٌ- فقال: أنا آخذ التَّمرَ بدلَ الدرهمِ. فعلى رأي شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يَجُوزُ<sup>(٣)</sup>.

فالمسألة فيها إذن ثلاثة أقوال:

الأوَّل: المنع مطلقاً.

الثَّاني: الجواز مطلقاً.

الثَّالث: الجواز للحاجة.

= الورق، والورق من الذهب، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان (١٨٦٢٠)، والحاكم (٤٤/٢)، وصححه على شرط مسلم، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصوب شعبة والترمذي والبيهقي أنه موقوف (٢٨٤/٢)، ورجحه الحافظ في الدراية (١٥٥/٢).

(١) المغني (١٠٧/٦).

(٢) الفتاوى الكبرى (١٣٨/٦).

(٣) الفتاوى الكبرى (١٣٨/٦).

= وهذا عندي أنه أحسن الأقوال، دفعًا للشبهة، ولئلا يفتح الباب لغيرنا، فنحن قد لا نفعل هذا حيلة، لكن غيرنا قد يتحيل.

بقِيَ علينا شرط لا بُدَّ منه على القول بالجواز، وهو ألا يربح المستوفي، ونأخذ هذا الشرط من قول الرسول ﷺ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا»<sup>(١)</sup>، ونأخذ هذا -أيضًا- من نهي الرسول ﷺ «عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ»<sup>(٢)</sup>، أي: نهي أن تربح في شيء لم يدخل في ضمانك.

فمثلاً: باع عليه بُرًّا بمِئَتِي درهمٍ إلى سنة، ولَمَّا حَلَّتِ السَّنةُ قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا تَمْرٌ. فقال: أَنَا أَخَذْتُ التَّمْرَ. فَأَخَذَ مِنْهُ أَرْبَعَ مِائَةِ كِيلُو تَمْرٍ تُسَاوِي مِئَتَيْنِ وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا، فهذا لا يجوز؛ لَأَنَّهُ الْآنَ رِبْحٌ فِي شَيْءٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ، فهذا التَّمْرُ يُسَاوِي مِئَتَيْنِ وَخَمْسِينَ، وَالَّذِي فِي ذِمَّةِ الرَّجُلِ مِئَتَانِ، فَكَسَبَ بَدَلَ مِئَتَيْنِ مِئَتَيْنِ وَخَمْسِينَ فِي شَيْءٍ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، رقم (٤٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان (١٨٦٢٠)، والحاكم (٤٤/٢)، وصححه على شرط مسلم، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصوب شعبة والترمذي والبيهقي أنه موقوف (٢٨٤/٢)، ورجحه الحافظ في الدراية (١٥٥/٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٧٤/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٤)، والنسائي: كتاب البيوع، باب سلف وبيع، رقم (٤٦٢٩)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن، رقم (٢١٨٨)، وابن حبان (٤٣٢١)، والحاكم (١٧/٢)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم.

أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا نَقْدًا بِدُونِ مَا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً<sup>(١)</sup>.....

= لم يدخل في ضمانه، وقد نهى النبي ﷺ «عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ»؛ لأنه لو جاز ذلك لأمكن لكل إنسان يطلب شخصاً دراهم مثلاً، ثم تحل فيقول: أعطني بدلها طعاماً. فالدرهم مئتان ويقول: أعطني طعاماً يساوي مئتين وخمسين. فيربح، ثم ربها كلما حل الدين أخذ عوضاً أكثر من الدين، فتكرر مضاعفة الربح على هذا الفقير، فيحصل بذلك ضرر.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا نَقْدًا بِدُونِ مَا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً» مثاله: أنا بعث على زيد سيارة بعشرين ألفاً إلى سنة. فهذا بيع نسيئة، ثم إنني اشتريتها من هذا الرجل بثمانية عشر ألفاً. فهذا حرام لا يجوز؛ لأنه يتخذ حيلة إلى أن أبيع السيارة بيعاً صورياً بعشرين ألفاً، ثم أعود فأشتريها بثمانية عشر ألفاً نقداً، فيكون قد أخذ مني ثمانية عشر ألفاً، وسوفيني عشرين ألفاً، وهذا ربا، فهذا لا يجوز؛ لأنه حيلة واضحة؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: «دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمَ وَبَيْنَهُمَا حَرِيرَةٌ»<sup>(١)</sup>، وهذه تسمى «مسألة العينة»؛ لأن الرجل أعطى عينا وأخذ عينا، والعين النقْدُ الذهبُ والفضة، وهي محرمة؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ مِنْ قُلُوبِكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»<sup>(٢)</sup>. إذن هو محرم، بل من كبائر الذنوب، أو قد نقول: ليس من الكبائر؛ لأن الرسول ﷺ جعله كبيرة إذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة، وهذا واحد من أربعة، فعلى كل حال

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٨/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في النهي عن العينة، رقم (٣٤٦٢)، من حديث

ابن عمر رضي الله عنه. وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٤٨٤)، وابن القيم في تهذيب السنن

(١٠٤/٥).



= هذا الحديث يدلُّ على التحذير من التَّبَاعِ بالعِينة.

ومن مسائل العِينة أو من التَّحِيلِ على الرِّبَا ما يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ اليومَ؛ يَحْتَاجُ إلى سَيَّارَةٍ، فيذهبُ إلى تاجرٍ، ويقولُ: أنا أحتاجُ السَّيَّارَةَ الفُلَانِيَّةَ في المعرضِ الفُلَانِيٍّ، فيذهبُ التَّاجِرُ وَيَشْتَرِيهَا مِنَ الْمَرْعُوضِ بِثَمَنِ، ثُمَّ يَبِيعُهَا بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ على هذا الَّذِي احتاجَ السَّيَّارَةَ إلى أَجَلٍ، فهذا حيلةٌ ظاهرةٌ على الرِّبَا؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ أَقْرَضَهُ ثَمَنَ السَّيَّارَةِ الْحَاضِرَةَ بزيادةٍ؛ لأنَّه لولا طلبُ هذا الرَّجُلِ ما اشترَاها، وهذه حيلةٌ واضحةٌ، وإن كانَ معَ الأسفِ أن كثيراً من النَّاسِ انغمَسَ فيها، ولكن لا عِبرةَ بعملِ النَّاسِ، العِبرةُ بتطبيقِ الأحكامِ على النُّصوصِ الشرعيَّةِ.

وكذلك -أيضاً- انتشرت حيلةٌ سابقةٌ؛ يأتي الفقيرُ إلى شخصٍ فيقولُ: أنا أحتاجُ ألفَ ريالٍ. فيذهبُ التَّاجِرُ إلى صاحبِ دُكَّانٍ، عنده أكياسُ أرزٍ أو أيِّ شيءٍ، فيشتري التَّاجِرُ الأكياسَ من صاحبِ الدُّكَّانِ مثلاً بألفِ ريالٍ، ثُمَّ يَبِيعُهَا على المحتاجِ بألفٍ ومِئتين، ونحنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أن يُباعَ قَبْلَ قبضِهِ، فكيفيَّةُ القبضِ عندهم أن يَمْسَحَ على الأكياسِ بيده، معَ أن النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحْوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»<sup>(١)</sup>، فَهَلْ هَذَا قَبْضٌ؟! هَذَا يُسَمَّى عَدًّا لا يُسَمَّى قَبْضًا، لكن كانوا يَفْعَلُونَ هذا، بعدَ ذلكَ يأتي الفقيرُ إلى صاحبِ الدُّكَّانِ الَّذِي عنده هذه الأكياسُ، وَيَبِيعُهَا عَلَيْهِ بِأَقْلَ مِمَّا اشترَاهَا مِنْهُ التَّاجِرُ؛ لأنَّ الْفَقِيرَ يُريدُ دراھَمَ ولا يُريدُ أكياسَ طعامٍ،

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٩١/٥)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفي، رقم

(٣٤٩٩)، وصححه ابن حبان (٤٩٨٤)، والحاكم (٤٠/٢)، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال صاحب التتقيق: سنده جيد كما في التعليق المغني على سنن الدارقطني (٢١٣/٣).

= فمثلاً يبيعها على صاحب الدُّكَّانِ بِألفٍ إِلَّا مِئَةَ رِيَالٍ، فيؤكِّلُ المسكينَ الفقيرَ مِنَ الجانبينِ؛ مِنْ جانبِ التَّاجِرِ الأوَّلِ، وَمِنْ صاحبِ الدُّكَّانِ، فصاحبُ الدُّكَّانِ أَخَذَ مِنْهُ مِئَةَ رِيَالٍ، وَالتَّاجِرُ أَخَذَ مِئَتَيْنِ زَائِدًا عَلَى الألفِ، وَهَذِهِ سَمَّاها شَيْخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ الْمَسْأَلَةَ الثَّلَاثِيَّةَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهَا مُكوَّنةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْخاصٍ، وَمَسَائِلُ الرِّبَا لَا تُحَلُّ بِالْحِلِّيلِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ كُلَّمَا احْتَالَ الْإِنْسَانُ عَلَى مُحَرِّمٍ لَمْ يَزِدْ إِلَّا خُبْنًا، فَاَلْمَحْرَمُ حَبِيبٌ، فَإِذَا احْتَلَّتْ عَلَيْهِ صَارَ أَخْبَثَ؛ لِأَنَّكَ جَمَعْتَ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْمَحْرَمِ وَبَيْنَ خِدَاعِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا تُخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، «وَأَيُّهَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَلَوْ لَا الزِّيَادَةُ الرَّبَوِيَّةُ مَا عَرَفْتَ هَذَا الرَّجُلَ، وَالْعَجِيبُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَغُرُّ ابْنَ آدَمَ فيَقُولُ: نَحْنُ نَفْعَلُ هَذَا رَحْمَةً بِالْفَقِيرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَتَسَرَّ أحوَالُهُ، وَلَوْ لَا هَذَا مَا تَسَرَّتَ، لَكِنْ أَقُولُ: كُلَّمَا كَانَ أَفْقَرَ صَارَتْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ. فَهَذِهِ نِقْمَةٌ وَلَيْسَتْ رَحْمَةً، فَمَثَلًا: يَأْتِي إِنْسَانٌ مُتَوَسِّطٌ الْحَالِ يَسْتَدِينُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، فيَبِيعُ عَلَيْهِ مَا يُساوِي أَلْفًا بِألفٍ وَمِئَتَيْنِ، وَيَأْتِي إِنْسَانٌ آخَرُ يَسْتَدِينُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَأَهْلُهُ، فيَبِيعُ عَلَيْهِ مَا يُساوِي أَلْفًا بِألفٍ وَخَمْسِ مِئَةٍ، فيَقُولُ: لَأَنَّ هَذَا لَا يَفِي. وَمَتَى يَفِي؟! فَأَيْنَ الرَّحْمَةُ؟! وَلَوْ كَانَ غَرَضُهُ الرَّحْمَةُ بِالْفَقِيرِ لَكَانَ هَذَا الثَّانِي أَوَّلِي بِالرَّحْمَةِ مِنَ الأوَّلِ الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ، لَكِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ.

وقوله: «أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا نَقْدًا» عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الشِّرَاءَ هُوَ الْمَحْرَمُ، وَأَمَّا الْبَيْعُ الأوَّلُ فَكَلَامُ الْمُؤَلَّفِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَلَالٌ، لَكِنْ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا ذَلِكَ حِيلَةً فَإِنَّ الْبَيْعَ الأوَّلَ يَكُونُ بَاطِلًا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ صَارَ وَسِيلَةً إِلَى مُحَرِّمٍ، وَوَسَائِلُ الْحَرَامِ حَرَامٌ، وَانْظُرْ كَيْفَ

(١) الحسبة (ص: ٢٠).

لَا بِالْعَكْسِ لَمْ يَجْزِ<sup>[١]</sup>.

= أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ تَسُدُّ الْبَابَ سَدًّا مَنِيعًا بِالنَّسْبَةِ لِلرَّبَا؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ مَجْبُولَةٌ عَلَى حُبِّ الْمَالِ، فَهِيَ تَحْتَلِّلُ عَلَيْهِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، وَحَامِيَةُ الشَّرْعِ لِحَنَابِ الرَّبَا وَإِبْعَادُ النَّاسِ عَنْهُ أَمْرٌ ظَاهِرٌ فِي الشَّرِيعَةِ، مِثْلَمَا حَمَتِ الشَّرِيعَةُ جَانِبَ التَّوْحِيدِ، وَأَبْطَلَتْ كُلَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً لِلشَّرِكِ، كَذَلِكَ الرَّبَا حَيْثُ إِنَّ النُّفُوسَ تَطْلُبُهُ وَتُحِبُّهُ سَدَّتِ الشَّرِيعَةُ كُلَّ بَابٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَلَ إِلَى الرَّبَا، وَالرَّبَا لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ الرَّبَا - وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الذُّنُوبِ، فَلَا يُوجَدُ مَعْصِيَةٌ عُلِّقَتْ عَلَيْهَا عُقُوبَةٌ، وَهِيَ دُونَ الْكُفْرِ مِثْلِ الرَّبَا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا بِالْعَكْسِ لَمْ يَجْزِ» كَلَامُ الْمَاتَنِ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَى أَنَّهَا عَكْسُ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ، بِأَنْ يَبِيعَ شَيْئًا نَقْدًا بِثَمَنِ، ثُمَّ يَشْتَرِيهِ مُؤَجَّلًا بِأَكْثَرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: «لَا بِالْعَكْسِ»، أَي: مِثْلَ مَا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: «بِدُونِ مَا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً»، فَعَلِيَ الْمَعْنَى الثَّانِي فِي قَوْلِهِ: «لَا بِالْعَكْسِ» يَعْنِي: لَا مِثْلَ الثَّمَنِ وَلَا أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِأَقْلَ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمُؤَلَّفِ، أَوْ بِمِثْلِ، أَوْ بِأَكْثَرِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَعْتُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ سَيَّارَةً بِعِشْرِينَ أَلْفًا إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ عُدْتُ وَاشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ بِعِشْرِينَ أَلْفًا نَقْدًا، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ رَبَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ بَعْتُهَا بِعِشْرِينَ وَاشْتَرَيْتُهَا بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا رَبَا؛ لِأَنِّي إِذَا أَعْطَيْتُهُ أَكْثَرَ مِمَّا بَعْتُ بِهِ فَهَذَا مِنْ مَصْلَحَتِهِ، وَالرَّبَا الْأَصْلُ فِيهِ الظُّلْمُ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ، بَلْ فِيهِ فَضْلٌ.

وإن اشتراه بغير جنسه<sup>[١]</sup>، .....

= مسألة: عكس مسألة العينة: أن أبيع عليه شيئاً نقداً بثمن، ثم أشتريه منه مؤجلاً بأكثر.

مثاله: أن أبيع عليه السيارة بعشرين ألفاً نقداً، ثم أشتريها منه بخمسة وعشرين إلى سنة، فهل هذا جائز؟

ظاهر كلام المؤلف: «لا بالعكس» أنه يجوز، لأنَّ محذور الربا فيها بعيد، لكن فيها عن أحمد روايتان<sup>(١)</sup>:

■ رواية أنها كمسألة العينة فلا تجوز.

■ ورواية أنه جائز بلا حيلة.

والصحيح الجواز إلا إذا علمنا أنها حيلة.

[١] قوله رحمه الله: «وإن اشتراه بغير جنسه» أي: اشترى الذي باعه مؤجلاً بنقد غير جنس النقد الذي باعه به، مثل أن يكون باعه بذهب فيشتريه بفضة، يقول المؤلف: إن ذلك جائز؛ لأنَّ التفاضل بين الذهب والفضة جائز، وإذا كان جائزاً فلا حرج؛ لأننا منعنا فيما إذا اشتراه بأقل مما باعه نسيئة واشتراه نقداً، عللنا ذلك بأنه باع دراهم بدراهم مع التفاضل وجعل هذه السلعة واسطة.

وظاهر كلام المؤلف ولو كان جنسه مما يجري ربا النسيئة فيه بينه وبين الثمن فإنه يجوز، مثاله: بعث هذا البيت بمئة دينار -تساوي ألف درهم- مؤجلاً، ثم رجعت إليه واشترته بثمان مئة درهم نقداً، فعلى كلام المؤلف يجوز؛ لأنني اشتريته بغير ما بعته به؛

= لأنَّ التَّفَاضَلَ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ جَائِزٌ وَلَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا رَبَا الْفَضْلِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ يَجْرِي رَبَا النَّسِئَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهُ بِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: وَإِنْ انْتَفَى رَبَا الْفَضْلِ فَعِنْدَنَا رَبَا النَّسِئَةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ شَرْعًا، وَقَدْ يَتَحِيلُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ.

نَعَمْ، لَوْ أَنَّنِي بَعْتُ الْبَيْتَ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ بِمِئَتَيْ كِيلُو تَمْرٍ نَقْدًا، فَهَذَا جَائِزٌ وَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ التَّفَاضَلَ وَالنَّسِئَةَ بَيْنَ الدَّرَاهِمِ وَالتَّمْرِ جَائِزَانِ، وَإِذَا جَازَ التَّفَاضُلُ وَالنَّسِئَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهِ صَرِيحٍ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَجُوزُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَهَا ثَلَاثُ صُورٍ:

الأولى: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا الْبَيْتَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، وَاشْتَرَيْتُهُ بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ نَقْدًا، فَهَذِهِ الصُّورَةُ لَا تَجُوزُ، وَهَذِهِ هِيَ مَسْأَلَةُ الْعَيْنَةِ.

الثانية: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا الْبَيْتَ بِعَشْرَةِ دنانيرَ إِلَى سَنَةٍ - تُسَاوِي مِئَةَ دِرْهَمٍ - ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ نَقْدًا بِثَمَانِينَ دِرْهَمًا، فَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ تَجُوزُ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ الَّذِي اشْتَرَيْتُهُ بِهِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الثَّمَنِ الَّذِي بَعْتُ بِهِ.

الثالثة: بَعْتُهُ عَلَيْكَ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ بِمِئَةِ كِيلُو تَمْرٍ نَقْدًا، فَهَذَا تَجُوزُ حَتَّى عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «بَغَيْرِ جِنْسِهِ».

فَعِنْدَنَا الْآنَ: إِذَا اشْتَرَاهُ بِجِنْسِ الثَّمَنِ فَهُوَ حَرَامٌ قَوْلًا وَاحِدًا.

إِذَا اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ مِمَّا لَا نَسِئَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّمَنِ فَهُوَ جَائِزٌ قَوْلًا وَاحِدًا.

إِذَا اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ وَلَكِنْ يَجْرِي رَبَا النَّسِئَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّمَنِ فَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ

أَوْ بَعْدَ قَبْضِ ثَمَنِهِ<sup>[١]</sup>، أَوْ بَعْدَ تَغْيِيرِ صِفَتِهِ<sup>[٢]</sup>، .....

= يَجُوزُ، وعلى القولِ الرَّاجِحِ لا يَجُوزُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: وَإِنْ كَانَ رَبَا الْفَضْلِ بَيْنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي جَائِزًا، لَكِنَّ رَبَا النَّسِئَةِ مَمْنُوعٌ.

وهذا قد يُتَّخَذُ حِيلَةً عَلَى بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفَضَّةِ مَعَ التَّأْجِيلِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ بَعْدَ قَبْضِ ثَمَنِهِ» أَي: لَوْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ قَبْضِ ثَمَنِهِ بِأَقْلٍ فَلَا بَأْسَ، وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرٍ أَوْ بِمَسَاوٍ.

مثاله: بَاعَ السَّيَّارَةَ بِعِشْرِينَ أَلْفًا إِلَى سَنَةٍ، وَلَمَّا تَمَّتِ السَّنَةُ قَبَضَ عِشْرِينَ أَلْفًا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُشْتَرِي بِخَمْسَةِ عَشَرَ أَلْفًا، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْحِيلَةَ مُتَتَّبِعَةٌ هُنَا، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهَا بِهِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ فَلَا بَأْسَ.

[٢] قوله: «أَوْ بَعْدَ تَغْيِيرِ صِفَتِهِ» مثاله: أَنْ أُبِيعَ عَلَيْهِ بَقْرَةٌ سَمِينَةٌ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَبَعْدَ مَضِيِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هَزُلَتْ الْبَقْرَةُ، فَاصْصَبَتْ لَا تُسَاوِي إِلَّا نِصْفَ الْقِيَمَةِ، فَاشْتَرَاهَا الْبَائِعُ بِنِصْفِ قِيَمَتِهَا، أَي: بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ نَقْدًا، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النِّقْصَ هُنَا لَيْسَ فِي مَقَابِلِ الْأَجْلِ، وَلَكِنْ فِي مَقَابِلِ تَغْيِيرِ الصِّفَةِ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ هَذَا بِمَا كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الثَّمَنِ هُوَ مَا نَقَصَتْ بِهِ الْعَيْنُ بِسَبَبِ التَّغْيِيرِ، لَا مِنْ أَجْلِ التَّأْجِيلِ وَالنَّقْدِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ نَقْصُ الثَّمَنِ بِمِقْدَارِ نَقْصِ الصِّفَةِ.

فمَثَلًا إِذَا قَدَرْنَا هَذِهِ الْبَقْرَةَ هَزُلَتْ وَصَارَتْ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تُسَاوِي مِئَتَيْنِ إِلَى أَجْلِ، لَوْ بَعْنَاهَا الْآنَ لَكَانَتْ تُسَاوِي مِئَةً وَثَمَانِينَ، فَاشْتَرَاهَا بِهَذَا السَّعْرِ، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ النِّقْصَ مَقَابِلُ نَقْصِ الصِّفَةِ، لَكِنْ لَوْ كَانَتْ لَمْ تَنْقُصْ إِلَّا عِشْرِينَ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ، وَهُوَ اشْتَرَاهَا بِمِئَةٍ وَسِتِّينَ، وَفَرْقُ الْعِشْرِينَ هَذِهِ مِنْ أَجْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّأْجِيلِ وَبَيْنَ النَّقْدِ،

أَوْ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ<sup>[١]</sup>، أَوْ اشْتَرَاهُ أَبُوهُ<sup>[٢]</sup>.....

= فهذا حرام؛ لأنَّ الفرقَ الَّذي حصل الآنَ بينَ الثَّمنينِ، مِنْ أَجْلِ تَغْيِيرِ الصِّفَةِ وَمِنْ أَجْلِ التَّأْجِيلِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ حَرَامًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ مَسْأَلَةُ الْعَيْنَةِ، فَصَارَ لَا بَدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ.

مثال آخر: باعَ السَّيَّارَةَ بِعِشْرِينَ أَلْفًا إِلَى سَنَةٍ، وَبَعْدَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ اشْتَرَاهَا بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ أَلْفًا، وَالسَّيَّارَةُ الآنَ تَغَيَّرَتْ فَصَارَ فِيهَا صَدَمَاتٌ وَمَشَتْ مَسَافَةً أَكْثَرَ، فَنَقُولُ: إِذَا كَانَ نَقْصُ الْأَلْفَيْنِ بِمِقْدَارِ نَقْصِ الصِّفَةِ فَهَذَا جَائِزٌ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ أَقَلَّ وَنَقَصَ مِنْ أَجْلِ التَّقْدِيرِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ» أَي: إِذَا اشْتَرَاهَا بِأَقَلِّ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهَا، مِثَالُهُ: إِذَا باعَ السَّلْعَةَ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ، ثُمَّ إِنَّ الَّذِي اشْتَرَاهَا باعَهَا عَلَى آخَرٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا الْبَائِعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْآخَرِ بِثَمَنِ مَنْقُودٍ أَقَلَّ فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ مُحْذُورَ الرَّبَا هُنَا بَعِيدٌ، إِذْ إِنَّ التَّعَامُلَ صَارَ مَعَ طَرَفٍ ثَالِثٍ.

مثال آخر: بَعْتُ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِمِئَةِ أَلْفٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَهَا باعَهَا إِلَى شَخْصٍ آخَرَ بِمَا شَاءَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، أَوْ وَهَبَهَا لَهُ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهَا أَنَا مِنَ الثَّانِي بِثَمَانِينَ أَلْفًا نَقْدًا، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْمَاعِملَةَ هَذِهِ مَعَ طَرَفٍ ثَالِثٍ، لَيْسَتْ مَعَ الطَّرَفِ الَّذِي بَعْتُ السَّيَّارَةَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ يَكُونُ مُحْذُورُ الرَّبَا بَعِيدًا فَيَصَحُّ.

مثال ثالث: بَعْتُ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِمِئَةِ أَلْفٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ مَاتَ الْمُشْتَرِي وَانْتَقَلَتْ السَّيَّارَةُ إِلَى وَارِثِهِ، فَاشْتَرَيْتُهَا مِنْ وَارِثِهِ بِثَمَانِينَ أَلْفًا نَقْدًا، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنِّي اشْتَرَيْتُهَا مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهَا، فَمُحْذُورُ الرَّبَا بَعِيدٌ.

[٢] قوله: «أَوْ اشْتَرَاهُ أَبُوهُ» أَي: أَبُو الْبَائِعِ، مِثَالُهُ: باعَ زَيْدٌ سَيَّارَتَهُ بِمِئَةِ أَلْفٍ عَلَى شَخْصٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا زَيْدٍ اشْتَرَى هَذِهِ السَّيَّارَةَ مِنْ ابْنِهِ بِثَمَانِينَ أَلْفًا نَقْدًا،

أَوْ ابْنُهُ جَازٌ<sup>(١)</sup>.

= فهذا لا بأس به؛ لأنَّ المعاملة الآنَ مع طرفٍ ثالثٍ، إلَّا إذا كانَ للأبِ شركةٌ في هذه السَّيَّارة فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّها ستَعُودُ إلى الطَّرَفِ البائعِ أوَّلاً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ ابْنُهُ جَازٌ»: إذا اشترَاهَا ابنُهُ، بأن باعَ زيدُ هذه السَّيَّارةَ على شخصٍ بمئةِ ألفٍ إلى سنةٍ، ثُمَّ إنَّ ابنَهُ اشترَاهَا مِنَ الَّذِي باعَ عليه أبوه بثمانينَ نقداً، فإنَّ هذا لا بأسَ به؛ لأنَّ المعاملةَ صارتَ مع طرفٍ ثالثٍ؛ ولهذا قالَ: «جَازٌ»، ولكنْ بشرطٍ أن لا يَكُونَ شريكاً فيها.

قال الشارح في (الروض)<sup>(١)</sup>: «وَمَنْ احتاجَ إلى نَقْدٍ فاشترى ما يُساوي مئةً بأكثرَ لِيَتَوَسَّعَ بِثَمَنِهِ فلا بأسَ وتُسَمَّى مسألةُ التَّورُقِ».

يقولُ: «وَمَنْ احتاجَ إلى نَقْدٍ مثاله: إنسانٌ يُريدُ أن يتزوَّجَ وليسَ عنده أموالٌ فاشترى ما يُساوي مئةً بأكثرَ، أي: اشترى سيارَةً تُساوي مئةً بأكثرَ مُؤَجَّلَةً لِيَتَوَسَّعَ بِثَمَنِهِ، بأن يبيِعَها نقداً غيرَ مَنْ باعَها عليه بأقلِّ ممَّا اشترَاهَا به مُؤَجَّلاً فلا بأسَ، وتُسَمَّى مسألةُ التَّورُقِ، وهذه المسألةُ فيها قولانِ للعلماءِ، هُما رِوايتانِ عَنِ الإمامِ أحمدَ<sup>(٢)</sup>.

فَمِنَ العلماءِ مَنْ قالَ: هي جائزةٌ؛ لأنَّ هذه السَّلعةَ قد يَشترِيها الإنسانُ لغرضٍ مقصودٍ بعينِ السَّلعةِ، كرجُلٍ اشترى سيارَةً مِنْ أَجْلِ أن يَسْتَعْمِلَها، أو يَكُونَ الغرضُ قيمةَ السَّيَّارةِ، فاشترَاهَا لأجلِ أن يبيِعَها وَيَتَوَسَّعَ بِالثَمَنِ، فهذا الغرضُ كالغرضِ الأوَّلِ، لكنَّ الغرضَ الأوَّلَ أرادَ الانتفاعَ بعينِها، وهذا أرادَ الانتفاعَ بقيمتِها فلا فرقَ.

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٣٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٠).



القول الثاني: إنها حرام، وهو رواية عن الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>، وهو المروي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

ووجه ذلك: أن مقصود الذي اشترى السيارة هو الدراهم، فكأنه أخذ دراهم قدرها ثمانون بدراهم قدرها مئة إلى أجل، فيكون حيلة، وقد نص الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> أن مسألة التورق من مسائل العينة.

ولكن على القول بأنها حلال لا بد أن يكون الباعث لها الحاجة؛ لقوله: «ومن احتاج»، فلو كان الباعث لها الزيادة والتكاثر فإن ذلك حرام لا يجوز؛ لأن قولهم: «ومن احتاج»، ليست لبيان الواقع، ولكنها شرط؛ لأنه إذا لم يكن حاجة فلا وجه لجوازها، إذ إنها حيلة قريبة على الربا.

قال ابن القيم رحمه الله في كتابه (أعلام الموقعين)<sup>(٤)</sup>: إن شيخنا رحمه الله كان يرجع فيها كثيراً لعله يحللها، ولكنه رحمه الله يأبى ويقول: هي حرام، والحيل لا تزيد المحرمات إلا خبثاً.

لكن أنا أرى أنها حلال بشرط هي:

الشرط الأول: أن يتعذر القرض أو السلم، أي: أن يتعذر الحصول على المال بطريق مباح، والقرض في وقتنا الحاضر، الغالب أنه متعذر، ولا سيما عند التجار إلا من

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شبة (٢٠٥٢٨).

(٣) الفروع (٤/ ١٦٩-١٧٠)، المبدع (٤/ ٤٩).

(٤) أعلام الموقعين (٣/ ١٣٥).

= شاء الله، والسَّلْم -أيضاً- قليل، ولا يعرفه النَّاسُ كثيراً، والسَّلْم هو تعجيل الثَّمن وتأخير المبيع، أي: آتي للشَّخص وأقول: أنا محتاجُ عشرين ألفَ ريالٍ، أعطني عشرين ألفَ ريالٍ أعطك بدلها بعدَ سنةٍ سيَّارةً صفتها كذا وكذا، أو أعطك بدلها بَرًّا أو أرزًا. ويصفه فهذا يُسمَّى السَّلْم، ويُسمَّى السَّلَف، وهو جائزٌ فقد كان الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يفعلون ذلك السَّنةَ والسَّتين في الثَّمار، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُؤْسِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(١)</sup>.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا لِدَلِّكَ حَاجَةً بَيِّنَةً.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ السَّلْعَةُ عِنْدَ الْبَائِعِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْبَائِعِ فَقَدْ بَاعَ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّلْعِ فِي مَكَانٍ شَرَائِهَا حَتَّى يَنْقَلَهَا التَّاجِرُ إِلَى رَحْلِهِ<sup>(٢)</sup>، فهذا مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ فَأَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِهَا بَأْسٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُضْطَرُّ أَحْيَانًا إِلَى هَذِهِ الْمَعَامَلَاتِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٩١/٥)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفي، رقم (٣٤٩٩)، وصححه ابن حبان (٤٩٨٤)، والحاكم (٤٠/٢)، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال صاحب التنقيح: سنده جيد كما في التعليق المغني على سنن الدارقطني (٢١٣/٣).

## بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ <sup>[١]</sup>



[١] الشُّرُوطُ: جمعُ شَرَطٍ، وهو في اللُّغَةِ: العَلَامَةُ، ومنهُ قولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

أَمَّا في الاصطلاح: فهو بحسبِ ما يكونُ شرطاً فيه، فقد يُرادُ به ما تتوقَّفُ عليه الصَّحَّةُ، أي: ما يلزَمُ من عدمه العدمُ، ولا يلزَمُ من وجوده الوجودُ، ويختلفُ عن السَّبَبِ بأنَّ السَّبَبَ يلزَمُ من وجوده الوجودُ، ويَشْتَرِكُانِ في أنَّهما يلزَمُ من عدمهما العدمُ.

فالوضوءُ شرطٌ لصِحَّةِ الصَّلَاةِ يلزَمُ من عدمه عدمُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ، وهل يلزَمُ من وجوده الوجودُ؟ لا؛ لأنَّ الإنسانَ قد يتوضَّأُ ولا يُصَلِّي.

ومنهُ شُرُوطُ البيعِ السَّابِقَةِ فَإِنَّهُ يلزَمُ من عدمها العدمُ، ولا يلزَمُ من وجودها الوجودُ؛ لأنَّه قد تَمَّتْ الشُّرُوطُ كُلُّهَا ويوجدُ مانعٌ كأنَّ يَقَعَ البيعُ بعدَ نداءِ الجُمُعَةِ الثَّانِي مِمَّنْ تَلَزَمُهُ الجُمُعَةُ.

الشُّرُوطُ في البيعِ غيرِ شُرُوطِ البيعِ:

الشُّرُوطُ في البيعِ: هي إلزامُ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْآخَرَ ما لا يلزَمُهُ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ، وكذلك في غيره.

وأَمَّا ما يلزَمُهُ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ فَإِنَّهُ إن شرطَ فهو من بابِ التَّوكِيدِ.

والفرقُ بينَ الشُّرُوطِ في البيعِ وشُرُوطِ البيعِ من وجوه أربعة:

الأوَّلُ: أنَّ شُرُوطَ الْبَيْعِ من وضعِ الشَّارِعِ، والشُّرُوطُ في الْبَيْعِ من وضعِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ.

= الثاني: شروط البيع يتوقف عليها صحة البيع، والشروط في البيع يتوقف عليها لزوم البيع، فهو صحيح، لكن ليس بلازم؛ لأن من له الشرط إذا لم يوف به فله الخيار.

الثالث: أن شروط البيع لا يمكن إسقاطها، والشروط في البيع يمكن إسقاطها ممن له الشرط.

الرابع: أن شروط البيع كلها صحيحة معتبرة؛ لأنها من وضع الشرع، والشروط في البيع منها ما هو صحيح معتبر، ومنها ما ليس بصحيح ولا معتبر؛ لأنه من وضع البشر، والبشر قد يخطئ وقد يصيب، فهذه أربعة فروق بين الشروط في البيع وشروط البيع.

وهل تكون هذه الفروق بين شروط النكاح والشروط في النكاح؟ نعم تكون كذلك، فهذه الشروط تكون في البيع أو في غيره من العقود. مسألة: هل المعتبر من الشروط في البيع ما كان في صلب العقد، أو ما بعد العقد، أو ما قبل العقد؟

المذهب<sup>(١)</sup>: أن المعتبر ما كان في صلب العقد، أو في زمن الخيارين: خيار المجلس، وخيار الشرط.

مثال: بعثت هذه السيارة واشترطت أن أسافر عليها إلى مكة، فهذا محله في نفس العقد وهو صحيح.

(١) انظر: كشاف القناع (٣/ ٢٠١).

= مثال آخر: بعثك هذه السيارة، وبعد أن تم العقد بالإيجاب والقبول، قلت: أنا أشرت عليك أن أسافر بها إلى مكة. يصح؛ لأنه في زمن الخيار؛ لأنك لو قلت: لا. قلت: فسخت الآن؛ لأن بيدي الخيار ما دُمنّا لم نتفرّق فلنا أن نزيد الشرط.

مثال آخر: بعثك هذه السيارة ولي الخيار ثلاثة أيام، وفي اليوم الثاني جئت إليك، وقلت: أشرت أن أسافر بها إلى مكة. يصح؛ لأنه في زمن الخيارين.

وأما ما كان قبل ذلك مما اتّفق عليه قبل العقد فالمذهب<sup>(١)</sup> أنه غير معتبر.

مثاله: اتّفقت أنا وأنت على أن أبيع عليك السيارة، واشترطت أن أسافر عليها إلى مكة، وعند العقد لم نذكر هذا الشرط إمّا نسياناً وإمّا اعتماداً على ما تقدّم، فهل يُعتبر هذا أو لا؟ الجواب: لا يُعتبر على المذهب.

والصحيح: أنه يُعتبر لما يلي:

أولاً: لعموم الحديث: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»<sup>(٢)</sup>، وأنا لم أدخل معك في العقد إلا على هذا الأساس.

(١) انظر: الإنصاف (٤/٤٤١)، وكشاف القناع (٣/٢٠٢).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجرة السمسرة، ووصله أبو داود: كتاب القضاء،

باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٢/٩٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه الدارقطني (٣/٢٧، ٢٨)، والحاكم (٢/٤٩، ٥٠) عن عائشة وأنس -رضي الله تعالى عنهما-

بلفظ: المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق، وصححه النووي في المجموع (٩/٤٦٤)، والألباني في

الإرواء (١٣٠٣).

مِنْهَا صَحِيحٌ<sup>[١]</sup>، .....

= ثانياً: أَنَّهُمْ جَوَّزُوا فِي النِّكَاحِ تَقَدُّمَ الشَّرْطِ عَلَى الْعَقْدِ، فَيُقَالُ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا؟! وَإِذَا كَانَ النِّكَاحُ يَجُوزُ فِيهِ تَقَدُّمُ الشَّرْطِ عَلَى الْعَقْدِ، فَالْبَيْعُ مِثْلُهُ، وَلَا فَرْقَ.

إِذِنَّ الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ مُعْتَبَرَةٌ سِوَاءَ قَارَنْتِ الْعَقْدَ، أَوْ كَانَ بَعْدَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارَيْنِ، أَوْ كَانَتْ مُتَّفَقَةً عَلَيْهَا مِنْ قَبْلُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْهَا صَحِيحٌ» (مِنْ) هُنَا لِلتَّبْعِيضِ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةَ اسْمٌ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى بَعْضٍ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: «مِنْ» مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ (صَحِيحٌ)، وَعَلَى الْمَشْهُورِ تَقُولُ: (مِنْهَا) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَ(صَحِيحٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالصَّحِيحُ ضِدُّ السَّقِيمِ، وَضَابِطُ الصَّحِيحِ مَا لَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، فَإِنْ نَافَى مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَا تَقُولُ: مَا لَا يُنَافِي مُطْلَقَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَرْطٍ فِي الْبَيْعِ يُنَافِي مُطْلَقَ الْعَقْدِ.

فَمِثْلًا: إِذَا بَعْتُ عَلَيْكَ شَيْئًا فَمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَنَّنِي أَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالرَّهْنِ وَالتَّاجِيرِ وَالتَّوْقِيفِ وَكُلِّ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي أَمْلَكُهَا شَرْعًا، فَإِذَا شَرَطَ عَلَيَّ الْبَائِعُ إِلَّا أَيْعَهُ عَلَى أَحَدٍ، فَهَذَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، فَمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَنَّنِي أَتَصَرَّفُ فِيهِ، فَكَيْفَ يَجْبُسُنِي؟!

أَمَّا مَا يُنَافِي مُطْلَقَ الْعَقْدِ، فَمِثْلًا إِذَا بَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ وَاشْتَرَطْتَ عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُوجِبًا فَهَذَا يُنَافِي مُطْلَقَ الْعَقْدِ، لَكِنْ لَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ تَمَّ الْآنَ، لَكِنْ يُخَالِفُ مُطْلَقَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الْعَقْدِ أَنْ تُسَلَّمَ الثَّمَنُ نَقْدًا، وَأُسَلِّمَ الْمَبِيعَ كَذَلِكَ حَاضِرًا، فَفَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِنَا: مَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَمَا يُنَافِي مُطْلَقَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: كُلُّ شَرْطٍ فِي عَقْدٍ فَإِنَّهَا تُنَافِي مُطْلَقَهُ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَهُ إِلَّا يَكُونُ هُنَاكَ شَرْطًا.

كَالرَّهْنِ<sup>[١]</sup>، وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَالرَّهْنِ» الرَّهْنُ مِنَ الشُّرُوطِ الصَّحِيحَةِ، وَالَّذِي يَشْتَرطُهُ غَالِبًا الْبَائِعُ.

فإذا اشترط البائع على المشتري رهناً بالثمن فالشرط صحيح؛ لأن فيه مصلحةً للبائع وللمشتري أيضاً؛ لأنَّ البائع إذا لم يلتزم المشتري بهذا الشرط فإنه لا يبيع عليه، وحينئذٍ يُحْرَمُ بما يُريدُ من هذه السلعة.

مثاله: أن يقول المشتري: اشتريت منك هذا الشيء بمئة؟ فيقول: بعث عليك، لكن أريد أن تُعطيني رهناً. فأعطاه رهناً، فهذا الشرط صحيح؛ لأنه لا يُنافي مقتضى العقد، بل يزيد العقد قوةً وتوثقَةً؛ لأنَّ البائع الآن يطمئن إذا علم أن الثمن الذي باعه به فيه رهن، إذ إنَّ فائدة الرهن أنه إذا لم يوفَّ فإنه يُباع، ويُستوفى الثمن منه.

[٢] قوله: «وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ» يَشْتَرطُهُ الْمُسْتَرِي، عَكْسَ الْأَوَّلِ، فَالرَّهْنُ يَشْتَرطُهُ الْبَائِعُ، وَتَأْجِيلُ الثَّمَنِ يَشْتَرطُهُ الْمُسْتَرِي.

مثاله: باع عليه متاعاً بمئة، فقال: أنا ليس بيدي شيء الآن، ولكن أريد أن يكون الثمن مؤجلاً إلى شهر. فتمَّ البيع على ذلك، فهذا البيع صحيح، والشرط صحيح؛ لأنَّ هذا لا يُنافي مقتضى العقد؛ بل يزيده قوةً وإحكاماً، ولأنَّه لا يوجد ضرر؛ لأنه من مصلحة المشتري لأجل أن يتوسَّع، ومن مصلحة البائع كأن يحشى من أحد ينمُّ عليه أن عنده أموالاً، ثمَّ تُجْعَلُ عليه ضرائب من الحكومة، أو يعتدي السراق عليه، فصار من مصلحة البائع والمشتري، وقد لا يكون من مصلحة المشتري، فالمشتري يودُّ أن يُسَلِّمَ الثمن ويستريح.

= وقوله: «وَتَأْجِلِ الثَّمَنَ» لم يُبين أنه يُشترط في الأجل أن يكون معلوماً، ولكنه شرط، فيُشترط أن يكون الأجل معلوماً، بأن يقول: إلى رمضان، أو إلى ذي الحجة. وما أشبه ذلك.

فإن قال: بئس مؤجل إلى أن يقدم زيد. فهل يجوز؟

الجواب: لا؛ لأنه مجهول لا يُدرى متى يقدم، ولا يُدرى -أيضاً- هل يقدم أم لا؟ فهو أجل مجهول، فلا يصح هذا الشرط.

وإذا اشترط المشتري أن يكون الثمن مؤجلاً إلى أن يُوسر الله عليه؟

فالمذهب<sup>(١)</sup>: لا يجوز؛ لأن الأجل مجهول، إذ لا يُدرى متى يُوسر الله عليه، فقد يُوسر الله عليه بعد ساعة، فيموت قريب له غني ويُرثه، وقد يبقى سنين في عسرة، فالمذهب أن هذا الشرط لا يصح، ويكون الثمن حالاً غير مؤجل، والعلة في ذلك الجهالة.

ولكن الصحيح أنه يصح؛ لدليل أثري ونظري:

أولاً: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ أَنْ يَبِيعَكَ ثَوْبَيْنِ إِلَى مِيسْرَةٍ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ»<sup>(٢)</sup>، ولعله امتنع؛ لأنه أراد أن يُصَفِّي البضاعة، ويأتي بأخرى، ولا بأس من امتناعه من البيع إذا كان لا يُناسبه،

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٨٧)، وكشاف القناع (٣/ ٢٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل، رقم (١٢١٣)، والنسائي: كتاب البيوع، باب البيع إلى الأجل المعلوم رقم (٤٦٢٨)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



وَكُونِ الْعَبْدِ كَاتِبًا<sup>[١]</sup>، أَوْ خَصِيًّا<sup>[٢]</sup>، .....

= كما امتنع جابرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا النَّظَرُ فَمَا دَامَ الْبَائِعُ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَشْتَرِيَّ مُعَسَّرٌ فَإِنَّهُ لَا يَحِقُّ لَهُ مَطَالِبَتُهُ شَرْعًا إِلَّا بَعْدَ الْإِسَارِ، وَلِزِمَ أَنْ يُنْظَرَهُ، سِوَاءَ شَرْطِهِ أَوْ لَمْ يَشْرُطْهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فَمَا زَادَ هَذَا الشَّرْطُ إِلَّا تَأْكِيدَ الْإِنْظَارِ فَقَطْ، وَالْإِنْظَارُ وَاجِبٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ جَائِزٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُونِ الْعَبْدِ كَاتِبًا» أَيِ: الْعَبْدُ الَّذِي عَرَضَ لِلْبَيْعِ، اشْتَرَاهُ إِنْسَانٌ وَقَالَ: بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا، فَيَصِحُّ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مَقْصُودَةٌ فِي الْمَبِيعِ.

وَلَكِنَّ كَلِمَةَ (كَاتِبًا) فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ تَخْتَلِفُ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَكْتُبُ، لَكِنْ لَا يَقْرَأُ كِتَابَهُ إِلَّا هُوَ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلِمَةَ (كَاتِبًا) فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْجَهَالَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ: كَاتِبٌ تَكُونُ كِتَابَتُهُ مُتَوَسِّطَةً، أَيِ: يَقْرَأُهَا الْإِنْسَانُ بَدُونِ تَهْجٍ وَبَدُونِ تَرْتِيبٍ.

[٢] قوله: «أَوْ خَصِيًّا» أَيِ: اشْتَرَطَ الْمَشْتَرِيُّ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ خَصِيًّا، أَيِ: قَدْ قُطِعَتْ خُصِيَّتَاهُ، وَهَذَا مَقْصُودٌ لِلْمَشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُطِعَتْ خُصِيَّتَاهُ فَإِنَّهُ يَسْلُمُ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِ، إِذْ إِنَّ شَهْوَتَهُ تَبْطُلُ أَوْ تَضَعُفُ جَدًّا، حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ نَظَرٌ فِي النِّسَاءِ، وَهَذَا مَقْصُودٌ لِمَشْتَرِيهِ، وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ كَيْفَ يَكُونُ خَصِيًّا؟ لِأَنَّهُ إِنْ قَطَعَ مَالِكُهُ خُصِيَّتِيهِ عَتَقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَثَلَ بَعِيدِهِ، وَلَوْ بَقِيعَ أَنْمَلَةٍ مِنْ أَصَابِعِهِ فَإِنَّهُ يُعْتَقُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، رقم (٢٧١٨)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، رقم (٧١٥)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ مُسْلِمًا<sup>[١]</sup>، وَالْأَمَّةُ بِكَرًا<sup>[٢]</sup>.

= فيقال: ربّما يكون هذا خصيًا قبل أن يُسترق، أو أنّه خصاء غير مالِكِه. فلا يُعتق.

المهم أن شرط الخصاء شرط صحيح إذا اشترطه المشتري.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ مُسْلِمًا»، إذا اشترط المشتري أن يكون العبد مسلمًا فهو شرط صحيح، أمّا إذا اشترط أن يكون كافرًا فلا؛ لأنّ هذا شرط صفة مكروهة لله عزَّوجلَّ حتّى لو قال المشتري: أنا أريد أن يكون كافرًا حتّى لا يُتعبني، فإنّه إذا أذن المؤذن قال: أريد أن أصلي. وإذا جاء رمضان قال: أصوم. وإذا جاءت العمرة قال: أعتمر. وإذا جاء الحج قال: أحج. وأنا أريد عبدًا كافرًا، نقول: هذا مراد باطل، فهو تشجيع للكافرين على البقاء على كفرهم؛ ليكونوا عمالًا أو عبيدًا عند المسلمين.

وظاهر كلام المؤلف أن الكفر ليس بعيب في الرقيق، وأنّ الإنسان لو اشترى عبدًا فتبيّن أنّه كافر فإنّ ذلك ليس بعيب، فلا يرده؛ وجه ذلك أنّه ذكر أن الإسلام لا يثبت إلّا إذا اشترط، فدلّ هذا على أن المشتري لو وجد العبد كافرًا فلا خيار له، وعلّلوا ذلك بأنّ الأصل في الرقيق الكفر؛ لأنّ الأرقاء أصلهم مسبيون من الكفار، فالأصل فيهم الكفر حتّى يتبيّن أنّهم أسلموا.

[٢] قوله: «وَالْأَمَّةُ بِكَرًا» إذا اشترط في الأمّة أن تكون بكرًا فهو شرط صحيح؛ لأنّ البكارة صفة مقصودة، فيكون الشرط صحيحًا، فإن لم يشترط ووجدها ثيبًا فلا خيار له؛ لأنّ المؤلف جعل كون الأمّة بكرًا من باب الشروط، ولو قال قائل: إنّ الأصل البكارة. قلنا: هذا الأصل معارض بظاهر، وهو أنّها موطوءة؛ لأنّ الغالب أنّها إذا كانت عند سيدها فإنّه يطؤها، وهذا ممّا تعارض فيه الأصل والظاهر، وقُدّم فيه

= الظاهر؛ لأنه ليس دائماً نُقَدِّمُ الأصل، فَقَدْ يَكُونُ الظَّاهِرُ أَقْوَى مِنَ الْأَصْلِ فَيُؤْخَذُ بها.

مسألة: ما حُكْمُ هذه الشُّرُوطِ إذا كانت صَحِيحَةً وَقُدَّتْ؟

حُكْمُهَا أَنَّ لِصَاحِبِ الشَّرْطِ أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُهُ؛ لِأَنَّهُ فَاتَهُ شَيْءٌ مُقْصُودٌ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ: أَنَا لَا أُرِيدُ الْفَسْخَ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَرْشَ فَقْدِ الصِّفَةِ، أَيْ: الْفَرْقَ بَيْنَ قِيمَتِهِ مَتَّصِفًا بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَخَالِيًا مِنْهَا، وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَرُدَّ الْمَبِيعَ، فَأَنَا رَاغِبٌ فِيهِ، كَأَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَكْتَبُ، وَلَكِنَّهُ عَبْدٌ جَيِّدٌ فِي الْعَمَلِ، وَحَسَنُ الْخُلُقِ، وَقَالَ: أَنَا لَا يَهْمُنِي أَنْ يَكْتَبَ أَوْ لَا يَكْتَبَ، لَكِنْ أَنَا أُرِيدُ أَرْشَ فَقْدِ الصِّفَةِ. فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

الجواب: في هذا خلافٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ لَهُ أَرْشَ فَقْدِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ غَرَّهُ، فَيَقُومُ هَذَا الْعَبْدُ كَاتِبًا، وَيُقَوِّمُ غَيْرَ كَاتِبٍ، وَمَا بَيْنَ الْقِيمَتَيْنِ يُخَصِّمُ مِنَ الثَّمَنِ وَيُدْفَعُ لِلْمُشْتَرِي.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ لَهُ أَرْشُ فَقْدِ الصِّفَةِ، فَإِمَّا أَنْ يَقْبَلَهُ مَفْقُودُ الصِّفَةِ الَّتِي اشْتَرَاهَا، وَإِمَّا أَنْ يَرُدَّهُ.

وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَائِعَ مُدْلِّسٌ، وَأَنَّهُ غَرَّ الْمَشْتَرِي، فَلِلْمُشْتَرِي أَرْشُ فَقْدِ الصِّفَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُدْلِّسًا فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ بِلا أَرْشٍ وَالرَّدِّ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ -أَيْضًا- قَدْ يَكُونُ مُغْتَرًّا، وَيَقُولُ: لَمْ أَرْضَ بِبَيْعِهِ إِلَّا بِهَذَا الثَّمَنِ، وَلَا أَرْضَى أَنْ يَنْزَلَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ.

وَنَحْوِ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ شَهْرًا<sup>(١)</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْوِ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ شَهْرًا» أَي: إذا اشترط البائع سُكْنَى الدَّارِ شهرًا فَإِنَّ هذا شرطٌ صحيحٌ.

وقوله: «الدَّارِ» (أَل) فيها للعهدِ الذَّهْنِي، أَي: الدَّارُ المبيعةُ شهرًا.

مثاله: أَنْ يَقُولَ: بعْتُكَ داري هذه بمئة ألفِ درهمٍ، على أَنْ أَسْكَنَهَا لمدَّةِ شهرٍ. فيَصَحُّ البيعُ، وَيَصَحُّ الشَّرْطُ، والدَّلِيلُ على ذلك عامٌّ وخاصٌّ.

أَمَّا العامُّ فقوله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا الخاصُّ: فدليله «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَمَلًا اشْتَرَطَ جَابِرٌ حَمْلَانَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَوَافَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>، وهذا نَفْعٌ معلومٌ في المبيع، فهو كُسْكُنَى الدَّارِ شهرًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجرة السمسرة، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه الدارقطني (٢٧/٣)، والحاكم (٤٩/٢)، (٥٠) عن عائشة وأنس -رضي الله تعالى عنهما- بلفظ: المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق، وصححه النووي في المجموع (٤٦٤/٩)، والألباني في الإرواء (١٣٠٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَحُمْلَانِ الْبَعِيرِ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ<sup>[١]</sup>، .....

= وقوله: «سُكِنَى الدَّارِ شَهْرًا» فُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ سُكْنَى دَارٍ غَيْرِ الْمَبِيعَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ، فَلَوْ قَالَ: بِعْتُكَ هَذَا الْبَيْتَ بِمِئَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ تُسَكِّنَنِي دَارَكَ لِمُدَّةِ شَهْرٍ. كَمَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ فَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ، وَلَا الشَّرْطُ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ شَرْطَ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ مَبْطُلٌ لِلْعَقْدِ، إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ الَّذِي تَمَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ فَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، وَهُوَ لَا يَصَحُّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَحُمْلَانِ الْبَعِيرِ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ» هَذَا تَعْيِينٌ بِالْمَكَانِ، وَالْأَوَّلَى «سُكِنَى الدَّارِ شَهْرًا» تَعْيِينٌ بِالزَّمَانِ.

مثاله: بِعْتُكَ هَذَا الْبَعِيرَ عَلَى أَنْ أُسَافَرَ عَلَيْهِ إِلَى مَكَّةَ وَأَرْجِعَ. فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَالشَّرْطُ صَحِيحٌ.

مثال آخر: بِعْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا، بِشَرْطِ أَنْ أَحْجَّ عَلَيْهَا وَأَرْجِعَ. فَهَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَالشَّرْطُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ نَفْعٌ مَعْلُومٌ فِي الْمَبِيعِ.

فَإِنْ قَالَ: بِعْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا عَلَى أَنْ أَطْلُبَ عَلَيْهَا ضَالَّتِي. فَلَا يَصَحُّ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا جُهِلَ الشَّرْطُ جُهِلَ الثَّمَنُ؛ لِأَنَّ مَقَابِلَ الشَّرْطِ الْمَجْهُولِ مِنَ الثَّمَنِ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَجَهَالَةُ الثَّمَنِ تُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ الْعِلْمَ بِالثَّمَنِ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ قَالَ الْبَائِعُ: بِعْتُكَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى أَنْ أُسْكِنَهُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ مَا لَمْ أُشْتَرِ بَيْتًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ، رَقْمُ (١٥١٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ حَمْلَ الْحَطَبِ<sup>[١]</sup>، .....

= فالمدّة هنا معلومة من طرف واحد فقط، وهذه المسألة قد اختلف فيها العلماء، قال بعضهم: إنّ ذلك لا يصح؛ لأنك لم تحدّد في الحقيقة من أوّل السنّة إلى طرفها، فقد تجدّ بيتاً خلال شهر أو ثلاثة أشهر أو أكثر فتبقى المدّة مجهولة، ولكنّ الصّحيح جواز هذه المسألة؛ لأنّ المشتري قد تواطأ على أنّ البائع يسكّنه لمدة سنّة، فإنّ نقص شيء عن السنّة فهو لمصلحة المشتري لا ضرر عليه في هذا، فإن قلت: ما الجواب عن حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنّ فلاناً قدّم له بزّ من الشّام، فقالت عائشة للنبي ﷺ: لو بعثت إليه فاشتريت ثوبين نسيئة إلى ميسرة. فبعث إليه فامتنع<sup>(١)</sup>، فقولها: إلى ميسرة. مجهول، ومع ذلك أقرّ النبي ﷺ، فما الجواب؟

الجواب: أنّ هذا الشرط موافق لمقتضى العقد؛ لأنّ البائع إذا حكم بإعسار المشتري فإنّه لا يستحقّ مطالبتّه حتّى يوسر، فسواء شرطت أو لم تشرط لا أوفيك إلاّ عند الميسرة، فيكون من باب التأكيد، والله أعلم.

[١] قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ حَمْلَ الْحَطَبِ» (أل) في «الحطب» للعهد الذهني، أي: الحطب الذي تمّ عليه البيع.

مثاله: اشتري منه حطباً، وقال: بشرط أن تحمله إلى بيتي. وبيته معلوم في المكان الفلاني فيصح.

فإن قال قائل: ما الدليل؟

(١) أخرجه الترمذی: أبواب البيوع، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل، رقم (١٢١٣)، والنسائي: كتاب البيوع، باب البيع إلى أجل المعلوم رقم (٤٦٢٨)، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

أَوْ تَكْسِيرُهُ<sup>[١]</sup>، أَوْ خِيَاطَةَ الثَّوْبِ<sup>[٢]</sup>، أَوْ تَفْصِيلَهُ<sup>[٣]</sup>.

وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ بَطَلَ الْبَيْعُ<sup>[٤]</sup>.

قُلْنَا: لَدَيْنَا دَلِيلٌ عَامٌّ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»<sup>(١)</sup>، وَقِيَاسًا: عَلَى مَا إِذَا شَرَطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي نَفْعًا مَعْلُومًا فِي الْمَبِيعِ، فَإِنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ حَمْلَ حَطَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْمَبِيعِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ تَكْسِيرُهُ» اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسِرَهُ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَهُنَا «يُكْسِرُ» فَقَطْ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ خِيَاطَةَ الثَّوْبِ» اشْتَرَطَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الْقِمَاشَ أَنْ يَخِيطَ الثَّوْبَ، فَالشَّرْطُ هُنَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ نَفْعٌ مَعْلُومٌ فِي الْمَبِيعِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ تَفْصِيلَهُ» أَي: تَفْصِيلَ الثَّوْبِ، وَالتَّفْصِيلُ غَيْرُ الْخِيَاطَةِ، فَلَوْ شَرَطَ الْخِيَاطَةَ وَالتَّفْصِيلَ فَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ بَطَلَ الْبَيْعُ» أَي: إِنْ جَمَعَ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ» فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الْعَقْدُ، فَلَوْ شَرَطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ شَهْرًا، وَشَرَطَ شَرطًا آخَرَ كَسُكْنَى الدُّكَّانِ -أَيْضًا- سَنَةً، فَالشَّرْطُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ حَمْلَ الْحَطَبِ وَتَكْسِيرَهُ جَمِيعًا فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ بَاطِلٌ، فَإِذَا بَطَلَ الشَّرْطُ فَإِنَّ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الثَّمَنِ مَجْهُولٌ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى جَهَالَةِ الثَّمَنِ، وَالْعِلْمُ بِالثَّمَنِ شَرْطٌ لَصَحَّةِ الْبَيْعِ فَلَا يَصَحُّ.

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

= ودليل ذلك: قول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»<sup>(١)</sup>، الشاهد قوله: «وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»، وإذا شرطَ المشتري حملَ الحطبِ وتكسيره فهما شرطان في بيع، أو شرطَ البائعِ سُكْنَى الدَّارِ والدُّكَّانِ لمدَّةٍ شهرٍ فإنه لا يَصِحُّ، ولكنَّ هذا الاستدلالَ بهذا الدليلِ غيرُ صحيحٍ.

والصَّحِيحُ جوازُ الجمعِ بينَ شرطينِ، بل بينَ ثلاثةِ شروطٍ وأربعةِ شروطٍ حسبَ ما يَتَّفَقَانِ عليه، والحديثُ لا يدلُّ على هذا بوجهٍ من الوجوه، وإنَّما المرادُ بقولِ النبي ﷺ: «وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»، الشَّرْطَانِ اللَّذَانِ يَلْزَمُ مِنْهُمَا مَحْذُورٌ شرعيٌّ، وهذا الجمعُ بينَ شرطينِ فيما ذكرَ لا يَلْزَمُ مِنْهُ مَحْذُورٌ شرعيٌّ، كالجهلِ، والظُّلمِ، والرِّبَا، وما أشبهَ ذلكَ.

ويُقالُ: أَلَسْتُمْ تُحْجِزُونَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ كَوْنَ الْعَبْدِ مُسْلِمًا وَكَاتِبًا؟ فسيقولون: بلى.

فنقول: هذانِ شرطانِ في البيعِ، وأنتم تقولون: إنَّ هذا جائزٌ، فأَيُّ فرقٍ؟! وعلى هذا فلو شرطَ حملَ الحطبِ، وتكسيره، وإدخاله في المكانِ المعدَّ له في البيتِ لكانَ هذا الشرطُ صحيحًا، ولو كانت ثلاثةَ شروطٍ؛ لأنَّها شروطٌ معلومةٌ، ولا تَسْتَلْزِمُ مَحْذُورًا شرعيًّا، والأصلُ في المعاملاتِ الحُلَّ والإباحةُ، فتَبَيَّنَ لَنَا الْآنَ أَنَّ الشُّرُوطَ الصَّحِيحَةَ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧٨/٢)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده (٣٥٠٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٤)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، رقم (٤٦١١)، وابن حبان (٤٣٢١)، والحاكم (١٧/٢)، عن عبد الله ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم.



وَمِنْهَا فَاسِدٌ يُبْطَلُ الْعَقْدُ<sup>[١]</sup> كَاشْتَرَا طِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَقْدًا آخَرَ كَسَلَفٍ<sup>[٢]</sup>،

= تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأول: قسمٌ ثابتٌ، سواءٌ شَرَطَ أَمْ لَمْ يَشْتَرِطْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، مِثْلُ تَسْلِيمِ الْبَائِعِ الْمُبِيعَ وَالْمُشْتَرِي الثَّمَنَ، وَكَوْنِ الثَّمَنِ حَالًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرَطٍ، فَهَذَا إِذَا شَرَطَ فَهُوَ تَوْكِيدٌ، وَلَوْ جَمَعَ أَلْفَ شَرَطٍ مِنْ هَذَا النَّوعِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ.

الثاني: مَا يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةِ الْعَقْدِ وَلَيْسَ نَفْعًا مُسْتَقْلًا، أَيْ: لَيْسَ نَفْعًا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي، وَلَكِنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ، مِثْلُ: الرِّهْنِ، وَكَوْنِ الْعَبْدِ كَاتِبًا، وَالْأَمَةِ بَكَرًا، وَالذَّابَّةَ هِمْلَاجَةً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الثالث: شَرَطٌ نَفْعٍ إِمَّا لِلْبَائِعِ وَإِمَّا لِلْمُشْتَرِي، وَالَّذِي لِلْبَائِعِ مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ إِذَا بَاعَ دَارَهُ سُكْنَاهَا شَهْرًا، وَالَّذِي لِلْمُشْتَرِي مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَحْمَلَ الْحَطَبَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَانِ النَّوعَانِ إِذَا جَمَعَ فِيهِمَا بَيْنَ شَرْطَيْنِ كَانَ الْبَيْعُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ - وَهُوَ الْمَذْهَبُ - فَاسِدًا، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْهَا فَاسِدٌ يُبْطَلُ الْعَقْدُ» هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الشُّرُوطِ، وَهِيَ الشُّرُوطُ الْفَاسِدَةُ.

وقوله: «وَمِنْهَا فَاسِدٌ يُبْطَلُ الْعَقْدُ» أَيْ: وَفَاسِدٌ لَا يُبْطَلُ الْعَقْدُ، وَسَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ.

[٢] قَوْلُهُ: «كَاشْتَرَا طِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَقْدًا آخَرَ كَسَلَفٍ» هَذَا فَاسِدٌ يُفْسَدُ الْعَقْدُ، فَإِذَا شَرَطَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَقْدًا آخَرَ بَطَلَ الْعَقْدُ «كَسَلَفٍ» أَيْ: السَّلَمِ، وَالسَّلَمُ تَقْدِيمُ الثَّمَنِ وَتَأْخِيرُ الثَّمَنِ، فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ: هَذِهِ مِئَةُ دَرَاهِمٍ بِمِئَةِ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ

وَقَرْضٍ<sup>[١]</sup>، وَبَيْعٍ<sup>[٢]</sup>، وَإِجَارَةٍ<sup>[٣]</sup>، وَصَرَفٍ<sup>[٤]</sup>.

= تُعْطِينِي إِيَّاهَا بَعْدَ سَنَةٍ. فَإِذَا بَاعَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا كَدَارٍ مَثَلًا، وَقَالَ: بِشَرْطِ أَنْ تُسَلِّمَنِي مِئَةَ دِرْهَمٍ بِمِئَةِ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ. فَالشَّرْطُ هُنَا فَاسِدٌ مُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا فَصَّلَ هَذَا عَمَّا سَبَقَ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ مَا سَبَقَ يَكُونُ صَحِيحًا وَيَكُونُ فَاسِدًا، فَإِذَا شَرَطَ شَرْطًا وَاحِدًا كَانَ الشَّرْطُ صَحِيحًا، وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ صَارَ فَاسِدًا، أَمَّا هُنَا فَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ أَصْلِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ تَقْسِيمٌ؛ وَلِذَلِكَ فَصَّلَهُ عَمَّا سَبَقَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَرْضٍ» كَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَطَ قَرْضًا، مَثَلُهُ: قَالَ لَهُ: بَعْ عَلَيَّ بَيْتَكَ هَذَا. فَقَالَ: أَيْبِعْهُ عَلَيْكَ بِشَرْطِ أَنْ تُقْرِضَنِي مِئَةَ أَلْفٍ، فَهَذَا الشَّرْطُ فَاسِدٌ وَمُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ، فَلَا يَصَحُّ الْقَرْضُ، وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَبَيْعٍ» أَي: لَوْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ بَيْعًا فَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَبِيعَهُ سَيَّارَتَهُ، قَالَ: أَبِيعْكَ إِيَّاهَا بِخَمْسِينَ أَلْفًا بِشَرْطِ أَنْ تَبِيعَ عَلَيَّ سَيَّارَتَكَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا أَوْ بِأَقْلٍ أَوْ بِأَكْثَرٍ. فَهُنَا لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ لَا الْأَصْلُ وَلَا الْمَشْرُوطُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِجَارَةٍ» مَثَلُهُ: بَعْتُكَ هَذَا الْبَيْتَ بِمِئَةِ أَلْفٍ، بِشَرْطِ أَنْ تُؤْجِرَنِي بَيْتَكَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ. فَالْعَقْدُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ عَقْدَيْنِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَصَرَفٍ» مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: بِعْنِي بَيْتَكَ بِمِئَةِ أَلْفٍ. فَيَقُولُ: نَعَمْ، بِشَرْطِ أَنْ تَصْرِفَ لِي هَذِهِ الدَّانِيَةَ بِدِرَاهِمٍ. فَهُنَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالصَّرْفُ. وَالدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٣٢)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة، رقم

(١٢٣١)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعة وهو أن يقول أبيعك هذه السلعة بمائة درهم نقداً =

= «أَوِ الرِّبَا»<sup>(١)</sup>، وهذا الاستدلال بهذا الدليل غير صحيح؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنما نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَقَالَ: «لَهُ أَوْ كُسُومُهُمَا أَوِ الرِّبَا»، وهذا لَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَا ذَكَرَ، إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ الَّتِي سَبَقَتْ وَهِيَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيَهُ نَقْدًا بِأَقْلٍ، فَهُنَا نَقُولُ: هَذِهِ بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ وَاحِدٌ وَالْعَقْدُ اثْنَانِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لَهُ أَوْ كُسُومُهُمَا أَوِ الرِّبَا»، فَهُنَا إِذَا بَاعَهُ بِمِئَةِ مُؤَجَّلًا، وَاشْتَرَاهُ بِثَمَانِينَ نَقْدًا، فَنَقُولُ: إِمَّا أَلَّا تَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرِي شَيْئًا وَهُوَ الزَّائِدُ، وَخُذْ بِالْأَقْلِ، وَهُوَ الثَّمَانُونَ، فَإِنْ أَخَذْتَ الزَّائِدَ فَقَدْ وَقَعْتَ فِي الرِّبَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَهُ أَوْ كُسُومُهُمَا أَوِ الرِّبَا».

مثاله: بَعْتُ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِمِئَةِ أَلْفٍ إِلَى سَنَةٍ، فَهَذِهِ بَيْعَةٌ، اشْتَرَيْتُهَا مِنَ الْمُشْتَرِي بِثَمَانِينَ نَقْدًا، فَهَذِهِ بَيْعَةٌ أُخْرَى، أَتِيهِنَّ أَوْ كُسُ؟ الثَّمَانُونَ، الْبَائِعُ إِمَّا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الثَّمَانِينَ، وَلَا يُطَالِبَهُ بِالزَّائِدِ وَهُوَ عِشْرُونَ، فَإِنْ طَالَبَهُ بِالزَّائِدِ فَهَذَا هُوَ الرِّبَا، وَلِهَذَا قَالَ: «لَهُ أَوْ كُسُومُهُمَا أَوِ الرِّبَا»، بِمَعْنَى أَنْ نَقُولَ لِلْبَائِعِ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا الثَّمَانُونَ وَلَا تُطَالِبِ الْمُشْتَرِي بِشَيْءٍ. أَوْ لَهُ «الرِّبَا»؛ لِأَنَّ هَذَا لَا شَكَّ حِيلَةٌ عَلَى الرِّبَا.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بَانَ مَعْنَى الْحَدِيثِ: «نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ»، هُوَ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ: بَعْتُكَ هَذَا بَعْشَرَةً نَقْدًا أَوْ بَعْشَرِينَ نَسِيئَةً. فَغَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَتَفَرَّقَ بِدُونِ قِطْعِ ثَمَنِ، وَإِمَّا أَنْ نَقْطَعَ الثَّمْنَ مِنْ قَبْلِ التَّفَرُّقِ، إِنْ قَطَعْنَا الثَّمْنَ

= وِبَائَتِي دَرَاهِمَ نَسِيئَةً، رَقْم (٤٦٣٢)، وَابْنُ حِبَانَ (٤٩٧٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ، وَقَالَ فِي الْإِرْوَاءِ (١٤٩/٥): حَسَنٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ فِيمَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، رَقْم (٣٤٦١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ (١٦/٩)، وَقَالَ فِي الْإِرْوَاءِ (١٥٠/٥):

حَسَنٌ.

= قبل التفرُّق وقُلْتُ: أخذته بعشرة نقدًا. فالبيعة واحدة، وإن تفرَّقنا فإنه يبقى الثمن مجهولًا، ومعلوم أن من شروط البيع أن يكون الثمن معلومًا، فهنا ينهي عنه لا لأنه بيعتان في بيعة، ولكن لأن الثمن مجهول؛ ولهذا لو حدَّد بأن قال: بعثك هذا بعشرة نقدًا أو بعشرين نسيئة ولك الخيار لمدة يومين. فهذا جائز؛ لأنه لا محذور فيه.

إذن البيعتان في بيعة لا تصدق إلا على مسألة العينة؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرَّبَا»، وهذا الذي ذكر المؤلف لا يصدق عليه أوكسهما أو الربا، وعلى هذا فالقول الصحيح: إنه إذا شرط عقدًا في البيع فإن الشرط صحيح، والبيع صحيح إلا في مسألتين كما سيأتي.

ويَدُلُّ لذلك أن الأصل في المعاملات الحل، وأنه لو جمع بين عقدين بلا شرط فهو جائز كما سبق، وسبق أنه إن جمع بين عقدين فلا بأس إذا لم يكن شرطًا، فنقول: إذا كان هذا يُباح بلا شرط، فما الذي يجعله ممنوعًا مع الشرط، وقد قال الرسول ﷺ: «الشَّرْطُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(١)</sup>، وهذا الشرط لا يحل حرامًا ولا يُحرِّم حلالًا، وعلى هذا فالصواب جواز ذلك إلا في مسألتين:

الأولى: إذا شرط قرضًا ينتفع به فهنا لا يحل؛ لأنه قرض جر نفعًا، فيكون ربًا.

مثال القرض: إذا جاء الرجل ليستقرض من شخص، فقال: أنا أقرضك، لكن بشرط أن تبيع بيتك علي بمئة ألف. وهو يساوي مئة وعشرين، فهنا شرط القرض مع

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)،

من حديث عمرو بن عوف المزني رَحِمَهُ اللهُ عَنهُ.

= البيع على وجه ينتفع به، فالبائع انتفع من قرضه حيث نَزَلَ له من قيمة البيت عشرون ألفاً، وهذا رباً، فلا يصح.

الثانية: أن يكون حيلة على الربا، بأن يشترط بيعاً آخر يكون حيلة على الربا، فإنه لا يصح.

مثاله: أن يكون عند شخص مئة صاع برّ جيّد، وعند الثاني مئتا صاع برّ رديء، فيأتي صاحب البرّ الرديء ويقول لصاحب البرّ الجيّد: يعني المئة صاع البرّ الجيّد بمئتي درهم. قال: لا بأس بشرط أن تبيع عليّ مئتي الصاع الرديئة بمئتي درهم. فهذا لا يجوز؛ لأنه حيلة على أن يبيع مئة صاع برّ جيّد بمئتي صاع رديئة من البرّ، وهذا حرام؛ لأنه رباً؛ لأن البرّ بالبرّ لا بدّ أن يكون سواءً.

وما رجّحناه هو الذي ينطبق على القواعد الشرعية، وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله، ومذهب الإمام مالك في المعاملات هو أقرب المذاهب إلى السنة، ولا تكاد تجد قولاً للإمام مالك في المعاملات إلاّ وعن الإمام أحمد نفسه رواية توافق مذهب مالك، لكن من المعلوم أن أصحاب المذاهب كلّما ازدادوا عدداً جعل المذهب ما كان الأكثر عدداً، هذا الغالب؛ لذلك لا يمكن أن نقول: إن مذهب الإمام أحمد مثلاً هو تحرّم هذا البيع، وأنّه عنه رواية واحدة، بل لا بدّ أن تكون له رواية توافق ما يدلّ عليه الدليل الصحيح، ومذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup> في هذه المسألة هو أحسن المذاهب وأقواها، ولدينا قاعدة مطّردة: «الأصل في المعاملات الحلّ حتّى يقوم دليل على التحريم».

(١) انظر: المدونة (٣/ ١٨)، النوادر والزيادات (٦/ ٨٥).

وَأِنْ شَرَطَ أَنْ لَا خَسَارَةَ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ شَرَطَ أَنْ لَا خَسَارَةَ عَلَيْهِ» هذا هو القسم الثاني وهو الشرط الفاسد غير المفسد، فيفسد الشرط، ويصح العقد.

وضابطه: أن يكون الفساد مختصاً بالشرط؛ لمنافاته مقتضى العقد.

مثاله: شرط أن لا خسارة عليه، الشارط المشتري، قال المشتري: اشتريته منك بمئة ألف بشرط ألا يكون عليّ خسارة. أي: لو نزلت السوق وبعته بأقل فلا خسارة عليّ، الخسارة على البائع. فهذا الشرط لا يصح؛ لأنه مخالف لمقتضى العقد؛ لأن مقتضى العقد أن المشتري يملك المبيع فله غنمه وعليه غرمه، فهو مالك، وقد قال النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْخَرَجُ بِالْضِمَانِ»<sup>(١)</sup>، أي: من له ربح شيء فعليه خسارته، ومعلوم أنه لو ربح هذا المبيع فالربح للمشتري بلا شك، فإذا كان الربح للمشتري فلا يصح أن يشترط الخسارة على البائع.

والدليل على أن الشرط إذا كان مخالفاً لمقتضى العقد يكون باطلاً أن النبي ﷺ أبطل شرط البائع لنفسه الولاء في قصة بريدة، حيث كاتب أهلها على تسع أواق من الورق وجاءت تستأذن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقالت عائشة: إذا أحبب أهلك أن أعدها

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤٩/٦، ٢٣٧)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، رقم (٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، رقم (١٢٨٥)، والنسائي: كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، رقم (٤٤٩٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، رقم (٢٢٤٣)، وابن حبان (٤٩٢٧، ٤٩٢٨)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وصححه أيضاً المنذري في مختصر أبي داود (٣٣٦٧)، وحسنه البغوي في شرح السنة (٢١١٩)، وصححه ابن القطان كما في بيان الوهم والإيهام (٢٧١٨)، وانظر الكلام حول هذا الحديث في: مختصر أبي داود للمنذري، والتلخيص (١١٨٩)، والإرواء (١٥٨/٥).

أَوْ مَتَى نَفَقَ الْمَبِيعُ وَإِلَّا رَدَّهُ<sup>[١]</sup>، أَوْ لَا يَبِيعُ<sup>[٢]</sup>، .....

= لهم ويكون ولاؤك لي. فذهبت لأهلها فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: خذوها واشترطي لهم الولاء. فأخذتها بهذا الشرط، فلما تم العقد خطب النبي ﷺ وبين أن هذا شرط باطل، فقال: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثَّةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(١)</sup>، فأبطل الرسول ﷺ هذا الشرط؛ لأنه يخالف مقتضى العقد، إذ إن مقتضى العتق أن يكون الولاء للمعتق لا لغيره؛ ولهذا قال العلماء: كل شرط خالف مقتضى العقد فهو باطل.

فإذا قال قائل: هل العقد صحيح؟

قلنا: نعم؛ لأن العقد قد تمت فيه الشروط، وانتفت الموانع، والخلل هنا إنما هو بالشرط.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مَتَى نَفَقَ الْمَبِيعُ وَإِلَّا رَدَّهُ» (نفق) بمعنى: زاد، وصار له سوقٌ يُشْتَرَى، وإلا رده على البائع، هذا -أيضاً- شرطٌ فاسدٌ؛ لأنه يخالف مقتضى العقد، إذ إن مقتضى العقد أن المبيع للمشتري سواءً نفق أو لا.

[٢] قوله: «أَوْ لَا يَبِيعُ» الشارط البائع، شرط البائع على المشتري ألا يبيعه، فيقول المؤلف: إن الشرط فاسدٌ.

وهذا تحته صورتان:

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحمل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبِيعَهُ مطلقاً.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبِيعَهُ عَلَى فَلَانٍ خَاصَّةً.

وكلاهما على المذهب<sup>(١)</sup> شرطٌ فاسدٌ؛ لأنَّهما يُخالفانِ مُقتضى العقدِ، إذ مُقتضى العقدِ أَنَّ المالكَ يبيعُ ملكه على مَنْ شاءَ وإن شاءَ لم يبيعه، فإذا قيّدَ وقيلَ له: بشرطِ أن لا يبيعه. فإنَّ هذا الشرطَ يروِّنه فاسدًا؛ لمخالفته مُقتضى العقدِ.

ولكنَّ الصَّحيحَ أَنَّ في ذلكَ تفصيلاً، وهو إن كانَ شرطَ عدمِ البيعِ لمصلحةِ تتعلَّقُ بالعاقِدِ أو بالمعقودِ عليه فإنَّ الصَّحيحَ صحَّةُ ذلكَ، مثالُ الَّتِي تتعلَّقُ بالعاقِدِ: أنا أعرفُ أَنَّ هذا الرَّجُلَ محتاجٌ إلى بيتٍ، وأريدُ أن أبيعَه بيتي، ولكنَّ أعرفُ أَنَّ الرَّجُلَ لا يُحسنُ التَّصرُّفَ، فيمكنُ أن أبيعَه عليه في الصَّباحِ ويبيعه هوَ في آخرِ النَّهارِ، وأنا إنَّما أريدُ أن أبيعَه عليه مِنْ أَجْلِ أن يَنْتَفِعَ بِهِ ويسكنه، فأقولُ له: لا أبيعُكَ هذا البيتَ إلَّا بشرطِ أن لا يبيعه. فيلتزمُ بهذا، فهذا من مَصْلَحةِ العاقِدِ (المشتري).

مثالُ مصلحةِ المعقودِ عليه: عِنْدِي عَبْدٌ لَهُ مَنْزِلَةٌ عَالِيَةٌ، فجاءني شخصٌ أثقُ بِهِ وآمنُه على هذا العبدِ فقال: بِعْنِي عَبْدَكَ. فقلتُ: أبيعُكَ بشرطِ أن لا يبيعه؛ لأنَّني أخشى إذا باعَ عبيدي على إنسانٍ غشيمٍ يظلمُه ويؤذُّه، فقلتُ: نَعَمْ أبيعُكَ عبيدي بشرطِ أن لا يبيعه. فالمصلحةُ هنا تعودُ على العبدِ المعقودِ عليه.

والصَّحيحُ -أيضاً- في الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّها جائزة؛ لأنَّه قد يكونُ شخصٌ معروفٌ بالشرِّ والفسادِ وعِنْدِي عَبْدٌ، فجاء شخصٌ ثقةٌ أمينٌ، فقلتُ: لا بأسَ أبيعُكَ العبدَ،

(١) انظر: المغني (٦/ ١٧١)، والإنصاف (٤/ ٣٥٠)، وكشاف القناع (٣/ ١٩٣).



وَلَا يَهَبُهُ<sup>[١]</sup>.....

= لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَبِيعَهُ عَلَى فَلَانٍ خَاصَّةً. فِهَذَا مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

كَذَلِكَ عِنْدِي -مَثَلًا- بَعِيرٌ، فَأَقُولُ: أَبِيعُكَ هَذَا الْبَعِيرَ بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَبِيعَهُ لِفُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ لَا يَرَحُمُ الْبَهَائِمَ؛ يُحْمَلُهَا مَا لَا تُطِيقُ، وَيَضُرُّهَا عَلَى غَيْرِ خَطَأٍ، وَيُجِيعُهَا وَيَجْعَلُهَا فِي الْعِرَاءِ فِي الْبَرْدِ، فَأَقُولُ: بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَبِيعَهُ عَلَى فَلَانٍ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يُسِيءَ لَهُذِهِ الْبَهِيمَةَ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَهَبُهُ» وَالْهَبَةُ هِيَ التَّبرُّعُ بِالْمَالِ بَدُونِ عَوْضٍ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ الشَّرْطُ.

مَثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ: أَبِيعُكَ هَذَا الْمَتَاعَ بِشَرَطٍ أَلَّا تَهَبَهُ لِأَحَدٍ، أَوْ أَلَّا تَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى أَحَدٍ. فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْبَائِعِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ تَحْجِيرٍ عَلَى الْمُشْتَرِي، فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَبَةِ وَبَيْنَ الْبَيْعِ، إِذَا شَرَطَ أَلَّا يَبِيعَ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِذَا شَرَطَ أَلَّا يَهَبَهُ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

قُلْنَا: لَا فَرْقَ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: الْقَوْلُ الصَّحِيحُ: إِنَّهُ إِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ أَلَّا يَهَبَهُ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ:

إِذَا كَانَ لَهُ غَرَضٌ مَقْصُودٌ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ مَقْصُودٌ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ هَذَا الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهُ تَحْجِيرٌ عَلَى الْمُشْتَرِي.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هُوَ تَحْجِيرٌ عَلَى الْمُشْتَرِي بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَهَبْهُ وَالتَزَمَ بِالشَّرْطِ أَمَكَنَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنْ مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ مَثَلًا.

وَلَا يُعْتَقَهُ<sup>[١]</sup>، أَوْ إِنْ أَعْتَقَ فَالْوَلَاءُ لَهُ<sup>[٢]</sup>، .....

= قُلْنَا: وكذلك نَقُولُ فِي الْبَيْعِ، مَا دُمْنَا نَعْرِفُ أَنَّ الْبَائِعَ قَصَدَ بِاشْتِرَاطِ الْأَيَّامِ  
أَلَّا يُخْرِجَهُ مِنْ مُلْكِهِ، فَسَوَاءٌ جَاءَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ أَوْ جَاءَ بِلَفْظِ الْبَيْعِ أَوْ بغيرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ  
بِمَقَاصِدِهَا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُعْتَقَهُ» فَالشَّرْطُ فَاسِدٌ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى  
الْعَقْدِ، إِذْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَنْ يَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي تَصَرُّفًا تَامًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِلْبَائِعِ غَرَضٌ فِي اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْعَتَقِ؟  
نَقُولُ: رَبِّمَا يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَبْدُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْكَسْبِ،  
فَيَشْتَرِطُ أَلَّا يُعْتَقَهُ؛ لئَلَّا يُهْمَلَهُ، وَرَبِّمَا يَشْتَرِطُ أَلَّا يُعْتَقَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عُتِقَ صَارَ حُرًّا وَتَصَرَّفَ  
كَيْفَ شَاءَ، وَرَبِّمَا يُؤَدِّي تَصَرُّفَهُ هَذَا إِلَى الْفُسُوقِ وَالْفَجْرِ، أَوِ الذَّهَابِ إِلَى الْكُفَّارِ  
-أَيْضًا- إِذَا كَانَ أَسِيرًا مِنْ قَبْلُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَالْمَهْمُ أَنَّ الَّذِي يَتَرَجَّحُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ فَإِنَّ الشَّرْطَ صَحِيحٌ،  
وِغَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ يَمْنَعُ الْمُشْتَرِي مِنْ بَعْضِ التَّصَرُّفِ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّارِعُ لَهُ، وَهُوَ -أَيُّ:  
الْمُشْتَرِي- يُسْقِطُهُ بِاخْتِيَارِهِ، فَكَانَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ.

[٢] قوله: «أَوْ إِنْ أَعْتَقَ فَالْوَلَاءُ لَهُ» أَيُّ: لِلْبَائِعِ، فَإِنَّ الشَّرْطَ لَا يَصَحُّ، أَيُّ: أَنَّ  
الْبَائِعَ بَاعَ الْعَبْدَ عَلَى إِنْسَانٍ، وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَهُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُ، أَيُّ: لِلْبَائِعِ،  
فَهُنَا الْعَقْدُ صَحِيحٌ، وَالشَّرْطُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ، أَنَّ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
كَاتَبَهَا أَهْلُهَا فَجَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: إِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَنْقِدَهَا لَهُمْ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ

= لي فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، وَقَالُوا: لَا، الْوَلَاءُ لَنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِي لِهَؤُلَاءِ الْوَلَاءِ»<sup>(١)</sup>، ففعلت، ثُمَّ قَامَ خَطِيئًا فِي النَّاسِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ شَرَطَ مِئَةَ مَرَّةٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>. فَأَجَارَ الْبَيْعَ، وَلَمْ يُجْزِ الشَّرْطَ.

### فَمَا هُوَ الْوَلَاءُ؟

الولاءُ معناه أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا صَارَ كَأَنَّهُ مِنْ أَقَارِبِهِ، كَمَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِحُمَةٍ كُلِّ حُمَةٍ النَّسَبِ»<sup>(٣)</sup>، أَي: التَّحَامُّ بَيْنَ السَّيِّدِ وَالْعَتِيقِ كَالْتَّحَامِ النَّسَبِ، فِيرْتُهُ الْمَعْتِقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ مِنَ النَّسَبِ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ بِنْتِ أَخٍ شَقِيقٍ، وَعَنْ مُعْتِقٍ، فَالْمَالُ لِلْمَعْتِقِ مَعَ أَنَّ الْمِيتَ عُمُّهَا، لَكِنَّمَا هِيَ لَيْسَتْ بِذِي فَرْضٍ وَلَا عَصْبَةٍ، فَيَكُونُ الْمَالُ لِلْسَّيِّدِ الْمَعْتِقِ، فَالْوَلَاءُ فِي الْوَقَاعِ لِحُمَةٍ كُلِّ حُمَةٍ النَّسَبِ يَثْبُتُ بِهِ مَا يَثْبُتُ بِالنَّسَبِ مِنْ جِهَةِ الْمِيرَاثِ، وَالْوَلَايَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ عَاصِبِ النَّسَبِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَالنَّسَبِ فِي ثُبُوتِ الْمَحْرَمِيَّةِ؛ وَلِذَلِكَ أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب البيع والشراء مع النساء، رقم (٢١٥٥)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه الشافعي في المسند (٢٣٧)، وابن حبان (٤٩٥٠)، والحاكم (٣٤١/٤)، والبيهقي (٢٩٢/١٠)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وله شواهد تقويه، وقد صححه ابن الترمذاني في الجوهر النقي (٢٩٢/١٠)، والحافظ في التلخيص (٢١٥١)، والألباني في الإرواء (١٠٩/٥).

أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بَطْلَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ<sup>(١)</sup>، .....

= صَفِيَّةٌ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا وَتَزَوَّجَهَا<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بَطْلَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ» (ذَلِكَ) المشارُ إليه أَنْ يَبِيعَ أَوْ يَهَبَ أَوْ يُعْتَقَ، بِأَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ بِكَذَا وَكَذَا بِشَرْطِ أَنْ تَبِيعَهُ عَلَى فَلَانٍ. فَهُنَا لَا يَصِحُّ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَنَّ الْمُسْتَرِي حُرٌّ، يَتَصَرَّفُ إِنْ شَاءَ بَاعَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَبِيعْ، فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَوَّلِ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ غَرَضٌ صَحِيحٌ لِلْبَائِعِ فَلَا بَأْسَ؟

الجواب: إِذَا أُمِكنَ أَنْ يُوجَدَ غَرَضٌ صَحِيحٌ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي التَّصَرُّفِ لِلْمُسْتَرِي، فَإِذَا أَسْقَطَهُ فَهُوَ حَقُّهُ، لَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ هَلْ هُنَاكَ غَرَضٌ صَحِيحٌ يُقَابَلُ إِسْقَاطَ الْمُسْتَرِي لِلتَّصَرُّفِ؟

رَبِّمَا يَكُونُ ذَلِكَ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ عِنْدِي عَبْدٌ وَأَعْرِفُ أَنَّ فَلَانًا لَا يَشْتَرِيهِ مِنِّي أَبَدًا، إِمَّا رَافَةً بِي أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَبِعْتُهُ عَلَى آخَرَ، وَقُلْتُ: بِشَرْطِ أَنْ تَبِيعَهُ عَلَى فَلَانٍ. فَهَذَا غَرَضٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنِّي أَحَبُّ أَنْ أَبْرَّ فَلَانًا بِهِ، لَكِنِّي أَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ جَاءَ مِنْ طَرِيقِي فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ، فَإِذَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ فَرَبِّمَا يُقْبَلُ.

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ غَرَضٌ صَحِيحٌ فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُسْتَرِي أَنْ يَبِيعَهُ، لَكِنَّ الْغَرَضَ الصَّحِيحَ هُنَا لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ لَا فِي الْبَيْعِ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَهَبَهُ، نَقُولُ: هَذَا الشَّرْطُ فَاسِدٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، رَقْمُ (٤٢٠٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أُمَّتِهِ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا، رَقْمُ (١٣٦٥)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْعِتْقَ<sup>(١)</sup>.

لو قلت: بعْتُك هذا الشيء بشرط أن تُوقفه على الغزاة في سبيل الله. فلا يصحُّ على المذهب<sup>(١)</sup>، ولكنْ ذكروا أثرًا عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضًا واشترطَ عليه صُهَيْبٌ وقفها<sup>(٢)</sup>، ومقتضى هذا جوازُ شرطِ وقفِ المبيع؛ لأنَّ في ذلك مصلحةٌ، مصلحةٌ لي أنا ومصلحةٌ لك، أمَّا لي فلأنَّ ذلك من التعاونِ على البرِّ والتقوى، وأمَّا لك فلأنَّ الأجرَ سيكونُ لك، وهذا قد يكونُ خيرًا لك من الدنيا، فالصَّحيحُ في هذه المسألة أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى شَيْءٍ فِيهِ خَيْرٌ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا حَرَجَ.

[١] قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْعِتْقَ» فيُسْتثنى، فإذا باعَ العبدَ على شخصٍ وقال: بشرط أن تُعتقه. فوافق، فإنَّ البيعَ والشرطَ صحيحٌ؛ لأنَّ الشارعَ له تشوُّفٌ إلى العتقِ، ورغْبٌ فيه، ولأنَّ الشَّراءَ يُرادُّ للعتقِ، فمَنْ عليه كفَّارةٌ يشتري عبدًا ليعتقه، فلا يكونُ ذلك مخالفًا لمقصدِ العقدِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا يشترطُ على المشتري العتقَ ولم يُعتقه هو بنفسه؟ قلنا: إنَّ البائعَ محتاجٌ للدَّراهمِ مثلاً، ومعلومٌ أَنَّهُ إِذَا باعَهُ بشرطِ العتقِ فسوفَ ينقصُ الثَّمَنُ إِذَا التزمَ بهذا الشرطِ، فيكونُ في هذا مصلحةٌ للبائعِ، وهو قضاءُ حاجتهِ بالدراهمِ، ومصلحةٌ للمشتري وهو نقصُ الثَّمَنِ؛ لأنَّه سوفَ ينقصُ بلا شكٍّ، وفيه أيضًا مصلحةٌ وهو أنَّ له الولاءَ؛ لأنَّ المشتري هو الَّذي يُباشِرُ العِتْقَ فيكونُ الولاءُ له.

وقوله: «إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْعِتْقَ» أي: إِذَا اشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي وَقَدْ شَرَطَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ،

(١) انظر: الفروع (٦/١٨٧)، والمبدع (٤/٥٣).

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٤٦٦) أن صهيباً باع داره من عثمان، واشترط سكتها كذا وكذا.

وَبِعْتُكَ عَلَى أَنْ تَتَّقَدِنِي الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثٍ وَإِلَّا فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا صَحَّ<sup>[١]</sup>.

وَبِعْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي بِكَذَا، أَوْ رَضِيَ زَيْدٌ<sup>[٢]</sup>، .....

= وَلَكِنَّهُ صَارَ يُمَاطِلُ فِي النَّهَايَةِ أَبِي، فَيَقُولُ الشَّارِحُ: إِنَّهُ يُجْبِرُ الْمُشْتَرِيَ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبِعْتُكَ عَلَى أَنْ تَتَّقَدِنِي الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثٍ وَإِلَّا فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا صَحَّ» أي: على أن تُعْطِيَنِي الثَّمَنَ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِلَّا فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا، فَالشَّرْطُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ هُنَا تَعْلِيقٌ لِلْفَسْخِ، وَلَيْسَ تَعْلِيقًا لِلْعَقْدِ، فَجَازَ التَّعْلِيقُ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ أَوْسَعُ مِنَ الْعَقْدِ؛ فَلهَذَا جَازَ تَعْلِيقُهُ بِخِلَافِ الْعَقْدِ؛ وَلِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْبَائِعِ إِذَا خَشِيَ الْمَهَاطَلَةَ، وَلَا يُخَالَفُ شَرْعًا.

[٢] قوله: «وَبِعْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي بِكَذَا، أَوْ رَضِيَ زَيْدٌ» قَالَ: بَعَّ عَلَيَّ هَذَا الْبَيْتَ. فَقُلْتُ: بَعْتُكَ إِنْ أَحْضَرْتَ لِي كَذَا وَكَذَا غَيْرَ الثَّمَنِ. فَهُنَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَعْلُوقٌ، وَمِنْ شَرْطِ الْبَيْعِ التَّنْجِيزِ، فَالْبَيْعُ الْمَعْلُوقُ لَا يَصَحُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنْ رَضِيَ زَيْدٌ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ.

مِثَالُهُ: قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ إِنْ رَضِيَ أَبِي. فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ. فَالْبَيْعُ هُنَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَعْلُوقٌ، وَالْبَيْعُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ مُنْجَزًا، إِذَنْ مَاذَا نَصْنَعُ لَوْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؟

نَقُولُ: لَوْ وَقَعَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَإِنَّهُ يُعَادُ بَعْدَ رِضَا زَيْدٍ، فَإِذَا رَضِيَ زَيْدٌ فَنَقُولُ: أَعَدَّ الْعَقْدَ، لَكِنْ هَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا شَيْءٌ؟

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/٤٠٤).

أَوْ يَقُولَ لِلْمُرْتَهِنِ: إِنَّ جِثَّتَكَ بِحَقِّكَ<sup>[١]</sup>.....

الجواب: نعم، فلو قلنا: بصحة العقد الأول، لكان النماء والكسب فيما بين العقد والرضا للمشتري، وإذا قلنا: لا بد من عقد جديد فالنماء فيما بين العقد والرضا للبائع، إذن فبينهما فرق.

والصحيح: أن البيع المعلق جائز، وأنه لا بأس أن يقول: بعثك إن جثتي بكذا. لكن يجب أن يُحدد أجلاً أعلى، فيقول: إن جثتي بكذا في خلال ثلاثة أيام مثلاً أو يومين أو عشرة أيام؛ لئلا يبقى البيع معلقاً دائماً، إذ قد لا يتيسر أن يأتي بذلك في يوم أو يومين، مع أنه كان يظن أنه يتمكن من ذلك، ولكن قد لا يتمكن، لأنه إذا بقي معلقاً هكذا إن جثتي بكذا، ربما لا يأتيه إلا بعد مدة طويلة لا يتوقعانها، فإذا حُدّد أجل فالصحيح أن البيع جائز؛ لأنه قد تمت فيه الشروط، وانتفت الموانع.

وقوله: «أَوْ رَضِيَ زَيْدٌ» الصحيح -أيضاً- أنه جائز، لكن -أيضاً- لا بد من تحديد المدة؛ لئلا يماطل المشتري في ذلك، فيحصل الضرر على البائع. وعلى القول بالصحة متى ينتقل الملك هل هو بالعقد أو بوجود الشرط؟ يحتمل وجهين:

الأول: أنه بالعقد؛ لأنه يقول: إن رضي زيد. أي: فالعقد هذا صحيح.

الثاني: يحتمل إن رضي زيد فقد تم العقد.

والظاهر الأول: أن الملك يثبت بالعقد الأول؛ لأن هذا عقد تام. لكن لزومه معلق على شرط، فإذا حصل الشرط تبين صحة العقد.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ يَقُولَ لِلْمُرْتَهِنِ: إِنَّ جِثَّتَكَ بِحَقِّكَ» أي: في وقت الحلول.

وَالْأَلَا فَالرَّهْنُ لَكَ، لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْأَلَا فَالرَّهْنُ لَكَ» فَإِنَّهُ «لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ» وهل عندنا بيع؟ نعم: وهو قوله: «فَالرَّهْنُ لَكَ» فهذا بيع؛ لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ صِغَةً مُعَيَّنَةً لِلْإِجَابِ، بَلْ مَا دَلَّ عَلَى الْإِجَابِ تَمَّ بِهِ الْبَيْعُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: شَخْصٌ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ مِئَةَ صَاعٍ بُرٍّ، وَأَعْطَاهُ سَاعَةً تُسَاوِي مِئَةَ رِيَالٍ، فَقَالَ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي حَدَدْنَاهُ، وَالْأَلَا فَالسَّاعَةُ لَكَ، أَوْ إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ فِي خِلَالِ يَوْمَيْنِ، وَالْأَلَا فَالسَّاعَةُ لَكَ. وَلَمْ يَأْتِ بِحَقِّهِ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ، فَتَكُونُ السَّاعَةُ لِلْبَائِعِ، وَهَذَا فِي الْوَاقِعِ بَيْعٌ مَعْلَقٌ، فَنَقُولُ: لَا يَصِحُّ؛ لَأَنَّهُ بَيْعٌ مَعْلَقٌ، وَالْبَيْعُ الْمَعْلَقُ لَا يَصِحُّ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الْأَصْلُ فِي الْمَاعْمَلَاتِ الْحَلُّ؟ قُلْنَا: بَلَى؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ: إِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُعْطِيَ الْبَائِعَ رَهْنًا، وَيَقُولُ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ، أَيْ: بِالثَّمَنِ فِي خِلَالِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالْأَلَا فَالرَّهْنُ لَكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِلطَّرْفَيْنِ، وَلَأَنَّهُ شَرَطٌ لَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> إِذَا تَمَّتِ الْمَدَّةُ لَمْ يَمْلِكِ الْبَائِعُ الرَّهْنَ، بَلْ يَبْقَى رَهْنًا عِنْدَهُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الشَّرْطِ فَإِنَّ الْبَائِعَ يَمْلِكُ الرَّهْنَ، لَكِنْ إِذَا تَأَخَّرَ الْمُشْتَرِي عَنْ وَقْتِ الْحُلُولِ بِأَمْرِ قَهْرِيٍّ، وَكَانَ ثَمَنُ الرَّهْنِ أَضْعَافَ أَضْعَافٍ مَا رَهْنَهُ بِهِ، فَهُنَا نَقُولُ: بَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ، أَوْ نَقُولُ: بِالصَّحَّةِ؛ لَكِنْ نَقُولُ: لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ؛ لَأَنَّهُ مَغْبُونٌ.

وَهَذَا الْقَوْلُ، أَيْ: الرَّاجِحُ، رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ قَدْ اشْتَرَى مِنْ بَقَالٍ حَاجَةً وَرَهْنَهُ نَعْلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ فِي وَقْتِ كَذَا وَالْأَلَا فَهِيَ لَكَ، فَتَكُونُ

(١) انظر: المغني (٦/٥٠٧)، والإنصاف (٤/٣٥٦)، وكشاف القناع (٣/١٩٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية أولياء (٩/١٧٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/٣٠٤)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٣١٠).



= رواية ثانية عن الإمام أحمد رحمه الله أن هذه المسألة جائزة.

فإن قال قائل: ما هو الدليل على أن هذا لا يصح؟

قلنا: لأنه بيع معلق؛ ولأن النبي ﷺ قال: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ»<sup>(١)</sup>، أي: لا يؤخذ على سبيل الغلبة من صاحبه.

فيقال: أمّا هذا الحديث فلا دليل فيه؛ لأنّ الرهن هنا لم يؤخذ على سبيل الغلبة؛ بل على سبيل الاختيار، والمشتري هو الذي اختار هذا، وأمّا غلق الرهن من صاحبه فمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُرْتَهِنِ إِذَا حُلَّ الْأَجْلُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّهْنَ قَهْرًا عَلَى الرَّاهِنِ، أمّا إذا كان باختياره فلا إغلاق فيه، وأمّا التعليل بأنه بيع معلق فلا يصح فإنه غير مُسْلَمٍ، والقاعدة على المذهب<sup>(٢)</sup> أن كل بيع معلق على شرط فإنه لا يصح، إلا أنهم استثنوا من ذلك عقود الولايات والوكالات فإنه جائز؛ لأنّ النبي ﷺ قال لأصحاب غزوة مؤتة: «أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ»<sup>(٣)</sup>، فعلق الولاية بالشرط، فقالوا:

(١) أخرجه الشافعي في المسند (١٦٤/٢)، وابن ماجه: كتاب الرهن، باب لا يغلق الرهن (٢٤٤١)، وابن حبان (٥٩٣٤)، والدارقطني (٣٢/٣)، والحاكم (٥١/٢)، والبيهقي (٣٩/٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم على شرط الشيخين.

وأخرجه مالك في الموطأ (٧٢٨/٢)، والشافعي (١٦٣/٢) ومن طريقه البيهقي (٣٩/٦)، وعبد الرزاق (١٥٠٣٤)، وأبو داود: كتاب المراسيل (١٨٦، ١٨٧)، عن الزهري عن سعيد مرسلًا قال البيهقي: وهو المحفوظ، ورجحه ابن عبد الهادي في المحرر (٨٩٢) وقال ابن عبد البر في التمهيد (٤٣٠/٦): وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعللونها، وانظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢٣٣٤)، ونصب الراية (٣٢٠/٤)، والتلخيص (١٢٣٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٣٥٣/٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام، رقم (٤٢٦١)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

= كلُّ الولاياتِ الَّتِي يَكُونُ الإنسانُ فيها نائِبًا عَن غَيْرِهِ يَجُوزُ تعليقُها بِمثلِ الوكالةِ، وأما بَقِيَّةُ العقودِ المَحْضَةِ فالأصلُ فيها عَدَمُ جوازِ التعليلِ.

والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصَحُّ وَهُوَ اختِيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>، إِذَا كَانَ المعلقُ عَلَيْهِ أَمْرًا مُمَكَّنًا معلومًا، وقولُنا: «مُمَكَّنًا» يَعْنِي: شرعًا وَقَدَرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ مصلحةٌ، وَكُونُنا نُفَرِّقُ بَيْنَ عَقْدٍ وَعَقْدٍ فَهَذَا تَنَاقُضٌ، إِلَّا بِدَلِيلٍ وَاضِحٍ يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ، بل كُونُنا نُفَرِّقُ بَيْنَ العَقْدِ وَالْفَسْخِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ إِذَا جازَ تَعْلِيلُ الفَسْخِ جازَ تَعْلِيلُ العَقْدِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَشْنَوْا مِنْ هَذِهِ القاعِدةِ مَسْأَلَتَيْنِ:

الأولى: أَن يُعْلَقَهُ بِالمِشْيَةِ، فيقولُ: بَعْتُكَ هَذَا بِكَذَا - إِنْ شاءَ اللهُ -. فالبيعُ صَحِيحٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ تَعْلِيلَهُ بِالمِشْيَةِ، ثُمَّ وَقوعَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ شاءَهُ؛ لِأَنَّ اللهَ لو لَمْ يَشَأْهُ لَمْ يَقَعْ.

الثَّانِيَةُ: بَيْعُ العَرَبُونَ وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَنَا وَيُسَمَّى العُرْبُونَ، وَهُوَ أَن يُعْطِيَ المِشْتَرِيَ البائِعُ شَيْئًا مِنَ الثَّمَنِ، وَيَقُولُ: إِنْ تَمَّ البَيْعُ فَهَذَا أَوَّلُ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ فَالعَرْبُونَ لَكَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تُصَحِّحُونَ هَذَا، وَالبائِعُ أَخَذَ شَيْئًا بغيرِ مِقابِلٍ؟

فالجوابُ: أَوَّلًا: أَن نَقُولَ: إِنَّهُ أَخَذَ هَذَا بِاختِيارِ المِشْتَرِي.

ثانيًا: أَن فِيهِ مِقابِلًا؛ لِأَنَّ السَّلْعَةَ إِذَا رُدَّتْ نَقَصَتْ قِيمَتُها فِي أَعْيُنِ النَّاسِ، فمِثْلًا إِذَا قِيلَ: هَذَا الرَّجُلُ اشْتَرَى هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا وَأَعْطَاهُ خَمْسَ مِئَةِ رِيالٍ عَرَبُونَ،

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٣٨٩/٥).

وَإِنْ بَاعَهُ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ مَجْهُولٍ لَمْ يَبْرَأْ<sup>(١)</sup>.

= ثُمَّ جَاءَ لِلْبَائِعِ وَقَالَ: أَنَا لَا أُرِيدُهَا. فَإِنَّ النَّاسَ سَيَقُولُونَ: لَوْلَا أَنَّ فِيهَا عَيْبًا مَا رَدَّهَا. فَتَنْقُصُ الْقِيَمَةَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ بَاعَهُ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ مَجْهُولٍ لَمْ يَبْرَأْ» أَي: بَاعَ عَلَيْهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ (بَاعَ) تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا وَتَتَعَدَّى بِـ(عَلَى) تَارَةً وَبـ(مِنْ) تَارَةً، فَهُنَا «بَاعَهُ» أَي: إِنْ بَاعَهُ شَيْئًا، فَاْلْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، وَقَالَ: بِشَرَطٍ أَنْ أَبْرَأَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ مَجْهُولٍ. فَقَالَ الْمَشْتَرِي: نَعَمْ أَنْتَ بَرِيءٌ، فَإِنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يَصَحُّ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَشْتَرِي بِهِ عَيْبًا فَلَهُ الرَّدُّ.

فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ: هَذَا شَرْطٌ عَلَيْكَ أَنْ تَصْبِرَ عَلَى كُلِّ عَيْبٍ فِيهَا.

فَنَقُولُ: هَذَا شَرْطٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ، وَهَذَا شَرْطُهُ مَعَ الْعَقْدِ فَلَا يَصَحُّ.

مِثَالُهُ: بَاعَ عَلَيْهِ السَّيَّارَةَ بِشَرَطٍ أَنْ يُبْرَأَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، قَالَ الْمَشْتَرِي: أَبْرَأْتُكَ. فَالشَّرْطُ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَشْتَرِي بِهَا عَيْبًا رَدَّهَا، فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ أَبْرَأَهُ؟

نَقُولُ: أَبْرَأَهُ قَبْلَ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ حَقُّ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ حَقَّ الرَّدِّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ الْعَقْدِ، فَهِيَ لَمْ تَدْخُلْ مِلْكَ الْمَشْتَرِي.

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْعَقْدِ فَالْبَرَاءَةُ صَحِيحَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا فِي الْخُصُومَاتِ، بَابِ الرِّبْطِ وَالْحَبْسِ فِي الْحَرَمِ، وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٩٢١٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٣٦٦٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٤١٦)، عَنْ نَافِعِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= مثاله: اشترأها ثم أبرأه المشتري من كل عيب فتصح البراءة؛ لأنه الآن ملكها وملك ردّها، وعليه فإن باعها وبعد البيع قال البائع: أنا أخشى أن يكون فيها عيوب. قال المشتري: أبرأتك من كل عيب. فالإبراء صحيح؛ لأنه الآن ملكها، وملك الرد بالعيب، فإن كان فيها عيب فقد أسقطه.

هذا هو التفصيل في هذه المسألة على المشهور من المذهب<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالذين يبيعون في معارض السيارات، ويصوت ويقول: لا أبيع عليك إلا الكبوت بعشرين ألفاً. وهو لا يساوي هذا الثمن، لكن من أجل أن يبرأ، ويقول: ما تطالبني بشيء. فاشترى على هذا الشرط، فالشرط ملغى غير صحيح، فإذا وجد فيها عيباً فليردّها.

أما لو كان الشرط بعد أن تمت البيعة، قال: أنا أخشى غداً أن تجد فيها عيباً، ثم تأتيني تقول: إن السيارة معيبة. فقال: أبرأتك؛ لأن المشتري الآن مقبل لا يهّمه، ثم ذهب بها، وإذا فيها كل شيء غير سليم، فلا يردها لأنه أبرأه بعد العقد.

ولكن الصحيح في هذه المسألة ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله<sup>(٢)</sup>:

وهو: إن كان البائع عالماً بالعيب فللمشتري الرد بكل حال، سواء شرط مع العقد، أو قبل العقد، أو بعد العقد.

وإن كان غير عالم فالشرط صحيح، سواء شرط قبل العقد، أو مع العقد، أو بعد العقد.

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٦٤)، والإنصاف (٤/ ٣٥٩)، وكشاف القناع (٣/ ١٩٦).

(٢) انظر: الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٨٩).

وَأِنْ بَاعَهُ دَارًا<sup>[١]</sup> عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ فَبَانَتْ أَكْثَرُ<sup>[٢]</sup> أَوْ أَقَلُّ صَحَّ<sup>[٣]</sup>، وَلَمْ يَنْ جَهْلُهُ وَفَاتَ غَرَضُهُ الْخِيَارُ<sup>[٤]</sup>.

وما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ، وهو المروي عن الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>، وهو الَّذِي يُمكنُ أَنْ تَمْشِيَ أحوالُ النَّاسِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْعَيْبِ فَهُوَ غَاشٌّ خَادِعٌ، فَيُعَامَلُ بِتَقْيِيزِ قَصْدِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ جَاهِلًا، كَمَا لَوْ مَلَكَ السَّيَّارَةَ قَرِيبًا، وَلَا يَدْرِي بِالْعَيْبِ الَّتِي فِيهَا وَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ الْبَرَاءَةَ، فَالشَّرْطُ صَحِيحٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ بَاعَهُ دَارًا» أَوْ نَحْوَهَا يَمْثَلُ يُذَرَّعُ كَالْأَرْضِ.

[٢] قوله: «عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ فَبَانَتْ أَكْثَرُ» فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ.

[٣] قوله: «أَوْ أَقَلُّ صَحَّ» أَي: وَإِنْ بَانَتْ أَقَلُّ فَالْبَيْعُ - أَيْضًا - صَحِيحٌ، لَكِنْ إِذَا بَانَتْ أَكْثَرُ فَالزِّيَادَةُ تَكُونُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهَا عَلَى صِفَةٍ مَعْيَنَةٍ، وَهِيَ أَنَّهَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ فَبَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا، فَقَوْلُ: الزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ، فَخُذْ مِنْ الْخَمْسَةِ عَشَرَ ذِرَاعًا عَشْرَةً، وَأَعْطِ الْبَائِعَ خَمْسَةً.

وكَذَلِكَ إِذَا بَانَتْ أَقَلُّ بِأَنْ بَاعَهَا عَلَى أَنَّهَا عِشْرُونَ ذِرَاعًا فَبَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَالنَّقْصُ عَلَى الْبَائِعِ، فَيَسْقُطُ مِنَ الثَّمَنِ بِمِقْدَارِ مَا نَقَصَ مِنَ الْأَذْرُعِ، وَالَّذِي نَقَصَ إِذَا بَاعَهَا عَلَى أَنَّهَا عِشْرُونَ فَبَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ هُوَ رُبْعُ الثَّمَنِ، فَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ، وَالنَّقْصُ عَلَى الْبَائِعِ.

[٤] قوله: «وَلَمْ يَنْ جَهْلُهُ وَفَاتَ غَرَضُهُ الْخِيَارُ» أَي: جَهْلُ الْمِقْدَارِ، وَفَاتَ غَرَضُهُ لَهُ الْخِيَارُ، فَاشْتَرَطَ الْمُؤَلَّفُ شَرْطَيْنِ فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمَغْبُونِ.

(١) كعثمان وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، الموطأ (٢/٦١٣)، وسنن البيهقي (٥/٣٢٨).

= مثال ذلك: اشترى إنسان هذه الأرض على أتمها مئة متر، فتبين أنها تسعون متراً، فنقول: البيع صحيح؛ لأنه وقع على شيء معين معلوم بالمشاهدة، والتقدير اختلف، والتقدير يحاسب من عليه النقص بقدره، فإذا كان باعها بمئة ألف فينقص من الثمن عشرة آلاف، لكن إذا قال المشتري: أنا كنت أظن أن هذا التقدير صحيح، وقد خططت بأن أعمرها عمارة على هذه المساحة، والآن لما نقصت لا أريدها. فهل له الخيار؟

الجواب: نعم له الخيار؛ لأنه فات غرضه، فلما فات غرضه قلنا: لك الخيار.

فإن كان المشتري يعلم أنها تسعون متراً فإنه لا خيار له؛ لأنه دخل على بصيرة، وكان عليه أن يقول للبائع -حين قال: إنها مئة متر-: إن هذا غلط، بل هي تسعون متراً.

إذن شرط ملك الفسخ اثنان:

الأول: الجهل.

الثاني: فوات الغرض.

فإذا قال المشتري الذي اشتراها على أتمها مئة متر، فبانت تسعين متراً: أنا أسمع بالعشرة. وقال البائع: أنا أريد أن أفسخ؛ لأنه تبين أن التقدير خطأ، فلا يملك البائع الفسخ؛ لأنه ليس له غرض الآن؛ لأنه باعها على أتمها مئة متر، وتبين أنها أقل، وسومح بالناقص، فليس له غرض، إلا أنه أحياناً ربما تكون الأراضي قد زادت في هذه المدة، وأنها تساوي أكثر من مئة ألف، وهي تسعون، فنقول: ليس لك أن تفسخ؛ لأنه لا ضرر عليك.

= مثال آخر: اشتراها على أنها مئة متر فتبين أنها مئة وعشرون، فقال المشتري: أنا أريد أن أفسخ؛ لأنها تغيرت عما قُدِّرَتْ به. فقال البائع: لك العشرون مجاناً لا تُعْطِنِي إِلَّا الثَّمَنَ الَّذِي اتَّفَقْنَا عَلَيْهِ. فلا خيارَ للمُشتري؛ لأنه لا ضررَ عليه، فإذا قال المشتري: أنا قد قُدِّرْتُ أنْ أبني بيتاً قدره مئة متر، والآن صارت مئة وعشرين، فتزیدُ عليّ المواد، وقيمة البناء؛ لأنه يلزم أن أوسّع الحِجَرَ والغُرفَ. فنقولُ له: اجعلها فسحةً. فإذا قال: حتّى لو جعلتها فسحةً فيزیدُ عليّ الجدارُ (السُّورُ). نقولُ: اجعل الزائدَ مواقفَ أو شارعاً. إذن ليس عليه ضررٌ.

والمؤلفُ اشترط أن يفوت غرضه، وهنا لا يفوت الغرضُ.

ولو تراضيا على النقص أو الزيادة جاز؛ لأن الحقّ لهما، فإذا تصالحا على إسقاطه، مثل: أن يقول: بعثها على أنها مئة متر، فتبين أنها تسعون متراً وتصالحا بحيث قال: يسقط من الثمن كذا وكذا. واتفقا على ذلك فلا بأس.

وفي (الروض) <sup>(١)</sup> صورةٌ قد تكونُ مُشابهةً لها، ولكنها مخالفةٌ لها في الحكم، قال: «وإن كان المبيع نحو صبرة، أي: كومة طعام، على أنها عشرة أقفزة فبانت أقل أو أكثر صحّ البيع ولا خيار، والزيادة للبائع والنقص عليه».

أي: عنده كومة طعام، فقال: بعثك هذه الصبرة على أنها مئة كيلو، فتبينت أقل من مئة، وأنها تسعون كيلو، فنقول: البيع صحيح، وهذا كالأرض، لكن لا خيار للمشتري، ويُجبرُ البائعُ على التكميل، وإن بانت أكثر، قال: بعثك هذه الكومة من

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/٤٠٤).

= الطَّعامِ على أَثَمِها مِئْةُ كيلو، فَتَبَيَّنَتْ أَثَمُها مِئْةُ وعِشرون كيلو، فالبيعُ صحيحٌ والزَّيادةُ للبائعِ.  
 فإذا قالَ المُشْتَرِي: إذا أَخَذَ الزَّيادةَ فأنا لي الخيارُ. يَقولُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّه لا خِيارَ لَهُ».

ولو قالَ البائعُ: أنا لي الخيارُ بينَ أَخْذِ الزَّيادةِ وبينَ فَسخِ البيعِ. نَقولُ: ليسَ لك الخيارُ أصْلاً، الزَّيادةُ لك فَخْذُها.

لَكِنْ ما هُوَ الفرقُ؟ نَقولُ: الفرقُ أَنَّ الأرضَ لا يُمكنُ الزَّيادةُ فيها ولا النِّقصُ، أي: لو باعَها على أَثَمِها مِئْةَ مترٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّها تَسعونَ متراً، فلا يُمكنُ أن يَأْتِيَ بِمِترٍ يُضِيفُهُ إلى هَذِهِ التَّسعينَ، لَكِنَّ الصُّبْرَةَ مِنَ الطَّعامِ يُمكنُ أن يَأْتِيَ بِطعامٍ آخَرَ مِنْ جِنسِ هَذَا الطَّعامِ، وَيُكْمِلُ النَّاقصَ، وَكَذلكَ فيما إذا زادَ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أن يُقالَ: إذا تَبَيَّنَ أَنَّها زائدةٌ عَنِ المَقْدَرِ، وكانَ لِلْمُشْتَرِي غَرَضٌ في نفسِ الصُّبْرَةِ، أي: هُوَ مُقَدَّرٌ أَنَّ هَذِهِ الصُّبْرَةَ تكفي الضُّيُوفَ الَّذينَ عِنْدَهُ، فإذا كانَ البائعُ يُريدُ أن يَأْخُذَ الزَّيادةَ فَهِيَ في نَظَرِهِ لا تكفي الضُّيُوفَ.

فَنَقولُ: إِنَّ هَذَا قد فاتَ غَرَضُهُ فَلَهُ الخيارُ، ومُقْتَضَى القاعِدةِ السَّابِقَةِ أَنَّ مَنْ فاتَ غَرَضُهُ فَلَهُ الخيارُ؛ لِأَنَّها نَقَصَتْ، إِلَّا إذا قالَ البائعُ لِلْمُشْتَرِي: أنا أَكْمَلُ لك مِئْةَ الكيلو مِنْ جِنسِ هَذَا الطَّعامِ. فَهنا لا خيارَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ لم يَفُتْ، لَكِنْ إن قُدِّرَ أَنَّهُ فاتَ غَرَضُهُ بَأَن تَأَخَّرَ البائعُ عَنِ التَّكْميلِ أو أَتَى بِطعامٍ دُونَ الطَّعامِ الَّذي وَقَعَ عليه العَقْدُ فَهنا يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي الخيارُ.





## بَابُ الْخِيَارِ<sup>[١]</sup>



وَهُوَ أَقْسَامُ<sup>[٢]</sup>:

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْخِيَارِ».

الخيارُ اسمُ مصدرٍ، وفعله اختارَ، ولا نقولُ: إنَّه مصدرٌ؛ لأنَّ مصدرَ (اختارَ) اختيارٌ، وكلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى المصدرِ، ولكنَّها لا تتضمَّنُ حروفَ الفعلِ فإنَّها تُسمَّى اسمَ مصدرٍ، مثلُ (كلامٍ) اسمُ مصدرٍ لـ (تكليمٍ)، و(سلامٍ) اسمُ مصدرٍ لـ (تسليمٍ)، و(سُبْحانٍ) اسمُ مصدرٍ لـ (تسبيحٍ)، وهلمَّ جرًّا.

والخيارُ هو الأخذُ بخيرِ الأمرينِ، يُقالُ: اختارَ، أي: أخذَ بخيرِ الأمرينِ فيما يرى، وإن كانَ بعضهم يقولُ: طلبُ خيرِ الأمرينِ. إلَّا أنَّ قولنا: الأخذُ بخيرِ الأمرينِ. هو الأولى؛ لأنَّه قد لا يكونُ طالبٌ ومطلوبٌ.

والخيارُ هنا الأخذُ بخيرِ الأمرينِ من الإمضاءِ أو الفسخِ، سواءً كانَ للبائعِ أو للمُشتري.

[٢] قوله: «وَهُوَ أَقْسَامُ» أي: أقسامٌ سبعةٌ، وحُصِرَتِ الأقسامُ بسبعةٍ بناءً على التَّبَعِ والاستقراءِ، أي: أنَّ أهلَ العِلْمِ تَتَّبَعُوا النُّصُوصَ الواردةَ في الخيارِ، فوجدوا أنَّها لا تَخْرُجُ عن سَبْعَةٍ أو أنَّهم رأوا أنَّهم حَصَرُوهَا في هذا البابِ بسَبْعَةٍ، وإن كانتَ هُناكَ أَشْيَاءٌ فيها الخيارُ لم تُذَكَّرْ في هذا البابِ، ومنها آخِرُ مسألةٍ في الفصلِ الَّذِي قَبْلَ هذا، فَإِنَّهَا لم تُذَكَّرْ في بابِ الخيارِ.

الأوّل: خِيَارُ الْمَجْلِسِ<sup>[١]</sup>.

يُثْبِتُ فِي الْبَيْعِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأوّل خِيَارُ الْمَجْلِسِ» الإضافة مِنْ بابِ إضافةِ الشَّيْءِ إِلَى مكانه، والمجلس: موضعُ الجلوسِ، والمرادُ به هُنا: مكانُ التَّبَايعِ، حتّى لو وقعَ العقدُ وهما قائمان، أو وقعَ العقدُ وهما مُضطَجِعان، فإنَّ الخيارَ يَكُونُ لَهُما وهو خيارُ مجلسٍ؛ لأنَّ المرادَ بالمجلسِ مكانُ التَّبَايعِ، لا خصوصُ الجلوسِ.

[٢] قوله: «يُثْبِتُ فِي الْبَيْعِ» أي: للبائع والمشتري.

ودليل ذلك قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»<sup>(١)</sup>. وقوله: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(٢)</sup>، (ما) مصدرية ظرفية، يعني: مدّة عدم تفرُّقهما، وقوله: «وَكَانَا جَمِيعًا» تأكيدٌ لعدم التَّفَرُّقِ، وفيها فائدةٌ وهي ما إذا تَبَايَعَ رجلانِ بالهاتفِ فإنّه في هذه الحالِ لا خيارَ، بمجرّدِ ما يقولُ أحدُ: بعْتُ. والثَّانِي يَقُولُ: اشْتَرَيْتَ. وجبَ البيعُ.

وقد أخذَ بالحديثِ الأئمةُ الثلاثةُ، وأنّه يَثْبُتُ خيارُ المجلسِ، وقالَ الإمامُ مالِكُ<sup>(٣)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: إنّ المرادَ بِهِ التَّفَرُّقُ بِالْأَقْوَالِ، وإنّه إذا تَمَّ العقدُ فلا خيارَ في المجلسِ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب باب إذا لم يوقت في الخيار، هل يجوز البيع، رقم (٢١٠٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (١٥٣١/٤٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، رقم (٢١١٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، رقم (١٥٣١/٤٤)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر: المعونة (ص: ١٠٣٤)، الكافي في فقه الإمام مالك (٧٠١/٢).

وَالصُّلْحُ بِمَعْنَاهُ<sup>[١]</sup>، وَإِجَارَةٌ<sup>[٢]</sup>، .....

= لَأَنَّ التَّفَرُّقَ بِالْأَقْوَالِ يَحْصُلُ بِالْقَبُولِ بَعْدَ الْإِجَابِ، وَالْبَيْعُ مِنَ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ الَّتِي تَلْزِمُ مِنْ حِينِهَا، وَلَكِنَّ قَوْلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، لَأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى التَّفَرُّقِ بِالْأَقْوَالِ يُنَاقِضُ الْحَدِيثَ؛ لَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ»<sup>(١)</sup>، وَالتَّبَايُعُ يَتِمُّ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، ثُمَّ قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا»، الْمُرَادُ فِي الْمَجْلِسِ.

فَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ ثَابِتٌ مَا دَامَ الْمُتَعَاقِدَانِ فِي الْمَجْلِسِ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ خِيَارِ الْمَجْلِسِ هِيَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتَعَجَّلُ فِي بَيْعِ الشَّيْءِ أَوْ شِرَائِهِ وَيَقَعُ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَرَوٍّ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُعْطَى هَذِهِ الْفُسْحَةُ، وَإِنَّمَا أُعْطِيَ هَذِهِ الْفُسْحَةُ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الشَّيْءُ فِي مِلْكِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّ الرِّغْبَةَ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَلَّكَه تَقُلُّ، فَجَعَلَ الشَّارِعُ لَهُ الْخِيَارَ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ الشَّارِعِ، وَلَمْ يَكُنْ طَوِيلًا لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالصُّلْحُ بِمَعْنَاهُ» أَي: يَثْبُتُ الْخِيَارُ فِي الصُّلْحِ الَّذِي بِمَعْنَى الْبَيْعِ، فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «بِمَعْنَاهُ» يَعُودُ عَلَى الْبَيْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصُّلْحَ قِسْمَانِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ، أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْبَيْعِ، مِثْلُ أَنْ يُقَرَّرَ الْإِنْسَانُ لِشَخْصٍ بِمِئَةِ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ، ثُمَّ يُصَالِحُهُ الْمَقَرَّرُ لَهُ عَلَى هَذِهِ الْأَصْوَاعِ بِمِئَةِ دَرَاهِمٍ، فَهَذِهِ مُصَالِحَةٌ بِمَعْنَى الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوِضَةٌ وَاضِحَةٌ، فَيَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ قِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِجَارَةٌ» أَي: وَكَذَلِكَ يَثْبُتُ فِي الْإِجَارَةِ؛ لَأَنَّ الْإِجَارَةَ بَيْعُ مَنَافِعٍ، فَالرَّجُلُ إِذَا أَجَرَ آخَرَ بَيْتًا سَنَةً بِمِئَةِ فَقَدْ بَاعَ عَلَيْهِ مَنَافِعَ هَذَا الْبَيْتِ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا خِيرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، رَقْمُ (٢١١٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايِعِينَ (١٥٣١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَنَّهُمَا.

وَالصَّرْفُ<sup>[١]</sup>، وَالسَّلَمُ<sup>[٢]</sup>، .....

= «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ»، ووجه دلالة على ذلك أن نقول: إنَّ الإجارة إمَّا أن تدخل في الحديث بالشُّمول اللَّفْظِي، أو تدخل في الحديث بالشُّمولِ المعنوي، فإن كانت الإجارة بيعًا فهي داخلة في الشُّمولِ اللَّفْظِي، وإن كانت بمعنى البيع وليست بيعًا فهي داخلة في العموم المعنوي؛ لأنَّه لا فرق بينها وبين البيع، كلاهما عقد معاوضة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالصَّرْفُ» أي: وَيَثْبُتُ -أيضًا- في الصَّرْفِ؛ لأنَّ الصَّرْفَ بيعٌ، لكنَّه بيعٌ خاصٌّ بالنُّقودِ، فبيعٌ ذهبٍ بفضَّةٍ صرفٌ، وبيعٌ ذهبٍ بحدديد ليس بصرفٍ، والعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ خَصُّوا الصَّرْفَ ببابٍ وأحكامٍ؛ لأنَّه يَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمِيعَاتِ؛ وَلِذَلِكَ نَصُّوا عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ الْبَيْعِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: «وَالسَّلَمُ» السَّلَمُ يَثْبُتُ بِهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ، وَالسَّلَمُ أَنْ يُسَلِّمَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْبَائِعِ دِرَاهِمَ مَعَ تَأْجِيلِ السَّلْعَةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: الرَّجُلُ لِلْفَلَاحِ: أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ مِنْكَ ثَمَرًا بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ سَتَيْنِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، وَهَذِهِ أَلْفُ الدَّرْهَمِ. هَذَا يُسَمَّى سَلَامًا، وَيُسَمَّى سَلَفًا، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، أَمَّا تَسْمِيَتُهُ سَلَامًا؛ فَلأنَّ الْمُشْتَرِيَ أَسْلَمَ الثَّمَنَ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ سَلَفًا؛ فَلأنَّه قُدِّمَ، وَالسَّلَفُ بِمَعْنَى الْمَقْدَمِ، وَمِنْهُ قَوْلُنَا: السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَقَدِّمُونَ، فَالسَّلَمُ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ»، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة، رقم (٢١٣٤)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٦)، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ»؛ وذلك لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْعَقْدَ بِمُجَرَّدِ انْعِقَادِهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مُقْتَضَاهُ، خُولَفَ فِي الْبَيْعِ لُورُودِ النَّصِّ فِيهِ، فَيَبْقَى مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، مِثْلُ: الرِّهْنِ، وَالْوَقْفِ، وَالْهَبَةِ، وَالْمَسَاقَاةِ، وَالْحَوَالَةِ، وَالْعِتْقِ، وَالنِّكَاحِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ لَيْسَ فِيهَا خِيَارٌ مَجْلِسٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ لَا تَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

الأوَّلَى: أَنْ تَكُونَ مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ، فَهَذِهِ جَوَازُهَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِنَا: إِنَّ فِيهَا الْخِيَارَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْجَائِزَ يَجُوزُ فَسْخُوحُهُ حَتَّى بَعْدَ التَّفَرُّقِ، سِوَاءٍ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَكُونَ مِنَ الْعُقُودِ النَّافِذَةِ، الَّتِي لِقُوَّةِ نَفْوذِهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا خِيَارٌ، مِثْلُ الْعِتْقِ وَالْوَقْفِ.

أَمَّا الْمَسَاقَاةُ: فَقِيلَ: إِنَّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ. وَعَلَى هَذَا فَلَا خِيَارَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَسَاقِيَيْنِ كُلَّ مِنْهُمَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ.

وَالْمَسَاقَاةُ أَنْ يَدْفَعَ الْإِنْسَانُ بُسْتَانَهُ لِشَخْصٍ فَلَا حَاجَةَ لِعَامِلٍ، وَيَقُولُ: خُذْ هَذَا أَعْمَلْ فِيهِ وَلَكَ نِصْفُ ثَمَرِهِ. فَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ، فَلِلْعَامِلِ أَنْ يَفْسَخَ، وَلِلصَّاحِبِ الْبُسْتَانِ أَنْ يَفْسَخَ، إِذَنْ لَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: لَهُ خِيَارٌ مَجْلِسٍ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ ثَابِتٌ، سِوَاءٍ كَانُوا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ، وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ نَأْخُذَ مِنْ ذَلِكَ قَاعِدَةً وَهِيَ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ جَائِزٍ فَلَيْسَ فِيهِ خِيَارٌ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَغْنَى بِجَوَازِهِ عَنِ الْخِيَارِ، مَا دَامَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَمْلِكُ أَنْ يَفْسَخَ هَذَا الْعَقْدَ وَلَوْ بَعْدَ التَّفَرُّقِ فَلَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: فِيهِ خِيَارٌ مَجْلِسٍ.

(١) انظر: المغني (٧/٥٢٧)، والإنصاف (٥/٤٦٦)، وكشاف القناع (٣/٥٣٢).

وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَبَايعَيْنِ<sup>(١)</sup> الْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عُرْفًا بِأَبْدَانِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

= والرهن وهو عقد لازم من أحد الطرفين، وجائز من أحد الطرفين، فمن له الحق فهو في حقه جائز، ومن عليه الحق فهو في حقه لازم.

مثاله: استقرضت من شخص مالا فطلب مني رهنا فأعطيته كتابا، فهذا الرهن من قبلي أنا لازم، ومن قبل صاحب الحق جائز؛ لأن له أن يفسخ الرهن، ويقول: خذ كتابك، ويبقى الدين في ذمتي ديناً مرسلاً.

العتق: لو أعتق الإنسان عبده ثم أراد فسحه في نفس المجلس لم يصح؛ لقوة نفوذه، ومثله الوقف؛ لأن الوقف أخرجه الإنسان لله فلا خيار فيه، ومثله الهبة إذا قبضت فلا خيار فيها؛ لأنها ليست عقد معاوضة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَبَايعَيْنِ»، وهما البائع والمشتري، سُمِّيَا مُتَبَايعَيْنِ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمُدُّ بَاعَهُ إِلَى الْآخِرِ لِتَسْلِيمِ مَا انْتَقَلَ عَنْهُ، فَالْبَائِعُ يَمُدُّ يَدَهُ لِتَسْلِيمِ الْمُشْتَرِي، وَالْمُشْتَرِي يَمُدُّ يَدَهُ لِتَسْلِيمِ الثَّمَنِ وَاسْتِلَامِ مَا آلَ إِلَيْهِ.

[٢] قوله: «الْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عُرْفًا بِأَبْدَانِهِمَا» أي: لكل منهما الخيار ما لم يتفرقا، والدليل حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، فإن تفرقا فلا خيار، ولكن بماذا يكون التفريق، هل هو محدود شرعاً؟

الجواب: يقول العلماء: إنه محدود عرفاً؛ لأنَّ الشَّرعَ لم يُحدِّدْهُ، وكلُّ شيءٍ يَأْتِي بِهِ الشَّرعُ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، كَمَا قَالَ النَّازِمُ:

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُحَدِّدْ بِالْشَّرْعِ كَالْحِرْزِ فَبِالْعُرْفِ احْدُدْ<sup>(١)</sup>

(١) منظومة أصول الفقه وقواعده، لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ٢٤).

ولهذا قال المؤلف: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عُرْفًا بِأَبْدَانِهِمَا».

ولَكِنْ كَيْفَ التَّفَرُّقُ عُرْفًا؟.

الجواب: نَنْظُرُ، فإذا كانا يَمْشِيَانِ مِنَ الْجَامِعِ إِلَى الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ فَبَاعَهُ عِنْدَ الْجَامِعِ، وَجَعَلَا يَمْشِيَانِ إِلَى الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ، وَهَذَا الْمَشْيُ يَسْتَعْرِقُ ثَلَاثَ سَاعَةٍ عَلَى الْأَقْلَى، فَهَذَا الرَّجُلَانِ لَهُمَا الْخِيَارُ حَتَّى يَتَفَرَّقَا عِنْدَ الْمَعْهَدِ، فَمَا دَامَا يَمْشِيَانِ جَمِيعًا مُصْطَحِبَيْنِ فَلَهُمَا الْخِيَارُ.

وإذا كانا في حُجْرَةٍ وَتَبَايَعَا، ثُمَّ خَرَجَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْحُجْرَةِ إِلَى الْحَمَّامِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فَقَدْ تَفَرَّقَا؛ لِأَنَّ الْمَجْلِسَ الْأَوَّلَ انْتَهَى.

وإذا كانا في الطَّائِرَةِ مُتَّجِهَيْنِ إِلَى مَحَلٍّ بَعِيدٍ، وَمِقْدَارُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَاعَةً وَتَبَايَعَا عِنْدَ إِقْلَاعِهَا، وَلَا تَهْبِطُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَاعَةً، فَتَكُونُ مَدَّةُ الْخِيَارِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَاعَةً مَا دَامَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَحُلُّ هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ أَنْ يَتَبَايَعَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup>، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يُسْقِطَا الْخِيَارَ، فَيَتَبَايَعَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ، وَأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ يَلْزَمُ الْبَيْعُ وَلَا خِيَارَ.

مسألة: فَإِنْ لَمْ يَنْفِيَاهُ فِي الْعَقْدِ، وَبَعْدَ مَضِيِّ عَشْرِ دَقَائِقَ، قَالَ: يَا فَلَانُ فَلْنَقْطَعْ الْخِيَارَ؛ لِأَنَّهُ خَافَ أَنْ يَفْسَخَ صَاحِبُهُ الْبَيْعَ، فَقَطَعَاهُ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا وَقَدْ أَسْقَطَاهُ، فَإِنْ أَبَى أَحَدُهُمَا لَمْ يَصَحَّ، لَكِنْ هَلْ يَسْقُطُ خِيَارُ الْآخَرِ الَّذِي قَالَ: سَنُسْقِطُ الْخِيَارَ؟

(١) تقدم تخريجه قريباً.

وَأِنْ نَفَيْاهُ<sup>(١)</sup>

= الجواب: في الحديث: «أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»<sup>(١)</sup>، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، أَيْ: جَعَلَ الْخِيَارَ لَهُ وَحْدَهُ سَقَطَ خِيَارُ الَّذِي أَسْقَطَ خِيَارَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ طَلَبَ إِسْقَاطِ الْخِيَارِ لَيْسَ إِسْقَاطًا لِلْخِيَارِ.

مسألة: لو أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ؟

الجواب: في مُفَارَقَتِهِ الْمَكَانَ إِسْقَاطٌ لِحَقِّ أَخِيهِ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّرْعُ لَهُ، فَيَكُونُ هَذَا كَالْتَحِيلِ عَلَى إِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ فِي الشَّقْصِ الْمُبِيعِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ تَحِيلٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّ أَخِيهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْحَدِيثُ عَامٌّ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَلَيْسَ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

قُلْنَا: الْمُرَادُ التَّفَرُّقُ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِسْقَاطَ حَقِّ الْآخَرِ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ إِسْقَاطَ حَقِّ الْآخَرِ فَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ نَفَيْاهُ» أَيْ: نَفَيَْا الْخِيَارَ قَبْلَ ثُبُوتِهِ، وَكَيْفِيَّةُ النَّفْيِ أَنْ يَتْبَاعِيَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ بَيْنَهُمَا، فَيَقُولُ: أَنَا سَابِعُ عَلَيْكَ، لَكِنْ لَا خِيَارَ بَيْنَنَا، فَقَالَ: لَا بِأَس. فَيَسْقُطُ الْخِيَارُ، وَيَقْعُ الْعَقْدُ لَازِمًا بِمَجَرَّدِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتْبَاعِينَ، رَقْمُ (١٥٣١)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ: أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ فِي خِيَارِ الْمُتْبَاعِينَ، رَقْمُ (٣٤٥٦)،

وَالْتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَيْعِينَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، رَقْمُ (١٢٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ

الْبَيْعِ، بَابُ وَجُوبِ الْخِيَارِ لِلْمُتْبَاعِينَ قَبْلَ افْتِرَاقِهِمَا بِأَبْدَانِهِمَا، رَقْمُ (٤٤٨٣)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ، وَفِي الْإِرْوَاءِ (١٥٥/٥): حَسَنٌ.



أَوْ أَسْقَطَاهُ سَقَطَ<sup>[١]</sup> وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا بَقِيَ خِيَارُ الْآخَرِ<sup>[٢]</sup>، وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ لَزِمَ الْبَيْعُ<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَسْقَطَاهُ سَقَطَ» بعد ثبوته، أي: بعد أن تَمَّ العقدُ ومضى دقيقة أو دقيقتان أو عشر دقائق، اتَّفَقَا على إسقاطِ الخيارِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ، والتَّعْلِيلُ أَنَّ الْحَقَّ لهما، فإذا رَضِيا بإسقاطِهِ سَقَطَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا الشَّرْطَ يُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخَ، فَإِذَا شَرَطَا أَنْ لَا خِيَارَ أَوْ أَسْقَطَاهُ فَهَذَا تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ.

قُلْنَا: هَذَا التَّحْرِيمُ لَيْسَ لِحَقِّ اللَّهِ، بَلْ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ الْأَمْرُ فِيهِ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَسْقَطَاهُ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ نَفْيَاهُ مَعَ الْعَقْدِ فَلَا بَأْسَ.

[٢] قوله: «وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا بَقِيَ خِيَارُ الْآخَرِ» أي: إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ، وَقَالَ: أَحَدُهُمَا أَسْقَطْتُ خِيَارِي، أَوْ طَلَبَ مِنْهُ الْآخَرُ أَنْ يُسْقَطَ خِيَارُهُ فَأَسْقَطَهُ، بَقِيَ خِيَارُ صَاحِبِهِ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَاعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup>. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُسْقَطَ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ عَنْهُ لِصَاحِبِهِ.

[٣] قوله: «وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ لَزِمَ الْبَيْعُ» عبارة المؤلفِ تُوهِمُ أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ لَهُ مَدَّةٌ مَعِيْنَةٌ إِذَا مَضَتْ بَطَلَ، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ مَرَادًا لِلْمَوْلَّفِ، بَلْ مُرَادُهُ إِذَا كَانَ التَّفَرُّقُ، وَلَوْ قَالَ الْمَوْلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِذَا تَفَرَّقَا لَزِمَ الْبَيْعُ. لَكَانَ أَوْلَى لِمُوَافَقَةِ الْحَدِيثِ لِقَوْلِهِ: «وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، رقم (٢١١٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، رقم (١٥٣١)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= وقوله: «لَزِمَ الْبَيْعُ» أي: وقع لازماً، ليس لأحدهما فسخه إلا بسبب، وهذه المسألة مُجْمَعٌ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>، ومُستندُ الإجماع قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»، واللُّزُومُ هُنَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ، أي: يلزمُ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي، وَمِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ، وبهذا عَرَفْنَا أَنَّ الْبَيْعَ مِنَ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ.

والعقودُ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوّل: لازمةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

الثاني: جائزةٌ مِنْهُمَا.

الثالث: لازمةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

فَاللَّازِمَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا يُمَكِّنُ فَسْخُهَا إِلَّا بِرِضَاهُمَا، أَوْ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ آخَرَ، مِثْلُ: الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ.

وَالْجَائِزَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ يَجُوزُ فَسْخُهَا بِرِضَاهُمَا أَوْ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا، كَالْوَكَالَةِ.

وَالْجَائِزَةُ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ كَالرَّهْنِ فَهُوَ جَائِزٌ مِنْ قِبَلِ الْمُرْتَهِنِ، لَازِمٌ مِنْ قِبَلِ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَفْسَخَ الرَّهْنَ، أَمَّا الْمُرْتَهِنُ فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَهُ.

مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ: قَالُوا: إِذَا تَوَلَّى وَاحِدٌ طَرَفِي الْعَقْدِ فَمَتَى يَكُونُ الْخِيَارُ؟

يَقُولُونَ: لَيْسَ فِيهِ خِيَارٌ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: لَهُ الْخِيَارُ. بَقِيَ الْبَيْعُ جَائِزًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفَارِقَ الشَّخْصُ نَفْسَهُ.

(١) قال في الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٢١٣): «وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن مدة الخيار إذا انقضت قبل من له الخيار وتم البيع ولزمها ساعة انقضت المدة».

الثاني<sup>[١]</sup>: أَنْ يَشْتَرِطَهُ<sup>[٢]</sup> .....

مثاله: وَكَلْتُكَ أَنْ تَشْتَرِيَ لِي كِتَابًا وَوَكَّلْتُكَ آخَرَ أَنْ تَبِيعَهُ لِي، فَقُلْتُ: اشْتَرَيْتُ الْكِتَابَ مِنْ فُلَانٍ لِفُلَانٍ. فَهُنَا تَوَلَّى الْوَكِيلُ طَرَفِي الْعَقْدِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ فِيهِ الْخِيَارُ، وَيَكُونُ الْمَدَارُ عَلَى مَفَارِقَةِ هَذَا الرَّجُلِ لِلْمَكَانِ الَّذِي أَمْضَى فِيهِ الْبَيْعَ، فَإِذَا قَالَ الْوَكِيلُ: اشْتَرَيْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ فُلَانٍ لِفُلَانٍ. ثُمَّ قَامَ وَمَشَى فَالآنَ لَزِمَ الْبَيْعَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثاني» أي: مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ.

[٢] قوله: «أَنْ يَشْتَرِطَهُ» (الثاني): مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةٌ «أَنْ يَشْتَرِطَهُ»، (أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فَتَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «الثاني: أَنْ يَشْتَرِطَهُ» أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ خِيَارٌ شَرْطٌ، أَيِ: الْأَصْلُ عَدَمُهُ إِلَّا إِذَا اشْتَرِطَ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى الشَّرْطِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ، فَهَذَا خِيَارُ الشَّرْطِ.

وقوله: «أَنْ يَشْتَرِطَهُ» الْفَاعِلُ الْمُتَبَايعَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، وَالْمَفْعُولُ بِهِ الْهَاءُ تَعَوُّذٌ عَلَى الْخِيَارِ، وَهَذَا الْقِسْمُ دَلٌّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>، فَمَفْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»<sup>(٢)</sup>، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ لَهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحمل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجرة السمسرة، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: حديث حسن صحيح.

## في العقد<sup>[١]</sup>

= من القرآن في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، والأمر بالوفاء بالعقد أمرٌ بالوفاء بالعقد وما يُشترط فيه؛ لأنَّ الشرطَ التي في العقد أوصافٌ في العقد.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «في العقد» (في) للظرفية، فيقتضي أن يكونَ هذا الشرطُ في نفس العقد، أي: في صلبِ العقد، وليسَ قبله وليسَ بعده، لكنَّ تقييدَ ذلكَ في صلبِ العقد فيه نظرٌ.

والقول الثاني: إنَّه يصحُّ في صلبِ العقد، وفي زمنِ الخيارين؛ لأنَّ حالَ الخيارِ كحالِ العقد.

والقول الثالثُ: إنَّه يصحُّ قبلَ العقد وفي صلبِ العقد وفي زمنِ الخيارين؛ لأنَّ الحقَّ لهما، فإذا اشترطاه، ورضيَ كلُّ واحدٍ منهما بذلك فلا بأسَ، فلو قال: أنا أَشترِي منك البيتَ، لكنَّ اجعلْ لي الخيارَ لمدةٍ شهرٍ. فقال: لا بأسَ. ثُمَّ قال: بعْتُك البيتَ بمئةِ ألفٍ. فقال: قبلت. فهنا يصحُّ الشرطُ؛ لأنَّه حقٌّ لهما وقد اتَّفقا عليه، وهذا مثلُ ما سبقَ في الشرطِ في البيع.

إذن قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «في العقد»، يقتضي أنَّه لا يصحُّ شرطُه قبلَ العقد ولا بعدَ العقد، وظاهرُه ولو في زمنِ خيارِ المجلس أو الشرط.

فلو اتَّفقا على الشرطِ قبلَ العقد ما صحَّ؛ لأنَّه إضافةٌ شرطٍ قبلَ وجودِ السببِ، والسببُ هو العقد، ولا خيارَ بدونِ عقدٍ، والشَّيْءُ قبلَ وجودِ سببه مُلغى ولا عبرةً به،

= وأخرجه الدارقطني (٣/ ٢٧، ٢٨)، والحاكم (٢/ ٤٩، ٥٠) عن عائشة وأنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما بلفظ: المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق، وصححه النووي في المجموع (٩/ ٤٦٤)، والألباني في الإرواء (١٣٠٣).

= ولو اتَّفَقا عليه بعدَ انتهاءِ زمنِ الخيارِ -أيضاً- لا يصحُّ؛ لأنَّه إلحاقُ شرطٍ بعدَ اللزومِ، واللازمُ لا يتقلبُ جائزاً، وهذا الشرطُ مُخرِجٌ للعقدِ عن مقتضاهُ الشرعيِّ، فلا يصحُّ. والصَّحيحُ أنَّه يصحُّ قبلَ العقدِ؛ لأنَّنا نقولُ: العقدُ هُنَا مَبْنِيٌّ على اتِّفاقٍ سابقٍ، وأنتمُ تُجوزون في بابِ النِّكاحِ لو اشترَطَ الزَّوْجُ على الزَّوْجَةِ شرطاً، أو الزَّوْجَةُ على الزَّوْجِ شرطاً قبلَ العقدِ فإنَّه يصحُّ، وكذلك في شروطِ البيعِ السَّابِقَةِ إذا شَرِطْتَ قبلَ العقدِ فإنَّ فيها وجهاً قوياً بالصَّحَّةِ، وعلى هذا نقولُ: الخيارُ نوعٌ من الشرُوطِ، ولا فرق، ما دُمنا نحنُ مُتَّفِقِينَ عندَ العقدِ أنَّ لكلَّ واحدٍ مِنَّا الخيارَ شهراً، ما الَّذي يُبطلُ هذا؟! وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

كذلك -أيضاً- الخيارُ بعدَ اللزومِ، فاللزومُ بالتَّفَرُّقِ -مثلاً- مِنْ حَقِّ المتعاقدينِ، فإذا رَضِيََا بعدَ التَّفَرُّقِ أن يَجْعَلَا أَجَلاً مَعِيَّناً لكلِّ مِنهما الخيارُ فهوَ مِنْ حَقِّهما، مثل ما يجوزُ أن يَجْعَلَا هذا الخيارَ عندَ العقدِ، فما الَّذي يَمْنَعُهُ بعدَ لزومه وهو مِنْ حَقِّهما؟! فالصَّوابُ في هذه المسألةِ أنَّهما إذا ألحَقَا شرطَ الخيارِ بعدَ لزومِ البيعِ فلكلِّ مِنهما الخيارُ، فإنَّ قالَ قائلٌ: هذا يَقْتَضِي أن يَكُونَ العقدُ اللَّازِمُ جائزاً، وهذا يُنَافِي حُكْمَ الشَّرْعِ.

قلنا: المنافاةُ نوعانِ: مُنافاةٌ مُطلقةٌ ومُطلقٌ منافاةٌ، أمَّا المنافاةُ المُطلقةُ، فنَعَم لا تَصَحُّ، وأمَّا مُطلقٌ المنافاةِ فتَصَحُّ، فهُنَا سَيَجْعَلُ عقدَ البيعِ جائزاً إلى مدَّةٍ لا دائماً، أليسَ الرَّجُلُ إذا اشترى شيئاً ملكه ومَنَافِعُهُ مِنْ حينِ العقدِ، ومع ذلكَ لو شرطَ البائعُ منافعَ المبيعِ لمدَّةٍ سَنَةٍ فإنَّه يجوزُ، وهُنَا نَاقِ مُطلقٌ العقدِ لا العقدُ المُطلقُ؛ لأنَّه لو كانَ العقدُ على كماله وتَمَامِهِ ما اسْتَحَقَّ البائعُ المنافعَ ولو يوماً واحداً، ثُمَّ هذا قد تَدَعَوُ الحاجةُ إليه.

مُدَّة مَعْلُومَةٍ وَلَوْ طَوِيلَةً<sup>[١]</sup> .....

= وكذلك يَصَحُّ شرطُ الخيارِ معَ العقدِ، وبعدَ العقدِ، وزمنَ الخيارِ، إمَّا خيارُ الشرطِ وإمَّا خيارُ المجلسِ، لكنَّ كيفَ في خيارِ الشرطِ؟

الجوابُ: أن يُدخلَ شرطًا على آخر، مثل: أن يَقُولَ: اشترَيْتُ منكَ هذا البيتَ ولي الخيارُ ثلاثةَ أيَّامٍ. فلمَّا صارَ اليومُ الثالثُ، قالَ: أُريدُ أن أمدِّدَ الخيارَ إلى سِتَّةِ أيَّامٍ. فلهُ ذلكَ؛ لأنَّ العقدَ لم يَلْزَمْ الآنَ، فلا يَلْزَمُ إلَّا بعدَ انتهاءِ مُدَّةِ الخيارِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «مُدَّة مَعْلُومَةٍ وَلَوْ طَوِيلَةً» عِلْمٌ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ المُدَّةُ معلومةً، بأن يَقُولَ: إلى دخولِ شهرٍ رجبٍ أو يومٍ كذا أو سَنَةٍ كذا. لو قالَ: إلى وقتِ الحصادِ والجداذِ. فالمذهبُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لأنَّ الحصادَ يَخْتَلِفُ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَحْصِدُ مَبَكَّرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْصِدُ مُتَأَخِّرًا، وكذلكَ الجداذُ - جذاذُ النخيلِ - يَخْتَلِفُ فلا يَصَحُّ؛ لأنَّهُ غَيْرُ معلومٍ، والقولُ الثَّانِي: يَصَحُّ. وَيَكُونُ الحُكْمُ مُتَعَلِّقًا بِغَالِيهِ أَوْ بِأَوَّلِهِ، والمسألةُ مُتَقَارِبَةٌ، وهذا هُوَ الصَّحِيحُ.

وقوله: «مُدَّة مَعْلُومَةٍ» يُخْرِجُ المُدَّةَ المجهولةَ، واختارَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ تَجَوُّزُ المُدَّةِ المجهولةِ إِذَا كَانَ لَهَا غَايَةٌ<sup>(٢)</sup> مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: أَبِيعُكَ هَذَا الْبَيْتَ، وَلَكِنْ لِي الْخِيَارُ حَتَّى أَشْتَرِيَ بَيْتًا. فلهذا له غَايَةٌ، وَلَكِنْ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ هَذَا لَهُ وَجْهٌ يَنْبَغِي أَنْ يُحَدِّدَ أَعْلَاهُ بِأَنْ يَقُولَ: لِي الْخِيَارُ حَتَّى أَشْتَرِيَ بَيْتًا مَا لَمْ يَتَجَاوِزِ الشَّهْرَ مِثْلًا؛ دَفْعًا لِلْمُطَاطَلَةِ.

والمُدَّةُ إِذَا كَانَتْ مَجْهُولَةً دَخَلَ ذَلِكَ فِي الْغُرْرِ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٢)، وكشاف القناع (٣/ ٢٠٣).

(٢) زاد المعاد (٣/ ٤٢٨).

= عن بيع الغرر<sup>(١)</sup>؛ ولأنَّ المدَّةَ المجهولةَ يحصلُ فيها نزاعٌ وخصومةٌ، وكلُّ شرطٍ أو عَقودٍ تستلزمُ ذلكَ فإنَّها مُلغاةٌ في الشرعِ.

فإنَّ شرطَهُ إلى مدَّةٍ مجهولةٍ وتبايعا على ذلكَ، وقُلنا: إنَّ الخيارَ فاسدٌ، فهلَ لمن فاتَ غرضُه الخيارُ؟

نعم، سبقَ لنا في بابِ الشرُوطِ في البيعِ أنَّ كلَّ شرطٍ فاسدٍ لا يُفسدُ العقدَ، فإنَّ منِ اشترطَهُ له الخيارُ إذا فاتَ عليه.

وقوله: «مدَّةٌ معلومةٌ ولو طويَلةٌ» أي: لو فُرِضَ أنَّه جعلَ خيارَ الشرطِ لمدَّةٍ شهرٍ أو سنةٍ أو ستينٍ فلا بأسَ.

فإنَّ قالَ قائلٌ: إنَّ هذا الشرطَ ليسَ في كتابِ الله؛ لأنَّه يستلزمُ أن يكونَ العقدُ اللازمُ عقدًا جائزًا؛ لأنَّه لو كانتَ مدَّةُ الخيارِ شهرًا -مثلاً- فلكلِّ منهما أن يفسخَ، فهذا يكونُ منافيًا لمقتضى العقدِ فيكونُ باطلاً.

فالجوابُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أجازَ للمتعاقدَينِ إسقاطَ خيارِ المجلسِ<sup>(٢)</sup>، وفي إسقاطِ خيارِ المجلسِ تنقيصٌ للمدَّةِ التي يكونُ العقدُ فيها جائزًا، وهذا فيه زيادةٌ للمدَّةِ التي

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، رقم (٢١١٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، رقم (١٥٣١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «إذا تبايع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا، وكنا جميعًا، أو يخر أحدهما الآخر، فتبايعا على ذلك، فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع، فقد وجب البيع».

وَأَبْتَدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ<sup>[١]</sup>، .....

= يَكُونُ الْعَقْدُ فِيهَا جَائِزًا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، بَلْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الزِّيَادَةَ أَرْفَقُ بِالْمُتَعَاقِدِينَ مِنْ قَطْعِ مَا هُوَ لَهَا.

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ: حَتَّى فِيمَا يَفْسُدُ قَبْلَ تَمَامِ الْمَدَّةِ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ بِطَيْخًا، وَقَالَ: لِي الْخِيَارُ لِمُدَّةِ شَهْرٍ فَيَصَحُّ، فَإِذَا خِيفَ فُسَادُهُ بَيْعَ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ، ثُمَّ إِنْ أَمْضَى الْبَيْعُ فَالْقِيَمَةُ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ فُسِخَ الْبَيْعُ فَالْقِيَمَةُ لِلْبَائِعِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِثَمَنِهِ، هَكَذَا قَالُوا. وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ إِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ فِي شَيْءٍ يَفْسُدُ قَبْلَ تَمَامِ الْمَدَّةِ فَلَا يَصَحُّ. لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ فَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ، فَسَوْفَ يَخْتَارُ الْمُشْتَرِي الْإِمْضَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ فَسَوْفَ يَخْتَارُ الْفُسْخَ، وَحَيْثُذُ يَكُونُ ضَرَرٌ عَلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَبْتَدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ» أَيِ: ابْتِدَاءُ مَدَّةِ الْخِيَارِ مِنَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا شُرِطَتْ فِي الْعَقْدِ فَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ، فَإِذَا عُقِدَ فِي تَمَامِ السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَجُعِلَ الْخِيَارُ يَوْمًا فَانْتَهَاؤُهُ عِنْدَ السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِيِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا يُقَالُ: ابْتِدَاؤُهَا مِنَ التَّفَرُّقِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ لَا بِالشَّرْطِ؟

فَيُقَالُ: بَلْ مِنَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَتَوَارَدَ سَبَبَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ مَا بَيْنَ الْعَقْدِ وَالتَّفَرُّقِ ثَابِتًا بِالشَّرْعِ وَالشَّرْطِ، وَلَا مَانِعَ.

لَكِنْ إِنْ قَالَ: لِي الْخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ التَّفَرُّقِ. فَحَيْثُذُ يَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ مِنَ التَّفَرُّقِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِي ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنَ التَّفَرُّقِ. فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ التَّفَرُّقَ أَمْدُهُ مَجْهُولٌ،



وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ<sup>[١]</sup> أَوْ قَطَعَاهُ بَطَلَ<sup>[٢]</sup>.

= فَيَكُونُ الْأَمْدُ الَّذِي قُبِدَ ابْتِدَاؤُهُ بِهِ مَجْهُولًا، لَكِنْ مِثْلُ هَذَا يُتَسَامَحُ فِيهِ، وَغَالِبًا أَنَّ التَّفَرُّقَ يَكُونُ قَرِيبًا.

وقوله: «ابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ» لو شرطَ الْخِيَارَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِسَاعَةٍ وَهُمَا فِي مَكَانِ الْبَيْعِ، فَهَلْ تَبْتَدِئُ الْمُدَّةُ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ مِنْ حِينَ الشَّرْطِ؟ نَقُولُ: مِنْ حِينَ الشَّرْطِ، لَكِنَّ الْمَوْلَفَ قَالَ: «مِنَ الْعَقْدِ»؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ».

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ» أَي: مُدَّةُ خِيَارِ الشَّرْطِ.

[٢] قوله: «أَوْ قَطَعَاهُ بَطَلَ» (بَطَلَ) جَوَابُ الشَّرْطِ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، أَي: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى «إِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ»، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ «إِذَا قَطَعَاهُ»، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ بَطَلَ؛ لِأَنَّهُ تَمَّتِ الْمُدَّةُ وَمَضَتْ عَلَى أَثْمَا صَحِيحَةٍ، فَلَوْ قَالَ: إِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ لَزِمَ الْبَيْعُ، وَإِنْ قَطَعَاهُ بَطَلَ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ بَطْلَانَهُ بَعْدَ تَمَامِهِ لَا وَجْهَ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يُعْتَذَرُ عَنِ الْمَوْلَفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ الْإِخْتِصَارَ.

وكَذَلِكَ -أَيْضًا- لو قَطَعَاهُ، أَي: فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ اتَّفَقَا عَلَى إِلْغَاءِ الْخِيَارِ فَإِنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا، مِثْلُ: أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ وَلِيَ الْخِيَارُ لِمُدَّةٍ شَهْرٍ. وَفِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ قَالَا: نُرِيدُ إِلْغَاءَ هَذَا الشَّرْطِ، حَتَّى يَكُونَ لَنَا التَّصَرُّفُ الْكَامِلُ. فَلَا بَأْسَ.

مِثَالٌ آخَرُ: بَعْتُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى رَجُلٍ بِمِئَةِ أَلْفٍ وَالْخِيَارُ لِمُدَّةٍ شَهْرٍ، وَبَعْدَ مَضِيِّ نِصْفِ الشَّهْرِ جَاءَ إِلَيَّ الْمُشْتَرِي، وَقَالَ: نُرِيدُ أَنْ نَقْطَعَ الْخِيَارَ حَتَّى أَتَصَرَّفَ بِهَا شِئْثُ،

وَيُثْبِتُ فِي الْبَيْعِ وَالصُّلْحِ بِمَعْنَاهُ<sup>[١]</sup>، وَالْإِجَارَةِ فِي الذَّمَّةِ<sup>[٢]</sup>، أَوْ عَلَى مُدَّةٍ لَا تَلِي الْعَقْدَ<sup>[٣]</sup>.

= وأنت -أيضاً- تتصرف في الثمن. فوافق البائع فإنه يكون ملغى ويبطل؛ ووجه ذلك أن الحق لهما، فإذا أسقطاه سقط، ولا محذور في إسقاطه، فإن مات أحدهما فإن الخيار يكون لورثته؛ لأن المبيع انتقل بحقوقه إلى ورثته، فيكون الخيار لهم.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيُثْبِتُ فِي الْبَيْعِ وَالصُّلْحِ بِمَعْنَاهُ» سبق أن خيار المجلس يثبت في البيع، ويثبت -أيضاً- في الصلح بمعناه، وقد سبق -أيضاً- معنى الصلح بمعناه، وهو الصلح على إقرار، مثل أن يقر له بعين أو بدين، ثم يصالحه على بعضه أو على عين أخرى، أو ما أشبه ذلك، فهذا صلح بمعنى البيع.

[٢] قوله: «وَالْإِجَارَةُ فِي الذَّمَّةِ» الإجارة في الذمة، مثل أن يؤجره على خياطة ثوب، فيقول: خط لي هذا الثوب بعشرة ريالاً. فهذه إجارة على عمل في الذمة، فقال: لي الخيار لمدة يومين. فالشرط صحيح؛ لأنه لا محذور فيه؛ إذ إن هذه إجارة على عمل، والعمل يثبت في الذمة.

[٣] قوله: «أَوْ عَلَى مُدَّةٍ لَا تَلِي الْعَقْدَ» إذا كان على مدة بأن قال: أجرتك هذا البيت بمئة ريال سنة من الآن. فإن كانت تلي العقد فإن خيار الشرط فيها لا يصح، وإن كانت لا تلي العقد فإنه يصح، ولو قال المؤلف: ابتادوها بعد انتهاء الخيار. لكان أوضح، وهذا يخالف خيار المجلس؛ لأن خيار المجلس يثبت في الإجارة على المدة مطلقاً، أما خيار الشرط فيثبت في الإجارة على مدة بشرط أن تكون ابتداء المدة بعد انتهاء زمن الخيار، على رأي المؤلف.

مثال الإجارة على عملٍ: قال: آجرتك على أن تحمل لي الخطب إلى بيتي، قال: لا بأس، وتمّ العقد على أن له الخيار لمدة يوم أو يومين، فيصح الشرط؛ لأنه على عملٍ وليس فيه ضررٌ ولا تفوتٌ منفعةٌ وليس فيها محذورٌ إطلاقاً.

مثال على المدة: قال: آجرتك هذا البيت لمدة سنة بمئة ريال، وابتداء المدة من العقد، قال: لا بأس، لكن لي الخيار لمدة عشرة أيام. فهذا لا يصح الشرط.

مثال آخر: قال: آجرتك بيتي هذا لمدة سنة بمئة ريال، على أن تبدئ المدة في أول يوم من رجب، والخيار بيننا إلى خمس وعشرين من شهر جمادى الثانية، ونحن الآن في الليلة الثانية عشرة، فيجوز؛ لأن ابتداء مدة الإيجار بعد انتهاء مدة خيار الشرط وليس فيها ضررٌ.

ولكن لماذا لا يصح خيار الشرط في إجارة تبدئ من العقد؟

التعليل؛ لأن ذلك يؤدي إلى أحد أمرين: إما تعطيل المنافع، أو استيفائها في مدة الخيار، وكلاهما لا يجوز.

الآن إذا قلت: آجرتك بيتي لمدة سنة بعشرة آلاف على أن لي الخيار شهراً. هذا الشهر الذي يمضي ما ندري هل يكون لصاحب البيت أو يكون للمستأجر؟ لأنه إن بقيت الإجارة صار للمستأجر، وإن فسخت الإجارة صار لصاحب البيت، وحينئذ تكون هذه المدة التي فيها الخيار لا يعلم لمن هي، فكان الأمر متردداً بين أن تكون الإجارة في مدة الخيار للمؤجر أو للمستأجر، وهذا يؤدي إلى الغرر، وما أدى إلى الغرر فهو باطل.

= وهذا التعليل عليل، والصحيح أنه يجوز اشتراط الخيار، ولو على مدة تلي العقد، ولو في خيار لا ينتهي إلا بعد بدء المدة التي لا تلي العقد.

مثال ذلك: قال: آجرتك بيتي مدة سنة بمئة ريال، ابتداء من اليوم. قال: نعم، لكن لي الخيار لمدة شهر. فعلى كلام المؤلف وهو المذهب<sup>(١)</sup> لا يصح؛ لأن المدة تلي العقد، وعلى القول الراجح يصح، فالعقد تم، وسكن المستأجر، وبعد مضي عشرين يوماً فسخ الإجارة. فنقول: لا بأس، وعليك أجره المثل في المدة التي سكنتها. فالآن لم يفت شيء لا على المستأجر ولا على المؤجر، وإنما قلنا: على المستأجر أجره المثل، وليس عليه القسط من الأجرة؛ لأن العقد بعد فسخه رفع من أصله وتبين أنه لا عقد، والإنسان إذا استوفى منافع من غيره فعليه أجره مثله، وهذا القول هو الصحيح في هذه المسألة؛ لأن هذا في الحقيقة لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، ولا يضيع لأحدهما حقاً، وكل منهما رضي بهذا الشرط؛ لأنه في الحقيقة سوف يعطي صاحب البيت حقه، وسوف يستوفي المستأجر حقه أيضاً، فليس فيه غرر.

وهذا قد تدعو الحاجة إليه، فقد تدعو الحاجة إلى أن يستأجر هذا البيت لمدة سنة بكذا وكذا، يقول: ولي الخيار لمدة شهر؛ لأن بيتي الآن يُعمر، وربما ينتهي قبل الشهر، فالصواب أنه يصح خيار الشرط، ولو على مدة تلي العقد، أو على مدة تبتدئ قبل انتهاء وقت خيار الشرط، وإذا فسخ من له الخيار فإن المدة التي سكنها تُقدر عليه بأجرة المثل.

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٢)، وكشاف القناع (٣/ ٢٠٣).

وَأِنْ شَرَطَاهُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ صَحَّ<sup>[١]</sup>، .....

وسَكَتَ المؤلَّفُ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أَشْيَاءَ مَرَّتْ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَلَمْ يَذْكُرْهَا، مِثْلَ الصَّرْفِ، فَذَكَرَ أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ يَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ يَثْبُتُ فِي الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الصَّرْفِ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا اشْتَرَطَ الْقَبْضَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ لِئَلَّا يَبْقَى لِكُلِّ مِنْهُمَا عِلْقَةٌ فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ، فَشَرَطُ الْخِيَارِ يُنَافِي ذَلِكَ؛ فَلِهَذَا لَا يَصَحُّ خِيَارُ الشَّرْطِ فِيمَا قَبْضُهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ شَرَطٌ لَصَحَّتِهِ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ ثُبُوتُهُ فِي الصَّرْفِ، وَنَقُولُ: اقْبِضَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَيَبْقَى بِأَيْدِيكُمَا عَلَى حَسَبِ مَا اشْتَرَطْتُمَا، فَإِمَّا أَنْ تُثْمِنَا الْبَيْعَ، وَإِمَّا أَنْ تَفْسَخَاهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ: «كُلُّ شُرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ شَرْطٍ»<sup>(٢)</sup>.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأِنْ شَرَطَاهُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ صَحَّ» الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «شَرَطَاهُ» تَعَوُّدٌ عَلَى الْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَالضَّمِيرُ (الهاءُ) يَعُودُ عَلَى خِيَارِ الشَّرْطِ، أَي: شَرَطَ الْمُتَبَايِعَانِ الْخِيَارَ «لِأَحَدِهِمَا»، أَي: لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي، «دُونَ صَاحِبِهِ» صَحَّ وَسَقَطَ خِيَارُ الْآخَرِ.

وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا سَبَقَ مِنْ أَدْلَةٍ جَوَازِ خِيَارِ الشَّرْطِ مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ -أَيْضًا- حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ»، فَمَا دَامَ الْحَقُّ لِهَمَا، وَشَرَطَاهُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطَاهُ لِأَحَدِهِمَا، وَلَا لِهَمَا نَفَذَ الْبَيْعُ، فَلَا خِيَارَ.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

وإِلَى الْغَدِ أَوْ اللَّيْلِ يَسْقُطُ بِأَوَّلِهِ<sup>[١]</sup>.

وَلَمِنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ الْآخِرِ وَسَخَطِهِ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإِلَى الْغَدِ أَوْ اللَّيْلِ يَسْقُطُ بِأَوَّلِهِ» أي إذا قَالَ: لي الخيارُ إلى الغدِ، أو لي الخيارُ إلى اللَّيْلِ. فَيَسْقُطُ بِأَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ الْغَايَةَ ابْتِدَاؤُهَا دَاخِلٌ وَانْتِهَاؤُهَا غَيْرُ دَاخِلٍ، فَإِذَا قَالَ: «إِلَى الْغَدِ» لَمْ يَدْخُلِ الْغَدُ، فَيَنْتَهِي الْخِيَارُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ. و«إِلَى اللَّيْلِ» لَا يَدْخُلُ اللَّيْلُ، فَيَنْتَهِي الْخِيَارُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَفِ، فَإِذَا قَالَ: إِلَى الْغَدِ. فَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ابْتِدَاءِ السُّوقِ، وَابْتِدَاءِ الْأَسْوَاقِ فِي الْغَالِبِ لَا يَكُونُ مِنْ أَذَانِ الْفَجْرِ؛ بَلْ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، وَخُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الْأَسْوَاقِ.

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، فَإِذَا كَانَ عُرْفُ التُّجَّارِ أَتَمَّهُمْ إِذَا قَالُوا: «إِلَى الْغَدِ»، أَيْ: إِلَى افْتِتَاحِ السُّوقِ فَلَا مُدَّ إِلَى افْتِتَاحِ السُّوقِ، نَعَمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عُرْفٌ أَوْ كَانَ الْعُرْفُ غَيْرَ مُطَرَّدٍ فَنَرْجِعُ إِلَى اللَّغَةِ، وَاللُّغَةُ أَنَّ الْغَدَ يَبْتَدِئُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَإِلَى اللَّيْلِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنْ قَدَّرَ أَنَّ هُنَاكَ عُرْفًا يَجْتَمِعُ التُّجَّارُ فِيهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَيَرُونَ أَنَّ الْأَجَالَ الْمُؤَجَّلَةَ فِي اللَّيْلِ، أَيْ: جَلْسَةً مَا بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَإِنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَهَا «أَنَّ الْمَرْجِعَ فِيمَا يَتَدَاوَلُهُ النَّاسُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْأَفْعَالِ إِلَى الْعَرَفِ»، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ، أَوْ كَانَ الْعُرْفُ مُضْطَرَّبًا رَجَعْنَا إِلَى اللَّغَةِ مَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّيْءِ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَإِنْ كَانَ لِلشَّيْءِ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى كُلِّ الْحَقَائِقِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَمِنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ الْآخِرِ وَسَخَطِهِ» أَيْ: الَّذِي لَهُ الْخِيَارُ سِوَاءَ كَانَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي أَوْ كُلُّهُمَا، فَلَهُ الْفَسْخُ، سِوَاءَ كَانَ بِحَضُورِ

وَالْمِلْكُ مُدَّةَ الْخِيَارَيْنِ لِلْمُشْتَرِي<sup>[١]</sup>، .....

= الآخر أو غيبته أو رضاه أو كراهته؛ لأنَّ الحقَّ له، فإذا تبايعا هذه الدارَ وجعلا الخيارَ لهما لمدة عشرة أيام، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا فسخَ، فقال الآخرُ: لا أَرْضَى أنا لي الخيارَ أيضًا، وأنا لم أفسخ. فينفسخ ولو لم يرض، ولا يُشترطُ أيضًا عِلْمُ الآخرِ بالفسخ؛ لأنَّ القاعدةَ الفقهيةَ: «أَنَّ مَنْ لَا يُشْتَرِطُ رِضَاهُ لَا يُشْتَرِطُ عِلْمُهُ»؛ ولهذا يجوزُ للرجل أن يُطلِّقَ زوجته وإن لم تعلم؛ لأنَّه لا يُشترطُ رضاها، وإذا لم يُشترطُ رضاها فلا فائدة من اشتراط العلم.

ولكن كيف يفسخ في غير حضرته؟

الجواب: يُشهد أو يكتبُ كتابةً ويرسلها له بالبريد أو يودعها عند إنسانٍ ثقة، على أنَّه في اليومِ الفلاني قد فسخَ عقدَ البيعِ الذي اتَّفَقَ عليه مع فلانٍ... إلخ.

وقوله: «وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ الْآخَرِ وَسَخَطِهِ» والتعليل ما يلي:

أولاً: لأنَّ الحقَّ له.

ثانياً: أنَّه لا يُشترطُ علمُ صاحبه، فلا يُشترطُ رضاه؛ ولهذا يجوزُ أن يفسخ ولو مع غيبة صاحبه، لكن ينبغي أن يُقال: يُشهد على الفسخ؛ لئلا يقع النزاع بين البائع والمشتري، فيحصل في ذلك فتنة وعداوة وبغضاء.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمِلْكُ مُدَّةَ الْخِيَارَيْنِ لِلْمُشْتَرِي» فالملك، أي: ملك المبيع و«مُدَّةَ الْخِيَارَيْنِ»، أي: خيار المجلس، وخيار الشرط «لِلْمُشْتَرِي»، وإن لم تتم مدة الخيار فله غنمه وعليه غرمه؛ ولهذا لو تلف ولو بدون تعدُّ أو تفريط فالضمان على المشتري؛ لأنَّه ملكه، والدليل على هذا أمران: الأثر والنظر.

= أَمَّا الدَّلِيلُ الْأَثَرِيُّ: فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، فقوله: «مَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ»، أي: مِنْ حِينَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَتِمُّ بِمَجَرَّدِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ» فَيَكُونُ لِلْمُبْتَاعِ الَّذِي هُوَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا الْمَالِ وَهُوَ الْعَبْدُ مِلْكٌ لِلْمُشْتَرِي بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ، هَذَا هُوَ الدَّلِيلُ، وَالدَّلَالَةُ فِيهِ خَفِيَّةٌ جَدًّا، فَكُونُ الْمَالِ لَمْ يَدْخُلْ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا بِشَرْطِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ دَخَلَ مِلْكَهُ بِدُونِ شَرْطٍ، بَلْ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ.

ولهذا اختلف العلماء في هذه المسألة؛ هل الملك مدّة الخيارين للبائع أو للمشتري أو في ذلك تفصيل؟

فَقِيلَ: إِنَّهُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَلْزَمْ بَعْدُ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ حَتَّى تَتِمَّ الْمُدَّةُ قَبْلَ الْفَسْخِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ مُنْتَظَرٌ، فَإِنْ تَبَيَّنَ الْإِمْضَاءُ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ فَسَخَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ. وهذا القول من حيث النظر قويٌّ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْحَدِيثَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّظَرِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ بِمَجَرَّدِ الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ، يَعْنِي بِمَجَرَّدِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

أَمَّا الدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ: فَلَأَنَّ هَذَا الْمَبِيعَ لَوْ تَلَفَ لَكَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي، وَإِذَا كَانَ مِنْ ضَمَانِهِ فَكَيْفَ نَجْعَلُ عَلَيْهِ الْغُرْمَ، وَلَا نَجْعَلُ لَهُ الْغُنْمَ؟! فَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمَلِكَ مِنْ حِينَ تَمَامِ الْقَبُولِ بَعْدَ الْإِيجَابِ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل، رقم (٢٣٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها تمر، رقم (١٥٤٣)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



وَلَهُ نَمَاؤُهُ الْمُتَفَصِّلُ<sup>[١]</sup> وَكَسْبُهُ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُ نَمَاؤُهُ الْمُتَفَصِّلُ» «لَهُ» أي: للمُشْتَرِي «نَمَاؤُهُ» أي: نماء المبيع، «الْمُتَفَصِّلُ» الَّذِي يَنْفَصِلُ عَنِ الْمَبِيعِ، احْتِرَازًا مِنَ التَّصَلُّ، فالمتفصل على اسمه، ما ليس مُتَّصِلًا بِالْمَبِيعِ، مِثْلُ: اللَّبَنِ، وَالْوَلَدِ، وَالثَّمَرَةِ، وَالنَّمَاءِ الْمُتَّصِلُ مَا لَا يُمَكِّنُ انفكاكُهُ عَنِ الْأَصْلِ، مِثْلُ: السَّمَنِ، وَتَعْلُمُ الصَّنْعَةِ، وَالصَّحَّةَ بَعْدَ الْمَرْضَى، وَزَوَالَ الْعَيْبِ بَعْدَ وَجُودِهِ، هَذَا يُسَمِّيهِ نَمَاءً مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ انفكاكُهُ عَنِ الْعَيْنِ، فَالنَّمَاءُ الْمُتَفَصِّلُ لِلْمُشْتَرِي، وَالنَّمَاءُ الْمُتَّصِلُ لِلْبَائِعِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اشْتَرَى شَاةً بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، وَاشْتَرَطَ الْخِيَارَ لِمُدَّةِ شَهْرٍ، وَهَذِهِ الشَّاةُ فِيهَا لَبَنٌ، وَيَأْخُذُ مِنْهَا كُلَّ لَيْلَةٍ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ اللَّبَنِ، فَالْلَبَنُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ.

وَهَذِهِ الشَّاةُ سَمِنَتْ وَصَارَتْ ذَاتَ لَحْمٍ وَشَحْمٍ، فَهَذَا الشَّحْمُ وَاللَّحْمُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مُتَّصِلٌ لَا يُمَكِّنُ تَخْلِيصَهُ مِنَ الْأَصْلِ، فَيَكُونُ تَبَعًا لَهُ، وَيَثْبُتُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يَثْبُتُ فِي الْمُسْتَقِلِّ.

وَلَوْ اشْتَرَى شَاةً حَامِلًا وَفِي أَثْنَاءِ الْخِيَارِ وَضَعَتْ؟

نَقُولُ: إِنْ نَشَأَ الْحَمْلُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَهُوَ نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ لِلْمُشْتَرِي، وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ فَهُوَ أَحَدُ الْمَبِيعِينَ، فَيَكُونُ لِلْبَائِعِ؛ وَلِهَذَا لَوْ رَدَّهَا لَرَدَّ الْوَلَدَ مَعَهَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ.

[٢] قوله: «وَكَسْبُهُ» أي: الَّذِي يُحْصِلُهُ الْمَبِيعُ، إِذَا قَدَّرَ أَنَّ الْمَبِيعَ عَبْدٌ وَاشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ، وَفِي هَذَا الْأُسْبُوعِ كَسَبَ الْعَبْدُ بَأَنَ بَاعَ وَاشْتَرَى، فَكَسَبَ فِي مُدَّةِ الْأُسْبُوعِ مِثْلًا أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَالْأَلْفُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ.

= وهذا العبدُ اشتراه وهو هزيلٌ؛ لأنَّه يأكلُ وجبةً ويُحرِّمُ من وجبةٍ عند بائعه، فلم يكنْ عليه لحمٌ، فجاءَ عند المشتري ووجدَ ما شاء الله من الأكلِ، وراحة البالِ، فسَمِنَ في خلالِ أسبوعٍ فهذا النِّماءُ للبائع؛ لأنَّه تابعٌ ولا يُمكنُ فصلُه عن الأصلِ، هذا ما ذهبَ إليه المؤلِّفُ.

وعن الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -<sup>(١)</sup> روايةٌ، أنَّ النِّماءَ المتَّصِلَ لِمَن حصلَ في ملكه، واختاره شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -<sup>(٢)</sup> وقال: هذا حصلَ من عملِ المشتري الَّذي هوَ في ملكه «وَالْخَرَجُ بِالْضَّمَانِ»<sup>(٣)</sup>، أي: مَنْ عليه ضَمَانُ شيءٍ فلهُ خراجُه، والنِّماءُ المتَّصِلُ قد يكونُ أهمُّ من المنفصلِ فيكونُ للمُشتري، وإذا كانَ للمُشتري فإذا فُسِّخَ البِيعُ يَقُومُ حينَ العقدِ، وهو هزيلٌ وحينَ فُسْخِ البِيعِ وهو نشيطٌ أحرُّ أزهرٌ سمينٌ، فالفرقُ نصفُ القيمةِ، فتكونُ نصفُ القيمةِ للمُشتري، لكنْ إذا قالَ البائعُ: أنا لا أقبلُ، خذْ نِماءَكَ المتَّصِلَ. فماذا نفعلُ؟ هل نفعلُ كما فعلَ سُلَيْمانُ فنقولُ:

(١) انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/٣٧٣)، والاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] لابن تيمية (٥/٣٩٠).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/٣٩٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٦/٤٩، ٢٣٧)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيبا، رقم (٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا، رقم (١٢٨٥)، والنسائي: كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، رقم (٤٤٩٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، رقم (٢٢٤٣)، وابن حبان (٤٩٢٧، ٤٩٢٨)، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وصححه أيضا المنذري في مختصر أبي داود (٣٣٦٧)، وحسنه البغوي في شرح السنة (٢١١٩)، وصححه ابن القطان كما في بيان الوهم والإيهام (٢٧١٨)، وانظر الكلام حول هذا الحديث في: مختصر أبي داود للمنذري، والتلخيص (١١٨٩)، والإرواء (٥/١٥٨).

وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا<sup>[١]</sup> .....

= ائْتِ بالسَّكِينِ<sup>(١)</sup>. أَمْ ماذا نَعْمَلُ؟ نَقُولُ: يَلْزَمُكَ وَلَا بَدَّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا» رَتَّبَ عَلَى التَّصَرُّفِ حُكْمَيْنِ: التَّحْرِيمَ، وَالْفَسَادَ، كَلِمَةُ (تَحْرُمُ) غَيْرُ كَلِمَةٍ (لَا يَصِحُّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّحْرِيمِ عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَيَلْزَمُ مِنَ عَدَمِ الصَّحَّةِ التَّحْرِيمُ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ الشُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»<sup>(٢)</sup>، فَهَذَا تَحْرِيمٌ، وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِذَا أَتَى سَيِّدُهُ الشُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»، يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ الْعَقْدِ؛ إِذْ لَا خِيَارَ إِلَّا بَعْدَ صَحَّةِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ فِرْعٌ عَنِ الصَّحَّةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَصِحُّ فَهُوَ حَرَامٌ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ شَرْطٍ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ ذَلِكَ مُحَذَّرًا مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

الْأَوَّلُ: يُسَمَّى عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ حُكْمًا تَكْلِيفِيًّا، وَالثَّانِي: يُسَمَّى حُكْمًا وَضْعِيًّا؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، أَوْ انْتَفَى عَنْهُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ فَهُوَ تَكْلِيفِيٌّ، وَمَا كَانَ صَحَّةً أَوْ فُسَادًا أَوْ شَرْطًا أَوْ مَانِعًا فَهُوَ وَضْعِيٌّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا، رَقْمُ (٦٧٦٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ، رَقْمُ (١٧٢٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذَّنْبُ فَذَهَبَ بَابِنِ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّا ذَهَبَ بَابُنَا، وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّا ذَهَبَ بَابُنَا، فَتَحَاكَمْنَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجْنَا عَلَى سُلَيْمَانَ ابْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِالسَّكِينِ أَشْقَهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ تَحْرِيمِ تَلْقَى الْجَلَبِ، رَقْمُ (١٧/١٥١٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحُلُّ، رَقْمُ (٢١٦٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، رَقْمُ (١٥٠٤)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

فِي الْمَبِيعِ<sup>[١]</sup> وَعَوَضِهِ الْمَعِينِ فِيهَا<sup>[٢]</sup> .....

= وقوله: «وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا» فيه تنازع بين (يَحْرُمُ) و(يَصِحُّ) فأيهما يُعْمَلُ؟

الجواب: يجوزُ هنا هذا وهذا؛ لأنَّ الضَّمِيرَ لَيْسَ ضَمِيرًا ظَاهِرًا وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَرٌّ.  
وقوله: «تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا» يعني: البائع والمشتري؛ لأنَّ البائع لو تَصَرَّفَ وَأَنْفَذْنَا تَصَرُّفَهُ جَنَيْنَا عَلَى الْمَشْتَرِي، والمشتري لو تَصَرَّفَ وَأَنْفَذْنَا تَصَرُّفَهُ جَنَيْنَا عَلَى الْبَائِعِ، وعلى هذا فنقول: لا يجوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ لَا الْبَائِعُ وَلَا الْمَشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي الْمَبِيعِ» أي: المنتقلِ مِنَ الْبَائِعِ لِلْمَشْتَرِي.

وظاهرُ كلامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا حَتَّى فِي التَّأْجِيرِ، وَأَنَّ مَا يُمَكِّنُ تَأْجِيرَهُ يَبْقَى مُعْطَلًا، فَالْبَيْتُ مَثَلًا يَبْقَى لَا يُؤَجَّرُ؛ لِأَنَّ التَّأْجِيرَ نَوْعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا أَجَّرَهُ ثُمَّ اخْتَارَ الْبَائِعُ الْفَسْخَ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ فَيَمْنَعُهُ بَعْضُ الْحَقِّ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَصِحُّ تَأْجِيرُهُ؛ لِأَنَّ تَأْجِيرَهُ خَيْرٌ مِنْ بَقَائِهِ هَدْرًا، ثُمَّ إِنْ أَمْضِيَ الْبَيْعُ فَالْأَجْرُ لِلْمَشْتَرِي وَإِنْ فُسِّخَ فَالْأَجْرُ لِلْبَائِعِ.

[٢] قوله: «وَعَوَضِهِ الْمَعِينِ فِيهَا» أي: المنتقلِ مِنَ الْمَشْتَرِي إِلَى الْبَائِعِ، فَالْمُؤَلَّفُ قَيْدَ الْعَوَضِ الَّذِي هُوَ الثَّمَنُ بِكَوْنِهِ مَعِينًا؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ الَّذِي فِي الذَّمَّةِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْمَشْتَرِي كَمَا يَشَاءُ، فَلَوْ قَالَ مَثَلًا: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ السَّاعَةَ بِعَشْرَةِ رِيَالٍ. فَاَلْمَبِيعُ هُنَا مُعَيَّنٌ، وَالثَّمَنُ مُقَدَّرٌ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ: بِهِذِهِ الْعَشْرَةِ. وَتَبَيَّنَتْ الْعَشْرَةُ فِي ذِمَّةِ الْمَشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرِي فِي جَبِيهِ عَشْرَةُ رِيَالٍ وَكَانَ فِي نِيَّتِهِ أَنْ يَدْفَعَ هَذِهِ الْعَشْرَةَ قِيمَةً لِلْسَّاعَةِ، ثُمَّ إِنَّ الْعَشْرَةَ سُرِقَتْ فَلَا يَنْفَسُخُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ لَيْسَ الْعَشْرَةُ الَّتِي فِي الْجَيْبِ، بَلْ هِيَ فِي الذَّمَّةِ.

مثال المعين: أن يقول: اشتريت منك هذه الساعة بهذه العشرة. فوقع العقد الآن على عين العشرة، كما وقع على عين الساعة، وعلى هذا فيكون الثمن إمّا في الذمة، وإمّا معينًا.

والذي يحرم هو التصرف في الثمن المعين، أمّا الذي في الذمة فإن المشتري حرٌّ حتى يسلمه للبائع.

وفي المثال الذي ذكرت: اشتريت منك هذه الساعة بعشرة ريالات. وهو ينوي أن ينقد العشرة التي في جيبه ثمنًا للساعة، هل يمكن أن يتصرف في هذه العشرة؟  
الجواب: نعم، لكن لو قال: بهذه العشرة. ثم وضعها في جيبه، فإنه لا يمكن أن يتصرف فيها؛ لأنه لما وقع العقد على عين الثمن صار ملكًا للبائع بمجرد العقد، كما يكون المبيع الذي وقع العقد على عينه ملكًا للمشتري بمجرد العقد.

وهل يمكن أن يكون المبيع في الذمة؟

الجواب: نعم يمكن، فالسلم كان الصحابة رضي الله عنهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين<sup>(١)</sup>، والثمار معلوم أنها في الذمة، إذن كل من الثمن والمثمن يمكن أن يكون في الذمة، فما كان في الذمة فإن صاحبه يتصرف فيه كما يشاء، وما كان معينًا فإنه لا يتصرف فيه من انتقل ملكه عنه، فالمشتري لا يتصرف في الثمن والبائع لا يتصرف في المبيع.

(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ<sup>[١]</sup> بِغَيْرِ تَجَرِبَةِ الْمَبِيعِ<sup>[٢]</sup>، .....

= وقوله: «وَعَوَضِهِ» يَشْمَلُ ما إذا كَانَ الْعَوَضُ نَقْدًا كما لو قَالَ: اشْتَرَيْتُ هَذَا الْبَيْتَ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ، أَوْ غَيْرِ نَقْدٍ كما لو قَالَ: اشْتَرَيْتُ هَذَا الْبَيْتَ بِهَذِهِ السَّيَّارَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «بِعَوَضِهِ»، وَلَمْ يَقُلْ: وَالدَّرَاهِمِ الْمَعْيَنَةِ. حَتَّى يَشْمَلَ ما إذا كَانَ الْعَوَضُ دَرَاهِمَ أَوْ أَعْيَانًا أُخَرَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ» فَإِنْ أَذِنَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ الْآخَرُ فِي هَذَا بِإِجَارَةٍ أَوْ بِإِعَارَةٍ أَوْ بِمَنْفَعَةٍ فَلَا حَرَجَ، أَمَّا بِغَيْرِ إِذْنٍ فَلَا.

[٢] قوله: «بِغَيْرِ تَجَرِبَةِ الْمَبِيعِ» إِذَا كَانَ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي بِتَجَرِبَةِ الْمَبِيعِ بِأَنْ كَانَ فَرَسًا فَيُجَرَّبُ عَدْوُهُ وَامْتِثَالُهُ لِلأَمْرِ، وَإِذَا كَانَتْ سَيَّارَةً يُجَرَّبُهَا إِذَا كَانَتْ تَمْشِي أَوْ لَا جازَ؛ فَتَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ مِنْ أَجْلِ التَّجَرِبَةِ جَائِزٌ.

وَهَلْ مِنَ التَّجَرِبَةِ أَنْ يَحْلَبَ الشَّاةُ أَوْ الْبَقَرَةُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْبَقَرِ إِذَا أَرَدَتْ أَنْ تَحْلِبَهَا فَإِنَّهَا تَضْرِبُكَ بِرِجْلِهَا، فَلَا تَتِمَّكَّنُ مِنَ الْحَلَبِ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْغَنَمِ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْإِبِلِ، فَإِذَا حَلَبَهَا لِلتَّجَرِبَةِ فَلَا بَأْسَ، وَهَلْ يَبْطُلُ خِيَارُهُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَرِبَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَسْبَابِ اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ تَجَرِبَةُ الْمَبِيعِ.

وَهَلْ يَصَحُّ التَّصَرُّفُ مَعَ الْبَائِعِ بِتَأْجِيرٍ أَوْ بَيْعٍ؟

نَعَمْ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ قَبُولَهُ لِهَذَا التَّصَرُّفِ إِذْنٌ لَا شَكَّ فِيهِ؛ فَصَارَ التَّصَرُّفُ الْجَائِزُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: إِذَا أَذِنَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَإِذَا كَانَ التَّصَرُّفُ مَعَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَإِذَا كَانَ التَّصَرُّفُ لَتَجَرِبَةِ الْمَبِيعِ.

إِلَّا عِتَقَ الْمُشْتَرِي<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا عِتَقَ الْمُشْتَرِي» (عِتَقَ) مَصْدَرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، أي: إذا اشترى عبداً واشترطَ البائعُ الخيارَ أو المشتري، فإنه يجوزُ للمشتري أن يُعتقَ العبدَ.

هل يحرمُ أو لا؟

ظاهرُ كلامِ المؤلفِ أنه لا يحرمُ ويصحُّ.

وقيل: إنه يحرمُ ويصحُّ، وهذا المذهبُ<sup>(١)</sup>.

وقيل: يحرمُ ولا يصحُّ.

وتعليلُ المذهبِ أنَّ للعتقِ نفوذاً قوياً فينفذُ؛ ولذلك لو أنَّ الرَّجُلَ أعتقَ نَصيبَهُ من عبدٍ، بأن يكونَ عبدٌ بينَ اثْنَيْنِ فأعتقَ أحدهما نَصيبَهُ من العبدِ، فإنَّ العبدَ يُعتقُ كُلُّهُ، ويُلزَمُ هذا المعتقُ بدفعِ قيمةِ نَصيبِ صاحبه إليه، لقوَّةِ نفوذِ العتقِ؛ ولأنَّ الشَّارِعَ يتشَوَّفُ إلى العتقِ تشوفاً كبيراً، ويحرمُ؛ لأنَّه تصرَّفَ بغيرِ إذنِ صاحبه فهو إسقاطُ لحقه؛ لأنَّه إذا أعتقه فلا يُمكنه أن يفسخَ البيعَ.

ولكنَّ الصَّحيحَ أنَّه يحرمُ ولا يصحُّ ولا يُستثنى العتقُ، فالعتقُ كغيره من التَّصرُّفاتِ، أمَّا كونه يحرمُ؛ فلأنَّه اعتداءٌ على حقِّ صاحبه، وقد قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»<sup>(٢)</sup>، وهذا من الاعتداءِ على الأموالِ،

(١) انظر: المغني (٢٦/٦)، والإنصاف (٣٨٩)، وكشاف القناع (٢٢٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم (١٧٤١)، ومسلم: كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء، رقم (١٦٧٩)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فَنَسْخُ لِحْيَارِهِ<sup>[١]</sup>.

= وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَصَحُّ فَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ عَلَى الْعِدْوَانِ عَلَى النَّاسِ، بَلِ الْعَكْسُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصَحُّ.

وَهَنَّاكَ -أَيْضًا- تَعْلِيلٌ يُقَالُ: إِنَّ الْعَتَقَ يَقَعُ قُرْبَةً لِلَّهِ عَزَّجَلَّ وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِمَعْصِيَتِهِ؟! لَا يُمَكِّنُ؛ فَهَذَا تَضَادٌّ وَنَوْعٌ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا عَتَقَ الْمُشْتَرِي» لَوْ أَنَّ الْبَائِعَ أَعْتَقَ الْعَبْدَ فَلَا يَصَحُّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي أَنَّ الْمُشْتَرِيَ قَدْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ، وَأَمَّا الْبَائِعُ فَلَيْسَ لَهُ مَلِكٌ فِي هَذَا الْمَبِيعِ؛ فَلِهَذَا صَحَّ عَتَقَ الْمُشْتَرِيَ دُونَ عَتَقِ الْبَائِعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فَنَسْخُ لِحْيَارِهِ» أَي: إِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ الَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ الْخِيَارَ لَهُ وَحْدَهُ فَإِنَّ تَصَرُّفَهُ فَنَسْخُ لِحْيَارِهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُنَا أَنَّ الْفَسْخَ يَثْبُتُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اشْتَرَى الرَّجُلُ بَيْتًا مِنْ شَخْصٍ وَاشْتَرَطَ الْخِيَارَ لِمُدَّةِ شَهْرٍ، وَفِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ آجَرَهُ مَنْ يَسْكُنُهُ فَيَبْطُلُ خِيَارُهُ، فَإِنْ قَالَ: أَنَا مَا أَبْطَلْتُ الْخِيَارَ؟ نَقُولُ: تَصَرُّفُكَ دَلِيلٌ عَلَى رِضَاكَ بِهِ، وَأَنْتَ أَسْقَطْتَ الْخِيَارَ. وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ مَعَ اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ لِنَفْسِهِ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِمُدَّةِ شَهْرٍ، وَقَدْ اشْتَرَاهُ بِمِئَةِ أَلْفٍ، ثُمَّ جَاءَهُ إِنْسَانٌ وَقَالَ: بِغْنِي إِيَّاهُ بِمِئَةِ عَشْرَةٍ. فَبَاعَهُ بِمِئَةِ عَشْرَةٍ فَيَبْطُلُ خِيَارُهُ؛ لِتَصَرُّفِهِ فِي الْبَيْتِ، وَتَصَرُّفُهُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى رِضَاهُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُرِيدُ رَدَّهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدَ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، رَقْمُ (١٧١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ<sup>(١)</sup>.

وُيُسْتَشَى مِنْ هَذَا مَا سَبَقَ مِنْ تَجَرِبَةِ الْمُبِيعِ، فَإِنَّ تَصَرُّفَ الْمُشْتَرِي بِتَجَرِبَةِ الْمُبِيعِ لَا يَفْسُخُ خِيَارَهُ، وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الشَّرْطِ أَنْ يَنْظُرَ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَوْ لَا؟

وقوله: «وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فُسْخٌ لَخِيَارِهِ» ظاهرٌ كلامه أَنَّ تَصَرُّفَ الْبَائِعِ لَيْسَ فُسْخًا لَخِيَارِ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي حَقُّهُ بَاقٍ.

أَمَّا لَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ، وَإِذَا تَصَرَّفَ فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ؛ لِأَنَّ مَلَكَ الْمُبِيعِ لِلْمُشْتَرِي، وَلَكِنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: فَسَخْتُ الْبَيْعَ. ثُمَّ يَتَصَرَّفُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ فُسْخٌ لَخِيَارِهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَاعَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو هَذَا الْبَيْتَ بِمِئَةِ أَلْفٍ، وَقَالَ الْبَائِعُ وَهُوَ زَيْدٌ: لِي الْخِيَارُ لِمُدَّةِ شَهْرٍ. ثُمَّ إِنَّ زَيْدًا بَاعَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ فَهَذَا فُسْخٌ لَخِيَارِهِ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ إِيَّاهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَلْغَى الْبَيْعَ الْأَوَّلَ، وَهَذَا الْفُسْخُ دَلَالَتُهُ فِعْلِيَّةٌ لَا قَوْلِيَّةٌ، أَمَّا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ: أَشْهَدُوا أَنِّي فَسَخْتُ. فَهَذَا دَلَالَتُهُ قَوْلِيَّةٌ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ فُسْخُ خِيَارِهِ مِنْ أَجْلِ تَصَرُّفِهِ فَهُوَ فُسْخٌ فِعْلِيٌّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ» أَي: مَنْ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي بَطَلَ خِيَارُهُ، سِوَاءٍ شَرَطَ الْخِيَارَ لَهُ وَحْدَهُ، أَوْ لَهُ وَلصَاحِبِهِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الْخِيَارُ.

مِثَالُهُ: اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ آخَرَ بَيْتًا بِمِئَةِ أَلْفٍ، وَجَعَلَ الْخِيَارَ لَهُ لِمُدَّةِ شَهْرٍ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّ الْخِيَارَ يَبْطُلُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا خِيَارَ لِلْوَرِثَةِ فِي هَذَا الْمُبِيعِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمَاتَنِ فِيهَا خِلَافُ الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: المغني (٦/ ١٤)، والإنصاف (٤/ ٣٠٧)، وكشاف القناع (٣/ ٢٠٢).

= فإذا قَالَ الْوَرِثَةُ: لِمَاذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا خِيَارٌ؟ أَلَيْسَ قَدْ انْتَقَلَ إِلَيْنَا مِنْ مُورِثِنَا بِحَقْوَقِهِ وَمِنْهَا الْخِيَارُ؟.

نَقُولُ: عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا خِيَارَ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَ الْإِمْضَاءِ أَوْ الْفَسْخِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ الْمُشْتَرِي الَّذِي مَاتَ، فَلَا نَدْرِي الْآنَ، هَلْ يُرِيدُ الْإِمْضَاءَ أَوْ يُرِيدُ الْفَسْخَ فَيُطْلَ، فَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ يُرِيدُ الْفَسْخَ بَحَيْثُ يَكُونُ قَدْ طَالَبَ بِهِ، بَأَن قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ الْفَسْخَ فَإِنَّهُ يُورَثُ مِنْ بَعْدِهِ؛ لِأَنَّ مُطَالَبَتَهُ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ اخْتَارَ الْفَسْخَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُطَالَبْ فَإِنَّا لَا نَدْرِي، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعَقْدِ، وَهَذَا هُوَ التَّعْلِيلُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَلَكِنْ تَفْسِيرُ الْمَطَالِبَةِ بِهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: فَسَخْتُ. انْفَسَخَ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَبْقَ خِيَارٌ، وَأَمَّا إِذَا فُسِّرَتِ الْمَطَالِبَةُ بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ: أَنَا عَلَى خِيَارِي. فَهَذِهِ ثَابِتَةٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلْهَا؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ اشْتَرَى بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَلَمْ يَسْقُطِ الْخِيَارُ فَالْأَصْلُ بِقَاؤُهُ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهُ يُورَثُ سِوَاءَ طَالِبٍ بِهِ أَمْ لَمْ يُطَالَبْ؛ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَلِكَ انْتَقَلَ إِلَى الْوَرِثَةِ بِحَقْوَقِهِ، وَهَذَا الَّذِي اشْتَرَى بِشَرْطِ الْخِيَارِ انْتَقَلَ إِلَى الْوَرِثَةِ بِحَقْوَقِهِ، فَيَبْتُ لَهُمْ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَقَدْ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْوَرِثَةِ، فَيُورَثُ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمَوَارِيثِ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وَكَلِمَةُ ﴿تَرَكَ﴾ تَشْمَلُ كُلَّ مَتْرُوكَاتِهِ مِنْ أَعْيَانٍ أَوْ مَنَافِعٍ أَوْ حَقُوقٍ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ: إِنَّهُ يَنْتَقِلُ الْحَقُّ إِلَى الْوَرِثَةِ، وَلَهُمُ الْخِيَارُ بَيْنَ الْإِمْضَاءِ أَوْ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّهُمْ وَرِثُوهُ مِنْ مُورِثِهِمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا بَدَّ أَنْ يُطَالَبَ. فَيُقَالُ: إِذَا طَالَبَ لَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ بَاقٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَالَبَ بِهِ فَقَدْ انْتَهَى الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ الْفَسْخَ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا اخْتَلَفَ الْوَرِثَةُ فَبَعْضُهُمْ قَالَ: أُرِيدُ الْإِمْضَاءَ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: أُرِيدُ الْفَسْخَ.

فَيُقَالُ: إِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْخِلَافُ إِلَّا أَنْ يَفْسَخَ أَوْ يُمَضِّيَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ الْفَسْخَ، وَاخْتَارَ آخَرُونَ الْإِمْضَاءَ؛ فَإِنْ كَانَ لَا ضَرَرَ عَلَى الْبَائِعِ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، فَلِكُلِّ حُكْمِهِ، مِثْلُ مَا لَوْ كَانَتِ الصَّفَقَةُ عَشْرَ سَيَّارَاتٍ، كُلُّهَا مِثْلًا لِلْقِيمِ وَمِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَمَاتَ الرَّجُلُ وَخَلَّفَ أَرْبَعَةَ أَبْنَاءٍ وَبَنَاتَيْنِ، فَيَكُونُ لِكُلِّ بِنْتٍ سَيَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلِكُلِّ ابْنٍ سَيَّارَتَانِ، إِذَا قَالَ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ: أَنَا أَخْتَارُ فَسْخَ الْبَيْعِ. يَرُدُّ عَلَى الْبَائِعِ سَيَّارَتَيْنِ، وَيُعْطِيهِ ثَمَنَهُمَا وَلَا نَقْصَ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِذَا قَالَتْ إِحْدَى الْبَنَاتِ: أَنَا أَخْتَارُ فَسْخَ الْبَيْعِ. يُعْطَى الْبَائِعُ سَيَّارَةٌ، وَيُعْطِيهَا ثَمَنُهَا، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ. وَلَكِنْ إِنْ كَانَ بَاعَ عَلَيْهِ حِذَاءً بِمِئَةِ رِيَالٍ، وَقَالَ: لِي الْخِيَارُ لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ. وَمَاتَ خِلَالَ الْأُسْبُوعِ، وَخَلَّفَ ابْنَيْنِ أَحَدُهُمَا اخْتَارَ الْفَسْخَ وَالْآخَرُ اخْتَارَ الْإِمْضَاءَ، فَهُنَا لَا يُمَكَّنُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَتَضَرَّرُ، فَيُقَالُ: إِمَّا أَنْ تَفْسَخَا جَمِيعًا، وَإِمَّا أَنْ تُمَضِّيَا جَمِيعًا.

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ» لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ يَبْطُلُ خِيَارُهُ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَعْظَمِ التَّفَرُّقِ التَّفَرُّقَ بِالْمَوْتِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»<sup>(١)</sup>.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ نَامَ أَحَدُهُمَا فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ بِأَنْ كَانَ مُتَعَبًّا جَدًّا وَفِيهِ نَوْمٌ، فَقَالَ الْبَائِعُ: بَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ. فَقَالَ: قَبِلْتُ. وَإِذَا رَأَسَهُ عَلَى صَدْرِهِ يَنْعَسُ فَنَامَ، فَهَذَا لَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، رقم (٢١١٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (١٥٣١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثالث: إِذَا غُبِنَ فِي الْمَبِيعِ غُبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ<sup>[١]</sup>.....

= ما دام في المجلس، ولو طال نوْمُه؛ لأنَّه لم يُفَارِقِ الحَيَاةَ، بخلاف مَنْ مات.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «الثالث: إِذَا غُبِنَ فِي الْمَبِيعِ غُبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ» «الثالث» أي:

مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ، خِيَارُ الْغُبْنِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا غُبِنَ فِي الْمَبِيعِ»، وكذلك إِذَا غُبِنَ فِي الثَّمَنِ، فَإِذَا كَانَ الثَّمَنُ غَيْرَ نَقُودٍ أَوْ كَانَ نَقُودًا مَغْشُوشَةً أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْمَهْمُ أَنَّهُ غُبْنٌ فِي الْمَبِيعِ غُبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ، وَالْغُبْنُ مَعْنَاهُ الْغَلْبَةُ، أَي: إِذَا غُلِبَ غَلْبَةً تَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ فَلَهُ الْخِيَارُ، فَالْمَوْلُفُ قَيَّدَ الْغُبْنَ بِأَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْعَادَةِ، فَمَثَلًا إِذَا غُبِنَ بَرِيَالٍ وَاحِدٍ مِنْ مِليونٍ بِأَنْ اشْتَرَى أَرْضًا بِمِليونٍ وَهِيَ تُسَاوِي مِليونًا إِلَّا رِيَالًا، فَهَذَا مِمَّا يَتَغَاضَى عَنْهُ النَّاسُ، وَوَاحِدٌ مِنْ أَلْفٍ كَذَلِكَ، وَوَاحِدٌ مِنْ مِئَةٍ كَذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ، وَهَلْ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ يُعْتَبَرُ غُبْنًا؟.

الظَّاهِرُ لِي يُعْتَبَرُ غُبْنًا، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتِ السُّيُولَةُ بِأَيْدِي النَّاسِ عَزِيزَةً؛ لِأَنَّ وَاحِدًا مِنْ عَشْرَةٍ رَبَّمَا يَكُونُ صَعْبًا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِذَا كَانَتِ السُّيُولَةُ قَلِيلَةً، أَمَّا مَعَ وَفَرَةٍ الْمَالِ فَقَدْ يُقَالُ: وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْغُبْنَ الَّذِي يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ هُوَ وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةٍ، وَنِسْبَةُ وَاحِدٍ مِنْ خَمْسَةٍ إِلَى الْمِئَةِ عَشْرُونَ فِي الْمِئَةِ، وَلَكِنْ فِي الْقَلْبِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، بَلْ يُقَالُ: إِذَا جَعَلْنَا الْأَمْرَ مُرْتَبَطًا بِالْعَادَةِ فَهُوَ أَحْسَنُ، فَإِنْ اخْتَلَفْنَا نَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ الْخَبَرَةِ، إِلَى الدَّلَّالِينَ الْمُعْتَبَرِينَ فِي الْبَلَدِ، فَيُقَالُ: مَا تَقُولُونَ إِذَا غُبِنَ فِي وَاحِدٍ مِنْ عَشْرَةٍ؟ وَقَدْ يُقَالُ: أَيضًا إِنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ، بَعْضُهَا الْوَاحِدُ مِنْ عَشْرَةٍ غُبْنٌ، وَبَعْضُهَا غَيْرُ غُبْنٍ.

فَإِذَا غُبِنَ الْإِنْسَانُ غُبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ فَهَلْ لَهُ الْخِيَارُ بِهِ أَوْ لَا خِيَارَ لَهُ؟

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ وَتَحَفَّظَ، وَيَسْتَدُلُّونَ بِحَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي شَكَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُغْبَنُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»<sup>(١)</sup>، فَكَانَ يُبَايِعُ وَيَقُولُ: لَا خِلَابَةَ. فَقَالُوا: إِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَعَلَهُ يَشْتَرِطُ لِنَفْسِهِ أَنْ لَا خِلَابَةَ، أَيْ: أَنْ لَا غَلَبَةَ، فَلَوْ كَانَ هَذَا الْغَبْنُ مُوجِبًا لِلخِيَارِ بِدُونِ شَرْطٍ لَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِذَا غُبِنْتَ فَرُدَّ مَا غُبِنْتَ بِهِ. وَلَمْ يَقُلْ لَهُ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ.

هَذَا رَأْيٌ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ قَوِيٌّ جَدًّا، وَيَرَى آخَرُونَ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، قَالُوا: إِنَّ هَذَا مِنَ الْغَشِّ وَالْخِيَانَةِ، وَلَوْ لَمْ تُثْبِتِ الْفَسْخَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ فَتْحٌ لِبَابِ الْغَشِّ وَالْخِيَانَةِ، وَالشَّارِعُ يَأْتِي بِدَرءِ الْمَفَاسِدِ وَجَلِبِ الْمَصَالِحِ، فَمَا دُمْنَا نَعْرِفُ أَنَّ فِي هَذَا دَرءًا لِلْمَفْسَدَةِ وَقَطْعًا عَلَى أَهْلِ الْخِيَانَةِ وَالْغَشِّ طَرِيقَهُمْ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ سُلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ قَوِيٌّ، وَلَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِجَابَةِ عَنِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْقَوْلِ إِذَا رَجَحَ قَوْلَهُ فَلَا بَدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمَرْجِّحَاتِ، وَبِالدَّافِعَاتِ الَّتِي تَدْفَعُ قَوْلَ خَصْمِهِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّمَا أَمَرَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَشْتَرِطَ وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا لَهُ بِدُونِ اشْتِرَاطٍ؛ لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: «لَا خِلَابَةَ»، صَارَ لَهُ الْخِيَارُ فِيمَا غُلِبَ فِيهِ سِوَاءَ كَانَ يُخْرِجُ عَنِ الْعَادَةِ أَمْ لَا يُخْرِجُ؛ لِأَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ لِلْجَنَسِ، وَ«خِلَابَةَ» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجَنَسِ، فَتَقْيِيدُ الْعُمُومِ، أَيْ: لَا خِلَابَةَ، قَلِيلَةٌ أَوْ كَثِيرَةٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، رقم (٢١١٧)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من يخدع في البيع، رقم (١٥٣٣)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

= الثاني: قطع النزاع بين الطرفين؛ لأنه إذا لم يشترط أنه لا خلافة يُمكن للبائع أن يقول: أنا ما غلبتُك. فبمجرد ما يقول: لا خلافة. فإن البائع يمتنع من الخلافة من أول الأمر؛ لأنه إذا شرط عليه سيعرف أنه إذا غبن سوف يرُدُّ عليه، فهذا فائدة إرشاد النبي ﷺ<sup>(١)</sup> هذا الرجل لا شرط أن لا غبن، وعلى هذا يتوجه أن القول الرجح إثبات خيار الغبن، سواء شرط أو لم يشترط.

وقوله: «يُخْرِجُ عَنِ الْعَادَةِ» أحالنا المؤلف إلى العرف، فما عدّه الناس غبنًا فهو غبن، وما لم يعدّوه غبنًا فليس بغبن، وقدّره بعض العلماء بالثلث، وبعضهم بالربيع، وبعضهم بالخمس.

ولكن ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله أولى أن يرجع في ذلك إلى العادة، والمحكم في العادة هم أصحاب الخبرة، فإذا قالوا: هذا غبن؛ لأنه يخرج عن العادة. قلنا: يثبت الخيار له.

مسألة: هل خيار الغبن مقيّد بشيء معيّن، أو متى حصل الغبن حصل له الخيار؟.

الجواب: هذه المسألة فيها خلاف، أمّا المذهب<sup>(٢)</sup> فإن خيار الغبن مُحَصَّص بثلاث

صور:

الصورة الأولى: تَلَقَّى الرُّكْبَانِ، أي: أن يخرج عن البلد؛ لِيَتَلَقَّى الْجَالِيْنَ إِلَيْهِ، فَيَشْتَرِي مِنْهُمْ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا الْمَتَلَقِّي سَوْفَ يَشْتَرِي بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، رقم (٢١١٧)، ومسلم: كتاب البيوع،

باب من يخدع في البيع، رقم (١٥٣٣)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: المغني (٣٦/٦)، والإصناف (٣٤٩/٤)، وكشاف القناع (٣/٢١١).

وَبِزِيَادَةِ النَّاجِشِ<sup>[١]</sup>

= رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ - أي: مِنَ الْجَلَبِ - فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ - وهو البائع - فَهُوَ بِالْخِيَارِ»<sup>(١)</sup>، هذا خيارٌ غبنٍ.

وقوله: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ» إذا قَالَ قَائِلٌ: الْحَدِيثُ مُطْلَقٌ «فَهُوَ بِالْخِيَارِ»، ولم يَقُلْ: إِذَا غُبِنَ؟.

فالجواب: أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْغَالِبِ الْمَعْتَادِ؛ لِأَنَّ الْجَالِبَ إِذَا قَدِمَ لِلسُّوقِ، وَلَمْ يَحِدْ أَنَّهُ غُبِنَ فَإِنَّهُ لَنْ يَفْسَخَ، إِذْ لَا فَائِدَةَ مِنَ الْفَسْخِ، ثُمَّ الْبَيْعُ مَرَّةً أُخْرَى، فَيُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا غُبِنَ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْخِيَارَ مُطْلَقًا.

[١] الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبِزِيَادَةِ النَّاجِشِ» الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِزِيَادَةِ» لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَي: بِسَبَبِ زِيَادَةِ النَّاجِشِ، وَالنَّاجِشُ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ نَجَشَ يَنْجُشُ، وَأَصْلُ النَّجَشِ الْإِثَارَةُ، فَإِثَارَةُ الشَّيْءِ نَجَشُهُ.

وَالنَّاجِشُ هُوَ مَنْ يَزِيدُ فِي السَّلْعَةِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الْإِضْرَارَ بِالْمُشْتَرِي، أَوْ نَفْعَ الْبَائِعِ، أَوِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: عُرِضَتْ سَلْعَةٌ لِلسُّوْمِ، فَصَارَ النَّاسُ يَتَزَايِدُونَ فِيهَا، وَكَانَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ يَزِيدُ فِي الثَّمَنِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الشِّرَاءَ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَنَفْعَةِ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُهَا، أَمَّا هُوَ فَلَا يُرِيدُ السَّلْعَةَ، أَوْ يُرِيدُ إِضْرَارَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ عَدُوُّهُ، أَوْ يُرِيدُ نَفْعَ نَفْسِهِ كَأَن يَكُونَ عِنْدَهُ سَلْعَةٌ مِثْلُهَا فَزَادَ فِي ثَمَنِهَا لِأَجْلِ أَنْ يَزِيدَ ثَمَنَ سَلْعَتِهِ، أَوْ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: فَلَانُ مَا شَاءَ اللَّهُ يُزِيدُ فِي السَّلْعَةِ. وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ وَتَاجِرٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ تَحْرِيمِ تَلْقَى الْجَلَبِ، رَقْمُ (١٧/١٥١٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْمُسْتَرْسِلُ<sup>(١)</sup>.

= فالضابطُ هو: أن يزيدَ وهو لا يريدُ الشراءَ، وإنما يريدُ غرضًا آخرَ، فإذا غبنَ المشتري بسببِ هذه الزيادة غبنًا يخرجُ عن العادة فإنَّ له الخيارَ.

والنجشُ مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ فَقَالَ: «لَا تَنَاجِشُوا»<sup>(١)</sup>؛ ولأنَّه يُورِثُ العداوةَ والبغضاءَ بينَ المسلمينَ؛ لأنَّه إذا علِمَ أنَّ هذا يَنجِشُ من أجلِ الإضرارِ بالمشتريين كرهوه وأبغضوه، ثُمَّ عِنْدَ الفسخِ في الغبنِ ربَّما لا يَرْضَى البائعُ بالفسخِ، فيحصلُ بينَهُ وبينَ المشتري عداوةٌ أيضًا.

[١] الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمُسْتَرْسِلُ» وهو المنقاذُ مع غيره المطمأنُّ إلى قوله، هذا في اللُّغَةِ.

وفي الاصطلاح: مَنْ جهَلَ القيمةَ ولم يُحَسِّنِ الماكسةَ.

والمماكسةُ هِيَ المحاطَةُ في الثَّمَنِ، وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ عِنْدَنَا بِالمكاسرةِ، فإذا أَتَى إلى صَاحِبِ الدُّكَّانِ، وَقَالَ: بَكِّمْ هَذِهِ الْحَاجَةُ؟ قَالَ: بَعْشَرَةَ رِيَالَاتٍ. وَهُوَ رَجُلٌ يَجْهَلُ الْقِيَمَةَ وَلَا يُحَسِّنُ أَنْ يُمَآكِسَ فَأَخَذَهَا بِعَشْرَةٍ، فَلَمَّا عَرَضَهَا عَلَى النَّاسِ، قَالُوا: هَذِهِ بِخَمْسَةِ رِيَالَاتٍ. قَالَ: مَا عَلِمْتُ. فَتُسَمَّى هَذَا مُسْتَرْسِلًا لَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الشَّيْءِ بِخَمْسَةٍ، وَاشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ فَهَذَا غَبْنٌ يُخْرَجُ عَنِ الْعَادَةِ فَلَهُ الْخِيَارُ، وَالدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مِنَ الْخِيَانَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكُلُّ مَنْ غَشَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب: ﴿يَتَأْتِيهِ الَّذِينَ آمَنُوا يَجْئِئُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّك بِبَعْضِ الظَّنِّ إِثَرٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، رقم (٦٠٦٦)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجس ونحوها، رقم (٣٠ / ٢٥٦٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب من غشنا فليس منا، رقم (١٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



= فَيَجِبُ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَأْرِبِهِ، فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ الْقِيَمَةَ وَيَدْرِي أَنَّ قِيَمَتَهَا خَمْسَةٌ، وَلَكِنَّهُ أَخَذَهَا بِعَشْرَةٍ تَطْيِيبًا لِقَلْبِ الْبَائِعِ، كَمَا يَعْمَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِثْلًا إِذَا وَجَدَ رَجُلًا فَقِيرًا عِنْدَهُ بَسْطَةً صَغِيرَةً، قَالَ: بَكُم هَذِهِ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: بِعَشْرَةٍ. وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهَا بِخَمْسَةٍ فَأَخَذَهَا بِعَشْرَةٍ فَلَا يَكُونُ مُسْتَرَسَلًا؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ الْقِيَمَةَ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَى مَعَ صَبِيٍّ دَجَاجَةً تُسَاوِي عَشْرَةً، قَالَ: بَكُم يَا بُنَيَّ هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ يَا عَمُّ بِعَشْرِينَ. وَهُوَ يَدْرِي أَنَّهَا تُسَاوِي عَشْرَةً، لَكِنْ جَبَرًا لِقَلْبِ هَذَا الصَّبِيِّ وَإِدْخَالًا لِلشُّرُورِ عَلَيْهِ، قَالَ: خُذْ هَذِهِ الْعَشْرِينَ. ثُمَّ بَعْدَئِذٍ نَدِمَ قَالَ: كَيْفَ أَبْذُلُ عَشْرِينَ بِمَا يُسَاوِي عَشْرَةً؟ فَرَجَعَ إِلَى الصَّبِيِّ وَقَالَ: يَا بُنَيَّ غَبْتَنِي. فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ الْقِيَمَةَ وَدَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وقوله في (الروض<sup>(١)</sup>): «وَلَمْ يُحَسِّنِ الْمَاكِسَةَ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُحَسِّنُ الْمَاكِسَةَ فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ وَلَوْ غُبِنَ، مِثَالُهُ: رَجُلٌ يَجْهَلُ قِيَمَةَ الْأَشْيَاءِ، لَكِنَّهُ جَيِّدٌ فِي الْمَاكِسَةِ، فَاتَى إِلَى صَاحِبِ الدُّكَّانِ، وَقَالَ لَهُ: كَمْ قِيَمَةُ هَذَا الْمَسْجَلِ؟ قَالَ: قِيَمَتُهُ مِثْنَا رِيَالٍ. وَصَاحِبُ الدُّكَّانِ وَضَعَ وَرَقَةً عَلَيْهِ صَغِيرَةً وَكَتَبَ عَلَيْهَا: مِثْنَى رِيَالٍ. وَهُوَ جَيِّدٌ فِي الْمَاكِسَةِ، لَكِنْ ظَنَّ أَنَّ هَذِهِ قِيَمَتُهُ فِي الْأَسْوَاقِ، فَأَخَذَ الْمَسْجَلَ، ثُمَّ لَمَّا عَرَضَهُ عَلَى إِخْوَانِهِ، قَالُوا: هَذَا يُبَاعُ فِي السُّوقِ بِثَمَانِينَ رِيَالًا. فَعُوبِنَ بِمِئَةِ وَعَشْرِينَ، فَرَجَعَ إِلَى الرَّجُلِ، وَقَالَ لَهُ: هَذَا بِثَمَانِينَ رِيَالًا. فَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُحَسِّنُ الْمَاكِسَةَ وَيَقْدِرُ أَنْ يُحَاطَ بِهِ فِي الثَّمَنِ حَتَّى يَصَلَ إِلَى الثَّمَانِينَ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ؛ لِجَهْلِهِ بِالْقِيَمَةِ، وَلِتَغْيِيرِ الْبَائِعِ بِهِ، فَلَا يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ تُعَامَلَ الْبَائِعُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ لَمَّا غَرَّهُ، وَنَقُولُ: لَهُ الْخِيَارُ.

(١) حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٤/٤٣٦).

= فإذا قال: هذا الرجل يعرف البيع والشراء لماذا لم يُياكسني؟.

نقول: جزاه الله خيراً وثق بك، ولست أهلاً للثقة، والآن له الخيار.

ومن المناجشة وهي نوع من الاسترسال أن يقول البائع للمشتري: أُعْطِيتُ فِي السِّلْعَةِ كِذًّا. وهو يكذب، والمشتري سوف يقول: إذا كانت سيمت بمئتين فسأشترىها بمئتين وعشرة. وفعلاً اشترأها بمئتين وعشرة، وتبين أن قيمتها مئة وخمسون فإن له الخيار؛ لأنه غبن على وجه يشبه النجش.

ومن ذلك -أيضاً- إذا قال: اشتريتها بمئة. وهو كاذب اشترأها بخمسين فأخذها المشتري بمئة وخمسة؛ ليربح ذاك خمسة ريالاً، وتبين أنه اشترأها بخمسين فإنه له الخيار؛ لأن هذا من النجش؛ لأنه استثار المشتري حتى اشترأها بأكثر من ثمنها.

فإن قيل: ما حكم النجش؟ وما حكم أن يفعل ما يسترسل معه المشتري؟.

فالجواب: كله حرام؛ لأنه خلاف ما يجب أن يكون عليه المؤمن لأخيه، فقد قال النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: بعض الباعة إذا سئل عن قيمة السلعة، قال: قيمتها مئة. وهو يبيعها بثمانين، لكنه يخشى أن يكون المشتري بمن يياكسون، فقال: بمئة. على تقدير أنه سيياكس حتى تنزل إلى ثمانين، فهل يجوز له ذلك؟.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم:

كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير،

رقم (٤٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجواب: فيه تفصيل، إذا كان المشتري سيّطمين ويأخذها بما قدره فهذا حرام؛ لأنّه من الغش، وإن كان البائع إذا رأى المشتري عازماً على الأخذ، قال له: اصبر يا أخي أنا قلت لك: بمئة؛ لأنّ بعض الناس يهاكسني ويضطرّني إلى أن أنزل، ولكنّ قيمتها الحقيقية ثمانون. فهذا جائز، وإن كان فيه شيء بالنسبة للبائع، لكنّ هو الذي جنّى على نفسه؛ لأنّه إذا قال: يا أخي القيمة ثمانون، لكنّي قلت لك بمئة خوفاً من الماكسة. فإنّ المشتري سوف لا يطمئن -أيضاً- إلى أنّ القيمة ثمانون؛ ولهذا نجد بعض المشترين إذا قال له البائع هذا الكلام يأنف ويستنكف ويذهب إلى غيره، فيقال للبائع: قل: الثمن ثمانون. ولا مماكسة، إن أخذ هذا المطلوب، وإن لم يأخذ فالسلعة باقية.

ويوجد -أيضاً- بعض الناس إذا جاءه الرجل المحنك الجيّد في الماكسة أعلمه بالثمن فوراً، وإذا جاءه الرجل الذي يكون سليم الصدر، ولا يعرف أو امرأة أو فتى شاب لا يعرف الأمور زاد عليهم في الثمن، فهذا لا يجوز؛ لأنّه أخذ للناس بالغرّات، فالإنسان الغرير له عنده ثمن، والدكيّ الجيّد له ثمن، فهذا حرام، فالواجب أن يكون مخلصاً ناصحاً للعباد؛ لأنّ هذا من الدين.

فإن قال قائل: هل الغبن يكون للبائع أيضاً؟

الجواب: نعم، وهذه تقع كثيراً لا سيّما فيما سبق من الزمان، -فمثلاً- يعلم التاجر بأنّ السكر ارتفعت قيمته، فيذهب إلى من عندهم السكر، ويشترى كلّ ما عندهم بالقيمة الحاضرة، وهم لا يعلمون أنّ قيمته ارتفعت فيكون غبناً ولا شك، وهم لم يفرطوا في الواقع في مثل الصورة التي ذكرتها الآن؛ لأنّه باع على أنّ هذه القيمة، وأنّ الأسعار مستقرّة.

الرَّابِعُ: خِيَارُ التَّدْلِيسِ<sup>[١]</sup>، كَتَسْوِيدِ شَعْرِ الْجَارِيَةِ<sup>[٢]</sup>، .....

= والحاصل أنه كما أنَّ للمُشتري الحقَّ إذا غُبِنَ في فسخِ البيعِ، فللبائع الحقُّ إذا غُبِنَ في فسخِ البيعِ، ولا فرق.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «الرَّابِعُ: خِيَارُ التَّدْلِيسِ» التَّدْلِيسُ مأخوذٌ من الدَّلْسَةِ وهي الظُّلْمَةُ، ومعناه خيارُ الإخفاء؛ لأنَّ الَّذِي يُخْفِي الشَّيْءَ مدْلَسٌ. وله صورتان:

الأولى: أن يُظْهَرَ الشَّيْءُ على وجهٍ أكْمَلٍ ممَّا كَانَ عليه.

الثَّانِيَةُ: أن يُظْهَرَ الشَّيْءُ على وجهٍ كَامِلٍ وفيهِ عَيْبٌ.

والفرقُ بينهما ظاهرٌ، فالأولى ليس في المبيعِ عَيْبٌ، ولكنه يُظْهَرُ على وجهٍ أَجْوَدٍ وأكْمَلٍ، وفي الثَّانِيَةِ فيه عَيْبٌ ولكنه أَخْفَاهُ وأظْهَرَهُ على وجهٍ سليمٍ.

أمثلةُ التَّدْلِيسِ فعلُ الصَّحَابِيِّ - عفا اللهُ عنه - حينَ وَضَعَ الطَّعَامَ السَّلِيمَ فوقَ الطَّعَامِ الَّذِي أَصَابَتْهُ<sup>(١)</sup> السَّمَاءُ، فإنَّ هذا تدْلِيسٌ.

ومنه أن يَكُونَ عندَ الإنسانِ بَيْتٌ قَدِيمٌ، فيلِيسُهُ حتَّى يُظْهَرَ وكأنَّه جَدِيدٌ.

ومنه أن يَكُونَ عنده سَيَّارَةٌ مُخْدَشَةٌ فيَضْرِبُهَا صَبْغًا حتَّى يَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّهُ لَيْسَ فيها شَيْءٌ.

[٢] قوله: «كَتَسْوِيدِ شَعْرِ الْجَارِيَةِ» أي: عندَ بَيْعِهَا، بأن يَكُونَ عنده جَارِيَةٌ يُرِيدُ

أن يَبِيعَهَا، وشَعْرُهَا أَبْيَضٌ إمَّا لَافَةٍ أو كَبِيرٍ فيُسَوِّدُ؛ لِيَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّهَا شَابَةٌ صَغِيرَةٌ، فهذا حَرَامٌ، وفيهِ الخِيَارُ كما سَيَأْتِي.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب من غشنا فليس منا، رقم (١٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَتَجْعِيدِهِ<sup>[١]</sup>، وَجَمَعَ مَاءَ الرَّحَى، وَإِرْسَالِهِ عِنْدَ عَرْضِهَا<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَتَجْعِيدِهِ» بمعنى أن يدهنه بدهن يجعله مومجاً؛ لأنه إذا ظهر جمعداً دلّ ذلك على أنه قويٌّ، وضده السبّط اللين الذي لا يكون له تجعيدٌ، والأوّل أرغب عند الناس، فإذا كان الشعرُ قوياً متجعّداً فهو أرغب من أن يكون ليناً سهلاً مُسترسلاً، فهذا الرجلُ لما أراد أن يبيعَ الجاريةَ جعّدَ رأسها من أجل أن يزيد الثمن، فنقول: هذا حرامٌ لا يجوز؛ لأنّه غش.

[٢] قوله: «وَجَمَعَ مَاءَ الرَّحَى وَإِرْسَالِهِ عِنْدَ عَرْضِهَا» هذان شيان، لكنهما شيءٌ واحدٌ في الواقع، وذلك بأن يجمع ماءَ الرحى ثم يُرسله عند عرضها للبيع، والرحى كيف يكون لها ماء؟.

هناك أرحيةٌ تدورُ على حسبِ جريانِ الماء، فيجعلُ صاحبُ الرحى سدّاً ينجسُ به الماء، فإذا أراد بيعها فتحَ هذا السدَّ، ثم اندفع الماءُ بشدّةٍ وسرعةٍ فتدورُ الرحى دوراناً سريعاً، فيظنُّ المشتري أن هذا هو وصفها وأنها جيّدة، وأن الماءَ يندفعُ بسرعةٍ، فيزيدُ الثمنَ، فهذا من التدليس؛ لأنّه أظهرَ المبيعَ بمظهرٍ مرغوبٍ فيه، وهو خالٍ منه. فإذا قال قائلٌ: كيف يكون للرحى ماءٌ وهي ستطحنُ الدقيقَ؟ وهذا يقتضي أن يكونَ الدقيقُ عجينةً؟.

نقولُ: مُجعلٌ عجلةٌ أي: بكرةٌ لها ريشٌ يضربُ فيها الماءَ فتدورُ، ثم في هذه البكرةِ سيرٌ مُتصلٌ بالرحى البعيدةِ عن الماء، وهذا السيرُ هو الذي يُديرُ هذه الرحى البعيدة، ويُشبهه من بعض الوجوه جنزيرُ العجلةِ (الدّراجة)، فيظنُّ الظّانُّ أن هذا هو ماؤها، وأنّ هذه قوتها، فيزيدُ في ثمنها.

= واقتصار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ على هذه الأمثلة الثلاثة: تسويد شعر الجارية، وتجميعه، وجمع ماء الرّحى وإرساله عند عرضها، لا يعني أنّه لا يثبت إلّا في هذه فقط، بل هذه أمثلة.

والضّابط ما ذكرناه، وهو إظهار المبيع بصفة مرغوب فيها وهو حال منها، ومن ذلك:

تَصْرِية اللَّبَنِ فِي ضَرْعِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، أَي: جَمْعُ اللَّبَنِ فِي ضَرْعِ الْبَهِيمَةِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ»<sup>(١)</sup>، فَيَرْبُطُ ضَرْعَ الْبَهِيمَةِ وَيَجْتَمِعُ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، فَإِذَا جَلَبَهَا فِي السُّوقِ وَرَأَاهَا الْمُشْتَرِي ظَنَّ أَنَّ هَذِهِ عَادَتُهَا، وَأَنَّ لَبَنَهَا كَثِيرٌ فَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهَا، فَإِذَا وَقَعَ هَذَا مِنَ الْبَائِعِ -أَعْنِي: هَذَا التَّدْلِيسَ- نَقُولُ: أَمَّا التَّصْرِيةُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ فِيهَا بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ قَالَ: «وَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ -أَي: بَعْدَ التَّصْرِيةِ- فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «هُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»<sup>(٢)</sup>، أَي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ، وَجَعَلَ الثَّلَاثَةَ لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَقَرَّ اللَّبَنُ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا يَسْتَقَرُّ عَلَى هَذِهِ الْكَثْرَةِ، فَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا بِلَا أَرْشٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَرَبَّمَا يُمْسِكُهَا وَلَوْ كَانَ لَبَنُهَا قَلِيلًا؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ عَيْنَ هَذِهِ الْبَهِيمَةِ، أَوْ يَرْتَفِعُ السَّعْرُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل، والبقرة والغنم وكل محفلة، رقم (٢١٤٨)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش، وتحريم التصرية، رقم (١٥١٥)، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش، وتحريم التصرية، رقم (١١/١٥١٥).

= في أثناء هذه المدة فيختارها، ولو كان لبنها قليلاً، لكن إذا قال: أنا أريد أن أردّها، فنقول: لا بأس، ردّها ورُدّ معها صاعاً من تمر. وحيثُ يَرُدُّ علينا مسائل:

الأولى: هذا الصّاع من التّمر هل هو عوض عن اللّبن الحادث بعد العقد، أو هو عوض عن اللّبن الموجود حين العقد؟

الجواب: هذا الصّاع عوض عن اللّبن الموجود حين العقد؛ لأنّ اللّبن الموجود حين العقد ملك للبائع، أمّا ما حدث بعد العقد فهو ملك للمشتري، وقد سبق أنّ نماء المبيع المنفصل للمشتري.

الثانية: لماذا قدره بصاع، وقد يُساوي أكثر من صاع، وقد يُساوي أقلّ؟

الجواب: قدره النبي ﷺ بصاع قطعاً للنزاع؛ لأنّه ربّما يتنازع المشتري والبائع، فيقول البائع: اللّبن فيها كثير. والمشتري يقول: اللّبن فيها قليل. فقطعاً للنزاع قدره النبي ﷺ وقومه للأمة إلى يوم القيامة.

الثالثة: لماذا لم يقل: صاعاً من طعام. وجعله كالفطرة من البرّ، أو الشعير، أو الزّبيب، بل قال: صاعاً من تمر؟

الجواب: لأنّ التّمر أقرب ما يكون شَبهاً إلى اللّبن، ففي اللّبن حلاوة، وغذاء، والتّمر كذلك، فلو أنّك أردت أن تُشبه بين اللّبن والخبز لوجدت الفرق أكثر، لكنّ اللّبن والتّمر متقارب، وكلّه يؤكل ويشرب طريّاً بدون كلفة وبدون طبخ.

مسألة: إذا فقد التّمر فما يقوم مقامه يُجزئ عنه.

= الرَّابِعَةُ: لو أراد المشتري أن يردَّ اللبن الذي حلَّبه، وقال للبائع: أنا حلَّبت صاعًا من اللبن أو نصفَ صاعٍ من اللبن، وهو موجودٌ الآن أردُّه عليك بعينه. فهل نقول: إنَّه يجبُ على البائع أن يقبله؛ لأنَّه ردَّ عليه عينَ ملكه، أو نقول: إنَّ الشرعَ وردَّ بتقديره من التَّمْرِ، فلا نعدُّ عمَّا جاء به الشرعُ؟

الجواب: بعضُ العلماء قال: إذا ردَّ بحالِهِ لزمَ البائع أن يقبل؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ جعلَ هذا عوضًا عنه؛ لأنَّه في الغالب أنَّ المشتري إذا حلَّبه استهلكه.

وقال بعضُ العلماء: إنَّه لا يُجبرُ على قبولِ اللبن؛ لأنَّه باعَ اللبنَ متَّصلًا بالبهيمة، وفصله المشتري، فكانَ عرضةً للحموضةِ والفسادِ، والتَّمْرُ جنسٌ عيَّنه الرَّسولُ ﷺ فلا نتعداه.

وعندي أنَّ هذا أقربُ إلى الصَّوابِ لو لم يكنْ فيه إلَّا اتِّباعُ السُّنَّةِ لكانَ كافيًا، فيقال: للمشتري إذا أراد أن يردَّ اللبن: يجبُ أن تردَّ صاعًا من تمرٍ. كما أنَّ البائع لو أراد الحليبَ، قال: أعطني الحليبَ الذي حلَّبته، وهو عندك الآن لم تشربه ولم تتصرَّف فيه. وقال المشتري: أبدًا أعطيك صاعًا من التَّمْرِ. أيُّهما يُقبلُ؟

الجواب: يُقبلُ قولُ المشتري أن يردَّ الصَّاعَ من التَّمْرِ، إذن يُقبلُ قولُ مَنْ قال: أردُّ الصَّاعَ؛ لأنَّ البائع ربَّما يقولُ للمشتري: أعطني اللبنَ الذي حلَّبت وهو عندك الآن. واللبنُ يساوي ثلاثة أصعٍ من التَّمْرِ، والمشتري يقولُ: لا أعطيك إلَّا ما قدره النَّبيُّ ﷺ.

والخلاصة: أنَّ كلَّ مَنْ طلبَ ما قدره الرَّسولُ ﷺ وعيَّنه فهو المقبولُ.



الخامس<sup>[١]</sup>: خِيَارُ الْعَيْبِ<sup>[٢]</sup>، وَهُوَ مَا يُنْقِصُ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ<sup>[٣]</sup>.....

الخامسة: إذا كَانَ اللَّبَنُ لَا قِيَمَةَ لَهُ شَرْعًا، كَمَا لَوْ اشْتَرَى حِمَارَةً مَصْرَاءً، فَهَلْ يَرُدُّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ؟ وَذَلِكَ إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: أَنَا عِنْدِي أَتَانٌ صَغِيرَةٌ. وَاللَّبَنُ هَذَا وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ. لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَتَانِ الصَّغِيرَةِ لَهُ قِيَمَةٌ. فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ شَرْعًا فَلَيْسَ لَهُ عَوْضٌ، لَكِنْ مَا دَامَ قَدْ دَلَّسَ عَلَيْكَ وَاشْتَرَيْتَ حِمَارَةً مَصْرَاءً، فَلَكَ الرَّدُّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الخامس» أي: مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ.

[٢] قوله: «خِيَارُ الْعَيْبِ» (خيارٌ) مضافٌ و(العيبُ) مضافٌ إليه، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ، أَي: الْخِيَارُ الَّذِي سَبَبُهُ الْعَيْبُ، وَالْعَيْبُ ضِدُّ السَّلَامَةِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَعِيبٌ، وَهَذَا سَلِيمٌ. وَيُقَالُ فِي الْبَهِيمَةِ الَّتِي لَا تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ: هَذِهِ مَعِيبَةٌ. وَالسَّلَامَةُ يُقَالُ لَهَا: سَلِيمَةٌ. فَالْعَيْبُ ضِدُّ السَّلَامَةِ، وَالْمَعِيبُ ضِدُّ السَّلِيمِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ خِيَارِ الْعَيْبِ وَخِيَارِ التَّدْلِيسِ أَنَّ الْعَيْبَ فَوَاتُ كَمَالٍ، أَمَّا التَّدْلِيسُ فَهُوَ إِظْهَارُ مُحَاسَنٍ، وَالْمَبِيعُ خَالٍ مِنْهَا.

[٣] قوله: «وَهُوَ مَا يُنْقِصُ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ» فَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَبِيعُ لَوْ لَا هَذَا الْعَيْبُ لَكَانَ يُسَاوِي أَلْفًا، وَبِالْعَيْبِ يُسَاوِي ثَمَانِ مِائَةٍ، فَهُنَا نَقَصَ قِيَمَةُ الْمَبِيعِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ وَلَوْ كَانَ النَّقْصُ مِمَّا يُتَغَابَنُ بِهِ عَادَةً، أَي: وَلَوْ كَانَ النَّقْصُ يَسِيرًا كَاثِنِينَ فِي الْمِثَّةِ فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ هَذَا عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ فَقَالَ: «مَا يُنْقِصُ» وَكَلِمَةُ (مَا) اسْمٌ مُوصُولٌ تُفِيدُ الْعُمُومَ.

وقوله: «مَا يُنْقِصُ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ» هَذَا هُوَ الضَّابِطُ، وَمَا بَعْدَهُ فَامْتِلَاءٌ.

كَمَرَضِهِ<sup>[١]</sup>، وَفَقَدَ عُضْوً<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَمَرَضِهِ» ولو كَانَ المَرَضُ يَسِيرًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَتَطَوَّرَ هَذَا المَرَضُ حَتَّى يَتَدَهْوَرَ، فَإِذَا وَجَدَ فِي المَبِيعِ مَرَضٌ وَلَوْ يَسِيرًا، حَتَّى وَإِنْ كَانَ لَا يُنْقِصُ القِيَمَةَ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا فَلَهُ الخِيَارُ.

[٢] قوله: «وَفَقَدَ عُضْوً» أي: وَكَفَقَدَ عُضْوً، مِثْلُ إِنْ وَجَدَ أَحَدَ أَصَابِعِهِ مَقْطُوعًا فَهَذَا فَقَدَ عُضْوً، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ خِصَاءً، فَإِذَا اشْتَرَاهُ عَلَى أَنَّهُ فَحْلٌ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ خَصِيٌّ، فَظَاهَرُ كَلَامِ المَوْلِّفِ أَنَّهُ عَيْبٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فَقَدَ عُضْوً حَتَّى وَإِنْ زَادَتْ القِيَمَةُ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا تَزِيدُ القِيَمَةُ.

أَمَّا فِي الرَّقِيقِ فَظَاهَرُ أَنَّ الخَصِيَّ أَرغَبُ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الفَحْلِ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ فِتْنَةٍ وَشَرًّا، وَأَمَّا فِي البَهَائِمِ فَقَدْ يَكُونُ الخَصِيُّ أَرْفَعَ قِيَمَةً مِنَ الفَحْلِ، وَقَدْ يَكُونُ الفَحْلُ أَرْفَعَ قِيَمَةً مِنَ الخَصِيِّ، فَقَدْ يَشْتَرِي هَذَا الذَّكَرَ مِنَ الصَّانِ عَلَى أَنَّهُ فَحْلٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنْزِيَهُ عَلَى الشَّيْءِ، فَإِذَا كَانَ خَصِيًّا لَمْ يَنْفَعِ فَتَنْقُصُ قِيَمَتُهُ، وَقَدْ يَشْتَرِيهِ لِلأَكْلِ عَلَى أَنَّهُ فَحْلٌ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ خَصِيٌّ، وَالخَصِيُّ فِي الأَكْلِ أَرغَبُ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الفَحْلِ؛ لِأَنَّهُ أَطْيَبُ لَحْمًا وَأَكْثَرُ قِيَمَةً، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، الخِصَاءُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ سَلَامَةً مُطْلَقًا، بَلْ عَلَى حَسَبِ مَقَاصِدِ المَشْتَرِينَ، إِذَا قَصَدُوا فَحْلًا فَتَبَيَّنَ خَصِيًّا فَهُوَ عَيْبٌ، وَإِنْ كَانَ الأَمْرُ بِالعَكْسِ فَلَيْسَ بِعَيْبٍ.

فَإِذَا قَالَ مُشْتَرِي الرَّقِيقِ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ يَكُونَ فَحْلًا لَعَلَّهُ فِي يَوْمٍ مِنَ الأَيَّامِ يَتَزَوَّجُ وَيَأْتِيهِ أَوْلَادٌ. نَقُولُ: وَإِذَا تَزَوَّجَ وَأَتَاهُ أَوْلَادٌ مَا فَائِدَتُكَ مِنْهُ؟! لِأَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ بِحَرَّةٍ فَأَوْلَادُهَا أَحْرَاءُ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِمَمْلُوكَةٍ فَأَوْلَادُهَا لِسَيِّدِهَا وَلَنْ تَسْتَفِيدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

أَوْ سِنٍّ<sup>[١]</sup>، أَوْ زِيَادَتِهَا<sup>[٢]</sup>، .....

= فَإِنْ قَالَ: لِعَلِّي إِذَا أَعْتَقْتُهُ تَزَوَّجَ وَأَنْجَبَ. فيُقالُ: إِذَا تَزَوَّجَ وَأَنْجَبَ بَعْدَ إِعْتَاقِهِ فَلَا فَائِدَةَ مِنْهُ، وَالْخِصَاءُ فِي الرَّقِيقِ لَا شَكَّ أَنَّهُ رِفْعَةٌ لِقِيمَتِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ.  
وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ فَقْدَ عَضْوٍ عَيْبٌ، إِلَّا فِي الْخِصَاءِ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي سَبَقَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ سِنٍّ» السِّنُّ لَيْسَ عَضْوًا؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْفَصْلِ؛ وَلِهَذَا لَوْ مَسَّ إِنْسَانٌ سِنَّ امْرَأَتِهِ بِشَهْوَةٍ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ إِذَا مَسَّ امْرَأَتَهُ بِشَهْوَةٍ انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ، فَمَسَّ سِنَّهَا، وَحَدَّثَ مِنْهُ أَعْلَى شَهْوَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّ وَضُوءَهُ لَا يَنْتَقِضُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَضْوًا وَفِي حُكْمِ الْمَنْفَصْلِ؛ فَلهَذَا قَالَ: «وَفَقْدُ عَضْوٍ أَوْ سِنٍّ» وَلَا يُقالُ: هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ لِأَنَّ السِّنَّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَعْضَاءِ، بَلْ هُوَ مِنْ عَطْفِ الْمَغَايِرِ عَلَى مَغَايِرِهِ.

وقوله: «سِنٍّ» سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْأَسْنَانِ أَوْ مِنَ الْأَضْرَاسِ، فَإِذَا وُجِدَ فِي الْمَبِيعِ أَنَّهُ فَقَدَ سِنًّا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّهُ عَيْبٌ، وَلَوْ أَنَّهُ جَعَلَ بَدَلَ السِّنِّ تَرْكِيبَةً فَإِنَّهُ عَيْبٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ لَيْسَ كَالْأَصْلِيِّ.

[٢] قوله: «أَوْ زِيَادَتِهَا» فَقْدُ الْعَضْوِ أَوْ السِّنِّ إِذَا كَانَا زَائِدَيْنِ فَلَيْسَ عَيْبًا؛ لِأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ خَيْرٍ، وَالْأَصْبَغُ الزَّائِدَةُ النَّاسُ يَقْطَعُونَهَا، وَكَذَلِكَ السِّنُّ الزَّائِدَةُ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ عِنْدَهُ أَسْنَانٌ مُتَرَادِفَةٌ زَائِدَةٌ، فَإِذَا فَقَدَ الزَّائِدَ فَلَيْسَ بِعَيْبٍ، وَلِهَذَا قَالَ:

«أَوْ زِيَادَتِهَا» فزِيَادَةُ الْعَضْوِ عَيْبٌ، وَزِيَادَةُ السِّنِّ عَيْبٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْقَضُ الْقِيَمَةُ، فَإِذَا كَانَ لَهُ يَدَانِ مِنَ الْمَرْفِقِ مُتَسَاوِيَتَانِ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: هَذَا عَيْبٌ. وَقَالَ الْبَائِعُ: بَلْ هَذَا زِيَادَةٌ خَيْرٍ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَدٌ وَاحِدَةٌ تَعْمَلُ صَارَ لَهُ الْآنَ اثْنَتَانِ. يُقالُ: يُرْجَعُ إِلَى عَرَفِ النَّاسِ، فَإِذَا قَالُوا: إِنَّ قِيمَتَهُ تَزِيدُ بِزِيَادَةِ هَذَا الْعَضْوِ فَلَيْسَ بِعَيْبٍ،

وَزَنَا الرَّقِيقَ<sup>[١]</sup>، .....

= لكنَّ الغالب أنَّها عيبٌ تُنقصُ قيمته حتى وإن كان يعملُ بهما سويًّا.

مَسْأَلَةٌ: هل يجوزُ قطعُ الإصبعِ الزائدةِ أو لا؟

الفقهاء يقولون: لا يجوزُ، ويُعلِّلون ذلك بالخطر، ولكن بناءً على تقدُّمِ الطَّبِّ الآن فإنَّ الصَّحيحَ جوازُ ذلك؛ لأنَّ هذا إزالةُ عيبٍ، وليس من بابِ التَّجميلِ، ولو كان من بابِ التَّجميلِ لكان حرامًا؛ ولهذا لعنَ النبي ﷺ النَّامِصَةَ وَالتَّمَنِّصَةَ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّها تُزيلُ شيئًا خلقه الله للتَّجميلِ، وأمَّا هذا فيقطعُ أُصبعًا زائدةً من بابِ إزالةِ العيبِ، وأنت الآن قدَّرتَ نفسك قد أُصِبتَ بهذا الأمرِ ألسنتُ تُحبُّ أن لا يراك النَّاسُ؟ بلى ما في ذلك شكٌّ، فالصَّوابُ أنَّ إزالةَ الأصبعِ الزائدةِ في وقتنا الحاضرِ جائزةٌ، ولا شيءَ فيها، وهذا نظيرُ ما قال العلماءُ في البواسيرِ، قالوا: إنَّ قطعَ البواسيرِ حرامٌ؛ لأنَّه يُمكنُ أن ينزفَ الدَّمُ حتى يموتَ، فيكونُ متسببًا في قتلِ نفسه، ولكنَّه في الوقتِ الحاضرِ أُصِبتْ هذه العمليَّةُ عمليَّةً بسيطةً، وليس فيها أيُّ نوعٍ من الخطرِ، فلكلِّ مقامٍ مقالٌ، والحكمُ يدورُ مع علته وجودًا وعدمًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَزَنَا الرَّقِيقَ» إذا زنى الرَّقِيقُ فزناه عيبٌ معنويٌّ، وظاهرُ كلامه ولو مرَّةً واحدةً؛ لأنَّ ذلك يُنقصُ قيمته، إذا تبيَّن أنَّ هذا الرَّقِيقَ الَّذي اشتراه قد زنى، إن كان ذكرًا فالأمرُ واضحٌ، وإن كان أنثى فكذلك. ولم يفصحِ المؤلِّفُ عن سنِّ الرَّقِيقِ إذا زنى؛ ولهذا اختلفَ الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ فقال بعضهم: يُشترطُ أن يكونَ الرَّقِيقُ قد بلغَ عَشْرًا. وأطلقوا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، رقم (٥٩٣١)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم فعل الواصلة، رقم (٢١٢٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَحِمَهُمُ اللهُ عَنهُ.

وَسَرِقَتِهِ<sup>[١]</sup>، وَإِبَاقِهِ<sup>[٢]</sup>، وَبَوْلِهِ فِي الْفِرَاشِ<sup>[٣]</sup>.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا بَلَغَ عَشْرًا فِي الذُّكُورِ، أَوْ تِسْعًا فِي الْإِنَاثِ؛ لِأَنَّ بِنْتَ التَّسْعِ قَدْ تَحْمَلُ، وَابْنُ الْعَشْرِ قَدْ يُحْمَلُ لَهُ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ لَا حَمْلَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: الْعَبْرَةُ بِالْبُلُوغِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُكَلَّفٍ.

وَلَكِنَّ الْأَقْرَبَ أَنْ يُحَدَّدَ بَعَشِرَ سِنِينَ فِي الذُّكُورِ وَتِسْعَ سِنَوَاتٍ فِي النِّسَاءِ، أَمَّا مَا دُونَ ذَلِكَ فَيُنْظَرُ إِنْ اسْتَمَرَّ بِهِ هَذَا الْأَمْرُ فَهُوَ عَيْبٌ، وَإِنْ كَانَ وَقَعَ مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ بِعَيْبٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يَكْثُرُ فِيمَا بَيْنَ الصَّبِيَّانِ الصَّغَارِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَرِقَتِهِ» أَي: أَنْ يَكُونَ سَارِقًا، إِذَنْ فَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَسْرِقُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ عَيْبًا.

وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَخْدُشَهُ حَتَّى لَوْ تَابَ مِنَ السَّرْقَةِ وَمِنَ الزِّنَا، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةً عَلَى عَدَالَتِهِ فِي دِينِهِ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ إِذَا تَابَ فَقَدْ زَالَ فِسْقُهُ. بَلِ الْمَسْأَلَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى عَرَفِ النَّاسِ، فَإِذَا قَالُوا: إِنَّ زِنَاهُ أَوْ سَرِقَتَهُ يُوجِبَانِ أَنْ تَنْقُصَ قِيمَتُهُ فَهَذَا عَيْبٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِبَاقِهِ» أَي: هَرَبِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِبَاقُ مُطْلَقًا بِمَعْنَى أَنْ يَهْرَبَ أَيَّامًا، أَوْ كَانَ إِبَاقُهُ مُوقَّتًا مِثْلَ أَنْ يَخْرُجَ الصَّبْحُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الرَّقِيقُ قَدْ عُرِفَ بِالْإِبَاقِ فَهُوَ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يَهْرَبُ فَيَقُوتُ عَلَى سَيِّدِهِ، وَالْإِبَاقُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُنْقُصُ قِيمَةَ الْمَبِيعِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَبَوْلِهِ فِي الْفِرَاشِ» فَإِذَا كَانَ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ فَهُوَ عَيْبٌ، وَحَدَّ الْفُقَهَاءُ بَعَشِرَ سِنَوَاتٍ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ بِكَوْنِهِ فِي سَنٍّ لَا يَبُولُ فِيهَا مِثْلَهُ فِي فِرَاشِهِ،

= فلو اشترى رقيقاً طفلاً، فالطفل لا بدّ أن يَبُولَ في الفراش، فيكون المرادُ بقوله: «وَبَوْلُهُ فِي الْفِرَاشِ» أي: إذا بلغ سنّاً لا يَبُولُ فيها مثله في الفراش، وقيدَه في (الروض) بأن يكون قد بلغ عَشْرَ سِنِينَ<sup>(١)</sup>، ولكنّا إذا كُنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْعَيْبَ مَا يُنْقُصُ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ عُرْفًا. فَإِنَّا نَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَفِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّاسَ إِذَا كَانَ الطِّفْلُ يَبُولُ وَعَمْرُهُ ثَمَانِ سَنَوَاتٍ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعَيْبِ، وَإِذَا كَانَ بِهِ سِلْسٌ فَهَذَا عَيْبٌ وَمَرَضٌ أَيْضًا.

وكونه أعسر لا يعملُ بيمينه عملها المعتاد، ويعملُ باليسارِ أكثرَ ممّا يعملُ بيمينه، فيكتبُ بيساره، ويرمي بيساره، ويضربُ بيساره، ويساره هي التي فيها القوّة، واليمين لا يعرفُ أن يعملَ بها شيئاً إلّا الأكل، ولولا أنّه مُبَيَّنَّ عَنِ الْأَكْلِ بِالشَّمَالِ لِأَكْلِ بِشِمَالِهِ، وَهَذَا يُسَمَّى أَعْسَرَ، إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا وَتَبَيَّنَّ أَنَّهُ أَعْسَرُ فَهُوَ عَيْبٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَيْسَ بَعِيْبٌ إِذَا كَانَ يَعْمَلُ بَيْسَارِهِ عَمَلٌ يَمِينُهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ أَعْسَرَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنْقُصُ قِيَمَتَهُ، بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ عَمَلُهُ بِالْيَسَارِ أَقْوَى؛ وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: هَذِهِ ضَرْبُهُ أَشَدُّ. وَالْأَشَدُّ هُوَ الْأَعْسَرُ الَّذِي لَا يَضْرِبُ إِلَّا بِالْيَسَارِ، وَيُقَالُ: إِنَّ ضَرْبَ الْأَعْسَرِ أَشَدُّ. فَإِذَا كَانَ عَمَلُهُ بَيْسَارِهِ أَشَدَّ مِنْ عَمَلِهِ بَيْمِينِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ عَيْبًا؟! وَلَدَيْنَا قَاعِدَةٌ بَنِي عَلَيْنَا: هَلْ تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ إِذَا كَانَ أَعْسَرًا؟ إِذَا قَالَ أَهْلُ الْبَيْعِ فِي الرَّقِيقِ: إِنَّهَا لَا تَنْقُصُ. فَلَيْسَ بَعِيْبٌ، وَإِنْ قَالُوا: تَنْقُصُ. فَهُوَ عَيْبٌ، فَإِذَا كَانَ أَعْسَرُ يَسْرًا لَمْ يَكُنْ عَيْبًا؛ لِأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ خَيْرٍ، وَالْأَعْسَرُ الْيَسْرُ الَّذِي يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَيُوجَدُ بَعْضُ النَّاسِ يَعْمَلُ بِالْيَدِ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى سَوَاءً، يَكْتُبُ بِالْيُمْنَى وَيَكْتُبُ بِالْيُسْرَى، فَتَقُولُ: إِذَا وَجَدَ أَعْسَرُ يَسْرًا فَهُوَ زِيَادَةٌ خَيْرٍ.

(١) (الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٤٤٢)).

فَإِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدُ<sup>[١]</sup>.....

اقتصر الماتن على أمثلة، وزاد في (الروض)<sup>(١)</sup> أمثلة كثيرة لا حاجة لقراءتها؛ لأن لدينا ضابطاً، وهو أن العيب كل ما ينقص قيمة المبيع.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدُ» الفاعل المشتري، هذا إذا كان العيب في المبيع، أو البائع إذا كان العيب في الثمن وهذا يمكن.  
مثاله: بعثك شاة بهاعز، الشاة مبيع والماعز ثمن، فإذا علم سواء المشتري، أو البائع في ثمن معين.

وقوله: «بَعْدُ» فيه إشكال بكون الكلمة مرفوعة مع أنها ظرف زمان.  
والجواب على الإشكال أنه حُذِفَ المضاف إليه ونُويَ معناه، فصار مبنياً على الضم، فالحركة هنا حركة بناء، وليست حركة إعراب.  
وذكروا أن (قَبْلَ وَبَعْدَ) لهما أربع حالات:

إمّا أن يُذكر المضاف إليه، أو يُحذف ويُنوي لفظه، أو يُحذف ويُنوي معناه، أو يُحذف ولا يُنوي لفظه ولا معناه، فهو في الحالة الأخيرة معربٌ منونٌ، ومنه قول الشاعر:  
فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا      أَكَادُ أَغْصُ بِالسَّمَاءِ الْفُرَاتِ<sup>(٢)</sup>  
والشاهد قوله: «وَكُنْتُ قَبْلًا».

فإذا حُذِفَ المضاف ونُويَ لفظه، فهو معربٌ غير منونٍ، فنقول: أتيت من قبل فوجدت صاحبي. فهنا معربٌ غير منونٍ؛ لأنه نُويَ لفظ المضاف إليه.

(١) الروض مع حاشية ابن القاسم (٤/٤٤٢).

(٢) البيت في معاني القرآن (٢/٣٢٠)، وشرح المفصل (٤/٨٨)، وشرح الألفية لابن عقيل (٢/٧٣)، وخزانة الأدب (١/٢٠٤)، ونسب لعبد الله بن يعرب ويزيد بن عمر الكلابي.

أَمْسَكَهُ<sup>[١]</sup> بَأَرَشِهِ، وَهُوَ قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ<sup>[٢]</sup>، .....

= وإذا حُذِفَ المضافُ ونُويَ معناه، فحِينَئِذٍ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، فتَقُولُ: أَتَيْتُ مِنْ قَبْلِ، أَي: مِنْ قَبْلِ هَذَا الزَّمَنِ فوجدتُ صاحبي.

وإذا ذُكِرَ المضافُ إليه فحِينَئِذٍ يُعْرَبُ، وبالطَّبَعِ لَا يُنَوَّنُ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَقُولُ لِمَخَاطِبِهِ:

كَأَنِّي تَنْوِينُ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيُّنَ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي

فهنا نَقُولُ: حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ وَنُويَ معناه، وَيُمْكِنُ أَنْ تَنْصِبَ «بَعْدَ» وَتَنْوِي اللَّفْظَ؛ لِأَنَّ هَذَا عَلَى نِيَّةِ التَّكْلِمِ، فَإِذَا قَالَ مَثَلًا: «إِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدَ»، عَرَفْنَا أَنَّهُ حَذَفَ المضافَ إِلَيْهِ وَنَوَى لَفْظَهُ.

وقوله: «بَعْدُ» أَي: عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدَ الْعَقْدِ، فَإِذَا عَلِمَ بِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَهُ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِ بِعَيْبِهِ يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ بِهِ، وَإِذَا رَضِيَ بِالْعَيْبِ فَقَدْ لَزِمَ الْبَيْعُ، وَكَذَا لَوْ شَرِطَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ثُمَّ عَلِمَ بِهِ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١] «أَمْسَكَهُ» أَي: أَمْسَكَ الْمُبِيعَ الْمَعِيبَ.

[٢] قوله: «بَأَرَشِهِ، وَهُوَ قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ» وَالْأَرَشُ فَسْرَهُ الْمُؤَلِّفُ: بِقَوْلِهِ: «قِسْطُ»، أَي: قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ، وَقَالَ: «قِيَمَةُ» وَلَمْ يَقُلْ: ثَمَنٍ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ أَنَّ الْقِيَمَةَ هِيَ ثَمَنُهُ عِنْدَ عَامَّةِ النَّاسِ، وَالثَّمَنُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، فَإِذَا اشْتَرَيْتَ مَا يُسَاوِي ثَمَانِيَةَ بَسْتَةٍ، فَالْقِيَمَةُ ثَمَانِيَةٌ وَالثَّمَنُ السِّتَّةُ؛ وَلِهَذَا انْتَبَهَ عِنْدَ كِتَابَةِ الْعُقُودِ لَا تَقُلْ: بَاعَهُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةٍ قَدَرُهَا كَذَا وَكَذَا. قُلْ: بَثْمَنٍ قَدَرُهُ كَذَا وَكَذَا. وَمَا أَكْثَرَ الْكُتَّابَ الَّذِينَ يُخْطِئُونَ فِي هَذَا! أَوْ يَقُولُ: بَاعَهُ بِثَمَنِ قَدَرُهُ كَذَا وَكَذَا، وَالْقِيَمَةُ وَاصِلَةٌ، بَدَلًا مِنْ أَنْ تَقُولَ: الْقِيَمَةُ. قُلْ: الثَّمَنُ وَاصِلٌ.



أَوْ رَدَّهُ وَأَخَذَ الثَّمَنَ<sup>[١]</sup>.

= ولهذا قال: «قَسَطِ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ» فيَقْوَمُ هذا الشَّيْءُ صَحِيحًا، ثُمَّ يَقْوَمُ مَعِيًّا، وَتُؤْخَذُ النِّسْبَةُ الَّتِي بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَقِيَمَتِهِ مَعِيًّا، وَتَكُونُ هِيَ الْأَرْشُ، فَيَقْسَطُ نَظِيرُهَا مِنَ الثَّمَنِ، وَيَكُونُ التَّقْوِيمُ وَقْتُ الْعَقْدِ لَا وَقْتُ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ قَدْ تَخْتَلَفُ فِيمَا بَيْنَ وَقْتِ الْعَقْدِ وَالْعِلْمِ بِالْعَيْبِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَاعَ سَيَّارَةً قِيَمَتُهَا مِثَّةُ أَلْفٍ بِخَمْسِينَ أَلْفًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ بِهَا عَيْبٌ، وَقُلْنَا: لِأَهْلِ الْخَبْرَةِ: قَدَّرُوا الْعَيْبَ. قَالُوا: هِيَ مَعِيَّةٌ تُسَاوِي ثَمَانِينَ، وَسَلِيمَةٌ تُسَاوِي مِثَّةً، فَالْأَرْشُ الْآنَ الْخَمْسُ، وَالثَّمَنُ كَانَ خَمْسِينَ أَلْفًا، فَيَنْقُصُ عَشْرَةُ أَلْفٍ، وَلَوْ قُلْنَا: يَنْقُصُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ. كَانَ النِّقْصُ عِشْرِينَ، وَتَبَقِيَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَهَذَا غَلْطٌ، وَلَوْ بَاعَهَا بِمِثَّتِي أَلْفٍ وَتَبَيَّنَ بِهَا عَيْبٌ فَقَوِّمَتِ السَّيَّارَةُ، وَقِيلَ: إِنَّ السَّيَّارَةَ سَلِيمَةٌ بِمِثَّةٍ وَمَعِيَّةٌ بِثَمَانِينَ. فَالْقِسْطُ الْخَمْسُ، وَيَنْقُصُ مِنَ الثَّمَنِ أَرْبَعُونَ أَلْفًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ رَدَّهُ وَأَخَذَ الثَّمَنَ» أَي: لَكَ أَنْ تَرُدَّ الْمَبِيعَ وَتَفْسَخَ الْبَيْعَ وَتَأْخُذَ الثَّمَنَ، فَاكْتَرَى بِالْخِيَارِ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذَهُ مَجَانًّا، وَإِمَّا أَنْ يَرُدَّهُ، أَمَّا الْأَرْشُ فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَا الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ، فَالْبَائِعُ يَقُولُ: أَنَا بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا الشَّيْءَ إِمَّا أَنْ تَأْخُذَهُ وَإِمَّا أَنْ تَرُدَّهُ، أَمَّا الْأَرْشُ فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَقْدًا جَدِيدًا، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ وَجِيهٌ إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْبَائِعَ مَدْلَسٌ - أَي: عَالِمٌ بِالْعَيْبِ لَكِنَّهُ دَلَّسَ - فَهُنَا يَكُونُ الْخِيَارُ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْشِ وَبَيْنَ الرَّدِّ، مُعَامَلَةٌ لَهُ بِأُضْيَاقِ الْأَمْرَيْنِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي خِيَارِ التَّدْلِيسِ وَخِيَارِ الْغَبْنِ.

(١) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٣٢١).

وَإِنْ تَلَفَ الْمَبِيعُ أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ<sup>[١]</sup>.

= فَإِنْ بَاعَهُ بِشَرَطِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ إِنْ أَبْرَأَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ فَلِلْإِبْرَاءِ صَحِيحٌ، وَقَبْلَ الْعَقْدِ لَا يَصَحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup>.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ: إِنَّهُ إِنْ أَبْرَأَهُ، وَهُوَ مَدْلُسٌ، أَيِ: الْبَائِعُ، فَإِنَّهُ لَا يَبْرَأُ، سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَدْلُسٍ صَحَّ، سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ تَلَفَ الْمَبِيعُ أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ» الْمُشْتَرَى بَيْنَ خِيَارَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يَرُدَّ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضَ، لَكِنْ يَتَعَيَّنُ الْأَرْضُ إِذَا تَعَذَّرَ الرَّدُّ، فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ: إِذَا تَعَذَّرَ الرَّدُّ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ، وَيَتَعَذَّرُ الرَّدُّ إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ الْمَعِيبُ، وَحَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْأَرْضُ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ اشْتَرَى نَاقَةً فَوَجَدَ فِيهَا عَيْبًا، وَلَكِنَّ النَّاقَةَ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّهَا فَيَتَعَيَّنُ الْأَرْضُ.

مِثَالٌ آخَرُ: اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ وَجَدَ فِيهِ عَيْبًا، فَيَتَعَيَّنُ الْأَرْضُ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الرَّدُّ. فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْعَبْدُ مُوجُودٌ فَكَيْفَ يَتَعَذَّرُ الرَّدُّ؟.

قُلْنَا: لِأَنَّ عُبُودِيَّتَهُ الْآنَ زَالَتْ، فَهَالِكَتُهُ تَلَفَتْ فِي الْوَاقِعِ.

وَيَتَعَيَّنُ الرَّدُّ إِذَا لَزِمَ مِنَ الْأَرْضِ الرَّبَا، مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ حُلِيًّا مِنَ الذَّهَبِ بوزنه دنائير، ثُمَّ يَجِدَ فِي الْحُلِيِّ عَيْبًا، فَهُنَا لَا يُمَكَّنُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِي الرَّبَا، إِذْ سَيَكُونُ لِلْمُشْتَرَى ذَهَبٌ بِوزَنِ الذَّهَبِ الَّذِي دَفَعَ، ثُمَّ يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ الْأَرْضُ.

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٦٤)، والإنصاف (٤/ ٤١٠)، وكشاف القناع (٣/ ٢١٨).

وَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ بِدُونِ كَسْرِهِ كَجَوْزِ هِنْدٍ، وَيَبْيَضُ نَعَامٍ فَكَسْرُهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا فَأَمْسَكَهُ فَلَهُ أَرْضُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ رَدَّ أَرْضَ كَسْرِهِ<sup>[١]</sup>.

فَالضَّابِطُ: إِذَا تَعَدَّرَ الرَّدُّ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ، وَإِذَا لَزِمَ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِي الرِّبَا تَعَيَّنَ الرَّدُّ.

فَيُقَالُ لِهَذَا الَّذِي وَجَدَ فِي الْخَلِيِّ عَيْبًا: إِمَّا أَنْ تَرَدَّهُ، وَإِمَّا أَنْ تُمَسِّكَهُ بِدُونِ أَرْضٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْأَرْضَ لَزِمَ مِنْ هَذَا الرِّبَا، فَلَا يَجُوزُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ بِدُونِ كَسْرِهِ كَجَوْزِ هِنْدٍ، وَيَبْيَضُ نَعَامٍ فَكَسْرُهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا فَأَمْسَكَهُ فَلَهُ أَرْضُهُ وَإِنْ رَدَّهُ رَدَّ أَرْضَ كَسْرِهِ» إِذَا اشْتَرَى مَا لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ بِدُونِ كَسْرِهِ كَجَوْزِ الْهِنْدِ، وَجَوْزِ الْهِنْدِ كَبِيرٌ، وَكَيْبُضُ النَّعَامِ أَوْ نَحْوِهِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ مَا كَانَ دَاخِلَ الْقِسْرِ، فَإِذَا كَسَرَهُ، فَوَجَدَ مَا كَانَ دَاخِلَ الْقِسْرِ فَاسِدًا، وَهَذَا عَيْبٌ، فَتَقُولُ: أَنْتَ الْآنَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ وَأَخَذْتَ الثَّمَنَ، وَإِنْ شِئْتَ أَمْسَكْتَهُ وَأَخَذْتَ الْأَرْضَ، لَكِنْ إِنْ رَدَدْتَهُ وَأَخَذْتَ الثَّمَنَ لَزِمَكَ رَدُّ أَرْضِ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ قِسْرَ بَيْضِ النَّعَامِ يُنْتَفَعُ بِهِ كَأَوَانٍ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فَسَادٌ فِي الْكَسْرِ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ أَرْضُ الْكَسْرِ، كَمَا لَوْ شَذَبَهُ شَذَبًا مُتَسَاوِيًا فَصَارَ قِطْعَتَيْنِ، يُمَكِّنُ أَنْ يُنْتَفَعَ بِهِمَا عَلَى أَنَّهَا إِنَاءٌ فَحَيْثُ نَقُولُ: لَا أَرْضَ لِهَذَا الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَثَّرْ، ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا كَسَرَهُ كَسْرًا لَا يَبْقَى لَهُ قِيَمَةٌ بَعْدَهُ، مِثْلُ أَنْ يَكْسِرَهُ، فَيَرْضُضَهُ رَضًّا فَإِنَّهُ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْأَرْضُ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ الرَّدُّ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَكْسِرَهُ مُتَوَازِيًا بِحَيْثُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِنَاءٌ وَلَا تَنْقُصُ بِهِ الْقِيَمَةُ، فَهَذَا لَا أَرْضَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ.

وَإِنْ كَانَ كَبِيضٌ دَجَاجٌ رَجَعَ بِكُلِّ الثَّمَنِ<sup>[١]</sup>.

وَخِيَارُ عَيْبٍ مُتْرَاحٍ<sup>[٢]</sup>.....

= الثانية: أن يكسره كسرًا لا تبقى معه قيمة، فيتعين الأرض؛ لأنه تعدد الرّد.

الثالثة: أن يكسره كسرًا تبقى معه القيمة لكنها تنقص، فهذا يأخذ أرض الكسر، وإن أبقاه وأخذ الأرض فهو بالخيار، يعني أنه على الخيار الأول.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ كَانَ كَبِيضٌ دَجَاجٌ رَجَعَ بِكُلِّ الثَّمَنِ»؛ لأنَّ بيض الدجاج لا ينتفع الناس بقشره، بل يُرمى في الزبالة، فإذا كُسِرَ بيض الدجاج فوجده فاسدًا لا يصلح للأكل فإن المشتري يرجع بكل الثمن؛ لأنه تبين أن العقد عليه فاسد، إذ من شرط العقد أن يكون على عين ينتفع بها، وهذا لا نفع فيه.

ولو قال البائع: أعطني القشور إذا كنت تقول: إن العقد فاسد، فإنه لا يلزمه؛ لأنه لا قيمة لها عادة، وتُرمى في الزبالة.

وإذا كان بطيخة «حبجة» فلما شققها وجدها فاسدة، فهل يرجع بكل الثمن؟  
الجواب: لا يرجع بكل الثمن؛ لأن هذه البطيخة يمكن أن تكون علفًا للدواب، فيقال له: لك أن تردّها، ولكن تردّ أرض الشق الذي حصل منك، والفرق بينها وبين البيض أن البيض لا ينتفع بقشره بخلاف البطيخة.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَخِيَارُ عَيْبٍ مُتْرَاحٍ» أي: أنه لا يلزم المشتري أن يطالب بالردّ بالعيب من حين أن يعلم به؛ بل له أن يؤخر الطلب، فإذا علم بالعيب في أول النهار، ولم يطالب بالردّ إلا في آخر النهار فله ذلك، ولو قلنا: إنه على الفور لكان إذا علم في أول النهار ولم يطالب بالردّ إلا في آخره فليس له الخيار، ولكن الصحيح أنه على

مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلُ الرِّضَا<sup>[١]</sup>، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْمٍ<sup>[٢]</sup>، .....

= التَّرَاخِي؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ لِلْمُشْتَرِي لَا يُلْزِمُهُ أَنْ يُطَالِبَ بِهِ فَوْرًا، وَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِمَا يَدُلُّ عَلَى إِسْقَاطِهِ، وَلَكِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي مَا لَمْ يُؤَخَّرْ تَأْخِيرًا يَضُرُّ الْبَائِعَ، وَهَذَا أَرْجَحُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلُ الرِّضَا» ودليل الرضا له صور:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يُصْرَحَ بِذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ لِمُصَاحِبِهِ: بَاعَ فُلَانٌ عَلَيَّ حَاجَةً، فَوَجَدْتُهَا مَعِيَّةً، وَلَكِنْ نَظَرًا لِحَقِّهِ عَلَيَّ فَأَنَا رَاضٍ بِذَلِكَ وَلَنْ أُطَالِبَهُ بِالرَّدِّ. وَهَذَا صَرِيحٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرَدَّ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ بِأَنْ بَاعَهُ، أَوْ وَقَفَهُ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> يَسْقُطُ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى رِضَاؤِهِ بِهِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا، فَإِنْ قَالَ: إِنِّي تَصَرَّفْتُ فِيهِ رَاضِيًا بِالْأَرْضِ وَعَدِمَ الرَّدِّ. فَلَهُ الْأَرْضُ، وَإِنْ قَالَ: تَصَرَّفْتُ فِيهِ مُسَقِّطًا لِلْخِيَارِ. سَقَطَ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ يَعُودُ إِلَى نِيَّتِهِ.

فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحْلِفَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَصَرَّفَ فِيهِ رَاضِيًا بِالْأَرْضِ لَا بِالْعَيْبِ فَإِنَّهُ يُحْلَفُ، وَيُقَالُ: احْلِفْ أَتَّكَ إِنَّمَا تَصَرَّفْتُ فِيهِ إِمْضَاءً لِلْعَقْدِ وَرِضًا بِالْأَرْضِ، فَإِذَا حَلَفَ فَلَا مَرُءَ مَوْكُولٍ إِلَى ذِمَّتِهِ.

[٢] قوله: «وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْمٍ» أَي: لَا يَفْتَقِرُ الْفَسْخُ بِالْعَيْبِ إِلَى حُكْمٍ حَاكِمٍ، فَلَا يُلْزِمُ الْمُشْتَرِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْسَخَ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْقَاضِي، وَيَقُولُ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَفْسَخَ

(١) انظر: المغني (٦/٢٤٨)، وكشاف القناع (٣/٢٠٨).

وَلَا رِضًا، وَلَا حُضُورَ صَاحِبِهِ<sup>[١]</sup>.

وَإِنْ اِخْتَلَفَا عِنْدَ مَنْ حَدَّثَ الْعَيْبُ<sup>[٢]</sup>، .....

= البيع الذي حدث مع فلان؛ لأنَّ هذا حقٌّ من الحقوق ثابتٌ لصاحبه فلا يحتاج إلى محاكمة، وليس شيئاً مختلفاً فيه حتى نقول: إنَّ الحاكم يرفع حكمه الخلاف. بل هو أمرٌ متفقٌ عليه.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا رِضًا وَلَا حُضُورَ صَاحِبِهِ» كذلك لا يفتقر إلى رضا وحضور صاحبه. و(رضا) هنا غير منوَّنة؛ لأنَّها بِنِيةِ المضافِ إليه، فلا يفتقر إلى رضا صاحبه، ولا حضور صاحبه، أي: فلا يفتقر إلى رضا صاحب المشتري، وهو البائع، ولا إلى حضوره.

ووجه ذلك: أنَّ الحقَّ للمشتري، فهو الذي له حقُّ الفسخ، فلم يُشترط رضا المفسوخ عليه، كالطلاق بيد الزوج، ولا يُشترط أن ترضى الزوجة ولا أن تحضر، ولهذا لو طلق زوجته، وهي غير حاضرة طلقت وإن لم تعلم إلا بعد يومين أو ثلاثة؛ لأنَّه لا يُشترط رضاها، كذلك أيضًا لا يُشترط رضا البائع ولا حضوره.

فإن ادَّعى المشتري أنه قد فسَّخ، وأنكر البائع فالقول قول المشتري؛ لأنَّ هذا لا يعلم إلا من جهته.

قد يقول قائل: إنَّ الأصل عدمُ الفسخ، فعليه يكونُ القول قول البائع؟  
فيقال: هذا الأصلُ معارضٌ بأصلٍ آخر، وهو أنَّه لا يعلم إلا من جهته، فإذا قال: إِنِّي فَسَّخْتُ. أخذنا بقوله.

[٢] قوله: «وَإِنْ اِخْتَلَفَا عِنْدَ مَنْ حَدَّثَ الْعَيْبُ» الفاعلُ البائعُ والمشتري، و«مَنْ»

فَقَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا قَوْلَ أَحَدِهِمَا قَبْلَ بِلَا يَمِينٍ<sup>[١]</sup>.

= استِفْهَامِيَّةٌ، اختلفا فقالَ البائعُ: حدثَ العيبُ عندَكَ فلا خيارَ لك. وقالَ المشتري: بل هو سابقٌ للعقدِ فلي الخيارُ.

[١] قوله: «فَقَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا قَوْلَ أَحَدِهِمَا قَبْلَ بِلَا يَمِينٍ» فهذه المسألة، أفادنا المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

الحالُ الأولي: أَنْ يَمْتَنَعَ صِدْقُ أَحَدِهِمَا، فهُنَا القَوْلُ قَوْلٌ مَنْ لَا يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ الكَذِبَ.

الحالُ الثانيَّةُ: أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ احتمالٌ، فهُنَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَ المُشْتَرِي.

مثالٌ ما لَا يَحْتَمِلُ قَوْلَ البائعِ: الإصْبَعُ الزَّائِدَةُ، فَإِذَا اشْتَرَى عَبْدًا فوجدَ فيه إصْبَعًا زائِدَةً، فَأَرَادَ رَدَّهُ، فَقَالَ البائعُ: حدثَ هذا العيبُ عندَكَ. وقالَ المشتري: أَبَدًا. فالقَوْلُ قَوْلُ المشتري؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْدِثَ لَهُ إصْبَعٌ زائِدَةٌ، وَلَوْ أَمَكَّنَ أَنْ يَحْدِثَ لَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَحْدِثَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِذَا قَبِلْنَا قَوْلَ المُشْتَرِي فَلَا يُشْتَرِطُ أَنْ يَخْلَفَ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلْحَلْفِ.

مثالٌ ما لَا يَحْتَمِلُ قَوْلَ المُشْتَرِي: اشْتَرَى بَهِيمَةً، ثُمَّ رَدَّهَا، وَالْعَيْبُ الَّذِي فِيهَا جُرْحٌ، ادَّعَاهُ المُشْتَرِي، فَنَظَرْنَا إِلَى الجُرْحِ وَإِذَا هُوَ يَنْعَبُ دَمًا، جُرْحٌ طَرِيٌّ، وَالبَيْعُ لَهُ مَدَّةُ أُسْبُوعٍ، فالقَوْلُ قَوْلُ البائعِ بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الجُرْحُ قَبْلَ العَقْدِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ يُحْتَمَلُ هَذَا وَهَذَا، كَعَرَجٍ وَفَسَادٍ فِي طَعَامٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَالمؤَلَّفُ يَقُولُ: إِنَّ القَوْلَ قَوْلُ المُشْتَرِي.

وعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ العَيْبَ فَوَاتُ جُزْءٍ فِي البَيْعِ وَهُوَ الكَمَالُ، فالمُعَيْبُ قَدْ فَاتَهُ الكَمَالُ، وَالأَصْلُ عَدَمُ قَبْضِ هَذَا الجُزْءِ الفَائِتِ، وَالَّذِي يَدَّعِي عَدَمَ قَبْضِهِ المُشْتَرِي، فَيَكُونُ القَوْلُ

= قول المشتري، وهذا وجهه؛ لقول النبي ﷺ: «البَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup>، فالبايع الآن يقول: إِنِّي بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا الشَّيْءَ سَلِيمًا. وهو يقول: بَعْتَهُ عَلَيَّ مَعِيًّا. والمسألة مُحتملة فالقول قول المشتري؛ لأن الأصل عدم قبض هذا الجزء الفائت بالعيب، فيكون المشتري مُدْعَى عليه والبايع مدّعيًا، وهذه الرواية من مفردات مذهب الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ.

والقول الثاني: إن القول قول البايع، وهو مذهب الأئمة الثلاثة<sup>(٣)</sup> رَحِمَهُمُ اللَّهُ وهو القول الرَّاجِحُ؛ للأثر والنظر، أمّا الأثر فقول النبي ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادَّانِ»<sup>(٤)</sup>، وهذا نص صريح؛ ولأن المشتري مدّعي أن العيب سابق، حتّى على قاعدة الفقهاء، المدّعي: مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ، والمشتري هنا لو سَكَتَ لم يُطالب،

(١) أخرجه ابن المقرئ في المعجم (٦١٦)، والبيهقي (٢١٢٤٣)، وقال الحافظ في البلوغ (١٤٠٨): إسناده صحيح. وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادْعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ».

(٢) انظر: المغني (٢٥٠/٦)، والإنصاف (٤٣٣/٤)، وكشاف القناع (٢٢٦/٣)، وانظر كذلك: المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد (٤٣٩/١).

(٣) انظر للحنفية: الأصل للشيباني (٤٤٦/٢)، وبدائع الصنائع (٢٧٧/٥)، وللمالكية: والناظر والزيادات (٣١١/٦)، والبيان والتحصيل (٣٥٥/٨)، وللشافعية: الأم (٢٨٧/٤)، نهاية المطلب (٢٥٠/٥).

(٤) أخرجه أحمد (٤٤٦/١)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم، رقم (٣٥١١)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء إذا اختلف البيعان، رقم (١٢٧٠)، والنسائي: كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين في الثمن، رقم (٤٦٤٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب البيعان يختلفان، رقم (٢١٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث صححه الحاكم (٤٥/٢)، وحسنه البيهقي (٣٣٢/٥) وقال: قد روي بأسانيد مراسيل إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قويا. وانظر: التلخيص (١٢٢٢) والإرواء (١٦٦/٥).



= والرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي»<sup>(١)</sup>، والمدَّعِي هُنَا بِلَا شَكٍّ هُوَ الْمُشْتَرِي، فَتَقُولُ لَهُ: أَثَبِتْ بَيِّنَةً أَنَّ الْعَيْبَ حَدَثَ عِنْدَ الْبَائِعِ.

وَأَمَّا النَّظَرُ فَلَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُودِ الْعَيْبِ وَالسَّلَامَةُ، وَدَعَايَ أَنَّ الْعَيْبَ سَابِقٌ عَلَى الْعَقْدِ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَإِذَا كَانَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي أَصْلِ الْعَيْبِ فَكَذَلِكَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي زَمَنِ الْعَيْبِ.

وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ قُلْنَا: الْقَوْلُ قَوْلُهُ. فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» فِي لَفْظٍ: «عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، وَ«لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْمُدَّعَى يَسْهَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِفَ، أَوَّلًا: لِأَجْلِ أَنْ يُصَرَّ عَلَى قَوْلِهِ، وَثَانِيًا: طَمَعًا.

وَلَكِنْ نَقُولُ: إِذَا حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ يَقْتَضِعُ بِهَا مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لِقِيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ، وَلَا يُمَكِّنُ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ تَدْعُ الْبِلَادَ بِلَاقِعٍ<sup>(٣)</sup>. أَي: أَنَّهَا مُتْلِفَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمَقْرِيِّ فِي الْمَعْجَمِ (٦١٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢١٢٤٣)، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْبُلُوغِ (١٤٠٨): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]: لَا خَيْرَ، رَقْمُ (٤٥٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَفْضِيَّةِ، بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، رَقْمُ (١٧١١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رَوَى مَرْفُوعًا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ الْأَوْسَطَ (١٠٩٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٥/١٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ بِالْإِرْسَالِ»، وَانْظُرْ: الْبَدْرُ الْمُنِيرُ لِابْنِ الْمُلْقَنِ (٨/١٩٤-١٩٦).

السَّادِسُ<sup>[١]</sup>: «خِيَارُ فِي الْبَيْعِ بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ»<sup>[٢]</sup>.....

= وَلَقَدْ حَدَّثَنِي أَحَدُ الْأَشْخَاصِ الْمُوثِقِينَ أَنَّهُ صَارَ لَهُ دَعْوَى عَلَى شَخْصٍ بِدَرَاهِمَ، وَلَيْسَ لَهُ بِهَا بَيِّنَةٌ وَهِيَ ثَابِتَةٌ، فَتَحَاكَمُوا إِلَى الْقَاضِي، وَحَكَمَ بِبَرَاءَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ، وَحَلَفَ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهَا، فَدَعَا عَلَيْهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، فَخَرَجَ هُوَ وَعَائِلَتُهُ مِنَ الْبَلَدِ الَّتِي جَرَى فِيهَا التَّحَاكُمُ إِلَى بَلَدٍ قَرِيبَةٍ مِنْهَا، فَأُصِيبَ بِحَادِثٍ وَمَاتَ هُوَ وَعَائِلَتُهُ، وَهَذَا شَاهِدٌ لِقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهَا تَدْعُ الدَّيَّارَ بِلَاقِعٍ. أَي: خَالِيَةً لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ، فَفَائِدَةُ الْيَمِينِ أَنَّ فِيهَا خَطَرًا عَظِيمًا دُنْيَوِيًّا وَأُخْرَوِيًّا، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهَا إِنْسَانٌ إِلَّا رَأَى التَّيَجَّةَ سَيِّئَةً قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «السَّادِسُ» أَي: مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ.

[٢] قوله: «خِيَارُ فِي الْبَيْعِ بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ» «بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ» مُتَعَلِّقٌ بِالْبَيْعِ، وَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا بـ(خيار)، أَي: فِيمَا إِذَا بَاعَهُ بِتَخْيِيرِهِ بِالثَّمَنِ، وَتَخْيِيرٌ بِمَعْنَى: إِخْبَارٌ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ خَبَرَ يُخْبِرُ تَخْيِيرًا، وَيُمَاثِلُهُ أَخْبَرَ يُخْبِرُ إِخْبَارًا.

وَالظَّاهِرُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ الْفُقَهَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَنَاقَلَوْهَا، عَبَّرَ بِهَا الْأَوَّلُ، ثُمَّ تَبِعَهُ الْآخِرُ، وَإِلَّا لَوْ قِيلَ: خِيَارٌ يَثْبُتُ فِيمَا إِذَا أَخْبَرَهُ بِالثَّمَنِ. لَكَانَ أَوْضَحَ، أَي: إِذَا بَاعَ الشَّيْءَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: كَمْ الثَّمَنُ؟ قَالَ: الثَّمَنُ مِثْلُ رِيَالٍ. وَهُوَ بَاعَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ. الْآنَ أَخْبَرَهُ بِالثَّمَنِ، بِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ مِثْلُ رِيَالٍ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ تِسْعُونَ رِيَالًا، فَحِينَئِذٍ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ بِسَبَبِ إِخْبَارِ الْبَائِعِ إِيَّاهُ بِالثَّمَنِ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّ إِخْبَارَهُ بِالثَّمَنِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: بِمِثْلِهِ. ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِتِسْعِينَ.

مِثَالٌ آخَرُ: جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: أَنَا اشْتَرَيْتُ سَيَّارَةً بِثَمَانِينَ أَلْفًا، فَجَاءَنِي رَجُلٌ وَقَالَ: بِغَيْرِهَا بِرَأْسِ مَالِهَا. قُلْتُ: بِعْتُهَا عَلَيْكَ بِرَأْسِ الْمَالِ. فَكَمْ رَأْسُ الْمَالِ؟ قُلْتُ: مِثْلُ أَلْفٍ.

مَتَى بَانَ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ<sup>[١]</sup>، .....

= فقال: قِيلَتْ. ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الثَّمَنَ ثَمَانُونَ أَلْفًا، فَالْبَائِعُ حِينَئِذٍ كَذَبَ عَلَى الْمُشْتَرِي حَيْثُ أَخْبَرَهُ بِمَا لَا صَحَّةَ لَهُ.

فَسَبَبُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي التَّخْيِيرُ الْكَاذِبُ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ أَخْبَرَهُ خَبْرًا كَاذِبًا بِثَمَنِ هَذِهِ السَّلْعَةِ.

وهو نوعٌ مِنَ الْغَشِّ وَالتَّدْلِيسِ، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ السَّلْعَةَ بِثَمَنِ كَثِيرٍ وَهِيَ فِي الْوَاقِعِ بِثَمَنِ قَلِيلٍ، وَهَذَا حَرَامٌ؛ وَلِهَذَا جُعِلَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ.

وَالْبَيْعُ بِالتَّخْيِيرِ يُقَابَلُهُ الْبَيْعُ بِالمَسَاوِمَةِ، فَالْبَيْعُ بِالتَّخْيِيرِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّقْيِيدِ، وَالْبَيْعُ بِالمَسَاوِمَةِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّحَرُّرِ، فَالْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي غَيْرُ مُقَيَّدَيْنِ بِثَمَنِ، وَالْبَيْعُ بِالمَسَاوِمَةِ أَسْلَمٌ مِنْ وَجْهِ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَرُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَسْلَمَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ كَذِبٌ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَرُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْبَائِعَ رَبِّمَا يَزِيدُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ كَثِيرًا، فَفِي كُلِّ مِنْهُمَا سَهُولَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَخَطَرَةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَالْغَالِبُ أَنَّ التَّخْيِيرَ أَشَدُّ طُمَأْنِينَةً لِلْمُشْتَرِي.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَتَى بَانَ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ» «مَتَى بَانَ أَقَلُّ» وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي مَغْبُونٌ، أَي: مَتَى بَانَ الثَّمَنُ أَقَلُّ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ.

لَكِنَّ قَوْلَهُ: «أَوْ أَكْثَرُ» تَصْوِيرُهَا صَعْبٌ، وَلِهَذَا لَا تُوجَدُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ «أَوْ أَكْثَرُ» لَا فِي (الإِقْنَاعِ)، وَلَا فِي (المُنْتَهَى)، وَلَا فِي (المَقْنَعِ) الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْكِتَابِ، وَلَا غَيْرِهِ، وَهِيَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَا وَجْهَ لَهَا، فَلَعَلَّهَا سَبَقُ قَلَمٍ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِذَا بَانَ أَكْثَرُ فَلَيْسَ بِمَغْبُونٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ يَمُنَّ عَلَيَّ، أَنَا أُرِيدُ الثَّمَنَ الْحَقِيقِيَّ بِلا زِيَادَةٍ. فَهَذِهِ رَبِّمَا تَكُونُ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ، وَأَمَّا مِنَ النَّاحِيَةِ

وَيَثْبُتُ فِي التَّوَلِيَّةِ، وَالشَّرِكَةِ، وَالْمَرَابَحَةِ، وَالْمَوَاضِعَةِ<sup>[١]</sup>، .....

= المَالِيَّةُ فَمَتَى بَانَ أَكْثَرَ، فَالْوَاقِعُ: أَنَّ الْحِظَّ فِي جَانِبِ الْمُشْتَرِي، فَكَيْفَ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ؟!

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَثْبُتُ فِي التَّوَلِيَّةِ، وَالشَّرِكَةِ، وَالْمَرَابَحَةِ، وَالْمَوَاضِعَةِ» وَجْهُ حَصْرِهِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعِ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الصُّورُ الْمُمْكِنَةُ عَقْلاً، فَالْبَيْعُ بِالتَّخْيِيرِ يُمَكِّنُ فِي صُورِهِ أَرْبَعَ فَقَطْ.

التَّوَلِيَّةُ هِيَ أَنْ يَبِيعَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ، وَسُمِّيَتْ تَوَلِيَّةً؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي صَارَ بَدَلًا عَنِ الْبَائِعِ، وَكَأَنَّمَا يَصِيرُ وَلِيًّا لَهُ، أَيْ: مُتَابِعًا لَهُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: وَلَيْتَكَ مَا تَوَلَّيْتَ. فَيَشْتَرِيهِ بِمِثْلِهِ، وَيَأْتِيهِ آخِرُ لَيْشْتَرِيهِ مِنْهُ، فَيَقُولُ: بَعْتُهُ عَلَيْكَ بِرَأْسِ الْمَالِ. فَهَذِهِ تَوَلِيَّةٌ.

وَالشَّرِكَةُ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ بَعْضَهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ النِّصْفَ فَيَكُونُ عَلَى الْمُشْتَرِي الثَّانِي نِصْفُ الثَّمَنِ، أَوِ الثُّلُثُ، أَوِ الرَّبْعُ، أَوْ أَكْثَرُ، أَوْ أَقَلُّ، وَالْبَيْعُ بِالشَّرِكَةِ قَدْ يَكُونُ تَوَلِيَّةً، وَقَدْ يَكُونُ مَرَابَحَةً، وَقَدْ يَكُونُ مَوَاضِعَةً.

وَالْمَرَابَحَةُ أَنْ يَبِيعَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ وَرَبِحَ مَعْلُومٌ، فَيَقُولُ: بَعْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَرَبِحَ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ، أَوْ بَعْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ مَعَ رِبْحِ الْعَشْرِ، أَيْ: سِوَاءِ عَيْنِ الرِّبْحِ أَوْ نِسْبَتِهِ. الْمَوَاضِعَةُ أَنْ يَضَعَ مِنَ الثَّمَنِ، فَيَقُولُ: بَعْتُكَ إِيَّاهُ بِخَسَارَةِ عَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، أَوِ الْعَشْرِ، أَوِ الْخُمْسِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَمْثَلُهُ أُخْرَى عَلَى هَذِهِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ:

مِثَالُ التَّوَلِيَّةِ: أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ سَيَّارَةً بِمِثْلَةِ أَلْفٍ، فَجَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: بَغْنِيهَا بِرَأْسِ مَالِهَا. فَقُلْتُ: بَعْتُكَهَا بِرَأْسِ مَالِهَا.

وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِهَا مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُشْتَرِي رَأْسَ الْمَالِ<sup>[١]</sup>.

= مثال الشركة: اشترت أرضاً بمئة ألف، فجاءني رجل فقال لي: اجعل لي نصف الأرض، أنا أريد أن أعمر مستراحاً لي. فقلت: أشركتك بنصف الأرض على حسب رأس المال. فهذه شركة، لكنها حسب الثمن تولية؛ لأنه لم يربح عليه ولا نزل له من الثمن.

مثال المراجعة: اشترى سيارة بمئة ألف، فجاءه إنسان، وقال: أنا أريد أن أربح فبغنيها بربح عشرة آلاف. فيقول: بعثك. هذه مراجعة، أو يقول: بغنيها بربح العشر، فتكون مئة وعشرة آلاف. فالمراجعة تكون بالنسبة، وتكون بالتعيين.

مثال المواضعة: عكس المراجعة، فيقول: اشتريتها بمئة وأضع لك عشرة في المئة. أو يقول: العشر. فتكون بتسعين.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِهَا مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُشْتَرِي رَأْسَ الْمَالِ» أي: إن بعثها تولية لا بد أن يعرف المشتري رأس المال؛ لأنه إذا لم يعرفه صار مجهولاً، ومن شرط صحة البيع العلم بالثمن.

وظاهر كلام المؤلف حتى ولو كان البائع ممن عرف بالتجارة، ووثق من شرائه، فإنه لا بد أن يعرف المشتري رأس المال، فلو جاءني وقال: اشترت منك هذه الأرض برأس مالها. فقال: بعثك إياها. والمشتري لا يعلم كم رأس المال، فإن البيع لا يصح؛ لأن الثمن مجهول، ومن شروط البيع أن يكون الثمن معلوماً.

ويتخرج القول بالجواز على جواز البيع بمثل ما باع به فلان إذا كان المشتري معروفاً بالحدق في البيع والشراء، والمشتري الذي هو البائع في المسألة الثانية.

= مثاله: اشتريت أرضاً بمئة ألف ريال، وأنا ممن يتجر في الأراضي ولا يُعَبَّنُ فيها، فجاءني رجلٌ وقال: يعني الأرض التي اشتريتها برأس مالها. فقلت: بعثها عليك. وهو لا يدري بكم اشتريتها، لكنه يعرف أنني رجلٌ متاجرٌ حاذقٌ لا أغبنُ في الشراء.

فعلى المذهب<sup>(١)</sup> لا يجوز، لكن كما سبق يتخرج على القول بجواز البيع كما يبيع الناس أو كما يبيع فلان أنه يجوز، وهو الصحيح؛ لأن كثيراً من الناس إذا عرف أن هذا الرجل ممن يتاجرون بهذه السلعة، وأنه حاذقٌ فيها يثق به، بل ربما لو أراد أن يشتريها لجاء إليه يستشير، ولكن لا شك أن الأولى والأحسن أن يعلم بالثمن؛ لأن الإنسان قد يُقدِّرُ ثمن هذه السلعة قليلاً ويكون كثيراً، وهذا يقع بكثرة، فإذا عقد البيع ولزم البيع، فإنه ربما يستحي أن يقول: رجعت، فمن ثم نقول: لا شك أن الأولى بيان الثمن للمشتري؛ لما يلي:

أولاً: للخروج من الخلاف.

ثانياً: لأنه أطيب للقلب، لكن كون هذا شرطاً فيه نظراً، بل نقول: إذا كان البائع الذي باع برأس المال ممن عرف بالحدق بالتجارة فإنه يكفي الاعتماد على حدقه وأتجاره.

قال في (الروض)<sup>(٢)</sup>: «لا بُدَّ من معرفة المشتري والبائع رأس المال» الماتنُ حذف كلمة (البائع) والشارح قال: «والبائع» وإنما حذفها الماتن؛ لأن الغالب أن البائع يعلم رأس المال، لكن قد لا يعلم، بل كثيراً ما يقع وهو لا يعلم؛ مثل أن يكون البائع

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٠٠)، وكشاف القناع (٣/ ٢٢٩).

(٢) الروض مع حاشية ابن القاسم (٤/ ٤٥٩).

= تاجرًا له وكلاء، فاشترى وكيله له أرضًا، ثم جاء رجل، وقال للتاجر: بعني الأرض المذكورة برأس المال. قال: أبيعها عليك، فالبائع حيتذ لا يعلم، والوكيل هو الذي يعلم، واشترط علم البائع برأس المال أو كد من اشتراط علم المشتري برأس المال؛ لأن البائع ربما يغبن غبنًا كثيرًا، وربما يكون وكيله قد اشتراها في زمن الرخص مثلًا بمئة ألف، وهي تساوي مئتين، أو ارتفع السعر وبلغت ضعف قيمتها، وهذا التاجر لا يعلم، فإذا باعها عليه برأس المال، وقال الوكيل: رأس مالها مئة ألف. وهي تساوي مئتي ألف أو أكثر. فيقول البائع: إن هذا المشتري غبنني وخدعني. ويكون في قلبه حسرة، لا سيما إن كان من الحريصين على الدنيا، ويمثلون قول المتنبي:

بُلِيتُ بِلَى الْأَطْلَالِ إِنْ لَمْ أَتَفَّ بِهَا      وَقُوفَ شَحِيحٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خَاتَمَةٌ<sup>(١)</sup>

تشبيه عجيب!! الأطلال هي بقايا الديار، فهذا رجلٌ شحيح ضاع خاتمته في التراب، فسبق في التراب يبحث حتى يجد الخاتم.

فالحاصل: أنه لا بُدَّ في الخيار بتخير الثمن من علم البائع والمشتري برأس المال؛ لأنَّ عدم معرفتهما بذلك جهلٌ، والجهلُ غررٌ، وقد نهى الرسول ﷺ عن بيع الغرر<sup>(٢)</sup>.

فإذا باع علي رجل سلعة برأس مالها، فقلتُ له: كم رأس المال؟ فقال لي: مئة. ثم تبين أن رأس المال ثمانون، فإن لي الخيار، إن شئتُ أمسكتها وإن شئتُ ردَّتها،

(١) البيت للمتنبي في ديوانه (ص: ٢٥٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنْ اشْتَرَى بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ<sup>[١]</sup>، .....

= وهذا الذي مشى عليه المؤلف رواية عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup>، والمذهب<sup>(٢)</sup> أنه لا خيار، فيقال له: نضع عنك الزائد وتلزمك؛ لأن هذا من مصلحته، فكيف ثبت له الخيار بشيء اشتراه برأس المال، وقيل له: إن رأس المال مئة. ورضي بمئة، ثم تبين أن رأس المال ثمانون، فالخيار لدفع الضرر، وهذا الذي اشترى برأس المال على أنها بمئة، ثم تبين أنها بثمانين وسيأخذها بالثمن الحقيقي ليس عليه ضرر فلا خيار له.

لكن لو رأى القاضي إذا ترفعوا إليه أن من المصلحة إثبات الخيار له؛ لكونه يعلم أن البائع مدلس، فحينئذ يتوجه القول بإثبات الخيار تأديباً للبائع على التدليس والكذب، وأما إذا لم يكن هناك شيء فلا يمكن؛ لأن المشتري قد يجعل كون الخيار له وسيلة لترك المبيع؛ لأن قيمته في السوق نقصت، فنفتح باب الحيل على الناس.

لكن لو قال البائع: غلطت، قلت: إن الثمن مئة، وظننت أنها السلعة الفلانية، أو أن قيمة هذه السلعة مئة غلطاً. فإنه لا يقبل قوله إلا ببينة؛ لأنه مدع، وإذا لم يكن عنده بينة فالقول قول المشتري، فيحلف أنه لا يعلم أن البائع غلط، ويثبت له الخيار على القول بالخيار.

وسبق أنه لو قيل بقول وسط في هذه المسألة، وهو أنه إذا ثبت أن البائع كاذب متعمد فإنه ينبغي أن يمكن المشتري من الخيار، تأديباً للبائع وعقوبة له.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ اشْتَرَى بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ» (اشترى) الفاعل يعود على البائع تولية ولم يبين، مثل أن يقول: بعثك هذا الكتاب برأس ماله. وهذا بيع تولية، فقال:

(١) انظر: مسائل الكوسج (٢١٤٩)، والروايتين والوجهين (١/ ٣٤٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٤/ ٤٣٩)، وكشاف القناع (٣/ ٢٣١).



= كَمْ رَأْسُ مَالِهِ؟ قَالَ: رَأْسُ مَالِهِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا. قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ. وَكَانَ هَذَا الَّذِي بَاعَهُ قَدْ اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ دِرْهَمًا مُؤَجَّلًا وَلَمْ يُخَيِّرِ الْمُشْتَرِيَ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّمَنَ الْمُؤَجَّلَ يَكُونُ أَكْثَرَ - فَاشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِيَ وَصَدَّقَهُ وَأَخَذَهُ بِعِشْرِينَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الثَّمَنَ كَانَ ثَمَنًا مُؤَجَّلًا، فَهُوَ صَادِقٌ فِي أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ، لَكِنَّهُ ثَمَنٌ مُؤَجَّلٌ، فَتَقُولُ: لِلْمُشْتَرِيَ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهُ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ؛ وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَائِعَ غَرَّهُ وَخَدَعَهُ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَيْسَ لِعِزْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ»<sup>(١)</sup>، فَجَزَاؤُهُ أَنْ يُفْسَدَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، وَأَنْ يُقَالَ لِلْمُشْتَرِيَ: أَنْتَ بِالْخِيَارِ.

هَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ - وَهُوَ وَجِيهٌ جَدًّا - وَهُوَ الصَّوَابُ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ الَّذِي بَاعَ بِرَأْسِ مَالِهِ قَدْ خَدَعَهُ فَتُعَامَلُهُ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ.

وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْفَسْخِ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُهُ بِأَجَلِهِ؛ وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ؛ إِذْ إِنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا، فَهُوَ فِي الْأَوَّلِ قَدْ رَضِيَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ نَقْدًا بِعِشْرِينَ، وَالْآنَ صَارَ عَلَيْهِ مُؤَجَّلًا بِعِشْرِينَ، وَالتَّأْجِيلُ أَرْفَقُ بِهِ، فَيَكُونُ قَدْ زَادَهُ خَيْرًا؛ لِأَنَّهُ سَيَنْتَفِعُ بِالثَّمَنِ فَيَبِيعُ بِهِ وَيَشْتَرِي، وَإِذَا حَلَّ الْأَجْلُ سَلَّمَهُ لِلْبَائِعِ وَلَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ إِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، وَهَنَا لَا ضَرَرَ.

وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يُقَالُ: قَدْ يَكُونُ زَادَهُ خَيْرًا، وَقَدْ يَكُونُ زَادَهُ شَرًّا، وَرُبَّمَا يَقُولُ الْمُشْتَرِيَ: أَنَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَشْتَرِيَ بِنَقْدٍ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ الْآنَ مَعِي، فَإِنْ بَقِيَتْ مَعِي إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْخِرَاجِ، بَابُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ، رَقْمُ (٣٠٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ، رَقْمُ (١٣٧٨)، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَسَنَةُ الْخَافِظُ فِي الْبُلُوغِ (٨٩٧) وَذَكَرَ لَهُ طَرَقًا أُخْرَى فِي الْفَتْحِ (١٩/٥) ثُمَّ قَالَ: وَفِي أَسَانِيدِهَا مَقَالٌ لَكِنْ يَتَقَوَّى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَمِثْلُهُ فِي الْإِرْوَاءِ (١٥٢٠).

(٢) شَرْحُ مَتْنِهِ الْإِرَادَاتِ (٢٢٠/٣).

أَوْ مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ<sup>[١]</sup>، .....

= الأجل فربما أصرفها في أشياء غير مفيدة لي. وقد لا يرضى بالتأجيل، فلا يريد أن يبقى الشيء ديناً في ذمته، وربما يكون -أيضاً- في بلد ظالم واليهما، فيخشى إن بقي عنده شيء من المال أن يؤخذ منه مُصادرةً، ويقول: التعجيل أحب إلي من التأجيل.

ولكنَّ الجواب على هذا أن يقال: إن هذه حال نادرة، والأصل عند جميع الناس من حيث العموم أن المؤجل أيسر على باذله من الحال.

ولكن كما سبق إذا علمنا أن البائع قد خدعه يقيناً فإنه في هذه الحال نقطع عليه الطريق، ونقول للمشتري: أنت بالخيار إن شئت فافسخ، وإن شئت فخذ بأجله.

فإذا قلنا: يأخذه بأجله. فهل يكمل الأجل، أو يبتدئ الأجل من جديد؟

الجواب: يأخذه من جديد؛ لأن الثمن من أوصافه أن يكون مؤجلاً، فيأخذه بأجله ابتداءً، فإذا قُدِّرَ أنه باعه بعد أن اشتراه بثلاثة أشهر والأجل ستة أشهر يستأنف ستة؛ لأن هذا هو الثمن.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ» أي: أو اشترى البائع بتخبر الثمن ممن لا تقبل شهادته له، ثم باعه على آخر ولم يُخبره فللثاني الخيار؛ لأن الغالب أن الإنسان مع من لا تقبل شهادته له، لا يستقصي في الثمن، فالغالب أنه لا يُياكس.

والذي لا تقبل شهادته له أصوله وفروعه، الآباء والأمهات والأجداد والجدات، والأبناء والبنات وأولاد الأبناء وأولاد البنات، وكذلك الزوجان لا تقبل شهادة أحدهما للآخر.

مثاله: رجل اشترى من أبيه سلعة بمئة، ثم باعها على آخر برأس مالها، ثم تبين للمشتري أن الذي باع عليه قد اشترى من والده، فيقول المؤلف: له الخيار.

أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِهِ حِيلَةً<sup>[١]</sup>، .....

وظاهر كلامه أن له الخيار سواء غبن أم لم يغبن، بناءً على أن العادة أن الإنسان لا يستقصي فيما إذا اشترى بمن لا تقبل شهادته له.

ووجه الخيار للمشتري أن البائع لو اشترى من أجنبي لما كسبه وكاسره، أمّا أبوه فيستحي منه، وكذلك يقال في الابن.

والصحيح في هذه المسألة أنه لا يثبت له الخيار إلا إذا ظهر في ذلك غبن، فله الخيار ويكون من باب خيار الغبن، أمّا إذا لم يكن هناك غبن فإنه كثيراً ما يشتري الإنسان من أصوله أو فروعه، ويستقصي في الثمن.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِهِ حِيلَةً» أي: إذا اشترى البائع الذي باعه بتخبير الثمن بأكثر من الثمن حيلة.

مثاله: رجل يطلب من آخر مئة ريال، والمطلوب يُماطل، كلما جاءه قال: انتظر. وفي يوم من الأيام اشترى منه سلعة تساوي ثمانين بمئة، فلما اشتراها، قال المشتري -الذي هو الطالب- للبائع -المطلوب الذي يُماطل-: إذن مقاصّة. فهذا الشراء ليس لرغبة في السلعة؛ بل حيلة على استخلاص حقه؛ فإذا جاء رجل آخر، وقال له: بعني هذه السلعة. فقال: أبيعها عليك برأس المال مئة. ثم تبين بعد ذلك أنه اشتراها بمئة حيلة، ليخلص دينه من هذا المماطل، وهي تساوي ثمانين فللمشتري الخيار.

وكذلك إذا كان بأكثر من ثمنه محاباة، أي: أن الذي باع بالتخبير اشترى هذه السلعة من شخص صديق له، وهي لا تساوي مئة، لكن اشتراها بمئة؛ لأنه صديقه، أو اشتراها بمئة؛ لأنه رأى أن هذا الرجل فقير، فقال: أزيد الثمن. محاباة له وجبراً

= لَخَاطِرِهِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْمُشْتَرِيَ بَاعَهَا بِالتَّخْيِيرِ بِالثَّمَنِ، وَقَالَ: إِنَّ ثَمَنَهَا مِئَةٌ. فَنَقُولُ لِلْمُشْتَرِي الَّذِي اشْتَرَى بِالتَّخْيِيرِ بِالثَّمَنِ: لَكَ الْخِيَارُ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ ثَمَنِهَا مِنْ أَجْلِ الْمَحَابَاةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا حَابَى أَحَدًا لَا يُهْمُهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ رِيَالِينَ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ عَشْرَةً، وَأَنَّهُ إِذَا بَاعَ عَلَيْهِ -أَيْضًا- لَا يُهْمُهُ أَنْ يَنْقُصَ رِيَالِينَ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ عَشْرَةً.

قَالَ فِي (الرَّوْضِ): «أَوْ لِرَغْبَةِ تَخْصُّصِهِ»<sup>(١)</sup>، أَيِ: الَّذِي بَاعَ بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ، اشْتَرَى هَذِهِ السَّلْعَةَ لِرَغْبَةِ تَخْصُّصِهِ؛ لَيْسَ لِأَنَّهَا زَادَتْ فِي السُّوقِ، بَلْ لِرَغْبَةِ تَخْصُّصِهِ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ اشْتَرَى بَيْتًا إِلَى جَنْبِ بَيْتِهِ، فَالْبَيْتُ يُسَاوِي مِئَةَ أَلْفٍ، وَاشْتَرَاهُ بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ؛ لِأَنَّهُ إِلَى جَانِبِ بَيْتِهِ وَيُدَاخِلُ الْبَيْتَ، فَهَذِهِ رَغْبَةٌ تَخْصُّصُ الْمُشْتَرِيَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ جَارًا لَهُ لَمْ يَشْتَرِهِ بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ إِنَّهُ طَابَتْ نَفْسُهُ مِنَ الْبَيْتِ وَبَاعَهُ عَلَى إِنْسَانٍ بِالتَّخْيِيرِ بِالثَّمَنِ، فَقَالَ الْمُشْتَرِيَ الْآخَرُ: بَكُمِ اشْتَرَيْتَهُ؟ قَالَ: بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ. قَالَ: أَخَذْتُهُ بِرَأْسِ مَالِهِ. وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمِئَةَ وَالْعِشْرِينَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ، وَأَنَّ ثَمَنَهُ مِئَةٌ، وَزَادَ الْعِشْرِينَ لِرَغْبَةِ تَخْصُّصِ الْمُشْتَرِيَ، وَهُوَ كَوْنُهُ إِلَى جَنْبِهِ وَمُدَاخَلَةِ بَيْتِهِ.

مِثَالُ آخَرٍ: اشْتَرَى شَاةً حَلُوبًا بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ خُرُوفًا مِنَ الْغَنَمِ يَحْتَاجُ إِلَى لَبَنِ، فَاشْتَرَاهَا بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُرْضَعَ هَذِهِ الْخُرُوفُ، ثُمَّ انْتَهَى رِضَاعُهُ، وَجَاءَ إِنْسَانٌ وَقَالَ: أَشْتَرِيهَا مِنْكَ بِرَأْسِ الْمَالِ مِئَةَ وَعِشْرِينَ. ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ مِنْ أَجْلِ إِرْضَاعِ الْخُرُوفِ.

قَالَ فِي (الرَّوْضِ): «أَوْ مَوْسِمَ فَاتٍ»<sup>(٢)</sup>، أَيِ: اشْتَرَاهُ فِي أَيَّامِ الْمَوْسِمِ.

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٤٦١).

(٢) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٤٦١).

أَوْ بَاعَ بَعْضَ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ فِي تَخْيِيرِهِ بِالثَّمَنِ، فَلِمُشْتَرِي  
الْخِيَارِ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ<sup>(١)</sup>.

مثاله: اشترى شاة في عيد الأضحى، وعادة أن الغنم في عيد الأضحى ترتفع قيمتها، فاشترى هذه الشاة بمئة، وفي غير الموسم تساوي ثمانين، ثم إنه بعد أن فات الموسم باعها برأس مالها مئة، وهو أكثر من الثمن؛ لأنه اشتراها في موسم، والموسم قد فات.

أما لو باعها في نفس الموسم فهذا لا بأس، لكنه الآن قد فات، فنقول: للمشتري الخيار.

إذن متى بان الثمن أكثر لسبب من الأسباب يتعلّق بالمشتري أو يتعلّق بالمبيع، فإن للمشتري الآخر الخيار.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ بَاعَ بَعْضَ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ فِي تَخْيِيرِهِ بِالثَّمَنِ، فَلِمُشْتَرِي الْخِيَارِ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ» مثال ذلك: اشترى ثلاث سيارات بستين ألفاً، ثمن كل واحدة عشرون ألفاً، باع واحدة منها بقسطها من الثمن عشرين ألفاً، ثم باع الثنتين تولية بأربعين ألفاً، ثم تبين أنه اشترى ثلاث سيارات وباع واحدة، فللمشتري الخيار، وهذا معنى قوله: «أَوْ بَاعَ بَعْضَ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ... فَلِمُشْتَرِي الْخِيَارِ»، لماذا لم تقل له: إني بعثك سيارتين من ثلاث تولية من رأس المال؟ لا بد أن تبين.

والمذهب<sup>(١)</sup> أنه إذا كان الثمن ينقسم على المبيع بالأجزاء فلا خيار؛ لأنه ليس

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٧٠)، وكشاف القناع (٣/ ٢٣٣).

= فيه ضرر، وإن كان ينقسم عليه بالقيمة فيه الخيار؛ لأنه إذا كان ينقسم عليه بالقيمة، فالقيمة قد تزداد إذا زاد المبيع وقد تنقص، كما هو معروف في بيع الجملة والتفريد.

أما إذا كان الثمن ينقسم عليه بالأجزاء بحيث إن كان جزء له قسطه من الثمن، فإنه إذا باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن وباع الباقي تولية ولم يذكر أنه باع منها شيئاً فلا خيار له؛ لأنه لا ضرر عليه، فلو باع ثلاث سيارات بستين ألفاً، قيمتها مجموعة ومفردة واحدة، فإذا باع واحدة بعشرين ألفاً فإنه بالضرورة يكون الباقي بأربعين ولا ضرر على المشتري، بخلاف ما إذا اشترى كيساً من القمح بتسعين درهماً، ثم باع ثلثه بثلاثين درهماً، فإنه في هذه الحال ربما يكون الباقي يساوي ستين وقد يساوي أكثر، فإذا كان الثمن ينقسم بالقيمة على المبيع فإنه إذا باع بعضه ولم يُخبر به فللمشتري الخيار، وإن كان ينقسم بالأجزاء فإنه لا حرج أن يبيع الباقي بقسطه من الثمن وإن لم يُخبر المشتري، وهذا التفصيل أقرب إلى الصواب؛ لأن المشتري لا ضرر عليه إطلاقاً، أما ظاهر كلام المؤلف فإن فيه الخيار مطلقاً، سواء كان الثمن ينقسم على المبيع بالأجزاء أو ينقسم عليه بالقيمة.

فإذا قال قائل: كيف يكون له الخيار؟

نقول: لأن الناس يُفرّقون بين بيع التجزئة وبيع الجملة، وقد يزيد الإنسان الثمن في الجملة أو في التجزئة حسب الرغبات، وبهذا نعرف حرص العلماء -رحمة الله عليهم- على الصديق في البيع والشراء، وإلا لقال بعض الناس: ما دام أنه باع النصف بنصف الثمن فلماذا لا يكون ملك هذا بخمسين؟ فيجب أن يصدق، فيقال: هو لم يحصله بخمسين، وإنما حصل عليه مع البقية بمئة، وهذا يساوي خمسين، فالواجب أن يُبين.

وَمَا يُزَادُ فِي ثَمَنِ<sup>[١]</sup>، أَوْ يُحِطُّ مِنْهُ فِي مُدَّةِ خِيَارٍ<sup>[٢]</sup>، أَوْ يُؤْخَذُ أَرْشًا لِعَيْبٍ<sup>[٣]</sup>، ....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا يُزَادُ فِي ثَمَنِ» أي: في مُدَّةِ الخِيَارِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ.

مثاله: اشترى شيئاً بمئة، وفي أثناء المجلس قال البائع: أنا مغبون لا أبيعُهُ إِلَّا بمئة وعشرين، وإلا لي الخيارُ فنحنُ الآن في المجلس. قال المشتري: قبلت بمئة وعشرين. فجاء رجل آخر يُريد أن يشتري من المشتري برأس المال، هل يقول: رأس مالي مئة وعشرون؟

الجواب: لا، لا بُدَّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ فيقول: اشتريته بمئة، ثم في زمن الخيار زاد علي؛ لأنَّ العقد الأوَّل كان على مئة، فيجب أن يصدق، حتَّى في هذه الصُّورة يجب أن يلحق الزيادة برأس المال ويُخْبَرَ بِهِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ يُحِطُّ مِنْهُ فِي مُدَّةِ خِيَارٍ» أي: في مُدَّةِ الخيارِ كذلك فيجب أن يُخْبَرَ بِهِ.

مثاله: لما تمَّ البيع بين البائع والمشتري وهما في المجلس قال المشتري: أنا مغبون، اشتريته منك بمئة وهو لا يساوي إِلَّا ثمانين. واتفقا على ثمانين فباعه بثمانين، فإذا اشتراه أحدٌ منه برأس ماله فلا بدَّ أن يقول: اشتريته بمئة، ثمَّ حاططته إلى ثمانين مُراعاةً للعقد الأوَّل؛ لئلاَّ يلغى العقد الأوَّل، أمَّا إذا كان الإسقاط بعد التفرُّق، مثل: أن اشتريتُ هذا البيت بعشرة آلاف ريالٍ وتفرَّقنا وأتيتُ بالدراهم إلى البائع، فقال: إنِّي الآن أسقطُ عنكَ ألف ريالٍ، فإنَّه هنا لا يجبُ الإخبار؛ لأنَّه قال: في مُدَّةِ خيارٍ. وهنا الإسقاط وقع بعد لزوم البيع.

[٣] قوله: «أَوْ يُؤْخَذُ أَرْشًا لِعَيْبٍ» مثاله: اشترى رجلُ شاةً بمئة ريالٍ، ثمَّ وجدَ

بها عيباً فوَمَّ بعشرين، فدفعها البائع للمشتري، والذي اشترى الشاةَ بآعها برأس مالِها

أَوْ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ يُلْحَقُ بِرَأْسِ مَالِهِ وَيُخْبَرُ بِهِ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ<sup>[٢]</sup> بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ<sup>[٣]</sup>، .....

= فَهَلْ يَقُولُ: إِنِّي اشْتَرَيْتُهَا بِثَمَانِينَ. أَوْ يَقُولُ: بِمِئَةٍ، ثُمَّ نَزَلَتْ لِلْعَيْبِ عِشْرِينَ؟

الجواب: الثاني، فلا بُدَّ أَنْ يَقُولَ هَذَا، حَتَّى يَكُونَ صَادِقًا فِي أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِمِئَةٍ، ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ عِشْرُونَ مِنْ أَجْلِ الْعَيْبِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ يُلْحَقُ بِرَأْسِ مَالِهِ وَيُخْبَرُ بِهِ».

مثاله: اشْتَرَى عَبْدًا بِمِئَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ جُنِيَ عَلَيْهِ، بِقَطْعِ بَعْضِ أَطْرَافِهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَانَ أَرُشُ الْجِنَايَةِ الَّتِي جُنِيَ بِهَا عَلَى الْعَبْدِ خَمْسِينَ، فَبَاعَهُ بِرَأْسِ مَالِهَا، فَإِذَا بَاعَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ وَهُوَ مَعِيبٌ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ بِمِئَةٍ، فَجُنِيَ عَلَيْهِ بِخَمْسِينَ. فَيُبَيِّنُ الْوَاقِعَ.

[٢] قوله: «وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ» الْمَشَارُ إِلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ، وَلَيْسَ الْجِنَايَةُ.

[٣] قوله: «بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ»؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ اسْتَقَرَّ عَلَى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا مَا أَخَذَ أَرُشًا لَعَيْبٍ أَوْ أَخَذَ أَرُشًا لَجِنَايَةٍ فَيُخْبَرُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ، لَكِنَّ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ فِي الثَّمَنِ يُشْتَرِطُ لِأَنَّهُ يُخْبَرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ لُزُومِ الْبَيْعِ، أَمَّا بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ الْبَائِعَ الْأَوَّلَ الَّذِي بَاعَهُ بِمِئَةٍ وَتَمَّ الْبَيْعُ وَتَفَرَّقَا أَجْرًا الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُشْتَرِي بَاعَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ، هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ بِمِئَةٍ وَأَبْرَأَنِي مِنْهَا؟

الجواب: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ هَذَا بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ».



وَأِنْ أَخْبَرَ بِالْحَالِ <sup>[١]</sup> فَحَسَنٌ <sup>[٢]</sup>.

مَسْأَلَةٌ: إِنْسَانٌ اشْتَرَى ثَوْبًا مُتَّسَخًا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ، ثُمَّ أَعْطَاهُ الْقَصَّارَ «الْغَسَّالَ» فغَسَلَهُ بِدِرْهَمَيْنِ، فَيَكُونُ قَدْ تَحَصَّلَ عَلَيْهِ بَاثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا، فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ وَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ تَبِيعَنِي إِيَّاهُ بِرَأْسِ الْمَالِ، قَالَ: رَأْسُ الْمَالِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا. فَلَا يَجُوزُ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَصَّلْ عَلَيْهِ إِلَّا بَاثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ، وَغَسَلْتُهُ بِدِرْهَمَيْنِ. كُلُّ هَذَا تَحَرُّيًا لِلصَّدَقِ فِي الْمَعَامَلَاتِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَتَابِعِينَ: «إِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» <sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فكلُّ شيءٍ يَتَغَيَّرُ بِهِ الْحَالُ فِي بَابِ التَّوْلِيَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَخْبَرَ بِالْحَالِ» يَعْنِي: حَتَّى وَلَوْ بَعْدَ لَزُومِ الْعَقْدِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَحَسَنٌ» وَعَلَّلَ ذَلِكَ فِي (الرَّوَضِ) بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الصَّدَقِ <sup>(٢)</sup>.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْبَرَ بِكَسْبِ الْعَبْدِ، وَنَمَاءِ الْبَهِيمَةِ الْمُنْفَصِلِ فَيُسْقِطُهُ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ لَا يَلْزَمُ؟

الْجَوَابُ: لَا يَلْزَمُ، فَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِعَشْرَةِ آلَافٍ، وَبَقِيَ عِنْدَهُ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ وَكَسَبَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ أَلْفَيْنِ، ثُمَّ بَاعَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ، وَقَالَ: رَأْسُ مَالِهِ عَشْرَةُ آلَافٍ. وَلَا يُلْحَقُ بِهَا الْأَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ وَهُوَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ فِي مِلْكِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، رقم (٢٠٧٩)، ومسلم: كتاب

البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، رقم (١٥٣٢)، من حديث حكيم بن حزام رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) الروض مع حاشية ابن القاسم (٤/٤٦٤).

السَّابِعُ: خِيَارٌ لِاخْتِلَافِ الْمُتَبَايَعِينَ<sup>[١]</sup>، فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ<sup>[٢]</sup>.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «السَّابِعُ: خِيَارٌ لِاخْتِلَافِ الْمُتَبَايَعِينَ» والخلافُ بَيْنَ الْمُتَبَايَعِينَ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ، فَيَخْتَلِفَانِ فِي الْجِنْسِ أَوْ فِي الْقَدْرِ أَوْ فِي الصِّفَةِ أَوْ فِي الْعَيْنِ، أَوْ فِي أَجَلٍ أَوْ شَرْطٍ، وَالْاِخْتِلَافَاتُ لَا حَصَرَ لَهَا.

وَالْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ذَكَرُوا مَا يُشَبَّهُ الْقَوَاعِدَ فِي هَذَا الْبَابِ، إِذْ إِنَّ جُزْئِيَّاتِ الْمَسَائِلِ لَا يُمَكِّنُ الْإِحَاطَةَ بِهَا، وَلَيْسَ كُلُّ اخْتِلَافٍ يُوجِبُ الْخِيَارَ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى ثُبُوتِ الْخِيَارِ فِي مِثْلِهِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرُّوضِ): «فِي الْجُمْلَةِ»<sup>(١)</sup>، وَالْفُقَهَاءُ إِذَا قَالُوا: «فِي الْجُمْلَةِ»، فَالْمَعْنَى: أَكْثَرُ الصُّوَرِ، وَإِذَا قَالُوا: «بِالْجُمْلَةِ»، فَالْمَعْنَى: جَمِيعُ الصُّوَرِ، هَذَا مُصْطَلَحٌ عِنْدَهُمْ، وَالْفَرْقُ أَنَّ «فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ، وَ«الْبَاءُ» لِلْاِسْتِيعَابِ.

[٢] قوله: «فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ» بَأَنَّ قَالَ الْبَائِعُ: بَعْتُهُ بِعَشْرَةٍ. وَقَالَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُهُ بِثَمَانِيَةٍ. وَلَمْ تُوجَدْ بَيْنَهُ، فَإِنْ وَجِدَ بَيْنَهُ تَشَهُدٌ بِقَوْلِ أَحَدِهِمَا فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ، يُحْكَمُ بِهَا قَالَتِ الْبَيِّنَةُ.

وَهَلِ الْقَرِينَةُ هُنَا تَنْفَعُ؟ أَيْ: لَوْ قِيلَ: إِنَّ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي أَقْرَبُ إِلَى الثَّمَنِ فِي السُّوقِ مِمَّا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ؟ الْجَوَابُ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، فَإِذَا كَانَ مَا ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا بَعِيدًا لَا يُمَكِّنُ فَهَذَا لَا يُقْبَلُ، وَلَا يُلْتَفَتُ لَهُ، وَلَا تُسْمَعُ دَعَوَاهُ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا فَعَلَى مَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ وَسَيَذْكَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

مِثَالُ هَذَا: بَاعَ شَخْصٌ سَيَّارَةً عَلَى آخَرَ تُسَاوِي فِي السُّوقِ سِتِّينَ أَلْفًا، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ، فَقَالَ الْبَائِعُ: بَعْتُهَا بِسِتِّينَ أَلْفًا. وَقَالَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُهَا بِعَشْرَةِ آلَافٍ. فَهَذَا

(١) الرُّوضُ مع حَاشِيَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ (٤/ ٤٦٥).

تَحَالَفًا<sup>[١]</sup>، فَيَحْلِفُ بِأَيْعٍ أَوْ لَا: مَا بَعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بِكَذَا<sup>[٢]</sup>، .....

= لا يُمكنُ إِلَّا لسببٍ من الأسباب، والأصلُ عدمُ السَّبَبِ؛ ولذلك لو أنَّ أحدًا عرضَ هذه السَّيَّارةَ الَّتِي تُساوي سِتِّينَ ألفًا بعشرةَ آلاف، لقليل: إنَّ هذا سارقُها، أو فيها بلاءٌ. كما قلنا في العيبِ فيما سبق إذا لم يَحْتَمِلْ إِلَّا قولَ أحدهما قَبْلَ بلا يَمِينٍ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «تَحَالَفًا» أي: كُلُّ واحدٍ يَحْلِفُ، وهذا مَشْرُوطٌ بما إذا لم يَكُنْ بَيِّنَةً أو قَرِينَةً تُكْذِبُ قولَ أحدهما.

فإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نُلْزِمُهُمَا بِالْحَلْفِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup>؟

قلنا: حَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا مُدَّعٍ وَمُنْكَرٌ، فَتَلْزِمُ الْيَمِينَ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا، فَالْبَائِعُ مُدَّعٍ أَنَّ الثَّمَنَ مِثْلُهُ، وَمُنْكَرٌ أَنَّهُ ثَمَانُونَ، وَالْمُشْتَرِي مُدَّعٍ أَنَّهُ ثَمَانُونَ وَمُنْكَرٌ أَنَّهُ مِثْلُهُ؛ وَلِهَذَا أَلْزَمْنَا كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا بِالْحَلْفِ، فَيَتَحَالَفَانِ.

[٢] قوله: «فَيَحْلِفُ بِأَيْعٍ أَوْ لَا: مَا بَعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بِكَذَا»؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي انْتَقَلَ الْمَلِكُ عَنْهُ، فَكَانَ جَانِبُهُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ خُرُوجِ الْمَلِكِ مِنْ يَدِ صَاحِبِهِ؛ وَلِأَنَّ الْبَائِعَ يُرِيدُ أَنْ يُثْبِتَ وَالْمُشْتَرِي يُرِيدُ أَنْ يَنْفِي، وَالنَّفْيُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، فَيَحْلِفُ الْبَائِعُ أَوَّلًا، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا بَعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بِكَذَا. وَعَلَى الْمَثَالِ الَّذِي مَعَنَا: وَاللَّهِ مَا بَعْتُهُ بِثَمَانِينَ، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بِمِثْلِهِ. فَيَبْدَأُ بِالنَّفْيِ أَوَّلًا كَمَا هِيَ الْعَادَةُ أَنَّ التَّحْلِيَةَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ، وَلِدَفْعِ دَعْوَى الْمُشْتَرِي.

(١) أخرجه ابن المقرئ في المعجم (٦١٦)، والبيهقي (٢١٢٤٣)، وقال الحافظ في البلوغ (١٤٠٨): إسناده صحيح. وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بلفظ: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه».

ثُمَّ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا<sup>[١]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا»،  
فِيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي: وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتُهُ بِمِئَةٍ، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِثَمَانِينَ، فَإِذَا تَمَّتِ الْمُحَالَفَةُ  
وَلَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفُسْخُ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ حَلْفِ الْبَائِعِ، فَلَوْ بَدَأَ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا  
لَمْ يَصَحَّ، فَإِذَا قُلْنَا لِلْبَائِعِ: احْلِفْ. ثُمَّ حَلَفَ الْمُشْتَرِي، فَيَلْزَمُ الْمُشْتَرِي فِي هَذِهِ الْحَالِ  
أَنْ يَحْلِفَ ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَقُولُ: «فَيَحْلِفُ بَائِعٌ أَوَّلًا».

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -أَيْضًا- أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، نَفْيِ  
مَا ادَّعَاهُ خَصْمُهُ وَإِثْبَاتِ مَا ادَّعَاهُ هُوَ، وَإِنَّمَا شَرَطَ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ دَافِعًا لِمَا ادَّعَاهُ خَصْمُهُ  
بِالنَّفْيِ مُثَبَّتًا لِمَا ادَّعَاهُ هُوَ بِالْإِثْبَاتِ، فَلَوْ نَفَى مَا ادَّعَاهُ خَصْمُهُ فَقَطْ، وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا بَعْتُهُ  
بِثَمَانِينَ، فَلَا يَكْفِي حَتَّى يَحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِثْبَاتِ فَقَطْ وَقَالَ: وَاللَّهِ  
لَقَدْ بَعْتُهُ بِمِئَةٍ، وَإِنَّ هَذَا الْمُشْتَرِي كَاذِبٌ. فَهَذَا لَا يَكْفِي أَيْضًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ بِالنَّفْيِ: مَا  
بَعْتُهُ بِثَمَانِينَ، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بِمِئَةٍ. وَلَوْ قَدَّمَ الْإِثْبَاتَ عَلَى النَّفْيِ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَعْتُهُ بِمِئَةٍ، وَمَا  
بَعْتُهُ بِثَمَانِينَ. فَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ لَا يَصَحُّ، فَلَا بُدَّ مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَحْلِفَ الْبَائِعُ أَوَّلًا.

الثَّانِي: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُقَدِّمَ النَّفْيَ.

وكَذَلِكَ يُقَالُ بِالنِّسْبَةِ لِحَلْفِ الْمُشْتَرِي لَا بُدَّ مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ هُوَ الثَّانِي فِي الْيَمِينِ.

الثاني: أن يبدأ بالنفي قبل الإثبات.

الثالث: أن يجمع بين النفي والإثبات.

وقال بعض أهل العلم: إنَّ القول قول البائع. والدليل على ذلك ما يلي:

١ - قوله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَرَادُّانِ»<sup>(١)</sup>.

٢ - أن الملك خرج من يده، ولا يمكن أن يخرج إلا بما يرضى به هو ما لم توجد

بينة.

وهذا القول أقوى؛ لأنه يؤيده ظاهر الحديث، ويؤيده المعنى أيضاً، ويقال

للمشتري: إن رضى بما قال البائع وإلا فملكه باق. إلا إذا ادعى البائع ثمناً خارجاً عن العادة، فحينئذ لا يقبل، بأن قال: بعته بمئة. وهي لا تساوي خمسين في السوق.

فإذا قال قائل: لماذا لا يقبل ادعاء البائع؛ لأنه ليس على المشتري ضرر إذ إنه

سيفسخ إذا لم يرض بما ادعاه البائع؟

فالجواب: أن في ذلك ضرراً على المشتري؛ لأن المشتري قد تكون حاجته متعلقة

بهذه السلعة وقد اشتراها، أو يكون السوق ارتفعت أسعاره أو ما أشبه ذلك، فحينئذ

نقول: إذا ادعى ثمناً أكثر مما جرت به العادة فإننا لا نقبل قوله لبعده.

(١) أخرجه أحمد (٤٤٦/١)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم، رقم (٣٥١١)،

والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء إذا اختلف البيعان، رقم (١٢٧٠)، والنسائي: كتاب البيوع، باب

اختلاف المتبايعين في الثمن، رقم (٤٦٤٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب البيعان يختلفان، رقم

(٢١٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث صححه الحاكم (٤٥/٢)، وحسنه البيهقي

(٣٣٢/٥) وقال: قد روي بأسانيد مراسيل إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قويا. وانظر: التلخيص

(١٢٢٢) والإرواء (١٦٦/٥).

= وأما على القول بأنهما يتحالفان فالصحيح أنه لا يحتاج إلى الجمع بين النفي والإثبات، والمقصود هو نفي ما ادّعاه صاحبه فقط، أو إثبات ما ادّعاه هو، وهذا يحصل بإفراد النفي أو إفراد الإثبات، والجمع بينهما ليس بلازم، وهذا -أيضا- أقوى من وجوب الجمع بينهما؛ وذلك لأن المقصود من الألفاظ هو المعاني، فإذا ظهر المعنى اكتفينا به بأي صيغة كانت، فلا يشترط على القول الراجح الجمع بينهما بل نقول: إذا أثبت كفى سواء جاء بطريق الحصر: «والله ما بعته إلا بكذا»، أو قال: «والله لقد بعته بمئة».

وإذا قلنا بالجمع -أيضا- فالقول الراجح أيضا: إنه لا يشترط تقديم النفي، وإنه لو قال: والله لقد بعته بمئة، وما بعته بثمانين. كفى؛ لأن المقصود حصل.

فإن عكسا في الترتيب فبدأ المشتري أولا، ثم البائع، فنقول: يُعيد المشتري؛ لأنه لا بد من الترتيب كما قال: «فَيُخْلِفُ بَائِعٌ أَوَّلًا».

وقيل: إنه لا يشترط الترتيب، وأن المشتري لو بدأ أولا لاعتبرت يمينه؛ لأن المقصود حاصل.

وقيل: يبدأ المدعي، فمثلا إذا كان المشتري هو الذي قال: اشتريته بكذا. قبل أن يدعي عليه البائع أنه باعه بكذا قُدِّم المشتري.

والظاهر بناء على القاعدة العامة: «أن العبرة في الألفاظ بمعانيها»، فإذا حصل المقصود فإنه يصح ويحكم به، سواء بالتقديم أو التأخير وبتقديم النفي على الإثبات، أو بالاعتصار على الإثبات.

وَلِكُلِّ الْفَسْخِ إِذَا لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ<sup>[١]</sup>، فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا<sup>[٢]</sup>.

وقوله: «فِيخْلِفُ بَائِعٌ أَوْ لَا: مَا بَعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بِكَذَا» المرادُ هذا اللَّفْظُ أو معناه، فلو قال: والله لستُ بائعًا له بثمانين، بل أنا بائعٌ إيَّاه بمئة. فإنَّ ذلك كافٍ، فالعبارة التي ذكرها المؤلف لا يُشترطُ لفظها، إنّما المقصودُ المعنى، لكنَّ يبدأ أولاً بالنفي، ثمَّ بالإثبات.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلِكُلِّ الْفَسْخِ إِذَا لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ» أي: بعدَ التَّحَالِفِ نَقُولُ: الْآنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ فَلَا فَسْخَ. فمثلاً المشتري لما رأى أنَّ البائعَ حلفَ اتَّهمَ نفسه، وقال: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَنْ يَخْلِفَ هَذَا الْحَلْفَ الْبَاتَّ إِلَّا عَنْ يَقِينٍ، ثُمَّ رَضِيَ، فالقولُ ما قالَ البائعُ، وكذلك لو أنَّ البائعَ لما رأى المشتري قد حلفَ وأكَّدَ، فقال: أَنَا أَصَدَّقُهُ وَأَوْهَمُ نَفْسِي. فَإِنَّهُ يَبْقَى الْمَبِيعُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ ولهذا قال: «إِذَا لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ». قوله: «فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا».

[٢] قوله: «فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا».

مثاله: اشترى شاةً، ثُمَّ ذَبَحَهَا وَأَكَلَهَا، وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ قَالَ الْبَائِعُ: الثَّمَنُ مِئَةٌ. وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَى الشَّاةَ وَذَبَحَهَا: بَلِ الثَّمَنُ ثَمَانُونَ. فَلَوْ فَسَخْنَا الْعَقْدَ فَالْمَبِيعُ تَالِفٌ، فَزَجَعُ إِلَى قِيَمَةِ الْمِثْلِ.

وصريحُ كلامِ المؤلفِ أَنَّنَا لَا نَرْجِعُ إِلَى الْمِثْلِ، بَلْ إِلَى الْقِيَمَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَائِعَ أَقَرَّ بِأَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ مِلْكِهِ بِالْقِيَمَةِ، فَهِيَ مَضْمُونَةٌ بِالْقِيَمَةِ، وَلَيْسَتْ كَضَمَانِ الْمُتَلَفِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْمِثْلِ، ثُمَّ إِلَى الْقِيَمَةِ.

= وقوله: «قِيَمَةٌ مِثْلُهَا» هل ذلك وقت العقد أو وقت التَّلَفِ أو وقت التَّحَالِفِ؟ هذا يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ الْفَسْخَ هَلْ هُوَ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ مِنْ حِينِهِ؟ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ. فَهُوَ وَقْتُ الْعَقْدِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ حِينِ الْفَسْخِ فَالتَّقْوِيمُ حِينَ الْفَسْخِ، وَلَكِنْ هُنَا قَدْ يُعَارِضُهُ أَمْرٌ آخَرُ وَهُوَ التَّلَفُ، إِذْ هِيَ حِينَ الْفَسْخِ تَالِفَةٌ، فَكَيْفَ تُقَوِّمُ وَهِيَ تَالِفَةٌ؟! وَعَلَى هَذَا يَتَحَوَّلُ إِلَى قِيَمَتِهَا وَقْتُ التَّحَالِفِ؛ لِأَنَّهُ رَبَّهَا يَشْتَرِيهَا وَلَا يَفْسُخُ إِلَّا بَعْدَ أُسْبُوعٍ وَيَتَغَيَّرُ السَّعْرُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَرْجِعُ إِلَى قِيَمَتِهَا وَقْتُ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَبِيعَ وَقْتُ الْخِيَارِ مِلْكٌ لِلْمُشْتَرِي، وَزِيَادَةُ الْقِيَمَةِ لَهُ، وَالْبَائِعُ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ مِلْكِهِ وَقْتُ الْعَقْدِ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قِيَمَتُهَا وَقْتُ الْعَقْدِ.

بَقِيَ النَّظَرُ الْآنَ فِي اخْتِلَافِهَا فِي الْقِيَمَةِ، فَظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يُرْجِعُ إِلَى قِيَمَةِ الْمَثَلِ، وَلَوْ كَانَتْ أَقَلَّ مِمَّا قَالَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ.

مِثَالُهُ: قَالَ الْبَائِعُ: إِنَّهَا بِمِئَةٍ. وَالْمُشْتَرِي قَالَ: بِثَمَانِينَ. وَالسَّلْعَةُ تَالِفَةٌ، وَقُلْنَا: نَرْجِعُ إِلَى قِيَمَةِ الْمَثَلِ، فَقَالُوا: إِنَّ قِيَمَةَ الْمَثَلِ لِهَذِهِ الشَّاةِ مِئَةٌ وَخَمْسُونَ. فَصَارَتِ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ، أَوْ قَالُوا: إِنَّ الْقِيَمَةَ بِسِتِّينَ. فَهِيَ أَنْقَصُ مِمَّا قَالَ الْمُشْتَرِي، فَالآنَ الْمُشْتَرِي مَقْرَرٌ بِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ لِهَذَا الرَّجُلِ ثَمَانِينَ، وَالْبَائِعُ قَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا يُطَالِبُ الْمُشْتَرِي بِأَكْثَرَ مِنْ مِئَةٍ، وَالآنَ الْبَائِعُ سَيَأْخُذُ مِئَةً وَخَمْسِينَ، أَوْ سَيَدْفَعُ الْمُشْتَرِي سِتِّينَ أَقَلَّ مِمَّا ادَّعَى، هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ؛ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَمَّا انْفَسَخَ الْعَقْدُ وَصَارَ لَا عِبْرَةَ بِهِ رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ قِيَمَةُ الْمَثَلِ، فَالْغَيِّ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا صَارَتِ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِمَّا ادَّعَى، وَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِمَّا قَالَ الْمُشْتَرِي أُلْزِمَ بِمَا أَقَرَّ بِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا



فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَتِهَا فَقَوْلُ مُشْتَرٍ<sup>[١]</sup>.

= هو الورعُ ألا يأخذَ البائعُ أكثرَ مما ادَّعى أنَّه باعَ به، والمشتري يدفعُ ما أقرَّ أنَّه اشترى به، ولا شكَّ أنَّ هذا هو طريقُ الورع، لكن هل يلزمُ حكمًا؟

هذا محلُّ خلافٍ، المذهبُ<sup>(١)</sup> أنَّه يلزمُ بالقيمةِ سواءً كانت أكثرَ مما ادَّعى البائعُ أو أقلَّ مما ادَّعى المشتري؛ ولهذا قال: رجعا إلى قيمةٍ مثلها دونَ المثل؛ لأنَّ البائعَ أقرَّ بالخروجِ من ملكه بالقيمة، فهو لا يستحقُّ المثل.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَتِهَا فَقَوْلُ مُشْتَرٍ» أي: صِفَةِ السِّلْعَةِ التَّالِفَةِ فالقولُ قولُ المشتري.

مثاله: أن يقولَ البائعُ: إِنَّ العبدَ الَّذِي هَلَكَ كَانَ كَاتِبًا. وقالَ المشتري: بل كَانَ غيرَ كاتبٍ. فهنا إذا رجعنا إلى القيمةِ فبينهما فرقٌ عظيمٌ، فالكاتبُ أغلى، فالقولُ قولُ المشتري، وذلك بناءً على القاعدة: «أَنَّ كُلَّ غَارِمٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ»؛ لأنَّ ما زادَ على غُرمه دعوى فيحتاجُ إلى بَيِّنَةٍ، فتقدَّرُ قيمتهُ غيرَ كاتبٍ.

والعلةُ أنَّه غارِمٌ، والغارِمُ لا يلزمُ بأكثرَ مما أقرَّ به؛ لأنَّ الأكثرَ مما أقرَّ به دعوى تحتاجُ إلى بَيِّنَةٍ.

وقوله: «فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَتِهَا فَقَوْلُ مُشْتَرٍ» هل مثلُ ذلك إذا اِخْتَلَفَا في قدرِها؟ بأن قالَ البائعُ: إِنِّي قد بَعْتُ عَلَيْكَ شَاتَيْنِ. وقالَ المشتري: بل واحدةٌ. وقد تَلَفَتِ الشَّاتَانِ، فالقولُ قولُ مُشْتَرٍ بناءً على القاعدة؛ لأنَّ البائعَ يدَّعي الآنَ أَنَّ المبيعَ اثنتانِ، والمشتري لم يُقرَّ باثنتين، بل أقرَّ بواحدةٍ وأنكرَ الثانيةَ، والبيِّنَةُ على المدَّعي واليمينُ على مَنْ أنكرَ، إذن إذا اِخْتَلَفَا في قدرِ المبيعِ أو في صِفَتِهِ فالقولُ قولُ المشتري.

(١) انظر: المغني (٦/٢٨٢)، والإنصاف (٤/٤٤٧)، وكشاف القناع (٣/٢٣٧).

وَإِذَا فُسِّخَ الْعَقْدُ انْفَسَخَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا فُسِّخَ الْعَقْدُ انْفَسَخَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا» أي: رُدَّتِ السَّلْعَةُ إِلَى الْبَائِعِ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرُّفَ الْمَلَّاكِ فِي أَمْلَاكِهِمْ، وَرَجَعَ الثَّمَنُ إِلَى الْمُشْتَرِي يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلَّاكِ فِي أَمْلَاكِهِمْ، سَوَاءٌ كَانَ أَحَدُهُمَا صَادِقًا أَمْ كَاذِبًا، حَتَّى الْكَاذِبُ يَنْفَسُخُ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ. وَقَوْلُهُ: «ظَاهِرًا وَبَاطِنًا» ظَاهِرًا فِي الدُّنْيَا وَالْحُكْمِ، وَبَاطِنًا عِنْدَ اللَّهِ وَفِي الْآخِرَةِ، فَلَا حَقَّ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَلَوْ كَانَ كَاذِبًا.

مثاله: اختلفَ البائعُ والمشتري في قدرِ الثمنِ، فقالَ البائعُ: بعْتُ عليكِ هذهِ الشَّاةَ بمئةٍ. وقالَ: المشتري: بل بثمانين. ولا بينة، فتَحَالَفَا وَتَفَاسَخَا، فَتَرَجَعَ الشَّاةُ إِلَى الْبَائِعِ، وَالْقِيَمَةُ الْمَدْفُوعَةُ لِلْمُشْتَرِي، إِذِنْ انْفَسَخَ الْعَقْدُ الْآنَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَمَّا ظَاهِرًا فَوَاضِحٌ، فَلَوْ تَرَفَعَا إِلَى الْحَاكِمِ، لَحَكَمَ بِرَدِّ السَّلْعَةِ إِلَى الْبَائِعِ، وَرَدِّ الثَّمَنِ إِلَى الْمُشْتَرِي.

وأما باطنًا فلو فرضنا أنَّ البائعَ كاذبٌ، وأنَّ البيعَ بثمانين، والسَّلْعَةُ رُدَّتْ إِلَيْهِ، الْآنَ نَقُولُ لَهُ: تَصَرَّفَ فِيهَا تَصَرُّفَ الْمَلَّاكِ فِي أَمْلَاكِهِمْ، فَإِذَا بَعَثَهَا أَوْ أَجَرَهَا أَوْ وَهَبَهَا فَكُلُّ الْعُقُودِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ فُسْخِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ تَكُونُ نَافِذَةً وَصَحِيحَةً، حَتَّى وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا، هَذَا مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَالصَّوَابُ أَنَّ الْكَاذِبَ مِنْهَا لَا يَنْفَسُخُ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ بَاطِنًا، وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ، أَي: فِيمَا رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْ ثَمَنِ إِنْ كَانَ مُشْتَرِيًا، أَوْ مِنْ سِلْعَةٍ إِنْ كَانَ بَائِعًا، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الصَّلْحِ فِيمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَدِينٍ وَأَنْكَرَ، وَهُوَ كَاذِبٌ، وَجَرَى الصَّلْحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِي، فَإِنَّهُمْ قَالُوا هُنَاكَ: مَنْ كَذَبَ لَمْ يَصَحَّ الصَّلْحُ فِي حَقِّهِ بَاطِنًا. فَيُقَالُ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا؟! فَالصَّوَابُ أَنَّ الْكَاذِبَ مِنْهَا يَنْفَسُخُ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ ظَاهِرًا فَقَطْ، أَمَّا بَاطِنًا فَلَا.

وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي أَجَلٍ أَوْ شَرَطٍ فَقَوْلٌ مِّنْ يَنْفِيهِ<sup>[١]</sup>.

مثال: حلف أنه لم يبع بما قال المشتري، وإنما باع بما ادّعاه، وفسخنا العقد فرجعت السلعة إلى البائع، ثمّ باعها لشخص آخر، فالبيع هذا صحيح ظاهرًا وباطنًا، حتّى لو ترفعنا إلى القاضي فيما بعد، فيما لو حصل خلاف بين المشتري الثاني وبين البائع، فإنّ الحاكم يحكم بأنّها ملكه، أمّا إذا كان كاذبًا فهنا محلّ الخلاف، فالمذهب أنّ البيع الثاني صحيح حتّى عند الحاكم.

والقول الثاني: إنّهُ ليس بصحيح، وإنّ هذا البائع يُعتبر كالغاصب الذي تصرف في ملك غيره؛ لأنّ أصل انفساخ العقد ظلم، إذ إنّ القول هنا ما قاله المشتري، لكنّ البائع ظلّمه، فادّعى أكثر من الثمن من أجل أن يستردّ المبيع.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي أَجَلٍ أَوْ شَرَطٍ فَقَوْلٌ مِّنْ يَنْفِيهِ» مثال ما إذا اختلفا في أجل: أن يقول البائع: بعثت هذا الشيء نقدًا غير مؤجل. فقال المشتري: بل بعثنيه مؤجلًا. فالقول قول البائع، أي: قول من ينفيه، فيلزم المشتري بدفعه نقدًا؛ لأنّ الأصل عدم التأجيل؛ فلهذا كان القول قول من ينفيه.

وكذلك لو اختلفا في مقدار الأجل، فالقول قول من ينفي الزيادة، يعني اتفقا على أنّ الثمن مؤجل، لكن قال البائع: مؤجل إلى ستّة أشهر. وقال المشتري: مؤجل إلى سنة. فالقول قول البائع؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة، فهما قد اتفقا على ستّة أشهر واختلفا فيما زاد، والأصل عدم الزيادة.

فإن قال قائل: هل يُمكن أن نرجع إلى القرائن في هذه الحال؟ بمعنى أنّ هذه السلعة لو كانت نقدًا لكانت بمئة، ولو كانت مؤجلة إلى سنتين أو أكثر لكانت بمئتين،

= والثَّمَنُ الْآنَ مِثَّتَانِ، والمُشْتَرِي يَقُولُ: إِنَّهُ مُؤَجَّلٌ. والبائعُ يَقُولُ: غَيْرُ مُؤَجَّلٍ. فهُنَا الْأَصْلُ  
مَعَ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْقَرِينَةُ تُؤَيِّدُ قَوْلَ أَحَدِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

مِثَالُهُ: هَذِهِ السَّلْعَةُ قِيمَتُهَا فِي السُّوقِ مِئَةٌ، وَإِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا فَسُوفَ تَكُونُ  
بِمِثَّتَيْنِ، وَالثَّمَنُ مِثَّتَانِ، فَالْبَائِعُ يَقُولُ: إِنَّهُ نَقْدٌ. وَالْمُشْتَرِي يَقُولُ: إِنَّهُ مُؤَجَّلٌ. فَالْقَرِينَةُ مَعَ  
الْمُشْتَرِي، وَلَوْ سَأَلْنَا أَهْلَ السُّوقِ فَقُلْنَا: كَمْ تُسَاوِي هَذِهِ نَقْدًا؟ لَقَالُوا: لَا تُسَاوِي إِلَّا مِئَةً.  
وَكَمْ تُسَاوِي مُؤَجَّلَةً إِلَى سِتِّينَ؟ قَالُوا: تُسَاوِي مِثَّتَيْنِ. فهُنَا الْقَرِينَةُ مَعَ الْمُشْتَرِي، وَعَلَى  
هَذَا فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُهُ، وَيُقَالُ: يَخْلَفُ عَلَى أَنَّ الثَّمَنَ مُؤَجَّلٌ إِلَى سِتِّينَ، وَيُحْكَمُ بِذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ إِطْلَاقُ الْمُؤَلَّفِ إِنْ كَانَ مُرَادًا فَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُرَادٍ  
وَأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ تَخْرُجُ مِنْهُ، فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ.

إِذَنْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ، مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ  
قَوْلُ مَنْ يُثَبِّتُهُ، فَيُحْكَمُ بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْقَرِينَةُ أَمْرٌ ظَاهِرٌ، فَكَيْفَ تُغْلِبُونَهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ  
الْأَجَلِ؟

قُلْنَا: هَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي كُلِّ الدَّعَاوَى، وَإِلَّا فَمَا الَّذِي جَعَلَ الْقَوْلَ قَوْلَ الْمُدَّعِي إِذَا كَانَ  
عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ، لَوْلَا الْقَرِينَةُ بِالشَّهَادَةِ؟! ثُمَّ مَا الَّذِي جَعَلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحْكَمُ  
بِأَنَّ الْوَلَدَ لِلصَّغْرَى حِينَ تَنَازَعَتِ مَعَ الْكُبْرَى<sup>(١)</sup> إِلَّا الْقَرِينَةُ؟!

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا، رَقْمُ (٦٧٦٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ،  
بَابُ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ، رَقْمُ (١٧٢٠)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وما الذي جعل حاكم يوسف يقول: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٣٦) وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧] إِلَّا الْقَرِينَةُ؟!

وما الذي جعل الأصحاب يقولون: إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ الْمَطْلَقَةَ بِأَنَّ دَلَالَ الْمَجْلِسِ وَمَبْخَرَةَ الْمَجْلِسِ لَهَا، وَقَالَ الزَّوْجُ: بَلْ هِيَ لِي. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ (١). إِلَّا الْقَرِينَةُ؟!

فالمهمُّ أَنَّ الْقَرَائِنَ دَلَائِلَ، فَإِذَا ادَّعَى الْإِنْسَانُ مَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ فَإِنَّ الْقَوْلَ مَعَ خَصْمِهِ؛ لِأَنَّ مُخَالَفَةَ الظَّاهِرِ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِ.

وقوله: «أَوْ شَرْطٍ» أَي: إِذَا اخْتَلَفَا - أَيْضًا - فِي شَرْطٍ فَلْأَصْلُ عَدْمُهُ.

مثال ذلك: باع رجل بيته على آخر بثمن، ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ قَدْ اشْتَرَطَ سُكْنَاهُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ يَنْفِي الشَّرْطَ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ وَجُودِهِ.

وأيضًا باع عليه عبدًا فقال المشتري: إِنِّي اشْتَرَطْتُ عَلَيْكَ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا. وَقَالَ الْبَائِعُ: لَمْ تَشْتَرِطْ أَنَّهُ كَاتِبٌ. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَا لَمْ تُوجَدْ قَرِينَةٌ، وَهُنَا نَضْرِبُ مَثَلًا: فَإِذَا قَدَّرَ أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ يَبِيعُ بَعَشْرَةَ آلَافٍ رِيَالٍ، وَهُوَ غَيْرُ كَاتِبٍ يُسَاوِي أَلْفَيْ رِيَالٍ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي؛ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ كَاتِبٍ لَا يُبَاعُ بَعَشْرَةَ آلَافٍ، وَإِنَّمَا بِالْفَيْنِ، فَالْقَوْلُ هُنَا قَوْلُ الْمُشْتَرِي.

لَكِنْ إِذَا اشْتَرَاهُ صَاحِبُ تِجَارَةٍ، وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهُ لِيَكُونَ كَاتِبًا عِنْدَهُ فِي الْمَحَلِّ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: إِنِّي قَدْ اشْتَرَطْتُ عَلَيْكَ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا. وَقَالَ الْبَائِعُ: لَا.

(١) انظر: المغني (١٤/ ٣٣٣-٣٣٤).

وإن اختلفا في عين المبيع تخالفا<sup>(١)</sup>، .....

= فهذه قرينة خاصة بالطالب الذي هو المشتري، وليست قرينة ظاهرة في العموم، ومن المعلوم أن المشتري ولو كان تاجرًا يمكن أن يشتري للخدمة، لا للكتابة فهذه ليست قرينة، وبهذا نعرف أن القرائن قد تقوى وقد تضعف، لكن إذا كانت القرينة قوية فحيثُ تَرَجَّحَ جانبُ المدَّعي.

وقوله: «فَقَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ» ظاهره بلا يمين، ولكن ليس مرادًا، بل قول مَنْ يَنْفِيهِ بيمينه، فيقول -مثلاً-: والله ما بعته مؤجلًا، وإنما بعته حالًا. ويقول الآخر: والله ما اشتريته حالًا، وإنما اشتريته مؤجلًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وإن اختلفا في عين المبيع تخالفا» أي: البائع والمشتري، بأن قال البائع: بعثك هذه السيارة. وقال المشتري: بل هذه السيارة. لسيارة أخرى، فهنا اختلفا في عين المبيع.

أو قال: بعثك هذا الجمل. فقال: بل بعثني هذه الناقة. فيقول المؤلف: إنهما يتحالفان ويُفسخ البيع، والتحالف هنا كالتحالف فيما سبق في قدر الثمن، فيقول البائع: والله ما بعثك هذه، وإنما بعثك هذه. ويقول المشتري: والله ما اشتريته هذه وإنما اشتريته هذه. فإذا تخالفا ولم يرص أحدهما بقول الآخر ففسخ البيع، ورجع للمشتري الثمن إن كان قد سلمه، وإلا فالثمن عنده، هذا هو الذي مشى عليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

والقول الثاني في المسألة: إن القول قول البائع، وهذا هو الأرجح وهو المذهب<sup>(١)</sup> أيضًا، وهذه المسألة مما خالف فيها (الزاد) المشهور من المذهب.

(١) انظر: المغني (٦/٢٨٤)، والإنصاف (٤/٤٣٣).

وَبَطَلَ الْبَيْعُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَبَى كُلُّ مِنْهُمَا تَسْلِيمَ مَا بِيَدِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْعَوَضَ<sup>(٢)</sup>،.....

فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَرَادَانِ»<sup>(١)</sup>، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ لِلْمُشْتَرِي: إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السَّلْعَةَ الَّتِي عَيْنَهَا الْبَائِعُ، وَإِمَّا أَنْ تَتْرَكَ الْبَيْعَ؛ وَلِأَنَّ الْبَائِعَ غَارِمٌ، فَهُوَ الَّذِي سَتُؤْخِذُ مِنْهُ السَّلْعَةُ، فَلَا يُغَرِّمُ غَيْرَ مَا أَقَرَّ بِهِ، فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ وَتَعْلِيلٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ عَلَى مَا سَبَقَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْحَدِيثِ؛ وَلِأَنَّهُ غَارِمٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُخْرَجَ السَّلْعَةُ مِنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِثَمَنِ يَرْضَاهُ، فَإِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ، وَلَا حَاجَةَ لِلتَّحَالُفِ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ<sup>(٢)</sup> فِي قَدْرِ الثَّمَنِ، وَكَذَلِكَ فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَطَلَ الْبَيْعُ» فِي هَذَا التَّعْبِيرِ نَظَرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَسَبَ الْمَصْطَلَحِ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَبْطُلْ، وَلَكِنْ فُسِّخَ، وَفَرْقٌ بَيْنَ الْبُطْلَانِ وَبَيْنَ الْفُسْخِ، فَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: وَانْفَسَخَ الْبَيْعُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَبَى كُلُّ مِنْهُمَا تَسْلِيمَ مَا بِيَدِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْعَوَضَ» هَذِهِ -أَيْضًا- مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْمُتَبَايعِينَ، فَإِذَا اخْتَلَفَا: أَيُّهُمَا يُسَلِّمُ أَوَّلًا؟ فَقَالَ الْبَائِعُ: لَا أُسَلِّمُكَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٤٦/١)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ، رَقْمُ (٣٥١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ، رَقْمُ (١٢٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ فِي الثَّمَنِ، رَقْمُ (٤٦٤٨)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ الْبَيْعَانِ يَخْتَلِفَانِ، رَقْمُ (٢١٨٦)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالحديث صححه الحاكم (٤٥/٢)، وحسنه البيهقي (٣٣٢/٥) وقال: قد روي بأسانيد مراسيل إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قويا. وانظر: التلخيص (١٢٢٢) والإرواء (١٦٦/٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠٤/٢٨).

وَالثَّمَنُ عَيْنٌ<sup>[١]</sup>، نُصِبَ عَدْلٌ يَقْبِضُ مِنْهُمَا، وَيُسَلَّمُ الْمَبِيعُ ثُمَّ الثَّمَنُ<sup>[٢]</sup>.

وَإِنْ كَانَ دَيْنًا حَالًا أُجْبِرَ بَائِعٌ ثُمَّ مُشْتَرٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ<sup>[٣]</sup>.

= حَتَّى تُسَلِّمَ الثَّمَنَ. وَقَالَ الْمُشْتَرِي: لَا أَسْلِمُكَ حَتَّى تُسَلِّمَ الْمَبِيعَ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا صُورٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالثَّمَنُ عَيْنٌ» أَي: مُعَيَّنٌ، هَذِهِ الصُّورَةُ الْأُولَى.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «نُصِبَ عَدْلٌ يَقْبِضُ مِنْهُمَا، وَيُسَلَّمُ الْمَبِيعُ ثُمَّ الثَّمَنُ» (نُصِبَ) مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالنَّاصِبُ هُوَ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ، يَعْنِي أَنَّ هَذَيْنِ الْمُتَبَايعِينَ يَخْتَصِمَانِ إِلَى الْحَاكِمِ، ثُمَّ يُنْصَبُ الْحَاكِمُ رَجُلًا يَسْتَلِمُ مِنْهُمَا، ثُمَّ يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ أَوَّلًا، ثُمَّ الثَّمَنَ ثَانِيًا.

مِثَالُهُ: اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ آخَرَ سَاعَةً، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: أَعْطِنِي السَّاعَةَ وَأَعْطِيكَ الثَّمَنَ. فَقَالَ الْبَائِعُ: أَعْطِنِي الثَّمَنَ وَأَعْطِيكَ السَّاعَةَ. تَنَازَعَا، فَتَقَوَّلُ: اذْهَبَا إِلَى الْحَاكِمِ فِي الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ. ثُمَّ الْحَاكِمُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْصَبَ رَجُلًا عَدْلًا مَوْثِقًا، فَيَأْخُذَ السَّاعَةَ مِنَ الْبَائِعِ، وَيَأْخُذَ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ يُسَلِّمَ السَّاعَةَ لِلْمُشْتَرِي، وَيُسَلِّمَ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ، هَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ.

[٣] قوله: «وَإِنْ كَانَ دَيْنًا حَالًا أُجْبِرَ بَائِعٌ، ثُمَّ مُشْتَرٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ»، الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «إِنْ كَانَ» يَعُودُ عَلَى الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: «وَالثَّمَنُ عَيْنٌ» فَإِذَا كَانَ دَيْنًا حَالًا أُجْبِرَ بَائِعٌ، ثُمَّ مُشْتَرٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ. هَذِهِ الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ.

وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانَ دَيْنًا» أَي: لَمْ يَقَعْ الْعَقْدُ عَلَى عَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ الْمَعْيَنَ هُوَ الَّذِي وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى عَيْنِهِ، وَالثَّمَنُ الَّذِي لَمْ يَقَعْ الْعَقْدُ عَلَى عَيْنِهِ يُسَمَّى دَيْنًا، فَإِذَا قُلْتَ:



وَأِنْ كَانَ غَائِبًا فِي الْبَلَدِ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَ مَالُهُ حَتَّى يُخْضَرَهُ<sup>[١]</sup>.

= بِغْنِي هَذِهِ السَّاعَةَ بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ. فَالْثَّمَنُ مُعَيَّنٌ، وَإِذَا قُلْتَ: بِغْنِيهَا بِعَشْرَةٍ. فَقَالَ: بِعْتُكَهَا بِعَشْرَةٍ. فَالْثَّمَنُ هُنَا دِينَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، وَالذِّينُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ لَيْسَ هُوَ الذِّينُ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ، فَكُلُّ مَا لَمْ يُعَيَّنْ مِنْ ثَمَنٍ فَهُوَ دِينَ.

وقوله: «أُجِرَ» مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، والمَجْرُ القَاضِي (الحَاكِمُ)، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِذَا أَبَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُسَلَّمَ مَا بِيَدِهِ، وَالثَّمَنُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ يَذْهَبَانِ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَقُولُ لِلْبَائِعِ: سَلِّمِ الْمَبِيعَ. وَيُقَالُ لِلْمُشْتَرِي: سَلِّمِ الثَّمَنَ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى نَصَبِ عَدْلٍ يَقْبِضُ مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الثَّمَنَ فِي الثَّانِيَةِ تَعَلَّقَ بِذِمَّةِ الْمُشْتَرِي، وَأَمَّا فِي الْأُولَى فَحَقُّ الْبَائِعِ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَيَّنَ لَهُ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا فِي الْأُولَى: يُنْصَبُ عَدْلٌ يَقْبِضُ مِنْهَا، ثُمَّ يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ ثُمَّ الثَّمَنَ. أَمَّا هُنَا فَقُلْنَا: يُجْبَرُ الْبَائِعُ.

فَإِذَا قَالَ: كَيْفَ تُجْبِرُونَنِي؟ انْصَبُوا عَدْلًا أَنَا الْآنَ إِذَا سَلَّمْتُ الْمَبِيعَ أَخْشَى أَنْ يَهْرَبَ الْمُشْتَرِي، فَلَمَّا ذَا تُجْبِرُونَنِي وَلَا تَنْصَبُوا عَدْلًا يَقْبِضُ مِنِّي وَمِنْهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ الْمُشْتَرِي وَيُسَلِّمُنِي؟

الْجَوَابُ: عِنْدَنَا حَقَّانِ، الْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَعَلَّقَ بِعَيْنِ الْعَوَضِ، أَمَّا الْآنَ فَحَقُّكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ فَلَا حَاجَةَ أَنْ نَنْصَبَ عَدْلًا، فَسَلِّمِ الْمَبِيعَ الْآنَ وَهُوَ يُسَلِّمُكَ الثَّمَنَ. فَإِذَا قَالَ: أَخْشَى إِذَا سَلَّمْتَهُ الْمَبِيعَ أَنْ يَهْرَبَ. قُلْنَا: إِذَا هَرَبَ فَهُوَ مُدْرِكٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ كَانَ غَائِبًا فِي الْبَلَدِ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَ مَالُهُ حَتَّى يُخْضَرَهُ» «إِنْ كَانَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الثَّمَنِ.

وَأِنْ كَانَ غَائِبًا بَعِيدًا عَنْهَا<sup>[١]</sup> .....

= وقوله: «غَائِبًا فِي الْبَلَدِ» أي: لَيْسَ مَعَهُ فِي الْمَجْلِسِ، لَكِنَّهُ فِي الْبَلَدِ فِي الدُّكَانِ، فَإِنَّهُ يُحْجَرُ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَّةِ مَالِهِ حَتَّى يُحْضَرَهُ، هَذِهِ الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ.

مثال ذلك: قَالَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ السَّاعَةَ بِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، وَهِيَ فِي بَيْتِي. فَإِنَّا نُعْطِيهِ الْمَبِيعَ، لَكِنْ نَحْجَرُ عَلَيْهِ فِي الْمَبِيعِ، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ، وَفِي بَقِيَّةِ مَالِهِ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ عَقَارَاتٌ وَسَيَّارَاتٌ وَأَدَوَاتٌ حِرَائِيَّةٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ حَجَرْنَا عَلَيْهِ، فَتُغْلَقُ الدُّكَّانُ فَلَا تَتَصَرَّفُ فِي أَيِّ شَيْءٍ مِنْ مَالِكَ حَتَّى تُحْضَرَ ثَمَنَ السَّاعَةِ «عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ»، وَالدُّكَّانُ وَالْعَقَارَاتُ بِمَلَايِينَ، فَتَقُولُ: الْآنَ يُوقَفُ التَّصَرُّفُ حَتَّى تُحْضَرَ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِ تَصَرُّفًا يَضُرُّ الْبَائِعَ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ كَثِيرًا، أَمَّا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَلَايِينِ مَا عِنْدَهُ، وَالثَّمَنُ قَلِيلٌ كَعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ فَتَقُولُ: نَحْجَرُ عَلَيْكَ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، فَمَا تَتَصَرَّفُ فِيهَا وَلَا فِي أَيِّ شَيْءٍ مِنْ مَالِكَ حَتَّى تُحْضَرَ الثَّمَنَ!! هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

والتَّعْلِيلُ ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الثَّمَنِ الْكَثِيرِ وَالثَّمَنِ الْقَلِيلِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ كَانَ غَائِبًا بَعِيدًا عَنْهَا» هَذِهِ الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ، فَإِنَّ لِلْبَائِعِ

الْفَسْخَ.

مثال ذلك: قَالَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ السَّاعَةَ بِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ. قُلْنَا: سَلِّمْ. قَالَ: عَشْرَةُ الرِّيَالَاتِ فِي مَنَازِلِي فِي الرِّيَاضِ، وَنَحْنُ الْآنَ فِي عَزِيزَةٍ وَالرِّيَاضُ بَعِيدَةٌ، فَتَقُولُ لِلْبَائِعِ: لَكَ الْفَسْخُ، فَتَفْسُخُ الْبَيْعَ وَتَرْجِعُ السَّلْعَةَ لَكَ. وَهَذَا ثَمَنُهُ عِنْدَهُ، فَصَارَتْ صُورُ الْمَسْأَلَةِ كَالثَّلَاثِ:

= الأولى: إذا كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا فَالْحَكْمُ أَنْ تُنْصَبَ عَدْلًا يَقْبِضُ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ثُمَّ يُسَلَّمُ الْمَبِيعَ ثُمَّ الثَّمَنَ.

الثَّانِيَةُ: إذا كَانَ الثَّمَنُ دَيْنًا حَالًا، أَيْ: غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ يُجْبَرُ الْبَائِعُ أَوَّلًا، ثُمَّ الْمُشْتَرِي ثَانِيًا.

الثَّالِثَةُ: إذا كَانَ الثَّمَنُ غَائِبًا وَهُوَ فِي الْبَلَدِ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَيْهِ فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَّةَ مَالِهِ حَتَّى يُحْضَرَهُ.

الرَّابِعَةُ: إذا كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْبَلَدِ فَإِنَّ الْبَائِعَ الْفَسَخَ. وهناك صُورَةٌ خَامِسَةٌ؛ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا، فَيُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى التَّسْلِيمِ، وَعَلَى الْإِنْتِظَارِ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ. هذا هُوَ التَّفْصِيلُ فِيمَا إِذَا أَبَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُسَلَّمَ مَا بِيَدِهِ.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ لِلْبَائِعِ حَبْسَ الْمَبِيعِ عَلَى ثَمَنِهِ، فَيَقُولُ: نَعَمْ أَنَا بَعْتُ عَلَيْكَ، لَكِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ تَهْرَبَ وَلَا تُوفِّيَنِي أَوْ تُمَاطِلَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَأُبْقِيهِ عِنْدِي مَحْبُوسًا حَتَّى تُسَلِّمَنِي. وهذا القولُ هُوَ الَّذِي لَا يَتَأَتَّى الْعَمَلُ إِلَّا بِهِ، وَلَا تَسْتَقِيمُ أَحْوَالُ النَّاسِ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ، فِيهَا مَشَقَّةٌ عَلَى النَّاسِ، فَإِذَا افْتَرَضْنَا أَنَّ الْمَحْكَمَةَ عِنْدَهَا مِئَةٌ مَعَامِلَةٍ، تُنْجِزُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَعَامِلَتَيْنِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْتَظَرَ خَمْسِينَ يَوْمًا، حَتَّى يُقَالَ لِلْحَاكِمِ: انْصِبْ عَدْلًا يَقْبِضُ مِنْهُمَا. وهذا لَا تَسْتَقِيمُ بِهِ أَحْوَالُ النَّاسِ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَبَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُسَلَّمَ مَا بِيَدِهِ فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَحْبَسَ الْمَبِيعَ.

وَالْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ، فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ<sup>[١]</sup>.

= وإذا كان كلٌّ منهما لا يثق بالآخرِ فهما بأنفسهما ينصبان عدلاً فيقول: أنت لا تثق بي، وأنا لا أثق بك، نذهب إلى فلان ونعطيهِ الثمن والسلعة ويسلمنا. هذا هو القول الراجح.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ، فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ» هذه العبارة فيها قلق؛ لأن ظاهر قوله: «وَالْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ» أنها قيدٌ فيما إذا كان غائباً بعيداً عنها، وأن الواو للحال، ولكن الواقع خلاف ذلك، فالواو هنا بمعنى «أو» يعني: وكذلك إذا ظهر أن المشتري معسرٌ فللبائع الفسخ.

وقوله: «وَالْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ» أي: أو ظهر أن المشتري معسرٌ، يدلُّ على أنه لو كان البائع يعلم بعسرة المشتري فإنه لا خيار له وهو كذلك، فالرجل مثلاً إذا باع على إنسان سلعةً يظنُّ أنه غنيٌّ، ثم تبين أنه معسرٌ فله الفسخ؛ لأن في إنظاره ضرراً عليه، أمّا إذا باع هذه السلعة على شخص، وهو يعلم أنه معسرٌ فإنه لا خيار له؛ لأنه دخل على بصيرة، فإن ظهر أنه مُماطلٌ ليس مُعسراً، فهل له الفسخ؟

الجواب: نعم، والمذهب<sup>(١)</sup> لا، فإذا ظهر أنه مُماطلٌ يُحاكم عند القاضي حتى تجري عليه أحكام المماطلين.

لكن الصحيح أنه إذا ظهر أنه مُماطلٌ فللبائع الفسخ؛ لأن بعض المماطلين أسوأ حالاً من الفقراء، فإن الفقير ربما يرزقه الله المال فيوفي، والمماطل إذا كان هذا من عادته فإنه يصعب جداً أن يوفي، فالصواب أن للبائع الفسخ حفاظاً على ماله، وفيه -أيضاً-

(١) انظر: الإنصاف (٤/ ٤٥٩)، وكشاف القناع (٣/ ٢٤٠).

وَيُثْبِتُ الْخِيَارُ لِلْخَلْفِ فِي الصِّفَةِ<sup>[١]</sup> وَلِتَغْيَرِ مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ<sup>[٢]</sup>.

= مع كونه حفاظًا على مالِ البائعِ ردُّعٌ للمماطل؛ لأنَّ المماطلَ إذا علمَ أنَّه إذا ماطلَ فُسخَ البيعُ فسوفَ يتأدَّبُ ولا يُماطلُ في المستقبلِ.

فثبت الآنَ عندنا خيارٌ ثامنٌ، وهو إذا ظهرَ أنَّ المشتريَ مُعسرٌ أو مُماطلٌ على القولِ الرَّاجحِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيُثْبِتُ الْخِيَارُ لِلْخَلْفِ فِي الصِّفَةِ» وهذا هو الخيارُ التَّاسِعُ، والخلفُ في الصِّفَةِ غيرُ الخلفِ في الشَّرْطِ السَّابِقِ، الَّذِي قُلْنَا: إِنَّهُ يُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا أو غيرَ كاتبٍ، الخلفُ في الصِّفَةِ أي: أَنَّهُ بَاعَهُ شَيْئًا مَوْصُوفًا، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ سَيَّارَةً صَفْتُهَا كَذَا وَكَذَا. ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الصِّفَةِ، فَقَالَ الْمُسْتَرِي: وَصَفْتُهَا لِي بِكَذَا. وَقَالَ الْبَائِعُ: بَلْ وَصَفْتُهَا بِكَذَا وَبِكَذَا. فَهُنَا لَا مُرْجَحَ لِأَحَدِهِمَا، فَيُثْبِتُ لِهَما الْخِيَارُ.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ، أَوْ يَتَرَادَّانِ، فَيُقَالُ: إِمَّا أَنْ تَقْتَنَعَ بِقَوْلِ الْبَائِعِ، وَإِلَّا فَالْمَلِكُ مَلِكُهُ.

[٢] قوله: «وَلِتَغْيَرِ مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ» أي: لو بَاعَهُ شَيْئًا مَعِيْنًا، ثُمَّ تَغْيَرَ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَثْبِتُ الْخِيَارُ لِلْمُسْتَرِي، وَهَذَا فِيْمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا يُمْكِنُ تَغْيَرُهُ فِي مَدَّةٍ وَجِيزَةٍ، مِثْلَ بَعْضِ الْأَلْبَانِ الَّتِي يَكُونُ لَهَا وَقْتُ مَعِيْنٍ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَتَغَيَّرُ قَبْلَ الْعَقْدِ.

مِثَالُهُ: بَاعَ عَلَيْهِ لَبَنًا وَقَدْ شَاهَدَهُ الْمُسْتَرِي بِالْأَمْسِ، ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي عُقِدَ عَلَيْهِ الْمَبِيعُ تَغْيَرَتْ صَفَتُهُ، فَتَنَازَعَا فِي ذَلِكَ، فَإِذَا تَنَازَعَا فِي ذَلِكَ فَلِلْمُسْتَرِي الْفُسْخُ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ تَغْيَرَ عَنْ رُؤْيَتِهِ السَّابِقَةِ.

فَصْلٌ<sup>[١]</sup>

وَمَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا وَنَحْوَهُ<sup>[٢]</sup> صَحَّ وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ<sup>[٣]</sup>، .....

= وبذلك تَمَّتْ أقسامُ الخيارِ، وعلى هذا فحصرُ الخيارِ في خمسةٍ أو عشرةٍ أو سبعةٍ لا يَسْتَقِيمُ؛ لأنَّ الخيارَ يَثْبُتُ فيما يَفُوتُ به مقصودُ أحدِ المتعاقدين، وإن لم يَكُنْ من هذه الأقسامِ الَّتِي عَدَّهَا الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ.

[١] قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «فَصْلٌ» هذا الفصلُ عَقْدُهُ الْمُؤَلَّفُ لِمَسْأَلَتَيْنِ:

المسألة الأولى: التَّصَرُّفُ في المبيع.

المسألة الثانية: في ضمانِ المبيع، هل هوَ من ضمانِ المشتري من حينِ العقدِ أو هو مضمونٌ على البائع؟ وهل للمُشتري أن يَتَصَرَّفَ في المبيعِ بِمُجَرَّدِ العقدِ، أو يَحْتَاجُ إلى تَقَدُّمِ شيءٍ على هذا التَّصَرُّفِ؟

[٢] قوله: «وَمَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا وَنَحْوَهُ» (مَنْ) اسمُ شرطٍ جازمٌ، وجوابُ الشرطِ قوله: «صَحَّ وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ».

رَتَّبَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ على شراءِ المكيلِ ونحوِهِ أحكامًا ابتدأها بقوله:

[٣] «صَحَّ وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ» هذا هوَ الحكمُ الأوَّلُ والثَّاني.

وقوله: «مَكِيلًا وَنَحْوَهُ» كالموزون، والمعدود، والمذروع، فهذه ثلاثة أشياء بالِإِضَافَةِ إلى المكيلِ تَكُونُ أَرْبَعَةً، فإذا اشْتَرَى شيئًا مِنْ ذَلِكَ «صَحَّ»، والفاعلُ يَعُودُ على الشَّراءِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى شيئًا، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ الْإِشْتِرَاءُ صَحَّ الشَّراءُ. فَيَصَحُّ الشَّراءُ وَإِنْ لَمْ يُكَلِّ وَإِنْ لَمْ يُوزَنْ وَإِنْ لَمْ يُعَدَّ وَإِنْ لَمْ يُذَرَّعْ.

وَلَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ<sup>[١]</sup>، .....

وقوله: «وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ» أي: لزِمَ الاشتراء بالعقد، أي: بمُجرِّده، ولكن حيث لا خيار، أمّا إذا كان هناك خيارٌ مجلسٍ فلا يلزم العقد إلا بالتفرُّق بعده، فيلزم بالعقد إلا أن يكون فيه خيارٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ» فرتَّب المؤلف على هذا الاشتراء ثلاثة أشياء:

أولاً: الصَّحَّةُ، أي: يَصَحُّ العقد على المكيل قبل أن يُكَالَ وعلى الموزون قبل أن يُوزَنَ، وعلى المعدود قبل أن يُعَدَّ، وعلى المدرَّوع قبل أن يُذَرَّعَ، وهذه تُقيَّدُ بها إذا تَمَّت شروط الصَّحَّةِ وانتَفَتِ الموانعُ، وهذا أمرٌ قد يُقال: إنَّه معلومٌ من قوله: «وَمَنْ اشْتَرَى»؛ لأنَّ الاشتراء الشرعي لا يكون إلا إذا تَمَّتِ الشروط وانتَفَتِ الموانعُ. ثانياً: لزِمَ بالعقد، ويُقيَّدُ هذا حيث لا خيار.

ثالثاً: لم يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، بكيلٍ إن اشتراه بكيلٍ، وبوزنٍ إن اشتراه بوزنٍ، وبذرعٍ إن اشتراه بذرعٍ، وبِعَدٍّ إن اشتراه بِعَدٍّ. وهل يُقيَّدُ أو لا؟

ظاهرُ كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أنَّ أيَّ تَصَرُّفٍ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ حَتَّى يَقْبِضَهُ، سواءً تَصَرَّفَ فِيهِ بِبَيْعٍ، أو هَبَةٍ، أو جَعَلَهُ صَدَاقًا، أو عَوَضَ خُلْعٍ، أو أَجْرَةَ إِجَارَةٍ، أو غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «تَصَرُّفُهُ»؛ لأنَّ «تَصَرُّفٌ» مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فيكون عاماً حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَلَكِنَّ هَذَا الْعُمُومَ الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «تَصَرُّفُهُ» عَمُومٌ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، فالمرادُ التَّصَرُّفُ الْعَوْضِيُّ، أي: أن يكون تَصَرُّفُهُ بِعَوْضٍ، مِثْلَ الْبَيْعِ، وَالْهَبَةِ بِعَوْضٍ، وَجَعَلَهُ أَجْرَةً.

= وأما تصرفه فيه بهبة أو صدقة أو هدية أو ما أشبه ذلك فلا بأس، هذا هو المراد وهو المذهب<sup>(١)</sup> أيضاً؛ لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باع على النبي ﷺ بعيراً، فوهبه النبي ﷺ لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكان راكبها قبل أن يقبضها من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، فهذا تصرف بهبة بغير معاوضة؛ ولهذا جاء في الحديث: «فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»<sup>(٣)</sup>، ومعلوم أن البيع معاوضة، وإذا كان النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام ذكر البيع وحده، فهو دليل على أن ما شابهه كالأجرة، وهبة الثواب -يعني: الهبة على عوض- فهي مثله، أمّا ما لم يوافق في العلة ولم يقصد به المعاوضة، وإنما قصد به وجه الله إن كان صدقة، أو التودّد والتحبّب إن كان هدية وهبة، فإنه لا يساويه في الحكم، وقياس الهبة والهدية على البيع قياس مع الفارق.

وقوله: «وَلَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ» هذا هو الحكم الثالث. وظاهر كلامه ولو مع البائع، يعني: ولو كان مع البائع.

مثاله: اشترت مئة صاع من هذا الرجل، وهي عندي الآن بيدي، ثم بعته عليه بثمانها أو أكثر فهل يصح؟

ظاهر كلام المؤلف أنه لا يصح، فلا يصح التصرف حتى مع البائع.

(١) انظر: المغني (٦/ ١٩٠)، والإنصاف (٤/ ٤٦٦)، وكشاف القناع (٣/ ٢٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري أو اشترى عبداً فأعتقه، رقم (٢١١٥)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي، رقم (٢١٢٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



واختار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> رحمه الله أنه يصح تصرفه مع البائع، وأن قول الرسول ﷺ: «فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»<sup>(٢)</sup>، يعني: لا يبيعه على غير بائعه؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما كُنَّا نَبِيعُ الْإِبِلَ بِالدَّرَاهِمِ فَتَأْخُذُ عَنْهَا الدَّنَانِيرَ، وَنَبِيعُهَا بِالْأَنْفَاقِ فَتَأْخُذُ عَنْهَا الدَّرَاهِمَ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الصحيح.

واختار -أيضاً- أنه إذا باعه تولية فلا بأس، ومعنى تولية أي: برأس المال، وقال: إن العلة في النهي أنه إذا باعه بربح فقد ربح فيما لم يضمن، أي: فيما لم يدخل في ضمانه، وأيضاً فإن العلة من النهي خوف العداوة والبغضاء، أو محاولة البائع فسخ العقد؛ لأن البائع إذا رأى أن المشتري قد ربح فيه قبل أن ينقله إلى بيته فربما يحاول فسخ العقد بأي طريق، فيحصل بذلك نزاع وخلاف، ولكن الأولى أن يقال: إن النهي في الحديث على ظاهره، وإنه يشمل حتى ما إذا باعه على بائعه، أو باعه تولية أو مشاركة أو مواضعة أو أي شيء، فهذا هو ظاهر النص، والذي ينبغي لنا أن نأخذ

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٩/٣٩٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي، رقم (٢١٢٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، رقم (٤٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان (١٨٦٢٠)، والحاكم (٤٤/٢)، وصححه على شرط مسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وصوب شعبه والترمذي والبيهقي أنه موقوف (٢/٢٨٤)، ورجحه الحافظ في الدراية (٢/١٥٥).

= بعموم الحديث، وقد سبق لنا أن العلة المستنبطة لا تقوى على تخصيص العموم؛ لأنه من الجائز أن تكون هذه العلة خطأ، وأن استنباطنا لها ليس بصواب، فلا نخصص بها عموم الكتاب والسنة بمجرد أن نقول: إن الحكم مبني على هذه العلة، وعلى هذا فيكون هذا من المواضع التي يخالف فيها شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> رحمه الله مع أن غالب اختياره أقرب إلى الصواب من غيره، كل ما اختاره إذا تأملته وتدبرته وجدته أقرب إلى الصواب من غيره، لكنه ليس بمعصوم، لدينا نحو عشر مسائل أو أكثر نرى أن الصواب خلاف كلامه رحمه الله؛ لأنه كغيره يخطئ ويصيب، ثم هو ظاهر تعليل ابن عباس رضي الله عنهما لما سأله طاوس بن كيسان رحمه الله قال له: لم النهي؟ قال: لأنه دراهم بدراهم، والقبض مرجأ<sup>(٢)</sup>. أي: مؤخر، وجه ذلك أنني إذا اشتريت من هذا الرجل سلعة بمئة دينار وأبقيتها عنده، ثم بعثها بمئة دينار وعشرة دنانير، صار كأنني بعثت مئة دينار بمئة وعشرة فقط؛ وهذه السلعة كمر، وهذا الاستنباط من ابن عباس رضي الله عنهما قريب جدًا؛ لأنها في هذه الحال تشبه العينة من بعض الوجوه.

وإذا كان ابن عباس - رحمه الله ورضي عنه - يرى هذا التعليل، وهو صحابي جليل فقيه، فإنه يدل ذلك على قبح المعاملات المشهورة الآن، والتي يسمونها التقييط، بأن يختار المشتري سلعة معينة، ثم يذهب إلى تاجر من التجار ويقول: اشتريها لي، ثم بعها عليّ بربح، فهذا واضح أنه ربا، ولا يخفى إلا على إنسان لم يتأمل؛ لأن حقيقة أنه أقرضه الثمن بزائد، فبدلاً من أن يقول: أعطني - مثلاً - قيمة هذه السلعة وأعطيك

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣٩٨/٢٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

= فيها ربحاً. قال: اشتريها لي، ثم بعها عليّ، والتاجر لم يُردِّ الشراء إطلاقاً، ولولا هذا ما اشتراها بفلسٍ واحدٍ، وواضحٌ أنَّ المقصودَ هو الربا، ولا يُشكلُ هذا على إنسانٍ إذا تأمَّله، وإذا كانَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَرى أنَّ العلةَ في النهي عن بيعِ الشيءِ قبلَ قبضه، هو أنَّه يُشبهُ بيعَ الدراهمِ بالدراهمِ مع تأخيرِ القبضِ<sup>(١)</sup>، فهذه من بابِ أولى وأعظم، وهي واضحةٌ جداً، لكن مع الأسفِ أنَّ الناسَ الآنَ انكبوا عليها انكباً عظيماً، ثم إنَّ هؤلاءِ يُنكرون إنكاراً عظيماً على الذين يتبايعون بالربا الصريحِ مثل البنوك، فالبنكُ يقولُ: خذ هذه الألفُ بألفٍ ومئة. صراحةً، وهذا يقولُ: خذ هذه الألفُ بألفٍ ومئة. مع اللَّفِّ والدورانِ، ومعلومٌ أنَّ من يأتي الشيءَ صريحاً أهونُ ممَّن يأتيه مُخادعةً؛ لأنَّ المُخادعةَ يكونُ الإنسانُ قد وقعَ في مفسدةِ الربا مع مفسدةِ الخداعِ، ثمَّ إنَّ الذي يأتي الشيءَ بالخداعِ يأتيه وكأنَّه أمرٌ حلالٌ، يعني: لا يكونُ عنده خشيةُ اللهِ عزَّ وجلَّ، أو يرى أنَّه مُذنبٌ، فيخجلُ من الله، أو أنَّه مُذنبٌ فيُحاولُ أن يستعتبَ؛ لكنَّه يرى أنَّ هذا مباحٌ، وأنَّه سيستمرُّ عليه، لكنَّ من أذنبَ ذنباً صريحاً فسيكونُ في قلبه شيءٌ من خشيةِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وخوفِ العقوبةِ والإنابةِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ.

وقوله: «مَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا وَنَحْوَهُ صَحَّ وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ وَلَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أنَّ المكيلَ ونحوه لا يجوزُ التَّصرُّفُ فيه ولو بيعَ جُزأفاً، وهو اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللهُ، وهو الَّذي دلَّ عليه حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٣٩٨/٢٩).

= رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَتَمَّ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الطَّعَامَ جُزْأً، فَفَهَا هُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ»<sup>(١)</sup>؛ وَلَأنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي بُيُوعًا فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ؟ فَقَالَ: «إِذَا ابْتِغَتْ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ»<sup>(٢)</sup>، وَ«شَيْئًا» نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَفَقُّهُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا قَالَ -حِينَما ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُقْبِضَ-: وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا الْقِيَاسُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ صَرِيحًا، وَلَعَلَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»<sup>(٤)</sup>، فَالصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يُبَاعُ حَتَّى يُقْبِضَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من رأى إذا اشترى طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، رقم (٢١٣٧)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٧)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٠٢، ٤٣٤)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٣)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، رقم (٤٦١٣)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن، رقم (٢١٨٧)، عن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: حديث حسن، وصححه ابن حزم (٥/ ٥١٩)، وصححه الألباني في الإرواء (٥/ ١٣٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، رقم (٢١٣٥)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٥)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٩١)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفي، رقم (٣٤٩٩)، وصححه ابن حبان (٤٩٨٤)، والحاكم (٢/ ٤٠)، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال صاحب التنقيح: سنده جيد كما في التعليق المغني على سنن الدارقطني (٣/ ٢١٣).

وَأِنْ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ<sup>[١]</sup>، .....

وقيل: إذا بيع جزأفا فلا بأس من التصرف فيه قبل القبض وهو المذهب<sup>(١)</sup>.

ثم انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إلى الكلام عن ضمان المبيع قبل قبضه، هل يكون على البائع أو يكون على المشتري؟

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأِنْ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ» الضمير يعود على المكيل ونحوه مما بيع جزأفا أو بتقدير فقط. وهذا هو الحكم الرابع.

فالمذهب<sup>(٢)</sup> أنه إذا كان بتقدير يعني: بيع المكيل كيلاً، والموزون وزناً، والمعدود عدداً، والمذروع ذرعاً، فهذا إذا تلف قبل القبض فمن ضمان البائع، وبعد القبض يكون من ضمان المشتري.

مثال ذلك: بعث عليك هذا الكيس من الحنطة، كل صاع بعشرة دراهم، وقبل أن نكيله تلف إما بسرقة أو بأطار حملته، أو ما أشبه ذلك، فالضمان على البائع؛ لأنه لم يستوف حتى الآن، وقد قال النبي ﷺ: «الخراج بالضمان»<sup>(٣)</sup>، فكما أن الشارع منعني

(١) انظر: المغني (٦/ ١٩٠)، والإنصاف (٤/ ٤٦٦)، وكشاف القناع (٣/ ٢٤١).

(٢) انظر: المغني (٦/ ١٨٥)، والإنصاف (٤/ ٣٨٩)، وكشاف القناع (٣/ ٢٤٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤٩، ٢٣٧)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عبداً، رقم (٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عبداً، رقم (١٢٨٥)، والنسائي: كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، رقم (٤٤٩٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، رقم (٢٢٤٣)، وابن حبان (٤٩٢٧، ٤٩٢٨)، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وصححه أيضاً المنذري في مختصر أبي داود (٣٣٦٧)، وحسنه البغوي في شرح السنة (٢١١٩)، وصححه ابن القطان كما في بيان الوهم والإيهام (٢٧١٨)، وانظر الكلام حول هذا الحديث في: مختصر أبي داود للمنذري، والتلخيص (١١٨٩)، والإرواء (٥/ ١٥٨).

وَأِنْ تَلَفَ بِأَفَةِ سَمَويَّةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ<sup>[١]</sup>، .....

= من بيعه والكسب فيه، فإنَّ ضمَّانه على مَنْ هوَ في ملكه أوَّلاً، وهذا قد يُشكَّلُ عليك مِنْ جهةِ أَنَّ الملكَ انتقلَ بالعقدِ إلى المشتري. لكنَّ هذا لما كانَ يَحْتَاجُ إلى حقِّ توفيةِ مَنْعِ الشَّارعِ مِنَ التَّصَرُّفِ فيه، وجعلَ ضمَّانه على البائع.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأِنْ تَلَفَ بِأَفَةِ سَمَويَّةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ» «بَطَلَ» بِمَعْنَى: انْفَسَخَ؛ وذلكَ لِأَنَّ هذا التَّلَفَ حصلَ بهِ الانفِساخُ دونَ البُطلانِ، فالبُطلانُ يَكُونُ لفواتِ شرطٍ أو لوجودِ مانعٍ، وهُنا لم يَفُتْ شرطٌ، ولم يُوجدْ مانعٌ، فيَجِبُ أن يُفَسَّرَ البُطلانُ بأنَّه الانفِساخُ، وهذا كقولهِ فيما سَبَقَ: «تَحَالُفاً وَبَطَلَ الْبَيْعُ»، وقُلنا: إِنَّ الصَّوابُ انْفِساخُ البَيْعِ.

وقوله: «وَأِنْ تَلَفَ بِأَفَةِ سَمَويَّةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ» الآفَةُ السَّماويَّةُ كُلُّ ما لا صَنَعَ لِلأَدَمِيِّ فيه، مِثْلُ أمطارٍ أَتَلَفَتْهُ، أو صاعقةٍ أَحْرَقَتْهُ، أو رِياحٍ حَمَلَتْهُ، إلى غيرِ ذلكَ، فالآفَةُ السَّماويَّةُ هِيَ الَّتِي لَيْسَ لِلأَدَمِيِّ فِيها صَنَعٌ.

مِثالُ ذلكَ: رَجُلٌ باعَ على شَخْصٍ كَيْسَ حِنْطَةٍ، كُلُّ صاعٍ بِكذا، ثُمَّ أَتَى السَّيْلُ فَحَمَلَهُ وَأَفْسَدَهُ وَذَهَبَ بِهِ، فَالتَّلَفُ هُنا بِأَفَةِ سَمَويَّةٍ، أو نَزَلَتْ صاعقةٌ فَأَحْرَقَتْهُ، أو هَبَّتْ رِياحٌ فَحَمَلَتْهُ، فَالضَّمانُ على البائعِ، فإن كانَ قد اسْتَلَمَ الثَّمَنَ رَدَّهُ على المشتري، وإن كانَ لم يَسْتَلِمْهُ فَهُوَ عِنْدَ المشتري.

ويُشَبُّهُ الآفَةُ السَّماويَّةُ مَنْ لا يُمَكِّنُ تَضَمُّينَهُ، كما لو تَلَفَ بِأَكْلِ حيوانٍ لَهُ أو تَلَفَ بِأَكْلِ الجَنْدِ لَهُ، يَعْنِي: مَرَّتْ جُنُودُ السُّلْطانِ فَأَخَذَتْهُ، فهذا يَلْحَقُ بِالآفَةِ السَّماويَّةِ؛ لِأَنَّهُ لا يُمَكِّنُ تَضَمُّينَهُ، فالحيوانُ الَّذِي أَكَلَهُ لا يُمَكِّنُ أن يُضَمَّنَ، والجيشُ الَّذِي مَرَّ بِهِ فَأَخَذَهُ

وَإِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيٌّ<sup>[١]</sup> خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخٍ وَإِمْضَاءٍ وَمُطَالَبَةٍ مُتْلِفِهِ بِبَدَلِهِ<sup>[٢]</sup>.

= لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُضْمَنَ، وَحَيْثُ نَقُولُ: إِذَا أَتْلَفَهُ مَا لَا يُمَكِّنُ تَضْمِينُهُ أَلْحَقَ بِالْأَفَةِ السَّاهِوِيَّةِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيٌّ» مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَضْمِينُهُ.

[٢] قوله: «خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخٍ، وَإِمْضَاءٍ، وَمُطَالَبَةٍ مُتْلِفِهِ بِبَدَلِهِ» فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ

أَشْيَاءَ، وَإِذَا أَمْضَى طَالِبٌ مُتْلِفُهُ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: «مُطَالَبَةٍ مُتْلِفِهِ» لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي التَّخْيِيرِ، لَكِنَّهَا مُفَرَّعَةٌ عَلَى الْإِمْضَاءِ، يَعْنِي: إِذَا أَمْضَى طَالِبٌ مُتْلِفَهُ بِبَدَلِهِ، إِذَنْ: إِذَا تَلَفَ الْمَكِيلُ وَنَحْوَهُ فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

أَوَّلًا: أَنْ يُتْلَفَهُ الْبَائِعُ.

ثَانِيًا: أَنْ يُتْلَفَ بِأَفَةٍ سَاهِوِيَّةٍ.

ثَالِثًا: أَنْ يُتْلَفَهُ مَا لَا يُمَكِّنُ تَضْمِينُهُ.

رَابِعًا: أَنْ يُتْلَفَهُ آدَمِيٌّ يُمَكِّنُ تَضْمِينُهُ.

وَكُلُّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ لَهُ حَكْمٌ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: إِذَا أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ انْفُسَخَ الْبَيْعُ، وَقِيلَ: إِنْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ ضَمِنَهُ. وَهَذَا

هُوَ الرَّاجِحُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: انْفُسَخَ الْبَيْعُ. لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ الْمَشْتَرِي بِشَيْءٍ،

إِنْ كَانَ الْمَشْتَرِي قَدْ سَلَّمَ الثَّمَنَ فَيَأْخُذُهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُسَلِّمْهُ فَهُوَ عِنْدَهُ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ

يَضْمِنُهُ. فَإِنَّهُ رَبَّمَا تَكُونُ الْقِيَمَةُ قَدْ زَادَتْ بَيْنَ الشُّرَاءِ وَالْإِتْلَافِ، فَالْمَشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى

الْبَائِعِ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّمَنِ إِنْ زَادَتِ الْقِيَمَةُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَائِعَ

الآنَ أَصْبَحَ ظَالِمًا غَاصِبًا.

= القسم الثاني: أن يُتلف بأفةٍ سماويةٍ فيفسخُ البيعُ، ويرجعُ المشتري بالثمن إن كان قد سلمه، وإن لم يسلمه فالثمن عنده، ويُستدلُّ لذلك بقول النبي ﷺ: «إِذَا بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ»<sup>(١)</sup>، فجعل ضمانه على البائع ولا يرجع بشيء.

القسم الثالث: أن يُتلفه ما لا يمكنُ تضمينه من آدمي أو غيره، فحكمه حكم ما تلف بأفةٍ سماويةٍ، أي: أنه يفسخُ البيعُ.

القسم الرابع: أن يُتلفه آدميٌ يمكنُ تضمينه، فهنا يُخَيَّرُ المشتري بين أمرين؛ بين أن يفسخَ البيعَ، ويرجعَ على البائع بالثمن، أو يمضيَ البيعَ ويرجعَ على المتلفِ بالبدل، والفرق بين قولنا بالبدل وقولنا بالثمن أنه إذا فسَخَ البيعَ فليسَ له إلا الثمن، وإذا لم يفسخه رجعَ بالبدل.

مثال ذلك: اشترى شخصٌ كيسًا من الحنطة، كلَّ صاعٍ بكذا، فجاء آدميٌّ فأَتلفه بإحراقٍ أو أكلٍ أو غير ذلك، فنقولُ للمشتري: الآن أنت بالخيار إن شئتَ فسَخْتَ البيعَ ورجعتَ على البائع بالثمن، فإن فسَخَ البيعَ يُعطيه البائع مئةَ ريالٍ، أو نقولُ: أبقِ البيعَ على ما هو عليه، وارجعْ على المتلفِ بالبدل. فإذا كان الآن عندَ إتلافه يُساوي مئةَ وعشرينَ فالمشتري في هذه الحالِ سوفَ يَحْتَارُ الإمضاءَ ويرجعُ على المتلفِ بالبدل، أي: بمثله إن كان مثليًا، وقيمتِه إن كان مُتَقَوِّمًا، فالحنطة من المثليات فيرجعُ عليه بمثلِ الحنطة التي أَتلفَهَا.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب وضع الجوائح، رقم (١٥٥٤)، عن جابر رضي الله عنه.



وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ<sup>[١]</sup>، .....

وعلى هذا فلا يمكن أن يكون المكيل إلا مثلياً ما لم يتقبل هذا الطعام إلى صنعة، فيصنع خبزاً أو طبيخاً، فحينئذ يكون غير مثلياً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ» أي: ما عدا ما اشتري بكيل، أو وزن، أو عد، أو ذرع، أو رؤية سابقة، أو صفة، فيجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه.

مثاله: باع عبداً، أو بعيراً، أو داراً، أو سيارةً معينةً ولم يقبضها، فيجوز أن يتصرف فيها قبل القبض؛ لأنه لا يحتاج إلى توفية، أي: ليس مبيعاً بكيل حتى يحتاج إلى كيل، وربما يزيد أو ينقص، أو وزن، وربما يزيد أو ينقص، فهذا شيء معين يجوز أن تبيعه قبل قبضه ولو في مكان بيعه.

والقول الثاني: إنه لا يجوز أن يتصرف في المبيع قبل قبضه مطلقاً في كل شيء، وهذا ما ذهب إليه عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حيث قال: «وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ»<sup>(١)</sup>، وهو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>، وقال: إن المبيع لا يُباع قبل القبض سواءً بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع أو رؤية سابقة، أو صفة، وهذا الذي يؤيده حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْتُمْ كَانُوا يَبِيعُونَ الطَّعَامَ جَزَافاً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشُّوقِ، فَنَهَاهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ»<sup>(٣)</sup>، أي: إلى مكان آخر.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، رقم (٢١٣٥)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٥)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/٥٠٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، رقم (٢١٣٧)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٧)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= واستدلَّ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup> لهذه المسألة: بحديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «كُنَّا نَبِيعُ الإِبِلَ بالبقيعِ بالدِّراهمِ - وفي لفظٍ: بالتَّقْيِيعِ بالدِّراهمِ - فنأخذُ عنها الدَّنَانِيرَ وبالعكسِ»، أي: بالدَّنَانِيرِ فنأخذُ الدِّراهمَ، فسألنا رسولَ الله ﷺ فقال: «لَا بَأْسَ أَنْ تُؤْخَذَ بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ يَفْتَرِقَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

والحديثُ دليلٌ لا يطابقُ المدلولَ؛ وجهُ ذلك أنَّ الحديثَ إنَّما هو بيعٌ ما في الذِّمَّةِ، وليسَ بيعٌ شيءٍ معيَّنٍ، فقد كانوا يبيعونَ الإِبِلَ بالدِّراهمِ، والدِّراهمُ ثابتةٌ في ذِمَّةِ المشتري، ويبيعونها بالدَّنَانِيرِ وهي ثابتةٌ في ذِمَّةِ المشتري، فيأخذونَ عنِ الدِّراهمِ دنانيرَ، وعنِ الدَّنَانِيرِ دراهمَ، وكلامنا نحنُ في الشيءِ المعيَّنِ: هل يجوزُ أن يُباعَ قبلَ أن يُقبَضَ أو لا؟ وعليه فلا دلالةٌ في الحديثِ لما استدلَّ به الشَّارِحُ عليه<sup>(٣)</sup>، وأنا سُقْتُ هذا الحديثَ لفائدةٍ، وهي أنَّه يجوزُ بيعُ الدِّينِ على مَنْ هوَ عليه بشرطين:

الشرطُ الأوَّلُ: أن يكونَ بِسْعٍ يومه.

والشرطُ الثاني: أن يتفابضَا قبلَ التَّفَرُّقِ، لكنْ هذا فيما يُشترطُ فيه التَّقَابُضُ كالدرَاهِمِ بالدَّنَانِيرِ، والدَّنَانِيرِ بالدِّراهمِ، والبُرِّ بالشَّعِيرِ، والشَّعِيرِ بالبُرِّ، وما أشبَّهها.

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٤٨١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٣٩)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، رقم (٤٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان (١٨٦٢٠)، والحاكم (٤٤/ ٢)، وصححه على شرط مسلم، عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصوب شعبة والترمذي والبيهقي أنه موقوف (٢/ ٢٨٤)، ورجحه الحافظ في الدراية (٢/ ١٥٥).

(٣) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/ ٤٨١).

أما شرط التَّقَابُضِ بَيْنَ الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ ونحوها فظاهرٌ، ووجهُ ظُهورِهِ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَّا بِالتَّقَابُضِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ وَالتَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَالْمِلْحِ: «إِذَا اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا كَوْنُهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا فَلَوْلَا يَرِيحَ فِيهَا لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ رِيحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ»<sup>(٢)</sup>.

مثالُهُ: أَنْ يَكُونَ لِي فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ دَنَانِيرُ، فَبِعْتُهَا عَلَيْهِ بِدَرَاهِمَ، وَبِعْتُ الدَّنَانِيرَ بِالدَّرَاهِمِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبْضُ، وَلَا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي لِلْحَدِيثِ: «إِذَا اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»، فَيُعْطِينِي الدَّرَاهِمَ فَقَطْ، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يُحْضَرَ الدَّنَانِيرُ، فَالدَّنَانِيرُ عِنْدَهُ فِي ذِمَّتِهِ قَدْ قَبَضَهَا.

مثالٌ كَوْنُهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا: إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ قِيمَتُهَا فِي السُّوقِ مِئَةُ دَرَاهِمَ، فَأَبَيْعُهَا عَلَيْهِ بِمِئَةِ دَرَاهِمٍ لَا أَزِيدُ وَلَا أَنْقُصُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بِسَعْرِ يَوْمِهَا»، فَلَوْ بَعْتُ الدَّنَانِيرَ بِمِئَةِ عَشْرَةٍ فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنِّي رِبَحْتُ عَشْرَةَ فِي شَيْءٍ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِي إِلَى الْآنَ، وَلَوْ بَعْتُ الدَّنَانِيرَ الْعَشْرَةَ -الَّتِي تُسَاوِي مِئَةً- بِتِسْعِينَ، فَإِذَا نَظَرْنَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٧٤/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٤)، والنسائي: كتاب البيوع، باب سلف وبيع، رقم (٤٦٢٩)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن، رقم (٢١٨٨)، وابن حبان (٤٣٢١)، والحاكم (١٧/٢)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم.

= إلى ظاهر الحديث قلنا: إنه لا يجوز، ولو نظرنا إلى العلة والحكمة فإن هذا الرجل الذي باع العشرة التي تساوي مئة يتسعين لم يربح، بل إنه أBRأ البائع من عشرة، لكن لم يذكر هذا في الحديث؛ لأنه أمر نادR، والذي يكون غالباً هو الربح؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «بِسَعْرِ يَوْمِهَا»، وتحريR المسألة أن نقول: إذا باعها بأقل فقد زاد المدين خيراً، وإن باعها بأكثر فقد ربح فيما لم يدخل في ضمانه، وهذا حرام ولا يجوز.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ» ظاهر كلام المؤلف أنه يشمل حتى المبيع برؤية سابقة أو بصفة، ولم يتكلم على المبيع برؤية أو بصفة، إنما تكلم على المكيل، والموزون، والمعدود، والمذروع، فظاهر كلامه أن ما عدا ذلك يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه، ولكن المذهب<sup>(١)</sup> يلحقون ما بيع بصفة أو رؤية سابقة بالمكيل ونحوه؛ لأنه يحتاج إلى حق توفية؛ ولهذا إذا تغير المبيع عن الرؤية السابقة أو الصفة فله الخيار كما سبق، ونحن رجحنا أن كل مبيع لا يجوز بيعه إلا بعد القبض.

مسألة: هل يجوز بيع ثمر النخل على رؤوس النخل؟ أي: إذا اشتريت ثمراً، ثم بعته جازاً، وهي من ضمان البائع، فلو تلفت بأفة سماوية بعد أن بعته رجع المشتري عليّ، وأنا أرجع على البائع الأول.

إذن ليس كل شيء يكون من ضمان البائع لا يصح التصرف فيه، بل قد يكون من ضمان البائع، ويصح التصرف فيه كالثمر على رؤوس النخل.

(١) انظر: المغني (٦/١٨٦)، والإنصاف (٤/٤٧٢).

وَإِنْ تَلَفَ مَا عَدَا الْمَبِيعَ بَكَيْلٍ وَنَحْوَهُ فَمِنْ ضَمَانِهِ<sup>[١]</sup> .....

= فصارت الأشياء التي لا يصح التصرف فيها قبل القبض ستة أشياء: ما بيع بكيل، أو وزن، أو عد، أو ذرع، أو صفة، أو رؤية متقدمة، فهذه لا يصح التصرف فيها حتى تستوفى، وكلها مضمونة على البائع قبل أن تستوفى، ويؤاخذ شيء سابع وهو الثمر على الشجر، فإنه من ضمان البائع، ومع ذلك يصح تصرف المشتري فيه.

هذا القبض الذي عرف ينفع في مواضع كثيرة، ينفع في كل ما يعتبر فيه القبض شرطاً لصحته أو شرطاً للزومه، كل ما يعتبر القبض فيه شرطاً لصحته كمسائل الربا، أو شرطاً للزومه كمسألة الرهن والهبة، فإنه على المذهب<sup>(١)</sup> لا تلزم إلا بالقبض، فمعرفة ما يحصل به القبض أمر لا بد منه وليس مسألة هيئة؛ لأنه سيمر في مواضع كثيرة من أبواب الفقه.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ تَلَفَ مَا عَدَا الْمَبِيعَ بَكَيْلٍ وَنَحْوَهُ فَمِنْ ضَمَانِهِ» أي: ضمان المشتري، و(ما) هنا اسم موصول بمعنى (الذي) و(عدا) بمعنى (جاوز) أو بمعنى (سوى)، أي: إن تلف ما سوى المبيع بكيل ونحوه وهو: الوزن، والعد، والذرع «فمِنْ ضَمَانِهِ» أي: من ضمان المشتري.

ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(٢)</sup>، فجعل الملك يتقل بمجرّد العقد، والأصل أن الضمان على من انتقل الملك إليه؛ لحديث «الخراج بالضمان»<sup>(٣)</sup>، أي: من له غنم شيء فعليه غرمه، فكما أن

(١) انظر: الإنصاف (٥/١٥١)، وكشاف القناع (٣/٣٣٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل، رقم (٢٣٧٩)،

ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها تمر، رقم (١٥٤٣)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٦/٤٩، ٢٣٧)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد =

مَا لَمْ يَمْنَعَهُ بَائِعٌ مِنْ قَبْضِهِ<sup>[١]</sup>.

= الملك للمُشْتَرِي وله غنم المملوك فعليه -أيضاً- غرمه، فإذا تلف ما عدا المبيع السابق وقد عدّذناه سبعة أصناف فهو من ضمان المشتري؛ ولأنّ ذلك لا يحتاج إلى حقّ توفية، وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَضَتِ السَّنَةُ أَنَّ مَا أَدْرَكَتْهُ الصَّفَقَةُ حَيًّا مَجْموعاً مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي»<sup>(١)</sup>، يعني: ما أَدْرَكَتْهُ الصَّفَقَةُ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى أَنْ يُسْتَوْفَى فهو من ضمان المشتري.

وهل كلام المؤلف هنا على ظاهره؛ لأنّه لم يستثن إلا ما بيع بكيل ونحوه؟

الجواب: ليس على ظاهره؛ لأننا نقول: وإن تلف ما عدا المبيع بكيل أو وزن أو عدّ أو ذرع أو صفة، أو رؤية سابقة، أو الثمر على الشجر، فالمؤلف أسقط ثلاث مسائل، وعليه فيكون قوله: «مَا عَدَا الْمَبِيعَ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ» فيه قصور، والصواب أن يُزَادَ ثلاثة أشياء: المبيع برؤية سابقة، أو بصفة، والثمر على الشجر.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا لَمْ يَمْنَعَهُ بَائِعٌ مِنْ قَبْضِهِ» «يَمْنَعُهُ» الهاء تعود على المشتري، أي: إلا إذا منع البائع المشتري من قبضه فإنه يكون من ضمان البائع.

= به عيباً، رقم (٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، رقم (١٢٨٥)، والنسائي: كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، رقم (٤٤٩٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، رقم (٢٢٤٣)، وابن حبان (٤٩٢٧، ٤٩٢٨)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وصححه أيضاً المنذري في مختصر أبي داود (٣٣٦٧)، وحسنه البغوي في شرح السنة (٢١١٩)، وصححه ابن القطان كما في بيان الوهم والإيهام (٢٧١٨)، وانظر الكلام حول هذا الحديث في: مختصر أبي داود للمنذري، والتلخيص (١١٨٩)، والإرواء (١٥٨/٥).

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم: كتاب البيوع، باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع، ووصله الدارقطني في سننه (٥٤/٣)، والحافظ في تعلقيق التعليق (٢٤٢/٣) موقوفاً على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصحح إسناده إليه، وصحح وقفه أبو حاتم كما في العلل (١١٨٢)، وجميعهم دون قوله: مضت السنة.

مثال ذلك: باع عليه سيارة، والسيارة ليست بكيلى، ولا وزن، ولا عد، ولا ذرع، ولا برؤية سابقة ولا صفة، فأراد المشتري أن يأخذها فقال البائع: لا. فمنعه، فهنا الضمان على البائع، لكنه يضمنها ضمان غصب، ومعنى ضمان الغصب أن عليه أجرها مدة منعه إياها، وأنها لو تلفت ضمنها بقيمتها وقت التلف، لا بما وقع عليه العقد، وإذا ضمنها ضمان غصب بما تساوي وقت التلف فإنه يضمنها بقيمتها، سواء زادت على ثمنها أم نقصت، فإن زادت فالأمر ظاهر؛ لأن الغنم للمشتري، فزيادة سعرها من مصلحته، فإذا قدرنا أنه اشتراها بخمسين ألفاً ومنعه البائع من قبضها واحترقت وكانت تساوي حين الاحتراق ستين ألفاً، فإن البائع يضمن ستين ألفاً، وهذا واضح؛ وذلك لأن المشتري له غنمها وعليه غرمها، وهذا الرجل يضمنها ضمان غصب.

فإن كانت حين احتراقها لا تساوي إلا أربعين، فهل يضمنها بأربعين أو بخمسين؟

الجواب: إذا قلنا: ضمان غصب. فإنه قد اختلف العلماء هل نقص السعر مضمون على الغاصب أو لا؟ فإن قلنا: إنه مضمون على الغاصب. فإنه يضمنها بخمسين، وإن قلنا: ليس بمضمون. فإنه لا يضمنها إلا بأربعين، لكن ينبغي أن يقال: إنه يضمنها بخمسين على كل حال؛ لأنه معتد بمنعها.

وقوله: «ما لم يمنعه بائع من قبضه» سواء تمكن من قبضه أم لم يتمكن، واختار شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> رحمه الله أن المدار على التمكن من القبض، فما تمكن المشتري من قبضه

= فعليه، وما لم يَتِمَّكَنْ مِنْ قَبْضِهِ فعلى البائع. وقال: إنَّ هذا هو مَنْصُوصُ الإمام أحمد<sup>(١)</sup>، وكلامه أَقْبَسُ؛ لأنَّ الثَّمَرَةَ على الشَّجَرَةِ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ ضَمَانِ البائع؛ لأنَّ المشتري لا يَتِمَّكَنْ مِنْ قَبْضِهَا؛ لأنَّ المشتري لن يأخذها جملةً، بل سَيَتَفَكَّهُ وَيأخذها شيئاً فشيئاً، والمبيعُ بكيلٍ أو نحوه ما دام لم يُكَلِّ ولم يُعرَفْ مقدارُه فضمانُه على البائع؛ لأنَّ المشتري لا يَتِمَّكَنْ مِنْ قَبْضِهِ، وعلى هذا فإنَّ بيعَ الشَّيْءِ جزافاً لا يصحُّ.

وقوله: «مَا لَمْ يَمْتَنِعْ بَائِعٌ مِنْ قَبْضِهِ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَا كَانَ ضَمَانُهُ عَلَى شَخْصٍ فَمُنِعَ مِنْهُ عَادَ الضَّمَانُ عَلَى الْمَانِعِ؛ لأنَّ الضَّمَانَ فِيهَا عِدَا مَا يَبِيعُ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ مِنْ ضَمَانِ المشتري إِلَّا إِذَا مَنَعَهُ الْبَائِعُ، والعكسُ كذلك، أي: فيما سبق أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ إِذَا سَلَّمَهُ الْبَائِعُ الْمَشْتَرِي، وَلَكِنَّ الْمَشْتَرِي أَبَى قَالَ: لَا أَسْتَلِمُ. حَتَّى تَلَفَ، فَإِنَّ الضَّمَانَ حَيْثُذِ يَكُونُ عَلَى الْمَشْتَرِي؛ لأنَّ الْبَائِعَ قَدْ بَذَلَهُ وَلَكِنَّهُ امْتَنَعَ، وَالْبَائِعُ يَقُولُ: أَنْتَ الْآنَ وَضَعْتَهُ عِنْدِي عَلَى سَبِيلِ الْوَدِيعَةِ، فَضَمَانُهُ عَلَيْكَ وَأَنَا قَدْ بَذَلْتُهُ.

وهذه تَجَرِي كَثِيرًا، رَبَّمَا يَكُونُ الْمَشْتَرِي لَمْ يُهَيَّ مَكَانًا لِلسَّلْعِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُضَارَّ الْبَائِعَ بِشَغْلٍ مَكَانِهِ بِسَلْعِهِ الَّتِي بَاعَهَا، فَحَيْثُذِ نَقُولُ: إِنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمَشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي امْتَنَعَ مِنْ قَبْضِهِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.

فَصَارَ الْبَائِعُ إِذَا مَنَعَ الْمَشْتَرِي مِنْ قَبْضٍ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِقْبَاضُهُ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا امْتَنَعَ الْمَشْتَرِي مِنْ قَبْضٍ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبْضُهُ فَإِنَّ الضَّمَانَ يَتَنَفَّى عَنِ الْبَائِعِ حَتَّى فِي الْأُمُورِ الَّتِي ضَمَانُهَا عَلَى الْبَائِعِ.

(١) انظر: مسائل الكوسج (١٨٧٠).



مثال ذلك: باع عليه بُرًا مكايلة، ثُمَّ قَالَ لَهُ الْبَائِعُ: خُذْهُ، وَلَكِنَّ الْمُسْتَرِي قَالَ: أَنْتَظِرْ. ثُمَّ تَلَفَ فَالضَّمانُ عَلَى الْمُسْتَرِي وَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ بَذَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْمُسْتَرِي هُوَ الَّذِي تَأَخَّرَ وَفَرَطَ؛ وَلِأَنَّهُ رَبِّمَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الْمُضَارَّةِ بِالْبَائِعِ بَحِثُ يَجْبُسُ الْمَبِيعَ عِنْدَهُ حَتَّى يَنْتَصِرَرَ بِشَغْلٍ مَكَانِهِ.

لِنَعُدَّ الْآنَ وَنُقَرِّرَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ، وَهِيَ مَسَائِلُ عَظِيمَةٌ وَلَيْسَتْ هَيْئَةً، أَوْ لَا لِنُحَرِّرَ الْمَذْهَبَ فِيهَا:

أَوَّلًا: التَّصَرُّفُ، فَيَجُوزُ لِلْمُسْتَرِي أَنْ يَنْتَصِرَرَ فِيمَا اشْتَرَاهُ إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلَ وَهِيَ: مَا يَبِيعُ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ، أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ صِفَةٍ.

ثَانِيًا: مِنْ جِهَةِ الضَّمانِ، الضَّمانُ عَلَى الْمُسْتَرِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَسَائِلَ وَهِيَ: مَا يَبِيعُ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ، أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ صِفَةٍ، أَوْ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ، أَمَّا الثَّامِنَةُ وَهِيَ مَا مَنَعَهُ الْبَائِعُ مِنْ قَبْضِهِ فَهَذِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ وَاضِحَةٌ، وَالضَّمانُ فِيهَا مُخَالَفٌ لِلضَّمانِ فِيمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الضَّمانَ فِيهَا ضَمَانُ غَضَبٍ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ الْمُسْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالْبَدْلِ بِمِثْلِهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَبَقِيمَتِهَا إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً.

أَمَّا عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ فَكُلُّ مَبِيعٍ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِلَّا إِذَا بَاعَهُ تَوَلِيَّةً أَوْ بَاعَهُ عَلَى الْبَائِعِ، كَمَا أَنَّهُ يَخْصُ التَّصَرُّفَ بِالْبِيعِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: نُلْحَقُ بِالْبِيعِ مَا كَانَ بِمَعْنَاهُ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلضَّمانِ فَيَقُولُ: إِنَّ الْمَدَارَ فِي الضَّمانِ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْقَبْضِ،

(١) انظر: المغني (٦/١٨٦)، والإنصاف (٤/٤٦٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/٣٩٨).

وَيَحْصُلُ قَبْضُ مَا يَبِيعُ بِكَيلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرَعٍ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>، .....

= فَإِنْ تَمَكَّنَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْقَبْضِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ فَالضَّمَانُ عَلَى الْبَائِعِ، وَيُؤَافِقُ الْمَذْهَبَ<sup>(٢)</sup> فِيهَا إِذَا مَنَعَهُ الْبَائِعُ، فَإِنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْبَائِعِ، وَيُؤَافِقُ الْمَذْهَبَ<sup>(٣)</sup> أَيْضًا فِيهَا إِذَا بَذَلَ الْبَائِعُ التَّسْلِيمَ فَأَبَى الْمُشْتَرِي -فِيهَا يَضْمَنُهُ الْبَائِعُ- فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُشْتَرِي.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْصُلُ قَبْضُ مَا يَبِيعُ بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدٍّ أَوْ ذَرَعٍ بِذَلِكَ» الْمَشَارُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ، فَمَا يَبِيعُ بِكَيلٍ يَحْصُلُ قَبْضُهُ بِكَيلِهِ، وَوَزْنٍ بِوِزْنِهِ، وَعَدٍّ بِعَدِّهِ، وَذَرَعٍ بِذَرْعِهِ، وَلَا يَكْفِي أَنْ تَسْتَوِيَ يَدُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمُشْتَرِي قَبْضَهُ وَهُوَ مَبِيعٌ مُكَايَلَةٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكِلْهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ حَقِيقَةً؛ لَأَنَّهُ لَا يَقْبِضُ إِلَّا بِالْأَسْتِيفَاءِ بِكَيلٍ مَا يُكَالُ، وَوَزْنٍ مَا يُوزَنُ، وَعَدٍّ مَا يُعَدُّ، وَذَرَعٍ مَا يُذَرَعُ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْكِيلُ وَالْوِزْنُ وَالْعَدُّ وَالذَّرَعُ جَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ مَكَانِهِ؛ لَأَنَّهُ حَصَلَ الْقَبْضُ، وَلَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحُ: إِنَّ السَّلْعَ لَا تَبَاعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحْوِزَهَا التَّجَارُ إِلَى رَحَالِهِمْ. وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكْفِي الْكِيلُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، فَيَكُونُ مَا يَبِيعُ بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدٍّ أَوْ ذَرَعٍ بِذَلِكَ لَا يَتِمُّ قَبْضُهُ إِلَّا بِأَمْرٍ:

الْأَوَّلُ: حَيَازَتُهُ.

الثَّانِي: اسْتِيفَاؤُهُ بِالْكِيلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الْعَدِّ أَوْ الذَّرَعِ، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(١) انظر: المغني (٦/ ١٨٦)، والإنصاف (٤/ ٤٦٧).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٣٣).

وَفِي صُبْرَةٍ<sup>[١]</sup>، وَمَا يُنْقَلُ بِنَقْلِهِ<sup>[٢]</sup>، وَمَا يُتَنَاوَلُ بِتَنَاوُلِهِ<sup>[٣]</sup>، وَغَيْرِهِ بِتَخْلِيَّتِهِ<sup>[٤]</sup> وَالْإِقَالَةُ<sup>[٥]</sup> فُسْخٌ.....

= أمّا على كلام المؤلف - وهو المذهب<sup>(١)</sup> - فإنه متى حصل الكيل، أو الوزن، أو العد، أو الذرع، ولو في مكانه فهذا قبض.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَفِي صُبْرَةٍ» (الصُبْرَةُ) هي الكومة من الطعام.

[٢] قوله: «وَمَا يُنْقَلُ بِنَقْلِهِ» مثل: الثياب والحيوان والسيارات وما أشبه ذلك، يحصل قبضها بنقلها؛ لأن هذا هو العرف.

[٣] قوله: «وَمَا يُتَنَاوَلُ بِتَنَاوُلِهِ» أي: ما يتناول بالأيدي فإنه يحصل القبض بتناوله، مثل: الدراهم والجواهر والساعات والأقلام، فهذه تَقْلُها باليد يُناولُها صاحبها.

[٤] قوله: «وَغَيْرِهِ بِتَخْلِيَّتِهِ» أي: ويحصل قبض غير هذه الأشياء بالتخلية، ومعنى التخلية أن يُجْلَى بين المبيع والمشتري فيسلمه المفتاح - مثلاً - في البيت، ويتنقل عن الأرض في الأرض، وما أشبه ذلك.

وإذا قال قائل: إنه يرجع في ذلك إلى العرف. لكان صحيحاً ما دام لا يحتاج إلى حق استيفاء، أي: لا يحتاج إلى كيل أو وزن أو عد أو ذرع، فنرجع إلى العرف، فما عدّه الناس قبضاً فهو قبض، وما لم يعدّوه قبضاً فليس بقبض، لكن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عَيَّنَ ما ذكره بناءً على أن هذا هو العرف في هذه الأشياء.

[٥] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْإِقَالَةُ فُسْخٌ» الإقالة: هي أن يرضى أحد المتبايعين بفسخ العقد إذا طالبه صاحبه بدون سبب، أي: لا يلزمه بالعقد ويفسخه.

(١) انظر: الإنصاف (٤/٤٦٩)، وكشاف القناع (٣/٢٤٦).

= وحكمها التَّكْلِيفِيُّ أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَحُكْمُهَا الْوَضْعِيُّ أَنَّهَا فَسْخٌ، وَمَعْلُومٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ أَنَّ الْأَحْكَامَ نَوْعَانِ: تَكْلِيفِيَّةٌ وَوَضْعِيَّةٌ، فَحُكْمُهَا التَّكْلِيفِيُّ أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَلَكِنْ هِيَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الْمُقِيلِ، وَمُبَاحَةٌ فِي حَقِّ الْمُسْتَقِيلِ، أَيْ: لَا بَأْسَ أَنْ تَطْلُبَ مِنْ صَاحِبِكَ أَنْ يُقِيلَكَ، سِوَاءَ كُنْتَ الْبَائِعَ أَوْ الْمُشْتَرِيَ، أَمَّا فِي حَقِّ الْمُقِيلِ فَهِيَ سُنَّةٌ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَى الْغَيْرِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>؛ وَلأنَّ فِيهَا إِدْخَالَ سُرُورٍ عَلَى الْمُقَالِ وَتَفْرِيجًا لِكُرْبَتِهِ، لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الشَّيْءُ كَثِيرًا وَكَبِيرًا، فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ فَرَّجَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ، سَمَحًا إِذَا اشْتَرَى، سَمَحًا إِذَا قَضَى، سَمَحًا إِذَا افْتَضَى»<sup>(٣)</sup>، فَتَكُونُ سَبَبًا لِلدُّخُولِ فِي دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّحْمَةِ، فَعَلِيهِ إِذَا جَاءَكَ أَخُوكَ نَادِمًا وَقَالَ: أَنَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ وَلَيْسَ بَيْنَنَا خِيَارٌ، وَالْعَقْدُ لَازِمٌ، لَكِنِّي نَدِمْتُ فَأَرْجُو مِنْكَ أَنْ تَفْسَخَ الْعَقْدَ، فَإِنَّا نَقُولُ: يُسْنُ لَكَ أَنْ تَفْسَخَ رَجَاءَ هَذَا الثَّوَابِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُقِيلُ عَثْرَتَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ إِنَّ مِنَ الْمُشَاهِدِ الْمَحْسُوسِ أَنَّ الْغَالِبَ

(١) أخرجه أبو داود: أبواب الإجارة، باب في فضل الإقالة، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب الإقالة، رقم (٢١٩٩)، وابن حبان (٥٠٢٩)، والحاكم (٤٥/٢)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين، وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص: ٩٩)، وابن حزم في المحلى (٣/٩)، وانظر: التلخيص الحبير (١١٩٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب السهولة والسباحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف، رقم (٢٠٧٦)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَجُوزُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ<sup>[١]</sup>

= أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَقَالَ أَخَاهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُبَارِكُ لَهُ فِي الْمَبِيعِ وَتَزْدَادُ قِيَمَتُهُ، وَكَمْ مِنْ أَنَاسٍ أَقَالُوا بَيْعَاتِهِمْ، ثُمَّ ارْتَفَعَتِ الْأَسْعَارُ فَبَاعَوْهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِهَا الْأَوَّلِ، وَهَذَا جَزَاءُ ذُنُوبِيٍّ مُقَدَّمٍ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَقِيلِ فَهِيَ مَبَاحَةٌ لَا حَرَجَ فِيهَا، وَلَيْسَتْ مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ، وَنَظِيرُهَا الْعَارِيَّةُ مَبَاحَةٌ لِلْمُسْتَعِيرِ سُنَّةٌ لِلْمُعِيرِ، وَالْعِلَّةُ فِي هَذَا أَنَّهَا إِحْسَانٌ.

وقوله: «فَسَخُ» هذا حكمها الوضعيُّ، أي: أَنَّهَا فَسَخٌ لَا بَيْعٌ، وَعِنْدَنَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: إِبْطَالٌ وَفَسْخٌ وَعَقْدٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا إِبْطَالٌ. صَارَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ بَطَلَ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا فَسَخٌ صَارَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ ثَابِتًا وَيَكُونُ الْفَسْخُ مِنْ حِينَ الْإِقَالَةِ، وَعَلَى هَذَا فَمَا حَصَلَ مِنْ نِمَاءٍ بَيْنَ الْإِقَالَةِ وَالْعَقْدِ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي، وَمَا حَصَلَ مِنْ عَيْبٍ يَكُونُ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا عَقْدٌ. تَرْتَبُ عَلَيْهَا شُرُوطُ الْبَيْعِ، فَكَأَنَّهَا تَكُونُ بَيْعًا جَدِيدًا، وَإِذَا كَانَتْ بَيْعًا جَدِيدًا فَلَا بَدَّ أَنْ تُرَاعَى شُرُوطُ الْبَيْعِ، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الْإِقَالَةَ فَسَخٌ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْإِقَالَةِ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي، وَبَعْدَ الْإِقَالَةِ لَيْسَتْ إِبْطَالًا لِلْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَا عَقْدًا جَدِيدًا، فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ وَاشْتَرَى مِنِّي سَيَّارَةً، ثُمَّ جَاءَ يَطْلُبُ الْإِقَالَةَ وَالْفَسْخَ، فَإِنْ فَسَخْتُ الْبَيْعَ فَهُوَ إِقَالَةٌ، وَإِنْ قُلْتُ: أَنَا لَنْ أَفْسَخَ الْبَيْعَ وَلَكِنْ أَشْتَرِيهَا مِنْكَ شِرَاءً جَدِيدًا، أَنْتَ اشْتَرَيْتَهَا مِنِّي بِعَشْرَةِ آلَافٍ وَنَقَذْتُ الثَّمَنَ، وَأَنَا أَشْتَرِيهَا مِنْكَ بِثَمَانِيَةِ آلَافٍ رِيَالٍ. فَهَذَا بَيْعٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَجُوزُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ» وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ مَكِيلًا أَوْ موزونًا، فَلَوْ بَاعَ شَخْصٌ عَلَى آخَرَ كَيْسًا مِنَ الْبُرِّ، كُلِّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ عَلَى أَحَدٍ وَلَا عَلَى بَائِعِهِ نَفْسِهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ بِالْكَيْلِ، لَكِنْ لَوْ اسْتَقَالَ مِنَ الْبَيْعَةِ وَأَقَالَه الْبَائِعُ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَيْعًا؛ بَلْ هِيَ فَسَخٌ، أَيْ: إلْغَاءٌ لِلْعَقْدِ الْأَوَّلِ، فَيَرُدُّ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْ قُلْنَا: هِيَ بَيْعٌ. مَا جَازَ أَنْ يُقِيلَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَيَسْتَوْفِيَهُ.

بِمِثْلِ الثَّمَنِ<sup>[١]</sup>

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِمِثْلِ الثَّمَنِ» أي: أَتَمَّا لَا تَجُوزُ إِلَّا بِمِثْلِ الثَّمَنِ، فَلَا تَجُوزُ بِزِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ وَلَا اخْتِلَافٍ نَوْعٍ أَوْ اخْتِلَافٍ جَنْسٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اشْتَرَى هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِمِئَةِ دِينَارٍ، ثُمَّ نَدِمَ الْمُشْتَرِي، وَقَالَ لِلْبَائِعِ: أَقْلِنِي. فَقَالَ: أَقِيلُكَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعْطِيَنِي بَدَلَ الدَّنَانِيرِ دِرَاهِمًا. فَإِلْقَالَةُ هُنَا لَا تَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ أَقَالَه بِغَيْرِ مِثْلِ الثَّمَنِ، أَي: بِنَوْعٍ آخَرَ؛ إِذْ إِنَّمَا انْتَقَلَتْ مِنَ الْفَسْخِ إِلَى الْمَعَاوِضَةِ وَالْمَصَارِفَةِ.

مِثَالُ آخَرٍ: اشْتَرَى هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْبَائِعِ وَقَالَ: أَقْلِنِي. فَقَالَ: أَقِيلُكَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعْطِيَنِي خَمْسَةَ آلَافٍ رِيَالٍ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّمَا زَادَتْ عَلَى الثَّمَنِ الْآنَ، فَسَوْفَ تَصِيرُ الْقِيَمَةُ خَمْسَةً وَخَمْسِينَ أَلْفًا فَلَا تَصَحُّ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لِأَنَّمَا تُشَبَّهُ الْعَيْنَةُ، حَيْثُ رِبْحُ الْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي<sup>(١)</sup>.

وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- لَوْ أَنَّ الْبَائِعَ طَلَبَ مِنَ الْمُشْتَرِي الْإِقَالَةَ فَقَالَ: أَقِيلُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا وَكَذَا زِيَادَةً عَلَى الثَّمَنِ. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّمَا تُشَبَّهُ الْعَيْنَةُ حَيْثُ زَيْدٌ عَلَى الثَّمَنِ.

وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ: إِنَّمَا تَجُوزُ بِأَقْلٍ وَأَكْثَرٍ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ مُحْذَوْرَ الرِّبَا فِي هَذَا بَعِيدٌ، فَلَيْسَتْ كَمَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ مُحْذَوْرُ الرِّبَا فِيهَا قَرِيبٌ، أَمَّا هَذِهِ فَبَعِيدٌ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْقَوَاعِدِ): إِنَّ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ (٦/٢٦٣): «وَأَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِنَقْدٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِأَكْثَرٍ مِنْهُ نَسِيئَةً؛ فَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَغْيِرَ السَّلْعَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّخِذُهَا وَسِيلَةً إِلَى الرِّبَا، فَأَشْبَهَ مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ».

(٢) الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٣٨٠).

(٣) انْظُرْ: مَسَائِلُ ابْنِ هَانِي (١٩٣٤)، وَمَسَائِلُ الْكَوْسَجِ (٢١٦٥).

وَلَا خِيَارَ فِيهَا<sup>[١]</sup>، وَلَا شُفْعَةَ<sup>[٢]</sup>.

= رواية تدلُّ على جواز ذلك، حيث استدللَّ ببيع العربون الوارد عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، وقال: الإقالة بعوضٍ مثله، وعليه فيكون هناك رواية أو ما إليها الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> بجواز الزيادة على الثمن والنقص منه، وهذا هو القول الرَّاجح، وهو الذي عليه عمل الناس، وهو من مصلحة الجميع؛ وذلك لأنَّ البائع إذا أقال المشتري فإنَّ الناس سوف يتكلمون ويقولون: لولا أنَّ السلعة فيها عيبٌ ما ردَّها المشتري. فيأخذ البائع عوضًا زائدًا على الثمن من أجل جبر هذا النقص.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا خِيَارَ فِيهَا» أي: ليس في الإقالة خيارٌ، و«خيارٌ» نكرةٌ في سياق النفي، فتشمل خيار العيب، وخيار الشرط وغير ذلك؛ لأنَّها ليست بيعًا، وإنَّما هي رجوعٌ في العقد، فلو أقاله وبعد أن أقاله في مجلس الإقالة رجَعَ، فهل له ذلك؟ لا؛ لما سبق أنَّها ليست بيعًا.

[٢] قوله: «وَلَا شُفْعَةَ» أي: ليس فيها شفعةٌ، والشفعة معناها: انتزاع حصة الشريك من انتقلت إليه بعوضٍ ماليٍّ.

مثال ذلك: رجلان بينهما أرض، فباع أحدهما نصيبه منها، فلشريكه أن يشفع، أي: أن يضمَّ هذا السهم إلى نصيبه، فيأخذه من المشتري قهرًا، فمثلاً، زيد وعمرٌو شريكان في أرض، فباع عمرٌو نصيبه على بكرٍ، فزيد هو الذي له حقُّ الشفعة، لكنَّ زيداً قال: إنَّ بكرًا حبيبٌ إليَّ، ولا أريدُ أن آخذها بالشفعة. فأسقط حقه من الشفعة،

(١) أخرجه البخاري معلقاً في الخصومات، باب الربط والحبس في الحرم، ووصله عبد الرزاق (٩٢١٣)، وابن أبي شيبة (٢٣٦٦٢)، والبيهقي (٣٤١٦)، عن نافع بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: مسائل ابن هانئ (١٩٣٤)، ومسائل الكوسج (٢١٦٥).

= ثُمَّ إِنَّ بَكَرًا جَاءَ إِلَى عَمْرٍو وَقَالَ لَهُ: إِنِّي نَادِمٌ وَأَحِبُّ أَنْ تُقِيلَنِي. فَأَقَالَهُ، أَي: أَقَالَ عَمْرٍو بَكَرًا، فَهَلْ لَزِيدٌ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ عَمْرٍو بِالشُّفْعَةِ؟  
الجوابُ: لا؛ لِأَنَّ الْإِقَالَهَ فُسْخٌ.

وَلَوْ أَنَّ بَكَرًا بَاعَهَا عَلَى عَمْرٍو بَيْعًا جَدِيدًا، يَعْنِي أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ مِنْ بَكْرٍ، ثُمَّ إِنَّ بَكَرًا بَاعَهَا عَلَى عَمْرٍو بَيْعًا جَدِيدًا، فَهَلْ لَزِيدٌ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ؟  
الجوابُ: نَعَمْ.

إِذَنْ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا شُفْعَةَ» يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ أَقِيلَ الْمُشْتَرِي الَّذِي أَسْقَطَ الشَّرِيكَ شُفْعَتَهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِالشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَيْعًا.







## بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ<sup>[١]</sup>



[١] الرِّبَا فِي اللَّعَةِ: الزِّيَادَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [فصلت: ٣٩] أَي: اهْتَزَّتْ بِأَشْجَارِهَا وَعُشْبِهَا، وَرَبَتْ أَي: زَادَتْ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْأَرْضَ نَفْسَهَا، بَلِ الْمُرَادُ مَا يَنْبُتُ فِيهَا.

وَأَمَّا شَرْعًا فَهُوَ زِيَادَةٌ فِي أَشْيَاءَ وَنَسَاءٍ فِي أَشْيَاءَ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ رِبَا الْفَضْلِ هُوَ التَّفَاضُلُ فِي بَيْعِ كُلِّ جَنْسٍ بِجَنْسِهِ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، وَرِبَا النَّسِئَةِ تَأْخِيرُ الْقَبْضِ فِيمَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا.

فَلَيْسَ كُلُّ زِيَادَةٍ رِبَاً فِي الشَّرْعِ، وَلَيْسَ كُلُّ زِيَادَةٍ فِي بَيْعِ رِبَاً، إِذَا كَانَ الْمُبِيعَانِ مِمَّا تَجُوزُ فِيهِمَا الزِّيَادَةُ، فَلَوْ بَعْتَ سَيَّارَةً بِسَيَّارَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ، وَكِتَابًا بِكِتَابَيْنِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ زِيَادَةٍ تَكُونُ رِبَاً، بَلِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ رِبَاً هِيَ مَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَحْرُمُ بَيْنَهُمَا التَّفَاضُلُ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- بَيَانُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الصَّرْفُ فَمِمَّا يَتَعَرَّفُ.

وَالرِّبَا مُحْرَمٌ بِالْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرْتَبَتُهُ أَنَّهُ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. ﴿[البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]؛ وَلِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ: لَعَنَ أَكَلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ»<sup>(١)</sup>، فَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْكَبَائِرِ. وَقَدْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب لعن أكل الربا وموكله، رقم (١٥٩٨)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ذكر شيخ الإسلام <sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (إبطال التحليل)، أنه جاء من الوعيد في الربا ما لم يأت في أيّ ذنبٍ آخر سوى الشرك والكفر.

وهو مُجْمَعٌ على تحريمه <sup>(٢)</sup>؛ ولهذا مَنْ أنكرَ تحريمه مِمَّنْ عاشَ في بيئةٍ مُسلمةٍ فإنه مُرتدٌّ؛ لأنَّ هذا من المحرّماتِ الظاهرةِ المجمعِ عليها.

ولكن إذا قلنا هذا فهل معناه أن العلماء أجمعوا على كلِّ صورة؟

الجواب: لا، فقد وقع خلافٌ في بعضِ الصُّورِ، وهذا مثل ما قلنا في أن الزكاة واجبةٌ بالإجماع <sup>(٣)</sup>، ومع ذلك ليس الإجماعُ على كلِّ صورةٍ، فاختلَفوا في الإبلِ والبقرِ العوامِلِ، واخلتَفوا في الحُلِيِّ وما أشبه ذلك، لكن في الجملة العلماء مُجمعون على أن الربا حرامٌ، بل من كبائر الذنوبِ.

والربا ينقسمُ إلى قسمين، ربا الفضلِ، ربا النسيئةِ، ربا الفضلِ هو الزيادةُ، يعني أن يكون الربا بالزيادة كما لو بعثَ عليك صاعين من البرِّ بثلاثة أصواعٍ من البرِّ.

وربا النسيئة هو أن أبيعَ عليك شيئاً ربوياً بشيءٍ ربويٍّ مع تأخيرِ القبضِ فيهما، مثل أن أبيعَ عليك صاعاً من البرِّ بصاعٍ من الشعيرِ مع تأخيرِ القبضِ، واعلم أن هذين القسمين قد ينفردان وقد يجتمعان وقد يرتفعان، فإذا بعثَ عليك عشرة دراهمَ بدينارٍ مع تأخيرِ القبضِ فهذا ربا نسيئةٍ، وإذا بعثَ عليك صاعاً من البرِّ بصاعين من البرِّ مع القبضِ في مجلسٍ العقدِ فهذا ربا فضلٍ، وإذا بعثَ عليك صاعاً من البرِّ بصاعين منه مع

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل.

(٢) قال في الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٢٣٠): «واتفقوا أن الربا حرام مفسوخ».

(٣) قال في الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ١٩٣): «وهم مجمعون على أن الصلاة واجبة، والزكاة واجبة».

= تأخير القبض، اجتمع فيه ربا النسئة وربي الفضل، وإذا بعث عليك صاعاً من البرّ بصاع من البرّ مع التسليم انتفى ربا الفضل وربي النسئة.

مسألة: ما هي الأشياء الربويّة؟

الجواب: حدّدها النبي ﷺ بالعدّ، فقال ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضّة بالفضّة، والبرّ بالبرّ، والتّمر بالتّمر، والشّعير بالشّعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»<sup>(١)</sup>.

وهذه الأشياء الستة تجمع عليها على حسب ما جاء في الحديث، أي: تجمع على أنّها هي الأموال الربويّة، وأنّ الرّبا يجري فيها، واختلف العلماء في سواها<sup>(٢)</sup>، هل يلحق بها بالقياس أو لا يلحق؟

فأمّا أهل الظاهر فقالوا: لا يلحق بها شيء، والرّبا خاصٌّ بهذه الأشياء الستة؛ لأنّ أهل الظاهر يمتنعون القياس<sup>(٣)</sup>.

وقال أهل المعاني: بل يقاس عليها ما يماثلها، ووافق بعض أهل المعاني - أعني: القياسيين - أهل الظاهر، وأنّه لا يجري الرّبا إلّا في هذه الستة فقط؛ لأنّ الرّسول ﷺ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب

الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه.

(٢) قال النووي في المجموع (٩/ ٣٩٢): «وأجمع المسلمون على تحريم الرّبا في هذه الأعيان الستة المنصوص عليها، واختلفوا فيما سواها».

(٣) المحلى (٨/ ٤٨٦-٤٨٩)، وقال النووي في شرح مسلم (٩/ ١١): «قال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة، بناء على أصلهم في نفي القياس، قال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة، بل يتعدى إلى ما في معناها».

= حصره، وقد أعطيَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جوامع الكلم<sup>(١)</sup>، واختُصِرَ لَهُ الكلامُ اختصارًا<sup>(٢)</sup>، ولو كَانَ الرَّبُّ يَجْرِي فِي كُلِّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ لَقَالَ: المَكِيلُ بِالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونُ بِالْمَوْزُونِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَعْمُ وَأَخْصَرُ وَأَوْضَحُ، فَلَمَّا عَيَّنَ لَا نَتَعَدَّى مَا قَالَ، وَلَا نَتَجَاوَزُ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ قَوِيٌّ فِي الْوَاقِعِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ بَلْ مِنْ أَهْلِ الْمَعَانِي وَالْقِيَاسِ، قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجْرِي الرَّبُّ إِلَّا فِي الْأَصْنَافِ السَّتَّةِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الْعِلَّةِ، فَلَمَّا اخْتَلَفُوا تَسَاقَطَتْ أَقْوَالُهُمْ، فَجَرَعَ إِلَى الْقَوْلِ الْفَصْلِ وَهُوَ تَخْصِيصُ الرَّبِّ بِهَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَّةِ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ يَرَى أَنَّ الرَّبَّ لَا يَجْرِي إِلَّا فِي الْأَصْنَافِ السَّتَّةِ، لَكِنَّ مَاخِذَهُ غَيْرُ مَاخِذِ الظَّاهِرِيَّةِ.

وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ عَمُومًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ مُتِمِّائِلِينَ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ مُحْكَمَةٌ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ، وَالْقِيَاسُ فِيهَا ثَابِتٌ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ بُرٍّ وَارِزٍّ بِأَرْزٍ؟ فَقَدْ يَكُونُ الْأَرْزُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ لَمْ يَكُنْ موجودًا، فَالْشَّارِعُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفَرَّقَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصَرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ»، رَقْمُ (٢٩٧٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، رَقْمُ (٥٢٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ الْكَبِيرِ كَمَا فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ (٣٨٥١) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (١/١٧٣): فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَقَ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَجَاعَةً، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤/١٤٤)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ فِي التَّعْلِيقِ الْمَغْنِيِّ: فِي إِسْنَادِهِ زَكَرِيَّا بْنُ عَطِيَّةٍ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: لَكِنْ فِي مَعْنَاهُ قَوْلُهُ ﷺ: «أَعْطَيْتُ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَجُوعَامَهُ وَخَوَاتِمَهُ» وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، انْظُرِ التَّعْلِيقَ عَلَى بَدَايَةِ السُّوْلِ فِي تَفْضِيلِ الرَّسُولِ ﷺ (٧٤) وَالصَّحِيحَةُ (١٤٨٣).

(٣) انْظُرِ: الْفُرُوعُ (٦/٢٩٤)، وَالْإِنْصَافُ (١٢/١٧).

= بين مُتَمَثِّلَيْنِ، لَكِنَّا نَحْصِرُ الْعَلَّةَ عَلَى أَضْيَقِ نِطَاقٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُلَّ، وَكَوْنُ الرَّسُولِ ﷺ ذَكَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَعَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا، مِثْلَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ قَالَ: «صَاعًا مِنْ بُرٍّ وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ»<sup>(١)</sup>، مَعَ أَنَّهُ يُوجَدُ أَشْيَاءُ أُخْرَى، وَلَكِنْ مَا هُوَ مَنَاطُ الْحُكْمِ، أَي: مَا هِيَ الْعَلَّةُ الدَّقِيقَةُ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ نُلْحَقَ بِهَا مَا سِوَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ؟ هَذَا -أَيْضًا- مُحَلٌّ نِزَاعٍ.

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْعَلَّةُ الْكِيلُ وَالْوِزْنُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِمَّا مَكِيلَةٌ أَوْ مَوْزُونَةٌ، فَالْكِيلُ فِي الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْوِزْنُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(٢)</sup>، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا نَقُولُ: يَجْرِي الرَّبَا فِي كُلِّ مَكِيلٍ قِيَاسًا عَلَى الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ، وَفِي كُلِّ مَوْزُونٍ قِيَاسًا عَلَى الصَّنَفَيْنِ الْآخَرَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا يَجْرِي الرَّبَا فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَطْعُومًا حَتَّى وَلَوْ كَانَ لَا يُؤْكَلُ، وَعَلَى هَذَا فَالْإِشْنَانُ يُكَالُ وَلَا يُؤْكَلُ، فَيَجْرِي فِيهِ الرَّبَا؛ لِأَنَّهُ يُكَالُ.

وَلَوْ أَبْدَلَ بُرْتَقَالَةً بِبُرْتَقَالَتَيْنِ فَهَذَا يَجُوزُ، إِذْ لَيْسَ مَكِيلًا وَلَا مَوْزُونًا، وَيُعْتَبَرُ مِنَ الْمَعْدُودِ، وَالدَّلِيلُ حَدِيثُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ»<sup>(٣)</sup>، وَلَنَنْظُرَ هَلِ الدَّلِيلُ يُطَابِقُ الْمَدْلُولَ أَمْ الْمَدْلُولُ أَعَمُّ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَدْلُولُ أَعَمًّا فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ الْأَسْتِدْلَالُ؛ لِأَنَّهُ الدَّلِيلُ الْأَخْصَصُ يُخْرِجُ مَا عِدا الْمَخْصُوصَ، وَإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ أَعَمًّا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ فَرَضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، رَقْمُ (١٥٠٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، رَقْمُ (٩٨٤)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرِ الْمَغْنِي (٥٥/٦)، وَالْإِنْصَافَ (١١/٥)، وَكُشَافَ الْقِنَاعِ (٣/٢٥١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، رَقْمُ (٢١٧٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، رَقْمُ (١٥٨٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= واستدلنا به على أخصَّ يجوز؛ لأنَّ الأخصَّ فردٌ من أفرادِ العمومِ، فهذه قاعدةٌ في الاستدلالِ أنَّه متى كانَ الدليلُ أخصَّ فإنَّه لا يصحُّ الاستدلالُ به على الأعمِّ والعكسُ بالعكسِ، فالرسولُ ﷺ عَيَّنَ أشياءَ ولم يذكرْ أشياءَ، فإذا استدللنا بالحديثِ على كلِّ مكيلٍ أو موزونٍ فقد استدللنا بالأخصَّ على الأعمِّ.

وقال بعضُ العلماء: العلةُ الطَّعمُ في الأصنافِ الأربعة، والثَّمنيةُ في الذهبِ والفضَّة، وهذا هو المشهورُ من مذهبِ الشَّافعي<sup>(١)</sup>، وبناءً على هذا إذا أبدلَ برتقالةً برتقالَيْن فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّها مطعومةٌ، وأيضاً إذا أبدلَ طنناً من الحديدِ بطنَّينِ من الحديدِ فهذا يجوزُ، وعلى القولِ الأوَّلِ لا يجوزُ.

وأقربُ شيءٍ أن يُقالَ: إنَّ العلةَ في الذهبِ والفضَّةِ كونُها ذهباً وفضَّةً، سواءً كانا نقدَيْنِ أو غيرَ نقدَيْنِ، والدليلُ على أنَّ الرِّبَا يجري في الذهبِ والفضَّة، وإن كانا غيرَ نقدَيْنِ حديثُ القلادةِ الَّذي رواه فضالةُ بنُ عبيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنَّه اشترى قلادةً فيها ذهبٌ وخرزٌ باثني عشرَ ديناراً، ففصلها فوجدَ فيها أكثرَ، فنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أن تُباعَ حتَّى تُفصلَ»<sup>(٢)</sup>. ومعلومٌ أنَّ القلادةَ خرَجَت عن كونها نقداً، وعلى هذا فيجري الرِّبَا في الذهبِ والفضَّةِ مطلقاً سواءً كانا نقداً أم تبراً أم حليّاً، على أيِّ حالٍ كانا، ولا يجري الرِّبَا في الحديدِ والرَّصاصِ والصفرِ والماسِ وغيرها من أنواعِ المعادنِ.

أمَّا العلةُ في الأربعةِ فكونُها مكيلةً مطعومةً، يعني أنَّ العلةَ مركَّبةٌ من شيئينِ الكيلِ والطَّعمِ، إذ هذا هو الواقعُ، فهي مكيلةٌ مطعومةٌ، ويظهرُ أثرُ الخلافِ في الأمثلةِ:

(١) انظر: الأم (٣٢/٤)، وروضة الطالبين (٣/٣٧٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب، رقم (١٥٩١)، عن فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإذا باع صاعاً من الإثنان بصاعين، منه، فإذا قلنا: إنَّ العلةَ الكيلُ. فلا يجوزُ، وإن قلنا: إنَّ العلةَ الطَّعمُ. جازَ، وإن قلنا: العلةُ الكيلُ مع الطَّعمِ. جازَ أيضاً.

وإذا باعَ فاكهةً بجنسها متفاضلةً، فإن قلنا: العلةُ الطَّعمُ. فلا يجوزُ، وإن قلنا: العلةُ الكيلُ. جازَ، وإن قلنا: العلةُ الكيلُ مع الطَّعمِ. جازَ، فالأمثلةُ تُبنى على الخلافِ في تحديدِ العلةِ.

فإن قالَ قائلٌ: سلَّمنا أنَّها مطعومةٌ في البرِّ والشَّعيرِ والتَّمْرِ، لكنَّ ما القولُ في المِلحِ؟ أجابَ عنه شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup> بأنَّ المِلحَ يُصلَحُ به الطَّعامُ فهو تابعٌ له؛ ولهذا يُقالُ: «النَّحوُ في الكلامِ كالمِلحِ في الطَّعامِ»، فالملحُ من توابيعِ الطَّعامِ، وبِناءٍ على هذا التَّعليلِ يجري الرِّبَا في التَّوَابِلِ الَّتِي يُصلَحُ بها الطَّعامُ؛ لأنَّها تابعةٌ له.

فإذا تأمَّلنا هذه الأقوالَ الثلاثةَ وجدنا:

أولاً: أقربُها إلى الصَّوابِ هذا القولُ؛ ووجهُ ذلك أنَّنا إذا تأمَّلنا الأصنافَ الأربعةَ الَّتِي بَيَّنَّها الرَّسُولُ ﷺ<sup>(٢)</sup> وجدنا أنَّها مطعومةٌ مَكِيلَةٌ.

ثانياً: أنَّ الأصلَ في البيعِ والشَّراءِ الحُلُّ؛ فلا يُمكنُ أن نُحرِّمَ على النَّاسِ ما الأصلُ فيه الحُلُّ، حتَّى يَتَبَيَّنَ لَنَا ذلكَ على وجهٍ يَبِينُ، فما دامَ لم يَتَبَيَّنْ إلَّا ما اجتمعَ فيه العِلَّتَانِ الكيلُ والطَّعمُ، فإنَّنا نَقولُ: ما عدا ذلكَ باقٍ على الأصلِ، وهذا القولُ هو اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المستدرک على مجموع الفتاوى (٤/ ٢١٣).

(٢) لما أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

(٣) انظر: تفصيل ذلك في مجموع الفتاوى (٢٩/ ٤٧٠) وما بعدها.

يَحْرُمُ رَبَا الْفَضْلِ فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ بَيْعَ بَجْنِسِهِ<sup>[١]</sup>، وَيَجِبُ فِيهِ الْحُلُولُ<sup>[٢]</sup> وَالْقَبْضُ<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَحْرُمُ رَبَا الْفَضْلِ فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ بَيْعَ بَجْنِسِهِ» بناءً على أَنَّ الْعَلَّةَ الْكَيْلَ وَالْوِزْنَ، الْكَيْلُ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَالْوِزْنُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَيَحْرُمُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ بَيْعَ بَجْنِسِهِ.

وقوله: «رَبَا الْفَضْلِ» أي: ربا الزيادة في كل مكيل بيع بجنسه برب برب يحرم فيها ربا الفضل، شعير شعير يحرم، تمر بتمر يحرم، ملح بملح يحرم، ذهب بذهب يحرم، فضة بفضة يحرم، حديد بحديد يحرم على كلام المؤلف؛ لأنّه موزون.

وقوله: «فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ بَيْعَ بَجْنِسِهِ» فرب شعير لا يحرم؛ لأنّ المؤلف قيده فقال: «بَجْنِسِهِ»، والشعير ليس جنساً للبر.

وكل شيء حرم فيه ربا الفضل فإنه يحرم فيه ربا النسيئة، لا العكس؛ ولهذا لم يقل المؤلف في «رَبَا الْفَضْلِ وَالنَّسِيئَةِ»؛ لأنّ هذا معلوم أنّه متى حرم ربا الفضل حرم ربا النسيئة.

[٢] قوله: «وَيَجِبُ فِيهِ الْحُلُولُ» أي: في مكيل أو موزون بيع بجنسه «الْحُلُولُ وَالْقَبْضُ» يعني أن يكون البيع حالاً، وأن يقبض، فلو باع ذهباً بذهب مؤجلاً فهذا يحرم؛ لأنّه يجب فيه الحلول، وإنما وجب فيه الحلول؛ لئلا يدخله ربا النسيئة.

[٣] قوله: «وَالْقَبْضُ» إذا قال قائل: أليس القبض يغني عن الحلول؟ يعني لو قال: يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبْضُ، كما جاء في الحديث؛ لقوله: «يَدَا بِيَدٍ»<sup>(١)</sup>، في الواقع أنّه يغني،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا كَيْلًا، وَلَا مَوْزُونٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا وَزْنًا<sup>[١]</sup>، .....

= لَكِنْ قَدْ تَأْتِي صُورَةٌ يَكُونُ فِيهَا الْقَبْضُ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا الْحُلُولُ، مِثْلُ: أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ ذَهَبًا بِذَهَبٍ مُوَجَّلًا لَشَهْرٍ، وَيَقُولُ: خُذْ هَذَا عِنْدَكَ وَدِيعَةً، وَإِذَا جَاءَ الشَّهْرُ فَاقْبِضْهُ، فَهَذَا يُمَكِّنُ، فَفِيهِ قَبْضٌ وَلَيْسَ فِيهِ الْحُلُولُ؛ وَلِهَذَا بَيَّنَّ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحُلُولُ وَالْقَبْضُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَبْضُ، وَكَلَامُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

قُلْنَا: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ إِلَّا زِيَادَةُ الْإِيضَاحِ فَقَطْ، فَهُوَ لِلْحَدِيثِ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْحِ، وَكَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ، وَالْمَعْهُودُ أَنَّهُ إِذَا تَقَابَضَ الرَّجُلَانِ فِي الْبَيْعِ فَالْبَيْعُ حَالٌ؛ لِأَنَّهُ مَا مَعْنَى أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ كَيْلًا مِنَ الذَّهَبِ بِكَيْلٍ مِنَ الذَّهَبِ، وَخُذْ هَذَا الْكَيْلَ عِنْدَكَ وَدِيعَةً لِمُدَّةِ شَهْرٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اقْبِضْهُ لِنَفْسِكَ. فَهِيَ صُورَةٌ نَادِرَةٌ أَوْ لَا تُوجَدُ أَيْضًا، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي الْأُمُورِ الدَّائِمَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَالْغَالِبَةِ.

فَالْقَاعِدَةُ: «أَنَّهُ إِذَا بَاعَ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ وَجَبَ شَيْئَانِ التَّسَاوِي وَالْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ».

لَمَّا بَيَّنَّ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الضَّابِطَ فِيمَا يَحْرُمُ فِيهِ الرَّبَا، بَيَّنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي نَصَلَ بِهِ إِلَى الْمَسَاوَةِ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحُلُولُ وَالْقَبْضُ، فَبَأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْقَبْضُ؟ وَأَيِّ شَيْءٍ نَعْرِفُ بِهِ الْمَسَاوَةَ؟

[١] بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا كَيْلًا، وَلَا مَوْزُونٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا وَزْنًا» وَعَلَى هَذَا فَالتَّسَاوِي فِي الْمَكِيلِ عَنْ طَرِيقِ الْكَيْلِ، وَفِي الْمَوْزُونِ عَنْ طَرِيقِ الْوِزْنِ،

= فيُضافُ للتساوي قيدُ بناءً على ما ذكره المؤلفُ وهو التساوي بالمعيار الشرعي، وهو كيلاً فيما يُكأل ووزناً فيما يُوزن، والفرق بينهما أنَّ المكيَل تقدِيرُ الشيء بالحجم، والوزن تقدِيرُهُ بالنقل والحِفَّة، فالبرُّ مكيَل، فإذا بيعَ برٌّ فلا بدَّ من أن يكونَ طريقُ التساوي هو الكيل، فلو بيعَ بجنسِهِ وزناً فإنه لا يصحُّ ولا يُعتبرُ ذلكَ تساوياً، حتَّى فيما لا يَختلفُ بالوزن والكيل كالأدهان والألبان، فإنَّهما من قسمِ المكيل؛ لأنَّ كلَّ مائعٍ يجري فيه الرِّبا فهو مكيَل، فعلى هذا تكونُ الألبانُ من المكيلات، ولا يَختلفُ فيها الوزنُ والكيلُ، ومع ذلكَ لو بيعتَ وزناً فإنَّها على كلامِ المؤلف لا يصحُّ، فلو بيعتَ لبناً بلبنٍ من جنسِهِ وزناً فإنه لا يصحُّ مع أنَّه لو كيلَ لكانَ مُتساوياً.

واختارَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup> أنَّه إذا كانَ الكيلُ والوزنُ يتساويان فلا بأسَ أن يُباعَ المكيلُ بجنسِهِ كيلاً أو وزناً؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مِثْلًا بِمِثْلٍ»<sup>(٢)</sup>، والمِثْلِيَّةُ هُنا مُتَحَقِّقَةٌ، أمَّا ما يَختلفُ بالكيل والوزن فلا بُدَّ أن يُباعَ المكيلُ كيلاً، والموزونُ يُباعُ وزناً.

وقوله: «وَلَا مَوْزُونٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا وَزْناً» مِثْلُ اللَّحْمِ، فلو باعَ الإنسانُ لحماً من خروفٍ بلحمٍ من خروفٍ آخرَ فهذا موزونٌ، فلو أرادَ أن يقطعَ اللَّحْمَ قطعاً صغيرةً ويضعَه في إناءٍ ويبيعه بجنسِهِ كيلاً فإنه لا يصحُّ؛ لأنَّ معيارَ اللَّحْمِ هو الوزنُ.

وقال بعضُ العلماء: يجوزُ أن يُباعَ المكيلُ وزناً فيُعتبرُ بالوزن، ولا العكسُ، يعني فلا يُباعُ الموزونُ كيلاً، لكنَّ الاحتياطُ ألا يُباعَ المكيلُ إلا كيلاً، ولا يُباعَ الموزونُ بمِثْلِهِ

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/٥١٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَلَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جُزْأً<sup>[١]</sup>، .....

= إِلَّا وَزَنًا، إِلَّا مَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْكِيلُ وَالْوَزْنُ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ بَيْعَهُ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا جَائِزٌ.

وقول المؤلف: «وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ» كلمة (مَكِيلٌ) نكرة في سياق النفي تشمل القليل والكثير، والمساوي في الجودة والمخالف، فلو باع الإنسان ثمرة بتمر فالتساوي بالكيل، فلا بُدَّ من أن يتساويا كَيْلًا، لكن كيف تُكَالُ التَّمْرَةُ؟.

الجواب: يُؤْتَى بإناء صغير كملعقة مثلاً، تُوضع التَّمْرَةُ في هذه الملعقة وتُوضع التَّمْرَةُ الأخرى فيها.

وقال بعض أهل العلم: ما لا يُكَالُ لِقَلَّتِهِ وحقارته فإنه لا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّمَالُّ، كَتَمْرَةٍ بِتَمْرَتَيْنِ - مثلاً - فلا بأس، فَمَنْ أَخَذَ بَعْمُومِ الْحَدِيثِ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ»، قَالَ: هذا يَشْمَلُ التَّمْرَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ، وَمَنْ أَخَذَ بِمَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَقَالَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُكَالِ التَّمْرَةُ. قَالَ: هذا مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ مِمَّا يُمَكِّنُ فِيهِ الْكِيلُ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَوْلَفِ: «وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ» أَنَّهُ يَشْمَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جُزْأً» يُقَالُ: جُزْأً، جُزْأً، وَجُزْأً، فَهِيَ مُثْلَثَةٌ، أحياناً يَقُولُونَ: مِثْلُ اللَّامِ أَوْ مِثْلُ الْعَيْنِ. وَأحياناً يَقُولُونَ: بِالمُثْلَثَةِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: بِالمُثْلَثَةِ. أَيْ: بِالثَّاءِ، وَإِذَا قَالُوا: مِثْلُ الْفَاءِ. فَيَعْنُونَ الْحَرَكَاتِ.

ومعنى الجزاف: أَيْ: الَّذِي يَكُونُ بَدُونِ تَقْدِيرٍ، أَيْ: وَلَا يُبَاعُ بَعْضُ الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ جُزْأً، وَلَا بَعْضُ الْمَوْزُونِ بِالْمَوْزُونِ جُزْأً؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ بِالتَّسَاوِي، وَالْجَهْلُ بِالتَّسَاوِي كَالْعِلْمِ بِالتَّفَاضُلِ، يَعْنِي: حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ أَتَيْنَا بِخَارِصٍ حَاقِظٍ، وَقَالَ: هَذِهِ الْكُومَةُ مِنَ الْبُرِّ تُسَاوِي هَذِهِ الْكُومَةَ مِنَ الْبُرِّ. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبَايُعُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْعِلْمِ

فَإِنْ اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ جَارَتْ الثَّلَاثَةُ<sup>[١]</sup>.

= بالتساوي عن طريق الكيل، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنَى مسألة واحدة تأتينا -إن شاء الله-، وهي العرايا، فَإِنَّ الْعَرَايَا تَجُوزُ أَنْ تُبَاعَ خَرَصًا.

وقوله: «وَلَا بَعْضُهُ يَبْغِضُ جُزْأً» فلو باع بعضه ببعض جزأً، وقبل التقابض كَالْ كُلِّ مِنْهُمَا مَا آلَ إِلَيْهِ فَوَجَدَهُ مَسَاوِيًا لِلْآخِرِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ الْمَحْظُورَ قَدْ زَالَ وَلَيْسَ هُنَاكَ جَهْلٌ، فالمبيعُ معلومٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ، وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ هِيَ مَعْيَارُهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا الْآنَ أَنَّهَا سَوَاءٌ فِي الْمَعْيَارِ الشَّرْعِيِّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ جَارَتْ الثَّلَاثَةُ» إِنْ اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ أَي: بَيْنَ الْمَبِيعَيْنِ بَأَنْ يُبَاعَ بَرٌّ شَعِيرٍ، فَإِنَّهَا تَجُوزُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ: أَنْ يُبَاعَ كَيْلًا، أَوْ يُبَاعَ وَزْنًا، أَوْ يُبَاعَ جُزْأً.

ووجه الجواز أَنَّهُ إِذَا بَاعَ الرَّبُوبِيُّ بغير جنسه جازَ فِيهِ التَّفَاضُلُ.

مثال ذلك: اشترى شعيرًا بَرًّا، أي: كيلو بَرٍّ بكيلو شعير فهذا جائز؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهِ وَإِذَا اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِذَا اِخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(١)</sup>، وَإِذَا بَاعَ شَعِيرًا بِتَمْرٍ وَزْنًا، كَيْلًا مِنْ هَذَا بِكَيْلٍ مِنْ هَذَا، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ، وَإِذَا اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ لَمْ يُشْتَرَطِ التَّسَاوِي.

وَإِذَا بَاعَ تَمْرًا بَرًّا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ لَا بِالْوِزْنِ وَلَا بِالْكَيْلِ، فَهَذَا جَائِزٌ أَيْضًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّسَاوِي.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

وخلاصة الكلام أنه إذا بيع الربوي بجنسه يُشترط فيه شرطان:  
الأول: التقابض من الطرفين.

الثاني: التساوي بالمعيار الشرعي، المكيل بالكيل، والموزون بالوزن.  
وإذا بيع الربوي بربوي من غير جنسه اشترط شرط واحد، وهو التقابض قبل التفريق، أما التساوي فليس بشرط؛ ولهذا يجوز بيعها مكيلاً وموازنةً وجزافاً.  
فإن اختلفا في المعيار الشرعي بأن كان أحدهما مكيلاً والآخر موزوناً، يقول الفقهاء: إنه يجوز كل شيء. يعني: يجوز الكيل والوزن والجزاف والحلول والتأجيل، مثل أن أبيع عليك رطلاً من الحديد بصاعين من البرّ مؤجلين إلى شهر، فهذا جائز؛ لأنّ معيار الحديد الوزن ومعيار البرّ الكيل.

وإذا بيع ربوي بغير ربوي فيجوز التفريق قبل القبض، ويجوز التفاضل، مثل أن يبيع شعيراً بشاة، أو يبيع شعيراً بثياب، أو ما أشبه ذلك، فهذا يجوز فيه التفريق قبل القبض والتفاضل، هذا هو خلاصة ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى.

مسألة: يجوز أن يبيع ورقاً نقدياً مئة ريال مثلاً بخمسة وتسعين ريالاً من المعدن، والفرق بين هذه المسألة والمسألة السابقة أن هذا مقابل الجنس؛ لأن حقيقة الأمر أن هذا جنس مقصود بنفسه، وذلك جنس مقصود بنفسه أيضاً، وكوننا نقول: إن هذا الريال الورقي يُقابل هذا الريال المعدني في قيمته النظامية، لا يلزم أن يكون مساوياً له في قيمته الحقيقية، وهذا هو المذهب<sup>(١)</sup>، واختيار شيخنا عبد الرحمن

(١) انظر: الإنصاف (٥/١٥)، وكشاف القناع (٣/٢٦٤).

وَالْجِنْسُ: مَا لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا؛ كَبُرٌّ وَنَحْوُهُ<sup>[١]</sup>.

= ابنِ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> أَيْضًا أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْفُلُوسِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَلَوْ مُتَفَاضِلًا وَلَوْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ مُؤَجَّلًا بِأَنْ أَقُولَ: بَعْتُ عَلَيْكَ مِثَّةَ دُولَارٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافِ رِيَالٍ إِلَى سَنَةٍ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ، لَكِنْ إِذَا قَالَ: بَعْتُ عَلَيْكَ مِثَّةَ دُولَارٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافِ رِيَالٍ. وَلَمْ تَتَقَابَضْ، فَهَذَا صَحِيحٌ عِنْدَهُ، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا كَالْفُلُوسِ، وَالْفُلُوسُ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(٢)</sup> لَيْسَ فِيهَا رِبَا نَسِيئَةٍ وَلَا رِبَا فَضْلٍ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ آخَرُ فِي الْفُلُوسِ: إِنَّهُ يَجْرِي فِيهَا رِبَا النَّسِيئَةِ دُونَ الْفَضْلِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْفُلُوسَ فِي الْحَقِيقَةِ قِيمَتُهَا قِيمَةٌ رَسْمِيَّةٌ فَقَطْ، فَالْأَوْرَاقُ النَّقْدِيَّةُ مِثْلُ الْفُلُوسِ. وَهَذَا قَوْلٌ وَسْطٌ، وَهَنَّاكَ قَوْلٌ آخَرُ: يَحْرُمُ رِبَا النَّسِيئَةِ وَرِبَا الْفَضْلِ. وَهَنَّاكَ قَوْلٌ آخَرُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَامُلُ بِهَا مَطْلَقًا، وَإِنَّ التَّعَامُلَ بِهَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا دَيْنٌ عَلَى الْحُكُومَةِ، فَأَنْتَ إِذَا اشْتَرَيْتَ بِهَا أَوْ بَعْتَ فَقَدْ اشْتَرَيْتَ دَيْنًا بِدَيْنٍ، وَلَكِنْ تَتَعَامَلُ بِهَا لِلضَّرُورَةِ، فَتَقْدَرُ بِقَدْرِهَا.

فَأَرْجُحُ مَا يَكُونُ عِنْدِي أَنَّهُ يَجْرِي فِيهَا رِبَا النَّسِيئَةِ دُونَ رِبَا الْفَضْلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَتَفَرَّقَ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَهُمْ الْآنَ يُجُوزُونَ أَنْ يَبِيعَ الْإِنْسَانُ ثِمَانِي رِقَاقٍ وَثِمَانِيَةَ قُرُوشٍ بِرِيَالٍ وَاحِدٍ مِنَ الْفِضَّةِ مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْوَرَقَةَ مُعْتَبَرَةٌ رِيَالًا، فَهَذِهِ مِثْلُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْجِنْسُ: مَا لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا؛ كَبُرٌّ وَنَحْوُهُ» الْجِنْسُ ضَابِطُهُ، هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَشْمَلُ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةً بِأَنْوَاعِهَا.

وَالنَّوْعُ مَا يَشْمَلُ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةً بِأَشْخَاصِهَا، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ، فَمِثْلًا الْبُرُّ جِنْسٌ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةً بِأَنْوَاعِهَا، وَالْبُرُّ فِيهِ مَا يُسَمَّى بِالْحَنْطَةِ، وَمَا يُسَمَّى بِالْمَعِيَةِ،

(١) الْفَتَاوَى السَّعْدِيَّة (ص: ٣١٣).

(٢) انْظُرْ: الْإِنْصَافَ (٥/ ١٥)، وَكَشَافَ الْقَنَاقِ (٣/ ٢٦٤).

= وما يُسمَّى بالجرباء، وما يُسمَّى باللقيمي، هذه أربعة أنواع، إذن فالبرُّ جنسٌ شَمِلَ أنواعًا.

والنَّوعُ شيءٌ يَشْمَلُ أشياءَ مختلفةً بأشخاصها، كالحنطة مثلاً تَشْمَلُ أشياءَ مُختلفةً بأشخاصها، تَشْمَلُ الحنطةَ الَّتِي عِنْدِي وَالَّتِي عِنْدَكَ، وما أشبه ذلك.

الإنسانُ جنسٌ أو نوعٌ؟

الجواب: جنسٌ يَشْمَلُ أشياءَ مختلفةً بأنواعها، وهو ذكرٌ وأنثى.

والحيوانُ جنسٌ، لَكِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْإِنْسَانَ وَغَيْرَ الْإِنْسَانِ، فَيَشْمَلُ الْإِنْسَانَ وَالْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَهُوَ أَعَمُّ.

والجسمُ جنسٌ أَعَمُّ مِمَّا سَبَقَ، فَيَشْمَلُ الْجَمَادَ وَالْحَيَوَانَ وَالْإِنْسَانَ، وَكَمَا سَبَقَ الْحَيَوَانَ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا.

فَتَبَيَّنَ هَذَا أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ جِنْسًا بِاعْتِبَارِ مَا تَحْتَهُ، وَنَوْعًا بِاعْتِبَارِ مَا فَوْقَهُ؛ وَقَدْ يَكُونُ الْجِنْسُ نَوْعًا بِاعْتِبَارِ مَا فَوْقَهُ، وَجِنْسًا بِاعْتِبَارِ مَا تَحْتَهُ، وَالْمَرَادُ هُنَا الْجِنْسُ الْأَخْصُ لَا الْأَعَمُّ؛ وَلِهَذَا لَوْ بَعْنَا بَقْرَةً بِبَعِيرٍ فَقَدْ اتَّفَقَا فِي الْجِنْسِ الْأَعَمِّ وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ، لَكِنْ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ وَيَجُوزُ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ، لَكِنَّ الْمَرَادَ هُنَا الْجِنْسُ الْأَخْصُ، أَي: أَخْصُ الْأَجْنَاسِ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَبْتَعِدَ عَنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَاصْطِلَاحَاتِهِمْ، نَقُولُ: «الْبُرُّ، وَالتَّمْرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالْمِلْحُ، وَالذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ»، مَا نَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: الْجِنْسُ الْأَعَمُّ وَالْجِنْسُ الْأَخْصُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى الْإِنْسَانِ هَذَا الشَّيْءُ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا قُلْنَا: لَا يُبَاغُ الرَّبَوِيُّ بِجِنْسِهِ. فَمَعْنَاهُ لَا يُبَاغُ الْبُرُّ بِالْبُرِّ، أَمَّا الشَّعِيرُ فَإِنَّهُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبِيعَ بُرًّا بَبُرٍّ، فَالْوَاجِبُ شَيْئَانِ:

وَفُرُوعُ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ؛ كَالْأَدِقَّةِ، وَالْأَخْبَازِ، وَالْأَذْهَانِ، وَاللَّحْمُ أَجْنَاسٌ  
بِاخْتِلَافِ أَصُولِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= الأول: التقابض قبل التفرق.

الثاني: التساوي بالمعيار الشرعي.

وإذا أردت أن تبيع برًا بشعير فالواجب شيء واحد، وهو التقابض قبل التفرق.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفُرُوعُ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ؛ كَالْأَدِقَّةِ، وَالْأَخْبَازِ، وَالْأَذْهَانِ،  
وَاللَّحْمُ أَجْنَاسٌ بِاخْتِلَافِ أَصُولِهِ» فروع الأجناس أجناس، لكن هل هي أجناس  
مستقلة أو هي أجناس تابعة لأصولها؟

أفادنا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في كلامه هذا أنها أجناس تابعة لأصولها، وعلى هذا فإذا بيع  
بر حَبًّا بَرًّا دقيقًا فإنه لا يجوز لتعذر التساوي؛ لأنَّ الحبَّ إذا طُحِنَ انتشر ولا يمكن  
تقديره بالكيل، ولا يمكن -أيضا- تقديره بالوزن؛ لأنَّ البرَّ لا يُباع بالبرِّ إلا كيلًا.

وإذا بيع بر حَبًّا بشعير دقيقًا يجوز بدون كيل ولا وزن؛ لأنَّ بيع البرِّ بالشعير  
لا بأس فيه بالتفاضل، والدقيق جنس باعتبار الأصل.

وكذلك -أيضا- الأخباز، فإذا أردت أن تبيع خبزًا من البرِّ بجريش، والجريش  
عبارة عن حبٍّ لكنه مطحون، ليس طحنا دقيقًا يطبخ فهذا لا يجوز لتعذر التساوي؛  
لأنَّ الجريش قد ترطب بالماء، ولا يمكن كيله؛ وحتى إذا أمكن كيله فالخبز لا يمكن  
كيله.

فإذا قال قائل: يمكن أن نملأ إناءً من الجريش، ونُقَتَّت الخبز ونَضَعَ عليه ماءً  
ونُبدِّل هذا بهذا.



قُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ التَّسَاوِي وَالْجِنْسُ وَاحِدٌ.

وخبزٌ شعيرٍ بجريشٍ من البرِّ فهذا يَجُوزُ؛ لعدم اشتراطِ التَّساوي، هذا ما ذكره المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ فَرُوعَ الْأَجْناسِ تُعْتَبَرُ أَجْناسًا بِحَسَبِ أَصُولِهَا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>: مَا صُنِعَ مِنْ هَذِهِ الْأَجْناسِ فَإِنْ خَرَجَ عَنِ الْقَوْتِ بِسَبَبِ هَذَا الصَّنْعِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ رَبَوِيًّا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الرِّبَا هِيَ كَوْنُهُ قَوْتًا، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَهُوَ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ لَيْسَ تَابِعًا لِأَصْلِهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ أُبَيَعَ خَبْزًا مِنَ الْبُرِّ بِجَرِيشٍ مِنَ الْبُرِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اخْتَلَفَ اخْتِلَافًا بَيْنًا، لَا بِالنِّسْبَةِ لِأَكْلِهِ وَلَا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَصْدِ مِنْهُ، فَيَكُونُ جِنْسًا مُسْتَقِلًّا، وَلَكِنَّ الْاِحْتِيَاظَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ»، وَهَذَا يَعْمُ الْبُرُّ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، «وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ»<sup>(٢)</sup>، كَذَلِكَ يَعْمُ الشَّعِيرُ عَلَى أَيِّ حَالٍ.

فَإِذَا قَالَ: أَنَا مَا عِنْدِي إِلَّا خَبْزٌ، وَأَنَا أُرِيدُ جَرِيشًا.

نَقُولُ لَهُ: بَعِ الْخَبْزَ وَاشْتَرِ جَرِيشًا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي التَّمْرِ الْجَيِّدِ وَالتَّمْرِ الرَّدِيِّ<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «الْأَدِقَّةُ وَالْأَخْبَازُ» الْأَدِقَّةُ جَمْعُ دَقِيقٍ، وَالْأَخْبَازُ جَمْعُ خَبْزٍ.

(١) انظر: المستدرک علی مجموع الفتاوی (١٧/٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئا فاسدا، فيبعه مردود، رقم (٢٣١٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلا بمثل، رقم (١٥٩٤)، عن أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

= وقوله: «وَالْأَدَهَانِ» هذا بناءٌ على أَنَّ الرِّبَا يَجْرِي فِي الدَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاعُ بِالْكَيْلِ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ<sup>(١)</sup> فَهُوَ مَكِيلٌ، وَكُلُّ مَائِعٍ فَهُوَ مَكِيلٌ كَالدَّهْنِ وَالزَّيْتِ وَغَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الدَّهْنِ. فَلَا بَأْسَ بَبَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلًا أَوْ مُتَسَاوِيًا.

وقوله: «وَاللَّحْمِ» اللَّحْمُ -أَيْضًا- أَجْنَسٌ، فَلَحْمُ الْإِبِلِ جَنْسٌ، وَلَحْمُ الضَّأْنِ جَنْسٌ آخَرُ، وَلَحْمُ الْبَقَرِ جَنْسٌ آخَرُ، وَلَحْمُ الْمَعَزِ جَنْسٌ آخَرُ، وَلَحْمُ الْأَرَانِبِ جَنْسٌ، وَلَحْمُ الطَّبَّاءِ جَنْسٌ، وَاللَّحْمُ مُوزُونٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ أُبَيَّعَ كَيْلُو مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ بِكَيْلَوَيْنِ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ -أَيْضًا-؛ لِأَنَّ الْجَنْسَ وَاحِدٌ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ.

وَكَيْلُو مِنْ لَحْمِ الْبَقَرِ بِكَيْلَوَيْنِ مِنْ لَحْمِ الْخُرُوفِ يَجُوزُ؛ لِاخْتِلَافِ الْجَنْسِ، وَهَذَا -أَيْضًا- بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ اللَّحْمَ يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، وَهُوَ وَجِيهٌ إِذَا كُنَّا فِي بِلَادٍ قُوتُهُمُ اللَّحْمُ، أَمَّا إِذَا كُنَّا فِي بِلَادٍ لَا يُعْتَبَرُ اللَّحْمُ فِيهَا قُوتًا فَإِنَّهُ لَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُوتٍ، وَالْمَذْهَبُ<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُوزَنُ، وَالْعِلَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكَيْلُ وَالْوِزْنُ، فَإِذَا بَعْتُ عَلَيْكَ خُرُوفًا بِخُرُوفَيْنِ فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَكِيلٍ وَلَا مُوزُونٍ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَسْتَقْرُضُ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَيَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ، وَالْبَعِيرَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ»<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى هَذَا فَلَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ مَا دَامَ حَيًّا، أَمَّا إِذَا ذُبِحَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَحْمًا، فَيَجْرِي فِيهِ الرِّبَا،

(١) قال الماوردي في الحاوي (١٠٧/٥): «كانت الحبوب على عهده مكيلة، والأدهان مكيلة، والألبان مكيلة».

(٢) انظر: المغني (٩٠/٦)، والإنصاف (٢٤/٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٧١/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب الرخصة في ذلك [الحيوان بالحيوان نسيئة]،

رقم (٣٣٥٧)، والحاكم (٥٦/٢)، والبيهقي (٢٨٧/٥)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وصححه البيهقي، وقال الحافظ في الدراية (١٥٩/٢): في إسناده

اختلاف، لكن أخرجه البيهقي من وجه آخر قوي، وحسنه الألباني في الإرواء (٢٠٥/٥).

وَكَذَا اللَّبْنُ<sup>[١]</sup>، وَاللَّحْمُ، وَالشَّحْمُ، وَالْكَبِدُ أَجْنَسُ<sup>[٢]</sup>.

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ لَحْمٍ بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ<sup>[٣]</sup>.

= فإذا بيعَ بجِنْسِهِ فإنه لا بدَّ مِنَ التَّساوي وإلا فلا يَصِحُّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَا اللَّبْنُ» اللَّبْنُ أَجْنَسُ باختلافِ أصولِهِ، فلبِنُ الإبلِ جنسٌ، ولبِنُ البقرِ جنسٌ آخرٌ، فلو بعْتُ صاعاً من لبِنِ الإبلِ بصاعينِ من لبِنِ البقرِ فهذا جائزٌ؛ لأنَّ الجِنْسَ مُخْتَلَفٌ، ولو بعْتُ صاعاً من لبِنِ بقرةٍ بكرٍ وصاعينِ من لبِنِ بقرةٍ عجوزٍ فهذا لا يَجُوزُ؛ لأنَّ الجِنْسَ واحدٌ.

[٢] قوله: «وَاللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَالْكَبِدُ أَجْنَسُ» انتقلَ المؤلِّفُ مِنَ الجِنْسِ باعتبارِ استِقْلالِ البهيمةِ إلى الجِنْسِ باعتبارِ وحدةِ البهيمةِ، فالبهيمةُ فيها لحمٌ منوعٌ، ففيها لحمٌ وشحمٌ وكبدٌ وقلبٌ وأليةٌ وطِحالٌ ورثَةٌ وكُرَاعٌ وعَيْنٌ ورأسٌ، فهذه كُلٌّ واحدٍ منها جنسٌ، وعلى هذا فيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْكَ رطلاً مِنَ الكبدِ برطلينِ مِنَ الرِّثَّةِ، ولو مِنَ الضَّأْنِ؛ لاختلافِ الجِنْسِ، وَيَجُوزُ أَنْ أَبِيعَ رطلاً مِنَ الرِّثَّةِ برطلينِ مِنَ اللَّحْمِ مِنَ الشَّاةِ نَفْسِهَا؛ لاختلافِ الجِنْسِ، إِذْ نَفْسُ البهيمةِ بأجزاءِها أَجْنَسُ، وكُلُّ جزءٍ يُعْتَبَرُ جِنْساً مُسْتَقِلاً، وعلى هذا فيَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلاً، وَلَكِنْ هَلْ يَجِبُ التَّقَابُضُ؟

الجوابُ: نَعَمْ؛ لِاتِّفَاقِهَا فِي المِيعَارِ الشَّرْعِيِّ، فَاللَّحْمُ كُلُّهُ مَوْزُونٌ، فَلَمَّا اتَّفَقَا فِي المِيعَارِ الشَّرْعِيِّ كَانَ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَتَقَابِضَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، أَمَّا التَّساوي فليسَ بِشَرَطٍ.

[٣] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ لَحْمٍ بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ».

مثال ذلك: عِنْدِي كَوْمَةٌ مِنْ لَحْمِ الضَّأْنِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهَا بِشَاةٍ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ

مِنْ جِنْسِهِ.

= فإذا قال قائل: الذي عندي لحمٌ والشاةُ أو الخروفُ فيها كبِدٌ وقلبٌ ورثَةٌ، وأنتم ذكرْتُم أن هذه الأشياءَ كلَّ واحدٍ منها جنسٌ مستقلٌّ؟

قلنا: إذا كان الذي عندك لحمٌ، وفي الشاةِ لحمٌ فقد بعْتَ لحمًا بلحمٍ ومعه من غير الجنس، فيكون هذا من باب ما يُسمَّى عند الفقهاء: بمُدَّ عَجْوَةٍ ودرهمٍ فلا يجوزُ.

وإذا بعْتَ عليك عشرةَ أصواعٍ من التَّمْرِ، بصاعين من التَّمْرِ ومعهما ثمانيةَ أصواعٍ من الشعيرِ فهذا لا يجوزُ؛ لأنك بعْتَ جنسًا بجنسه ومع الثاني من غير جنسه، فهذه مسألةٌ مُدَّ عَجْوَةٍ ودرهمٍ بمُدَّ عَجْوَةٍ، أو بمُدِّي عَجْوَةٍ ودرهمٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

إذن بيعُ اللحمِ بحيوانٍ من جنسه يقول المؤلف: لا يجوزُ.

واستدلَّ بما يلي:

أولاً: بعمومِ نهيِ الرَّسولِ ﷺ عن بيعِ اللحمِ بالحيوان<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث لو أخذنا بظاهره لقلنا: إنَّه عامٌّ يشمل ما إذا كان الحيوانُ من جنسِ اللحمِ أو من غير جنسه، وهذا لا ينطبقُ على كلامِ المؤلف، فالمؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: إنَّه لا يُباعُ اللحمُ بحيوانٍ من جنسه.

مثاله: خمسون كيلو من لحم الخروفِ بخروفٍ من جنسه فلا يجوزُ للنهي عن بيعِ اللحمِ بالحيوان، وهذا الحديث في تصحيحه مقالٌ بين أهل العلم وفيه اختلافٌ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٦٥٥/٢) رقم (٦٥)، وأبو داود: كتاب المراسيل ص (١٧٨)، وعبد الرزاق

(١٤١٦٢)، والدارقطني (٧١/٣)، والبيهقي (٢٩٦/٥)، عن سعيد بن المسيب مرسلًا.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٣٢٢/٤): لا أعلم هذا الحديث يتصل من وجه ثابت من الوجوه عن

النبي ﷺ وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب. اهـ.

ثانيًا: أنه إذا باعَ هذا اللحمَ بهذا الحيوانِ فكأنه باعَ طعامًا بجنسه ومع الآخر من غير الجنس؛ لأننا إذا قدرنا أن هذه الكومة لحم، أي: هبر، فالحيوان الذي بيع فيه اللحم وشحم وكبد وريئة وقلب وطحال وكرش وأمعاء... إلخ، فيكون كالذي باع ربويًا بمثله ومع الآخر من غير جنسه، وهذا ما يُعبر عنه الفقهاء بمدَّ عجوة ودرهم، هذا هو حكم المسألة على كلام المؤلف.

وقال بعض أهل العلم: إنه لا بأس ببيع اللحم بالحيوان مطلقًا، سواء من جنسه أو من غير جنسه؛ وذلك لاختلاف المقاصد بين الحيوان وبين اللحم، فالحيوان يُراد للأكل وللتنمية وللتجارة ولغير ذلك، واللحم يُراد غالبًا للأكل، فلمَّا اختلفت المنافع والمقاصد صار كل واحد منهما لا صلة له بالآخر ولضعف الحديث الوارد في ذلك.

ويرى بعض أهل العلم أنه لا يجوز بيع اللحم بالحيوان مطلقًا سواء من جنسه أو من غير جنسه؛ لأنه بيع حي بميت، ويروون عن الرسول ﷺ أنه «نهى عن بيع الحي بالميت»<sup>(١)</sup>، ولكن هذا القول ضعيف؛ لأن الحديث الوارد فيه ضعيف، والأصل في البيع الحل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وفصل بعض أهل العلم فقال: إن أراد بالحيوان اللحم فإنه لا يصح بيعه بجنسه،

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٦٥٥) رقم (٦٥)، وأبو داود: كتاب المراسيل ص (١٧٨)، وعبد الرزاق (١٤١٦٢)، والدارقطني (٣/ ٧١)، والبيهقي (٥/ ٢٩٦)، عن سعيد بن المسيب مرسلًا بلفظ: «من ميسر أهل الجاهلية بيع الحيوان باللحم».

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٤/ ٣٢٢): لا أعلم هذا الحديث يتصل من وجه ثابت من الوجوه عن النبي ﷺ وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب. اهـ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ حَبِّ بَدِيقِهِ<sup>[١]</sup> .....

= وإن أراد بذلك الانتفاع بالحيوان بركوب أو تأجير أو حرث أو غير ذلك فلا بأس؛ لأنه إذا أراد به اللحم اتفقت المقاصد فصار المراد بهذا الحيوان هو اللحم، والأعمال بالنبات، وإذا أراد انتفاعات أخرى فإنه يختلف المقصود.

وهذا القول أصح الأقوال الأربعة: أنه إن أراد بالحيوان اللحم فإنه لا يجوز؛ لأنه صار كأنه باع لحماً بلحم من غير تساوي، أي: مع التفاضل، وإن أراد بالحيوان الانتفاع بغير الأكل فهذا لا بأس به، وهذا القول لا يعارض حديث النهي عن بيع اللحم بالحيوان؛ لأنه يمكن أن يحمل الحديث على ما إذا أراد الإنسان بالحيوان اللحم.

وهل يمكن أن يريد باللحم الحيوان؟

الجواب: لا يمكن؛ لأن هذا اللحم لا يمكن أن يعود حيواناً، لكن أن يريد بالحيوان اللحم فيمكن أن يذبحه ويأكل اللحم، فهذا الحديث إن صحَّ يحمل على ما إذا أراد الإنسان بالحيوان اللحم.

وقوله: «وَيَصِحُّ بَيْعُ غَيْرِ جَنْسِهِ» مثل أن يبيع لحم ضأن ببقرة؛ لأنَّ اختلاف الجنس يدخل في قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(١)</sup>، فإذا باع لحماً مأكولاً بحمارٍ جاز؛ لاختلاف الجنس، واختلاف المقاصد أيضاً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ حَبِّ بَدِيقِهِ» ولو تساوى وزناً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مثاله: إنسانٌ عنده صاعٌ من البرِّ باعه بصاعٍ من دقيقِ البرِّ فإنه لا يجوز؛ لعدم التساوي؛ لأنَّ الحبَّ بالطَّحنِ تَنَشُّرُ أَجْزَاؤُهُ.

فإذا قال: أنا أزيدُ على الدَّقِيقِ بِمِقْدَارِ ما يُساوي وزنَ الحبِّ.

قلنا: لا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ المعتبرَ في الحبِّ والدَّقِيقِ هو الكيلُ فلا يصحُّ.

وقال بعضُ العلماء: إنَّه إذا تساوى في الوزنِ فلا حرج؛ لأنَّ تساويهما في الوزنِ يدلُّ على تساويهما في الكيلِ حبًّا، واستدلُّوا لذلكَ بأمرين:

أحدهما: قولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ»<sup>(١)</sup>، والمِثْلِيَّةُ هُنا مُحَقَّقةٌ.

الثاني: أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَجَّازَ بَيْعَ العرايا بخرصها تَمَرًا<sup>(٢)</sup>، والعرايا بيعُ رُطْبٍ بتمرٍ، والرُّطْبُ أَثْقَلُ مِنَ التَّمْرِ وَيَتَنَفَّخُ أَيضًا، وَالتَّمْرُ يَضْمُرُ وَيَخْفُ، لَكِنْ يُحَوَّلُ الرُّطْبُ إِلَى تَمْرٍ وَيُبَاعُ بِخَرْصِهِ، وَهَذَا إِذَا وَزَنَ فَإِنَّهُ قَدْ حَوَّلَ إِلَى حَبٍّ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ التَّمَّالَ حَاصِلٌ، وَالحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى إِبْدَالِ هَذَا بِهَذَا، أَوْ يُحَوَّلُ الدَّقِيقُ إِلَى حَبٍّ، وَذَلِكَ بِالْمِيزَانِ.

وهذا كما قالوا فيما إذا جُبِّنَ التَّمْرُ -أي: صارَ تَمَرًا مرصوصًا يَتَعَدَّرُ كَيْلُهُ- فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ بِالوزنِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَنَقَّلُ عَنْ كَوْنِهِ مَكِيلًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب

الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب تفسير العرايا، رقم (٢١٩٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم

بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، رقم (١٥٣٩)، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا سَوِيْقِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= ولو باع شعيراً حبّاً بئرٍ دقيقاً جازَ لاختلاف الجنس؛ ولهذا يجوزُ أن يبيعَ صاعاً من البُرِّ بصاعين من الشعير.

فإذا قال: أنا أبيعُ عليك صاعاً من الحبِّ بصاعٍ من الدقيق. واعتبرَ الزيادةَ في مقابلةِ الطَّحْنِ فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الزيادةَ بالصَّنعَةِ كالزيادةِ بالصفة، وقد منعَ النَّبِيُّ ﷺ التفاضلَ مع اختلافِ الصَّفة، والدليلُ أَنَّهُ جِيءَ إِلَيْهِ بِتَمَرٍ جَنِيْبٍ جَيِّدٍ فَقَالَ: «أَكُلْ تَمْرٍ خَيْرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ نَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ وَالصَّاعِينَ بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ؛ بَيْعِ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا»<sup>(١)</sup>.

هنا زادَ القَدْرُ؛ لنقصِ الصَّفة، وقَلَّ القَدْرُ باعتبارِ الطَّيْبِ؛ لجودةِ الصَّفة، فجودةُ الصَّفةِ زيادةٌ في وصفِ خلقه اللهُ، والزيادةُ من أجلِ الصَّنعَةِ زيادةٌ في وصفِ من فعلِ الأَدَمِيِّ، فإذا كانَ لا يجوزُ فيما فعله اللهُ فلا يجوزُ فيما فعله الأَدَمِيُّ، وهذا القولُ هوَ الرَّاجِحُ، وإن كانَ بعضُ العلماءِ يقولُ: إذا زادَ بقدرِ الصَّنعَةِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا سَوِيْقِهِ» الفرقُ بَيْنَ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيْقِ أَنَّ الدَّقِيقَ يُطْحَنُ الحَبُّ بِدُونِ أَنْ يُحْمَصَ عَلَى النَّارِ، وَالسَّوِيْقُ يُحْمَصُ، أَي: يُشَوَّى عَلَى النَّارِ، ثُمَّ يُطْحَنُ ثُمَّ يُتْرَى بِمَاءٍ أَوْ عَسَلٍ أَوْ نَحْوِهِ، فَيَخْتَلَفُ، فَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يُبَاعَ الحَبُّ بِالدَّقِيقِ غَيْرِ المَحْمَصِ فَمَنَعَ بَيْعَهُ بِالدَّقِيقِ المَحْمَصِ مِنْ بَابِ أَوَّلٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ شَيْئَيْنِ: الْأَوَّلُ: تَفَرُّقُ الْأَجْزَاءِ بِالطَّحْنِ.

الثَّانِي: اخْتِلَافُهَا بِالتَّحْمِصِ، فَهُوَ أَشَدُّ مِنْ بَيْعِ الحَبِّ بِالدَّقِيقِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٤)، عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.



وَلَا نَيْئَهُ بِمَطْبُوخِهِ<sup>[١]</sup>، وَأَصْلُهُ بِعَصِيرِهِ<sup>[٢]</sup>، وَخَالِصُهُ بِمَشْوِيهِ<sup>[٣]</sup>.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا نَيْئَهُ بِمَطْبُوخِهِ» مِثْلُ حِنْطَةِ بَهْرِيَسَةٍ، وَالهَرِيَسَةُ مَعْرُوفَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ الْحَبُّ بِالْهَرِيَسَةِ.

وَالْجَرِيشُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَبِّ يُطْحَنُ طَحْنًا لَيْسَ دَقِيقًا بَحِثٌ يَتَكَسَّرُ، وَيَكُونُ أَجْزَاءً، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُطْبَخُ عَلَى مَرَقٍ مِنْ لَحْمٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَيُسَمَّى جَرِيشًا، وَيُسَمَّى هَرِيَسَةً، وَأَحْيَانًا يُجْعَلُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْحُلْوَى، فَيُوضَعُ عَلَيْهِ سُكَّرٌ أَوْ نَحْوُهُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ حَلَاوَةٌ، الْمَهْمُ أَنَّ النَّيَّ بِالْمَطْبُوخِ لَا يَجُوزُ؛ لِتَعَذُّرِ التَّسَاوِي، فَلَوْ بَعْنَا حَبًّا شَعِيرَ بَهْرِيَسَةِ الْحِنْطَةِ فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ.

مِثَالُ آخَرٍ: مُبَادَلَةُ كِيلُو مِنَ اللَّحْمِ النَّيِّ بِكِيلُو مِنَ اللَّحْمِ الْمَطْبُوخِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الطَّبْخَ يُؤَثِّرُ فِي الْوِزْنِ، إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ أَشْيَاءُ كَالْمَاءِ، وَإِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ جَازًا.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَصْلُهُ بِعَصِيرِهِ» الْأَصْلُ لَا يُبَاعُ بِالْعَصِيرِ، كَمَا لَوْ كَانَ إِنْسَانٌ عِنْدَهُ زَيْتُونٌ وَزَيْتٌ، -وَالزَّيْتُ مِنَ الزَّيْتُونِ- فَبَاعَ زَيْتُونًا رَطْلًا مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ بَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ، وَمِثْلُهُ أَنْ يَبِيعَ تَمْرًا بِدَبْسٍ، -وَالدَّبْسُ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ التَّمْرِ- فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ التَّسَاوِي.

[٣] قوله: «وَخَالِصُهُ بِمَشْوِيهِ» الْخَالِصُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُخَالِطْهُ غَيْرُهُ، وَالْمَشْوَبُ هُوَ الَّذِي خُلِطَ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِتَعَذُّرِ التَّسَاوِي.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ عِنْدَهُ صَاعٌ مِنَ الْبُرِّ الْخَالِصِ، وَآخَرُ عِنْدَهُ صَاعٌ مِنَ الْبُرِّ الْمَخْلُوطِ بِشَعِيرٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ هَذَا بِهَذَا؛ لِتَعَذُّرِ التَّسَاوِي، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْخَلْطُ الْيَسِيرُ أَوْ مَا كَانَ لِإِصْلَاحِ الْمَخْلُوطِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ، فَالْخَلْطُ الْيَسِيرُ لَا يَضُرُّ، فَإِنَّكَ لَا تَكَادُ

وَرَطْبِهِ بِيَابِسِهِ<sup>[١]</sup>.

= تَجْدُ بُرًّا خَالِصًا لَيْسَ فِيهِ حَبَّةٌ شَعِيرٌ، وَكَذَلِكَ مَا يَكُونُ لِإِصْلَاحِهِ كَمَا لَوْ بَعْنَا خَبْزًا مِنَ الْبُرِّ بِخَبْزٍ مِنَ الْبُرِّ أَحَدُهُمَا قَدْ جُعِلَ فِيهِ حَلَوَى، وَلَكِنْ بَعْنَاهُمَا مُتَسَاوِيَيْنِ فَلَا بَأْسَ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِيهِ مِلْحٌ فَلَا بَأْسَ، فَصَارَ يُسْتَشْنَى الشَّيْءُ الْيَسِيرُ، وَالشَّيْءُ الَّذِي خُلِطَ لِلْإِصْلَاحِ مِنْ قَوْلِهِ: «خَالِصِهِ بِمَشْوِيهِ».

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَرَطْبِهِ بِيَابِسِهِ» (رَطْبِهِ) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الرَّبْوِيِّ، أَيِ: وَلَا يُبَاعُ رَطْبُ الرَّبْوِيِّ بِيَابِسِهِ، مِثْلُ أَنْ يُبَاعَ رُطْبًا بِتَمْرٍ، فَالْتَّمَرُ يَابِسٌ وَالرُّطْبُ رَطْبٌ، فَلَا يَجُوزُ حَتَّى وَإِنْ تَسَاوَا وَزَنَا؛ لِأَنَّ الرُّطْبَ أَثْقَلُ مِنَ التَّمْرِ، وَالَّذِي أَثْقَلَهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ، فَيَكُونُ مُحَرَّمًا؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟»، قَالُوا: نَعَمْ. فَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، لَكِنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْعَرَايَا.

وَالْعَرَايَا هِيَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ إِنْسَانٍ تَمْرٌ مِنَ الْعَامِ الْمَاضِي، وَجَاءَ الرُّطْبُ هَذَا الْعَامَ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَفَكَّهَ بِالرُّطْبِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ دِرَاهِمٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا تَمْرٌ يَابِسٌ مِنَ الْعَامِ الْمَاضِي، فَهَذَا رَخِصَ الشَّرْعُ بِجَوَازِ شِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَسُمِّيَتْ عَرَايَا؛ لِعُرُوقِهَا عَنِ الثَّمَنِ، فَيَأْتِي هَذَا الرَّجُلُ الْفَقِيرُ الَّذِي عِنْدَهُ تَمْرٌ مِنَ الْعَامِ الْمَاضِي إِلَى صَاحِبِ الْبُسْتَانِ، وَيَقُولُ: بِغْنِي تَمْرَ هَذِهِ النَّخْلَةِ الَّذِي هُوَ الْآنَ رُطْبٌ بِالتَّمْرِ. فَهَذَا جَائِزٌ؛

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/٦٢٤)، وَأَحْمَدُ (١/١٧٩)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، رَقْمُ (٣٣٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمِزَابَةِ، رَقْمُ (١٢٢٥)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ التِّجَارَاتِ، بَابُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، رَقْمُ (٢٢٦٤)، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، رَقْمُ (٤٥٤٥)، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٤٩٩٧)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ (٤٩/٣)، وَانْظُرْ: التَّلْخِصَ (١١٤٢).

= لدعاء الحاجة إليه، فإنَّ هذا الفقير يُريدُ أن يتفكَّه كما يتفكَّه النَّاسُ، وليسَ عنده دراهم، فيشتري الرُّطْبَ على رؤوسِ النَّخلِ بالتَّمْرِ، لكنْ بشروطِ هي:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَلَّا يَجِدَ مَا يَشْتَرِي بِهِ سِوَى هَذَا التَّمْرِ، فَإِنْ وَجَدَ مَا يَشْتَرِي بِهِ سِوَى هَذَا التَّمْرِ، كَالدَّرَاهِمِ وَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ رُطْبًا بِتَمْرٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَقْلَ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا، فَتَكُونَ خَمْسَةُ الْأَوْسُقِ ثَلَاثَ مِئَةِ صَاعٍ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مَالٌ هَذَا الرُّطْبُ بِقَدْرِ التَّمْرِ، أَي: أَنْ يَأْتِيَ الْخَرَّاصُ الْمَاهِرُ الْعَارِفُ، وَيَقُولُ: هَذَا الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ يَكُونُ مَسَاوِيًا لِلتَّمْرِ الَّذِي اشْتَرِيَ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّ الرُّطْبَ إِذَا جَفَّ سَيَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا التَّمْرِ أَوْ أَقْلَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا. وَهَذَا كُتِفِيَ بِالْمَسَاوَاةِ خَرَصًا، مِنْ أَجْلِ دَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا لِلرُّطْبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُرِيدُهُ لِلْأَكْلِ وَالتَّفَكُّهِ لَا يُرِيدُ أَنْ يُبْقِيَهُ إِلَى أَنْ يُتَمَرَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ الرُّطْبَ وَأُبْقِيَهُ حَتَّى يَكُونَ تَمْرًا؛ لِيَكُونَ هَذَا التَّمْرُ تَمَرٌ هَذَا الْعَامِ، وَهُوَ أَجَدُّ مِنْ تَمْرِ الْعَامِ الْمَاضِي. فَنَقُولُ: لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى الرُّطْبِ؛ لِتَأْكُلَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ أَنَّهُ اشْتَرَى عَرِيَّةً رُطْبًا، ثُمَّ أَمْرَتْ بِطَلِّ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ جَازَ هَذَا فَقَدَ.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الرُّطْبُ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ، فَإِنْ كَانَ فِي أَوَانٍ بِمَعْنَى أَنَّ صَاحِبَ الْبُسْتَانِ خَرَفَ النَّخْلَ، وَجَعَلَهُ فِي أَوَانٍ وَعَرَضَهُ لِلْبَيْعِ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ فَقِيرٌ،

= فقال: ليس معي دراهم، لكن عِنْدِي ثَمَرٌ فَأَخْرُصُ هَذَا الْإِنَاءَ مِنَ الرُّطْبِ وَأُعْطِيكَ بِمِثْلِ خَرْصِهِ تَمْرًا. فهذا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ التَّفَكُّهَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ يَتَفَكَّهُ بِهِ الْإِنْسَانُ شَيْئًا فَشِيئًا.

فإن قال قائل: كيف جازت العرايا وهي حرام من أجل الحاجة دون الضرورة، والقاعدة أن المحرم لا يجوز إلا للضرورة؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]؟ فهذا إيرادٌ جيدٌ لا شك فيه.

فالجواب: أن نردّه بالقاعدة المعروفة عند العلماء، وهي: «أن ما حُرِّمَ تحريم الوسائل جازٌ للحاجة»؛ لأن المحرمات نوعان:

محرمات تحريم غاية لذاتها، ومحرمات تحريم وسيلة.

وربما الفضل هل تحريمه تحريم غاية أو وسيلة؟

الجواب: يقول العلماء: إن تحريمه تحريم وسيلة، ويستدلون على ذلك بقول النبي ﷺ في حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النِّسِيَةِ»<sup>(١)</sup>، وهذه الجملة جملة حصر، كأنه قال: لا ربا إلا في النسيئة. فيقال: المراد بهذا الربا الربا الذي هو الغاية، أمّا ربا الوسيلة فموجود في التفاضل إذا بيع الشيء الربوي بجنسه.

مثال آخر: الحرير حرام على الذكور، ويجوز أن يلبسه الإنسان إذا كان فيه حكمة من التهايب في جسده؛ ليخفف هذه الحكمة، ومع أن هذا ليس ضرورة، لكن جاز؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الدينار بالدينار نساء، رقم (٢١٧٨، ٢١٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٦) (١٠٤)، عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= لأنَّ أصلَ تحريمِ الحريرِ على الذَّكُورِ أَنَّهُ غَيْرُ لائِقٍ بِهِمْ، وَأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ الذَّكَرُ الَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِالرُّجُولَةِ بِمَنْزِلَةِ الْأُنْثَى الَّتِي تُنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ؛ وَلِهَذَا حُرِّمَ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ عَلَى الذَّكُورِ.

مثال ثالث: آنية الفضة حرام، فإذا كان عند إنسان إناء من غير الفضة وانكسر، وأراد أن يلم بعضه إلى بعض بسلسلة من فضة جاز، مع أنه سوف يستعمل هذا الإناء، وفيه شيء من الفضة، لكن يقال: يجوز للحاجة مع أنه في الأصل محرم؛ لأنه حرّم تحريم الوسائل، إذ إنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ استعمالُهما في الأواني يُؤدِّي إلى الفخرِ والخِيَلَاءِ وَالِاسْتِكْبَارِ وَالتَّعَاضُظِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ»<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن قول المؤلف رحمه الله: «وَرُطْبِهِ بِيَابِسِهِ» يُسْتَنَى مِنْهُ الْعَرَايَا، وَهِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ.

فإن قال قائل: حاجة المشتري واضحة، أي: أن المشتري محتاج إلى رطب، لكن لو كان البائع محتاجاً لتمر، وليس عنده مال إلا ما في رؤوس النخل من الرطب فهل يجوز أو لا؟ والفرق بين الصورتين واضح، ففي العرايا التي ورد فيها الحديث يكون المشتري هو المحتاج للرطب، فإذا كان صاحب الرطب هو المحتاج للتمر، فهل يجوز أن ندفع حاجته إذا لم يكن عنده دراهم، ونقول: لا بأس أن تشتري تمرًا بالرطب بالشروط التي ذكرناها؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضض، رقم (٥٤٢٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم (٢٠٦٧)، عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مُسْتَثْنَاءٌ، وَالْمُسْتَثْنَى لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يَصَحُّ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُ الْحَاجَةِ. وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي: صَحَّةُ ذَلِكَ، أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْحَاجَةُ لِصَاحِبِ الرُّطْبِ فَلَا بَأْسَ؛ إِذْ إِنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ هُوَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تَجُوزُ الْعَرَايَا فِي غَيْرِ النَّخْلِ؟ كإِنْسَانٍ عِنْدَهُ زَيْبٌ وَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِي بِهِ عِنَبًا يَتَفَكَّهُ بِهِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا؟

فَالْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ قِيَاسًا عَلَى التَّمْرِ، وَالزَّيْبِ طَعَامٌ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ قَالَ: «وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ التَّمْرَ وَالشَّعِيرَ وَالزَّيْبَ وَالْأَقْطَ»<sup>(١)</sup>، فَهُوَ طَعَامٌ، فَإِذَا احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى عِنَبٍ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا زَيْبٌ فَلَا بَأْسَ بِالشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْعَرِيَّةِ، وَهَذَا -أَيْضًا- أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنَ الْمَنَعِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا رُخِّصَ فِي عَرَايَا النَّخْلِ مَوْجُودَةٌ فِي عَرَايَا الْعِنَبِ، وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَهُ مِمَّا يَحْتَاجُ النَّاسُ لِلتَّفَكُّهِ بِهِ وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مَالٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَنَعِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، فَأَرَادَ ﷺ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل العيد، رقم (١٥١٠)، عن أبي سعيد الخدري.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/٤٥٤).

(٣) أخرجه مالك (٢/٦٢٤)، وأحمد (١/١٧٩)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر، رقم (٣٣٥٩)، =

وَيَجُوزُ بَيْعُ دَقِيقِهِ بِدَقِيقِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي النُّعُومَةِ<sup>[١]</sup>، وَمَطْبُوخِهِ بِمَطْبُوخِهِ<sup>[٢]</sup>،  
وَحُبْزِهِ بِحُبْزِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي النَّشَافِ<sup>[٣]</sup>، .....

= مقتنعًا تمامًا، فقال: «أَيُنْقَضُ إِذَا جَفَّ؟» قالوا: «نَعَمْ، فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ» أي: عَنْ بَيْعِ  
الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ.

أَمَّا التَّعْلِيلُ؛ فَلأنَّ بَيْعَ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ يَفْقَدُ شَرْطًا مِنَ الشُّرُوطِ وَهُوَ التَّسَاوِي.  
[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَجُوزُ بَيْعُ دَقِيقِهِ بِدَقِيقِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي النُّعُومَةِ» مِثْلُ أَنْ يَكُونَ  
الطَّاحُونُ الَّذِي طَحَنَ الحَبَّ طاحونًا واحدًا، ووزنه وزنًا واحدًا، فأبيعُ عليك دقيقًا  
مِنَ الحنطةِ بدقيقٍ مِنَ اللقيمي، -وهو نوعٌ مِنْ حَبِّ البُرِّ ليسَ بجنسٍ-، فيَجُوزُ بشرطِ  
أَنْ يَسْتَوِيَا فِي النُّعُومَةِ، وَإِنْ اختلفَا فِي النُّعُومَةِ بَأَن كَانَ أَحَدُهُمَا ناعِمًا جدًّا والثَّانِي دُونَ  
ذَلِكَ فهذا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَا كَانَ أَنعَمَ كَانَ انتِشَارُ الحَبِّ أَكْثَرَ، فَلَا يُمَكِّنُ التَّسَاوِي،  
لَكِنْ كَمَا قُلْنَا أَوَّلًا لَوْ وَزَنَّا هُمَا فَكَانَا سَوَاءً فَلَا بَأْسَ.

[٢] قوله: «وَمَطْبُوخِهِ بِمَطْبُوخِهِ» كَسَمَنِ بَقَرٍ بِسَمَنِ بَقَرٍ طَبَخًا، فيَجُوزُ بَيْعُ هَذَا  
بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا.

[٣] قوله: «وَحُبْزِهِ بِحُبْزِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي النَّشَافِ» أي: وَكَذَلِكَ يَجُوزُ بَيْعُ حُبْزِهِ  
بِحُبْزِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي النَّشَافِ، لَكِنَّ الحُبْزَ بِالحُبْزِ كَيْفَ نَكِيلُهُ؟

= والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة، رقم (١٢٢٥)، وابن ماجه: كتاب  
التجارات، باب بيع الرطب بالتتمر، رقم (٢٢٦٤)، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والنسائي: كتاب  
البيوع، باب اشتراء التمر بالرطب، رقم (٤٥٤٥)، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،  
قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٤٩٩٧)، والدارقطني في سننه (٤٩/٣)، وانظر:  
التلخيص (١١٤٢).

= الجواب: يقولون: إنَّ اعتبارَ المساواةِ في الخبزِ بالوزنِ لتعذُّرِ الكيلِ، ولكن هل إذا قلنا: إنَّه يُعتبرُ بالوزنِ. يخرُجُ عن كونه مكيلاً؟

الجواب: لا يخرُجُ؛ لأنَّنا إنَّما عدلنا عن المعيارِ الأصليِّ، وهو الكيلُ إلى الوزنِ للضرورة، لكن ليس معنى ذلك أنَّ هذا الخبزَ ينتقلُ إلى كونه موزوناً، ولو قلنا: ينتقلُ إلى كونه من الموزوناتِ لجاز أن يُباعَ الخبزُ بحبِّه مع التفاضلِ، ولجاز بيعه -أيضاً- بحبِّه مع التفرُّق؛ لأنَّ بيعَ المكيالِ بالموزونِ لا يُشترطُ فيه التَّساوي ولا يُشترطُ فيه التَّقابُضُ؛ ولهذا يغلطُ بعضُ النَّاسِ إذا رأى الفقهاءَ رَحِمَهُمُ اللهُ قالوا: إنَّه يُعتبرُ بالوزنِ في هذا، أو التَّمَرِ إذا جُبِنَ يظنون أنَّه ينتقلُ من كونه مكيلاً إلى كونه موزوناً، ولكنَّ هذا غلطٌ؛ بل هو باقٍ على كونه مكيلاً، لكن يُعتبرُ بالوزنِ للضرورة؛ لعدم إمكانِ كيله.

وإذا قلنا: إنَّ الخبزَ يُعتبرُ فيه التَّساوي بالوزنِ. وقلنا: إنَّه انتقلَ من كونه مكيلاً إلى كونه موزوناً. أي: جنساً موزوناً، لزمَ من ذلك أنَّه يجوزُ أن نبيعَ مئةَ خبزةٍ بعشرةِ أصواعٍ من البُرِّ ولو لم نعلمِ التَّساوي؛ لأنَّ بيعَ المكيالِ بالموزونِ لا يُشترطُ فيه التَّماتُّلُ، وكذلك يجوزُ أن أبيعَ هذا الخبزَ بالبُرِّ وإن لم يحصلِ القبضُ، وهذا غلطٌ، بل نقولُ: لا بدَّ من التَّقابُضِ في مجلسِ العقدِ، ولا يجوزُ بيعُ الخبزِ بالحبِّ؛ لعدم إمكانِ التَّساوي.

والتَّمَرُ المعجونُ بخلافِ التَّمَرِ المفردِ كلُّ تمرٍ وحدها، فهذا الأخيرُ يُمكنُ كيلُه؛ لأنَّه حبٌّ مُتَناتِّرٌ، أمَّا المعجونُ فلا يُمكنُ كيلُه، فهل نقولُ: في هذه الحالِ لَمَّا كان لا يُمكنُ كيلُه انتقلَ من كونه مكيلاً إلى كونه موزوناً، وبناءً على ذلك يجوزُ أن أبيعَ تمرًا مكنوزًا بتمرٍ غيرِ مكنوزٍ، وإن اختلفا، ويجوزُ -أيضاً- أن أبيعَه به وإن حصلَ التَّفرُّقُ قبلَ القبضِ؟



وَعَصِيرِهِ بِعَصِيرِهِ<sup>[١]</sup>، وَرَطْبِهِ بِرَطْبِهِ<sup>[٢]</sup>.

وَلَا يُبَاعُ رِبْوِيٌّ بِجِنْسِهِ وَمَعَهُ أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا<sup>[٣]</sup>، .....

الجواب: لا نقول بهذا؛ لأن معنى قولهم: «إِنَّهُ يَنْتَقِلُ لِلْوَزْنِ»، إِنَّمَا يَقْصِدُونَ بِهِ تَقْدِيرَهُ بِالْوَزْنِ فَقَطْ، لَا أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى كَوْنِهِ مَوْزُونًا، فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهَا؛ لِئَلَّا يَحْصَلَ الْخَطَأُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَصِيرِهِ بِعَصِيرِهِ» أي: عصير الرِّبْوِيِّ بعصيره، كعصير عِنَبٍ بعصير عِنَبٍ؛ لِأَنَّهَا مُتَسَاوِيَانِ، وَلَكِنْ بِأَيِّ مَعْيَارٍ يَكُونُ هَذَا التَّسَاوِي؟  
الجواب: يَكُونُ بِالْكَيْلِ؛ لِأَنَّ الْعَصِيرَ مَائِعٌ، وَكُلُّ مَائِعٍ فَهُوَ مَكِيلٌ.

[٢] قوله: «وَرَطْبِهِ بِرَطْبِهِ» كَرُطَبٍ بِرُطَبٍ بِشَرْطِ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الرُّطُوبَةِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الرُّطُوبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْجَافَّ نَاقِصٌ عَنِ الرُّطَبِ.

[٣] قوله: «وَلَا يُبَاعُ رِبْوِيٌّ بِجِنْسِهِ وَمَعَهُ أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يُعَبَّرُ عَنْهَا الْفُقَهَاءُ «بِمُدَّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ».

مِثَالُ ذَلِكَ: بَاعَ تَمْرًا بِتَمْرٍ، وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِرْهَمٌ، يَعْنِي: بَاعَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَدِرْهَمًا بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَدِرْهَمٍ، فَلَا يَجُوزُ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا»، فَهُنَا مَعَ الْمَبِيعِينَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ جَازٌ وَلَا حَرَجٌ؛ لِأَنَّنَا نَجْعَلُ الْجِنْسَ مُقَابِلًا لِغَيْرِ جِنْسِهِ وَنَسَلِّمُ مِنَ الرَّبَا، مِثْلُ مَا لَوْ بَعْتُ عَلَيْكَ مَدًّا وَدِرْهَمًا بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ، هَذَا لَيْسَ فِيهِ مَحْظُورٌ؛ لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ الْمَدَّ مُقَابِلَ الْمَدِّ فَقَدْ تَسَاوَيَا، وَإِنْ جَعَلْتَ الْمَدَّ مُقَابِلَ الدَّرْهَمِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا رَبَاً.

= وقوله: «وَمَعَهُ» مثل أن يبيع صاعاً من التمر ودرهماً بصاع من التمر فلا يجوز أيضاً؛ لأنَّ مع أحدهما من غير الجنس، وهذا مبني على أنَّ الصَّفقة إذا جَمَعَت بين شيئين وُزِّع الثَّمَنُ على الشَّيْئَيْنِ على وجه الشُّيُوع، وحيثُ نَجَّه التَّساوي بين الرَّبُويَيْنِ. مثال ثانٍ: باع صاعين من التمر بصاع ودرهم من التمر، فلا يجوز؛ لعدم التَّماتل بين التمر.

مثال ثالث: باع درهمين بدرهم وتمر فلا يجوز؛ لأنَّ مع أحدهما من غير جنسه. والدليل هو: حديث فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى قِلَادَةً فِيهَا خَرْزٌ وَذَهَبٌ بَاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، ثُمَّ فَصَلَ الذَّهَبَ مِنَ الْخَرْزِ فَوَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ حَتَّى تُفْصَلَ<sup>(١)</sup>، أي: حَتَّى يُفْصَلَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَيُعْرَفَ قَدْرُ الذَّهَبِ مِنَ الْخَرْزِ، وَوَجْهُ النَّهْيِ أَنَّهُ تَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّهُ اشْتَرَى ذَهَبًا بِذَهَبٍ أَقْلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَصَلَ هَذِهِ الْقِلَادَةَ وَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَلَمَّا كَانَ الْإِحْتِمَالُ وَارِدًا فِي مِثْلِ هَذَا فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهُ سَدًّا لِلْبَابِ، حَتَّى لَا يَتَجَرَّأَ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا رِبُويًا بِجَنَسِهِ وَيُضِيفَ إِلَى أَحَدِهِمَا شَيْئًا يَسِيرًا، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: أَنَا أَبِيعُ مِثْلًا كِيلُو مِنْ الذَّهَبِ بِكِيلُو إِلَّا يَسِيرًا، وَأَجْعَلُ مَعَ الثَّانِي (الَّذِي نَقَصَ) أَجْعَلُ مَعَهُ مِثْلًا مِثْلًا. وَهَذِهِ حِيلَةٌ لَا شَكَّ، فَسُدَّ الْبَابُ.

وهذه هي قاعدة المذهب<sup>(٢)</sup> «أَنَّهُ لَا يُبَاعُ رِبُويٌّ بِجَنَسِهِ وَمَعَهَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ» عَلَى أَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، حَتَّى لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا بَاعَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَدَرَاهِمًا

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب، رقم (١٥٩١)، عن فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الإنصاف (٥/٢٣).

= بدرهمين، والصَّاعُ يُساوي درهماً أفلاً نَجْعُلُ الصَّاعَ في مقابلةِ درهمٍ، والدَّرْهَمَ في مقابلةِ الدَّرْهَمِ، وليسَ فيه ربًّا؟ ولهذا إذا قالَ: بِعْتُكَ هذا الصَّاعَ بدرهمٍ، وصارَ فُتْكَ هذا الدَّرْهَمَ بدرهمٍ. لو قالَ هَكَذَا جازَ، فأَيُّ فرقٍ بينَ أنْ أقولَ: بِعْتُكَ صاعاً ودرهماً بدرهمينِ ما دامَ أنَّ الصَّاعَ لا يُساوي أكثرَ من درهمٍ، ولا أقلَّ؟

قالَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ: هذا سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ؛ لأنَّ بابَ الرِّبَا أمرُهُ عَظِيمٌ، فيَجِبُ أنْ يُسَدَّ كُلُّ طريقٍ يُمكنُ أنْ يُوصَلَ إليه؛ ولهذا حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ العَيْنَةِ<sup>(١)</sup> معَ أَنَّهُ قد يَكُونُ الرِّبَا فيها بعيداً.

وبَيْعُ العَيْنَةِ هُوَ أنْ يَبِيعَ شَيْئاً بِشَمَنِ مُؤَجَّلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهِ نَقْداً بأَقْلَ مِمَّا باعَهُ بِهِ، فَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ لَيْسَ فيها شَيْءٌ، لَكِنْ لئَلَّا يَكُونَ وَسِيلَةً إِلَى التَّحِيلِ عَلَى الرِّبَا بأنْ يُعْطِيَهُ ثَمَانِينَ درهماً، وتَكُونَ مِثْلُهُ درهمٌ في ذِمَّتِهِ، فَمِنْ أَجْلِ هذا نَسَدُ كُلَّ بابٍ يُوصَلُ إِلَى الرِّبَا.

ولَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup> نازَعَ في هذا، وقالَ: إذا كانَ المَفْرَدُ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ، وكانتِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ تُقَابِلُ الشَّيْءَ الْآخَرَ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، ولا بأسَ بِهِ، والحَاجَةُ قد تَدْعُو إِلَيْهِ.

مثالُهُ: باعَ صَاعَيْنِ مِنَ التَّمْرِ بِصَاعٍ ودرهمٍ، والصَّاعُ الزَّائِدُ في الطَّرَفِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّمَرُ يُساوي درهماً، قالَ: هذا لا بأسَ بِهِ؛ لأنَّنا نَجْعَلُ الصَّاعَ الزَّائِدَ في مَقَابِلِ

(١) أخرجه أحمد (٢٨/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في النهي عن العينة، رقم (٣٤٦٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٤٨٤)، وابن القيم في تهذيب السنن (١٠٤/٥).

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى (١٩/٤).

= الدرهم، والصَّاعُ الثَّانِي الَّذِي مَعَ الدَّرْهَمِ فِي مُقَابِلَةِ الصَّاعِ الْآخَرِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا حِيلَةٌ إِطْلَاقًا، وَالْحَاجَةُ قَدْ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ تَمَرٌّ مِنَ السُّكَّرِيِّ صَاعَانِ، وَهَذَا عِنْدَهُ تَمَرٌّ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ صَاعَانِ، عِنْدَهُ صَاعٌ وَاحِدٌ وَعِنْدَهُ دِرَاهِمٌ، فَقَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ هَذَا الصَّاعَ وَدِرْهَمًا. وَالصَّاعُ يُسَاوِي الصَّاعَ الْآخَرَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَصْحَحُ، فَإِذَا تَيَقَّنَّا أَنَّهُ لَا رَبَا، وَأَنَّ الْقِيَمَةَ وَاحِدَةٌ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا حَرَجَ، وَالشَّارِعُ الْحَكِيمُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا رَبَا فِيهِ إِطْلَاقًا، مَعَ أَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدْعُو إِلَيْهِ.

مِثَالٌ آخَرُ: إِذَا اشْتَرَى كَيْسًا مِنَ الْبُرِّ بِنِصْفِ كَيْسٍ مِنَ الْبُرِّ وَمَعَ الثَّانِي سَيَّارَةً مِثْلًا، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْبُرَّ لَا يُقَابَلُ السَّيَّارَةَ، فَلَا يَصَحُّ حَتَّى عَلَى رَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَصَحُّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَفْرُودُ يُسَاوِي أَكْثَرَ مِنَ الصَّاعِ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ بِحَيْثُ يُقَابَلُ الزَّائِدُ مَا مَعَ الْآخَرِ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَبِيعَ صَاعًا وَدِرْهَمًا بِصَاعٍ وَدِرْهَمٍ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَعَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ يَجُوزُ إِذَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ وَاحِدَةً، أَوْ قَالَ: صَاعٌ وَدِرْهَمٌ، لَكِنْ هَذَا الدَّرْهَمُ مُقَابِلَ الصَّاعِ وَهَذَا الدَّرْهَمُ الثَّانِي مُقَابِلَ الصَّاعِ. فَهَذَا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّفَقَةَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً، لَكِنْ كَأَنَّهَا صَفَقَتَانِ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الذَّهَبُ مَصْوُغًا وَأَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ ذَهَبًا غَيْرَ مَصْوُغٍ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ

التَّسَاوِي؟

وَلَا تَمْرِ بِلَا نَوَى بِمَا فِيهِ نَوَى<sup>[١]</sup>، .....

الجواب: جمهور العلماء على أنه يُشترط التساوي وأن الصنعة لا تؤثر شيئاً، وقال بعض أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> وتلميذه ابن القيم<sup>(٢)</sup>: يجوز أن يعطيه بمقدار الصنعة، مثلاً إذا كان هذا الذهب وزنه واحد، ولكن أعطاه زيادة لأنه مصنوع، فعند شيخ الإسلام رحمه الله<sup>(٣)</sup> جائز، وتجعل هذه الزيادة في مقابل الصنعة، لكن الجمهور على المنع، واستدلوا بحديث<sup>(٤)</sup> التمر - بيع الطيب بالرديء - لكن يُجاب عن هذا الاستدلال بأن التمر الطيب والرديء ليس من صنعة الإنسان، وهذا من صنعة الإنسان، والإنسان يريد أن يأخذ لنفسه أجراً، إلا أن سد الباب أولى؛ لأن تقدير قيمة الصنعة قد يحصل فيه اختلاف، وقد يطمع صاحب الذهب المصوغ ويحمل الثاني أكثر من قيمة الصنعة.

مثال ذلك: لو كان ذهب مكسّر فجاء صاحبه إلى الصائغ وقال: أبدل هذا الذهب بحلي آخر وأعطيك مقابل الصنعة. ربما يكون صاحب الدكان يزيد أكثر من قيمة الصنعة نظراً للرغبة هذا، فسد الباب أولى وأصح.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا تَمْرِ بِلَا نَوَى بِمَا فِيهِ نَوَى» هناك تمر يعجن، ويُنزغ نواه ويُسمى عندنا (العبيط)، فإذا جاء إنسان وقال: أريد أن أبيع عليك تمرًا فيه نوى بتمر لا نوى فيه، أي: بعبيط، فلا يجوز حتى لو تساويا كيلاً أو وزناً فإنه لا يصح؛

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١٧/٤).

(٢) إعلام الموقعين (١٠٧/٢).

(٣) المستدرك على مجموع الفتاوى (١٧/٤).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً، فيعه مردود، رقم (٢٣١٢)، ومسلم:

كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٤)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَيُبَاعُ النَّوَى بِتَمْرِ فِيهِ نَوَى<sup>[١]</sup>، .....

= وذلك لأنَّ النَّوَى زائدٌ على التَّمْرِ، فإذا وزَّناهما جميعاً فإنَّ النَّوَى سوفَ يَكُونُ لا مقابلَ له، فلا يَصَحُّ.

فإن قال قائل: إذا كانَ هذا الَّذي اشترى التَّمْرَ لا يُهْمُهُ النَّوَى ولا يَخْطُرُ على باله، لكنَّه رجلٌ نزلَ به ضيفٌ، وقال: إن قَدَّمْتُ له العبيطَ فإنه لا يَلِيْقُ، ولا يُعَدُّ هذا إكراماً - حسبَ العادة - وأنا أُريدُ أن أشتريَ تمرًا. فذهبَ إلى صاحبِ التَّمْرِ واشترى منه تمرًا بالعبيطِ، فنقول: هذا - أيضًا - لا يَجُوزُ؛ لأنَّ النَّوَى حجمُه كبيرٌ يَسَعُ مساحةً بالنِّسبةِ للكيلِ والنِّسبةِ للوزنِ أيضًا، فلا يُمكنُ التَّساوي، ولو اشترى تمرًا بلا نوى بتمرٍ بلا نوى معَ التَّساوي فهو جائزٌ، وأيضًا تمرٌ بنوى بتمرٍ بنوى معَ التَّساوي جائزٌ كما جاءَ في الحديث<sup>(١)</sup>.

وإذا قُدِّرَ أنَّ بعضَ النَّوى أكبرُ من بعضٍ فهذا شيءٌ مُغتفرٌ، وإلا فَمِنَ المعلومِ أنَّه أحياناً يَكُونُ نوى بعضِ التَّمْرِ كبيراً، لكنَّ الشَّرْعَ لم يَلْتَفِتْ لهذا؛ لأنَّه أمرٌ يَشُقُّ اعتباره، وليسَ مقصوداً في الغالبِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيُبَاعُ النَّوَى بِتَمْرِ فِيهِ نَوَى» هذا غريبٌ، النَّوَى يُبَاعُ بِتَمْرِ فِيهِ نَوَى، والتَّمْرُ لا يُبَاعُ بِتَمْرِ لَيْسَ فِيهِ نَوَى.

ووجهُ ذلك أنَّ هذا غيرُ مقصودٍ؛ لأنَّ الَّذي باعَ النَّوى بتمرٍ فِيهِ نَوَى يَقْصُدُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد، أو استزاد، فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» واللفظ لمسلم.

وَلَبْنٌ وَصُوفٌ بِشَاةٍ ذَاتِ لَبْنٍ وَصُوفٍ<sup>[١]</sup>.

= التَّمَرُ لَا يَقْصَدُ النَّوَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَصْدُهُ النَّوَى لَعَرَفَ أَنَّ النَّوَى سَوْفَ يَنْقُصُ عَمَّا اشْتَرَاهُ بِهِ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْقَصْدَ لَهُ أَثَرٌ فِي الْحِلِّ وَالْتَحْرِيمِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَبْنٌ وَصُوفٌ بِشَاةٍ ذَاتِ لَبْنٍ وَصُوفٍ» اللَّبْنُ وَالصُّوفُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> يَجْرِي فِيهِمَا رَبًّا؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ مَكِيلٌ، وَالصُّوفَ مَوْزُونٌ، وَكَانَ اللَّبْنُ مَكِيلًا؛ لِأَنَّهُ مَائِعٌ، وَالصُّوفُ كَانَ مَوْزُونًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ كَيْلُهُ، فَإِذَا بَاعَ لَبْنًا وَصُوفًا بِشَاةٍ ذَاتِ لَبْنٍ وَصُوفٍ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ مَسْأَلَةِ «مُدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ»؛ لِأَنَّهُ بَاعَ رَبَوِيًّا رَبَرَوِيًّا، وَمَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ، فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ هَذَا الْقَوْلَ، فَلَبْنٌ وَصُوفٌ بِشَاةٍ فِيهَا لَبْنٌ وَصُوفٌ أَثَبَا الرَّائِدُ عَلَى الْآخِرِ؟

الْجَوَابُ: الشَّاةُ، أَي: زَادَ اللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَالْعَظْمُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ مَسْأَلَةِ «مُدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ» فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ وَالصُّوفَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِيهَا إِذَا اشْتَرَى إِنْسَانٌ شَاةً ذَاتَ لَبْنٍ وَصُوفٍ بَلْبِنٍ وَصُوفٍ، وَالذَّلِيلُ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ أَنَّهُ سَوْفَ يَقُومُ الشَّاةُ نَفْسَهَا بِاللَّبْنِ وَالصُّوفِ الَّذِي مَعَهُ، وَلَا يُعِيرُ اهْتِمَامًا لَصُوفِهَا الَّذِي عَلَى ظَهْرِهَا، وَلَا لِلْبَيْنِ الَّذِي فِي صَرْعِهَا، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ مَسْأَلَةِ «مُدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ» وَبِهَذَا نَعَرَفُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الرَّبَوِيِّ شَيْءٌ مِنَ الْجَنْسِ لَكِنْ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ مِثْلَ الْأَبَازِيرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُصْلَحُ بِهِ الطَّعَامُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَالْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللَّبْنَ رَبَوِيٌّ، وَالصُّوفَ رَبَوِيٌّ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصُّوفَ لَيْسَ رَبَوِيًّا، وَأَمَّا اللَّبْنُ فَإِنْ كَانَ أَهْلُ هَذَا الْبَلَدِ قَدِ اعْتَادُوا

(١) انظر: كشاف القناع (٣/ ٩١).

وَمَرَدُّ الْكَيْلِ لِعُرْفِ الْمَدِينَةِ، وَالْوَزْنُ لِعُرْفِ مَكَّةَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>، .....

= أن يكون قوتهم اللبن فإننا نلحقه بالبرِّ والتَّمْرِ والشَّعِيرِ، وأمَّا الذين لا يرونه قوتًا كما عندنا في نجد فليس ربويًا؛ لأنه لم يُنصَّ عليه ولا هو في معنى المنصوص، بل هو من جنس الشراب الذي يُشرب من غير اللبن.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَرَدُّ الْكَيْلِ لِعُرْفِ الْمَدِينَةِ، وَالْوَزْنُ لِعُرْفِ مَكَّةَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(١)</sup> أي: مردُّ كونِ الشَّيْءِ مكيلاً أو كونِ الشَّيْءِ موزوناً إلى عرفِ مَكَّةَ والمدينة، فالكيلُ نرجعُ فيه إلى عرفِ المدينة، فلو كانَ هذا الشَّيْءُ مكيلاً في المدينة، وموزوناً في مَكَّةَ فإننا نعتبرُ المكيالَ بالمدينة، ولو كانَ هذا الشَّيْءُ موزوناً في مَكَّةَ مكيلاً في المدينة رجعنا إلى مَكَّةَ، فعليه يَحْتَلَفُ الْحُكْمُ فيما إذا كانَ الإنسانُ في مَكَّةَ، أو إذا كانَ في المدينة، فإذا كانَ في المدينة فالمكيالُ مكيالُ المدينة، وإذا كانَ في مَكَّةَ فالميزانُ ميزانُ مَكَّةَ، فإن اتَّفَقَ البلدانِ على كونِ الشَّيْءِ مكيلاً أو موزوناً صارَ هذا الشَّيْءُ مكيلاً أو موزوناً، سواء كانَ في مَكَّةَ أو في المدينة، والمعتبرُ عرفُ مَكَّةَ على عهدِ الرَّسُولِ ﷺ، وهذا قد يجهله كثيرٌ من الناسِ فلا يعلمه.

وقد ذكرَ أهلُ العلمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ضوابطَ للمكيالِ والموزونِ فيها ما سبقَ من أنَّ كلَّ مائعٍ مكيالٌ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب قول النبي ﷺ: «المكيال مكيال أهل المدينة»، رقم (٣٣٤٠)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب كم الصاع، رقم (٢٥٢٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة». وصححه ابن حبان (٣٢٨٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه الدارقطني والنووي وابن دقيق العيد والعلاني، قاله المناوي في فيض القدير (٦/٣٧٤)، وصححه الألباني في الإرواء (١٩١/٥).



وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ اعْتَبِرْ عُرْفَهُ فِي مَوْضِعِهِ<sup>[١]</sup>.

وَمِنْهَا أَنَّ مَا تَعَدَّرَ كَيْلَهُ يُعْتَبَرُ بِالوزنِ كَالْخَبْزِ وَالتَّمْرِ الْمَكْنُوزِ الْمَجْبَنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ بِالوزنِ، لَكِنْ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَكِيلًا.

[١] وَهَنَاكَ أَشْيَاءٌ لَا يُعْرَفُ لَهَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَإِلَى أَيِّ شَيْءٍ نَرْجِعُ؟ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ اعْتَبِرْ عُرْفَهُ فِي مَوْضِعِهِ» نَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ فِي مَوْضِعِهِ، فَإِنْ كَانَ النَّاسُ يَتَّبِعُونَهُ بِالوزنِ فَهُوَ مَوْزُونٌ، أَوْ بِالْكَيْلِ فَهُوَ مَكِيلٌ، أَوْ بِالْعَدَدِ فَهُوَ مَعْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ضَابِطٌ نَرْجِعُ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: نَرُدُّهُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَهَا بِهِ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَإِذَا كَانَ أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ إِلَيْهِ الْكَيْلُ فِي الْمَدِينَةِ فَهُوَ مَكِيلٌ، أَوْ الْوزنَ فِي مَكَّةَ فَهُوَ مَوْزُونٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ إِلَى النَّظَرِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْيَقِينَ يُرْجِعُ فِيهِ إِلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، وَقَدْ يُقَالُ: بَلْ إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُرْفٌ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَإِنَّا نَطْرَحُ الشُّبُهَةَ وَنَقُولُ: يُرْجِعُ إِلَى مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ. وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي مِنْ جِهَةِ السُّهُولَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالتَّيْسِيرِ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِثَلَاثٍ يَحْصُلُ التَّرَاوُعُ فِيَقُولُ: هَذَا يُشَبَّهُ الْمَكِيلَ فِي الْمَدِينَةِ، وَهَذَا يُشَبَّهُ الْمَوْزُونَ فِي مَكَّةَ. فَيُقَالُ: مَا دَامَ لَيْسَ لَهُ عُرْفٌ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَإِنَّمَا طَرَأَ حَدِيثًا فَإِنَّا نَعْتَبِرُ عُرْفَهُ فِي مَوْضِعِهِ، هَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَكِيلُ مَكِيلٌ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَا نَصَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ فَهُوَ مَكِيلٌ، وَمَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ فَالمرجعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ؛ لِأَنَّهُ يُضَعَّفُ هَذَا الْحَدِيثُ: «الْمَكِيلُ مَكِيلٌ الْمَدِينَةِ،

(١) انظر الحاشية السابقة.

= وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ»، وَيَقُولُ: مَا نَصَّ الشَّرْعُ عَلَيْهِ، مِثْلَ التَّمْرِ مَكِيلٌ، وَالْبُرِّ مَكِيلٌ، وَالشَّعِيرِ مَكِيلٌ، وَالزَّيْبِ مَكِيلٌ، وَالْمِلْحِ مَكِيلٌ<sup>(١)</sup>، وَالدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّرَ زَكَاةَ الْفَطْرِ بِالْكَيْلِ، فَقَالَ: «صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، وَصَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ»<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُنَّا نُخْرِجُهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ التَّمْرَ وَالشَّعِيرَ وَالزَّيْبَ وَالْأَقْطَ»<sup>(٣)</sup>، فَمَا نَصَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ فَهُوَ مَكِيلٌ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ تَتَعَدَّى، أَمَّا مَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ عَرَفُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ كَانُوا يَبِيعُونَهُ بِالْوَزْنِ فَهُوَ مَوْزُونٌ، وَإِنْ كَانُوا يَبِيعُونَهُ بِالْكَيْلِ، فَهُوَ مَكِيلٌ وَإِنْ كَانُوا يَبِيعُونَهُ بِالْعَدِّ فَهُوَ مَعْدُودٌ.

وَلْنُطَبِّقَ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى حَالِنَا الْيَوْمَ، فَالآنَ النَّاسُ يَتْبَاعُونَ الرِّزَّ وَالْبُرَّ بِالْوَزْنِ، هَلْ نَعْتَبِرُ الْوَزْنَ فِيهِ؟ أَوْ نَقُولُ: هَذَا مَنْصُوصٌ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بُرًّا بُرًّا فَلَا نَعْتَبِرُ الْوَزْنَ، بَلْ نَعْتَبِرُ الْكَيْلَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَكِيلٌ بِالنَّصِّ، فَلَا تَتَعَدَّى النَّصَّ.

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هُنَاكَ ذُرَّةً يَتْبَاعُهَا النَّاسُ بِالْوَزْنِ فَهَلْ نَقُولُ: هِيَ مَوْزُونَةٌ بِنَاءً عَلَى الْعَرَفِ؟ أَوْ هِيَ مَكِيلَةٌ؛ لِأَنَّهَا كَالْبُرِّ؟

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٦٣٣٣) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْزَهَبُ بِالزَّهَبِ، تَبْرَهُ وَعَيْنُهُ، وَزَنَا بَوْزَنَ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، تَبْرَهُ وَعَيْنُهُ، وَزَنَا بَوْزَنَ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، كَيْلًا بِكَيْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّعِيرِ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ أَكْثَرُهُمَا يَدَا بَيْدٍ».

وَأَصْلُهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، رَقْمُ (١٥٨٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ فَرْضِ صَدَقَةِ الْفَطْرِ، رَقْمُ (١٥٠٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، رَقْمُ (٩٨٤)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ، رَقْمُ (١٥١٠)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

فَصْلٌ<sup>[١]</sup>

= الجوابُ: نَرْجِعُ إلى العَرَفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ الذُّرَّةَ مِنَ الْمَكِيلِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يُرِيحُ الْإِنْسَانَ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمَرْدَّ مَرْدُّ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ فَقَدْ يَحْصُلُ اشْتِبَاهٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ مُطْلَقًا، فَمَا كَانَ مَكِيلًا عِنْدَ النَّاسِ فَهُوَ مَكِيلٌ، وَمَا كَانَ موزونًا فَهُوَ موزونٌ، فَصَارَتِ الْأَقْوَالُ ثَلَاثَةً:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْمَرْجِعَ إِلَى مَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنَّ الْوِزْنَ لِمَكَّةَ وَالْكَيْلَ لِلْمَدِينَةِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْأَصْنَافُ السَّتَّةُ تَبْقَى عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ: الْبُرُّ وَالتَّمْرُ وَالشَّعِيرُ وَالْمِلْحُ مَكِيلَةٌ، وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ موزونان<sup>(١)</sup>، وَمَا عدا ذَلِكَ فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، إِنْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِالْكَيْلِ فَهُوَ مَكِيلٌ، وَإِنْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِالْوِزَنِ فَهُوَ موزونٌ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: إِنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ التَّسَاوِي أَوْ النِّقْصُ أَوْ الزِّيَادَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «فَصْلٌ» أَي: فِي رِبَا النَّسِيئَةِ، فَالَّذِي سَبَقَ الْبَحْثُ فِيهِ رِبَا الْفَضْلِ.

وَرِبَا النَّسِيئَةِ هُوَ تَأْخِيرُ التَّقَابُضِ فِي بَيْعِ الرِّبَوِيِّينَ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَمِنْ أَجْلِهِ حَرُمَ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٦٣٣٣) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، تَبْرَهُ وَعَيْنُهُ، وَزَنَا بوزن، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، تَبْرَهُ وَعَيْنُهُ، وَزَنَا بوزن، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، كَيْلًا بِكَيْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّعِيرِ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ أَكْثَرُهُمَا يَدًا بِيَدٍ».

وَأَصْلُهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، رَقْمُ (١٥٨٧).

= ربا الفضل، كما جاء في حديث أسامة بن زيد: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ»<sup>(١)</sup>، وقد اختار ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا في أوَّل الأمر، وقال: إِنَّ ربا الفضلِ جائزٌ، وإنَّكَ إذا بعتَ صَاعِينَ مِنَ الْبُرِّ بَصَاعٍ يَدَا بِيَدٍ فَهُوَ جَائِزٌ، لَكِنْ لَمَّا نَظَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُشْكِلُ عَلَى طَالِبِ الدَّلِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ»؛ لِأَنَّ (إِنَّمَا) مِنْ أَدَوَاتِ الْحَصْرِ، وَتَكُونُ النَّتِيجَةُ لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِئَةِ.

وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الْحَصْرَ مَنقُوضٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ثُبُوتِ رَبَا الْفَضْلِ، وَالَّذِي قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ»، هُوَ الَّذِي قَالَ: «مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى»<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلِمَ إِذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ»؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الدينار بالدينار نساءً، رقم (٢١٧٨، ٢١٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٦) (١٠٤)، عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البيهقي (٢٨٦/٥) من طريق حيان بن عبيد الله أبو زهير، قال: سئل أبو مجلز لاحق بن حميد عن الصرف؟ وأنا شاهد، فقال: كان ابن عباس يقول زماناً من عمره: «لَا بَأْسَ بِمَا كَانَ مِنْهُ يَدَا بِيَدٍ» وكان يقول: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِئَةِ» حتى لقيه أبو سعيد الخدري فذكر الحديث بنحوه إلا أنه قال: «عَيْنُ بَعِينٍ مِثْلُ بَمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ رَبَا» قال: «وَكُلُّ مَا يَكَالُ أَوْ يوزن فَكَذَلِكَ أَيْضًا» قال: فقال ابن عباس: «جَزَاكَ اللَّهُ يَا أَبَا سَعِيدٍ عَنِي الْجَنَّةُ، فَإِنَّكَ ذَكَرْتَنِي أَمْرًا كُنْتُ نَسِيتُهُ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» وكان ينهى عنه بعد ذلك أشدَّ النهي.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه-، واللفظ لمسلم.

وَيَحْرُمُ رَبَا النَّسِيئَةِ<sup>[١]</sup> .....

قلنا: لِيُنْبَهَ عَلَى أَنَّ رَبَا النَّسِيئَةِ أَعْظَمُ مِنْ رَبَا الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، حَيْثُ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَدَانَ مِنْ شَخْصٍ آخَرَ، ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ وَلَمْ يُوفِ قَالَ: نُؤَخِّرُ وَنَزِيدُ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الرَّبَا الْأَعْظَمُ وَالْأَكْثَرُ إِثْمًا هُوَ رَبَا النَّسِيئَةِ، وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَنَاقُضٌ بَيْنَ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ إِذَا صَحَّ عَنْهُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَا لَمْ يُوجَدْ نَسَخٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَنْ مَا الْفَائِدَةُ مِنْ حَصْرِهِ فِي هَذَا؟

قلنا: لِأَنَّهُ أَعْظَمُ نَوْعِي الرَّبَا؛ فَلِهَذَا قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ».

فَمَا الْأَشْيَاءُ الَّتِي يَحْرُمُ فِيهَا رَبَا النَّسِيئَةِ؟

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْرُمُ رَبَا النَّسِيئَةِ» النَّسِيئَةُ مَعْنَاهَا: الْمُؤَخَّرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، يَعْنِي: التَّأخِيرَ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ رَبَا النَّسِيئَةِ، بَلِ الْمُرَادُ مَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿يُحْلُونَ عَامًا وَيُحْكِرُونَ عَامًا﴾، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ وَهِيَ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَمُحَرَّمٌ، لَا يَجُوزُ فِيهَا الْقِتَالُ، فَكَانَ الْعَرَبُ يَتَلَاعَبُونَ فِيهَا، أحيانًا يُؤَجِّلُونَ الْمُحَرَّمَ إِلَى صَفَرٍ، فَيُحْلُونَ شَهْرَ مُحَرَّمٍ وَيُحْكِرُونَ صَفَرًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُؤَاطِعُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾، لَا عَيْنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ أَرْبَعَةٌ، فَيُؤَافِقُونَ الْعِدَّةَ، وَلَكِنْ يُجَافِقُونَ التَّعْيِينَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فِيُحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾، فَالنَّسِيءُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ غَيْرُ النَّسِيءِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَنْهُ هُنَا، النَّسِيءُ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ هُنَا هُوَ تَأخِيرُ الْقَبْضِ فِي بَيْعِ كُلِّ جِنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ إِذَا أَنْ يَقَعَ فِي جِنْسٍ وَاحِدٍ رَبَوِيٍّ أَوْ فِي جِنْسَيْنِ

فِي بَيْعِ كُلِّ جَنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ<sup>[١]</sup> .....

= رِبَوِيَّيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ، أَوْ فِي جَنْسَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ لَمْ يَتَّفَقَا فِي الْعِلَّةِ أَوْ فِي شَيْئَيْنِ لَيْسَا رِبَوِيَّيْنِ، فَلَا قِسَامَ أَرْبَعَةً:

الأوّل: إِذَا كَانَ الْبَيْعُ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ رِبَوِيٍّ، حُرِّمَ فِيهِ التَّضَاوُلُ وَالنِّسَاءُ.

الثاني: إِذَا كَانَ فِي جَنْسَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ، حُرِّمَ بَيْنَهُمَا النَّسَاءُ فَقَطْ دُونَ الْفَضْلِ.

الثالث: إِذَا كَانَ بَيْنَ جَنْسَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ لَمْ يَتَّفَقَا فِي الْعِلَّةِ، جَازَ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ.

الرابع: إِذَا كَانَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَيْسَا رِبَوِيَّيْنِ، جَازَ كُلُّ شَيْءٍ؛ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي بَيْعِ كُلِّ جَنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ» «كُلِّ جَنْسَيْنِ» احْتِرَازًا مِنَ الْجَنْسِ الْوَاحِدِ، فَالْجَنْسُ الْوَاحِدُ فِيهِ رَبَا نَسِيئَةٍ وَرَبَا فَضْلٍ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ الْآنَ يُبَيِّنُ رَبَا النَّسِيئَةِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ قَاعِدَةً: «أَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ يَجْرِي بَيْنَهُمَا رَبَا الْفَضْلِ فَبَيْنَهُمَا رَبَا نَسِيئَةٍ وَلَا عَكْسَ»؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فِي بَيْعِ كُلِّ جَنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ»، فَمَا هِيَ عِلَّةُ رَبَا الْفَضْلِ؟

الجواب: سَبَقَ لَنَا فِي أَوَّلِ بَابِ الرَّبَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهَا، وَالْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> عِنْدَنَا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْكِيلُ وَالْوِزْنُ، سِوَاهُ كَانَ هَذَا الْمِكِيلُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ لَا، أَوْ مِمَّا يُقْتَاتُ أَوْ لَا، وَكَذَلِكَ الْمَوْزُونُ، فَكُلُّ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا اتِّفَاقٌ فِي الْكِيلِ فَإِنَّهُ يَجْرِي بَيْنَهُمَا رَبَا النَّسِيئَةِ، وَهُمَا قِطْعَا رِبَوِيَّانِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْكِيلُ.

(١) انظر المغني (٥٥/٦)، والإنصاف (١١/٥)، وكشاف القناع (٣/٢٥١).

لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا<sup>(١)</sup>، .....

فقوله: «اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ» إِذَا بَعْنَا مَكِيلًا بِمَكِيلٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ وَجَبَ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، سَوَاءٌ كَانَ مَطْعُومًا أَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ، وَلَوْ بَعْنَا صَاعًا مِنَ الْبُرِّ بِصَاعٍ مِنَ الْإِشْنَانِ - وَالْإِشْنَانُ عِبَارَةٌ عَنْ دَقِيقٍ يُشَبِّهُ الصَّابُونَ الَّذِي فِي الْعُلْبِ تُغْسَلُ بِهِ الثِّيَابُ، وَهُوَ مِنْ شَجَرٍ يَبْسُ وَيُدْقُ، وَالْإِشْنَانُ مَكِيلٌ - فَإِذَا بَاعَ صَاعًا مِنَ الشَّعِيرِ بِصَاعٍ مِنَ الْإِشْنَانِ وَجَبَ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَلَا يَجِبُ التَّسَاوِي؛ لِاخْتِلَافِ الْجَنْسِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(١)</sup>.  
قوله: «كَيْفَ شِئْتُمْ» أَي: بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، وَلَكِنْ «يَدًا بِيَدٍ»، وَإِذَا بَاعَ صَاعًا مِنَ الْبُرِّ بِصَاعٍ مِنَ الْجَصِّ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّقَابُضِ؛ لِأَنَّ الْجَصَّ يُبَاعُ كَيْلًا، فَقَدْ كَانُوا بِالْأَوَّلِ يَبْعُونَهُ بِالْكَيْلِ، فَتَأْتِي إِلَيْهِ، وَتَقُولُ لَهُ: أَعْطِنِي صَاعًا مِنَ الْجَصِّ. فَيُعْطِيكَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا» فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ،

كَمَا لَا يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: بَاعَ حَدِيدًا بِدَنَانِيرٍ، فَعِلَّةُ رَبَا الْفَضْلِ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا، فَكِلَاهُمَا مَوْزُونٌ، فَمُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ النِّسَاءُ، وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَنْتَى فَقَالَ: «لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا»، وَدَلِيلُ هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(٢)</sup>، وَجَهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ السَّلْمَ لَا بَدَّ فِيهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= مِنْ تَقْدِيمِ الثَّمَنِ وَتَأْخِيرِ الْمُثْمَنِ، وَهَذَا نَسِئَةٌ، وَقَدْ أَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِسْلَافَ يَكُونُ فِي الدَّرَاهِمِ وَهِيَ مَوْزُونَةٌ، أَوْ فِي الدَّنَانِيرِ وَهِيَ مَوْزُونَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ» فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا فَإِنَّهُ يَصَحُّ النَّسَاءُ؛ لِئَلَّا يَنْسَدَ بَابُ السَّلَمِ فِي الْمَوْزُونَاتِ؛ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نَقُلْ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَصَحَّ السَّلَمُ فِي الْمَوْزُونَاتِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا وَاشْتَرَى بِهِ مَكِيلٌ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ، لَكِنَّ الْمَشْكَلَ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ هُوَ إِذَا أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ مَوْزُونٍ، فَلَوْلَا هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ لَقُلْنَا: لَا يَجُوزُ الْإِسْلَامُ فِي الْمَوْزُونِ إِلَّا إِذَا أَسْلَمَ غَيْرَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

والتَّعْلِيلُ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ لَمْ يُجَوِّزِ النَّسَاءَ فِي بَيْعِ النَّقْدِ فِي الْمَوْزُونِ لَانْسَدَّ بَابُ السَّلَمِ فِي الْمَوْزُونَاتِ غَالِبًا، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: غَالِبًا أَنَّهُ رَبِّمَا نَقُولُ: إِنَّ السَّلَمَ فِي الْمَوْزُونَاتِ لَا يَنْسَدُّ. وَنَجْعَلُ الثَّمَنَ مَكِيلًا، فَيَقُولُ مَثَلًا: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مِئَةَ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ بَطْنٍ مِنَ الْحَدِيدِ. فَهَذَا يَجُوزُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُخْتَلِفَةً، فَهِيَ لَمْ يَتَّفِقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: لَانْسَدَّ بَابُ السَّلَمِ فِي الْمَوْزُونَاتِ غَالِبًا. وَلَا نَقُولُ: دَائِمًا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ السَّلَمَ فِي غَيْرِ الْمَوْزُونِ، كَالْمَكِيلِ، وَالْحَيَوَانِ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا»، لَمْ يَقُلْ: لَيْسَ أَحَدُهُمَا ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَلَا بَدَّ مِنَ التَّقَابُضِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ، فَلَوْ بَعْتُكَ دَرَاهِمًا بَدِينَارٍ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّقَابُضِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ



كَالْمَكِيلَيْنِ<sup>[١]</sup> وَالْمَوْزُونَيْنِ<sup>[٢]</sup>.

= عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>، فَلَوْ بَعْتُ عَلَيْكَ حُلِيًّا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٍ مِنَ النُّحَاسِ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ التَّقَابُضِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا. وَلَمْ يَقُلْ: ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَالْمَكِيلَيْنِ» أَي: إِذَا بَاعَ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ.

[٢] قوله: «وَالْمَوْزُونَيْنِ» أَي: إِذَا بَاعَ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ فِيهِمَا النَّسَاءُ.

وَدَلِيلُ هَذَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(٢)</sup>، فَأَوْجَبَ الْقَبْضَ، وَإِجَابُ الْقَبْضِ يَعْنِي: تَحْرِيمَ النَّسَاءِ.  
الْأَمْثَلَةُ:

بَاعَ شَعِيرًا بَبُرٍّ لَا يَجُوزُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّهَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ، وَهِيَ الْكَيْلُ.

بَاعَ بُرًّا بِحَدِيدٍ يَجُوزُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّهَا اخْتَلَفَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ.

بَاعَ طَنًّا مِنَ الرَّصَاصِ بطنٌ مِنَ النُّحَاسِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ، وَهِيَ الْوِزْنُ.

بَاعَ صَاعًا مِنَ التَّمْرِ بِصَاعٍ مِنَ الْبُرِّ لَا يَجُوزُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّهَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ، وَهِيَ الْكَيْلُ.

(١) مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، رَقْمُ (٢١٧٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، رَقْمُ (١٥٨٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوْ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ» وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، رَقْمُ (٢١٧٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، رَقْمُ (١٥٨٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلٌ<sup>[١]</sup>.

=

اشْتَرَى صَاعًا مِنَ الْبُرِّ بِدَرَاهِمٍ يَجُوزُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ.

اشْتَرَى طَنًّا مِنَ الرَّصَاصِ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ يَجُوزُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّهَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ وَهِيَ الْوِزْنُ، لَكِنْ اسْتُثْنِيَ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا.

واستثناء النقْدِ يدلُّ على أنَّ الموزونات ليس فيها ربًا كما رجَّحناه من قبل وقُلنا: إِنَّ الصَّحِيحَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْعَيْنُ وَالنَّقْدِيَّةُ، فَنَفْسُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يَجْرِي فِيهِمَا الرَّبَا مَهْمَا كَانَا بِدَلِيلِ حَدِيثِ الْقَلَادَةِ<sup>(١)</sup>، وَأَيْضًا هُمَا نَقْدٌ لِلنَّاسِ وَأَثْمَانٌ وَقِيمٌ لِلْأَشْيَاءِ؛ لَيْسَ لِأَنَّهَا موزوناتٍ، وَالسَّلَامُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «أَوْ وَزَنٍ مَعْلُومٍ»<sup>(٢)</sup>، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْموزُونَ سِيْشَرَى بِدَرَاهِمٍ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْموزوناتِ لَيْسَ فِيهَا رَبًّا، وَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، إِلَّا مَا كَانَ قُوْتًا فَهُوَ يَرْجِعُ لِلْعِلَّةِ الْآخَرَى.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلٌ» إِذِنْ الْقَبْضُ شَرْطٌ لاسْتِمْرَارِ صَحَّةِ الْعَقْدِ، أَي: أَنَّ الْعَقْدَ تَمَّ وَصَحَّ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لاسْتِمْرَارِ صَحَّةِ الْقَبْضِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَأِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلٌ» وَالِدَّلِيلُ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَا<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ بَيْعِ الْقَلَادَةِ فِيهَا خَرْزٌ وَذَهَبٌ، رَقْمٌ (١٥٩١)، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ السَّلَامِ، بَابُ السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ، رَقْمٌ (٢٢٤٠)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، رَقْمٌ (٢١٧٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، رَقْمٌ (١٥٨٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوْ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَرْبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ» وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَإِنْ بَاعَ مَكِيلًا بِمَوْزُونٍ جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالنِّسَاءُ<sup>[١]</sup>، وَمَا لَا كَيْلَ فِيهِ وَلَا وَزْنَ؛ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ<sup>[٢]</sup>.

مثلاً: بَاعَ عَلَيْهِ بُرًّا بِشَعِيرٍ فِي الدُّكَانِ، لَكِنَّ الشَّعِيرَ فِي الْمَخْزَنِ وَقَالَ: أَتَيْتَنِي بَعْدَ سَاعَةٍ فِي الْمَخْزَنِ لِأَعْطِيكَ الشَّعِيرَ. فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ، فَإِنْ قَالَ: أَعْطَيْتَنِي يَدَكَ. وَمَشَيْتَا إِلَى الْمُسْتَوْدَعِ وَسَلَّمَهُ فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَتَفَرَّقَا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ بَاعَ مَكِيلًا بِمَوْزُونٍ جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالنِّسَاءُ» مثاله: بَاعَ مِئَةَ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ بِمِئَةِ كِيلٍ مِنَ النَّحَاسِ فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَتَّفِقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ وَفِي الْجَنَسِ أَيْضًا، فَيَجُوزُ التَّفَرُّقُ وَيَجُوزُ النَّسَاءُ.

[٢] قوله: «وَمَا لَا كَيْلَ فِيهِ وَلَا وَزْنَ؛ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَبَوِيٍّ، إِذْ إِنَّ الرَّبَوِيَّ إِمَّا مَكِيلٌ وَإِمَّا مَوْزُونٌ، فَمَا لَا كَيْلَ فِيهِ وَلَا وَزْنَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ، وَلَمْ يَقُلْ: رَبَا الْفَضْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ النَّسَاءُ جَازَ الْفَضْلُ وَلَا عَكْسَ، فَقَدْ يَجُوزُ الْفَضْلُ وَلَا يَجُوزُ النَّسَاءُ كَالْبُرِّ بِالشَّعِيرِ - مثلاً - يَجُوزُ فِيهِ الْفَضْلُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ.

مثال ما سبق: لَوْ بَعْتُ عَلَيْكَ ثَوْبًا بِثَوْبَيْنِ: الثَّوْبُ حَاضِرٌ، الثَّوْبَانِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ جَازَ؛ لِأَنَّ الثِّيَابَ لَا يَقَعُ فِيهَا الرِّبَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَكِيلًا وَلَا مَوْزُونًا.

مثال آخر: إِنْسَانٌ أَحْتَاجُ إِلَى بَعِيرٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُ دِرَاهِمٌ، فَجَاءَ إِلَى شَخْصٍ وَقَالَ: أَعْطِنِي بَعِيرًا الْآنَ وَأَعْطِيكَ بَعِيرَيْنِ بَعْدَ سَنَةٍ. جَازَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَبَوِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ؛ وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنْفَذَ جَيْشًا، فَكَانَ يَأْخُذُ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ، وَالْبَعِيرَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ<sup>(١)</sup>،

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧١/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب الرخصة في ذلك [الحيوان بالحيوان نسبة]، =

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الدِّينِ بِالدِّينِ<sup>[١]</sup>.

= وهو مُنطَبِقٌ على القواعدِ حيثُ إِنَّه جارٍ على التَّعليلِ الَّذِي ذَكَرْنَا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الدِّينِ بِالدِّينِ» هذا ليسَ على إطلاقِهِ، وَلَكِنْ

لَهُ صُورٌ:

الأولى: بَيْعُ الدِّينِ عَلَى الْغَيْرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ بِالدِّينِ، بَلْ وَلَا بِالْعَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> مُطْلَقًا.

مثال ذلك: إنسانٌ فِي ذِمَّتِهِ لِشَخْصٍ مِثَّةُ صَاعٍ بَرٍّ، فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ يَطْلُبُهُ يَقُولُ: أَعْطِنِي يَا فُلَانُ. وَهُوَ يُبَاطِلُ بِهِ، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ: نُعْطِيكَ عَنْهَا مِثَّةَ دَرَاهِمٍ، وَنَحْنُ نَأْخُذُهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ. فَلَا يَجُوزُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ بَعِينٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، فَلَوْ قِيلَ لِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي لَهُ مِثَّةُ الصَّاعِ فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ: سَوْفَ نُعْطِيكَ عَنْهَا مِثَّةَ رِيَالٍ تَأْخُذُهَا نَقْدًا. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ غَرَرٌ، إِذْ إِنَّ الْمَطْلُوبَ قَدْ يُؤْفَى كَامِلًا وَقَدْ لَا يُؤْفَى، وَقَدْ يُؤْفَى نَاقِصًا، فَلَا يَصَحُّ.

لَكِنْ لَوْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَى ذِينَ فُلَانٍ قَادِرًا عَلَى أَخْذِهِ مِنْهُ، كَرَجُلٍ لَهُ سُلْطَةٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْخُذَ هَذَا الْمَالَ الَّذِي فِي ذِمَّةِ الرَّجُلِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ مَا فِي الذَّمِّ إِنَّمَا هِيَ الْخَوْفُ مِنَ الْغَرَرِ،

= رَقْم (٣٣٥٧)، وَالْحَاكِمُ (٥٦/٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٧/٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَايَةِ (١٥٩/٢): فِي إِسْنَادِهِ

اِخْتِلَافٌ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ قَوِيٍّ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٢٠٥/٥).

(١) انْظُرْ: الْمَغْنِي (١٠٦/٦)، وَالْإِنْصَافُ (٤٤/٥)، وَكَشَافُ الْقَنْعَانِ (٢٦٥/٣).

(٢) انْظُرْ: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٥١٢/٢٠).

= وعدم الاستلام فإذا زالت العلة زال المعلول وزال الحكم، ثم إن عجزَ عن أخذه فله الفسخ، وبشرط ألا يربح فيه البائع بمعنى ألا يبيعه بأكثر من ثمنه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ربح ما لم يضمن<sup>(١)</sup>؛ ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>، وبشرط ألا يكون بينهما ربا نسيئة مثل أن أبيع عليه مئة صاع من التمر في ذمة فلان بمئة صاع من الشعير فهذا لا يجوز؛ لأنه يجري فيه ربا النسيئة وأنا لم أقبض العوض.

الثانية: بيع الدين على من هو في ذمته.

مثاله: أنا أطلب شخصا مئة صاع بر، فجاء إلي وقال: أنا ليس عندي بر، ولكن أنا أعطيك عن مئة الصاع مئتي ريال؛ فهنا بيع دين بدين ففيه تفصيل:

إن كان باعه بسعر وقته فلا بأس، وإن باعه بأكثر فإنه لا يجوز، والدليل: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كُنَّا نَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْدَّرَاهِمِ فَنَأْخُذُ عَنْهَا الدَّنَانِيرَ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧٤/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٤)، والنسائي: كتاب البيوع، باب سلف وبيع، رقم (٤٦٢٩)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن، رقم (٢١٨٨)، وابن حبان (٤٣٢١)، والحاكم (١٧/٢)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما.

قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، رقم (٤٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان (١٨٦٢٠)، والحاكم (٤٤/٢)، وصححه على شرط مسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وصوب شعبة والترمذي والبيهقي أنه موقوف (٢٨٤/٢)، ورجحه الحافظ في الدراية (١٥٥/٢).

= وَبَيْعُ بالدَّانِيرِ فَنَأْخُذُ عَنْهَا الدَّرَاهِمَ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»، فَاشْتَرَطَ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطَيْنِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَتَفَرَّقَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا أَخَذَهَا بِأَكْثَرِ فَقَدْ رِبَحَ فِيهَا لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ، مَثَلًا الدِّينَارُ يُسَاوِي عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَقَالَ: أَنَا أَخَذْتُ مِنْكَ بِأَحَدٍ عَشَرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَخَذَ أَحَدَ عَشَرَ بَدَلَ الدِّينَارِ رِبَحَ دَرَاهِمًا، فَرِبَحَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّ الدَّانِيرَ فِي ضَمَانِ مَنْ هِيَ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ إِلَى الْآنَ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَقُلْنَا فِيهَا سَبَقَ: الْمَفْهُومُ لَا عُمُومَ لَهُ، إِذْ يَصْدُقُ الْمَفْهُومُ بِالْمُخَالَفَةِ وَلَوْ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا أَخَذَهَا بِأَقَلِّ مِنْ سَعْرِ يَوْمِهَا، أَيِ: الدِّينَارُ يُسَاوِي عَشْرَةَ، فَأَخَذَهُ الطَّالِبُ بِتِسْعَةٍ فَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا» أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ لَا تَجُوزُ، لَكِنَّهَا فِي الْوَاقِعِ تَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِبَحْ فِيهَا لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ، بَلْ نَزَلَ بَعْضُ حَقِّهِ، فَأَبْرَأَهُ مِنْ بَعْضِ حَقِّهِ، وَإِبْرَأُوهُ مِنْ بَعْضِ حَقِّهِ لَا بَأْسَ بِهِ، فَصَارَ الْمَفْهُومُ الْآنَ لَيْسَ لَهُ عُمُومٌ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَفْهَمَهَا، أَنَّ الْمَفْهُومَ لَا عُمُومَ لَهُ، بَلْ يَصْدُقُ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ مُخَالَفَةٍ، وَالصُّورَةُ الْوَاحِدَةُ الْمُخَالَفَةُ فِي الْمَثَالِ إِذَا أَخَذَهَا بِأَكْثَرِ، أَيِ: الدِّينَارُ يُسَاوِي عَشْرَةَ وَأَخَذَهَا بِأَحَدٍ عَشَرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ.

فَهُمْنَا الْعِلَّةَ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا»، فَمَا هِيَ الْعِلَّةُ فِي قَوْلِهِ: «مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ؟».

الجواب: العلة ظاهرة أيضًا؛ لأنه سيأخذ عن الدنانير دراهم، ويبيع الدنانير بالدرهم لا بدَّ فيها من القبض في مجلس العقد، وحيث لو لم يقبض لبطل العقد، كما لو باع دنانير بدراهم ولم يقبض فإنه يبطل العقد، فتبين أن حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما متمشٍ على القواعد العامة في الشريعة، والمعروفة في أبواب الربا.

ويشترط -أيضًا- ألا يتخذ حيلة على الربا، فإن اتخذ حيلة على الربا فهو حرام، مثل أن يبيع الدين الذي حلَّ بدين أكثر مؤجلًا، فيقول: لي عندك مئة صاع من البر، وقد حلَّ ولكن ليست عندك، أبيعك عليك بمئة صاع من التمر مؤجلًا؟ ومئة الصاع من التمر أكثر قيمة من مئة الصاع من البر.

الجواب: هذا لا يجوز؛ لئلا يتخذ حيلة إلى قلب الدين.

إذن بيع الدين بالدين: إذا باع ما في ذمة الغير لنفسه وهو مما يشترط فيه التقابض وجب القبض، وإذا كان لا يجب فيه التقابض فلا بأس أن يتأخر القبض، لكن بشرط ألا تزيد القيمة؛ لتأخر القبض.

مثاله: هذا الرجل في ذمته لفلان مئة ريال، فجاء المطلوب وقال: ليس عندي مئة ريال، بل عندي عشرة دنانير، والدنانير يساوي عشرة ريالات. قال: أعطني عشرة دنانير عن المئة. فهذا يجوز بشرط التقابض؛ لأنه بيع دراهم بدنانير، أما لو قال: أنا ليس عندي مئة ريال، وليس عندي دنانير، لكن عندي بر. والصاع منه يساوي ريالًا، فيكون عوض مئة الريال مئة صاع، قال: أنا أعطيك مئة صاع عن مئة ريال؛ فوافق فلا يشترط التقابض؛ لأن بيع البر بالدرهم لا يشترط فيه التقابض؛ لعدم اتفاقهما في علة ربا الفضل.

فَصْلٌ<sup>[١]</sup>

وَمَتَى افْتَرَقَ الْمُتَصَارِفَانِ<sup>[٢]</sup> .....

= أَمَّا لَوْ قَالَ: أَنَا أَقْبَلُ الْبُرِّ؛ لَكِنْ أَعْطِنِي عَنْ مِئَةِ الدَّرْهِمِ مِئَةَ صَاعٍ وَعِشْرَةَ أَصْوَاعٍ. فِهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ رِبْحٌ فِي شَيْءٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ.

أَمَّا لَوْ قَالَ: أَنْتَ فَقِيرٌ أَعْطِنِي بَدَلَ مِئَةِ الدَّرْهِمِ ثَمَانِينَ صَاعًا. فِهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ إِحْسَانًا مِنْهُ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ، إِذْ إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ مِئَةَ صَاعٍ، لَكِنَّهُ اخْتَارَ ثَمَانِينَ صَاعًا، فَصَارَ كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ: «لَا يَصِحُّ بَيْعُ الدِّينِ بِالْذَّيْنِ»، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَصَارَ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِيزَانًا فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَيِ: فِي بَيْعِ الدِّينِ عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ.

أَمَّا بَيْعُ الدِّينِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا: يَجُوزُ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى أَخْذِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَدِينُ قَدْ أَقَرَّ بِالذَّيْنِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُنْكَرًا، وَجَاءَ إِنْسَانٌ وَقَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ ذَيْنَ فَلَانٍ الَّذِي هُوَ لَكَ وَهُوَ مُنْكَرٌ وَلَمْ يُقَرِّ، وَلَكِنْ قَالَ: أَخَاطَرْتُ فَأَشْتَرِيهِ وَأُطَالِبُهُ عِنْدَ الْقَاضِي. فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مُحَاطَرَةٌ، لَكِنْ كَلَامُنَا فِيهَا إِذَا بَاعَ ذَيْنًا فِي ذِمَّةٍ مُقَرَّرٍ عَلَى شَخْصٍ قَادِرٍ عَلَى اسْتِخْرَاجِهِ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ جَائِزٌ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى مَنَعِهِ، وَالْأَصْلُ حُلُّ الْبَيْعِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَصْلٌ» هَذَا الْفَصْلُ ذَكَرَ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ حَكَمَ الصَّرْفِ وَهُوَ بَيْعُ النَّقْدِ بِالنَّقْدِ، وَهَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ مَا سَبَقَ مِنَ الْقَوَاعِدِ فِي الرِّبَا، لَكِنْ خَصَّوهُ بِفَصْلِ لَطُولِ فَرْوَعِهِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَتَى افْتَرَقَ الْمُتَصَارِفَانِ» الْمُتَصَارِفَانِ هُمَا الْمُتَبَايِعَانِ بِالصَّرْفِ،



قَبْلَ قَبْضِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيْمَا لَمْ يُقْبَضْ<sup>[١]</sup>.

= وَالصَّرْفُ فِي اللُّغَةِ الصَّوْتُ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ: «حَتَّى بَلَغَ مَكَانًا سَمِعَ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ»<sup>(١)</sup>، يَعْنِي: صَوْتَهَا، وَالصَّرْفُ بَيْعٌ نَقْدٌ بِنَقْدٍ، تَبِيعُ مِثْلًا ذَهَبًا بِفَضَّةٍ أَوْ فَضَّةً بِفَضَّةٍ يَعْنِي: دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ أَوْ دَرَاهِمَ بِدَنَانِيرٍ، وَسُمِّيَ صَرْفًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَزِنُونَ الدَّرَاهِمَ وَالْدَنَانِيرَ، يَتْبَاعُونَ بِالْوِزْنِ، حِينَمَا نَضَعُهَا فِي الْمِيزَانِ يَكُونُ لَهَا صَرِيفٌ، أَي: صَوْتُ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ صَرْفًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَبْلَ قَبْضِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيْمَا لَمْ يُقْبَضْ» أَي: وَصَحَّ فِيْمَا قُبِضَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اشْتَرَى مِئَةَ دَرَاهِمٍ بَعَشْرَةَ دَنَانِيرٍ، فَهَذَا صَرْفٌ، فَإِذَا اسْتَلَمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا آَلَ إِلَيْهِ صَحَّ الْعَقْدُ، أَي: تَبَيَّنَ أَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ، وَإِذَا سَلَّمَهُ خَمْسِينَ دَرَاهِمًا فَقَطْ وَتَفَرَّقَا صَحَّ الْعَقْدُ فِي خَمْسِينَ الدَّرَاهِمِ وَيُقَابِلُهَا خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ، وَالْبَاقِي لَا يَصَحُّ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، وَأَنَّهُ يُمَكَّنُ أَنْ يَصَحَّ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ، فَمَا وُجِدَ فِيهِ شَرْطُ الصَّحَّةِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا لَمْ يُوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ الصَّحَّةِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

مِثَالُ آخَرٍ: أَعْطَاهُ دِينَارًا يَصْرَفُهُ بَعَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ، فَهَلْ يَصَحُّ؟

نَقُولُ: يَصَحُّ الْعَقْدُ فِيْمَا قُبِضَ، وَلَا يَصَحُّ فِيْمَا لَمْ يُقْبَضْ، فَيَصَحُّ الْعَقْدُ فِي نَصْفِ الدِّينَارِ، وَيَبْقَى نَصْفُهُ أَمَانَةً عِنْدَ الْبَائِعِ، فَيَكُونُ هَذَا الدِّينَارُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ كَيْفِ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ، رَقْمُ (٣٤٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْإِسْرَاءِ بِالرَّسُولِ ﷺ إِلَى السَّمَوَاتِ وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، رَقْمُ (١٦٣)، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ، فَلَا تُبَدَّلُ<sup>[١]</sup>.

= وفائدة ذلك أنه لو زاد سعر الذهب فيما بين هذه الصفقة، وبين استلام حقه إذا وجد الآخر بقيّة الدّراهم، فإذا تغيّر السعر فهو على حساب صاحبه، فمثلاً لو كان حين صرف الدينار بالدراهم يساوي الدينار عشرة دراهم، ثم صار يساوي عشرين درهماً فإنه يبقى نصف الدينار بعشرة دراهم؛ لأن ما بقي من الدينار بقي عند الآخر وديعة، ولا يصحّ العقد فيه.

فإن لم يسلم شيئاً إطلاقاً بطل العقد في الجميع، وهذه المسألة نظيرها إذا اشترى الإنسان حلياً من شخص بعشرة آلاف ريال وسلّمه خمسة آلاف ريال فقط، والباقي قال: أحضره لك غداً. فإنه يصحّ في النصف، والباقي لم يدخل في ملكه ولا يصحّ فيه العقد، فإن لم يعطه شيئاً بأن قال: سأتيك بالدراهم بعد العصر وأعطني الحلي الآن، بطل العقد في الجميع، فإن قال المشتري: أنا ليس عندي دراهم، وأريد أن أشتري منك حلياً. فقال البائع: أنا أسلفك. فسلفه عشرة آلاف ريال، ثم ردها على البائع، فهذا حيلة بلا شك، فلا يجوز؛ لأن مفاصد المحرمات لا تزول بالحيل عليها، بل إن الحيل لا تزيد المفاصد إلا مفاصد، أما لو سلفه آخر فلا بأس.

وقوله: «بطل العقد فيما لم يقبض» وجه ذلك أن القبض شرط لصحة العقد؛ لقول النبي ﷺ: «يُعَوُّوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رحمه الله: «وَالدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ، فَلَا تُبَدَّلُ» هذه مسألة خلافية، ويترتب على الخلاف فيها عدّة مسائل ذكرها ابن رجب رحمه

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢١٧٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (١٥٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

= الله تعالى<sup>(١)</sup> في آخر كتاب (القواعد)، هل الدراهم والدنانير تتعين بالعقد أو لا؟ في ذلك خلاف بين العلماء، منهم من قال: إنها لا تتعين؛ لأن المقصود واحد، فالمقصود بالدينار هذا والدينار هذا واحد، إنما اختلفا في عينها فقط، وهذا لا يدل على أن الدراهم تتعين بالتعيين بالعقد.

ومنهم من قال: بل تتعين.

مثال ذلك: اشتريت منك هذا الثوب بهذا الدرهم، فالثوب الآن معين، ولا إشكال فيه؛ ولهذا لو أراد البائع أن يبدل الثوب لم يستطع ذلك إلا بموافقة المشتري، لكن المشتري عين هذا الدرهم، فهل يتعين هذا الدرهم؟

فإذا قلنا بالتعيين فإن المشتري لا يمكنه أن يبدلها؛ لأنه لما عينها ووقع العقد على عينها، وتم العقد صارت ملكاً للبائع، فلا يمكن أن يبدلها المشتري، كما أن البائع لا يمكن أن يبدل الثوب، أمّا إذا قلنا: إنها لا تتعين. فله أن يبدلها، ويأخذ من جيبه درهماً غير الذي عينه ويسلمه للبائع، هذا مما يترتب على الخلاف، فإذا قلنا: إنها تتعين بالتعيين بالعقد. فإنها لا تبدل، وإن قلنا: إنها لا تتعين فإنها تبدل؛ لأنه لا فرق بين هذا الدرهم وهذا الدرهم.

وفي الأوراق النقدية كذلك، لو قال: اشتريت منك هذا الثوب بهذه العشرة. ثم أراد أن يعطيه بدلاً عنها عشرة أخرى، فهل له أن يبدلها؟ على الخلاف، إن قلنا: إنها تتعين بالتعيين لم يملك أن يبدلها، وإن قلنا: لا تتعين. ملك، والأقرب إلى مقصود

(١) قواعد ابن رجب (ص: ٢٤٩).

وَإِنْ وَجَدَهَا مَغْضُوبَةً بَطَلَ<sup>[١]</sup>.

= النَّاسِ عَدَمُ التَّعْيِينِ، إِذْ إِنْ الْبَائِعَ لَا يُهْمُهُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْعَشْرَةُ أَوْ الْعَشْرَةُ الْآخَرَى.  
ثُمَّ إِنَّهُ -أَيْضًا- يُمَكِّنُ أَنْ يَخْتَلَفَ، فَلَوْ أَنََّّهُ اخْتَلَفَ بِأَنْ أَخْرَجَ الْعَشْرَةَ فَإِذَا هِيَ وَرَقَةٌ جَدِيدَةٌ فَأَرَادَ أَنْ يُغَيِّرَهَا إِلَى وَرَقَةٍ أُخْرَى قَدِيمَةٍ قَدْ تَكُونُ آيَلَةً إِلَى التَّلَفِ عَنْ قَرَبٍ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُغَيِّرَ؟ عَلَى الْخِلَافِ، لَكِنْ حَتَّى إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا لَا تَتَعَيَّنُ. فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِلْبَائِعِ أَنْ يَقُولَ: لَا أُرِيدُ هَذَا، فَفَرَّقُ بَيْنَ وَرَقَةٍ آيَلَةٍ لِلتَّلَفِ عَنْ قَرَبٍ، وَوَرَقَةٍ جَدِيدَةٍ، فَالْغَرَضُ هُنَا يَخْتَلَفُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ حَتَّى لَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا لَا تَتَعَيَّنُ. فَإِنَّهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَتَعَيَّنُ؛ لِأَنَّ الرَّغْبَةَ عِنْدَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، فَإِنْ بُدِّلَتْ فَهِيَ عَقْدٌ جَدِيدٌ عَلَى هَذِهِ الدَّرَاهِمِ الْجَدِيدَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ وَجَدَهَا مَغْضُوبَةً بَطَلَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ الَّتِي عَيْنُهَا فِي الْعَقْدِ، أَيْ: تَبَيَّنَ أَنَّهَا مَغْضُوبَةٌ فَإِنَّ الْعَقْدَ يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى عَيْنٍ مَغْضُوبَةٍ لَا يَمْلِكُ الْغَاصِبُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا، وَتَصَرَّفُهُ فِيهَا بَاطِلٌ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِنْسَانٌ غَضِبَ دَرَاهِمًا مِنْ شَخْصٍ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى صَاحِبِ الدُّكَّانِ، وَقَالَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الثَّوبَ بِهَذَا الدَّرَاهِمِ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ الدَّرَاهِمَ مَغْضُوبٌ، فَمَالِكُ هَذَا الدَّرَاهِمِ لَيْسَ الْمَشْتَرِي، فَهَذَا الْمَشْتَرِي أَجْرَى الْعَقْدِ عَلَى مَا لَا يَمْلِكُهُ، وَالْعَقْدُ عَلَى مَا لَا يَمْلِكُهُ بَاطِلٌ، فَيَكُونُ الْعَقْدُ بَاطِلًا، كَمَا لَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، بِأَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِدَرَاهِمٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الثَّوبَ مَغْضُوبٌ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الدَّرَاهِمَ لَا تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ، إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الدَّرَاهِمَ الَّتِي عَيْنُهَا مَغْضُوبَةٌ أَوْ مَسْرُوقَةٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُنَا لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ، وَيُرَدُّ الْمَغْضُوبُ إِلَى مَالِكِهِ، وَيُلْزَمُ الْمَشْتَرِي بِبَدْلِهِ.

وَمَعِيْبَةٌ مِنْ جِنْسِهَا أَمْسَكَ، أَوْ رَدَّ<sup>[١]</sup>.

فإذا قال البائع: أنا بعث عليك بثمانٍ معينٍ وقبضته، والآن لما تبين أنه ملكٌ للغير فإني أريد أن أفسخ العقد؛ لأنني أخشى أن تُماطل بي. فما الجواب؟.

الجواب: على الخلاف هل يُفسخ لإعسار المشتري أو لا؟ لكن في هذه الصورة ينبغي أن يُقال: بأن له الفسخ قولاً واحداً؛ وذلك لأن هذا الرجل خدعه وغرّه وخانه، ولا ينبغي أن يُعامل الخائن إلا بما يردعه عن خيانتِهِ.

إذن إذا وجدها مغصوبة أو مسروقة أو منهوبة، المهم تبين أنها ليست ملكاً للمشتري، فإن العقد يبطل على القول بأنها تتعين.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَعِيْبَةٌ مِنْ جِنْسِهَا أَمْسَكَ أَوْ رَدَّ» أَمْسَكَ يَعْنِي: بلا أرش، أَوْ رَدَّ.

مثال ذلك: اشترى ديناراً بدينارٍ، ثم وجد أن الدينار معيبٌ من جنسه، أي: مخلوطٌ معه ذهبٌ رديءٌ، فالبائع واقعٌ على دينارٍ بدينارٍ، ويُشترط في بيع الدينار بالدينار التساوي، فهذا الرجل وجد أن الدينار الذي عينه معيباً من جنسه، فماذا نقول؟ نقول له: أنت الآن بالخيار إن شئت فأمسك بلا أرش، وإن شئت فرد. أمّا كونه يرد فواضح؛ لأنه معيبٌ، وهو لم يشتر إلا شيئاً سالماً، وأمّا كونه بلا أرش، فلأن الأرش يستلزم زيادةً في بيع الجنس بجنسه، ومعلومٌ حسب ما مرّ علينا من القواعد أن بيع الجنس بجنسه يُشترط فيه التماثل؛ ولهذا قال: «أَمْسَكَ» أي: بلا أرش «أَوْ رَدَّ».

وعلم من قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «مِنْ جِنْسِهِ»، أنه إذا كان من غير الجنس فإنه لا يصحُّ العقد إذا وجدها معيبةً من غير الجنس، فنقول: ليس فيه خيارٌ، بل هو باطلٌ.

وَيَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ<sup>[١]</sup>، .....

= مثال ذلك: باع درهما بدرهم، ووجد أن أحد الدرهمين معيب بنحاس فها يطُلُّ العقد؛ لأن العيب من غير الجنس، فيكون من باب «مُدَّ عَجْوَةٌ وَدِرْهَمٌ»؛ لأنه باع جنسًا بجنسه، ومع أحدهما من غير الجنس فلا يصح.

وهذا كله بناءً على أن الدنانير والدراهم تتعين بالتعيين بالعقد، أمّا إذا قلنا: إنّها لا تتعين، فإنه إذا وجدها معيبة يَبْقَى العقد على ما هو عليه، ويُطالبُ بِبَدْلِهَا سَلِيمًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ» تحريمُ الرِّبَا ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ المسلمين، وهذا من حيثُ الجملة إذ إنّ العلماءَ يَخْتَلِفُونَ في بعضِ المسائلِ اختلافًا كثيرًا، أمّا الكتابُ فنصٌّ صريحٌ في قولِ الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وأمّا السُّنَّةُ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «لَعَنَ أَكَلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ»<sup>(١)</sup>، وهذا يَقْتَضِي أن يكونَ الرِّبَا من كبائرِ الذُّنُوبِ، وأمّا الإجماعُ فَلَمْ يَخْتَلِفِ المسلمونَ في أن الرِّبَا مُحْرَمٌ<sup>(٢)</sup> وإن اختلفوا في بعضِ المسائلِ، مثل اختلافهم في علّةِ الرِّبَا وهل يَتَعَدَّى الحُكْمُ إلى غيرِ المنصوصِ عليه أو لا؟ وكما مرَّ عَلَيْنَا فيما سبقُ أَنَّ هُنَاكَ اختلافًا، لكنَّ في الجملةِ هُم مُّجْمِعُونَ على تحريمِ الرِّبَا، كما نَقُولُ مثلاً: إنّ العلماءَ مُجْمِعُونَ على وجوبِ الزَّكَاةِ<sup>(٣)</sup> وإن كانوا مُخْتَلِفِينَ في بعضِ الأشياءِ هل فيها زكاةٌ أو ليسَ فيها.

وقوله: «يَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ» كما يَحْرُمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، والحرَبِيُّ مباحٌ الدَّمِ والمالِ بالنِّسْبَةِ لَنَا، فماله حلالٌ لو أَخَذْنَاهُ قَهْرًا فَهُوَ لَنَا، لكنَّ عِنْدَ الْمُعَامِلَةِ تُجْرَى الْمُعَامِلَةُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب لعن أكل الربا ومؤكله، رقم (١٥٩٨)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال في الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٢٣٠): «واتفقوا أن الربا حرام مفسوخ».

(٣) قال في الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ١٩٣): «وهم مجمعون على أن الصلاة واجبة، والزكاة واجبة».

وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا<sup>[١]</sup> بِدَارِ إِسْلَامٍ وَحَرْبٍ<sup>[٢]</sup>.

= على ما تقتضيه الشريعة، ثم إنَّ الحربيَّ إذا عاقدت معه فإنَّ العقد نوعٌ من العهد، وقد قال الله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقال: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ أَلْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، والربا في الشريعة محرَّم، والنصوصُ عامَّةٌ، فيحرمُ الربا بين المسلم والحربي، فلو أنَّ إنسانًا وجدَ حربيًّا، ومعه مالٌ وليس بقادرٍ على أخذه منه قهراً، فقال: أنا أريدُ أن أشتري منك مئة دينارٍ بخمسين ديناراً. فإنَّ ذلك لا يجوزُ، أو مئة صاعٍ برٍّ جيِّدٍ بخمسين صاعاً رديئاً مثلاً أو بالعكس فإنه حرامٌ؛ لأنَّه متى جرى الأمرُ بصورةِ العقدِ وجبَ أن يطبَّقَ على ما تقتضيه الشريعة.

وقال بعضُ العلماء: إنَّه لا يحرمُ الربا بين المسلم والحربيِّ وأنَّه يجوزُ لك أن تتعاملَ مع الحربيِّ بالربا؛ لأنَّ ماله مُباحٌ كما أنَّ دمَه مُباحٌ<sup>(١)</sup>، ولكنَّ هذا قياسٌ في مقابلةِ النَّصِّ فيكونُ فاسداً الاعتبار.

وبين المسلم والذميِّ من بابٍ أولى أن يكونَ الربا جارياً؛ لأنَّ مالَ الذميِّ مُحترَّم.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا» أي: يحرمُ -أيضاً- الربا بين المسلمين مُطلقاً، وهذا الإطلاقُ فسره:

[٢] بقوله: «بِدَارِ إِسْلَامٍ وَحَرْبٍ» بدارِ إسلامٍ كالبلادِ الإسلاميَّة، ودارِ حربٍ كالبلادِ الحربيَّة إذا دَخَلَهَا المسلمُ بأمانٍ وتبائعٍ مع حربيٍّ، أو مع مسلمٍ فإنه يحرمُ الربا؛ وذلكَ لعمومِ الأدلَّة.

(١) قال الماوردي في الحاوي (٥/ ٧٥): «وقال أبو حنيفة: لا يحرم الربا على المسلم من الحربي في دار الحرب، سواء دخل بأمان، أو بغير أمان. احتجاجاً بحديث مكحول: أن النبي ﷺ قال: «لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب»؛ ولأن أموال أهل الحرب مباحة للمسلم بغير عقد، فكان أولى أن يستباحها بعقد». وقال ابن حزم في المحلى (٨/ ٥١٥): «وقال أبو حنيفة: «لا بأس بالربا بين المسلم والحربي» وهذا عظيم جدا».

= ومن العلماء من اعتبر الدَّارَ، وقال: إِنَّ الدَّارَ إِذَا كَانَتْ دَارَ حَرْبٍ فَلَا رَبًّا فِيهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ<sup>(١)</sup>، وهذا أبعد من القول الأول؛ لأنَّ دَارَ الْحَرْبِ لَا تُغَيِّرُ الْحُكْمَ، وَالنُّصُوصُ عَامَّةٌ، وَالْعُقُودُ يَجِبُ أَنْ تُجْرَى عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ.

مسائل في (الروض)<sup>(٢)</sup>:

يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا رَبًّا بَيْنَ السَّيِّدِ وَرَقِيقِهِ» فَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَشْتَرِيَ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمَ بِدِرْهَمَيْنِ مِنْ رَقِيقِهِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مَالُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَهُوَ لِلَّذِي بَاعَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وهل يجري بين الأب وابنه؟

الجواب: نَعَمْ يَجْرِي بَيْنَ الْأَبِ وَابْنِهِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْإِبْنِ مُسْتَقِلٌّ، وَمَالَ الْأَبِ مُسْتَقِلٌّ، وَكَوْنُ الْأَبِ يَمْلِكُ أَنْ يَتَمَلَّكَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا شَاءَ لَا يَعْنِي أَنَّ مَالَ وَلَدِهِ مِلْكٌ لَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»<sup>(٤)</sup>، فَمَرَادُهُ أَنَّ لِأَبِيكَ أَنْ يَتَمَلَّكَ مِنْ مَالِكَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّكَ مِلْكٌ لِأَبِيكَ، أَوْ أَنَّ مَالَكَ مِلْكٌ لَهُ، فَإِنَّ هَذَا يَمْنَعُهُ الْإِجْمَاعُ،

(١) قال الماوردي في الحاوي (٥/٧٥): «وقال أبو حنيفة: لا يحرم الربا على المسلم من الحربي في دار الحرب، سواء دخل بأمان، أو بغير أمان. احتجاجا بحديث مكحول: أن النبي ﷺ قال: «لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب»؛ ولأن أموال أهل الحرب مباحة للمسلم بغير عقد، فكان أولى أن يستبيحها بعقد».

(٢) الروض مع حاشية ابن قاسم (٤/٥٢٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل، رقم (٢٣٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها عمر، رقم (١٥٤٣)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٢/١٧٩، ٢٠٤، ٢١٤)، وأبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٣٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩٢)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحسن إسناده في الإرواء (٣/٣٢٥).



فالابنُ ليسَ ملكًا لأبيه، وإذا كانَ الابنُ ليسَ ملكًا لأبيه فما له ليسَ ملكًا له؛ ولهذا قالَ اللهُ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، فجعلَ الميراثَ جاريًا بينَ الآباءِ والأبناءِ، ولو كانَ ملكُ الأبناءِ للآباءِ لم يَكُنْ هناكَ جَرَيَانُ لِلإِرْثِ.

وهل يجري الربا بين الزوج وزوجته؟

الجوابُ: نَعَمْ يجري.

مسألة: تَشْتَرِي الأختانِ أحيانًا حليًّا، ثُمَّ إذا وَصَلتا إلى البيتِ قَالَتِ إحداهُما: هذا الحُلِّيُّ لا أريدُه. فَقَالَتِ الأُخْرَى: أنا أريدُه. فَقَالَتِ: تَبَادُلْ. وَبَيْنَهُمَا تَفَاضُلٌ، يَعْنِي: هذه أسورتُها واسعةٌ وثقيلةٌ، وهذه بالعكسِ، فَقَالَتِ: ليسَ بَيْنَنَا حسابٌ، خُذِي الأسورةَ الَّتِي لي، وَاخْذُ الَّتِي لَكَ وَاتَّنازَلْ. فهذه أسورتُها مثلاً عشرُ أواقٍ، وهذه خمسُ عشرةَ أوقيةً، والفقهَاءُ يَقُولُونَ: البَيْعُ مُبَادَلَةٌ مالٍ بِمالٍ. فهذا الَّذِي في هذه المسألةِ تَبَادُلٌ، فَإِنْ قالوا: تَنَازَلْ. قُلْنَا: التَّنازُلُ لا يَجُوزُ إذا أَدَّى إلى فعلٍ مُحَرَّمٍ، وهذا يُؤدِّي إلى فعلٍ مُحَرَّمٍ، وإذا كَانَتْ تُريدُ أن تَتنازَلَ عَنِ الحُلِّيِّ لأختِها مَجَّانًا فلا مانعَ، لَكِنْ بَعوضٍ والتَّفاضُلُ بَيْنَهُما مَنوعٌ، ولا يَنْفَعُ كلمةُ «تَنَازُلٌ»؛ فالحقائقُ إذا سُمِّيتَ بِغيرِ اسمِها لا تَتَغَيَّرُ، وإلَّا فَالْكُفَّارُ يُسَمُّونَ الخمرَ الشَّرابَ الرُّوحِيَّ، وقد أشارَ النَّبِيُّ ﷺ إلى قومٍ يَشْرَبُونَ الخمرَ يُسَمُّونها بِغيرِ اسمِها<sup>(١)</sup>، فالأسماءُ لا تُغَيِّرُ حقائقَ المسمَّياتِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٣٧/٤)، وأبو داود: كتاب الأشربة، باب في الداذي، رقم (٣٦٨٨)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب العقوبات، رقم (٤٠٢٠)، عن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه النسائي: كتاب الأشربة، باب منزلة الخمر، رقم (٥٦٥٨)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وصححه الألباني في الصحيحة (٩٠).

= إِذَنْ يَجْرِي الرَّبَا بَيْنَ الْأَقَارِبِ كُلِّهِمْ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُعَامَلُ أَحَدًا بَرَبًا، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا رَبًّا إِلَّا السَّيِّدُ مَعَ رَقِيقِهِ، وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ تَعَامَلَ السَّيِّدِ وَالرَّقِيقِ لَيْسَ مَعَامَلَةً حَقِيقَةً؛ وَإِنَّمَا هِيَ صَوْرَةٌ مَعَامَلَةٍ؛ إِذْ إِنَّ مَالَ الرَّقِيقِ لِلسَّيِّدِ.

قوله: «وَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَى آخَرٍ دَنَانِيرُ فَقَضَاهَا دَرَاهِمَ شَيْئًا فَشَيْئًا»<sup>(١)</sup>.

مثاله: إنسانٌ في ذِمَّتِهِ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ لِشَخْصٍ فَقَضَاهَا دَرَاهِمَ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَإِنْ كَانَ يُعْطِيهِ كُلَّ دِرْهَمٍ بِحِسَابِهِ مِنَ الدَّنَانِيرِ صَحَّ؛ فَالدَّنَانِيرُ عَشْرَةُ تُسَاوِي مِئَةً، فَصَارَ هَذَا الْمَطْلُوبُ كُلَّمَا جَاءَ بَعْشَرَةُ دَرَاهِمَ قَالَ: هَذِهِ مُقَابِلُ دِينَارٍ. فَهَذَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّنَانِيرِ قَدْ قَبَضَهَا فِي الْوَاقِعِ إِذْ هِيَ عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقُولُ هَكَذَا لَكِنَّهُ يَأْتِي كُلَّ يَوْمٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ حَتَّى انْتَهَى وَسَلَّمَهُ مِئَةً فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ.

قَالَ: «وإن لم يفعل ذلك ثُمَّ تَحَاسَبَا بَعْدَهُ فَصَارَفَهُ بِهَا وَقَتَ الْحَاسَبَةِ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَإِنْ قَبَضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ مَا لَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ صَارَفَهُ بَعَيْنٍ وَذِمَّةٍ صَحَّ»<sup>(٢)</sup>.

«إِنْ لَمْ يَفْعَلْ» أَي: إِنْ لَمْ يُعْطِهِ كُلَّ دِرْهَمٍ بِحِسَابِهِ يَقُولُ: هَذَا فِي مُقَابِلِ كَذَا. «ثُمَّ تَحَاسَبَا بَعْدُ» يَعْنِي: بَعْدَ أَنْ تَمَّتِ الدَّرَاهِمُ تَحَاسَبًا، وَصَارَفَهُ بِهَا وَقَتَ الْحَاسَبَةِ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، صَارَ يَأْتِي كُلَّ يَوْمٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ فَانْتَهَتْ الْمِئَةُ، وَقَالَ: الْآنَ تَنْصَارَفُ فَمَا عِنْدَكَ مِنَ الْمِئَةِ مُقَابِلُ مَا عَلَيَّ مِنَ الدَّنَانِيرِ؛ وَلَمْ يُحْضَرْ لَا دَنَانِيرٌ وَلَا دَرَاهِمٌ، إِذَنْ هُوَ

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٥٢٩/٤).

(٢) الروض مع حاشية ابن قاسم (٥٢٩/٤).

= بيع دين بدين، بيع ما في ذمّة المطلوب -دنانير- بما استلمه الطالب من الدراهم فلا يصح.

والطريق أن يحضر إحداهما؛ ولهذا قال: «وإن قبض أحدهما من الآخر ما له عليه، ثم صارفه بعين وذمة صح» فيقال: أحضر عشرة دنانير ثم بعد ذلك قل: هذه الدنانير هي مقابل ما عندك من الدراهم، وهي مئة، فيكون الصرف الآن عينا بذمة، وإن أحضر كل واحد ما عنده فيصح من باب أولى؛ لأنه الآن صرف عين بعين.

والصحيح أنه يصح في هذه المسألة وفيما إذا تصارفا في الذمة؛ لأن ظاهر حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نبيع الإبل بالدراهم ونأخذ الدنانير، ونبيع بالدنانير ونأخذ الدراهم»<sup>(١)</sup> أنه لا تحضر الدراهم ويقع العقد على عينه، فهذا ظاهر الحديث، ولأن التقابض قبل التفرق قد حصل، فالدراهم الآن في ذمتك والدنانير الآن في ذمتي، وتفرقنا وليس بيننا شيء، فالصحيح أنه يصح، وأنه ليس من باب بيع الدين بالدين، وإنما المنهي عنه من بيع الدين بالدين ما سبق تصويره ومرر علينا.

مسألة: إذا اشترى إنسان أشياء من بقالة وكان يحاسبه كل شهر، فإذا انتهى الشهر قال: كم علي؟ قال البقال: كذا وكذا. فسلمه دون أن يعين الدراهم حين تسليمها

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤)، والترمذي: أبواب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢)، والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، رقم (٤٥٨٢)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان (١٨٦٢٠)، والحاكم (٤٤/٢)، وصححه على شرط مسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وصوب شعبة والترمذي والبيهقي أنه موقوف (٢/٢٨٤)، ورجحه الحافظ في الدراية (٢/١٥٥).

= فهذا يجوز، وهذا مما يؤيد القول بأنهما إذا تصارفا في الذمة، وكان كل واحد منهما قد قبض ما يؤول إليه فإنه صحيح.





## بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ<sup>[١]</sup>



[١] قوله: «بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ». أَفَرَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْعَ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ بِيَابٍ مُسْتَقِلٍّ؛ لكَثْرَةِ فُرُوعِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ ضَمْنِ بَابِ الْبَيْعِ.  
فَالْأَصُولُ جَمْعُ أَصْلٍ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ مَا يَتَفَرَّغُ مِنْهُ الشَّيْءُ أَوْ يُبْنَى عَلَيْهِ الشَّيْءُ،  
فَالْأَبُّ أَصْلٌ لِلابْنِ؛ لِأَنَّ الْابْنَ مُتَفَرِّغٌ مِنْهُ، وَأَسَاسُ الْجِدَارِ أَصْلٌ لِلجِدَارِ؛ لِأَنَّ الْجِدَارَ  
مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.

أَمَّا الْأَصْلُ فِي الْأَصْطِلَاحِ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَوَاضِعِ، فَإِذَا تَكَلَّمْنَا عَنِ الْأَدِلَّةِ  
فَإِنَّمَا نَعْنِي بِالْأَصْلِ الدَّلِيلَ؛ وَلِهَذَا تَجَدُّ فِي الْكُتُبِ الَّتِي تَعْتَنِي بِالْأَدِلَّةِ إِذَا ذَكَرَ حُكْمَ  
الْمَسْأَلَةِ قَالَ: وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى، أَوْ: قَوْلُهُ ﷺ وَتَارَةً يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا تَفَرَّغَ  
عَنْ غَيْرِهِ كَالْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا الْبَابِ الْأَصُولُ هِيَ الْأَشْيَاءُ  
الثَّابِتَةُ مِنَ الْعَقَارِ، أَيْ: الْأَرَاضِي وَالْدُّورِ وَالْأَشْجَارِ.

وَالثَّمَارُ: جَمْعُ ثَمَرٍ، وَهُوَ مَا يُنْتَجُ مِنَ الْأَشْجَارِ، فَالْخَلَّةُ تُعْتَبَرُ أَصْلًا، وَثَمَرُهَا  
ثَمَرٌ؛ لِأَنَّهُ نَامٍ مِنْهَا.

وَسَكَتَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الزُّرُوعِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا، إِمَّا اقْتِصَارًا وَإِمَّا اخْتِصَارًا.  
وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْبَابِ الْكَلَامَ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ شُرُوطَ الْبَيْعِ قَدْ سَبَقَ  
ذِكْرُهَا، وَلَا عَلَى مَوَانِعِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ مَوَانِعَ الْبَيْعِ -أَيْضًا- سَبَقَ ذِكْرُهَا، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ  
بَيَانُ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَمَا لَا يَدْخُلُ.

إِذَا بَاعَ دَارًا<sup>[١]</sup> شَمِلَ أَرْضَهَا<sup>[٢]</sup>، وَبِنَاءَهَا<sup>[٣]</sup>، وَسَقْفَهَا<sup>[٤]</sup>، وَالْبَابَ الْمَنْصُوبَ<sup>[٥]</sup>،  
وَالسَّلْمَ وَالرَّفَّ الْمَسْمُورَيْنِ<sup>[٦]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا بَاعَ دَارًا» فقال: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذِهِ الدَّارَ بِكَذَا، فَلَا بُدَّ أَنْ  
يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الدَّارُ مِلْكًا لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهَا  
أَوْ وَكَالَةٌ، وَالْمَهْمُ هُنَا: إِذَا بَاعَ دَارًا فَمَا الَّذِي يَدْخُلُ فِي الدَّارِ؟  
يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢] «شَمِلَ أَرْضَهَا» إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ، وَيَشْمَلُ -أَيْضًا- هَوَاءَهَا إِلَى السَّمَاءِ  
الدُّنْيَا، أَمَّا مَا وَرَاءَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَلَا يُمْلِكُ؛ لِأَنَّ السَّمَاءَ الدُّنْيَا سَقْفٌ فَلَيْسَتْ مِلْكًا.  
[٣] قوله: «وَبِنَاءَهَا» كَذَلِكَ -أَيْضًا- يَشْمَلُ بِنَاءَهَا، أَي: مَا بُنِيَ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ  
وَالسُّورِ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

[٤] قوله: «وَسَقْفَهَا»؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا بُنِيَ فِيهَا.

[٥] قوله: «وَالْبَابَ الْمَنْصُوبَ» يَشْمَلُ -أَيْضًا- الْبَابَ الْمَنْصُوبَ، يَعْنِي الْمُرَكَّبَ،  
فَإِذَا بَاعَ أَحَدٌ دَارًا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَبْوَابَهَا، قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّ الْبَابَ دَاخِلٌ فِي الدَّارِ، هَذَا  
إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا بِالتَّسْمِيرِ أَوْ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ، الْمَهْمُ: إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا  
بَأَنَّ كَانَ هَذَا الْبَابُ عَلَى قُوَّةِ الْحِجْرَةِ يُنْقَلُ، يَأْخُذُهُ بِيَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ، وَإِذَا دَخَلَ  
الْحِجْرَةَ وَأَرَادَ أَنْ يُغْلِقَهُ رَدَّهُ إِلَى مَكَانِهِ، فَالْبَابُ هُنَا غَيْرُ مَنْصُوبٍ، فَعَلَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ  
رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَدْخُلُ، فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ الْبَائِعُ أَنْ يَكُونَ  
هَذَا تَابِعًا لِلدَّارِ لَنَصَبَهُ، فَهُوَ كَالْحِرْقَةِ -مَثَلًا- فَإِذَا كَانَتِ الْحِرْقَةُ -أَيْضًا- غَيْرَ مُسَمَّرَةٍ  
يَأْخُذُهَا الْبَائِعُ.

[٦] قوله: «وَالسَّلْمَ وَالرَّفَّ الْمَسْمُورَيْنِ» السَّلْمُ الَّذِي يُصْعَدُّ بِهِ إِلَى السَّقْفِ إِذَا كَانَ

وَالْخَايَةِ الْمَدْفُونَةِ<sup>[١]</sup>، .....

= مُسَمَّرًا يَدْخُلُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَمَّرًا فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ، وكذلك الرَّفُّ إِنْ كَانَ مُسَمَّرًا دَخَلَ وَإِلَّا فَلَا، فإذا كانت أَيْدِي الرَّفِّ مُسَمَّرَةً وَالْحَشْبَةُ الَّتِي هِيَ الرَّفُّ مَوْضُوعَةٌ عَلَى هَذِهِ الْعِضَائِدِ فَهَلْ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ؟

نقول: أَمَّا الْعِضَائِدُ فَتَدْخُلُ؛ لِأَنَّهَا مُسَمَّرَةٌ، وَأَمَّا الْحَشْبُ الْمَوْضُوعُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسَمَّرٍ.

ومثل ذلك الرَّحَى، أَسْفَلُهَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ثَابِتٌ، وَالْفَوْقَانِي لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يُنَزَعُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْخَايَةِ الْمَدْفُونَةِ» الْخَايَةُ إِنَاءٌ مِنْ فَخَّارٍ كَانُوا يَجْعَلُونَ فِيهِ التَّمْرَ وَشِبْهَهُ، إِذَا كَانَتْ مَدْفُونَةً دَخَلَتْ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً عَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ كَسَائِرِ الْأَوَانِي.

وما ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ لَهُ دَلَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَإِنَّمَا لَهُ دَلَالَةٌ عُرْفِيَّةٌ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ فِي أَعْرَافِهِمْ لَا تَدْخُلُ، فَلَا يَكُونُ الْبَيْعُ شَامِلًا لَهَا، لَكِنْ لَوْ اخْتَلَفَ الْعُرْفُ، وَصَارَ الْبَابُ دَاخِلًا فِي الْمَبِيعِ، سِوَاءٍ كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ غَيْرَ مَنْصُوبٍ، فَهَلْ يَدْخُلُ؟

الجواب: نعم، وكذلك -أيضا- مَسْأَلَةُ الرَّفِّ الَّتِي مَثَّلْنَا بِهِ، فَعِضَائِدُ الرَّفِّ مُسَمَّرَةٌ ثَابِتَةٌ، وَلَكِنَّ الْحَشْبَ الَّتِي يُوَضَّعُ عَلَى هَذِهِ الْعِضَائِدِ غَيْرُ مُسَمَّرٍ، جَرَتْ الْعَادَةُ وَالْعُرْفُ أَنَّهُ تَبِعٌ فَيَدْخُلُ.

وأيضا الرَّحَى: الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْهَا مُسَمَّرَةٌ بِالْأَرْضِ أَوْ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا، وَالْعُلْيَا غَيْرُ مُسَمَّرَةٍ.

دُونَ مَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا مِنْ كَنْزٍ<sup>[١]</sup> وَحَجَرٍ<sup>[٢]</sup>، وَمُنْفَصِلٍ مِنْهَا<sup>[٣]</sup>.....

= فعلى كلام المؤلف: العلّيا لا تدخل، ولكن لا شك أن الطبقة العلّيا تدخل؛ لأنّه لا يمكن أن تكون رَحَى بدون طَبَقٍ أَعْلَى، ثم إذا أَخَذَ البائع هذه العلّيا لن يَتَفَعَّ بها إِلَّا بالسُّفْلَى.

فَالصَّوَابُ -أيضاً- في مَسْأَلَةِ الرَّحَى أَنَّهَا دَاخِلَةٌ إِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً فِي الْأَرْضِ  
يعني مُثَبَّتَةً، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ الْأَعْلَى كَمَا يَدْخُلُ الْأَسْفَلُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «دُونَ مَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا مِنْ كَنْزٍ» الْكَنْزُ مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ  
فَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ، فَإِذَا وَجَدَ الْمُشْتَرِي فِي هَذِهِ الْأَرْضِ كَنْزًا فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ  
فِي الْبَيْعِ، بَلْ يَكُونُ لِصَاحِبِهِ إِذَا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتُوبًا  
عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْبَيْعِ، فَلَوْ اسْتَأْجَرْتُ عَمَّالًا يَخْفِرُونَ لِي بَيَّارَةً  
فِي الْبَيْتِ، وَأَثْنَاءَ الْحَفْرِ وَجَدُوا هَذَا الْكَنْزَ يَكُونُ لِلْعَمَّالِ، إِلَّا إِذَا اسْتَأْجَرَهُمْ لِحَفْرِ الْكَنْزِ  
فَيَكُونُ لَهُ.

وعلى هذا: فلو وَجَدَ الْمُشْتَرِي كَنْزًا مَدْفُونًا فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُطَالِبَهُ وَيَقُولَ: إِنَّ  
الْكَنْزَ لِي، حَتَّى يُثَبِّتَ بَيِّنَةً أَنَّهُ لَهُ؛ لِأَنَّ الْكَنْزَ لَا يَتَّبِعُ الْأَرْضَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَحَجَرٍ» بَعْضُ الْأَحْجَارِ يَكُونُ لَهَا قِيَمَةٌ فَتُدْفَنُ فِي الْأَرْضِ، فَيَجِدُهَا  
هَذَا الرَّجُلُ، فَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَجَرَ لَا يَدْخُلُ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ  
مُودَعًا فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ، أَمَّا الْحَجَرُ الَّذِي مِنْ طَبِيعَةِ الْأَرْضِ فَيَدْخُلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِيعَةِ  
الْأَرْضِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَمُنْفَصِلٍ مِنْهَا» كَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِيهَا مَا هُوَ مُنْفَصِلٌ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ:



كَحَبْلِ وَدَلْوٍ وَبَكْرَةٍ وَقُفْلٍ وَفُرْشٍ وَمِفْتَاحٍ<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَحَبْلِ وَدَلْوٍ وَبَكْرَةٍ وَقُفْلٍ وَفُرْشٍ وَمِفْتَاحٍ» هذا لا يَدْخُلُ في البَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِّلٌ، فَإِذَا بَاعَ دَارًا فِيهَا بَيْتٌ وَهَذَا الْبَيْتُ فِيهِ بَكْرَةٌ، وَفِيهِ حَبْلُ الرَّشَاءِ، وَفِيهِ دَلْوٌ، فَإِنَّ الْبَكْرَةَ لَا تَدْخُلُ، وَالْبَكْرَةُ هِيَ الْمَحَالَةُ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الرَّشَاءُ، وَالرَّشَاءُ -أَيْضًا- لَا يَدْخُلُ، وَالْأَلْوُ لَا يَدْخُلُ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْبَكْرَةَ لَا تَدْخُلُ وَلَوْ كَانَتْ مُسَمَّرَةً، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُسَمَّرَةً فَقَدْ أُعِدَّتْ لِلْبَقَاءِ فَهِيَ كَالرَّفِّ الْمُسَمَّرِ وَلَا فَرْقَ.

أَمَّا الرَّشَاءُ وَالْأَلْوُ فَمُنْفَصِلَانِ فَلَا يَدْخُلَانِ فِي الْبَيْعِ، وَكَذَلِكَ الْقُفْلُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي بَيْعِ الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِّلٌ، وَأَمَّا الْقُفْلُ الَّذِي فِي الْأَبْوَابِ نَفْسُهَا فَهُوَ تَبَعٌ لِلْأَبْوَابِ، إِنْ دَخَلَتْ دَخَلَ وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ لَمْ يَدْخُلْ.

وَالْفُرْشُ -أَيْضًا- لَا تَدْخُلُ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ مُلَصَّقَةً كَمَا يَوْجَدُ فِي الْفُرْشِ الْآنَ، فَيَوْجَدُ فُرْشٌ مُلَصَّقَاتٌ بِالْأَرْضِ، وَفُرْشٌ مُنْفَصِلَةٌ تُحْمَلُ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْفُرْشَ الْمُلَصَّقَةَ كَالرَّفِّ الْمُسَمَّرِ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَلَا تُتْرَعُ.

فَالْفُرْشُ فِيهَا تَفْصِيلٌ، فَمَا كَانَ مُلَصَّقًا ثَابِتًا فَهُوَ دَاخِلٌ، وَمَا كَانَ مُنْفَصِلًا يُنْقَلُ فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ.

وَكَذَا الْمِفْتَاحُ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ، وَعَلَى هَذَا: إِذَا بَعْتُ عَلَيْكَ دَارًا أَخَذْتُ الْمِفْتَاحَ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِّلٌ، وَلَكِنَّ هَذَا خِلَافُ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمِفَاتِيحَ دَاخِلَةٌ، كَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ مِفْتَاحٌ بِدُونِ قُفْلٍ وَالْأَقْفَالُ مُثَبَّتَةٌ، إِذَا: فَهِيَ فَرْعٌ عَنِ الْأَقْفَالِ فَتَكُونُ تَابِعَةً لِلْأَقْفَالِ بِلَا شَكٍّ، وَعَلَيْهِ: فَإِنَّ الْمِفَاتِيحَ إِذَا كَانَتْ لِأَقْفَالٍ مُثَبَّتَةٍ فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْبَيْعِ وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا وَلَوْ لَمْ يَقُلْ بِحَقْوَقِهَا شَمِلَ غَرْسَهَا وَبِنَاءَهَا<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا وَلَوْ لَمْ يَقُلْ بِحَقْوَقِهَا شَمِلَ غَرْسَهَا وَبِنَاءَهَا» أي: إذا باع الأرض وفيها غَرْسٌ فَإِنَّ الغَرْسَ يَتَّبِعُ الأرضَ؛ لأنَّ الغَرْسَ بالنسبة للأرض يُعْتَبَرُ فَرْعًا تَابِعًا لِأَصْلِهِ، وكذلك الْبِنَاءُ، فإذا باعَ أَرْضًا وفيها بناءٌ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الأرضِ؛ لأنَّ الْبِنَاءَ بالنسبة للأرضِ فَرْعٌ فَيَتَّبِعُ الْأَصْلَ.

مَسْأَلَةٌ: إذا كانتِ الأرضُ بَيْضَاءَ ليس فيها بناءٌ ولا غَرْسٌ ولا زَرْعٌ، فإذا باعَ هذه الأرضَ دَخَلَ كُلُّ ما فيها، ولكن هل يَدْخُلُ فيها ما يُنْبِتُهُ اللهُ تعالى مِنَ الْكَلَالِ؟

الجواب: لا يَدْخُلُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الأرضِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَالِ وَالنَّارِ»<sup>(١)</sup> فلا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ، أَمَّا ما غَرَسَهُ الْآدَمِيُّ فَيَدْخُلُ.

وقوله: «وَلَوْ لَمْ يَقُلْ بِحَقْوَقِهَا»<sup>(٢)</sup> إشارةٌ إِلَى خِلَافٍ فِي هذه الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقُلْ بِحَقْوَقِهَا فَإِنَّ الْبِنَاءَ وَالْغِرَاسَ لَا يَدْخُلَانِ فِي الأرضِ، وعلى هذا: فيَقْدَرُ لَهَا قِيَمَةٌ مِنْ جَدِيدٍ، وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ أَخْذُهُمَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُمَا دَاخِلَانِ فِي الأرضِ تَبَعًا لَهَا.

وَإِنْ بَاعَ غَرْسًا -نَحْلًا مَثَلًا- فَهَلْ تَدْخُلُ الْأَرْضُ؟

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٦٤/٥)، وأبو داود: كتاب الإجارة، باب في منع الماء، رقم (٣٤٧٧)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وأخرجه ابن ماجه: كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، رقم (٢٤٧٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، جميعاً بلفظ: «المسلمون شركاء في ثلاث...» الحديث. وضعف إسناده حديث ابن عباس: البوصيري في زوائده (٨٠/٣).

وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٤٧٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «ثلاث لا يمنعن...» الحديث، وصححه البوصيري في زوائده (٨١/٣)، والحافظ في التلخيص (١٣٠٤)، وانظر: الإرواء (١٥٥٢).

(٢) وهذا هو المذهب.

وَأِنْ كَانَ فِيهَا زَرْعٌ كَبُرَّ وَشَعِيرٌ فَلِبَائِعٍ مُبَقَّى<sup>[١]</sup>، .....

الجواب: لا؛ لأنَّ النَّخْلَ فَرْعٌ فَلَا يَتَّبِعُهُ الْأَصْلُ، فَلَا أَرْضَ أَصْلٍ وَالنَّخْلُ فَرْعٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّبَعَ الْأَصْلُ الْفَرْعَ، وَلَكِنْ فِي عُرْفِنَا نَحْنُ وَإِلَى عَهْدٍ قَرِيبٍ: إِذَا بَاعَ عَلَيْهِ نَخْلَهُ، أَوْ بَاعَ عَلَيْهِ أَثْلَهُ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْأَرْضَ، وَلَا يَعْرِفُ النَّاسُ إِلَّا هَذَا، وَعَلَيْهِ: فَيَجِبُ أَنْ تُنْزَلَ الْأَلْفَاظُ عَلَى الْحَقَائِقِ الْعُرْفِيَّةِ، مَا لَمْ يُنْصَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْحَقَائِقُ اللَّغَوِيَّةُ، فَيَتَّبِعُ مَا نُصَّ عَلَيْهِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَالْوَاجِبُ حُلُّ الْأَلْفَاظِ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْعُرْفِ.

وهذه قاعدةٌ مُطَّرَدَةٌ: «أَنَّ الْوَاجِبَ حُلُّ الْأَلْفَاظِ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْعُرْفِ» فَمَا اقْتَضَاهُ لِسَانُ أَهْلِ الْعُرْفِ وَجَبَ حُلُّ اللَّفْظِ عَلَيْهِ وَمَا لَا فَلَا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ كَانَ فِيهَا زَرْعٌ كَبُرَّ وَشَعِيرٌ فَلِبَائِعٍ مُبَقَّى» أي: إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ زَرْعٌ فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُؤْخَذُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ فَهَذَا يُبَقَّى لِلْبَائِعِ، أَيْ: لَا يَشْمَلُهُ الْبَيْعُ، فَيَكُونُ لِلْبَائِعِ مَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُشْتَرِي، وَيُبَقَّى -أَيْضًا- لِلْبَائِعِ إِلَى الْحَصَادِ، فَلَوْ طَلَبَ الْمُشْتَرِي أَنْ يُحْلِيَ الْأَرْضَ مِنْهُ فَلَيْسَ لَهُ الْحَقُّ فِي هَذَا، بَلْ يُقَالُ: أَنْتَ اشْتَرَيْتَهَا وَفِيهَا الزَّرْعُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الزَّرْعَ يُبَقَّى إِلَى الْحَصَادِ وَالْجِذَازِ، وَمُؤَنَّهُ سَقِيهِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَمْلِكْهُ مِنْ قَبْلِ الْمُشْتَرِي، بَلْ إِنْ مَلَكَهُ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ.

فَإِذَا بَلَغَ الْحَصَادَ وَبِيعَ بَعْدَ بُلُوغِ الْحَصَادِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَعَلَيْهِ أَنْ يَجْزَّهَ فِي الْحَالِ، فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى نَمَا بَطَلَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ نُمُوَّهُ يَكُونُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَا نَذْرِي مَا مِقْدَارُ الزَّائِدِ بَعْدَ نُمُوِّهِ، فَيَعُودُ ذَلِكَ إِلَى جِهَالَةِ الْأَصْلِ، وَإِذَا كَانَ مَجْهُولًا فَإِنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ.

وَأِنْ كَانَ يُجْزُّ أَوْ يُلْقَطُ مِرَارًا فَأُصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي، وَالْجِزَّةُ وَاللَّقْطَةُ الظَّاهِرَتَانِ عِنْدَ  
الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ<sup>[١]</sup>، .....

= فإذا قال المشتري للبائع: اخضده علفاً؛ لأن الزرع يصلح أن يكون علفاً للبهائم،  
وقال البائع: لا، أنا أريد أن أبقيه؛ حتى يكون سنبلاً وحباً، فهنا نتبع قول البائع؛ لأن  
البائع يملك إبقاء هذا الزرع إلى الحصاد، فإذا جاء زمن حصاده فللمشتري أن يطالبه  
بحصاده، فإن لم يفعل كان عليه أجره بقاءه في الأرض؛ لأنه معتد.

[١] النوع الثاني من الزرع ذكره رحمه الله بقوله:

«وَأِنْ كَانَ يُجْزُّ أَوْ يُلْقَطُ مِرَارًا فَأُصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي، وَالْجِزَّةُ وَاللَّقْطَةُ الظَّاهِرَتَانِ عِنْدَ  
الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ» إذا كان هذا الزرع الذي في الأرض يجز مراراً، مثل البرسيم (القت) فهذا  
يجز مراراً، يُحصَدُ اليوم ثم ينمو فيما بعد، ويُحصَدُ مرةً ثانية وثالثة، ويبقى سنة أو سنتين  
على هذه الحال، وربما يبقى أكثر من ذلك حسب طيب الأرض ورداءتها، فهذا يقال فيه:  
الأصول للمشتري يعني العروق والجذوع للمشتري، والجزء الظاهرة تكون للبائع  
مبقاة إلى أوان جزها عادة.

واللقطة كذلك، فإذا كان هذا الزرع مما يلقط مراراً كالباذنجان واللؤيا والطماطم،  
وما أشبهها، فالأصول للمشتري تبعاً للأرض، واللقطة الموجودة تكون للبائع مبقاة  
إلى أوان أخذها.

فتبين بهذا أن الأرض إذا بيعت وفيها غراس شجر فهو تابع للأصل، وإذا بيعت  
وفيها زرع لا يُحصَدُ إلا مرةً فإنه لا يتبع الأرض بل يكون للبائع، وإذا كان فيها زرع  
أو شجر صغير يلقط مراراً أو يجز مراراً، فالأصول للمشتري والجزء الظاهرة واللقطة  
الظاهرة تكون للبائع، هذا هو التفصيل.

وَإِنْ اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ صَحَّ<sup>[١]</sup>.

[١] وكلُّ هذا ما لم يشترط أحدهما على الآخر شرطاً يخالف ذلك، فعلى ما شرط؛ ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «وَإِنْ اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ صَحَّ» المشار إليه اللقطة الظاهرة والجزء الحاضرة، فإذا قال المشتري: أنا لا أريد أن تدخل عليَّ كلَّ يوم تلقط الثمرة الظاهرة أو تجز الحصة الظاهرة، أنا أشرت عليك أن يكون لي، فقبل البائع فلا بأس.

ودليل هذا قول النبي ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَيَّرَ فَمَرَّتْهُ لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup> أي المشتري، وقوله: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(٢)</sup>، وكذلك نقول: مَنْ بَاعَ أَرْضًا فِيهَا زَرْعٌ يُجْرُ مَرَارًا، وَاشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي أَنْ تَكُونَ الْجِزَّةُ الظَّاهِرَةُ لَهُ، فَهُوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ حَقٌّ لَادِمِيٍّ، وَحَقُّ الْآدِمِيٍّ لَهُ إِسْقَاطُهُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ شَيْئًا مُحَرَّمًا.

فلو قال قائل: كيف تميزون أن يشترطه المشتري وهو للبائع، والمشتري إذا اشترطه فلا بُدَّ أن يزيد الثمن؟ فلو بعَت الأرض وفيها عشرة آلاف كيلو من البرِّ، واشترطه المشتري لنفسه فإنه يلزم زيادة الثمن، فكيف يصح ذلك وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الحب حتى يشتدَّ<sup>(٣)</sup>؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت، رقم (٢٢٠٤)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، رقم (١٥٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط، رقم (٢٣٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، رقم (١٥٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «ومن ابتاع عبداً وله مال... الحديث».

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٢١)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم

(٣٣٦٧)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، رقم (١٢٢٨)، =

## فصل

وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ فَلِبَائِعٍ مُبَقَّى إِلَى الْجَذَاذِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ مُشْتَرٍ<sup>[١]</sup>، ..

= الجواب: لأن هذا وَقَعَ تَبَعًا لِلأَرْضِ وَفَرَعًا لَهَا، كما لو بَعْتَ الشَّاةَ وَفِيهَا لَبَنٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ أَنْ يَبَعَ اللَّبَنَ وَخَدَهُ لَا يَصِحُّ، وكما لو بَعْتَ الشَّاةَ وَهِيَ حَامِلٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ أَنَّهُ لَوْ بَعِيَ الْحَمْلُ لَمْ يَصِحَّ، فهذا مثله.

فصارت الأشجار والزروع التي على الأرض المبيعة تَنْقَسِمُ إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: الأشجار، فإذا بَعِيَ الأرضُ وَفِيهَا أَشْجَارٌ تَكُونُ تَبَعًا لِلأَرْضِ وَتَكُونُ لِلْمُشْتَرِي.

الثاني: إذا كان فيها زَرْعٌ يُجْزَأُ مَرَارًا، فَالْجِزَةُ الْمَوْجُودَةُ تَكُونُ لِلْبَائِعِ وَالْأَصُولُ لِلْمُشْتَرِي، وَلَوْ اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي أَنْ تَكُونَ الْجِزَةُ الظَّاهِرَةُ لَهُ صَحَّ.

الثالث: إذا كان فيها زَرْعٌ لَا يُحْصَدُ إِلَّا مَرَّةً كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ إِلَى حِينِ حَصَادِهِ.

وهل يَلْزَمُ الْبَائِعَ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَجْرَةٌ لِلْمُشْتَرِي؟

الجواب: لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا ثَابِتًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ فَلِبَائِعٍ مُبَقَّى إِلَى الْجَذَاذِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ مُشْتَرٍ» هَذَا يَبْعُ النَّخْلَ وَلَيْسَ بِعِ الأَرْضِ، فَإِذَا بَاعَ نَخْلًا -أَي: النَّخْلَةَ نَفْسَهَا-

= وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٢٢١٧) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي: حسن غريب. وصححه ابن حبان (٤٩٩٣)، والحاكم (١٩/٢) على شرط مسلم، وصححه الألباني في الإرواء (١٣٦٦).

= تَشَقَّقَ طَلْعُهَا يعني انْفَرَجَ؛ وذلك لِأَنَّ النَّخْلَةَ أَوَّلَ مَا تَظْهَرُ ثَمَرُهَا تَكُونُ مُغَطَّاةً بِالْكَفْرِى، وعندنا نُسَمِّيهِ فِي اللُّغَةِ الْعَامِّيَةِ الْكَافُورَ، ثُمَّ إِذَا نَمَى هَذَا الْعِدْقُ دَاخِلَهُ انْشَقَّ وَانْفَرَجَ، فَإِذَا بَاعَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ، فَالطَّلْعُ هُنَا يَكُونُ لِلْبَائِعِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَهُ الْمُتَبَاعُ، وَإِنْ لَمْ يَتَشَقَّقْ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلنَّخْلَةِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ»<sup>(١)</sup> وَلِنَنْظُرَ هَلِ الدَّلِيلُ مُطَابِقٌ لِلْمَدْلُولِ أَوْ لَا؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالتَّشَقُّقِ سِوَاءِ أَتَرَهُ الْبَائِعُ أَمْ لَا.

والتَّأْيِيرُ: التَّلْقِيحُ، وَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ طَلْعِ الْفَحْلِ شَيْءٌ يُوضَعُ فِي طَلْعِ النَّخْلَةِ، فَإِذَا وُضِعَ صَلَحَتِ الثَّمَرَةُ وَإِنْ لَمْ يَوْضَعْ فَسَدَتْ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَجَدَهُمْ يُؤَبِّرُونَ، فَيَرْقِي الْفَلَّاحُ إِلَى الْفَحْلِ وَيَأْخُذُ الْعِدْقَ وَيَجْعَلُ مِنْهُ عَلَى ثَمَرَةِ النَّخْلَةِ فَيَضَعُهُ مَرَّةً وَيَنْزِلُ، وَيَضَعُهُ مَرَّةً وَيَنْزِلُ، مَعَ التَّعَبِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا أَرَى ذَلِكَ يُغْنِي شَيْئًا» فَلَمَّا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الْكَلَامَ تَرَكَوهُ، فَلَمْ يُؤَبِّرُوا النَّخْلَ، فَصَارَتِ النَّخْلَةُ أَنْ النَّخْلَ فَسَدَ، ثُمَّ قَالَ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»<sup>(٢)</sup> وَتَرَكَهُمْ يُؤَبِّرُونَ.

ومرادُه: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ لَيْسَ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهَا، وَلَكِنْ بِتَضَرُّفِهَا وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا، فَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالدُّنْيَا مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْأَحْكَامِ فَهِيَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ؛ وَلِهَذَا أَخْطَأَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ لَا يُنْظَمُ الْمُعَامَلَاتِ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

(١) تقدم تخرجه قريباً.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله الرسول ﷺ شرعاً، رقم (٢٣٦٣) عن عائشة واثبت وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= فنقول: هذا خطأ عظيم، فالدين الإسلامي يُنظم كل شيء؛ أليس الرسول ﷺ نهى أن تُباع الثمار قبل بُدو صلاحها<sup>(١)</sup>؟! أليس هو الذي قال: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا»<sup>(٢)</sup>؟! فهذه أحكام شرعية، لكن مسألة التأبير وعدم التأبير هذا داخل في الصناعة.

وهذا يرجع إلى التجارب، والناس يعرفون إذا كانوا مجربين أكثر ممن لم يكن مجرباً، فالمؤلف علق الحكم بالتشقق، فمتى باع البائع نخلاً متشققاً طلعته فالطلع له، سواء أبره أم لم يُؤبره.

لكن الحديث قال فيه الرسول ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ» فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على ما حكّم به المؤلف رحمه الله والصواب أن الحكم معلق بالتأبير؛ لما يلي:

أولاً: لأن النبي ﷺ علّقه به، وليس لنا أن نتجاوز ما حدّه الرسول ﷺ.

ثانياً: أن البائع إذا أبره فقد عمّل فيه عملاً يصلاحه وتعلقت نفسه به، بخلاف ما إذا لم يُؤبره فإنه لم يصنع شيئاً فيه.

وعلى هذا فالصواب: أنه إذا باع نخلاً تشقق طلعته قبل أن يُؤبره فالشمر للمشتري، وإن أبره فهو للبائع.

(١) أخرجه البخاري كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع،

باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تحريجه قريباً.



فإذا أبر نخلة ولم يُؤبر الأخرى فلكل حكمه، فتكون ثمرة النخلة المؤبرة للبائع، وثمره النخلة غير المؤبرة للمشتري.

وإن أبر بعض النخلة - لأن الطلع قد لا يكون متساويًا كما هو الواقع - فللبائع تغليبًا للتأبير؛ ولأنه من المعلوم أنه لا يمكن أن يؤبر النخل جميعًا إلا في هذه السنوات الأخيرة بالنسبة لبلادنا، فإنهم كانوا يؤبرونها جميعًا، ينتظرون قليلًا بعد أن تتشقق الأولى، ويشقون الصغار قبل أن تتشقق؛ ليوفر عليهم الطلوع والتزول للنخلة، وفي الزمن السابق لما كان الناس نشطاء متفرغين كان الشخص يمكن أن يضعد للنخلة عدة مرات يلقح أول الثمر ووسطه وآخره.

إذا قال قائل: لماذا عدل بعض الفقهاء رحمهم الله عن التأبير إلى التشقق؟

قالوا: لأن التشقق هو سبب التأبير، فعلق النبي ﷺ الحكم بالتأبير، والمراد سببه.

فيقال: من أين الدليل على أن هذا هو مراد الرسول ﷺ وكلامه صريح واضح؟ فكيف يجوز لنا أن نحرفه إلى معنى آخر خلاف ظاهر اللفظ؟ ثم إن العلة في كون الثمر للبائع بعد التأبير واضحة، ولا تنطبق على ما إذا تشقق بدون تأبير، وحينئذ لا يصح القياس ولا تحريف الحديث إلى معنى آخر.

وقوله: «إلا أن يشترطه مشتر» فإن اشترطه المشتري يكون له، والدليل على ذلك:

أولاً: عموم قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، والأمر بالوفاء بالعقد أمر به وبأوصافه وشروطه التي تشرط فيه.

ثانيًا: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]،

= والشَّرْطُ الذي التَزَمَهُ الإنسانُ هو عَهْدٌ على نَفْسِهِ.

ثالثًا: ما جاء عن النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(١)</sup> وهذا لا يُحَرِّمُ حَلَالًا ولا يُحِلُّ حَرَامًا.

فإذا قال قائل: أيهما أولى للمُشْتَرِي أن يَشْتَرِطَ أن تكون الثَّمَرَةُ المؤَبَّرَةُ أو التي تَشَقَّقُ طَلْعُهَا له أو أن يُقَيِّمَهَا للبائع؟

الجواب: أن يَشْتَرِطَ أَنَّهَا له؛ لَأَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ تَرَدُّدِ هذا البائع على الثَّمَرَةِ، ومن المَعْلُومِ أَنَّ البائع إذا باعَ النَّخْلَةَ صَارَتْ مِلْكًا للمُشْتَرِي ليس له عليها سَبِيلٌ إطلاقًا، فإذا كان فيها ثَمَرَةٌ مؤَبَّرَةٌ ولم يَشْتَرِطْهَا المُشْتَرِي صَارَ البائعُ يَتَرَدَّدُ على هذه الثَّمَرَةِ، فهذا الذي اشْتَرِطَ أن تكون الثَّمَرَةُ له بعد التَّأْيِيرِ - أعني المُشْتَرِي - ربَّما يَتَصَرَّرُ إذا لم يَشْتَرِطْ، أو على الأقلَّ يَتَأَذَّى بِتَرَدُّدِ البائع عليه، فَنرى أَنَّ الأوَّلَى في هذه الحالِ أن يَشْتَرِطَ أن تكون الثَّمَرَةُ له؛ إِبْعَادًا عن التَّزَاعِ والعِدَاوَاتِ والمُشْكِلَاتِ.

هنا مَسْأَلَةٌ ينبغي لطالب العلم أيضًا أن يفهمَهَا، وهي: أن الحقوق التي يَذْكُرُهَا

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، قبل رقم (٢٢٧٤) ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ: «المسلمون عند شروطهم»، دون بقية الحديث.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَامِهِ، وقال: حسن صحيح.

وأخرجه الدارقطني (٢٧-٢٨)، والحاكم (٤٩-٥٠) عن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق» وصححه النووي في المجموع (٣٧٦/٩) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

وَكَذَلِكَ شَجَرُ الْعِنَبِ وَالتُّوتِ وَالرُّمَّانِ وَغَيْرِهِ<sup>[١]</sup>، وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ كَالْمِشْمَشِ  
وَالْتُّفَاحِ<sup>[٢]</sup>، وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْثَامِهِ كَالْوَرْدِ وَالْقُطْنِ<sup>[٣]</sup> وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَالْوَرَقُ  
فَلِمُشْتَرٍ<sup>[٤]</sup>.

= الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهَا حَقٌّ لِلْإِنْسَانِ أَوْ لَيْسَتْ حَقًّا هُمْ يَذْكُرُونَهَا عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، لَكِنْ  
يَنْبَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ؛ تَرْبِيَةً لِلْعَالَمِ أَنْ يَقُولَ: الْأَفْضَلُ كَذَا إِذَا رَأَى أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ يُبْعَدُ  
عَنِ الْخُصُومَةِ وَالنِّزَاعِ، فَلَا تَكُنْ فَقِيهًا كَالْقَاضِي بَلْ كُنْ فَقِيهًا مُرَبِّيًا، فَإِذَا جَاءَ إِنْسَانٌ  
يَسْتَشِيرُكَ وَيَقُولُ: هَلْ تَرَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ أَشْتَرِطَ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ لِي وَقَدْ أَبْرَهَا الْبَائِعُ  
أَوْ أَنْ أَدْعَهَا لَهُ؟

نقول: الْأَفْضَلُ أَنْ تَشْتَرِطَ، فَتَسْلَمَ مِنَ التَّرَدُّدِ وَالتَّأْذِي، وَرَبِّمَا تَكُونُ هَذِهِ النَّخْلَةُ  
فِي بَيْتٍ وَسَوْفَ يَتَرَدَّدُ عَلَى الْبَيْتِ، فَهَذِهِ مُشْكَلَةٌ.

[١] قوله: «وَكَذَلِكَ شَجَرُ الْعِنَبِ وَالتُّوتِ وَالرُّمَّانِ وَغَيْرِهِ» يعني: وشجر غيره.

[٢] قوله: «وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ كَالْمِشْمَشِ وَالتُّفَاحِ» كُلُّ هَذَا يَكُونُ لِلْبَائِعِ إِذَا كَانَ  
قَدْ ظَهَرَ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ النَّخْلَ الْمُؤَبَّرَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، أَوِ النَّخْلَ الَّذِي تَشَقَّقَ طَلْعُهُ.

[٣] قوله: «وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْثَامِهِ كَالْوَرْدِ وَالْقُطْنِ» أَكْثَامُ جَمْعُ: كِمٍّ، وَهُوَ مَا كَانَ  
مُغْلَفًا عَلَى الثَّمَرَةِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ أَكْثَامِهِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، فَهُنَا  
مَشَوْا عَلَى قَاعَدَتِهِمْ فِي أَنَّهُ إِذَا تَفَتَّحَ الشَّيْءُ وَظَهَرَ صَارَ لِلْبَائِعِ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الَّذِي  
يَخْرُجُ مِنْ أَكْثَامِهِ كَالْوَرْدِ وَالْقُطْنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَلْقِيحٍ بِخِلَافِ ثَمَرِ النَّخْلِ.

[٤] قوله: «وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ» (مَا): اسْمٌ مَوْصُولٌ، مُبْتَدَأٌ. وقوله: «وَالْوَرَقُ»  
مَعْطُوفٌ عَلَى (مَا). وقوله: «فَلِمُشْتَرٍ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، يعني: والذي قَبْلَ ذَلِكَ وَالْوَرَقُ  
لِلْمُشْتَرِي، وَلَكِنْ حَسُنَ أَنْ يُقَرَّنَ الْخَبَرُ بِالْفَاءِ لِفَائِدَتَيْنِ:

وَلَا يُبَاعُ ثَمَرٌ قَبْلَ بُدْوِ صَلاَحِهِ<sup>(١)</sup>، .....

= الأولى: أَنَّ (مَا) الْمَوْصُولَةَ تُفِيدُ الْعُمُومَ فَهِيَ كَالشَّرْطِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا كَانَ جَوَابُهُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً فَإِنَّهَا تُقَرَّنُ بِالفَاءِ؛ فَلِذَلِكَ تَقْتَرِنُ الفَاءُ بِخَبَرِهِ دَائِمًا.

الثانية: أَنَّهُ أَوْضَحُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَالْوَرَقُ لِمُشْتَرٍ» رَبِّمَا يَظُنُّ الْإِنْسَانُ أَنَّ قَوْلَهُ: «لِمُشْتَرٍ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالًا مِنَ الْوَرَقِ، يَعْنِي: وَالْوَرَقُ حَالٌ كَوْنِهِ لِمُشْتَرٍ، فَيَتَطَلَّعُ إِلَى الْخَبَرِ، فَإِذَا جَاءَتْ الفَاءُ قَطَعَتْ هَذَا الْاِحْتِمَالَ.

وعلى كُلِّ حَالٍ: مَا كَانَ قَبْلَ التَّشَقُّقِ - على ما مشى عليه الْمُؤَلِّفُ - أَوْ قَبْلَ التَّأْبِيرِ - على الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَلَوْ تَشَقَّقَ - وكذلك مَا ظَهَرَ مِنَ الْعِنَبِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ - أَيِ: الزَّهْرِ - وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لِلْمُشْتَرِي.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُبَاعُ ثَمَرٌ قَبْلَ بُدْوِ صَلاَحِهِ» أَيُّ ثَمَرٍ لَا يُبَاعُ حَتَّى يَصْلَحَ، فَلْنُمَثِّلْ بِالنَّخْلِ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَبِيعَ ثَمَرَةَ النَّخْلَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَبِيعَ النَّخْلَةَ قَبْلَ بُدْوِ صَلاَحِ ثَمَرِهَا.

إِذَنْ: كَلَامُهُ الْأَخِيرُ فِي الثَّمَرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ قَبْلَ بُدْوِ صَلاَحِهِ، فَمَا صَلاَحُهُ؟ صَلاَحُهُ: أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ تُبَاعَ الثَّمَارُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَّ»<sup>(١)</sup>، وَسُئِلَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بُدْوُ الصَّلاَحِ؟ قَالَ: أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا دَلِيلٌ أَثَرِيٌّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ مَنْ بَاعَ ثَمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ، رَقْمُ (١٤٨٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، رَقْمُ (١٥٣٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، رَقْمُ (٢١٩٧).

وهناك دليلٌ نظريٌّ، وهو: أنَّها إذا بيعت قبل بُدُو صلاحها فإنَّها لا تصلحُ للأكلِ، وتكونُ عُرضَةً للآفاتِ والفسادِ، وإذا حصلَ هذا صارَ نزاعٌ بين البائعِ والمُشتري، والشريعةُ تقطعُ كُلَّ شيءٍ يكونُ سبباً للنزاعِ والبغضاءِ والفرقةِ.

فلو أنَّ إنساناً باعَ ثمرةَ نخلةٍ خضراءٍ ليس فيها تلوينٌ، فالبائعُ فاسدٌ؛ لأنَّ النَّهيَ وَقَعَ على عقدِ البيعِ، وكُلُّ نهيٍ وَقَعَ على عملٍ -سواءً كان عبادةً أو مُعاملةً- فإنَّه يقتضي الفسادَ.

إذن: نقولُ في هذه الحالِ: البيعُ فاسدٌ، والثَّمَرُ للبائعِ، والثَّمَنُ للمُشتري.

مَسْأَلَةٌ: إنْ بدا في النَّخلةِ صلاحُ حَبَّةٍ واحدةٍ فهل يجوزُ بيعُها؟

الجوابُ: نعم، يجوزُ؛ لأنَّه بدا الصَّلاحُ.

فإنْ أَخَذَ الحَبَّةَ التي بدا صلاحُها فهل يجوزُ البيعُ بعدَ أخذِها؟

الجوابُ: يجوزُ، وكذلك لو أَخَذَ المَلُونَةَ بعدَ البيعِ فهذا يجوزُ، يعني: لو أنَّه كان فيها حَبَّةٌ واحدةٌ بدا صلاحُها، ثمَّ إنَّها أُخِذَتْ وبيعتْ بعدَ ذلك فالظاهرُ الجوازُ؛ لأنَّه بدا صلاحُها، فتَدْخُلُ في الحديثِ.

مَسْأَلَةٌ: إذا بدا صلاحُ النَّخلةِ فبيعتْ، فهل تُباعُ جارتُها التي لم يَبْدُ صلاحُها

من نَوْعِها؟

الجوابُ: إنْ باعَ هذه النَّخلةَ التي بدا صلاحُها على فلانٍ، ثمَّ باعَ جارتَها عليه أو على غيرهٍ بعقدٍ آخَرَ جَدِيدٍ فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ العقدَ عَقْدَانِ في هذه الصُّورة، أمَّا لو باعَهما جميعاً وهما من نوعٍ واحدٍ فالبيعُ صحيحٌ، وإذا كانت من نوعٍ آخَرَ فالبيعُ غيرُ صحيحٍ.

وَلَا زَرْعَ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ<sup>[١]</sup>، .....

= فمثلاً: عندنا نخْل سُكَّرِيٌّ وإلى جانبه بَرَحِيٌّ، فباع سُكَّرِيَّةً بدا صلاحها وبرحية لم يَبْدُ صلاحها فهذا لا يجوز؛ لأنَّهما نوعانِ مُخْتَلِفَانِ، فإذا باع سُكَّرِيَّةً بدا صلاحها وسُكَّرِيَّةً أُخْرَى لم يَبْدُ صلاحها صَفَقَةً واحدةً فهذا يجوز؛ لأنَّهما من نوعٍ واحدٍ فكأنَّهما نَخْلَةٌ واحدةٌ.

وقال بعضُ أهلِ العلم: إذا بدا الصَّلَاحُ في البُسْتَانِ في نَخْلَةٍ واحدةٍ منه جازَ بَيْعُ جميعِهِ، سواءً كان جُمْلَةً أم تَفْرِيدًا؛ لأنَّ هذا النَّخْلَ الآنَ بدا صلاحُهُ.

وتوسَّع آخرونَ فقالوا: إذا بدا صلاحُ ثَمَرَةِ القَرْيَةِ جازَ بَيْعُ جميعِ النَّخْلِ فيها.

لكنَّ القَوْلَ الأوَّلَ أَصَحُّ، أَنَّا نَعْتَبِرُ كُلَّ واحدةٍ بنَفْسِها، فإنْ بَاعَ جميعًا فَإِنَّا نَرْجِعُ إلى النِّوعِ، فما كان من نوعٍ واحدٍ فصَلَاحُ الواحدةِ منه صَلَاحٌ للجميعِ، وإذا اخْتَلَفَتْ الأنواعُ فلكُلِّ نوعٍ حُكْمُهُ.

وقوله: «وَلَا يُبَاعُ ثَمَرٌ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ» لا نَافِيَةٌ، والنَّفْيُ هنا لِلتَّحْرِيمِ وَإِنْ كانَ يَحْتَمِلُ الكَرَاهَةَ، لكنَّ الاستِدْلَالَ بالحديثِ يَدُلُّ على أَنَّ الفُقَهَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَرَادُوا التَّحْرِيمَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عن بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُو، وعن بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَّ وَيَأْمَنَ العَاهَةُ، نَهَى البَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا زَرْعَ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ» الزَّرْعُ يُشْتَرَى لِأَجْلِ الحَبِّ الَّذِي فِي السُّنْبُلِ، والحَبُّ الَّذِي فِي السُّنْبُلِ يَكُونُ لَيْنًا حَتَّى يَتِمَّ نُمُوهُ وَحِينَئِذٍ يَشْتَدُّ وَيَقْوَى،

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، (١٥٣٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا رَطْبَةٌ وَبَقْلٌ، وَلَا قِثَاءٌ وَنَحْوُهُ كَبَاذِنَجَانٍ دُونَ الْأَصْلِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ<sup>[١]</sup>، .....

= وَيَكُونُ جَوْفُ الْحَبَّةِ مِنَ السُّبُلَةِ أَبْيَضَ، فَلَا يُبَاعُ الزَّرْعُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَدَّ حَبُّهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا مِنْ أَنَّهُ رَبَّمَا يَحْصُلُ فِيهِ الْفَسَادُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ سَوْفَ يُبْقِيهِ حَتَّى يَنْضَجَ وَيَصْلَحَ لِلْأَكْلِ، فَرَبَّمَا يَعْتَرِيهِ الْفَسَادُ فِي أَوَانِ ثَمُوهِ، وَحِينَئِذٍ يَقَعُ النَّزَاعُ وَالْخُصُومَةُ، وَرَبَّمَا -أَيْضًا- يَقْصُرُ الْبَائِعُ فِي سَقْيِهِ فَيَحْصُلُ نِزَاعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِيَ، فَقَطْعًا لِهَذَا النَّزَاعِ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ<sup>(١)</sup>، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وَلَا يُبَاعُ زَرْعٌ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ» هذا ما لم يُبْعَ لِلْعَلْفِ، فَإِنْ بَاعَ لِلْعَلْفِ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَشْتَدَّ حَبُّهُ، بَلْ مُجَرَّدَ مَا يَبْلُغُ الْحَصَادَ يُبَاعُ وَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا رَطْبَةٌ وَبَقْلٌ، وَلَا قِثَاءٌ وَنَحْوُهُ كَبَاذِنَجَانٍ دُونَ الْأَصْلِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ» كذلك -أَيْضًا- لَا تُبَاعُ الرُّطْبَةُ -وهي المَعْرُوفَةُ عِنْدَنَا بِالْبَرَسِيمِ أَوْ الْقَتِّ- دُونَ أَصْلِهِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ دُونَ أَصْلِهِ بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ فَإِنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ وَلَوْ يَوْمًا وَاحِدًا سَوْفَ يَنْمُو، وَهَذَا النَّبَاءُ الَّذِي حَصَلَ بَعْدَ بَيْعِهِ يَكُونُ لِلْبَائِعِ وَهُوَ مَجْهُولٌ، فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ الصَّفَقَةُ مَجْهُولَةً؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/٢٢١)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (٣٣٦٧)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، رقم (١٢٢٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٢٢١٧) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال الترمذي: حسن غريب. وصححه ابن حبان (٤٩٩٣)، والحاكم (١٩/٢) على شرط مسلم، وصححه الألباني في الإرواء (١٣٦٦).

= مقدار نُموّه فيما بين البيعِ وجَدّه؛ ولهذا نقول: لا تَبِعْ هذا القَتَّ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَقْطَعَهُ فِي الْحَالِ، هذا ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ.

ولكنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ قَطْعُهُ فِي وَقْتٍ يَقْطَعُ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّهُ تَأْخِيرُ الْحَصَادِ لِمُدَّةِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ أُسْبُوعٍ عِنْدَ النَّاسِ لَا يُعْتَبَرُ جَهَالَةً، وَلَا يُوْجِبُ نِزَاعًا، وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ الْحِلُّ وَالصَّحَّةُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ.

وَكَانَ النَّاسُ فِيمَا سَبَقَ -وَلَعَلَّهُمْ إِلَى الْآنَ- إِذَا تَمَّ تَنَامِي الرِّطْبَةِ -يعني القَتَّ- بَاعُوهَا، مَعَ أَنَّهُ رَبًّا يَتَأَخَّرُ الْحَصَادُ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ؛ إِذْ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ الْوَاسِعَةَ الَّتِي كُلُّهَا مَمْلُوءَةٌ قَتًّا لَا يُمْكِنُ أَنْ تُحْصَدَ فِي يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ تَنَاهِي نَبَاتِهَا فَإِنَّهَا إِذَا بِيَعَتْ لَا يُشْتَرِطُ الْقَطْعُ فِي الْحَالِ، بَلْ يَجْزُئُهَا الْمُشْتَرِي حَسَبَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

وَقَوْلُهُ: «وَنَحْوُهُ كَبَاذِنَجَانٍ» وَالْبَاذِنَجَانُ عِنْدَنَا بِاللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ يُسَمُّونَهُ (بَبْدَجَان) وَهَذَا تَحْرِيفٌ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عُرِفِيٌّ، وَيُذَكَّرُ أَنَّ بَائِعَ بَاذِنَجَانٍ عَرَضَهُ لِلْبَيْعِ فِي السُّوقِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَمْ يَشْتَرَوْا مِنْهُ، فَقَالَ: حَدَّثْنَا فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ إِلَى أَنْ بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَاذِنَجَانُ لِمَا أَكَلَ لَهُ»<sup>(١)</sup> وَقَصْدُهُ بِذَلِكَ تَرْغِيبُ النَّاسِ فِيهِ، فَتَسَاقَطَ النَّاسُ يَشْتَرُونَ مِنْهُ، وَهَذَا تَمَّا مَثَلٌ بِهِ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُصْطَلَحِ لِلْمَوْضُوعِ لِعَرَضِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ أَغْرَاضَ الرِّوَاغِينَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: إِفْسَادُ الدِّينِ، وَالدُّنْيَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

(١) انظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٦٢٦)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/ ٢٥٠)، المقاصد الحسنة للسخاوي (٢٧٩)، كشف الخفاء للعجلوني (٨٧٤).



= وهذا لا شكَّ أنَّه لا يجوزُ للإنسان أن يَرويه للناس إلا مَقْرُونًا ببيان وَضْعِهِ.

وقوله: «دُونَ الْأَصْلِ» خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ بَاعَهُ مَعَ أَصْلِهِ فَإِنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ؛ وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ ثَمَرَةَ النَّخْلَةِ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ لَمْ يَجْزُ، وَلَوْ بَاعَ النَّخْلَةَ وَعَلَيْهَا ثَمَرَةٌ جَارٍ، فَإِذَا بَاعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْبُقُولَ وَالْقِثَاءَ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مَعَ الْأَصْلِ فَهُوَ جَائِزٌ، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عِنْدَهُ أَرْضٌ كُلُّهَا بِطِيخٍ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ هَذَا الْبَطِيخَ، وَاشْتَرَاهُ بِأَصْلِهِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا، وَمَا حَدَّثَ بَعْدَ الْبَيْعِ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَمَا نَبَا بَعْدَ الْبَيْعِ فَهُوَ -أَيْضًا- لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْفَرَغَ يَتَّبِعُ الْأَصْلَ، وَلَا عَكْسَ.

وقوله: «إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ» فَإِذَا بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا وَاشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَجْزَاهَا فِي الْحَالِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُبْقِيَهَا حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، وَلَكِنْ يُشْتَرِطُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِهِ إِذَا قُطِعَتْ فِي الْحَالِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِهِ فَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَنَا أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ أَنْ يَقَعَ عَلَى عَيْنٍ فِيهَا نَفْعٌ مُبَاحٌ.

فَإِذَا قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ هَذَا الثَّمَرَ الْأَخْضَرَ مِنَ النَّخْلَةِ وَأَقْطَعُهُ الْآنَ.

قُلْنَا: الْبَيْعُ صَحِيحٌ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُتَنَفَّعَ بِهَذَا الْبَلَحِ.

وَكَيْفَ يُتَنَفَّعُ بِهِ؟

الْجَوَابُ: لِلْبَهَائِمِ مِثْلًا، أَوْ لِلطَّيُورِ، أَوْ رَبًّا تُجْرَى عَلَيْهِ التَّجَارِبُ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، الْمَهْمُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِهِ إِذَا قُطِعَتْ فِي الْحَالِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ.

= مثاله: باع زرعاً فيه سُنْبُلٌ ولكنه لم يشتد، واشترط البائع على المشتري حصاده في الحال، فالباع جائر بشرط أن يكون مُتَمَعّاً به، والزرع إذا جُزَّ قبل أن يشتد يكون علفاً، وهذا أمر قد يكون فيه مصلحة للبائع ومصلحة للمشتري، أما مصلحة المشتري فإنه يحتاجه لعلف الدواب، وأما البائع فإنه ربما يكون محتاجاً إلى الأرض؛ لينني عليها أو يزرعها زرعاً آخر.

استثنى الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ ما إذا باع الثمرة أو الزرع لمالك الأصل، فلا بأس.

وكيف يبيع على مالك الأصل؟

مثاله: الفلاح زرع هذه الأرض لمالكها، ثم أراد أن يبيع الزرع على صاحب الأرض قبل اشتداد حبه، فهذا يجوز على كلام الفقهاء؛ لأنه باع الفرع لمالك الأصل، وكذلك في الثمرة، فالثمره للبائع؛ لأنه باع النخلة بعد أن أبرها فالثمره له؛ لكن بعد أن تمت الصفة طلب المشتري من البائع الذي كانت الثمرة له أن يبيع عليه الثمرة، فرغب أن يبيعها عليه، فعلى كلام الفقهاء يصح؛ لأنه باع الفرع على مالك الأصل فجاز.

ولهم استدلال في الحديث، قالوا: إذا كان النبي ﷺ أجاز أن يشتري المشتري الثمرة التي يستحقها البائع؛ لأنه ملك الأصل، فكذلك -أيضاً- إذا باعها البائع عليه بعد تمام الصفة فقد باعها على مالك الأصل.

ولو أن البائع باع النخلة وفيها ثمر مؤبر، واشترط المشتري أن يكون الثمر له أليس هذا جائزاً؟

أَوْ جَزَّةً جَزَّةً<sup>(١)</sup>، .....

=

الجواب: بلى، بنص الحديث؛ لقول النبي ﷺ: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>.

هم يقولون: إذا كان يجوزُ اشتراطُ الثمرة التي للبائع لتكونَ للمُشتري فكذلك إذا باعَ البائعُ الثمرةَ على مُشتري الشجرة لتكونَ الثمرةُ له.

فقول: هذا ليس بصحيح ولا يصحُّ القياس؛ لأنَّ اشتراطَ الثمرة التي للبائع إنَّما كان في صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فكانتِ الثمرةُ تبعًا للأصل، وأمَّا إذا انتهت الصَّفْقَةُ الأولى ثم أرادَ المتبايعان أن يعقدا صَفْقَةً جَدِيدَةً على الثمرة وهي لم يَبْدُ صلاحُها فإنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى أن تُباعَ الثَّمارُ حتى يَبْدُو صلاحُها<sup>(٢)</sup>.

إذِن: القولُ الرَّاجِعُ في هذه المسألة: أنَّ الثمرةَ لا تُباعُ قَبْلَ بَدْوَ صلاحِها ولو على مالِكِ الأصل، وأنَّ الزَّرْعَ لا يُباعُ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ ولو على مالِكِ الأصل.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ جَزَّةً جَزَّةً» الرُّطْبَةُ ذَكَرْنَا أَنَّهَا الْبَرَسِيمُ أَوِ الْقَتُّ، لُغَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ.

مثالُهُ: قال: أبيعُ عليك هذا البرسيمَ جَزَّةً جَزَّةً، يعني: تَجْزُهُ الآنَ، فقال: نعم، فَيَجْزُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا سَوْفَ يُجْزَى قَبْلَ أَنْ يَنْمُوَ وَلَا جَهَالَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُشَاهَدٌ وَمَعْلُومٌ، وَلَكِنَّ الْجِزَّةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِي الْحَالِ كَمَا سَبَقَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُتَبَعُ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ، قَدْ يُجْزَى فِي الْحَالِ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ الْمِسَاحَةَ وَاسِعَةً وَهُوَ يُجْزَى يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت، رقم (٢٢٠٤)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، رقم (١٥٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

أَوْ لَقْطَةً لَقْطَةً<sup>[١]</sup> وَالْحَصَادُ وَاللَّقَاطُ عَلَى الْمُشْتَرِي<sup>[٢]</sup>.

وَأِنْ بَاعَهُ مُطْلَقًا<sup>[٣]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ لَقْطَةً لَقْطَةً» اللَّقْطَةُ غَيْرُ الْجِزَّةِ، والذي يُلْقَطُ مثلُ الباذِنِجَانِ وَالْقِثَاءِ وَالْكُوسَةِ وَالْبَامِيَةِ وَاللُّوبِيَا وهكذا، هذا يُبَاعُ لَقْطَةً لَقْطَةً، أي: اللَّقْطَةُ الْحَاصِلَةُ الْآنَ الْمَوْجُودَةُ بِبَيْعِهَا، أمَّا ما لم يوجد فإنه مُجْهُولٌ، وَيَنْطَبِقُ عَلَيْهِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: «وَالْحَصَادُ وَاللَّقَاطُ عَلَى الْمُشْتَرِي» الْحَصَادُ فِي الزَّرْعِ، وَاللَّقَاطُ لِلْقِثَاءِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَذَاذُ لِلنَّخْلِ وَنَحْوِهِ، هذا على الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ تَفْرِغُ مِلْكِهِ مِنْ مِلْكٍ غَيْرِهِ، فَهُوَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، لَكِنْ لَوْ اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَصَحِيحٌ.

فَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي: أَنَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَمَرَ النَّخْلِ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدِي مِنْ يَجُذُّهُ فَأَنْتَ أَيُّهَا الْفَلَّاحُ جُذِّهِ لِي وَأَتِ بِهِ، فَقَالَ الْبَائِعُ: لَا بَأْسَ، فَالْجَذَاذُ عَلَيْهِ بِالشَّرْطِ، وَهَذَا شَرْطٌ لَا يَسْتَلْزِمُ جَهَالَتهُ وَلَا غَرَرًا وَلَا ظُلْمًا وَلَا رِبَاً، وَالْأَصْلُ فِي الشُّرُوطِ الْحِلُّ وَالصَّحَّةُ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى مَنْعِهِ، وَلَأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّهُ أَضَافَ إِلَى الْبَيْعِ مَا يَصِحُّ عَقْدُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا جَائِزٌ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ.

[٣] قوله: «وَأِنْ بَاعَهُ مُطْلَقًا» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَ تَحْرِيمُ بَيْعِهِ، أي: إِنْ بَاعَهُ مُطْلَقًا، وَالْإِطْلَاقُ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: يُفْهَمُ مَعْنَاهُ مِنْ شَرْطٍ سَابِقٍ أَوْ لَاحِقٍ، أي: بَاعَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ الْقَطْعِ، يَعْنِي: بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْقَطْعَ وَلَا التَّبْقِيَةَ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ بِشَرَطِ الْبَقَاءِ<sup>[١]</sup>، أَوْ اشْتَرَى ثَمَرًا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ وَتَرَكَهُ حَتَّى  
بَدَأَ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ بِشَرَطِ الْبَقَاءِ» فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَخْلُو  
مِنْ أَحْوَالٍ ثَلَاثَةٍ:

إِمَّا أَنْ يَبِيعَهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ، أَوْ بِشَرَطِ التَّبْقِيَةِ، أَوْ يَسْكُتُ وَلَا يَشْتَرِطُ  
لَا بَقَاءً وَلَا قَطْعًا.

فَفِي الْحَالِ الْأَوَّلَى: يَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرَطِ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ، وَإِلَّا صَارَ الْبَيْعُ حَرَامًا مِنْ جِهَةٍ  
أَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ.

وَفِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ: لَا يَصِحُّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِنْسَانٌ أَتَى إِلَى فَلَاحٍ وَعِنْدَهُ نَخْلَةٌ فِيهَا ثَمَرٌ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ، فَقَالَ: بَعْنِي  
هَذَا الثَّمَرَ، فَبَاعَهُ إِيَّاهُ، وَاشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَبْقَى إِلَى الصَّلَاحِ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ سَكَتَ كَذَلِكَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ،  
تَدْخُلُ فِي عُمُومِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّ الْبَيْعَ مُطْلَقًا  
مَعْنَاهُ تَمْكِينُ الْمُشْتَرِي مِنْ إِبْقَائِهِ، وَإِذَا أَبْقَاهُ عَادَ إِلَى الْجَهَالَةِ كَمَا سَبَقَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَإِنْ  
بَاعَهُ مُطْلَقًا - أَيْ: بَدُونِ شَرَطٍ - أَوْ بِشَرَطِ الْبَقَاءِ» لَمْ يَصِحَّ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي الزَّرْعِ قَبْلَ  
اِسْتِدَادِ حَبِّهِ.

[٢] قوله: «أَوْ اشْتَرَى ثَمَرًا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ وَتَرَكَهُ حَتَّى بَدَأَ» فَإِنَّهُ  
يَبْطُلُ الْبَيْعُ، أَيْ: اشْتَرَى ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ، لَكِنَّهُ تَهَاوَنَ وَتَرَكَهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع،  
باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَوْ جَزَّةً أَوْ لَقْطَةً فَنَمَتَا<sup>[١]</sup>، .....

= حتى بدا صلاحه فإن البيع يبطل.

والبطلان هل هو لأجل ما حصل من النماء الزائد أو لأنه يتخذ ذريعة إلى بيع الثمر قبل بدو صلاحه؟

الجواب: الثاني؛ لأننا لو قلنا بصحة البيع في هذه الصورة لزم من هذا أن يتحیل، فيبيع الثمر بشرط القطع ثم يتركه حتى يبدو صلاحه، وحينئذ يقع فيما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم.

وإذا بطل البيع فأين يكون الثمن؟

الجواب: الثمن يرجع به المشتري على البائع إن كان قد أقبضه إياه، ويسقط عنه إن كان لم يقبضه إياه.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ جَزَّةً أَوْ لَقْطَةً فَنَمَتَا» يعني: فإنه يبطل البيع، والجزء فيما يُحصَد ويُجَز، واللقطة فيما يُلْقَط.

فالأول: كالرطبة، يعني (القت) أو ما يُسمّى بالبرسيم.

والثاني: مثل الباذنجان والقثاء، وما أشبه ذلك.

مثاله: رجل اشترى جزّة أو لقطة بشرط القطع، ولكنه تركها حتى نمت، يقول المؤلف: إن البيع يبطل؛ لأن النماء الحاصل بعد العقد مجهول، فيؤدي إلى اختلاط المعلوم بالمجهول، واختلاط المجهول بالمعلوم يصير مجهولاً؛ لأنه من الذي يُحصي نمو هذه الباذنجانة؟ أو نمو هذه الجزّة؟ فيبقى حينئذ مجهولاً.

أَوْ اشْتَرَى مَا بَدَأَ صَلَاحُهُ وَحَصَلَ آخِرُ وَاشْتَبَهَا<sup>[١]</sup>، .....

ولكنَّ المسألة فيها خلافٌ، والصوابُ: أنَّه إذا نَمَتِ الحِزَّةُ أو اللَّقْطَةُ برضا البائعِ فإنَّ البيعَ لا يَبْطُلُ، فإذا اسْتَأْذَنَ المُشْتَرِي البائعَ، وقال: أنا أُريدُ أنْ تُمَهِّلَنِي عَشْرَةَ أَيَّامٍ، أو عَشْرِينَ يَوْمًا حتى أَصْرِّفَ ما عِنْدِي مثلاً، أو حتى يَرْتَفِعَ السَّعْرُ، فقال: لا بَأْسَ، فَنَمَتْ في هذه المَدَّةِ فالأصلُ أنَّ النَّماءَ للبائعِ، لكنَّ البائعَ سَمَحَ وقال: لا بَأْسَ، فالبيعُ حينئذٍ صَحِيحٌ.

مثالُه: إنسانٌ اشْتَرَى لَقْطَةً حَبَّي (البَطِيخُ الأحمر) ثم قال للبائع: أُريدُ أنْ تُمَهِّلَنِي عَشْرَةَ أَيَّامٍ حتى يَرْتَفِعَ السَّعْرُ؛ لأنَّ السَّعْرَ ناقِصٌ، قال: لا بَأْسَ، وهذه الحَبْحَبَةُ الصَّغِيرَةُ نَمَتْ وَأَصْبَحَتْ كَبِيرَةً فيما بين العَقْدِ عليها ولَقِطَها، فالزِّيَادَةُ في الأصلِ للبائعِ؛ لأنَّ المُشْتَرِي اشْتَرَاهَا على قَدَرٍ مَعْلُومٍ، لكنَّ البائعَ قد سَمَحَ وقال: لا بَأْسَ، فما دامَ البائعُ سَمَحَ وَأَسْقَطَ حَقَّهُ فَإِنَّا نَقُولُ له: أنتَ مَشْكُورٌ على ذلك، ولا خيارَ للبائعِ.

وأما إذا كان بغيرِ رضاهُ بأنْ تهاوَنَ المُشْتَرِي حتى كَبُرَتْ ونَمَتْ فللبائعِ الخيارُ إنْ شاء أَمْضَى البَيْعَ؛ لأنَّ الزِّيَادَةَ له، فإذا رَضِيَ أنْ تَكُونَ لِلْمُشْتَرِي فلا حَرَجَ عليه، وإنْ شاء فَسَخَ؛ لأنَّ مِلْكَهُ الآنَ اخْتَلَطَ بِمِلْكِ غَيْرِهِ على وَجْهِ يَصْعُبُ التَّمْيِيزُ بينهما، والمُقَرَّطُ في ذلك المُشْتَرِي، فيقال: الخيارُ للبائعِ.

وهذا القولُ هو الرَّاجِحُ؛ لأنَّ هذا ليس كَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِها وتُتْرَكُ حتى يَبْدُو الصَّلَاحُ؛ إذْ أنْ يَبِيعَ الثَّمَرَةُ قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِها وتُتْرَكُ حتى يَبْدُو الصَّلَاحُ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ، أمَّا هذا فليس فيه مُخَالَفَةٌ لِلنَّصِّ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ اشْتَرَى مَا بَدَأَ صَلَاحُهُ وَحَصَلَ آخِرُ وَاشْتَبَهَا» أي: فإنَّ البَيْعَ يَبْطُلُ، فالزَّرْعُ يُمَكِّنُ أنْ يَتَلَاخَقَ، فيكونُ أوَّلُ الزَّرْعِ قد اشْتَدَّ، وفي النَّخْلِ أيضًا،

= في بعض النخيل تُخْرَجُ في السَّنةِ مَرَّتَيْنِ، فَبِيعَ الطَّلَعُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ صَلَاحُهُ، ثُمَّ نَمَا الثَّانِي وَاشْتَبَهَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَطَ الْمُبَاحُ بِالْحَرَامِ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا، وَاجْتِنَابُ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَلَا يَتِمُّ اجْتِنَابُ الْحَرَامِ إِلَّا بِاجْتِنَابِ الْجَمِيعِ، وَعَلَى هَذَا فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ.

وَلَكِنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذِهِ الْعِلَّةَ وَجَدْتَ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي الْبُطْلَانَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَقَّ بَيْنَهُمَا الْآنَ، فَإِذَا اضْطَلَحَا عَلَى شَيْءٍ، أَوْ قَالَ مَنْ كَانَتْ لَهُ الثَّمَرَةُ الثَّانِيَّةُ: هِيَ لَكَ، لَا أُرِيدُهَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الصَّحَّةِ؟!

رَبَّمَا يَقُولُ قَائِلٌ: الْمَانِعُ مِنَ الصَّحَّةِ أَنَّ هَذِهِ الثَّمَرَةَ الْأَخِيرَةَ وَقَعَ عَلَيْهَا الْعَقْدُ قَبْلَ أَنْ تَوْجَدَ، أَوْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ قَدْ وَجِدَتْ قَبْلَ بُدْؤِ صَلَاحِهَا، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ هَكَذَا، أَيُّ: لَيْسَتْ الْعِلَّةُ الْاِخْتِلَاطُ وَالِاشْتِبَاهُ، فَالْعِلَّةُ أَنَّ هَذِهِ الثَّمَرَةَ الْجَدِيدَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَخْلُوقَةً عِنْدَ بَيْعِ الْأَوَّلَى فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَعْدُومَةً فَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَ مَعْدُومٍ.

لَكِنْ: يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ ذَلِكَ فَيُقَالُ: إِنْ تَنَازَلَ مَنْ لَهُ الثَّمَرَةُ الثَّانِيَّةُ لَيْسَ يَبْعَا وَلَكِنَّهُ هَبَةٌ وَتَبَرُّعٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَبَرَّعَ الْإِنْسَانُ بِثَمَرِ النَّخْلِ قَبْلَ بُدْؤِ صَلَاحِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْبَيْعُ، وَأَمَّا الْهَبَةُ وَالتَّبَرُّعُ فَإِنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ وَالتَّبَرُّعَ لَهُ إِمَّا غَانِمٌ وَإِمَّا سَالِمٌ.

إِمَّا غَانِمٌ إِنْ بَقِيَ الثَّمَرُ وَصَلَحَ، وَإِلَّا سَالِمٌ، فَلَيْسَ فِيهِ غَرَرٌ وَلَا جَهَالَةٌ وَلَا مَيْسِرٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَصَحُّ، أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتِ الثَّمَرَةُ وَاشْتَبَهَتْ بِالْأَوَّلَى فَنَقُولُ: اضْطَلَحَا، فَإِنْ تَنَازَلَ مَنْ لَهُ الثَّمَرَةُ الثَّانِيَّةُ فَقَالَ: الْكُلُّ عِنْدِي سَوَاءً، وَالثَّمَرَةُ الَّتِي حَصَلَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ



أَوْ عَرِيَّةً فَأَتَمَرْتُ<sup>[١]</sup> .....

= هي له، فحيثُ نَقُولُ: الْبَيْعُ يَبْقَى وَلَا نِزَاعَ وَلَا خُصُومَةَ.

لكن يبقى إذا أبا أن يَصْطَلِحَا، وأبى مَنْ له الثَّمَرَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَهَبَهَا لِلأَوَّلِ، فإِذَا نَصْنَعُ؟

يقولُ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ قَالُوا بَعْدَ بَطْلَانِ الْبَيْعِ: يُجْبَرُونَ عَلَى الصُّلْحِ، فَيُجْبَرُ الْمُشْتَرِي وَمَنْ لَهُ الثَّمَرَةُ الْجَدِيدَةُ عَلَى الصُّلْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْفِكَاحُ إِلَّا هَذَا، وَكُونَا نُبْطِلُ الْبَيْعَ قَدْ يَكُونُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي، إِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ قَدْ رَخِصَتْ فَالضَّرَرُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ قَدْ زَادَتْ قِيمَتُهَا فَالضَّرَرُ عَلَى الْمُشْتَرِي، فَإِنْ أَبَا إِلَّا بِثَالِثٍ يُصْلِحُ بَيْنَهُمَا قُلْنَا: لَا بَأْسَ، فَتَقِيمُ ثَالِثًا يُصْلِحُ بَيْنَهُمَا وَتَنْتَهِي الْمُسْكَلَةُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ عَرِيَّةً فَأَتَمَرْتُ» الْعَرِيَّةُ مَا خُوذَتْ مِنَ الْعُرُوِّ بِمَعْنَى الْخُلُوءِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِهَا، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ هَبَةُ الثَّمَرَةِ وَسُمِّيَتْ عَارِيَّةً؛ لِأَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنَ الْعَوَضِ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ بَيْعُ الرُّطَبِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمَرِ لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَى الرُّطَبِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَرٌ يَشْتَرِي بِهِ؛ وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عَارِيَّةٌ عَنِ النَّقْدَيْنِ، فَإِنَّهُ يُخَرِّصُ الرُّطَبُ حَتَّى يَكُونَ مُسَاوِيًا لِلتَّمَرِ الْقَدِيمِ فِي الْكِيلِ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا صَاحِبُ التَّمَرِ الْقَدِيمِ، وَبَشَرَطِ أَنْ تَكُونَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ أَقْلَ.

فَهَذَا الْفَقِيرُ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ وَعِنْدَهُ تَمَرٌ قَدِيمٌ جَاءَ لِلْفَلَّاحِ، فَقَالَ لَهُ: أَنَا مُحْتَاجٌ لِلرُّطَبِ، بِغْنِي ثَمَرَةَ هَذِهِ النَّخْلَةِ الَّتِي تُصْبِحُ بَعْدَ يُبْسِهَا خَمْسِينَ صَاعًا بِخَمْسِينَ صَاعًا مِنَ التَّمَرِ الَّذِي عِنْدِي، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ خَمْسِينَ الصَّاعِ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَهَذَا مُحْتَاجٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ.

بَطَلَ<sup>[١]</sup> وَالْكُلُّ لِلْبَائِعِ<sup>[٢]</sup>.

وَإِذَا بَدَأَ مَا لَهُ صَلَاحٌ فِي الثَّمَرَةِ<sup>[٣]</sup> وَاشْتَدَّ الْحَبُّ<sup>[٤]</sup>.....

= فهذا أعطاه الثمرَ وذاك تحلَّى عن النخلة، فقبض الثمرَ بالكيل وقبض النخلة بالتخلية، فصاحب النخلة خلاها له، وذاك أعطاه الثمرَ بالكيل، ثم إن المشتري تركها حتى أثمرت.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَطَلَ» أي: إن البيع يبطل؛ لأن الشرع إنما أجاز بيع الرطب بالتمر - مع أن الأصل أنه محرّم - من أجل دفع حاجة هذا الفقير الذي هو محتاج للرطب، والآن لما أهمل وتركها حتى أثمرت زالت العلة التي من أجلها أجاز الشرع بيع الرطب بالتمر.

ولا يمكن أن نفتح للناس باب الخداع، نقول: لو أننا صححنا البيع وألزمنا بائع النخلة ببقاء العقد تحيّل الناس على هذا؛ فلذلك يقول المؤلف: إذا اشترى عريّة فأثمرت بطل البيع.

[٢] قوله: «وَالْكُلُّ لِلْبَائِعِ» أي: الكل في هذه المسائل كلها إذا بطل البيع رجع للبائع؛ لأنه ملكه، ويأخذ المشتري الثمن من البائع إن كان قد أقبضه إيّاه، وإن كان لم يقبضه إيّاه سقط عن ذمّه.

[٣] قوله: «وَإِذَا بَدَأَ مَا لَهُ صَلَاحٌ فِي الثَّمَرَةِ» يعني بالثمرّة ثمرة النخل، وثمرّة العنب، وكل ما يسمّى ثمرًا، وهو ما تخرجه الأشجار؛ لأن ما يخرج من الشجر ثمرًا، وما يخرج من الأرض زرعًا.

[٤] قوله: «وَاشْتَدَّ الْحَبُّ» أي: حب الزرع.

جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا<sup>[١]</sup> وَبَشَرَطِ التَّبْقِيَةِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا» يعني بدونِ شَرْطٍ، ودَلِيلُ الْجَوَازِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ<sup>(١)</sup>، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ<sup>(٢)</sup>.

وَجَهُّ الدَّلَالَةِ: أَنَّ (حَتَّى) لِلْغَايَةِ، وَمَا بَعْدَ الْغَايَةِ مُحَالِفٌ لِمَا قَبْلَهَا، فَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ مُحَرَّمًا كَانَ مَا بَعْدَهُ جَائِزًا.

وقوله: «جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا» يُبَيِّنُ إِطْلَاقَ قَوْلِهِ:

[٢] «وَبَشَرَطِ التَّبْقِيَةِ» وَبَشَرَطِ الْقَطْعِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وعلى هذا فنقولُ في بَيْعِ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوِ صَلَاحِهَا وَالْحَبِّ بَعْدَ اشْتِدَادِ حَبِّهِ: لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الحال الأولى: أَنْ يَبِيعَهُ بَشَرَطِ الْقَطْعِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيَقْطَعُهُ.

الحال الثانية: أَنْ يَبِيعَهُ بَشَرَطِ التَّبْقِيَةِ، فَهَذَا جَائِزٌ.

الحال الثالثة: أَنْ يَبِيعَهُ وَيَسْكُتَ، فَهَذَا جَائِزٌ، وَالدَّلِيلُ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٢١/٣)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (٣٣٦٧)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، رقم (١٢٢٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٢٢١٧) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي: حسن غريب. وصححه ابن حبان (٤٩٩٣)، والحاكم (١٩/٢) على شرط مسلم، وصححه الألباني في الإرواء (١٣٦٦).

وَلِلْمُشْتَرِي تَبْقِيَّتُهُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ<sup>[١]</sup>، وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ سَقْيُهُ<sup>[٢]</sup> إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِلْمُشْتَرِي تَبْقِيَّتُهُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ» لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُبْقِيَهِ إِلَى «الْحَصَادِ» وَهَذَا فِي الزَّرْعِ، «وَالْجَذَاذِ» وَهَذَا فِي الثَّمَرِ، وَلَهُ أَنْ يُجَذَّهَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ. الْمُشْتَرِي الْآنَ مَلَكَ الثَّمَرَةَ فَلَهُ أَنْ يُجَذَّهَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَوْ أَنْ جَذَّهَ، وَلَهُ أَنْ يُبْقِيَهَا حَتَّى يَأْتِيَ أَوْ أَنْ جَذَّهَ، وَكَذَلِكَ فِي الزَّرْعِ: لَهُ أَنْ يَحْصُدَهُ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصَادِ، وَلَهُ أَنْ يُبْقِيَهِ إِلَى وَقْتِ الْحَصَادِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ.

لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُقَالُ: بِشَرْطِ أَلَّا يَتَضَرَّرَ الْأَصْلُ بَعْدَ تَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِ الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ، فَإِنْ تَضَرَّرَ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

وَيُقَالُ: إِنْ ثَمَرَةُ النَّخْلِ إِذَا لَمْ تُجَذَّ فِي أَوَانٍ جَذَّهَا ضَرَّ النَّخْلَةَ، فَإِذَا ثَبَتَ قُلْنَا لِلْمُشْتَرِي: إِذَا جَاءَ وَقْتُ الْجَذَاذِ لَا بُدَّ أَنْ تُجَذَّ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَخَّرَ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ، كَذَلِكَ فِي الْحَصَادِ: إِذَا جَاءَ وَقْتُ الْحَصَادِ وَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي آلَةٌ تَحْصُدُ، نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَحْصُدَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْبَائِعِ.

إِذَا: قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَبْقِيَّتُهُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُبْقِيَهِ إِلَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَا الْبَائِعِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

[٢] قوله: «وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ سَقْيُهُ» أَي: سَقْيُ الزَّرْعِ، وَسَقْيُ الثَّمَرِ، وَالْمَرَادُ: سَقْيُ الشَّجَرِ، لَكِنَّهُ قَيَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

[٣] «إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ» بِأَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ حَارًّا وَتَيَسَّرَ أَصُولُهُ، فَيَضْمُرُ الثَّمَرُ وَيَتَغَيَّرُ، فَنَقُولُ: يَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يَسْقِيَهِ حَتَّى وَإِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ.

وَأِنْ تَلَفَتْ بِآفَةٍ سَمَوِيَّةٍ<sup>[١]</sup>.....

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَقُولُ: إِنَّهُ يَلْزَمُهُ سَقْيُهُ وَإِنْ تَصَرَّرَ الْأَصْلُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>؟

قلنا: ليس هنا مَضَارَّةٌ، البائعُ باعَهُ، والعادةُ جَرَتْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ والقيامُ عليه إلى الجَدَاذِ، فهو الذي أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ، وهو الذي رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِالضَّرَرِ فَيَلْزَمُهُ.  
وقوله: «إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ» مَفْهُومُهُ: إِنْ لَمْ يَخْتَجِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ، وهذا هو الصَّحِيحُ، خلافاً للمذهبِ في هذه المسألة؛ حيث قالوا: يَلْزَمُهُ سَقْيُهُ سواءً احتَاجَ أم لم يَخْتَجِ، والصَّوابُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِذَا احتَاجَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ تَلَفَتْ بِآفَةٍ سَمَوِيَّةٍ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الثَّمَرَةِ، أي: إِذَا تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ بعد أن بِيَعْتَ بعد بُدُو الصَّلَاحِ بِآفَةٍ سَمَوِيَّةٍ، مثل حَرٍّ شَدِيدٍ أَفْسَدَ الثَّمَرَ، أو بَرْدٍ أَسْقَطَ الثَّمَرَ، أو جَرَادٍ أَكَلَهَا، فالآفَةُ السَّمَوِيَّةُ أَعْمُ مِمَّا يَظْهَرُ مِنْ لَفْظِهَا؛ إِذْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا لَا يُمَكِّنُ الْمُشْتَرِيَ تَضْمِينَهَا، سواءً كَانَ بِآفَةٍ سَمَوِيَّةٍ لَا صُنْعَ لِلْأَدَمِيِّ فِيهَا، أو بِصُنْعِ آدَمِيِّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُضْمَنَ، إمَّا لِسُلْطَتِهِ أو لِجِهَالَتِهِ كما لو نَزَلَ الْجُنْدُ -الأعداء- فِيهَا حَوْلَ الْبَلَدِ وَأَتْلَفُوا الْبَسَاتِينَ، فهؤلاءِ لَا يُمَكِّنُ تَضْمِينَهُمْ، فيكونُ إِتْلَافُهُمْ كالتَّلَفِ بِالْآفَةِ السَّمَوِيَّةِ، وهذا قولٌ وَجِيهٌ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٢٦/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠) عن عباد بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٣٤١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مالك (٧٤٥/٢) عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرسلاً، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها؛ ولذلك حسنه النووي في المجموع (٢٥٨/٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢١٠/٢) والألباني في الصحيحة (٢٥٠)، الإرواء (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ<sup>(١)</sup>، .....

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ» أَي: يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ لَهُ، وَالِدَلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بَغَيْرِ حَقٍّ؟!»<sup>(١)</sup>.

وَبَيَّنَتْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ مُفَصَّلٌ: «إِذَا بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بَغَيْرِ حَقٍّ؟!».

فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ: كَيْفَ أَضْمَنُ وَهُوَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي الْآنَ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ بَيْعَكَ إِيَّاهُ التِّزَامُ مِنْكَ بِحِفْظِهِ وَالْقِيَامَ عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ وَقْتُ الْجِذَاذِ، فَهِيَ الْآنَ فِي حِفْظِكَ وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَدْ مَلَكَهَا وَلَهُ أَنْ يُجَذِّهَا، وَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا، لَكِنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَيْكَ؛ لَكُونَكَ أَنْتَ الْمُطَالِبُ بِحِفْظِهَا إِلَى وَقْتِ الْجِذَاذِ.

يُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَخَّرَ الْمُشْتَرِي جَذَّهَا عَنْ الْعَادَةِ فَإِنَّ الضَّمانَ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْبَائِعِ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْمُشْتَرِي تَهَاوَنَ فِي جَذَّهَا فِي وَقْتِ الْجِذَاذِ حَتَّى جَاءَ الْمَطَرُ فَأَفْسَدَهَا، فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ؟

لَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَرَطَ، فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي: أَنَا لِي سَيَّارَاتٌ أَجْذُ النَّخْلَ وَأَحْمِلُهُ، وَلَمْ تَأْتِ السَّيَّارَاتُ بَعْدُ، وَتَرَكَهَا حَتَّى فَاتَ وَقْتُ الْجِذَاذِ، وَتَلَفَتْ بِأَفَةِ سَمَاطَةٍ، فَهِيَ لَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْرِيطَ مِنْ نَفْسِ الْمُشْتَرِي، فَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِشَيْءٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح (١٥٥٤) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب وضع الحوائج (١٧/١٥٥٤) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيٌّ خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ وَمُطَالَبَةِ الْمُتْلِفِ<sup>[١]</sup>.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الَّذِي حَصَلَ عَلَى الثَّمَرِ لَيْسَ تَلَفًا وَلَكِنَّهُ نَقْصٌ، بِمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْقِنْوَانِ تَغَيَّرَ، صَارَ حَشَفًا، فَهَلْ يَضْمَنُ الْبَائِعُ النَّقْصَ؟

نَعَمْ، يَضْمَنُ النَّقْصَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَمِنَ الْكُلَّ ضَمِنَ الْبَعْضَ.

فَهَذَا الثَّمَرُ الَّذِي حَشَفَ وَصَارَ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْبَهَائِمُ هُوَ كَالْتَالِفِ فِي الْوَاقِعِ، فَضْمَانُ النَّقْصِ عَلَى الْبَائِعِ، فَإِنْ كَانَ النَّقْصُ بِسَبَبِ الْمُشْتَرِي، كَانَ يَكُونُ الْمُشْتَرِي لَا يَعْرِفُ الْجَنْيَ وَالْخِرَافَ فَفَسَدَ الثَّمَرُ، فَهَلْ يَضْمَنُهُ الْبَائِعُ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْمُشْتَرِي.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيٌّ خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ وَمُطَالَبَةِ الْمُتْلِفِ» إِذَا أَتْلَفَ الثَّمَرُ آدَمِيٌّ مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَضْمِينَهُ فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، إِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الضَّمَانُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ شَاءَ أَمْضَى الْبَيْعَ وَطَالَبَ الْمُتْلِفَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَالْإِمْضَاءُ وَمُطَالَبَةُ الْمُتْلِفِ».

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ فَسَوْفَ يَخْتَارُ مَا هُوَ أَنْفَعُ لَهُ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ ثَمَنَ الثَّمَرَةِ زَادَ وَالْمُتْلِفُ تَسَهَّلَ مُطَالَبَتُهُ، فَمَا الَّذِي يَخْتَارُهُ؟

يَخْتَارُ الْإِمْضَاءَ، وَمُطَالَبَةَ الْمُتْلِفِ.

فَمَثَلًا: إِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ اشْتَرَى الثَّمَرَةَ بِمِئَةِ، ثُمَّ جَاءَ إِنْسَانٌ وَأَتْلَفَهَا، وَصَارَتْ تُسَاوِي مِئَتَيْنِ، أَتَيْهَا أَحْسَنُ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ وَيَأْخُذَ مِئَةً مِنَ الْبَائِعِ، وَالْبَائِعُ يَرْجِعُ عَلَى الْمُتْلِفِ بِمِئَتَيْنِ؟ أَوْ أَنْ يَأْخُذَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمُتْلِفِ مِئَتَيْنِ؟

الثَّانِي، لَا شَكَّ.

وَصَلَاحُ بَعْضِ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لَهَا وَلِسَائِرِ النَّوعِ الَّذِي فِي الْبُسْتَانِ<sup>[١]</sup>.

= والعكس بالعكس، إذا كانت الثمرة قد نقصت، فسيختار الفسخ، ويرجع على البائع.

وكذلك لو كان المتلف مُمَاطِلًا أو فقيرًا والبائع غنيًا فسيختار الفسخ، والعكس بالعكس، يختار الإمضاء.

فإذا قال قائل: كيف تُخَيَّرُونَهُ بين الفسخ والإمضاء، والثمره ملكه، وقد تَلَفَتْ على ملكه، فإذا تَلَفَتْ فليطالب مَنْ أَتْلَفَهَا؟

قلنا: هذا سؤالٌ وَجِيهٌ وواردٌ، لكن لما كانت الثمرة في ضَمَانِ البائع فعليه حِفْظُهَا وَحِرَاسَتُهَا، فكأنه هو الْمُفَرِّطُ في ذلك حتى أَتْلَفَهُ مَنْ أَتْلَفَهُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ، فَصَحَّ أَنْ نَقُولَ لِلْمُشْتَرِي: إِنْ شِئْتَ فَافْسَخِ الْبَيْعَ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي مِلْكِكَ أَتْلَفُ الْمُشْتَرِي لَكِنَّا فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ، فَهَذَا وَجْهُهُ.

لكن لو قيل: بَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْفَسْخَ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ الثَّمَرَةَ تَلَفَتْ فِي مِلْكِهِ، وَمُطَالَبَةُ الْمُتْلِفِ مُمَكِّنَةٌ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ.

نعم، لو تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَائِعَ مُفَرِّطٌ - كَمَا سَبَقَ - وَرَأَى الرَّجُلُ قَدْ صَعِدَ الشَّجَرَةَ لِيَجِدَّ الثَّمَرَةَ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَبَيْنَ الْإِمْضَاءِ وَمُطَالَبَةِ الْمُتْلِفِ قَوْلٌ وَجِيهٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَصَلَاحُ بَعْضِ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لَهَا وَلِسَائِرِ النَّوعِ الَّذِي فِي الْبُسْتَانِ».

مثال ذلك: البُستانُ فيه أنواعٌ من التَّمْرِ كَالشُّكْرِيِّ وَالْبَرْحِيِّ وَأُمِّ حَامٍ، بَدَا الصَّلَاحُ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَرْحِيِّ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّ بُدْوَ الصَّلَاحِ فِي هَذِهِ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لَهَا



= ولسائر النوع، الذي هو البرحي، أمّا السكري وأمّ الحمام فلا يكون صلاح البرحية صلاحاً لهما؛ لأنّ النوع مختلفٌ.

وظاهرُ كلام المؤلف رحمه الله أنّه سواء بيع النوع جميعاً أو بيع تفريداً، بأن بعنا التي بدا صلاحها وانتقل ملكها إلى المشتري، ثم بعنا البقية من نوعها على آخرين، فالكل صحيح؛ حيث ذكر المؤلف أنّ صلاح بعض الثمرة صلاح لها ولسائر النوع الذي في البستان، وهذا أحد القولين في مذهب الإمام أحمد رحمه الله<sup>(١)</sup>: أنّه إذا بدا صلاح في شجرة فهو صلاح لها ولسائر النوع الذي في البستان.

أمّا المذهب<sup>(٢)</sup>: فإنّه إذا بيع النوع جميعاً فصلاح بعض الشجرة صلاح للنوع؛ لأنّه لما بيع جميعاً صار كأنّه نخلة واحدة، وصلاح بعض النخلة صلاح لجميعها، فالعقد يقع عليها جميعاً.

أمّا إذا أفرّد فإنّك إذا بعْتَ ما بدا صلاحه ثم جدّدْتَ عقداً لما لم يبدُ صلاحه صدّق عليك أنّك بعْتَ ثمرة قبل بدو صلاحها، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها<sup>(٣)</sup>، والمذهب أصحُّ ممّا هو ظاهرُ كلام المؤلف.

وقال بعض العلماء: إنّ صلاح بعض الشجرة صلاح لها ولنوعها ولجنسها، فمثلاً: إذا كان عند إنسان بستان فيه عشرة أنواع من النخل، وبدا الصلاح في نوع منها

(١) الإنصاف (١٢/٢٠٣)

(٢) الإنصاف (١٢/٢٠٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وَبُدُّو الصَّلَاحَ فِي ثَمَرِ النَّخْلِ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ<sup>[١]</sup>، وَفِي الْعِنَبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ حُلْوًا<sup>[٢]</sup>، .....

= جازَ بَيْعُ الْجَمِيعِ صَفْقَةً وَاحِدَةً، الَّذِي مِنْ نَوْعِهِ وَالَّذِي لَيْسَ مِنْ نَوْعِهِ، لَكِنَّ الْمَذْهَبَ لَا يَعْتَبِرُونَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، يَعْتَبِرُونَ النَّوْعَ، وَالْمَذْهَبُ أَحْوَطُ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ قَوِيًّا جَدًّا؛ لِأَنَّ الصَّفْقَةَ وَاحِدَةً، وَاخْتِلَافُ الْأَنْوَاعِ لَا يُخْرِجُهَا عَنِ الْجِنْسِ.

وَالْتَّمَرُ جِنْسٌ وَاحِدٌ كَمَا فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «الْتَّمَرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ»<sup>(٢)</sup> فَلَمَّا اعْتَبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا وَاحِدًا قُلْنَا: إِنَّهُ إِذَا بَاعَ جَمِيعًا وَقَدْ لَوَّنَ مِنْهُ وَاحِدَةً كَفَى.

لكن: هل يجوزُ بَيْعُ الْعِنَبِ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ صَلَاحُ ثَمَرِ النَّخْلِ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ، فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ حُكْمٌ نَفْسِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبُدُّو الصَّلَاحَ فِي ثَمَرِ النَّخْلِ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ» وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ<sup>(٣)</sup>، وَلِأَنَّ ذَلِكَ عَلَامَةٌ عَلَى نَضِجِهَا، يَعْنِي: أَنْ تَلَوَّنَ، وَلَوْ أَنَّ النَّخْلَ إِذَا أَحْمَرُ وَإِنَّمَا أَصْفَرُ، وَلَا نَعْلَمُ لَوْنًا غَيْرَ الْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ، وَلَوْ فَرَضَ أَنَّهُ وَجَدَ بَعْضُ النَّخْلِ أَخْضَرَ، ثُمَّ إِذَا قَارَبَ النُّضُوجَ صَارَ أَسْوَدَ مِثْلًا، فَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ، وَتَقْيِيدُ ذَلِكَ بِالْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ، وَمَا جَرَى بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ فَلَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَفِي الْعِنَبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ حُلْوًا» شَرْطَ شَرْطَيْنِ: أَنْ يَتَمَوَّهَ، وَأَنْ تَظْهَرَ فِيهِ الْحَلَاوَةُ، وَمَعْنَى «يَتَمَوَّهَ» يَعْنِي يَلِينُ، يَصِيرُ مَاءً؛ لِأَنَّ الْعِنَبَ مَا دَامَ حُضْرًا فَهُوَ قَاسٍ،

(١) الإنصاف (١٢/٢٠٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، رقم (١٥٨٧/٨١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها، رقم (٢١٩٧)، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ أَنْ يَبْدُو فِيهِ النُّضْجُ وَيَطْيَبَ أَكْلُهُ<sup>(١)</sup>.

= فإذا لان فهذا هو التَّمَوُّه، لكن لا بُدَّ مع ذلك أن يكون حُلُوًا؛ احترازًا مما لو تَمَوَّه بآفة كَقِلَّةِ الماء - مثلاً - فإنه لا يكون ذلك صلاحًا بل لا بُدَّ أن يَتَمَوَّه حُلُوًا.

وعَبَّرَ بعضُ العلماءِ بِقَوْلِهِمْ: «الْعِنَبُ أَنْ يَسْوَدَّ» قياسًا على تَلْوِينِ النَّخْلِ، وهذا صَحِيحٌ بالنسبة لما صَلَاحُهُ بِاسْوَدَادِهِ، لكن هناك عِنَبٌ لا يَسْوَدُّ ولو بَلَغَ الغَايَةَ فِي النُّضُوجِ.

وربَّما يَوْجَدُ - أيضًا - عِنَبٌ لا يَتَمَوَّه، عِنَبٌ قَاسٍ ولو كان قد بَدَأَ صَلَاحُهُ؛ ولهذا عَبَّرَ بعضُ أهلِ العلمِ بِعِبَارَةِ جَامِعَةٍ قَالَ: «أَنْ يَطْيَبَ أَكْلُهُ» كما ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ؛ ولذلك يَوْجَدُ الآنَ عِنَبٌ مَوْجُودٌ فِي الْأَسْوَاقِ لَيْسَ مُتَمَوِّهَا وَلَا مُسْوَدًّا، بل أَخْضَرُ قَاسٍ، ومع ذلك هو حُلُوٌّ يَطْيَبُ أَكْلُهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ أَنْ يَبْدُو فِيهِ النُّضْجُ وَيَطْيَبَ أَكْلُهُ» هذا فِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ، مثلُ الْبُرْتَقَالِ وَالْخَوْخِ وَالتَّفَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكُلُّهَا تَدَوُّرٌ - حَتَّى ثَمَارُ النَّخِيلِ وَثَمَارُ الْعِنَبِ وَغَيْرِهِمَا - عَلَى إِمْكَانِ أَكْلِهَا وَاسْتِسَاعَتِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ أَمَكَّنَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ إِلَّا أحيانًا، وَهُوَ - أيضًا - إِذَا وَصَلَ لِهَذِهِ الْحَالِ مِنَ النُّضْجِ قَلَّتْ فِيهِ الْآفَاتُ وَالْعَاهَاتُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ<sup>(١)</sup> أَنَّ الشَّارِعَ يَنْهَى عَنْ كُلِّ مَا يَوْجِبُ الْخُصُومَةَ وَالْبَغْضَاءَ وَالْعَدَاوَةَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ اخْتِلَافٌ وَمُنَازَعَاتٌ صَارَ هُنَاكَ عَدَاوَةٌ وَبَغْضَاءٌ وَخُصُومَةٌ؛ فَلِهَذَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) ما سبق من نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (ص: ٤٠١).

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ<sup>[١]</sup>.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ» مُنَاسِبَةٌ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّارِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ أَصْلٌ وَالْمَالُ فَرْعٌ، فَمَالُهُ كَالثَّمَرَةِ وَهُوَ نَفْسُهُ كَالْأَصْلِ؛ فَلِهَذَا ذَكَرُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ.

وقوله: «عَبْدًا» هُنَا تَشْمَلُ الْعَبِيدَ وَالْإِمَاءَ، يَعْنِي: مَنْ بَاعَ تَمْلُوكًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ. قَدْ يَبْدُو لِلْإِنْسَانِ أَنَّ هُنَاكَ تَنَاقُضًا فِي الْعِبَارَةِ، «لَهُ مَالٌ» ثُمَّ قَالَ: «فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ» فَعَلِيَ هَذَا يَرِدُ عَلَى الْمَالِ الْوَاحِدِ مَا لَكَ الْوَاحِدِ وَهَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ، أَنْ يَرِدَ عَلَى مَالٍ وَاحِدٍ مَا لَكَ الْوَاحِدِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنَّ قَوْلَهُ: «وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ» اللَّامُ هُنَا لَيْسَتْ لِلْمَلِكِ وَلَكِنَّهَا لِلْاِخْتِصَاصِ، كَمَا تَقُولُ: لِلْفَرَسِ لِحَامٌ وَلِلدَّابَّةِ مِقْوَدٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْلامُ هُنَا لِلْاِخْتِصَاصِ.

إِذَا: مَا هُوَ الْمَالُ الَّذِي يَكُونُ لِلْعَبْدِ؟

هُوَ الْمَالُ الَّذِي اخْتَصَّهُ سَيِّدُهُ بِهِ، وَقَالَ لَهُ: خُذْ أَيُّهَا الْعَبْدُ هَذَا الْمَالُ ائْجِرْ بِهِ سُكَّرًا أَوْ أَرْزًا أَوْ سَيَّارَاتٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، أُعْطَاهُ إِيَّاهُ، قَالَ لَهُ: هَذَا بِيَدِكَ أَنْتَ بَعُهُ وَائْجِرْ بِهِ، نَقُولُ: هَذَا الْمَالُ لِلْسَيِّدِ مِلْكًا وَلِلْعَبْدِ اخْتِصَاصًا.

إِذَا: قَوْلُهُ: «عَبْدًا لَهُ مَالٌ» إِضَافَةُ الْمَالِ لِلْعَبْدِ هُنَا إِضَافَةُ اخْتِصَاصٍ.

وقوله: «فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ» هَذِهِ اللَّامُ فِي «بَائِعِهِ» لَامُ الْمَلِكِ، يَعْنِي: لِلتَّمْلُكِ، فَالْمَالُ لِلْبَائِعِ، وَالِدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت، رقم (٢٢٠٤)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، رقم (١٥٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهنا نسأل: هل العبد يملك بالتَّمْلِكِ أو لا؟ يعني: لو أن إنساناً رأى عبداً عليه ثياب رثة، ويحتاج إلى ثياب تقيه البرد، فملكه ثوبه، فقال: خذ هذا ثوباً لك، هل يملك هذا الثوب؟

الجواب: عموم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ» يشمل ما كان بيده اختصاصاً أو تملكاً، وأنه لا يملك.

وقال بعض أهل العلم: إنه يملك بالتَّمْلِكِ.

وفصل آخرون فقالوا: يملك بتمليك سيده دون غيره؛ لأن تملك سيده إيّاه يعني رفع ملكه عن هذا الذي ملكه إيّاه، والحق للسيد.

وعلى هذا: يكون ما ملكه سيده ملكاً له، ليس لسيده فيما بعد أن يرجع فيه على سبيل الرجوع في الهبة، وللعبد أن يتصرف فيه كما شاء بدون إذن السيد؛ لأنه ملكه.

وظاهر الحديث العموم «فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ» حتى لو قلنا: يملك بالتَّمْلِكِ، صار الذي ملكه السيد له، وإذا كان له دخل في عموم قول النبي ﷺ: «فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ».

مسألة: إذا مات العبد وبيده مال أعطاه له السيد؛ ليتجر به، وللعبد ابن حر، فمن الذي يرث هذا المال؟

إن قلنا: بأنه يملك بالتَّمْلِكِ فماله لابنه، وإن قلنا: لا، فماله للسيد.

وقد ذكر ابن رجب رحمه الله في (القواعد) هذه المسألة<sup>(١)</sup>، وفرغ عليها مسائل كثيرة، وهو اختلاف العلماء: هل العبد يملك بالتَّمْلِكِ أو لا يملك؟

(١) قواعد ابن رجب (٣/ ٣٣٢).

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي<sup>[١]</sup>، فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْمَالَ اشْتَرِطَ عِلْمُهُ وَسَائِرُ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَإِلَّا فَلَا<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي» (الهاء) في «يَشْتَرِطُهُ» تَعَوُّدٌ عَلَى الْمَالِ، فَإِذَا اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي الْمَالَ فَهُوَ لَهُ؛ لِلْحَدِيثِ: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ» فَهُوَ نَصٌّ فِي ذَلِكَ، وَحَتَّى لَوْ لَمْ يَرِدِ النَّصُّ فِي هَذَا فَإِنَّ عُمُومَ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] يَشْمَلُهُ؛ لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِالْعُقُودِ يَشْمَلُ الْوَفَاءَ بِأَصْلِ الْعَقْدِ وَوَصْفِ الْعَقْدِ، وَالشُّرُوطُ الْمَشْرُوطَةُ فِي الْعَقْدِ أَوْصَافٌ لَهُ، وَلِحَدِيثِ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(١)</sup>.

لكن هنا يُشْكِلُ عَلَيْنَا إِذَا قَدَرْنَا أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ عِنْدَهُ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ نَقْدًا، وَاشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي بِمِئَةِ أَلْفٍ، وَاشْتَرَطَ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي مَعَهُ يَتَّبِعُهُ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسْأَلَةِ (مُدَّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ)؛ لِأَنَّهُ فِيهِ دَرَاهِمٌ بِدَرَاهِمٍ، وَمَعَ أَحَدِ الْعَوَاضِينَ مِنْ غَيْرِ الْخِنْسِ، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا أَوْ لَا؟ الْجَوَابُ: فِيهِ تَفْصِيلٌ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ:

[٢] قوله: «فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْمَالَ اشْتَرِطَ عِلْمُهُ وَسَائِرُ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَإِلَّا فَلَا» يَعْنِي: إِذَا كَانَ قَصْدُهُ الْمَالَ فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِهِ بِالْمَالِ وَسَائِرِ شُرُوطِ الْبَيْعِ، أَي: كُلِّ شُرُوطِ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، قبل رقم (٢٢٧٤) ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ: «المسلمون عند شروطهم»، دون بقية الحديث.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وأخرجه الدارقطني (٢٧/٣)، والحاكم (٥٠-٤٩/٢) عن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق» وصححه النووي في المجموع (٣٧٦/٩) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

= البَيْعُ الثَّمَانِيَّةُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنَ الرَّبَا وَإِلَّا فَلَا.

إِذَا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ قَصْدَهُ الْمَالُ أَوْ أَنَّ قَصْدَهُ الْعَبْدُ؟

نعلم ذلك بالقرائن، إذا كان هذا الرَّجُلُ مُحْتَاجًا إِلَى خَادِمٍ -أعني الْمُشْتَرِي- وَيَبْحَثُ عَنْ رَقِيقٍ يَمْلِكُهُ وَيَجْعَلُهُ خَادِمًا لَهُ، لَكِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَالُهُ تَبَعًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِبُّ أَنْ يَضْرِفَ هَذَا الْعَبْدَ عَنْ تَصَرُّفِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَوْ أَخَذَهُ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ رَبًّا يَتَأَثَّرُ الْعَبْدُ، فَاشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَالُهُ تَبَعًا لَهُ؛ مِنْ أَجْلِ رَاحَةِ الْعَبْدِ، فَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِالْمَالِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَوَضِهِ رَبًّا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَيُّ شَيْءٍ مِنَ الشُّرُوطِ.

فَلَوْ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: أَنْتَ اشْتَرَطْتَ أَنْ يَكُونَ مَالُهُ تَبَعًا لَهُ، فَهَلْ تَعْلَمُ مَالَهُ؟

قَالَ: لَا، مَا أَعْلَمُهُ، لَكِنِّي لَا يَهْمُنِي الْمَالُ، يَهْمُنِي الْعَبْدُ، قُلْنَا: لَا يَضُرُّ أَنْ تَجْهَلَ الْمَالَ؛ لِأَنَّ قَصْدَكَ الْعَبْدَ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي: قَصْدِي الْمَالُ؛ حَيْثُ إِنِّي رَأَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ يَتَجَرَّ فِي مَحَلٍّ تِجَارَةٍ وَهُوَ نَاجِحٌ، وَالْمَحَلُّ فِيهِ أَنْوَاعٌ مِنَ التِّجَارَةِ، فَنَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، فَمَا دَامَ قَصْدُكَ الْمَالَ لَا بُدَّ أَنْ تُجَرِّدَ الْمَالَ كُلَّهُ، حَتَّى عِلْبَةَ الْكِبْرِيتِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَالُ لَا يَجْرِي فِيهِ الرَّبَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّمَنِ، فَلْيُفَرِّدِ الْمَالَ بِعَقْدٍ وَالْعَبْدَ بِعَقْدٍ آخَرَ؛ حَتَّى لَا تَرِدَ عَلَيْنَا مَسْأَلَةُ «مُدَّ عَجْوَةٍ» وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مُشَاهِدًا مَعْلُومًا، الْمَهْمُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ جَمِيعُ شُرُوطِ الْبَيْعِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ؟

وَتِيَابُ الْجَمَالِ لِلْبَائِعِ، وَالْعَادَةُ لِلْمُشْتَرِي<sup>(١)</sup>.

= قُلْنَا: عِنْدَنَا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْعَظِيمُ الَّذِي تَنْبَنِي عَلَيْهِ كُلُّ مَسَائِلِ الدِّينِ، وَهُوَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَ يُرِيدُهُمَا جَمِيعًا فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِهِ وَسَائِرِ شُرُوطِ الْبَيْعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتِيَابُ الْجَمَالِ لِلْبَائِعِ، وَالْعَادَةُ لِلْمُشْتَرِي» أَي: تِيَابُ الْجَمَالِ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ حَاجَةِ الْعَبْدِ، وَأَمَّا تِيَابُ الْعَادَةِ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي. وَهَلْ تَخْتَلِفُ الْأَعْرَافُ فِي هَذَا، بِمَعْنَى أَنَّ تِيَابَ جَمَالٍ فِي عُرْفٍ تِيَابُ عَادَةٍ فِي عُرْفٍ آخَرَ وَبِالْعَكْسِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يَتَّبِعُ الْعَادَةَ فِي ذَلِكَ، فَيُقَالُ: إِنْ عُدَّ هَذَا مِنْ تِيَابِ الْجَمَالِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ عُدَّ مِنْ تِيَابِ الْعَادَةِ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَاعَةٌ وَقَلَمٌ فَهِيَ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ التِّيَابِ لَكِنْ - عَلَى الْأَقْلَى - مِنَ الْمَالِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ، بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدَأَ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْمُ (١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رَقْمُ (١٩٠٧) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.





## بَابُ السَّلَمِ [١]



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ السَّلَمِ» السَّلَمُ مَاخُودٌ مِنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِسْلَامِ، وَيُقَالُ: السَّلَفُ، فَرَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ السَّلَفَ لُغَةُ الْعِرَاقِ، وَأَنَّ السَّلَمَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وقال آخرون: بل هما بمعنى واحدٍ، وَيُسْتَعْمَلُ هَذَا هُنَا وَهَنَاكَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ، بُعِثَ فِي مَكَّةَ وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَكِلَاهُمَا مِنَ الْحِجَازِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِمِ»<sup>(١)</sup>. فَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ أَسْلَفَ وَأَسْلَمَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ، فَهُوَ إِذْنٌ مَاخُودٌ مِنَ التَّسْلِيمِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يُقَدِّمُ الثَّمَنَ إِلَى الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا السَّلَفُ فَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ التَّقْدِيمِ. وَصُورُهُ ذَلِكَ: أَنْ تَأْتِيَ لِرَجُلٍ فَلَاحٍ وَتَقُولَ: يَا فُلَانُ خُذْ هَذِهِ عَشْرَةَ آلَافٍ رِيَالٍ بِمِئَةِ كِيلُو مِنَ التَّمْرِ تَحِلُّ بَعْدَ سَنَةٍ، فَهَذَا هُوَ السَّلَمُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ قَدَّمَ الثَّمَنَ، وَالْمُتَمَّنُّ مُؤَخَّرٌ.

وَالسَّلَمُ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ:

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَمْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى

(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

= فَاسْتَبُوهُ ﴿ [البقرة: ٢٨٢] وقد اسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بهذه الآية على جَوَازِهِ <sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ يَعْنِي مَا إِذَا كَانَ الدِّينُ هُوَ الثَّمَنُ أَوِ الْمُثْمَنُ، فَإِنْ كَانَ الدِّينُ هُوَ الْمُثْمَنُ فَهَذَا هُوَ السَّلَمُ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: ففِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِمِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»، أَوْ «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» <sup>(٢)</sup>.  
وَأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَقَدْ انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ.

وَجَوَازُ السَّلَمِ هُوَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ الْمُوَافِقُ لِلْأُصُولِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ السَّلَمَ عَلَى خِلَافِ الْأُصُولِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَعْدُومٌ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ مَعْدُومٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ، أَنَا لَمْ أَبْعَ عَلَيْكَ شَيْئًا مَعْدُومًا لَيْسَ فِي مِلْكِي حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْجَهَالَةِ وَالْغَرَرِ، هَذَا مَوْصُوفٌ فِي الذِّمَّةِ.

وَأَيْضًا الْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ لَيْسَ مُحَالِفًا لِلْقِيَاسِ، بَلْ كُلُّ قِيَاسٍ يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ فَهُوَ قِيَاسٌ بَاطِلٌ، لَكِنَّهُ قَدْ يُخْفَى دُخُولُ ذَلِكَ فِي الْقِيَاسِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فَيُظَنُّهُ مُحَالِفًا لِلْقِيَاسِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ السَّلَمَ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِلْبَائِعِ وَلِلْمُشْتَرِي، أَمَّا الْمُشْتَرِي فَمَصْلَحَتُهُ أَنَّهُ يَحْصُلُ عَلَى أَكْثَرٍ، وَأَمَّا الْبَائِعُ فَمَصْلَحَتُهُ أَنَّهُ يَتَعَجَّلُ لَهُ الثَّمَنُ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ٥/٨ (١٤٠٦٤)؛ وَالطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ٤٤/٦ (٦٣١٩)؛ وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي تَفْسِيرِهِ

٦٦/١ (٦٧)، وَالْحَاكِمُ (٢/٢٨٦)؛ وَابْنُ بَيْهَقٍ (٦/١٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ قَرِيبًا.

ونقول فيما ادّعى أنّه على خلاف القياس: إنّهُ على وفق القياس، ونبيّن ذلك، أو نقول: خالف القياس لمصلحة راجحة، والمحذور الشرعي إذا قابلته مصلحة راجحة أَرَجَحُ منه أَصْبَحَ جائزاً بمقتضى ترجيح المصلحة.

وإذا كان الشرع يُحرّم الشيء؛ لأنّ إثمهُ أكبر، فإنّه يُبيح الشيء إذا كانت مصلحته أكبر؛ ولهذا العبارة المشهورة (دزء المفاسد أولى من جلب المصالح) هذه يجب أن تكون مُقيّدة بما إذا تساوت المفاسد والمصالح، أو غلب جانب المفاسد، وإلاّ فإنّه قد يكون في بعض الأشياء مصلحة ومضرة فتَرَجُّحُ المصلحة، فيحلّ من أجل هذا الرُّجْحَانِ.

كذلك فإنّ السّلم ينضبط بالصفات؛ ولهذا لا يصحّ فيما لا ينضبط بالصفات، فكيف يصحّ أن يكون مخالفاً للأصول وعلى خلاف القياس؟! بل هو القياس والأصول؛ وذلك لأنّ الشريعة الإسلامية واسعة سهلة ميسرة، والعقود فيها من هذه الجهة أربعة أنواع:

حالّ بحالّ، ومؤجلّ بمؤجلّ، ومؤجلّ ثمّة معجلّ ثمّة، ومُعجلّ ثمّة مؤجلّ ثمّة.

الأوّل: الحالّ بالحالّ، كأن تقول: اشتريت منك هذا الكتاب بعشرة ريالات، هذا حالّ بحالّ، ولا إشكال فيه.

الثاني: المؤجلّ بمؤجلّ، أن تقول: اشتريت منك كتاباً صفته كذا وكذا تسلمنيه بعد سنة بعشرة ريالات مؤجلة إلى ستة أشهر، وهذا لا يصح؛ لأنّه بيع كاليّ بكاليّ، أي: مؤخّر بمؤخّر.

الثالث: أن يعجلّ الثمن ويؤخّر الثمن، وهذا هو السّلم.

= الرابع: أن يُعَجَّلَ الْمُثْمَنُ وَيُؤَخَّرُ الثَّمَنُ، وهذا كثيرٌ في المعاملات.

ذكرنا الصورة الثانية: أن يكون كُلٌّ مِنَ الثَّمَنِ وَالْمُثْمَنِ مُؤَجَّلًا، وقلنا: هذا لا يَصِحُّ، وهذا يَقَعُ كَثِيرًا بَيْنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، لكنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ عَنْ حُكْمِهِ، فَيَشْتَرِي مِنْهُ الشَّيْءَ مُؤَجَّلًا - مثلاً - إلى سَنَةٍ ثُمَّ يُعْطِيهِ شَيْكًا مُؤَجَّلًا لِمُدَّةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، يعني: لا يَقْبِضُهُ إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

فَالثَّمَنُ مُؤَجَّلٌ وَالْمُثْمَنُ مُؤَجَّلٌ، فهذا لا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ كِلَاهُمَا مُؤَجَّلٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا مَقْبُوضًا، أَمَّا مَعَ تَأْجِيلِهِمَا فَلَا يَصِحُّ.

فَإِنْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ بِدُونِ تَأْجِيلٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ مِئَةَ صَاعٍ بَرٍّ بِمِئَةِ رِيَالٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ، عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْعَصْرَ أَوْ الْغَدَ أَوْ بَعْدَ غَدٍ لَكِنَّ الثَّمَنَ غَيْرُ مُؤَجَّلٍ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

الْمَذْهَبُ: لَا يَصِحُّ<sup>(١)</sup>، قَالُوا: لِأَنَّ هَذَا بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ؛ إِذْ أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مُعَيَّنًا، لَا عَيْنَ الثَّمَنِ، وَلَا عَيْنَ الْمُثْمَنِ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ، وَالْمَحْظُورُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُؤَجَّلًا، أَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَأْجِيلٌ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ الْقَبْضُ، إِلَّا شَيْئًا وَاحِدًا لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَبْضِ، وَهُوَ بَيْعُ الرَّبَوِيِّ بِجِنْسِهِ.

فَمَا السَّلَمُ؟ هَلْ هُوَ بَيْعٌ مُسْتَقِلٌّ أَوْ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ؟  
الصَّحِيحُ: أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ بَيْعًا.

وَهُوَ عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ مُؤَجَّلٍ بِثَمَنِ مَقْبُوضٍ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ<sup>[١]</sup>، ..

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ مُؤَجَّلٍ بِثَمَنِ مَقْبُوضٍ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ» التَّعْرِيفُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا وَهُوَ الْحَدُّ، يَعْنِي يُقَالُ: تَعْرِيفٌ، وَيُقَالُ: حَدٌّ، فَهَذَا يَصْلُحُ أَنْ نَقُولَ: عَرَّفَ السَّلَمَ، وَيَصْلُحُ أَنْ نَقُولَ: حَدَّ السَّلَمَ، وَيَصْلُحُ أَنْ نَقُولَ: تَعْرِيفُ السَّلَمِ كَذَا، وَحَدُّ السَّلَمِ كَذَا، وَالتَّعْرِيفُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا، جَامِعًا لَجَمِيعِ أَفْرَادِ الْمَخْدُودِ، مَانِعًا لِدُخُولِ غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا أَوْ لَمْ يَكُنْ جَامِعًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ.

فَلِنَنْظُرِ الْآنَ إِلَى حَدِّ السَّلَمِ:

قَوْلُهُ: «عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ» اخْتِرَازًا مِنَ الْمُعَيَّنِ، فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِيهِ، مَا دَامَ حَاضِرًا يُبَاعُ بَيْنًا بَدُونِ أَنْ يَكُونَ سَلَمًا. مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ عِنْدَهُ مِثْقَالُ صَاعٍ بَرٍّ فِي أَكْيَاسٍ، فَقَالَ لَهُ آخَرُ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مِثْقَالَ رِيَالٍ بِهَذَا الْبَرِّ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَوْصُوفٍ، فَهَذَا عَلَى مُعَيَّنٍ. إِذَا: لَا يَصِحُّ، حَتَّى وَإِنْ كَانَا قَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ لَا يُسَلِّمُ هَذَا الْبَرَّ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يَكُونُ سَلَمًا.

وَقَوْلُهُ: «فِي الذِّمَّةِ» اخْتِرَازًا مِنَ الْمَوْصُوفِ الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا مَوْصُوفًا مُعَيَّنًا لَيْسَ فِي الذِّمَّةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا بِسَيَّارَتِكَ الَّتِي فِي الْكَرَاجِ، صِفَتُهَا كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا مَوْصُوفٌ مُعَيَّنٌ فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَالْمُعَيَّنِ الْحَاضِرِ، فَالْمُؤَلَّفُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا فِي الذِّمَّةِ.

أَمَّا إِنْ قَالَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الْأَرْبَعِينَ أَلْفًا بِسَيَّارَةٍ بَعْدَ سَنَةٍ فَهَذَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ فِي الذِّمَّةِ، وَلَمْ يُعَيَّنْهُ وَلَيْسَتْ مَوْصُوفَةً مُعَيَّنَةً فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ.

= وقوله: «مُؤَجَّلٍ» أيضًا لا بُدَّ فيه من التَّأجيلِ، فإن لم يكن مُؤَجَّلًا فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ سَلَمًا.

مثال ذلك: أن يَقُولَ: أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مِئَةَ الرِّيَالِ التي بيدي الآنَ بِمِئَةِ صَاعِ بُرٍّ، فَحُكْمُ هَذَا الْعَقْدِ لا يَصِحُّ سَلَمًا؛ لِأَنَّ السَّلَمَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا. والدليل قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «فَلْيُسَلِّفْ فِي شَيْءٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(١)</sup>.

فهل قوله: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» الشَّرْطُ في الأمرين جميعًا أن يَكُونَ أَجَلًا وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، أَو الشَّرْطُ عَائِدٌ إِلَى الْمَعْلُومِ فَقَطْ؟

إِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي فلا يُشْتَرَطُ التَّأجيلُ، وَلَكِنْ إِنْ أَجَلْتَ فَلْيَكُنِ الْأَجَلُ مَعْلُومًا.

وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَجَلٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ بِدُونِ أَجَلٍ.

والذي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَصِحُّ بِدُونِ أَجَلٍ، وَنَقُولُ: سَمَّاهُ مَا شِئْتَ: سَلَمًا أَوْ بَيْعًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ غَرَرٌ وَلَا رِبَا وَلَا ظُلْمٌ، وَمَدَارُ الْمُعَامَلَاتِ الْمُحَرَّمَةِ -أَي: مُعَامَلَاتِ الْمُعَاوَضَةِ- عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، الرِّبَا وَالظُّلْمُ وَالْغَرَرُ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ غَرَرٌ، وَلَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ، وَلَيْسَ فِيهِ رِبَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» يَعُودُ إِلَى عِلْمِ الْأَجَلِ، يَعْنِي: لَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ، وَهُوَ الرَّاجِحُ.

وَقَوْلُهُ: «بِثْمَنِ مَقْبُوضٍ» يَعْنِي: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَقْبُوضًا، فَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ بَطَلَ وَلَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ أُجِّلَ فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنَّهُ يَبْطُلُ.

وَقَوْلُهُ: «بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ» يَعْنِي: لَا بُدَّ أَنْ يَقْبَضَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الثَّمَنُ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ، فَإِنْ قَبَضَهُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ فَلَا يَصَحُّ.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْعَقْدُ، أَوِ الْمَرَادُ: أَلَّا يَتَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَالْمَرَادُ أَلَّا يَتَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى السَّلَمِ فِي السُّوقِ، ثُمَّ اضْطَحَبَا إِلَى بَيْتِ الْمُسْلِمِ وَأَعْطَاهُ الثَّمَنَ مِنْ بَيْتِهِ وَهَمَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَالسَّلَمُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، فَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ بِقَوْلِهِ: «فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ» أَي: مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، كَمَا قُلْنَا فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ: يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَوْ فَارَقَا مَجْلِسَ الْعَقْدِ، فَالْمَهْمُ: أَلَّا يَتَفَرَّقَا.

وَجَوَّازُ السَّلَمِ مِنْ مُحَاسِنِ الْإِسْلَامِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ الْفَلَاحِينَ فِيمَا سَبَقَ يَخْتَاجُونَ إِلَى دَرَاهِمٍ، فَيَأْتِي الْفَلَاحُ إِلَى التَّاجِرِ فَيَقُولُ: أَعْطِنِي -مَثَلًا- مِثَّةَ رِيَالٍ، فَيَقُولُ: لَا أُعْطِيكَ، فَيَقُولُ: أُعْطِيكَ بَعْدَ تَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ سِنَةٍ بِأَلْفَةِ رِيَالٍ مِثَّةَ صَاعِ بُرٍّ، فَيَسْتَفْعُ هَذَا وَهَذَا.

الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ -أَي: الْبَائِعُ- مُسْتَفْعٌ بِالثَّمَنِ الَّذِي قُدِّمَ لَهُ، وَالْمُسْلِمُ انْتَفَعَ بِأَنَّهُ سَوْفَ يَكُونُ الثَّمَنُ أَقَلَّ مِنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ، يَعْنِي: إِذَا كَانَتْ مِثَّةُ الصَّاعِ بُرٍّ تَسَاوِي حَمْسِينَ سِيسْلِمُ

وَيَصِحُّ بِالْفَافِ الْبَيْعُ<sup>[١]</sup> وَالسَّلَامُ وَالسَّلَفُ<sup>[٢]</sup> .....

= إِيَّاهُ أَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْتَفِعَ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِ بِالثَّمَنِ الْعَادِيِّ مَا قَبِلَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ بِالثَّمَنِ الْحَاضِرِ صَارَ كَأَنَّهُ قَرْضٌ، فَيَقُولُ: بَدَلًا مِنْ أَنْ أَعْقِدَ السَّلَامَ وَأَتَعَبُ مَعَكَ خُذْ قَرْضًا.

فَصَارَ كُلُّ مَنْ الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمَ إِلَيْهِ مُسْتَفِيدًا مُنْتَفِعًا، أَمَّا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فَيَنْتَفِعُ بِالدَّرَاهِمِ الَّتِي حَصَلَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَيَنْتَفِعُ بِنَقْصِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْخُذُهَا بِثَمَنِ أَقَلٍّ، فَهُوَ مِنْ حَاسَنِ الشَّرِيعَةِ فِي الْحَقِيقَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ بِالْفَافِ الْبَيْعُ» يَصِحُّ السَّلَامُ بِالْفَافِ الْبَيْعِ، بَأَن يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ مِئَةَ صَاعٍ بُرٍّ بَعْدَ سَنَةٍ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ، وَإِذَا أَرَادَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ أَنْ يَعْقِدَهُ فَقَالَ: بَعْتُكَ مِئَةَ صَاعٍ بُرٍّ لِحُلٍّ بَعْدَ سَنَةٍ بِمِئَةِ رِيَالٍ، فَيَصِحُّ بِالْفَافِ الْبَيْعِ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَصِحُّ بِالْفَافِ الْبَيْعُ؟

نَقُولُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، فَالْبَيْعُ أَعَمُّ مِنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالسَّلَامُ وَالسَّلَفُ» أَي: يَصِحُّ بِالْفَافِ السَّلَامُ وَالسَّلَفُ مَعَ أَنَّ السَّلَفَ يُطْلَقُ أحيانًا عَلَى الْقَرْضِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْعَقْدُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ سَلَامًا لَا قَرْضًا.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ تَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ عَرَفًا، وَأَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَعْيِينِهَا وَتَقْيِيدِهَا، وَلَيْسَتْ مِنْ أُمُورِ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَتَقَيَّدُ الْإِنْسَانُ فِيهَا بِاللَّفْظِ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ عَقْدُ النِّكَاحِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ



بِشُرُوطِ سَبْعَةٍ<sup>[١]</sup>: أَحَدُهَا: انْضِبَاطُ صِفَاتِهِ<sup>[٢]</sup> بِمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ وَمَذْرُوعٍ<sup>[٣]</sup>، .....

= إِلَّا بَلْفَظِ إِنْكَاحٍ وَتَزْوِيجٍ، أَوْ قَوْلِ السَّيِّدِ لِأَمَتِهِ: أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ، وَلَكِنْ الصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ تَتَعَقَّدُ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِشُرُوطِ سَبْعَةٍ» هَذِهِ الشُّرُوطُ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ السَّبْعَةَ تُشْتَرِطُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ السَّابِقَةِ، فَتَكُونُ زَائِدَةً عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ بَعْضُهَا دَاخِلٌ فِي شُرُوطِ الْبَيْعِ السَّابِقَةِ وَبَعْضُهَا زَائِدٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ شُرُوطٌ لِلصَّحَّةِ لَيْسَتْ لِلزُّومِ؛ لِأَنَّ شُرُوطَ الزُّومِ إِنَّمَا هِيَ الشُّرُوطُ فِي الْعَقْدِ، وَأَمَّا شُرُوطُ الْعَقْدِ فَهِيَ شُرُوطُ لِصَحَّتِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَحَدُهَا: انْضِبَاطُ صِفَاتِهِ» أَي: أَنَّ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مِمَّا يُمَكِّنُ ضَبْطَ صِفَاتِهِ، وَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ انْضِبَاطَهُ فَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ؛ لَوْجُودِ الْغَرَرِ وَالْجَهَالَةِ، وَيَخْصُلُ الْانْضِبَاطُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ:

[٣] «بِمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ وَمَذْرُوعٍ» فَقَوْلُهُ: «بِمَكِيلٍ» إِمَّا أَنْ نَجْعَلَ الْبَاءَ بِمَعْنَى الْكَافِ يَعْنِي: كَمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ وَمَذْرُوعٍ، وَإِمَّا أَنْ نَجْعَلَ «بِمَكِيلٍ» أَي: بِكَيْلٍ مَكِيلٍ؛ لِأَنَّ انْضِبَاطَ صِفَاتِهِ بِكَيْلٍ لَيْسَ بِمَكِيلٍ، وَالْمَكِيلُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَانْضِبَاطُ الصِّفَاتِ يَكُونُ بِالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَالذَّرْعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ أَحْسَنُ، وَهُوَ أَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى الْكَافِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّ الصِّفَاتِ يُمَكِّنُ أَنْ تَنْضَبِطَ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وقولُهُ: «بِمَكِيلٍ» مِثْلُ الْبُرِّ.

وقولُهُ: «وَمَوْزُونٍ» كَاللَّحْمِ وَالسُّكَّرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقولُهُ: «وَمَذْرُوعٍ» كَالْأَقْمِشَةِ وَالْفُرْشِ وَالْحَبَالِ، وَمَا أَشْبَهَهَا.

وَأَمَّا الْمَعْدُودُ الْمُخْتَلِفُ كَالْفَوَاكِهِ<sup>[١]</sup> وَالْبُقُولِ<sup>[٢]</sup> وَالْجُلُودِ<sup>[٣]</sup> .....

= وقد تقدّم أنّه يُمكنُ الانضباطُ بالكَيْلِ وبالوزنِ وبالذَّرْعِ؛ لأنَّ المِكْيَالَ معروفٌ، والصَّنَجَةُ التي يُوزَنُ بها معروفةٌ، والذَّرَاعُ الذي يُذَرَّعُ به معروفٌ.

لكنَّ المعدودَ هل يصحُّ فيه السَّلَمُ؟

نقول: فيه تفصيلٌ، إذا أمكنَ انضباطُهُ صَحَّ وإن لم يُمكنَ فلا، فالبرْتَقَالُ لا يُمكنُ انضباطُهُ؛ لأنَّ بَعْضَهُ صَغِيرٌ وَبَعْضُهُ كَبِيرٌ، والبِطِيخُ لا يَنْضَبِطُ، وهَلُمَّ جَرًّا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا الْمَعْدُودُ الْمُخْتَلِفُ كَالْفَوَاكِهِ» فلا يصحُّ السَّلَمُ فيه؛ لأنَّه مُخْتَلِفٌ اخْتِلَافًا عَظِيمًا، فبَعْضُ البرْتَقَالِ مِثْلُ الأُتْرُجِّ وَبَعْضُهُ مِثْلُ اليوسُفِيِّ، فَتَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا، فإذا قلتُ: أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مِثَّةَ رِيَالٍ بِأَلْفِ بَرْتَقَالَةٍ، فهذا لا يصحُّ؛ إذ كيف نَضَبِطُهَا؟ لذلك لا يصحُّ.

[٢] قوله: «وَالْبُقُولُ» جمعُ بَقْلٍ، وهو الذي ليس له ساقٌ من الزُّورِعِ، مِثْلُ: البَصَلِ والكُرَّاثِ، وما أَشَبَّهُ ذلكَ، فهذه -أيضًا- لا تَصِحُّ؛ لأنَّها لا يُمكنُ انضباطُها، فَأَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مِثَّةَ رِيَالٍ بِمِثَّةِ حَزْمَةٍ مِنَ البَصَلِ، فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّه لا يُمكنُ انضباطُها، لكن لو جَعَلْتَهَا وَزَنَّا صَحَّ؛ لأنَّها لا تَخْتَلِفُ.

[٣] قوله: «وَالْجُلُودُ» أيضًا لا يُمكنُ انضباطُها، إذا قلتُ: أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ أَلْفَ رِيَالٍ بِمِثَّةِ جِلْدِ شَاةٍ، فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّها تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا بِالْكِبَرِ والصَّغَرِ والقُوَّةِ وحُسْنِ السِّلْحِ؛ لأنَّ بَعْضَ الذين يَسْلُخُونَ يَأْتِي الجِلْدُ وَكَأَنَّهُ مُنْخَلٌّ؛ لأنَّه لا يَعْرِفُ أَنْ يَسْلَخَ، وَبَعْضُهُمْ يَكُونُ سَلْخُهُ جَيِّدًا، وَبَعْضُهُمْ يُلْحِقُ اللَّحْمَ بِالْجِلْدِ.

فالمهمُّ: أنَّه لا يصحُّ في الجُلُودِ.

وَالرُّؤُوسِ<sup>[١]</sup> وَالْأَوَانِي الْمُخْتَلِفَةِ الرُّؤُوسِ وَالْأَوْسَاطِ، كَالْقِمَاقِمِ<sup>[٢]</sup>.....

وقال بعض الفقهاء: إِنَّهُ يَصِحُّ فِي الْجُلُودِ، إِذَا قَالَ مَثَلًا: جِلْدُ رِبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَنِيَّةٍ وَعَيْنَ السِّنِّ، فَإِنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ يَسِيرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالرُّؤُوسِ» أَي: إِذَا أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَلْفَ رِيَالٍ بِمِئَةِ رَأْسٍ شَاةٍ بَعْدَ سَنَةٍ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الرُّؤُوسَ تَخْتَلِفُ لَا شَكَّ، حَتَّى لَوْ قُلْتَ: مِئَةُ رَأْسٍ شَاةٍ رِبَاعِيَّةٍ -مَثَلًا- فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ، فَبَعْضُ الصَّانِ إِذَا رَأَيْتَ رَأْسَهُ تَقُولُ: هَذَا رَأْسٌ بَقَرَةٍ تَقْرِيبًا، وَبَعْضُهُ يَكُونُ صَغِيرًا جِدًّا، فَاَلْمَذْهَبُ لَا يَصِحُّ<sup>(١)</sup>، لَكِنْ لَوْ بَعَثَهَا وَزَنَّا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْوَزْنَ يَضْبِطُهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْأَوَانِي الْمُخْتَلِفَةِ الرُّؤُوسِ وَالْأَوْسَاطِ كَالْقِمَاقِمِ» الْقِمَاقِمُ نَوْعٌ مِنَ الْأَوَانِي يَكُونُ أَسْفَلُهَا وَاسِعًا وَأَعْلَاهَا ضَيِّقًا، فَالْأَوَانِي قِسْمَانِ: قِسْمٌ مُخْتَلِفُ الرُّؤُوسِ وَالْأَوْسَاطِ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مُتَفَخِّخَةً فِي الْوَسْطِ وَرَأْسُهَا مَضْمُومٌ، فَهَذِهِ لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الصَّنَاعَةَ فِيمَا سَبَقَ صِنَاعَةٌ بِالْيَدِ وَقَلَّ أَنْ تَنْضَبِطَ الصِّفَةُ، أَمَّا الْآنَ فَالصَّنَاعَةُ بِالْأَلَاتِ، إِذَا قُلْتَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ بِأَوَانٍ مِنْ طَرَاذٍ كَذَا وَكَذَا فَيُمْكِنُ ضَبْطُهَا، بَلْ وَأَشَدُّ ضَبْطًا مِنَ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ، أَمَّا فِيمَا سَبَقَ فَلَمَّا كَانَتِ الْأَوَانِي تُصْنَعُ بِالْيَدِ كَانَ ضَبْطُهَا صَعْبًا.

وَفُهُم مِّن قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْمُخْتَلِفَةِ الرُّؤُوسِ وَالْأَوْسَاطِ» أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ رُؤُوسُهَا وَأَوْسَاطُهَا سَوَاءً لَجَازَ عَقْدُ السَّلْمِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ ضَبْطُهَا، فَمَثَلًا إِذَا كَانَتْ مِثْلَ الْعَمُودِ يُمَكِّنُ ضَبْطُهَا بِالْمِثَرِ، إِذَا ضَبَطْنَا أَعْلَاهَا انْضَبَطَ أَسْفَلُهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ، أَمَّا الَّتِي تَخْتَلِفُ فَلَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهَا؛ لِمَا سَبَقَ.

وَالْأَسْطَالِ الضَّيْقَةُ الرُّؤُوسِ<sup>[١]</sup>، وَالْجَوَاهِرِ<sup>[٢]</sup>.....

= هذا فيما كان في زمانهم، وأمّا في زماننا فإنه يُمكنُ ضَبْطُها، لكن يُحدِّدُ مِن أَيِّ شيءٍ هي.

[١] وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْأَسْطَالِ الضَّيْقَةُ الرُّؤُوسِ» الأسطال جمع سطل، وهو معروف، والأسطال بَعْضُها ضَيْقُ الرّأْسِ بمعنى أن أسفلها أَوْسَعُ، وبعْضُها بالعكس أعلاها أَوْسَعُ، وبعْضُها مُتَسَاوٍ أعلاها وأسفلها.

أما التي تساوى أعلاها وأسفلها فالسَلَمُ فيها جائزٌ وصحيحٌ؛ لأنّها تَنْضَبُطُ بالصِّفَةِ وليس فيها غَرَرٌ، وأمّا ضَيْقَةُ الرُّؤُوسِ فلا يَصِحُّ السَلَمُ فيها؛ لِعدمِ انضباطها؛ لأنّه قد يكونُ رَأْسُها ضَيْقًا والنسبةُ بينه وبين أسفلها العُشْرُ -مثلاً- وقد يكونُ الحُمُسُ، وقد يكونُ أكثرَ، فهي مُخْتَلِفَةٌ.

فإذا كانتِ الأسطالُ مُتَسَاوِيَةً أعلاها وأسفلها فالسَلَمُ فيها جائزٌ، وكُلُّ هذا كما قلْتُ فيما كانت الصَّنَاعَةُ فيه باليد، أمّا إذا كانتِ الصَّنَاعَةُ بِالآلَاتِ -كما هو الموجودُ الآنَ- فإنه يُمكنُ انضباطُها ولو كانت ضَيْقَةُ الرُّؤُوسِ؛ ولهذا فالأَبَارِيقُ المَعْرُوفَةُ الآنَ يُمكنُ أنْ تَحْكَمَ عليها بالدَّقَّةِ إذا قلت: مِن نَوْعِ كَذَا حَجْمِ كَذَا، فإنّها سوف تَنْضَبُطُ تَمَامًا.

[٢] قوله: «وَالْجَوَاهِرِ» وهي ما يُلْقَطُ مِنَ الْبَحْرِ، وهي لا يُمكنُ أنْ يُسَلَّمَ فيها؛ لأنّها لا يُمكنُ انضباطُها؛ لأنَّ مِنَ الْجَوَاهِرِ ما يَصِلُ إِلَى الْآلافِ، ومنها ما لا يساوي العَشْرَاتِ؛ ولذلك لا تُبَاعُ بالصِّفَةِ، فلا يُمكنُ أنْ تُبَاعَ الْجَوَاهِرُ إِلَّا بِالْمُعَايَنَةِ؛ لأنَّ انضباطُها بالصِّفَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

وَالْحَامِلِ مِنَ الْحَيَوَانِ<sup>[١]</sup>، وَكُلِّ مَغْشُوشٍ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحَامِلِ مِنَ الْحَيَوَانِ» فلا يُمكنُ السَّلَمُ فيه؛ لِأَنَّهُ يَنْدُرُ جِدًّا أَنْ تَجِدَ حَامِلًا يُمكنُ ضَبْطُ صِفَاتِهَا مَعَ حَمْلِهَا، وَإِنْ أَطْلَقْتَ فَقُلْتَ: حَامِلٌ فَقَطْ، فَلَا صِفَةَ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَهَا وَتَصِفَ حَمْلَهَا فَهَذَا مُتَعَذِّرٌ، وَإِنْ أَطْلَقْتَ فَهَذَا فِيهِ غَرَرٌ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الْحَامِلِ الْكَبِيرِ حَمْلُهَا وَالْحَامِلِ الصَّغِيرِ حَمْلُهَا.

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالْحَامِلِ مِنَ الْحَيَوَانِ» أَنَّهُ يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّهُ يُمكنُ انْضِبَاطُ صِفَاتِهِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْ يَأْخُذَ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ وَالْبَعِيرَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ»<sup>(١)</sup> وَهَذَا عَكْسُ السَّلَمِ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بِالصِّفَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَيَوَانِ.

وَهَلْ يَشْمَلُ الْحَامِلُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْأُنْثَى مِنْ بَنِي آدَمَ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا؟

نَعَمْ، يَشْمَلُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُسَمَّى حَيَوَانًا، لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ؛ إِذْ أَنَّ الْحَيَوَانَ مَا فِيهِ الرُّوحُ، لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تُقَيِّدَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْآدَمِيِّ بِقَوْلِكَ: نَاطِقٌ؛ وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْقَائِلِ: يَا حَيَوَانُ، لَوَاحِدٍ مِنَ الْبَشَرِ، سَبًّا يُعَزَّرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ مُطْلَقًا.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلِّ مَغْشُوشٍ» لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ، وَهَذَا -أَيْضًا- يُقَالُ فِيهَا سَبَقٌ، فَإِنَّهُ كَانَتْ تَوْجَدُ فِضَّةٌ مَغْشُوشَةٌ وَذَهَبٌ مَغْشُوشٌ، وَلَا يُعْلَمُ قَدْرُ الْغِشِّ، أَمَّا الْآنَ فَإِنَّ قَدْرَ الْغِشِّ مَعْلُومٌ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَدَقِّ مَا يَكُونُ، فَيُقَالُ: هَذَا الذَّهَبُ مِنْ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧١/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرخصة في ذلك، رقم (٣٣٥٧)، والحاكم (٥٦/٢)، والبيهقي (٢٨٧/٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وصححه البيهقي، قال الحافظ في الدراية (١٥٩/٢): في إسناده اختلاف، لكن أخرجه البيهقي من وجه آخر قوي. وحسنه الألباني في الإرواء (١٣٥٨).

وَمَا يُجْمَعُ أَخْلَاطًا غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ كَالْغَالِيَةِ<sup>[١]</sup> وَالْمَعَاجِينِ فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ<sup>[٢]</sup>، وَيَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ<sup>[٣]</sup>.....

= عيار كذا، وهذا من عيار كذا، وهذه الفضة فيها غش ونسبته كذا.

لكن إذا وجد مغشوشات أخرى لا يمكن انضباطها فلا يصح السلم فيها.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا يُجْمَعُ أَخْلَاطًا غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ كَالْغَالِيَةِ» الغالية أنواع من الطيب تَخْلَطُ وتُجْمَعُ، وكذلك ما يُجْمَعُ من الأدوية أَخْلَاطًا غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ، قالوا: لا يصح السلم فيه؛ لأنَّ الخلطَ غيرُ المُتَمَيِّزِ مجهولٌ، فإذا كان مجهولاً فإنه لا يصحُّ.

وعُلِمَ من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إذا كانت مُتَمَيِّزَةً فلا بأس، مثل أن يُقال: هذه الأخلاطُ عشرةٌ في المئة من كذا، وعشرةٌ في المئة من كذا، وعشرةٌ في المئة من كذا، فهنا تكونُ مُتَمَيِّزَةً، وكذلك لو تَمَيَّزَتْ بالرؤية لا بالنسبة، بحيث تكونُ أَخْلَاطًا لكن معروفٌ أنَّها مُتَمَيِّزَةٌ فَتَظْهَرُ حَبَاتٌ، وما أشبه ذلك، وكلُّ هذا يعودُ إلى ما سَبَقَ من إمكانِ انضباطِ الصِّفَةِ، فالبيعُ بالصِّفَةِ أَصْبَحَ من البيعِ بالرؤية.

[٢] قوله: «وَالْمَعَاجِينِ فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ» وهذه المعاجينُ يَسْتَعْمِلُهَا النَّاسُ للمرضى، فلا يصحُّ السلمُ فيها والعلةُ الجهلُ؛ لأنَّا لا ندري ما قدرُ المخلوطِ في هذه المعاجينِ من هذا النوعِ ومن هذا النوعِ، فلا يصحُّ السلمُ فيه؛ لأنَّه لا يُمكنُ انضباطُ صفاته، والصَّحيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ السلمُ فيها؛ لأنَّه وإن كانت النسبةُ مجهولةً لكنَّها قليلةٌ، والغرضُ من ذلك مَنْفَعَتُهَا.

[٣] قوله: «وَيَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ» هذا مُطْلَقٌ، فيشْمَلُ أَيَّ حَيَوَانٍ من إبلٍ أو بقرٍ أو غنمٍ أو حُمُرٍ أو ظِبَاءٍ أو أرانبٍ.

وَالثِّيَابِ الْمَنَسُوجَةِ مِنْ نَوْعَيْنِ<sup>[١]</sup>، وَمَا خِلَطُهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ كَالْجُبْنِ<sup>[٢]</sup>.....

والدليل أن النبي ﷺ استسلف من رجلٍ بكراً<sup>(١)</sup>، وكان عبدُ الله بنُ عمرو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قد أمره النبي ﷺ أن يُجهِّزَ جَيْشًا فَنَفَدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ وَالْبَعِيرَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ<sup>(٢)</sup>.

فهذا دليلٌ على جَوَازِ السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِهِ، فَيُقَالُ: ثَنِيٌّ أَوْ رَبَاعٌ أَوْ جَذَعٌ، سَمِينٌ، ضَعِيفٌ، مُتَوَسِّطٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُضَبَّطَ بِكُلِّ وَصْفٍ يُخْتَلَفُ بِهِ الثَّمَنُ.

وَهَلْ يُسْتَنَى مِنَ الْحَيَوَانِ شَيْءٌ؟

نعم، الحامِلُ كما سَبَقَ.

فعليه: يَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ بَشَرَطِ الْأَيْكَونَ حَامِلًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَالثِّيَابِ الْمَنَسُوجَةِ مِنْ نَوْعَيْنِ» يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا، مِثْلُ الْخَزْرِ مَنَسُوجٌ مِنَ الْخَرِيرِ وَمِنَ الْقُطْنِ أَوْ مِنَ الصُّوفِ، فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ، وَيَنْضَبُطُ بِالصِّفَةِ فَيَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا خِلَطُهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ كَالْجُبْنِ» الْجُبْنُ فِيهِ خِلَاطٌ وَهُوَ الْإِنْفَحَةُ، وَهَذِهِ الْإِنْفَحَةُ تَوْضَعُ فِي اللَّبَنِ فَيَكُونُ جُبْنًا.

وَالْإِنْفَحَةُ: هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي مَعِدَةِ الرَّضِيعِ، الَّذِي رَضَعَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ ذُبِحَ، فَهَذَا

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب جواز اقتراض الحيوان، رقم (١٦٠٠)، عن أبي رافع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٧١/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرخصة في ذلك، رقم (٣٣٥٧)، والحاكم

(٥٦/٢)، والبيهقي (٢٨٧/٥)، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وصححه البيهقي، قال الحافظ في

الدراية (١٥٩/٢): في إسناده اختلاف، لكن أخرجه البيهقي من وجه آخر قوي. وحسنه الألباني في الإرواء

(١٣٥٨).

وَحَلَّ التَّمْرِ<sup>[١]</sup> وَالسَّكَنْجَبِينَ<sup>[٢]</sup> وَنَحَوَهَا<sup>[٣]</sup>.

الثَّانِي<sup>[٤]</sup>: ذَكَرَ الْجِنْسَ وَالنَّوْعَ<sup>[٥]</sup>.....

= الذي في مَعِدَتِهِ جُبْنٌ يُجَبِّنُ الأشياءَ، فلو وَضَعْتَ مِنْهُ شَيْئًا قَلِيلًا فِي مَاءٍ وَجَدْتَهُ يَجْمَدُ، فهذا الْجُبْنُ نقول: لا بَأْسَ بِهِ؛ لَأَنَّ مَا خِلَطَ فِيهِ مِنَ الْإِنْفَحَةِ غَيْرُ مَقْصُودٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَحَلَّ التَّمْرِ» يعني: المَاءَ الذي يَوْضَعُ فِيهِ التَّمَرُ؛ لِيَكُونَ خَلًّا فَيَصِحَّ السَّلْمُ فِيهِ، مع أَنَّ التَّمَرَ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فالذي اشْتَرَى خَلَّ التَّمْرِ إِنَّمَا أَرَادَ الشَّرَابَ (الْحَلَّ) وَلَمْ يُرِدِ التَّمَرَ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ التَّمَرُ كَثِيرًا فَيَزِدَادُ حَلَاوَةً، أَوْ قَلِيلًا فَتَنْقُصُ حَلَاوَتُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالسَّكَنْجَبِينَ» الظَّاهِرُ أَنَّهُ لُغَةٌ غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الشَّرَابِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الضَّابِطُ: (مَا خِلَطَهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ).

وكذلك -مثلاً- الحَبْزُ فِيهِ الْمِلْحُ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَتَأْخُذُ بِالضَّابِطِ، وَأَمَّا الْأُمَثِلَةُ فلا عِبْرَةَ بِهَا.

[٣] قَوْلُهُ: «وَنَحَوَهَا» يعني: فَهَذِهِ السَّلْمُ فِيهَا صَحِيحٌ؛ لَأَنَّ خِلَطَهَا غَيْرُ مَقْصُودٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «الثَّانِي» أَي: مِنْ شُرُوطِ السَّلْمِ.

[٥] قَوْلُهُ: «ذَكَرَ الْجِنْسَ وَالنَّوْعَ» لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ: الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالوَاحِدِ بِالْعَيْنِ.

الْجِنْسُ: مَا لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا.

(١) فِي الْمَطْلَعِ (ص: ٢٤٦): «وَأَمَّا السَّكَنْجَبِينَ فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ مَرْكَبٌ مِنَ السَّكْرِ وَالْخَلِّ وَنَحْوِهِ».



وَالنَّوْعُ: وَاحِدُ الْجِنْسِ.

وَالوَاحِدُ بِالْعَيْنِ: وَاحِدُ النَّوْعِ.

فَالْحَبُّ: جِنْسٌ، وَالْبُرُّ: نَوْعٌ، وَزَنْبِيلٌ مِنَ الْبُرِّ: وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ.

فَفِي السَّلَمِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ نَذْكُرَ الْجِنْسَ وَالنَّوْعَ، فَإِذَا أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي بُرٍّ وَقُلْتُ: هَذِهِ مِئَةٌ رِيَالٍ بِمِئَةِ صَاعٍ بُرٌّ تُوفِّينِي إِيَّاهُ بَعْدَ سَنَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْجِنْسَ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مِئَةَ رِيَالٍ بِمِئَةِ صَاعٍ حَبِّ بُرٍّ، حَبُّ: هَذَا جِنْسٌ، وَبُرٌّ: هَذَا نَوْعٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا، فَإِنْ قُلْتَ: بِمِئَةِ صَاعٍ بُرٌّ لَا يَصِحُّ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ النَّوْعِ كَافٍ؛ إِذْ أَنْ مَنْ ذَكَرَ النَّوْعَ فَقَدْ ذَكَرَ الْجِنْسَ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ أَخْصَصُ، وَالْأَخْصَصُ يَدْخُلُ فِي الْأَعْمِّ، فَلَا حَاجَةَ مِنْ ذِكْرِ الْأَعْمِّ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ (الْمُنْتَهَى) - وَهُوَ الْعُمْدَةُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ - لَمْ يَذْكُرْ ذِكْرَ الْجِنْسِ <sup>(١)</sup>.

وَعَلَى هَذَا: إِذَا قُلْتَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مِئَةَ رِيَالٍ بِمِئَةِ صَاعٍ بُرٍّ فَلَا بَأْسَ، لَكِنَّ هَذَا الْبُرُّ يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ نَوْعٍ أَخْصَصُ؛ لِأَنَّ الْبُرَّ فِي الْوَاقِعِ أَنْوَاعٌ كَمَا أَنَّ التَّمْرَ أَنْوَاعٌ، فَتَذْكُرُ النَّوْعَ فَتَقُولُ: بُرٌّ حِنْطِيَّةٌ، أَوْ بُرٌّ مَعِيَّةٌ، أَوْ بُرٌّ لَقِيمِيٌّ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فِي الْقَصِيمِ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/١٨٨).

= وبناءً على ذلك نقول: هل لا بُدَّ من ذكر الجنس الأعلى ثم الأوسط ثم النوع؟ أو نكتفي بالجنس الأوسط؟

الجواب: الثاني، وعلى هذا فلا يحتاج أن نقول: حب؛ لأن هذا هو الجنس الأعلى، فإذا قال: أسلمت إليك مئة ريال بمئة صاع حنطة، فإنه يكفي على القول الذي رجحناه. بهذا نعرف أن الجنس قد يكون نوعاً باعتبار ما فوقه، ففي المثال الذي ذكرناه: حب جنس أعلى، بر جنس أدنى، حنطة نوع، فالقصد ذكر الجنس الأدنى، يعني: أقرب جنس للنوع هو الواجب ذكره، وأمّا الأعلى فلا حاجة لذكره.

فمثلاً: أسلمت إليك في بهيمة الأنعام، وأنواعها ثلاثة: إبل، وبقر، وغنم. بهيمة الأنعام جنس، ثم الإبل جنس أدنى، ثم كوثها بخاتي - ذات سنامين - أو ذات سنام، أو ما أشبه ذلك، هذا نوع.

والغنم جنس، وكوثها صائناً أو ماعزاً نوع، قد يقال: إنه ربما ينشأ من هذه الأنواع أنواع أخرى، فقد يكون الماعز - أيضاً - أنواعاً، والمهم: أنه لا بُدَّ أن تذكر الجنس الأدنى، والنوع الذي يليه، وهو أحص شيء.

والصواب الذي لا شك فيه: أنه يُكتفى بذكر أحص شيء.

فمثلاً: عندما نريد أن نُسليم في تمر، فعلى كلام المؤلف لا بُدَّ أن نقول: تمر سُكَّرِي، أي: أسلمت إليك مئة ريال بمئة صاع تمر سُكَّرِي.

والصحيح: أنه يكفي أن نقول: أسلمت إليك مئة ريال بمئة صاع سُكَّرِي؛ لأنك إذا ذكرت النوع لزم منه ذكر الجنس.

وَكُلُّ وَصْفٍ يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ ظَاهِرًا<sup>[١]</sup> وَحَدَائِثِهِ وَقَدَمِهِ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ وَصْفٍ يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ ظَاهِرًا» فمثلاً: إذا كان ذا ألوانٍ فتقول: أبيض، أو أحمر، أو أسود، وكذلك -أيضاً- إذا كان النسج في الثياب مختلفاً، يذكر الوصف الذي يختلف به الثمن اختلافاً ظاهراً.

أمّا الاختلاف اليسير فإنه يُعفى عنه؛ لأنه قل أن ينضبط الموصوف على وجه لا اختلاف فيه إطلاقاً؛ ولهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>: كُلُّ سَلَمٍ يَخْتَلِفُ لَا بُدَّ؛ لأنه مهما كان الإنسان في دقة الوصف لا يمكن أن يدرك كل الأوصاف.

فمثلاً: نُسلم في سيارة، فنحتاج إلى ذكر اللون؛ لأن الثمن يختلف به، ونذكر الموديل (الطرز)؛ لأن الثمن يختلف به، وهل هي غمارة أو غمارتان؟

ومما لا يختلف فيه الثمن -مثلاً- المسجل، فالسيارات تختلف فيه، كأن يكون في بعض السيارات بالوسط، وفي البعض الآخر إلى جانب السائق، وكذلك يكون الحال في الساعة، بعضها يكون -مثلاً- فوق، وبعضها يكون أسفل، وبعضها يكون مائلاً للجانب الأيمن، وبعضها مائلاً إلى الجانب الأيسر، فهذه الأوصاف لا نذكرها؛ لأنها ليست ذات أهمية، ولا يرفع الإنسان بها رأساً، وكذلك بقية الأوصاف التي لا يختلف بها الثمن اختلافاً ظاهراً فإنه لا يجب ذكرها؛ لأن الإحاطة بها متعسرة.

[٢] قوله: «وَحَدَائِثِهِ وَقَدَمِهِ» يعني: لا بد أن يذكر أنه جديد أو أنه قديم وهذا حق لا بد منه؛ لأن الثمن يختلف اختلافاً ظاهراً بين الجديد والقديم، فلا بد أن نقول في التمر: من تمر هذا العام، أو من تمر العام الماضي؛ لأنه يختلف اختلافاً ظاهراً.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٨٨)، والإنصاف (١٢/ ٢٢٤).

وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الْأَرْدَا وَالْأَجُودِ<sup>(١)</sup>، .....

= لكن كيف يكون من تمر العام الماضي؟!

الجواب: بأن يكون -عنده- مكنوزاً في التَّنَكِ<sup>(١)</sup>، قديماً من العام الماضي.

إذا: لا بُدَّ أن يذكر أنه جديد أو قديم، ولا بُدَّ أن تذكر جودته وردائه؛ لأنَّ الجودة والرداءة يختلف بها الثمنُ اختلافاً ظاهراً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الْأَرْدَا وَالْأَجُودِ» أي: لو قال: من أجود ما يكون، أو: أردأ ما يكون، يقولون: إنه لا يصح.

مثاله: أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مِثَّةَ رِيَالٍ بِمِثَّةِ صَاعٍ حِنْطَةٍ أَجُودٍ مَا يَكُونُ، يقولُ الْمُؤَلِّفُ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ جَيِّدٍ إِلَّا وَيُوجَدُ أَجُودٌ مِنْهُ، وَأَجُودٌ مَا يَكُونُ فِي هَذَا الْبَلَدِ قَدْ يَكُونُ أَرْدَاً مَا يَكُونُ فِي الْبَلَدِ الْآخِرِ، فَمَاذَا نَعْمَلُ وَهُوَ يَقُولُ: أَجُودٌ مَا يَكُونُ؟! ثم حتى أَجُودٌ مَا يَكُونُ فِي الْبَلَدِ، قَدْ يَكُونُ مَا عُرِضَ فِي السُّوقِ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي السُّوقِ، لَكِنْ فِي الْبُيُوتِ مَا هُوَ أَجُودٌ مِنْهُ، فَاشْتَرَا طُ الْأَجُودِ لَا يَصِحُّ.

وَالْأَرْدَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ رَدِيءٍ إِلَّا وَيُوجَدُ أَرْدَاً مِنْهُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

القول الأول: ما قاله المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ شَرْطُ الْأَرْدَا وَلَا الْأَجُودِ<sup>(٢)</sup>؛

(١) جمع تنكة، وعاء من صفيح لحفظ التمر وغيره، والتنكة: الصفيح بالتركية. وانظر: المعجم الكبير (١٤٢/٣).

(٢) وهو المذهب.

= والعلة هي أنه ما من جيد إلا ويوجد أجود منه، والأردأ نفس الشيء فما من رديء إلا ويوجد أردأ منه.

إذًا: فهذه الصفة لا يمكن تحقيقها، فلما لم يمكن تحقيقها صار كالذي لا يمكن انضباط صفاته كالجواهر وغيرها.

القول الثاني: يصح شرط الأردأ دون الأجود بأن يشترطه المسلم إليه، فإذا اشترط البائع الذي هو المسلم إليه أنه أردأ ما يكون ورَضِيَ المسلم، وقال: نُجْري العقد على أردأ ما يكون، صحَّ.

وهذا هو القول الصحيح؛ لأنه إذا قال: أردأ، وقال: هذا أردأ ما يكون، وقبل المسلم فالحق له؛ إذ أن المسلم لا يمكن أن يقول للمسلم إليه: اذهب فابحث عن أردأ من هذا، وإلا لا أقبل، وحتى لو أمكن أن يقول هكذا فقد قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لو جاء إليه بأجود من حقه لزمه القبول، وإذا كان كذلك فأى مانع يمنع من صحة هذا الشرط؟ مع أن هذا الشرط في نظري حسب الواقع لا يقع؛ لأن المسلم إليه لا يقول: أردأ ما يكون، بل سيقول: سأبيعك طعامًا ليس بأجود شيء.

القول الثالث: أنه يصح شرط الأردأ أو الأجود، ويحمل على ما يكون في سوق البلد، أي: أجود ما يكون في السوق وأردأ ما يكون في السوق، وهذا معروف عند أهل العرف، والاختلاف الذي يمكن أن يقع فيه اختلاف لا يضُر؛ لأنه ما من سلم إلا ويختلف، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٨٨)، والإنصاف (١٢/ ٢٢٤).

بَلْ جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ<sup>[١]</sup>، فَإِنْ جَاءَ بِهَا شَرْطٌ<sup>[٢]</sup> أَوْ أَجَوَدَ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ<sup>[٣]</sup>.....

= فالمسألة فيها ثلاثة أقوال، أقطعها للنزاع وأقربها للصواب هو الثاني، الذي هو شرط الأزداء دون شرط الأجود؛ لأن شرط الأزداء لو أراد المسلم أن يلزم المسلم إليه بطلب ما هو أزداء فإنه لا يلزمه حتى على المذهب، وإذا كان لا يلزمه فما المانع؟!

[١] قوله رحمه الله: «بَلْ جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ» أي: يصح أن يقول: جَيِّدٌ. أو يقول: رَدِيٌّ.

ولو قال قائل: إن كلمة «جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ» قد تكون أشد جهالة من الأجود والأزداء؛ لأن المسلم إذا جاءه المسلم إليه بما عقدا عليه البيع، قال: هذا ليس بجَيِّدٍ هذا رَدِيٌّ، وذاك يقول: جَيِّدٌ، فيحصل النزاع، لكن مع ذلك قالوا: إن هذا يصح؛ لأن هذه الأوصاف يُمكن الإحاطة بها، وإذا اختلفا في كونه جَيِّداً أو رَدِيّاً يُرجع إلى أهل الخبرة في ذلك.

[٢] قوله: «فَإِنْ جَاءَ بِهَا شَرْطٌ» يعني: من جَيِّدٍ أو رَدِيٍّ.

«إِنْ جَاءَ» الفاعل يعود على المسلم إليه، وقوله: «بِهَا شَرْطٌ» أي: المسلم، لزمه أخذه.

[٣] قوله: «أَوْ أَجَوَدَ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ» يعني: كان المشروط عليه تمرّاً وسطاً، فحلّ الأجل وجاء المسلم إليه بتمرٍ جَيِّدٍ، فقال المسلم: بيني وبينك تمرٌ وسطٌ والآن جِئْتَنِي بجَيِّدٍ، فأنا لا أقبل، فهنا يقول المؤلف: يلزمه القبول.

فإذا قال المسلم: كيف تُجبرونني أن أقبل هبةً بدون رضاي؟

قلنا: إن هذا المسلم إليه لم يأت إليك بعين زائدة، يعني: ليس الذي عليه مئة صاع جاء بمئتين، إنما جاء بزيادة وصف، فالمشروط عليه وسطٌ فجاء بجَيِّدٍ، فلم يأت

= بأكثر مما وَجَبَ عليه، وهذا عبارة عن هبة وَضَفٍ، فَيَلْزِمُكَ قَبُولُهُ، كما قُلْنَا بَأَنَّ الْمُبْرَأَ لَا يُشْتَرِطُ رِضَاهُ، إِذَا: يَلْزِمُهُ.

وقوله: «مِنْ نَوْعِهِ» أي: بِأَجَوَدَ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ، فلو كان الإسلامُ في سُكَّرِيٍّ وأتى إليه بَبَرَحِيٍّ، والبَرَحِيُّ أَكْثَرُ قِيَمَةً مِنَ السُّكَّرِيِّ فهل يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ؟  
الجواب: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَوْعِهِ، فهنا ليس الاختِلَافُ اختِلَافَ صِفَةٍ بَلْ اختِلَافُ ذَاتٍ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِنَوْعٍ آخَرَ، فهنا لَا يَلْزِمُهُ.

وإذا أتى بغيرِ جِنْسِهِ -مثلاً- كان الإسلامُ في بُرٍّ، ثم أتى إليه بتمرٍّ، فهذا لَا يَجُوزُ.  
إِذْ فِي الْأَقْسَامِ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ: إِذَا أَتَى بِأَجَوَدَ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ.

الثَّانِي: إِذَا أَتَى بِأَجَوَدَ مِنْهُ مِنْ جِنْسِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَبُولُ، لَكِنْ يَجُوزُ لَهُ الْقَبُولُ.

الثَّالِثُ: إِذَا أَتَى بغيرِ جِنْسِهِ حَرَّمَ الْقَبُولُ.

الْأَمْثَلَةُ:

الأوَّلُ: أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي سُكَّرِيٍّ فَجَاءَ بِسُكَّرِيٍّ أَجَوَدَ، يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ.

الثَّانِي: أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي سُكَّرِيٍّ فَجَاءَ إِلَيْهِ بَبَرَحِيٍّ لَا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ، وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ الْقَبُولُ.

الثَّالِثُ: أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي تَمْرِ سُكَّرِيٍّ وَجَاءَ إِلَيْهِ بِبُرٍّ، فَلَا يَجُوزُ الْقَبُولُ، حَتَّى لَوْ رَضِيَ؛ وَالسَّبَبُ قَالُوا: إِنَّهُ إِذَا أَخَذَ عَنْهُ بَدَلًا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ صَارَ ذَلِكَ بَيْعًا، وَيَبِيعُ الْمُسْلِمُ فِيهِ لَا يَصِحُّ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهَذَا عَلَى قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ، وَسَيَأْتِي.

= أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَرَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ إِذَا جَاءَ بِأَجَوَدَ مِنْ نَوْعِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُفْضَى إِلَى مَنَّةٍ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَقُولُ: أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَتَحَمَّلَ قَبُولَ الطَّيِّبِ عَنِ الرَّدِيِّ؛ لِأَنِّي أَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ، غَدًا يَقْطَعُ رَقَبَتِي فِي الْمَجَالِسِ، فَيَقُولُ: أَنَا أَوْفَيْتُهُ بِأَحْسَنَ مِنْ حَقِّهِ وَهَذَا جَزَائِي، فَأَنَا أَحْسِنُ إِلَيْهِ وَأُعْطِيهِ أَحْسَنَ مِنْ حَقِّهِ ثُمَّ هُوَ يُسِيءُ إِلَيَّ! وَهَذَا وَاقِعٌ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ الْآنَ يُيْطَلُونَ صَدَقَاتِهِم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى؛ وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْمُسْلِمُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَني حَقِّي وَلَا أُرِيدُ غَيْرَهُ.

فَنَرَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِذَلِكَ، فَرَبَّمَا نَقُولُ: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّيْسِيرِ عَلَى أَخِيكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أَقْبُلُ هَذَا، فَسَيَذْهَبُ بَيْعُهُ فِي السُّوقِ، ثُمَّ يَشْتَرِي لَهُ حَسَبَ شَرْطِهِ، وَقَدْ يَحْصُلُ بِهَذَا تَعَبٌ، وَقَدْ تَحْصُلُ فِيهِ -أَيْضًا- أَجُورٌ تَرْبُو عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالْوَسْطِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ضَرَرٌ بِالْمَنَّةِ لَزِمَهُ الْأَخْذُ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمُهُ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: فَنَرَى -أَيْضًا- أَنَّهُ إِذَا جَاءَهُ بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ وَرَضِيَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ مِئَةُ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ بِمِئَةِ صَاعٍ تَمْرٍ سُكَّرِيٍّ، وَرَضِيَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ، فَنَرَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ الْبُرَّ وَالتَّمْرَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا رِبَا فَضْلٍ، وَهَذَا إِذَا أَحْضَرَهُ هُوَ وَسَلَّمَهُ إِيَّاهُ انْتَفَى رِبَا النَّسِيئَةِ، فَأَيُّ مَحْظُورٍ فِي هَذَا؟ فَلَيْسَ فِيهِ رِبَا وَلَا ظُلْمٌ وَلَا غَرَرٌ.

فَنَحْنُ نُخَالِفُ الْآنَ الْمُؤَلَّفَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

الأولى: وَجُوبُ قَبُولِ الْجَيِّدِ عَنِ الْوَسْطِ مِنَ النَّوعِ.



وَلَوْ قَبْلَ مَحَلِّهِ وَلَا ضَرَرَ فِي قَبْضِهِ لَزِمَهُ أَخْذُهُ<sup>[١]</sup>.

الثانية: جَوَّازُ أَخْذِ غَيْرِ الْجَنْسِ إِذَا أَخْضَرَهُ وَصَارَ الْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ رَبًّا وَلَا ظَلَمًا وَلَا غَرَرًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ قَبْلَ مَحَلِّهِ وَلَا ضَرَرَ فِي قَبْضِهِ لَزِمَهُ أَخْذُهُ» «مَحَلِّهِ» بِكسْرِ الحاءِ بمعنى حُلُولِ، ومَحَلٌّ بفتح الحاءِ بمعنى مَوْضِعٍ، أي: مَكَانٍ، يعني: وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّهُ يَحِلُّ فِي رَمَضَانَ وَجَاءَ إِلَيْهِ فِي رَجَبٍ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ.

لَكِنْ اشْتَرَطَ الْمُؤَلَّفُ شَرْطًا وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي قَبْضِهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الضَّرَرُ هُوَ الْمُسْلِمُ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ مِثْلُ أَنْ يُسْلِمَ إِلَيْهِ بَتَمْرٍ، أَوْ أُعْطِيَ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَهُ بَتَمْرٍ فِي رَمَضَانَ، وَجَاءَهُ بِالتَّمْرِ فِي رَجَبٍ، فَهَذَا جَاءَ بِهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: لَا أَقْبَلُهُ، وَقَالَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ: تَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا ثَبَتَ فِي ذِمَّتِي وَالتَّأْجِيلُ إِرْفَاقٌ بِي، وَأَنَا مُسْقِطٌ لِهَذَا الْإِرْفَاقِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَأْخُذَهُ.

فَقَالَ الْمُسْلِمُ: التَّمْرُ الْآنَ يَمْلَأُ السُّوقَ، وَالتَّمْرُ يَكُونُ رَائِجًا فِي رَمَضَانَ؛ حَيْثُ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى التَّمْرِ فِي الْإِفْطَارِ، فَالآنَ السَّعْرُ نَازِلٌ، فَعَلِيَ ضَرَرٌ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا.

وكَذَلِكَ لَوْ حَدَّثَ خَوْفٌ فِي الْبَلَدِ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ -مِثْلًا- حُلُولِ الْأَجَلِ فِي رَمَضَانَ، وَحَدَّثَ خَوْفٌ فِي الْبَلَدِ فِي رَجَبٍ، فَجَاءَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِمَا أَسْلَمَ فِيهِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: أَنَا لَا أَقْبَلُهُ، الْبَلَدُ الْآنَ مَخَوْفٌ، وَأَخْشَى أَنْ يُسْطَى عَلَيْهِ وَيُؤْخَذَ، فَلَا أَقْبَلُهُ إِلَّا فِي رَمَضَانَ، فَهَلْ يُلْزَمُ بِقَبْضِهِ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا.

الثَّالِثُ: ذِكْرُ قَدْرِهِ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ ذَرْعٍ يُعْلَمُ<sup>[١]</sup>، .....

= إذا: إذا جاء المُسْلِمُ إليه بما وَقَعَ عليه العَقْدُ قَبْلَ حُلُولِهِ لَزِمَ المُسْلِمَ قَبُولُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي قَبْضِهِ، فَلَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>.

وما هي العِلَّةُ في وُجوبِ القَبُولِ؟

الجواب: العِلَّةُ أَنَّ التَّاجِلَ إِرْفَاقٌ بِالمُسْلِمِ إليه، فإذا أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنَ الإِرْفَاقِ وقال: أَنْتَ جَعَلْتَ الأَجَلَ إِلَى رَمَضَانَ؛ رِفْقًا بِي، وَالْآنَ أَنَا حَصَلْتُ مَا أَسْلَمْتَ إِلَيَّ فِيهِ فَخُذْهُ، فَهنا يَلْزِمُ ذاكَ قَبُولُهُ إِذَا لم يكنْ هناك ضَرَرٌ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَتَيْنِ، مَصْلَحَةُ لِلْمُسْلِمِ وَمَصْلَحَةُ لِلْمُسْلِمِ إليه، أَمَّا المُسْلِمُ إليه فَمَصْلَحَتُهُ تَخْلُصُهُ مِنْ هَذَا الدَّيْنِ وَإِبْرَاءُ ذِمَّتِهِ مِنْهُ، وَأَمَّا المُسْلِمُ فَلأنَّهُ عُجِّلَ لَهُ حَقُّهُ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ يُعَجَّلُ لَهُ حَقُّهُ إِلَّا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثَّالِثُ: ذِكْرُ قَدْرِهِ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ ذَرْعٍ يُعْلَمُ» يعني: لَا بُدَّ أَنْ يُذَكَّرَ قَدْرُهُ بِكَيْلٍ فِي الْمَكِيلِ، وَوَزْنٍ فِي الْمَوْزُونِ، وَذَرْعٍ فِي الْمَذْرُوعِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَوْ عَدْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَدَّ فِيهِ تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَ الْمَعْدُودُ يَخْتَلِفُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الإِسْلَامُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَلِفُ صَحَّ الإِسْلَامُ فِيهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٥)، وَابْنُ مَاجَه: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمُ (٢٣٤٠) عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ (٣١٣/١)، وَابْنُ مَاجَه فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٣٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ (٧٤٥/٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْسَلًا، وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ يَتَقَوَّى بِهَا؛ وَلِذَلِكَ حَسَنَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٢٥٨/٨)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ (٢١٠/٢) وَالْأَلْبَانِيُّ فِي الصَّحِيحَةِ (٢٥٠)، الْإِرْوَاءُ (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

وَأِنْ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا أَوْ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا لَمْ يَصِحَّ<sup>[١]</sup>.

قوله: «يُعْلَمُ» يعني يُعْلَمُ بين النَّاسِ، وَيَكُونُ مَعْهُودًا بَيْنَهُمْ، لَا أَنْ يُعْلَمَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، مِثْلُ الصَّاعِ وَالْمُدِّ وَالرَّطْلِ وَالْوَزْنَةِ وَالْكَيْلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فقوله: «يُعْلَمُ» احْتِرَازًا مِمَّا لَوْ قُدِّ بَشْيءٌ لَا يُعْلَمُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: مِلءَ هَذَا الْإِنَاءَ عَشْرَ مَرَّاتٍ - مثلاً - لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنَاءَ رَبِّمَا يَضِيعُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى لَنَا شَيْءٌ نَرْجِعُ إِلَيْهِ.

فلو قال - مثلاً - الْمُسْلِمُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ بِمِثْلَةِ مِلءَ هَذَا الْإِنَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْهُودًا وَقَدْ يَضِيعُ، وَحِينَئِذٍ يَخْصُلُ النِّزَاعُ، وَالشَّرْعُ جَاءَ بِسَدِّ كُلِّ مَا يَوْجِبُ النِّزَاعَ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ عَيَّنَهُ بِصَاعِ فُلَانٍ؟

يقول الفقهاء: يَجُوزُ، لَكِنْ يَبْطُلُ التَّعْيِينُ، فَمَا دَامَ أَنَّ صَاعَ فُلَانٍ هُوَ صَاعُ النَّاسِ فَلَا فَرْقَ، إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: إِذَا كَانَ صَاعُ فُلَانٍ مَعْرُوفًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْأَخْذُ بِالتَّعْيِينِ، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ التَّعْيِينُ؛ لِأَنَّ صَاعَ فُلَانٍ هَذَا رَبِّمَا يَتَلَفُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا أَوْ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا لَمْ يَصِحَّ»؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ بِالْمِغْيَارِ الشَّرْعِيِّ، فَالْبُرُّ وَنَحْوُهُ يُقَدَّرُ بِالْكَيْلِ، وَالشُّكَّرُ وَاللَّحْمُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يُقَدَّرُ بِالْوَزْنِ، فَلَوْ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا، أَوْ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا لَمْ يَصِحَّ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(١)</sup>.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا، وَفِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ،

الرَّابِعُ: ذِكْرُ أَجَلٍ مَعْلُومٍ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ<sup>[١]</sup> فَلَا يَصِحُّ حَالًا<sup>[٢]</sup>، .....

= والتساوي هنا ليس بشرط، وإنما وجب في بيع الربوي بجنسه أن يُقدَّر بالمِيعَارِ الشرعي؛ لأنَّه يُشترط فيه المساواة؛ فلهذا لا يصحُّ أن أبيع عليك وزن عشرة كيلوات من البرِّ بعشرة كيلوات من البرِّ؛ وذلك لأنَّه لا بُدَّ من التساوي في المِيعَارِ الشرعي، والمِيعَارُ الشرعيُّ للحبوب ونحوها هو الكيل.

وأما السَّلَمُ: فالمقصود انضباط الصفات والقدر، وهذا يحصل فيما إذا أسلم في المكيل وزناً أو في الموزون كيلاً، فالصواب: أنه يجوز، وهو أحد القولين في المذهب<sup>(١)</sup>.

أما المَعْدُودُ: فإن كان لا يختلفُ يُسَلَّمُ فيه عدًّا، وإن كان يختلفُ يُسَلَّمُ فيه وزناً. [١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «الرَّابِعُ: ذِكْرُ أَجَلٍ مَعْلُومٍ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ» هذه ثلاثة قيود: ذِكْرُ أَجَلٍ، مَعْلُومٍ، له وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ، ومعنى: «لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ» أي: له تأثيرٌ في الثَّمَنِ بالزيادة أو النقص.

وعلى هذا: فإذا أسلم في شيء حال فإنه لا يصحُّ السَّلَمُ؛ لأنَّه لا بُدَّ من ذِكْرِ أَجَلٍ، ولا بُدَّ -أيضاً- أن يكون الأجل معلوماً، بأن يُقال: أسلمتُ إليك مئة ريال بمئة صاع برّ تحل في أول يوم من رمضان.

وقوله: «لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ» يعني له تأثيرٌ، فإن لم يكن له تأثيرٌ فإنه لا يصحُّ الأجل؛ لأنَّه لا فائدة منه، وقد صرح المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بمفهوم ذلك فقال: [٢] «فَلَا يَصِحُّ حَالًا» هذا مفهوم قوله: «إِلَى أَجَلٍ».

وَلَا إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ<sup>[١]</sup>، وَلَا إِلَى يَوْمٍ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ» هذا مفهومٌ من قوله: «مَعْلُومٌ».

أي: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الحَصَادَ والجَذَاذَ غيرُ مَعْلُومَيْنِ، والنَّاسُ منهم مَنْ يَحْصُدُ مُبَكَّرًا ومنهم مَنْ يَتَأَخَّرُ، ومنهم مَنْ يَجْذُ النَّخْلَةَ مُبَكَّرًا ومنهم مَنْ يَتَأَخَّرُ، وحيثُ يَبْقَى الأَجَلُ مجهولًا.

ولكنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ يَصِحُّ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ، وهو اختِيارُ شَيْخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>، والمرادُ إِلَى زَمَنِ الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ وليس إِلَى الجَذَاذِ نَفْسِهِ أَوِ الْحَصَادِ بل إِلَى زَمَنِهِ.

فإذا قال المُسَلَّمُ إليه: الآنَ بَدَأَ النَّاسُ يَحْصُدُونَ أَوْ يَجْذُونَ فحيثُ يَكُونُ قد حَلَّ الأَجَلُ، وكأنَّكَ تَرى أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ وهم يُسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةِ وَالسَّنَتَيْنِ إِنَّمَا يُوفُونَ مِنَ النَّخْلِ فِي الْجَذَاذِ، أَوِ الْبُرِّ فِي الْحَصَادِ.

ولكنَّ يُمَكِّنُ أَنْ تَتَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ بِشَيْءٍ بَسِيطٍ، فنَنْظُرُ متى يَكُونُ وَقْتُ الْجَذَاذِ، فإذا قالوا: وَقْتُ الْجَذَاذِ فِي رَبِيعِ الأوَّلِ، فنَقُولُ: إِلَى رَبِيعِ الأوَّلِ، ويَنْتَهِي الإِشْكَالُ، فنَكُونُ بِذَلِكَ قد أَتَيْنَا بِالشَّرْطِ الَّذِي اشْتَرَطَهُ هَؤُلَاءِ بِدُونِ إِخْلَالٍ بِالْمَقْصُودِ، وما دام الأمرُ يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ فهو أَوَّلَى، إِنَّمَا التَّحْدِيدُ بِالْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ.

[٢] قوله: «وَلَا إِلَى يَوْمٍ»؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَقْعٌ فِي الثَّمَنِ.

ولماذا اشْتَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقْعٌ فِي الثَّمَنِ؟

= قالوا: لأنَّ هذا هو الفائدة من السَّلم، أنَّ المسلمَ إليه يَتَنَفَّعُ بِالثَّمَنِ المُقَدَّمِ، والمُسلمِ يَتَنَفَّعُ بِزيادةِ المَبِيعِ، فإذا لم يكنْ للأَجَلِ وَقَعٌ في الثَّمَنِ فَاتَتْ فائدةُ السَّلمِ. والدَّلِيلُ: قوله ﷺ في حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِلَى أَجَلٍ» فَقَيَّدَ السَّلَفُ بِالْأَجَلِ، و«مَعْلُومٍ» قَيَّدَ الْأَجَلَ بِكَوْنِهِ مَعْلُومًا، وهذا الذي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هو ظاهرُ الحديثِ.

وقد سَبَقَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ في اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ الْمَعْلُومِ، بمعنى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُؤَجَّلًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(١)</sup> فَكَانَتْهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الْأَجَلُ الَّذِي تَجْعَلُونَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، فَلَيْسَ نَصًّا فِي اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ قَالُوا: يَجُوزُ السَّلَمُ حَالًا، وَهَذَا قَوْلٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، ففِي الْحَدِيثِ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» وَلَيْسَ فِيهِ قَيِّدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ اشْتِرَاطَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْلِيلٍ، وَالتَّعْلِيلُ يُنْظَرُ فِيهِ، هَلْ يَكُونُ صَحِيحًا فَيُقْبَلُ أَوْ غَيْرَ صَحِيحٍ فَلَا يُقْبَلُ؟

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ قَالَ: هَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا شُرِعَ السَّلَمُ، قَالَ: هَذَا الْاِشْتِرَاطُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنَ الصَّبَاحِ إِلَى الْمَسَاءِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= والأسعارُ لا تَحْتَلِفُ في هذه المدة القصيرة فلا فائدة من السلم، فهو في الحقيقة كالذي ليس له أجل.

وعلى كُلِّ حالٍ: فمثل هذه المسائل إذا لم يَتَبَيَّن فيها الدليل من الجانبين، فهل نُرَاعِي الأَحْوَطَ أو نَأْخُذُ بالرُّخْصَةِ؟

قد يُقَالُ: إِنَّ مُرَاعَاةَ الأَحْوَطِ أَحْسَنُ، لا سيما إذا كان هذا الأَحْوَطُ هو الذي يَكُونُ فيه الحُكْمُ إذا رُفِعَتِ الْقَضِيَّةُ إِلَى المَحْكَمَةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا صَحَّحْتَ هَذَا الشَّيْءَ وَالْحُكْمُ المَشْهُورُ بَيْنَ النَّاسِ خِلَافُ مَا صَحَّحْتَ يُؤَدِّي إِلَى مَفَاسِدَ فِي المُسْتَقْبَلِ، هَذِهِ المَفَاسِدُ قد تَعُودُ عَلَيْكَ أَنْتَ وقد تَعُودُ عَلَى غَيْرِكَ، فَإِذَا كُنْتَ لَسْتَ ذَا ثِقَةٍ بَيْنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَيْكَ أَنْتَ، يُقَالُ: هَذَا رَجُلٌ لَا يَعْرِفُ؛ وَلِهَذَا أَبْطَلَتِ المَحْكَمَةُ مَا أَقْتَى بِهِ، وَإِذَا كُنْتَ ذَا قِيَمَةٍ صَارَتِ المَضَرَّةُ عَلَى المَحْكَمَةِ، وَاتَّهَمَ القَاضِي بالقُصُورِ فِي العِلْمِ، أَوْ بِالْمِيلِ إِلَى أَحَدِ المَتَخَاصِمِينَ.

فلا بُدَّ من أَنْ يَكُونَ أَجَلٌ، والثَّانِي: مَعْلُومٌ، والثَّالِثُ: لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ.

مثال ذلك: أَسْلَمَ إِلَيْهِ مِثَّةَ رِيَالٍ بِمِثَّةِ صَاعٍ بَرٍّ لِحُلٍّ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَهَذَا أَجَلٌ مَعْلُومٌ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ، فَيَصِحُّ، فَإِذَا كَانَ حَالًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِي الْحَالِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا نَسْتَعْنِي بِبَيْعِهِ عَنِ السَّلْمِ فِيهِ.

ولكنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- اخْتَارَ جَوَازَ السَّلْمِ الْحَالِ<sup>(١)</sup> وَهُوَ مَذْهَبُ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ سَلْمًا صَارَ بَيْعًا،

(١) مجموع الفتاوى (١٩٨/٢٠).

(٢) المجموع شرح المذهب (١٠٩/١٣).

إِلَّا فِي شَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ كَخُبْزٍ وَلَحْمٍ وَنَحْوِهِمَا<sup>[١]</sup>.

الخامس: أَنْ يُوجَدَ غَالِبًا<sup>[٢]</sup> فِي مَحَلِّهِ وَمَكَانِ الْوَفَاءِ<sup>[٣]</sup>.....

= ومتى أمكن تصحيح العقود فإنه يجب.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا فِي شَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ كَخُبْزٍ وَلَحْمٍ وَنَحْوِهِمَا» أي: إِلَّا مَا يُؤْخَذُ شَيْئًا فَشَيْئًا، كما لو أَسْلَمَ إليه في خُبْزٍ أو لَحْمٍ يُعْطِيهِ إِيَّاهُ تَبَدُّلاً مِنَ الْعَدِّ، فهذا لا بَأْسَ به؛ لأنَّ غَايَتَهُ سَتَكُونُ مُتَأَخِّرَةً إِلَى وَقْتٍ يَكُونُ لَهُ وَقْعٌ فِي الثَّمَنِ.

[٢] قوله: «الخامس: أَنْ يُوجَدَ غَالِبًا» لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ يَقِينًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُسْتَقْبَلٌ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ حُكْمًا يَقِينًا.

[٣] قوله: «فِي مَحَلِّهِ وَمَكَانِ الْوَفَاءِ» -أيضاً- لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مِمَّا يُوْجَدُ غَالِبًا فِي مَحَلِّهِ، أَيْ: فِي وَقْتِ حُلُولِهِ.

وقوله: «وَمَكَانِ الْوَفَاءِ» هَذَا مَكَانُ الْحُلُولِ، فَاشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ أَنْ يُوْجَدَ الْمُسْلِمُ فِيهِ فِي الزَّمَنِ وَالْمَكَانِ عِنْدَ الْحُلُولِ؛ فَإِنْ جَعَلَهُ إِلَى وَقْتٍ لَا يُوْجَدُ فِيهِ الْمُسْلِمُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، مِثْلُ أَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِ فِي عِنَبٍ يَحُلُّ فِي الشِّتَاءِ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْعِنَبَ فِي الشِّتَاءِ لَا يُوْجَدُ، لَكِنْ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجَدَ بِوَاسِطَةِ الثَّلَاجَاتِ، فَيَكُونُ كَلَامُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مُقَيَّدًا بِهَذَا، فَهِيَ وَجِدَ فِي مَحَلِّهِ وَمَكَانِ الْوَفَاءِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ.

وقوله: «وَمَكَانِ الْوَفَاءِ» لَيْسَ مَكَانَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَتَعَاقَدُ فِي غُنَيْرَةٍ وَالْوَفَاءُ يَكُونُ فِي الرِّيَاضِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الرِّيَاضِ، فَالْعِبْرَةُ بِمَكَانِ الْوَفَاءِ لَا مَكَانِ الْعَقْدِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ: مَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانُوا يُسْلِفُونَ



لَا وَقَتَ الْعَقْدِ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ تَعَدَّرَ أَوْ بَعْضُهُ فَلَهُ الصَّبْرُ أَوْ فَسْخُ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ، وَيَأْخُذُ الثَّمَنَ الْمَوْجُودَ أَوْ عِوَضَهُ<sup>(٢)</sup>.

= في الثَّامِرِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِسْلَافَ فِي الثَّامِرِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ وَجُودِهَا؛ إِذْ كَيْفَ يُسَلِّفُ الْإِنْسَانُ فِي الثَّامِرِ فِي مَكَانٍ هِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِيهِ؟!

هذا من جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى التَّغْلِيلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي مَكَانِ الْوَفَاءِ، وَزَمَنِ الْوَفَاءِ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى التَّنَازُعِ وَالْخُصُومَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا وَقَتَ الْعَقْدِ» يَعْنِي: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا وَقَتَ الْعَقْدِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ بِالذِّمَّةِ لَا بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، فَإِذَا حَدَدَهُ بِأَجَلٍ يَوْجَدُ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَقَتَ الْعَقْدِ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ «لَا وَقَتَ الْعَقْدِ»؛ لِنَفْيِ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَالَ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا فِي وَقَتِ الْعَقْدِ، وَفِي وَقَتِ الْوَفَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَ لَا يَوْجَدُ فِي وَقَتِ الْوَفَاءِ لَكِنْ يَوْجَدُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي تَحْصِيلِهِ مِنْ مَكَانٍ آخَرَ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَعَدَّرَ أَوْ بَعْضُهُ فَلَهُ الصَّبْرُ أَوْ فَسْخُ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ، وَيَأْخُذُ الثَّمَنَ الْمَوْجُودَ أَوْ عِوَضَهُ» يَعْنِي: لَوْ أَنَّهُ جَعَلَ السَّلَمَ يَتَّهِى إِلَى وَقَتِ يَوْجَدُ فِيهِ الْمُسْلِمُ فِيهِ لَكِنْ تَعَدَّرَ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ الثَّمَارُ قَدْ أَصَابَتْهَا جَوَائِحُ وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنَ الْوَفَاءِ، أَوْ عَدَا عَلَيْهَا جُنْدٌ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ السَّلَمِ، رَقْمُ (١٦٠٤) بِلَفْظٍ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يَسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ.

(٢) الْبَحْرُ الرَّائِقُ (٦/ ١٧٤).

السَّادِسُ: أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ تَامًا<sup>(١)</sup> .....

= وأخذوها، ففي هذه الحال نقول للمُسْلِمِ: أنت بالخيار، إن شئت فسخت العقد رجعت بالثمن، وإن شئت أبقيت العقد حتى يقدر المسلم إليه على تسليمه إليك؛ ولهذا يقول المؤلف رحمه الله: «أو فسخ الكُلُّ أو البعض، ويأخذ الثمن الموجود» والثمن الموجود مثل أن يكون دراهم أسلم فيها إلى المسلم إليه.

وهل يملك الفسخ في البعض؟

يقول المؤلف رحمه الله: نعم؛ لأن من ملك الفسخ في الكل ملك في الجزء؛ إذ أن الجزء بعض الكل.

ونضرب مثلاً لذلك: أسلم إليه مئة درهم بخمسين صاعاً من البرّ محل في جمادى الثانية، وجاء جمادى الثانية وإذا الثمار قد أصيبت بأفات أتلقتها، نقول للمُسْلِمِ: أنت بالخيار إن شئت فسخت العقد في الكل، وإن شئت فسخت في البعض، وأعطيناك ما يقابله من الثمن.

فإذا قال: أنا أسلمت في خمسين وأنا فسخت العقد في نصفها فردّ إليه خمسين درهمًا، فإن قال: فسخت في الكل فإنه يرّد المئة كاملة، فإن كان المسلم إليه قد أنفق الثمن ولم يبق عنده منه شيء، قال المؤلف: يأخذ عوضه، والعوض مثله إن كان مثلياً وقيمتُهُ إن كان مُتَقَوِّمًا.

[١] قوله رحمه الله: «السَّادِسُ: أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ تَامًا» الفاعل المسلم إليه، وهذا مأخوذ من قوله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ»<sup>(١)</sup>، فإن هذا يقتضي أنه لا بد من

(١) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مَعْلُومًا قَدْرُهُ<sup>[١]</sup> وَوَصَفُهُ<sup>[٢]</sup> قَبْلَ التَّفَرُّقِ<sup>[٣]</sup>، .....

= أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ تَامًا، ومن المعنى: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَدِّمِ الثَّمَنُ فَقَدْ يَتَأَخَّرُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الضَّرَرُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَيُعْطِي الْمُسْلِمَ أَرْخَصَ مَا يُعْطِي النَّاسَ فِي مُقَابِلِ تَقْدِيمِ الثَّمَنِ. فَإِذَا تَأَخَّرَ الثَّمَنُ خَسِرَ مَرَّتَيْنِ:

المرَّة الأولى: حِينَ غَلَبَ فَاشْتَرِيَ مِنْهُ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَثَانِيَّة.

والمرَّة الثانية: حِينَ تَأَخَّرَ عَلَيْهِ قَبْضُ الثَّمَنِ فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ.

ثُمَّ إِنَّهُ يُسَمَّى سَلَمًا وَسَلَفًا، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّقْدِيمِ، فَإِذَا أَخَّرَ صَارَ مُنَافِيًا لِمَا اشْتَقَّ مِنْهُ، فَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظُ وَالْأَثَرُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعْلُومًا قَدْرُهُ» هَذَا فِي الْكَمِّيَّة.

[٢] قَوْلُهُ: «وَوَصَفُهُ» هَذَا فِي الْكَيْفِيَّةِ، يَعْنِي: لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ تَامًا مَعْلُومًا قَدْرُهُ وَمَعْلُومًا وَصَفُهُ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الشَّيْءَ الْمُعَيَّنَ بِكَذَا وَكَذَا، بَيْنَمَا لَوْ قُلْتُ: بَعْتُ عَلَيْكَ هَذَا الشَّيْءَ الْمُعَيَّنَ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَصْفُهُ يَجُوزُ، لَكِنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَصَفُهُ، أَيْ: مِمَّا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ بِالْوَصْفِ؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرُّجُوعِ إِذَا تَعَذَّرَ الْوَفَاءُ إِلَى هَذَا الثَّمَنِ الْمَعْلُومِ قَدْرُهُ وَوَصَفُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَضْبُوطٍ بِالْوَصْفِ يَبْقَى الْأَمْرُ مَجْهُولًا.

[٣] قَوْلُهُ: «قَبْلَ التَّفَرُّقِ» لَا بُدَّ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ الْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مِنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ، وَلَوْ قُمْنَا عَنِ الْمَكَانِ وَمَشِينَا جَمِيعًا، مِثْلُ: أَسْلَمْتُ إِلَيْهِ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ مِئَةَ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعِيَ مِئَةُ الدَّرْهَمِ، فَمَشِينَا جَمِيعًا إِلَى أَحَدِ أَصْدِقَائِي وَتَسَلَّفْتُ مِنْهُ مِئَةَ الدَّرْهَمِ وَأَعْطَيْتُهَا الرَّجُلَ يَجُوزُ؛ لِأَنَّنَا لَمْ نَتَفَرَّقْ.

وَإِنْ قَبَضَ الْبَعْضُ ثُمَّ افْتَرَقَا بَطَلَ فِيهَا عَدَاهُ<sup>[١]</sup>.

وَإِنْ أَسْلَمَ فِي جِنْسٍ إِلَى أَجَلَيْنِ<sup>[٢]</sup> أَوْ عَكْسُهُ<sup>[٣]</sup> صَحَّ إِنْ بَيَّنَّ كُلَّ جِنْسٍ وَثَمَنَهُ<sup>[٤]</sup>

= وعندنا قاعدة، وهي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثَنِّ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا رَبَا نَسِيئَةٍ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا رَبَا نَسِيئَةٍ لَمْ يَصَحَّ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّ مَا يَجْرِي فِيهِمَا رَبَا النَّسِيئَةِ يُشْتَرَطُ فِيهِمَا التَّقَابُضُ، وَالسَّلَامُ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّأَخِيرُ، وَهَذَا مِنَ التَّضَادِّ، فَلَوْ أَسْلَمْتُ بُرًّا بِتَمْرِ لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ أَسْلَمْتُ ذَهَبًا فِي فِضَّةٍ لَمْ يَجُزْ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ قَبَضَ الْبَعْضُ ثُمَّ افْتَرَقَا بَطَلَ فِيهَا عَدَاهُ» الْبَعْضُ، أَيِ: بَعْضِ الثَّمَنِ، فَإِذَا قُدِّرَ -مَثَلًا- أَنَّهُ أَسْلَمَ أَلْفَ دِرْهَمٍ بِمِئَةِ صَاعٍ بُرٍّ، وَسَلَّمَهُ خَمْسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ فَقَطْ، فَالَّذِي يَصِحُّ خَمْسَ مِئَةٍ فَيُقَابِلُهَا خَمْسُونَ، وَالْبَاقِي لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الْجَمِيعِ، فَمَا لَمْ يُقْبَضْ لَا يَصِحُّ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بَعْدَ تَفْرِيقِهَا لَمْ يَصَحَّ فِي الْجَمِيعِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَسْلَمَ فِي جِنْسٍ إِلَى أَجَلَيْنِ» مِثَالُهُ: أَسْلَمَ بِأَلْفِ رِيَالٍ إِلَى شَخْصٍ فِي بُرٍّ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ بَعْضُهُ يَحِلُّ فِي رَجَبٍ، وَالْبَعْضُ الثَّانِي يَحِلُّ فِي شَوَّالٍ، فَقَدْ أَسْلَمَ فِي جِنْسٍ إِلَى أَجَلَيْنِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ عَكْسُهُ» أَسْلَمَ فِي جِنْسَيْنِ إِلَى أَجَلٍ وَاحِدٍ، بَأَنِّ أَسْلَمَ فِي بُرٍّ وَشَعِيرٍ إِلَى أَجَلٍ وَاحِدٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «صَحَّ إِنْ بَيَّنَّ كُلَّ جِنْسٍ وَثَمَنَهُ» كَأَن يَقُولَ: مِئَةُ صَاعٍ بُرٍّ وَشَعِيرٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَّ مِقْدَارُ كُلِّ جِنْسٍ، فَيَقُولَ مِثْلًا: خَمْسُونَ صَاعًا مِنَ الْبُرِّ وَخَمْسُونَ صَاعًا مِنَ الشَّعِيرِ، وَلَا بُدَّ -أَيْضًا- أَنْ يُبَيَّنَّ ثَمَنُهُ -مِثْلًا- خَمْسُونَ صَاعًا مِنَ الْبُرِّ يُقَابِلُهَا

وَقَسَطَ كُلُّ أَجَلٍ<sup>[١]</sup>.

السَّابِعُ: أَنْ يُسَلَّمَ فِي الذِّمَّةِ<sup>[٢]</sup> فَلَا يَصِحُّ فِي عَيْنٍ<sup>[٣]</sup>.

= سِتُّ مِائَةٍ مِنَ الْأَلْفِ، وَخَمْسُونَ صَاعًا مِنَ الشَّعِيرِ يُقَابِلُهَا أَرْبَعُ مِائَةٍ مِنَ الْأَلْفِ، لَا بُدَّ مِنْ هَذَا حَتَّى إِذَا تَعَدَّرَ الْبَعْضُ يُعْرَفُ قِسْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ مَجْهُولًا أَدَّى إِلَى التَّرَاعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَسَطَ كُلُّ أَجَلٍ» هَذَا فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ فِي جِنْسٍ إِلَى أَجَلَيْنِ، بَأَنْ يَقُولَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مِائَةً دِرْهَمٍ بِمِائَةِ صَاعٍ بَرٍّ إِلَى أَجَلَيْنِ، لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ قِسْطَ كُلِّ أَجَلٍ، فَمِثْلًا يَقُولُ: الْأَجَلُ الْأَوَّلُ خَمْسُونَ، وَالثَّانِي خَمْسُونَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ اخْتِلَافٌ أَوْ تَعَدَّرَ وَفَاءً تَرَجَّعَ إِلَى مَا عَيَّنَّ.

وَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُبَيِّنَ قِسْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ سَيَقْسِطُ عَلَيْهِ بِالْقِسْطِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «السَّابِعُ: أَنْ يُسَلَّمَ فِي الذِّمَّةِ» أَي: ذِمَّةَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَلَا يَصِحُّ فِي عَيْنٍ» بَأَنْ يَقُولَ: أَعْطَيْتُكَ مِائَةً دِرْهَمٍ بِمِائَةِ كِيلُو بَرٍّ، فَإِنْ أَسْلَمَ فِي عَيْنٍ بَأَنْ قَالَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مِائَةً دِرْهَمٍ بِهَذِهِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مُعَيَّنًا فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى السَّلَمِ، يُعْطِيهِ الدَّرَاهِمَ وَيَأْخُذُ هَذَا الشَّيْءَ، وَلَا يَبْقَى وَدِيعَةً عِنْدَ الْبَائِعِ، لَا يَسْتَفِيدُ مِنَ الْبَائِعِ وَلَا يَسْتَفِيدُ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ سَلَامًا فِي عَيْنٍ وَلَكِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعًا، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى قَاعِدَةٍ، وَهِيَ: هَلْ إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى صُورَةٍ تُخَالِفُ ذَلِكَ الْعَقْدَ وَلَكِنَّهَا تَصِحُّ عَلَى

= وَجِهْ آخَرَ، هل نقول بالصَّحَّةِ أو نقول بالبُطلان؟

معلومٌ أني لو بعْتُ عليك هذا الشَّيْءَ المُعَيَّنَ جَارَ، ولكن لو أَسْلَمْتُ إليك فيه فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، فهل نقول: لَمَّا تَعَدَّرَ تَحْقِيقُ السَّلَمِ في هذا المُعَيَّنِ يَتَحَوَّلُ الْعَقْدُ إِلَى بَيْعٍ؟ أو نقول: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ السَّلَمَ لَهُ أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ بِهِ وَالْبَيْعَ لَهُ أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ بِهِ؟

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْقَوَاعِدِ)<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا قَوْلَانِ فِي الْمَذْهَبِ، قَوْلٌ بِالصَّحَّةِ، وَأَنَّهُ يُنَزَّلُ عَلَى الْعَقْدِ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ، وَقَوْلٌ ثَانٍ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

ولكنَّ هذا الشَّرْطَ فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ إِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي عَيْنٍ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْعَيْنُ عِنْدَ الْمُسَلِّمِ إِلَيْهِ حَتَّى يَحِلَّ أَجْلُهَا؛ لِأَنَّ عُمُومَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] وَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] يَشْمَلُ هَذَا، وَالْأَصْلُ الصَّحَّةُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْفَسَادِ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي هَذَا الْبُسْتَانِ فَلَا يَصِحُّ - أَيْضًا - عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الدِّمَّةِ، وَهَذَا الْبُسْتَانُ قَدْ يُثْمِرُ وَقَدْ لَا يُثْمِرُ، وَإِذَا كَانَ الشَّارِعُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهِ فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

ولكن يَصِحُّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي بَسَاتِينِ الْقَرْيَةِ عَامَّةً، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي ثَمَرِ هَذَا الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْبُلْدَانِ يَكُونُ ثَمَرُهُ جَيِّدًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ تَخَلُّفَ الثَّمَرِ فِي الْبَلَدِ أَمْرٌ

(١) الإنصاف (٩/١١).

(٢) قواعد ابن رجب (٢٧٢/١).

وَيَجِبُ الْوَفَاءُ مَوْضِعَ الْعَقْدِ<sup>[١]</sup>، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ فِي غَيْرِهِ<sup>[٢]</sup>.

= نَادِرٌ بَعِيدٌ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي بُسْتَانٍ مُعَيَّنٍ فَقَدْ يَتَخَلَّفُ كَثِيرًا؛ وَلِذَلِكَ لَا يُصَحِّحُونَهُ.

وقيل: يَصِحُّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي بُسْتَانٍ مُعَيَّنٍ بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِمَّا يُثْمَرُ عَادَةً، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ هَذَا الْبُسْتَانَ يَأْتِي بِالْأَلْفِ كِيلُو، فَيَكُونُ السَّلْمُ بِشَآنِ مِثَّةٍ وَنَحْوِهِ؛ احْتِيَاطًا، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتُ: بِالْأَلْفِ كِيلُو، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى مَا يُثْمَرُ عَادَةً كَالْمَعْدُومِ بَلْ كَالْمَوْهُومِ فِي الْوَاقِعِ.

فَصَارَ عِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ: فِي شَجَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فِي بُسْتَانٍ مُعَيَّنٍ، فِي الْبَلَدِ، أَمَّا فِي الْبَلَدِ فَيَصِحُّ، وَأَمَّا الشَّجَرَةُ الْمُعَيَّنَةُ فَلَا يَصِحُّ، وَأَمَّا الْبُسْتَانُ الْمُعَيَّنُ فَفِيهِ خِلَافٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَجِبُ الْوَفَاءُ مَوْضِعَ الْعَقْدِ» يَعْنِي: لَوْ أَسْلَمَ إِلَى شَخْصٍ فِي عُنَيْزَةٍ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ بِمِثَّةٍ صَاعٍ بُرٍّ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَحَلَّ الْوَفَاءِ، فَإِنَّ الْوَفَاءَ يَكُونُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ، فَلَوْ قَالَ الْمُسْلِمُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَنِي إِيَّاهُ فِي بُرَيْدَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَيَصِحُّ شَرْطُهُ فِي غَيْرِهِ» أَي: فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْعَقْدِ، لَوْ عُقِدَ السَّلْمُ فِي عُنَيْزَةٍ، وَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْوَفَاءُ فِي بُرَيْدَةٍ -مَثَلًا- فَإِنَّهُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ مَا لَمْ يَتَسَامَحَا، فَإِنْ تَسَامَحَا فَالْحَقُّ لِهَمَا.

إِلَّا إِذَا شَرَطْنَاهُ فِي مَكَانٍ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: بِشَرِّطِ أَنْ تُؤَفِّيَنِي إِيَّاهُ عَلَى سَطْحِ الْقَمَرِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ، فَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ فِي غَيْرِ مَكَانِ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانُ الْعَقْدِ بَلَدًا لِهَمَا، فَلَوْ تَعَاقَدَا عَقْدَ سَلَمٍ فِي مَكَّةَ وَهَما حُجَّاجٌ وَحَلَّ الْأَجَلَ فَالْوَاجِبُ أَنْ أُؤَفِّيَهُ بِمَكَّةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَكَّةَ بَلَدًا لِهَمَا.

وَإِنْ عُقِدَ بَرٌّ أَوْ بَحْرٍ شَرَطَاهُ<sup>[١]</sup>.

= ولكنْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ، فَيَجِبُ الْوَفَاءُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي دَلَّ الْعُرْفُ عَلَى وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا عَقَدَا السَّلَمَ فِي مَكَّةَ وَهُمَا حُجَّاجٌ فَإِنَّ الْعَادَةَ أَنَّهُ يُؤَيَّ فِي مَكَانِ الْمُسْلِمِ، وَلَكِنْ عَلَى الْمَذْهَبِ نَتَخَلَّصُ مِنْ ذَلِكَ بِأَنْ نَشْتَرِطَهُ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ عُقِدَ بَرٌّ أَوْ بَحْرٍ شَرَطَاهُ» أَي: وَجَبَ أَنْ يَشْتَرِطَا مَكَانَ الْوَفَاءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَيَّ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي الْبَرِّ، وَلَيْسَ الْبَلَدُ الْفُلَانِيُّ أَوَّلَى مِنَ الْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ، فَيَجِبُ أَنْ يُعَيَّنَا مَكَانَ الْوَفَاءِ.

فَمَثَلًا: لَوْ أَنَّ شَخْصًا أَسْلَمَ إِلَى آخَرٍ مِثَّةَ دِرْهَمٍ بِمِثَّةٍ صَاعٍ بَرٍّ فِي الْبَرِّ وَهُوَ قَادِمٌ مِنْ مَكَّةَ -مَثَلًا- نَقُولُ: فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا بُدَّ أَنْ يُذَكَّرَ مَكَانَ الْوَفَاءِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ، وَتَمَّ الْعَقْدُ بَيْنَهُمَا فِي السَّفِينَةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُذَكَّرَ مَحَلَّ الْوَفَاءِ؛ وَذَلِكَ لَتَعَدُّرِ الْوَفَاءِ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يُرْجَعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ أَنْ يُسَلَّمَ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ، وَعَلَى هَذَا: فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْيِينِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ عَقَدَاهُ فِي بَلَدٍ ثُمَّ تَوَافَقَا فِي بَلَدٍ آخَرَ، وَأَوْفَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمِ، فَهَلْ يَجِبُ الْقَبُولُ أَمْ لَا؟

مَثَلًا: أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي الْمَدِينَةِ، تَوَافَقَا فِي مَكَّةَ، وَأَوْفَاهُ الْمُسْلِمَ فِيهِ فِي مَكَّةَ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَبُولُ، فَإِنْ قَبِلَ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا بَأْسَ وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ طَلَبَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَنْ يُؤَفِّيَهُ إِيَّاهُ فِي مَكَّةَ، وَأَبَى، فَهَلْ يُلْزِمُهُ بِذَلِكَ؟



وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ<sup>(١)</sup>، .....

لا يُلْزِمُهُ؛ لَأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُؤَيَّ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ، فُلُو قَالَ: أَنَا أُؤَفِّكَ إِيَّاهُ فِي مَكَّةَ لَكِنْ أُضِيفُ إِلَيْهِ الْأَجْرَةُ، فَلَمَذَهَبُ<sup>(٢)</sup>: لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَافَقَ؛ لَأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ لَا يُزَادُ وَلَا يُنْقُصُ، فَتَقُولُ: بِدُونِ أَجْرَةٍ وَإِلَّا فَلَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ» سَوَاءٌ يَبِيعُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ عَلَى رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ دِينَ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ، وَالْمُشْتَرِي قَدْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْقَبْضِ وَقَدْ لَا يَتِمَكَّنُ؛ وَلِحَدِيثٍ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(٣)</sup> لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ، لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا: هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ بَيْعُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، وَعِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى عَلَى أَجْنَبِيٍّ<sup>(٤)</sup>، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ إِذَا بَعَثَهُ عَلَى غَيْرٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ قَدْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ أَخْذُهُ، ثُمَّ إِذَا بَعَثَهُ عَلَى غَيْرٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ بِمَا يُبَاعُ نَسِئَةً مَعْنَاهُ: مَا قَبْضُهُ، فَالْتَّوَسُّعُ غَيْرُ ظَاهِرٍ لِي جِدًّا، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يُجُوزُ بَيْعَ الدَّيْنِ عَلَى غَيْرٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَشْتَرِطُ الْقُدْرَةَ عَلَى أَخْذِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الإنصاف (١٢/ ٢٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب السلف يحول، رقم (٣٤٦٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره، رقم (٢٢٨٣)، عن أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ. قال الحافظ: «فيه عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف، وأعله أبو حاتم، والبيهقي، وعبد الحق، وابن القطان». التلخيص الحبير (١٢٠٣)، وانظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٨٨٤)، ونصب الراية (٥١/ ٤)، والإرواء (١٣٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٠٦/ ٢٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٥٠٦/ ٢٩).

= لكن: إن باعَهُ على المُسْلِمِ إليه فَإِنَّهُ يُشْتَرِطُ ثَلَاثَةً شُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَلَّا يَرْبَحَ، بَأَنْ يَبِيعَهُ بِسَعْرِ يَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ سَعْرِ يَوْمِهِ لَرَبَحَ فِيمَا لَمْ يُضْمَنْ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ<sup>(١)</sup>.

فَمَثَلًا: أَسْلَمَ فِي مِئَةِ صَاعٍ بُرٍّ حَلَّتْ وَقِيمَتُهَا عِنْدَ الْوَفَاءِ مِئَتًا دِرْهَمٍ فَقَطْ، فَقَالَ: أَبِيعُهَا عَلَيْكَ بِمِئَتَيْنِ وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ رَبَحَ فِي هَذَا الْبُرِّ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ، فَيَكُونُ قَدْ رَبَحَ فِيمَا لَمْ يُضْمَنْ؛ وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا»<sup>(٢)</sup> حَتَّى لَا يَرْبَحَ فِيمَا لَمْ يُضْمَنْ.

فَإِنْ كَانَتْ مِئَةُ الصَّاعِ تُسَاوِي مِئَتِي دِرْهَمٍ وَبَاعَهَا عَلَيْهِ بِمِئَةٍ وَخَمْسِينَ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ بِسَعْرِ يَوْمِهَا فِيمَا دُونَهُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى، وَلَأَنَّا عَلَّلْنَا مَنَعَ الزِّيَادَةِ بِأَلَّا يَرْبَحَ فِيمَا لَمْ يُضْمَنْ، وَهَذَا لَمْ يَرْبَحْ بَلْ خَسِرَ، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ «بِسَعْرِ يَوْمِهَا» أَلَّا تَزِيدَ، فَإِنْ نَقَصْتَ فَقَدْ فَعَلْتَ خَيْرًا.

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧٤/٢)، أبو داود: كتاب الإجارة، باب الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٤) والترمذي كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٤)، والنسائي كتاب البيوع، باب سلف وبيع، (٢٩٥/٧)، وابن حبان ١٠/١٦١ (٤٣٢١) والحاكم (١٧/٢) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال الترمذي: حسن صحيح. وصححه ابن حبان والحاكم. وانظر الصحيحة (١٢١٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٣٣٥٤) والترمذي كتاب البيوع، باب ما جاء في الصرف، رقم (١٢٤٢) والنسائي: كتاب البيوع، باب بيع الفضة والذهب، (٢٨١/٧)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب اقتضاء الذهب من الورق، رقم (٢٢٦٢)، وصححه ابن حبان ١١/٢٨٧ (٤٩٢٠)، والحاكم (٤٤/٢) وصححه على شرط مسلم، وصوب الترمذي والبيهقي (٢٨٤/٢) أنه موقوف، ورجحه الحافظ في الدراية (١٥٥/٢)، وكذلك ضعف الألباني في الإرواء (١٣٢٦) المرفوع.

= الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَحْصُلَ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ فِيمَا إِذَا بَاعَهُ شَيْءٌ يَجْرِي فِيهِ رِبَا النَّسِئَةِ، مِثَالُهُ: أَنْ يَبِيعَ الْبُرَّ بِشَعِيرٍ، مِثَّةً صَاعٍ بُرٍّ بِمِثَّتَيْ صَاعٍ شَعِيرٍ، فَهَذَا جَائِزٌ بِشَرْطِ التَّقَابُضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ» لِأَنَّهُ يَبِيعُ دَرَاهِمَ بَدَنَانِيرَ أَوْ دَنَانِيرَ بِدَرَاهِمَ، وَيَبِيعُ الدَّرَاهِمَ بِالدَّنَانِيرِ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَلَّا يَجْعَلَهُ ثَمَنًا لِسَلَمٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَهُ ثَمَنًا لِسَلَمٍ آخَرَ فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنْ يَرِيحَ فِيهِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ رِيحٌ فِيمَا لَمْ يُضْمَنْ.

مِثَالُهُ: حَلَّ السَّلَمِ، مِثَّةً صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ، فَقَالَا: سَنَجْعَلُهَا سَلَمًا فِي خُمْسٍ مِنَ الْغَنَمِ - لِأَنَّ السَّلَمَ فِي الْحَيَوَانِ يَجُوزُ كَمَا سَبَقَ - خُمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ صِفْتُهَا كَذَا وَكَذَا نَحْلٌ بَعْدَ سَنَةٍ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يُفْعَلُ هَذَا إِلَّا بِرِنَجٍ، وَأَنَّ هَذِهِ الْغَنَمَ الْخُمْسَ تُسَاوِي مِثَّةً وَعِشْرِينَ صَاعًا؛ وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قَلْبِ الدَّيْنِ بَحِثَ يَكُونُ كُلَّمَا حُلَّ دَيْنُهُ جَعَلَهُ سَلَمًا آخَرَ، وَهَذَا حِيلَةٌ عَلَى قَلْبِ الدَّيْنِ وَازْدِيَادِهِ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَكُلَّمَا حُلَّ الدَّيْنُ قَالَ: اجْعَلْهُ سَلَمًا آخَرَ، وَهَكَذَا حَتَّى تَتَرَاكَمَ عَلَيْهِ الدُّيُونُ.

فَالرَّاجِعُ: أَنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ لَكِنْ بِالشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، أَمَّا الْمَذْهَبُ فَإِنَّ بَيْعَهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>، وَدَلِيلُهُمْ حَدِيثُ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» كَمَا سَبَقَ، لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ كَمَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ<sup>(٢)</sup>.

(١) الإنصاف (١٢/٢٩٢).

(٢) تهذيب سنن أبي داود المطبوع مع عون المعبود (٩/٢٦١).

وَلَا هِبْتَهُ<sup>(١)</sup>، .....

= وعلى تقدير صِحَّتِهِ: فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ، أَي: إِلَى سَلَمٍ غَيْرِهِ، أَي: لَا يَجْعَلُهُ رَأْسَ مَالٍ لِسَلَمٍ جَدِيدٍ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ بَيْعَهُ الْأَصْلُ فِيهِ الْحِلُّ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وَلَأنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ دَيْنِ السَّلَمِ وَغَيْرِهِ، وَمِنْ أَدْعَى فَرْقًا بَيْنَ دَيْنِ السَّلَمِ وَغَيْرِهِ فَلَيَأْتِ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا هِبْتَهُ» أَي: هِبَةُ الْمُسْلِمِ فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَهَبَهُ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَحْتَهَا نَوْعَانِ:

الأول: أَنْ يَهَبَهُ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ.

الثاني: أَنْ يَهَبَهُ لِرَجُلٍ آخَرَ.

وَعُمُومُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ يَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَهَبَ الْمُسْلِمَ فِيهِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا لِرَجُلٍ آخَرَ، أَمَّا هِبَتُهُ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup>، وَأَيْضًا الْهِبَةُ تَقْتَضِي عَيْنًا مَمْلُوكَةً تُعْطِيهَا لِشَخْصٍ.

وَالْجَوَابُ: أَمَّا الْحَدِيثُ فَقَدْ قَالَ: «فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» وَهَذَا لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَأَمَّا التَّعْلِيلُ فَنَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا وَهَبَ الْمُسْلِمَ فِيهِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَهَبْتُكَ مَا فِي ذِمَّتِكَ مِنَ الْبَرِّ، فَهَذِهِ الْهِبَةُ بِمَعْنَى الْإِبْرَاءِ، وَهَمَّ قَدْ ذَكَرُوا فِي بَابِ الْهِبَةِ أَنَّ مَنْ أَبْرَأَ غَرِيمَهُ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ أَوْ الْهِبَةِ أَوْ الْإِسْقَاطِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ بَرِيءٌ، فَكَيْفَ تُجْزَوْنَ الْإِبْرَاءُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ فِي الدُّيُونِ وَلَا تُجْزَوْنَ فِي دَيْنِ السَّلَمِ؟! أَلَيْسَ دَيْنُ السَّلَمِ مِنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ؟! فَلَا شَكَّ أَنَّهُ

(١) سبق تخريجه قريباً.

وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ<sup>[١]</sup> وَلَا عَلَيْهِ<sup>[٢]</sup> .....

= إذا وَهَبَ الْمُسْلِمَ فِيهِ إِلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ جَازَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنَّهُ أَبْرَأُهُ مِنْهُ، وَالْإِبْرَاءُ خَيْرٌ وَإِحْسَانٌ، فَكَيْفَ نَمْنَعُهُ؟!

أَمَّا إِذَا وَهَبَهُ لِغَيْرِهِ، مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ فَقِيرٌ إِلَى الْمُسْلِمِ، فَيَقُولُ: أَنَا مُتَحَاجٌّ إِلَى قُوْتٍ، فَقَالَ لَهُ: عِنْدَ فُلَانٍ لِي سَلَمٌ، مِثَّةُ صَاعٍ بَرٍّ، وَهَبْتُكَ إِيَّاهَا، فَعَلَى رَأْيِ الْمُؤَلَّفِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضِ السَّلَمَ وَلَمْ يَصِرْ مِلْكًا لَهُ حَتَّى يَهَبَهُ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمُعَامَلَةَ لَيْسَ فِيهَا ضَرَرٌ إِطْلَاقًا، فَكَأَنَّهُ أَحَالَهُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ يَقْبِضُ الْحَقَّ مِنْهُ ثُمَّ يَتَمَلَّكُهُ لِنَفْسِهِ، وَأَيُّ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ يَكُونُ فِي هَذَا؟! وَلَيْسَ هُنَاكَ غَرَرٌ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَعَمٌ، إِذَا بَاعَ الْمُسْلِمَ فِيهِ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَبًّا يَتَعَذَّرُ قَبْضُهُ وَيَصِيرُ فِيهِ جَهَالَةٌ، لَكِنْ فِي الْهَبَةِ فَاَلْمَوْهُوبُ لَهُ إِمَّا غَانِمٌ أَوْ سَالِمٌ.

وَعَلَى هَذَا فَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ هَبُهُ الْمُسْلِمَ فِيهِ، سَوَاءً وَهَبْتُهُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ لِآخَرَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ» مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لِلْمُسْلِمِ: أَحَلَّتْكَ بِدِينِكَ عَلَى فُلَانٍ؛ لِأَنِّي أَطْلُبُهُ، فَهَذِهِ حَوَالَةٌ بِهِ، أَيُّ: لَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ جَاءَ الْمُسْلِمُ إِلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَقَالَ: أَعْطِنِي السَّلَمَ، قَالَ: إِنَّ فُلَانًا عِنْدَهُ لِي مِثَّةُ صَاعٍ بَرٍّ عَلَى قَدْرِ مَا أَنْتَ تَطْلُبُنِي وَإِنِّي أُحِيلُكَ بِهِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا يُؤَدِّي إِلَى أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ، وَمَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا عَلَيْهِ» أَيُّ: الْحَوَالَةُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِي ذِمَّتِهِ دِينَ لِشَخْصٍ، فَلَمَّا جَاءَ يَطْلُبُهُ قَالَ: أُحِيلُكَ عَلَى فُلَانٍ؛ لِأَنَّ فِي ذِمَّتِهِ لِي مِثَّةُ صَاعٍ بَرٍّ سَلَامًا،

وَلَا أَخْذُ عَوَظِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= فيقول المؤلف: لا يصح؛ لأن هذا يقتضي صرف المسلم فيه إلى غيره، وقد ورد النهي عنه.

ويعللون بأنه يشترط في الدين المحال عليه أن يكون مستقراً، ودين السلم ليس مستقراً؛ لأنه سبق أنه إذا تعدد الوفاء فله الصبر أو الفسخ.  
فنقول: في الواقع إنه مستقر؛ لأن هذا المحال إذا حل الأجل ولم يجد شيئاً فله الصبر أو الفسخ ويرجع بالثمن.

وأما الحديث: فلا دلالة فيه؛ لأنه إما ضعيف أو متأول كما سبق.

والصواب أنه يصح، فيصح أن يحال به وأن يحال عليه؛ لعموم قول النبي ﷺ: «مَنْ أَحِيلَ بِدَيْنِهِ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبْعْ»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا أَخْذُ عَوَظِهِ» أليس هذا هو البيع، وقد سبق أنه لا يجوز

بيعه؟

فنقول: المراد بالبيع فيما سبق إذا باعه بالنقد، أما أخذ العوض هنا إذا اعتاض عنه بغير النقد فلا يجوز؛ وذلك نظراً لأنهم جاؤوا بعبارتين فلا بد أن نترل كل واحدة على معنى يخالف الأخرى؛ حتى لا يكون في ذلك تكرار.

فنقول: ولا أخذ عَوَظِهِ فيما إذا اعتاض عنه ما ليس بنقد، فلا يجوز، أي: لو أنه لما حل الأجل قال المسلم للمسلم إليه: في ذمتك لي مئة صاع بر، وأريد أن تعطيني

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ رقم (٢٢٨٧)، مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبْعْ».

وَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ وَالْكَفِيلُ بِهِ<sup>[١]</sup>.

= شعيراً أو أزرًا فإن هذا لا يصح؛ لأنه حوَّله وصرفه إلى غيره؛ ولحديث: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup> لكن كما سبق أن هذا الحديث غير صحيح.  
وعليه: فإذا أخذ عَوَضَهُ فلا بأس لكن بالشروط الثلاثة السابقة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ وَالْكَفِيلُ بِهِ» أي: لو أن المسلم قال للمسلم إليه: أنا أريد أن ترهنني شيئاً أتوثق به، فقال: أرهنتك نخلي، أو أرهنتك سيَّرتي، أو ما أشبه ذلك، فإنه لا يصح؛ لأنه عند تعذر الوفاء يرجع المسلم إلى هذا الرهن، فيكون قد صرف السلم إلى غيره.

وكذلك لا يصح أخذ الكفيل به؛ لأنه إذا تعذر الوفاء من المكفول أخذ من الكفيل، وحينئذ يكون المسلم فيه قد صرف إلى غيره، وهذا ضعيف أيضاً؛ لأنه إذا تعذر الاستيفاء من المكفول وأخذته من الكفيل لم أضرفه إلى غيره، صحيح أنه انتقل من ذمة إلى ذمة، وأمّا المسلم فيه فهو نفسه لم أضرفه إلى غيره.

فالصواب إذاً: جواز أخذ الرهن والكفيل والضمين به، كلها جائزة؛ لأنه ليس فيها محظور ولا رباً ولا ظلم ولا غرراً ولا جهالة، وهذه عقود توثقة، والأصل في العقود الحل.



(١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب السلف يحول، رقم (٣٤٦٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره، رقم (٢٢٨٣)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الحافظ: «فيه عطية ابن سعد العوفي، وهو ضعيف، وأعله أبو حاتم، والبيهقي، وعبد الحق، وابن القطان». التلخيص الحبير (١٢٠٣)، وانظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٨٨٤)، ونصب الراية (٥١ / ٤)، والإرواء (١٣٧٥).



## بَابُ الْقَرْضِ<sup>[١]</sup>



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْقَرْضِ» الْقَرْضُ مِنْ عُقُودِ التَّبَرُّعَاتِ؛ لِأَنَّ الْعُقُودَ تَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ: مِنْهَا عُقُودُ مُعَاوَضَاتٍ، وَمِنْهَا عُقُودُ تَبَرُّعَاتٍ، وَمِنْهَا عُقُودُ تَوْثِيقَاتٍ، فَالرَّهْنُ وَالضَّمَانُ -مَثَلًا- عُقُودُ تَوْثِيقَاتٍ، وَالْهَبَةُ وَالْوَصِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا عُقُودُ تَبَرُّعَاتٍ وَمِنْهَا الْقَرْضُ، وَعُقُودُ الْمُعَاوَضَاتِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَشِبْهَهَا.

وَالْقَرْضُ فِي اللُّغَةِ: الْقَطْعُ، وَمِنْهُ الْمُقْرَأُ، أَي: الْمَقْصُ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الثَّوبَ.

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُوَ إعْطَاءُ مَالٍ لِمَنْ يَتَنَفَّعُ بِهِ وَيُرَدُّ بَدَلَهُ.

فَقَوْلُنَا: «يُرَدُّ بَدَلَهُ» خَرَجَ بِذَلِكَ الْعَارِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا يُرَدُّ بَدَلُهَا، وَإِنَّمَا يُرَدُّ عَيْنُهَا.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: «تَمْلِكُ مَالٍ..»؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «إِعْطَاءُ مَالٍ لِمَنْ يَتَنَفَّعُ بِهِ..» مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمُقْتَرِضَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الْإِنْتِفَاعَ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ يَمْلِكُ الْعَيْنَ مِلْكًا تَامًّا، فَهُوَ تَمْلِكُ مَالٍ لِمَنْ يَتَنَفَّعُ بِهِ وَيُرَدُّ بَدَلَهُ.

وَهُوَ عَقْدُ إِزْفَاقٍ، يُقْصَدُ بِهِ تَمْلِكُ الْمُقْرَضِ لِلْمُقْتَرِضِ، أَي: تَمْلِكُ الرَّجُلِ الَّذِي أَقْرَضْتَهُ لِمَا تُقْرِضُهُ مِنْ أَعْيَانٍ أَوْ مَنَافِعَ -عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْإِقْرَاضِ فِيهَا- فَهُوَ إِذَا عَقَدَ إِزْفَاقٍ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمُعَاوَضَةُ وَالْمُرَابَحَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ إِحْسَانٌ مُحْضٌ؛ وَلِهَذَا جَازَ الْقَرْضُ مَعَ أَنْ صَوْرَتُهُ صَوْرَةُ رَبَاءٍ، فَإِنَّهُ إِذَا بَاعَ دِرْهَمًا بِدِرْهَمٍ وَلَمْ يَحْصُلْ بَيْنَهُمَا تَقَابُضٌ كَانَ رَبَاءً، وَإِذَا أَقْرَضَهُ دِرْهَمًا وَبَعْدَ شَهْرٍ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ لَمْ يَكُنْ رَبَاءً، مَعَ أَنَّ الصُّورَةَ صَوْرَةُ رَبَاءٍ وَلَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِالْقَصْدِ، وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْقَرْضِ الْإِزْفَاقُ وَالْإِحْسَانُ صَارَ جَائِزًا.



وَهُوَ مَنْدُوبٌ<sup>[١]</sup>، .....

[١] وَأَمَّا حُكْمُهُ فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَهُوَ مَنْدُوبٌ» فهذا بالنسبة للمُقْرِضِ، أَمَّا بالنسبة للمُسْتَقْرِضِ فهو مُبَاحٌ، ولا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْمُومَةِ، فَهنا طَرَفَانِ: مُقْرِضٌ وَمُسْتَقْرِضٌ.

المُقْرِضُ: الْقَرْضُ فِي حَقِّهِ مَنْدُوبٌ، أَي: مُسْتَحَبٌّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِحْسَانِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥] وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّ فِيهِ دَفْعَ حَاجَةِ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ الْقَرْضُ أحيانًا أَكْثَرَ ثَوَابًا مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مُحْتَاجٌ فِي الْغَالِبِ، وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنْ جِهَةٍ أَتَمَّا لَا تَشْغُلُ الدِّمَّةَ، فَإِذَا أُعْطِيَتْهُ لَمْ يَكُنْ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ.

وَيَجِبُ الْقَرْضُ أحيانًا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُقْتَرِضُ مُضْطَرًّا، لَا تَنْدَفِعُ ضَرُورَتُهُ إِلَّا بِالْقَرْضِ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ فِي مَوْثِقَتِهِ وَلَا مَوْثِقَةٍ عَلَيْهِ.

كَمَا أَنَّهُ يَكُونُ أحيانًا حَرَامًا إِذَا كَانَ الْمُقْتَرِضُ اقْتَرَضَ لِعَمَلٍ مُحَرَّمٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] وَلَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ هُوَ بِالنسبة للمُقْرِضِ مَنْدُوبٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِحْسَانِ.

وَأَمَّا بِالنسبة للمُسْتَقْرِضِ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْمُومَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَقْرِضَ<sup>(١)</sup>.

(١) مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ جَوَازِ اقْتِرَاضِ الْخِيَوَانِ...، رَقْمُ (١٦٠٠) عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ =

وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ صَحَّ قَرْضُهُ<sup>[١]</sup> .....

= وظاهر كلام الفقهاء أَنَّهُ مُبَاحٌ مُطْلَقًا، وينبغي أَن يُقَالَ: إِنَّهُ مُبَاحٌ لِمَنْ لَهُ وَفَاءٌ، وَأَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ وَفَاءٌ فَإِنَّ أَقْلَ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ؛ ولهذا لم يُرْشِدِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ وقال: «لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ» إِلَى أَنْ يَقْتَرِضَ، بَلْ زَوَّجَهُ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ<sup>(١)</sup>.  
فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ مَا دَامَ عِنْدَهُ مَنَدُوحَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَاضِ أَنْ لَا يَقْتَرِضَ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ التَّرْبِيَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَوَّدَ نَفْسَهُ الْاِقْتِرَاضَ سَهْلَ الْاِقْتِرَاضِ عَلَيْهِ، ثُمَّ صَارَتْ أَمْوَالُ النَّاسِ الَّتِي فِي أَيْدِيهِمْ كَأَنَّهَا مَالٌ عِنْدَهُ لَا يَهْمُهُ أَنْ يَقْتَرِضَهَا.  
فلهذا ينبغي لِلإِنْسَانِ أَنْ لَا يَقْتَرِضَ إِلَّا لِأَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ وَفَاءٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ فَإِنَّ أَقْلَ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ وَرَبَّمَا نَقُولُ بِالتَّحْرِيمِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ لِلْمُقْرِضِ حَالَهُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ الْمُقْرِضُ عَلَى بَصِيرَةٍ.  
ولكن إِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْوَلِيُّ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ هَلْ يُنْدَبُ لَهُ أَنْ يَقْرِضَ؟  
فالجواب: لا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]  
لكن لو كان إقراضُهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَهنا يَكُونُ الْإِقْرَاضُ مُسْتَحَبًّا مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةِ الْإِحْسَانِ لِلْمُسْتَقْرِضِ، وَمِنْ جِهَةِ الْإِحْسَانِ فِي حِفْظِ مَالِ الْيَتِيمِ.  
[١] ثم ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ضَابِطَ مَا يَصِحُّ قَرْضُهُ فَقَالَ:

«وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ صَحَّ قَرْضُهُ» (مَا) هُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا، أَي: وَالَّذِي

= يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خيارًا رابعيًا، فقال: أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاءً».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح، رقم (٢٣١٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن، رقم (١٤٢٥) عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= يَصِحُّ بَيْعُهُ صَحَّ قَرْضُهُ، وَأُجِيبَ بِمَا يُشْبِهُ جَوَابَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَوْصُولِ يُشْبِهُ الشَّرْطَ فِي الْعُمُومِ، وَمِنْهُ الْمَثَالُ الْمَشْهُورُ: الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، فَهَذِهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَنْ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْمَ شَرْطٍ وَيَكُونُ فِعْلُ الشَّرْطِ «يَصِحُّ» عَلَى أَنَّهَا مَجْزُومَةٌ حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَجَوَابُهُ «صَحَّ».

هَذَا هُوَ الضَّابِطُ، فَكُلُّ مَا صَحَّ بَيْعُهُ صَحَّ قَرْضُهُ، وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ.

وعلى هذا: فَالْكَلْبُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَالْمَيْتَةُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهَا حَتَّى لَمَنْ حَلَّتْ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا، وَالْمَرْهُونُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَالْمَوْقُوفُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وظاهرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ» أَنَّهُ يَصِحُّ قَرْضُ الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ يَجُوزُ بَيْعُهَا، مِثْلُ الْمَمَرِّ فِي الدَّارِ، فَأَمَّا الْمَنَافِعُ فِي هَذَا الْمَمَرِّ لَكِنْ لَا أَمْلِكُ الْمَمَرَّ، فَيَبِيعُ الْمَنَافِعَ جَائِزٌ أَمَّا إِفْرَاضُهَا، فَالْمَذْهَبُ: لَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup>، وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَازَ ذَلِكَ بِأَنْ أَقُولَ: أَقْرِضْنِي نَفْسَكَ الْيَوْمَ؛ لِتُسَاعِدَنِي عَلَى الْحَصَادِ وَغَدًا أُوفِّيكَ، أَيْ: أَخْصُدُ مَعَكَ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لَوْجَهَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَعَامِلَاتِ الْإِبَاحَةُ.

ثَانِيًا: أَنَّ الْمَنَافِعَ تَجُوزُ الْمَعَاوِضَةُ عَنْهَا، فَإِذَا كَانَتْ تَجُوزُ الْمَعَاوِضَةُ عَنْهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَاضُهَا، مِثْلُ مَا أَقُولُ لِلْعَامِلِ: اشْتَغَلْ عِنْدِي بِأَجْرَةٍ قَدَرُهَا كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ عَمَلٌ يَصِحُّ

(١) الإنصاف (١٢/٣٢٩-٣٣٠).

(٢) الاختيارات الفقهية المطبوع مع الفتاوى الكبرى (٥/٣٩٤).

إِلَّا بَنِي آدَمَ<sup>[١]</sup>.

= الْعَقْدُ عَلَيْهِ وَيُقَابَلُ بِالْعَوْضِ، فَتَشْتَغِلُ عِنْدِي يَوْمًا وَأَشْتَغِلُ عِنْدَكَ يَوْمًا آخَرَ، وَالْاِخْتِلَافُ الْيَسِيرُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَخْتَلِفُ مَنَافِعُ هَذَا عَنْ مَنَافِعِ هَذَا، وَالْاِخْتِلَافُ الْكَثِيرُ لَا يُرْضَى بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا بَنِي آدَمَ» فَإِنَّ بَنِي آدَمَ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ وَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُمْ، وَيَعْنِي بِذَلِكَ الْمَالِيكَ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ مَمْلُوكٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا شَكَّ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِذَلِكَ، وَلِذَا فِي هَذَا مِنَ الْإِذْلَالِ لِلْمُسْلِمِ؛ وَلِأَنَّهُ يُخْشَى مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْفَسَادِ، فَيُخْشَى أَنْ يَقْرَضَ الْإِنْسَانُ أُمَّةً، ثُمَّ يُجَامِعُهَا لِمُدَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَرُدُّهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَدَّ الْقَرْضَ وَجَبَ قَبُولُ عَيْنِهِ، فَيُفْضَى إِلَى أَنْ يَسْتَقْرِضَ الْإِنْسَانُ أُمَّةً، ثُمَّ يُجَامِعُهَا مُدَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَى مَالِكِهَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَصِحُّ قَرْضُ الذَّكَرِ لِلذَّكَرِ، يَعْنِي: أَنْ يُقْرِضَ الْإِنْسَانُ رَجُلًا مَمْلُوكًا لِشَخْصٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ شَيْئًا، وَلَوْ أَقْرِضْتَ أَثْنَى لِأَثْنَى فَلَا بَأْسَ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقْرِضَ امْرَأَةً لِحَارِمِهَا، وَلَكِنَّ هَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ سَيِّئٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي بَابِ الْعِتْقِ أَنْ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: اسْتِثْنَاءُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَنِي آدَمَ لَهُ وَجْهٌ، فَيُقَالُ: بَنُو آدَمَ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ وَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُمْ.

أَمَّا الْحَيَوَانُ غَيْرُ بَنِي آدَمَ كَالْحَيْلِ وَالْبَقَرِ وَالْحُمْرِ وَالْغَنَمِ وَغَيْرِهَا يَجُوزُ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا وَرَدَّ خَيْرًا مِنْهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»<sup>(١)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ جَوَازِ اقْتِرَاضِ الْحَيَوَانِ...، رَقْمُ (١٦٠٠) عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُؤْمَلُكَ بِقَبْضِهِ<sup>[١]</sup> فَلَا يَلْزَمُ رَدُّ عَيْنِهِ<sup>[٢]</sup> بَلْ يَثْبُتُ بَدَلُهُ<sup>[٣]</sup> فِي ذِمَّتِهِ<sup>[٤]</sup> حَالًا<sup>[٥]</sup>.....

= وعلى هذا: يجوز للإنسان إذا نزل به صيف فجاء إلى جاره، وقال: أقرضني شاةً أذبحها للضيف، فإنه يجوز.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُؤْمَلُكَ بِقَبْضِهِ» الضمير يعود على المقرض، فإذا قبضه المستقرض ملكه، وصار ملكه عليه تامًا يجوز أن يبيعه وأن يؤجره وأن يوقفه وأن يرهنه، وأن يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم.

[٢] قوله: «فَلَا يَلْزَمُ رَدُّ عَيْنِهِ» هذا مما يتفرع على قولنا: إنه يملكه، فلا يلزم المقرض رَدُّ عَيْنِهِ، أي: عين القرض، فلو طالب المقرض المستقرض بأن يرده فله أن يقول: لا، أنا ملكته بقبضه ولك علي بدلُهُ، ولا يلزمي أن أرده بعينه؛ ولهذا قال: «لَا يَلْزَمُ رَدُّ عَيْنِهِ» ولكن لو ردَّ عَيْنَهُ وهي لم تتغير فإنه إن كان مثليًا لزم قبولُهُ، وإن لم يكن مثليًا لم يلزم قبولُهُ، كما سيذكر المؤلف إن شاء الله.

[٣] قوله: «بَلْ يَثْبُتُ بَدَلُهُ» أي: بدل المقرض، وهذه عبارة جامعة، لم يقل: يثبت مثله، بل قال: يثبت بدلُهُ؛ لأنَّ البدل قد يكون المثل وقد يكون القيمة؛ ولذلك عبر المؤلف بكلمة صالحة للوجهين، فإنَّ القرض إما أن يكون مثليًا أو قيميًا، ويعبر عنه الفقهاء بالمتقوم، فإن كان مثليًا فالواجب ردُّ مثله، وإن كان قيميًا يلزم ردُّ قيمته.

[٤] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي ذِمَّتِهِ» أي: في ذمَّة المستقرض.

[٥] قوله: «حَالًا» لا مؤجلًا، حتى وإن أجله لا يتأجل؛ لأنَّ القرض موضوعه الحلول، فإذا أجلناه فقد خرجنا به عن موضوعه فخالقنا مقتضى العقد، وكل شرط يُخالِف مقتضى العقد فهو باطل؛ لأنه يخرج بالعقد عن موضوعه الشرعي، فيكون مخالفًا

وَلَوْ أَجَّلَهُ<sup>(١)</sup>، .....

= لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ وَلَآئِنَّهُ لَيْسَ مُعَاوَضَةً، فَكَيْفَ نُلْزِمُ هَذَا الْمُحْسِنَ أَلَّا يُطَالِبَ إِلَّا بَعْدَ الْأَجَلِ!؟

فَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: أَقْرِضْنِي صَاعًا مِنْ بُرٍّ، فَأَقْرَضْتُهُ إِيَّاهُ، مَلَكَهُ، وَثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ بَدَلُهُ، فَبَدَلَ صَاعِ الْبُرِّ صَاعَ بُرٍّ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، فَيَلْزَمُهُ صَاعُ بُرٍّ فِي ذِمَّتِهِ، حَالًّا، يَعْنِي: لِلْمُقْرِضِ أَنْ يُطَالِبَ الْمُسْتَقْرِضَ بِالْوَفَاءِ حَالًّا وَلَوْ بَعْدَ نَصْفِ سَاعَةٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ أَجَّلَهُ» هَذِهِ إِشَارَةٌ خِلَافٍ، أَي: قَالَ الْمُسْتَقْرِضُ لِلْمُقْرِضِ: سَأَوْفِيكَ بَعْدَ سَنَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَا الشَّرْطُ، وَيُلْغَى، وَيَكُونُ الْقَرْضُ حَالًّا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْقَرْضَ حَالٌّ، فَقَالَ: «كُلُّ قَرْضٍ فَهُوَ حَالٌّ»<sup>(٢)</sup> أَي: لَا يَقْبَلُ التَّأْجِيلُ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ، فَإِذَا شَرَطَ التَّأْجِيلُ كَانَ شَرْطًا مُنَافِيًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَكُلُّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ، وَكُلُّ شَرْطٍ فَاسِدٍ فَهُوَ حَرَامٌ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ إِذَا أَجَّلَهُ وَرَضِيَ الْمُقْرِضُ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْأَجَلُ، وَيَكُونُ لَازِمًا، وَلَا يَحِلُّ لِلْمُقْرِضِ أَنْ يُطَالِبَ الْمُسْتَقْرِضَ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، بَلْ هُوَ مِنْ تَمَامِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْقَرْضِ الْإِزْفَاقُ وَالْإِحْسَانُ، وَإِذَا أَجَلْتَهُ صَارَ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْإِحْسَانِ.

(١) الإنصاف (١٢ / ٣٤١).

(٢) الاختيارات الفقهية المطبوع مع الفتاوى الكبرى (٥ / ٣٩٤).

فَالْأَرْفَقُ لِلْمُقْتَرِضِ التَّأْجِيلُ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وَهَذَا عَقْدٌ شَرِطَ فِيهِ التَّأْجِيلُ، فَيَجِبُ أَنْ يُؤَقَّى بِهِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ يَشْمَلُ الْوَفَاءَ بِأَصْلِهَا وَالْوَفَاءَ بِوَضْعِهَا، وَهُوَ الشَّرْطُ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِيهَا؛ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

وَالْمُقَرِّضُ الَّذِي أَجَلَهُ قَدْ تَعَهَّدَ أَلَّا يُطَالِبَ إِلَّا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْأَجَلِ، فَيَكُونُ هَذَا الْعَهْدُ مَسْئُولًا عَنْهُ عِنْدَ اللَّهِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup> فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي لَا يُنَافِي كِتَابَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِبَاطِلٍ؛ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(٢)</sup>؛ وَلِأَنَّ الْمُطَالِبَةَ بِهِ وَهُوَ مُؤَجَّلٌ إِخْلَافٌ لِلْوَعْدِ، وَإِخْلَافُ الْوَعْدِ مِنْ سِمَاتِ الْمُنَافِقِينَ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُؤَجَّلًا وَجَبَ أَنْ يَنْقَى مُؤَجَّلًا؛ وَلِأَنَّهُ رَبًّا يَكُونُ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع النساء، رقم (٢١٥٥)، ومسلم: كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ».

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسة، قبل رقم (٢٢٧٤) ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ: «المسلمون عند شروطهم»، دون بقية الحديث.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وأخرجه الدارقطني (٢٧-٢٨)، والحاكم (٥٠-٤٩/٢) عن عائشة وَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق» وصححه النووي في المجموع (٣٧٦/٩) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

فَإِنْ رَدَّهُ الْمُقْتَرِضُ لَزِمَ قَبُولُهُ<sup>[١]</sup>، .....

= مثلاً: هذا الرَّجُلُ أَقْرَضَنِي خَمْسِينَ أَلْفًا لَشِرَاءِ سَيَّارَةٍ أَنْتَفَعُ بِهَا، فَاشْتَرَيْتُ السَّيَّارَةَ عَلَى أَنَّ الْقَرْضَ مُؤَجَّلٌ إِلَى سَنَةٍ، فعلى كَلامِ الْمُؤَلِّفِ: لِصَاحِبِ الْقَرْضِ أَنْ يُطَالِبَنِي الْآنَ، وَيَقُولَ: أَوْفِنِي، وَيُلْزِمَنِي بِأَنْ أُبَيِّعَ السَّيَّارَةَ، وَأُوفِيَهُ، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ.

وكذلك لو أَنِّي اسْتَقْرَضْتُ مِنْ شَخْصٍ دِرَاهِمَ؛ لِأَشْتَرِيَ بَيْتًا لِلشُّكْنَى، فَاشْتَرَيْتُ وَسَكَنْتُ، وَكَانَ هَذَا الْقَرْضُ مُؤَجَّلًا إِلَى سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ جَاءَ يُطَالِبُنِي وَيَقُولُ: أَعْطِنِي قَرْضِي، فَهَذَا فِيهِ ضَرَرٌ لَا شَكَّ، وَيَسْتَقْبِحُهُ الْعَقْلُ وَالْعُرْفُ وَالْمُرُوءَةُ فَضْلًا عَنِ الشَّرْعِ. إِذَا: دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْمَعْنَى كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ التَّأْجِيلَ فِي الْقَرْضِ جَائِزٌ، وَأَنَّهُ مُلْزِمٌ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ.

وَيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ قَرْضٍ فَهُوَ حَالٌّ»<sup>(١)</sup> يَعْنِي: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنْ كَمِنْ أَشْيَاءَ خَرَجَتْ عَنْ أُصُولِهَا بِالشُّرُوطِ الَّتِي تُدْخَلُ فِيهَا. إِذِنْ: الْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّهُ يَتَأَجَّلُ بِالتَّأْجِيلِ، وَيُثْبِتُ الْأَجْلُ، وَلَيْسَ لِلْمُقْرِضِ الْحَقُّ فِي أَنْ يُطَالِبَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي رَضِيَ بِتَأْجِيلِهِ، وَلِلْأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ قَبْلُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ رَدَّهُ الْمُقْتَرِضُ لَزِمَ قَبُولُهُ» الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: «رَدَّهُ» تَعَوُّدٌ عَلَى الْمُقْرِضِ إِنْ «رَدَّهُ الْمُقْتَرِضُ» عَلَى الْمُقْرِضِ «لَزِمَهُ» أَي: لَزِمَ الْمُقْرِضُ قَبُولَهُ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَلَّا يَتَغَيَّرَ، وَأَلَّا يَكُونَ مُتَقَوِّمًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْرَضَهُ ثَبَّتَ الْقِيَمَةَ فِي ذِمَّتِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا لَمْ يَثْبُتْ لِي الْمِثْلُ، لَكِنْ وَجَبَتْ لِي الْقِيَمَةُ، فَأَعْطِنِي الْقِيَمَةَ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَقْرِضُ أَنْتَفَعَ بِهِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ



وَإِنْ كَانَتْ <sup>[١]</sup> مُكْسَرَةً <sup>[٢]</sup> أَوْ فُلُوسًا <sup>[٣]</sup> فَمَنْعَ السُّلْطَانُ الْمُعَامَلَةَ بِهَا <sup>[٤]</sup> .....

= المقرض قبوله، لا سيما إن كان قد اقترضه وهو جديد، ثم استعمله ولو لمدة يسيرة، فسوف تنقص قيمته بلا شك.

القول الثاني: أنه لا يلزم المقرض قبوله، سواء تغير أم لم يتغير، فإذا قال المقرض للمقرض: هذا مالك أنا ردذته عليك، فقال له: أنت اقترضته وقبضته، فصار ملكا لك، فلا يلزمني أن أقبله وأدخله ملكي.

وهذا القول هو الصحيح: أنه إذا رده المقرض فإنه لا يلزم المقرض قبوله، لكن لو قبله فلا بأس؛ لأن الحق له، ولا فرق بين أن يكون مثليا أو متقوما، فإنه لا يلزم القبول على القول الراجح.

[١] قوله رحمه الله: «وإن كانت» يعني العين المقرضة.

[٢] قوله: «مكسرة» والمكسرة هي المجزأة؛ لأنهم كانوا فيما سبق يجزؤون الدراهم، فالدراهم لها ربيع ونصف من الفضة وأدركنا ذلك، ريال الفضة كان له نصف وله ربيع، وهذا منذ زمن.

[٣] قوله: «أو فلوسا» الفلوس هي كل نقد من غير الذهب والفضة، مثل النقد المعدني الآن عندنا - ومن زمان أيضا - يسمى فلوسا، جمع فلس.

[٤] قوله: «فمنع السلطان المعاملة بها» أي: ألغاه، وهذه الجملة عطف على قوله: «وإن كانت مكسرة أو فلوسا».

ربما يفهم من ظاهر كلامه أن السلطان لا يحرم إلا المكسرة والفلوس، أما أصل الدراهم والدنانير فإن السلاطين لا يحرمونها، بل يبقونها نقدا يتعامل به الناس، ومع هذا

فَلَهُ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْقَرْضِ<sup>[١]</sup>.

= قال العلماء: يُحْرَمُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يُحَرِّمَ السَّكَّةَ الْجَارِيَةَ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَرَّمَهَا صَارَتْ سِلْعَةً مِنَ السَّلْعِ وَلَمْ تَكُنْ نَقْدًا، وَهَذَا قَدْ يَضُرُّ بِالْمُسْلِمِينَ؛ وَلِهَذَا يُحْرَمُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، لَكِنْ رَبِّمَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى هَذَا بِحَيْثُ يَدْخُلُهَا الْغِشُّ وَالتَّلْفِيقُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فِيرَى السُّلْطَانُ أَنَّ مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يُحَرِّمَ التَّعَامُلَ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَهُ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْقَرْضِ» مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ أَقْرَضَنِي أَرْبَعِينَ رُبْعًا، أَيْ: عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، لَكِنَّمَا بَعْدَ التَّخْرِيمِ لَا تُسَاوِي إِلَّا خَمْسَةً، إِذَا: لَهُ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْقَرْضِ، وَهِيَ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ.

وكَذَلِكَ الْفُلُوسُ وَهِيَ -مَعْدُنُ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ- فَإِذَا أَقْرَضَنِي أَلْفَ قِرْشٍ قِيَمَتُهَا مِثْلُ دِرْهَمٍ، ثُمَّ إِنَّ السُّلْطَانَ حَرَّمَ هَذِهِ الْفُلُوسَ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُقْرَضِ مِثْلُ دِرْهَمٍ، أَيْ: الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْقَرْضِ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الْمُسْتَقْرَضَ مَلَكَهَا مِنْ حِينِ الْقَرْضِ، فَخَرَجَتْ بِالْقَرْضِ عَنْ مِلْكِ الْأَوَّلِ، وَدَخَلَتْ فِي مِلْكِ الثَّانِي، فَحِينَئِذٍ يَضْمَنُهَا بِقِيَمَتِهَا وَقَتَ الْقَرْضِ. إِذَا: لَوْ اسْتَقْرَضَ مُكْسَّرَةً أَوْ فُلُوسًا ثُمَّ حُرِّمَتِ الْمُعَامَلَةُ بِهَا، فَهَلْ لَهُ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْقَرْضِ، أَوْ وَقَتَ الْوَفَاءِ، أَوْ وَقَتَ التَّخْرِيمِ؟

فَمِثْلًا: كَانَ وَقَتُ الْقَرْضِ سَنَةً ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَوَقْتُ التَّخْرِيمِ سَنَةً خَمْسَ عَشْرَةَ، وَوَقْتُ الْوَفَاءِ سَنَةً سِتَّ عَشْرَةَ، فَتَأْخُذُ بِقِيَمَةِ سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، أَيْ: قِيَمَةِ أَوَّلِ سَنَةٍ لِلْقَرْضِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup>.

(١) الإنصاف (١٢/ ٣٣٤) وما بعدها.

وَيَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ وَالْقِيَمَةَ فِي غَيْرِهَا<sup>[١]</sup>، .....

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ قِيَمَتُهَا وَقَتَ الْمَنْعِ، وَوَجْهُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْوَاجِبَ لِلْمُقْرِضِ نَفْسُ هَذِهِ الْفُلُوسِ إِلَى أَنْ مُنِعَتْ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ لَهُ قِيَمَتَهَا وَقَتَ الْوَفَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي ذِمَّةِ الْمُقْرِضِ بِأَعْيَانِهَا إِلَى أَنْ يُوفَّى، فَيَكُونُ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْوَفَاءِ.

وَأَقْرَبُ شَيْءٍ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْمَنْعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ عَشْرَةُ فُلُوسٍ إِلَى أَنْ مُنِعَتْ، يَعْنِي: قَبْلَ الْمَنْعِ بِدَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ لَوْ طَلَبَهُ لِأَعْطَى عَشْرَةَ فُلُوسٍ، وَلَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُقْرِضِ قَبُولُهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّا نُقَدِّرُهَا وَقَتَ الْمَنْعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ، وَالْقِيَمَةَ فِي غَيْرِهَا» يَعْنِي: إِذَا أَرَادَ الْمُسْتَقْرِضُ الْوَفَاءَ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَرُدَّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ، وَالْقِيَمَةَ فِي غَيْرِ الْمِثْلِيَّاتِ، وَتُسَمَّى الْمُتَقَوِّمَاتِ.

وَالْمِثْلِيُّ عَلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (كُلُّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ صِنَاعَةٌ مُبَاحَةٌ)<sup>(١)</sup>.

فَقَوْلُنَا: «كُلُّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ» خَرَجَ بِهِ مَا سِوَاهُمَا كَالْمَعْدُودِ وَالْمَذْرُوعِ وَالْحَيَوَانِ وَالثِّيَابِ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَقَوْلُنَا: «يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ» فَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ كَالْغَالِيَةِ وَالْمَعَاجِينِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلِيًّا بَلْ هُوَ مُتَقَوِّمٌ.

وَقَوْلُنَا: «لَيْسَ فِيهِ صِنَاعَةٌ مُبَاحَةٌ» فَالْحَدِيدُ مَوْزُونٌ، فَإِذَا صُنِعَ أَوَانِي خَرَجَ عَنْ

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/٣١٧).

= كَوْنِهِ مَوْزُونًا؛ لِأَنَّ فِيهِ صِنَاعَةً مُبَاحَةً، وَالذَّهَبُ مَوْزُونٌ فَإِذَا صُنِعَ أَوَانِي فَالصَّنَاعَةُ هُنَا غَيْرُ مُبَاحَةٍ، فَيَبْقَى مَوْزُونًا.

فَإِذَا اسْتَقْرَضْتَ مِنْ شَخْصٍ أَوَانِي ذَهَبٍ مِقْدَارُهَا تَسْعُونَ جِرَامًا، وَهِيَ تُسَاوِي إِذَا لَمْ تَكُنْ آنِيَةً ثَمَانِيَةَ آلَافٍ رِيَالٍ، وَإِذَا كَانَتْ آنِيَةً تُسَاوِي عَشْرَةَ آلَافٍ رِيَالٍ، فَلَا أَكْثَرُ الْأَوَانِي، لَكِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي مُقَابَلَةِ صِنْعَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَلَا تُعْتَبَرُ؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ: هَذِهِ تُعْتَبَرُ مِثْلِيَّةً؛ لِأَنَّ الصَّنَاعَةَ غَيْرُ مُبَاحَةٍ، وَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُبَاحَةٍ فَلَا قِيَمَةَ لَهَا، وَنَقُولُ: عَلَيْكَ أَنْ تَضْمَنَ مِقْدَارَ هَذَا الذَّهَبِ وَزَنًا؛ لِأَنَّ الصَّنَاعَةَ غَيْرُ مُبَاحَةٍ.

مِثَالُ آخَرٍ: الْأَقْلَامُ مُتَقَوِّمَةٌ، وَكَذَلِكَ السَّاعَاتُ مُتَقَوِّمَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهَا صِنَاعَةً مُبَاحَةً، فَعَلَى الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup>: يَجِبُ أَنْ يَرَدَّ قِيَمَتُهَا.

وَلَكِنْ كَيْفَ تُعْرَفُ الْقِيَمَةُ؟

الْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: مَاذَا يُسَاوِي هَذَا الشَّيْءُ حِينَ الْقَرْضِ؟

وَيَتَبَيَّنُ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَقْرِضِ قِيَمَتُهُ، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ.

مِثَالُهُ: أَقْرَضَنِي شَخْصٌ بَعِيرًا وَالبَعِيرُ مُتَقَوِّمٌ، فَنَقُولُ: كَمْ قِيَمَتُهُ وَقَتَ الْقَرْضِ؟ قَالَ: قِيَمَتُهُ خَمْسَةُ آلَافٍ، إِذَا: يَتَبَيَّنُ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَقْرِضِ خَمْسَةُ آلَافٍ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمِثْلِيِّ تَتَبَيَّنُ قِيَمَتُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَالْقِيَمَةُ فِي غَيْرِهَا».

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَجْعَلُونَ الْقِيَمَةَ وَقَتَ الْوَفَاءِ؟ نَقُولُ: لِأَنَّهَا دَخَلَتْ مِلْكَ الْمُسْتَقْرِضِ مِنْ حِينَ قَبْضِهَا، فَاعْتَبِرَتِ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

(١) الإنصاف (١٢/٣٣٤) وما بعدها.

وقيل: إِنَّ الْمُعْتَبَرَ وَقْتُ الْقَرْضِ إِلَّا فِي الْجَوَاهِرِ وَنَحْوِهَا تَمَّا يَتَغَيَّرُ بِسُرْعَةٍ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْقِيَمَةُ وَقْتُ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي مَلَكَتُ فِيهِ مَا أَقْرَضَنِي.

إِذَا: الَّذِي يَثْبُتُ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَقْرِضِ الْمِثْلِيُّ فِي الْمِثْلِيَّاتِ، وَالْقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ.

وَلَكِنْ هَلْ نُسَلِّمُ أَنَّ الْمِثْلِيَّ هُوَ كُلُّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ وَلَيْسَ فِيهِ صِنَاعَةٌ مُبَاحَةٌ؟

الصَّحِيحُ: لَا، فَالْمِثْلِيُّ مَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ مُقَارِبٌ، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا؛ وَلِهَذَا نَعْلَمُ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أَقْرَضَ بَعِيرًا، ثُمَّ أَرَادَ الْمُسْتَقْرِضُ أَنْ يَرُدَّ بَعِيرًا مِثْلَهُ فِي السَّنِّ وَاللَّوْنِ وَالسَّمَنِ وَالْكَرْبِ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمِثَالَةِ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ مُحَالِفَةٌ لَهُ فِي النَّوعِ وَمُقَارِبَةٌ لَهُ فِي التَّقْدِيرِ، لَكِنَّ الْمِثْلَ مِنَ الْحَيَوَانِ أَقْرَبُ بِلَا شَكٍّ.

وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْمِثْلِيَّ مَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ مُقَارِبٌ، وَعَلَى هَذَا: فَالْحَيَوَانُ مِثْلِيٌّ؛ وَلِهَذَا اسْتَسَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا وَرَدَّ خَيَارًا رِبَاعِيًّا<sup>(١)</sup>، فَجَعَلَهُ مِثْلِيًّا، وَلَمَّا وَلَّمَا جَاءَ غُلَامٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ إِحْدَى نِسَائِهِ بِطَعَامٍ، ضَرَبَتِ الْمَرْأَةُ -الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهَا- يَدَ الْغُلَامِ حَتَّى سَقَطَ الطَّعَامُ وَانْكَسَرَتِ الصَّحْفَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ»<sup>(٢)</sup> وَأَخَذَ طَعَامَ الَّتِي كَانَ عِنْدَهَا وَصَحَفَتَهَا وَرَدَّهَا مَعَ الْغُلَامِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب جواز اقتراض الحيوان، رقم (١٦٠٠) عن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الإجارة، باب فيمن أفسد شيئاً يغرّم مثله، رقم (٣٥٦٨)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب الغيرة، (٧/ ٧١)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وحسن إسناده الحافظ في الفتح (١٢٥/٥). وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر؟ رقم (١٣٥٩) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال: حسن صحيح. وصححه الألباني في الإرواء (١٥٢٣).

فَإِنْ أَعْوَزَ الْمِثْلُ فَالْقِيَمَةُ إِذَا<sup>[١]</sup>.

= فهنا ضَمَّنَ الإِنَاءَ بِالْمِثْلِ مع أَنَّ فِيهِ صِنَاعَةً، فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلِيًّا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الْأَقْرَبُ، وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا اسْتَقْرَضَ بَعِيرًا ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ بَعِيرٌ مِثْلُهُ، وَإِذَا اسْتَقْرَضَ إِنَاءً ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ إِنَاءٌ مِثْلُهُ، وَهَذَا أَقْرَبُ مِنَ الْقِيَمَةِ. إِذَا: خَالَفْنَا الْمُؤَلَّفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَعْنَى الْمِثْلِ، لَكِنَّا نَتَّفِقُ مَعَهُ فِي أَنَّهُ يَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ وَالْقِيَمَةِ فِي غَيْرِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ أَعْوَزَ الْمِثْلُ فَالْقِيَمَةُ إِذَا» وَيَصِحُّ «فَالْقِيَمَةُ» بِالنَّصْبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَيَرُدُّ الْقِيَمَةَ، فَقَوْلُهُ: «فَإِنْ أَعْوَزَ الْمِثْلُ»، أَي: أَعْسَرَ أَوْ تَعَذَّرَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ عِنْدَ الْوَفَاءِ لَمْ يَجِدِ الْمُقْتَرِضَ مِثْلًا فَرَجَعَ إِلَى الْقِيَمَةِ، وَالْعِلَّةُ أَنَّهُ إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ رَجَعْنَا إِلَى الْبَدَلِ وَهُوَ الْقِيَمَةُ، حَتَّى فِي الْعِبَادَاتِ ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] لَكِن بِإِذَا يَكُونُ الْإِعْوَاظُ؟

الْجَوَابُ: يَكُونُ بِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: الْعَدَمُ، بِأَنْ يَنْقَطِعَ مِنَ السُّوقِ فَلَا يَوْجَدُ، فَهَذَا إِعْوَاظٌ لَا شَكَّ.

ثَانِيًا: الْغَلَاءُ الْفَاحِشُ، فَمَثَلًا: هَذَا الشَّيْءُ يُسَاوِي عَشْرَةَ فَارْتَفَعَ فِي السُّوقِ حَتَّى صَارَ يُسَاوِي مِئَةً، فَهَذَا غَلَاءٌ فَاحِشٌ مُضِرٌّ بِالْمُقْتَرِضِ.

ثَالِثًا: الْبُعْدُ الشَّاقُّ بِأَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، لَكِنْ نَحْنُ الْآنَ فِي عُنِيَّةٍ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي بَكِّينَ، وَهِيَ عَاصِمَةُ الصِّينِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِعْوَاظَ يَكُونُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ: وَهِيَ الْعَدَمُ، وَالْغَلَاءُ الْفَاحِشُ، وَالْبُعْدُ الشَّاقُّ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «فَإِنْ أَعْوَزَ»؛ لِيَشْمَلَ التَّعَذُّرَ وَالتَّعَسَّرَ.

وَيَحْرُمُ كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا<sup>(١)</sup>، .....

وقوله: «فَالْقِيَمَةُ إِذَا» أي: وَقَتَ الإِعْوَاظِ، فإذا أَعْوَرَ فَإِنَّهُ يَرُدُّ الْقِيَمَةَ وَقَتَ الإِعْوَاظِ، أي: قَبْلَ أَنْ يُعَدَّمَ.

فإذا قال الْمُقْرِضُ: أَنَا أُرِيدُ الْمِثْلَ، فَقَالَ لَهُ الْمُقْتَرِضُ: وَاللَّهِ لَيْسَ مَوْجُودًا إِلَّا فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ، قَالَ: أَذْهَبَ وَاشْتَرَاهُ، فَلَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهُ سَيَأْتِي بِأَضْعَافٍ أَضْعَافِهِ، فَيَصِلُ إِلَى بَلَدٍ الْمُقْرِضِ بِأَضْعَافٍ أَضْعَافِ الْقِيَمَةِ، وَهَذَا إِضْرَارٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْرُمُ كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا» (يَحْرُمُ) يَعْنِي: فِي الْقَرْضِ، كُلُّ شَرْطٍ يَشْتَرِطُهُ الْمُقْرِضُ يَجْزِيهِ إِلَيْهِ نَفْعًا، أَمَّا إِذَا كَانَ يَجْزِي نَفْعًا إِلَى الْمُسْتَقْرِضِ فَهُوَ الْأَصْلُ، إِذَا: كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا لِلْمُقْرِضِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ.

وقوله: «كُلُّ شَرْطٍ» الشَّرْطُ يَقَعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مِنَ الْقَرْضِ، وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمُقْتَرِضِ؛ لِوُفَاقَتِهِ عَلَى الْمُحَرَّمِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الشَّارِطَ هُوَ الْمُقْرِضُ.

وقوله: «يَحْرُمُ كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا» مثال ذلك: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى شَخْصٍ، وَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُقْرِضَنِي مِئَةَ أَلْفٍ، قَالَ: لَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ، لَكِنْ أَسْكُنُ بَيْتَكَ لَمُدَّةٍ شَهْرٍ، فَهَذَا الْقَرْضُ

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٢٦/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٣٤١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مالك (٧٤٥/٢) عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرسلاً، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها؛ ولذلك حسنه النووي في المجموع (٢٥٨/٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢١٠/٢) والألباني في الصحيحة (٢٥٠)، الإرواء (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

= جَرَّ نَفْعًا لِلْمُقْرِضِ، فهذا حَرَامٌ ولا يَجُوزُ.

ولماذا لا يَجُوزُ؟! أليس المُسْلِمُونَ على شُرُوطِهِمْ؟!؟

نقول: بلى، لكنْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أو حَرَّمَ حَلَالًا، وهذا أَحَلَّ حَرَامًا؛ وذلك أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَرْضِ هُوَ الْإِزْفَاقُ وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْمُقْتَرِضِ، فَإِذَا دَخَلَهُ الشَّرْطُ صَارَ مِنْ بَابِ الْمَعَاوِضَةِ، وَإِذَا كَانَ مِنْ بَابِ الْمَعَاوِضَةِ، صَارَ مُشْتَمِلًا عَلَى رَبَا الْفَضْلِ وَرَبَا النَّسِئَةِ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ الرَّبَا بِنَوْعَيْهِ.

مثال ذلك: لَمَّا اسْتَقْرَضَ مَنِي مِئَةَ أَلْفٍ، وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ أَنْ أَسْكُنَ دَارَهُ شَهْرًا، صَارَ كَأَنِّي بَعْتُ عَلَيْهِ مِئَةَ أَلْفٍ بِمِئَةِ أَلْفٍ، بِزِيَادَةِ سُكْنَى الْبَيْتِ شَهْرًا، وَهَذَا رَبَا نَسِئَةٍ وَرَبَا فَضْلٍ، رَبَا فَضْلٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً، وَرَبَا نَسِئَةٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَأْخِيرًا فِي تَسْلِيمِ الْعَوَضِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً بِشَرْطٍ فَهُوَ رَبَا، وَقَدْ وَرَدَ «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رَبَا»<sup>(١)</sup> لَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَمَّا مَعْنَاهُ فَصَحِيحٌ.

وَعِلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا» أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ فَإِنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَسَامَةَ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا كَمَا فِي بَغِيَةِ الْبَاحِثِ ٥٠٠ / ١ (٤٣٧)، وَالْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ (١٤٤٠). قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ (١٢٢٧): فِي إِسْنَادِهِ سَوَارُ بْنُ مَصْعَبٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَقَالَ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ (٨٦٤): إِسْنَادُهُ سَاقِطٌ. وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي إِنْخَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ (٣ / ٣٨٠): هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لَضَعْفِ سَوَارِ بْنِ مَصْعَبٍ الْهَمْدَانِيِّ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُوقِفٌ عَلَى فَضَالَةِ بْنِ عَبِيدٍ. وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ الْجَامِعِ (٤٢٤٤).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٥٠ / ٥) مُوقُوفًا عَلَى فَضَالَةَ بْنِ عَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٢٣٥ / ٥): أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِدْرِيسَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ التَّجِيبِيِّ عَنْهُ. قُلْتُ: وَإِدْرِيسُ هَذَا لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً، وَمِنْ فَوْقِهِ ثِقَاتٌ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ ٦٤٨ / ١٠ (٢١٠٧٨) عَنْ إِبْرَاهِيمَ.



وَأِنْ بَدَأَ بِهِ<sup>[١]</sup>.....

= لَا يَحْرُمُ، أَي: لَوْ جَرَّ مَنَفَعَةً لِلْمُقْرِضِ بِدُونِ شَرْطٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ حَرَامًا.

مثال ذلك: رَجُلٌ عِنْدَهُ أَرْضٌ قَدْ زَارَعَ فِيهَا، فَجَاءَ الْمُزَارِعُ إِلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ، وَقَالَ: أَنَا الْآنَ لَيْسَ عِنْدِي مَوَاشٍ أَحْرَثُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ: أَنَا أَقْرِضُكَ تَشْتَرِي مَوَاشِي تَحْرَثُ عَلَيْهَا، فَهَذَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْمُقْرِضِ؛ لِأَنَّ أَرْضَهُ الْآنَ سَتَعْمُرُ بِالزَّرْعِ، وَسَيَأْتِيهِ سَهْمُهُ الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ، لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ بِدُونِ شَرْطٍ، ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ هُنَا لَيْسَتْ مُتَمَحِّضَةً لِلْمُقْرِضِ بَلْ هِيَ لِهَمَا جَمِيعًا، فَالْمُقْرِضُ يَتَنَفَّعُ بِعِمَارَةِ أَرْضِهِ، وَالْمُسْتَقْرِضُ يَتَنَفَّعُ بِمَا يَخْصُلُ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَكُونُ هَذَا جَائِزًا:

أَوَّلًا: لِأَنَّ النَّفْعَ لَمْ يَتَمَحَّضْ لِلْمُقْرِضِ.

ثَانِيًا: أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِهَمَا جَمِيعًا.

ثَالثًا: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَشَرَطَ.

وَلَوْ جَاءَ شَخْصٌ إِلَى آخَرَ، وَاسْتَقْرَضَ مِنْهُ دَرَاهِمَ فِي عُيُوزَةٍ، وَقَالَ الْمُقْرِضُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُسَافِرَ إِلَى الرِّيَاضِ؛ لِأَشْتَرِيَ بِضَاعَةً، وَأَشْتَرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تُوفِّيَنِي فِي الرِّيَاضِ، فَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الْخِلَافُ فِي هَذَا.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَائِزٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقْرِضَ لَمْ يَأْتِهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا أَقْرَضَ، فَإِنَّهُ اسْتَقْرَضَ مِنْهُ -مَثَلًا- مِائَةَ أَلْفٍ وَأَوْفَاهُ مِائَةَ أَلْفٍ، لَكِنْ اخْتَلَفَ الْمَكَانُ فَقَطْ؛ وَلِهَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: يُشْتَرِطُ إِلَّا يَكُونَ لِحِمْلِهِ مَوْؤَنَةٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ كَمَا سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- تَفْصِيلُهُ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ بَدَأَ بِهِ» أَيِ بِمَا يَجْرُ النَّفْعُ.

بَلَا شَرْطٍ<sup>[١]</sup> أَوْ أَعْطَاهُ أَجُودَ<sup>[٢]</sup> أَوْ هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ جَازَ<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله: «بَلَا شَرْطٍ» بَأَنْ أَعْطَاهُ الْمُقْتَرِضُ مَا يَتَنَفَّعُ بِهِ بِبَلَا شَرْطٍ.

[٢] قوله: «أَوْ أَعْطَاهُ أَجُودَ» بِبَلَا شَرْطٍ.

[٣] قوله: «أَوْ هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ جَازَ» يَعْنِي بِبَلَا شَرْطٍ، هَذِهِ صُورٌ ثَلَاثٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ أَقْرَضَ شَخْصًا مِئَةَ أَلْفٍ ثُمَّ أَوْفَاهُ، ثُمَّ أَعْطَى الْمُقْتَرِضُ سَيَّارَتَهُ لِلْمُقْرِضِ لِيَتَمَتَّعَ بِهَا لِمُدَّةِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ؛ مُكَافَأَةً لَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْمُكَافَأَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مَشْرُوطَةً حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ هَذَا شَرْطٌ جَرَّ نَفْعًا. وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْطَاهُ أَجُودَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ خِيَارًا رِبَاعِيًّا بَدَلًا عَنْ بَكْرٍ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»<sup>(١)</sup>.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْطَاهُ هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ، بَأَنْ أَهْدَى إِلَيْهِ هَدِيَّةً قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً، لَكِنْ بَعْدَ الْوَفَاءِ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ مُعَاوَضَةً، أَيْ: الْقَرْضُ، بَلْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى الْإِرْفَاقِ وَلَكِنَّ الْمُقْتَرِضَ أَرَادَ أَنْ يُكَافِيَ هَذَا الْمُقْرِضَ بِمَا أَعْطَاهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَعْطَاهُ أَجُودَ» أَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهُ أَكْثَرَ بِبَلَا شَرْطٍ فَإِنَّهُ عَلَى الْمَذْهَبِ لَا يَجُوزُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْأَجُودَ فِي الصِّفَةِ، وَالْأَكْثَرُ فِي الْكَمِّيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب جواز اقتراض الحيوان...، رقم (١٦٠٠) عن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢/٦٨، ٩٩)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَزَّ وَجَلَّ، (٥/٨٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه ابن حبان ١٩٩/٨ (٣٤٠٨)، والحاكم (٢/٦٣) وقال: على شرط الشيخين. وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٤٦٩)، والصحيحة (٢٥٤)، والإرواء (١٦١٧).

والصَّحِيحُ: أَنَّهُ جَائِزٌ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ مَشْرُوطًا، بِأَنْ يَقْتَرِضَ مِنْهُ عَشْرَةٌ ثُمَّ عِنْدَ الْوَفَاءِ يُعْطِيهِ أَحَدَ عَشَرَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَتْ الزِّيَادَةُ فِي الصَّفَةِ جَارَتْ فِي الْعَدَدِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ، بَلْ قَدْ تَكُونُ الصَّفَةُ أحيانًا أَكْثَرَ مِنَ الْعَدَدِ، كَمَا لَوْ كَانَ جَيِّدًا جَدًّا فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الْعَدَدِ فَائِدَةٌ لِلْمُقَرِّضِ.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِذَا جَوَّزْنَا هَذَا لَزِمَ أَنْ نُجَوِّزَ الْفَوَائِدَ الْبَنَكِيَّةَ؛ لِأَنَّكَ تُعْطِي الْبَنكَ مِثَّةَ أَلْفٍ وَيُعْطِيكَ بَعْدَ سَنَةٍ مِثَّةَ وَعَشْرَةٍ.

فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الْبَنكَ زِيَادَتُهُ تُعْتَبَرُ مَشْرُوطَةً شَرْطًا عُرْفِيًّا، وَالشَّرْطُ الْعُرْفِيُّ كَالشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ تَعَامُلِهِمْ، لَكِنْ مَنْ أَخَذَ مِنْ حُرُوفِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ الْفَوَائِدِ الْبَنَكِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ حِينَئِذَا أَعْطَاهُمُ الدَّرَاهِمَ لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِمْ أَنْ يُوفِّقُوهُ أَكْثَرَ، مَعَ أَنَّ الْمَذْهَبَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبُولُ الْأَكْثَرِ<sup>(١)</sup>، بَلْ يَجُوزُ الْأَجُودُ دُونَ الْأَكْثَرِ، لَكِنْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ لَا تَرُدُّ عَلَيْنَا مَسْأَلَةُ الْبُنُوكِ؛ لِأَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ شَرْطًا عُرْفِيًّا، فَمُوظَّفُ الْبَنكِ إِذَا قَالَ: مَاذَا تُرِيدُ؟ قَالَ: أُرِيدُ حِسَابًا بَنَكِيًّا، وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُرِيدُ الْفَوَائِدَ.

وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: «بَعْدَ الْوَفَاءِ» أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ الْوَفَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُهَادِيَهُ الْمُقْتَرِضُ كُلَّمَا مَضَى شَهْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَبِهَذَا يَزِيدُ فِي تَأْخِيرِ الطَّلَبِ، ثُمَّ يَكُونُ كَالرَّبَا الزَّائِدِ لِكُلِّ شَهْرٍ أَوْ لِكُلِّ سَنَةٍ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ قَالَ: أُعْطِيكَ قَرْضًا مِثَّةَ أَلْفٍ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ، وَقَالَ: أَنَا لَمْ أَشْتَرِطْ مَا لَا!

وَإِنْ تَبَرَّعَ<sup>[١]</sup> لِمُقْرِضِهِ قَبْلَ وَفَائِهِ بِشَيْءٍ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِهِ لَمْ يَجْزِ<sup>[٢]</sup> إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ<sup>[٣]</sup>

= الجواب: هذا لا يجوز؛ لأن فيه منفعة، وأصبح معاوضة، ولم يرد به وجه الله إنما أراد به امرأة يتزوّجها.

مسألة: لو قال: أقرضك مئة ألف على أن تؤجّرني بيتك لمدة سنة وأعطيك الإيجار كاملاً، وبيتك الآن متعطّل وأنا محتاج إليه!

فهذا على المذهب لا يجوز؛ لأنه إذا لم تكن منفعة فهي شرط عقد في آخر، ولأنه لو لا أنه يريد أن يؤجّره ما جعل التأجير شرطاً في القرض، فهو سيضغط على نفسه بتأجير هذا الرجل - وإن كان يكره أن يؤجّره - من أجل القرض.

[١] قوله رحمه الله: «وإن تبرّع» أي: المقرض.

[٢] قوله: «لمقرضه قبل وفائه بشيء لم تجر عاداته به لم يجز» سواء كان ذلك قليلاً أو كثيراً.

وعلم من قوله: «لم تجر عاداته به» أنه لو كان من عادته أن يتبرّع له في مثل هذه المناسبة فإنه لا بأس أن يقبل وإن لم يحتسبه من دينه.

مثاله: أن يكون الذي أقرضه صاحباً له، وجرت العادة أنه إذا سافر يعطيه هدية بعد رجوعه من السفر، كما هو معروف فيما سبق، فهذا المقرض سافر ورجع من سفره، وكان من عادته أن يعطي الذي أقرضه هدية السفر، فأعطاه هدية السفر بعد أن أقرض منه، فهذا لا بأس به؛ لأن الحامل له ليس هو الاقراض، بل الحامل له هو المودة والمصاحبة بينه وبين صاحبه.

[٣] قوله: «إلا أن ينوي» أي: المقرض.

مُكَافَأَتُهُ<sup>(١)</sup>، أَوْ اخْتِسَابُهُ مِنْ دَيْنِهِ<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: «مُكَافَأَتُهُ» أي: مُكَافَأَةُ الْمُقْتَرِضِ.

مثال هذا: إنسان استقرض من شخص ألف ريال، ثم إن المقرض أهدى إلى هذا المقرض ساعة تساوي مئتي ريال، فله أن يقبلها بشرط أن ينوي المكافأة بمثل قيمتها أو أكثر.

فإن قال قائل: لماذا لا يردها أصلاً ما دامت المسألة حراماً؟

قلنا: إنه قد يمنعه الحياء والحجل وكسر قلب صاحبه من الرد؛ لأنه من الصعب أن يقول: لا أريدها، فأنا قد أقرضتك، فنقول: خذها وانو المكافأة، كأن تُعطيه ساعة تساوي مئتي ريال، أو ثلاث مئة ريال، أمّا أقل من ذلك -مثل أن تكون الساعة بمئة- فلا يجوز؛ لأنها ليست مكافأة، فالمئة لا تكافئ المئتين.

[٢] قوله رحمه الله: «أَوْ اخْتِسَابُهُ مِنْ دَيْنِهِ» فيقبل المقرض الهدية ولا يكافئ.

مثال هذا: أقرضه ألف ريال، ثم إن المقرض أهدى إليه هدية تساوي مئتي ريال فقبلها، لكن قيدها له، فقال: وصل من فلان مئتا ريال، فهذا جائز ولا بأس به؛ لأنه الآن نوى احتسابها من دينه، فسقطت عن ذمة المقرض.

مسألة: هل تحسب الضيافة من الدين؟

الجواب: يقول الفقهاء: تحسب الضيافة من الدين، يقال: كم أكلت من تمر، ومن خبز، ومن برتقالة؟ ويحسب من الدين، وهذا هو المذهب<sup>(١)</sup>.

(١) شرح منتهى الإرادات (١٠٣/٢).

وَأِنْ أَقْرَضَهُ<sup>[١]</sup> أَثْمَانًا<sup>[٢]</sup> فَطَالَبَهُ بِهَا بِبَلَدٍ آخَرَ لَزِمَتْهُ<sup>[٣]</sup>، .....

= لكن ذَكَرَ صاحبُ (الفروع) رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ يَتَوَجَّهُ أَلَّا يُحْسَبَ ذَلِكَ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الضَّيَافَةَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهَا تُعْتَبَرُ هَدِيَّةً، إِلَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ الْمُقْرِضُ تَعَمَّدَ ذَلِكَ، بَأَن كَانَ الْبَلَدُ يَوْجَدُ فِيهِ فَنَادُقٌ وَمَطَاعِمٌ، وَقَالَ الْمُقْرِضُ: بَدَلًا مِنْ أَنْ أَخْسِرَ فِي الْفُنْدُقِ أَنْزِلُ عَلَى مَنْ أَحْسَنْتُ عَلَيْهِ بِالْقَرْضِ، فَإِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَرَبَّمَا نَقُولُ: هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ جَرَّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا حَصَلَ عِنْدَ الْمُقْرِضِ مُنَاسَبَةٌ مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ، وَلَيْمَةُ عُرْسٍ، أَوْ وَلَيْمَةُ قُدُومٍ غَائِبٍ، أَوْ وَلَيْمَةُ خِتَانٍ، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، فَدَعَا الْمُقْرِضُ، فَإِنَّ لَهُ إِجَابَتَهُ، حَتَّى عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالْعِلَّةُ أَنَّهُ فِي الدَّعَوَاتِ كَغَيْرِهِ؛ وَلِهَذَا الْقَاضِي إِذَا دَعَاهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ الَّتِي هُوَ قَاضٍ فِيهَا فَإِنَّهُ يُجِيبُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَقْرَضَهُ» أَي: أَقْرَضَ شَخْصًا.

[٢] قَوْلُهُ: «أَثْمَانًا» وَهِيَ: الدَّرَاهِمُ وَالْدَّنَانِيرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَطَالَبَهُ بِهَا بِبَلَدٍ آخَرَ لَزِمَتْهُ» أَي: لَزِمَتْ الْمُقْرِضَ.

مِثَالُهُ: أَقْرَضَهُ دَنَانِيرَ فِي مَكَّةَ وَطَالَبَهُ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ، فَيَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ إِذَا كَانَ مَعَهُ الدَّنَانِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، الْقِيَمَةُ وَاحِدَةٌ فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ النَّقْدَ كُلَّهُ نَقْدٌ وَاحِدٌ، وَلَا يَخْتَلِفُ بَيْنَ بَلَدٍ وَآخَرَ، فَلَهُ الْحَقُّ أَنْ يَلْزِمَهُ، بِخِلَافِ مَا سَبَقَ فِي بَابِ السَّلَمِ فَيَكُونُ الْوَفَاءُ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ السَّلَمَ مِنْ بَابِ الْمُعَاوَضَاتِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ الدَّنَانِيرَ فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ.

وَفِيهَا لِحْمِلِهِ مَوْوَنَةٌ قِيمَتُهُ<sup>[١]</sup> .....

= أمّا إذا كان في بلدٍ يَحْتَلِفُ عن البلد الذي أقرضه فيه، فهنا قد يَلْحَقُهُ ضَرَرٌ، فقد تكون قِيمَتُهُ أَغْلَى، وحيثُ نَقُولُ: لا يَلْزَمُهُ المُوَافَقَةُ، إِنْ وَافَقَ فَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ فَلَا يَلْزَمُهُ.

فإذا قال: أَقْرَضْتُكَ أَلْفَ رِيَالٍ بِشَرْطِ أَنْ تُؤَفِّيَنِي إِيَّاهَا فِي الْمَدِينَةِ - مع العلم بأنَّ الْمُقَرَّضَ فِي مَكَّةَ - قالوا: إذا كان لِحْمِلِهِ مَوْوَنَةٌ - وهذا لا يُتَصَوَّرُ فِي مَسْأَلَةِ النُّقُودِ - فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَجُزُّ إِلَى الْمُقْرِضِ نَفْعًا، وإذا لم يَكُنْ لِحْمِلِهِ مَوْوَنَةٌ كَالْأَثْمَانِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدِ الْعَدَدُ وَلَمْ يَزِدِ النَّوعُ، وَإِنَّمَا هُوَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ وَفَاؤُهُ فِي بَلَدِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ، وَالْمُقْرِضُ مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

مَسْأَلَةٌ: إذا طَالَبَهُ بِهَا بِلَدٍ آخَرَ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ فَهُوَ مُعْسِرٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فَإِنْ قَالَ الْمُقْرِضُ: نَعَمْ، هُوَ الْآنَ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا مِقْدَارُ نَفَقَتِهِ فَقَطْ، لَكِنَّهُ غَنِيٌّ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَيِّ دُكَّانٍ وَيَقُولَ: أَقْرِضْنِي، فَلَا يَجُوزُ لَهُ مُطَالَبَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَبَهُ فَإِنَّهُ لَا يُؤَفِّي إِلَّا بَعْدَ إِشْغَالِ ذِمَّتِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِيهَا لِحْمِلِهِ مَوْوَنَةٌ قِيمَتُهُ» يَعْنِي: إِذَا أَقْرَضَهُ شَيْئًا لِحْمِلِهِ مَوْوَنَةٌ فَلَهُ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْقَرْضِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَقْرَضَهُ مِثَّةَ صَاعٍ بُرٍّ فِي مَكَّةَ وَطَالَبَهُ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ مِثَّةَ صَاعٍ بُرٍّ لِحْمِلِهَا مَوْوَنَةٌ، فَيَقُولُ الْمُقَرَّضُ: لَا يَلْزَمُنِي، وَمَكَانُ الْوَفَاءِ هُوَ بَلَدُ الْقَرْضِ، وَهَذِهِ لِحْمِلِهَا مَوْوَنَةٌ، يَشُقُّ عَلَيَّ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤَفِّيَ.

وَزَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُطَالِبُ بِهِ قِيمَتُهُ مُسَاوِيَةً لِبَلَدِ الْقَرْضِ أَوْ مُخَالَفَةً، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى فَقَالَ:

إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَصَ <sup>[١]</sup>.

[١] «إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَصَ» والصَّوَابُ: «أَكْثَرَ»؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَنْقَصَ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ تَحِبَّ الْقِيَمَةُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَقْرَضَهُ مِثَّةَ صَاعٍ بُرٍّ فِي مَكَّةَ، وَطَالَبَهُ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ، وَقِيَمَتُهَا فِي مَكَّةَ مِثَّتَا رِيَالٍ، وَقِيَمَتُهَا فِي الْمَدِينَةِ ثَلَاثُ مِثَّةٍ رِيَالٍ، فَهَذَا يُلْزِمُهُ الْوَفَاءُ فِي الْمَدِينَةِ؛ لَأَنَّهُ لَنْ يُؤْفَى بُرًّا، بَلْ لَهُ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْقَرْضِ، فَفِي بَلَدِ الْقَرْضِ الْقِيَمَةُ مِثَّتَانِ، وَفِي الْمَدِينَةِ الْقِيَمَةُ ثَلَاثُ مِثَّةٍ، فَنَقُولُ: سَلَّمَ مِثَّتَيْنِ الْآنَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ ضَرَرٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي مَكَّةَ -وهي بَلَدُ الْقَرْضِ- بِثَلَاثِ مِثَّةٍ، وَفِي الْمَدِينَةِ -وهي بَلَدُ الطَّلَبِ- بِمِثَّتَيْنِ، هُنَا لَا يُلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ فِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا؛ لِأَنَّهَا سَتَزِيدُ، فَيَقُولُ: أَنَا أَشْتَرِي لَكَ الْآنَ مِثَّةَ صَاعٍ مِنَ الْمَدِينَةِ بِمِثَّتَيْ رِيَالٍ، فَيَرُدُّ هَذَا الْمِثْلَ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ لِحِمْلِهِ مَوْوَنَةٌ؛ لَأَنَّهُ الْآنَ كَسَبَ، فَثُلُثُ الثَّمَنِ سَيَنْزِلُ عَنْهُ، وَالْمَوْوَنَةُ رَبِّمَا تَكُونُ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ تَأْتِي بِهَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

فَالْحَاصِلُ الْآنَ: أَنَّهُ إِذَا طَالَبَ الْمُقْرَضُ الْمُقْتَرِضَ بِمَا لَهُ بَغَيْرِ بَلَدِ الْقَرْضِ فَإِنْ كَانَ لِحِمْلِهِ مَوْوَنَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْمُقْتَرِضُ أَنْ يَدْفَعَ الْمِثْلَ، وَإِنَّمَا يَدْفَعُ الْقِيَمَةَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْقَرْضِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي بَلَدِ الطَّلَبِ، فَحَيْثُ يَدْفَعُ الْمِثْلَ؛ لَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ يَغْرِفُ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى مِثَّةَ صَاعٍ مِنَ الْمَدِينَةِ بِمِثَّتَيْنِ أَحْسَنُ مِمَّا لَوْ اشْتَرَاهَا مِنْ مَكَّةَ بِثَلَاثِ مِثَّةٍ، وَحَيْثُ يُلْزَمُ بِدْفَعِ الْمِثْلِ.

وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ سَبْقُ قَلَمٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَصَ» وَلِهَذَا تَعَقَّبَهُ صَاحِبُ (الرَّوَضِ) رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «صَوَابُهُ: أَكْثَرُ» <sup>(١)</sup>؛

(١) الروض المربع (١/٣٦٣).

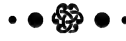


= لَأَنَّهَا إِذَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْقَرْضِ أَكْثَرَ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَشْتَرِيَ  
الْمِثْلَ وَيُرَدَّهُ، وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّوَابُ.





## بَابُ الرَّهْنِ <sup>[١]</sup>



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الرَّهْنِ» الرَّهْنُ: مَصْدَرٌ رَهَنَ يَرَهْنُ رَهْنًا.

وهو في اللُّغَةِ: الْحَبْسُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الثُّبُوتِ، فَمَنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر: ٣٨] أي: مَحْبُوسَةٌ بِمَا كَسَبَتْ، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١] أي: مَحْبُوسٌ، وَأَمَّا الثُّبُوتُ فَمِنْهُمْ قَوْلُهُمْ: مَاءٌ رَاهِنٌ. أي: رَاكِدٌ ثَابِتٌ.

وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ: فَهُوَ تَوْثِيقُهُ دَيْنٍ بَعَيْنٍ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ أَوْ بَعْضِهِ مِنْهَا أَوْ مِنْ بَعْضِهَا.

مثالُهُ: إِنْسَانٌ فِي ذِمَّتِهِ لِي أَلْفُ رِيَالٍ، فَأَعْطَانِي مَا قِيمَتُهُ أَلْفَا رِيَالٍ رَهْنًا بِالذَّيْنِ، فَهَذَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءَ الذَّيْنِ مِنْ بَعْضِ الرَّهْنِ.

مثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ فِي ذِمَّتِهِ لِي أَلْفُ رِيَالٍ، وَأَعْطَانِي رَهْنًا يُسَاوِي خَمْسَ مِائَةِ رِيَالٍ، فَهَذَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءَ بَعْضِهِ مِنْهَا.

وَكُلُّهُ جَائِزٌ، يَعْنِي: سَوَاءٌ كَانَ الرَّهْنُ أَكْثَرَ مِنَ الذَّيْنِ أَوْ الذَّيْنُ أَكْثَرَ مِنَ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَكْثَرَ مِنَ الذَّيْنِ فَالتَّوْثِيقَةُ ظَاهِرَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنَ الذَّيْنِ فَالتَّوْثِيقَةُ فِي بَعْضِ الذَّيْنِ خَيْرٌ مِنْ عَدَمِ التَّوْثِيقَةِ.

وقولنا: «تَوْثِيقَةُ دَيْنٍ بِعَيْنٍ» يُفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ عَيْنًا؛ لِأَنَّ الاسْتِيفَاءَ الْكَامِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مَنَافِعَ أَوْ دَيْنًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى كَلَامِ الْفُقَهَاءِ.

مثال الرهن بالمنافع أن يقول: رهنْتُكَ مَنَافِعَ هَذَا الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْنٍ، بَلْ نَقُولُ: ارْهَنْ الْبَيْتَ، فَإِذَا قَالَ: الْبَيْتُ وَقَفْتُ لَا يُمَكِّنُ بَيْعُهُ، أَنَا سَأَرَهْنُهُ الْمَنَافِعَ، فَلَا يَصِحُّ.

مثال الدين: أَنَا أَطْلُبُ فُلَانًا عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، فَأَمْسَكْتُهُ وَقُلْتُ: أَعْطِنِي عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي، قُلْتُ: أَنْتَ تَطْلُبُ فُلَانًا عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، اجْعَلْ دَيْنَهُ الَّذِي لَكَ رَهْنًا لِي، فَهَذَا تَوْثِيقٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ فَلَا يَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّيْنَ الَّذِي فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ رَهْنًا.

وقيل: بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُوثَّقَ الدَّيْنُ بِالْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّوَثُّقَ، وَبِالَّذِينَ، وَيَكُونُ الْمَدِينُ الثَّانِي كَأَنَّهُ ضَامِنٌ، فَيَقُولُ: نَعَمْ، أَنَا مُسْتَعِدُّ أَنْ أُوفِّيكَ مَا فِي ذِمَّتِي لِفُلَانٍ إِذَا لَمْ يُوفِّكْ.

وهذا هُوَ الصَّحِيحُ، فَقَدْ يَكُونُ رَجَائِي لِحُصُولِي عَلَى الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةِ فُلَانٍ أَقْوَى مِنْ رَجَائِي لِحُصُولِهِ مِنَ الْأَصْلِ، فَمَثَلًا: بَاعَ عَلَى فُلَانٍ هَذَا الشَّيْءَ بِمِئَةِ أَلْفِ رِيَالٍ، هُوَ مُعْسِرٌ، لَكِنْ لَهُ دَيْنٌ عَلَى فُلَانٍ الْمُوسِرِ فَرَهْنَهُ إِيَّاهُ، فَقَدْ اسْتَفَادَ مِنْ هَذَا الرَّهْنِ أَنَّهُ إِذَا حَلَّ الْأَجَلَ وَلَمْ يُوفِّهِ يَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ وَهُوَ مُوسِرٌ، فَبِكُلِّ سَهُولَةٍ يُعْطِيهِ هَذَا الدَّيْنُ.

وَأَمَّا الْمَنَافِعُ فَكَذَلِكَ أَيْضًا، فَإِنَّهُ إِذَا رَهْنَهُ مَنَفَعَةَ هَذَا الْبَيْتِ فَيُوجِّرُهُ، وَيَأْخُذُ الْأُجْرَةَ رَهْنًا، فَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَعَاوِضَةِ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ الْمَنَفَعَةَ مَجْهُولَةٌ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ التَّوَثُّقِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَصَلَ عَلَى شَيْءٍ وَإِلَّا رَجَعَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي رَهْنَهُ هَذَا الشَّيْءَ، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَفْهَمَ قَاعِدَةً مُفِيدَةً جَدًّا، وَهِيَ: «أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَعَامَلَاتِ

يَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا<sup>[١]</sup> .....

= الْحِلُّ وَالصَّحَّةُ مَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ وَالْفَسَادِ وَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ، أَنَّ الطَّرِيقَ الْمَوْصَلَ إِلَى اللَّهِ -أَي: الْعِبَادَاتِ- الْأَصْلُ فِيهَا الْمَنْعُ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ، وَأَمَّا الْمُعَامَلَاتُ بَيْنَ النَّاسِ، فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَتَوْسِعَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ، أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِبَاحَةُ وَالْحِلُّ، إِلَّا مَا وَرَدَ الدَّلِيلُ عَلَى مَنْعِهِ.

وعلى هذا فنقول: ما المانع من أن تؤثّق الدين بالدين؟!

ما دام ليس فيه ظلم ولا غرر ولا ربّا، فالأصل الصّحة.

والرّهن: من عقود التّوثقات، وعقود التّوثقة ثلاثة أشياء: الشّهادة والرّهن والضّمان، ومنه الكفالة أيضًا.

وكُلّها في القرآن:

أَمَّا الشّهادة فقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَأَمَّا الرّهن فقولهُ: ﴿فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وَأَمَّا الضّمان والكفالة فقولهُ: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ، حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ، رَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] أي: كفيل وضامن.

فهذه الأمور الثلاثة يكون بها تؤثّق صاحب الحقّ لحقه؛ ولهذا من التّفريط أن تتعامل مع شخصٍ بدون شهادة ولا رهن ولا ضامن.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا» بَيَّنَّ الْمُؤَلِّفُ مَا الَّذِي يَصِحُّ رَهْنُهُ، وَرَبِّمَا نَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ -أَيْضًا- حُكْمَ الرّهن.

فالأصل في الرهن الصَّحَّةُ كما قلنا، ودليلُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والإجماع، والنَّظَرِ الصَّحِيحِ، فَأَدْلَتْهُ أَرْبَعَةٌ:

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْفِعْلُ: فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى هَذَا، وَالنَّظَرُ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مُحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ تَمَثِّيَ مُعَامَلَاتُهُمْ، فَيَسْتَفِيدُ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ يَقُولُ: أَنَا لَا أَقْرِضُكَ إِلَّا بِرَهْنٍ، فَإِذَا أَعْطَى الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ رَهْنًا انْتَفَعَ الْمُرْتَهِنُ، وَالرَّاهِنُ يَنْتَفِعُ -أَيْضًا- حَيْثُ يَجِدُ مَنْ يُقْرِضُهُ وَيَقْضِي حَاجَتَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَتَضَمَّنُ مَصْلَحَةً بَدُونِ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي حِلَّهُ وَجَوَازَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الشَّرِيعَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَصَالِحِ الْخَالِصَةِ أَوِ الرَّاجِحَةِ، هَذَا مَبْنَى الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «يَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ» أَفَادَ حُكْمَ الرَّهْنِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ، فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ وَلَا حَرَامٍ.

وَيَجُوزُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ فِي الْمَدِينَةِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب، رقم (٢٥١٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي ﷺ، والقميص في الحرب، رقم (٢٩١٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فلأن الحاجة هنا تدعو إلى الرهن أكثر مما إذا كان في الحضر ووجد كاتبًا؛ لأنه إذا كان في الحضر ووجد كاتبًا توثق لحقه بهذا الكاتب، فإذا كان على سفر ولم يجد كاتبًا فإنه يحتاج إلى الرهن أكثر.

ولذلك الذين قالوا: إن الرهن لا يصح إلا في السفر تناقضوا، فقالوا: يصح في السفر ولو مع وجود الكاتب مع أن الله يقول: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ فالصحيح - ما أشار إليه المؤلف - الجواز مطلقًا.

وقوله: «يصح في كل عين يجوز بيعها» فما لا يصح بيعه لا يصح رهنه، إلا ما سيأتي من رهن الثمرة قبل بدو صلاحها، والزرع قبل اشتداد حبه، فإنه يجوز رهنه مع أن بيعه في هذه الحال غير جائز.

إذن القاعدة: «كل عين يجوز بيعها يجوز رهنها، وما لا فلا».

المثال الأول: إنسان أراد أن يستدين، فقال له الدائن: لا أديتك إلا إذا رهننتي ولدك، فقال: لا بأس أرهنتك ولدي، فهذا لا يصح؛ لأن الولد لا يصح بيعه.

المثال الثاني: إنسان بدوي عنده ماشية وله كلب يحرس هذه الماشية، فجاء إلى إنسان وقال: أريد أن تقرضني ألف ريال، قال: لا أقرضك إلا برهن، قال: أرهنتك كلبتي، فهذا لا يصح؛ لأن الكلب لا يصح بيعه، فإذا كان لا يصح بيعه فما فائدته، فلا يكون فيه توثقة، فإذا كانت العين لا يصح بيعها فلا فائدة في رهنها إطلاقًا؛ لأنه إذا حل الدين، وأراد صاحب الدين أن يبيع الرهن؛ ليستوفي حقه صار الرهن ممنوعًا بيعه، فلا يستفيد.

= المثال الثالث: إنسانٌ عنده بيتٌ موقوفٌ عليه وعلى ذُرِّيَّتِهِ، فأراد أن يستدينَ من آخر، فقال: لا بُدَّ من رهنٍ، قال: أرهنك هذا البيتَ، فلا يجوزُ؛ لأنَّه لا يصحُّ بيعُهُ، وما لا يصحُّ بيعُهُ لا يصحُّ رهنُهُ.

المثال الرابع: إنسانٌ آخرُ قال: أريدُ منك رهنًا. قال: أرهنك بيتي. وكان البيتُ مَرهُونًا لإنسانٍ سابقٍ فلا يصحُّ؛ لأنَّه لا يصحُّ بيعُهُ، والمشغولُ لا يُشغَلُ.

وإذا قال: رَهْنْتُكَ ما في بطنِ هذه الشاةِ فلا يجوزُ؛ لأنَّه لا يجوزُ بيعُها، والصَّحيحُ أنَّه يصحُّ رهنُها؛ لأنَّ الرهنَ ليس عقدَ معاوضةٍ؛ حتى نقولَ: لا بُدَّ من تحريره وعلمِهِ، فهذا الحملُ الذي في البطنِ لا يخلو من أربعِ حالاتٍ: إمَّا أنَّه أكثرُ من قيمةِ الدِّينِ، أو يكونُ أقلَّ، أو يكونُ مُساويًا، أو يموتُ، فإذا ماتَ أو خَرَجَ مَعِيًّا بحيث لا يُساوي قيمةَ الدِّينِ فلم يضعِ الحقُّ، وغايةُ ما هنالك أنَّ الوثيقةَ التي كان يُؤمِّلُ عليها نَقَصَتْ أو عُدِمَتْ ولكنَّ حقَّه باقٍ.

فإذا خَرَجَ الحملُ أكثرَ من الحقِّ فقد زادَ على الحقِّ، ويجوزُ أن أرهنَ عَيْنًا أكثرَ من الدِّينِ، فما دامتِ المسألةُ توثيقةً فقط والحقُّ باقٍ لن يَضِيعَ فالصَّحيحُ أنَّه جائزٌ، والرَّسولُ ﷺ إنما نهى عن بيعِ الغرَرِ<sup>(١)</sup>، وفرَّقَ بين البيعِ الذي يُقصدُ فيه التَّحرِّيُّ في مُقابَلَةِ العَوَضِ بالعَوَضِ وبين شَيْءٍ لا يُقصدُ منه إِلَّا التَّوثِيقَةُ، إنْ حَصَلَتْ فهي كَمَالٍ وإنْ لم تَحْصُلْ فالحقُّ باقٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣) عن أبي هريرة

حَتَّى الْمُكَاتَبِ<sup>[١]</sup> مَعَ الْحَقِّ<sup>[٢]</sup> وَبَعْدَهُ<sup>[٣]</sup> .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَتَّى الْمُكَاتَبِ» وهو العبد الذي اشترى نفسه من سيده بضمن مؤجل بأجلين فأكثر.

والكتابة مطلوبة شرعاً، بل قال بعض العلماء: إنها واجبة إذا طلبها العبد، وعلم السيد فيه خيراً؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] أي: صلاحاً في دينهم وكسباً في دنياهم.

فهذا الرجل له مكاتب، يعني: له عبد اشترى نفسه منه، وأراد أن يرهنه فإنه يجوز رهنه؛ لأن المكاتب يصح بيعه، ولأن المُرْتَهَنَ سَيَتَفَعُّ بهذا الرهن؛ لأن هذا المكاتب إن عجز عاد رقيقاً وأمكنه بيعه، وإن قدر فإن كسبه في هذه المدة يكون رهناً، وهذا مما يؤيد القول بجواز الرهن إذا كان منفعة، إذا: فالمكاتب يصح رهنه.

وأما المدبر: وهو الذي علّق عتقه بالموت، أي: قال سيده: إذا مت فعندي حرٌّ. فهل يجوز له أن يرهنه؟

الجواب: نعم، يجوز؛ لأنه يجوز أن يبيعه فجاز أن يرهنه؛ لأن هذا المدبر لم يعتق حتى الآن، ويعتق إذا مات سيده.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعَ الْحَقِّ» أي: يصح الرهن مع الحق، أي: مع الدين.

مثاله: قال: بعثك هذا البيت بمئة ألف، على أن ترهنني بيتك الثاني فقال: قبلت، فهنا الرهن مع الحق، فيجوز؛ لأنه صادف ثبوت شيء في ذمة الراهن فصَحَّ.

[٣] قوله: «وَبَعْدَهُ» أي: بعد الحق، مثاله: رجل أقرض شخصاً مئة ألف، ثم جاء يطلبه فقال: أعطني مئة ألف؛ لأنني أقرضتك بدون تأجيل، قال: ليس عندي، قال: إذن: أرهنني بيتك، قال: رهنتك إياه، فهذا يصح، وهذا بعد الحق.



= ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢-٢٨٣] فدل على أن الرهن يكون بعد الحق، فهل يصح قبل الحق؟

كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «مَعَ الْحَقِّ وَبَعْدَهُ» أَمَا قَبْلَهُ فَلَا.

مثاله: إنسان جاء يطلب مني قرضاً مئة ألف، وقلت أنا: لا بُدَّ مِن أَنْ أَتَوَثَّقَ، أَتَرْهَنُنِي بَيْتَكَ؟ قال: نعم، رَهْنْتُكَ بَيْتِي بِالْقَرْضِ الَّذِي سَتَقْرِضُنِي إِيَّاهُ، فهنا الرهن قبل الحق، قالوا: لا يصح؛ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى سَبَبِهِ؛ إِذْ أَنَّ الرَّهْنَ تَوْثِيقٌ دَيْنٍ بَعَيْنٍ، فَإِذَا وَثِّقْتَ قَبْلَ الدَّيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ وُجُودِ السَّبَبِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُقَدِّمُ عَلَى سَبَبِهِ فَهُوَ مُلْغًى؛ وَلِهَذَا قَالُوا: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ يَمِينًا، ثُمَّ قَدَّمَ الْكُفَّارَةَ قَبْلَ أَنْ يَخْلِفَ لَمْ تُحْزِرْهُ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ وُجُودِ السَّبَبِ.

وما ذهب إليه المؤلف هو المشهور عند فقهاءنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الرَّهْنَ لَا يَصِحُّ قَبْلَ ثُبُوتِ الْحَقِّ <sup>(١)</sup>.

وقيل: إِنَّهُ يَصِحُّ قَبْلَ الْحَقِّ، وَكَوْنُهُ قَبْلَ السَّبَبِ لَا يَضُرُّ، كَمَا لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ اشْتَرَطَ فِي الْمَبِيعِ شَرْطًا قَبْلَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ، وَهَذَا - أَيْضًا - إِذَا اتَّفَقَا عَلَى الرَّهْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ فَمَا الْمَانِعُ؟!

فلا مانع في الحقيقة، ولو أننا فتحنا الباب، وقلنا: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِتَحِيلِ الْمُتَحِيلِينَ،

(١) شرح منتهى الإرادات (١٠٦/٢).

بِدَيْنٍ ثَابِتٍ<sup>[١]</sup>، .....

= فجاء المُسْتَدِينُ لِلدَّائِنِ وقال: أُرِيدُ مِنْكَ مِئَةَ أَلْفٍ وَلَكِنِّي أَعْرِفُ أَنَّكَ لَنْ تُقْرِضَنِي إِلَّا بِرَهْنٍ، وَأَنَا الْآنَ أَكْتُبُ لَكَ رَهْنَ بَيْتِي، فَرَهْتُكَ بَيْتِي بِمِئَةِ أَلْفٍ الَّتِي تُقْرِضُنِي، فَقَالَ: لَا مَانِعَ مَا دُمْتَ رَهْتَنِي الْبَيْتَ، هَذِهِ الْمِئَةُ أَلْفٍ، وَلَمَّا انْتَهَى الْعَقْدُ قَالَ لَهُ الْمُسْتَدِينُ: الرَّهْنُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَيْسَ لَكَ رَهْنٌ، فَيَكُونُ بِهَذَا فَتَحَ بَابٍ لِأَهْلِ الْحِيلِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الرَّهْنَ جَائِزٌ مَعَ الْحَقِّ وَقَبْلَ الْحَقِّ وَبَعْدَ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ تَوْثِيقَةٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِدَيْنٍ ثَابِتٍ» هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يَصِحُّ» أَي: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى الرَّاهِنِ، فَالرَّاهِنُ هُوَ الَّذِي يَبْذُلُ الرَّهْنَ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ دَيْنُهُ ثَابِتًا - أَي: الدَّيْنُ الَّذِي عَلَيْهِ - فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ كَدَيْنِ الْكِتَابَةِ - مَثَلًا - فَإِنَّهُ لَيْسَ ثَابِتًا عَلَى الْمُكَاتَبِ؛ إِذْ فِي إِمْكَانِ الْمُكَاتَبِ أَنْ يُعْجِزَ نَفْسَهُ، فَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهِ.

وكَذَلِكَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَإِذَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَى عَاقِلَةٍ شَخْصٍ قَاتِلٍ خَطَأً، وَقَالَ: أَعْطُونِي الدَّيَّةَ، فَقَالُوا: الدَّيَّةُ مُؤَجَّلَةٌ، فَقَالَ: أَعْطُونِي بِهَا رَهْنًا، فَإِنَّ الرَّهْنَ هُنَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الدَّيَّةَ لَيْسَتْ دَيْنًا ثَابِتًا؛ إِذْ أَتَتْهَا لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا إِذَا كَانُوا أَغْنِيَاءَ فِي وَقْتِ الدَّفْعِ، فَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّهْنَ عَقْدٌ لَازِمٌ، وَالدَّيْنُ غَيْرُ الثَّابِتِ لَيْسَ بِلَازِمٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوثَّقَ غَيْرُ الثَّابِتِ بِالثَّابِتِ؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا: لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَهْنَ إِلَّا بِدَيْنٍ ثَابِتٍ.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّهُ يَصِحُّ الرَّهْنُ بِالدَّيْنِ غَيْرِ الثَّابِتِ، وَيَكُونُ الرَّهْنُ تَبَعًا لِلدَّيْنِ،

وَيَلْزَمُ فِي حَقِّ الرَّاهِنِ فَقَطْ<sup>[١]</sup>.

= إن استقر الدين وثبتت الرهن واستقر، وإلا فلا؛ لأن الرهن فرع عن الدين، فإذا كان الدين غير ثابت صار الرهن كذلك غير ثابت حتى يثبت الدين.

وقوله: «بدين ثابت» ظاهره أن الرهن بالعين لا يصح، مثال ذلك: جاء رجل وقال لآخر: أعطني السيارة، فقال: نعم، لكن أريد أن ترهنني شيئاً، فهذا لا يصح؛ لأنه ليس ديناً ثابتاً، وكذلك لو استعار من شخص كتاباً فقال: لا أعيرك إلا إذا رهننتي شيئاً، فإنه لا يصح؛ لأنه لم يثبت عليه دين حتى يرهنه.

والصحيح: أنه يصح أن يؤخذ رهن بالأعيان؛ لأن ذلك عقد جائز لا يتضمن شيئاً محظوراً، وليس فيه ضرر، وليس هذا كالتأمين؛ لأن التأمين يدفع المؤمن الدراهم على كل حال، سواء حصل النقص أم لم يحصل، أما هذا فهو رهنة هذا الشيء، فإن حصل على السيارة تلف أخذته من الرهن، وإن لم يحصل تلف فالرهن لصاحبه، وكذلك الكتاب.

[١] قوله رحمه الله: «ويلزم في حق الراهن فقط» يلزم، أي: يجب الوفاء به، أفادنا المؤلف رحمه الله أن الرهن عقد لازم من وجه، وجائز من وجه آخر، والمراد باللزم والجواز هنا ليس الشرعيين، بل المراد الوضعي، فهو لازم في حق الراهن، جائز في حق المرتهن.

مثال ذلك: رجل استدان من شخص مئة ألف وأرهنه سيارته، فالسيارة الآن بيد المرتهن، فالرهن لازم في حق الراهن، لا يمكنه أن يفسخ الرهن ويقول: أعطني السيارة، والمرتهن في حقه جائز.

= وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّهْنَ حَقٌّ عَلَى الرَّاهِنِ لِلْمُرْتَبِنِ، وَحَقٌّ لِلْمُرْتَبِنِ عَلَى الرَّاهِنِ، وَكُلُّ ذِي حَقٍّ فَلَهُ أَنْ يُسْقِطَ حَقَّهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ، فَإِذَا قَالَ الْمُرْتَبِنُ: أَنَا أَبْرَأْتُكَ مِنْ رَهْنِكَ، وَخَذِ الرَّهْنَ، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ، بَقِيَ الدَّيْنُ مُرْسَلًا لَا رَهْنَ فِيهِ.

لَكِنْ هَلْ يُؤْجَرُ الْمُرْتَبِنُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: يُنْظَرُ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ، بِأَنْ كَانَ الرَّاهِنُ مُحْتَاجًا لِلرَّهْنِ، وَكَانَ رَجُلًا عَاقِلًا نَعْرِفُ أَنَّهُ يَقْدِرُ الْأُمُورَ، وَأَنَّهُ لَنْ يَلْعَبَ بِالْمَالِ، فَهَنَا قَدْ نَقُولُ: مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يَتَنَازَلَ عَنِ الرَّهْنِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ صَاحِبُهُ.

أَمَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الرَّاهِنَ رَجُلٌ مُبَدَّرٌ سَفِيهٌ، لَوْ أَطْلَقْنَا لَهُ الرَّهْنَ لَبَاعَهُ وَتَصَرَّفَ، وَأَضَاعَ ذِمَّتَهُ، وَأَضَاعَ حَقَّ الْآخَرِينَ، فَهَنَا نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَلَّا يَتَنَازَلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْعَفْوِ - وَهُوَ مِمَّا يُحِبُّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] فَأَمَّا بِدُونِ إِصْلَاحِ فَعَدَمِ الْعَفْوِ هُوَ الْخَيْرُ وَالصَّلَاحُ.

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا أَنَّ الرَّهْنَ عَقْدٌ لَازِمٌ مِنْ وَجْهِ، جَائِزٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهَنَاكَ قِسْمٌ آخَرٌ مِنَ الْعُقُودِ لَازِمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، مِثْلُ عَقْدِ الْبَيْعِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup> وَجَبَ يَعْنِي: لَزِمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

وَهَنَاكَ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، كَعَقْدِ الْوَكَالَةِ: إِنْسَانٌ وَكُلُّ شَخْصًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ سَيَّارَةً، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمُوَكَّلِ أَنْ يَفْسَخَ الْوَكَالَةَ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ ذَلِكَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا خِيرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ، رَقْمُ (٢١١٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، رَقْمُ (١٥٣١)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= يَتَضَمَّنُ ضَرَرًا عَلَى أَحَدِهِمَا فَإِنَّ عُمُومَ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup> يَمْنَعُ الضَّرَرَ، وَقِيَاسَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]، مَعَ أَنَّهَا رَجْعِيَّةٌ يُرِيدُ إِمْسَاكَهَا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ أَجْلُ الْعِدَّةِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾ يَعْنِي: لَتَقْعُوا فِي الْعُدْوَانِ.

فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الْوَكِيلَ قَبْلَ الْوَكَالَةِ فِي مَوْسِمِ النَّاسِ فِيهِ نَشِيطُونَ عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، ثُمَّ لَمَّا فَتَرَ النَّاسُ فَسَخَ الْوَكَالَةَ، أَوْ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْوُكَلَاءَ الْمَعْرُوفِينَ قَدْ انْشَغَلُوا فِيهَا وَكُلُّوا فِيهِ فَسَخَ الْوَكَالَةَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُضْطَرَّ الْمُوَكَّلُ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ وَكِيلٍ وَلَا يَجِدُ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ نَقُولُ: إِنَّ فَسَخَهُ يَتَضَمَّنُ ضَرَرًا عَلَى الْآخَرِينَ، فَلَا نُجِيزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَرٍ، كَعَجْزٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ بِلَا عُدْرِ نَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يُشِيرُ إِلَى هَذَا الْمَبْدَأِ الْعَظِيمِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾.

إِذَا: الْعُقُودُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

لَازِمٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ، جَائِزٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ، لَازِمٌ مِنْ طَرَفٍ دُونَ آخَرَ، وَذَلِكَ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٥)، وَابْنُ مَاجَه: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمُ (٢٣٤٠) عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣١٣/١)، وَابْنُ مَاجَه فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٣٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ (٧٤٥/٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْسَلًا، وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ يَتَقَوَّى بِهَا؛ وَلِذَلِكَ حَسَنَةُ النُّووي فِي الْمَجْمُوعِ (٢٥٨/٨)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ (٢١٠/٢) وَالْأَلْبَانِيُّ فِي الصَّحِيحَةِ (٢٥٠)، وَالْإِرَوَاءُ (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ<sup>[١]</sup>.

وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمَبِيعِ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ عَلَى ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ» أي: المُشْتَرَكِ عَلَى الشُّيُوعِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُرَهَّنَ الْمُشَاعُ<sup>(١)</sup>.

مثال ذلك: بيتٌ بين رجلين، لكل واحدٍ منهما النصفُ، فَرَهَنَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ لِدَائِنِهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجُزْءَ الْمُشَاعَ يَجُوزُ بَيْعُهُ، إِذَا حَلَّ أَجَلَ الدَّيْنِ وَلَمْ يُوفَّ بَيْعَ.

والدليل على جواز بيع المشاع قولُ جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ»<sup>(٢)</sup>، فِهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُشَاعِ، إِذَا كَانَ بَيْعُ الْمُشَاعِ جَائِزًا كَانَ رَهْنُهُ جَائِزًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ أَجَلَ الدَّيْنِ وَلَمْ يُوفَّ بَيْعَ، وَبِيعَ الْمُشَاعُ جَائِزٌ، إِذَا: يَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ.

[٢] قوله: «وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمَبِيعِ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ عَلَى ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ» أي: يَجُوزُ أَنْ يُرَهَّنَ الْمَبِيعُ عَلَى ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ، سَوَاءً قَبَضَهُ أَمْ لَمْ يَقْبِضْهُ.

مثال ذلك: باعَهُ كِتَابًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مُلَدَّةً سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَرَهْنَهُ نَفْسَ الْكِتَابِ، فِهَذَا رَهْنُ الْمَبِيعِ عَلَى ثَمَنِهِ، وَهُوَ رَهْنٌ مَعَ الْحَقِّ.

وقوله: «وَوَغَيْرِهِ» أي: كما لو كان عند المُشْتَرِي لَهُ دَيْنٌ سَابِقٌ فَقَالَ: سَأَبِيعُكَ هَذَا الشَّيْءَ وَأَزْهَنُهُ بِدَيْنِكَ السَّابِقِ، فِهَذَا جَائِزٌ، وَهُوَ رَهْنٌ بَعْدَ الْحَقِّ.

(١) وهو المذهب.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم، رقم (٢٢٥٧)، ومسلم: كتاب البيوع، باب الشفعة، رقم (١٦٠٨ / ١٣٤)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ويجوز رهنه على ثمنه وغيره جميعاً، فمثلاً: باعه كتاباً بعشرة دراهم ثمناً مؤجلاً، وعليه من قبل عشرة دراهم، فقال البائع: أرهني هذا الكتاب على ثمنه وعلى الدين السابق، فهذا يجوز.

فرهنه على ثمنه رهن مع الحق، وبالنسبة للدين السابق رهن بعد الحق، فكل مبيع يجوز أن يرهّن على ثمنه، وعلى غيره من دين سابق.

وقوله: «غير المكيل والموزون» المكيل والموزون لا يجوز رهنه على ثمنه، ولا على غيره، وهذا إنما يستثنى فيما إذا رهنه قبل القبض؛ لأن المكيل والموزون لا يجوز بيعهما إلا بعد القبض، أي: لو بعْتُ عليك مئة صاع بربمئتي ريال، وقلت: أنا سوف أرهن المئة صاع حتى تُعطيني مئتي الريال، فالمؤلف يقول: لا يجوز؛ لأن ما لا يصح بيعه لا يصح رهنه، والمكيل قبل أن يُقبض لا يجوز بيعه، فلا يجوز رهنه، هذا وجه العلة، ومثل ذلك: المعدود والمذروع؛ لأنه لا يجوز التصرف في المعدود حتى يعده، فكل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه.

إذا: كل مبيع يرهنه الإنسان على ثمنه، إن كان بعد القبض فلا بأس به مطلقاً بدون تفصيل، وإن كان قبل القبض نظرت فإن كان يصح بيعه قبل قبضه جاز رهنه وإلا فلا؛ لأن الرهن فرع للبيع، وهذا هو المذهب<sup>(١)</sup>.

والصحيح: الجواز؛ لأن النبي ﷺ إنما نهى عن بيع المبيع قبل قبضه على غير بائعه، والحكمة من ذلك: لئلا يربح فيما لم يدخل في ضمانه، ولئلا يربح ربها يغار منه البائع، ويُحاول فسخ البيع.

وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ<sup>[١]</sup> إِلَّا الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ الْأَخْضَرُ قَبْلَ بُدْوٍ  
صَلَاحِهِمَا بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ<sup>[٢]</sup>.

= أَمَّا إِذَا رَهْنَهُ عَلَى الْبَائِعِ وَهُوَ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ  
الْبَائِعُ الَّذِي بَاعَ عَلَيْهِ مِئَةَ صَاعٍ بِمِئَتِي رِيَالٍ: أَنَا لَا أَسْلَمُكَ الْأَصْوَاعَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَنِي  
بِالْثَمَنِ، أُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عِنْدِي رَهْنًا، فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ: إِنَّهُ جَائِزٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
إِنَّمَا نَهَى عَنِ بَيْعِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ قَبْلَ قَبْضِهِ عَلَى غَيْرِ بَائِعِهِ، وَهَذَا رَهْنٌ عَلَى بَائِعِهِ، فَإِذَا  
حَلَّ الْأَجَلَ وَكَانَ الدَّيْنُ مُوجَّلاً وَلَمْ يُوفَّ بِاعِهِ الْبَائِعُ وَاسْتَوْفَى حَقَّهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ» كُلُّ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ  
رَهْنُهُ؛ لِأَنَّ رَهْنَهُ حِينَئِذٍ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَنَّكَ رَهَنْتَ وَلَدَكَ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ.

إِذْنِ الْقَاعِدَةِ: «مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ»؛ لِأَنَّ رَهْنَ مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا فَائِدَةَ  
مِنْهُ، وَالْعُقُودُ الَّتِي لَا فَائِدَةَ مِنْهَا كُلُّهَا لَغَوٌ، لَا يَعْتَبَرُهَا الشَّارِعُ شَيْئًا، فَأَيُّ فَائِدَةٍ أَنْ أُرَهْنَ  
شَيْئًا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلَ مَاذَا أَعْمَلُ؟! لَيْسَ إِلَّا زِيَادَةُ عَنَاءٍ وَمَشَقَّةٍ لَا فَائِدَةَ  
مِنْهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَّا الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ الْأَخْضَرُ قَبْلَ بُدْوٍ صَلَاحِهِمَا بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ»  
وَبُدْوٍ صَلَاحِ الثَّمَرَةِ إِذَا اصْفَرَّتْ أَوْ احْمَرَّتْ، وَالزَّرْعُ إِذَا اشْتَدَّ حَبُّهُ، فَبَيْعُهُمَا قَبْلَ بُدْوٍ  
صَلَاحِهِمَا بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ لَا يَصِحُّ، لَكِنْ رَهْنُهُمَا قَبْلَ بُدْوٍ صَلَاحِهِمَا بِدُونِ شَرْطِ  
الْقَطْعِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ الْأَجَلَ فَإِنْ كَانَ قَدْ بَدَأَ صَلَاحُهُمَا أُمُكِنَ الْبَيْعُ وَإِلَّا انْتَظَرَ  
حَتَّى يَبْدُوَ الصَّلَاحُ.

وَالْمُرْتَبِنُ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ أَنَّ الصَّلَاحَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَهْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ قَدْ دَخَلَ عَلَى  
بَصِيرَةٍ، فَلَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، وَهَذَا الِاسْتِثْنَاءُ وَاضِحٌ، فَيَجُوزُ أَنْ تَرَهْنَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوٍ



= صلاحها، وإن لم يُشترطِ القَطْعُ؛ لأنَّ حقَّ المُرْتَهِنِ لا يَضِيعُ؛ بل إنَّ شَرَطَ القَطْعِ قد يَكُونُ مُفْسِدًا للعَقْدِ؛ لَأَنَّهُ لا فائِدَةَ مِنْهُ.

مَسْأَلَةٌ: رَهْنُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ خُرُوجِهَا، وَالزَّرْعِ قَبْلَ زَرْعِهِ لَا يَصِحُّ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ» وَقَبْلَ الْخُرُوجِ الثَّمَرَةُ مَعْدُومَةٌ، وَالرَّهْنُ تَوْثِيقَةٌ دَيْنٍ بَعَيْنٍ، وَهَذَا لَا عَيْنَ.

وعلى هذا: فإذا جاء الفلاح إلى التاجر، وقال: أنا أريد أن أحرث هذه الأرض وأزرعها، فأريد أن تُقرضني، قال: نعم، أنا أقرضك عشرة آلاف ريال، لكن بشرط أن أُرهنَ الزرع الذي سوف تزرعه في هذه الأرض، فإنه لا يصح؛ لأنَّ الزرع الآن ليس موجودًا، فكيف يَرهنُ شيئًا معدومًا؟! لكنَّ عَمَلَ النَّاسِ على خلاف ذلك، فَيَرهَنُونَ ذلك باعتبار المال.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نَعْدِلُ عن رَهْنِ الثَّمَرَةِ إلى رَهْنِ الشَّجَرَةِ، فَالشَّجَرَةُ قَائِمَةٌ، وَعَنْ رَهْنِ الزَّرْعِ إلى رَهْنِ الْأَرْضِ، فَالْأَرْضُ قَائِمَةٌ؟

نقول: الأرض قد تكون لغير المُستدين، فيكون المُستدينُ مُجَرَّدَ زَارِعٍ، وكذلك الشَّجَرُ قد يكون لغير المُستدين، فالمُستدينُ فلاحٌ ليس له إِلَّا الثَّمَرَةُ، وَالشَّجَرُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ فلا يُمكنُ.

لكن لو أمكنَ بأن يكون المُستدينُ هو مالك الأرض والقرع، قلنا: لا بأس أن يَرهنَ الشَّجَرَةَ وتَدْخُلَ فيها الثَّمَرَةُ، أو أن يَرهنَ الأرض ويدخُلَ فيها الزرع، أمَّا ألا يكون له ملكٌ في الأرض، ولا ملكٌ في الشَّجَرَةِ فهذا لا يصحُّ، لكن كما ذكرنا: عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ

= على خلاف ذلك، فيأتي الفلاح، ويقول للتاجر: أنا أريد أن أحرث في هذه الأرض، وأريد أن تديني وأزهنك الزرع، فيعطيه ما يطلب.

وإذا تأملت وجدت أنه ليس في الشرع ما يمنع ذلك؛ لأن المعاملات الممنوعة كما قال شيخ الإسلام رحمه الله<sup>(١)</sup> وقوله صحيح، مبناها على ثلاثة أشياء: الظلم، والغرر، والميسر، فإذا وجدت معاملة تشتمل على واحد من هذه الأمور الثلاثة فاعلم أن الشرع لا يقرها، وأما ما عدا ذلك مما ينفع الناس، ويسر أحوالهم فاستعين بالله وأفت بحله، حتى يتبين لك التحريم.

وأنت إذا أفتيت بحل ما لم يتبين تحريمه، فأت على حق؛ لأن الأصل في المعاملات الحل، ويوم القيامة سوف يسألك الله عز وجل: لماذا حرمت على عبادي ما لم أحرّمه؟! فماذا يكون الجواب؟!

ليس عندك جواب، لكن لو أحللت لهم شيئاً لا تعلم أنه حرام، قلت: يا ربّي مشيت على قاعدة شرعية «أن الأصل الإباحة» وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وليس في كتاب الله بطلان هذا الشرط، والمسلمون على شروطهم، وقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آتَوْا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

فالإنسان في هذه المسألة بالذات ينبغي أن يغلب جانب الحل؛ لأن تحليل المحرم أهون من تحريم الحلال؛ لأن تحليل المحرم في المعاملات مبني على أصل، لكن تحريم الحلال مبني على غير أصل، وفيه تضيق على العباد بدون برهان من الله عز وجل.

وَلَا يَلْزَمُ الرَّهْنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ<sup>[١]</sup>، .....

= وهذه القاعدة - إن شاء الله - مفيدة، تَنفَعُنَا وَتَنفَعُ غَيْرَنَا، لكن عسى النَّاسُ أَنْ يَمْشُوا على هذا، لكنَّ النَّاسَ الْآنَ بَدَّوْا يَتَفَلَّتُونَ، والحلال ما حَلَّ باليد، فهذا يُسْمُونَهُ تَأْمِينًا تَعَاوُنًا وَغَيْرَ ذَلِكَ، فبدأ النَّاسُ الْآنَ يَظْهَرُونَ عَلَيْنَا بِمُعَامَلَاتٍ تَحْتَاجُ إِلَى تَأْمَلٍ كَبِيرٍ، هل تَنْطَبِقُ على الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أو هي لُغَبَةٌ مِنَ اللَّعِبِ، أو ماذا؟!

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَلْزَمُ الرَّهْنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ» «لَا يَلْزَمُ» أي: في حَقِّ مَنْ هُوَ لَازِمٌ فِي حَقِّهِ وَهُوَ الرَّاهِنُ، إِلَّا بِالْقَبْضِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ، يعني: لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِضَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ، فَلَا يَلْزَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ، فَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ. دَلِيلُ هَذَا: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣] فَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا مَقْبُوضَةٌ.

وقول النبي ﷺ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ النَّفَقَةُ»<sup>(١)</sup> وهذا يَدُلُّ على أَنَّ الْمُرْتَهِنَ يَقْبِضُ الرَّهْنَ؛ وَلأنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا رَهَنَ دِرْعَهُ لِلْيَهُودِيِّ أَقْبَضَهُ إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup>، فإذا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْبِضْهُ لَمْ يَكُنِ الرَّهْنُ لَازِمًا.

والتَّعْلِيلُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْاِسْتِثْنَاءُ إِلَّا بِقَبْضِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ عَلَى وَشَكِّ أَنْ يَتَصَرَّفَ الرَّاهِنُ فِيهِ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ بَيْعِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرهن، باب الرهن مركوب ومخلوب، رقم (٢٥١٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي ﷺ، والقميص في الحرب، رقم (٢٩١٦)،

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) الإصناف (١٤/ ٣٦٠).

= وعلى هذا: فإذا رهن شخص بيتاً بدين عليه، ولكن المُرْتَهَن لم يَقْبِضْهُ، فللرَّاهِن أن يبيع البيتَ وَيَتَصَرَّفَ فيه؛ لأنَّ الرَّهْنَ لا يُلْزَمُ إِلَّا بالقَبْضِ، ولا قَبْضَ هنا، وهذا أحدُ القولين في هذه المسألة.

القول الثاني: أَنَّهُ يُلْزَمُ بالعقد في حق مَنْ هو لازِمٌ في حقه بدون قَبْضٍ، وأنَّ القَبْضَ مِنَ التَّامِّ؛ لأنَّنا مُتَّفِقُونَ على أَنَّ الرَّهْنَ يَنْبُتُ بالعقد، فإذا كان كذلك فَقَدْ قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وهذا يَدْخُلُ فيه عقدُ الرَّهْنِ، سواءً قَبِضَ المَرْهُونُ أم لم يَقْبِضْ.

وقوله تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] لأنَّ جَمِيعَ النَّاسِ يَسْتَقْبِحُونَ هذا، أي: أن يَرَهْنَهُ وَيُعْطِيَهُ ثِقَةً، ثم بعد ذلك يبيعُ وَيَفْسَخُ الرَّهْنَ، وأيضاً فإنَّنا لو قلنا بَعْدَمَ اللُّزُومِ لكان في ذلك فَتْحٌ بابٍ لِكُلِّ مُتَحَيِّلٍ يَتَحَيَّلُ عليه بَعْدَمَ القَبْضِ، ثم إذا تَمَّ العَقْدُ والرَّهْنُ ذَهَبَ فباعه، وما كان ذريعةً إلى الباطلِ فهو باطلٌ، وهذا القول هو الرَّاجِحُ؛ لِلدَّيْلَةِ التي ذَكَرْتُ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣] فليَقْرَأِ الإنسانُ ما بَعْدَهَا؛ حيثُ قال: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾. فَإِنَّ آخِرَ الآيَةِ يَدُلُّ على أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الاِئْتِمَانُ بَيْنَنَا فَإِنَّهُ لا يَجِبُ رَهْنٌ ولا إِشْهَادٌ ولا كِتَابَةٌ، وأيضاً ظاهرُ الآيَةِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ الرَّهْنُ إِلَّا في حالِ السَّفَرِ، وأنتم تَرَوْنَ جَوَازَهُ في السَّفَرِ والحَضَرِ وهو الحقُّ.

وإنَّما نَصَّ اللهُ تعالى على القَبْضِ في المسألة الأولى؛ لَأَنَّهُ لا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَكَّنَ مِنَ التَّوَقُّفَةِ حَقَّ التَّمَكُّنِ إِلَّا إِذَا قَبِضَ، فهو على سَفَرٍ، وليس عنده كاتبٌ فلا يَتَوَقَّعُ مِنَ

وَاسْتِدَامَتُهُ شَرْطٌ<sup>[١]</sup>، .....

= حَقُّهُ إِلَّا بِالرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْبِضْهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْكَرَ الْمَدِينُ الرَّهْنَ، كَمَا أَنَّ الرَّهْنَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْأَلَّا يَحْصُلَ هُنَاكَ تَنَافُرٌ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

وعلى هذا فنقول: ليس في الآية ما يدلُّ على أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطٌ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ مِنْ كَمَالِ التَّوَثُّقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ فِي صُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِمْ مَقْبُوضَةً﴾ ثُمَّ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَقَ أَمَنَّتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

أَمَّا الْحَدِيثُ وَهُوَ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ»<sup>(١)</sup> فهذا نعم، نقول بِمُوجِبِهِ إِذَا قُبِضَ، وَهَلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطٌ لِلزُّومِ؟

الْجَوَابُ: لَا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ رَهْنِ النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَهُ عِنْدَ الْيَهُودِيِّ<sup>(٢)</sup>.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ - وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ - فَتَجِدُ الْفَلَّاحَ يَسْتَدِينُ مِنَ الشَّخْصِ وَيَرْهَنُ مَرْعَتَهُ وَهُوَ بَاقٍ فِي الْمَرْعَةِ، وَيَسْتَدِينُ صَاحِبُ السَّيَّارَةِ مِنْ شَخْصٍ وَيَرْهَنُ السَّيَّارَةَ وَالسَّيَّارَةُ بِيَدِ صَاحِبِهَا، وَكُلُّ يَعْرفُ أَنَّ هَذَا الْمَرْهُونُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ الرَّاهِنُ، وَأَنَّ الرَّهْنَ لَازِمٌ، وَلَا يَمْلِكُ الرَّاهِنُ أَنْ يَفْسَخَهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَاسْتِدَامَتُهُ شَرْطٌ» هَذِهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْقَبْضِ، يَعْنِي: اسْتِدَامَةُ الْقَبْضِ شَرْطٌ فِي الزُّومِ، فَلَوْ قَبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ لِمُدَّةٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ رَدَّهَ عَلَى الرَّاهِنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّهْنِ، بَابُ الرِّهْنِ مَرْكُوبٍ وَمَحْلُوبٍ، رَقْمٌ (٢٥١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ، رَقْمٌ (٢٩١٦)

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى الرَّاهِنِ بِاخْتِيَارِهِ زَالَ لُزُومُهُ، فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ عَادَ لُزُومُهُ إِلَيْهِ<sup>[١]</sup>، .....

= زَالَ اللَّزُومُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَمِرَّ الْقَبْضُ.

مثال ذلك: رَجُلٌ رَهَنَ سَيَّارَتَهُ عِنْدَ إِنْسَانٍ بَدَيْنَ عَلَيْهِ، وَقَبَضَهَا الْمُزْتَهِنُ -صَاحِبُ الدِّينِ- وَبَعْدَ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ أَتَى إِلَيْهِ الرَّاهِنُ، وَقَالَ: أَرْجُو أَنْ تُعْطِيَنِي السَّيَّارَةَ؛ لِأَنِّي أَسْتَأْجُهَا وَهِيَ عِنْدَكَ وَاقِفَةٌ لَا تَسْتَفِيدُ مِنْهَا، قَالَ: نَعَمْ، فَرَدَّهَا الْمُزْتَهِنُ إِلَى الرَّاهِنِ، فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَزُولُ لُزُومُ الرَّهْنِ، وَلِلرَّاهِنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ، هَذَا عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ؛ وَلِهَذَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١] «فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى الرَّاهِنِ بِاخْتِيَارِهِ زَالَ لُزُومُهُ، فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ عَادَ لُزُومُهُ إِلَيْهِ» وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطٌ فِي لُزُومِ الرَّهْنِ، وَأَنَّ اسْتِدَامَتَهُ شَرْطٌ كَذَلِكَ.

وقوله: «بِاخْتِيَارِهِ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَهُ مُكْرَهًا فَاللُّزُومُ بَاقٍ، مِثَالُهُ: أَتَى الرَّاهِنُ إِلَى الْمُزْتَهِنِ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَهُ الرَّهْنَ وَقَالَ: لَتُعْطِيَنِي رَهْنِي أَوْ لَا قُتِلْتَنَّا، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى تَنْفِيزِ مَا هَدَّدَ بِهِ، فَقَالَ الْمُزْتَهِنُ: خُذِ الرَّهْنَ، فَإِنَّ اللَّزُومَ يَبْقَى؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ.

وَلَوْ أَنَّ الْمُزْتَهِنَ قَالَ لَهُ أَبَوْهُ: أَعْطِ الرَّاهِنَ سَيَّارَتَهُ؛ لَيَسْتَفْعَ بِهَا وَهِيَ بَرَهْنُهَا، فَمِنْ أَجْلِ بَرِّهِ بِوَالِدِهِ أَعْطَى الرَّاهِنَ سَيَّارَتَهُ، فَلَا يَبْقَى اللَّزُومُ؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ لَمْ يُكْرِهْهُ وَهُوَ بِاخْتِيَارِهِ.

وَلَوْ فَرَضَ أَنَّ الْمُزْتَهِنَ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ فَرَدَّ الرَّهْنَ إِلَى الرَّاهِنِ عَلَى أَنَّهُ وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ وَأَنَّهُ نَائِبٌ مَنَابَهُ، فَاللُّزُومُ عَلَى رَأْيِ الْمُؤَلِّفِ يَزُولُ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهُ إِلَى الرَّاهِنِ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُؤَلِّفُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ إِلَّا شَرْطًا وَاحِدًا وَهُوَ «بِاخْتِيَارِهِ».

وَعَلَى رَأْيِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ الرَّاهِنُ بِيَعٍ وَنَحْوِهِ فَتَصَرَّفَهُ حَلَالٌ؛

= لأنَّ اللُّزومَ زالَ، وهذا ممَّا يَدُلُّ على بطلانِ هذا القولِ؛ لأنَّ القولَ إذا لَزِمَ منه شيءٌ يُنكَرُ دَلَّ ذلكَ على بطلانِهِ.

وقوله: «فَإِنْ رَدَّهٗ إِلَيْهِ عَادَ لُزُومُهُ إِلَيْهِ» فَإِنْ رَدَّهٗ الرَّاهِنُ إِلَى الْمُزْتَمِنِ، فلا يحتاجُ لُزُومُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً إِلَى تَجْدِيدِ الْعَقْدِ، فَيَعُودُ لَازِمًا بِمُجَرَّدِ رَدِّهِ إِلَى الْمُزْتَمِنِ، فَصَارَ هَذَا الرَّهْنُ يَوْمَ السَّبْتِ لَازِمًا، يَوْمَ الْأَحَدِ غَيْرَ لَازِمٍ، وَيَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لَازِمًا، وَيَوْمَ الثَّلَاثَاءِ غَيْرَ لَازِمٍ.

وقوله: «فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى الرَّاهِنِ» عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهُ إِلَى غَيْرِ الرَّاهِنِ فَلَا يَزُولُ اللُّزُومُ، مِثْلُ أَنْ يُودِعَهُ ثِقَةً، لَكِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُودِعَهُ أَحَدًا إِلَّا بِمُوَافَقَةِ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ لَهُ حَقُّ الْمِلْكِيَّةِ وَالْمُزْتَمِنَ لَهُ حَقُّ التَّوَثُّقَةِ.

وقوله: «فَإِنْ رَدَّهٗ إِلَيْهِ» فَلَوْ رَدَّهٗ الرَّاهِنُ إِلَى غَيْرِ الْمُزْتَمِنِ فَلَا يَعُودُ اللُّزُومُ، نَعَمْ لَوْ كَانَ هَذَا الشَّخْصُ وَكَيْلًا لِلْمُزْتَمِنِ فَرَدَّهٗ الرَّاهِنُ إِلَيْهِ عَادَ اللُّزُومُ.

وقوله: «فَإِنْ رَدَّهٗ إِلَيْهِ عَادَ لُزُومُهُ إِلَيْهِ» وَلَمْ يَقُلْ: بِاخْتِيَارِهِ، فَلَوْ ذَهَبَ الْمُزْتَمِنُ إِلَى الرَّاهِنِ وَقَالَ: أَعْطِنِي الرَّهْنَ وَإِلَّا فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، حَتَّى رَدَّهٗ إِلَيْهِ، فَهَذَا يَعُودُ اللُّزُومُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِكْرَاهَ بِحَقٍّ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مَا زَالَ مَوْجُودًا فِي هَذَا الرَّهْنِ، فَهُوَ لَمْ يُكْرِهْهُ عَلَى شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ حَقِّهِ.

هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُؤَلِّفَ أَسْقَطَ قَوْلَهُ بِاخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارِيًّا.

وَالصَّوَابُ: خِلَافُ هَذَا، فَلَيْسَ الْقَبْضُ شَرْطًا، وَلَا اسْتِدَامَتُهُ شَرْطًا.

وَلَا يَنْفُذُ تَصَرُّفٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِيهِ<sup>[١]</sup> .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَنْفُذُ تَصَرُّفٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِيهِ» يعني: لو أَنَّ أَحَدَهُمَا أَي:

الرَّاهِنَ أَوِ الْمُزْتَهِنَ، تَصَرَّفَ فِيهِ بِأَيِّ تَصَرُّفٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْفُذُ، لِمَاذَا؟

الجواب: أَمَّا كَوْنُ الرَّاهِنِ لَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ؛ فَلأنَّ الرَّهْنَ مَشْغُولٌ بِحَقِّ غَيْرِهِ، وَتَصَرُّفُهُ فِيهِ إِبْطَالٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ، وَأَمَّا كَوْنُ الْمُزْتَهِنِ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ؛ فَلأنَّ الْمُزْتَهِنَ لَيْسَ مَالِكًا وَلَا قَائِمًا مَقَامَ الْمَالِكِ، فَالرَّهْنُ مِلْكٌ لِلرَّاهِنِ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَصَرَّفَ لَا الرَّاهِنُ وَلَا الْمُزْتَهِنُ فِي الْمَرْهُونِ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ سواءٌ كانَ هذا التَّصَرُّفُ نَقْلًا لِمِلْكِيَّةِ الْعَيْنِ أَوْ لِمَنَافِعِهَا، فَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّاهِنَ لَا يَبِيعُ الْمَرْهُونَ وَلَا يُؤَجِّرُهُ، وَعَلَى هَذَا: فَيَبْقَى الرَّهْنُ مُعْطَلًا إِذَا امْتَنَعَ كُلُّ مِنْهُمَا أَنْ يَأْذَنَ لِلْآخَرِ.

فلو أَنَّ الْإِنْسَانَ رَهْنٌ بَيْتًا فِي دِينٍ، وَالدَّيْنُ خَمْسُ مِائَةِ أَلْفٍ، وَالْبَيْتُ تَسَاوَى أُجْرَتُهُ خَمْسِينَ أَلْفًا، فَطَلَبَ الرَّاهِنُ مِنَ الْمُزْتَهِنِ أَنْ يُؤَجِّرَ الْبَيْتَ؛ لِيَنْتَفِعَ بِالْأَجْرَةِ فَأَبَى الْمُزْتَهِنُ، أَوْ طَلَبَ الْمُزْتَهِنُ مِنَ الرَّاهِنِ أَنْ يُؤَجِّرَ الْبَيْتَ فَأَبَى الرَّاهِنُ، فَإِنَّ الْبَيْتَ يَبْقَى مُعْطَلًا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ كَمَا تَرَى فِيهِ شَيْءٌ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا عَقْدًا لَا يَضُرُّ بِحَقِّ الْمُزْتَهِنِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ إِجَابَتُهُ، وَأَنَّ الْمُمْتَنِعَ مِنْهُمَا يُجْبَرُ عَلَى اسْتِغْلَالِ هَذَا النَّفْعِ.

فَإِذَا قَالَ الرَّاهِنُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُؤَجِّرَ الْبَيْتَ وَانْتَفِعَ بِالْأَجْرَةِ، خَمْسُونَ أَلْفًا تُمَثِّلُ قِسْطًا كَبِيرًا مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيَّ، وَأَبَى الْمُزْتَهِنُ، فَإِنَّهُ يُجْبَرُ أَنْ يُوَافِقَ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَضِيعُ بِهِ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ.



بَغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ<sup>[١]</sup> إِلَّا عِتَقَ الرَّاهِنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْإِثْمِ، وَتُؤْخَذُ قِيمَتُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ<sup>[٢]</sup>.

فَإِنْ كَانَ يَضِيعُ بِهِ حَقُّ الْمُزْتَمِنِ، مِثْلُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّاهِنُ تَأْجِيرَهُ عَلَى مَنْ يَدْمُرُ الْبَيْتَ فَيُكْسِرُ الْأَبْوَابَ، وَيُكْسِرُ الزُّجَاجَ، وَيُفْسِدُ الدَّهَانَ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ، فَلِلْمُزْتَمِنِ أَنْ يَمْتَنِعَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّ بِهِ؛ إِذَا أَنَّ هَذَا الْمَرْهُونَ عِنْدَ بَيْعِهِ سَوْفَ يَنْقُصُ فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَقْصٌ فَإِنَّ الْمُتَمَتِّعَ مِنْهَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِ وَإِهْمَالِهِ إِضَاعَةً لِلْمَالِ وَضَرًّا عَلَى الرَّاهِنِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ» عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِلثَّانِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، فَإِذَا قَالَ الْمُزْتَمِنُ لِلرَّاهِنِ: أَجْرُهُ مِنْ شَيْءٍ، فَأَجْرُهُ، فَلَا حَرَجَ. وَلَكِنْ أَيْنَ تَكُونُ الْأَجْرَةُ؟

الْجَوَابُ: تَكُونُ تَبَعًا لِلرَّهْنِ، تُحْفَظُ فِي أَيِّ مَكَانٍ تُحْفَظُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ حَتَّى يَحِلَّ الدِّينُ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَذِنَ الرَّاهِنُ لِلْمُزْتَمِنِ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ! أَجْرُهُ، فَإِنَّهُ يُؤَجَّرُهُ، وَإِذَا قَبِضَ الْأَجْرَةَ أَسْقَطَ قَدْرَهَا مِنْ دَيْنِهِ.

وَهَذَا هُوَ الْمُتَمَتِّعُ، أَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ أَحَدُهُمَا أُجْبِرَ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ضَرَرٌ عَلَى الْمُزْتَمِنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَّا عِتَقَ الرَّاهِنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْإِثْمِ، وَتُؤْخَذُ قِيمَتُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ» يَعْنِي: إِلَّا عِتَقَ الرَّاهِنِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ، يَعْنِي: إِلَّا عِتَقَ الرَّاهِنِ الْمَرْهُونَ فَإِنَّهُ يَنْفَذُ، وَيَعْتَقُ الْعَبْدَ الْمَرْهُونَ، لَكِنْ مَعَ الْإِثْمِ، وَيُضَمَّنُ الرَّاهِنُ قِيمَتَهُ، وَتَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ.

= مثال ذلك: رَجُلٌ اسْتَدَانَ مِنْ شَخْصٍ حَمْسِينَ أَلْفًا، وَأَرْهَنَهُ عَبْدَهُ، ثُمَّ إِنَّ الرَّاهِنَ أَعْتَقَ الْعَبْدَ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِعْتَاقُهُ الْعَبْدَ حَرَامٌ، لَكِنَّ الْعِتْقَ يَنْفَعُ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا كَوْنُ إِعْتَاقِهِ حَرَامًا؛ فَلِأَنَّهُ تَصَرَّفَ يَنْقُطُ بِهِ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ فَكَانَ حَرَامًا، وَأَمَّا كَوْنُهُ نَافِذًا فَلِأَنَّ الْعِتْقَ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّرَايَةِ وَالتَّغْلِبِ فَيَنْفَعُ مَعَ التَّحْرِيمِ، وَلِأَنَّ الشَّارِعَ مُتَشَوِّفٌ إِلَى الْعِتْقِ وَيَحْتُّ عَلَيْهِ وَيُرَغَّبُ فِيهِ.

ولكن ماذا عن حَقِّ الْمُزْتَهِنِ؟

يقولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتُؤْخَذُ قِيَمَتُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ» تُؤْخَذُ الْقِيَمَةُ مِنَ الرَّاهِنِ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَتُجْعَلُ رَهْنًا، وَلَمْ يَقُلْ: يُؤْخَذُ ثَمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبِعْهُ، وَعَلَى هَذَا فَيَقُومُ هَذَا الْعَبْدُ ثُمَّ تُجْعَلُ الْقِيَمَةُ رَهْنًا مَكَانَهُ.

فَيَتَعَلَّقُ بِعِتْقِ الرَّاهِنِ الْمَرْهُونَ ثَلَاثَةٌ أَحْكَامٍ: النُّفُوذُ، وَالتَّحْرِيمُ، وَأَنْ تُؤْخَذَ قِيَمَتُهُ فَتَكُونَ رَهْنًا.

فإذا كان الرَّاهِنُ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

يَبْطُلُ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ، وَيَبْقَى الدَّيْنُ الْأَصْلِيُّ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ. وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «إِلَّا عِتْقَ الرَّاهِنِ» أَنَّ عِتْقَ الْمُزْتَهِنِ لَا يَصِحُّ وَلَا يَنْفَعُ؛ وَالْعِلَّةُ أَنَّهُ لَيْسَ مَالِكًا لَهُ، فَالْمُزْتَهِنُ لَا يَنْفَعُ عِتْقُهُ مُطْلَقًا.

أَمَّا لَوْ بَاعَ الرَّاهِنُ هَذَا الْعَبْدَ وَلَمْ يُعْتِقْهُ فَهَذَا يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ، وَتَقَدَّمَ لِمَاذَا نَفَذَ الْعِتْقُ مَعَ التَّحْرِيمِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ قُوَّةُ سَرَيَانِ الْعِتْقِ، لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

(١) وهو المذهب.

وَنَهَاءُ الرَّهْنِ وَكَسْبُهُ وَأَرْضُ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ مُلْحَقٌ بِهِ<sup>[١]</sup> .....

وَالصَّوَابُ: أَنْ عِتَقَهُ حَرَامٌ، وَلَا يَصِحُّ.

أَمَّا كَوْنُهُ حَرَامًا؛ فَلَأَنَّ فِي تَنْفِيذِهِ إِسْقَاطًا لِحَقِّ الْمُزْتَمِنِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَنْفُذُ؛ فَلِأَنَّهُ أَمْرٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ؛ إِذْ هُوَ حَرَامٌ، فَكَيْفَ نَقُولُ: هُوَ حَرَامٌ، ثُمَّ نَقُولُ: يَنْفُذُ؟!

فَهَذَا تَنَاقُضٌ، بَلْ مُحَادَّةٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup> وَكَيْفَ يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِمَعْصِيَتِهِ؟!

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا مِنْ أَجْلِ قُوَّةِ سَرِيانِ الْعِتْقِ، فنَقُولُ: قُوَّةُ سَرِيانِ الْعِتْقِ مَا لَمْ يَبْطُلْ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ، وَإِذَا بَطُلَ فَلَا يَجُوزُ، فَالْعِتْقُ عِبَادَةٌ؛ وَلِهَذَا جَاءَ كَفَّارَةٌ فِي الْقَتْلِ وَالظَّهَارِ وَالْيَمِينِ فَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَادَاتِ، فَإِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ كَانَ بَاطِلًا، فَإِذَا أَذِنَ الْمُزْتَمِنُ لِلرَّاهِنِ أَنْ يُعْتَقَهُ فَهَذَا يَجُوزُ وَلَا إِشْكَالَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَهَاءُ الرَّهْنِ وَكَسْبُهُ وَأَرْضُ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ مُلْحَقٌ بِهِ» الرَّهْنُ أَيُّ: الْمَرْهُونُ، فَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ يَأْتِي كَثِيرًا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ [الطلاق: ٤] الْأَحْمَالُ جَمْعُ حَمَلٍ بِمَعْنَى مَحْمُولٍ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» أَيُّ: مَرْدُودٌ، فَنَهَاءُ الرَّهْنِ، أَيُّ: مَا يَحْصُلُ مِنْهُ مِنْ ثَمَرٍ وَدَرٍّ وَنَسْلِ، مُلْحَقٌ بِهِ، وَكَسْبُهُ مُلْحَقٌ بِهِ، وَأَرْضُ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ مُلْحَقٌ بِهِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَكُونُ رَهْنًا.

النَّهَاءُ يَكُونُ مُتَّصِلًا وَيَكُونُ مُنْفَصِلًا، فَإِذَا رَهْنُهُ شَاءَ هَزِيلَةً، ثُمَّ سَمِنَتْ، وَزَادَ حِمْمُهَا،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وَكَبُرَ جِسْمُهَا، فهذه الزيادة لا شك أنها تدخل في الرهن، ولو قلنا: إنها لا تدخل لقال الراهن للمرتين: ليس لك إلا قيمته هزيلة، ولكن الأمر كما قال المؤلف، فالزيادة المتصلة تلحق ولا إشكال، والزيادة المنفصلة -أيضا- تلحق.

مثاله: رهنه شاة، فحملت الشاة بعد الرهن وولدت، وأولادها ولدوا، فالأولاد منها ومن أولادها يتبعون الرهن؛ لأنها نأؤه، وكذلك يقال فيها لو رهنه نخلا ففما النخل وكبر، فإن النماء يتبع الأصل، وكذلك لو أثمر النخل بعد أن رهن فإن ثمرته تكون رهنًا؛ لأنها نأؤه له.

وقوله: «وكسبه» أي: ما اكتسبه الرهن، كعبد التجر، يعني: رهن عبدًا والتجر العبد، وكسب، فكسب العبد رهنًا تبعًا لأصله.

وكذلك لو أذن الراهن للمرتين أن يؤجر البيت المرهون، وأجره، فأجرته تكون رهنًا؛ لأن الفرع يتبع الأصل.

وقوله: «وأرش الجناية عليه ملحق به» -أيضا- أرش الجناية عليه، أي: ما يؤخذ بسبب الجناية على الرهن، يتبع الرهن.

مثال هذا: رهن شاة عند إنسان، ثم إن أحدًا من الناس اعتدى عليها، وكسر رجلها، ونقصت قيمتها، فإن الراهن صاحب الشاة سوف يأخذ النقص من المعتدي الذي جنى، فهذا النقص الذي أخذه من الجاني يكون رهنًا، وهكذا -أيضا- لو كان عبدًا رهنه، ثم جنى عليه إنسان، فأتلف منه عضوًا، فإن دية هذا العضو تكون رهنًا.

فصار النماء والكسب وأرش الجناية يلحق بالرهن، أي: جميع ما يتفرع من الرهن يلحق به.

وَمَوْؤَنَتُهُ عَلَى الرَّاهِنِ <sup>[١]</sup> وَكَفَنَهُ <sup>[٢]</sup> وَأُجْرَةُ مَحْزَنِهِ <sup>[٣]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَوْؤَنَتُهُ عَلَى الرَّاهِنِ» مَوْؤَنَتُهُ، يعني: طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَكِسْوَتُهُ  
إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى كِسْوَةٍ، عَلَى الرَّاهِنِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ،  
لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ» <sup>(١)</sup> فَلَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ.

مثال ذلك: إِذَا كَانَ الرَّهْنُ يَحْتَاجُ إِلَى حِرَاسَةٍ، وَاسْتَأْجَرْنَا حَارِسًا يَحْرُسُهُ، فَتَكُونُ  
الْأُجْرَةُ عَلَى الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهَا حِرَاسَةٌ لِلْمَلِكِ، وَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ بَيْنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّ  
كُلًّا مِنْهُمَا سَوْفَ يَسْتَفِيدُ.

نَقُولُ: هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْغُرْمَ بِالْغَنَمِ، فَمَنْ لَهُ غُنْمٌ شَيْءٍ فَعَلَيْهِ غُرْمُهُ.

[٢] قوله: «وَكَفَنَهُ» كَذَلِكَ كَفَنَهُ لَوْ مَاتَ، يَعْنِي: لَوْ كَانَ الْمَرْهُونُ عَبْدًا فَمَاتَ،  
فَإِذَا مَاتَ يَحْتَاجُ إِلَى أُجْرَةِ غَاسِلٍ، وَقِيَمَةِ مَاءٍ، وَقِيَمَةِ كَفَنِ، فَتَكُونُ هَذِهِ عَلَى الرَّاهِنِ؛  
لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ.

[٣] قوله: «وَأُجْرَةُ مَحْزَنِهِ» يَعْنِي: لَوْ كَانَ الرَّهْنُ يَحْتَاجُ إِلَى خَزَنِ، وَاسْتَأْجَرْنَا مَكَانًا

(١) أخرجه الشافعي في المسند ترتيب سنجر (٣/ ٢١٥)، وابن ماجه: كتاب الرهون، باب لا يغلق الرهن (٢٤٤١)، وابن حبان ٢٥٨/ ١٣ (٥٩٣٤)، والدارقطني (٣/ ٣٢)، والحاكم (٢/ ٥١)، والبيهقي (٦/ ٣٩)  
عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ. والدارقطني والحاكم على شرط الشيخين. وقال الألباني في ضعيف موارد الظمان (١٣٢): شاذ، والمحفوظ عن سعيد مرسل.

وأخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٢٨)، والشافعي في المسند ترتيب سنجر (٣/ ٢١٤، ٢١٦)، ومن طريقه  
البيهقي (٦/ ٣٩)، وعبد الرزاق في المصنف ٨/ ٢٣٧ (١٥٠٣٤)، وابن أبي شيبة في المصنف ١١/ ٥٥٥  
(٢٣٢٥٠)، وأبو داود في المراسيل (١٨٦، ١٨٧) عن الزهري عن سعيد مرسلًا. قال البيهقي: «وهو  
المحفوظ». ورجحه ابن عبد الهادي في المحرر (٨٩٢)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤٣٠): وهذا  
الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعللونها. وانظر: بيان  
الوهم والإيهام لابن القطان (٢٣٣٤)، ونصب الراية (٤/ ٣٢٠)، والتلخيص (١٢٣٢).

وَهُوَ<sup>[١]</sup> أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ<sup>[٢]</sup> إِنْ تَلَفَ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>[٣]</sup>.

= نُخَزِّنُهُ فِيهِ، فَأَجْرَةُ الْمَخْزَنِ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَخْزَنَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْجَمِيعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَجْرَةُ الْمَخْزَنِ عَلَى الْجَمِيعِ، نَقُولُ: لَا؛ لِأَنَّ عَيْنَ هَذَا الْمَالِ لِلرَّاهِنِ، فَنُغْنِمُهُ لَهُ وَغُرْمُهُ عَلَيْهِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمَرْهُونِ.

[٢] قوله: «أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ» فَيَدُ الْمُرْتَهِنِ يَدُ أَمَانَةٍ؛ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَصَلَ الْمَالُ فِي يَدِهِ بِإِذْنٍ مِنْ مَالِكِهِ، وَكُلُّ مَالٍ حَصَلَ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ، أَوْ إِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ فَهُوَ بِيَدِ صَاحِبِهِ أَمَانَةٌ.

بِإِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ كَالْوَكِيلِ -مَثَلًا- فَهُوَ يَقْبِضُ الْمَالَ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ فَهُوَ إِذَا أَمِينٌ، وَإِذْنٌ مِنَ الشَّارِعِ مِثْلُ وَلِيِّ الْيَتِيمِ فَإِنَّهُ يَقْبِضُ مَالَ الْيَتِيمِ، وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ بِإِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ.

وَضَدُّ ذَلِكَ الْغَاصِبُ؛ فَإِنَّ الْمَالَ بِيَدِهِ لَيْسَ أَمَانَةً؛ وَلِهَذَا يَضْمَنُهُ مُطْلَقًا، أَمَّا هَذَا فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدِ بِلِقْبَاضِهِ بِحَقٍّ، وَإِذَا كَانَ أَمَانَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى الشَّرْعُ فِي قَوْلِهِ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا»<sup>(١)</sup> وما عدا ذلك لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَقَدْ سَبَقَ.

[٣] وَلَكِنْ يَتَفَرَّغُ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ أَمَانَةٌ قَوْلُهُ: «إِنْ تَلَفَ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ» «إِنْ تَلَفَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الشَّيْءِ الْمَرْهُونِ، «مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّهْنِ، بَابُ الرِّهْنِ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ، رَقْمُ (٢٥١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يَسْقُطُ بِهِلَاكِهٖ <sup>[١]</sup> شَيْءٌ مِّنْ دَيْنِهِ <sup>[٢]</sup>، .....

= فَإِنْ كَانَ مِنْهُ تَعَدُّ فَالضَّحَانُ عَلَيْهِ، أَي: عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَرَطَ فَإِنَّ ضَمَانَهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: «مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ وَلَا تَقْرِيطٍ» وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّعَدِّيِّ وَالتَّقْرِيطِ:

أَنَّ التَّعَدِّيَّ: فِعْلٌ مَا لَا يَجُوزُ.

وَالتَّقْرِيطُ: تَرْكُ مَا يَجِبُ.

مِثَالُهُ: لَوْ أَنَّ شَخْصًا ارْتَهَنَ نَاقَةً مِنْ آخَرٍ، ثُمَّ لَمْ يُحِطْهَا بِعِنَايَةٍ، فَقَضَى عَلَيْهَا الْبَرْدُ، فَإِنَّا نَقُولُ: هَذَا تَقْرِيطٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُجْعَلَهَا فِي مَكَانٍ دَافِيٍّ؛ لئَلَّا تَمُوتَ.

مِثَالُ آخَرٍ: رَجُلٌ رَهَنَ بَعِيرًا، ثُمَّ إِنَّ الْمُرْتَهِنَ صَارَ يَحْمِلُ عَلَيْهِ وَيَكْذِبُهُ فَإِنَّا نُسَمِّي ذَلِكَ تَعَدِّيًّا.

فَإِنْ تَعَدَّى أَوْ قَرَطَ الْمُرْتَهِنُ فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ وَلَمْ يُقَرِّطْ فَلَيْسَ بِضَامِنٍ؛ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَبَضَهُ مِنْ صَاحِبِهِ بِإِذْنِهِ، فَهُوَ أَمَانَةٌ بِيَدِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَسْقُطُ بِهِلَاكِهٖ» أَي: الرَّهْنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «شَيْءٌ مِّنْ دَيْنِهِ» أَي: مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهِ، بَلْ يَبْقَى الدَّيْنُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ اسْتَدَانَ مِنْ شَخْصٍ وَأَرْهَنَهُ سَيَّارَتَهُ، ثُمَّ إِنَّ السَّيَّارَةَ اخْتَرَقَتْ، وَكَانَتْ مَرْهُونَةً بِخَمْسِينَ أَلْفَ رِيَالٍ، فَهَلْ يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ فِي مُقَابِلِ الْاِخْتِرَاقِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ وَلِهَذَا قَالَ: «شَيْءٌ» وَهِيَ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَلَا يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ لَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُلَاحَظَ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ إِذَا

وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ<sup>[١]</sup>، .....

= لم يَكُنْ بَتَعَدُّ أو تَفْرِيطُ، فَإِنْ كَانَ بَتَعَدُّ أو تَفْرِيطُ أُلْزِمَ الْمُزْتَمِنُ بِالضَّمَانِ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الدَّيْنِ بِمَقْدَارِ مَا لَزِمَهُ مِنْ ضَمَانِهِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ أو يُفْرِطْ، فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِه شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْجِهَةَ مُنْفَكَّةً، فَهَذَا رَهْنٌ تَوْثِيقَةٌ، وَهَذَا دَيْنٌ ثَابِتٌ فِي الدِّمَّةِ فَلَا يَتَسَاقَطَانِ.

مِثَالُ آخَرٍ: رَجُلٌ رَهَنَ خَمْسَ شَيْءٍ مُتَقَارِبَةِ الثَّمَنِ بِخَمْسِ مِئَةِ رِيَالٍ، فَتَلَفَتْ وَاحِدَةً، هَلْ يَسْقُطُ مُقَابِلَهَا مِئَةٌ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِإِنْفِكَائِ الْجِهَةِ، فَإِذَا تَلَفَتْ اثْنَتَانِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْخَمْسُ مِئَةٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

فَمَا هَلَكَ مِنَ الْمَرْهُونِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا أو مُفَرِّطًا، فَهَذَا يَضْمَنُ وَيُسْقُطُ مِنْ دَيْنِهِ إِلَّا إِذَا أَوْفَاهُ.

فَإِنْ أَسْقَطَهُ الْمُزْتَمِنُ، يَعْنِي أَنَّ الْمُزْتَمِنَ رَحِمَ الرَّاهِنَ الَّذِي تَلَفَ مَالُهُ الْمَرْهُونُ فَاسْقَطَ شَيْئًا مِنْ دَيْنِهِ فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، بَلْ يُحْمَدُ وَيُشْكَرُ عَلَى أَنْ جَبَرَ قَلْبَ أَخِيهِ بِإِسْقَاطِ شَيْءٍ مِنَ الدَّيْنِ مُقَابِلَ مَا تَلَفَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ» أَي: بَعْضُ الْمَرْهُونِ، فَبَاقِيهِ رَهْنٌ، لَكِنْ هَلْ هُوَ رَهْنٌ فِيَمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الدَّيْنِ أو رَهْنٌ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ؟

الْجَوَابُ: بِجَمِيعِ الدَّيْنِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ رَهَنَ عَشَرَ شَيْءٍ بِمِئَةِ رِيَالٍ، وَتَلَفَ مِنَ الشَّيْءِ الْعَشْرِ خَمْسًا، وَبَقِيَ خَمْسٌ، هَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْخَمْسَ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ أو رَهْنٌ بِمَا يُقَابِلُهَا مِنَ الدَّيْنِ وَهُوَ خَمْسُونَ، وَبَقِيَ النِّصْفُ الثَّانِي مِنَ الدَّيْنِ مُرْسَلًا لَيْسَ فِيهِ رَهْنٌ؟



وَلَا يَنْفَكُ بَعْضُهُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ<sup>[١]</sup>، وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ دُونَ دَيْنِهِ<sup>[٢]</sup>.

الجواب: الأول؛ لأنَّ هذا عَقْدُ تَوْثِيقَةٍ، وليس عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ حَتَّى نَقُولَ: مَا تَلَفَ فَإِنَّهُ يُقَابَلُ بِعَوَضٍ، فَالرَّهْنُ عَقْدُ تَوْثِيقَةٍ، وَالتَّزَاكُمُ فِيهِ تَزَاكُمُ اسْتِحْقَاقٍ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِكُلِّ الدَّيْنِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ الدَّيْنَ نِصْفُهُ لَهُ رَهْنٌ وَنِصْفُهُ لَيْسَ لَهُ رَهْنٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْهُونَ تَلَفَ بَعْضُهُ، أَيْ نِصْفُهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَنْفَكُ بَعْضُهُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ» هَذَا - أَيْضًا - مَهْمٌ: لَا يَنْفَكُ بَعْضُ الرَّهْنِ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ، وَمَعَ بَقَاءِ كُلِّ الدَّيْنِ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ رَهْنَ خَمْسَ شَيْءٍ بِخَمْسِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَوْفَى مِنَ الدَّرَاهِمِ الْخَمْسِ مِئَةَ ثَلَاثِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، وَالْمَرْهُونُ خَمْسُ شَيْءٍ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ مَا يُقَابَلُ الْوَفَاءَ يَنْفَكُ بِهِ الرَّهْنُ؟

الجواب: لا، بَلْ نَقُولُ: يَبْقَى الرَّهْنُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لَا يَنْفَكُ بَعْضُهُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ» بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، رَهْنًا بِبَاقِي الدَّيْنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ دُونَ دَيْنِهِ» تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ دُونَ دَيْنِهِ، أَمَّا الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ فَلَا فِيهَا مَصْلَحَةٌ وَهُوَ زِيَادَةُ التَّوْثِيقَةِ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي دَيْنِهِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَشْغَلَ هَذَا الرَّهْنُ بِالْدَّيْنِ الثَّانِي، مَعَ أَنَّهُ مَشْغُولٌ بِالْدَّيْنِ الْأَوَّلِ، وَالْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ.

مِثَالُ الزِّيَادَةِ فِي الرَّهْنِ: رَجُلٌ اسْتَدَانَ مِنْ شَخْصٍ خَمْسِينَ أَلْفًا، وَقَالَ لَهُ الشَّخْصُ: أُرِيدُ رَهْنًا، فَقَالَ: هَذِهِ سَيَّارَتِي، فَأَخَذَهَا، وَانْتَهَى الْعَقْدُ عَلَى هَذَا، أَنَّ الرَّهْنَ سَيَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ وَهُوَ الْمُزْتَمِنُ شَعَرَ أَنَّ السَّيَّارَةَ لَا تَكْفِي فِي الدَّيْنِ، فَطَلَبَ مِمَّنْ رَهْنَهُ السَّيَّارَةَ أَنْ يَرْهَنَهُ سَيَّارَةً أُخْرَى، فَهَذَا يَجُوزُ.

لكن هل يُجْبَرُ المَدِينُ على أَنْ يَرْهَنَ الأُخْرَى؟

=

الجواب: لا يُجْبَرُ، لكن لو اتَّفَقَا فلا بأس؛ لأنَّه ليس فيه ظلمٌ ولا رِبَا.

وأما الزَّيَادَةُ في الدِّينِ فلا.

مثالُه: رَجُلٌ اسْتَدَانَ مِنْ شَخْصٍ خَمْسِينَ أَلْفًا، وقال له: لك الْبَيْتُ رَهْنًا، ثم إنَّ المَدِينَ احتَاجَ زِيَادَةَ مَالٍ فجاءَ إلى المُرْتَهِنِ وقال: أَقْرِضْنِي، قال: أَعْطِنِي رَهْنًا، قال: الرَّهْنُ الأوَّلُ، فالدَّيْنُ الأخيرُ يَتَّبِعُ الرَّهْنَ الأوَّلَ، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إنَّ هذا لا يَجُوزُ؛ لأنَّ الرَّهْنَ مَشْغُولٌ بالدَّرَاهِمِ الأوْلى.

والصَّوابُ: الجَوَازُ، وأنَّه لا بأسَ بِزِيَادَةِ الدِّينِ؛ لأنَّه بِرِضا الطَّرَفَيْنِ وفيه مَصْلَحَةٌ للرَّاهِنِ، وهو قَوْلٌ لبعضِ العُلَمَاءِ؛ وذلك لأنَّ المُرْتَهِنَ قد تَوَثَّقَ لِنَفْسِهِ، فإذا جاءَ الرَّاهِنُ وَطَلَبَ منه أَنْ يُضِيفَ إلى الدِّينِ الأوَّلِ شَيْئًا يَدْخُلُ في الرَّهْنِ صارَ من نَصِيبِ الرَّاهِنِ، وما المانعُ أَنْ يَكُونَ لأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مَصْلَحَةٌ، وهي مَصْلَحَةٌ ليس فيها رِبَا؟! رُبَّما!

وقولُهم: إنَّ المَشْغُولَ لا يُشْغَلُ، فَصَحِيحٌ إذا كان الشَّاعِلُ أَجْنَبِيًّا، أمَّا إذا كان الشَّاعِلُ هو الشَّاعِلُ الأوَّلَ وَرَضِيَ بذلك فما المانعُ؟! رُبَّما!

ولهذا عَمَلَ النَّاسُ على جَوَازِ الزَّيَادَةِ في الدِّينِ، أي: خِلافُ المَذْهَبِ، فيَأْتِي الفَلَّاحُ عِنْدَنَا وَيَسْتَدِينُ مِنَ التَّاجِرِ، وَيَقُولُ: أَرْهَنُكَ الْفِلَاحَةَ بهذا الدِّينِ، ثم يَسْتَدِينُ منه مَرَّةً ثَانِيَةً، وَيَقُولُ: هذا الدِّينُ دَاخِلٌ في الرَّهْنِ الأوَّلِ، والقُضَاءُ يَحْكُمُونَ بِصِحَّةِ ذَلِكَ.

وَإِنْ رَهَنَ عِنْدَ اثْنَيْنِ شَيْئًا فَوْقَ أَحَدِهِمَا<sup>[١]</sup> أَوْ رَهْنَاهُ شَيْئًا فَاسْتَوْفَى مِنْ أَحَدِهِمَا<sup>[٢]</sup> انْفَكَ فِي نَصِيْبِهِ<sup>[٣]</sup>.

وَمَتَى حَلَّ الدَّيْنُ<sup>[٤]</sup> وَامْتَنَعَ مِنْ وَفَائِهِ<sup>[٥]</sup> .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ رَهَنَ عِنْدَ اثْنَيْنِ شَيْئًا فَوْقَ أَحَدِهِمَا» هذا الشَّيْءُ الْمَرْهُونُ مِلْكٌ لَوَاحِدٍ، رهنه عند اثنين، فوقَ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ يَنْفَكُ الرَّهْنُ فِي نَصِيْبِهِ دُونَ نَصِيْبِ صَاحِبِهِ.

مثال ذلك: اسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو وَبَكَرٍ مِئَةَ أَلْفٍ، فَكُلُّ وَاحِدٍ أَدَانَهُ خَمْسِينَ أَلْفًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا الْبَيْتُ رَهْنٌ بَدَيْنِكُمَا، ثُمَّ أَوْفَى عَمْرًا، فَهَلْ يَنْفَكُ فِي نَصِيْبِهِ؟

الجواب: نعم، وَيَبْقَى هَذَا الْبَيْتُ مَرْهُونًا نِصْفُهُ فَقَطْ، وَبَاقِيهِ غَيْرُ مَرْهُونٍ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنْ رَهَنَ عِنْدَ اثْنَيْنِ شَيْئًا فَوْقَ أَحَدِهِمَا».

[٢] قوله: «أَوْ رَهْنَاهُ شَيْئًا فَاسْتَوْفَى مِنْ أَحَدِهِمَا» الْمَرْهُونُ شِرْكَةٌ.

مثالُه: هَذَا بَيْتٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، اسْتَدَانَ الرَّجُلَانِ مِنْ شَخْصٍ فَرَهْنَاهُ الْبَيْتَ الْمَشْتَرَكَ، فَاسْتَوْفَى مِنْ أَحَدِهِمَا، فَهَلْ يَنْفَكُ الرَّهْنُ فِي نَصِيْبِهِ؟

[٣] يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «انْفَكَ فِي نَصِيْبِهِ» وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى عَقْدَيْنِ، فَإِذَا انْفَكَ الرَّهْنُ فِي أَحَدِ الْعَقْدَيْنِ بَقِيَ الرَّهْنُ الْآخَرُ.

[٤] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَتَى حَلَّ الدَّيْنُ» عَلَى الْمَدِينِ الَّذِي هُوَ الرَّاهِنُ.

[٥] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَامْتَنَعَ مِنْ وَفَائِهِ» أَي: امْتَنَعَ الْمَدِينُ الَّذِي هُوَ الرَّاهِنُ مِنْ

وَفَائِهِ.

فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَوَقَّى الدَّيْنَ<sup>[١]</sup>، وَإِلَّا أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَائِهِ أَوْ بَيْعِ الرَّهْنِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَوَقَّى الدَّيْنَ» أي: أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ إِذَا كَانَ الرَّهْنُ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ، أَوْ الْعَدْلُ إِذَا كَانَ الرَّهْنُ عِنْدَ عَدْلٍ، يعني: عند رَجُلٍ عَدْلٍ اتَّفَقَا عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ لِلْعَدْلِ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَوَقَّى الدَّيْنَ.

مِثَالُهُ: رَهَنَ سَيَّارَتَهُ عِنْدَ شَخْصٍ اسْتَدَانَ مِنْهُ مِئَةَ أَلْفٍ، ثُمَّ حَلَّ الدَّيْنَ، وَكَانَ قَدْ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنَّهُ إِذَا حَلَّ الدَّيْنَ وَلَمْ أُوفَّ فَبِعْ، فَهَذَا نَقُولُ: إِذَا حَلَّ الدَّيْنَ، وَقَالَ: أَوْفِنِي، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، فَهَذَا يَبِيعُهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الْإِذْنَ الْأَوَّلَ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ الْعَدْلُ» مِثْلُ أَنْ تَكُونَ السَّيَّارَةُ الَّتِي رَهَنَهَا عِنْدَ الدَّائِنِ بِيَدِ شَخْصٍ ثَالِثٍ، يعني: أَنَّ الرَّاهِنَ الَّذِي اسْتَدَانَ لَمْ يَتَّقْ بِالْمُرْتَهِنِ، وَجَعَلَ السَّيَّارَةَ عِنْدَ شَخْصٍ آخَرَ عَدْلٍ مَأْمُونٍ، وَقَالَ لَهُ: إِذَا حَلَّ الدَّيْنَ وَلَمْ أُوفَّ فَبِعِ السَّيَّارَةَ وَأَوْفِ الْمُرْتَهِنَ، فَنَقُولُ: إِذَا حَلَّ الدَّيْنَ وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْوَفَاءِ، فَإِنَّ الْعَدْلَ يَبِيعُهَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ إِذْنِ؛ لِلإِذْنِ السَّابِقِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَوَقَّى الدَّيْنَ».

[٢] قوله: «وَإِلَّا أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَائِهِ أَوْ بَيْعِ الرَّهْنِ» يعني: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ، يعني: رَهَنَ الْعَيْنَ وَلَمْ يَأْذَنْ فِي بَيْعِهَا عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ، فَهَذَا يَتَرَفَّعُ الطَّرَفَانِ إِلَى الْحَاكِمِ مَا لَمْ يَرْضَ الدَّائِنُ بِبَقَاءِ الدَّيْنِ بِدُونِ أَنْ يُبَاعَ الرَّهْنُ، فَيُجْبِرُهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَائِهِ، وَهَذَا إِنْ كَانَ الْمَدِينُ بِيَدِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا أَوْ مُطَاطَلًا

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَوَقَّى دَيْنَهُ<sup>[١]</sup>.

= أَجْبَرَهُ عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ، فَقَالَ: بَعُهُ أَوْ أَثْذَنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلِ فِي الْبَيْعِ، أَي: يَأْمُرُهُ أَنْ يَبِيعَهُ مُبَاشَرَةً أَوْ أَنْ يَأْذَنَ لِلْعَدْلِ أَوْ لِلْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَوَقَّى دَيْنَهُ» وَإِنَّمَا اخْتَجْنَا إِلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، مَعَ إِمْكَانِ الْحَاكِمِ أَنْ يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بَيْعَ الرَّهْنِ وَالْوَفَاءَ؛ حِفَظًا عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ، وَأَلَّا نَعْتَدِيَ عَلَيْهَا، حَتَّى الْحَاكِمُ لَا يَعْتَدِي عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ، إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَتْ مُبَاشَرَتُهُمْ إِيَّاهَا بِأَنْفُسِهِمْ، فَإِذَا لَمْ يَتَعَدَّرْ فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَكُونَ أَمْوَالُ النَّاسِ مُحْتَرَمَةً، فَلَا نَبِيعُ عَنِ الرَّاهِنِ مِلْكُهُ بَدُونِ أَنْ يَعْجِزَ عَنْ وَفَائِهِ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ وَفَائِهِ فَحِينَئِذٍ يَتَوَلَّى الْحَاكِمُ بَيْعَ الرَّهْنِ وَوَفَاءَ الدَّيْنِ.

وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَمَنُ الرَّهْنِ أَقْلٌ مِنَ الدَّيْنِ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ مُسَاوِيًا.

فَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا فَهَذِهِ بَتْلُكَ، أَعْطَيْنَاهُ ثَمَنَهُ وَانْتَهَى الْأَمْرُ، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ -يَعْنِي: الدَّيْنُ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، وَثَمَنُ الرَّهْنِ ثَمَانِيَةٌ- أَعْطَيْنَاهُ ثَمَنَ الرَّهْنِ وَبَقِيَ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ أَلْفَانِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ قِيمَةَ الرَّهْنِ تَكْفِي؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ رَضِيَ بِالرَّهْنِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا اِزْتَهَنَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مُتَعَلِّقٌ بِالذِّمَّةِ، وَالذِّمَّةُ الْآنَ لَمْ تَبْرَأْ، فَالذِّمَّةُ مَشْغُولَةٌ بِعَشْرَةِ آلَافٍ، وَهَذَا الرَّهْنُ يَبِيعُ بِثَمَانِيَةٍ، فَبَقِيَ أَلْفَانِ.

وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ يَبِيعُ بِأَكْثَرِ مِنَ الدَّيْنِ، اسْتَوْفَى الْمَدِينُ حَقَّهُ، وَالْبَاقِي يُرَدُّ إِلَى الرَّاهِنِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَإِذَا كَانَ الرَّهْنُ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ -وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا- فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ يَقُولُونَ: لَا حَاجَةَ لِبَيْعِهِ، بَلْ نَقُولُ لِلْمُرْتَهِنِ: خُذِ الرَّهْنَ، فَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ مَالِكَ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ أَتَمَمْنَا لَكَ الْحَقَّ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ أَخَذْنَا مِنْكَ الزَّائِدَ.

## فَصْلٌ

وَيَكُونُ عِنْدَ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ أَذِنَا<sup>[٢]</sup> لَهُ<sup>[٣]</sup>.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَكُونُ عِنْدَ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ» (يَكُونُ) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الرَّهْنِ، «اتَّفَقَا» الِأَلْفُ تَعُودُ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ، هذا ما لم يَرْضَ الرَّاهِنُ بِكَوْنِهِ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ، فَإِنْ رَضِيَ فَذَاكَ الْمَطْلُوبُ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ؛ لِعَدَمِ ثِقَتِهِ بِهِ، قِيلَ لهُمَا: اخْتَارَا مَنْ يَكُونُ بِيَدِهِ، فإِذَا اخْتَارَا فَلَانَا صَارَ بِيَدِهِ.

فإِنْ اخْتَلَفَا، قَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا أُرِيدُ فَلَانَا، وَقَالَ الثَّانِي: أَنَا أُرِيدُ فَلَانَا الْآخَرَ، فَكَيْفَ نَعْمَلُ؟

هَلْ نُقَدِّمُ قَوْلَ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ الَّذِي يُخْشَى عَلَى مَلِكِهِ، أَوْ نُقَدِّمُ قَوْلَ الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ الطَّالِبُ لِلْحَقِّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَوَقَّقَ، أَوْ نَقُولُ: لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكُمَا وَنَرْجِعُ إِلَى الْقَاضِي؟

الثَّالِثُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ رَاعَيْنَا قَوْلَ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ، فَقَدْ يَخْتَارُ الْمَالِكُ رَجُلًا لَا يَثِقُ بِهِ الْمُرْتَهِنُ، وَإِنْ قَدَّمْنَا قَوْلَ الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ حَقٍّ وَيُرِيدُ أَنْ يَتَوَقَّقَ بِحَقِّهِ فَإِنَّ الرَّاهِنَ قَدْ لَا يَثِقُ بِهِ، فَيَقُولُ: أَخْشَى عَلَى مِلْكِي إِذَا كَانَ بِيَدِ هَذَا الرَّجُلِ؛ لِذَلِكَ نَرَى؛ فَكًّا لِلنِّزَاعِ وَحَلًّا لِلْمُشْكِلَةِ أَنْ تُرْفَعَ إِلَى الْقَاضِي وَيُعَيَّنَ مَنْ شَاءَ، فَعَلَى هَذَا قَالَ: «وَيَكُونُ عِنْدَ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ» إِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فَلَمْ رَجِعُ إِلَى الْقَاضِي؛ لِأَنَّ لَهُ الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ.

[٢] قوله: «وَإِنْ أَذِنَا» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ.

[٣] قوله: «لَهُ» أَي: لِلْعَدَلِ.

فِي الْبَيْعِ لَمْ يَبِعْ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ قَبِضَ الثَّمَنَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَمِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ<sup>[٢]</sup>،

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي الْبَيْعِ لَمْ يَبِعْ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ» وَلَا يَبِيعُ بِنَقْدِ آخَرَ، فَمَثَلًا: هُنَا نَقْدُ الْبَلَدِ الرِّيَالُ السُّعُودِيُّ، فَلَا يَبِيعُ بِدُولَارٍ -مَثَلًا- لِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الْعَقْدُ رُجِعَ إِلَى الْعُرْفِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْمُتَعَارَفُ بَيْنَ النَّاسِ هُوَ النَّقْدُ الْمُتَدَاوِلُ بَيْنَهُمْ، فَهُوَ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ.

وَلَوْ قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَبِيعَهُ بِمِثْلِ الدَّيْنِ، يَعْنِي: أَنَّ هَذَا مَرْهُونٌ بِدُولَارَاتٍ وَأَدْنَا لَهُ فِي الْبَيْعِ، هَلْ يَبِيعُ بِالدُّوَلَارَاتِ أَوْ بِنَقْدِ الْبَلَدِ؟

الْجَوَابُ: بِنَقْدِ الْبَلَدِ، هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا تَرْتَفِعُ قِيَمَةُ الدُّوَلَارَاتِ فَيَخْسِرُ الرَّاهِنُ، وَرَبِّمَا تَنْخَفِضُ فَيَكُونُ فِي هَذَا ضَرَرٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ.

وَعَلَى هَذَا: فَلَا عِبْرَةَ بِالْدَّيْنِ أَوْ بِجِنْسِ النَّقْدِ الَّذِي هُوَ الدَّيْنُ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَبِيعُهُ أَوَّلًا بِجِنْسِ الدَّيْنِ ثُمَّ بِنَقْدِ الْبَلَدِ.

وَهَلْ يَبِيعُ بِفِتَّةٍ خَمْسٍ مِئَةٍ، أَوْ بِفِتَّةٍ مِئَةٍ، أَوْ بِفِتَّةٍ خَمْسِينَ، أَوْ فِتَّةٍ عَشْرَةٍ، أَوْ فِتَّةٍ رِيَالٍ؟

الْجَوَابُ: لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِمَا شَاءَ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ وَاحِدٌ، لَكِنْ فِي ظَنِّي أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ كَثِيرًا فَلَا أَحْسَنَ الْخَمْسِ مِئَةٍ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا بُدَّ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ، أَمَّا كَوْنُهُ مِنْ فِتَّةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ، فَهَذَا يَرْجَعُ إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ قَبِضَ الثَّمَنَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَمِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ» وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّيْنَ

ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ الْمُرْتَهِنُ، فَالْمُرْتَهِنُ الْآنَ لَمْ يَسْتَلِمِ الثَّمَنَ، فَلَمْ يُوفِّ دَيْنَهُ، فَإِذَا تَلَفَ فَمِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَفْرِيطٍ،

= فَإِنْ كَانَ بَتَعَدُّ أَوْ تَفْرِيطٍ صَارَ هُنَاكَ ضَامِنٌ آخَرُ، وَهُوَ الْعَدْلُ الَّذِي وَكَّلَ مِنْ قِبَلِ الطَّرَفَيْنِ.

مثالُهُ: بَاعَ الْعَدْلُ الرَّهْنَ وَقَبَضَ الثَّمَنَ، ثُمَّ شَبَّ حَرِيقٌ فِي الْبَيْتِ وَتَلَفَ الثَّمَنُ، فَهَذَا الْمُزْتَمِنُ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلَا إِشْكَالَ، وَلَا يَرْجِعُ الرَّاهِنُ عَلَى الْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِلَا تَعَدُّ وَلَا تَفْرِيطٍ.

مثالٌ آخَرُ: قَبَضَ الْعَدْلُ الثَّمَنَ، وَوَضَعَهُ عَلَى عَتَبَةِ الْمَحَلِّ، ثُمَّ نَسِيَ وَذَهَبَ يُصَلِّي، فَأَتَى وَقَدْ سُرِقَ، فَالضَّحَّانُ لِلْمُزْتَمِنِ عَلَى الرَّاهِنِ، وَالرَّاهِنُ يَرْجِعُ عَلَى الْعَدْلِ.

أَمَّا رُجُوعُ الْمُزْتَمِنِ عَلَى الرَّاهِنِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ فِي ذِمَّتِهِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا الرَّاهِنَ، وَأَمَّا رُجُوعُ الرَّاهِنِ عَلَى الْعَدْلِ؛ فَلِأَنَّهُ قَرَطَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ حِفْظًا لِلْمَالِ، فَلِأَمْوَالِ الْمَهْمَةِ تَوْضُعُ فِي الصُّنْدُوقِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِلنَّسْيَانِ.

وهذه -أيضًا- مَسْأَلَةٌ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسِيرَ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِهِ، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنْ يَبْدَأَ الْإِنْسَانُ بِالْأَهَمِّ، وَذَكَرْنَا هَذَا فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَيْهِ قَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ أَنْ تُصَلِّيَ؟ وَقَدْ صَنَعَ لَهُ طَعَامًا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَبْدَأْ بِالطَّعَامِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ لِيُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ يَتَّخِذُهُ عِتْبَانُ مُصَلًّى<sup>(١)</sup>.

وَذَكَرْنَا -أيضًا- أَنَّهُ لَمَّا بَالَ الصَّبِيُّ فِي حِجْرِهِ دَعَا بِمَاءٍ فَأَتَبَعَهُ إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup>، فَالْإِنْسَانُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا دخل بيتا يصلي حيث شاء أو حيث ولا يتجسس، رقم (٢٢٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، رقم (٣٣)، عن عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، رقم (٢٢٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، رقم (٢٨٦)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



وَإِنْ ادَّعَى دَفَعَ الثَّمَنَ<sup>[١]</sup> إِلَى الْمُزْتَمِنِ فَأَنْكَرَهُ وَلَا بَيِّنَةَ وَلَمْ يَكُنْ بِحُضُورِ الرَّاهِنِ  
ضَمِينَ<sup>[٢]</sup>.....

= لَا يُفَرِّطُ، فَلَا يَقُولُ: أَتْرُكُ هَذَا وَإِذَا انْتَهَيْتُ وَضَعْتُهُ فِي مَكَانِهِ، حَتَّى فِي الْمُرَاجَعَةِ،  
فَالْإِنْسَانُ يُرَاجِعُ -مَثَلًا- خَمْسَةَ كُتُبٍ، كُلَّ كِتَابٍ فِي رَفٍّ، فَإِذَا رَاجَعْتَ وَاحِدًا، لَا تَقُلْ:  
أَضَعُهُ عِنْدِي؛ لِأَنَّكَ الْآنَ لَسْتَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، ضَعُهُ أَوَّلًا فِي مَكَانِهِ؛ لِأَنَّكَ سَتَضَعُهُ وَلَا بُدَّ،  
وَلَأَجْلِ أَنْ يَسْلَمَ الْمَكَانُ حَوْلَكَ مِنْ تَكْدِيسِ الْكُتُبِ، وَلَأَجْلِ أَنْ يَكُونَ مُنَظَّمًا.

فَالدَّرَاهِمُ إِذَا أُعْطِيَتْهَا أَمَانَةً لَا تَجْعَلُهَا أَمَامَكَ، وَتَقُولُ: إِذَا قُمْتُ وَضَعْتُهَا فِي  
الصُّنْدُوقِ، ضَعَهَا مُبَاشَرَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ رَبِّمَا يَنْسَى، وَكَذَلِكَ إِذَا عَنَّ فِي ذَهْنِكَ  
وَأَنْتَ طَالِبُ عِلْمٍ مَسْأَلَةٌ، قُلْتَ: هَذِهِ سَهْلَةٌ أُرَاجِعُهَا فِيمَا بَعْدُ، الْأَوَّلَى أَنْ تُرَاجِعَهَا أَوَّلًا  
مَا دُمْتَ فِي حَاجَةٍ لَهَا، وَلَسْتَ تُرَاجِعُ مَسْأَلَةً مُعَيَّنَةً مِنْ قَبْلُ، أَمَّا إِذَا كُنْتَ تُرَاجِعُ مَسْأَلَةً  
مُعَيَّنَةً مِنْ قَبْلُ فَلَا تَتَلَهَّى بِغَيْرِهَا فَتَضِيعَ عَلَيْكَ.

أَيْضًا يَمُرُّ بِكَ فَائِدَةٌ قَدْ لَا تَرَاهَا فِي أَيِّ كِتَابٍ، وَقَدْ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْفَائِدَةُ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي تَظُنُّ أَنَّهَا فِيهِ، فَيَقُولُ الْإِنْسَانُ: أَنَا أَضْبِطُهَا فِي قَلْبِي وَلَا أَتَسَاهَا، وَلَا يُقَيِّدُهَا،  
أَوْ عَلَى الْأَقْلَى يُشِيرُ إِلَى صَفْحَتِهَا فِي جَانِبِ الْكِتَابِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْسَاهَا وَتَضِيعُ عَلَيْهِ،  
وَهِيَ تُعْتَبَرُ فَائِدَةٌ دُرَّةٌ، لَكِنَّهُ يَنْسَى؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ ادَّعَى دَفَعَ الثَّمَنَ» أَيِ: الْعَدْلُ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَى الْمُزْتَمِنِ فَأَنْكَرَهُ وَلَا بَيِّنَةَ وَلَمْ يَكُنْ بِحُضُورِ الرَّاهِنِ ضَمِينَ» أَيِ:  
ضَمِينَ الْعَدْلُ.

صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ: أَذِنَ الرَّاهِنُ لِلْعَدْلِ أَنْ يَبِيعَ الرَّهْنَ وَيُوفِّيَ صَاحِبَهُ، فَبَاعَهُ ثُمَّ جَاءَ  
إِلَى صَاحِبِهِ فِي دُكَّانِهِ، وَقَالَ: يَا فُلَانُ هَذَا ثَمَنُ الرَّهْنِ الَّذِي ارْتَهَنْتَهُ، فَأَخَذَ الدَّرَاهِمَ

كَوْكَيْلٍ<sup>[١]</sup>.

= وَشَكَرَ لَهُ، وَفِي آخِرِ النَّهَارِ ذَهَبَ الْمُزْتَمِنُ إِلَى الرَّاهِنِ وَقَالَ: أَوْفِنِي، فَرَجَعَ الرَّاهِنُ إِلَى الْعَدْلِ، وَقَالَ: أَلَسْتَ تَقُولُ: إِنَّكَ أَوْفَيْتُهُ؟ قَالَ: بَلَى، فَذَهَبَا إِلَى الْمُزْتَمِنِ فَقَالَ: لَا، مَا وَفَّانِي، وَالْعَدْلُ لَيْسَ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ، وَالرَّاهِنُ لَمْ يَخْضُرْ.

فَهُنَا يَضْمَنُ الْعَدْلُ؛ لِأَنَّهُ فَرَّطَ بَعْدَ إِشْهَادِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُشْهَدَ؛ حَتَّى تَبَرَّأَ ذِمَّتُهُ وَيُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ كَمَا أَمَرَ، فَيَرْجِعُ الْمُزْتَمِنُ عَلَى الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ، وَيَرْجِعُ الرَّاهِنُ عَلَى الْعَدْلِ.

لَكِنْ لَوْ أَنَّ الْعَدْلَ اسْتَأْذَنَ مِنَ الرَّاهِنِ، وَقَالَ: يَا فُلَانُ إِنَّ الْمُزْتَمِنَ رَجُلٌ شَرِيفٌ كَرِيمٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ حَاجَةٌ لِأَنْ أُحْضَرَ إِلَيْهِ مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْوَفَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ فِي حَقِّهِ، فَقَالَ: أَوْفِهِ وَإِنْ لَمْ تُشْهَدْ، وَثَبَتَ أَنَّ الرَّاهِنَ قَالَ هَذَا، فَهُنَا لَا يَضْمَنُ الْعَدْلُ.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بِحُضُورِ الرَّاهِنِ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْعَدْلِ؛ لِأَنَّ الْمُفَرَّطَ هُنَا الرَّاهِنُ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ، فَلَمَّاذَا لَمْ يَطْلُبْ شُهُودًا يَشْهَدُونَ أَنَّهُ أَوْفَى؟ فَيَرْجِعُ الْمُزْتَمِنُ عَلَى الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ ثَابِتٌ لَمْ يَثْبُتَ قَضَاؤُهُ، وَلَا يَرْجِعُ الرَّاهِنُ عَلَى الْعَدْلِ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْعَدْلَ إِذَا أَوْفَى الْمُزْتَمِنَ بَدُونَ بَيِّنَةٍ وَلَا حُضُورِ الرَّاهِنِ وَأَنْكَرَ الْمُزْتَمِنُ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَوْكَيْلٍ» يَعْنِي: كَمَا لَوْ فَعَلَ الْوَكِيلُ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ، وَقَالَ: إِنِّي وَفَّيْتُ، وَأَنْكَرَ الدَّائِنُ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ بَيِّنَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ بِحُضُورِ الْمُوَكَّلِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقَعُ كَثِيرًا.

وَإِنْ شَرَطَ<sup>[١]</sup> أَلَّا يَبِيعَهُ<sup>[٢]</sup> إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ<sup>[٣]</sup>، .....

= مثال ذلك: صاحبُ بقالةٍ اشترى منه كيسَ خُبزٍ ثمنه رِيَالٌ، وبعد أن ذَهَبَتْ به إلى البيتِ ذَهَبَ جاري يشتري خُبزًا، فأعطِيته رِيَالًا قيمةَ الكيسِ؛ لِيُعْطِيَهُ للبَقَّالِ، فأخَذَ الرِّيَالَ وأعطاهُ للبَقَّالِ وقال: هذا عن الرَّجُلِ الذي أَخَذَ منك كيسَ الخُبزِ، ولم يكن هناك شهودٌ، ثم إنَّ صاحبَ البقالةِ لَمَّا مرَّ به المُشْتَرِي قال: أعطِني قيمةَ الخُبزِ، فقال: أعطِيتهُ جاري ودفعهُ لك، فقال: ما أعطاني شيئًا، فهنا يَضْمَنُ الجارُ الرِّيَالَ؛ لأنَّهُ لم يُشْهَدْ عليه بشاهدين.

لكن ينبغي أن يُقالَ: لكلِّ مقامٍ مقالٌ، فالدَّراهمُ الخطِرةُ الكثيرةُ لا بُدَّ أن يُشْهَدْ عليها، فإن لم يفعلْ فهو مُفَرِّطٌ، أمَّا السَّيْرُ الذي جَرَتْ العادةُ أَنَّهُ لا يُشْهَدْ عليه فإنَّهُ لا يُعَدُّ مُفَرِّطًا، والرَّجُلُ المدينُ قد اتَّصَمَهُ ورَضِيَ بأمانتهِ.

فالصَّحيحُ في هذا: أَنَّهُ لا يَضْمَنُ؛ لأنَّ هذا الوكيلَ يَقُولُ للذي وَكَّلَهُ: أنت لو ذَهَبْتَ تُوفِّي بهذا الرِّيَالِ ما أَشْهَدْتَ عليه، فكيف تُعْذِنِي مُفَرِّطًا وأنت بنفسِكَ تَفْعَلُ ما أَفْعَلُ؟! ولو أعطى صاحبُ الدُّكَّانِ فاتورةً للوكيلِ بأنَّهُ تَسَلَّمَ الثَّمَنَ، فالأصلُ أنَّ الإقرارَ مَقْبُولٌ، فيكفي إعطاءُ الفاتورةِ عن الإِشْهادِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ شَرَطَ» الفاعلُ هو الرَّاهِنُ.

[٢] قوله: «أَلَّا يَبِيعَهُ» أي: المُرْتَبِنُ.

[٣] قوله: «إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ» مثاله: قال: رَهَنْتُكَ هذه السَّيَّارةَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا بِشَرَطِ أَلَّا تَبِيعَهَا إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ، فالرَّهْنُ صَحِيحٌ، والشَّرْطُ فاسدٌ، ولو أنَّ أحداً قال بعدمِ صِحَّةِ الرَّهْنِ والشَّرْطِ لكان له وَجْهٌ؛ لأنَّ هذا الشَّرْطَ لو صَحَّحْنَاهُ لكان مُنافيًا لِمُقْتَضَى العقدِ؛

أَوْ: إِنْ جَاءَهُ<sup>[١]</sup> بِحَقِّهِ فِي وَقْتٍ كَذَا وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَهُ لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ وَحْدَهُ<sup>[٢]</sup>.

= إِذْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ هُوَ التَّوَثُّقُ، وَإِذَا كَانَ إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ لَمْ يَبْعُهُ فَأَيْنَ التَّوَثُّقُ؟! لَكِنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ وَالشَّرْطَ فَاسِدٌ<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ذلك: إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَبِيعَهُ؟

نعم؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ: إِنْ جَاءَهُ» الْفَاعِلُ الرَّاهِنُ، وَالْمَفْعُولُ الْمُرْتَهِنُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِحَقِّهِ فِي وَقْتٍ كَذَا وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَهُ لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ وَحْدَهُ» (بِحَقِّهِ) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَالْحَقُّ هُوَ الدَّيْنُ، فَإِنْ جَاءَهُ بِحَقِّهِ فِي الْوَقْتِ، انْفَكَّ الرَّهْنُ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِحَقِّهِ فِي الْوَقْتِ الْمُحَدَّدِ بَقِيَ الرَّهْنُ بِحَالِهِ، وَبَقِيَ الدَّيْنُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ أَرْهَنَ شَخْصًا سَيَّارَةً، قَالَ: خُذِ السَّيَّارَةَ رَهْنًا عِنْدَكَ، فَإِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَإِلَّا فَالسَّيَّارَةُ لَكَ، فَقَالَ: لَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ، فَإِنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يَصِحُّ، فَإِذَا جَاءَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يُوفَّ بِحَقِّهِ بَقِيَتِ السَّيَّارَةُ عَلَى رَهْنِهَا، وَبَقِيَ الدَّيْنُ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ، يَعْنِي: كَأَنَّ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ»<sup>(٢)</sup> يَعْنِي: لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ قَسْرًا، وَالتَّعْلِيلُ أَنَّهُ بَيْعٌ مُعَلَّقٌ، وَمِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ مُنَجَّزًا، فَالْبَيْعُ الْمُعَلَّقُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(١) الإنصاف (١٢/ ٤٦٤) وما بعدها.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

= أمّا الحديث: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ» فهنا الرَّهْنُ لم يَغْلُقْ مِنْ صَاحِبِهِ، غَلَقَ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ، أَنَّهُ إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَخَذَهُ الْمُرْتَهِنُ قَهْرًا، سواءً يساوي الدين أو أكثر أو أقل، هذا الذي يُقَالُ: إِنَّهُ غَلَقَ مِنْ صَاحِبِهِ، وكانوا في الجاهلية إذا رهنوا الشيء وحلَّ الأجل ولم يوفوا امتلكه المرتهن، وأخذه ملكًا له، رضي الراهن أم لم يرض، فهذا لا شك أَنَّهُ إِغْلَاقٌ للرهن، وتملك له بغير حق، وأمّا إذا كان باختيار صاحبه فإنه لم يغلُق عليه أحد.

وأمّا التعليل بأن البيع المعلق لا يصح فيحتاج إلى دليل، فما الدليل على أن البيع المعلق غير صحيح؟

فصار هذا التعليل غير صحيح والاستدلال غير صحيح، فنرجع إلى الأصل، والأصل في العقود وشروطها الجواز والصحة؛ لقول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبَرُ ءَامِنُونَ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وهذا يشمل الوفاء بالعقد أصله وشرطه؛ ولقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَاتِبٌ مَسْئُولٌ﴾ [الإسراء: ٣٤] والشرط عهد، ولقول النبي ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup> فعلم منه أن الشرط الذي لا يُنَافِي كتاب الله صحيح، ولقول النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(٢)</sup>، فهذه أربعة أدلة من الكتاب والسنة، مع بطلان

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع النساء، رقم (٢١٥٥)، ومسلم: كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ».

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، قبل رقم (٢٢٧٤) ووصله أبو داود:

كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

لفظ: «المسلمون عند شروطهم»، دون بقية الحديث.

= ما استدل به الأصحاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وحينئذ يكون القول الثاني أن هذا الشرط صحيح، فإذا قال الرّاهن للمُرتين: إن جئتكَ بحَقِّكَ في وقت كذا وإلا فالرّهنُ لك، وقيل، فهو صحيح.

وبهذا أخذ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في فعله<sup>(١)</sup>، فإنه اشترى من بقالٍ شيئاً ورهنه نَعْلَيْهِ وصارَ يمشي حافياً، وقال له: إن جئتكَ بحَقِّكَ في وقت كذا وإلا فالنَّعالُ لك، فوافق صاحبُ البقالة؛ لأنَّ النِّعالَ يُمكنُ أن تكونَ أكثرَ من الدِّينِ. والله أعلم.

فيكون في المسألة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ روايتان:

الرَّوَايَةُ الْقَوْلِيَّةُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْحَدِيثِ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ»<sup>(٢)</sup>.

الرَّوَايَةُ الْفِعْلِيَّةُ: وَهُوَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ.

بَقِيَ عَلَيْنَا أَنْ يُقَالَ: رَبِّمَا يَكُونُ الرَّهْنُ حِينَ الْعَقْدِ مُساوياً للدِّينِ، لكن عند حُلُولِ الدِّينِ قد تَزِيدُ قِيَمَتُهُ وَقَدْ تَنْقُصُ.

= وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتمامه، وقال: حسن صحيح. وأخرجه الدارقطني (٣/ ٢٧-٢٨)، والحاكم (٢/ ٤٩-٥٠) عن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق» وصححه النووي في المجموع (٩/ ٣٧٦) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

(١) الإنصاف (١١/ ٢٥٠).

(٢) سبق تخريجه قريباً.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ<sup>[١]</sup> .....

= مثاله: رهنه هذه السيارة بخمسين ألفاً، وقال: إن جئتكَ بحقك في أول يومٍ من رمضان وإلا فالسيارة لك، وهي تساوي في ذلك الوقت خمسين ألفاً، لكن لما دخل رمضان صارت تساوي عشرين ألفاً، أو صارت تساوي ثمانين ألفاً، فيكون حينئذ الثمن مجهولاً، وقد نهى النبي ﷺ: «عن بيع الغرر»<sup>(١)</sup>.

يُقال: أمّا إذا نقصت قيمة الرهن فإن المترهن قد أسقط بعض الدين باختياره، ودخل على بصيرة، وأمّا لو زادت فإن الرهن لا يمكن أبداً أن يؤخر الوفاء عن وقته؛ لئلا تفوته هذه الزيادة.

إذا: فلا غرر، وذلك بالنسبة للمترهن، أنه يجوز أن يسقط بعض حقّه، وحصوله على بعض حقّه خيرٌ من عدمه بالكلية، أمّا بالنسبة للراهن، فهو كما سبق أنه لا يمكن أبداً أن يؤخر الوفاء عن وقته، إذا كان يعلم أن قيمة الرهن أكثر من الدين؛ لأنه لا أحد يرضى بهذا، ولو ذهب يستقرض ويؤتي لفعل؛ لئلا تفوته هذه الزيادة، وبهذا يجاب عن هذا الإيراد، فيزول الإشكال.

إذن الصحيح: أنه إذا رهنه شيئاً وقال: إن جئتكَ بحقك في الوقت الفلاني وإلا فالرهن لك، أن هذا شرط صحيح ولازم.

[١] قوله رحمه الله: «ويقبل قول الراهن في قدر الدين» يعني: لما حل الدين أتى الراهن بألف ريال، وقال للمترهن: هذا دينك أعطني الرهن، فقال: الدين ليس بألف ريال، الدين خمسة آلاف ريال، فقال الراهن: بل هو ألف ريال، يقول المؤلف:

(١) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم (١٥١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

= «يُقْبَلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ» وهذا مُقَيَّدٌ بما إذا لم يكنْ لِلْمُرْتَهِنِ بَيِّنَةٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ لِلْمُرْتَهِنِ بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ شَهِدَتْ لَهُ الْبَيِّنَةُ، وَهِيَ شَهِدَتْ لِلْمُرْتَهِنِ فَيُلْزَمُهُ فِي الْمَثَالِ خَمْسَةُ آلَافٍ.

كَذَلِكَ -أَيْضًا- يُقْبَلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ مَعَ يَمِينِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُخْلَفَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup>، وَنَحْنُ الْآنَ عِنْدَنَا طَرَفَانِ:

الطَّرْفُ الْأَوَّلُ: الرَّاهِنُ، يُنْكِرُ أَنْ يُلْزَمَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ.

وَالطَّرْفُ الثَّانِي: الْمُرْتَهِنُ، يَدَّعِي أَنْ لَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ.

نُطَبِّقُ عَلَى الْحَدِيثِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، فَنَقُولُ: الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ بِيَمِينِهِ، وَأَمَّا الْمُرْتَهِنُ فَلَا نَقْبَلُ قَوْلَهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ الَّذِي ادَّعَاهُ الرَّاهِنُ قَرِيبًا مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ أَوْ بَعِيدًا.

فَلَوْ رَهْنَهُ سَيَّارَةً بِدَيْنٍ، وَلَمَّا حُلَّ الدَّيْنُ جَاءَ الرَّاهِنُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ بِمِئَةِ رِيَالٍ، فَقَالَ الْمُرْتَهِنُ: الدَّيْنُ خَمْسَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، فَقَالَ: لَا، بَلْ مِئَةُ رِيَالٍ، فَهَذَا عِنْدَنَا أَصْلٌ وَعِنْدَنَا ظَاهِرٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٢/١٠)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمُلْقَنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٩/٤٥٠)، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْبُلُوغِ (١٤٠٨): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلْفَظٍ: لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لِادِّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الإِرْوَاءِ» (١٩٣٨).

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، رَقْمُ (١٣٤١)، عَنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، بَلْفَظٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، وَقَالَ: «فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ». وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الإِرْوَاءِ» (٢٦٦١).



= فالأصل عدمُ ثبوتِ ما ادَّعاهُ المُرتَهِنُ؛ لأنَّ الرَّاهِنَ يُنْكِرُهُ، فيقولُ: أَبَدًا لَا يَلْزُمُنِي إِلَّا مِئَةُ رِيَالٍ.

والظَّاهِرُ ثُبُوتُ ما ادَّعاهُ المُرتَهِنُ في هذه الصُّورَةِ؛ إذْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ أَنَّ شَخْصًا يَرْهَنُ سَيَّارَةً تُسَاوِي خَمْسِينَ أَلْفًا بِمِئَةِ رِيَالٍ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ ظَاهِرٌ وَأَصْلٌ، فَكَلَامُ الْمُؤَلَّفِ ظَاهِرُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ الَّذِي ادَّعَاهُ الرَّاهِنُ قَرِيبًا مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ أَوْ بَعِيدًا، لَكِنْ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُنَبِّهَهَا عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ فَإِنَّا نَقْدِّمُ الْأَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ أَوِ الْأَصْلِ؛ وَلِهَذَا لَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَخَذْنَا بِمَا قَالَتِ الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ قَدْ ادَّعَى أَقَلَّ.

وعلى هذا نقولُ: إِنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُ قَوْلَ الرَّاهِنِ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ مَعَ الْمُرتَهِنِ. وفي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ ثَالِثٍ: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُرتَهِنِ مُطْلَقًا، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، فَالْقَوْلُ بَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الرَّاهِنِ مُطْلَقًا ضَعِيفٌ، وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ قَوْلُ الْمُرتَهِنِ مُطْلَقًا -أَيْضًا- ضَعِيفٌ. والصَّوَابُ فِي ذَلِكَ: التَّفْصِيلُ، وَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ الْعُرْفُ لَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِذَا قَوِيَ غَلَبَ عَلَى الْأَصْلِ، فَإِذَا وَجِدَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِ مَنْ ادَّعَى الظَّاهِرَ غَلَبَ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا سَبَقَ.

وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ: إِذَا ادَّعَى الْمُرتَهِنُ أَنَّ الدَّيْنَ خَمْسُونَ أَلْفًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ قِيَمَةَ السَّيَّارَةِ تُسَاوِي خَمْسِينَ أَلْفًا، وَلَكِنْ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ قَالَ: إِذَا: الدَّيْنُ أَرْبَعُونَ أَلْفًا. فَهَلْ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَقُولُ: إِنَّ رَهْنَ سَيَّارَةٍ قِيَمَتُهَا خَمْسُونَ أَلْفًا قَرِيبٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ أَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَتَقْبَلُ قَوْلُهُ لَمَّا رَجَعَ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَاذِبٌ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؟

وَالرَّهْنُ<sup>[١]</sup>

= الجواب: الظاهر الثاني هو الأولى، وعليه فنقول: يكون الدين ما ادّعه الرّاهن. وعلى هذا فالقاعدة: «متى ادّعى أحدهما ما يخالف الظاهر مخالفة بينة فإننا لا نقبله».

[١] قوله رحمه الله: «وَالرَّهْنُ» إذا قال المرتهن: رهنّني شيئاً، وقال الرّاهن: بل رهنّتك شيئاً واحداً، فالقول قول الرّاهن؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

مثال ذلك: قال المرتهن: إنك رهنّني البيتين جميعاً، وقال الرّاهن: بل رهنّتك بيتاً واحداً، فالقول قول الرّاهن، وعلى هذا فيكون البيت الثاني طلقاً لا رهناً، وللرّاهن أن يتصرّف فيه كما شاء.

ووجه ذلك ما سبق من الحديث: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup> فالرّاهن والمرتهن اتفقا على أن البيت الأول مرهون، واختلفا في الثاني فقال المرتهن: إنّه مرهون، وقال الرّاهن: ليس بمرهون، فالبيت الثاني فيه مدّع ومُنكّر، والْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ.

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله أنّه لا فرق بين أن يكون هذا الاختلاف يشهد العرف لأحدهما أو لا يشهد، فمثلاً: إذا أقرضه مئة ألف، ثم ادّعى المرتهن أنّه رهنه البيت الأول والثاني، وكلاهما لا يساوي مئة ألف، وادّعى الرّاهن أنّه لم يرهنه إلا البيت الأول.

فالأقرب إلى الصواب قول المرتهن؛ لأن البيتين جميعاً قيمتهما ستون ألفاً، فكونه يرهن البيتين أقرب من أن يرهن واحداً لا يساوي إلا ثلاثين ألفاً.

(١) سبق تخريجه قريباً.

وَرَدُّهُ<sup>[١]</sup>

وعلى هذا نقول: القول الثاني في المسألة أن القول قول من يشهد له العرف، فإذا كان قول أحدهما تدل القرينة على صدقه كان أولى، أما المذهب<sup>(١)</sup>: فيطردون القاعدة على أن البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر.

[١] قوله رحمه الله: «وَرَدُّهُ» أي: يُقْبَلُ قول الرَّاهِنِ في ردِّ الرَّهْنِ، يعني: لو ادّعى المرتهن أنه ردَّ الرهن إلى الرَّاهِنِ، وقال الرَّاهِنُ: لم تردّه، فالقول قول الرَّاهِنِ؛ لأنَّ الأصل عدم الردِّ، ولأننا اتفقنا على أنه في يدك واختلفنا في انتقاله عن يدك، والأصل بقاء ما كان على ما كان، والرهن الآن بيد المرتهن.

فإذا قال قائل: ألتسم تقولون: إنَّ المودع إذا ادّعى ردَّ الوديعة إلى المودع قبل قوله، فلماذا لا تقبلون قول المرتهن في ردِّ الرهن؟

أي: إنسان أعطى شخصاً وديعة، وقال: خذ هذه الساعة أمانة عندك، وبعد مدة جاء صاحب الساعة يطلبها، فقال المودع: إني قد أعطيتها، فيقبل قول المودع، وهذا المرتهن لا يقبل قوله؛ لأنَّ المودع محسن، والله تعالى يقول: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١]، وكثيراً ما تحصل مثل هذه الأمور بدون إشهاد.

فلو أعطاني ماله، وقال: خذ هذا وديعة عندك، فجاء يطلبه، فقلت له: لا أعطيك إياه إلا بشهود، فسيقول: أنا أعطيتك إياه بلا شهود، فكيف لا تعطيني إياه إلا بشهود؟! فلما كان العرف يقتضي عدم الإشهاد، وكان هذا الرجل محسناً، لم يكن عليه من سبيل.

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٣٣٠).

وَكُونِهِ عَصِيرًا لَا خَيْرًا<sup>[١]</sup>.

= ولدينا قاعدة: «أَنَّ مَنْ قَبَضَ الشَّيْءَ لِحِظِّ نَفْسِهِ كَالْمُسْتَعِيرِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ، وَمَنْ قَبَضَهُ لِحِظِّ مَالِكِهِ كَالْمُودِعِ قَبِلَ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ، وَمَنْ قَبَضَهُ لِحِظِّهِمَا جَمِيعًا مِثْلَ الرَّهْنِ وَالْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ، كَمَنْ قَبَضَ الشَّيْءَ لِحِظِّ نَفْسِهِ؛ تَغْلِييًا لْجَانِبِ الْحِمَايَةِ». وعلى هذا: فلا يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ فِي رَدِّ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ إِلَّا بَيِّنَةً.

أَمَّا فِي التَّلَفِ: فِكُلُّ مَنْ كَانَتْ بِيَدِهِ الْعَيْنُ بِإِذْنٍ مِنْ مَالِكِهَا أَوْ مِنَ الشَّرْعِ فَقَوْلُهُ فِي التَّلَفِ مَقْبُولٌ، إِلَّا إِذَا ادَّعَى التَّلَفَ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ، ثُمَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّ هَذَا الْمَالَ تَلَفَ مِنْ جُمْلَةِ مَا تَلَفَ.

وعليه: يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا -أي: الْمُرْتَهِنِ وَالْمُودِعِ جَمِيعًا- يعني: لو ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ أَنَّ الرَّهْنَ تَلَفَ قَبْلَ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَفِي نَظْمِ الْقَوَاعِدِ<sup>(١)</sup>:

كُلُّ أَمِينٍ يَدَّعِي الرَّدَّ قَبْلَ

وعلى هذا فنقول: إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ أَنَّهُ رَدَّ الرَّهْنَ إِلَى الرَّاهِنِ فَإِنَّا لَا نَقْبَلُ قَوْلَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُونِهِ عَصِيرًا لَا خَيْرًا» يعني: يُقْبَلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ فِي كَوْنِهِ عَصِيرًا لَا خَيْرًا، وَلَكِنْ هَذَا فِي صُورَةِ مُعَيَّنَةٍ، فِي عَقْدِ شُرْطٍ فِيهِ الرَّهْنُ؛ وَلِهَذَا لَا بُدَّ مِنَ الْقَيْدِ «فِي عَقْدِ شُرْطٍ فِيهِ الرَّهْنُ».

(١) منظومة أصول الفقه لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ، البيت رقم (٧٣).

وَأِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ مِلْكُ غَيْرِهِ<sup>[١]</sup>، .....

بأن قال المرتبه: بعثك هذه السلعة على أن ترهنني هذا العَصِيرَ، فوافق فأرهنه العَصِيرَ، ثم رجع المرتبه وقال: إنَّ العَصِيرَ كان خمرًا، يعني: فلا يصحُّ الرهن؛ لأنَّه إذا كان خمرًا لم يصحَّ الرهن، وإذا لم يصحَّ الرهن يقول البائع: فلي الفسخ؛ لأنني اشتريت رهنًا، وتبين أن الرهن غير صحيح فلي الفسخ؛ لأنَّ العقد الآن صار بلا رهن، وأنا لم أبعه إلا برهن، فقال الرَّاهِنُ: إنَّه كان عَصِيرًا وليس خمرًا، وإذا كان عَصِيرًا كان الرهن صحيحًا، وإذا كان صحيحًا فلا خيار للبائع.

إذا قال قائل: لماذا نقبل قول الرَّاهِنِ في هذه المسألة ولا نقبل قول المرتبه؟

الجواب: لأنَّ الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه، فالأصل السلامة وعدم التَّخْمُرِ؛ لأنَّه في الأصل عَصِيرٌ، فيكون تخمُّره في عهد المرتبه، فالأصل أن هذا العَصِيرَ باقٍ لم يتخمر، وحينئذٍ لا فسخ للبائع.

إذن: كلام المؤلف رحمه الله يحتاج إلى قيد، والقيد هو (عقد شرط فيه الرهن) فرهن عَصِيرًا ثم ادعى المرتبه أنَّه كان خمرًا؛ من أجل أن يفسد الرهن، ثم يكون له الخيار في عقد البيع.

[١] قوله رحمه الله: «وَأِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ مِلْكُ غَيْرِهِ» (أقر) الفاعل يعود على الرَّاهِنِ، أي: أقر الرَّاهِنُ أنَّه ملك غيره، قبل على نفسه، ولم يقبل على المرتبه، وهذا لا شكَّ أنَّه عين الحكمة.

مثال: رجل رهن سيَّارة لشخص استدان منه مئة ألف، ثم بعد يومين أو ثلاثة رجع الرَّاهِنُ وقال: السيَّارة ليست لي، السيَّارة لفلان وهذه استأرتها، فهنا نقول:

أَوْ أَنَّهُ جَنَى <sup>[١]</sup> قَبِلَ <sup>[٢]</sup> عَلَى نَفْسِهِ <sup>[٣]</sup> وَحُكِمَ بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ فَكِّهِ <sup>[٤]</sup>، .....

= الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ مِنْ وَجْهِ، لَكِنْ لَا عَلَى حَقِّ الْمُزْتَمِنِ، فَتَقُولُ: يُقْبَلُ إِقْرَارُكَ، لَكِنْ لَا نَحْكُمُ بِمُقْتَضَاهُ حَتَّى يَنْفَكَ الرَّهْنُ، فَتَبْقَى السَّيَّارَةُ مَرْهُونَةً، وَإِذَا انْفَكَ الرَّهْنُ قُلْنَا: أَرْجِعْهَا لِمَنْ أَقْرَزْتَ أَتَمَّا مِلْكُهَا، أَمَّا الْآنَ فَلَا؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ الْمُزْتَمِنِ، وَحَقِّ الْمُزْتَمِنِ سَابِقٌ عَلَى هَذَا الْإِقْرَارِ، فَيَقْدَمُ عَلَيْهِ.

وهذا لا شكَّ أَنَّهُ عَيْنُ الْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ رَاهِنٍ مُبْطِلٌ إِذَا رَهَنَ ادَّعَى أَنَّهُ مِلْكُ لِفُلَانٍ، بَأَن يَتَّفَقَ هُوَ وَفُلَانٌ، وَيَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُقَرَّ بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ لَكَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَقُولَ: أَنَا رَهَنْتُ مِلْكَ غَيْرِي.

فنقول: الرَّهْنُ بَاقٍ بِحَالِهِ، وَإِذَا انْفَكَ الرَّهْنُ أَخَذَهُ الْمُقَرُّ لَهُ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَدَرْنَا أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يُوفِّ الدَّيْنَ فَهَلْ يُبَاعُ الرَّهْنُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُبَاعُ، وَيَرْجِعُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ هُوَ الَّذِي أَتْلَفَهُ، هَذَا إِنْ بَقِيَ عَلَى إِقْرَارِهِ أَنَّهُ لَغَيْرِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَنَّهُ جَنَى» أَي: الرَّهْنُ.

[٢] قَوْلُهُ: «قَبِلَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْإِقْرَارِ، أَي: إِقْرَارِ الرَّاهِنِ.

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى نَفْسِهِ» الضَّمِيرُ هُنَا يَعُودُ عَلَى الرَّاهِنِ، يُقْبَلُ عَلَى نَفْسِهِ لَا عَلَى الْمُزْتَمِنِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَحُكِمَ بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ فَكِّهِ» أَي: بِمُقْتَضَى إِقْرَارِهِ بَعْدَ فَكِّهِ، فَإِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ مِلْكُ غَيْرِهِ نَقُولُ: إِذَا انْفَكَ الرَّهْنُ يَنْتَزِعُهُ الْمُقَرُّ لَهُ.

وَإِذَا كَانَ جَانِيًا، فَإِمَّا أَنْ يَفْدِيَهُ سَيِّدُهُ وَيَقُولَ: أَنَا أَدْفَعُ الْجَنَايَةَ كُلَّهَا، أَوْ يُسَلِّمَ الْعَبْدَ

إِلَّا أَنْ يُصَدَّقَهُ الْمُرْتَهِنُ<sup>[١]</sup>.

= للمَجْنِي عليه، أو يبيع العبد ويُعطي قيمته للمَجْنِي عليه.

صورة المسألة: رَجُلٌ رَهَنَ عَبْدًا، وبعد أن تَمَّ عَقْدُ الرَّهْنِ قال: إِنَّ هَذَا الْعَبْدَ قَدْ جَنَى عَلَى فُلَانٍ، إِمَّا بِالنَّفْسِ أَوْ بِمَا دُونَهَا أَوْ بِالْمَالِ، وَالْعَبْدُ إِذَا جَنَى تَتَعَلَّقُ الْجَنَايَةُ بِرَفَقَتِهِ، فَيُقَالُ لِسَيِّدِهِ: إِمَّا أَنْ تُسَلِّمَ قِيَمَةَ الْجَنَايَةِ، وَإِمَّا أَنْ تُسَلِّمَ الْعَبْدَ فِي مُقَابَلَةِ الْجَنَايَةِ، وَإِمَّا أَنْ تَبِيعَ الْعَبْدَ وَتُسَلِّمَ ثَمَنَهُ لِلْمَجْنِي عَلَيْهِ، ثَلَاثَةُ أُمُورٍ.

وَالرَّاهِنُ ادَّعَى أَنَّ الْعَبْدَ جَنَى عَلَى فُلَانٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ حَقَّ الْمَجْنِي عَلَيْهِ الْمُتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ أَقْوَى مِنْ تَعَلُّقِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ، وَحَقُّ الْمُرْتَهِنِ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّهْنِ تَعَلُّقٌ تَوْثِيقٌ لَيْسَ بِضَمَانٍ، فَهُوَ أَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ بِهَذَا الْإِقْرَارِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِقْرَأْكَ مَقْبُولٌ مِنْ وَجْهِ، غَيْرُ مَقْبُولٍ مِنْ وَجْهِ.

فَمِنْ جِهَةِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ الَّذِي أَقْرَرْتَ أَنَّ الْعَبْدَ جَنَى عَلَيْهِ فَالْإِقْرَارُ مَقْبُولٌ، وَمِنْ جِهَةِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

إِذَا: مَاذَا نَعْمَلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْنِي عَلَيْهِ؟

نَقُولُ: يَبْقَى الْعَبْدُ الْآنَ رَهْنًا، ثُمَّ إِذَا انْفَكَّ الرَّهْنُ أَوْفَيْنَا الْمَجْنِي عَلَيْهِ حَقَّهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا أَنْ يُصَدَّقَهُ الْمُرْتَهِنُ» (يُصَدَّقُهُ) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَالْمُرْتَهِنُ فَاعِلٌ، يَعْنِي: إِلَّا إِذَا صَدَّقَ الْمُرْتَهِنُ الرَّاهِنَ فِي دَعْوَى أَنَّهُ مِلْكٌ غَيْرُهُ أَوْ أَنَّهُ جَنَى، فَإِذَا قَالَ الْمُرْتَهِنُ: نَعَمْ، هُوَ مِلْكٌ غَيْرُكَ، حَيْثُ يُبْطِلُ الرَّهْنُ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ أَقْرَبَ بَانَ الرَّهْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذْ أَنَّ الرَّاهِنَ رَهْنٌ مَا لَا يَمْلِكُ فَيُبْطِلُ الرَّهْنُ، وَيُسَلِّمُ لِمَنْ أَقْرَرَهُ الرَّاهِنُ.

## فصل

وَلِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يَرْكَبَ مَا يُرْكَبُ وَيُخْلَبَ مَا يُخْلَبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ<sup>[١]</sup>.....

= وكذلك إذا قال المرتهن: نعم، العبد جنى، نقول: الآن الجناية مقتضاها تعلّق برقبته، فسلم العبد لسيدّه.

لكن هل يمكن أن المرتهن يصدّق الراهن في أمر يطلّ حقه؟

الجواب: يمكن، إمّا أن يعرف أن هذا الراهن رجل صدوق لا يمكن أن يكذب، لكن اغترّ أو نوى الخداع في أول الأمر ثم تاب، وإمّا أن يثبت ذلك بيّنة، لكن إذا ثبت بيّنة حكم بمقتضى البيّنة، سواء صدّقه المرتهن أم لم يصدّقه؛ لأنّ الكلام الآن على مجرد الإقرار.

[١] قوله رحمه الله: «فصل: وللمرتهن أن يركب ما يركب ويخلب ما يخلب بقدر نفقته» للمرتهن أي: الذي له الدين أن يتنفع بما ذكر «أن يركب ما يركب ويخلب ما يخلب بقدر نفقته».

وقوله: «بقدر نفقته» متعلّقة بـ «يركب ويخلب» فقد تنازعها عاملان.

يعني: إذا كان الرهن ممّا يركب من الحيوان من بعير أو حمار فله أن يركبه بقدر النفقة، سواء ركبه في داخل البلد أو ركبه في سفر، بشرط ألا يكون عليه في السفر ضرر، فإن كان عليه ضرر فليس له ذلك.

فيقال -مثلاً-: هذا البعير الذي يركبه المرتهن لو استأجره لئدة عشرة أيام لكانت الأجرة مئة، والنفقة قدرها مئة، حينئذ تساوت النفقة والأجرة، فلا شيء له وليس عليه شيء؛ لأنّه ركب بقدر النفقة.



= فإذا كانت أُجْرَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ النَّفَقَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْفَعَ مَا زَادَ عَلَى النَّفَقَةِ، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ نَفَقَتَهُ خَمْسُونَ، وَأَنَّ أُجْرَتَهُ مِئَةٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ خَمْسِينَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَكَانَ ظَالِمًا لِلرَّاهِنِ، وَإِذَا كَانَ دَيْنُهُ قَرْضًا صَارَ دَيْنُهُ قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا.

ولو كان بالعكس، نَفَقَتُهُ مِئَةٌ وَأُجْرَتُهُ خَمْسُونَ، فَيَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ، فَالنَّفَقَةُ مِئَةٌ، وَأُجْرَةُ مِثْلِهِ خَمْسُونَ، فَيُطَالِبُ الرَّاهِنَ بِمَا زَادَ عَلَى النَّفَقَةِ وَهُوَ خَمْسُونَ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِيهَا يُحْلَبُ كَالشَّاةِ وَالْبَقَرَةِ.

مثالة: إنسان رهن بقرّة وصار المرتهن يُحْلِبُهَا، فنقول: لك أن تحلبها بقدر النفقة، فإذا كان ثمن حليبها مئة في الأسبوع، ونفقتها في الأسبوع مئة، ففي هذه الحال لا له ولا عليه، وإن كان الحليب يساوي ميتين في الأسبوع، والنفقة مئة، دفع للراهن مئة، لكن هذه المئة تكون رهناً؛ لأنّها من نمائه، وإن كان بالعكس النفقة ميتين، واللبن يساوي مئة، فإنّه يرجع على الراهن بما زاد على ثمن الحليب.

فإذا قال قائل: ما الدليل؟ وما الحكمة؟

قلنا: الدليل قول النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلّم-: «الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ»<sup>(١)</sup>.

ولو قال قائل: ظاهر الحديث، أن اللبن في مقابل النفقة وأن الثركوب في مقابل النفقة، سواء كان أكثر أو أقل؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب، رقم (٢٥١٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَلَا إِذْنٍ<sup>[١]</sup>، .....

= الجواب: أن هذا ليس ظاهر الحديث، فالحديث يقول: «بِنَفَقَتِهِ» فإِذَا مَا أَنْ نَجْعَلَ الباءَ لِلْعَوَضِ، وَإِذَا مَا أَنْ نَجْعَلَهَا لِلْسَّبِيَةِ، فَإِنْ جَعَلْنَاهَا لِلْعَوَضِ فَلَا مُرَّ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ أَكْثَرَ مِنَ النَّفَقَةِ، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا لِلْسَّبِيَةِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ لَا يَتَجَاوَزُ مَوْضِعَهُ، فَيُقَالُ: إِنَّ الْبَاءَ هُنَا لِلْسَّبِيَةِ، وَالسَّبِيَةُ لَا تَتَجَاوَزُ مَوْضِعَ الْمُسَبَّبِ.

وعلى كُلِّ تَقْدِيرٍ: فَإِنَّ الرُّكُوبَ وَالْحَلَبَ يَكُونُ بِقَدْرِ النَّفَقَةِ.

أَمَّا الْحِكْمَةُ: فَلِأَنَّ الْحَيَوَانَ يَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَظِلَالٍ، وَتَدْفِنَةٍ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، وَلَوْ قُلْنَا: بِأَنَّ الْمُزْتَمِنَ يَقُومُ بِهَذَا ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ لِحَصَلِ فِي هَذَا نِزَاعٍ وَشِقَاقٍ، فَكُلَّ يَوْمٍ يَأْتِي لِلرَّاهِنِ وَيَقُولُ لَهُ: أَعْطِنِي نَفَقَةَ هَذَا، وَيَحْصُلُ بِذَلِكَ مَشَقَّةٌ.

فَمِنْ الْحِكْمَةِ أَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ الْمَرْكُوبَ يُرَكَّبُ بِالنَّفَقَةِ، وَالْمَحْلُوبَ يُحَلَبُ بِالنَّفَقَةِ.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْمُزْتَمِنِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ أَبَدًا، فَلَا يَسْكُنُ الدَّارَ، وَلَا يَسْتَعْمِلُ السَّيَّارَةَ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْكِتَابِ، وَلَا يَكْتُبُ بِالْقَلَمِ بَلْ يُنْقِيهِ لِصَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مَالٍ الْغَيْرِ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ، وَاسْتُنْتِجَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَلَا إِذْنٍ» أَي: بَلَا إِذْنٍ مِنَ الرَّاهِنِ؛ اكْتِفَاءً بِإِذْنِ الشَّارِعِ، بِإِذْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ»<sup>(١)</sup>، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِذْنَ الشَّارِعِ مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ إِذْنٍ؛ وَلِهَذَا إِذَا لَمْ يَأْذِنِ الشَّارِعُ بِشَيْءٍ وَأَذِنَ الْمَالِكُ بِهِ لَا يُنْفَذُ، فَإِذَا أَذِنَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّهْنِ، بَابُ الرِّهْنِ مَرْكُوبٍ وَمَحْلُوبٍ، رَقْمُ (٢٥١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأِنْ أَنْفَقَ عَلَى الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ إِمْكَانِهِ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ تَعَدَّرَ رَجَعَ<sup>[١]</sup>، ....

= الشَّارِعُ بِشَيْءٍ نُفَذَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الْمَالِكُ، وَهَذَا صَرَّحَ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: «بَلَا إِذْنٍ».

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَنْفَقَ عَلَى الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ إِمْكَانِهِ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ تَعَدَّرَ رَجَعَ».

قَوْلُهُ: «وَأِنْ أَنْفَقَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُزْتَهِنِ، أَي: إِنْ أَنْفَقَ الْمُزْتَهِنُ عَلَى الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ.

مثال ذلك: احتاج البيت المزهون إلى تعمیر فعمَّره بأن أتى بأُناسٍ يُليِّسونه، أو يُصلِّحون باباً سقطاً، أو ما أشبه ذلك، فهل يَرْجِعُ الْمُزْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ أو لا يَرْجِعُ؟  
الجواب: فيه تفصيل:

أولاً: إِنْ كَانَ الرَّاهِنُ قَدْ أَذِنَ لَهُ رَجَعَ عَلَيْهِ، يَعْنِي: إِنْ كَانَ الرَّاهِنُ قَدْ قَالَ لَهُ: إِنْ خَرِبَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ فَأُصْلِحْهُ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ صَارَ وَكَيْلاً فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي قَدْرِ مَا أَنْفَقَ بِيَمِينِهِ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ شَيْئاً يُكَذِّبُهُ الْحِسُّ فَلَا يُقْبَلُ.

فلو قال: أَذِنْتُ لِي أَنْ أُصْلِحَ الْأَبْوَابَ إِذَا تَكَسَّرَتْ، قال: نعم، أَذِنْتُ لَكَ، قال: قَدْ فَعَلْتُ وَقَدْ أَنْفَقْتُ عَلَى كُلِّ بَابٍ أَلْفَ رِيَالٍ، وَالنَّفَقَةُ الْمُعْتَادَةُ مِثْلُ رِيَالٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُكَذِّبُهُ الْحِسُّ، أَمَّا إِذَا ادَّعَى شَيْئاً قَرِيباً فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ لَكِنْ بِيَمِينِهِ.

ثانياً: أَنْ يُنْفِقَ بِلَا إِذْنِهِ عَلَى الرَّهْنِ، فَيُنْظَرُ -أَيْضاً- هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ مِنْهُ؛ لِكُونِهِ قَرِيباً مِنْهُ، أَوْ بِالْهَاتِفِ، أَوْ بِالْمُكَاتَبَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِذَا اسْتَأْذَنَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ

= لكونِ الرَّاهِنِ رَجُلًا مَغْمُورًا، دَخَلَ هذه المَدِينَةَ الواسِعَةَ ولا يَدْرِي أين هو؟ والرَّهْنُ يَحْتَاجُ إلى تَعْمِيرٍ عاجِلٍ، فهنا يُعَمَّرُهُ وَيَرْجِعُ وإن لم يَسْتَأْذِنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِئْذَانَهُ. فصارتِ الْمَسْأَلَةُ لها أحوالٌ:

الحال الأولي: أن يكون الرَّاهِنُ قد أذِنَ له بالتَّعْمِيرِ، فهنا يَرْجِعُ؛ لَأَنَّهُ صارَ وَكِيلًا له.

الحال الثانية: ألا يَأْذِنَ له بالتَّعْمِيرِ وَيَتَعَذَّرَ اسْتِئْذَانُهُ، فهنا يَرْجِعُ -أيضًا- حِفْظًا لأصلِ الرَّهْنِ؛ لَأَنَّهُ لو لم يُعَمَّرْهُ ازدادَ خرابُهُ، وانتَشَرَ، وفَسَدَ، وصارَ في ذلك ضَرَرٌ على الرَّاهِنِ والمُرْتَمِنِ.

الحال الثالثة: ألا يَأْذِنَ له بالتَّعْمِيرِ، وَيُمَكِّنُ اسْتِئْذَانَهُ ولكنَّهُ عَمَّرَهُ بدونِ اسْتِئْذَانِهِ، فهنا لا يَرْجِعُ؛ لَأَنَّهُ إنْ أَنْفَقَ بغيرِ نِيَّةِ الرُّجُوعِ فهو مُتَبَرِّعٌ، والمتَبَرِّعُ لا يَرْجِعُ في تَبَرُّعِهِ؛ لأنَّ رُجُوعَهُ في تَبَرُّعِهِ رُجُوعٌ في الهِبَةِ وهو حَرَامٌ، وإن كان قد نوى الرُّجُوعَ فهو مُفَرِّطٌ؛ لَأَنَّهُ لم يَسْتَأْذِنِ المَالِكَ، فهو مُفَرِّطٌ؛ لَوْ جُوبِ الاسْتِئْذَانُ عليه فلم يَفْعَلْ.

فإن قال المُرْتَمِنُ: أنا عَمَّرْتُهُ؛ لأجلِ المَصْلَحَةِ لي وله.

قلنا: وإذا كانتِ المَصْلَحَةُ لك وله، فليكنِ التَّعْمِيرُ منك ومنه، بمعنى أَنَّكَ تُعَمِّرُ بإِذْنِهِ وحينئذٍ تَرْجِعُ، أمّا إذا لم تَسْتَأْذِنْ منه مع إمكانِ إِذْنِهِ فالتَّفَقُّعُ عليك.

مسألة: إذا قُدِّرَ أنْ الإنْفَاقَ عليه وَقَعَ في حالٍ تَسْتَدْعِي الفَوْرِيَّةَ قَبْلَ أن يَسْتَأْذِنَهُ، مثلُ أن يكونَ الرَّهْنُ قد سَقَطَ في بئرٍ، فلو أَبْقَيْنَاهُ حتى نَذْهَبَ وَنَسْتَأْذِنَ الرَّاهِنَ هَلَكَ، وإذا أَتَيْنَا بِإنسانٍ يَسْتَخْرِجُهُ مِنَ البئرِ في الحالِ يَسْلَمُ، فهنا يَرْجِعُ؛ لأنَّ في ذلك إنْقِاذًا

وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنِ الْحَاكِمُ<sup>[١]</sup>، .....

= لِمَالِ الْغَيْرِ مِنَ الْهَلَاكِ، وَكُلُّ مَنْ أَنْقَذَ مَالَ غَيْرِهِ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَهُ الرَّجُوعُ بِمِثْلِ عَمَلِهِ.

وقوله: «وَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَعَ» لكن بشرط أن ينوي الرجوع، هذا ما ذكره في (الروض)<sup>(١)</sup>، وظاهر كلام الماتن ما لم ينو التبرع؛ لأن الماتن لم يشترط نيّة الرجوع، والصواب مع المتن، وأنه يرجع ما لم ينو التبرع، فإن نوى التبرع لم يرجع؛ لأن رجوعه مع نيّة التبرع رجوع في الهبة وهو حرام، ولا يشترط أن ينوي الرجوع.

فإذا أنفق نيّة الرجوع رجع بكل حال، وإذا أنفق نيّة التبرع لم يرجع بكل حال على القولين، وإذا أنفق وهو لم ينو لا رجوعاً ولا تبرعاً فعلى المذهب لا يرجع؛ لأنه يشترط أن ينوي الرجوع، وعلى ما قاله الماتن يرجع؛ لأن الأصل أن ما أنفقه على ملك غيره فهو له يرجع فيه، إلا إذا عارض ذلك نيّة التبرع.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنِ الْحَاكِمُ» الحاكِم أي: القاضي، هذه إشارة خلاف، فبعض العلماء يقول: لا يرجع حتى يستأذن الحاكِم، بمعنى: أنه إذا تعذر على المرتهن أن يستأذن من الراهن، قلنا له: الحاكِم ينوب منابه، فاستأذن منه، فإن لم تفعل فلا رجوع لك، وهذا القول يزيد المسألة تعقيداً؛ لأنه يحتاج إذا تعذر استئذان المالك - وهو الراهن - أن يذهب إلى المحكمة، والمحكمة لن تقبل منه بسهولة، بل ستطلب البيّة على أنه يحتاج إلى تعمیر، فإذا أتى بالبيّة أدنت له، وهذا قد يصعب.

والصحيح: ما ذهب إليه المؤلف أنه لا يحتاج إلى إذن الحاكِم، وأنه إذا تعذر استئذان الراهن الذي هو المالك فإن المرتهن يعمره ويرجع بنفقته، سواء استأذن الحاكِم

(١) الروض مع حاشية ابن قاسم (٩٣/٥).

وَكَذَا وَدِيعَةً<sup>[١]</sup> وَدَوَابُّ مُسْتَأْجَرَةٌ هَرَبَ رَبِّهَا<sup>[٢]</sup>.

= أم لم يستأذنه؛ لأن بقاءه في يده بإذن الرّاهن معناه التزام بما يجب له من النّفقة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَا وَدِيعَةً» اختاجت إلى تعمير، وربّها موجودٌ فهنا نقول: إن كان ربّ الوديعَةِ أَذِنَ لك في تعميرها فعمّرْها وترجع عليه؛ لأنّه أَذِنَ له فهو وَكِيلٌ، وإن لم يأذن له فهل يتعذّر استئذانه؟

الجواب: إن كان يتعذّر فإنّه يرجع -أيضاً- لأنّ تعميرها ممّا تدعو الحاجةُ إليه، وصاحبها الآن بعيدٌ لا يُمكنُ استئذانه، وإن كان يُمكنُ وعمّرْها بلا إذنٍ فلا يرجع على المودع؛ لأنّه تمكّن من استئذانه ولم يفعل.

[٢] قوله: «وَدَوَابُّ مُسْتَأْجَرَةٌ هَرَبَ رَبِّهَا» مثاله: إنسانٌ عنده ناقةٌ أجَرَهَا شَخْصًا يُسَافِرُ عليها إلى مَكَّةَ، وهَرَبَ المالكُ؛ من أجل أن يُورِطَهُ ويُنفِقَ عليها، والدّوابُّ محتاجٌ إلى نفقةٍ فهي تُريدُ علفًا وشرابًا، فهذا الرّجلُ الذي استأجر الدّوابَّ قد أَذِنَ له ربّها بأن يُنفِقَ عليها، فأنفقَ عليها، فصار يشتري لها علفًا وماءً ويقومُ برعايتها، فيرجعُ على ربّها؛ لأنّه أَذِنَ له فيكون وَكِيلًا عنه.

وأما لو لم يأذن له ربّها وتعذّر استئذانه، والحاجةُ مُلِحَّةٌ في الإنفاقِ عليها عاجلاً، فيرجعُ عليه، فإن كان موجودًا وتسهّل مُراجعتُهُ وأنفقَ عليها بدون إذنه فإنّه يضمنُ، بمعنى أنّه لا يرجعُ بما أنفقَ على صاحبِ هذه الدّوابِّ.

لكن لو فُرِضَ أن هذا المُستأجرَ ذَبَحَهَا واحتفظَ بلحمِها لصاحبِها، وادّعى صاحبُها أنّها لم تصل إلى حالٍ يُضطرُّ فيها إلى ذبحها، وقال: أنت ذبحتها وهي صحيحةٌ مُعَافَاةٌ، فقال: إنّه ذبحها بعد أن خاف أن تموتَ فتَمُوتَ، فالقولُ قولُ المُستأجرِ؛ لأنّه أمينٌ،

وَلَوْ خَرِبَ الرَّهْنُ فَعَمَرَهُ بِلَا إِذْنٍ رَجَعَ بِآلَتِهِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>.

= والقاعدة: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ أَمِينٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا اتَّخَمَنَ فِيهِ» وَإِلَّا لَحَصَلَتْ مَشَاكِلُ كَثِيرَةٌ إِذَا لَمْ نُقَلِّ بِقَبُولِ قَوْلِهِ.

وقوله: «هَرَبَ رَهْبًا» أي: مَالِكُهَا، وَالرَّهْبُ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَالِكِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اللَّقْطَةِ: «فَإِنْ جَاءَ رَهْبًا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا»<sup>(١)</sup>، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَهْبًا»<sup>(٢)</sup> بَدَلَ «رَبَّتَهَا» وَهَذَا جَائِزٌ سَائِعٌ شَرْعًا وَلُغَةً.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ خَرِبَ الرَّهْنُ فَعَمَرَهُ بِلَا إِذْنٍ رَجَعَ بِآلَتِهِ فَقَطْ» لَوْ خَرِبَ الرَّهْنُ كَالدَّارِ - مَثَلًا - «فَعَمَرَهُ» الْمُرْتَهِنُ «رَجَعَ بِآلَتِهِ فَقَطْ» وَالْآلَةُ عِنْدَهُمْ أَيُّ: مَادَّةُ الشَّيْءِ، يَعْنِي مَوَادَّ الْبِنَاءِ، أَيُّ: بِمَا جَعَلَ فِيهِ فَقَطْ، كَاللِّبْنِ وَالْحَدِيدِ وَالْأَبْوَابِ وَمَا أَشْبَهَهَا، فَيَرْجِعُ بِهَذِهِ فَقَطْ دُونَ أُجْرَةِ الْعَمَالِ وَالْمَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْحَيَوَانِ أَنَّ الْحَيَوَانَ يَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ أَمَّا هَذَا فَلَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِنْسَانٌ ارْتَهَنَ دَارًا وَسَقَطَ جُزْءٌ مِنْهَا، فَقَامَ بِإِصْلَاحِهِ، وَأَخْضَرَ اللَّبْنَ وَالْمَوَادَّ وَالْأَبْوَابَ وَبَنَاهَا، فَمَادَّةُ الْبِنَاءِ بَعَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ وَأُجْرَةُ الْعَمَالِ وَجَلْبِ الْمَاءِ بَعَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، فَبِمَاذَا يَرْجِعُ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَسَاقَةِ، بَابُ شَرْبِ النَّاسِ وَالِدَوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ، رَقْمُ (٢٣٧٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ اللَّقْطَةِ، رَقْمُ (١٧٢٢)، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفُظٍ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ سُؤْلِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ، وَعِلْمُ السَّاعَةِ، (٥٠) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ وَبَيَانُ خِصَالِهِ، رَقْمُ (٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَهْبًا».

أَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ وَبَيَانُ خِصَالِهِ، رَقْمُ (٨) بَلْفُظٍ: «أَنَّ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَهْبًا». قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ (١/١٥٨): «وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «رَهْبًا».

= الجواب: بعشرة آلاف ريال التي هي الآلة فقط، وأمّا الباقي فلا يرجع به، هذا إذا كان لم يستأذن من رب البيت الذي هو الراهن، أمّا لو استأذن فإنه يرجع بالجميع؛ لأنه وكيل.

وقال بعض العلماء: بل يرجع بالجميع؛ لأنه ليس كالإنفاق على الحيوان، فالإنفاق على الحيوان إذا أكله الحيوان ذهب، ولم يتنفع به الراهن لكن هذا يتنفع به الراهن؛ لأن أثر العمل باقي والمصلحة للجميع، للراهن؛ لأن ملكه عمر، وللمرتهن؛ لأن وثيقته بقيت؛ لأنه لو خرب ما بقي له شيء.

وفصل بعضهم فقال: إن عمره بما يكفي لتوثيق دينه فقط يرجع، وإن كان بأزيد لم يرجع؛ لأنه ليس في ضرورة إلى أن يعمره بأكثر مما يوثق الدين، فلو فرضنا أن الذي خرب غرقتان ولو أصلح واحدة كفى لتوثيقه في دينه ولكنه عمر الاثنتين جميعاً، فهو يرجع بالأولى ولا يرجع بالثانية إلا بالآلة فقط.

وهذا القول قول وسط بين القولين، أي: أن يقال: إن المرتهن يرجع بقدر ما يوثق به دينه فقط. ووجهه: أن ما زاد لم يعمره لحفظ حقه بل زاد على ذلك.

وبعض العلماء يقول: إذا كان لو تركه -أي التعمير- لتداعى بقاء البيت، وهذا وارد، يعني: لو ترك عمارة المنهدم لانهدم البيت كله فهنا يرجع بالجميع؛ لأن هذا لحفظ البيت كله، وأمّا إذا كان ما بقي من البيت لا يتأثر بما انهدم فعلى التفصيل الذي سبق.





## بَابُ الضَّمَانِ<sup>[١]</sup>



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الضَّمَانِ» الضَّمانُ هو النَّوعُ الثَّانِي من عُقُودِ التَّوَثُّقَةِ، والضَّمانُ لُغَةً مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّمَنِ، والضَّمْنُ معناه دُخُولُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الضَّامِنِ دَخَلَتْ فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عنه.

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُوَ التِّزَامُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مَا وَجَبَ أَوْ يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَقٍّ مَالِيٍّ.

مثال الأول: التِّزَامُ مَا وَجَبَ: أَنْ يَكُونَ شَخْصٌ مَدِينًا لِآخَرَ بِدَرَاهِمَ فِيمُسْكُهُ صَاحِبُ الدِّينِ، وَيَقُولُ: أَعْطِنِي دَيْنِي الْآنَ، وَإِلَّا رَفَعْتُ أَمْرَكَ إِلَى السُّلْطَاتِ، فَيَأْتِي إِنْسَانٌ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ وَيَقُولُ: أَنَا أَضْمَنُ دَيْنَهُ.

ومنه ضَمَانُ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَيْنَ الْمَيْتِ الْأَنْصَارِيِّ، حِينَ قَدَّمَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «أَعْلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَتَأَخَّرَ وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِّينَارَانِ عَلَيَّ. فَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا التِّزَامُ مَا يَجِبُ: فَمَثَلُ أَنْ يَكْتُبَ شَخْصٌ لِآخَرَ وَرَقَةً: أَنَا ضَامِنٌ كُلِّ مَا يَسْتَدِينُهُ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ التِّجَارِيِّ، أَيْ: إِنْسَانٌ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِضَاعَةً مِنْ صَاحِبِ دُكَّانٍ وَلَيْسَ مَعَهُ مَالٌ، فَجَاءَ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ غَنِيٍّ فَقَالَ لَهُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِضَاعَةً

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، رقم (٢٢٨٩)، عن سلمة ابن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم: كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، رقم (١٦١٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقول أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣٠).

= من المحلّ الفلانيّ، ولكن ليس معي نقود، أعطني ورقةً ضمانٍ فيُعْطِيهِ وَرَقَةً ضَمَانٍ، يقول فيها: ما استدانتهُ هذا الرَّجُلُ من هذا المحلّ فضمانُهُ عليّ، فهذا التّزام ما قد يجب وهو لم يجب بعد.

وإنما توسّع الفقهاء في ذلك من أجل التيسير على الناس؛ حتى تسير أمورهم بسهولة؛ ولأنّ الأصل في المعاملات كلّها الحلّ إلّا ما قام الدليل على منعه، وهذا مصلحة -أي: ضمان ما يجب- فلا ينبغي أن يكون ممنوعاً وإن كان فيه جهالة؛ لأنّه قد يشتري شيئاً كثيراً، وقد يشتري شيئاً قليلاً، لكن نظراً للمصلحة المترتبة على ذلك صار جائزاً.

وإن شاء الضّامن حدّد فقال: أنا أضمن ما اشتري من هذا التاجر في حدود ألف ريال -مثلاً- فهذا ضمان شيء محدّد، وهذا أولى، أي: أن الأولى للضّامن إذا ضمن ما لم يجب أن يحدّد مقدار ما يضمنه؛ لأنّ يستدين المضمون شيئاً يجحف بهال الضّامن.

أمّا حكم الضّمان، فنقول: في حقّ المضمون عنه جائز؛ لأنّه لو جاء شخص وقال لآخر: اضممني جازاً، كما يجوز أن يقول: أقرضني.

أمّا في حقّ الضّامن فهو سنةٌ مستحبةٌ؛ لأنّه من الإحسان، والله يحبّ المحسنين، ولكنّه سنةٌ بقيد وهو قدرة الضّامن على الوفاء، فإن لم يكن قادراً فلا ينبغي أن تأخذه العاطفة في مساعدة أخيه لمصرّة نفسه، فإنّ هذا من الخطأ، ويوجد الآن أناس غارمون وسبب الغرم الضّمان، فنقول: هذا خطأ لا تحسن إلى غيرك وتسيء إلى نفسك؛ فإنّ هذا ليس من الحكمة.

لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ<sup>[١]</sup>، .....

= والضَّمانُ مِنْ عُقُودِ التَّوْثِيقَاتِ، ففِيهِ تَوْثِيقُ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِدَيْنِهِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا الرَّهْنُ، وَسَيَأْتِينَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الْكَفَالَةُ مِنَ الشَّهَادَةِ، فَالْأَشْيَاءُ الَّتِي تُحْفَظُ بِهَا الْحُقُوقُ: الشَّهَادَةُ، وَهَذِهِ يُسْتَوْفَى بِهَا الْحَقُّ، وَالضَّمانُ وَالْكَفَالَةُ وَالرَّهْنُ، وَهَذِهِ يُسْتَوْفَى مِنْهَا الْحَقُّ، فَالضَّمانُ مِمَّا يَتَوَثَّقُ بِهِ الْحَقُّ؛ لِأَنِّي إِذَا لَمْ أَتِمَّكُنْ مِنْ قَبْضِهِ مِنَ الْمَضْمُونِ عَنْهُ أَخَذْتُهُ مِنَ الضَّامِنِ.

[١] وللضَّمانِ شُرُوطٌ، مِنْهَا:

قَوْلُهُ: «لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ»، «لَا يَصِحُّ» الْفَاعِلُ يَعُودُ عَلَى الضَّمانِ، وَجَائِزُ التَّصَرُّفِ هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْخَرُّ الرَّشِيدُ، أَي: مَنْ جَمَعَ أَرْبَعَةَ أَوصَافٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِالْغَا، وَضِدُّهُ الصَّغِيرُ، وَالصَّغِيرُ لَا يُعْطَى مَالُهُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَلْتَمَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فَاشْتَرَطَ اللَّهُ لِدَفْعِ الْمَالِ شَرْطَيْنِ:

الْأَوَّلُ: ﴿إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾.

الثَّانِي: أَنْ يُبْصِرَ مِنْهُمْ الرُّشْدُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾.

وَالرُّشْدُ: هُوَ إِحْسَانُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ، فَمَثَلًا الرُّشْدُ فِي الدَّيْنِ اسْتِقَامَةُ الدَّيْنِ، الرُّشْدُ فِي بَابِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ: مَعْرِفَةُ الْكُفَاءِ وَمَصَالِحِ النِّكَاحِ، وَالرُّشِيدُ فِي الْعِبَادَاتِ هُوَ الَّذِي قَامَ بِالْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَ الْمَحْرَمَاتِ، وَالرُّشْدُ فِي الْمَالِ إِحْسَانُ التَّصَرُّفِ فِيهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ كَلِمَاتٍ تُفَسَّرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَا يُنَاسِبُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، وَضِدُّهُ الْمَجْنُونُ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ اللَّهَ اشْتَرَطَ إِيْنَسَ الرُّشْدِ، وَالرُّشْدُ لَا يَكُونُ مَعَ الْجُنُونِ أَبَدًا.

= الثالث: أَنْ يَكُونَ حُرًّا، وَالْحُرُّ ضِدُّهُ الْعَبْدُ، فَالْعَبْدُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَضْمَنَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ رَشِيدًا، وَالرَّشِيدُ هُوَ الَّذِي يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ، قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِأَلَّا يَضُرِّفَ الْمَالَ فِي مُحَرَّمٍ، وَلَا فِيهَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

فهل هذا القيد مقبول؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّا لَوْ قَبَلْنَا هَذَا لَكَانَ جَمِيعُ الْمُدْخِنِينَ سُفَهَاءَ غَيْرِ رَشِيدِينَ، وَلَحَجَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ.

لكن نقول: الرَّشِيدُ هُوَ مَنْ أَحْسَنَ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ بَيْنَا وَشِرَاءً وَتَأْجِيرًا وَإِيجَارًا وَرَهْنًا وَازْمِهَانًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَضُرِّفُهُ فِي الْمُحَرَّمِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي يَضُرِّفُهُ فِي الْمُحَرَّمِ سَفِيهٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ السَّفَهَ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَإِلَّا لَوَجَبَ أَنْ نَحْجُرَ عَلَى كُلِّ مَنْ يَتَعَامَلُ بِشَيْءٍ مُحَرَّمٍ.

فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَغِيرٍ، فَلَوْ أَرَادَ الصَّغِيرُ أَنْ يَضْمَنَ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ حَتَّى وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا، فَلَوْ أَنَّ صَبِيًّا يَتَبَايَعُونَ فِي الدَّجَاجِ، فَبَاعَ أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرِ، وَقَالَ الْبَائِعُ: لَا أَقْبَلُ حَتَّى تَأْتِيَ بَضَامِنٍ، فَقَالَ: هَذَا صَاحِبِي، وَصَاحِبُهُ مِثْلُهُ صَبِيٌّ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جَائِزَ التَّصَرُّفِ؛ لَكَوْنِهِ صَغِيرًا.

وكذلك يُقَالُ فِي الْمَجْنُونِ وَفِي السَّفِيهِ.

هذا الذي ذَكَرَهُ شَرْطٌ، وَالشَّرْطُ التَّالِي مَا سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي آخِرِ الْبَابِ،

وَلِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالَبَةٌ مِّنْ شَاءَ مِنْهُمَا فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ<sup>[١]</sup>، .....

= وهو أن يكون الدين واجباً، أو مآله إلى الوجوب، فإن كان غير واجب ولا مآله إلى الوجوب، فلا يصح ضمانه كما سيأتي.

[١] قوله (رَحِمَهُ اللَّهُ): «وَلِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالَبَةٌ مِّنْ شَاءَ مِنْهُمَا فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ» رَبُّ الْحَقِّ هو الدائن، له مُطَالَبَةٌ مِّنْ شَاءَ مِنْهُمَا، أي: مِنَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ عنه في الحياة وفي الموت.

أما في الحياة: فأن يكون كُلُّ منهما حيّاً، فيأتي صاحبُ الحقِّ لزيد الذي هو الضَّامِنُ، أو لعمرُو الذي هو المضمون، فيطالبُ هذا وهذا، وله أن يطالبَهما جميعاً بأن يأتي هذا في الصباح وهذا في المساء، أو يطلبُ واحداً منهما ويسكتَ عن الآخر.

وأما في الموت: فلو مات الضَّامِنُ فله أن يطالبَ في تركته؛ لأنَّ الدينَ المضمون صارَ ديناً على الضَّامِنِ كأنه أصيلٌ، فكما أن الإنسان إذا مات مدينه يطالبُ الورثة من التركة فهكذا الضَّامِنُ، فإن لم يخلف مالا فإنه يطالبُ في الآخرة؛ لأنَّ التزم أن يقضي هذا الدين.

أما المضمون عنه فواضح، فلو مات المضمون عنه فإن لصاحب الحق أن يطالبه في تركته، فإن لم يخلف تركة طالبه يوم القيامة.

وقوله: «لِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالَبَةٌ مِّنْ شَاءَ مِنْهُمَا» ظاهره: أنه لا فرق بين أن يتمكّن صاحبُ الحق من استيفاء الحق من المضمون عنه أو لا يتمكّن، أي أنه لا يشترط لجواز مطالبة الضَّامِنِ أن تتعدّر مطالبة المضمون عنه، وهذا هو المذهب<sup>(١)</sup>.

(١) الإنصاف (١٣/ ٥٥) وما بعدها.

= فلو أنَّ صاحبَ الدَّيْنِ جاءَ إلى الضَّامِنِ، وقال: أَعْطِنِي، أَنْتَ ضَمِنتَ فُلَانًا بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ، قال: اذْهَبْ إِلَيْهِ هُوَ الْأَصْلُ، فَهَلْ يَمْلِكُ ذَلِكَ؟  
الجوابُ: لا؛ لأنَّ صاحبَ الحَقِّ له مُطالَبَةٌ هذا أو هذا، هذا ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ.

وتعليلُ ذلك: أنَّ الضَّامِنَ التَّزَمَ وفاءَ الحَقِّ بدونِ شَرْطٍ، أي: لم يقلِ الضَّامِنُ حينَ ضَمَانِهِ: إِنْ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُكَ مِنَ الْمَضْمُونِ عَنْهُ فَأَنَا ضَامِنٌ، فلو قال هذا لكانَ الْمَضْمُونُ على شُرُوطِهِمْ، لكنَّ لما لم يقلْ هذا بل التَّزَمَ التَّزَامًا مُطْلَقًا فَلَرَبَّ الحَقِّ أَنْ يُطالِبَهُ.  
القولُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مُطالَبَةَ الضَّامِنِ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَتْ مُطالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ بِمَوْتٍ أَوْ غِيَبَةٍ أَوْ مُطالَبَةٍ أَوْ فَقْرٍ، فَإِذَا تَعَذَّرَتْ مُطالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ فَلَهُ أَنْ يُطالِبَ الضَّامِنَ.

وَحُجَّةٌ هُؤَلَاءِ أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ لِلْفَرْعِ مَعَ تَمَكُّنِ الاسْتِيفَاءِ مِنَ الْأَصْلِ، فَإِذَا أُمِكنَ الرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ فَإِنَّهُ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنِ الْفَرْعِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> وَعَمِلَ النَّاسُ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

أَمَّا فِي الْمَحَاكِيمِ: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بِالْمَذْهَبِ، وَأَنَّ صَاحِبَ الحَقِّ إِذَا طالَبَ الضَّامِنَ أُلْزِمَ بِأَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ الحَقَّ الَّذِي ضَمِنَهُ.

وَلَوْ أَنَّهُ شَرَطَ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُطالِبُنِي إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَتْ مُطالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، فَالْقَاعِدَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ: أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ

(١) المختارات الجلية من المسائل الفقهية (٨٣-٨٤).

= مُقْتَضَى الْعَقْدِ مُطَالَبَةُ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعًا فَإِنَّهُ إِذَا شَرَطَ أَلَّا يُطَالَبَ الضَّامِنُ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ مُطَالَبَةُ الْمُضْمُونِ عَنْهُ صَارَ مُنَافِيًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ.

ولكنَّ الصَّحِيحَ - حتى لو قلنا: بأنَّ له مُطَالَبَةَ الرَّجُلَيْنِ - أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ الضَّامِنُ أَلَّا يُطَالَبَ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ مُطَالَبَةُ الْمُضْمُونِ عَنْهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ شَرَطُ صَحِيحٍ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرَطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(١)</sup>، وَهَذَا الشَّرْطُ لَا يُحِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا، وَغَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ أَسْقَطَ مُطَالَبَةَ الضَّامِنِ بِاخْتِيَارِهِ، فَقَدْ أَسْقَطَ حَقًّا جَعَلَهُ الشَّارِعُ لَهُ وَلَا يُنَافِي الشَّرْعَ.

وَعِلْمٌ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمُضْمُونَ عَنْهُ لَا تَبَرُّأُ ذِمَّتُهُ لَوْ التَزَمَ بِهِ الضَّامِنُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَهُ مُطَالَبَتُهُمَا جَمِيعًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا ضَمِنَ عَنِ الْمَيْتِ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَ لَا ذِمَّةَ لَهُ، فَإِذَا ضَمِنَ عَنْهُ صَارَتِ الذِّمَّةُ وَاحِدَةً وَهِيَ ذِمَّةُ الضَّامِنِ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ عَامِرَةٌ بِخِلَافِ الْمَيْتِ.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَمِنَ أَبُو قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدِّينَارَيْنِ عَنِ الْمَيْتِ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، قبل رقم (٢٢٧٤) ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ: «المسلمون عند شروطهم»، دون بقية الحديث.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وأخرجه الدارقطني (٢٧/٣)، والحاكم (٤٩/٢-٥٠) عن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق» وصححه النووي في المجموع (٣٧٦/٩) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

= تَقَدَّمَ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وقال: «حُقَّ الْغَرِيمُ، وَبَرِيَ مِنْهُمَا الْمَيْتُ؟» قال: نعم <sup>(١)</sup> فهذا يَدُلُّ على أَنَّهُ إِذَا ضَمِنَ مَيِّتًا بَرِثَ ذِمَّةَ الْمَيْتِ، كما قُلْنَا فِي الرَّهْنِ: إِنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمَيْتُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ بَرَهْنُ يُوَفِّي فَإِنْ ذِمَّتُهُ بَرِيئَةٌ.

وهذا الْقَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّ لَهُ قُوَّةً، حَتَّى وَإِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي قَتَادَةَ: «أُوفِيَتْ أَوْ أُدِّيَتْ عَنْهُ؟» قال: نعم، قال: «الآنَ بَرَدْتَ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ» <sup>(٢)</sup>، فهذه اللَّفْظَةُ لَا نَعْرِفُ عَنْ صِحَّتِهَا، لَكِنْ إِنْ صَحَّتْ فَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ ذِمَّةَ الْمَيْتِ لَمْ تَبْرَأْ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ ذِمَّةَ الْمَيْتِ بَرِثَتْ مَا صَلَّى عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ بَلْ إِنَّهُ اشْتَرَطَ قَالَ: «حُقَّ الْغَرِيمُ، وَبَرِيَ مِنْهُ الْمَيْتُ؟» قال: نعم.

أَيْضًا ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ مَنْ ضَمِنَ دَيْنَ مَيِّتٍ فَإِنَّ ذِمَّةَ الْمَيْتِ لَا تَبْرَأُ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَجَازَ لِلْمَضْمُونِ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ فِي تَرْكِه الْمَيْتِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا التَزَمَ التِّزَامًا كَامِلًا بِغَيْرِ نِيَّةِ الرُّجُوعِ فَإِنَّ ذِمَّةَ الْمَيْتِ تَبْرَأُ، أَمَّا إِذَا التَزَمَ مَعَ نِيَّةِ الرُّجُوعِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ ذِمَّةَ الْمَيْتِ -وَإِنْ بَرِثَتْ مِنَ الْأَوَّلِ- تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الثَّانِي، لَكِنَّ حَقَّ الثَّانِي لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ الْمَيْتِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّرِكَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٣٠) وَالْحَاكِمُ (٢/ ٥٨) وَصَحَّحَهُ، وَابِيهَقِي (٦/ ٧٥)، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَسَنَهُ إِسْنَادُهُ الْهَيْثُمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٣/ ١٥١).

(٢) أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٣٠)؛ وَالدَّارِقُطْنِي (٣/ ٧٩)؛ وَالْحَاكِمُ (٢/ ٥٨) وَابِيهَقِي (٦/ ٧٤) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ الْهَيْثُمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٣/ ١٥١): «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابِزَارٌ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ» وَلَيْسَ فِيهِ: «أُوفِيَتْ أَوْ أُدِّيَتْ»، وَإِنَّمَا فِيهِ: «حَقُّ الْغَرِيمِ وَبَرِيَ مِنْهُمَا الْمَيْتُ»، وَحَسَنَ الْأَلْبَانِي إِسْنَادَهُ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص: ١٦)، وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ (١٤١٦). وَفِي لَفْظِ آخِرِ أَخْرَاجِهِ الطَّبْرَانِي فِي الْأَوْسَطِ ٦/ ٤ (٣٤٦٩) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «هُوَ عَلَيْكَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ»، قَالَ فِي الْمَجْمَعِ (٣/ ١٥٣): «فِيهِ حَكِيمٌ بْنُ نَافِعٍ وَثِقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَضَعَفَهُ أَبُو زُرْعَةَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ».



فَإِنْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْمَظْمُونِ عَنْهُ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ لَا عَكْسُهُ<sup>[١]</sup>.

وَلَا تُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لِلْمَظْمُونِ عَنْهُ<sup>[٢]</sup>.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْمَظْمُونِ عَنْهُ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ لَا عَكْسُهُ»

وبماذا تَبَرَّأَ ذِمَّةُ الْمَظْمُونِ عنه؟

الجواب: تَبَرَّأَ بإيفائه، والمَظْمُونُ عنه إذا أَوْفَى بِرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ؛ لِأَنَّ الضَّامِنَ فَرَعٌ، فَإِذَا بَرِيَ الْأَصْلُ بَرِيَ الْفَرَعُ؛ وَلِأَنَّهُ إِنْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْمَظْمُونِ عَنْهُ لَمْ يَبْقَ هُنَاكَ شَيْءٌ يُضْمَنُ.

وقوله: «إِنْ بَرِئَتْ» لم يقل: إِنْ قَضِيَ الْمَظْمُونُ عَنْهُ الدَّيْنُ؛ لِأَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ قَدْ تَكُونُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَقَدْ تَكُونُ بِالْإِبْرَاءِ وَقَدْ تَكُونُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ يَكُونُ عِوَضًا عَنِ الدَّيْنِ مَثَلًا، فَكَلِمَةُ «إِنْ بَرِئَتْ» أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ قَضِيَ الدَّيْنُ».

وقوله: «لَا عَكْسُهُ» أي: لو بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ فَإِنَّهَا لَا تَبَرُّأُ ذِمَّةُ الْمَظْمُونِ عَنْهُ، وَتَحْصُلُ بَرَاءَةُ ذِمَّةِ الضَّامِنِ بِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يُبْرِئَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيَقُولَ لَهُ: يَا فُلَانُ أَسْقَطْتُ ضَمَانَكَ، اذْهَبْ

لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

الثَّانِي: أَنْ يُؤَفِّي الضَّامِنُ، فَإِذَا أَوْفَى بِرِئَتْ ذِمَّتُهُ، لَكِنْ إِذَا أَوْفَى بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ فَيَرْجِعُ عَلَى الْمَظْمُونِ عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا إِذَا بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ فَلَا تَبَرُّأُ ذِمَّةُ الْمَظْمُونِ، سِوَاءَ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ بِإِيفَاءٍ أَوْ بِإِبْرَاءٍ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا تُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لِلْمَظْمُونِ عَنْهُ» هل يُمَكِّنُ أَنْ

يُضْمَنَ عَمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ؟

وَلَا لَهُ<sup>[١]</sup>، بَلْ رِضَا الضَّامِنِ<sup>[٢]</sup>.

= الجواب: يُمكنُ بأنْ يَجِدَ شَخْصًا يَشْتَرِي شَيْئًا فِي السُّوقِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ لَكِنْ رَقَّ لَهُ، وَقَالَ: أَنَا أَضْمَنْكَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ لَا حِظَّ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِحَظَرٍ وَهُوَ أَلَّا يُؤَفِّيَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ، وَيَأْتِيهِ الْمَضْمُونُ لَهُ -الذي هو صَاحِبُ الْحَقِّ- وَيَقُولُ لَهُ: أَوْفَنِي، فَإِذَا أَوْفَاهُ رَبِّمَا يَضِيعُ حَقُّهُ، إِلَّا أَنْ يَسَّرَ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ هَذَا الْمَجْهُولُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا لَهُ» فَلَيْسَ بِشَرْطٍ أَنْ يَعْرِفَ الْمَضْمُونُ لَهُ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْمَضْمُونَ لَهُ هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ الضَّامِنَ، وَيَبْحَثُ عَنْهُ، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَهُ.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الدَّيْنِ الْمَضْمُونِ؟

الجواب: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ الدَّيْنِ الْمَضْمُونِ.

لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ: كُلَّمَا عَرَفَهُ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَبْعَدُ عَنِ الْمُسْكِلاتِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

فَعِنْدَنَا الْآنَ: ضَامِنٌ، وَمَضْمُونٌ، وَمَضْمُونٌ لَهُ، وَمَضْمُونٌ عَنْهُ، فَالْمَضْمُونُ لَهُ وَالْمَضْمُونُ عَنْهُ لَا تُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُمَا، وَالْمَضْمُونُ -الذي هو الدَّيْنُ- لَا تُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ، كَذَلِكَ الضَّامِنُ لَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا، لَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ لَا يُمكنُ أَنْ يَقْبَلَ ضَامِنًا بَدُونَ مَعْرِفَةٍ، لَكِنْ الْمَسْأَلَةُ تَصِحُّ.

[٢] قَوْلُهُ: «بَلْ رِضَا الضَّامِنِ» أَي: بَلْ يُعْتَبَرُ رِضَا الضَّامِنِ، أَي: أَنَّنَا لَا نُكْرِهُهُ أَحَدًا عَلَى أَنْ يَضْمَنَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَرْضَى، فَإِنْ لَمْ يَرْضَ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُ بِالْحَقِّ، حَتَّى لَوْ أَرَادَ سُلْطَانٌ جَائِرٌ أَنْ يُلْزِمَ فَلَانًا بِأَنْ يَضْمَنَ فَلَانًا فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي التَّجَارَةِ: ﴿وَلَا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ

وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ<sup>[١]</sup>، .....

= «عَنْ تَرَاضٍ»<sup>(١)</sup> وهكذا جميع العقود لا بُدَّ فيها من الرضا، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ بِحَقِّ كَالْمَحْجُورِ عليه ونحو ذلك.

وَأَمَّا رِضا المَضمونِ له والمَضمونِ عنه فليس بشرطٍ، لكن إذا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَضُرُّ بِسُمْعَةِ المَضمونِ عنه فقد نَشَرِطُ ذلك، وَنُمكنُ التَّخَلُّصَ مِنْ ذلك بأنْ يَأْتِيَ بِالْحَقِّ وَيُسَلِّمَهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ» ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ جائزٌ، ومنه ما يُعْرَفُ عند الفقهاء بِضَمَانِ السُّوقِ، بأنْ يَلْتَزِمَ الْإِنْسَانُ بِضَمَانِ كُلِّ ما يَجِبُ على هذا المَضمونِ في مُعَامَلَتِهِ في هذا السُّوقِ.

مثلاً: سُوقُ الذَّهَبِ، كُلُّ مُعَامَلَةٍ تَجْرِي في سُوقِ الذَّهَبِ فَأَنَا ضَامِنٌ لِهَذَا الرَّجُلِ، فهذا يَجُوزُ مع أَنَّهُ مَجْهُولٌ.

لكن يُقَالُ: ضَمَانُ الْمَجْهُولِ لا بَأْسَ به، إِلَّا أَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحَدِّدَ مِقْدَارَ الدَّيْنِ، وَأَنْ يُحَدِّدَ الرَّجُلُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَسْتَدِينَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحَدِّدْ وَضَمِّنَ في حُدُودِ عَشْرَةِ آلَافٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَقِفَ على أَحَدِ الدَّكَاكِينِ وَيَقُولَ: هَذَا الضَّمانُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ، فَيَشْتَرِي بِعَشْرَةِ آلَافٍ، ثُمَّ يَذْهَبُ إلى دُكَّانٍ آخَرَ وَيَشْتَرِي بِعَشْرَةِ آلَافٍ، وَيَقُولُ: هَذَا الضَّمانُ، إِلَّا إِذَا قال: متى قَدِّمْتَ هذه الوثيقةَ واشْتَرَيْتَ بِمِقْدَارِ ما ضَمِيتُهُ لَكَ فَلْيُكْتَبْ تحتها: انْتَهَى مِقْدَارُ المَضمونِ، فلا بَأْسَ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ أَنْ يَتَلَاعَبَ المُسْتَدِينُ.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب التجارات، باب بيع الخيار، رقم (٢١٨٥)، وابن حبان ٣٤١/١١ (٤٩٦٧)، والبيهقي (١٧/٦) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٧/٣ (٣٧٧): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، وصححه الألباني في الإرواء (١٢٨٣).

وَالْعَوَارِي<sup>[١]</sup>، .....

= والدليل على صحة ضمان المجهول إذا آل إلى العلم قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ جُمْلٌ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] وجمل البعير غير معلوم قد يزيد وقد ينقص، وإن كان الغالب أنه معلوم.

فقد يقال: إن الاستدلال بهذه الآية فيه نظر؛ لأن الحمل قد يكون معلوماً بالعرف والعادة، لكن يقال: هناك تعليل، وهو أن الضمان عقد تبرع وليس عقد معاوضة، وعقد التبرع يسامح فيه ما لا يسامح في عقد المعاوضة؛ ولهذا جازت الجعالة مع أن العمل فيها مجهول؛ لأنها تشبه عقد التبرع، وجاز هبة المجهول على القول الراجح؛ لأنها تبرع. وعلم من قوله: «إذا آل إلى العلم» أنه إذا لم يؤل إلى العلم فإنه لا يجوز، كضمان متلفات لشخص لا يدري ما هي.

مثاله: أتلّف إنسان متلفات عظيمة، ف قيل له: ما هي؟ قال: لا يخضرنّي، فلا أدري تساوي مليوناً، أو عشرة ريالات، ولا يمكن أن نعلم بها، فهذا مجهول لا يمكن العلم به، فلا يصح ضمانه؛ لأن الضامن لا يدري ماذا يؤدّي؟ حتى لو جاءه من أتلّف له هذه المتلفات، وقال: أنا أطالب، قيل له: حدّد وعين، فلا بد من أن يكون هذا المجهول مألّه إلى العلم.

[١] قوله رحمه الله: «وَالْعَوَارِي» العواري جمع عارية، وهي إباحة نفع العين لمن يتنفع بها ويردّها.

مثاله: جاء إنسان يستعير سيارة من شخص ليسافر بها إلى برودة، فقال صاحب السيارة: أنا أريد ضامناً يضمن السيارة لي، قال: هذا فلان يضمن، فيصح.

= مثال آخر: إنسان أتى يستعير كتاباً من شخص، فقال: أنا أريد أن تأتي بضامن يضمن الكتاب، فيصح هذا؛ لأن العارية مضمونة، فإذا كانت مضمونة صارت آيلة إلى الوجوب، أي: إلى وجوب الضمان، بمعنى أن الإنسان إذا استعار شيئاً فتلف، فالمستعير ضامن على كل حال، سواء فرط أو تعدى، أو لم يفرط ولم يتعد، ويأتي -إن شاء الله- الخلاف في هذه المسألة.

فالمذهب أن العارية مضمونة بكل حال<sup>(١)</sup>؛ ولهذا صح ضمانها، أي: ضمان العواري؛ لأنها مضمونة على قابضها بكل حال.

القول الثاني: أن العارية كسائر الأمانات لا تضمن إلا بالتعدي أو التفريط، فالأمانات لا يصح فيها الضمان؛ لأنها لا تؤول إلى الوجوب، فصار ضمانها غير صحيح؛ لأنها غير مضمونة على الآخذ وهو الأصل، فلا تضمن على الفرع الذي هو الضامن.

فإن ضمن التعدي فيها أو التفريط صح؛ لأنه إذا ضمن التعدي أو التفريط فإن المستعير سيضمن في هذه الحال فيصح ضمانه.

فالقول الثاني: أن العارية لا تضمن إلا بتعد أو تفريط، بمعنى: أن الإنسان لو استعار الكتاب ووضع في بيته في مكان محرز، وجاء سارق فسرقه، أو نزل عليه مطر فأفسده، أو احترق المكان فاحترق الكتاب، فإنه غير ضامن؛ لأنه ليس متعدياً ولا مفراطاً، وهذا القول هو الراجح.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٢٨٧) وما بعدها.

وَالْمَغْضُوبِ<sup>[١]</sup> وَالْمَقْبُوضِ بِسَوْمٍ<sup>[٢]</sup> .....

= فعلى هذا القول: هل يصح ضمان العارية في هذه الحال مطلقاً؟

الجواب: لا، لكن يصح أن يضمن التعدي أو التفريط، بمعنى أن يقول: أنا ضامن إن تعدى أو فرط.

[١] قوله رحمه الله: «وَالْمَغْضُوبِ» وهو ما أخذ من صاحبه قهراً بغير حق، ف ضمان المغضوب صحيح؛ لأن الغاصب ضامن بكل حال.

مثاله: إنسان غصب آخر ساعة وأخذها قهراً منه، وهرب، فوجده صاحب الساعة فأمسكه، وقال: أذهب بك إلى السجن، أو أعطني ساعتني، فقال: الساعة في البيت ليست معي، قال صاحب الساعة: سوف أرفعك حتى تسجن، فتقدم رجل آخر وقال: أنا أضمن الساعة، فهنا يصح الضمان؛ لأن المغضوب مضمون على كل حال، والغاصب ضامن على كل حال؛ لأنه معتد، يده ليست يد أمانة، وعلى هذا: ففي هذه الحال يصح للضامن أن يضمن هذه الساعة؛ لأنها مضمونة بكل حال.

[٢] قوله: «وَالْمَقْبُوضِ بِسَوْمٍ» أي: ويصح -أيضاً- ضمان المقبوض بسوم، والمقبوض على وجه السوم له صور:

الصورة الأولى: أن يساومه ويقطع الثمن.

مثاله: أن يقف الإنسان على صاحب محل، ويقول: هذه السلعة اشتريتها منك بمئة ريال، فسامها منه الآن، وقال صاحب المحل: لا بأس، قال: سأذهب إلى أهلي أريهم إيها، إن وافقوا أخذتها وإن لم يوافقوا ردتها، قال: لا بأس، فأخذها الذي سامها؛ ليذهب بها إلى أهله، فتلفت السلعة، فهي مضمونة على كل حال على السائم،

= سواء تَعَدَّى أو فَرَطَ أو لم يَتَعَدَّ ولم يُفَرِّطْ؛ وذلك لَأَنَّهُ قَبَضَهَا وَقَطَعَ الثَّمَنَ، فصارَ كَأَنَّ البَيْعَ تَمَّ، فهي مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ؛ ولهذا صَحَّ ضَمَانُ هَذِهِ السَّلْعَةِ الْمَقْبُوضَةِ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ.

وَكَيْفَ يُضْمَنُ؟

الْجَوَابُ: هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ السَّلْعَةَ لِزِيَرَتِهَا أَهْلَهُ إِنْ وَافَقُوا أَخَذَهَا، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقُوا رَدَّهَا، قَالَ لَهُ صَاحِبُ الدُّكَّانِ: لَا أَعْرِفُكَ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ وَقَالَ: أَعْطِهِ وَأَنَا ضَامِنٌ، فَهَذَا يَصِحُّ، فَيَصِحُّ أَنْ يُضْمَنَ الْمَقْبُوضُ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَى الْقَابِضِ بِكُلِّ حَالٍ، وَالْمَقْبُوضُ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ لَيْسَ مُحَلًّا اتِّفَاقٍ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِكُلِّ حَالٍ.

فَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَوْ التَّفْرِيطِ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الْمَقْبُوضَ حَصَلَ بِيَدِ السَّائِمِ بِإِذْنِ مَالِكِهِ، فَيَدُهُ يَدُ أَمَانَةٍ، وَكَوْنُهُ سَامَهُ وَقَطَعَ الثَّمَنَ أَوْ سَامَهُ وَلَمْ يَقْطَعْ الثَّمَنَ، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قَبَضَهُ أَمِينٌ ائْتَمَنَهُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ.

وعلى هذا: فيكونُ الْمَقْبُوضُ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ لَيْسَ مَضْمُونًا عَلَى قَابِضِهِ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى أَوْ يُفَرِّطَ.

وبناءً على هذا القول هل يصحُّ ضَمَانُ الْمَقْبُوضِ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ؟

الْجَوَابُ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَضْمُونًا عَلَى الْقَابِضِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ ضَامِنًا فَالْفَرْعُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ضَامِنًا، لَكِنْ يَصِحُّ أَنْ يُضْمَنَ التَّعَدِّي أَوْ التَّفْرِيطَ، فيقول:

وَعَهْدَةٌ مَبِيعٌ<sup>[١]</sup>، .....

= أنا أَضْمَنُ إِذَا تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ؛ لِأَنَّهُ كَسَائِرُ الْأَمَانَاتِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يُسَاوِمَهُ بِدُونِ قَطْعِ الثَّمَنِ، مِثْلُ أَنْ يُسَاوِمَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَرْصَ بِالسَّوْمِ، فَقَالَ: أَعْطِنِي أَذْهَبُ بِهِ إِلَى أَهْلِي إِذَا رَضُوا أَتَيْتُ إِلَيْكَ، وَزِدْتُكَ وَاشْتَرَيْتُ، فَهَذَا يَضْمَنُ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَبَضَهُ بَعْدَ الْمُسَاوِمَةِ صَارَ مَضمُونًا عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ بَعْدَ الْمُسَاوِمَةِ أَخَذَهُ مِنْ صَاحِبِهِ بِاخْتِيَارِهِ، فَصَارَ الْمَالَ بِيَدِهِ بِإِذْنِ مَالِكِهِ فَهُوَ أَمِينٌ، وَالْأَمِينُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَقْبِضَهُ قَبْلَ أَنْ يُسَاوِمَهُ، فَقَالَ: أَعْطِنِي هَذَا أُرِيهِ أَهْلِي إِذَا رَضُوا اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ، فَهَذَا مَقْبُوضٌ بِلَا مُسَاوِمَةٍ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ؛ لِأَنَّ الضَّمانَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يَجِبُ.

الْخُلَاصَةُ: هَلِ الْمَقْبُوضُ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ مَضمُونٌ بِكُلِّ حَالٍ؟  
الْمَذْهَبُ: نَعَمْ إِذَا سَاوَمَهُ وَقَطَعَ الثَّمَنَ<sup>(٢)</sup>.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ مَضمُونًا إِلَّا إِذَا حَصَلَ تَعَدُّ أَوْ تَفْرِيطٌ.  
وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّعَدِّيِّ وَالتَّفْرِيطِ: أَنَّ التَّعَدِّيَّ فِعْلٌ مَا لَا يَجُوزُ، وَالتَّفْرِيطُ تَرْكُ مَا يَجِبُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَهْدَةٌ مَبِيعٌ» وَذَلِكَ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا بَاعَ الشَّيْءَ فَقَدْ ضَمِنَ عَهْدَتَهُ، أَيَّ تَعَهَّدَ بِأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ صَحِيحٌ، وَأَنَّ الْمَالَ مِلْكُهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالْمُشْتَرِي

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٢٧).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٢٧).



لَا ضَمَانَ الْأَمَانَاتِ<sup>[١]</sup>، .....

= إذا اشتراه فقد تعهد بإقباضه الثمن وتسليمه، فعهد المبيع يصح ضمانها، سواءً ضمنت عهد المبيع للمشتري أو ضمنت عهد الثمن للبائع.

مثاله: عنده سيارة وعند الآخر سيارة، فقال له: بعني سيارتك الكبيرة بسيارة الصغيرة، فالثمن السيارة الصغيرة، فقال المشتري: من يضمن لي عهد السيارة الكبيرة، ومعنى عهديها: أنني خفت أنها مسروقة أو مستعارة وليست للبائع أو ليس له ولاية عليها، بمعنى أنها إذا خرجت مستحقة أو أن البيع فاسد فإنه يضمن لي القيمة، فهذا عهد المبيع للمشتري.

وعهد الثمن للبائع: فالصغيرة هي الثمن، فقال البائع: أنا أخشى أن هذه السيارة الصغيرة مسروقة، فأطلب أحداً يضمن العهد، فهذا يصح؛ لأنه لو ظهر الثمن مستحقاً لكان الذي دفعه واجباً عليه أن يضمن، فصار ضمانه جائزاً.

وفي ضمان عهد المبيع فوائد: أن فيه راحة لمن ضمن له، وأيضاً تمشية حال للمضمون عنه؛ فلهذا كان من محاسن الشريعة أنه يصح ضمان عهد المبيع، سواءً كان ذلك عهد الثمن للبائع، أو عهد الثمن للمشتري.

هل من ضمان عهد المبيع إذا ظهر به عيب أن يرجع الإنسان بأرض العيب، فقال: أريد أحداً يضمن لي العهد إذا ظهر فيه عيب، أن يضمن لي الأرض أو يضمن لي التمكن من الرد؟ نعم، هذا جائز.

[١] قوله رحمه الله: «لَا ضَمَانَ الْأَمَانَاتِ» أي: لا يصح ضمان الأمانات، وهي كل عين بيدك بإذن من الشرع أو إذن من المالك.

بَلِ التَّعَدِّي فِيهَا<sup>[١]</sup>.

= ولا ضَمَانَ فِيهَا إِلَّا بِتَعَدٍّ أَوْ تَفْرِيطٍ فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرُ ضَامِنٍ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ غَيْرَ ضَامِنٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَثْبُتْ فَلَمْ يَضْمَنْ الْفَرَعُ. [١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَلِ التَّعَدِّي فِيهَا» أَي: لَكِنَّ التَّعَدِّيَ فِيهَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَدَّى الْأَمِينُ انْتَقَتْ عَنْهُ الْأَمَانَةُ، وَصَارَ ضَامِنًا بِكُلِّ حَالٍ، فَيَصِحُّ أَنْ يَضْمَنْ التَّعَدِّيَ فِيهَا.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ أَوْدَعَ عِنْدَ آخَرَ وَدِيعَةً، وَلِتَكُنْ أَلْفَ رِيَالٍ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ أَوْدَعَهُ صَارَ عِنْدَهُ إِشْكَالٌ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ آخَرُ، وَقَالَ: أَنَا أَضْمَنْ لَكَ الْوَدِيعَةَ، فَالضَّمانُ هُنَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرُ ضَامِنٍ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: أَنَا أَضْمَنْ لَكَ إِنْ تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ، فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ التَّعَدِّي أَوْ التَّفْرِيطِ يَكُونُ ضَامِنًا، فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الضَّمانُ.

وَهَذَا مَأْخُذٌ مِنَ الشَّرْطِ الَّذِي اشْتَرَطْنَاهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ وَاجِبًا أَوْ مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ مَضْمُونًا بِكُلِّ حَالٍ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ قَضِيَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ، فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ الضَّامِنَ يَخْسَرُ وَلَا يُعَوِّضُ، وَرُجُوعُهُ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

الأولى: أَنْ يَنْوِيَ التَّبَرُّعَ، فَهَذَا لَا يَرْجِعُ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَنْوِيَ الرَّجُوعَ، فَيَرْجِعُ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا أَوْفَى وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِهِ نِيَّةُ الرَّجُوعِ أَوْ عَدَمُهَا، عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup>: لَا يَرْجِعُ،

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/١٢٨) وما بعدها.

= والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا التَّزَمَهَا فَرَعًا عَنْ أَصْلِ.

وعلى هذا فَإِنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: يَرْجِعُ فِي حَالَيْنِ، إِذَا نَوَى الرَّجُوعَ، وَإِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، وَلَا يَرْجِعُ إِذَا نَوَى التَّبَرُّعَ، وَالْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup>: يَرْجِعُ إِذَا نَوَى الرَّجُوعَ فَقَطْ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ أَدَّى عَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَاجِبًا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِنْ نَوَى الرَّجُوعَ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ مِمَّا تُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةُ الْمَدِينِ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِإِذْنِ، مِثْلُ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لَمْ يَنْوِ وَلَمْ يُوَكَّلْ.

مِثَالُهُ: جَاءَ رَجُلٌ وَقَالَ: أَنَا سَأَذْهَبُ إِلَى الْمُجَاهِدِينَ، أَعْطُونِي دَرَاهِمَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَكُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ صَاحِبِي عِنْدَهُ زَكَاةٌ كَثِيرَةٌ، فَأَعْطَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا عَلَى أَنَّهَا زَكَاةٌ صَاحِبِي، فَهَلْ أَرْجِعُ؟

لَا؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا النِّيَّةُ، وَهَنَا الَّذِي عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لَمْ يَنْوِ، وَأَمَّا الثَّلَاثُونَ أَلْفًا فَلَا تَذْهَبُ، بَلْ عِنْدَ اللَّهِ، وَفِيهَا أَجْرٌ، وَتَكُونُ صَدَقَةً لِلَّذِي بَذَلَهَا.

فَلَوْ أَنَّنِي أَخْبَرْتُهُ، وَقُلْتُ: إِنَّنِي دَفَعْتُ عَنْكَ زَكَاةً، فَقَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وَأَنَا مُجِزٌ لَكَ هَذَا التَّصَرُّفَ، فَالْمَذْهَبُ<sup>(٢)</sup>: لَا يُجْزَى؛ لِعَدَمِ وُجُودِ النِّيَّةِ حِينَ الدَّفْعِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ حِفْظِهِ التَّمْرِ، وَهُوَ وَكِّلَ لِلرَّسُولِ ﷺ عَلَى صَدَقَةِ الْفِطْرِ يَحْفَظُهَا، فَجَاءَهُ الشَّيْطَانُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي وَأَخَذَ مِنَ التَّمْرِ

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٢٨) وما بعدها.

(٢) الإصناف (٧/ ١٦٢).

## فصل

وَتَصِحَّ الْكَفَالَةُ<sup>[١]</sup>.....

= فَأَمْسَكُهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ الشَّيْطَانُ: إِنَّهُ فَقِيرٌ وَلَهُ عَائِلَةٌ، فَرَّقَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَتَرَكَهُ، وَهَكَذَا اللَّيْلَةُ الثَّانِيَّةُ، وَاللَّيْلَةُ الثَّلَاثَةُ قَالَ: لَا بُدَّ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فَخَافَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ وَقَالَ: أُخْبِرُكَ بِأَيَّةٍ تَقْرُؤُهَا، فَإِنْ قَرَأْتَهَا فِي لَيْلَةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرُبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَأَعْلَمَهُ بِأَيَّةِ الْكُرْسِيِّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» وَقَالَ: «إِنَّهُ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ»، فَقَالَ: «أَتَدْرِي مَنْ نَحَاطِبُ مِنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؟» فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: «ذَلِكَ شَيْطَانٌ»<sup>(١)</sup>.

فأبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ دَفَعَ مِنَ الزَّكَاةِ لَمْ يَدْفَعْ بِإِذْنِ الرَّسُولِ، لَكِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَجَارَهُ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ زَكَاةً وَأَجَارَهُ الْغَيْرُ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَصُلِّ: وَتَصِحَّ الْكَفَالَةُ» الْكَفَالَةُ: هِيَ الْعَقْدُ الثَّلَاثُ مِنْ عُقُودِ التَّوَثُّقَةِ؛ لِأَنَّ عُقُودَ التَّوَثُّقَةِ رَهْنٌ وَضَمَانٌ وَكَفَالَةٌ.

وَالْكَفَالَةُ: الْإِزَامُ جَائِزُ التَّصَرُّفِ إِحْضَارَ بَدَنٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ.

وَإِنْ شَتَّ فَقُلْ: إِحْضَارَ مَنْ يَصِحُّ ضَمَانُهُ؛ حَتَّى تَدْخُلَ الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ كَالْعَوَارِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مَضْمُونَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَالْمَغْصُوبُ، وَعَهْدَةُ الْمَبِيعِ، وَضَمَانُ التَّعَدِّي فِي الْأَمَانَاتِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً...، رقم (٢٣١١) معلقاً بصيغة الجزم.

وبهذا التعريف نعرف الفرق بينها وبين الضمان، فالضمان أن يلتزم إحصار الدين، وهذا إحصار البدن، فإذا أحضر الكافل المكفول وسلمه لصاحب الحق برئ منه، سواء أوفاه أو لم يوفه، وهذا فرق واضح، وحيث تكون الكفالة أدنى ثقة من الضمان؛ لأن الضمان يضمن الدين، وهذا يضمن من عليه الدين، فإذا أحضره برئ منه، وإذا مات المكفول برئ، وإذا مات في الضمان لا يبرأ.

ولكن لو كان العرف عند الناس أن الكفالة بمعنى الضمان، فهل يُحمل المعنى على العرف أو على الشرع؟

الجواب: على العرف؛ لأن هذه معاملات يجري الناس فيها على أعرافهم، فعندنا الآن عرف متبع، إذا قال: أنا أكفل فلاناً، يريدون بذلك أن يضمن ما عليه من الدين.

لكن بدؤوا الآن يعرفون بعض الشيء، فصار إذا قال: أنا أكفله، إن أضاف إليها كفالة غرم صار ضامناً، وإن أطلق فهي كفالة بدن، فيعمل بالعرف، سواء في هذا أو هذا.

وقوله: «وتصح الكفالة» المؤلف رحمه الله تكلم على الكفالة وعلى الضمان فيما سبق من حيث الحكم الوضعي، هل هما صحيحان أو غير صحيحين، لكن لم يتكلم عنهما من حيث الحكم التكليفي.

فما حكم الضمان؟ وما حكم الكفالة؟

سبق أن قلنا في الضمان: إنه سنة للضامن؛ لما فيه من مساعدة أخيه وتفريج كربته وغير ذلك، ولكننا قيّدنا ذلك بما إذا كان الضامن قادراً على الوفاء، أما إذا كان فقيراً

بِكُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ<sup>[١]</sup>، .....

= ثم بعد أن يحل الأجل يطالب وليس عنده شيء، فهذا خطأ وليس بمُسْتَحَبٍّ، بل هو في أقل الأحوال أن يكون مكروهاً؛ لأنه يلزم نفسه ما لا يلزمه.

وكذلك يقال في الكفالة، فالكفالة من حيث هي سنة للكفيل، وهذا بشرط أن يعلم أنه قادر على إحضار بدن المكفول، أو إيفاء الدين عنه، فإن عرف من نفسه أنه غير قادر فلا ينبغي أن يكفل أحداً؛ ولهذا نجد الآن أناساً كثيرين يأتون وهم يشكون ديوناً عظيمة عليهم، سببها أنهم يكفلون الناس، والإنسان إذا عرف أن مكفوله متساهل ومتلاعب فلا يكفله.

فنعول: احرص على ألا تكفل؛ لأن الناس في الوقت الحاضر خاصة لا أحد يوثق به إلا من شاء الله.

أما من حيث المكفول والمضمون، فهذا لا يعتبر له رضا، ولا يعتبر له علم؛ لأنه ليس عليه ضرر، وقد سبق لنا التفصيل في مسألة الضمان أنه إذا كان عليه ضرر فإنه لا ينبغي للضامن أن يقدم ويضمن.

[١] قوله رحمه الله: «بِكُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ» هل الأعيان التي تضمن هي التي تكفل؟

الجواب: لا، وإنما الذي يكفل بدن من عنده عين مضمونة؛ ولهذا تعتبر عبارة المؤلف رحمه الله قاصرة، أي: أنه اختصر اختصاراً محلاً؛ لأن الذي يقرأ هذه العبارة يفهم بأن الذي تكفل هي العين، وليس كذلك، بل الذي يكفل هو الشخص الذي عنده العين.

إذا: كل عين مضمونة يصح كفالة بدن من هي عنده.

وَبَيَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ<sup>[١]</sup>، .....

والعين المضمونة هي التي تُضمَّنُ بكُلِّ حالٍ، سواءً بتفريطٍ أو بغير تفريطٍ.

مثالُهُ: المسروق عند السَّارقِ عَيْنٌ مَضمونَةٌ، والمغصوبُ عند الغاصِبِ عَيْنٌ مَضمونَةٌ، المبيعُ بكيلٍ أو وزنٍ أو ما أشبه ذلك قبل قبْضِهِ هذا -أيضًا- من الأعيانِ المَضمونَةِ على البائع، فكلُّ عَيْنٍ تُضمَّنُ بكُلِّ حالٍ فإنَّها تصحُّ الكفالةُ بِيَدَنِ مَنْ هي عنده.

أما بالنسبة للعارية: فعلى ما جرى عليه المؤلِّفُ فهي عَيْنٌ مَضمونَةٌ، تصحُّ كفالةُ مَنْ هي عنده، وأما على القولِ الصَّحيحِ فليست من الأعيانِ المَضمونَةِ؛ بل هي أمانةٌ وإذا وجدَ فيها تلفًا نظرنا: هل يَضمَّنُ أو لا يَضمَّنُ؟

[١] قوله: «وَبَيَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ» لأنَّ الحقوقَ الواجبةَ للغيرِ إمَّا أعيانٌ -واشترَطَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ أَنْ تكونَ مَضمونَةً- وإمَّا ديونٌ في الذَّمِّ.

فقوله: «وَبَيَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ» أي: تصحُّ الكفالةُ بِيَدَنِ مَنْ عليه الدَّينُ، كرجُلٍ في ذِمَّتِهِ لشخصٍ ألفُ ريالٍ، فطالبُهُ صاحبُ الحقِّ، وأمْسَكَ به، وقال: أوفني، ولكنه ليس معه شيءٌ، فقال: سَوْفَ أَرْفَعُكَ إِلَى الْجِهَاتِ الْمَسْئُولَةِ، فَتَقَدَّمَ إِنْسَانٌ مُحْسِنٌ، وقال: أنا أَكْفُلُ الرَّجُلَ، ولا يقولُ: أنا أَكْفُلُ الدَّينَ؛ لَأَنَّهُ لو قال: أنا أَكْفُلُ الدَّينَ صارَ ضامنًا، لكن قال: أنا أَكْفُلُ الرَّجُلَ، يعني إخْضارَهُ، فهذا يصحُّ.

ولا فَرْقَ في الدَّينِ بين أن يكونَ عن قَرْضٍ، أو عن إجارةٍ، أو عن قيمةٍ مُتَلَفٍ، أو قيمةٍ مَبيعٍ، أو صدَاقٍ، أو غير ذلك، المهمُّ أن يكونَ الدَّينُ ثابتًا، فتَجوزُ الكفالةُ بِيَدَنِ مَنْ عليه دَيْنٌ.

لَا حَدَّ<sup>[١]</sup> وَلَا قِصَاصَ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا حَدَّ» أي: لا يَدَن مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ سَارِقٌ أَمْسَكَتُهُ الْجِهَاتُ الْمَسْئُولَةُ لِنَقْطَعِ يَدَهُ، فَقَالَ: ذَرُونِي أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِي، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَنِّي مُسْتَحِقٌّ لِقَطْعِ الْيَدِ، فَقَالَتِ الْجِهَاتُ الْمَسْئُولَةُ: لَا نَتْرُكُكَ، لَا بُدَّ مِنَ الْقَطْعِ الْآنَ، فَقَالَ السَّارِقُ: لِي مَنْ يَكْفُلُنِي وَهُوَ فُلَانٌ، يَكْفُلُنِي إِلَى أَنْ أَرْجِعَ، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ وَقَالَ: أَنَا أَكْفُلُهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكْفُلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَذَّرَ الْاِسْتِيفَاءُ مِنَ السَّارِقِ لَمْ يُمَكِّنِ الْاِسْتِيفَاءُ مِنَ الْكَفِيلِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الْكَفَالَةِ؟! فَلَا فَائِدَةَ فِي الْوَاقِعِ، أَمَّا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مَالٌ وَجَاءَ وَقْتُ الْإِخْضَارِ وَلَمْ يُحْضِرْهُ أَخَذْنَا الْمَالَ مِنْهُ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: بَلْ هُنَاكَ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي كَفَلَهُ لَهُ سُلْطَةٌ، فَهُوَ -مِثَالًا- أَمِيرٌ قَوْمِهِ، وَهَذَا الرَّجُلُ مِنْ قَوْمِهِ، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يُحْضِرَهُ، وَتَعَذَّرَ إِخْضَارُهُ أَمْرٌ طَارِئٌ، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ أَنْ هَذَا الْكَفِيلَ قَادِرٌ عَلَى إِخْضَارِهِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا: يُمَكِّنُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ شَخْصٍ لَهُ الْقُدْرَةُ التَّامَّةُ عَلَى إِخْضَارِ بَدَنٍ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَبَيْنَ شَخْصٍ عَادِيٍّ لَا يَسْتَطِيعُ، فَلِأَوَّلٍ قَدْ يُقَالُ بِصِحَّةِ كِفَالَتِهِ، وَالثَّانِي: لَا تَصِحُّ بِلَا شَكٍّ.

وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> -الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ- أَنَّهُ لَا تَصِحُّ كِفَالَةُ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ تَعَذُّرُ الْاِسْتِيفَاءِ مِنَ الْكَفِيلِ لَوْ تَعَذَّرَ الْاِسْتِيفَاءُ مِنَ الْمَكْفُولِ.

[٢] قوله: «وَلَا قِصَاصَ» أي: مَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ، أي: أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا وَطَالِبَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ بِقَتْلِهِ وَثَبَّتَ ذَلِكَ، وَأَرَدْنَا أَنْ نَقْتُلَهُ، فَقَالَ: ذَرُونِي أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِي،

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٣١).



= وَأَكْتُبَ وَصِيَّتِي، وَأُخْبِرُهُمْ بِمَا عَلَيَّ مِنَ الدُّيُونِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ يَكْفُلُكَ؟  
 قَالَ: يَكْفُلُنِي فُلَانٌ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَدَّرَ حُضُورُ هَذَا الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ  
 لَمْ نَتِمَّكَنْ مِنْ اسْتِيفَائِهِ مِنَ الْكَفِيلِ.

لَكِنْ يُلَاحَظُ أَنَّ الْقِصَاصَ أَهْوَنُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْقِصَاصُ رَجَعْنَا إِلَى الدِّيَةِ،  
 وَالدِّيَةُ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ بِهَا الْكَفِيلُ؛ وَلِهَذَا مَنْ صَحَّحَ الْكَفَالََةَ فِي الْحَدِّ فَيَمْنُ يَسْتَطِيعُ  
 إِحْضَارَ الْمَكْفُولِ فَإِنَّهُ يَصَحُّحُ الْكَفَالََةَ فَيَمْنُ عَلَيْهِ قِصَاصٌ مِنْ بَابٍ أَوَّلِيٍّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ  
 إِذَا تَعَدَّرَ الْقِصَاصُ لَعَدَمِ حُضُورِ الْمَكْفُولِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَادَ إِلَى الدِّيَةِ.  
 وَالْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup>: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ كَفَالََةُ بَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّرَ حُضُورَ الْمَكْفُولِ لَمْ نَتِمَّكَنْ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنَ  
 الْكَفِيلِ، فَتَكُونُ الْكَفَالََةُ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا.

فَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا تُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ (أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ لَا يُمَكِّنُ الْاسْتِيفَاءَ مِنْهُ  
 لَوْ تَغَيَّبَ الْمَكْفُولُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُكْفَلَ).

مِثَالُ آخَرٍ: امْرَأَةٌ أُمْسَكَتْ بَزُوجِهَا وَلَهَا ضَرَّةٌ، وَقَالَتْ: أَنْتَ لَا تُقْسِمُ لِي،  
 فَاللَّيْلَةُ الْمُقْبِلَةُ لِي، وَأَنْتَ لَمْ تَحْضُرْ قَبْلَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ لَيَالٍ، وَالْآنَ لَا بُدَّ مِنَ الْمُحَاكَمَةِ،  
 فَقَالَ لَهَا: أَهْمَلِينِي، فَقَالَتْ: لَا أَهْمِلُكَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنَا أَكْفُلُ الرَّجُلَ أَنْ يَحْضُرَ  
 إِلَيْكَ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْمَكْفُولَ لَوْ لَمْ يَحْضُرْ فَإِنَّ الْكَفِيلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ  
 الْمَكْفُولِ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٣١).

وَيُعْتَبَرُ رِضَا الْكَفِيلِ لَا مَكْفُولٍ بِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= فالقاعدة أَنَّهُ متى تَعَدَّرَ الاستيفاءُ مِنَ الْكَفِيلِ فَإِنَّ الْكَفَالَهَ لَا تَصِحُّ؛ وذلك لعدم الفائدة منها، وَأَحْكَامُ اللَّهِ لَا تُؤْخَذُ بِاللَّعِبِ وَاللَّغْوِ الَّذِي لَا فائِدَةَ مِنْهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُعْتَبَرُ رِضَا الْكَفِيلِ لَا مَكْفُولٍ بِهِ» وهذا معلوم؛ لأنَّه سوف يُلْتَزَمُ بِحَقٍّ، وإذا لم يَرْضَ بذلك فَإِنَّه لَا يُلْزَمُ بِهِ، والمَكْفُولُ له لَا تُمَكِّنُ له الْكَفَالَهَ إِلَّا بِطَلَبٍ مِنْهُ، فإذا تَقَدَّمَ إنسانٌ يَكْفُلُ له، وقال المَكْفُولُ له: لا حاجةَ في أنْ تَكْفُلَ فلانًا أنا أعْرِفُهُ، فهنا لا كَفَالَه؛ لأنَّ المَكْفُولَ له يَجُوزُ له إسقاطُ الْكَفَالَهِ بعد ثبوتها، فعَدَمَ قَبُولِهَا مِنْ أَوَّلِ الْأُمْرِ مِنْ بَابٍ أَوَّلِي.

وقَوْلُهُ: «لَا مَكْفُولٍ بِهِ» المَكْفُولُ به في الواقعِ هو الدِّينُ أو الْحَقُّ، والعِبَارَةُ السَّلِيمَةُ: «لَا مَكْفُولٍ» يعني: لَا يُعْتَبَرُ رِضَا المَكْفُولِ، فلو قال إنسانٌ لشخصٍ: أنا أَكْفُلُ فلانًا، فقال المَكْفُولُ: أنت تَكْفُلُنِي؟! أنا أَوْثَقُ مِنْكَ عِنْدَ النَّاسِ، وَأَوْفَى مِنْكَ، وَأَعْلَى مِنْكَ حَسَبًا، أنت تَكْفُلُنِي، مَنْ أنت؟!!

فهنا يَقُولُ: أنا لَا أَرْضَى أَنْ تَكْفُلَنِي، فهل يُعْتَبَرُ؟

الجوابُ: لَا يُعْتَبَرُ؛ لأنَّ عِنْدَنَا حَقًّا لِلْمَكْفُولِ له، وَحَقًّا لِلْكَفِيلِ، فهما صَاحِبَا الْحَقِّ، أمَّا المَكْفُولُ فليس له حَقٌّ، لكنْ كما سَبَقَ فِي الضَّمَانِ: إذا كان يَتَرَتَّبُ على هذا سوءُ السُّمْعَةِ بالنسبةِ لِلْمَكْفُولِ فَإِنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ فِي كَفَالَتِهِ؛ لأنَّ ذلك يَضُرُّ بِسُمْعَتِهِ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٢٦/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٣٤١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مالك (٧٤٥/٢) عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه =

فَإِنْ مَاتَ<sup>[١]</sup> أَوْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>[٢]</sup> أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرِئَ الْكَفِيلُ<sup>[٣]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ مَاتَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمَكْفُولِ، أي: إِنْ مَاتَ بَرِئَ الْكَفِيلُ حَتَّى مِنَ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَاتَ الْمَكْفُولُ فَلَا يُمَكِّنُ إِحْضَارُهُ، فَإِنْ طَالَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ بِإِحْضَارِهِ، قَالَ لَهُ الْكَفِيلُ: تَعَالَ وَأَوْقَفُهُ عِنْدَ الْمَقْبَرَةِ، وَقَالَ لَهُ: خُذْ حَقَّكَ مِنْهُ!! وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ، وَلَوْ قِيلَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُ، لَقَالَ: إِنَّهَا سُخْرِيَّةٌ بِي، فَيَقَالُ: إِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ بَرِئَ الْكَفِيلُ، وَهَذَا مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ، فَالضَّمَانُ إِذَا مَاتَ الْمَضْمُونُ لَمْ يَبْرَأِ الضَّامِنُ، أَمَّا الْكَفَالَةُ إِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ بَرِئَ الْكَفِيلُ.

[٢] قوله: «أَوْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى» وَهَذَا يَعُودُ عَلَى مَا إِذَا كَفَلَهُ بَعَيْنٍ مَضْمُونَةٍ فَتَلَفَتِ الْعَيْنُ بِفَعْلِ اللَّهِ، مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ سَيْلٌ عَظِيمٌ يَجْتَرِفُ هَذِهِ الْعَيْنَ، فَهَذِهِ تَلَفَتْ بِفَعْلِ اللَّهِ لَا بَتَعَدُّ وَلَا تَفْرِيطُ، فَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ، وَلَوْ كَانَ ضَمَانًا لَمْ يَبْرَأْ.

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «بِفَعْلِ اللَّهِ» أَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ بِفَعْلِ آدَمِيِّ فَإِنَّ الْكَفِيلَ لَا يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ الْكَفِيلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُمَكِّنُهُ مُطَابَقَةُ الْمُتْلِفِ، فَيَقُولُ لِلْمُتْلِفِ: أَحْضِرْ بَدَلَ مَا أَتْلَفْتَ، لَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ تَلَفَتْ بِفَعْلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

[٣] قوله: «أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرِئَ الْكَفِيلُ» (سَلَّمَ) الْفَاعِلُ هُوَ الْمَكْفُولُ، سَلَّمَ نَفْسَهُ وَجَاءَ فِي الْوَقْتِ الْمُحَدَّدِ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ، وَهَذَا وَاضِحٌ إِذَا سَلَّمَ نَفْسَهُ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ.

رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ومرسلًا، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها؛ ولذلك حسنه النووي في المجموع (٢٥٨/٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/٢١٠) والألباني في الصحيحة (٢٥٠)، الإرواء (٨٩٦)، (١٢٥٠، ١٤٠٤).

= مثاله: الدينُ يحلُّ في أوَّلِ يومٍ منَ رَمَضانَ، فجاءَ هذا الرَّجُلُ أوَّلَ يومٍ منَ رَمَضانَ وسَلَّمَ نفسَهُ لصاحبِ الحقِّ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ الكَفِيلُ، سواءً قَدَرَ على الاستيفاءِ منه أم لم يَقْدِرْ؛ لأنَّهُ إِنَّمَا التَزَمَ بإحضارِ بَدَنِهِ وقد حَضَرَ.

فإن سَلَّمَ نفسَهُ قبلَ حُلُولِ الأجلِ فهل يَبْرَأُ؟

فيه تفصيلٌ، إن سَلَّمَ نفسَهُ قبلَ حُلُولِ الأجلِ وليس ثَمَّةَ يدٌ ظالمةٌ تحوِّلُ بينَهُ وبينَ استيفاءِ حقِّه فلا بأسَ، وإلا فلا؛ لأنَّهُ لو سَلَّمَ نفسَهُ قبلَ أنَ يحلَّ الدينُ ربَّما يكونُ هذا حيلةً لِيُبْرِئَ الكَفِيلَ، ثم بعد ذلك يَهْرَبُ، لكن إذا لم يكنْ هناك يدٌ حائلةٌ ظالمةٌ تمنعُ منَ استيفاءِ الحقِّ فلا بأسَ بأن قال: أنا الآنَ أَسَلِّمُ نفسي وأُعْطيكَ الحقَّ الآنَ.

وإن أُبرِئَ المكفولُ برِئِ الكَفِيلِ، كما ذَكَرْنَا في الضَّمانِ، إذا برِئَ المضمونُ عنه برِئَ الضَّامنُ؛ لأنَّ القاعدةَ أَنَّهُ إذا برِئَ الأصلُ برِئَ الفرعُ، وإن أُبرِئَ الكَفِيلُ لم يَبْرَأِ المكفولُ؛ لأنَّهُ لا يَبْرَأُ الأصلُ ببراءةِ الفرعِ.



بَابُ الْحَوَالَةِ<sup>[١]</sup>

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْحَوَالَةِ» الحوالة مَعْنَاهَا التَّخْوِيلُ أَوْ التَّحَوُّلُ، أَي: تَحَوُّلُ الْحَقِّ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ انْتِقَالِ الْحَقِّ مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ. مِثَالُهُ: عِنْدِي لِشَخْصٍ مِئَةُ دِرْهَمٍ وَعِنْدَ زَيْدٍ لِي مِئَةُ دِرْهَمٍ، فَجَاءَ يَطْلُبُنِي حَقَّهُ الَّذِي عَلَيَّ، فَقُلْتُ لَهُ: أَحَلَّتْكَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ، فَالآنَ نَقَلْتُ الْحَقَّ مِنْ ذِمَّتِي أَنَا الْمَطْلُوبُ، إِلَى ذِمَّةِ رَجُلٍ آخَرَ وَهُوَ الَّذِي أَنَا أَطْلُبُهُ.

وَهِيَ مِنْ حُسْنِ الْقَضَاءِ وَالْإِقْتِضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُحَالَ إِذَا قَبِلَ فَقَدْ يَسَّرَ الْأَمْرَ عَلَى الْمُحِيلِ؛ وَلِأَنَّ الْمُحِيلَ -أَيْضًا- إِذَا أَحَالَ صَاحِبَ الدَّيْنِ بَدِينَهُ فَهَذَا مِنَ التَّيْسِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُحِيلَ قَدْ يَكُونُ مُعْسِرًا فَيُحِيلُهُ عَلَى مُوسِرٍ.

وَهِيَ مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْمَعْرُوفِ، إِذَا كَانَ فِيهَا تَسْهِيلٌ وَتَيْسِيرٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ. أَمَّا حُكْمُهَا شَرْعًا: فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ، بَلْ مُسْتَحَبَّةٌ، بَلْ وَاجِبَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لَكِنْ بِشُرُوطٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَنْ أُحِيلَ بِدِينِهِ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَحْتَلْ»<sup>(١)</sup> فَهَذَا أَصْلُ فِي جَوَازِ الْحَوَالَةِ، لَكِنَّهَا لَهَا شُرُوطٌ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: ذِكْرُهُ الْمُؤَلَّفُ فِي قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ رقم (٢٢٨٧)، مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبْتَغِ».

لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ<sup>[١]</sup>، .....

[١] «لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ» أي: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِقْرَارِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، عِنْدَنَا الْآنَ دَيْنَانِ، مُحَالٌ بِهِ وَ مُحَالٌ عَلَيْهِ، وَعِنْدَنَا مُحِيلٌ وَ مُحْتَالٌ وَ مُحَالٌ عَلَيْهِ، فَالدَّيْنَانِ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْمُحِيلِ وَالثَّانِي عِنْدَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَ الْمُحِيلُ هُوَ الْمَطْلُوبُ وَ الْمُحْتَالُ هُوَ الطَّالِبُ وَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ - أَيْضًا - هُوَ الْمَطْلُوبُ لِلْمُحِيلِ.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُسْتَقَرًّا، أَي ثَابِتًا ثُبُوتًا لَيْسَ فِيهِ فَنَسْخٌ أَوْ عُرْضَةٌ لِفَسْخٍ، كَثَمَنِ الْمَبِيعِ، وَ الْأُجْرَةِ بَعْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ، وَ الْقَرْضِ، وَ غُرْمِ الْجِنَايَاتِ، وَ مَا أَشَبَّهَا.

المهم: أَنْ يَكُونَ عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ؛ اخْتِرَازًا مِنَ الدَّيْنِ غَيْرِ الْمُسْتَقَرِّ كَدَيْنِ الْكِتَابَةِ.

مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ كَاتَبَ عَبْدَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ، فَصَارَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ؛ حَيْثُ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِعَشْرَةِ آلَافٍ رِيَالٍ، فَلَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ الْآنَ أَنْ يُحِيلَ عَلَى الدَّيْنِ الَّذِي فِي ذِمَّةِ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، فَإِذَا كَانَ هَذَا السَّيِّدُ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافٍ وَأَرَادَ أَنْ يُحِيلَ صَاحِبَ الدَّيْنِ عَلَى دَيْنِ الْكِتَابَةِ، فَقَدْ تَحْصُلُ وَقَدْ لَا تَحْصُلُ، فَيَكُونُ هَذَا الَّذِي تَحْوَلُ إِمَّا سَالِمًا وَإِمَّا غَارِمًا، أَي: أَنَّهُ لَا يَدْرِي هَلْ يَغْرُمُ أَوْ يَحْصُلُ عَلَى حَقِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَبْدَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَالِ الْمُكَاتَبِ عَلَيْهِ فَيَضِيعُ حَقُّ الْمُحْتَالِ؛ فَلِهَذَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُسْتَقَرًّا.

كَذَلِكَ مَهْرُ الْمَرْأَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقَرُّ إِلَّا بِالْدُّخُولِ، فَإِذَا أَحَالَتِ الْمَرْأَةُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ صَارَتِ الْحَوَالَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ لَمْ يَدْخُلْ فَيَجُوزُ أَنْ يَجِدَ فِيهَا عَيًّا فَيَفْسَخَ النِّكَاحَ وَيَأْخُذَ الْمَهْرَ كَامِلًا، وَيَجُوزُ أَنْ

وَلَا يُعْتَبَرُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ بِهِ<sup>[١]</sup>، وَيُشْتَرَطُ اتِّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ<sup>[٢]</sup>.....

= يُطْلَقُهَا فَتَسْتَحِقَّ نِصْفَ الْمَهْرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَتَسْتَحِقَّ الْمَهْرَ كَامِلًا.

إِذَنْ: فَالْمَهْرُ هُنَا دَيْنٌ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، فَلَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُعْتَبَرُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ بِهِ» أَيُّ أَنَّ الْمُحَالَ بِهِ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْرَارُهُ وَهُوَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَى الْمُحِيلِ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ هُوَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَى الشَّخْصِ الْمُحَالَ عَلَيْهِ.

فَلَوْ أَنَّ الْمُكَاتَبَ أَحَالَ سَيِّدَهُ بِدَيْنِهِ عَلَى مَنْ فِي ذِمَّتِهِ دَيْنٌ مُسْتَقَرٌّ لِلْمُكَاتَبِ فَإِنَّ الْحَوَالَةَ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ بِهِ، وَمِثْلُ لَوْ أَحَالَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ بِمَهْرٍ قَبْلَ الدُّخُولِ عَلَى شَخْصٍ يَطْلُبُهُ فَيَجُوزُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: تَزَوَّجَتْ امْرَأَةٌ بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ، وَأَطْلَبَ رَجُلًا بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ، فَأَحْلَتْهَا بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي أَطْلَبَهُ، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ طَلْبِي عَلَى فُلَانٍ مُسْتَقَرٌّ، لَكِنْ طَلَبَ الْمَرْأَةِ عَلَيَّ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، لَكِنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ اسْتِقْرَارَ الْمُحَالِ بِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، لَكِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ لَا تَمْلِكُ أَنْ تُطَالِبَ هَذَا الرَّجُلَ بِمَهْرِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، لَكِنَّهَا تَعْرِفُ أَنَّ حَقَّهَا عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ.

فَالشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى عَيْنٍ فَتَوَكَّلْ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى دَيْنٍ غَيْرِ مُسْتَقَرٍّ لَمْ تَصِحَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ دَيْنٍ وَلَا عَيْنٍ فَهَذِهِ لَا تَصِحُّ حَوَالَةُ، لَكِنَّهَا تَوَكَّلْ فِي الْاسْتِقْرَاضِ.

[٢] الشَّرْطُ الثَّانِي قَوْلُهُ: «وَيُشْتَرَطُ اتِّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ» أَيُّ الْمُحَالَ بِهِ وَالْمُحَالَ

عَلَيْهِ.

جِنْسًا وَوَصْفًا وَوَقْتًا وَقَدْرًا<sup>[١]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «جِنْسًا وَوَصْفًا وَوَقْتًا وَقَدْرًا» أي: اتَّفَقُوهَا فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ:

الأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْجِنْسُ، بَأَنْ يُحِيلَ مِثَّةَ صَاعٍ بُرٍّ فِي ذِمَّتِهِ عَلَى مَنْ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ مِثَّةَ صَاعٍ بُرٍّ، فَإِنْ أَحَالَهُ بِمِثَّةِ صَاعٍ بُرٍّ عَلَى مِثَّةِ صَاعٍ شَعِيرٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسَيْنِ، فَهِيَ لَيْسَتْ حَوَالَةً وَلَكِنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ بَيْعٌ.

وأيضًا لو أحالَهُ بَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَلَا يَصِحُّ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسَيْنِ.

الأَمْرُ الثَّانِي: الْوَصْفُ بَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا جَيِّدًا أَوْ رَدِيئًا أَوْ وَسْطًا، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحِيلَ جَيِّدًا عَلَى رَدِيءٍ، وَلَا رَدِيئًا عَلَى جَيِّدٍ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مَحْظُورَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا أَحَالَ بِجَيِّدٍ عَلَى رَدِيءٍ، وَقَبْلَ الْمُحَالِ الرَّدِيءَ عَنِ الْجَيِّدِ فَمَا الْمَانِعُ؟! مَا دَامَ الْجِنْسُ وَاحِدًا، وَالْقَدْرُ وَاحِدًا، فَلَيْسَ فِيهِ رَبًّا وَلَا عَرًّا.

فهذا الذي أُحِيلَ بِالْجَيِّدِ عَلَى رَدِيءٍ، يَقُولُ: أَنَا أَحِبُّ أَنْ أَخْذَ الرَّدِيءَ وَلَا يَبْقَى حَقِّي فِي ذِمَّةِ هَذَا الرَّجُلِ الْفَقِيرِ أَوْ الْمُهَاطِلِ.

وكذلك الْعَكْسُ، لَوْ أَحَالَ بِمِثَّةِ صَاعٍ رَدِيءٍ عَلَى مِثَّةِ صَاعٍ جَيِّدٍ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُحِيلَ الْآنَ أَحَالَ بِاخْتِيَارِهِ، كَمَا لَوْ أَوْفَاهُ جَيِّدًا عَنْ رَدِيءٍ.

فَالصَّوَابُ أَنَّ الْوَصْفَ إِذَا قُصِدَ بِهِ الرَّدَاءَةُ وَالْجُودَةُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

الأَمْرُ الثَّالِثُ: الْوَقْتُ، وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَ الدَّيْنَانِ مُؤَجَّلَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّفَاقِ الدَّيْنَيْنِ فِي الْأَجَلِ، فَلَا يُحِيلُ مَا يَحِلُّ بَعْدَ شَهْرٍ عَلَى مَا يَحِلُّ بَعْدَ شَهْرَيْنِ، أَوْ مَا يَحِلُّ بَعْدَ شَهْرَيْنِ عَلَى مَا يَحِلُّ بَعْدَ شَهْرٍ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الْإِتِّفَاقِ فِي الْوَقْتِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحِيلَ مُؤَجَّلًا بِحَالٍ - أَيْضًا - لِاخْتِلَافِ فِي الْوَقْتِ.



وَلَا يُؤْتَرُ الْفَاضِلُ<sup>[١]</sup>.

وهذا -أيضاً- فيه نظرٌ، فأَيُّ مانعٍ يَمْنَعُ إذا أَحَلَّتْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ مَحَلٌّ بعدَ شَهْرٍ على عَشْرَةِ دَرَاهِمَ لا تَحِلُّ إِلَّا بعدَ شَهْرَيْنِ وَرَضِيَ الْمُحَالُّ؟ فليس في ذلك أَيُّ ضَرَرٍ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ جَائِزٌ.

قد يَقُولُ قائلٌ: إِنَّ هذه تَشْبَهُ بِبَيْعِ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ؟  
فَيُقَالُ: هذا ليس بَبَيْعٍ، ولكنَّهُ اسْتِيفَاءٌ، وَمَنْ المَعْلُومُ أَنَّهُ لو عَجَلَ المَوْجَلُ أو أَجَلَ المَعَجَلِ فَإِنَّهُ لا بَأْسَ به، فالصَّوابُ إِذْنُ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ اتِّفَاقُهُمَا في الوَقْتِ.

الأمرُ الرَّابِعُ: القَدْرُ، فَيُشْتَرَطُ -أيضاً- اتِّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا، فلا يُحِلُّ بَعَشْرَةَ على ثمانية؛ لأنَّ هذا يُشْبَهُ البَيْعَ، والبَيْعُ مع التَّفَاضُلِ لا يَجُوزُ، فلو أَسْقَطَ عنه اثْنَيْنِ، وأَحَالَهُ على فُلَانٍ بثمانية فهذا يَجُوزُ؛ لأنَّهُ لَمَّا أَسْقَطَ الاثْنَيْنِ صارَ الذي عنده ثمانية، فإذا أَحَالَهُ بها على مَنْ يَطْلُبُهُ ثمانية تَسَاوَا.

أَمَّا بثمانية على عَشْرَةٍ فلا بَأْسَ؛ ولهذا قال المَوْلَفُ رَحِمَهُ اللهُ:

[١] «وَلَا يُؤْتَرُ الْفَاضِلُ» يعني الزَّائِدَ في المُحَالِ عليه، ولا بَأْسَ به؛ لأنَّهُ كَأَنَّهُ أَحَالَهُ على ثمانية مِنْ عَشْرَةٍ، وهذا لا بَأْسَ به، وهذا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا يُؤْتَرُ الْفَاضِلُ» ويبقى الفاضلُ لِصَاحِبِهِ.

فإن قال: أَحَلَّتْكَ بثمانية على عَشْرَةٍ لِيَقْبِضَ كُلُّ العَشْرَةِ؟ فهذا لا يَجُوزُ؛ لأنَّهُ صارَ مُعَاوَضَةً، والمُعَاوَضَةُ بين جِنْسَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما مُساوِيًا لِلآخَرِ إذا كان الجِنْسُ واحداً، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ إذا اختلفَ الجِنْسُ فهو مُعَاوَضَةٌ مِنْ بابٍ أَوَّلِي.

فصارَ اتِّفَاقُهُمَا في القَدْرِ تَحْتَهُ أَمْرَانِ:

وَإِذَا صَحَّتْ نَقَلَتِ الْحَقَّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَبَرِئَ الْمُحِيلُ<sup>[١]</sup>.

= الأول: التَّحْوِيلُ بِالنَّاقِصِ عَلَى الزَّائِدِ، عَلَى أَسَاسٍ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِقْدَارَ حَقِّهِ، وَالْبَاقِي يَبْقَى فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، فَهَذَا جَائِزٌ.

الثاني: التَّحْوِيلُ بِالزَّائِدِ عَلَى النَّاقِصِ - عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - لَا يَصِحُّ، لَكِنْ مَا هُوَ الطَّرِيقُ لِلصَّحَّةِ؟

الجواب: الطَّرِيقُ أَنْ يُبْرِئَهُ مِنَ الزَّائِدِ، ثُمَّ يُحِيلَهُ عَلَى الْمُسَاوِي.

فَإِذَا قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَبْرَأَ مِنْهُ نِهَائِيًّا؟ قُلْنَا: الطَّرِيقُ إِلَى هَذَا أَنْ يُبْرِئَهُ مِنَ الزَّائِدِ ثُمَّ يُحِيلَهُ، وَهَذِهِ حِيلَةٌ لَا بَأْسَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا حِيلَةٌ عَلَى مُبَاحٍ.

وَلَوْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَدُونِ إِبْرَاءٍ، لَكَانَ لَهُ وَجْهُ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ تَحْوِيلِ الدَّائِنِ عَلَى مَا هُوَ أَقْلٌ مِنْ حَقِّهِ حَقِيقَتُهُ الْإِبْرَاءُ، لَكِنْ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَقُولَ: أَبْرَأْتُكَ ثُمَّ ذَاكَ يَقُولُ: أَحَلَّتْكَ، اكْتَفَى بِالْحَوَالَةِ.

وَالْخُلَاصَةُ: «أَنَّ الْحَوَالَةَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِيفَاءِ، فَإِذَا انْقَلَبَتْ إِلَى مُعَاوَضَةٍ صَارَ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ شُرُوطِ الْبَيْعِ الْمَعْرُوفَةِ» هَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ.

أَمَّا هَذِهِ الشُّرُوطُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَكَمَا سَبَقَ أَنْ بَعْضُهَا فِيهِ نَظَرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا صَحَّتْ نَقَلَتِ الْحَقَّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَبَرِئَ الْمُحِيلُ» وَتَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِتَمَامِ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ عِبَادَةٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِاجْتِنَاعِ شُرُوطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ، فَإِذَا صَحَّتْ نَقَلَتِ الْحَقَّ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَبَرِئَ الْمُحِيلُ بَرَاءَةً تَامَةً، وَالْحَوَالَةُ غَيْرُ الضَّمانِ، فَالضَّمانُ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَنْقُلُ الْحَقَّ، فَلَا يَنْقُلُ الْحَقَّ مِنْ ذِمَّةِ الْمُضْمُونِ عَنْهُ إِلَى ذِمَّةِ الضَّامِنِ، وَكَذَلِكَ الْكِفَالَةُ، لَكِنَّ الْحَوَالَةَ تَنْقُلُ الْحَقَّ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَيَبْقَى الْمُحِيلُ بَرِيئًا.

وَيُعْتَبَرُ رِضَاهُ<sup>[١]</sup>

= ولكن يُشْتَرَطُ هنا وفي كُلِّ عَقْدٍ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، وَكُلُّ عَقْدٍ أَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِكٍ لِلْعَقْدِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، فَهَذَانِ الشَّرْطَانِ يُضْطَحَبَانِ فِي كُلِّ عَقْدٍ فِي الْبُيُوعِ وَالْأَوْقَافِ وَالرُّهُونِ وَالْهِبَاتِ وَالْإِنْكِحَةِ وَغَيْرِهَا.

ولو فُرِضَ أَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ أَعْسَرَ، فَهَلْ يَرْجِعُ الْمُحَالُ عَلَى الْمُحِيلِ؟

الجواب: لا؛ لَأَنَّ الْحَقَّ انْتَقَلَ وَبَرِيَ الْمُحِيلُ بَرَاءَةً تَامَةً.

وقوله: «وَإِذَا صَحَّتْ نَقَلَتِ الْحَقَّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالَ عَلَيْهِ وَبَرِيَ الْمُحِيلُ» دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ أَحِيلَ بِدَيْنِهِ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَحْتَلْ»<sup>(١)</sup> أي: يَتَحَوَّلْ مِنَ الْمُحِيلِ إِلَى الْمُحَالَ عَلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ رَجُلٌ عَلَيْهِ مِئَةُ أَلْفٍ، وَأَحَالَ بِهَا عَلَى شَخْصٍ، وَتَمَّتِ الشُّرُوطُ، ثُمَّ إِنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ افْتَقَرَ، فَإِنَّ الْمُحَالَ لَا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ إِلَى الْمُحِيلِ، فَيَقُولُ الْمُحِيلُ: أَنَا أَحْلَلْتُكَ وَالْحَوَالَةَ تَمَّتْ، وَإِذَا تَمَّتْ فَإِنَّهَا تَنْقُلُ الْحَقَّ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالَ عَلَيْهِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُعْتَبَرُ رِضَاهُ» هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْحَوَالَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] فَالرِّضَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ حَتَّى عَقْدُ النِّكَاحِ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْبِنْتُ بِكَرًّا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَوَالَاتِ، بَابُ الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟ رَقْمُ (٢٢٨٧)، مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ وَصَحَّةُ الْحَوَالَةِ، رَقْمُ (١٥٦٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا تُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتْبَعْ».

لَا رِضًا الْمَحَالِ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>، وَلَا رِضًا الْمُحْتَالِ عَلَى مِلْيٍ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا رِضًا الْمَحَالِ عَلَيْهِ» المحال عليه لا يُعْتَبَرُ رِضَاهُ، فلو أحوالَ رَجُلٍ بِدَيْنِهِ عَلَى آخَرَ، وقال المحال عليه: لا أَقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَالَ رَجُلٌ سَيِّئُ الطَّلَبِ، وَيُتَعَبُ الْمَطْلُوبُ، أَنَا أُرِيدُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ أَسهَلُ وَأيسَرُ، فلا يَمْلِكُ ذلك.

قال العلماء: لِأَنَّهُ -أي: صاحبُ الحقِّ- يَمْلِكُ اسْتِيفَاءَهُ بِنَفْسِهِ وَبَوَكِيلِهِ، وَالْمُحْتَالُ كَأَنَّهُ وَكِيلٌ، فكما أَنَّ لصاحبِ الحقِّ أَنْ يُوكِّلَ رَجُلًا خَصَمًا لَدُودًا فِي اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ فَلَهُ أَنْ يُحِيلَهُ أَيْضًا.

وَإِذَا امْتَنَعَ الْمُحِيلُ عَنِ الْحَوَالَةِ؛ لَكَوْنِهِ فَقِيرًا، فَهَلْ يَمْلِكُ صَاحِبُ الدَّيْنِ أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى إِحَالَتِهِ عَلَى دَيْنِهِ فِي ذِمَّةِ غَنِيٍّ؟

الجواب: على كلامِ الْمُؤَلِّفِ لَا يَمْلِكُ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرِطُ رِضَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فلو قال الدَّائِنُ: أَنْتَ الْآنَ لَيْسَ عِنْدَكَ شَيْءٌ، لَكِنْ لَكَ فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ الْغَنِيُّ الْبَاذِلُ كَذَا وَكَذَا، فَأَحْلَنِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَا أُحِيلُكَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ، لَكِنْ لَوْ رَأَى الْقَاضِي أَنَّ إِحَالَتَهُ لَا بُدَّ مِنْهَا فَلَهُ ذَلِكَ.

وَنَظِيرُ هَذَا: لَوْ أَنَّ الْمَدِينَ غَيَّبَ مَالَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَالٌ، لَكِنَّهُ غَيَّبَهُ وَكَتَمَهُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ بِأَنْ يُظْهِرَ هَذَا الْمَالَ وَيُوقِيَ مِنْهُ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُ وَأَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى الْإِحَالَةِ قَوْلٌ قَوِيٌّ؛ لِثَلَاثِ أَصْحَابِ الدَّيْنِ.

[٢] قوله: «وَلَا رِضًا الْمُحْتَالِ عَلَى مِلْيٍ» الْمُحْتَالُ فِي رِضَاهُ تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَ عَلَى مِلْيٍ لَمْ يُعْتَبَرِ رِضَاهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مِلْيٍ اعْتَبِرَ رِضَاهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ بِدَيْنِهِ عَلَى مِلْيٍ فَلْيَحْتَلْ».

= ومَفْهُومُهُ: أَنَّهُ إِذَا أُحِيلَ عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ لَا يَلْزَمُهُ الِاخْتِيَالُ، فَصَارَ الْمُحِيلُ وَالْمُحْتَالُ وَالْمَحَالُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ الرِّضَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَنْ يُعْتَبَرُ رِضَاهُ بِكُلِّ حَالٍ وَهُوَ الْمُحِيلُ.

الثَّانِي: مَنْ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَهُوَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ.

الثَّلَاثُ: مَنْ فِيهِ التَّفْصِيلُ وَهُوَ الْمُحْتَالُ، إِنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَاهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ اشْتَرَطَ رِضَاهُ.

وَمَنْ هُوَ الْمَلِيُّ؟

الْجَوَابُ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِقَوْلِهِ وَمَالِهِ وَبَدَنِهِ.

أَمَّا «قَوْلُهُ»: فَأَلَّا يَكُونَ كَاذِبًا يَعِدُ وَيُخْلِفُ، وَهَذَا هُوَ الْمُهَاطِلُ، فَإِذَا أَحَالَهُ عَلَى شَخْصٍ غَنِيِّ، لَكِنْ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُهَاطَلَ فَيَعِدَ وَيَكْذِبَ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ رِضَا الْمُحْتَالِ.

«وَمَالِهِ» بَأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَالٌ يَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا اعْتَبَرَ رِضَا الْمُحْتَالِ.

«وَبَدَنِهِ» وَهُوَ أَنْ يُمَكِّنَ إِحْضَارُهُ عِنْدَ الْمَحَاكِمَةِ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ، فَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مُحَاكَمَتَهُ شَرْعًا أَوْ عَادَةً فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ، وَلَا بُدَّ مِنْ رِضَاهُ.

وَالَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِحْضَارُهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ شَرْعًا الْأَبُ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: لَا تُمَكِّنُ مُطَالَبَةُ الْأَبِ بِالذِّينِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ التَّفَقُّةِ فَقَطْ، أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يُمَكِّنُ، فَلَوْ اسْتَقَرَّصَ أَبُوكَ مِنْكَ مَالًا، وَطَالَبْتَهُ بِهِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحْضَرَهُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ، وَلَوْ طَالَبْتَهُ أَنْ يُحْضَرَ فَإِنَّ الْقَاضِيَ لَا يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ.

= فإذا أَحَالَكَ إنسانٌ إلى أبيكَ، فقال: أنت تُطالِبُنِي بِعَشْرَةِ آلَافٍ، وأنا أُطالِبُ  
والدَّكَ بِعَشْرَةِ آلَافٍ، أُحِيلُكَ على أبيكَ، فهل لك أن تَرَفُضَ؟  
هذه مُشْكِلَةٌ؛ لأنَّكَ لو رَفَضْتَ صار قَدْحًا عَظِيمًا في والدِكَ، وإن قَبِلْتَ ربَّما يَضِيعُ  
حَقُّكَ.

ونحنُ عَرَفْنَا الْمَسْأَلَةَ فَقَهَّأ، أمَّا واقِعًا: فينبغي للإنسان أن يَنْظُرَ إلى ما يَتَرَتَّبُ  
على ذلك من مَفاسِدَ، فقد يَكُونُ بَرُّهُ بِأبيه وَرَفْعُ مَعْنَوِيَّةِ أبيه خَيْرًا من أن يَحْصُلَ على  
مَقْصُودِهِ.

ومثال مَنْ لا يُمكنُ إحصاءُهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ عَادَةُ السُّلْطَانِ.

مثالُهُ: إنسانٌ يَطْلُبُ منك عَشْرَةَ آلَافٍ رِيالٍ، وأنت تَطْلُبُ منَ الأميرِ عَشْرَةَ  
آلَافٍ رِيالٍ، فقلت: أَحَلَّتْكَ على الأميرِ، فهنا لا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ، ولا بُدَّ من رِضاؤه؛ لأنَّ  
الأميرَ لا تُمْكِنُ مُطالَبَتُهُ، فإذا أَلْزَمْنَاهُ بأن يَتَحَوَّلَ صار هذا سَببًا لِضِياعِ حَقِّهِ، والظُّلْمِ  
ظُلُمَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

إِذَنْ: رِضا المُحتالِ فيه تَفْصِيلٌ: إن كان على مَلِيٍّ لم يُعْتَبَرِ رِضاؤه، وإن كان على  
غيرِ مَلِيٍّ اعتُبرَ رِضاؤه، هذا هو المشهورُ من مَذْهَبِ الإمامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup> وهو ما مشى  
عليه المؤلِّفُ، بناءً على أَنَّ الأمرَ في قولِهِ: «فَلْيَحْتَلْ» لِلوُجُوبِ، وعلى هذا فيُجَبِّرُ المُحتالُ  
أن يَتَحَوَّلَ وتَبَرُّاً ذِمَّةُ المُحِيلِ إذا كان المُحالُ عليه مَلِيًّا.

وذهبَ أَكْثَرُ العُلَماءِ إلى اعتبارِ رِضاؤه حتى وإن أُحِيلَ على مَلِيٍّ، وقالوا: إنَّ أَمْرَ

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/١٥٦).

وَإِنْ كَانَ مُفْلِسًا<sup>[١]</sup> وَلَمْ يَكُنْ<sup>[٢]</sup> رَضِيَ<sup>[٣]</sup> رَجَعَ بِهِ<sup>[٤]</sup>.

= النبي ﷺ في قوله: «فَلْيَحْتَلْ»<sup>(١)</sup> على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الوجوب؛ لأنه من حسن الاقتضاء، وأنا أميل إلى هذا القول، وأنه لا يجب قبول التحول؛ لأنه صاحب حق، وأنت ربنا نُحِيلُنِي على مَلِيٍّ قَادِرٍ على الوفاء بقوله وماله وبدنه، وأستطيع أن أخضره إلى مجلس الحكم، لكن له احترام عندي، إما أنه أخ أو قريب أو صديق أو ذو شرف وجاه، فكيف تُجبرني؟ أو بالعكس، فلا أنزل نفسي بمنزلة هذا السفهيه مثلاً. فالصواب: أنه لا بد من رضا المحتال، سواء كان على مَلِيٍّ أم على غير مَلِيٍّ، وهو قول الجمهور.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ كَانَ مُفْلِسًا» أي: المحال عليه.

[٢] قوله: «وَلَمْ يَكُنْ» أي: المحتال.

[٣] قوله: «رَضِيَ» أي: بالحوالة عليه.

[٤] قوله: «رَجَعَ بِهِ» أي: بما أُحِيلَ به.

مثال ذلك: أَحَلْتُ فَلَانًا عَلَى زَيْدٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ، فَإِنَّهُ يَرْجَعُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ كَانَ مُفْلِسًا.

لكن إن رَضِيَ الْمُحْتَالُ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ مُفْلِسٌ فَإِنَّهُ لَا يَرْجَعُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الحال الأولى: أَلَّا يَكُونَ الْمُحْتَالُ رَضِيَ، بَأَن قَالِ الْمُحِيلُ لِلْمُحْتَالِ: أَحَلْتُكَ عَلَى فَلَانٍ وَهُوَ مُفْلِسٌ لَيْسَ عِنْدَهُ دَرَاهِمٌ، فَقَالَ: لَا أَقْبَلُ، فَهَذَا يَرْجَعُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَلَا خِلَافَ

(١) سبق تخريجه في الصحيحين، وهو بهذا اللفظ عند الإمام أحمد (٢/٤٦٣)، والبيهقي (٦/١٤٥).

= في ذلك؛ لَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْمُخْتَالِ عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ أَنْ يَكُونَ رَاضِيًا، وهنا لم يَرْضَ، فَيَرْجِعُ بلا خلافٍ.

الحالُ الثانيَةُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ وَيَرْضَى بِذَلِكَ، فهنا لا يَرْجِعُ بلا خلافٍ؛ لَأَنَّهُ رَضِيَ بِهِ، فلا يَرْجِعُ.

الحالُ الثالثَةُ: أَنْ يَرْضَى وهو لا يَعْلَمُ بحالِهِ ثم يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مُفْلِسٌ، فعلى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ لا يَرْجِعُ؛ لَأَنَّهُ قَيَّدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لم يَكُنْ رَضِيَ، وهذا الرَّجُلُ رَضِيَ.

فإن قال المُخْتَالُ: أَنَا رَضِيتُ، أَحَسَبْتُ أَنَّ فَلَانًا غَنِيًّا، فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ أُرِيدُ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى الَّذِي أَحَالَنِي، وَأَخَذَ حَقِّي مِنْهُ؟

فُلْنَا: لا رُجُوعَ لَكَ؛ لَأَنَّكَ فَرَطْتَ، فلماذا لم تَشْتَرِطِ الْمَلَاءَةَ حِينَ أَحَالَكَ، وَأَنْتَ لَا تَدْرِي عَنْ صَاحِبِكَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ؟

فَيُقَالُ: مَا دُمْتَ أَنَّكَ لَمْ تَشْتَرِطْهَا فَأَنْتَ الَّذِي فَرَطْتَ فَلَا رُجُوعَ لَكَ.  
فَالْأَحْوَالُ إِذْنُ ثَلَاثُ:

حَالَتَانِ لَا خِلَافَ فِيهِمَا، وَحَالَةٌ فِيهَا التَّفْصِيلُ.

الأولى: إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُفْلِسٌ وَرَضِيَ، فَلَا رُجُوعَ، قَوْلًا وَاحِدًا.

الثانية: إِذَا كَانَ لَمْ يَرْضَ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسٌ، فَيَرْجِعُ بِكُلِّ حَالٍ.

الثالثة: إِذَا كَانَ رَضِيَ، وَلَمْ يَعْلَمْ عَنْ حَالِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ فَيَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ لَا يَرْجِعُ؛ لَأَنَّهُ مُفَرِّطٌ، فلماذا لم يَشْتَرِطْ أَنْ يَكُونَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مَلِيًّا حِينَ كَانَ يَجْهَلُ حَالَهُ؟



وَمَنْ أُحِيلَ بِثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ أُحِيلَ بِهِ عَلَيْهِ فَبَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا فَلَا حَوَالَةَ، وَإِذَا  
فُسِخَ الْبَيْعُ لَمْ تَبْطُلْ<sup>[١]</sup>، .....

= وقيل: إِنَّهُ يَرْجِعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ يَسْتَحْيِي أَنْ يَسْتَفْصِلَ  
أَوْ يَشْتَرِطَ عِنْدَ الْحَوَالَةِ، وَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِالْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ وَيَسْكُتُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ  
مُفْلِسٌ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ الْمُحِيلَ قَدْ غَرَّهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُفْلِسٌ  
وَلَمْ يُخْبِرْهُ، فَهَذَا يَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِالرُّجُوعِ.

كذلك -أيضا- لو كانت حالُ المُحالِ عليه جيّدةً، وكان غنياً بالأمنس، وقيل  
المُحتالُ الحوالة دون اشتراطِ الملاعة، بناءً على حالِ المُحالِ عليه، وأَنَّهُ غنيٌّ، ثم تبيّنَ أَنَّ  
المُحالَ عليه قد أُصيبَ بجائحةٍ، وأَنَّهُ لَا يُمكنُ الاستيفاءُ منه، فحينئذٍ يَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ  
يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ الْمُحتالَ إِنَّمَا قَبِلَ بِنَاءً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَالِ المُحالِ عليه.

فَتَبَيَّنَ الْآنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ، وَالرَّاجِعُ: فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَهُوَ أَنَّنَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ  
المُحِيلَ قَدْ غَرَّ الْمُحتالَ بحيث يكونُ عالماً بإفلاسِ المُحالِ عليه ولم يُخْبِرْهُ، أَوْ كَانَ الْمُحتالُ  
قد بنى على حالِ المُحالِ عليه من قَبْلُ، حيثُ كَانَ غنياً ثم اجْتَبَحَ ماله، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ،  
وإِلَّا فَإِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَجِيهٌ؛ لِأَنَّ الْمُحتالَ مُفَرِّطٌ؛ إِذْ كَانَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْأَلَ وَيَنْحَثَ  
عَنِ المُحالِ عليه، أَوْ عَلَى الْأَقْلَى أَنْ يَشْتَرِطَ عِنْدَ التَّخْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مَلِيّاً.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ أُحِيلَ بِثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ أُحِيلَ بِهِ عَلَيْهِ فَبَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا  
فَلَا حَوَالَةَ، وَإِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ لَمْ تَبْطُلْ».

الصُّورَةُ الْأُولَى: عِنْدَنَا بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ وَمُحَالٌ عَلَيْهِ، ثَلَاثَةٌ، فَالَّذِي يُحَالُ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ  
الْبَائِعُ، يَعْنِي أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ أَحَالَ الْبَائِعَ عَلَى مَدِينٍ لَهُ، فَقَبِلَ الْحَوَالَةَ، وَلَكِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَيْعَ

= باطل، فالحوالة باطلة؛ وذلك لأنَّ المَبْنِيَّ على باطلٍ يَكُونُ باطلاً.

مثال ذلك: عبد الرحمن اشترى من الطاهر كتاباً بعشرة ريالات، فأحال عبد الرحمن الطاهر على سامي؛ لأنَّه كان مديناً له، فتبيَّن بطلان البيع؛ لكون الكتاب وقفاً، والوقف لا يُباع، فهنا تبطل الحوالة، والبائع يرجع على المشتري بالمبيع، وهو هنا الطاهر، فيأخذ كتابه وتنتهي المسألة.

ولكن إذا فسخ البيع فإنها لا تبطل، مثلاً: لما اشترى عبد الرحمن الكتاب من الطاهر وجد فيه عيباً، فردَّه لعيبه، فهذا فسخ للعقد، فالحوالة لا تبطل، وللطاهر أن يطالب سامياً بالثمن؛ لأنَّه أُحيل عليه به، فله أن يطالبه، ولكنه إذا قبضه يرده إلى المشتري وهو عبد الرحمن؛ لأنَّه فسخ العقد.

إذا: إن كانت الحوالة مبنية على باطلٍ فهي باطلة، وإن كانت مبنية على صحيح ولكن فسخ الحوالة صحيحة ولا تبطل.

فإن طالب الطاهر -الذي هو البائع- المحال عليه -وهو سامي- بالثمن، فقال سامي: ما دام البيع قد فسخ فلا حق لك، أنا أعطيت ديني الذي علي لصاحبي فهل يملك ذلك؟

لا يملك هذا؛ لأنَّ المفروض أن الذي يُسلم الثمن بعد الفسخ هو البائع، وهو سيقول: إن البيع لما فسخ فإن المشتري سوف يطالبني، فأعطني الدراهم التي أحلت بها عليك وأنا أسلمتها للمشتري.

وقوله: «أو أُحيل به عليه» هذه الصورة الثانية، أي: أُحيل بثمان المبيع على

وَلَهُمَا أَنْ يُحِيلَا<sup>[١]</sup>.

= شَخْصٍ، أي أَنَّ البَائِعَ أَحَالَ شَخْصًا (أي: مَدِينَهُ) لِيَأْخُذَ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي، يعني عَكْسَ الصُّورَةِ الْأُولَى.

مثلاً: الطَّاهِرُ بَاعَ كِتَابًا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وسامي يَطْلُبُ الطَّاهِرَ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ، فَأَحَالَ الطَّاهِرُ سَامِيًا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

فَلِلْمَسْأَلَةِ صَوْرَتَانِ: تَارَةً يُحِيلُ الْمُشْتَرِي البَائِعَ عَلَى مَدِينٍ لَهُ، وَتَارَةً يُحِيلُ البَائِعُ مَدِينَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُمَا أَنْ يُحِيلَا» يعني: لِلْبَائِعِ فِي الْأُولَى، وَلِلْمُشْتَرِي فِي الثَّانِيَةِ.

فَفِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ اشْتَرَى مِنَ الطَّاهِرِ كِتَابًا بِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، وَأَحَالَ الطَّاهِرَ عَلَى سَامِيٍ بِالْعَشْرَةِ، فَثَبَّتَ الْعَشْرَةُ الَّتِي فِي ذِمَّةِ سَامِيٍ لِلطَّاهِرِ، فَلِلطَّاهِرِ لَمَّا فَسَخَ الْبَيْعَ أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرِي -عَبْدَ الرَّحْمَنِ- عَلَى سَامِيٍ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُ مُطَالَبَةَ سَامِيٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ انْتَقَلَ إِلَى البَائِعِ -الَّذِي هُوَ الطَّاهِرُ- فَلِلْبَائِعِ أَنْ يُحِيلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَلَى سَامِيٍ.

فَالطَّاهِرُ الْآنَ صَارَ مَدِينًا لِلْمُشْتَرِي -عَبْدِ الرَّحْمَنِ- فَأَحَالَهُ عَلَى مَدِينِهِ -سَامِيٍ، وَسَامِيٍ كَانَ مَدِينًا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ -الْمُشْتَرِي، ثُمَّ صَارَ مَدِينًا لِلْبَائِعِ -الطَّاهِرِ- فَأَحَالَ البَائِعَ بِدِينِهِ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ: [الْمَثَالُ الثَّانِي] بِالْعَكْسِ، البَائِعُ أَحَالَ الْمَدِينَ لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي.

مَثَالُ ذَلِكَ: اشْتَرَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنَ الطَّاهِرِ كِتَابًا بِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، فَثَبَّتَ فِي ذِمَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِلطَّاهِرِ عَشْرَةُ رِيَالَاتٍ، كَانَ سَامِيٍ يَطْلُبُ الطَّاهِرَ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ،

= فقال له الطَّاهِرُ: أَحَلَّتْكَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ - الْمُشْتَرِي - فَإِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ، فَإِنَّ سَامِيًا سَوْفَ يَسْتَلِمُ مِنَ الْمُشْتَرِي - عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهَذَا سَوْفَ يُحِيلُ الْمُشْتَرِي - عَبْدَ الرَّحْمَنِ - سَامِيًا عَلَى الْبَائِعِ، الطَّاهِرِ.





## بَابُ الصُّلْحِ<sup>[١]</sup>



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الصُّلْحِ» الصُّلْحُ: مَصْدَرُ صَالَحَ يُصَالِحُ صُلْحًا، وَيُسْتَقُ منه -أيضًا- أَصْلَحَ يُصْلِحُ إِصْلَاحًا، وهو في اللُّغَةِ قَطْعُ النَّزَاعِ.

والصُّلْحُ: عَقْدٌ يَحْصُلُ بِهِ قَطْعُ النَّزَاعِ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ، هذا هو الْأَصْلُ، وله أنواعٌ كثيرةٌ، وَيَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْحُقُوقِ الْمَالِيَةِ وَغَيْرِهَا، فَكُلُّهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِيهَا الصُّلْحُ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] وهذا فيما بين الزَّوْجَيْنِ مِنْ حُقُوقٍ.

وقال الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤] وجازَ شَرْعًا أَنْ يَكْذِبَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَجْلِ السَّيْرِ إِلَى الصُّلْحِ وَالْمُصَالَحَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَثَّ الشَّرْعُ عَلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَتَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَالَحَ الْمُشْرِكِينَ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ<sup>(١)</sup> وهذا فيما يَقَعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ مِنَ الْعُهُودِ.

ولكن يَمْتَنِعُ الْإِصْلَاحُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وهي ما إِذَا تَبَيَّنَ لِلْقَاضِي أَنَّ الْحَقَّ مَعَ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ، فَإِنَّ الصُّلْحَ هُنَا مُتَمَنِّعٌ وَلَا يَجُوزُ مَا لَمْ يُبَيَّنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ أَنَّ الْحَقَّ لَهُ، ثُمَّ يَطْلُبُ مِنْهُ الصُّلْحُ؛ لِأَنَّهُ يَوْجَدُ قُضَاءً عِلْمُهُمْ ضَعِيفٌ، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ تَرُدُّ عَلَيْهِمْ يَجْعَلُونَهَا صُلْحًا، وَهَذَا حَرَامٌ وَلَا يَجُوزُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

إِذَا أَقَرَّ لَهُ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ فَأَسْقَطَ أَوْ وَهَبَ الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَاقِيَ صَحَّ<sup>[١]</sup>.....

= المهم: أَنَّ الصُّلْحَ جَارٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَبَيْنَ كُلِّ مُتَعَاقِدَيْنِ، وَهُوَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ الَّذِي تَلَقَّيْتُهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ» أَي: فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَجَائِزٌ بِمَعْنَى نَافِذٌ، «إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(١)</sup> أَي: فَإِنَّهُ لَا يَنْفُذُ.

وَالصُّلْحُ أَنْوَاعٌ، فَيَكُونُ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، كُلُّ شَيْءٍ؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَقَالَ: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] وَهَذَا فِي هَذَا الْبَابِ يُرِيدُ الْفُقَهَاءُ بِهِ الصُّلْحَ فِي الْأَمْوَالِ، وَيَذْكُرُونَ الصُّلْحَ فِي التَّرَافُفِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ فِي بَابِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ، وَفِي بَابِ أَهْلِ الزَّكَاةِ فِي الْغَارِمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ، فَالَّذِي مَعْنَاهُ الصُّلْحُ فِي الْأَمْوَالِ، وَهُوَ عَلَى تَوْعَيْنٍ: صُلْحٌ عَلَى إِقْرَارٍ، وَصُلْحٌ عَلَى انْكَارٍ، أَي: الصُّلْحُ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ أَقَرَّ بِهِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ، وَيَكُونُ عَلَى شَيْءٍ أَنْكَرَهُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ.

[١] الْأَوَّلُ: الصُّلْحُ عَلَى إِقْرَارٍ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «إِذَا أَقَرَّ لَهُ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ فَأَسْقَطَ أَوْ وَهَبَ الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَاقِيَ صَحَّ».

قَوْلُهُ: «إِذَا أَقَرَّ لَهُ بِدَيْنٍ» بَأَنَّ قَالَ: فِي ذِمَّتِي لَكَ أَلْفُ رِيَالٍ.

وقَوْلُهُ: «أَوْ عَيْنٍ» بَأَنَّ قَالَ: هَذَا الْمُسَجَّلُ لَكَ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْمُ (١٣٥٢)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ الصُّلْحِ، رَقْمُ (٢٣٥٣)، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَانْظُرِ الْإِرْوَاءَ (١٤٤/٥ - ١٤٥).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ: كِتَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ أَجْرَةِ السَّمْسَرَةِ، بَلْفُظُ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»، هَكَذَا مُخْتَصَرًا، وَوَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْقَضَاءِ، بَابُ فِي الصُّلْحِ، رَقْمُ (٣٥٩٤)، وَالْحَاكِمُ (٩٢/٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٤٢٦): ضَعِيفٌ هَذَا الْفُظُّ.

= وقوله: «فَأَسْقَطَ» يَعُودُ عَلَى الدَّيْنِ.

وقوله: «أَوْ وَهَبَ» يَعُودُ عَلَى الْعَيْنِ، ففیه لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ، یعنی: یَذْکُرُ شَیْئَیْنِ ثُمَّ یُنْشِئُ بِمِثْلِ حُكْمِهَا مُرْتَبًّا؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ الْأَوَّلَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي عَلَى الثَّانِي، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِئٌ وَسَعِيدٌ ۚ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا سَاءَ رُبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يَرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ \* وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ ﴿١٠٨-١٠٥﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨] فَهَذَا يُسَمَّى لَفًّا وَنَشْرًا مُرْتَبًّا.

وهناك لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ، بَأَن يَذْكَرَ مَا يَعُودُ عَلَى الثَّانِي، ثُمَّ مَا يَعُودُ عَلَى الْأَوَّلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] هَذَا لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ.

وهذه كُلُّهَا مِنْ أَسَالِيبِ الْبَلَاغَةِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَا خَالَفَ الْأَصْلَ مِنْ فَائِدَةٍ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ اللَّفُّ وَالنَّشْرُ مُرْتَبِّينَ.

وقوله: «فَأَسْقَطَ أَوْ وَهَبَ الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَاقِيَ صَحَّ» بَأَن قَالَ حِينَئِذَا أَقْرَأَ لَهُ بِمِثْلِهِ رِيَالٍ قَالَ: أَسْقَطْتُ عَنْكَ خَمْسِينَ رِيَالًا، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ مُحَضٌّ وَإِحْسَانٌ وَمَطْلُوبٌ. وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ: أَيْنَ هَذَا مِنَ الصُّلْحِ؟ فَهَلْ حَصَلَ نِزَاعٌ حَتَّى يَحْصُلَ صُلْحٌ؟!

الْجَوَابُ: الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: لَوْ وَقَعَ هَذَا بِلَفْظِ الصُّلْحِ لَمْ يَصِحَّ، وَهَذَا وَجْهُ إِدْخَالِهِ فِي بَابِ الصُّلْحِ، فَلَوْ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ قَالَ لِلْمُقَرَّرِّ: قَدْ صَالَحْتُكَ عَلَى بَعْضِ الدَّيْنِ، يَقُولُونَ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصَالِحَهُ عَنْ مَالِهِ بِبَعْضِهِ، لَكِنَّ الْقَوْلَ الثَّانِي أَنَّهُ يَصِحُّ بِلَفْظِ الصُّلْحِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى.

إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطَاهُ<sup>[١]</sup>، وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ<sup>[٢]</sup>.

= وكذلك لو أقر له بعين فقال: وَهَبْتُكَ نِصْفَهَا أَوْ رُبُعَهَا أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: صَالِحْتُكَ بِنِصْفِهَا فَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: لَمْ يَصِحَّ؛ وَهَذَا وَجْهٌ إِدْخَالِهِ فِي بَابِ الصُّلْحِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ وَلَوْ وَقَعَ بِلَفْظِ الصُّلْحِ وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ:

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطَاهُ» أَي: الْمُنْتَازِعَانِ، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطَاهُ، أَي: بِشَرْطٍ إِلَّا يَكُونُ الْمُقَرُّ أَقَرَّ لِلشَّخْصِ بِهَذَا الشَّرْطِ، أَي: بَأَنْ مَنَعَهُ حَقَّهُ إِلَّا بَأَنْ يُسْقِطَ أَوْ يَهَبَ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ حَقَّهُ إِلَّا إِذَا تَنَازَلَ عَنْ بَعْضِهِ فَهَذَا حَرَامٌ، وَمِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ.

ولكن: هل لا يَصِحُّ لِلْمُسْقِطِ أَوْ لَا يَصِحُّ لِلْمُسْقِطِ عَنْهُ؟ أَيُّهُمَا الظَّالِمُ؟

الجواب: الظَّالِمُ هُوَ الْمُسْقِطُ عَنْهُ، إِذَا قَالَ: أَنَا أَقَرُّ لَكَ بِهَذَا الدَّيْنِ بِشَرْطٍ أَنْ تُسْقِطَ كَذَا وَكَذَا، فَالظَّالِمُ الْمُسْقِطُ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَقِيقَةً ثَابِتًا، فَيُشْتَرِطُ إِلَّا يَكُونُ شَرْطَاهُ، فَإِنْ شَرْطَاهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، لَكِنْ فِي حَقِّ الْمُعْتَدِي مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا فِي الْأَمْرِ نَفْسِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «شَرْطَاهُ» يَعْنِي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، أَي: وَيُشْتَرِطُ -أَيْضًا- إِلَّا يَكُونُ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، أَي: بِذُلِّهِ الْمَالِ مَجَانًا، وَهَنَّاكَ فَرَقٌ بَيْنَ مَنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ وَمَنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ، فَالَّذِي يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ أَوْسَعُ مِنَ الَّذِي يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، فَمَثَلًا وَلِيُّ الْيَتِيمِ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ وَلَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ.

إِذَا: يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْقَاطُ أَوْ الْهَبَةُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ لَمْ يَصِحَّ الْإِسْقَاطُ وَلَا الْهَبَةُ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ.



= فإذا أَسْقَطَ وَلِيُّ الْيَتِيمِ بَعْضَ دَيْنِهِ وَأَخَذَ الْبَاقِيَّ فَلَا يَصِحُّ الْإِسْقَاطُ؛ لِأَنَّ وَلِيَّ الْيَتِيمِ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِالْإِسْقَاطِ فَإِنَّ الْإِسْقَاطَ جَائِزٌ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

فمثلاً: هَذَا رَجُلٌ مُمَاطِلٌ، وَأَنَا بَعْتُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ رَجُلٌ مُوَفٌّ، وَأَنَّهُ مَلِيٌّ، ثُمَّ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، ثُمَّ صَاحَتْهُ عَلَى إِسْقَاطِ بَعْضِ الشَّيْءِ، فَهَذَا اسْتِدْرَاكُ بَعْضِ الشَّيْءِ خَيْرٌ مِنْ فَوَاتِ الْكُلِّ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وَهَلْ يَضْمَنُ الْوَلِيُّ فِي هَذِهِ الْحَالِ؟

الْجَوَابُ: يُنْظَرُ، إِنْ كَانَ مُقَرَّطًا ضَمِنَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُقَرَّطٍ لَمْ يَضْمَنْ.

وَمِنَ الشُّرُوطِ -أَيْضًا- أَلَّا يَقَعَ بِلَفْظِ الصُّلْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَالِحَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَالِهِ.

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ: أَقْرَزْتُ لَكَ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ فَصَالِحْنِي عَلَى بَعْضِهَا، فَيَقُولُ: صَالِحْتُكَ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ. هَكَذَا قَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِذَا فُهِمَ مِنْ هَذِهِ الْمُصَالِحَةِ أَنَّهَا إِسْقَاطٌ فِي دَيْنٍ، أَوْ هِبَةٌ فِي عَيْنٍ، فَيَنْبَغِي قَبُولُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْمَعَانِي لَا بِالْأَلْفَاظِ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مُرَادَهُمَا بِالْمُصَالِحَةِ الْهِبَةُ فِي الْعَيْنِ وَالْإِسْقَاطُ فِي الدَّيْنِ فَلَا مَانِعَ.

صَحِيحٌ أَنَّ الْمُصَالِحَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نِزَاعٍ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا لِفَضِّ النَّزَاعِ، وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ وَهِبَةٌ، لَكِنْ يُقَالُ: مَا دُمْنَا عَرَفْنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمُصَالِحَةِ

وَإِنْ وَضَعَ بَعْضُ الْحَالِّ وَأَجَّلَ بَاقِيَهُ صَحَّ الْإِسْقَاطُ فَقَطُّ<sup>[١]</sup>.

= هنا الإسقاط في الدين والهبة في العين فإن الألفاظ قوالب في الواقع، والعبرة بالمعاني.

إذا: هذا يُسَمَّى الصِّلَحَ على إقرار، وشَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ مَشْرُوطًا، وَمِنْ بَابِ أَوْلى  
أَلَّا يَمْنَعُهُ حَقُّهُ بَدْوْنِهِ، فَإِنْ مَنَعَهُ حَقُّهُ بَدْوْنِهِ، قَالَ: لَا أَقِرُّ لَكَ إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ،  
وهذا معنى قَوْلِنَا: أَلَّا يَكُونَ شَرْطًا، والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ وَضَعَ بَعْضُ الْحَالِّ وَأَجَّلَ بَاقِيَهُ صَحَّ الْإِسْقَاطُ فَقَطُّ»

أي: دون التَّأجيل.

مثال ذلك: إنسانٌ عنده لشخصٍ مئةٌ دِرْهَمٍ قد أَقَرَّ بها، فَقَالَ لَهُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ تُسْقِطَ  
عَنِي خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَتُؤَجِّلَ الْبَاقِي، فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَفْعَلُ، ففَعَلَ.

يقولُ الْمُؤَلِّفُ: يَصِحُّ الْإِسْقَاطُ وَلَا يَصِحُّ التَّأجيلُ، فَيَصِحُّ الْإِسْقَاطُ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ  
عَنْهُ، فَقَالَ: وَضَعْتُ عَنْكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا، وَفِي ذِمَّتِكَ خَمْسُونَ دِرْهَمًا، لَكِنَّ التَّأجيلَ  
لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ عَنْدهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَاعِدَةٌ: وَهِيَ أَنَّ الْحَالَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَأَجَّلَ،  
وَلَا يَقْبَلُ التَّأجيلَ؛ وَلِهَذَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي الْقَرْضِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَقْرَضَ شَيْئًا وَأَجَّلَ وَفَاءَهُ فَإِنَّهُ  
لَا يَصِحُّ التَّأجيلُ وَلَا يَلْزَمُ.

ولَكِنَّ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَفِي مَسْأَلَةِ الْقَرْضِ أَنَّهُ يَصِحُّ، إِذَا قَالَ: وَضَعْتُ  
عَنْكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَأَجَّلْتُ الْخَمْسِينَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَفِيَ بِوَعْدِهِ؛ لِأَنَّ إِخْلَافَ الْوَعْدِ  
-وَلَا سِيَّامًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَالِيَّةِ الَّتِي قَدْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا ضَمَانٌ أَوْ نَقْصٌ - مُحَرَّمٌ، وَالنَّبِيُّ  
ﷺ قَالَ مُحَدِّثًا مِنْهُ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَمِنْهَا: إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ»<sup>(١)</sup> وَيَلْزَمُهُ خَمْسُونَ مَوْجَلَةً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، رقم (٣٣)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب خصال المنافق،

رقم (٥٩)، عن أبي هريرة رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُؤَجَّلِ بِنِعْضِهِ حَالًا<sup>(١)</sup>، .....

= فالصواب: أَنَّهُ يَصِحُّ الْوَضْعُ، وَأَنَّ الْحَالَ يَتَأَجَّلُ بِالتَّأْجِيلِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ عَهْدٌ وَوَعْدٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: ٣٤] وَلَأنَّ هَذَا الَّذِي أَجَلَّتُهُ عَلَيْهِ رَبِّهَا يَبْنِي عَلَى تَأْجِيلِكَ إِيَّاهُ تَصَرُّفًا لَوْلَا أَنَّكَ أَجَلَّتُهُ لَمْ يَتَصَرَّفْهُ، فَإِذَا قُلْتَ: أَعْطِنِي إِيَّاهُ الْآنَ تَصَرَّرَ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: جِئْتُ إِلَى رَجُلٍ وَقُلْتُ: أَنَا مُحْتَاجٌ عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، أَشْتَرِي سَيَّارَةً، وَلَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، أَقْرِضْنِيهَا وَأَجِّلْهَا إِلَى سَنَةٍ، فَقَالَ: تَفَضَّلْ، فَأَخَذْتُهَا وَاشْتَرَيْتُ السَّيَّارَةَ، فَلَمَّا اشْتَرَيْتُ السَّيَّارَةَ أَتَى إِلَيَّ مِنَ الْغَدِ وَقَالَ: أَعْطِنِي عَشْرَةَ آلَافِ الرِّيَالِ، عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(٢)</sup>: لَهُ أَنْ يُطَالِبَنِي؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ حَالٌ وَالْحَالُ لَا يَتَأَجَّلُ، فَيَتَرَتَّبُ عَلَيَّ مِنَ الضَّرَرِ الْكَثِيرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا حَتَّى الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ لَا تَقْبَلُهُ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ يَتَأَجَّلُ؛ لِعُمُومِ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُؤَجَّلِ بِنِعْضِهِ حَالًا» فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ فِي ذِمَّتِهِ لِآخِرِ مِئَةِ دِرْهَمٍ مُؤَجَّلَةٌ إِلَى سَنَةٍ، وَفِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ جَاءَ الدَّائِنُ لِلْمَدِينِ، وَقَالَ: أَعْطِنِي مِنْهَا خَمْسِينَ وَأُبْرِئُكَ مِنَ الْبَاقِي، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: «لَمْ يَصِحَّ»

(١) الاختيارات الفقهية المطبوع مع الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٩٤).

(٢) الإنصاف (١٢/ ٣٤١).

(٣) علقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، قبل رقم (٢٢٧٤)، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٢/ ٩٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «المسلمون عند شروطهم».

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتِامِهِ، وقال: حسن صحيح. وصححه النووي في المجموع (٩/ ٣٧٦) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

= لأنَّ هذا يُشبهُ الرَّبَّ؛ حيثُ أَخَذَ عَنِ الْمِئَةِ خَمْسِينَ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَخَذَ الْبَعْضَ فِي الْمُؤَجَّلِ وَأَسْقَطَ الْبَاقِي فَإِنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ وَرَدَتْ بِهِ فِي قِصَّةِ إِجْلَاءِ بَنِي النَّضِيرِ مِنَ الْمَدِينَةِ؛ حَيْثُ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «ضَعُوا وَتَعَجَّلُوا»<sup>(١)</sup> ضَعُوا أَي: أَسْقَطُوا، وَتَعَجَّلُوا أَي: الْمُؤَجَّلَ؛ وَلِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلطَّرَفَيْنِ.

أَمَّا الطَّالِبُ: فَمَصْلَحَتُهُ التَّعَجُّلُ، وَأَمَّا الْمَطْلُوبُ فَمَصْلَحَتُهُ الْإِسْقَاطُ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تَأْتِي بِمَنْعٍ عَقْدٍ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلطَّرَفَيْنِ، وَلَيْسَ فِيهِ غَرَرٌ وَلَا جَهَالَةٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الرَّبَّ فِي هَذَا بَعِيدٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْمَدِينَ لَمْ يَطْرَأَ عَلَى بَالِهِ حِينَ اسْتَدَانَ أَنَّهُ سَوْفَ يَرُدُّهُ أَنْقَصَ مُعَجَّلًا، فَمَحْظُورُ الرَّبِّ بَعِيدٌ جَدًّا، وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَعْدِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

لَكِنْ لَوْ أَجْبَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، أَي: لَوْ قَالَ الْمَطْلُوبُ لِلطَّالِبِ: هَذَا نِصْفُ حَقِّكَ أَعْجَلْهُ لَكَ، وَأَسْقِطْ عَنِّي الْبَاقِي، قَالَ: لَا، أَنَا أُرِيدُ حَقِّي كَامِلًا مَتَى حَلَّ، فَإِنَّهُ لَا يُجْبَرُ.

فَإِنْ أَعْطَاهُ حَقَّهُ كَامِلًا حَالًا عَنِ الْمُؤَجَّلِ فَهَلْ يُجْبَرُ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ، فَاَلْمَذْهَبُ<sup>(٣)</sup>: لَا يُجْبَرُ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤٦/٣)؛ وَالْحَاكِمُ (٥٢/٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٨/٦)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ

الدَّارِقُطْنِيُّ: «اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ ضَعِيفٌ»، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَفَهُ

ابْنُ الْقَطَّانِ، أَنْظَرُ: «بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» رَقْمُ (٨٣١).

(٢) الْمُخْتَارَاتُ الْجَلِيَّةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ (٨٥).

(٣) الْإِنْصَافُ (٥٧/١٢) وَمَا بَعْدَهَا.

أَوْ بِالْعَكْسِ<sup>[١]</sup>، .....

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يُجْبَرُ مَا لَمْ يَكُن عَلَيْهِ ضَرَرٌ.

مثال ذلك: إنسانٌ في ذِمَّتِهِ لشخصٍ مئةٌ درهمٍ تَحِلُّ بعدَ سنةٍ، وقبلَ تمامِ السَّنةِ جاءَ المَطْلُوبُ إلى الطَّالِبِ بالمئةِ درهمٍ، وقال: خُذْ حَقَّكَ، قال: لا، حتى تَحِلَّ، فهل يُجْبَرُ الطَّالِبُ؟

في هذا خلافٌ، فالمشهورُ مِنَ المَذْهَبِ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُؤَجَّلٌ لَا يَلْزَمُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُجْبَرُ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا عَجَّلَ لَهُ دَيْنَهُ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ بِلَا مَضَرَّةٍ، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ يَقُولُ: الْآنَ تَوَفَّرَ عِنْدِي الْمَالُ، وَأَخْشَى إِذَا جَاءَ أَجَلُ الدَّيْنِ إِلَّا يَكُونُ عِنْدِي مَالٌ، فَيَكُونُ فِي هَذَا ضَرَرٌ عَلَيْكَ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا عَجَّلَ الْمُؤَجَّلُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الطَّالِبَ الْقَبُولَ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ، بَأَن قَالِ الطَّالِبُ: نَحْنُ الْآنَ فِي وَقْتِ خَوْفٍ، وَأَخْشَى أَنْ آخِذَ الْمَالِ مِنْكَ فَيُسْرِقَ، أَوْ قَالَ: إِنِّي عَلَى سَفَرٍ وَلَيْسَ عِنْدِي مَا أُودِعُهُ بِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِالْقَبُولِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ بِالْعَكْسِ» أَي: إِذَا صَالَحَ عَنِ الْحَالِّ بَزَائِدٍ عَلَيْهِ مُؤَجَّلٌ،

فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ.

مثال ذلك: رَجُلٌ فِي ذِمَّتِهِ لشخصٍ مئةٌ درهمٍ حَالَّةٌ، فَقَالَ الْمَطْلُوبُ: أَصَاحِبُكَ عَلَى أَنْ تُؤَجِّلَ الْحَقَّ وَتَكُونَ بِمِئَةِ وَعَشْرَةٍ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

(١) الإِنصَاف (١٢/٥٧) وما بعدها.

أَوْ أَقَرَّ لَهُ بَيْتٍ فَصَالِحُهُ عَلَى سُكْنَاهُ<sup>[١]</sup>، أَوْ يَبْنِي لَهُ فَوْقَهُ عُرْفَةً<sup>[٢]</sup>، .....

= وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّهُ رَبًّا، وَهَذَا هُوَ الرَّبَّاءُ الَّذِي كَانُوا يَتَعَاطَوْنَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَالَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٠] فَإِنْ صَالَحَ عَنْ بَعْضِهِ مُؤَجَّلًا، فَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى؛ وَلِهَذَا اضْطُرَرْنَا إِلَى أَنْ نَقُولَ: «بِالْعَكْسِ» أَنْ يُصَالِحَ عَنِ الْحَالِّ بِأَكْثَرِ مِنْهُ مُؤَجَّلًا لَا بِبَعْضِهِ مُؤَجَّلًا بَلْ بِأَكْثَرِ مِنْهُ مُؤَجَّلًا، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَالْعِلَّةُ وَاضِحَةٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَقَرَّ لَهُ بَيْتٍ فَصَالِحُهُ عَلَى سُكْنَاهُ» أَي: أَقَرَّ لَشَخْصٍ بَيْتٍ وَصَالِحُهُ عَلَى أَنْ يَسْكُنَهُ، فَهَذَا صُلُحٌ عَلَى إِقْرَارٍ، بَأَنْ قَالَ: هَذَا الْبَيْتُ لَكَ وَلَكِنْ صَالِحْتَنِي عَلَى أَنْ أَسْكُنَهُ لِدَّةٍ سَنَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ صَالَحَ عَنْ بَعْضٍ مَالِهِ بِبَعْضِهِ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا أَقَرَّ لَهُ بِالْبَيْتِ: إِنَّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ أَنْ يَمْنَحَهُ إِيَّاهُ لِلسَّكَنِ سَنَةً -مِثْلًا- أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ صُلْحًا فَلَا يَصِحُّ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ يَبْنِي لَهُ فَوْقَهُ عُرْفَةً» فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ صَالَحَ عَنْ مَالِهِ بِبَعْضٍ مَالِهِ، فَإِذَا قَالَ: الَّذِي فَوْقَ لَيْسَ لَكَ! نَقُولُ: لَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِلَى الْأَرْضِ السَّابِغَةِ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طُوقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ، بَابُ إِثْمٍ مِنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ، رَقْمُ (٢٤٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَصَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا، رَقْمُ (١٦١٠) عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٤٥٣)، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (١٦١٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (١٦١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَوْ صَالِحٍ مُكَلَّفًا لِيُقَرَّ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ<sup>(١)</sup>، .....

= والغالب أن مثل هذا لا يتأتى إلا إذا امتنع المقر من الإقرار إلا أن يبينها له، أما أن يُقَرَّ ويقول: البَيْتُ بَيْنَكَ، ثم يقول: صالِحني على أن أبني، هذا لا يستقيم في الغالب إلا إذا منعه، وسبق لنا أن الصلح على إقرار إذا كان بشرط أو منعه حقه بدونه فإنه لا يصح.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ صَالِحٍ مُكَلَّفًا لِيُقَرَّ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ» وهذا يقع حيلة في الغالب، مثاله: قال: يا فلان أنا أريد أن أدعي أنك عبدي، تعال فأقر عند القاضي ففعل، فذهبا إلى القاضي، وقال: هذا عبدي وأريد أن تؤثني ملكي به، فقال: نعم، فكتب وثيقة بأن فلان بن فلان عبد لفلان، فهذا لا يصح؛ لأن الحر لا يمكن أن يكون عبدا، بل قد قال النبي ﷺ: قال الله تعالى: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتِهِ أَجْرَهُ»<sup>(١)</sup>.

فإن قال قائل: وهل يمكن هذا؟

الجواب: نعم، بأن يتفق اثنان على أن يُقَرَّ أحدهما للآخر بالعبودية، ثم إن المقر له يبيعه، ويأخذ الثمن، ويقول للذي أقر بالعبودية: الثمن بيني وبينك ثم يقول: إذا بعثك على فلان وأخذت الثمن فعليك بالإباق.

ف نقول: هذه المصالح لا تصح، وهي حرام، ومن كبائر الذنوب؛ لأن الرسول ﷺ أخبر أن الله خصم هؤلاء، وهذا وعيد.

وقوله: «أَوْ صَالِحٍ مُكَلَّفًا» عبر بقوله: مُكَلَّفًا؛ لأن غير المكلف لا يصح إقراره أصلا، وإذا كان لا يصح إقراره فإنه لا تصح المصلحة معه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إثم من باع حرا، رقم (٢٢٢٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أَوْ امْرَأَةً لَتُقَرَّ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ بِعَوْضٍ لَمْ يَصَحَّ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ بَدَلَاهُمَا لَهُ صَلَاحًا عَنْ دَعْوَاهُ  
صَحَّ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ امْرَأَةً لَتُقَرَّ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ بِعَوْضٍ لَمْ يَصَحَّ».

مثاله: الدَّوْلَةُ فَارَضَتْ لِلإِنْسَانِ الْأَعْرَبِ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلِلْمُتَزَوِّجِ ضِعْفَهُ،  
فَطَلَبَ إِنْسَانٌ مِنْ امْرَأَةٍ أَنْ تُقَرَّ بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ؛ لِيُعْطَى مُكَافَأَةً مُتَزَوِّجٍ، وَفَعَلَتْ، فَهَذَا حَرَامٌ؛  
لأنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا أُمُورٌ كَثِيرَةٌ، لَوْ أَنَّهُ مَاتَ لَوَرِثَتْهُ، وَلَوْ مَاتَتْ لَوَرِثَهَا، ثُمَّ لَوْ آتَتْ  
بَوْلَدٍ زَنَّا لِأَلْحَقَ بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي أَقَرَّتْ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ،  
فَلَا يَحِلُّ أَنْ يُصَالِحَ امْرَأَةً؛ لَتُقَرَّ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ.

هذا لو صَالَحَ امْرَأَةً لَتُقَرَّ لَهُ بِعَوْضٍ، فَلَوْ صَالَحَهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ،  
وَلَكِنْ فِي الْغَالِبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَوْضٍ، إِمَّا عَيْنٍ وَإِمَّا مَنَفْعَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

مَسْأَلَةٌ: لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَةً حَقِيقَةً وَأَنْكَرَتْ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، وَالشُّهُودُ قَدْ مَاتُوا  
وَوَثِيقَةُ النِّكَاحِ ضَاعَتْ، وَلَمْ يَبْقَ الْآنَ إِلَّا إِقْرَارُهَا، فَصَالَحَهَا لَتُقَرَّ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ فَمَا حُكْمُ  
هَذَا الصَّلَاحِ؟

الْجَوَابُ: هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ حَرَامٌ عَلَيْهَا أَنْ تَأْخُذَ عِوَضًا عَنْ هَذَا الْإِقْرَارِ؛  
لأنَّهَا امْرَأَتُهُ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ فَهُوَ جَائِزٌ أَنْ يَبْدُلَ الْعِوَضَ؛ لِأَنَّ فِيهِ اسْتِنْفَادًا لِحَقِّهِ،  
وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا أَخَذَ مِنْكَ شَيْئًا وَأَبَى أَنْ يُقَرَّ أَنَّهُ لَكَ إِلَّا بِعَوْضٍ تُعْطِيهِ إِيَّاهُ،  
فَأَعْطَيْتَهُ إِيَّاهُ فَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لَكَ جَائِزٌ، وَبِالنِّسْبَةِ لَهُ مُحَرَّمٌ.

[٢] قوله: «وَإِنْ بَدَلَاهُمَا لَهُ صَلَاحًا عَنْ دَعْوَاهُ صَحَّ» «بَدَلَاهُمَا لَهُ» يَعْنِي: بِذَلِكَ

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْعُيُودِيَّةَ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهَا الزَّوْجِيَّةَ، وَالضَّمِيرُ فِي «هُمَا» لِلْعَوَضَيْنِ، «وَلَهُ»



وَأِنْ قَالَ: أَقَرَّ بِدَيْنِي وَأَعْطَيْكَ مِنْهُ كَذَا فَفَعَلَ صَحَّ الْإِقْرَارُ لَا الصُّلْحُ<sup>[١]</sup>.

= الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُدَّعِي «صُلْحًا عَنْ دَعْوَاهُ صَحَّ» لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ دَفْعُ الدَّعْوَى فَقَطْ فَيَصَحُّ.

مثال ذلك: رَجُلٌ قَالَ لِأَخَرٍ: أَنْتَ عَبْدِي وَالْحَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: نَذْهَبُ إِلَى الْمَحْكَمَةِ؛ لِأُتَبِتَ أَنَّكَ عَبْدِي، إِمَّا أَنْ نَذْهَبَ إِلَى الْقَاضِي أَوْ تُعْطِنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَهَذَا الَّذِي أَدَّعَيْتَ عَلَيْهِ الْعُبُودِيَّةَ لَا يُرِيدُ مُشْكِلَاتٍ، فَفَعَلَ، قَالَ: خُذْ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَلَا نَذْهَبُ لِلْقَاضِي، فَهَذَا يَصَحُّ، فَالْإِقْرَارُ صَحِيحٌ ظَاهِرًا، أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَالظَّالِمُ مِنْهَا لَا يَصَحُّ الْإِقْرَارُ فِي حَقِّهِ، وَيَصَحُّ فِي حَقِّ الْمَظْلُومِ.

وكذلك بالنسبة لِلزَّوْجِيَّةِ، رَجُلٌ أَمْسَكَ امْرَأَةً وَقَالَ: أَنْتِ زَوْجَتِي، فَأُنْكَرْتَ وَقَالَتْ: لَسْتُ بِزَوْجَةٍ لَكَ، فَأَصَرَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّ أَوْ تَذْهَبَ إِلَى الْمَحْكَمَةِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ صُلْحًا عَنْ دَعْوَاكَ، فَهَذَا يَصَحُّ فِي حَقِّهَا هِيَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَيَصَحُّ فِي حَقِّ الْمُدَّعِي ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا؛ وَلِهَذَا يُحَاسِبُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى كَذِبِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ قَالَ: أَقَرَّ بِدَيْنِي وَأَعْطَيْكَ مِنْهُ كَذَا فَفَعَلَ صَحَّ الْإِقْرَارُ لَا الصُّلْحُ».

مثالُهُ: رَجُلٌ قَالَ: أَقَرَّ بِدَيْنِي وَلَكَ نِصْفُهُ، بَأْنُ قَالَ: أَنَا أَطْلُبُكَ بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ، أَقَرَّ بِهَا وَلَكَ مِنْهَا خَمْسَةُ آلَافٍ، قَالَ: نَعَمْ، فَأَقَرَّ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي بَأْنُ فِي ذِمَّتِي لِفُلَانٍ عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، عَلَى أَنَّهُ سَيُعْطِيهِ مِنْهَا خَمْسَةُ آلَافٍ، فَيَصَحُّ الْإِقْرَارُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا يَصَحُّ الصُّلْحُ؛ لِأَنَّهُ أَكْلٌ لِلْمَالِ بِالْبَاطِلِ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ فِي هَذَا تَفْصِيلًا، فَإِذَا كَانَ الْمَدِينُ أَبِي أَنْ يُقَرَّ إِلَّا بِهَذَا فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ وَالْإِقْرَارُ ثَابِتٌ، يُطَالَبُ بِهِ ظَاهِرًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَمْنَعٍ وَهُوَ مُقَرَّرٌ فَإِنَّ اسْقَاطَ

فَصْلٌ<sup>[١]</sup>

وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعِينَ أَوْ دَيْنٍ فَسَكَتَ أَوْ أَنْكَرَ وَهُوَ يَجْهَلُهُ ثُمَّ صَالَحَ بِمَالٍ صَحٍّ<sup>[٢]</sup>.

= بَعْضُهُ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْوَعْدِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَفَاءَ بِالْوَعْدِ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُخْلِفَ الْوَعْدَ؛ لِأَنَّ إِخْلَافَ الْوَعْدِ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ضَرَرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَصْلٌ» هَذَا الْفَصْلُ فِيهِ الصَّلْحُ عَلَى إِنْكَارٍ، وَفِيهِ بَيَانُ حُقُوقِ الْجِيرَانِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ حُقُوقَ الْجِيرَانِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِكَثْرَةِ الْمَصَالِحَةِ بَيْنَ الْجِيرَانِ فِي حُقُوقِهِمْ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ فَسَكَتَ أَوْ أَنْكَرَ وَهُوَ يَجْهَلُهُ ثُمَّ صَالَحَ بِمَالٍ صَحٍّ» أَي: إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ بَدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ، بَأْنَ قَالَ شَخْصٌ لآخَرَ: أَنَا أَطْلُبُكَ مِثَّةَ أَلْفِ رِيَالٍ، فَسَكَتَ فَلَمْ يُقَرِّرْ وَلَمْ يُنْكِرْ، ثُمَّ صَالَحَ بِمَالٍ؛ عَوَضًا عَنْ مِثَّةِ أَلْفٍ، فَيَصِحُّ، فَإِنْ أَقَرَّ وَصَالَحَ عَنْهُ بِمَالٍ فَهُوَ مِنْ بَابِ الصَّلْحِ عَلَى الْإِقْرَارِ، وَسَبَقَ.

وقوله: «أَوْ أَنْكَرَ» أَي: أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، قَالَ: لَيْسَ فِي ذِمَّتِي لَكَ شَيْءٌ، ثُمَّ صَالَحَ بِمَالٍ، فَالْمَصَالِحَةُ صَحِيحَةٌ.

وكذلك إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ بَعِينَ، بَأْنَ قَالَ شَخْصٌ لآخَرَ: هَذَا الْمُسْجَلُ لِي، فَقَالَ مَنْ بِيَدِهِ الْمُسْجَلُ: لَا، لَيْسَ لَكَ، فَهَذَا إِنْكَارٌ، ثُمَّ صَالَحَ عَنْهُ بِمَالٍ بَأْنَ تَصَالَحَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مِثَّةَ رِيَالٍ عَنْ هَذَا الْمُسْجَلِ، فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحِلُّ؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ مَفْهُومَهُ: كُلُّ شَرْطٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ حَقٌّ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ النِّسَاءِ، رَقْمُ (٢١٥٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْعَتَقِ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، رَقْمُ (١٥٠٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَلْفُظٍ: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ».

وَهُوَ لِلْمُدَّعِي بَيْعٌ<sup>[١]</sup>.....

= وقوله: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(١)</sup> وهذا لا يُحِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا، فَيَجُوزُ.

وكذلك إذا جاء إليَّ شخصٌ وقال: إِنَّ فِي ذِمَّتِكَ لِي مِئَةُ دِرْهَمٍ، فقلتُ: ليس لك عليَّ شيءٌ، فإنكاري هذا قد يكون عن عِلْمٍ أو عن نِسْيَانٍ وقد يكون عن جَهْلِ، أي: إنِّي لا أدري هل الذي يَطْلُبُنِي فلانٌ أو فلانٌ، فهذا جهْلٌ.

فالمهم: أَنَّهُ ادَّعَى عَلَيَّ وَأَنْكَرْتُ إِمَّا عَنْ عِلْمٍ أَوْ جَهْلٍ أَوْ نِسْيَانٍ، مع ذلك قلتُ: ما دُمْتُ تَدَّعِي عَلَيَّ بهذا وأنا لا أَقِرُّ به، فَلَنَجْعَلَ بَيْنَنَا صُلْحًا، فَأُعْطِيكَ عَنْ مِئَةِ الدَّرَاهِمِ خَمْسِينَ دِرْهَمًا، فَيَجُوزُ وَيَنْفُذُ الصُّلْحُ، وَيُلْزَمُ كُلُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بِمَا تَمَّ عَلَيْهِ الاتِّفَاقُ؛ ولهذا قال المؤلفُ: «ثُمَّ صَالَحَ بِمَالٍ صَحَّ».

وقوله: «بِمَالٍ» يَشْمَلُ الْحَالَ وَالْمَوْجَلَ، ولو صَالَحَ بِمَنْفَعَةٍ بَأْنٍ قال: أَصَالِحُكَ على أَنْ تَسْكُنَ دَارِي شَهْرًا، يَجُوزُ؛ لَأَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُبَاحَةَ مَالٌ.

ولكن: هل يَدْخُلُ هذا في بابِ الإِبْرَاءِ أو في بابِ الْبَيْعِ؟

الجوابُ:

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَهُوَ لِلْمُدَّعِي بَيْعٌ» فإذا ادَّعَى عليه بَأْنٍ هذا الْمُسَجَّلَ مِلْكُهُ،

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ، رقم (١٣٥٢)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب الصلح، رقم (٢٣٥٣)، عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده، قال الترمذي: حسن صحيح. وانظر الإرواء (٥/١٤٤-١٤٥).

وأخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجرة السمسرة، بلفظ: «المسلمون على شروطهم»، هكذا مختصرًا، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب في الصلح، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٢/٩٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الألباني في الإرواء (١٤٢٦): ضعيف بهذا اللفظ.

يَرُدُّ مَعِيَهُ وَيَفْسَخُ الصُّلْحَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِشُفْعَةٍ<sup>[١]</sup>، وَلِلْآخِرِ إِبْرَاءٌ، فَلَا رَدَّ<sup>[٢]</sup>.....

= فقال: ليس ملكك، ثم تصالحا على مالٍ، فالمُدَّعي الآنَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَذْخَلَ مِلْكَهُ على هذا الشَّخصِ بِعَوْضٍ، فهذا الصُّلْحُ صَحِيحٌ، لكن هو للمُدَّعي بَيْعٌ؛ لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَا أَدَّعَاهُ حَقٌّ، وَأَنَّ مِلْكَهُ انْتَقَلَ إِلَى الْآخِرِ بِعَوْضٍ، وهذا هو حَقِيقَةُ الْبَيْعِ، فهو له بَيْعٌ، وإذا كان له بَيْعٌ فَإِنَّهُ:

[١] «يَرُدُّ مَعِيَهُ وَيَفْسَخُ الصُّلْحَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِشُفْعَةٍ» لَأَنَّهُ بَيْعٌ، فَيُعَامَلُ الْمُدَّعي مُعَامَلَةَ الْبَائِعِ تَمَامًا أَوْ الْمُشْتَرِي.

فالمهمُّ: أَنَّهُ يَكُونُ فِي حَقِّهِ بَيْعًا، وَلِنَفَرٍ أَنْ هَذَا الَّذِي أَدَّعَى الْمُسْجَلُ، وَأَنْكَرَ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ، صَالِحُهُ عَلَى رَادِيو، أَخَذَ الرَادِيوُ ثَمَّ إِنَّهُ وَجَدَ فِي الرَادِيوِ عَيْبًا، فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ، فيَقُولَ: أَنَا أَخَذْتُ الرَادِيوَ، لَكِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ بِهِ عَيْبًا، وَأَنَا قَدْ أَخَذْتُهُ مِنْكَ عَلَى أَنَّهُ عَوْضٌ عَنْ مِلْكي، فَأَنَا أَعْتَبِرُ نَفْسِي بَائِعًا، فَوَجَدْتُ هَذَا الْعَيْبَ فِي هَذَا الرَادِيوِ فَلِي أَنْ أَرُدَّهُ وَأَفْسَخَ الصُّلْحَ وَأُطَالِبَ بِالْمُسْجَلِ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ فِي حَقِّهِ هُنَا بَيْعٌ، وَإِذَا رَدَّهُ تَبَقَّى دَعْوَاهُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ أَوَّلًا قَبْلَ الصُّلْحِ.

وقوله: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِشُفْعَةٍ» مثاله: ادَّعَيْتُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ أَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي يَسْكُنُهُ لِي، فقال: ليس لك، وليس عندي بَيِّنَةٌ، ثم صالحتني وقال: سأعطيك عَوْضًا وهو نَصِيبِي فِي هَذِهِ الْأَرْضِ، لِي نِصْفُهَا وَلِشَرِيْكِ نِصْفُهَا، فَقَبِلْتُ، فَقَامَ شَرِيْكُهُ وَأَخَذَهُ مِنِّي بِالشُّفْعَةِ فَلَهُ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ دَخَلَ مِلْكي عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ؛ لِأَنِّي أَعْتَقَدُ أَنَّ الْبَيْتَ مِلْكٌ لِي، وَأَنَّ هَذَا عَوْضٌ عَنْهُ فَيَأْخُذُهُ شَرِيْكُهُ مِنِّي بِالشُّفْعَةِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلِلْآخِرِ إِبْرَاءٌ، فَلَا رَدَّ» الْآخِرُ، أَي: الْمُدَّعي عَلَيْهِ، يَعْنِي الْمُنْكَرَ، هُوَ فِي حَقِّهِ إِبْرَاءٌ، فَلَا رَدَّ وَلَا شُفْعَةَ.

وَلَا شُفْعَةَ<sup>[١]</sup>.

وَإِنْ كَذَبَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّهِ بَاطِنًا وَمَا أَخَذَهُ حَرَامٌ<sup>[٢]</sup>.

وقوله: «فَلَا رَدَّ» هذا الذي ادَّعى عليه أَنَّ الْمُسْجَلَ لِلْمُدَّعِي وَأَنْكَرَ ثُمَّ صَالَحَ براديو، وبعد ذلك وَجَدَ فِي الْمُسْجَلِ عَيْبًا، فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّهُ عَلَى ذَاكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِلْكُهُ مِنْ قَبْلِهِ، هَذَا الْمُنْكَرُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِلْكُهُ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ لَهُ بِهِ مِلْكٌ، وَلَكِنَّهُ أَبْرَأَهُ مِنَ الْمَطَالَبَةِ بِهَا صَالِحُهُ عَلَيْهِ مِنَ الرَادِيو.

فَإِنْ وَجَدَ الْمُنْكَرُ فِي الْمُسْجَلِ عَيْبًا فَإِنَّهُ لَا رَدَّ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، أَنْتَ حِينَمَا أَنْكَرْتَ أَنَّ هَذَا الْمُسْجَلَ لَهُ تَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِلْكُكَ، وَأَنْتَ لَمْ تَمْلِكْهُ مِنْ قَبْلِهِ فَكَيْفَ تَرُدُّهُ عَلَيْهِ؟! فَهُوَ فِي حَقِّكَ إِبْرَاءٌ، فَلَا رَدَّ لَكَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا شُفْعَةَ» فُلُو قُلْتُ لِرَجُلٍ: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ لِي نِصْفُهُ فَقَالَ: لَا، ثُمَّ أَخَذْتُ مِنْهُ عَوْضًا عَمَّا ادَّعَيْتُ، فَشَرَيْتُكَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لَا يَأْخُذُ هَذَا الشَّقْصَ الَّذِي ادَّعَيْتُهُ بِالشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّخْصَ دَخَلَ عَلَى الْمُنْكَرِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاوِضَةِ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُعْطَانِي الْعَوْضَ أَبْرَأْتُهُ مِنْهُ إِبْرَاءً.

[٢] قوله: «وَإِنْ كَذَبَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّهِ بَاطِنًا وَمَا أَخَذَهُ حَرَامٌ» «أَحَدُهُمَا» أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ الْمُدَّعِي، لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّهِ بَاطِنًا، أَي: فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، أَمَّا ظَاهِرًا فَإِنَّهُمَا لَوْ تَرَفَعَا إِلَى الْقَاضِي فِي الْمَحْكَمَةِ حَكَمَ بِالصُّلْحِ، لَكِنْ بَاطِنًا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فَالكَاذِبُ لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ فِي حَقِّهِ.

وعلى هذا: فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْعَيْنِ الَّتِي أَخَذَهَا وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَاهَا كَذِبًا، وَمَا أَخَذَهُ مِنَ الْعَوْضِ - سِوَاءُ كَانَ الْمُدَّعَى أَوْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ - حَرَامٌ لَا يَحِلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَلَا يَصِحُّ بِعَوَضٍ عَنْ حَدِّ سَرِقَةٍ<sup>[١]</sup> .....

= مثال ذلك: رَجُلٌ ادَّعى على رَجُلٍ أَنَّ قِطْعَةَ الْأَرْضِ هذه له، وهي أَرْضٌ مُشْتَرَكَةٌ، فَأَتَكَرَّ مَنْ بِيَدِهِ الْأَرْضُ ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى الصُّلْحِ، فَأَعْطَى الْمُدَّعى عَلَيْهِ لِلْمُدَّعي مِئَةَ ذِرْهِمٍ؛ عَوَضًا عَنِ الْأَرْضِ، إِنْ كَانَ الْمُدَّعي صَادِقًا، وَالْمُنْكَرُ - الْمُدَّعى عَلَيْهِ - كَاذِبًا، فَالْأَرْضُ حَرَامٌ عَلَى الْمُدَّعى عَلَيْهِ كَالْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ تَمَامًا.

وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ، الْمُدَّعى عَلَيْهِ هُوَ الْمُحِقُّ وَالْمُدَّعي هُوَ الْمُبْطِلُ، فَالْعَوَضُ الَّذِي أَخَذَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَهُوَ الدَّرَاهِمُ تَكُونُ حَرَامًا عَلَيْهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ وَيَتَمَشَّى مَعَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا بغيرِ حَقٍّ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ، وَإِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ اقْتَطَعْتُ لَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ جَمْرَةً مِنَ النَّارِ فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لَيْسْتَكَثُرْ»<sup>(١)</sup>.

فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْحُكْمَ لَهُ جِهَتَانِ، جِهَةُ الظَّاهِرِ فَيُحْكَمُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَجِهَةُ الْبَاطِنِ فَيُعَذَّبُ عَلَى حَسَبِ الْبَاطِنِ، لَوْ كَانَ الْحُكْمُ الظَّاهِرُ يَقْضِي عَلَى الْحُكْمِ الْبَاطِنِ لَكَانَ إِذَا حَكَمَ لِأَخِيهِ بِشَيْءٍ حَسَبَ الدَّعْوَى لَا تَكُونُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، لَكِنَّهَا إِذَا كَانَتْ دَعْوَى بَاطِلَةً كَانَتْ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ بِعَوَضٍ عَنْ حَدِّ سَرِقَةٍ» لِأَنَّ حَدَّ السَّرِقَةِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ، رَقْمُ (٢٦٨٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ الْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ، وَاللَّحْنُ بِالْحُجَّةِ، رَقْمُ (١٧١٣) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دُونَ قَوْلِهِ: «فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لَيْسْتَكَثُرْ». وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ كِرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، رَقْمُ (١٠٤١) عَنْ أَبِي رَجُلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثَّرَ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لَيْسْتَكَثُرْ».

وَقَذْفٍ<sup>[١]</sup>.....

= فلا يُمكنُ أن يأخذَ المَخْلُوقُ عِوَضًا عنه، وإذا بَلَغَتِ الحُدُودُ السُّلْطَانُ فلا شُفْعَةٌ، وإنَّما مَثَلُ المَوْلُفِ بالسَّرِقَةِ؛ لأنَّها تَتَعَلَّقُ بِالْأَدَمِيِّ، بِدَلِيلِ أَنَّ المَسْرُوقَ منه لو لم يُطالِبْ لم تُقَطَّعْ يَدُ السَّارِقِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَعِلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «عَنْ حَدِّ سَرِقَةٍ» أَنَّهُ يَصِحُّ عَنِ المَالِ المَسْرُوقِ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا سَرَقَ مِنْ آخَرَ حُلِيًّا، فَضَاعَ الحُلِيُّ واعْتَرَفَ السَّارِقُ بِهِ، ثُمَّ صَالَحَ عَنْهُ بِعِوَضٍ، فَالْصُّلْحُ جَائِزٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ لو صَالَحَ عَنْ حَدِّ السَّرِقَةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، فَلَوْ مُسِكَ السَّارِقُ، وَقَالَ لِلَّذِي أَمْسَكَهُ: دَعْنِي، وَأَعْطِيكَ عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، وَلَا تَرْفَعْنِي لِلْوَلَاةِ، لَا يَصِحُّ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، فَإِمَّا أَنْ يَرْفَعَهُ لِلْوَلِيِّ، وَإِمَّا أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ وَيَدْعُهُ إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ المَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، أَمَّا أَنْ يَأْخُذَ عِوَضًا عَنْ هَذَا فَلَا يَجُوزُ، ثُمَّ فِيهِ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ، فَكُلُّ وَاحِدٍ يُمَسِّكُ عَلَى شَيْءٍ يَبْدُلُ عِوَضًا وَيُتْرَكُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَذْفٍ» فَلَا يَصِحُّ بِعِوَضٍ عَنْ حَدِّ قَذْفٍ، حَدُّ الْقَذْفِ لِلْمَخْلُوقِ لَكِنَّهُ فِيهِ شَائِبَةٌ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ فَلَوْ قَالَ الْمَقْذُوفُ لِلْقَاضِي: سَأَرْفَعُكَ إِلَى وَلِيِّ الأَمْرِ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا تَرْفَعْنِي، أَنَا أُعْطِيكَ عَنْ حَقِّكَ فِي الْقَذْفِ مِائَةَ أَلْفٍ وَلَا تَرْفَعْنِي، فَوَافَقَ، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْقَذْفِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ لَوَلِيِّ الأَمْرِ أَوْ تَتْرَكَهُ، لَا سِيَّما

(١) أخرجه مالك: كتاب الحدود، باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان، (٢/ ٨٣٤)، وأحمد (٣/ ٤٠١)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب من سرق من حرز، رقم (٤٣٩٤)، والنسائي: كتاب قطع السارق، باب ما يكون حرزاً وما لا يكون، (٨/ ٦٩)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من سرق من حرز، رقم (٢٥٩٥)، وصححه الحاكم (٤/ ٣٨٠)، والألباني في الإرواء (٢٣١٧).

وَلَا حَقَّ شُفْعَةٍ<sup>[١]</sup>، .....

= على القولِ بآئِهِ لَا يُشْتَرَطُ لإِقَامَةِ حَدِّ الْقَذْفِ مُطَالَبَةُ الْمَقْذُوفِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ مُطَالَبَةُ الْمَقْذُوفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ؛ حِمَايَةً لِأَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

لَكِنْ عَلَى الْقَوْلِ بآئِهِ حَقٌّ لِلْمَقْذُوفِ وَأَنَّ لِلْمَقْذُوفِ إِسْقَاطَهُ، قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ بَعْوَضٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَقَّ لَيْسَ مَالِيًّا، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، فَلَا يَصِحُّ بَعْوَضٌ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَصِحُّ بِالْعَوَضِ؛ لِأَنَّ الَّذِي سَوْفَ تُسَوِّدُ صَحِيفَتَهُ بِهِ هُوَ الْمَقْذُوفُ، فَبَدَلًا مِنْ هَذَا، يَقُولُ: أَعْطِنِي مِائَةَ أَلْفِ رِيَالٍ، وَأَنَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- سَادَأُفِعُ عَنْ نَفْسِي فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَذْفِ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِأَدَمِيٍّ فِي الْوَاقِعِ؛ وَلِهَذَا لَا يُقَامُ حَدُّ الْقَذْفِ إِلَّا بِمُطَالَبَةِ مَنْ الْمَقْذُوفِ.

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حَقٌّ مُحَضَّ لِلَّهِ، وَأَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ مُطَالَبَةُ الْمَقْذُوفِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بَعْوَضٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا حَقَّ شُفْعَةٍ» حَقُّ الشُّفْعَةِ يَتَّضِحُ بِالْمِثَالِ: شَخْصَانِ شَرِيكَانِ فِي أَرْضٍ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ عَلَى ثَالِثٍ، فَالَّذِي لَهُ الشُّفْعَةُ هُوَ الشَّرِيكُ الَّذِي لَمْ يَبِعْ، فَذَهَبَ الْمُشْتَرِي إِلَى الشَّرِيكِ، وَقَالَ: أَنْتَ لَكَ حَقُّ الشُّفْعَةِ، وَلَكِنْ أَنَا سَأُعْطِيكَ عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ وَأُسْقِطُ حَقَّكَ، فَفَعَلَ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْ إِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ إِمَّا أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ وَإِمَّا أَنْ يَدَعَ وَيَتْرُكَهَا مَجَانًّا بِلَا عَوَضٍ.



وَلَا تَرْكُ شَهَادَةٍ<sup>[١]</sup>، .....

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهُ يَصِحُّ بَعْوَضٌ عَنْ إِسْقَاطِ حَقِّ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ، فَهُوَ حَقٌّ أَدْمِيٌّ، فَاَلْمُشْتَرِي صَالِحُ الشَّفِيعِ عَنْ حَقِّ لَهُ فَهُوَ حَقٌّ مُحَضٌّ لِلْأَدْمِيِّ، فَإِذَا أَسْقَطَ الْأَدْمِيُّ حَقَّهُ بَعْوَضٍ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَمَا الْمَحْظُورُ؟! إِذَا قَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ كَذَا وَتَنَازَلَ عَنِ الْمَطَالِبَةِ بِالشُّفْعَةِ فَلَا مَانِعَ وَهُوَ حَقٌّ لَهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُصَالِحَ عَنْ حَقِّ الشُّفْعَةِ، وَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا تَرْكُ شَهَادَةٍ» أَي: لَوْ صَالِحَ إِنْسَانًا يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِحَقٍّ، وَقَالَ لَهُ: لَا تُقِمِ الشَّهَادَةَ عَلَيَّ وَأَعْطِيكَ كَذَا وَكَذَا.

مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي حُضُورِ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: عِنْدِي شُهُودٌ، رَجُلَانِ يَشْهَدَانِ، فَذَهَبَ الزَّوْجُ إِلَى الشَّاهِدَيْنِ، وَقَالَ: أَنَا سَأُعْطِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا أَلْفَ رِيَالٍ وَاتَّرَكَ الشَّهَادَةَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وَلَا يَصِحُّ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ حَتَّى لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ حَقٌّ مَالِيٌّ لَا زَوْجِيَّةً، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ إِنْسَانًا يَشْهَدُ لَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ؟

مِثَالُهُ: ادَّعَى عَلَى زَيْدٍ بَأَنَّ عِنْدَهُ لَهُ أَلْفَ رِيَالٍ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ شُهُودٌ، فَذَهَبَ إِلَى رَجُلَيْنِ وَقَالَ: اشْهَدَا لِي وَأَعْطِيكُمَا كَذَا وَكَذَا، فَلَا يَجُوزُ، وَفِي بَعْضِ الْبِلَادِ يَقُولُونَ: الشَّهَادَةُ مُقَنَّتٌ عَلَى حَسَبِ الْحَقِّ، فَإِذَا كَانَ حَقًّا كَبِيرًا فَالشَّهَادَةُ بِمِثْلِ رِيَالٍ، أَوْ صَغِيرًا فَبِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُعْطِيَ شَخْصًا لِيَشْهَدَ لَهُ، فَهَذِهِ شَهَادَةُ زُورٍ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

وَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ وَالْحَدُّ<sup>[١]</sup>.

وَإِنْ حَصَلَ غَضَنُ شَجَرَتِهِ فِي هَوَاءٍ غَيْرِهِ أَوْ قَرَارِهِ أَزَالَهُ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ وَالْحَدُّ» أي: حَدُّ الْقَذْفِ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ أَسْقَطَهُ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: أَنَا أَسْقَطْتُهُ بِعَوَضٍ، فَإِمَّا أَنْ تُعْطَوِيَ الْعَوَضُ، وَإِلَّا فَأَنَا أُرِيدُ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى الْقَاذِفِ، نَقُولُ لَهُ: لَا نُعْطِيكَ عَوَضًا، وَلَا نُقِيمُ لَكَ الْحَدَّ؛ لِأَنَّكَ أَسْقَطْتَهُ. وكذلك الشُّفْعَةُ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَهَا، وَلَيْسَ لَهُ عَوَضٌ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ عَلَى تَرْكِ الشُّفْعَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَمَا قُلْنَا: تَجُوزُ الْمُصَالِحَةُ بِعَوَضٍ عَنِ إِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَذْفِ فَتَقَدَّمَ حُكْمُ الصُّلْحِ عَنْهُ، لَكِنْ لِلْمَقْذُوفِ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الصُّلْحَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصُّلْحَ صَحِيحٌ وَأَنَّهُ سَيَأْخُذُ عَوَضًا عَنْهُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَوَضٌ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفُوتَ حَقُّهُ بِالْمُطَالَبَةِ بِحَدِّ الْقَاذِفِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ حَصَلَ غَضَنُ شَجَرَتِهِ فِي هَوَاءٍ غَيْرِهِ أَوْ قَرَارِهِ أَزَالَهُ» بَدَأَ الْمُؤَلِّفُ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ الْجَارِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ حُقُوقَ الْجَارِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ التَّزَاعُاتِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الْجِيرَانِ تُحُلُّ عَنْ طَرِيقِ الْمُصَالِحَةِ؛ لِهَذَا ذَكَرُوا أَحْكَامَ الْجَوَارِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَهَا مُنَاسَبَةٌ أُخْرَى فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي آخِرِ الْفِقْهِ لَكِنْ هُنَا رَأَوْا أَنَّهُ أَنْسَبُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجَارَ لَهُ حَقٌّ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]، فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا قَرِيبًا كَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ: حَقُّ الْإِسْلَامِ، وَحَقُّ الْقَرَابَةِ،

= وَحَقُّ الْجَوَارِ، فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا غَيْرَ قَرِيبٍ، فَلَهُ حَقَّانِ: حَقُّ الْإِسْلَامِ، وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا غَيْرَ قَرِيبٍ فَلَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَقُّ الْجَوَارِ.

فَالْجَارُ لَهُ حَقٌّ حَتَّى أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ»، قَالُوا: مَنْ؟ قَالَ: «مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ»<sup>(٢)</sup> أَي: تَعَدِّيهِ وَظُلْمَهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّثُهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَلْنَنْظُرَ فِي أَنْفُسِنَا نَحْنُ، هَلْ قُمْنَا بِحَقِّ الْجَوَارِ؟

الْجَوَابُ: أَكْثَرُ النَّاسِ فِي غَفْلَةٍ عَنْ هَذَا الْحَقِّ، وَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لِلْجَارِ حَقًّا، وَلَكِنَّ هَذَا خَطَأٌ، فَالَّذِي يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُوَاصِلَ جَارَهُ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ وَطَبِيعَةُ النَّاسِ، وَأَنْ يَكْفَ شَرُّهُ عَنِ الْجَارِ، يُعْطِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَيَكْفُفُ عَنِ الشَّرِّ، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرْقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، رَقْمُ (٦٠١٩) عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى إِكْرَامِ الْجَارِ وَالضَّيْفِ...، رَقْمُ (٤٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقِهِ، رَقْمُ (٦٠١٦) عَنْ أَبِي شَرِيحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى إِكْرَامِ الْجَارِ وَالضَّيْفِ...، رَقْمُ (٤٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقِهِ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ الْوَصَاةِ بِالْجَارِ، رَقْمُ (٦٠١٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَابِ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْجَارِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، رَقْمُ (٢٦٢٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٠١٥)، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٦٢٥)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْجَارِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، رَقْمُ (٢٦٢٥) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ومن الأشياء التي يجب أن تُكفَّ عن الجار: إذا حَصَلَ غُصْنُ شَجَرَتُهُ فِي هَوَاءٍ غَيْرِهِ أَوْ قَرَارِهِ.

الْقَرَارُ الْأَرْضُ، والهواء ما فوق الأرض، فإذا حَصَلَ غُصْنُ الشَّجَرَةِ فِي الْهَوَاءِ بَأَن يَكُونَ الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ شَجَرَةٌ فِي بَيْتِهِ، وَلَهَا أَغْصَانٌ مُتَدَلِّيةٌ عَلَى مَلِكٍ جَارِهِ هَذَا هَوَاءً.

وَالْقَرَارُ: إِنْسَانٌ عِنْدَهُ شَجَرَةٌ فِي الْبَيْتِ، لَكِنَّهَا مِنَ الشَّجَرِ الَّذِي يَمْتَدُّ عَلَى الْأَرْضِ مِثْلَ الْبَطِيخِ، فَحَصَلَ غُصْنُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فِي أَرْضِ جَارِهِ، فَهَذَا حَصَلَ فِي الْقَرَارِ، وَهَنَّاكَ شَيْءٌ ثَالِثٌ يَمْتَدُّ - أَيْضًا - إِلَى الْجَارِ وَهُوَ الْعُرُوقُ، وَالْعُرُوقُ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ، فَعِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: غُصْنٌ عَلَى الْقَرَارِ، وَغُصْنٌ فِي الْهَوَاءِ، وَالثَّالِثُ عُرُوقٌ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ.

أَمَّا الْغُصْنُ فِي الْهَوَاءِ أَوْ عَلَى الْقَرَارِ: فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْغُصْنِ أَنْ يُزِيلَهُ إِذَا طَالَبَهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ الَّذِي هُوَ الْجَارُ، فَإِذَا قَالَ: أَزَلُّ عَنِّي هَذَا الْغُصْنَ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُزِيلَهُ.

فَإِنْ قَالَ صَاحِبُ الشَّجَرَةِ: هَذَا الْغُصْنُ يَنْفَعُنِي، يُظِلُّكَ، فَتَجْلِسُ أَنْتَ وَأَهْلُكَ فِي ظِلَالِهِ، قَالَ: أَنَا لَا أُرِيدُ هَذَا الْغُصْنَ، فَهَلْ يَلْزَمُ صَاحِبَ الشَّجَرَةِ إِزَالَتُهُ؟  
الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَلْزَمُ.

فَإِنْ تَصَالَحَا عَلَى أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ الَّتِي فِي هَذَا الْغُصْنِ الْمُتَمَتِّدِ بَيْنَهُمَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ يَصِحُّ.

فَإِنْ أَبِي لَوْاهُ<sup>[١]</sup> إِنْ أَمَكْنَ<sup>[٢]</sup>، وَإِلَّا فَلَهُ قَطْعُهُ<sup>[٣]</sup>.

= وكذلك لو كان في القرار، أي: تَسَرَّحُ الأغصانُ على الأرضِ، فإنه إذا طالَبَهُ الجارُ يجبُ عليه إزالته.

وَعِلِمَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْهَوَاءَ مِلْكٌ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ رَوْشَنَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ عَلَى أَرْضِهِ، إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَأَمَّا الْعُرُوقُ: إِذَا امْتَدَّتْ عُرُوقُ الشَّجَرَةِ إِلَى أَرْضِ الْجَارِ، فَهَلْ لِلْجَارِ أَنْ يُطَالِبَ صَاحِبَ الشَّجَرَةِ بِقَطْعِ الْعُرُوقِ؟

نَقُولُ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَتِ الْعُرُوقُ تُؤْذِيهِ أَوْ تَضُرُّهُ فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُؤْذِيهِ وَلَا تَضُرُّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الْمُطَالَبَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّسَامُحِ فِيهِ، فَتُؤْذِيهِ وَتَضُرُّهُ بَأَنَّ كَانَتْ تَنْقُلُ الرُّطُوبَةَ إِلَى أَرْضِهِ، أَوْ رَبِّهَا كَانَتْ تَبْرُرُ عَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، فَبَعْضُ الْأَشْجَارِ يَكُونُ لَهَا عُرُوقٌ قَوِيَّةٌ تَدْفَعُ حَتَّى الْحَصَى، وَهَذَا الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ قَبْوٌ فِي الْأَرْضِ، وَعُرُوقُ شَجَرَةِ الْجَارِ تَدْفَعُ الْجِدَارَ، وَرَبِّهَا تَدْفَعُهُ حَتَّى يَسْقُطَ، أَوْ رَبِّهَا تَشْقُّهُ إِذَا كَانَ مِنَ الطِّينِ ثُمَّ تَتَلَّى فِي هَذَا الْقَبْوِ، فَهَذَا ضَرَرٌ، فَلِصَاحِبِ الْمَلِكِ أَنْ يُطَالِبَ صَاحِبَ الشَّجَرَةِ بِقَطْعِ هَذِهِ الْعُرُوقِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَتَأَذَّى وَلَا يَتَضَرَّرُ فَلَا نُلْزِمُهُ بِإِزَالَتِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّسَامُحِ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ أَبِي لَوْاهُ» أَي: إِنْ أَبِي صَاحِبِ الشَّجَرَةِ أَنْ يُزِيلَهُ لَوَى صَاحِبُ الْأَرْضِ الْغُصْنَ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِنْ أَمَكْنَ» يَعْنِي: إِنْ أَمَكْنَ لَيْتُهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِلَّا فَلَهُ قَطْعُهُ» فَصَارَ هَذَا الْغُصْنُ لَهُ مَرَاحِلُ:

الأولى: أن يُطالبَ صاحبُ الغُصنِ بالإزالة.

الثانية: إذا أبى فيلوي الغُصنَ.

الثالثة: فإن لم يُمكن لَيْه لكونه قاسيًا، أو لا يُمكن أن يُلْتَوِي إِلَّا بِالكَسْرِ فله قَطْعُهُ؛ دَفْعًا لِأَذَاهُ.

لكن لو قال قائل: إِنَّه لا ينبغي للإنسان أن يُطالبَ بإزالة الغُصنِ الذي في الهواء من غير أن يكون عليه ضرر؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَا يَمْنَعَنَّ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ»<sup>(١)</sup> فإذا كان الشارعُ نهاني أن أُمْنَعَ جاري من وَضْعِ الخَشَبِ على الجدارِ، فكيف بالعُشْبَانِ التي هي بعيدة لا تؤذي ولا يَسْقُطُ منها وَرَقٌ مثل النخل؟! ولا يَضُرُّني إذا كان العُشْبُ على ملكي، ولأنَّه من حُسْنِ الجوارِ الذي أمر به الله ورسوله ﷺ، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»<sup>(٢)</sup> ولأنَّ ذلك ممَّا جَرَتْ به عادةُ النَّاسِ.

لكن لو تَدَلَّتِ الشَّجَرَةُ كُلُّهَا عَلَيَّ، مثلُ نَخْلَةٍ كَبِيرَةٍ أَصَابَهَا عَاصِفٌ فَمَا لَتَ حَتَّى صَارَتْ كُلُّهَا عَلَى بَيْتِي، فلي مُطَابَقَتُهُ بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُهْدِّدُنِي.

ولو أَنَّ صَاحِبَ الشَّجَرَةِ قَالَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ: أَنَا أَصَاحِبُكَ عَلَى أَنْ أَذْفَعَ لَكَ كُلَّ شَهْرٍ كَذَا وَكَذَا، فَهَلْ تَصِحُّ الْأُجْرَةُ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره، رقم (٢٤٦٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب غرز الخشب في جدار الجار، رقم (١٦٠٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٦٠١٩) عن أبي شريح العدوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف...، رقم (٤٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَجُوزُ فِي الدَّرْبِ النَّافِذِ فَتُحُ الْأَبْوَابِ لِلْإِسْتِطْرَاقِ<sup>[١]</sup>، .....

= نقول: لا تصح؛ لأن الأغصان تمتد وتكبر فيكون ما تشغله فيما بعد مجهولاً فلا يمكن أن تكون بأجرة، لكن لو فرض أنه أجره إياه على حسب المساحة، وقال: إذا شغل الغصن مساحة متر فبكذا، أو مساحة مترين فبكذا، فالظاهر الصحة؛ لأن هذا ليس فيه محذور شرعي ولا جهالة، وإذا صالحه على أن له نصف الثمر الذي في هذا الغصن المتدلي فهذا يصح؛ لأن الغصن حتى لو كبر وامتد، فسوف يزيد الثمر، فيصح؛ لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك، وليس فيه غرر كثير.

[١] قوله رحمه الله: «وَيَجُوزُ فِي الدَّرْبِ النَّافِذِ فَتُحُ الْأَبْوَابِ لِلْإِسْتِطْرَاقِ» الدروب يعني الطرق، تنقسم إلى قسمين: قسم نافذ، وقسم مسدود لا ينفذ، والطريق النافذ ملك للجميع، فيجوز أن يفتح باباً للاستطراق في الدرب النافذ، سواء من أول الدرب أو من وسطه، أو من آخره ما دام بيته ممتداً من أول الشارع إلى آخره، وما دام هو للاستطراق فهو ملك عام له أن يفتح الباب.

وقوله: «لِلْإِسْتِطْرَاقِ» مفهومه أنه إذا جاز فتح الباب للاستطراق ففتح الباب للهواء والإضاءة من باب أولى؛ لأنه لا يضر أحداً؛ ولأنه يجوز أن يهدم جداره حتى لا يبقى إلا نحو قامة الرجل.

إذن: له أن يفتح المنافذ الهوائية، وله أن يفتح الأبواب للاستطراق.

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله أنه لا فرق بين أن يفتح في مقابل باب جاره أو في غير مقابل باب جاره؛ لأن الطريق ملك للجميع، وهو كذلك، فلا فرق بين أن يكون أمام باب جاره أو لا، إلا إذا كان الجار يتأذى بفتح باب أمامه، فحينئذ لا يحل له

لَا إِخْرَاجُ رَوْشِنٍ وَسَابَاطٍ وَدَكَّةٍ وَمِيزَابٍ<sup>(١)</sup>، .....

= أَنْ يَفْتَحَهُ أَمَامَ بَابِ بَيْتِ جَارِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»<sup>(١)</sup>، وقال: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقُهُ»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا إِخْرَاجُ رَوْشِنٍ وَسَابَاطٍ وَدَكَّةٍ وَمِيزَابٍ» أي: لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّوْشَنِ وَالسَّابَاطِ وَالدَّكَّةِ وَالْمِيزَابِ فِي الدَّرُوبِ النَّافِذَةِ.

و«الرَّوْشَنُ» هُوَ أَنْ يَجْعَلَ سَقْفًا لَا يَتَّصِلُ بِالْجِدَارِ الْآخَرِ.

و«السَّابَاطُ» أَنْ يَجْعَلَ سَقْفًا يَتَّصِلُ بِالْجِدَارِ الْآخَرِ.

فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُخْرِجَ عَلَى الشَّارِعِ الْعَامِّ شَيْئًا زَائِدًا عَنْ مِلْكِهِ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ مِلْكٌ لِعَامَّةِ النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُخْرِجَ شَيْئًا يَكُونُ عَلَى هَوَاءِ هَذَا الطَّرِيقِ.

وكَذَلِكَ السَّابَاطُ: لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ لَهُ -مَثَلًا- بَيْنَانٍ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ نَافِذٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ جِسْرًا بَيْنَ الْبَيْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، وَالشَّارِعُ مِلْكٌ لِعَامَّةِ النَّاسِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدٌ دُونَ آخَرَ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ سَوَاءٌ كَانَ فِي ذَلِكَ صَرَرٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ حَتَّى وَلَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لَمْ تَطَّرَقْ هَذَا الشَّارِعُ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ ظِلًّا يَاقِي

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، رقم (٦٠١٦) عن أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف...، رقم (٤٦) عن أبي هريرة بلفظ: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه».



= من الشمس ومن المطر، فإنه ليس له ذلك.

والصحيح: أنه لا بأس أن يُخرج ما جرت به العادة، مما لا يضر الناس ويأذن الإمام، فإن كان مما يضرهم فإنه لا يجوز حتى لو أذن من له الولاية على البلد، كرئيس البلدية -مثلاً- فلو أذن له أن يُخرج هذا الساباط أو الروشن وهو يضر الناس فإنه ليس له أن يفعله، فإن أخرجه وكان نازلاً بحيث يضرب الرّاكب أو ما أشبه ذلك فإنه ممنوع.

وقوله: «ودكة» وهي العتبة، أي: ليس له أن يُخرج عتبة، ولو كان بيته أرفع من الشارع فإنه لا يحل له أن يُخرج عتبة في الشارع؛ لأن الشارع ملك للجميع؛ ولأن العتبة تضيق الشارع وربما تكدم أقدام الناس، لا سيما إذا كان الشارع يتطرق معه أناس كثيرون، فلا يجوز أن يُخرج دكة.

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله: ولو كان الشارع واسعاً، ولو يأذن من له الإذن في ذلك، وهذه -أيضاً- يقال فيها ما قلنا في الروشن والساباط، وهو أنه إذا لم يكن في ذلك ضرر بأن كان الطريق واسعاً والعتبة منخفضة، ولا ضرر فيها على أحد، وأذن الإمام، فله أن يفعل ذلك كما جرت به العادة.

أمّا ما يفعله بعض الناس الآن فيجعل في الشارع الضيق درجاً ربّما يصل إلى خمس درجات، أو ست درجات فهذا لا يجوز؛ لأن في ذلك تضيقاً للشارع وضرراً على المسلمين، والشارع ليس ملكاً لأحد، بل هو ملك عام.

وقوله: «وميزاب» وهو المنعّب الذي يُصب منه الماء من الشطوح، فلا يجوز أن يُخرجه على الدرب النافذ.

إذَا: ماذا نَصْنَعُ؟

الجواب: نَجْعَلُ الْمَطَرَ يَصُبُّ فِي دَاخِلِ الْبَيْتِ وَيَخْرُجُ مِنْ أَسْفَلِ.  
وظاهِرُ كلامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانِ فِي ذَلِكَ أَدِيَّةٌ وَضَرَرٌ أَمْ لَا،  
وَسِوَاءَ كَانِ بِإِذْنِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِي الْبَلَدِ أَمْ لَا.  
وَالصَّحِيحُ: خِلَافُ ذَلِكَ، وَأَنَّ لَهُ إِخْرَاجَ الْمِيزَابِ بِشَرْطِ أَلَّا يَحْصُلَ بِهَا ضَرَرٌ؛  
لأنَّ هَذَا عَادَةُ النَّاسِ حَتَّى فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ الْمِيزَابُ تَكُونُ فِي الشَّارِعِ<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّ اسْتِثْنَاءَ الْإِمَامِ خِلَافُ السُّنَّةِ، وَأَنَّ السُّنَّةَ جَرَتْ أَنَّ  
النَّاسَ يُخْرِجُونَ مِيزَابَهُمْ بَدُونِ اسْتِثْنَاءِ الْحَاكِمِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ إِلَى  
يَوْمِنَا هَذَا.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ الْمِيزَابَ، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَالضَّرَرُ  
أَنْ يَكُونَ الْمِيزَابُ نَازِلًا يَضْرِبُ رَأْسَ الرَّاكِبِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الضَّرَرُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمِيزَابِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْمَطَرُ فَسَوْفَ  
يَصُبُّ عَلَى الْمَارَّةِ؟

(١) مما يدل على ذلك قصة قلع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمِيزَابِ بَيْتِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مَشْرَعًا عَلَى الشَّارِعِ، فَقَالَ لَهُ  
الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ مَا وَضَعَهُ حَيْثُ كَانَ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَدِّهِ، أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ (١/ ٢١٠)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» ٢٩٢/ ٨ (١٥٢٦٤)؛ وَالْحَاكِمُ (٣/ ٣٣١)؛ وَابْنُ بَيْهَقٍ (٦/ ٦٦)؛  
قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثُ كِتَابِنَا، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكْتُبْهُ إِلَّا هَذَا الْإِسْنَادُ وَالشَّيْخَانِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَحْتِجَا بَعْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ. وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الشَّامِ». وَقَالَ  
الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٤/ ٣٧٤): «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ هِشَامَ بْنَ سَعْدٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ». وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٤٣١).

وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي مِلْكٍ جَارٍ وَدَرْبٍ مُشْتَرَكٍ بِلَا إِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ<sup>[١]</sup>.

= فَيُقَالُ:

أولاً: هذا ليس دائماً.

وثانياً: النَّاسُ فِي أَوْقَاتِ الْمَطَرِ الشَّدِيدِ الَّذِي يُصَبُّ مِنَ الْمَيَازِبِ سَوْفَ يَكُونُونَ فِي الْبُيُوتِ لَا يَخْرُجُونَ، وَهَذَا ضَرَرٌ مُعْتَقَرٌ فِي جَانِبِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي تَكُونُ لِلنَّاسِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي مِلْكٍ جَارٍ وَدَرْبٍ مُشْتَرَكٍ بِلَا إِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ» «ذَلِكَ» الْمَشَارُ إِلَى كُلِّ مَا سَبَقَ، إِخْرَاجُ الرُّوْشَنِ وَالسَّابِاطِ وَالذَّكَّةِ وَالْمِيزَابِ، لَا يَفْعَلُهُ فِي مِلْكٍ جَارٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

ومثاله: بَيْتِي جِدَارُهُ إِلَى جَارِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَخْرِجَ رَوْشَنَا، فَمَنْعَنِي الْجَارُ، فَيَحْرُمُ عَلَيَّ إِخْرَاجُهُ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، فَجَارِي مِلْكُهُ إِلَى السَّمَاءِ وَإِلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ، وَالسَّابِاطُ مِنْ بَابٍ أُولَى؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إِلَى الْجِدَارِ وَالذَّكَّةِ وَالْمِيزَابِ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وهل يجوزُ أَنْ أَفْتَحَ نافِذَةً عَلَيْهِ؟

يَجُوزُ بِشَرْطٍ إِلَّا يَكُونُ بِذَلِكَ مُشْرِفاً عَلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ رَفِيعاً؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِي أَنْ أُنْهِيَ الْجِدَارَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، فَأَنَا إِذَا فَتَحْتُ نافِذَةً فَقَدْ أَنْهَيْتُ بَعْضَ الْجِدَارِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ.

وقوله: «وَدَرْبٍ مُشْتَرَكٍ» هَذَا هُوَ النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الدَّرُوبِ، وَهُوَ الدَّرَبُ الْمُشْتَرَكُ الَّذِي لَيْسَ بِنَافِذٍ، فَالْشَّارِعُ الَّذِي لَيْسَ بِنَافِذٍ مُشْتَرَكٌ لِلْجِيرَانِ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي هِيَ: الرُّوْشَنُ وَالسَّابِاطُ وَالذَّكَّةُ وَالْمِيزَابُ،

= إِلَّا بِإِذْنِ الْمُسْتَحِقِّ، وَالْمُسْتَحِقُّونَ هُمُ الَّذِينَ لَهُمْ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ عَلَى هَذَا الدَّرَجِ، وَلَيْسَ الَّذِينَ لَهُمْ يُبَوِّتُ عَلَى الدَّرَجِ، فَالَّذِي لَهُ بَيْتٌ عَلَى الدَّرَجِ وَلَيْسَ لَهُ بَابٌ لَا حَقَّ لَهُ فِي الدَّرَجِ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ لَهُ بَابٌ فَلَهُ حَقٌّ فِي الدَّرَجِ، فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، فَإِذَا أَذِنُوا فَالْحَقُّ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنُوا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ.

لَكِنْ يَخْتَلِفُ هَذَا عَنِ الدَّرَجِ النَّافِذِ بِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَا يُخْرِجُ بَابًا أَدْنَى مِنْ بَابِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِينَ، أَيْ: لَوْ كَانَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ الْمُشْتَرَكِينَ فِي الدَّرَجِ لَهُ بَابٌ فِي أَوَّلِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يُحَوِّلَهُ إِلَى آخِرِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنْ هَذَا الدَّرَجِ إِلَّا مَا كَانَ مُحَازِيًا لِبَابِهِ أَوْ أَدْنَى مِنْهُ لِفَمِ الدَّرَجِ.

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الدَّرَجَ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَبْوَابٍ، بَابَانِ فِي الْآخِرِ عِنْدَ نَهَايَةِ الدَّرَجِ، وَبَابَانِ عَلَى الْيَمِينِ، وَعَلَى الْيَسَارِ، فَأَصْحَابُ الْأَبْوَابِ الَّتِي فِي الْآخِرِ هَؤُلَاءِ لَهُمْ حَقٌّ أَنْ يَفْتَحُوا فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْ هَذَا الدَّرَجِ، وَالسَّبَبُ؛ لِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ كُلَّ الدَّرَجِ، فَلَهُمْ حَقٌّ فِي كُلِّ الدَّرَجِ.

وَأَصْحَابُ الْأَبْوَابِ الَّتِي عَلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَدْنَى إِلَى فَمِ الدَّرَجِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ بَابَهُ إِلَى الدَّخْلِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ نَقْلَهُ إِلَى فَمِ الدَّرَجِ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ، لَكِنْ بَشَرَطِ الْأَلَّا يَفْتَحَهُ أَمَامَ بَابِ جَارِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا يَتَأَدَّى.

وَهَلْ لَهُ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا لِلْهَوَاءِ فِي الطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ، وَالسَّبَبُ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى أَهْلِ الشَّارِعِ؛

وَلَيْسَ لَهُ وَضْعُ خَشْبِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ<sup>[١]</sup> إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ  
التَّسْقِيفُ إِلَّا بِهِ<sup>[٢]</sup>، .....

= ولأنَّ له الحقَّ في أن يَهْدِمَ مِن جِدَارِهِ إِلَى مِقْدَارِ قَامَةِ الرَّجُلِ، فإِخْرَاجُ النِّوَافِذِ لِلهَوَاءِ  
لَا بَأْسَ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَيْسَ لَهُ وَضْعُ خَشْبِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ»  
هذه مَسْأَلَةٌ جَدِيدَةٌ، فَالْجِرَانُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ جِدَارٌ، وَهَذَا الْجِدَارُ إمَّا أَنْ يَكُونَ  
لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَطْ أَوْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا، فَإِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَهُوَ مِلْكُهُ، وَإِذَا كَانَ  
مُشْتَرَكًا فَهُوَ مِلْكٌ لِلْجَمِيعِ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ الْآنَ فِيمَا إِذَا كَانَ خَاصًّا بِأَحَدِهِمَا، أَيْ:  
بِأَحَدِ الْجَارَيْنِ، فَهَلِ لِلثَّانِي أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى هَذَا الْجِدَارِ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ فَلَا بَأْسَ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا  
أَذِنَ الْمَالِكُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقًا، سِوَاءٍ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَمْ يُضْطَرْ، وَسِوَاءٍ كَانَ عَلَى  
الْجِدَارِ ضَرَرٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ الْجِدَارَ مِلْكٌ لِلْجَارِ فَإِذَا أَذِنَ فَلَا بَأْسَ، وَلَا أَحَدٌ يَحُولُ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَأْذَنْ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ الْحَشَبَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:  
الْأَوَّلُ: الضَّرُورَةُ إِلَى وَضْعِهِ.

الثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ عَلَى الْجِدَارِ ضَرَرٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ التَّسْقِيفُ إِلَّا بِهِ» هذه الضَّرُورَةُ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ  
الْحَشَبُ قَصِيرًا لَوْ أَنَّهُ سَقَفَهُ عَلَى جِدَارِهِ هُوَ لَكَانَتْ الْمَسَافَةُ بَعِيدَةً، فَلَا يُمْكِنُ التَّسْقِيفُ  
بِهِ لِقِصَرِ الْحَشَبِ.

مِثَالُهُ: حُجْرَةٌ طَوَّلُهَا أَرْبَعَةُ أَمْتَارٍ وَعَرْضُهَا مِثْرَانِ، وَالْعَرْضُ هُوَ جِدَارُ الْجَارِ،  
وَالْحَشَبُ الَّذِي عِنْدَهُ طَوْلُهُ مِثْرَانِ وَنِصْفٌ، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ الْحَشَبَ عَلَى الْأَمْتَارِ

= الأربعة لا يُمكن، إذن: لا بُدَّ أن يجعله على المترين، والمتران هما الجدار الذي لصاحبه، فنقول: لك أن تضع الخشب على جدار جارك سواء رضي أم لم يرض.  
فإن قال: هل لذلك شرط؟

قلنا: نعم، الشرط ألا يتضرر الجدار بذلك، مثل أن يكون الجدار رهيئاً والخشب ثقيلًا، ويتضرر الجدار، ويخشى عليه من الانهدام فحينئذ لا يحل له أن يضعه؛ لقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup> لكن إذا كان لا يضره فإنه لا يمنعه ما دام محتاجاً إلى ذلك.

فإذا قال الجار: أخرج عمودين واجعل بينهما جسراً، وضع الخشب عليها من داخل بيتك فإنه لا يلزمه؛ لأننا إذا قلنا: يلزمه، لم يبق للحديث الذي ذكره النبي ﷺ معنى من المعاني أبداً، وهو قوله ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ» والنهي هنا للتحریم، وإنما حرم النبي ﷺ المنع؛ لأن في وضع الخشب مصلحة لصاحب الجدار ومصلحة للجار.

أما مصلحة الجار فظاهرة؛ لأنه يسلم من أن يقيم أعمدة وسقوفاً قوية تحمل الخشب، وأما مصلحة ذلك لصاحب الجدار؛ فلأن الخشب يشد الجدار ويقويه،

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٢٦/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٣٤١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مالك (٧٤٥/٢) عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مراسلاً، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها؛ ولذلك حسنه النووي في المجموع (٢٥٨/٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢١٠/٢) والألباني في الصحيحة (٢٥٠)، الإرواء (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

= وَيَقِيهِ الشَّمْسُ وَالْمَطَرُ، فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلطَّرَفَيْنِ؛ وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ الْجَارَ أَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ مِنْ وَضْعِ خَشْبِهِ عَلَى جِدَارِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ»<sup>(١)</sup> قَالَ ذَلِكَ حِينَ كَانَ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ.

وَكَلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

المعنى الأول: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا» أَي: عَنْ هَذِهِ السَّنَةِ «مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ» وَخَصَّ الْأَكْتَاْفَ؛ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ التَّحْمُلِ.

المعنى الثاني: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ» أَي: تَمْنَعُونَ مِنْ وَضْعِ الْحَشَبِ، «وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بَهَا - أَي بِالْحَشَبِ - بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ» يَعْنِي: لَوْ لَمْ أَجِدْ مَا أَضَعُهَا عَلَيْهِ إِلَّا أَكْتَاْفَكُمْ لَوَضَعْتُهَا عَلَى أَكْتَاْفِكُمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَمِيرًا.

وَهَذَا كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ: «وَاللَّهِ لَا جُرِيَّتَهُ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ»<sup>(٢)</sup>؛ وَذَلِكَ أَنَّ لَجَارِهِ مِلْكَيْنِ وَبَيْنَهُمَا مِلْكٌ لَهُ، فَأَرَادَ جَارَهُ أَنْ يُجْرِيَ الْمَاءَ مِنْ مِلْكِهِ إِلَى مِلْكِهِ الثَّانِي مَارًا بِمِلْكِ مُحَمَّدٍ فَمَنَعَهُ، وَقَالَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُجْرِيَ الْمَاءَ عَلَى أَرْضِي، فَأَلْزَمَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ، أَي: بِأَنْ يُجْرِيَ الْمَاءَ عَلَى أَرْضِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ مِنَ الْمَنَعِ، فَصَاحَبُ الْأَرْضِ يَتَنَفَّعُ فَيَزْرَعُ وَيَغْرِسُ عَلَى هَذَا السَّاقِي الَّذِي يَمْشِي، وَالْجَارُ - أَيْضًا - يَتَنَفَّعُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ، بَابُ لَا يَمْنَعُ جَارَ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ، رَقْمُ (٢٤٦٣)،

وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ غَرَزَ الْخَشَبَ فِي جِدَارِ الْجَارِ، رَقْمُ (١٦٠٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ الْقَضَاءِ فِي الْمَرْفُقِ، (٧٤٦/٢)، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي مَسْنَدِهِ تَرْتِيبَ السَّنَدِيِّ

(١٣٤/٢) وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ (١٥٧/٦)؛ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (١١١/٥). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ

فِي الْإِرْوَاءِ (١٤٢٧).

وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ<sup>[١]</sup> وَغَيْرُهُ<sup>[٢]</sup>.

= لكن: لو فُرِضَ أَنَّ الْجَارَ الَّذِي مَنَعَ مِنْ جَرَيَانِ الْمَاءِ يُرِيدُ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهَا بَيْتًا فحِينَئِذٍ لَهُ الْحَقُّ، أَمَا وَهِيَ بُسْتَانٌ فَجَرَيَانُ الْمَاءِ يَنْفَعُهَا.

ولو قال صاحبُ الجِدَارِ: لَا تَضَعِ الْحَشَبَ حَتَّى تُسَلِّمَ نِصْفَ قِيَمَةِ الْجِدَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُسَلِّمَهُ؛ لِأَنَّ الْجِدَارَ مِلْكٌ لِبَانِيهِ، وَهَذَا الْجَارُ إِنْ رَضِيَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لَهُ فِي هَذَا الْجِدَارِ وَيَشْتَرِيهِ مِنْهُ فَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فَإِنَّهُ لَا يُجْبَرُ.

وبناءً عَلَى ذَلِكَ: فَإِنْ مَا يُعْرِفُ عِنْدَ النَّاسِ بِالْمُبَانَاةِ لَا تَحِلُّ لِلجَارِ، فبَعْضُ النَّاسِ إِذَا بَنَى بَيْتَهُ وَجَاءَ جَارُهُ وَبَنَى قَالَ لَهُ: أَعْطِنِي نِصْفَ تَكَالِيفِ الْجِدَارِ، فَهَذَا حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا بَنَى الْجِدَارَ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ، فَمَا الَّذِي يُحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ تَكَالِيفِهِ مِنْ هَذَا الْجَارِ؟! نَعَمْ تَلْزُمُهُ إِنْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَارَ تَبَاطَأَ فِي الْبِنَاءِ وَتَأَخَّرَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْنِيَ الْجَارُ.

فَالشَّرْطُ لَوْضَعِ الْحَشَبِ أَلَّا يَكُونَ عَلَى الْجِدَارِ ضَرَرٌ، وَالشَّرْطُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ مُحْتَاجًا إِلَى وَضْعِ الْحَشَبِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ» أَي: أَنَّ الْمَسْجِدَ كَالْجَارِ، فَإِذَا احتَاجَ جَارُ الْمَسْجِدِ إِلَى أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ، أَوْ أَنْ يَغْرِزَهَا فِيهِ غَرْزًا، فَلَا بَأْسَ، بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَهُمَا: الضَّرُورَةُ، وَعَدَمُ الضَّرَرِ عَلَى الْجِدَارِ.

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَسْجِدَ وَقَفٌ عَامٌّ لِلْمُسْلِمِينَ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّ الْعِلَّةَ هِيَ مَصْلَحَةُ الطَّرَفَيْنِ، وَهَذَا لَا يَضُرُّ الْمَسْجِدَ وَهُوَ مَصْلَحَةُ لِلْجَارِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَغَيْرُهُ» أَي: كَالْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَبُيُوتِ الْإِيْتَامِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْقَافِ الْعَامَّةِ، فَإِنَّهُ يَضَعُ خَشْبَهُ عَلَيْهَا كَمَا يَضَعُ عَلَى جِدَارِ الْجَارِ بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ،



وَإِذَا انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا أَوْ خِيفَ ضَرَرُهُ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُعْمِرَهُ الْآخَرُ مَعَهُ  
أُجْبِرَ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>، .....

= وهما: الضرورة إلى وضع الحشَب، وعدم الضرر على الجدار.

وظاهرُ كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ للجَارِ أَنْ يُعَلِّيَ بِنَاءَهُ عَلَى جَارِهِ فَيَجْعَلَهُ -مثلاً-  
خَمْسَةَ طَوَابِقَ أَوْ سِتَّةَ طَوَابِقَ، وجارُهُ ليس له إِلَّا طابِقٌ واحدٌ؛ لِأَنَّ الهواءَ تابعٌ للقرارِ،  
وهذا صحيحٌ، فله ذلك حتى لو حَجَبَ الشَّمْسَ والهواءَ عنه؛ لِأَنَّ هذا مِلْكُهُ، لكنْ  
إِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَصَدَ الإِضْرَارَ بِجَارِهِ فَهنا تَمْنَعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُضَارَّ جَارُهُ،  
والمُضَارَّةُ مَمْنُوعَةٌ شَرْعاً، حتى إِنْ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَ زَوْجَتَهُ التي طَلَّقَهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ  
إِذَا كَانَ قَصْدُهُ الْمُضَارَّةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١].

أَمَّا إِذَا كَانَ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ، كَأَنْ يَسْتَغْلَلَ مِلْكَهُ فَيَجْعَلَهُ شُقَقًا وَيُوجِّرَهَا فَله  
ذلك.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِذَا انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا أَوْ خِيفَ ضَرَرُهُ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُعْمِرَهُ  
الْآخَرُ مَعَهُ أُجْبِرَ عَلَيْهِ».

«إِذَا انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْجَارَيْنِ، أَي: هَذَا جِدَارٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ  
أَرْضَيْهِمَا، وَأُقِيمَ عَلَى نَفَقَتَيْهِمَا، ثُمَّ انْهَدَمَ الْجِدَارُ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَنْ يُعْمِرَهُ،  
فَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا لَنْ أُعْمِرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِي حَاجَةٌ لِإِقَامَةِ الْجِدَارِ، فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ؛  
لِأَنَّهُ شَرِيكٌ مَعَ صَاحِبِهِ، فَيُجْبَرُ عَلَى عِمَارَةِ مَا كَانَا شَرِيكَيْنِ فِيهِ.

فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَهْدِمَهُ لِیُعْمِرَهُ بِالْإِسْمَنْتِ وَهُوَ قَدْ عُمِرَ بِلَبَنِ الطِّينِ، فَهَلْ  
يُجْبَرُ؟

= الجواب: لا؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بين إِصْلَاحِ ما فَسَدَ، وبين التَّجْمِيلِ والتَّزْوِيقِ والنَّقْلِ إلى أَفْضَلٍ، وإِصْلَاحِ ما فَسَدَ يُجَبِّرُ الآخَرَ عَلَيْهِ، كما لو انْتَهَدَمَ، أو خِيفَ ضَرَرُهُ بِأَنْ يَكُونَ مَالٌ أو تَشَقُّقٌ، أَمَّا أَنْ يُنْقَلَ إلى أَفْضَلَ فلا يُجَبِّرُ الآخَرَ.

وإذا قال: أنا أريدُ أَنْ أَقُومَ بِهِ -والجِدَارُ مُشْتَرَكٌ- على نَفَقَتِي، وَاِمْتَنَعَ الشَّرِيكَ يُنْظَرُ فِي هَذَا فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ الْمُرَاعِمَةَ لِجَارِهِ، وَقَالَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ: إِنَّ الْجِدَارَ إِذَا أُقِيمَ عَلَى الطَّرَازِ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ وَأَحْسَنُ فَهَذَا يُجَبِّرُ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَيْسَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ.

فإذا قال: اللَّيْنُ مُلْكِي كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَتَهْدِمُونَهُ؟

قُلْنَا لَهُ: إِنَّمَا نَقْلَنَاهُ إِلَى أَحْسَنَ، وَأَنْتَ لَيْسَ عَلَيْكَ ضَرَرٌ، فَالْنَّفَقَةُ لَيْسَتْ عَلَيْكَ وَالْجِدَارُ بَاقٍ عَلَى الشَّرِكَةِ، فَأَيُّ ضَرَرٍ فِي ذَلِكَ؟! وَأَنْتَ إِذَا اِمْتَنَعْتَ لَا تُرِيدُ إِلَّا الْمُرَاعِمَةَ فَقَطْ.

فإن قال: أنا لا أريدُ الْمُرَاعِمَةَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ طِينًا أَمْكِنُنِي أَنْ أَضْرِبَ الْوَتْدَ فِي الْجِدَارِ، أَمَّا الْآنَ فَلَا يُمَكِّنُنِي، فَهَذَا قَدْ يَكُونُ غَرَضًا، بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَغْسِلُ الثِّيَابَ وَيُرِيدُ أَنْ يَضَعَ أَوْتَادًا عَلَى الْجِدَارِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْشُرَ عَلَيْهَا الثِّيَابَ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّهُ إِذَا اِمْتَنَعَ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ فَهَذَا لَا نُجْبِرُهُ، أَمَّا إِذَا اِمْتَنَعَ مُرَاعِمَةَ لِجَارِهِ فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.

وقوله: «أَوْ خِيفَ ضَرَرُهُ» بِأَنْ يَكُونَ الْجِدَارُ مُتَشَقِّقًا، وَيُخْشَى سُقُوطُهُ، وَالشَّقُوقُ غَرَضِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ، وَإِذَا كَانَتِ الشَّقُوقُ طَوِيلًا فَلَا يُخْشَى مِنْهُ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لَبُيُوتِ

وَكَذَا النَّهْرُ<sup>[١]</sup>

= الطَّيْنِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَيُوتِ الْمُسَلَّحَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كُلُّهَا عَيْبٌ، لَكِنَّ الشُّقُوقَ الْعَرَضِيَّةَ أَوْ أَوْثَرُ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْجَدُ جِسْرٌ فَوْقَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ، فَإِذَا خِيفَ أَنْ يَسْقُطَ الْجِدَارُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَنْ يُعَمِّرَ أُجْبِرَ عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَا النَّهْرُ» أَي: لَوْ كَانَ بَيْنَ أَرْضَيْهِمَا نَهْرٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ فُتِحَ عَلَى النَّهْرِ الْأُمِّ سَاقِيَةٌ تَنْطَلِقُ مِنْهَا الْمَاءُ، فَخَرِبَتِ السَّاقِيَةُ، وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْجَارَيْنِ، فَهَلْ يُجْبَرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَلَى إِصْلَاحِهَا؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُجْبَرُ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ، وَالْآنَ خَرِبَتْ وَلَا بُدَّ مِنْ إِصْلَاحِهَا.

فَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَنْ يُوسِّعَ النَّهْرَ فَهَلْ يُجْبَرُ؟

الْجَوَابُ: لَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا كَمَالٌ وَلَيْسَ إِصْلَاحٌ فَاسِدٌ، فَلَوْ اتَّسَعَ مِلْكُ أَحَدِهِمَا وَاحْتِجَاجٌ إِلَى زِيَادَةِ مَاءٍ، فَقَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُوسِّعَ مَدْخَلَ الْمَاءِ حَتَّى يَكْثُرَ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَا، فَهَلْ يُجْبَرُ؟

الْجَوَابُ: لَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: أَنَا لَا أحتاجُ إِلَى زِيَادَةِ الْمَاءِ، وَلَا يُمكنُ أَنْ تُزْهِقَنِي بِالنَّفَقَةِ، فَإِنْ قَالَ الْجَارُ: أَنَا أَقُومُ بِالنَّفَقَةِ وَأَبَى الْآخَرُ، فَهَلْ يُجْبَرُ؟

الْجَوَابُ: فِيهِ تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَ يَقُولُ: أَخْشَى إِنْ زَادَ مَدْخَلَ الْمَاءِ أَنْ يُغْرِقَنِي وَأَنَا لَا أَتَحَمَّلُ، وَالنَّهْرُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَأَخْشَى أَنْ يُغْرِقَنِي، وَإِذَا كَانَ مَدْخَلُهُ ضَيِّقًا أَمْكَنَنِي أَنْ أَدْرَأَهُ فَأَنَا لَا أُوَافِقُ، وَالثَّانِي يَقُولُ: أَنَا أَرْضِي أَتَسَعَتْ وَاحْتِجَاجٌ إِلَى زِيَادَةِ الْمَاءِ.

فَيُنْظَرُ فِي الْحَقِيقَةِ، نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْاِحْتِمَالُ الَّذِي أَبْدَاهُ الشَّرِيكُ وَهُوَ خَوْفُ زِيَادَةِ الْمَاءِ وَإِغْرَاقِ الزَّرْعِ وَارْتِدَا فِهَذَا لَهُ حَقُّ الْاِمْتِنَاعِ، وَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ: افْتَحْ نَهْرًا لَكَ، وَأَمَّا إِذَا

وَالدُّوْلَابُ<sup>[١]</sup> وَالْقَنَاءُ<sup>[٢]</sup>.

= كان غير وارِد والنَّهْرُ مُطَرَّدٌ على حالٍ واحدةٍ ولا يُخْشَى منه، فَإِنَّا نُجْبِرُهُ إِذَا التَّزَمَ الشَّرِيكَ بِالنَّفَقَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالدُّوْلَابُ» وَهُوَ دُوْلَابُ الْمَاءِ الْمَعْرُوفُ، إِذَا خَرِبَ هَذَا الدُّوْلَابُ الْمُشْتَرَكُ، وَطَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الْآخَرِ أَنْ يُعَمِّرَهُ أَلْزَمَ بِذَلِكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْقَنَاءُ» وَهِيَ الْمَاسُورَةُ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ لَهُمْ مَاسُورَةٌ تَنْطَلِقُ مِنْ نَهْرٍ أَوْ يَنْهَرٍ وَخَرِبَتْ، وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَنْ يُعَمِّرَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ. وَالْخُلَاصَةُ:

أَوَّلًا: أَنَّ إِضْلَاحَ الْفَاسِدِ يُجْبَرُ عَلَيْهِ الْمُتَمَنِّعُ.

ثَانِيًا: فِعْلُ الْأَكْمَلِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا التَّزَمَ مَنْ أَرَادَ إِضْلَاحَهُ بِالنَّفَقَةِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْآخَرِ ضَرَرٌ، فَإِنَّهُ يُجْبَرُ.

ثَالِثًا: إِذَا أَرَادَ نَقْلَهُ لِمَسَاوٍ فَإِنَّهُ لَا يُجْبَرُ مُطْلَقًا، حَتَّى وَلَوْ التَّزَمَ الْآخَرُ بِالنَّفَقَةِ، مِثْلُ أَنْ يَنْقُلَ الْجِدَارَ بِمَوَادِّ هِيَ الْمَوَادُّ الْأُولَى، لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ أَبْيَضَ بَدَلِ أَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ بَدَلِ أَبْيَضَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ.

قَالَ فِي (الرَّوْضِ)<sup>(١)</sup>: «وَمَنْ لَهُ عُلوٌّ لَمْ يَلْزَمْهُ عِمَارَةُ سُفْلِهِ إِذَا انْهَدَمَ بَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِ مَالِكُهُ» وَيَتَصَوَّرُ هَذَا، فَيُمْكِنُ لَوَاحِدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ الدُّورَ الْأَعْلَى، وَالْآخِرَ الدُّورَ الْأَسْفَلَ، فَإِذَا انْهَدَمَ الْأَسْفَلُ فَإِنَّ الْأَعْلَى سَيَنْهَدِمُ، فَقَالَ الْأَعْلَى لِلْأَسْفَلِ: اْعْمُرْ، فَقَالَ: لَا، بَلْ سَأَرْحُلُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَهَذَا يُجْبَرُ صَاحِبُ الْأَسْفَلِ، وَنَقُولُ لَهُ: إِذَا كُنْتَ لَا تُرِيدُهُ أَقِمِ

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥/١٦٠).

= الأعمدة والجسور والسقف؛ لأنه ماله، فإذا قال المالك: لك الأرض لا أريدها ولن أعمرها، اعمر أنت على الأرض، فهنا ننظر أيهما أحسن أن يسكن فوق أو أسفل؟ فالأعلى أفضل من وجوه.

إذن: ما دام الأسفل ليس أحسن مطلقاً لا يجبر عليه، بل يعود إلى رضاه، فإن رضي وإلا فله الحق بمطالبته بالبناء، أما لو كان الأسفل أحسن مطلقاً فإننا نلزمه؛ لأنه إذا أبى مع أنه أحسن مطلقاً علمنا أنه يريد بذلك المضارة، وقد قال النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup> ونقول في مثل هذه الحال: يجبر على القبول وإلا فهو وشأنه.

قال في (الروض)<sup>(٢)</sup>: «ويُلزَمُ الأعلى سُتْرَةٌ تَمْنَعُ مُشَارَفَةَ الْأَسْفَلِ» فمثلاً: لي بيت مرتفع فيجب أن أنبي جداراً يمنع مشارفة الأسفل، وكم ارتفاعه؟ العلماء يقولون: العبرة في ذلك بقامة الرجل المتوسط، فلا بد أن يضع جداراً بحيث إذا وقف الإنسان لا يشرف على جاره.

وإذا كان الجار ليس ملاصقاً لكن بيني وبينه سور، وبיתי يطُلُّ عليه، فهنا يلزمني أن أضع سترة؛ لأن هذا ضرر على الجيران، ومثل ذلك النوافذ، فلا بد أن يكون جدارها

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٢٦/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الإمام أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه في الموضع السابق، رقم (٢٣٤١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مالك (٧٤٥/٢) عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرسلاً، وللحديث طرق كثيرة يتقوى بها؛ ولذلك حسنه النووي في المجموع (٢٥٨/٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢١٠/٢) والألباني في الصحيحة (٢٥٠)، الإرواء (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (١٦١/٥).

= رَفِيعًا<sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ رَفِيعٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَنْ أَرْفَعَ هَذِهِ النَّوَافِذَ، وَلَكِنْ سَأَضَعُ زُجَاجًا مُثَلَّجًا يَمْنَعُ الرُّؤْيَا، فَقَالَ الْجَارُ: هَذَا الزُّجَاجُ إِنْ كَانَتْ أَبْوَابُهُ مُتَحَرِّكَةً فَيُمْكِنُ تَبْقَى مَفْتُوحَةً، وَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً فَصَحِيحٌ رَبِّهَا يَمْنَعُ لَكِنَّ الزُّجَاجَ قَابِلٌ لِلْكَسْرِ، لَوْ يَأْتِي بَرْدٌ مِنَ السَّحَابِ وَيَضْرِبُ الزُّجَاجَ كَسَرَهُ، أَوْ يَعْبَثُ شَخْصٌ بِالْحَصَى لَكَسَرَ الزُّجَاجَ، فَأَنَا أَتَوَقَّفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.



(١) أي: مُرْتَفَعًا.



## بَابُ الْحَجَرِ<sup>[١]</sup>



وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ وَحَرُمَ حَبْسُهُ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْحَجَرِ» الْحَجَرُ فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ وَالتَّضْيِيقُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْعَقْلُ حَجَرًا، قَالَ: تَعَالَى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥] أَي: الَّذِي عَقَلَ، وَسُمِّيَ الْعَقْلُ حَجَرًا؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ فِعْلِ مَا لَا يَلِيقُ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا.

أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ: فَهُوَ مَنْعُ إِنْسَانٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَذِمَّتِهِ، أَوْ فِي مَالِهِ فَقَطْ. وَهُوَ قِسْمَانِ: إِمَّا لِمَصْلَحَتِهِ أَوْ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِ، أَي أَنْ الْحَجَرَ قَدْ يَكُونُ لِمَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَتِهِ فَهُوَ حَجَرٌ فِي الْمَالِ وَالذِّمَّةِ، وَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ فَهُوَ حَجَرٌ فِي الْمَالِ فَقَطْ.

فَمَثَلًا إِذَا قُلْنَا لِلْمَوْصِي: لَا تُوصِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ، أَي: حَجَرْنَا عَلَيْهِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَهَذَا لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ، فَيُمنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَلَا يُمنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِذَا حَجَرْنَا عَلَى السَّفِيهِ أَلَّا يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ فَهَذَا لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ، فَالْمَهْمُ أَنَّ الْحَجَرَ تَارَةً يَكُونُ لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ، وَتَارَةً يَكُونُ لِمَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ نَفْسِهِ، وَلَهُ أَسْبَابٌ تَبَيَّنَ فِي الشَّرْحِ.

[٢] قوله: «وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ وَحَرُمَ حَبْسُهُ».

قَسَمَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَدِينِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ، يَعْنِي: لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُفِي بِهِ،

= كَرَجُلٍ عَلَيْهِ مِئَةُ دِرْهَمٍ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ، فَكَيْفَ نُعَامِلُ هَذَا؟

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «لَمْ يُطَالَبْ بِهِ وَحَرَّمَ حَبْسُهُ» يَعْنِي: لَا يَحِلُّ لَغَرِيمِهِ أَنْ يُطَالِبَهُ، بَلْ وَلَا أَنْ نَطْلُبَهُ؛ دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وَلَمَّا قَالَ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾. قَالَ: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

إِذَا: هَذَا لَا يُتَعَرَّضُ لَهُ، وَيُتْرَكُ حَتَّى يَرْزُقَهُ اللَّهُ وَيُوَفِّيَ دَيْنَهُ، هَذَا الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ وَفَاءَ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَبَدًا.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ أَوْلَئِكَ الظَّالِمَةَ، الَّذِينَ يُطَالِبُونَ الْغُرَمَاءَ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ، لَا يَخَافُونَ اللَّهَ، وَلَا يَرْحَمُونَ عِبَادَ اللَّهِ، لَا يَخَافُونَ اللَّهَ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَوْا اللَّهَ، فَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يُنْظَرُوا، وَلَمْ يَرْحَمُوا عِبَادَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ يُكَلِّفُونَ الْعَبْدَ مَا لَا يُطِيقُ، وَرَبًّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى حَبْسِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْقَضَاةِ قَدْ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا حَسَنًا، فَيَحْبِسُ هَذَا الْغَرِيمَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ، وَمَا أَحْسَنَ أَنْ تَقْرَأَ فِي (حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ) كَلَامًا لِابْنِ هُبَيْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «وَحَرَّمَ حَبْسُهُ» حَرَّمَ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَحْبِسَهُ، سِوَاءَ حَبْسِهِ فِي السَّجَنِ الْعَامِّ أَوْ حَبْسِهِ فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ لَا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ فِي السَّجَنِ الْعَامِّ، بَلْ قَدْ يُحْبَسُ الْإِنْسَانُ فِي بَيْتِهِ وَيُرْسَمُ عَلَيْهِ، وَيَقَالُ: لَا تَخْرُجْ مِنَ الْبَيْتِ؛ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

(١) حاشية العنقري على الروض المربع (٢/٢١٩).



وَمَنْ مَالُهُ قَدْرُ دِينِهِ أَوْ أَكْثَرُ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup> وَأَمْرٌ بِوَفَائِهِ<sup>[٢]</sup>، .....

= فلا يَحِلُّ للقاضي أَنْ يَحْكُمَ بِحَبْسِ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ حَبْسَهُ لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ بَلْ لَا يَزِيدُ الْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً، لِيَدْعَهُ يَطْلُبُ الرِّزْقَ فِي أَرْضِ اللَّهِ؛ فَلَعَلَّهُ أَنْ يُوفِّي، بَلْ وَيَحْرُمَ عَلَى الْقَاضِي سَمَاعُ الدَّعْوَى فِي مُطَالَبَتِهِ مَتَى تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ فَقِيرٌ.

ويجبُ عَلَى الْقَاضِي إِذَا نَهَى مَنْ لَهُ الدَّيْنُ عَنِ الطَّلَبِ وَأَصَرَ أَنْ يُؤَدِّبَ هَذَا الْمُطَالِبَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَعْصِيَةً، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: التَّعْزِيرُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ، لَكِنْ لَوْ ادَّعَى الْعُسْرَةَ وَهُوَ كَاذِبٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ، فَلَوْ ادَّعَى الْعُسْرَةَ وَلَيْسَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُوسِرٌ فَإِنَّهُ يَخْلِفُ وَيُخْلَى، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُوسِرٌ فَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْبِسَهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ مَالُهُ قَدْرُ دِينِهِ أَوْ أَكْثَرُ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ» لَا يَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ قَدْرَ الدَّيْنِ سِوَاءً بِسِوَاءٍ، بَلِ الْمُرَادُ: مَنْ مَالُهُ قَدْرُ دِينِهِ أَوْ أَكْثَرُ فَإِنَّهُ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ، كَرَجُلٍ عَلَيْهِ مِئَةُ دِرْهَمٍ وَبِيَدِهِ مِئَةُ دِرْهَمٍ، فَهَذَا مَالُهُ قَدْرُ دِينِهِ، فَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلْحَجْرِ.

مِثَالُ آخَرٍ: رَجُلٌ عَلَيْهِ مِئَةُ دِرْهَمٍ وَبِيَدِهِ مِئَتَا دِرْهَمٍ، فَهَذَا لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ.

إِذَا: مُرَادُ الْمُؤَلَّفِ بِقَوْلِهِ: «مَنْ مَالُهُ قَدْرُ دِينِهِ» هَذَا الْحَدُّ الْأَدْنَى، يَعْنِي: قَدْرَ الدَّيْنِ أَوْ أَعْلَى فَإِنَّهُ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ، وَلَا يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ.

وَلَكِنْ مَاذَا نَفْعَلُ؟

[٢] يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمْرٌ بِوَفَائِهِ» «أَمْرٌ» مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَمَنْ الْفَاعِلُ

الْأَمْرُ؟

فَإِنْ أَبِي حُسَيْبٍ يَطْلُبُ رَبَّهُ<sup>[١]</sup>، .....

= الجواب: هو ولي الأمر من قاضٍ أو أمير أو غيرهما، فإن أبي حُسَيْبٍ يَطْلُبُ رَبَّ الدين، أي: صاحب الدين، فيَحْبِسُهُ ولي الأمر إما في السجن العام، وإما في بيته، وإما في بيت آخر، المهم: أَنَّهُ يُمنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ، ومن التَّجَوُّلِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ أَبِي حُسَيْبٍ يَطْلُبُ رَبَّهُ» أي: رب الدين، والرَّبُّ هنا بمعنى الصَّاحِبِ، فهو يُطلَقُ على عِدَّةٍ مَعَانٍ منها الصَّاحِبُ، يعني: إذا طَلَبَ صَاحِبُ الدِّينِ أَنْ يُحْبَسَ حُسَيْبٌ؛ والدَّلِيلُ على الحَبْسِ قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْتَ الْوَاحِدِ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ»<sup>(١)</sup> «لَيْتَ» بمعنى مَطْلٍ، و«الوَاحِدِ» هو القَادِرُ على الْوَفَاءِ، «عِرْضُهُ» أي: غَيْبَتُهُ فِي الشَّكْوَى بَأَنَّهُ مُمَاطِلٌ، و«عُقُوبَتُهُ» لم يُبَيِّنْ نَوْعَ الْعُقُوبَةِ، فقال بعضُ الْعُلَمَاءِ: الْحَبْسُ، وعندي أَنَّ الْحَدِيثَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَأَنْ يُرَادَ بِالْعُقُوبَةِ مَا تَجَعَّلُهُ يُؤْفَى مَا عَلَيْهِ، فَقَدْ يَكُونُ الْحَبْسُ أَنْكَى لَهُ فَيُيَادِرُ بِالْوَفَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ الضَّرْبُ أَنْكَى، وَقَدْ يَكُونُ التَّشْهِيرُ بِهِ أَنْكَى لَهُ فَيُيَادِرُ بِالْقَضَاءِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعُقُوبَةَ مُطْلَقَةٌ تَرْجِعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي، هَذَا إِذَا كَانَ مَالُهُ قَدَرٌ دَيْنِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ، وَقَالَ لِلْقَاضِي -مَثَلًا- لِمَا رَأَى أَنَّهُ مُتَوَجِّهٌُ إِلَى حَبْسِهِ: لَا تَحْبِسْهُ، إِذَا آلَ الْأَمْرُ إِلَى حَبْسِهِ فَأَنَا أَضْبِرُّ، فَهَذَا لَا يُحْبَسُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَصَاحِبِ الدِّينِ وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُبْرِئَهُ لِأَبْرَأَةٍ.

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التمریز: كتاب الاستقراض وأداء الديون، باب لصاحب الحق مقال، قبل (٢٤٠١). ووصله الإمام أحمد (٢٢٢/٤) وأبو داود: كتاب الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره، رقم (٣٦٢٨)، والنسائي: كتاب البيوع، باب مطل الغني (٣١٦/٧)، وابن ماجه: كتاب الصدقات، باب الحبس في الدين والملازمة، رقم (٢٤٢٧) عن الشريد بن سويد رَوَاهُ اللهُ عَنْهُ، وصححه ابن حبان ٤٨٦/١١ (٥٠٨٩)، والحاكم (١٠٢/٤)، وحسنه الألباني في الإرواء (١٤٣٤).

فَإِنْ أَصَرَ وَلَمْ يَبِعْ مَالَهُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَقَضَاهُ<sup>[١]</sup>، .....

= فإذا كان الحقُّ حقَّه ولو شاء أن يُبرِّئه لأبرَّاهُ فهنا يُبرِّئه من الحبس، فيقول: لا يُحبس، انتركه متى أراد أوفى، فإن أصَرَ حبس، وهذه الصورة قد تكون نادرة، لكن ربَّما تقع من بعض السفهاء أو من بعض من يريد الإضرار بالدائن. المهم: يُحبس يومين أو ثلاثة أو أكثر.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ أَصَرَ وَلَمْ يَبِعْ مَالَهُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَقَضَاهُ» ولم يذكر المؤلف الضرب، يعني أنه يُحبس ولا يُضرب، وظاهر كلامه أنه لا يُضرب.

وقال بعض أهل العلم: بل يُضرب، فيُعزَّرُ كُلَّ يَوْمٍ، لكن لا يُزاد على عدد الجلداتِ التَّعْزِيرِيَّةِ، وهي على المشهور عَشْرُ جَلَدَاتٍ، كُلَّ يَوْمٍ نَجْلِدُهُ عَشْرَ جَلَدَاتٍ، فيُحبس ليلاً ونهاراً ويُجلد صباحاً، ويُقال له: أوف ما عليك.

وإذا لم ينفع فيه حبس ولا ضرب حيث يُباع الحَاكِمُ مَالَهُ وَيَقْضِي دَيْنَهُ، لكنَّ المؤلفَ رَحِمَهُ اللهُ مَشَى على أنه لا ضرب؛ لأنَّه لا فائدة، فَرَجُلٌ صَبَرَ على الحبس ولم يُوفَّ فما الفائدة من ضربه؟ لكن لو رأى وليُّ الأمر من قاضٍ أو أمير أن ضربه قد يُفيدُ فله أن يضربه ضرباً غير مُبرِّح، وعلى هذا فنَجْعَلُ الضَّربَ ليس لازماً بل هو راجعٌ إلى المصلحة.

وظاهر كلام المؤلف أن الحَاكِمَ لا يبيع مَالَهُ قَوْراً، بمعنى أنه إذا قيل له: أوف الدين، قال: لا، قلنا: نَحْبِسُكَ، قال: احسوبي، فظاهر كلام المؤلف: أنه لا يُباع، وإنَّما يُستَعْمَلُ معه الحبس، وإلى متى؟ إلى يومين أو ثلاثة أو أربعة، فلم يُحدِّد، بل إلى أن يُوفِّي، وإلا سَيَبْقَى في الحبس دائماً، ولا شك أن هذا فيه إضرارٌ بلا مصلحة، إضرارٌ بصاحب الدين من جهة، وإضرارٌ بالغريم المدين من جهة أخرى.

= ولهذا لو كان أحد من العلماء يقول: بآته لا يُجْبَس ولا يُضْرَب، وإنما يتَوَلَّى الحاكم الوفاء مبشرة مما عنده، لو قيل بهذا لكان له وجه؛ لأن في ذلك مصلحة للطرفين، أما صاحب الحق فمصلحته ظاهرة أنه يُسَلَّم إليه الحق، وأما المدين وهو الغريم فالمصلحة في حقه انتفاء الضرر عليه بالسجن أو الضرب.

وحينئذ نقول: إذا استوفى صاحب الحق حقه فلا حرج على القاضي أو ولي الأمر أن يؤدّب هذا الماطل بحبس أو ضرب، فيكون هنا التأديب فيه مصلحة، ألا يعود مثل هذا إلى الماطلة، وأما المبادرة بتولي قضاء الدين ففيه مصلحة لصاحب الدين.

وقوله: «فإن أصر ولم يبع ماله باعه الحاكم وقضاه» «باعه» الهاء تعود على المال، و«الحاكم» القاضي، وكلما جاءت كلمة «الحاكم» فالمراد به القاضي، لكن لو أنه جعل هيئة للنظر في الديون صارت هذه الهيئة تتولى شؤون الديون، ولا يتولاها الحاكم.

مسألة: هل يجوز أن يشتري الناس والمالك لم يرض؟

يجوز؛ لأنه بيع بحق، والبيع لا يصح إذا كان مكرهاً بغير حق، أما إن كان بحق فلا بأس به.

ومن ثم نتقل إلى مسألة مشكّلة، وهي: ما تأخذه الحكومة تغزيراً، فهل يجوز أن نشتريه إذا عرّض للبيع؟

نعم، يجوز؛ لأنها أخذت بحق، مثل السيارات والأراضي ونحوها.

وقوله: «باعه الحاكم» هذا مقيد بما إذا لم يكن المال عنده من جنس الدين، فإن كان من جنس الدين فلا حاجة لبيعه.

وَلَا يُطَالَبُ بِمَوْجَلٍ<sup>[١]</sup>.

وَمَنْ مَالُهُ لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ حَالًا وَجَبَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ<sup>[٢]</sup>.....

= مثاله: رَجُلٌ يُطَلَبُ مِنْهُ مِئَةُ صَاعٍ بُرٍّ، وَعِنْدَهُ مِئَةُ صَاعٍ بُرٍّ، إِذَا: مَالُهُ الْآنَ قَدَرُ دَيْنِهِ فَلَا يُحَجَّرُ عَلَيْهِ، وَمِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ فَلَا يُبَاعُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا فِي ذِمَّتِهِ مَوْصُوفًا بِصِفَاتٍ لَا تَوْجَدُ فِي هَذَا الْبُرِّ الَّذِي عِنْدَهُ، فَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنْ بَيْعِهِ، سَوَاءً كَانَ الَّذِي عِنْدَهُ أَطْيَبَ أَوْ أَرْدَأَ، إِنْ كَانَ أَرْدَأَ فَإِنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ لَا يَرْضَى، وَإِنْ رَضِيَ فَلَا حَرَجَ، وَإِنْ كَانَ أَطْيَبَ فَإِنَّ الْمَدِينَ لَا يَرْضَى وَإِنْ رَضِيَ فَلَا حَرَجَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُطَالَبُ بِمَوْجَلٍ» يعني: أَنَّ الْمَدِينَ لَا يُطَلَبُ وَلَا يُطَالَبُ -أَيْضًا- بِمَوْجَلٍ حَتَّى يَحِلَّ أَجَلُهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»<sup>(١)</sup>، وَصَاحِبُ الدَّيْنِ قَدْ رَضِيَ بِتَأْجِيلِهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ عَمِلْنَا مَا سَبَقَ، يَعْنِي صَارَ كَالْحَالِ.

[٢] قوله: «وَمَنْ مَالُهُ لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ حَالًا وَجَبَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ» هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ، مِثَالُهُ: رَجُلٌ لَهُ أَلْفُ رِيَالٍ وَهُوَ مَطْلُوبٌ بِأَلْفَيْنِ، فَالْمَالُ الَّذِي عِنْدَهُ لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ حَالًا، فَمَاذَا نَصْنَعُ؟

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، قبل رقم (٢٢٧٤)، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «المسلمون عند شروطهم».

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢) عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وأخرجه الدارقطني (٢٧/٣-٢٨)، والحاكم (٤٩/٢-٥٠) عن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق»، وصححه النووي في المجموع (٣٧٦/٩) والألباني في الصحيحة (٢٩١٥)، الإرواء (١٣٠٣).

بِسْؤَالِ غُرْمَائِهِ<sup>[١]</sup> أَوْ بَعْضِهِمْ<sup>[٢]</sup>، .....

= يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَجَبَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ» أَي: وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ الَّذِي يَتَوَلَّى  
هذه الأمورَ الْحَجَرَ عَلَى مَنْ مَالُهُ لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِسْؤَالِ غُرْمَائِهِ» يَعْنِي: إِذَا سَأَلَ الْغُرْمَاءُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ بَعْضُهُمْ» أَي: أَوْ سَأَلَ بَعْضُهُمُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ وَجَبَتْ إِجَابَتُهُ، وَدَلِيلُ  
ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَاعَ مَالَهُ فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، هَذَا مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ،  
وإن كَانَ فِيهِ مَقَالٌ.

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ؛ فَلَأَنَّهُ فِي الْحَجَرِ عَلَيْهِ حِمَايَةٌ لِحَقِّ الدَّائِنِ وَحِمَايَةٌ لِدِمَّةِ الْمَدِينِ،  
فَالدَّائِنُ حَتَّى يُعْطَى حَقُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَحِمَايَةٌ لِدِمَّةِ الْمَدِينِ؛ لِئَلَّا تَبْقَى ذِمَّتُهُ مُعَلَّقَةً مَشْغُولَةً  
بِالدَّيْنِ دَائِمًا، وَهَذِهِ مَصْلَحَةٌ كُبْرَى عَظِيمَةٌ لِلدَّائِنِ وَالْمَدِينِ، فَكَانَ مُقْتَضَى النَّظَرِ الصَّحِيحِ  
أَنْ يَثْبُتَ الْحَجَرُ.

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ -أَيْضًا- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ مَطْلَ الْغَنِيِّ ظُلْمًا<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ غَنِيًّا الْغَنَاءُ التَّامُّ الَّذِي يُوفِي، لَكِنْ عِنْدَهُ بَعْضُ الشَّيْءِ فَيَكُونُ ظَالِمًا بِمَنْعِ الْحَقِّوقِ،  
وَالظُّلْمُ يَجِبُ رَفْعُهُ، وَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى رَفْعِهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَّا بِالْحَجَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ  
قَائِلٌ: أَحْسِبْهُ، كَمَا فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، قُلْنَا: وَلَوْ حَسِبْنَاهُ لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ ٢٦٧/٨ (١٥١٧٧)؛ وَالدِّرَاقُطِيُّ (٢٣٠/٤)؛ وَالحَاكِمُ (٥٨/٢)؛ وَابْنُ بَيْهَقٍ  
(٤٨/٦) عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (١٧١، ١٧٢)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَرَجَّحَ إِسْرَافَهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَابْنُ حَجَرٍ، انْظُرْ: بَيَانُ الْوَهْمِ الْإِيهَامِ ٣٢٣/٢  
(٣١١)، بَلُوغُ الْمَرَامِ (ص: ٣٣٢). وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٤٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَوَالَاتِ، بَابُ الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟ رَقْمُ (٢٢٨٧)، مُسْلِمٌ: كِتَابُ  
الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ وَصَحَّةُ الْحَوَالَةِ، رَقْمُ (١٥٦٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ<sup>[١]</sup>، وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ<sup>[٢]</sup>، .....

= عنده لا يفي بخلاف القسم الثاني فالمال يفي، أمّا هنا فلا حاجة، والظلم تجب إزالته؛  
فهذا وجب الحجر.

ومعنى الحجر أن نمنعه من التصرف في ماله، لا في ذمته، فلا يتصرف ببيع ولا شراء ولا هبة ولا وقف ولا رهن، ولا غير ذلك، فإذا كان صاحب متجر أغلقنا المتجر بحيث لا يتصرف فيه شيء، ولو صاحب زراعة منعناه من التصرف في زراعته.

المهم: أن نمنعه من التصرف في أعيان ماله؛ حفظاً لذمته ولحق الغرماء.

[١] قوله رحمه الله: «وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ» أي: إظهار الحجر بوسائل الإعلام، فلأن

محجور عليه؛ وذلك لفائدتين:

الأولى: ليظهر من له دين عند هذا الرجل؛ لأنه إذا اشتهر أنه حجير عليه فأهل

الدين سيأتون.

الثانية: لئلا يغتر الناس فيعاملوه بعد الحجر، ومعلوم أن معاملته بعد الحجر باطلة، يعني: لو أن أحداً اشترى منه شيئاً بعد الحجر فإن الشراء لا يصح ولا ينفذ، فيعلم الناس؛ حتى لا يغتروا بمعاملته؛ لأنه إذا لم يعلم فإنه ربما يغتر الناس ويعاملونه، فيستحب إظهاره؛ لئلا فيه من الفائدة للمحجور عليه، وللغرماء ولغيرهم من الناس.

[٢] قوله: «وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ» يعني: بعد أن نحجر عليه

لا ينفذ تصرفه في ماله، لا ببيع ولا شراء ولا تأجير ولا هبة ولا رهن ولا وقف، فأني تصرف في المال لا ينفذ؛ لأنه محجور عليه فأصبحت أمواله مشغولة بحقوق الغرماء، فصار كالرهن يبيع الرهن، ويبيع الرهن - كما سبق - غير صحيح، وهذه فائدة الحجر،

= أَنْ نَمْنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ، فَهَذَا مُحْجُورٌ عَلَيْهِ لِحَقِّ غَيْرِهِ.

مثال ذلك: رَجُلٌ حَجَرْنَا عَلَيْهِ وَعِنْدَهُ سَيَّارَةٌ قَدْ وَضَعَهَا فِي الْمَرْضَى قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ، فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَبِيعَهَا؟

الجواب: لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَرَّفَ.

وقوله: «فِي مَالِهِ» يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي ذِمَّتِهِ، بِأَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَلَوْ اشْتَرَى الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ لَمْ نَمْنَعْهُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي حَجَرَ عَلَيْهِ لَا يَتَصَرَّرُ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْبَائِعَ لَا يَدْخُلُ مَعَ الْغُرْمَاءِ فِيمَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِيهِ هَذَا الشَّخْصُ.

فَإِذَا اشْتَرَى مِنْ شَخْصٍ سَيَّارَةً فنَقُولُ: الشَّرَاءُ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَا يَنْقُذُ ثَمَنُهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي عِنْدَهُ، وَتَكُونُ السَّيَّارَةُ لِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، وَصَاحِبُ السَّيَّارَةِ لَا يَدْخُلُ مَعَ الْغُرْمَاءِ فِي مَالِهِ السَّابِقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَجَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا التَّصَرُّفِ.

وقوله: «بَعْدَ الْحَجْرِ» يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ تَصَرُّفَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ صَحِيحٌ وَلَوْ أَضَرَّ بِالْغُرْمَاءِ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَمَالُهُ أَقْلُ مِنْ دَيْنِهِ، وَتَصَرَّفَ فِيهِ بِالْهَبَةِ بِأَنْ وَهَبَ مَنْ وَجَدَ مِنَ النَّاسِ، فَتَصَرَّفَهُ صَحِيحٌ.

مثال ذلك: رَجُلٌ عِنْدَهُ مَالٌ يُسَاوِي عَشْرَةَ آلَافٍ رِيَالٍ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَبْلُغُ عَشْرِينَ أَلْفَ رِيَالٍ، فَدَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ، فَهَلْ يَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ بَيْعَ وَهْبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَوَقْفٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

الجواب: ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ تَصَرُّفَهُ صَحِيحٌ وَلَوْ أَضَرَّ بِالْغُرْمَاءِ وَلَكِنَّهُ



= آثم، وهذا هو المذهب<sup>(١)</sup>.

واختار شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ تَصَرَّفَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ إِنْ كَانَ مُضِرًّا بِالْغُرْمَاءِ فهو غير صحيح ولا نافذ، وإن كان غير مُضِرٍّ فهو صحيح ونافذ، وهذا أصح.

ووجهه: أَنْ تَصَرَّفَهُ فِي مَالِهِ تَصَرُّفًا يَضُرُّ الْغُرْمَاءَ حَرَامٌ - حتى على المذهب<sup>(٣)</sup> - وَالشَّيْءُ الْحَرَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَذَ؛ لِأَنَّهُ تَنْفِذُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مُضَادَّةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثَّةَ شَرْطٍ»<sup>(٤)</sup> ولهذا سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْمَدِينِ، هَلْ يَتَصَدَّقُ أَوْ لَا؟ قَالَ: بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ كَالْحَبْزَةِ وَشِبْهِهَا، وَأَمَّا مَا يَضُرُّ بِالْغُرْمَاءِ فَلَا يَجُوزُ<sup>(٥)</sup>.

عَلَى أَنَّنَا نَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِالْقَلِيلِ مَا دَامَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرُ مِمَّا عِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ مَعَ الْقَلِيلِ كَثِيرٌ، فَإِذَا قُلْنَا: تَصَدَّقْ - مثلاً - بِدِرْهَمٍ عَلَى هَذَا الْفَقِيرِ، فَجَاءَ فَقِيرٌ آخَرُ: تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ، وَهَلُمَّ جَرًّا، فَصَارَ الْقَلِيلُ كَثِيرًا فَلَمْنَعُ أَوَّلِي؛ وَلَآنِنَا إِذَا مَنَعْنَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَقُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَصَدَّقَ صَارَ ذَلِكَ أَشْحَذَ لِهَمَّتِهِ فِي وَفَاءِ دَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَبْقَى لَا يَتَصَدَّقُ.

وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ، وَمَعَهُ مَالٌ الْآنَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْتَمِرَ بِهِ،

(١) الإنصاف (٢٤٧/١٣) وما بعدها.

(٢) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٨/٤).

(٣) الإنصاف (٢٤٧/١٣) وما بعدها.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع النساء، رقم (٢١٥٥)، ومسلم: كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ».

(٥) الإنصاف (٢٤٧/١٣) وما بعدها.

= فَإِنَّا نَقُولُ: لَا تَعْتَمِرْ، وَهَذَا حَرَامٌ عَلَيْكَ، قَالَ: مَا أَدَّيْتُ الْفَرِيضَةَ، قُلْنَا: لَا فَرِيضَةَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ وُجُوبِ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ أَلَّا يَكُونَ عَلَى الْإِنْسَانِ دَيْنٌ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ فَرِيضَةٌ الْآنَ، قَالَ: زُمَلَانِي يَحْجُونَ، قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ، فَلَا يُمَكِّنُ حَتَّى تُؤَقِّيَ الدِّينَ.

فَإِذَا قَالَ: يُرِيدُونَ أَنْ أَذْهَبَ مَعَهُمْ مَجَانًّا، فَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ:

إِنْ كَانَ يَمْنَعُهُ مِنْ عَمَلٍ يَكْسِبُ بِهِ فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَمْنَعُهُ وَهُوَ إِنْسَانٌ عَاطِلٌ لَيْسَ عِنْدَهُ عَمَلٌ، أَوْ جَاءَتْهُ الْإِجَازَةُ -مَثَلًا- فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَا يُضَرُّ بِالْغَرِيمِ فِي شَيْءٍ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ -نَسَأَلَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُمُ الْهَدَايَةَ- تَكُونُ عَلَيْهِمُ الدِّيُونُ وَيَقُومُونَ بِإِكْرَامِ النَّاسِ وَدَعْوَتِهِمْ كَمَا يَفْعَلُ الْغَنِيُّ، هَذَا خَطَأٌ! وَهُوَ آثِمٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدِّينِ وَاجِبٌ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ مُسْتَحَبَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْقِلُونَ هَذَا الْأَمْرَ، وَيَسْتَهِينُونَ بِأَمْرِ الدِّينِ، مَعَ أَنَّ أَمْرَ الدِّينِ عَظِيمٌ جِدًّا، حَتَّى إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا قُدِّمَتْ إِلَيْهِ جَنَازَةٌ وَعَلَيْهَا دَيْنٌ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>، وَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ، الرَّسُولُ ﷺ لَا يَشْفَعُ لَهُ!

وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- الرَّجُلُ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُكْفَرُ الشَّهَادَةُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشَّهَادَةِ قَالَ: «إِنَّمَا تُكْفَرُ كُلُّ شَيْءٍ» فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَوَالَاتِ، بَابُ إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ، رَقْمُ (٢٢٨٩)، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتُهُ، رَقْمُ (١٦١٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، .....

= فناده فقال: «إِلَّا الدِّينَ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ جَبْرِيلُ أَنْفًا»<sup>(١)</sup> فالتهاؤن بالدِّينِ ليس من العقل ولا من الشرع أيضًا.

والخلاصة الآن: يُحَجَّرُ على المدين إذا كان ماله أقل من دينه، لكن بشرط سؤال الغرماء أو بعضهم، فإن لم يسألوا فلا حرج إذا لم يُحَجَّرَ عليه، لكن الصحيح أنه محجور عليه شرعًا لا حكمًا، والدليل قول النبي ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»<sup>(٢)</sup>، والتبرُّع بماله يؤدي إلى المطل، وعدم الوفاء، فيكون ذلك ظلماً.

لكن يفترق عن المحجور عليه حكمًا بأن هذا يصح أن يتصرف في ماله بغير التبرُّع، فيجوز أن يتصرف لكن لا يتبرَّع، فيبيع ويشتري - مثلاً - ولا حرج، فهذا هو الفرق.

ولهذا نقول للمدين الذي ماله أقل من دينه ولم يُحَجَّرَ عليه: بع واشتر ليس ثمة مانع، لكن لا تتصدق ولا تتبرَّع، وإذا جاءه صاحب له وأراد أن يبيع عليه ما يساوي عشرة بثمانية فهذا لا يجوز؛ لأن هذا تبرُّع في الواقع.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ» يعني: لا يصح بعد الحجر أن يُقرَّ على شيء من ماله الذي بيده، ويصح إقراره في ذمته.

مثال ذلك: لما حَجَرْنَا عليه قال: هذه السَّيَّارَةُ لفلان، فلا يُقبَلُ إقراره على المال، لكن يُقبَلُ في ذمته وكيف ذلك؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهُ إِلَّا الدِّينَ، رقم (١٨٨٥) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ رقم (٢٢٨٧)، مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ شَيْئًا بَعْدَهُ<sup>[١]</sup> رَجَعَ فِيهِ<sup>[٢]</sup> إِنْ جَهِلَ حَجْرَهُ وَإِلَّا فَلَا<sup>[٣]</sup>، .....

= نقول: أَمَّا السَّيَّارَةُ الْآنَ فَإِنَّهَا تُبَاعُ وَيُوفَّى مِنْهَا الدِّينُ، وَأَمَّا الَّذِي أَقْرَأَ لَهُ بِالسَّيَّارَةِ فَيُطَالَبُ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ، وَيَقُولُ: أَعْطَيْتَنِي قِيمَةَ السَّيَّارَةِ، فَأَقْرَأُهُ عَلَى عَيْنِ مَالِهِ لَا يُقْبَلُ. وَالْحُكْمَةُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِثَلَا يَتَوَاطَأَ الْغَرِيمُ وَآخِرُ عَلَى الْإِقْرَارِ، بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ لِلْآخِرِ؛ مِنْ أَجْلِ الْأَيُّبِ فِي دِينِهِ.

مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ حَجَرْنَا عَلَيْهِ وَعِنْدَهُ سَيَّارَةٌ تَسَاوِي خَمْسِينَ أَلْفًا، فَجَاءَهُ صَاحِبُهَا فَقَالَ: يَا فُلَانُ أَقْرَأَ أَنَّ السَّيَّارَةَ لِي؛ مِنْ أَجْلِ الْأَيُّبِ فِي الدِّينِ، هَذَا وَارِدٌ لَا شَكَّ؛ وَلِهَذَا يُسَدُّ الْبَابُ.

كَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِشَخْصٍ: إِنَّ لَهُ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِي ذِمَّتِي، بَعْدَ أَنْ حَجَرْنَا عَلَيْهِ، فَهَذَا لَمْ يُقَرَّرْ بَعَيْنٍ وَإِنَّمَا أَقْرَأَ بِدَيْنٍ.

فُلْنَا: لَا يُقْبَلُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَعَ الْغُرَمَاءِ، وَلَكِنْ يُطَالَبُ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ التَّهْمَةَ حَاصِلَةٌ، فَقَدْ يَأْتِي إِنْسَانٌ صَاحِبًا لَهُ وَيَقُولُ: أَنْتَ عَلَيَّ دَرَاهِمُ لِلنَّاسِ، أَقْرَأَ لِي بِشَيْءٍ حَتَّى أَشَارِكَهُمْ، وَإِذَا أَخَذْتُهُ أَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ، وَهَذَا وَارِدٌ، فَإِنَّا نَقُولُ: لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالنِّسْبَةِ لِمُشَارَكَةِ الْغُرَمَاءِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِبَقَاءِ الدِّينِ فِي ذِمَّتِهِ فَهُوَ بَاقٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَلَا إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى مَالِهِ، يَعْنِي: عَلَى أَعْيَانِ مَالِهِ لَا يُقْبَلُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ شَيْئًا بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْحَجْرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «رَجَعَ فِيهِ» أَيُّ: فِيمَا بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنْ جَهِلَ حَجْرَهُ وَإِلَّا فَلَا» يَعْنِي: إِنْسَانٌ بَاعَ عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ شَيْئًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ -وَالْمُرَادُ أَنَّهُ بَاعَهُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ بِإِلَهِ لَمْ يَصِحَّ- ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ

وَأِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= مَحْجُورٌ عَلَيْهِ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: ارْجِعْ بِإِلَيْكَ وَلَا ضَرَرَ؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَ مَعَهُ بَعْدَ الْحَجْرِ غَيْرُ نَافِذٍ، حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ اسْتَعْمَلَهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَيَكْفِيكَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْكَ عَيْنُ مَالِكَ.

مثال هذا: رَجُلٌ بَاعَ عَلَى هَذَا الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ سَيَّارَةً بِخَمْسِينَ أَلْفًا، وَهُوَ لَا يَذَرِي أَنَّ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ ثُمَّ عَلِمَ، فَنَقُولُ: خَذِ السَّيَّارَةَ مَا دُمْتَ لَمْ تَعْلَمْ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ وَتَدْخُلُ السَّيَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ، تُبَاعُ وَتُوزَعُ عَلَى الْغُرَمَاءِ، وَلَا يُدْلِي مَعَ الْغُرَمَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ وَقَعَ بَعْدَ أَنْ مُنِعَ هَذَا مِنَ التَّصَرُّفِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ» الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي عَيْنِ مَالِهِ، فَإِذَا حَجَرْنَا عَلَى الرَّجُلِ؛ لَوْجُودِ ذِمِّهِ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا مَعَهُ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ وَلَوْ قَلَّ، فَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبِيعَ قَلَمًا وَلَا سَاعَةً وَلَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ أَعْيَانَ مَالِهِ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْغُرَمَاءِ، لَكِنْ إِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ فَلَا بَأْسَ، وَمَعْنَى تَصَرُّفِهِ فِي ذِمَّتِهِ أَيُّ: لَوْ اسْتَقْرَضَ مِنْ شَخْصٍ شَيْئًا فَلَا حَرَجَ.

فهذا الرَّجُلُ الَّذِي حَجَرْنَا عَلَيْهِ لَوْ احتَاجَ إِلَى مَالٍ وَاسْتَقْرَضَ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا حَرَجَ، فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَبْلُغُ عَشْرَةَ آلَافٍ، وَالْمَالُ الَّذِي عِنْدَهُ يُسَاوِي ثَمَانِيَةَ آلَافٍ، فَإِنَّا نَحْجُرُ عَلَيْهِ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ، فَإِذَا اسْتَقْرَضَ مِنْ شَخْصٍ مَالًا فَالْقَرْضُ هُنَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي الْمَالِ الَّذِي حَجَرْنَا عَلَيْهِ فِيهِ وَإِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِي ذِمَّتِهِ.

وكذلك -أيضًا- لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا لَكِنْ لَمْ يَشْتَرِ بَعَيْنِ مَالِهِ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى مِنْ شَخْصٍ بَيْتًا أَوْ سَيَّارَةً فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِي أَعْيَانِ الْمَالِ فَقَطْ، أَمَّا الذِّمَّةُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا حَجْرٌ.

أَوْ أَقَرَّ بَدَيْنٍ<sup>[١]</sup> أَوْ جِنَايَةٍ تُوجِبُ قَوْدًا<sup>[٢]</sup>.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَقَرَّ بَدَيْنٍ» أي: حال الحَجَرِ أَقَرَّ بَدَيْنٍ، يعني: أَنَّ هذا الرَّجُلَ الذي عليه عَشْرَةُ آلَافٍ، وعنده ثمانية، وَحَجَرْنَا عليه، بعدَ الحَجَرِ قال: في ذِمَّتِي لِفُلَانٍ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، فَإِنَّا لَا نَقْبَلُهُ عَلَى الْمَالِ الْمَوْجُودِ، نَقْبَلُهُ فِي ذِمَّتِي، فنَقُولُ: الْآنَ ثَبَتَ فِي ذِمَّتِكَ لِلَّذِي أَقَرَزْتَ لَهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، لَكِنْ لَا تُؤْخَذُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ مِنَ الْمَالِ؛ لَوْجِهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ بعدَ الحَجَرِ، وَالتَّصَرُّفَ بعدَ الحَجَرِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِحَّ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ.

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْمَدِينِ رَبِّمَا يَتَفَقُّ مَعَ شَخْصٍ وَيَقُولُ: سَأُقَرُّ لَكَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ رِيَالٍ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُشَارِكَ الْغُرَمَاءَ، فَإِذَا وُزِّعَتِ الدَّرَاهِمُ وَأَخَذَ هَذَا الْمُقَرُّ لَهُ الدَّرَاهِمَ أَعَادَهَا عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ.

[٢] قوله: «أَوْ جِنَايَةٍ تُوجِبُ قَوْدًا» أي: أَقَرَّ بِجِنَايَةٍ تُوجِبُ قَوْدًا، فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَهُ قَطَعَ يَدَ إِنْسَانٍ مِنَ الْمَفْصِلِ، أَوْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ قَطَعَ يَدَ إِنْسَانٍ مِنَ الْمَفْصِلِ وَاخْتَارَ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ الدِّيَّةَ.

فكَلِمَةُ «تُوجِبُ قَوْدًا» تَشْمَلُ مَا إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِجِنَايَةٍ تُوجِبُ قَوْدًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ، لَكِنْ لَا يُطَالَبُ بِالدِّيَّةِ إِلَّا بعدَ فِكِّ الْحَجَرِ.

وَالْجِنَايَةُ الَّتِي تُوجِبُ قَوْدًا: مِثْلُ أَنْ يُقَرَّ أَنَّهُ قَطَعَ يَدَ إِنْسَانٍ مِنَ الْمَفْصِلِ عَمْدًا، فَهَذِهِ جِنَايَةٌ تُوجِبُ الْقَوْدَ وَهُوَ الْقِصَاصُ، فنَقُولُ: الْإِفْرَارُ صَحِيحٌ، لَكِنَّ الْمُقَرَّ لَهُ إِذَا اخْتَارَ الدِّيَّةَ لَا يُشَارِكُ الْغُرَمَاءَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِفْرَارَ بعدَ الْحَجَرِ وَلَا يُطَالِبُهُ إِلَّا بعدَ فِكِّ الْحَجَرِ، مَا لَمْ يُطَالَبْ بِالْقَوْدِ، فَإِنْ طَالَبَ بِالْقَوْدِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُقَادَ، بَأْنُ قَالَ الْمُقَرُّ لَهُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ وَتُقَطَعَ يَدُهُ، قُلْنَا: لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ.

أَوْ مَالًا صَحَّ<sup>[١]</sup>، وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مَالًا صَحَّ» الجِنَايَةُ التي تَوْجِبُ المَالَ، مثلُ القَطْعِ من دونِ المَفْصِلِ، يعني: لو قَطَعَهُ مِنَ الذَّرَاعِ من دونِ المَفْصِلِ فلا قَوْدَ فيه، وإنَّما يَجِبُ المَالُ، والمَالُ إذا كان في الإنسانِ شَيْئَانِ فَإِنَّ في أَحَدِهِمَا نِصْفَ الدِّيَةِ، فهذا قَطَعَ يَدَهُ مِنْ نِصْفِ الذَّرَاعِ فلا قَوْدَ ولكن فيه نِصْفُ الدِّيَةِ، فإذا أَقَرَّ بذلك يُقْبَلُ الإِقْرَارُ، ولا يُطَالَبُ به إِلَّا بعد فَكِّ الحجرِ.

وظاهرُ كَلَامِ المَوْلَفِ أَنَّهُ لا فَرْقَ بين أن تكونَ الجِنَايَةُ جَدِيدَةً أو قَدِيمَةً، فلو فُرِضَ أَنَّ هذا الرَّجُلَ الذي أَقَرَّ المَحْجُورُ عليه بَأَنَّهُ هو الذي قَطَعَ يَدَهُ، أَنَّ يَدَهُ قد بَرِئَتْ منذَ زَمَنِ، والحَجْرُ ليس له إِلَّا عَشْرَةُ أَيَّامٍ فقط، فهنا نَعْلَمُ أَنَّ القَطْعَ كان قَبْلَ الحجرِ، وَأَنَّ الدِّيَةَ وَجَبَتْ قَبْلَ الحجرِ.

لكن نَقُولُ: شَرَطُ وُجُوبِ الدِّيَةِ هو الإِقْرَارُ ولم يكن إِلَّا بعد الحجرِ، واحْتِمَالُ أن يكونَ المَحْجُورُ عليه كاذبًا في إقْرَارِهِ وارِدٌ.

فالْمُهْمُ: أَنَّهُ لو أَقَرَّ بِجِنَايَةٍ تَوْجِبُ قَوْدًا أو مَالًا فالإِقْرَارُ صَحِيحٌ، لكن لا يُطَالَبُ به إِلَّا بعد فَكِّ الحجرِ.

وكذلك لو كان له عَبْدٌ وَأَقَرَّ بِأَنَّ عَبْدَهُ جَنَى، والعَبْدُ مِنْ جُمْلَةِ المَالِ يُبَاعُ في الدِّينِ، فَإِنَّا لا نَقْبَلُهُ إِلَّا بعد فَكِّ الحجرِ، أَمَّا الآنَ فلا.

[٢] قوله: «وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ» أي: بما أَقَرَّ به بعد فَكِّ الحجرِ، وَيُقَالُ: الحجرُ إذا أُعْطِيَنا الغُرْماءُ ما وَجَدُوهُ مِنْ مَالِهِ، فإذا قُسِّمَ ما وَجَدْنَا مِنْ مَالِهِ على الغُرْماءِ فقد انْتَهَى الحجرُ، فَيُطَالَبُ بما أَقَرَّ به وَيُطَالَبُ بما ثَبَتَ في ذِمَّتِهِ، فَإِنْ حَجَرْنَا عليه مَرَّةً ثَانِيَةً شَارَكَ مَنْ أَقَرَّ لَهُمْ غُرْمَاءُ الْأَوَّلِينَ، فالأَحْكَامُ التي تَتَرْتَّبُ على الحجرِ هي:

وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ<sup>[١]</sup> وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ بِقَدْرِ دُيُونِ غُرْمَائِهِ<sup>[٢]</sup>.

= الأول: لا ينفذ تصرفه في ماله.

الثاني: أن إقراره بعد الحجر لا يصح على ماله، ولكن يصح في ذمته ويطلب به بعد فك الحجر.

[١] قوله رحمه الله: «وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ» هذا هو الحكم الثالث، الحاكم أي: القاضي، وهل المراد أن الحاكم نفسه يتولى بيعه، فيقف في السوق ويقول: من يشتري هذا، أو يأمر من يبيع؟

الجواب: الثاني؛ لأن الحاكم عادة -الذي هو القاضي- لا يقف في الأسواق يقول: من يشتري هذا المال؟ لكن يأمر من يبيع ماله، أي: مال المحجور عليه، لكن بشرط ألا يكون ماله من جنس الدين، فإن كان من جنس الدين فإنه لا يبيعه؛ لأنه لا حاجة للبيع حيثئذ، ولأن البيع قد يضّر هذا المحجور عليه، فربما يباع الشيء بأقل من قيمته، والبيع يحتاج إلى نقل وتفريغ وأجرة دلال، وهذا ضرر على المحجور عليه.

[٢] قوله: «وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ بِقَدْرِ دُيُونِ غُرْمَائِهِ» أي: ثمن المبيع يقسم بقدر ديون الغرماء، ولا فرق بين ما ثبت قريباً وما ثبت بعيداً، بمعنى: أننا لا نقدّم الدين الأول على الدين الثاني.

وكيفية ذلك أن تنسب الموجود للدين، فما حصل من النسبة فهو لكل واحد من دينه بقدر تلك النسبة.

مثال ذلك: الدين عشرة آلاف ريال والموجود ثمانية، أنسب الثمانية إلى العشرة تكن أربعة أخماس، فلكل واحد من الغرماء أربعة أخماس ماله، فمن له ألف نعطيه



وَلَا يَحِلُّ مُوَجَّلٌ بِفَلَسٍ<sup>[١]</sup> وَلَا بِمَوْتٍ<sup>[٢]</sup> إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ مِليءٍ<sup>[٣]</sup>

= ثمانِي مِثَّةٍ، وَمَنْ لَهُ مِثَّةٌ نُعْطِيهِ ثَمَانِينَ، وَإِذَا كَانَ دَيْنُ أَحَدِهِمْ خَمْسَةَ رِيَالٍ فَإِنَّا نُعْطِيهِ أَرْبَعَةَ رِيَالٍ، وَهَلُمَّ جَرًّا؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ هَكَذَا تَكُونُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَحِلُّ مُوَجَّلٌ بِفَلَسٍ» يَعْنِي: إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ دَيْنٌ مُوَجَّلٌ وَحُجِرَ عَلَيْهِ فَهَلْ يَحِلُّ الدَّيْنُ أَوْ يَبْقَى عَلَى أَجَلِهِ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّهُ لَا يَحِلُّ، فَيَبْقَى عَلَى أَجَلِهِ وَيُطَالَبُ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ.

مِثَالُ هَذَا: إِنْسَانٌ اسْتَدَانَ مِنْ شَخْصٍ دَيْنًا لِمُدَّةِ سَنَةٍ، وَفِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ حُجِرَ عَلَى الْمَدِينِ، فَجَاءَ صَاحِبُ الدَّيْنِ؛ لِيُطَالَبَ مَعَ الْغُرَمَاءِ، فَنَقُولُ: لَا حَقَّ لَكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ دَيْنُكَ الْمُوَجَّلُ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ لِلْمَدِينِ، وَحَقُّ الْمَدِينِ لَا يَسْقُطُ بِفَلْسِهِ.

فَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الدَّيْنِ الْمُوَجَّلِ: أَنْتُمْ لَمَّا حَجَرْتُمْ عَلَيْهِ سَوْفَ تَبِيعُونَ مَالَهُ، وَلَا يَبْقَى لِي شَيْءٌ، فَإِنَّا نَقُولُ: لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَكَ فِيهِ، بَلْ أَنْتَ عَلَى حَقِّكَ، وَرَبَّمَا إِذَا حَلَّ دَيْنُكَ يَأْتِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِرِزْقٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا بِمَوْتٍ» كَذَلِكَ لَا يَحِلُّ الْمُوَجَّلُ بِمَوْتٍ، أَيْ مَوْتِ الْمَدِينِ إِلَّا أَنْ الْمُؤَلِّفَ اسْتَشْنَى فَقَالَ:

[٣] قَوْلُهُ: «إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ مِليءٍ» فَإِنْ لَمْ يُوثِّقُوا حَلَّ.

مِثَالُ هَذَا: رَجُلٌ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ يَحِلُّ بَعْدَ سَنَةٍ، ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ فَهَلْ يَحِلُّ الدَّيْنُ؟

الْجَوَابُ: لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّ الْمَالَ انْتَقَلَ إِلَى الْوَرِثَةِ بِأَعْيَانِهِ وَأَوْصَافِهِ، وَمِنْ أَوْصَافِهِ أَنَّهُ مُوَجَّلٌ، فَالْحَقُّ لِلْوَرِثَةِ الْآنَ، فَإِذَا قَالُوا: لَنْ نُوفِّكَ؛ لِأَنَّ دَيْنَكَ لَمْ يَحِلَّ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ،

= ولكن اشترط المؤلف «إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ مِلِّيٍّ» يعني إذا قالوا: حَقُّكَ الْآنَ لم يَحِلَّ ولا تُطالِبنا بشيءٍ.

فإذا قال: أَخْشَى أَنْ تَقْتَسِمُوا الْمَالَ وَيَضِيعَ حَقِّي، قالوا: لك هذا الْبَيْتُ رَهْنًا، وَالْبَيْتُ يُسَاوِي عِشْرِينَ أَلْفًا، وَالذَّيْنُ عَشْرَةُ آلَافٍ، وهذا الرَّهْنُ يَكْفِي لِلذَّيْنِ، فإذا لم يَرَهْنُوهُ شَيْئًا، وقال: قَدِّمُوا لِي كَفِيلًا، قالوا: هذا فُلَانٌ يَكْفُلُ دَيْنَكَ، نَظَرْنَا فَإِنْ كَانَ مَلِيًّا لَمْ يَحِلَّ الذَّيْنُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مِلِّيٍّ حَلَّ الذَّيْنُ.

وَالْمِلِّيُّ: هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبَدَنِهِ.

فَالْمِلِّيُّ بِمَالِهِ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ تَكْفِي لِهَذَا الذَّيْنِ.

وَالْقَادِرُ بَبَدَنِهِ: أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُمَكِّنُ إِحْضَارَهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ عِنْدَ التَّحَاكُمِ.

وَالْقَادِرُ بِقَوْلِهِ: أَلَّا يَكُونَ مُمَاطِلًا، فيقول: غَدًا، بَعْدَ غَدٍ، وَمُطَاطِلٌ، فإذا أَتَوْا بِكَفِيلٍ غَنِيَ لَوْ أَبَى أَنْ يُؤَفِّيَ حُوكِمَ فَالذَّيْنُ لَا يَحِلُّ.

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «أَوْ كَفِيلٍ مِلِّيٍّ» أَنَّهُمْ لَوْ جَاؤُوا بِكَفِيلٍ غَيْرِ مِلِّيٍّ فَإِنَّ الذَّيْنَ يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ يَضِيعُ حَقُّ الدَّائِنِ، فإذا جَاؤُوا إِلَيْهِ بِكَفِيلٍ، وَالكَفِيلُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا أَلْفَ رِيَالٍ، وَالذَّيْنُ عَشْرَةُ آلَافٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَلِيًّا بِمَالِهِ، وَإِذَا أَتَوْا بِكَفِيلٍ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّهُ مُمَاطِلٌ لَا يَكَادُ يُخْرِجُ الْحَقَّ مِنْهُ، فَهَذَا -أَيْضًا- لَا يَكْفِي فِي إِخْرَازِهِ.

فَلَوْ أَتَوْا بِإِنْسَانٍ غَنِيٍّ وَعِنْدَهُ مَالٌ وَغَيْرُ مَعْرُوفٍ بِالْمُطَاطَلَةِ، لَكِنْ لَوْ مَاطَلَ لَمْ نَتَمَكَّنْ مِنْ إِخْضَارِهِ إِلَى الْقَضَاءِ، إِمَّا لِأَنَّهُ ذُو سُلْطَانٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ إِلَى الْقَضَاءِ؛

= وإما لأنه قريبٌ للإنسانٍ يُحْجَلُ أنْ يَجْرَّ قَرِيبَهُ إِلَى الْقَضَاءِ كَأَبِيهِ - مثلاً - فهنا نقول: هذا الكَفِيلُ لا يَكْفِي فَيَحْلُ الدَّيْنُ؛ لئَلَّا يَضِيعَ حَقُّ الدَّائِنِ.

وعلى هذا: فإذا تُوَفِّي رَجُلٌ وعليه دَيْنٌ لآخرٍ يَحْلُ بعد سَنَةٍ، وجاءَ صاحِبُ الدَّيْنِ يُطالِبُ الوَرَثَةَ، ففيه تَفْصِيلٌ:

إِنْ أَعْطَوْهُ رَهْنًا يَكْفِي، أو أقاموا كَفِيلًا مَلِيًّا فَإِنَّ الدَّيْنَ لا يَحْلُ، وإلَّا فَإِنَّ الدَّيْنَ يَحْلُ، وَيُطالِبُ صاحِبُ الدَّيْنِ الوَرَثَةَ بِدَيْنِهِ.

بَقِيَ أنْ يُقالَ: إذا كان هذا الدَّيْنُ ثَمَنَ مَبِيعٍ، فالغالبُ أنَّ الدَّيْنَ إذا كان ثَمَنَ مَبِيعٍ سوفَ يَزِيدُ على الثَّمَنِ الحاضِرِ، فإذا كُنْتُ أبيعُ هذه السَّيَّارةَ بَعَشْرَةِ آلافِ اليَوْمِ، سأبيعُها إذا كانَ الثَّمَنُ مُوجَّلاً باثْنَيْ عَشَرَ ألفًا، مثلاً.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ اشْتَرَى سَيَّارَةً مِنْ شَخْصٍ باثْنَيْ عَشَرَ ألفًا إلى سَنَةٍ، وَثَمَنُها الحاضِرُ عَشْرَةُ آلافٍ، ثم ماتَ يَوْمَ شِرَائِهِ، ولم يكنْ عند الوَرَثَةِ رَهْنٌ يُحَرِّزُ، ولم يَأْتُوا بِكَفِيلٍ، فَحَلَّ الدَّيْنُ، فهل للدَّائِنِ أنْ يَأْخُذَ جَمِيعَ الدَّيْنِ أو لا يَأْخُذُ إِلَّا ثَمَنَهُ الحاضِرَ؟

الجوابُ: على المَذْهَبِ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ يَحْلُ بِكَامِلِهِ ولا يَنْزِلُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لَأَنَّهُ ثَبَتَ فِي ذِمَّةِ المَيِّتِ اثْنَا عَشَرَ ألفًا، والمَيِّتُ لو كانَ حَيًّا لم يُوَفَّ إِلَّا بعد سَنَةٍ.

لكنْ لو قِيلَ: بَأَنَّهُ إذا ماتَ بِمِثْلِ هذه السَّرْعَةِ في يَوْمِهِ، فينبغي أنْ يُثَبَّتَ لَهُ قِيَمَةُ السَّيَّارَةِ في اليَوْمِ الحاضِرِ؛ لِأَنَّ السَّعْرَ لم يَتَغَيَّرْ، أو يُقالُ له: خُذْ سَيَّارَتَكَ لم يَأْتِها شَيْءٌ.

فالخلاصةُ الآنَ: إذا أَفْلَسَ الرَّجُلُ المَدِينُ فَإِنَّهُ لا يَحْلُ دَيْنُهُ ويبقى مُوجَّلاً.

(١) الإنصاف (١٣/ ٣٢٦) وما بعدها.

وَإِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ رَجَعَ عَلَى الْغُرْمَاءِ بِقِسْطِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= وإذا مات المدين، فإن فيه تفصيلاً: فإن وثق الورثة من له الدين برهن يكفي، أو أتوا بكفيل مليء فالدين باق لا يحل؛ لأنه لا ضرر على صاحب الدين، وأما إذا لم يأتوا برهن أو لم يأتوا بكفيل مليء فإنه يحل الدين؛ لئلا يضيع حقه. بقي علينا الإشكال الذي أوردناه: هل يحل الدين بكامله، أو يخص منه ما كان زائداً على الثمن الحاضر؟

فالمذهب<sup>(١)</sup> أنه يحل الدين بكامله؛ لأنه دين ثبت في ذمة الميت فيبقى على ما هو عليه، والذي ينبغي أن يقال: إنه لا يحل الدين بكامله؛ لئلا نظلم الورثة.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ رَجَعَ عَلَى الْغُرْمَاءِ بِقِسْطِهِ» أي: بعد قسمة ماله، يعني: حجزنا على الرجل، وقسمنا ماله، ولم يبق عنده شيء، ظهر بعد ذلك غريم لم يعلموا به من قبل، وقد سبق دينه الحجز عليه، قال المؤلف: «رَجَعَ عَلَى الْغُرْمَاءِ بِقِسْطِهِ».

وما قسطه؟ ننظر نسبة دينه إلى ما أخذه الغرماء، فإذا وجدناه نصف ما أخذه الغرماء يرجع على كل واحد بنصف ما أخذ، ولو الربع يرجع على كل واحد برُبع ما أخذ.

مثال ذلك: الدين ثمانية آلاف والموجود ستة آلاف، قسمنا الستة بين الغرماء، ثم ظهر غريم دينه أربعة آلاف، فإنك تضمها إلى الدين السابق فيكون مجموع الدين اثني عشر ألفاً، ونسبة الدين الذي ظهر إلى مجموع الدين الثلث، فيرجع على كل واحد بثُلث نصيبه.

(١) الإنصاف (١٣/٣٢٦) وما بعدها.

وَلَا يَفُكُّ حَجْرُهُ إِلَّا حَاكِمٌ<sup>[١]</sup>.

## فصل

وَيُحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لِحِطَّتِهِمْ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَفُكُّ حَجْرُهُ إِلَّا حَاكِمٌ» أي: حَجَرَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ لَا يَفُكُّهُ إِلَّا حَاكِمٌ، وَالتَّعْلِيلُ: لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، وَمَا ثَبَتَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِحُكْمِهِ.

فَلَا نَقُولُ: إِنَّا إِذَا قَسَمْنَا مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ أَنْفَكَ الْحَجْرُ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَفُكَّهُ الْحَاكِمُ، وَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يُبَادِرَ بِفَكَ الْحَجْرِ عَنْهُ فَلَا يُطَالُ.

فَمَثَلًا: نَحْنُ قَسَمْنَا مَالَهُ الْمَوْجُودَ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ يَوْمَ السَّبْتِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُؤَخِّرَ فَكَّ الْحَجْرِ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَيْهِ، بَلْ نَقُولُ: يَجِبُ أَنْ يَفُكَّهُ فَوْرَ قِسْمَتِهِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لِحِطَّتِهِمْ» هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَجْرِ، وَهُوَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لِحِطَّتِ نَفْسِهِ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ:

السَّفِيهُ: وَهُوَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَالِ، فَهُوَ بِالْغِيِّ عَاقِلٌ لَكِنْ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَالِ، فَيَذْهَبُ يَشْتَرِي بِهِ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا فَائِدَةَ.

الصَّغِيرُ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ.

الْمَجْنُونُ: وَهُوَ فَاقِدُ الْعَقْلِ.

فَهُوَ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ يُحْجَرُ عَلَيْهِمْ، فَلَا يُمَكِّنُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِمْ، لَكِنْ لِحِطَّتِهِمْ لَا لِحِطَّتِ غَيْرِهِمْ، فَإِذَا كَانَ السَّفِيهُ مُرَاهِقًا حَجَرْنَا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ، هُمَا: السَّفَهُ وَالصَّغَرُ،

وَمَنْ أَعْطَاهُمْ مَالَهُ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا رَجَعَ بَعْيُهُ، وَإِنْ أَتْلَفُوهُ لَمْ يَضْمَنُوا<sup>[١]</sup>، .....

= ولكن لا بأس أن نُعْطِيَهُ مَا يَتَصَرَّفُ بِهِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ لِخُتْبَرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَإِنْ آتَيْنَاهُم مِّنْ فَضْلٍ فَزَعَجُوا عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ نَبْهِي قُلُوبَهُمْ فَلَا يُفْقَهُونَ إِشْرَاقَ الذِّكْرِ وَلَا مَجْهُولَ غَيْبِهِمْ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنضِبْ عَلَيْنَا لُؤْلُؤًا مِّنْ نَّارٍ يَلْقَاهُ فِي نَارٍ خَالِدًا وَسَيُقَرَّبُ إِلَيْنَا فِي الْمَوْتِ الْكَافِرُ إِنَّا ذُكِّرُوا وَلَٰكِن يَعْصُونَ﴾ [النساء: ٦] بمعنى أَنَّا لَا نَحْجُرُ عَلَيْهِ حَجْرًا تَامًّا، بَلْ نُعْطِيهِ مَا يَتَصَرَّفُ بِهِ بِقَدْرِهِ، حَتَّى نَعْرِفَ أَنَّهُ يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ، فَإِذَا بَلَغَ أُعْطِيَانَهُ مَالَهُ.

وَالْمَجْنُونُ هَلْ نُعْطِيهِ شَيْئًا لِلَاخْتِبَارِ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّهُ مَجْنُونٌ، فَلَوْ أُعْطِيَانَهُ أَيُّ شَيْءٍ فَسَوْفَ يُفْسِدُهُ.

وَالسَّفِيهُ الْبَالِغُ كَالْمُرَاهِقِ، بِمَعْنَى أَنَّا لَا نُمْكِّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ كَمَا يُرِيدُ، وَلَكِنْ نُعْطِيهِ شَيْئًا مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْيَسِيرَةِ.

وَأُطْلِقَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ فَلَمْ يَقُلْ: يُحْجَرُ عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ أَوْ فِي ذِمَّتِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ مُحْجُورٌ عَلَيْهِمْ فِي الْأَمْوَالِ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يَتَصَرَّفُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَفِي الذِّمَّةِ: بِمَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يَتَصَرَّفُونَ فِي ذِمَّتِهِمْ، فَلَا يَسْتَقْرِضُونَ وَلَا يَشْتَرُونَ شَيْئًا بِدَيْنٍ؛ لِأَنَّهُمْ مُحْجُورٌ عَلَيْهِمْ فِي الْمَالِ وَالذِّمَّةِ.

وقوله: «لِحِطَّتِهِمْ» هذه إشارة إلى الْحِكْمَةِ مِنَ الْحَجْرِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ حَظُّهُمْ وَمَنْفَعَتُهُمْ، فَلَسْنَا نَحْجُرُ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ بَابِ التَّضْيِيقِ وَلَكِنْ مِنْ بَابِ الْمَصْلَحَةِ.

[١] قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَمَنْ أَعْطَاهُمْ مَالَهُ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا رَجَعَ بَعْيُهُ وَإِنْ أَتْلَفُوهُ لَمْ يَضْمَنُوا» «مَنْ أَعْطَاهُمْ» (مَنْ) اسْمُ شَرْطٍ، وَاسْمُ الشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، يَعْنِي: أَيُّ إِنْسَانٍ أَعْطَاهُمْ مَالَهُ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا رَجَعَ بَعْيُهُ، وَإِنْ أَتْلَفُوهُ لَمْ يَضْمَنُوا.

مثال ذلك: رَجُلٌ بَاعَ عَلَى السَّفِيهِ سَاعَةً، ثُمَّ إِنَّ السَّفِيهِ أَتْلَفَهَا، فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ؟

الجواب: لا يصح، فإن كان أخذ ثمنها من السفية وجب عليه رده.

وهل يضمها هذا السفية؟

الجواب: لا يضمها؛ لأن الرجل هو الذي سلطه على ماله فلا يضم.

وكذلك لو جاء إنسان سفية لشخص فقال: أقرضني مئة ريال، وهو يعرفه، فقال: هذه مئة ريال، فلو أئلف هذا السفية مئة الريال فإنه لا يضمها، لكن إن بقيت المئة في يده فلمن أقرضه إياها أن يأخذها منه؛ لأن هذا التصرف غير صحيح.

وإذا قدر أن هذا السفية اشترى بها حاجة، فهل يرجع عليه بها؟

الجواب: نعم، يرجع؛ لأن البدل له حكم المبدل، فإذا جاء هذا السفية إلى شخص، وقال: أقرضني مئة ريال، قال له: هذه مئة ريال، فذهب واشترى بها ساعة، فهل يرجع الذي أعطاه المئة ريال بالساعة أو لا؟

الجواب: يرجع؛ لأنها بدل ماله، لو وجد ماله عند السفية لأخذه، فكذلك إذا وجد بدله، أما لو اشترى هذا السفية بالمئة ريال حلوى وأكلها، أو بطيخاً وأكله، أو عمل بها وليمة دعا إليها أصحابه وأكلها، فإنه لا يضم؛ لأنه هو الذي سلطه على ماله وهذا سفية، فكيف تُعطي مالك للسفهاء؟!

ومثل ذلك الصغير، فلو جاء الصغير وقال لشخص: سلطني عشرة ريالات، فقال له: خذ هذه العشرة، فأخذها الصغير واشترى بها أشياء وأئلفها فلا يضم الصغير، لكن لو وجد العشرة بيده أخذها منه؛ لأنها عين ماله.

ولو جاء الصغير وقال لرجل: إن أبي يقول لك: من فضلك أقرضني مئة ريال،

= فادّعى أن أباه أو صاه بذلك، فأقرضه، ثم إن الصبي أثلفها، هل يضمن؟

الجواب فيه تفصيل: إن صدق الوالد ابنه فإن الأب يضمن؛ لأن الولد قبضها وكيلاً عن أبيه، فإذا تلفت بيد الولد كأنما تلفت بيد أبيه، وإن قال: لم أرسله ولا علمت بذلك فلا ضمان على الصبي؛ لأن هذا الرجل هو الذي سلط الصغير على ماله.

والذي قرّزناه هو مقتضى كلام الفقهاء رحمهم الله لكن فيه إشكال؛ لأنها جرت العادة في مثل هذا أن الإنسان يقول لابنه، الذي لم يبلغ بأن يكون مراهقاً، أو له إحدى عشرة سنة أو ما أشبه ذلك: يا بني اذهب لجارنا، وقل له: أقرضني مئة ريال مثلاً، فهنا لا شك أن الرجل لم يعطه مئة ريال إلا وهو واثق من أن أباه قد أوصاه، وإلا لم يعطه.

فهذه المسألة عندي فيها توقف، وهو أنه إذا جرت العادة بأن صاحبه يرسل إليه ولده ليستقرض منه، فينبغي أن يقال: إنه يضمن، لكن في هذه الحال الذي يضمن هو الوالد؛ لأن الرجل إنما أقرضه بناءً على أن أباه أرسله.

هذا إذا كانت العادة جارية بينهما مُطَرِّدَةً، أمّا إذا لم تكن العادة جارية مُطَرِّدَةً فإن هذا الصغير لا يضمن، والدة -أيضاً- لا يضمن إذا كذّبه.

وقوله: «وَمَنْ أَعْطَاهُمْ» ذكرنا أنها عامّة، فإذا كان الذي أعطاهم مثلهم، يعني: صغيراً أعطى صغيراً، وتلف المال عند الصغير، فهل نقول: عليهم الضمان؛ لأن عطية الصغير هنا غير مُعْتَبَرَةٍ، فكأن الصغير الذي أعطى المال أثلفه بدون إعطاء؛ لأن هذا الإعطاء غير مُعْتَبَرٍ؛ لكونه ممن لا يصح تصرفه؟ أو نقول: إن هذا الصغير لما سلط الصغير على المال فإنه لا ضمان؟



وَيَلْزَمُهُمْ أَرْضُ الْجِنَايَةِ<sup>[١]</sup>، وَضَمَانُ مَالٍ مَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ<sup>[٢]</sup>.

= الأَقْرَبُ: الضَّمانُ؛ لأنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ مَضْمُونٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِعْطَاءُ الصَّغِيرِ لِمِثْلِهِمْ لَا عِبْرَةَ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَلْزَمُهُمْ أَرْضُ الْجِنَايَةِ» يَعْنِي: إِذَا جَنَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ فَإِنَّ أَرْضَ الْجِنَايَةِ -أَي: مَا تَقَدَّرُ بِهِ الْجِنَايَةُ- لَازِمٌ لَهُمْ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْجِنَايَةُ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى الْمَالِ، فَلَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ اعْتَدَوْا عَلَى شَاةٍ إِنْسَانٍ وَكَسَرُوهَا لَزِمَهُمْ أَرْضُ الْجِنَايَةِ، وَلَوْ اعْتَدَوْا عَلَيْهِ نَفْسِهِ وَكَسَرُوا يَدَهُ لَزِمَهُمْ أَرْضُ الْجِنَايَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْمُكَلَّفِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ؛ إِذْ إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَاحَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَضِيعَ حَقٌّ بِعَمَلٍ مُكَلَّفٍ أَوْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَضْمَنَ، لَكِنْ إِنْ كَانَتْ دِيَّةٌ فَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَ ثُلُثِ الدِّيَّةِ فَهُوَ عَلَيْهِ نَفْسِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَضَمَانُ مَالٍ مَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ» حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَمَيِّزٌ، فَلَوْ أَنَّ الْمَجْنُونَ اعْتَدَى عَلَى مَالِ إِنْسَانٍ وَأَحْرَقَهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَيْهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ بِاعْتِبَارِ حَقِّ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا لَا يَأْتُمُّ الْمَجْنُونَ، وَلَا السَّفِيهَ، وَلَا الصَّغِيرَ، وَيَأْتُمُّ السَّفِيهَ إِذَا كَانَ بِالْغَا، وَلَكِنَّ الضَّمانَ لَازِمٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ لِلْآدَمِيِّ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ نَائِمًا انْقَلَبَ عَلَى مَالٍ أَحَدٍ وَأَثْلَفَهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ يَسْتَوِي فِيهِ الْعَامِدُ وَالْمُخْطِئُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَالٌ فَإِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلِيِّهِمْ، لَكِنْ يَبْقَى فِي ذِمَّتِهِمْ حَتَّى يَكْبُرُوا وَيَتَوَطَّفُوا أَوْ يَتَّجِرُوا وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ.

وَأِنْ تَمَّ لِصَغِيرٍ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً<sup>(١)</sup> أَوْ نَبَتَ حَوْلَ قُبُلِهِ شَعْرٌ خَشِنٌ أَوْ أَنْزَلَ<sup>(٢)</sup>،

= فخلاصة هذا: أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ مُحْجُورٌ عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَذِمَّتِهِمْ، وَأَنَّ مَنْ سَلَطَهُمْ عَلَى مَالِهِ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَلَطَهُمْ عَلَى مَالِهِ، وَأَمَّا إِنْ اعْتَدَوْا هُمْ بَأَنْفُسِهِمْ فَعَلَيْهِمُ الضَّمَانُ، فَيَلْزَمُهُمْ أَرْضُ جَنَائِهِ وَضَمَانُ مَالٍ مَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ تَمَّ لِصَغِيرٍ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً» (خَمْسَ عَشْرَةَ) بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، وَكُلُّ الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ - مَا عدا اثْنَيْ عَشَرَ - مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَامًا، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، خَمْسَةَ عَشَرَ، سِتَّةَ عَشَرَ، وَسَبْعَةَ عَشَرَ، وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَأَحَدَ عَشَرَ أَيْضًا، أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ، أَيْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ، أَمَّا اثْنَا عَشَرَ فَإِنَّهَا بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، فَتَقُولُ: جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَأَكْرَمْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ نَبَتَ حَوْلَ قُبُلِهِ شَعْرٌ خَشِنٌ أَوْ أَنْزَلَ» هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ بِهَا يَخْصُلُ الْبُلُوغُ:

الْأَوَّلُ: إِذَا تَمَّ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَقَدْ حَصَلَ الْبُلُوغُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي».

وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ: «وَلَمْ يَرِنِي بَلَغْتُ»<sup>(١)</sup>.

«وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي وَرَأَيْ بَلَغْتُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهَا ابْنُ حِبَّانَ ٣٠ - ٣١ (٤٧٢٨)، وَالدَّارِقُطْنِي (١١٥/٤) وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٥٥/٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمَا، رَقْمُ (٢٦٦٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ،

بَابُ بَيَانِ سِنِ الْبُلُوغِ، رَقْمُ (١٨٦٨).

= الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «وَرَأَيْ بَلَغْتُ» لَأَنَّا لَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى - رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ - لَنَارَعَ مُنَازَعُ وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُجْزِهِ، لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ، وَلَا لِأَنَّهُ بَلَغَ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْقِتَالِ، إِمَّا لَضَعْفِ جِسْمِهِ، وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ، لَكِنْ رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُجْزِهِ لِعَدَمِ الْبُلُوغِ، وَلِلْبُلُوغِ أَجَازُهُ.

قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ خَلِيفَةُ فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا هُوَ حَدُّ الْبُلُوغِ. وَكَتَبَ إِلَى عَمَّالِهِ بِذَلِكَ <sup>(١)</sup>.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِذَا تَمَّ لِلْإِنْسَانِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَهُوَ بَالِغٌ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا فِي جِسْمِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَلَمْ، وَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ عَانَتُهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَفِي آخِرِ النَّهَارِ مُكَلَّفًا، إِذَا وُلِدَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَتَمَّ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ بَلَغَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُمَكِّنُ الْبُلُوغُ بَيْنَ دَقِيقَةٍ وَدَقِيقَةٍ؟

قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ حَدٍّ إِذَا اعْتَبَرْنَا الْبُلُوغَ بِالسِّنِينَ، حَتَّى لَوْ جَعَلْنَاهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً فَسَوْفَ يَبْلُغُ فِي آخِرِ النَّهَارِ، وَفِي أَوَّلِ النَّهَارِ لَيْسَ بِبَالِغٍ، حَتَّى فِي الْإِنْزَالِ إِذَا اخْتَلَمَ نِصْفَ النَّهَارِ، كَانَ أَوَّلَ النَّهَارِ غَيْرَ بَالِغٍ وَآخِرَهُ بَالِغًا، فَلَا بُدَّ مِنْ حَدٍّ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ إِشْكَالٌ:

حَيْثُ يَقُولُ: «إِنَّهُ عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَعُرِضَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً» فَالْفَرْقُ سَنَةً، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ أَحَدًا

(١) انظر التخریج السابق.

= في السَّنةِ الثَّالِثَةِ، وَالحَنْدَقُ فِي السَّنةِ الْخَامِسَةِ، فَكَيْفَ يُخْرَجُ هَذَا الْحَدِيثُ؟

يُمْكِنُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ كَانَ فِي أَحَدٍ فِي أَوَّلِ السَّنةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ، وَفِي الْحَنْدَقِ فِي آخِرِهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، يَعْنِي قَدْ بَلَغَهَا وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَجَاوَزَهَا، كَمَا نَقُولُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَهُ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً: هَذَا لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، يَعْنِي فَأَكْثَرَ.

الثَّانِي: أَنْ يَنْبَتَ حَوْلَ قُبُلِهِ شَعَرٌ خَشِنٌ - سِوَاءٍ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى - أَي: قَوِيٌّ صُلْبٌ؛ احْتِرَازًا مِنَ الشَّعْرِ النَّاعِمِ الْخَفِيفِ، فَهَذَا يَحْصُلُ حَتَّى لَا بِنَ عَشْرِ أَوْ أَقَلِّ، لَكِنَّ الشَّعَرَ الْحَشِينَ الْقَوِيَّ الصُّلْبَ هَذَا عَلَامَةُ الْبُلُوغِ، فَلَوْ نَبَتَتْ لِحْيَتُهُ وَلَمْ تَنْبُتْ عَائَتُهُ فَلَيْسَ بِبَالِغٍ، فَالْعِبْرَةُ هِيَ نَبَاتُ الْعَانَةِ، وَالِدَّلِيلُ حَدِيثُ عَطِيَّةِ الْقُرْظِيِّ «أَتَتْهُمْ عُرْضُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَبَتْ قُتِلَ وَمَنْ لَا فَلَا»<sup>(١)</sup> وَهَذَا يَكُونُ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْبُلُوغُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/ ٣١٠)؛ وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ فِي الْحُدُودِ، بَابُ فِي الْغَلَامِ يَصِيبُ الْحَدَّ، رَقْمُ (٤٤٠٤)؛ وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ السِّرِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّزُولِ عَلَى الْحَكَمِ، رَقْمُ (١٥٨٤)؛ وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ قَطْعِ السَّارِقِ، بَابُ حَدِّ الْبُلُوغِ وَذِكْرُ السِّنِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ أُقِيمَ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ، (٨/ ٩٢) وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، رَقْمُ (٢٥٤١)؛ وَالحَاكِمُ (٢/ ١٢٣)؛ وَابْنُ حِبَانَ (١١/ ١٠٣) (٤٧٨٠).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ» (٣/ ١٠٧): وَهُوَ كَمَا قَالَ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَخْرُجَا لِعَطِيَّةٍ وَمَا لَهُ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ. وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (١/ ٣٣٥).

أَوْ عَقَلَ مَجْنُونٌ<sup>[١]</sup> وَرَشِدٌ<sup>[٢]</sup>.....

= وقوله: «نَبَتَ» ظاهره أَنَّهُ نَبَتَ بدون علاج، أَمَّا لو كان هناك علاجٌ بَأَنِ ادَّهَنَ هذا الصَّبِيُّ بذهنٍ يَنْبُتُ به الشَّعرُ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْبُلُوغُ بذلك؛ لَأَنَّ هذه مُعَالَجَةٌ، لكنْ إِذَا نَبَتَ بالطَّبِيعَةِ فهذا يَحْصُلُ به الْبُلُوغُ.

وقوله: «أَوْ أَنْزَلَ» هذا هو الثَّالثُ، أَي: أَنْزَلَ مَنِيًّا، سواءً في اليَقَظَةِ أَمْ في المنامِ بِشَهْوَةٍ، فَإِنَّهُ يُحَكِّمُ ببلوغِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَنْذِرُوا كَمَا اسْتَنْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٩].

ولقوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] والإنسانُ يَبْلُغُ النِّكَاحَ إِذَا أَنْزَلَ؛ لِأَنَّهُ صَالِحٌ الْآنَ لِلتَّزْوِجِ؛ حَيْثُ يُنْجِبُ بهذا الإنزالِ، وهذه علامةٌ على الْبُلُوغِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا الْعَلَامَتَانِ السَّابِقَتَانِ ففِيهِمَا خِلَافٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فلو أَنْزَلَ بِمُحَاوَلَةٍ إِنْزَالٍ كَأَن عَالَجَ نَفْسَهُ وَحَرَكَ بَدَنَهُ حَتَّى أَنْزَلَ -يعني بدونِ اخْتِلَامٍ- حَصَلَ الْبُلُوغُ بذلك، وكذلك لو قَبَّلَ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً -حَرَامٌ عَلَيْهِ تَقْبِيلُهَا- فَإِنَّهُ إِذَا أَنْزَلَ بهذا يَكُونُ بِالْغَا، فلمَهْمُ أَنَّ وَسِيلَةَ الْإِنْزَالِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مُبَاحَةً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ عَقَلَ مَجْنُونٌ» أَي: مَجْنُونٌ بِالْغُ؛ لِأَنَّ الْبُلُوغَ الَّذِي سَبَقَ يَكُونُ لِلْعَاقِلِ وَالْمَجْنُونِ، لكنْ لو عَقَلَ مَجْنُونٌ كان بِالْغَا زَالَ حَجْرُهُ.

[٢] قوله: «وَرَشِدٌ» الْفَاعِلُ يَعُودُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ، فعلى هذا يَكُونُ قوله: «وَرَشِدٌ» شَامِلًا لِلصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ.

وقوله: «أَوْ عَقَلَ مَجْنُونٌ وَرَشِدٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى مَا سَبَقَ، ومعنى الرَّشْدِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ، وهنا الرَّشْدُ هو الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ وَإِحْسَانُ التَّصَرُّفِ فِيهِ، والرَّشْدُ فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ هو مَعْرِفَةُ الْكُفِّ وَمَصَالِحِ النِّكَاحِ، فالرَّشْدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ.

أَوْ رَشَدَ سَفِيهٌ<sup>[١]</sup> زَالَ حَجَرُهُمْ بِلَا قَضَاءٍ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ رَشَدَ سَفِيهٌ» أي: بالغ عاقل، وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ الأصل في العَطْفِ الْمُغَايِرَةِ؛ فيكون السَّفِيهُ هنا مَنْ كان عَاقِلًا بِالْغَا لَكِنَّهُ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ، ثُمَّ رَشَدَ.

[٢] قوله: «زَالَ حَجَرُهُمْ بِلَا قَضَاءٍ» أي: بلا قَضَاءٍ حَاكِمٍ، أي: بِمُجَرَّدِ مَا يَحْصُلُ الْبُلُوغُ مَعَ الرُّشْدِ أَوْ الْعَقْلِ مَعَ الرُّشْدِ أَوْ الرُّشْدُ بَعْدَ السَّفَهِ يَنْفَكُ الْحَجَرُ عَنْهُ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ نَذْهَبَ لِلْقَاضِي، فَلَوْ أَنَّ يَتِيمًا بَلَغَ بِالسَّنِّ مَعَ رُشْدِهِ فِي نَصْفِ النَّهَارِ، فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ وَلِيَّهُ بِمَالِهِ الَّذِي عِنْدَهُ فِي آخِرِ النَّهَارِ، وَلَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: لَا نُعْطِيكَ حَتَّى نَذْهَبَ إِلَى الْقَاضِي، وَيُحْكَمَ بِأَنَّ الْحَجَرَ زَالَ فَإِنَّهُ لَا يُطَاعُ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يَزُولُ بِزَوَالِ سَبَبِهِ، وَدَائِمًا يَمُرُّ عَلَيْنَا: الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ؟ لَأَنَّهُ قَالَ هُنَاكَ: «وَلَا يَفُكُّ حَجَرَهُ إِلَّا حَاكِمٌ».

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْحَجَرَ ثَبَتَ بِدُونِ الْقَاضِي فَزَالَ بِدُونِهِ، بِخِلَافِ الْحَجَرِ عَلَى الْمُفْلِسِ لِحَظِّ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُكْمِ الْقَاضِي، وَلَا يَزُولُ إِلَّا بِحُكْمِ الْقَاضِي. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ إِذَا وُزَّعَ مَالُهُ وَقَسَّمِ انْفَكَ الْحَجَرُ.

لَكِنَّ الْمَذْهَبَ<sup>(١)</sup> أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، أَنَّهُ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِحَظِّ الْغَيْرِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَاكِمٍ يَنْقُضُ الْحَجَرَ، أَمَّا مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِحَظِّ نَفْسِهِ - وَهُمْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ الصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهُ - فَإِنَّهُ بِمُجَرَّدِ زَوَالِ الْعِلَّةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ الْحَجَرَ يَنْفَكُ الْحَجَرُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٥٥) وما بعدها.

وَتَزِيدُ الْجَارِيَةَ فِي الْبُلُوغِ بِالْحَيْضِ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ حَمَلَتْ حُكِمَ بِبُلُوغِهَا<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَتَزِيدُ الْجَارِيَةَ فِي الْبُلُوغِ بِالْحَيْضِ» الجارية يعني الأنثى، فتكون علامات البلوغ عندها أربعاً: تمام خمس عشرة سنة، إنبات الشعر الحشن حول القبل، والإنزال، والحيض.

ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»<sup>(١)</sup>، والمراد بالحائض التي أصابها الحيض؛ لأن الحائض التي حاضت لا يمكن أن تصلي والرسول ﷺ يقول: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ».

[٢] قوله: «وَإِنْ حَمَلَتْ حُكِمَ بِبُلُوغِهَا» ويمكن أن تحمل الجارية قبل أن تتم خمس عشرة سنة، قال أهل العلم: يمكن لبنت تسع سنين أن تحمل، ويمكن لابن عشر أن يولد له، فهذه جارية لها اثنتا عشرة سنة تزوجت وليس لها عانة، ثم ولدت، فهل حصل البلوغ بالحمل أو حكم ببُلُوغِها بالحمل؟

قال العلماء: يحكم ببُلُوغِها بالحمل عن طريق اللزوم؛ لأنه لا حمل بلا إنزال وإذا أنزلت بلغت بإنزالها؛ ولهذا قال المؤلف: «وَإِنْ حَمَلَتْ حُكِمَ بِبُلُوغِهَا» ولم يقل: وَإِنْ حَمَلَتْ بَلَّغَتْ.

والحكم بالبلوغ هل هو بالحمل أو بالإنزال السابق له؟

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٥٠ / ٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار، رقم (٦٤١)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار، رقم (٣٧٧) وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار، رقم (٦٥٥)، والحاكم (٢٥١ / ١)، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان ٦١٢ / ٤ (١٧١١)، وابن خزيمة ٣٨٠ / ١ (٧٧٥)، والحاكم على شرط مسلم، والألباني في صحيح أبي داود (٦٤٨)، الإرواء (١٩٦).

وَلَا يَنْفَكُ قَبْلَ شُرُوطِهِ<sup>[١]</sup>.

وَالرُّشْدُ الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ<sup>[٢]</sup> بِأَنْ يَتَصَرَّفَ مِرَارًا فَلَا يُغْبَنُ غَالِبًا<sup>[٣]</sup>، وَلَا يَبْدُلُ مَالَهُ فِي حَرَامٍ<sup>[٤]</sup>.....

= الجواب: الثاني، بالإنزال السابق له، وعلى هذا فإذا وَلَدَتِ امْرَأَةٌ وَلَهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً، وَلَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَلَمْ تَرَ إِبْنَاتًا، نَقُولُ: إِنَّهَا بِالِغَةِ بِالْإِنْزَالِ السَّابِقِ لِلْحَمْلِ.  
[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَنْفَكُ قَبْلَ شُرُوطِهِ» يعني: لَا يَنْفَكُ الْحَجَرُ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ شُرُوطِهِ.

فَمَا شَرْطُهُ فِي الصَّغِيرِ؟

الجواب: الْبُلُوغُ وَالرُّشْدُ، وَفِي الْمَجْنُونِ: الْعَقْلُ وَالرُّشْدُ، وَفِي السَّفِيهِ: الرُّشْدُ، فَلَا بُدَّ إِذْنٍ مِنْ تَمَامِ الشُّرُوطِ، فَإِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ انْفَكَ، وَلَا حَاجَةَ لِلْحَاكِمِ.  
[٢] قوله: «وَالرُّشْدُ الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ» الرُّشْدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ، كَمَا سَبَقَ.  
وقوله: «الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ» لَا فِي الدِّينِ، فَلَا يُشْتَرَطُ صِلَاحُ الدِّينِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، فَإِذَا كَانَ فِي الدِّينِ غَيْرَ صَالِحٍ وَفِي الْمَالِ صَالِحًا فَهُوَ رَشِيدٌ، يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ، قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي تَفْسِيرِهِ:

[٣] «بِأَنْ يَتَصَرَّفَ مِرَارًا فَلَا يُغْبَنُ غَالِبًا» كَلِمَةُ «مِرَارًا» جَمْعٌ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَرَّتَانِ، فَإِنْ كَانَ كَلَّمَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى غُبْنًا، بِأَنْ يَشْتَرِيَ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَعَشْرِينَ، وَيَبِيعَ مَا يُسَاوِي عَشْرِينَ بَعَشْرَةَ، فَهَذَا لَيْسَ رَشِيدًا، وَإِذَا كَانَ يُعْطَى بِلَا شَيْءٍ تَبَرُّعًا فَهَذَا سَفِيهٌ.

[٤] قوله: «وَلَا يَبْدُلُ مَالَهُ فِي حَرَامٍ» كَمَا لَوْ صَارَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- يُنْفَقُ مَالُهُ فِي السُّكْرِ فَإِنَّهُ سَفِيهٌ.



أَوْ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ<sup>[١]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ» كذلك -أيضاً- لو كان يُبَذَّلُ مَالُهُ فِي غَيْرِ فائِدَةٍ، كإنسانٍ يَشْتَرِي مُفَرَّقَاتٍ وَيُفَرِّقُهَا، أو معه أوراقٌ تُقَدِّمُ فَوْضَعَ وَرَقَةً بِيَدِهِ وطارَ بها الهواءُ فَأَعْجَبَهُ هذا، فَجَعَلَ يُخْرِجُ مِنَ الْكَيْسِ وَيَنْصُبُهَا فِي الْهَوَاءِ وَتَطِيرُ، فهذا سَفِيهٌ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَالَهُ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ.

لكن: هل يُحْجَرُ عَلَى مَنْ يَبْذُلُ أَمْوَالَهُ فِي حَرَامٍ؟

ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يُحْجَرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَبْذُلُ أَمْوَالَهُ فِيهَا يَصْرُهُ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ يَعْتَبِرُونَ هَذَا رَشِيدًا فِي مَالِهِ، وَلَوْ كَانَ يَشْتَرِي بِهِ الدُّخَانَ وَيَشْرَبُ، وَيَشْتَرِي بِهِ الْحَمْرَ وَيَشْرَبُ، وَيَشْتَرِي بِهِ الْمُخَدَّرَاتِ وَيَأْكُلُهَا.

لكن لنا أَنْ نَحْجَرَ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، يَعْنِي: بِأَنْ نَحْبِسَهُ وَنَجْلِدَهُ، وَإِذَا كَانَ يَشْرَبُ الْحَمْرَ جَلَدْنَاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَفِي الرَّابِعَةِ نَقْتُلُهُ إِذَا لَمْ يَنْتَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُخَدَّرَاتِ يُرْجَعُ لِلْعُقُوبَةِ الْمَقْرَّرَةِ شَرْعًا.

أَمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُحْجَرٌ عَلَيْهِ وَهُوَ رَجُلٌ جَيِّدٌ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَلَكِنَّهُ يَشْرَبُ الدُّخَانَ، هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَنَقُولُ: هَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَبِيعَ بَيْتَهُ! وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَبِيعَ سَيَّارَتَهُ! وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ خُبْرًا لِأَوْلَادِهِ! فَلَا نَقُولُ بِهَذَا.

وَلِذَلِكَ نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مَن يَشْرَبُ الدُّخَانَ فَيَصْرِفُ مَالَهُ فِي حَرَامٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْقُضَاةِ: إِنَّ بَيْعَهُ لَبَيْتِهِ أَوْ سَيَّارَتِهِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي الْوَاقِعِ يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَالِ، لَكِنَّهُ ضَلَّ فِي دِينِهِ، وَصَارَ لَا يُبَالِي أَنْ يَبْذُلَهُ فِيهَا حَرَمَ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ قَبْلَ بُلُوغِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ<sup>[١]</sup>.

= إذا: الأولى أن نقول: السفيه هو الذي لا يحسن التصرف في ماله، بأن يغبن ويغرّ ويخدع، أو يبدله في شيء لا يتفَع به، كما ذكرنا مسألة الذي يطير الأوراق النقدية، ويتفرّج عليها. ومثله: لو فرضنا أن رجلاً - له عشرون سنة - ابتلى بشراء المفرقات، فصار يشتري مفرقات ويفرقها، فهذا سفيه لا شك، يُخجّر عليه.

فإذا كان إذا أعطي المال تصدّق به كُله، فهل هذا رشيد؟

هذا غير رشيد، نعم لو تصدّق بالشيء اليسير الذي جرت العادة بمثله فهذا يُعتبر رشيداً؛ والدليل على ذلك أن الفقهاء يقولون: إن الصبي لا يصح أن يتبرّع بشيء من ماله، لكن يصح أن يوصي بشيء من ماله، وعملوا ذلك أنه إذا أوصى بشيء من ماله فإنه لا يضُرُّه؛ لأنه سوف يدفع بعد موته، بخلاف ما إذا تبرّع.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ قَبْلَ بُلُوغِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ» أي: لا يدفع حتى يُختبر قبل البلوغ، والمراد بالاختبار هنا الوصول إلى العلم بباطن حاله؛ لأنه من الخبرة، والخبرة هي العلم ببواطن الأمور.

وقوله: «قَبْلَ بُلُوغِهِ» يعني: لا بد أن يكون قبل بلوغه؛ لأجل إذا بلغ فمن حين بلوغه يدفع إليه المال؛ لأن الأصل في بقاء المال في يد الولي التحريم؛ ولهذا تقدّم الاختبار قبل البلوغ؛ من أجل أن ندفع إليه ماله فور بلوغه إذا علمنا رُشدَهُ، قال الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ اسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ...﴾ [النساء: ٦].

وقوله: «بِمَا يَلِيقُ بِهِ» فإذا كان ولد تاجر فالذي يليق به البيع والشراء، وإذا كان ولد فلاح فالذي يليق به إحصان التصرف في الزرع، وإذا كانت امرأة فالذي يليق بها أن تحسن ما يتعلق بشؤون البيت، فيختبر كل إنسان بما يليق به.

وَوَلِيُّهُمْ حَالِ الْحَجْرِ الْأَبِّ، ثُمَّ وَصِيَّهُ، ثُمَّ الْحَاكِمُ<sup>[١]</sup>، .....

= وينبغي أن يُقال: إِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ جَيِّدَةً فِي شُؤْنِ الْبَيْتِ لَكِنَّهَا خَرَقَاءُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَالِ، فَهَلْ نَقُولُ: هَذِهِ رَشِيدَةٌ؟ لَا.

فلو قيل: حَتَّى يُخْتَبَرَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى رُشْدِهِ فِي مَالِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّا الْآنَ نَتَكَلَّمُ عَنِ الْمَالِ وَلَيْسَ عَنِ الْأَعْمَالِ.

فَيَكُونُ الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ حَتَّى يُخْتَبَرَ قَبْلَ بُلُوغِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَصَرُّفِ الْمَالِ، حَتَّى يُعْلَمَ بِهِ رُشْدُهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَوَلِيُّهُمْ حَالِ الْحَجْرِ الْأَبِّ، ثُمَّ وَصِيَّهُ، ثُمَّ الْحَاكِمُ» تَنْحَصِرُ وَلَايَةُ هَؤُلَاءِ فِي ثَلَاثَةِ الْأَبِّ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْأَبُّ الْأَذْنَى الَّذِي خَرَجُوا مِنْ صُلْبِهِ، ثُمَّ وَصِيُّ الْأَبِّ، وَهُوَ مَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي النَّظَرِ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ، ثُمَّ الْحَاكِمُ، أَيُّ: الْقَاضِي.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِلْجَدِّ وَلَوْ مَعَ فَقْدِ الْأَبِّ، فَأُبْنَاءُ الْإِبْنِ يَتَوَلَّى مَالَهُمْ وَالنَّظَرُ فِيهِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَبِيهِمْ وَصِيٌّ - يَتَوَلَّاهُ الْحَاكِمُ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْجَدُّ حَانِيًا عَلَيْهِمْ قَدْ ضَمَّهُمْ إِلَى أَوْلَادِهِ، وَهُوَ مِنْ أَنْصَحِ النَّاسِ لَهُمْ، وَأَحْسَنِ النَّاسِ تَصَرُّفًا فِي مَالِهِمْ.

فَالْمُؤَلِّفُ يَقُولُ: إِنَّ الْجَدَّ لَيْسَ وَلِيًّا، وَالْأَخَ الْكَبِيرَ لَيْسَ وَلِيًّا، وَالْعَمَّ لَيْسَ وَلِيًّا، وَالْأُمَّ لَيْسَتْ وَلِيَّةً، فَتَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ مِنَ الْأَبِّ مُبَاشَرَةً - إِذَا لَمْ يَكُنْ وَصِيٌّ - إِلَى الْحَاكِمِ. وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِهِمْ جَدُّهُمْ، أَوْ أَخُوهُمْ الْكَبِيرُ، أَوْ عَمُّهُمْ، وَهُمْ أَرْفَقُ النَّاسِ بِهِمْ، فَكَيْفَ نَجْعَلُ الْوَلَايَةَ لِإِنْسَانٍ بَعِيدٍ؟!

وَلَا يَتَصَرَّفُ لِأَحَدِهِمْ وَلِيَّهُ إِلَّا بِالْأَحْظَ<sup>[١]</sup>، .....

= ولكنَّ طريقَ هذا على المذهب<sup>(١)</sup>: بأنَّ يذهبَ الجَدُّ إلى الحاكِم، ويطلبُ أن يكونَ وليًّا عليهم، والحاكِم إذا رأى أنَّ هذا أهلٌ للولاية ولأه، حتى الحاكِم يتمنَّى أن يأتي أحدٌ يكفيه مؤونتهم.

هذا ما ذهبَ إليه المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ وهو المذهبُ.

والقولُ الثاني في المسألة: أنَّ الولاية تكونُ لأولى النَّاسِ به، ولو كانتِ الأمُّ إذا كانت رشيده؛ لأنَّ المقصودَ حمايةَ هذا الطِّفْلِ الصَّغيرِ أو حمايةَ المَجْنُونِ أو السَّفيه، فإذا وُجدَ مَنْ يقومُ بهذه الحماية من أقاربه فهو أولى من غيره، وهذا هو الحقُّ إن شاء الله تعالى.

وعليه: فالجدُّ أو الأبُّ يكونُ وليًّا لأولادِ ابنه، والأخُ الشَّقِيقُ وليًّا لأخيه الصَّغيرِ، والأمُّ إذا عَدِمَ العَصَبَةُ تكونُ وليَّةً لابنِها، نعم إذا قُدِّرَ أنَّ أقاربه ليسَ فيهم الشَّفَقَةُ والحبُّ والعطفُ فحينئذٍ نلجأُ إلى الحاكِم؛ ليؤيِّ مَنْ هو أولى.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا يَتَصَرَّفُ لِأَحَدِهِمْ وَلِيَّهُ إِلَّا بِالْأَحْظَ» لقولِ الله تعالى:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ولأنَّ هذا الوليَّ يَتَصَرَّفُ لغيره فوجبَ أن يأخذَ بِالْأَحْظَ، وهذا شاملٌ للولاياتِ الدِّينيةِ والولاياتِ الدُّنيويَّةِ، فلا يَتَصَرَّفُ الوليُّ لغيره إِلَّا بِالْأَحْسَنِ؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ»<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّهُ إذا كان

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٦٣٨)، والإنصاف (٢٤/ ٤١٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٧٠٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، رقم (٤٦٧)، عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

= إمامًا فهو وليٌّ وإن كان يُصَلِّي وحده فهو أميرٌ نفسه.

ومن ثم -أيضًا- نقول: لا يجوز للإمام أن يُسرِعَ سُرعَةً تَمْنَعُ الْمُؤْمِنِينَ فِعْلَ ما يجبُ، ويُكرَهُ أن يُسرِعَ سُرعَةً تَمْنَعُ الْمُؤْمِنِينَ فِعْلَ ما يُسْتَحَبُّ، ولو قيل بأنه يُحْرَمُ عليه أن يُخَالِفَ السُّنَّةَ لكان له وَجْهٌ، لا سِيَّما إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَوَدُّونَ تَطْبِيقَ السُّنَّةِ.

فمثلاً: لو أراد أن يُصَلِّيَ الفجرَ بِقِصَارِ الْمُفْضَلِ، فَاَلَمْذَهَبُ<sup>(١)</sup> أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، لكن لو قيل: إِنَّهُ لَيْسَ بِجَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ لكان له وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ مَنْ يَتَصَرَّفُ لغيرِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِالْأَحْسَنِ.

وقوله: «بِالْأَحْظِ» يُخْرِجُ مَا لَا حَظَّ فِيهِ إِطْلَاقًا، وَمَا فِيهِ حَظٌّ لَكِنْ غَيْرُهُ أَحْظُ مِنْهُ. فِالْأَقْسَامِ إِذْنٌ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونَ فِيهِ حَظٌّ، لَكِنْ غَيْرُهُ أَحْظُ.

الثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ فِيهِ حَظٌّ إِطْلَاقًا.

الثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونَ التَّصَرُّفُ هُوَ الْأَحْظُ.

وَالَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ هُوَ الْأَحْظُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَا لَيْتُمْ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وَلَنَضْرِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِثَالًا.

= مثال ما لا حظَّ فيه: اشترى لهم أرضاً، يَعْلَمُ أَنَّهَا لَنْ تَزِيدَ قِيَمَتُهَا وليس في شرائها فائدة، لكنْ عُرِضَتْ عليه واستَحْيَا مِنَ الذي عَرَضَهَا أَنْ يَرُدَّهَ، واشترَاهَا لِلْيَتِيمِ مِنْ مالِ الْيَتِيمِ، فهذا ليس فيه حظٌّ وربما يَكُونُ فيه خُسْرَانٌ.

مثال الأَحْظُ: عُرِضَتْ عليه سِلْعَتَانِ، إحداهما يُؤَمَّلُ أَنْ تَرْبَحَ عِشْرِينَ فِي المِئَةِ، والثانية يُؤَمَّلُ أَنْ تَرْبَحَ أَرْبَعِينَ فِي المِئَةِ، فَيَشْتَرِي السِّلْعَةَ الَّتِي يُؤَمَّلُ أَنْ تَرْبَحَ أَرْبَعِينَ فِي المِئَةِ. كذلك -أيضاً- لو دارَ الأمرُ بين أن يَتَجَرَّ بِهَالٍ آفَاتُهُ كَثِيرَةٌ، ومالٍ قَلِيلٍ الْآفَاتِ، فالواجِبُ أَنْ يَتَجَرَّ بِالمالِ القليلِ الْآفَاتِ.

وهل له أن يَتَبَرَّعَ مِنْ مالِ الْيَتِيمِ؟ لا.

وهل له أن يَتَصَدَّقَ؟ لا؛ لأنَّ هذا ليس فيه حظٌّ للصَّغِيرِ.

وهل له أن يَكْسُوهُ ثَوْبًا جَدِيدًا فِي الْعِيدِ؟ له أن يَشْتَرِيَ ثَوْبًا بِمِثْلِي رِيَالٍ، وهو يُمَكِّنُ أَنْ يَغْسَلَ الثَّوْبَ الْقَدِيمَ بِعِشْرِينَ رِيَالًا، فالشَّراءُ أَحْظُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّبِيِّ أَنْ يَفْرَحَ مع النَّاسِ وَيَكُونَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ جَدِيدٌ.

وإذا جاءَ عِيدُ الْأَضْحَى هل يَشْتَرِي مِنْ مالِهِ أَضْحِيَّةً له أو لا؟

الجوابُ: أَمَّا فِي عُرْفِنَا فلا؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ لَا يِهْمُهُ سِوَاءُ ضَحْيٍ له أو لا، لكنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> ذَكَرَ أَنَّهُ يُضَحِّي لِلْيَتِيمِ مِنْ مالِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْيَتِيمَ يَفْتَخِرُ إِذَا ضَحَّى، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ، أَمَّا فِي عَهْدِنَا الْآنَ فنرى أَنَّ الْيَتِيمَ لَا يِهْمُهُ أَنْ يُضَحِّيَ له أو لا.

وَيَتَجَرُّ لَهُ مَجَانًا<sup>[١]</sup> وَلَهُ<sup>[٢]</sup> دَفْعُ مَالِهِ<sup>[٣]</sup> مُضَارَبَةً<sup>[٤]</sup> .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَتَجَرُّ لَهُ مَجَانًا» يعني أَنَّ وَلِيَّ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ يَتَجَرُّ لَهُ -أي: لَمَوْلَاهُ- مَجَانًا يعني لَا يَأْخُذُ شَيْئًا، فَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي بِمَالِهِ، وَلَكِنْ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ يَتَصَرَّفُ لِحَظِّ هَذَا الَّذِي وَلَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَلَكِنْ إِذَا قَالَ: أَنَا لَنْ أَشْغَلَ نَفْسِي بِالْأَتْجَارِ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ لِي سَهْمٌ مِنَ الرَّبْحِ كَالْمُضَارِبِ؟

فَيُقَالُ: إِذَا كَانَ يَصُدُّهُ عَنْ أَشْغَالِهِ إِذَا اتَّجَرَ لَهُ، وَيَقُولُ: أَنَا لَنْ أَشْغَلَ بِهِ عَنْ أَشْغَالِي الْخَاصَّةِ إِلَّا إِذَا كَانَ لِي سَهْمٌ مِنَ الرَّبْحِ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْقَاضِي وَهُوَ الَّذِي يَفْرُضُ لَكَ مَا يَرَاهُ مُنَاسِبًا.

وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَتَجَرُّ لَهُ مَجَانًا» ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا، سِوَاءِ شَعْلَةٍ عَنْ أَشْغَالِهِ الْخَاصَّةِ أَمْ لَا، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنْ أَشْغَالِهِ الْخَاصَّةِ، وَيَأْبَى أَنْ يَتَجَرَّ إِلَّا بِسَهْمٍ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لَا بَأْسَ، وَلَكِنْ تَرْفَعُ الْمَسْأَلَةُ إِلَى الْقَاضِي؛ لِيُقَرَّرَ مَا يَرَاهُ مُنَاسِبًا.

[٢] قوله: «وَلَهُ» أي: لَوَلِيِّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ.

[٣] قوله: «دَفْعُ مَالِهِ» أي: مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ.

[٤] قوله: «مُضَارَبَةً» مَأْخُودَةٌ مِنَ الصَّرْبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرَجُوا بِضْعَتَهُمْ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠]؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ التَّجَارَ يُسَافِرُونَ إِلَى الْبِلَادِ وَيَأْتُونَ بِالْأَمْوَالِ وَيَبِيعُونَهَا، وَيُسَافِرُونَ إِلَى الْبُلْدَانِ بِأَمْوَالِهِمْ وَيَبِيعُونَهَا هُنَاكَ.

وَمَعْنَى الْمُضَارَبَةِ: دَفْعُ الْمَالِ لِمَنْ يَتَجَرُّ بِهِ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرَّبْحِ.

= فقولنا: «بجزء» لا بكل، فلو أعطاه المال وقال: أنجز به ولك جميع ربحه، فليس هذا مضاربة بل هو إحسان وتبرع.

ولو قال: لك من الربح مئة درهم فلا يصح مضاربة؛ لأنه معين، فلا بد من جزء مشاع، ولو قال: لك بعض ربحه لا يصح؛ لأنه غير معلوم، ولو قال: خذ هذا وأنجز به ولك نصف ربحه يجوز، لكن بشرط أن يرى أن هذا أحسن ما يكون في مال هذا الصبي.

وهذا من سعة الشريعة الإسلامية؛ لأنه يوجد من الناس من عنده مال لكنه لا يحسن التصرف، ومن الناس من هو قادر على التصرف لكن ليس عنده مال، فيكمل هذا بهذا، بأن يعطي صاحب المال المال لمن يحسن التصرف مضاربة، بجزء من الربح، وهنا يجب على الولي أن يختار أقل العروض في الربح، إذا تساؤوا في الحذق والأمانة.

فمثلاً: عرض عشرة آلاف وقال: أريد أن أجعلها مضاربة، تقدم إليه رجلان أحدهما قال: يكفيني السدس من الربح، والثاني قال: لا يكفيني إلا الربع، فنعطي الذي طلب السدس، لكن بشرط أن يتساوى الشخصان في الأمانة والحذق، فإن كان من طلب الربع أقوى أمانة وأشد حذقاً فإنه يقدم؛ لأن هذا أقرب إلى أن يحصل على ربح كثير، وإن كان الله تعالى قد يسوق الربح لرجل أبلة لا يعرف، لكن الإنسان ليس له إلا الظاهر.

وهل له أن يأخذ هو بنفسه المال مضاربة، يعني يفرض لنفسه سهماً ويتجر؟



بِجُزْءٍ مِنَ الرَّبْحِ<sup>[١]</sup>.

وَيَأْكُلُ الْوَلِيُّ الْفَقِيرُ مِنْ مَالِ مَوْلِيهِ الْأَقْلَ مِنْ كِفَايَتِهِ أَوْ أُجْرَتِهِ مَجَّانًا<sup>[٢]</sup>.

= الجواب: لا؛ لأنه قال: «وَيَتَجَرُّ لَهُ مَجَّانًا» فإذا قال: أنا أريد أن أُنَجِّرَ بهالِ المحجور عليه ولي نصف الربح، أو رُبْعُ الربح حسب ما يرى في السوق فإنه ليس له ذلك؛ لأنه مُتَّهَمٌ، فلا يجوزُ أن يفعل.

لكن كما سبق: إذا كان يقول: أنا لن أُنَجِّرَ إِلَّا بِسَهْمٍ؛ لأنه يَصُدُّني عن التَّجَارِي بهالي، نقول: حيثُ نُحَوِّلُ الْمَسْأَلَةَ إِلَى الْقَاضِي؛ لِيَفْرِضَ لَهُ مِنَ السَّهْمِ ما يرى أَنَّهُ مُنَاسِبٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِجُزْءٍ مِنَ الرَّبْحِ» جُزْءٌ مُشَاعٍ؛ لأنه لَا تَصِحُّ الْمُضَارَبَةُ مَعَ سَهْمٍ مُعَيَّنٍ أَبَدًا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْمُضَارَبَةُ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ، كَمَا سَبَقَ.

مثالُه: إِنْسَانٌ أَعْطَى مَالَهُ مُضَارَبَةً لِشَخْصٍ، وَقَالَ: لَكَ رِبْحُ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ وَلِي رِبْحُ شَهْرِ صَفَرٍ، فَهَذَا مُعَيَّنٌ لَا يَجُوزُ، وَلَوْ قَالَ: لَكَ رِبْحُ الْمَالِ الْفُلَانِيِّ كَالسُّكَّرِ مِثْلًا وَلِي رِبْحُ الْمَالِ الْفُلَانِيِّ كَالْأُرْزِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ، وَلَوْ قَالَ: لَكَ مِنَ الرَّبْحِ مِثَّةٌ رِيَالٍ وَالْبَاقِي لِي فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُشَاعًا، النِّصْفَ، الرَّبْعَ، السُّدُسَ.

ولو قال: خُذْ هَذَا الْمَالَ مُضَارَبَةً بِسَهْمٍ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا.

[٢] قوله: «وَيَأْكُلُ الْوَلِيُّ الْفَقِيرُ مِنْ مَالِ مَوْلِيهِ الْأَقْلَ مِنْ كِفَايَتِهِ أَوْ أُجْرَتَهُ مَجَّانًا» لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ الْوَلِيَّ يَتَجَرُّ مَجَّانًا، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ غَيْرَهُ الْمَالَ مُضَارَبَةً، ذَكَرَ مَسْأَلَةً أُخْرَى: هَلْ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَفْرِضَ لِنَفْسِهِ أُجْرَةً عَلَى النَّظَرِ فِي مَالِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ؟

الجواب: لا.

وهل له أن يأكل؟ فيه تفصيل بيّنه بقوله: «وَيَأْكُلُ الْوَلِيُّ الْفَقِيرُ» وهو الذي ليس عنده ما يكفيه من كسب يده أو غلة أو راتب أو مكافأة، ليس عنده إلا مال هذا اليتيم.

وقوله: «مِنْ مَالِ مَوْلِيهِ الْأَقْلَ مِنْ كِفَايَتِهِ أَوْ أُجْرَتِهِ مَجَانًا» إذا قَدَرْنَا أَنَّ كِفَايَتَهُ أَلْفُ رِيَالٍ وَأُجْرَتُهُ خَمْسُ مِئَةِ رِيَالٍ، فنُعْطِيهِ خَمْسَ مِئَةٍ؛ لِأَنَّهَا الْأَقْلُ، فإذا قال: هذه ما تكفيني، أنا إلى الآن فقير، نقول: ليس لك إلا الأجرة فقط.

وبالعكس: أُجْرَتُهُ أَلْفُ رِيَالٍ وَكِفَايَتُهُ خَمْسُ مِئَةٍ، فنُعْطِيهِ خَمْسَ مِئَةٍ، وهذه لا إشكال فيها، الإشكال في المسألة الأولى، إذا كانت الأجرة أقل من الكفاية فإنه سوف يبقى فقيرًا، وظاهر الآية الكريمة: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] أَنَّهُ يَأْكُلُ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْأُجْرَةُ أَقْلَ تُكْمَلُ لَهُ الْكِفَايَةُ.

وعلى هذا فنقول: يَأْكُلُ كِفَايَتَهُ، سواءً كانت بقدر الأجرة أو أقل أو أكثر؛ لأنَّ هذا هو ظاهر القرآن: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

فإذا قال هذا الولي: أنا إذا أكلت من مال المحجور عليه، هل يُعْتَبَرُ أَكْلُ أَغْنَاءِ النَّاسِ أَوْ أَكْلُ فُقَرَاءِ النَّاسِ أَوْ أَكْلُ مُتَوَسِّطِي النَّاسِ؟

الجواب: يقول الله عز وجل: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ وإذا كان بالمعروف فإننا نعرف أن الفقراء لهم أكل، والأغنياء لهم أكل، والمتوسطين لهم أكل، هذا هو المعروف منذ أن خُلِقَتِ الدُّنْيَا.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ وَالْحَاكِمِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ فِي النِّفْقَةِ وَالضَّرُورَةِ وَالْغِبْطَةِ  
وَالتَّلَفِ وَدَفْعِ الْمَالِ<sup>(١)</sup>.

= جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا<sup>(١)</sup>

لأنّها فقيرة، لا تأكل إلا الخبز المكسر اليابس، فلكلّ مقام مقال، فالذي يظهر أنّه يُعطى بالمعروف، وإذا كان عديم المال فإنه يُعطى كفاية الفقير.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ وَالْحَاكِمِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ فِي النِّفْقَةِ وَالضَّرُورَةِ وَالْغِبْطَةِ وَالتَّلَفِ وَدَفْعِ الْمَالِ» هذه مسائل:

أولاً: يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ؛ لَأَنَّهُ مُؤَمَّنٌ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْحَاكِمِ، لَكَنَّهُمْ فَرَّقُوا فِي قَبُولِ قَوْلِ الْوَلِيِّ وَقَوْلِ الْحَاكِمِ، بِأَنَّ الْوَلِيَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينٍ، وَالْحَاكِمَ بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُولُ بِمُقْتَضَى السُّلْطَةِ، فَقَوْلُهُ كَأَنَّهُ حُكْمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى يَمِينٍ، وَأَمَّا الْوَلِيُّ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مَحَلُّ سُلْطَةٍ وَلَكِنْ عَلَى أَنَّهُ مُدَّعٍ، وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِ قَوْلِ الْوَلِيِّ أَلَّا يُخَالَفَ الْعَادَةَ، فَإِنْ خَالَفَ الْعَادَةَ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً.

وَقَوْلُهُ: «بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ» لَأَنَّهُ قَبْلَ فَكِّ الْحَجْرِ لَنْ يُخَاصِمَهُ أَحَدٌ، لَكِنْ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ سَيُخَاصِمُهُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ.

إِذَا: يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ بِيَمِينِهِ، وَالْحَاكِمِ بغيرِ يَمِينٍ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

(١) البيت من الرجز، قال العيني في المقاصد النحوية (٣/ ١٢٢١): قاله هو أبو نخيلة بالنون والحاء المعجمة، واسمه: يعمر بن حزن بن زائدة بن لقيط بن هدم بن أبرى بن ظالم بن محاسن بن حمار، وحمار هو عبد العزى ابن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، شاعر محسن متقدم في القصيد والرجز. وانظر: الجنى الداني للمرادي (ص: ٣١١)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٨).

= أولًا: «في النِّفَقَةِ» قَدَرَهَا وَأَصْلُهَا، فَإِذَا فُكَّ الْحَجَرُ، وَقَالَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ: أَنَا مَالِي عَشْرَةَ آلَافٍ، وَالْآنَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا ثَمَانِيَةَ آلَافٍ، فَأَيْنَ الْبَاقِي؟ فَقَالَ الْوَلِيُّ: أَنْفَقْتُهَا عَلَيْكَ، وَقَوْلُهُ مُحْتَمَلٌ أَنَّهُ أَنْفَقَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ أَلْفَيْ رِيَالٍ، فَهَذَا يُقْبَلُ بِيَمِينِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي أَنْفَقْتُ، وَقَالَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ: لَمْ تُنْفِقْ إِلَّا قَلِيلًا، فَالَّذِي يُقْبَلُ قَوْلُهُ هُوَ الْوَلِيُّ، وَالْحُجَّةُ أَنَّهُ آمِنٌ، وَالْآمِنُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا أَنْفَقَهُ عَلَى مَا اتَّخَمَنَ فِيهِ.

ثَانِيًا وَثَالِثًا: «الضَّرُورَةُ وَالْغِبْطَةُ» وَهَذِهِ تَتَعَلَّقُ فِيهَا إِذَا بَاعَ عَقَارُهُ، فَإِذَا كَانَ لِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ عَقَارٌ مِنْ حَيْطَانٍ أَوْ بُيُوتٍ فَإِنَّهَا لَا تُبَاعُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ أَوْ الْغِبْطَةِ.

الضَّرُورَةُ: أَلَّا يَكُونَ لِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ إِلَّا قَلِيلًا، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ وَشُرْبِ فَيْبَعِ الْبُسْتَانِ مَثَلًا.

الْغِبْطَةُ: أَنْ يُبْذَلَ فِيهِ مَالٌ كَثِيرٌ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ الْمُعْتَادَةِ، فَيَأْتِي إِنْسَانٌ يَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ هَذَا الْبُسْتَانَ أَوْ هَذَا الْبَيْتَ بِمِائَةِ أَلْفٍ، وَهُوَ لَا يُسَاوِي فِي السُّوقِ إِلَّا خَمْسِينَ أَلْفًا، فَهَذِهِ غِبْطَةٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُبْذَلُ فِيهِ مَالٌ كَثِيرٌ خَارِجٌ عَنِ الْعَادَةِ؟

نَقُولُ: نَعَمْ، رَبَّمَا يَكُونُ شَخْصٌ لَهُ جَارٌ مُحْتَاجٌ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ -مَثَلًا- أَوْ هَذَا الْبُسْتَانِ، وَلِضَرُورَتِهِ إِلَيْهِ بَذَلَ فِيهِ مَالًا كَثِيرًا، فَهَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

فَإِذَا قَالَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ: لِمَاذَا تَبِعَ عَقَارِي؟

قَالَ: بِعْتُهُ لِضَرُورَةِ الْإِنْفَاقِ، قَالَ: أَبَدًا مَا عِنْدِي ضَرُورَةٌ، فَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ بِيَمِينِهِ.

الْغِبْطَةُ قَالَ لَهُ: لِمَاذَا تَبِعَ عَقَارِي؟

= قال: لَأَنِّي أُعْطِيتُ فِيهِ غِبْطَةً مَالًا كَثِيرًا، قال: أَبَدًا عَقَارِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يُسَاوِي مَا بَعْتَ بِهِ عِنْدَ عَامَّةِ النَّاسِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ.

رابعًا: «التَّلَفُ» لَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّ مَالَ الْيَتِيمِ تَلَفَ، وَقَالَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ: إِنَّهُ لَمْ يَتَلَفْ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ.

لَكِنْ لَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ تَلَفَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ لَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ بِأَنْ قَالَ: تَلَفَ فِي أَمْطَارٍ أَتَتْنا كَثِيرَةً، فَيَحْتَاجُ أَوَّلًا إِلَى إِبْثَابِ هَذَا الشَّيْءِ الظَّاهِرِ، ثُمَّ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ بِأَنْ الْمَالَ تَلَفَ بِهِ.

أَيْضًا لَوْ قَالَ: الْمَالَ تَلَفَ بِالْحَرِيقِ الَّذِي شَبَّ فِي بَيْتِهِ، وَالْحَرِيقُ شَيْءٌ ظَاهِرٌ، نَقُولُ: أُثْبِتِ الْحَرِيقَ أَوَّلًا، ثُمَّ نَقْبَلُ قَوْلَكَ بِأَنَّهُ تَلَفَ بِهِ، وَهَكَذَا كُلُّ أَمِينٍ إِذَا ادَّعَى التَّلَفَ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ مَا لَمْ يَدَّعِهِ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ، فَإِذَا ادَّعَاهُ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ كَالْحَرِيقِ وَالْغَرَقِ وَالْجُنُودِ الَّتِي احْتَلَّتِ الْبِلَادَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى وُجُودِ هَذَا الْحَادِثِ الظَّاهِرِ، ثُمَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ ذُكِرَتْ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ.

خامسًا: «دَفْعُ الْمَالِ» لَمَّا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَرَشَدَ، قَالَ لَوْلِيَّهِ: أَعْطِنِي الْمَالَ، قَالَ: دَفَعْتُهُ إِلَيْكَ، قَالَ: مَا دَفَعْتُ، فَلَدَيْنَا الْآنَ دَعْوَى وَإِنْكَارٌ، الْمُنْكَرُ هُوَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ، وَالْمُدَّعِي الرَّدُّ هُوَ الْوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي (٢٥٢/١٠)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٩/٤٥٠)،

وقال الحافظ في البلوغ (١٤٠٨): إسناده صحيح، وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

بلفظ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لِادِّعَى نَاسٌ دُمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ».

وصححه الألباني في «الإرواء» (١٩٣٨).

= على كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ فِي دَفْعِ الْمَالِ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحَدِيثِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ فِي دَفْعِ الْمَالِ إِلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ.

وَدَلِيلُ الْمُؤَلَّفِ أَنَّهُ أَمِينٌ وَأَنَّهُ مُحْسِنٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١] وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَهُ لَا يُقْبَلُ لَكَانَ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، فَكَيْفَ نُضَمِّنُهُ مَا دَامَتْ ذِمَّتُهُ بِرِيئَةٍ مِنْهُ؟

ولهذا قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ: يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرَةٌ، بَأَنَّ كَانَ فَقِيرًا وَأَعْطَيْنَاهُ أَجْرَةً أَوْ نَفَقَةً فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ بِيَدِهِ لِحِطِّ نَفْسِهِ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ الْمَالَ بِيَدِهِ لِحِطِّ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ؛ لِأَنَّهُ مُدَّعٍ وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦] فَأَمَرَ بِالْإِشْهَادِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَوْلُهُ مَقْبُولًا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِشْهَادٍ، وَأَنْتَ إِذَا لَمْ تُشْهَدْ فَقَدْ خَالَفْتَ أَمْرَ اللَّهِ، فَتَكُونُ بَيْنَ مُعْتَدٍ أَوْ مُفَرِّطٍ، وَالْمُعْتَدِي أَوْ الْمُفَرِّطُ لَيْسَ بِأَمِينٍ، نَقُولُ: لِمَاذَا لَمْ تُشْهَدْ؟ فَإِنَّ رَبَّكَ أَمَرَكَ أَنْ تُشْهَدْ؛ وَالتَّغْلِيلُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الدَّفْعِ.

= وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه، رقم (١٣٤١)، عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بلفظ: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»، وقال: «في إسناده مقال». وصححه الألباني في الإرواء (٢٦٦١).

= هذه أدلة مَنْ يرى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ، وَكَمَا أَسْلَفْنَا كَثِيرًا أَنَّ مَنْ رَجَّحَ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأوَّل: بَيَانُ دَلِيلِ الرَّجْحَانِ.

والثَّانِي: وَالْإِجَابَةُ عَلَى أدْلَةِ الْخُصُومِ.

وَلَا يَكْفِي أَنْ تَذْكُرَ أدْلَتَكَ حَتَّى تَرُدَّ عَلَى أدْلَةِ خُصُومِكَ، فَأَجَابُوا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ بِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يُحْسِنْ؛ لِأَنَّهُ قَرَّطَ؛ حَيْثُ لَمْ يُشْهَدْ. وَلِمَاذَا لَمْ يُشْهَدْ؟!

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، فَإِذَا كَانَ الْوَلِيُّ مَعْرُوفًا بِالْوَرَعِ وَالتَّقْوَى وَالصَّدْقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ -مَعَ أَنَّنَا لَا نَقْبَلُ قَوْلَهُ إِلَّا بَيَمِينَ- وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ. لَوْ قَالَ قَائِلٌ بِهَذَا الْقَوْلِ الْوَسْطِ لَكَانَ وَسْطًا، وَلَا خَذَ بَقَوْلٍ بَعْضٍ هَؤُلَاءِ وَقَوْلٍ بَعْضٍ هَؤُلَاءِ.

وَدَائِمًا الْعُلَمَاءُ يَسْلُكُونَ هَذَا الْمَسْلَكَ، إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ عَلَى قَوْلَيْنِ جَاءَ إِنْسَانٌ بِقَوْلٍ ثَالِثٍ، يَأْخُذُ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي حَالٍ وَبِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي حَالٍ أُخْرَى، وَمِنْ ذَلِكَ -تَقْعِيدًا لِلْقَاعِدَةِ- أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْوَثْرِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَنَحْنُ نَذْكُرُ الْخِلَافَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الدَّلِيلِ، وَإِلَّا فَالدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لَكِنْ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ وَرْدٌ مِنَ اللَّيْلِ دُونَ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَرْدٌ، يَعْنِي: مَنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَوْتِرَ، وَمَنْ لَا فَلَا.

وَمَا اسْتَدَانَ الْعَبْدُ لِرَمِّ سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ<sup>(١)</sup> وَإِلَّا<sup>(٢)</sup> فَفِي رَقَبَتِهِ<sup>(٣)</sup> .....

= وهذا القول أخذ بقول البعض في حالٍ والبعض في حالٍ أخرى؛ ولهذا يقول قائله: وهو بعض قول من يوجبُه مطلقاً<sup>(١)</sup>. وهذه عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ولا يُعدُّ هذا خروجاً عن الإجماع، ولكنه جعله بدلاً من أن يقول: واجبٌ بكلِّ حالٍ، إنَّه واجبٌ في حالٍ دون حالٍ.

[١] قوله رحمه الله: «وَمَا اسْتَدَانَ الْعَبْدُ لِرَمِّ سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ» ما استدان العبد من قرضٍ أو ثمنٍ مبيعٍ أو غير ذلك، فإن كان بإذن سيِّده لزم السيِّد، بأن قال له سيِّده: اذهب إلى فلانٍ، واستقرض منه ألف ريالٍ -مثلاً- فذهب واستقرض فهنا يلزم سيِّده؛ لأنَّه استدان بإذنه، وسواء استدان بإذنه لمصلحة السيِّد أو لمصلحة العبد.

فقد يأتي العبد ويقول: أنا أريد أن أتزوج وأحتاج إلى ألف ريالٍ أو أكثر أو أقل، فيقول: اذهب إلى فلانٍ واستدِن منه، فيلزم السيِّد، وقد يكون السيِّد عليه حاجة، فيقول: اذهب يا فلان إلى الرجل الفلاني واستقرض منه كذا وكذا.

فالمهم: أن ما استدانَه بإذن سيِّده فهو على سيِّده.

[٢] قوله: «وَإِلَّا» يعني: وإن لم يأذن له.

[٣] قوله: «فَفِي رَقَبَتِهِ» أي: يتعلَّق برقبة العبد، والفرق بين تعلُّقه برقبة العبد وتعلُّقه بدمه السيِّد، أنَّه إذا تعلَّق بدمه السيِّد لزمه وفاؤه مهما بلغ، حتى لو كان أكثر من قيمة العبد عشر مراتٍ.

أمَّا إذا تعلَّق برقبة العبد، فإنَّه يُخَيَّر السيِّد بين أمورٍ ثلاثة، إمَّا أن يبيعه ويُعطي ثمنه



= من استدان منه العبد، وإما أن يُسَلِّمَهُ لِمَن استدانَ منه عَوْضًا عن الدِّينِ، وإما أن يَفْدِيَهُ السَّيِّدُ بِهَا استدانَ.

مثال ذلك: استدان العبد ألف ريالٍ بغير إذن سيِّده، فإنه يتعلَّق بِرَقَبَتِهِ، فنقول للسَّيِّد: أنت مُخَيَّرٌ إِنْ شِئْتَ أَعْطِ صَاحِبَ الدِّينِ العبدَ، وقل: لك العبدُ بالدِّينِ الذي استدانَهُ منك، أو يَبِيعُ العبدَ وَيَأْخُذُ قِيَمَتَهُ وَيُعْطِيهَا صَاحِبَ الدِّينِ، أو يَفْدِيهِ بِقَدْرِ دَيْنِهِ، فيقول: الدِّينُ كذا وكذا وأنا لا أريدُ أن أبيعَ العبدَ، ولا أريدُ أن أُعْطِيَكَ إِيَّاهُ، ولكنَّ هذا دَيْنُكَ الذي دَيَّنْتَهُ، أيها الذي يَخْتَارُ؟ سوف يَخْتَارُ السَّيِّدُ الْأَقْلَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، والفرقُ بين كونه يَبِيعُهُ وَيُسَلِّمُ ثَمَنَهُ لصَاحِبِ الدِّينِ وبين أَنَّهُ يُسَلِّمُهُ إِلَى صَاحِبِ الدِّينِ، أَنَّهُ قَدْ يُلَاحِظُ مَصْلَحَةَ الْعَبْدِ.

فإذا قال صَاحِبُ الدِّينِ: أنت الآن لك الخيارُ بين أن تُعْطِيَنِي إِيَّاهُ أو تَبِيعَهُ أو تَفْدِيَهُ، وَيَكُونُ عِنْدَكَ الْعَبْدُ، لكن ما دُمْتَ سَتُخْرِجُ الْعَبْدَ عَنْ مِلْكِكَ فَأَنَا أريدُهُ؛ لِأَنَّهُ الذي استدانَ مِنِّي، فقال سيِّدُ الْعَبْدِ: أنا أريدُ أن أبيعَهُ وَأُعْطِيَكَ ثَمَنَهُ.

فالآن عندنا نزاعٌ بين السَّيِّدِ وصَاحِبِ الدِّينِ.

فالقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ، ولكن قد يقولُ قائلٌ: لماذا يُنَازِعُ السَّيِّدُ في هذا؟ أليس كُلُّهُ سواءً؛ لِأَنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنْ مِلْكِهِ؟

قلنا: قد يرى السَّيِّدُ أَنَّ صَاحِبَ الدِّينِ ليس أَهْلًا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ هَذَا الْعَبْدُ، إِمَّا لِسُوءِ أَخْلَاقِهِ، وإِمَّا لِاتِّهَامِهِ فِي خُلُقِهِ، أو لَعَرِ ذَلِكَ، فهذا الْعَبْدُ غَالٍ عِنْدَهُ، ولا يجبُ أَنْ يَمْلِكَهُ صَاحِبُ الدِّينِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الدِّينِ سَيُّئُ الْمُعَامَلَةِ أو رَجُلٌ سَفِلَةٌ، أَخْشَى عَلَى الْعَبْدِ مِنْهُ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ شَابًّا -مثلاً- فَأَنَا أريدُ أن أبيعَهُ وَأُعْطِيَهُ الثَّمَنَ.

كَاسْتِدَاعِهِ وَأَرْشِ جِنَايَتِهِ وَقِيَمَةٍ مُتْلَفِهِ<sup>[١]</sup>.

= ولو قال مَنْ لَهُ الدِّينُ: قَدْ دَيَّنْتُهُ عَشْرَةَ آلَافٍ، وَإِذَا بَعْتُهُ لَا يُسَاوِي إِلَّا خَمْسَةَ آلَافٍ رِيَالٍ فَيَكُونُ عَلَيَّ نَقْصٌ.

نَقُولُ: أَنْتَ الْمُقْرَطُ وَلَوْ حَصَلَ عَلَيْكَ النِّقْصُ، لِمَاذَا تُعْطِيهِ دَيْنًا يَبْلُغُ عَشْرَةَ آلَافٍ وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّهُ عَبْدٌ؟ لِمَاذَا لَمْ تَمْتَنِعْ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ السَّيِّدَ؟

وَهَذَا التَّخْيِيرُ الَّذِي يَكُونُ لِلسَّيِّدِ تَخْيِيرُ تَشَهُ، فَالتَّخْيِيرُ يَكُونُ تَخْيِيرَ مَصْلَحَةٍ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَتَصَرَّفُ لِغَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ فَهُوَ تَخْيِيرُ تَشَهُ، لَكِنْ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ -أَي: بَيْعِهِ أَوْ تَسْلِيمِهِ لَصَاحِبِ الدِّينِ- يَجِبُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ التَّخْيِيرَ هُنَا تَخْيِيرُ مَصْلَحَةٍ، يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مَصْلَحَةِ الْعَبْدِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَاسْتِدَاعِهِ وَأَرْشِ جِنَايَتِهِ وَقِيَمَةٍ مُتْلَفِهِ» هَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الأولى: «اسْتِدَاعِهِ» يَعْنِي: أَنْ يَأْخُذَ وَدِيعَةً فَيُتْلَفُهَا فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ.

الثَّانِيَةُ: «وَأَرْشِ جِنَايَتِهِ» أَي: قِيَمَةِ الْجِنَايَةِ، يَعْنِي: إِذَا جَنَى عَلَى أَحَدٍ فَإِنَّهُ يُجَيَّرُ سَيِّدُهُ بِهَا ذَكَرْنَا.

الثَّالِثَةُ: «قِيَمَةٍ مُتْلَفِهِ» أَي: قِيَمَةٍ مَا أَتْلَفَ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ.

فَعِنْدَنَا الْآنَ أَرْبَعُ مَسَائِلَ: إِذَا اسْتَدَانَ بغيرِ إِذْنِ السَّيِّدِ، أَوْ اسْتَوْدِعَ، أَوْ جَنَى، أَوْ أَتْلَفَ، كُلُّ هَذِهِ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَإِنَّ سَيِّدَهُ يُجَيَّرُ بَيْنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ:

الأولُ: أَنْ يُعْطِيَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيَقُولَ: هُوَ لَكَ بِدَيْنِكَ أَوْ بِجِنَايَتِكَ أَوْ قِيَمَةٍ مُتْلَفِكَ.

= الثاني: أن يبيعه ويُعطيَ صاحبَ الحقِّ قيمةَ العبدِ.

الثالثُ: أن يفديه ويبقى العبدُ عنده.



## بَابُ الْوَكَالَةِ<sup>[١]</sup>



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ الْوَكَالَةِ» يُقَالُ: وَكَالَهُ وَوَكَّالَهُ، كَوَلَايَةٍ وَوِلَايَةٍ.

وهي في اللُّغَةِ التَّفْوِيضُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْ بِاللهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٣٢]، أي كفى به مَفَوْضًا إليه الأمور، يُقَالُ: وَكَلْتُ الأمرَ إليه، أي: فَوَضْتُهُ إليه.

وهي في الاصطلاح: اسْتِنَابَةٌ جَائِزُ التَّصَرُّفِ مِثْلُهُ فِيهَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.

جَائِزُ التَّصَرُّفِ: هُوَ الْحُرُّ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الرَّشِيدُ، مَنْ جَمَعَ أَرْبَعَةَ أَوْصَافٍ، يَسْتَنِيبُ -أي: جَائِزُ التَّصَرُّفِ- مِثْلُهُ فِيهَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.

وَقَوْلُنَا: «فِيهَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ» احْتِرَازًا مِمَّا لَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، فَلَوْ وَكَّلَ إِنْسَانًا أَنْ يَتَوَضَّأَ عَنْهُ، فَقَالَ: وَكَلْتُكَ أَنْ تَتَوَضَّأَ عَنِّي، وَأَنَا أَصْلِي فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ كَأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: وَكَلْتُكَ أَنْ تَقْضِيَ عَنِّي؛ فَهَذَا لَا يَصِحُّ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَهُ النِّيَابَةُ.

وَحُكْمُهَا التَّكْلِيفِيُّ: أَمَّا جَائِزُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُوَكَّلِ، سُنَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَكِيلِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَى أَخِيهِ وَقَضَاءِ حَاجَّتِهِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُوَكَّلِ فَهِيَ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي أَبَاحَهُ اللهُ.

وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا كِتَابُ اللهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ.

أَمَّا كِتَابُ اللهِ: فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ لَمَّا اسْتَيْقَظُوا مِنْ نَوْمِهِمْ: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ

= بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلِيَتَتَطَفَّ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿ [الكهف: ١٩] فهذا توكيلٌ، وَكَلُوا واحداً منهم أن يذهب إلى المدينة ويأتي بطعام، ويكون في ذهابه متلطفاً يعني مستتراً ما أمكنه، ولا يُخبر عنهم؛ لأنهم قالوا: ﴿لِئَنَّا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ وكانوا قد أووا إلى الغار؛ خوفاً من ظلم رجلٍ مُشركٍ هربوا منه، لكن تغيّرت الأحوال؛ لأنهم بقوا ثلاث مئة سنة وتسع سنين، وهم أوصوه بهذه الوصايا بناءً على بقاء الملك الأول.

وقال الله تعالى عن موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لِهَارُونَ: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ [الأعراف: ١٤٢] وهذه وكالة، ووَكَّلَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْهُدْهَدَ فَقَالَ: ﴿أَذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَالِقَةَ إِبْلِيمَ﴾ [النمل: ٢٨].

أَمَّا مِنَ السُّنَّةِ: فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَكَّلَ فِي الْعِبَادَاتِ، وَوَكَّلَ فِي الْمَعَامَلَاتِ، فَوَكَّلَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ يَنْحَرَ مَا تَبَقِيَ مِنْ هَدْيِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ لِحُومِهَا وَجُلُودَهَا»<sup>(١)</sup> وَوَكَّلَ رَجُلًا فِي أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ أَضْحِيَّةً بَدِينَارٍ فَاشْتَرَى الرَّجُلُ اثْنَتَيْنِ بَدِينَارٍ، وَبَاعَ وَاحِدَةً بَدِينَارٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي بَيْعِكَ» فَكَانَ لَا يَبِيعُ شَيْئًا أَوْ يَشْتَرِيهِ إِلَّا رَيْحَ فِيهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ ثُرَابًا<sup>(٢)</sup> بِبَرَكَةِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وكذلك -أيضاً- النَّظَرُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْوَكَالَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَصْلَحَةِ الْعِبَادِ فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ أَعْمَالَهُ بِنَفْسِهِ، فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحِكْمَتِهِ أَنْ أَبَاحَ لَهُمُ الْوَكَالَةَ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٢)، عن عروة بن الجعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَصِحُّ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ<sup>[١]</sup>، .....

= فإذا كان -مثلاً- مُشْتَغَلًا بِطَلَبِ الْعِلْمِ أو بغير ذلك من الأعمال، وهو يريد أن يَشْتَرِيَ لَأَهْلِهِ خُبْزًا، ولا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتْرَكَ عَمَلَهُ لِيَشْتَرِيَ الْخُبْزَ فَإِنَّهُ يُوكِّلُ.

إِذَا: الْمَصْلَحَةُ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْوَكَالَةُ جَائِزَةً، هَذَا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ.

إِذَا: دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ.

أَمَّا حُكْمُهَا الْوَضْعِيُّ، فَيَقُولُ رَحْمَةُ اللَّهِ:

[١] «تَصِحُّ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ» الصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ وَالسَّبَبُ وَالشَّرْطُ وَالْمَانِعُ، كُلُّ هَذِهِ أَحْكَامٌ وَضْعِيَّةٌ، فَتَصِحُّ الْوَكَالَةُ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ، فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: يَا فُلَانُ خُذْ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِعَهَا -مثلاً- فَإِنَّ الْوَكَالَةَ تَصِحُّ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: وَكَلْتُكَ فِي بَيْعِهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «خُذْهَا بِعَهَا» يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَفْظُ الْوَكَالَةِ.

فَالْإِيجَابُ -وهو اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْمُوكِّلِ وَهُوَ التَّوَكُّيلُ- لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَلَيْسَ لَهُ صِيغَةٌ مُعَيَّنَةٌ شَرْعًا، وَفِي هَذَا الْبَابِ نَصُّ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ الْعُقُودَ تَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ الْمُتَعَيَّنُ.

أَمَّا الْقَبُولُ فَهُوَ أَوْسَعُ، فَيَصِحُّ بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَهَلْ يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ بِالْفِعْلِ؟ وَهَلْ يَصِحُّ بِالْكِتَابَةِ؟

الْجَوَابُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ لَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ بِالْفِعْلِ، وَيَصِحُّ التَّوَكُّيلُ بِالْكِتَابَةِ، فَلَوْ كَتَبَ إِلَى آخَرَ وَقَالَ: وَكَلْتُكَ فِي بَيْعِ بَيْتِي -وهو فِي بَلَدٍ آخَرَ- صَحَّ وَلَا مَانِعَ.

وَيَصِحُّ الْقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِي <sup>[١]</sup> بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَيْهِ <sup>[٢]</sup>، .....

= ولو كان إنسانٌ معروفٌ بأنه يبيعُ الأطعمَةَ، فجاءَ إنسانٌ بكيسٍ من الطعامِ من مَزْرَعَتِهِ، وَوَضَعَهُ فِي دُكَّانٍ هَذَا الَّذِي يَبِيعُ، فَإِنَّ هَذَا يَكُونُ تَوْكِيلًا لَكِنْ بِالْفِعْلِ، مَا دَامَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَعَدَّ نَفْسَهُ لِلْبَيْعِ، وَأَتَى إِلَيْهِ بِشَيْءٍ وَوَضَعَهُ فِي مَكَانِ الْمَبِيعَاتِ، فَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِهِ، وَهَذِهِ وَكَالَةٌ بِالْفِعْلِ، فَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: رَبَّمَا وَضَعَ الْكَيْسَ عَلَى أَنَّهُ وَدِيعَةٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ هَدِيَّةٌ، أَوْ مَا أَشَبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا فِيهِ اخْتِمَالٌ، لَكِنْ ظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّهُ وَضَعَهُ لِلْبَيْعِ.

إِذَنْ: الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ الْوَكَالََةَ تَصِحُّ بِالْقَوْلِ وَالْكِتَابَةِ وَالْفِعْلِ، وَتَصِحُّ مُطْلَقَةً وَمُقَيَّدَةً، وَمُؤَقَّتَةً وَمُؤَبَّدَةً، فَلَهُمْ أَنَّ الْوَكَالََةَ مِنْ أَوْسَعِ الْأَبْوَابِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ الْقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِي» يَعْنِي: قَبُولُ الْوَكَالََةِ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِي، الْقَبُولُ هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْوَكِيلِ.

فَيَصِحُّ أَنْ يَقْبَلَ الْوَكَالََةَ عَلَى الْفَوْرِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ حِينَ أَنْ يَقُولَ لَهُ الْمُوَكَّلُ: وَكَلْتُكَ فِي بَيْعِ بَيْتِي، قَالَ: أَعْطِنِي الْمِفْتَاحَ لِأَبِيعَ.

وَعَلَى التَّرَاخِي بَأَنْ يَقُولَ: وَكَلْتُكَ، ثُمَّ يَسْكُتُ وَبَعْدَ سَاعَةٍ أَوْ سَاعَتَيْنِ أَوْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ يَقُولُ: قَبِلْتُ، أَوْ يَبِيعُ الْبَيْتَ -مِثْلًا- فَهَذَا يَصِحُّ، لَكِنْ لَوْ وَكَّلَهُ وَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنَا مَشْغُولٌ، ثُمَّ ذَهَبَ الْمُوَكَّلُ، وَبَعْدَ ذَلِكَ نَدِمَ الْوَكِيلُ وَقَالَ: كَيْفَ أَرُدُّهُ؟! ثُمَّ قَبَلَ وَتَصَرَّفَ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهَا، وَإِذَا رَدَّهَا مَعْنَاهُ بَطَلَ الْإِيجَابُ الْأَوَّلُ الصَّادِرُ مِنَ الْمُوَكَّلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْكِيلٍ آخَرَ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَيْهِ» كَأَنْ يَقُولَ: قَبِلْتُ وَأَبْشُرْ، لَوْ أَخَذَ السَّلْعَةَ

وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَالتَّوَكُّلُ فِيهِ<sup>[١]</sup>.

= مَنْ الَّذِي قَالَ لَهُ: وَكَلَّتْكَ فِي بَيْعِ هَذِهِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِكَلِمَةٍ ثُمَّ بَاعَهَا فَيَصِحُّ، وَهَذَا قَبُولٌ بِالْفِعْلِ.

هذه القاعدة في العقود ليست مُطَرَّدَةً عند الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَإِنَّ بَعْضَ الْعُقُودِ يُشَدَّدُونَ فِيهَا، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْعُقُودَ كُلَّهَا بِأُحَدٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ يَصِحُّ بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَا شَدَّدَ فِيهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي بَعْضِ الْعُقُودِ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَالْأَصْلُ أَنَّ هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ، فَمَا عَرَفَهُ النَّاسُ عَقْدًا فَهُوَ عَقْدٌ، وَلَوْ كَانَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا مَا لَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ، فَهَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِقَوْلٍ وَاضِحٍ، مِثْلَ النِّكَاحِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِشَخْصٍ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي هَذِهِ، فَأَخَذَ الْبِنْتَ وَمَشَى، فَإِنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى إِشْهَادٍ، وَمُجَرَّدُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْقَبُولِ.

وَلَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ هَذِهِ السَّاعَةَ، فَأَخَذَهَا وَسَكَتَ، فَهَذَا قَبُولٌ.

إِذَا: الْوَكَالَةُ لَيْسَ لَهَا صِيغَةٌ مُعَيَّنَةٌ، بَلْ تَنْعَقِدُ بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَقُلْنَا: إِنَّ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَامًّا لِجَمِيعِ الْعُقُودِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَالتَّوَكُّلُ فِيهِ» (مَنْ) مَوْصُولَةٌ وَلَيْسَتْ شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَإِذَا قُلْنَا: مَوْصُولَةٌ، لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ التَّقْدِيرِ وَعَدَمِهِ، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَأَمَّا الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلَهُ» فَقَدْ سَبَقَ مِرَارًا أَنَّ الْأِسْمَ الْمَوْصُولَ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَرِنَ خَبَرُهُ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الشَّرْطَ فِي الْعُمُومِ.



= هذه قاعدة: فكلُّ مَنْ له التَّصَرُّفُ في شيءٍ فله أن يُوكِّلَ وله أن يتوكَّلَ، ومَنْ ليس له التَّصَرُّفُ فيه فليس له أن يُوكِّلَ، وليس له أن يتوكَّلَ.

مثال ذلك: رَجُلٌ بالغٌ عاقلٌ حرٌّ رشيدٌ، وكَلَّ مثله في شراءِ سيارَةٍ -مثلاً- فهذا جائزٌ؛ لأنَّ مَنْ له التَّصَرُّفُ في شيءٍ فله التَّوكُّيلُ والتَّوكُّلُ فيه.

ومفهومه: أنَّ مَنْ ليس له التَّصَرُّفُ في شيءٍ فليس له أن يُوكِّلَ فيه، فلو أن صبيًّا لم يبلغْ قال لشخصٍ: وكَلَّتك في بيعِ بيتي فلا يصحُّ؛ لأنَّه هو نفسه لا يصحُّ له التَّصَرُّفُ فيه، فلا يصحُّ أن يُوكِّلَ.

ولو كان الأمرُ بالعكس، رَجُلٌ بالغٌ عاقلٌ حرٌّ رشيدٌ وكَلَّ صبيًّا في بيعِ بيته فلا يصحُّ أيضًا؛ لأنَّ الوكيلَ لا يتصرَّفُ في مثلِ هذا التَّصَرُّفِ، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

يُسْتَشْنَى من ذلك توكُّيلُ الأعمى بصيرًا فيما يُشترطُ لصِحَّةِ بيعِهِ الرُّؤيةَ، فالأعمى إذا اشترى شيئًا لا يصحُّ شراؤه إلا برؤية لا يصحُّ منه؛ لأنَّه مجهولٌ له، وكذلك رَجُلٌ لا يشمُّ يريدُ أن يشتريَ طيبًا فيجوزُ أن يُوكِّلَ شخصًا يشمُّ، فهذا مُسْتَشْنَى من قوله: «وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَّوَكُّيلُ».

فَيُسْتَشْنَى من ذلك ما يُشترطُ لِعِلْمِهِ الرُّؤيةَ، فإنَّ الأعمى يجوزُ أن يُوكِّلَ فيه بصيرًا؛ لِيَشْتَرِيَ له، وما يُشترطُ لصِحَّةِ بيعِهِ الشَّمَّ فإنَّ للذي لا يشمُّ أن يُوكِّلَ فيه، وما يُشترطُ لصِحَّةِ بيعِهِ العِلْمُ به وهو لا يَعْلَمُ بهذه الأشياءِ، لكنَّ وكَلَّ شخصًا في ذلك فَإِنَّهُ جَائِزٌ.

وَيَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ مِنَ الْعُقُودِ<sup>[١]</sup> وَالْفُسُوحِ<sup>[٢]</sup>، .....

= وإذا وَكَّلَ شَخْصٌ شَخْصًا أَنْ يَعْقِدَ لَهُ النِّكَاحَ، قال: وَكَلْتُكَ أَنْ تَقْبَلَ النِّكَاحَ لِي مِنْ فُلَانٍ، وهذا الْوَكِيلُ بِالْبَالِغِ عَاقِلٌ حُرٌّ رَشِيدٌ، فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَهَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ جَائِزَةٌ.

وقوله: «وَالْتَّوَكُّلُ فِيهِ» أي: مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَّوَكُّلُ فِيهِ، فَمَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ، وَلَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا أَشْيَاءُ:

فمَثَلًا: فَقِيرٌ وَكَلَّ غَنِيًّا فِي قَبْضِ الزَّكَاةِ لَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، فَجَازَ أَنْ يَتَصَرَّفَ لِغَيْرِهِ بِالْوَكَاةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ.

مَثَلٌ آخَرُ: امْرَأَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا، فَوَكَّلَهَا زَوْجُهَا فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا لِمَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجِ، وَالزَّوْجُ قَدْ أَذِنَ فِيهِ.

فَحُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهِ مُطْلَقًا، وَقِسْمٌ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، وَقِسْمٌ يَصِحُّ عِنْدَ الْعُذْرِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ مِنَ الْعُقُودِ» هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الَّذِي يَصِحُّ مُطْلَقًا، أَي: سِوَاءِ كَانَتْ عُقُودَ تَبَرُّعَاتٍ أَوْ مُعَاوَضَاتٍ أَوْ أَنْكِحَةٍ أَوْ تَوْثِيقَاتٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَحَقُّ الْآدَمِيِّ مِنَ الْعُقُودِ يَبْدَأُ بِالْبَيْعِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِي بَيْعِ أَوْ شِرَاءٍ، وَكَذَا الْإِجَارَةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ شَخْصًا يَسْتَأْجِرُ لَهُ بَيْتًا، أَوْ يُؤَجِّرَ بَيْتَهُ، وَكَذَا الرِّهْنُ، فَيَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ شَخْصًا أَنْ يَرْتَهِنَ لَهُ شَيْئًا أَوْ يَرْهَنَ لَهُ شَيْئًا، وَالْوَقْفُ، فَيَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: وَكَلْتُكَ أَنْ تَوْقِفَ بَيْتِي الْفُلَانِيَّ وَتُثْبِتَهُ عِنْدَ الْمَحْكَمَةِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْفُسُوحِ» وَتَرَدُّ عَلَى كُلِّ عَقْدٍ.

وَالْعِتْقُ<sup>[١]</sup>، .....

= مثاله: إنسان اشترى شيئاً معيباً، وكل إنساناً أن يفسخ البيع مع البائع، وقال: أنا اشتريت السيارة الفلانية من فلان ووجدت فيها عيباً وأنا لن أنارعه؛ لأنه رجل صاحب قوة وبيان، وقد وكلت أن تفسخ البيع معه، فهذا جائز.

وكل زوج رجلاً أن يخالع زوجته، والمخالعة الفراق على عوض؛ لأن الطلاق على عوض شيء والخلع شيء آخر، فالطلاق على عوض يحسب من الطلاق على المذهب<sup>(١)</sup>، فلو كانت هذه آخر طلاق على عوض حرمت عليه، لكن إذا كان خلعاً وقد طلق قبل ذلك مرتين فإنها لا تحرّم عليه؛ لأن الخلع فسخ وليس طلاقاً.

فإذا وكل إنساناً في مخالعة زوجته فهذا جائز، لكن لا بد من أن يذكر مقدار العوض؛ لأنه ربما يوكله في خلع زوجته، ثم تكون غالية في قلب الزوج، ولا يمكن أن يخلعها بأقل من عشرة آلاف، فيأتي هذا الوكيل ويخلعها بألف ريال فلا بد من التعيين.

ويجوز التوكيل في الإقالة، وهي فسخ عقد البيع أو الإجارة أو غيره، مثاله: اشتريت من فلان سيارة ثم لم تعجبني السيارة، فرجعت إليه وقلت: أريد أن تقلني البيع. فقال: نعم، فلو وكلت إنساناً في الإقالة يجوز، سواء من البائع أو من المشتري، وهذا نُسّمِيهِ فسخاً، والفرق بين العقد والفسخ أن العقد إيجاد العقد، والفسخ إزالة العقد.

[١] قوله رحمه الله: «والعتق» فيصح أن يوكل شخصاً في إعتاق عبده؛ لأن هذا يصح التوكيل في عقده، فصح التوكيل في عتقه والتخلي عنه.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٥٥٦)، (٣/ ٦٦) وما بعدها.

وَالطَّلَاقِ<sup>[١]</sup>، وَالرَّجْعَةِ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالطَّلَاقِ» أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ فَيَقُولَ: يَا فُلَانُ وَكَلْتُكَ أَنْ تُطَلِّقَ زَوْجَتِي، وَتَكُونَ الْفَائِدَةُ - مثلاً - أَنَّهُ يُنْبِتُ طَلَاقَهَا عِنْدَ الْمَحْكَمَةِ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ زَوْجَتَهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَالتَّوَكُّلُ فِيهِ، وَهَلْ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي الطَّلَاقِ وَتُطَلِّقَ زَوْجَهَا؟!

الْجَوَابُ: لَا، لَكِنَّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ زَوْجَتَهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرُ نِسَاءٍ بَيْنَ أَنْ يُرَدَّنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أَوْ يُرَدَّنَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا<sup>(١)</sup> وَهَذَا مِثْلُ الطَّلَاقِ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَثْنَاءً، وَتَقُولُ: طَلَّقْتُ نَفْسِي مِنْ مُوَكَّلِي فُلَانٍ.

[٢] قوله: «وَالرَّجْعَةِ» يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهَا، بِأَنْ يَقُولَ لَشَخْصٍ حِينَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ: وَكَلْتُكَ فِي مُرَاجَعَتِهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا يُوَكَّلُ فِي مُرَاجَعَتِهَا؟! لِمَاذَا لَمْ يُرَاجَعْ هُوَ بِنَفْسِهِ؟!

نَقُولُ: قَدْ يَكُونُ غَائِبًا وَيَقُولُ لِلْوَكِيلِ: رَاقِبْهَا لَا تَنْقُضِ عِدَّتَهَا حَتَّى تُرَاجِعَهَا، الزَّوْجُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُرَاجِعَهَا بِنَفْسِهِ، بَلْ رَبَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَهَيِّئَهَا بَعْضَ الشَّيْءِ حَتَّى تَسْتَقِيمَ، وَرَبَّمَا لَا يُجْبِرُهَا بِأَنَّهُ رَاجِعَهَا حَتَّى تَسْتَقِيمَ أَيْضًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ أَبَا الزَّوْجَةِ فِي رَجْعَتِهَا، فَيَقُولُ: وَكَلْتُكَ فِي مُرَاجَعَةِ ابْنَتِكَ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَلَمَّا كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْحَسَنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، رقم (٤٧٨٦)؛ ومسلم: كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، رقم (١٤٧٥)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَتَمْلِكُ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الصَّيْدِ<sup>[١]</sup>، وَالْحَشِيشِ<sup>[٢]</sup>.....

= لكن لو خاف ألا يُراجع إذا كان أبو الزوجة لا يحب أن يرجع الزوج لزوجته، ففي هذه الحال يجب أن يحتاط لنفسه وألا يؤكله؛ لئلا يفوت عليه الرجعة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَمْلِكُ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الصَّيْدِ» «المباحات» أي: التي لم تكن على ملك الغير، فالمباح هو الذي حصل من غير فعل آدمي، مثل الكلا أو الصيد، يعني: له أن يؤكله في تملك المباحات، فيقول: وَكَلْتُكَ أَنْ تَصِيدَ لِي طَيْرًا وَأَرْبَابًا وَغَزَالًا، فيقول: قَبِلْتُ، وَيَأْخُذُ الْبُنْدَقِيَّةَ وَيَذْهَبُ وَيَصِيدُ، فعلى كلام المؤلف يجوز؛ لأن هذا فعل مباح اسْتَبْتُّ فِيهِ غَيْرِي فَجَازَ.

والقول الثاني: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي تَمْلِكِ الْمُبَاحَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ حِينَ التَّوَكُّلِ لَا يَمْلِكُهَا، فَلَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهَا، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لَوْ أَنَّ الْوَكِيلَ تَصَرَّفَ وَأَتَى بِالصَّيْدِ فَيَكُونُ لِلْوَكِيلِ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَهَ لَمْ تَصَحَّ، وَإِذَا أَرَادَ الْوَكِيلُ أَنْ يُعْطِيَهُ الْمُوَكَّلَ يَكُونُ هَبَةً؛ لِأَنَّهُ حِينَ صَادَهُ صَارَ فِي مِلْكِهِ، فَإِذَا أَعْطَاهُ الْمُوَكَّلَ فَهُوَ هَبَةٌ، وَلَيْسَ عَنْ طَرِيقِ الْوَكَالَهِ.

[٢] وقوله: «وَالْحَشِيشِ» فإذا وَكَلَهُ فَقَالَ: يَا فُلَانُ وَكَلْتُكَ أَنْ تَحْشِيَ لِي هَذِهِ الْمُنْطَقَةَ. فَحَشَّهَا، فَالْمُؤَلَّفُ يَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ، وَأَنَّهُ إِذَا حَشَّهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى مِلْكِ الْمُوَكَّلِ.

ويجب على الإنسان أن يُبين ما يريد من الألفاظ المشتركة، فالآن الحشيش مشترك بين ما تُنتِجُهُ الْأَرْضُ كما في الحديث: «لَا يُحْشَى حَشِيشُهَا»<sup>(١)</sup> وبين ما يُسْتَعْمَلُ فِي التَّخْدِيرِ،

(١) أخرجه أبو طاهر المخلص في المخلصات ٢/ ٢٨٣ (٢٢٤)، وأبو أحمد الحاكم في فوائده (٢٨)، عن أبي

وَنَحْوِهِ<sup>[١]</sup> لَا الظَّهَارِ وَاللَّعَانِ وَالْأَيْمَانِ<sup>[٢]</sup>.

= فيجب في مثل هذه المسائل المشتركة - لا سيما إذا كان يتبادر إلى أذهان العامة الشيء المحرم - أن تُبين الأمور وتوضح؛ حتى يكون الإنسان على بصيرة، فقول المؤلف رحمه الله «والحشيش» أي: ما تُنبته الأرض.

[١] قوله رحمه الله: «وَنَحْوِهِ» أي: من الأشياء المباحة كأخذ الكمأة، فإنها لا تُعد من الحشيش؛ ولهذا يجوز أن يستخرج الإنسان الكمأة ولو في أرض مكة؛ لأنها ليست من الحشيش.

[٢] قوله: «لَا الظَّهَارِ وَاللَّعَانِ وَالْأَيْمَانِ» فهذه لا يجوز فيها الوكالة؛ لأنها متعلقة بالفاعل نفسه، فلو وكل شخصاً في الظهار من امرأته وذهب الرجل إلى المرأة، وقال لها: أنت على زوجك كظهر أمه عليه، فهذا لا يثبت الظهار؛ لأن هذا عقد يتعلق بالفاعل نفسه فلا يصح، أما إذا وكله في الطلاق فإنه يصح؛ لأنه فسخ؛ ولذلك لو فرضنا أنه صح التوكيل في الظهار، وأراد الزوج الرجوع، فالزوج هو الذي يتحمل الكفارة، وإذا كانت الكفارة تتعلق بالموكل فإنه لا يصح التوكيل فيه.

وقوله: «وَاللَّعَانِ» -أيضا- لا يصح التوكيل فيه، وهو مُشتق من الملاءنة، وهي أيمان مؤكدة بشهادتين، سببها ما يكون بين الزوج وزوجته إذا رماها بالزنا

= وقد أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (١١٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلائها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد على الدوام، رقم (١٣٥٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ كلف حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «لا يختلي شوكها، ولا يعضد شجرها». وأخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر، رقم (١٣٤٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلائها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد على الدوام، رقم (١٣٥٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

= -والعياذُ بالله- فقال: إِنَّ امْرَأَتَهُ زَنْتٌ، فهذا له حالاتٌ ثلاثٌ:

الأولى: إِنْ أَقَرَّتِ الزَّوْجَةُ بِذَلِكَ ارْتَفَعَتْ عَنْهُ الْعُقُوبَةُ، وَوَجَبَتْ الْعُقُوبَةُ عَلَى الزَّوْجَةِ.

الثانية: إِنْ أَنْكَرَتْ وَأَتَى بَيِّنَةٌ ارْتَفَعَتْ عَنْهُ الْعُقُوبَةُ، وَوَجَبَ الْحَدُّ عَلَى الزَّوْجَةِ.

الثالثة: إِنْ أَنْكَرَتْ وَلَمْ يَحِدْ بَيِّنَةٌ فَحِينَئِذٍ تُجْرِي اللَّعَانُ، فَيَشْهَدُ الزَّوْجُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمَنْ الصَّادِقِينَ، وَيَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَأَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَإِنْ رَدَّتْ عَلَيْهِ اللَّعَانُ فَلَهُ حُكْمُهُ، وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ اللَّعَانُ فَهَلْ يَثْبُتُ عَلَيْهَا الْحَدُّ أَوْ لَا؟

مَنْ الْعُلَمَاءُ مَنْ يَقُولُ: إِنْ الزَّوْجُ إِذَا لَاعَنَ ثُمَّ نَكَلَتِ الزَّوْجَةُ وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَدُّ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِذَا لَاعَنَ الزَّوْجُ وَنَكَلَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنَّهَا تُحْبَسُ حَتَّى تُقَرَّ أَوْ تُلَاعِنَ أَوْ تَمُوتَ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٨] فَالْعَذَابُ يَعْنِي: الْحَدَّ وَلَيْسَ الْحَبْسُ، بِدَلِيلِ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] فَسَمَّى اللَّهَ الْحَدَّ عَذَابًا، فَإِنْ لَمْ تَشْهَدْ وَجَبَ الْحَدُّ عَلَيْهَا.

فَإِذَا أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُلَاعِنَ الزَّوْجَةَ؛ لِإِبْثَاتِ مَا ادَّعَاهُ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُوَكِّلَ مَنْ يُلَاعِنُ عَنْهُ، فَهَذَا لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجِ نَفْسِهِ؛ إِذْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُلَاعِنِ

وَفِي كُلِّ حَقٍّ لِّلَّهِ تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ<sup>[١]</sup> .....

= وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِنْ لَاعَنَ وَنَكَلَتْ هِيَ وَجَبَ عَلَيْهَا حَدُّ الزَّنا، فَالْوَكِيلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «وَأَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ» وهو -أيضاً- لم يَقْذِفْ، وكذلك الْمَرْأَةُ لَا تُؤَكَّلُ مَنْ يُلَاعِنُ عَنْهَا.

وقوله: «وَالْإِيمَانِ» لَا تَدْخُلُ فِيهَا النَّيَابَةُ فَلَا تَصِحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا ادَّعَى عَلَى زَيْدٍ بِمِئَةِ رِيَالٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ، فَالْحُكْمُ أَنْ يَخْلِفَ زَيْدُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا بَأَنَّهُ لَا حَقَّ لِفُلَانٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا تَوَجَّهَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ قَالَ: أَوْكُلْ فُلَانًا يَخْلِفُ عَنِّي، فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْإِنْسَانِ نَفْسِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ آثِمًا أَوْ بَارًّا، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ.

ولو أَنَّ يَهُودِيًّا عَلَيْهِ جِزْيَةٌ، وَكَانَ مَوْعِدُ أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ لِخَادِمِهِ: اذْهَبْ أَعْطِ الْمُسْلِمِينَ الْجِزْيَةَ، فَذَهَبَ الْخَادِمُ وَأَعْطَى الْجِزْيَةَ، فَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِنْسَانِ نَفْسِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي صِفَةِ أَخْذِ الْجِزْيَةِ: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ وَلِهَذَا إِذَا جَاءَ بِهَا لَا بُدَّ أَنْ يُسَلِّمَهَا «عَنْ يَدٍ» يَعْنِي مِنْ يَدِهِ، أَوْ «عَنْ يَدٍ» أَي: عَنْ قُوَّةٍ مِنْهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ -أيضاً- صَاغِرٌ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُعِيدَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا الْمَجْدَ الَّذِي فَقَدُوهُ بِفَقْدِهِمْ كَثِيرًا مِنْ دِينِهِمْ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي كُلِّ حَقٍّ لِّلَّهِ تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ» أَي: وَتَصِحُّ الْوَكَالَةُ فِي كُلِّ حَقٍّ لِّلَّهِ تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ.

حَقُّ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: فَنَسِمُ يَدْخُلُهُ التَّوَكُّلُ مُطْلَقًا، وَنَسِمُ لَا يَدْخُلُهُ مُطْلَقًا، وَنَسِمُ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

(١) تقدم تخريجه قريباً.



= القسم الأول: كُلُّ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةِ تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ، كَتَفْرِيقِ زَكَاةٍ وَصَدَقَةٍ وَكَفَّارَةٍ.

القسم الثاني: الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ لَا تَصِحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ، مَثَلُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ وَمَا أَشَبَّهَا، فَهَذِهِ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِبَدَنِ الْإِنْسَانِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخُلَهَا النِّيَابَةُ، وَلَكِنْ لَوْ وَكَّلْتُ شَخْصًا يَسْتَفْتِي عَنِّي فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ عِلْمٌ يُقْصَدُ بِهِ الْإِخْبَارُ فَقَطْ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُوَكِّلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي اسْتِفْتَاءِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: يَرِدُ عَلَى هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»<sup>(٢)</sup> فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَةَ الْبَدَنِيَّةَ يَكُونُ فِيهَا نِيَابَةٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ عَنْ طَرِيقِ التَّوَكُّلِ، وَلَكِنَّ هَذَا تَشْرِيعٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ أَصِيلٌ وَلَيْسَ بِوَكِيلٍ؛ وَلِهَذَا يَصُومُ الْإِنْسَانُ عَنْ مَيِّتِهِ، سِوَاءِ أَوْصَى بِهِ أَمْ لَمْ يَوْصِ بِهِ، فَالْمَسْأَلَةُ هُنَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْوَكَالَةِ، لَكِنَّهَا مِنْ بَابِ الْقِيَامِ مَقَامَ الشَّخْصِ بِأَمْرِ مِنَ الشَّرْعِ.

القسم الثالث من العبادات: هُوَ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ التَّوَكُّلُ عَلَى التَّفْصِيلِ، مَثَلُ الْحَجِّ، فَيَجُوزُ فِيهِ التَّوَكُّلُ فِي الْفَرَضِ لِلَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْجَّ، أَيْ أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْحَجِّ عَجْزًا مُسْتَمِرًّا، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

(١) مِنْ ذَلِكَ تَوَكُّلُ عَلِيٍّ الْمَقْدَادِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِسَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ حَكَمِ الْمَذْيِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ مَنْ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ، رَقْمُ (١٣٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ الْمَذْيِ، رَقْمُ (٣٠٣) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ (١٩٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، رَقْمُ (١١٤٧) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= المهم: أن الأصل في حقوق الله أنه لا يجوز فيها الوكالة؛ لأن حقوق الله المقصود بها إقامة التَّعَبُّدِ لله عَزَّوَجَلَّ وهذه لا تَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْإِنْسَانِ نَفْسِهِ؛ لَأَنَّكَ لَوْ وَكَلْتَ غَيْرَكَ، فهل بفعله مُحْسَنٌ بَأَنِّ إِيْمَانِكَ زَادَ بِهِ؟

الجواب: لا؛ ولذلك كان الأصل في حقوق الله ألا تَصِحَّ الوكالة فيها، هذا هو الضَّابِطُ؛ وذلك لأنَّ المقصود بها التَّعَبُّدُ لله، وهذا لا يَصِحُّ فيها إذا قامَ به غيرُ المُكَلَّفِ، إِذَا: لا تُجِزُ الوكالةُ في شيءٍ من العباداتِ إِلَّا فيما وَرَدَ فيه الشَّرْعُ، هذا هو الأصلُ. ولننظر:

أولاً: الصَّلَاةُ هل وَرَدَ التَّوَكُّيلُ فيها؟

الجواب: لا، لا فَرَضَها ولا نَفَلِها.

هل وَرَدَ قَضَاؤها عَمَّنْ ماتَ وعليه صَلَاةٌ؟

الجواب: لا، لم يَرَدْ، لا في الفَرَضِ ولا في النَّفْلِ.

إِذِنْ: الصَّلَاةُ لا تَصِحُّ الوكالةُ فيها في حالةِ الْعَجْزِ ولا في حالِ الْقُدْرَةِ، ولا في الفَرَضِ ولا في النَّفْلِ.

ثانياً: الزَّكَاةُ هل تَصِحُّ الوكالةُ فيها؟

الجواب: نعم، تَصِحُّ الوكالةُ فيها للعاجِزِ والقادرِ، يعني: يَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ الْقَادِرُ شَخْصًا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، حتى لو قال: خُذْ زَكَاتِي مِنْ مَالِي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ عَنْهَا، بَأَنِّ قالَ له: أَحْصِ مَالِي وَخُذْ زَكَاتَهُ وَتَصَدَّقْ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

= والوكالة في الزكاة لها صورتان:

الصورة الأولى: أن يُخصي الإنسان ماله ويعرف زكاته، ويأخذها ثم يُسلمها إلى الوكيل، وهذا لا إشكال فيه، والثمره التي تحصل بأداء الزكاة تحصل في هذه الحال؛ لأن الإنسان يشعر الآن بأنه أخرج من محبوباته ما يكره أن يخرج منها، لكن الله يحب ذلك فأخرجها الله.

الصورة الثانية: أن يوكل شخصاً في إحصاء ماله ويقول: أحص مالي وأخرج زكاته، وهذا لا شك أنه لا يكون في قلبه ما كان في قلب الأول؛ لأنه لا يحس بأنه أخرج شيئاً معيناً تتعلق به النفس من ماله المحبوب إليه، لكن مع ذلك تصح الوكالة، وهذا ثابت بالسنة، وإذا ثبت بالسنة فهي الفاضل، فقد كان النبي ﷺ يوكل في إخراج الزكاة، ويوكل في حفظها، ويوكل في قبضها ﷺ.

وإذا صحّت الوكالة في الزكاة فلا فرق بين أن يعين المدفوع له أو لا يعين، بأن يقول: ادفع زكاتي لفلان أو يقول: ادفعها لمستحق، لكنه إذا عين الجهة فإن الوكيل لا يصرف الزكاة في غيرها إلا بعد مراجعة الموكل، فلو قال: أعطها فلاناً، فلا يمكن أن يصرفها لغيره إلا بإذن موكله؛ لأن الوكيل محدود تصرفه بما وُكل فيه.

لكن لو فرض أن صاحب المال قال: أعط زكاتي فلاناً، وهو يعلم أن فلاناً لا يستحق، لكنه لم يعلم إلا بعد أن فارقه الموكل؛ لأن الموكل إذا كان يعلم أنه ليس بأهل سيقول له فوراً: إنه لا يستحق، ويجب عليه أن يقول: بأنه ليس أهلاً؛ لأن بعض العوام المساكين يقولون: لا تقطع رزقه، فإذا قال لك: أعط زكاتي فلاناً فأعطه إياها، سواء يستحق أو لا، وهذا غلط وخيانة ولا يجوز.

= فإذا كنت تعلم أنه لا يستحقُّ قل: يا أخِي هذا لا يستحقُّ، فإذا قال: أعطها إِيَّاهُ وإن لم يستحقِّ، فإنَّكَ تقول: لا؛ لأنِّي لو فعلتُ لأعنتُهُ على الإثم؛ حيثُ وَضَعَ الزَّكَاةَ في غير محلِّها، أمَّا إذا لم أعلم إلا بعد أن فارقني الموكِّل، أي: أعطاني الموكِّل مئةَ ريالٍ وقال: خذْ هذه زَكَاةً أعطها فلانًا، وبعد أن فارقني عَرَفْتُ أن فلانًا لا يستحقُّ، فهنا أوقفُ العطاءَ حتى أراجعه وأقول: إن فلانًا لا يستحقُّ فإذا قال: أعطه ولو كان لا يستحقُّ، أقول: لا، لا أُعينكَ على الإثم.

فإن قال: أعطها إِيَّاهُ تطوُّعًا، فهنا يصحُّ ويُعطِيها إِيَّاهُ.

إذا: الزَّكَاةُ يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ في قبضِها وإخراجِها للعاجِزِ والقادر؛ لأنَّ السُّنَّةَ وَرَدَتْ به؛ ولأنَّها في الحقيقةِ يَتَعَلَّقُ بها حقُّ ثالثٍ، وهو المُسْتَحِقُّ، فمتى وَصَلْتُ إلى مُسْتَحِقِّها مِن أيِّ جهةٍ كانت فهي في محلِّها.

ثالثًا: الصَّومُ، هل يَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ أَحَدًا يَصُومُ عنه؟

الجواب: لا، لا فَرَضًا ولا نَفْلًا، حتى لو كان عاجِزًا عليه كَفَّارَةٌ يَمِينٍ أو فِدْيَةٌ أذَى، صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وهو شَيْخٌ كَبِيرٌ وله أولادٌ، فقال لأبنائِهِ: صوموا عَنِّي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فلا يُجْزِئُ هذا عنه؛ لأنَّ ذلك لم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وإذا لم يَرِدْ فقد قلنا: إِنَّ الْأَصْلَ في الْعِبَادَاتِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فيها؛ لَأَنَّهُ يَقُوتُ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّعَبُّدِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

إذا: لو أَنَّ العاجِزَ وَكَّلَ في الصَّومِ ما أَجْزَأَ إذا كان عَجْزُهُ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ، ولو وَكَّلَ في الإطعامِ عنه فهذا يُجْزِئُ؛ لأنَّ الإطعامَ يُشَبِّهُ الزَّكَاةَ فَيُجْزِئُ.

إذا مات فهل يُقْضَى عنه أو لا يُقْضَى؟

= أمّا النفل فلا يُقضى؛ لأنّه لم يرد، وما دام أنّه لم يرد فالأصل عدم القضاء، فلو أنّ إنساناً كان من عادته أن يصوم الأيام الثلاثة البيض ولكنه لم يصمها، ثم توفي قبل استكمال الشهر فإنّه لا يصام عنه.

وإذا كان واجباً فمن العلماء من قال: إنّهُ لا يصام عنه؛ لأنّه إذا مات وهو لم يصم صار كالشيخ الكبير والمريض المؤوس منه، فيطعم من تركته عن كلّ يوم مسكين ولا يصام عنه.

وقال بعض العلماء: يصام عنه صيام الفرض، سواء كان واجباً بأصل الشرع كرمضان والفدية والكفارة، أو كان واجباً بالنذر، واستدلوا بقوله ﷺ في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الصحيحين: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»<sup>(١)</sup> فقولهُ: «وَعَلَيْهِ صِيَامٌ» يَشْمَلُ الْفَرَضَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ أَوْ الْفَرَضَ بِالنَّذْرِ فَهُوَ عَامٌّ.

وفصل بعض العلماء فقال: إنّ كان واجباً بالنذر قضِيَ عنه، وإن كان واجباً بأصل الشرع فإنّه لا يُقضى عنه.

واستدلوا بأنّ امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إنّ أمّها نذرت أن تصوم شهراً فلم تصم فقال: «صومي عنها»<sup>(٢)</sup>، فأذن لها أن تصوم عنها، والصيام نذرٌ، ولا يقاس عليه الواجب بأصل الشرع؛ لأنّ الأصل في العبادات عدم جواز الوكالة، لكنّ هذا القول ضعيفٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٨)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= والصَّوابُ: القَوْلُ الثَّانِي، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَامَ عَنِ الْمَيِّتِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ فَرَضٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ أَوْ فَرَضٍ بِالنَّذْرِ، والدَّلِيلُ عُمُومُ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» وما قِصَّةُ الْمَرَأَةِ الَّتِي سَأَلَتْ عَنِ النَّذْرِ إِلَّا فَرَدًا مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْعُمُومِ، لَا يُخَالِفُهُ وَلَا يُقَيِّدُهُ، فَهِيَ قَضِيَّةٌ عَيْنٍ وَقَعَ فِيهَا أَنَّ الْمَيِّتَ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مَفْرُوضٌ، فَأَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّيَامِ عَنْهَا.

ثم نقول -أيضاً-: أيها أكثر أن يموت الإنسان وعليه صيامٌ من رَمَضانَ أو عليه صيامٌ نَذَرٍ؟

الجوابُ: الأوَّلُ لا شكَّ، فمتى يأتي إنسانٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ وماتَ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ؟! فلا يُمكنُ أَنْ نَحْمِلَ الحديثَ العامَّ على الصُّورَةِ النَّادِرَةِ دون الصُّورَةِ الشَّائِعَةِ، فهذا في الحَقِيقَةِ خَلَلٌ فِي الاسْتِدْلَالِ.

فالصَّوابُ: أَنَّهُ يُصَامُ عَنْهُ إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ.

لكن متى يكون عليه الصَّيَامُ؟

الجوابُ: إِذَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَصُومَ وَلَكِنَّهُ قَرَطَ ثُمَّ مَاتَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُفَرِّطْ فَإِنَّهُ لَا صِيَامَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَرِيضًا مَرَضًا لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ففَرَضُهُ الإِطْعَامُ، وَإِنْ كَانَ مَرَضًا يُرْجَى بُرْؤُهُ واستمرَّ به المَرَضُ حتى ماتَ فلا قِضاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ أَنْ يَقْضِيَ.

ومثل ذلك إِذَا حَصَلَ حَدَثٌ وَمَاتَ الْإِنْسَانُ الْمُخْطِئُ فِي نَفْسِ الْحَادِثِ فِي الْحَالِ، وَالْمُخْطِئُ إِذَا قَتَلَ نَفْسًا خَطَأً فيكونُ عَلَيْهِ: إِمَّا عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَإِمَّا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ مَاتَ وَكَانَ ذَا مَالٍ يَتَسَعُّ لِعِتْقِ الرَّقَبَةِ أُعْتِقَ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ

= ليس عنده مالٌ أو لا توجد الرقبة فلا صيام عليه؛ لعدم التمكن من الأداء، فالرجل لم يتمكن من الأداء؛ لأنه مات في الحال، فكيف نُلزمه صيام أيام لم يعيشها؟! الله تعالى يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وهذا أبلغ، هذا غير ممكن إطلاقاً.

فحكم التوكيل في الصيام لا يصح مطلقاً في حال الحياة، لا فرضاً ولا نفلاً، ولا عاجزاً ولا قادراً.

رابعاً: الحج، الحج كغيره من العبادات؛ والأصل فيه عدم جواز التوكيل؛ لأنه عبادة، والأصل في العبادة أنها مطلوبة من العابد، ولا يقوم غيره مقامه فيها. وحينئذ نقول: الحج وردت النيابة فيه عن صنفين من الناس.

الأول: مَنْ مات قبل الفريضة فإنه يحج عنه؛ لأنه ثبت ذلك بالسنة<sup>(١)</sup>.

الثاني: مَنْ كان عاجزاً عن الفريضة عاجزاً لا يرجى زواله فهذا جاءت السنة بالحج عنه<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فإذا عاجز الإنسان عن الحج بعد وجوبه عليه مع قدرته عليه مالياً، والعجز لا يرجى زواله كالكبر والمرض الذي لا يرجى بُرؤه، قلنا: يتوب عنه مَنْ يحج عنه؛ لأن ذلك ثبت بالسنة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الحج والنذور عن الميت، رقم (١٨٥٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٩)، عن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، رقم (١٥١٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب

الحج عن العاجز، رقم (١٣٣٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= لو وَكَّلَ فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ وَهُوَ قَادِرٌ فَلَا يَصِحُّ، فَإِذَا حَجَّ الْوَكِيلُ فَالْحَجُّ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَكَالَةَ فَاسِدَةٌ، وَالْفَاسِدُ وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ.

وَالنَّافِلَةُ: إِذَا وَكَّلَ فِيهَا شَخْصٌ مَرِيضٌ مَرَضًا لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، فَحَجَّ عَنْهُ هَذَا الْوَكِيلُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ، وَمَا دُئِمْنَا قُلْنَا: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ عَدَمُ جَوَازِ التَّوَكُّلِ فَإِنَّهُ لَا يُوَكَّلُ؛ لِأَنَّ النَّافِلَةَ لَمْ يَرِدْ فِيهَا التَّوَكُّلُ.

فَنَقُولُ لِهَذَا: إِنْ كُنْتَ قَادِرًا فَحُجَّ بِنَفْسِكَ، وَإِنْ كُنْتَ عَاجِزًا فَلَمْ يَوْجِبِ اللَّهُ عَلَيْكَ الْحَجَّ فَلَا تُحُجَّ، وَنَقُولُ لِمَنْ كَانَ قَادِرًا بِنَفْسِهِ: الصَّدَقَةُ بِهَذَا الْمَالِ أَفْضَلُ بِكَثِيرٍ مِنْ أَنْ تُوَكَّلَ مَنْ يُحُجُّ عَنْكَ، وَإِعَانَةُ حَاجٍّ لِتَأْدِيَةِ فَرَضِ الْحَجِّ بِهَذِهِ خَمْسَةِ آلَافٍ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يُحُجَّ عَنْكَ نَفْلًا.

لَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَوَسَّعَ فِي هَذَا، وَقَالَ: إِذَا كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِ فِي الْفَرَضِ جَازَ أَنْ يَسْتَنْبِ فِي النَّافِلَةِ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا كَانَ عَاجِزًا عَجِزًا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ، فَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ، قَالُوا: لِأَنَّ طَلَبَ الْفَرِيضَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ بَدْنِيًّا أَقْوَى وَأَشَدُّ مِنْ طَلَبِ النَّافِلَةِ، فَإِذَا جَازَ التَّوَكُّلُ فِي الْأَشَدِّ جَازَ التَّوَكُّلُ فِي الْأَخَفِّ.

لَكِنَّ هَذَا التَّعْلِيلُ مُعَارِضٌ بِالتَّعْلِيلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُطَالِبَ بِالْفَرِيضَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِبِهِ.

وَبَعْضُهُمْ -أَيْضًا- تَوَسَّعَ، وَقَالَ: النَّفْلُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِيهِ وَلَوْ كَانَ قَادِرًا، وَهَذَا مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ أَثَرًا وَلَا نَظَرًا، فَلَا يَصِحُّ أَثَرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أَحَدًا حَجَّ عَنْ أَحَدٍ نَافِلَةً.



= وأما نظرًا؛ فلأننا إن قلنا بالقياس على الفريضة، فالفريضة لم ترد إلا في حال العجز عجزًا لا يُرجى زواله.

وبعضهم -أيضًا- توسّع توسعًا ثالثًا، وقال: يجوز أن يؤكّل الإنسان في حجّ النفل ولو في أثنيّته، وعلى هذا إذا ذهب إنسان للعمرة وطاف ووجد مشقة وهي نافلة، وقال لإنسان: يا فلان وكلتكَ تسعى عني وتحلق عني، جاز على هذا القول.

وهذا في الحقيقة من أضعف الأقوال، أن يستنبط شخصًا في إكمال النافلة؛ لأنّ الحجّ إذا شرّع فيه الإنسان صار فرضًا واجبًا عليه لا يمكن أن يتحلّل منه إلا بإتمامه، أو بالإحصار عنه، أو بالعدر إن اشترط؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فالحجّ من بين سائر الأعمال إذا شرعت فيه وهو نفل يلزمك أن تتيّمه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فجعل الإحرام بالحجّ فرضًا، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ يعني الحجاج ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وأقرب الأقوال: أن التوكيل في النفل للقادر لا يصحّ أبدًا، فيقال للقادر: إمّا أن تحجّ بنفسك وإمّا ألا تحجّ، وأما العاجز ففي إلحاق النفل بالفرض ثقل على النفس، فالإنسان لا يجزّم بأنّه يلحق بالفرض؛ لأنّ الفرض لازم يطالب به الإنسان، والنفل تطوّع ليس بلامزم.

فإذا أجازت الشريعة التوكيل في الفرض فإنّه لا يلزم أن يجوز ذلك في النفل؛

وَالْحُدُودُ فِي إِبْتَاتِهَا<sup>(١)</sup>.....

= لَأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنَ النَّفْلِ فِي سَعَةٍ، وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي الْفَرَضِ جَازَ فِي النَّفْلِ مِنْ بَابٍ أَوْلى ضَعِيفٌ.

وَكُونُ الْفَرَضِ أَشَدَّ مُطَالَبَةً أَنْ يَقُومَ الْإِنْسَانُ فِيهِ بِبَدَنِهِ.

نقول: هذا صحيح، لكنَّ العباداتِ الأصلُ فيها منعُ التَّوكِيلِ، فيُقْتَصَرُ على ما وَرَدَ؛ ولذلك بعضُ النَّاسِ يُوكِّلُ في حَجَجٍ كَثِيرَةٍ، نافِلَةٍ لأبيه وأُمِّه وعمِّه وخاله، وما أَشَبَهَ ذلك، ولكنه جالِسٌ من غيرِ عَجْزٍ، فأين الحُجُّ الذي جَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ جِهَادًا حين سَأَلَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هل على النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قال: «عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ»<sup>(١)</sup>!

خامسًا: الشَّهادَتَانِ، لَا يَجُوزُ التَّوكِيلُ فِيهِمَا مُطْلَقًا، فلو قال شخصٌ غيرُ مُسْلِمٍ: يَا فُلَانُ أَنَا أُريدُ أَنْ أُسْلِمَ لكنَّ وَكَلْتُكَ أَنْ تَشْهَدَ عَنِّي، فهذا لَا يَصِحُّ، ولو كانت وثيقةً من كاتبٍ عدلٍ فهذا لَا يُمكنُ.

فالقاعدة: «أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ مَنَعُ التَّوكِيلِ فِيهَا»؛ لَأَنَّ التَّوكِيلَ فِيهَا يُفَوِّتُ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِبَادَةِ وَهُوَ التَّدَلُّلُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالتَّعَبُّدُ لَهُ، وَيُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحُدُودُ فِي إِبْتَاتِهَا» الحُدُودُ جَمْعُ حَدٍّ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الْمَنَعُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: كُلُّ عُقُوبَةٍ مُقَدَّرَةٍ مِنَ الشَّرْعِ عَلَى مَعْصِيَةٍ؛ لِتَمْنَعِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهَا وَتُكْفِرَ ذَنْبَ صَاحِبِهَا، وَالْمُرَادُ بِإِبْتَاتِهَا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْحَاكِمُ لِشَخْصٍ: اذْهَبْ إِلَى فُلَانٍ

(١) أخرجه الإمام أحمد (٦/١٦٥)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج جهاد النساء، رقم (٢٩٠١). قال ابن الملقن في التوضيح (١١/٣٩): «إسناد على شرط الصحيح». وقال الحافظ في البلوغ (٧٠٩): «إسناده صحيح». وصححه ابن ضويان والألباني. انظر: الإرواء (٩٨١، ١١٨٥).

وَاسْتِيفَائِهَا<sup>[١]</sup>.

= لِيُقَرَّ بِمَا يَقْتَضِي الْحَدُّ، فِهَذَا فِي إِثْبَاتِهَا.

[١] قوله: «وَاسْتِيفَائِهَا» بَأَن يَكُونُ الْمُذْنِبُ قَدْ اعْتَرَفَ وَثَبَّتَ الْحَدُّ، فَيُوكَّلُ الْحَاكِمُ مَنْ يُقِيمُ هَذَا الْحَدَّ، فِهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: «اغْدُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا»<sup>(١)</sup>، فَقَوْلُهُ: «فَإِنِ اعْتَرَفَتْ» هَذَا إِثْبَاتٌ، وَقَوْلُهُ: «فَارْجُمْهَا» هَذَا اسْتِيفَاءٌ.

فَلَنَسْتَعْرِضَ الْحُدُودَ، وَهِيَ: حَدُّ الزَّانَا، وَحَدُّ الْقَذْفِ، وَحَدُّ السَّرِقَةِ، وَحَدُّ قَطْعِ الطَّرِيقِ.

أَوَّلًا: الزَّانَا، وَهُوَ حَدُّ بَنَصِّ الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠]. وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِزِيَادَةِ ذَلِكَ، وَهِيَ أَنَّ يُعْرَبَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الزَّانَا لِمُدَّةِ عَامٍ، وَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا - وَهُوَ الَّذِي قَدْ تَزَوَّجَ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَجَامَعَ زَوْجَتَهُ - فَإِنَّ حَدَّهُ الرَّجْمُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ قَدْ فَارَقَ الزَّوْجَةَ.

ثَانِيًا: الْقَذْفُ، وَحَدُّهُ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].

ثَالِثًا: السَّرِقَةُ، وَحَدُّهَا قَطْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب الوكالة في الحدود، رقم (٢٣١٤)، ومسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩٧)، عن أبي هريرة وزيد بن خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= رابعاً: قُطِّعُ الطَّرِيقُ، وَحَدُّهُمْ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

هل (أو) في هذه الآية للتَّخْيِيرِ أو للتَّنْوِيعِ؟ في ذلك للعلماء قولان:

القول الأول: أَنَّهَا للتَّنْوِيعِ.

القول الثاني: أَنَّهَا للتَّخْيِيرِ.

فعلى القولِ بِأَنَّهَا للتَّنْوِيعِ، فقوله: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ قَتَلُوا فَقَطْ بَدُونِ أَخِذِ الْمَالِ قُتِلُوا، وَإِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَصُلِبُوا، وَإِنْ أَخَذُوا الْمَالَ فَقَطْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ، بَأَنْ تُقَطَّعَ الْيَدُ الْيُمْنَى وَالرَّجُلُ الْيُسْرَى.

أَمَّا إِذَا أَخَافُوا الطَّرِيقَ دُونَ أَنْ يَعْتَدُوا عَلَى مَالٍ أَوْ نَفْسٍ فَإِنَّهُمْ يُنْفَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ، وَالنَّفْيُ مِنَ الْأَرْضِ هَلْ مَعْنَاهُ أَنْ يُطْرَدُوا مِنْ هَذَا الْمَكَانِ أَوْ أَنْ يُجَبَسُوا؟

فِي هَذَا قَوْلَانِ -أَيْضًا- لِلْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّفْيَ مِنَ الْأَرْضِ أَنْ يُجَبَسُوا لَا أَنْ يُطْرَدُوا إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُمْ رَبَّاهُ إِذَا طُرِدُوا إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى عَادُوا مَرَّةً أُخْرَى إِلَى حَالِهِمْ فَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ نَفْيِهِمْ، أَمَّا إِذَا حُبِسُوا فَإِنَّهُمْ يُجَبَسُونَ عَنِ النَّاسِ فَلَا يَتَعَدَّى شَرُّهُمْ إِلَى أَحَدٍ.

وَالْأَرْجَحُ فِي هَذَا: أَنَّهُ يَرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي، إِنْ رَأَى أَنْ يَنْفِيَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى أَوْ أَنْ يُجَبَسُوا، عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى.

وَأَمَّا شَرْبُ الْحَمْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَ حَدٌّ أَوْ تَعْزِيرٌ؟

= فأكثر أهل العلم على أنه حدٌ، ثم اختلفوا هل هو أربعون أو ثمانون أو يُخَيَّرُ الإمام بينهما؟

وَمَنْ تَدَبَّرَ عُقُوبَةَ شَارِبِ الْخَمْرِ عَرَفَ أَنَّهَا تَغْزِيرٌ لَا حَدٌّ، لَكِنَّهُ لَا يُنْقَضُ عَنْ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً.

ودليل ذلك أنهم كانوا في عهد الرسول ﷺ يُؤْتَى بِالشَّارِبِ فيقومُ النَّاسُ إليه يَضْرِبُونَهُ، منهم مَنْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ، ومنهم مَنْ يَضْرِبُ بِالنَّعْلِ، ومنهم مَنْ يَضْرِبُ بِالرِّدَاءِ أَوْ بِالْجَرِيدِ<sup>(١)</sup> أو ما أشبه ذلك؛ ولهذا جاء في بعض ألفاظ الحديث: «نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ»<sup>(٢)</sup>.

ثم إنَّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَلَدَ أَرْبَعِينَ، ثم جَلَدَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ، وَلَمَّا كَثُرَ شُرْبُ الْخَمْرِ جَمَعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْتَشِيرُهُمْ، وَهَذَا مِنْ دَأْبِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخَفْتُ الْحُدُودَ ثَمَانُونَ<sup>(٣)</sup>، يعني: فَاجْلِدُ شَارِبَ الْخَمْرِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، رقم (٦٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦)، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعناه.

وأخرجه البخاري أيضًا: كتاب الحدود، باب الضرب بالجرید والنعال عن عقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٧٧٥)؛ وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٧٧٧) وعن السائب بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٧٧٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: أن النبي ﷺ كان يضرب في الخمر بالنعال والجرید أربعين.

وقال أبو داود بعدما أخرج الحديث: كتاب الحدود، باب الحد في الخمر، (٤٤٧٩): ورواه شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «ضرب بجريدتين نحو الأربعين». وأخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في حد السكران، رقم (١٤٤٣).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦)، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه: فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن تجعلها كأخف الحدود، قال: «فجلد عمر ثمانين». وأخرجه الإمام أحمد (١٧٦/٣) بلفظه.

= ثمانين، فأقر ذلك عمر، وعمر له سنة متبوعة، فلا يُراد على ذلك ولا يُنقص منه.

وسموا ذلك حداً، لكن من تدبر النصوص الواردة في ذلك عرف أنه ليس بحداً، وأنه تعزير لا ينقص عن أربعين جلدة؛ لأنه لو كان حداً ما استطاع عمر رضي الله عنه ولا غيره أن يزيد فيه؛ ولهذا لو كثرت الزنا في الناس - نسأل الله العافية - هل يمكن أن نزيد على مئة جلدة؟

الجواب: لا يمكن حتى لو كثرت الزنا، فكون أمير المؤمنين عمر ومعه الصحابة رضي الله عنهم يزيدون على ذلك يدل على أن المقصود هو التعزير الذي يردع الناس عن هذا الشيء الحبيث.

ودليل آخر: قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «أخف الحدود ثمانون» وأقره الصحابة.

إذاً: لا يوجد حد يقدر بأربعين جلدة، وهذا يشبه أن يكون إجماعاً؛ لأن عمر رضي الله عنه لم يقل: لا أزيد؛ لأن فيه حداً، فالصواب أنه تعزير، وبناء على ذلك لو كثرت شرب الخمر في الناس فلولي الأمر أن يزيد على ثمانين بالكم أو بالنوع أو بالكيفية، حتى لو أنه رأى أن يعزّر شارب الخمر بغير ذلك فلا بأس، إلا أنه لا يقطع عضواً من أعضائه؛ لأن بدن الإنسان محترم، وليس فيه قطع، اللهم إلا السارق وقطاع الطريق.

ويرى بعض العلماء أن من الحدود الردة، ويكتبون هذا في مؤلفاتهم، ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأن الردة إذا تاب المرتد ولو بعد القدرة عليه فإنه يرفع عنه القتل ولا يقتل، ولو كانت حداً ما ارتفع بعد القدرة عليه؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ

تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].

= فالصواب: أن القتل بالردة ليس حداً، حتى على قول من يقول: إن من أنواع الردة ما لا تقبل فيه التوبة، مع أن الصحيح أن جميع أنواع الردة تقبل فيها التوبة، حتى لو سب الإنسان رب العالمين أو الرسل أو الملائكة ثم تاب فإن توبته مقبولة؛ لأن من المشركين من سب الله عز وجل ومع ذلك قبلت توبتهم.

ثم إن عموم الأدلة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] يدل على أن أي ذنب تاب الإنسان منه فإن الله يتوب عليه، حتى لو سب الله جهاراً بهاراً ثم تاب وحسنت حاله قبلت توبته، والحمد لله؛ لأن باب التوبة مفتوح.

لكن من سب الرسول ﷺ ثم تاب فإننا نقبل توبته ولكننا نقتله؛ لأن سبه للرسول ﷺ حق آدمي، ولا نعلم هل عفا عنه الرسول ﷺ أم لا؟ لأن الرسول ﷺ قد مات فالقتل لا بد منه، لكنه إذا تاب يقتل على أنه مسلم، يغسل ويكفن ويصلى عليه، ويذعى له بالرحمة، ويذفن مع المسلمين.

على كل حال: الحدود يجوز التوكيل في إثباتها واستيفائها.

ومن الموكّل؟ الموكّل من له إقامة الحد، ففي عهد الرسول ﷺ الأمير والقاضي والرسول والقائد والإمام هو النبي ﷺ فلا إشكال في الموضوع.

وكذلك إذا كان الأمراء هم القضاة فلا إشكال -أيضاً- لأنهم سوف يحكمون أولاً ثم ينفذون ثانياً، فالأمراء هم الذين يوكّلون في إقامة الحدود، لكن في وقتنا الحاضر تفرقت المسؤولية، فصار القاضي عليه مسؤولية، والأمير عليه مسؤولية، فمن الذي يملك تنفيذ الحدود؟

= الجواب: الأمير، وعلى هذا فالقاضي يرفع الحكم، ثم الأمير يوكل من شاء أن ينفذ الحكم.

وما الدليل على التوكيل في الحدود في إثباتها واستيفائها؟

الدليل قصة المرأة التي زنى بها أجير عند زوجها، وقيل لهذا الأجير: إن عليك الرجم. فذهب أبوه وافتداه بمئة شاة ووليدة يعني جارية؛ لئلا يرجم، وهذه فتوى جهل وخطأ، فسأل أهل العلم، فقالوا: على ابنك الجلد وعلى امرأة الرجل الرجم؛ لأن الابن غير محصن، أي: بكر، وزوجة المستأجر ثيب.

ثم جاء إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «أما الغنم والوليدة فهي رد عليك» أي: مردودة، يعني: لا يملكها الزوج ولا الزوجة؛ وذلك لأن هذا الحكم مخالف لحكم الله ورسوله ﷺ -وبه نعرف أن ما قبض بغير حق يجب أن يرد إلى صاحبه- وأن على زوجة هذا الرجل الرجم، وعلى ابنك جلد مئة وتغريب عام.

ثم قال الرسول ﷺ لرجل من الأنصار: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»<sup>(١)</sup>.

فهذا توكيل في إثبات الحد واستيفائه، في إثباته حين قال: «إن اعترفت» وفي استيفائه حين قال: «فارجمها» وعلى هذا: فيجوز لولي الأمر أن يوكل في إثبات الحدود -أي: فيما تثبت به- وفي تنفيذها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب الوكالة في الحدود، رقم (٢٣١٤)، ومسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩٧)، عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما.



وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ<sup>[١]</sup>.....

= ولكنَّ الأفضَل أن يُباشِرَ ذلكَ بنفسِهِ ولا سِيَّما في عَصْرِنا الآنَ؛ لئَلَّا يَحْصُلَ خَطَأٌ في الإثباتِ أو خَطَأٌ في التَّنْفِيزِ، لكنَّ الكلامَ على أن هذا جائزٌ، والدَّلِيلُ هذه القِصَّةُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ» الوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بالإذْنِ مِنَ الْمُوَكَّلِ، وإذا كان يَتَصَرَّفُ بالإذْنِ مِنَ الْمُوَكَّلِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَلَّا يَتَعَدَّى ما وَكَّلَ فيه لا بِصِفَةِ الْعَقْدِ، ولا بِالْمَعْقُودِ له، فإذا قال: وَكَلْتُكَ أَنْ تَبِيعَ هذا الْعَبْدَ على فلانٍ، فعندنا الآنَ تَعَيَّنَ في المَبِيعِ وتَعَيَّنَ في المُشْتَرِي، فهل يَمْلِكُ الوَكِيلَ أَنْ يَبِيعَ عَبْدًا آخَرَ مِنْ عَبِيدِ الْمُوَكَّلِ؟

الجوابُ: لا؛ لَأَنَّهُ خُصَّ بِمُعَيَّنٍ.

وهل يَمْلِكُ أَنْ يَبِيعَ الْعَبْدَ الْمُعَيَّنَ على شَخْصٍ غيرِ زَيْدٍ؟

الجوابُ: لا؛ لَأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بالإذْنِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ ما أُذِنَ له فيه.

فالقاعدةُ: أَنَّ الوَكِيلَ يَتَصَرَّفُ بالإذْنِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ ما أُذِنَ له فيه ولا يَتَعَدَّاهُ، إمَّا لَفْظًا وإمَّا عُرْفًا.

وهل له أَنْ يُوَكَّلَ؟

الجوابُ: لا، ليس له أَنْ يُوَكَّلَ، فإذا وَكَلْتُ فَلانًا أَنْ يَبِيعَ هذه السَّيَّارةَ فليس له أَنْ يُوَكَّلَ غيره؛ لِأَنِّي وَكَلْتُهُ هو بنفسِهِ، فليس له أَنْ يُوَكَّلَ غيره؛ لِأَنِّي قد أَثَقُ به ولا أَثَقُ بغيرِهِ، ولا سِيَّما في الأمورِ التي يَخْتَلِفُ فيها القصدُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا، كما لو وَكَلْتُ شَخْصًا يُفَرِّقُ زَكَاةً، وأرادَ أَنْ يُوَكَّلَ غيره فهذا لا يُمكنُ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ أَمْرُها عَظِيمٌ، وربما أَثَقُ بِفلانٍ ولا أَثَقُ بغيرِهِ.

إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ<sup>[١]</sup>.

= فلا يجوز إذا أن يوكل فيما وُكِّل فيه إلا في أحوال ثلاث:

[١] الحال الأولى:

قوله: «إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ» «يُجْعَلَ» هذا مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والفاعلُ هو الموكَّل، يعني: إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الموكَّل ذلك للوكيل، فيقول: وَكَلْتُكَ في كذا ولك أن تُوكِّل مَنْ شِئْتَ، أو مَنْ تَشَأْ به، أو أن تُوكِّل فلاناً قَرِيبَكَ، أو ما أَشَبَهَ ذلك.

فإذا جَعَلَ إليه ووَكَّلَ حَسَبَ ما جُعِلَ إليه يَكُونُ قد تَصَرَّفَ بحسبِ الوكالة.  
الحال الثانية: إذا كان مثله لا يتولاه عادةً.

فلو قلت لجارك وهو رجلٌ شريفٌ وزيرٌ أو قاضيٌ أو أميرٌ: يا فلان أنا سوف أسافر، اشتَرِ للبقرة العلفَ كُلَّ يَوْمٍ، الرَّجُلُ الآنَ سوف يَشْتَرِي علفاً كُلَّ يَوْمٍ للبقرة، فهل له أن يوكل مَنْ يَشْتَرِي العلفَ أو يقول: اذهب بنفسِكَ؟

نقول: له أن يوكل مَنْ يَشْتَرِي العلفَ؛ لأنَّ هذا ممَّا جَرَتْ العادةُ أَلَّا يتولاهُ بنفسِهِ، فله أن يوكل مَنْ يَشْتَرِي وإن لم يؤدِّنْ له في ذلك، لكنْ عليه أن يتحرَّى الرَّجُلُ الأَمِينُ أكثرَ ممَّا يتحرَّاهُ لِمَالِهِ.

الحال الثالثة: إذا كان يعجز عن القيام بمثله عادةً.

مثال ذلك: وَكَلْتُ رجلاً أن يضعَدَ بحجرٍ كبيرٍ إلى السَّطْحِ؛ لأنَّكَ تريدُ أن تَبْنِي به السَّطْحَ، وهو رجلٌ ضَعِيفٌ لا يَقْوَى على ذلك، فهل له أن يوكل مَنْ يَحْمِلُ الحَجَرَ إلى فوق؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ مثله يعجزُ عنه.

وَالْوَكَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ<sup>[١]</sup> .....

= وكذلك لو وَكَلْتُهُ فِي بَيْعِ أَمْوَالٍ كَثِيرَةٍ، وَقُلْتَ لَهُ: اضْرِبْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ فِي هَذَا الْمَوْسِمِ، وَلَا تَتَعَدَّى هَذَا الْمَوْسِمَ، وَهِيَ أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ لَوْ أَنَّهَ بَاشَرَهَا بِنَفْسِهِ لَانْتَهَى الْمَوْسِمُ قَبْلَ التَّضْرِيفِ، فَهَذَا لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُوَكَّلِ يَقُولُ: بَيْعْ هَذِهِ فِي هَذَا الْمَوْسِمِ، وَهِيَ أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ يَعْرِفُ أَنَّهَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُومَ بِبَيْعِهَا وَحْدَهُ، مَعْنَاهُ أَنَّهَ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرُهُ، فَيَكُونُ الْإِذْنُ مَعْلُومًا مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ أَجَزْتُمْ أَنْ يُوَكَّلَ فِي الْحَالَيْنِ الْأُخْرَيْنِ؟

نَقُولُ: لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْمُوَكَّلُ لَفْظًا فَهُوَ كَالْمَأْذُونِ فِيهِ عُرْفًا، فَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِرَجُلٍ شَرِيفٍ: يَا فُلَانُ اشْتَرِ الْعَلْفَ لِلْبَقَرَةِ كُلِّ يَوْمٍ، فَاْلْمَعْرُوفُ أَنَّهَ لَا يَشْتَرِيهِ بِنَفْسِهِ، وَكُلُّ يَعْرِفُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِلْمُوَكَّلِ: اضْرِبْ هَذِهِ الْبِضَاعَةَ فِي هَذَا الْمَوْسِمِ، وَهُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَهِيَ بِضَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، كُلُّ وَاحِدٍ يَعْرِفُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ.

فَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ دَاخِلَتَانِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ» لَكِنْ لَمَّا ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ نَقُولُ: إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ لَفْظًا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ فَقَدْ جُعِلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ عُرْفًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْوَكَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ» وَهُوَ جَائِزٌ مِنَ النَّاحِيَةِ الْوَضْعِيَّةِ، وَمِنْ النَّاحِيَةِ التَّكْلِيفِيَّةِ قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْهَا تَصِحُّ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى إِذْنٍ، وَأَنَّهَ يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ.

لَكِنْ مِنَ النَّاحِيَةِ الْوَضْعِيَّةِ: هَلْ هِيَ مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ أَوْ مِنَ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ؟

تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup> .....

= يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنِّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ، وَالْعَقْدُ الْجَائِزُ هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فَسْخَهُ بَدُونِ رِضَا الْآخَرِ وَلَا إِذْنِهِ أَيْضًا.

وَوَجْهُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَهَ مِنَ الْمُوَكَّلِ إِذْنٌ وَمِنَ الْوَكِيلِ تَبَرُّعٌ، فَلِلْمُوَكَّلِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلِلْمُوَكَّلِ أَنْ يَرْجِعَ أَيْضًا.

وَقَوْلُهُ: «وَالْوَكَالَهَ عَقْدٌ جَائِزٌ» يُفِيدُ أَنَّ الْعُقُودَ مِنْهَا جَائِزٌ وَمِنْهَا لَازِمٌ، وَمِنْهَا جَائِزٌ مِنْ طَرَفٍ لَازِمٌ مِنْ طَرَفٍ.

فَعَقْدُ الْبَيْعِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ مِنَ الْمَجْلِسِ عَقْدٌ لَازِمٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْطَ الْخِيَارِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»<sup>(١)</sup>.

وَالرَّهْنُ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنْ جَانِبِ الْمُرْتَهِنِ، وَلَازِمٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الرَّهْنِ لِلْمُرْتَهِنِ، فَإِذَا رَضِيَ بِإِطْلَاقِ الرَّهْنِ وَإِزَالَتِهِ فَالْحَقُّ لَهُ، لَكِنَّهُ حَقٌّ عَلَى الرَّاهِنِ فَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُ.

وَالْوَكَالَهَ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَبِهَذَا تَمَّتْ أَقْسَامُ الْعُقُودِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

عَقْدٌ لَازِمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

عَقْدٌ لَازِمٌ مِنْ طَرَفٍ جَائِزٌ مِنْ طَرَفٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا» «تَبْطُلُ» بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا خِيرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، رَقْمُ (٢١١٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ،

بَابُ ثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، رَقْمُ (١٥٣١)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «وَتَبْطُلُ» لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ: «جَائِزٌ» وَالْجُمْلَةُ فِي الْوَاقِعِ اسْتِثْنَائِيَّةٌ، فَهِيَ تَفْسِيرٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: «جَائِزٌ».

وقوله: «تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا» مَنْ أَحَدُهُمَا؟ الْوَكِيلُ وَالْمُوَكَّلُ، تَبْطُلُ بِفَسْخِهِ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا مُطْلَقًا وَلَوْ مَعَ ضَرَرٍ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نُقَيِّدَ هَذَا بِمَا إِذَا لَمْ تَتَضَمَّنْ ضَرَرًا، فَإِنْ تَضَمَّنَتْ ضَرَرًا فَإِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَضُرَّ صَاحِبَهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّجَل: ﴿أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢] وَيَقُولُ عَزَّجَل: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>؛ وَلِذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا تَضَمَّنَ الْفَسْخُ ضَرَرًا عَلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ الْعُقُودَ الْجَائِزَةَ تَنْقَلِبُ لِازِمَةً؛ دَرَاءً لِلضَّرَرِ.

فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ شَرْعًا، فَلَوْ أَنَّ الْوَكِيلَ قَبَلَ الْوَكَالَתَ عَلَى أَنَّهُ سَوْفَ يُضَرُّ فِي الْمَوْسِمِ، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنَ عِنْدِ الْمُوَكَّلِ وَفَسَخَ، فَقَالَ: أَشْهَدُوا أَنِّي فَسَخْتُ الْوَكَالَتَ، وَالْمُوَكَّلُ لَمْ يَعْلَمْ، فَفَاتَ الْمَوْسِمُ، فَهَذَا الْفَسْخُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ.

إِذَا: لَا يَحِلُّ لِلْوَكِيلِ هُنَا أَنْ يَفْسَخَ إِلَّا إِذَا اسْتَأْذَنَ مِنَ الْمُوَكَّلِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْرِفَ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٥)، وَابْنُ مَاجَه: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مِنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمُ (٢٣٤٠) عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣١٣/١)، وَابْنُ مَاجَه فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٣٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ (٧٤٥/٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْسَلًا، وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ يَتَقَوَّى بِهَا؛ وَلِذَلِكَ حَسَنَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٢٥٨/٨)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ (٢/٢١٠) وَالْأَلْبَانِيُّ فِي الصَّحِيحَةِ (٢٥٠)، الْإِرَوَاءُ (٨٩٦)، (١٢٥٠، ١٤٠٤).

= الموكِّل كيف يتصرَّف، أو يُقال: يجوزُ الفسخُ مع ضمانِ الضرر، فنقول: الوكالةُ عقدٌ جائزٌ، لكن إذا تَضَمَّنَ ضرراً فتَنفَسَخُ الوكالةُ وعليك ضمانُ الضررِ.

وقوله: «تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا» ظاهرُهُ: سواءٌ عَلِمَ الوكيلُ أم لم يَعْلَمْ، فإذا وَكَّلْتُ هذا الرَّجُلَ على أن يبيعَ بيتي ثم في اليومِ التالي أَشْهَدْتُ رَجُلَيْنِ بَأني فَسَخْتُ الوكالةَ، ثم باعَ الوكيلُ البَيْتَ في اليومِ الثالثِ ولم يَعْلَمْ، فالمذهبُ <sup>(١)</sup> أن البيعَ غيرُ صحيحٍ؛ لأنِّي فَسَخْتُ وكالتهُ قبل أن يبيعَ، فباعَ وهو لا يَمْلِكُ العَقْدَ عليه.

والقولُ الثاني: إِنَّهُ لا يَنْفَسَخُ إِلَّا بعد العلم؛ لأنَّ تَصَرُّفَهُ مُسْتَنَدٌ إلى إِذْنِ سابقٍ لم يَعْلَمْ زوالَهُ، فكان تَصَرُّفًا صَحيحًا، ويُقالُ للموكِّل: أنت الذي فَرَطْتَ، لماذا لم تُخْبِرْهُ بِفَسْخِ الوكالةِ مِنْ فورِهِ؟

وهذا القولُ هو الرَّاجِحُ، وهو روايةٌ عن أحمد <sup>(٢)</sup>، لا سيَّما وهو في هذه الحالِ تَعَلَّقَ به حَقُّ المُشْتَرِي، أمَّا إذا لم يَتَعَلَّقْ به حَقُّ أَحَدٍ فقد يُقالُ بِفَسْخِ الوكالةِ.

وقوله: «تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا» يشملُ الفسخَ بالقولِ والفسخَ بالفعل، بالقولِ بأن يَقُولَ: فَسَخْتُ الوكالةَ، وبالفعلِ بأن يَفْعَلَ فِعْلاً يُنافي تَصَرُّفَ الوكيلِ، مثلُ أن يُوكِّلَهُ في بيعِ عَبْدٍ ثم أَعْتَقَ العَبْدَ، فإِعْتاقُهُ إِيَّاهُ يَتَضَمَّنُ فسخَ التَّوكِيلِ في البيعِ؛ لأنَّهُ لا يُمَكِّنُ بَيْعَهُ بعد عِتْقِهِ، وكذلك لو وَكَّلَهُ في بيعِ شَيْءٍ ثم رَهَنَهُ تَنفَسَخُ الوكالةُ؛ لأنَّ بَيْعَ المَرْهُونِ لا يَصِحُّ، فَعِلِمَ أَنَّهُ عَدَلَ عن بَيْعِهِ.

(١) الإنصاف (١٣/ ٤٤٠) وما بعدها.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٨٩/ ٥).

وَمَوْتِهِ<sup>[١]</sup>

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَوْتِهِ» أي: إذا مات الوكيل بطلت الوكالة، وإذا مات الموكل بطلت الوكالة.

وجه ذلك: أنه إذا مات الموكل انتقل المال إلى ورثته، فلا بُدَّ من تجديد الوكالة إذا شأوا أن يستمروا مع الوكيل، أمّا الوكيل فتبطل بموته؛ لأنَّ الموكل إنما رَضِيَهُ بعينه فإذا مات فإنَّ المعقود عليه قد زال وفات، فتبطل بذلك الوكالة.

مثال ذلك: رجلٌ وكلَّ شخصاً في بيع بيته، قال: وكَلْتُكَ أَنْ تَبِيعَ بَيْتِي، ثم قَدَّرَ اللهُ على الموكل أن يموت، فحينئذ لا يحلُّ للوكيل أن يبيع البيت، ولا أن يتصرّف فيه، بل يجب أن يُبلِّغَ الورثة أنَّه قد انتهت الوكالة؛ لأنَّ الملك الآن انتقل إلى الورثة.

مثال آخر: رجلٌ وكلَّ شخصاً في بيع، ثم قَدَّرَ اللهُ أن يموت الوكيل، فتَنَفَّسَ الوكيل، ولا يحلُّ للوكيل أن يوكل شخصاً بعد موته يتولّى البيع؛ لأنَّ الوكالة انفسخت بموته.

وهنا يجب أن ننبّه إلى مسألة يكتبها إخواننا الكتّاب الذين يكتبون وصايا للناس، إذا كانت الوصية، وقال: أوصيت بثلث مالي يتصدق به على الفقراء، كثيرٌ من الكتّاب يكتب: والوكيل على ذلك فلان، والصواب أن يقول: الوصي على ذلك فلان؛ لأنَّ هناك فرقاً بين الوكيل والوصي، الوصي مَنْ أُذِنَ له بالتصرّف بعد الموت، والوكيل مَنْ أُذِنَ له بالتصرّف في حال الحياة.

وإذا قال: الوكيل على ثلثي فلان، فلو أخذنا باللفظ قلنا: إذا مات هذا الرجل انفسخت الوكالة، لكنَّ الحُكَّامَ -القضاة- يُفتون بأنَّ هذا اللفظ من العامة بمعنى الوصية

وَعَزَلَ الْوَكِيلُ<sup>[١]</sup> .....

= وإن كان بلفظ الوكالة، ولكننا نقول للكتاب: ينبغي أن تحرروا الكتابة، وإذا ذكرتم وصية فلان بشيء لا تقولوا: والوكيل فلان، قولوا: الوصي.

لكن لو قال: «الوكيل بعد موتي» ارتفع الإشكال؛ لأنه لو قيد الوكالة بعد الموت فإننا نعلم علم اليقين أنه أراد الوصية.

[١] قوله رحمه الله: «وعزّل الوكيل» هذه العبارة لم نرها في المنتهى ولا في الإقناع ولا في المقنع -أيضا- الذي هو أصل الكتاب، وهي في الحقيقة زائدة؛ لأن عزّل الوكيل يُعني عنه قوله: «بفسخ أحدهما»؛ لأن فسخ الموكّل يعني عزّل الوكيل.

إذن: ليس هناك حاجة إلى أن يقول: «وعزّل الوكيل» لكن لعل هذا من المؤلف رحمه الله سبق قلم.

على كل حال: تبطل الوكالة بعزّل الوكيل، وعزّل الوكيل هو فسخ الموكّل للوكالة.

مسألة: لو أنه وكل إنسانا أن يبيع بيته، وبعد انصراف الوكيل باع الموكّل نفسه البيت، ثم إن الوكيل باعه، فالمالك باعه على زيد، والوكيل باعه على عمرو، فالوكيل انعزل؛ لأن بيع المالك للشيء الذي وكل شخصاً في بيعه يعني أنه عزّله، وهذا عزّل بالفعل.

وحينئذ الوكيل باع على عمرو، والمالك باع على زيد، إن أبطلنا بيع الوكيل فقد تعلّق به حقّ عمرو، وإن أبطلنا تصرف المالك أبطلنا حقّ زيد، فتقدّم الآن صاحب الأصل وهو المالك، وحينئذ نقول: إن بيع الوكيل وقع على شيء انتقل ملكه عن صاحبه، حتى صاحبه الآن لا يمكن أن يتصرف فيه.



وَبَحَجِرِ السَّفَهَ<sup>[١]</sup>.

= فنقول في بيع الوكيل: إنه باطل؛ لأن هذه المسألة تعلق بها حق ثالث، ثم إن الموكل فيه انتقل عن ملك الموكل إلى ملك آخر، فلا يمكن أن يبطل هذا الانتقال، وإن صححنا تصرف الوكيل لزم من ذلك إبطال تصرف المالك.

مسألة: إذا تصرف الموكل تصرفاً لا يمنع تصرف الوكيل، مثل أن يقول: وكلتك في بيع بيتي، ثم بعد ذهاب الوكيل أجره الموكل، فهل تبطل الوكالة ونقول: إن هذا عزل؟

الجواب: لا؛ لأن التأجير لا ينافي البيع؛ إذ يجوز بيع المؤجر، فإذا كان يجوز بيع المؤجر فإن تصرف الموكل الآن لا يعتبر فسحاً للوكالة؛ لأنه لا منافاة بين ما وكل فيه وتصرفه.

إذا: إذا تصرف تصرفاً ينافي الوكالة فهو عزل، وإذا تصرف تصرفاً لا ينافي الوكالة فليس بعزل.

[١] قوله رحمه الله: «وبحجر السفه» لم يقل المؤلف: الصغر؛ لأن الكبير لا يصغر، فهو غير وارد أبداً، وأما الحجر للجنون ففيه تفصيل:

إن كان مطبقاً انفسخت الوكالة، وإن كان غير مطبق كأن يكون ساعة ويذهب لم تنفسخ.

فثلاثة أسباب للحجر: الصغر والجنون والسفه، إذا حجر على الوكيل أو الموكل حجر سفه انفسخت الوكالة.

وفي قول المؤلف: «وبحجر السفه» منطوق وله مفهوم، ومفهومة: حجر الفلاس،

= فَمَنْ كَانَ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فَالْحَجَرُ عَلَيْهِ حَجَرٌ سَفَهَ، وَمَنْ كَانَ يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ لَكِنَّهُ غَرِيمٌ مَدِينٌ، دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ فَالْحَجَرُ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسٍ، فَالْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِحَجَرِ السَّفَهَةِ.

مثال هذا: رَجُلٌ قَالَ لِشَخْصٍ: بَعْ بَيْتِي، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ -أَيِ: مَالِكُ الْبَيْتِ- أُصِيبَ بِخَلَلٍ فِي عَقْلِهِ أَفْسَدَ تَصَرُّفَهُ، فَلَا تَسْتَمِرُّ الْوَكَالَةُ بَلْ تَنْفَسَخُ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ الْآنَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَتِمَّكَّنْ، فَبَوَكِيلِهِ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ تَقَعَ بِأَنْ يَحْضَلَ لِإِنْسَانٍ حَادِثٌ يَحْتَلُّ بِهِ فِكْرُهُ، فَتَقُولُ: الْآنَ انْفَسَخَتْ الْوَكَالَةُ، وَتَقُولُ لِلَّذِي وَكَّلَ فِي الْبَيْعِ: لَا تَبِعْ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَةَ انْفَسَخَتْ، فَالْمُوَكَّلُ نَفْسُهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَصَرَّفَ لَا يُمْكِنُهُ، فَكَيْفَ بَفَرْعِهِ وَهُوَ الْوَكِيلُ؟!

إِذَا: كَلِمَةُ «السَّفَهَةِ» إِنَّمَا تَعُودُ إِلَى الْعَقْلِ، بِحَيْثُ يَكُونُ فِيهِ جُنُونٌ أَوْ سُوءُ تَصَرُّفٍ، بِحَيْثُ يَحْتَلُّ فِكْرُهُ وَعَقْلُهُ، وَيَبْدَأُ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا.

وَالْحَجَرُ لِفَلَسٍ هَلْ تَبْطُلُ بِهِ الْوَكَالَةُ أَوْ لَا؟

فِيهِ تَفْصِيلٌ: إِنْ كَانَتْ فِي أَعْيَانِ مَالِ الْمُوَكَّلِ انْفَسَخَتْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِمَّتِهِ لَمْ تَنْفَسَخْ.

أَمَّا الْوَكِيلُ: فَإِنَّهُ إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ لَا تَنْفَسَخُ الْوَكَالَةُ بِذَلِكَ؛ لِصِحَّةِ تَصَرُّفِهِ فِي مَالٍ غَيْرِهِ. إِذَنْ: إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ فَبالنسبة للوكيل لَا تَتَأَثَّرُ الْوَكَالَةُ وَلَا تَنْفَسَخُ، وَبِالنسبة للموكل ففيه تفصيل.

مثال ذلك بالنسبة للوكيل: وَكَّلَ إِنْسَانًا يَبِيعُ بَيْتَهُ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْوَكِيلَ صَارَ مَدِينًا،

وَمَنْ وُكِّلَ فِي بَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ لَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ<sup>[١]</sup>، .....

= دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ، فَحَجَرَ عَلَيْهِ؛ فَإِلَّا الْوَكِيلُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْجَرٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ هَلْ يَبِيعُ بَيْتَ مَنْ وَكَّلَهُ؟

الجواب: نعم؛ لِأَنَّ مَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ إِنَّمَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ لَا فِي أَعْيَانِ مَالِ غَيْرِهِ، فَتَبَقَى الْوَكَالَةُ.

مثال ذلك بالنسبة للموكل: قال: وَكَلْتُكَ أَنْ تَبِيعَ بَيْتِي، ثُمَّ إِنَّ الْمُوَكَّلَ لَحَقَهُ الدَّيْنُ، وَصَارَ دَيْنُهُ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ، فَحَجَرْنَا عَلَيْهِ، هَلْ يَمْلِكُ الْوَكِيلُ أَنْ يَبِيعَ الْبَيْتَ؟

الجواب: لا، وَتَنْفَسِخُ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ الْآنَ لَا يَمْلِكُ بِنَفْسِهِ بَيْعَ بَيْتِهِ، فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ، فَالْفَرْعُ مِنْ بَابٍ أَوَّلٍ.

فَصَارَ الْحَجَرُ لِفَلَسٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَالْحَجَرُ لِسَفَهٍ لَيْسَ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فَتَبْطُلُ بِهِ الْوَكَالَةُ، سِوَاءِ حَجَرَ عَلَى الْوَكِيلِ أَوْ حَجَرَ عَلَى الْمُوَكَّلِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ وُكِّلَ فِي بَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ لَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ» إِذَا وُكِّلَ فِي بَيْعٍ فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَبِيعُ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا عَلَى وَالِدِهِ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي ذَلِكَ، وَلَئِنْ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ عَلَى فُلَانٍ لَقَالَ: اشْتَرِ مِنِّي هَذَا، وَاسْتَغْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَوْكِيلِهِ.

مثال ذلك: وَكَلْتُ إِنْسَانًا أَنْ يَبِيعَ الْبَيْتَ، فَقُلْتُ: وَكَلْتُكَ فِي بَيْعِ بَيْتِي، فَبَاعَهُ عَلَى ابْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ، فَإِذَا كَانَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَوْلَدِهِ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّهَا بِهِ بِذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يَبِيعُهُ مَا وُكِّلَ فِيهِ لَوْلَدِهِ فَهُوَ مُتَّهَمٌ.

وإذا كان الوكيل الذي باع على ابنه ثقةً عدلاً مرضياً، نقول: ولو كان؛ سداً للباب،

= ولئلا يقول قائل: لماذا صَحَّحْتُمْ بَيْعَ فُلَانٍ عَلَى وَلَدِهِ وَلَمْ تُصَحِّحُوا بَيْعَ فُلَانٍ؟  
فَنَسُدُّ البابَ، بل لا يبيعُ على أَحَدٍ مِنَ الْأَصُولِ كَالْأَبِ وَالْجَدِّ أَوْ الْفُرُوعِ كَوَلَدِ الْوَلَدِ  
أَوْ وَلَدِ الْبَنَتِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ.

وَالْأَمْرُ فِي هَذَا سَهْلٌ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ مِنَ الْمُوَكَّلِ، فَيَقُولَ لَهُ: إِنَّ ابْنِي يُرِيدُ الْبَيْتَ  
أَتَأْذِنُ أَنْ أَبِيعَهُ؟ إِذَا قَالَ: نَعَمْ، انْتَهَى الْإِشْكَالُ.

وَاسْتَنْتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَتَيْنِ:

الْأُولَى: إِذَا كَانَ الْبَيْعُ فِي الْمَزَايِدَةِ، وَانْتَهَى الثَّمَنُ عَلَى وَلَدِهِ فَإِنَّ الْبَيْعَ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ فِيهِ تِهْمَةٌ.

مِثَالُهُ: أَعْطَاهُ؛ لِيَبِيعَ السَّيَّارَةَ مُزَايِدَةً بِالْحَرَجِ عَلَيْنَا، زَادَتْ ثُمَّ زَادَتْ ثُمَّ زَادَتْ،  
وَآخِرُ السَّعْرِ صَارَ عَلَى وَلَدِهِ وَبَاعَهَا عَلَيْهِ، فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ اتِّهَامٌ؛ وَلِهَذَا اسْتَنْتَى بَعْضُ  
الْعُلَمَاءِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: فِي الْمُنَادَاةِ إِذَا انْتَهَى السَّعْرُ عَلَى وَلَدِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ؛ وَذَلِكَ  
لِأَنَّهُ لَا تِهْمَةَ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا حَدَدَ الْمُوَكَّلُ الثَّمَنَ لِلْوَكِيلِ وَقَالَ: بِعُهَا، قَالَ: بَكُمْ أَبِيعُهَا؟ قَالَ: بِعُهَا  
بَعَشْرَةَ آلَافٍ، وَبَاعَهَا عَلَى وَلَدِهِ بَعَشْرَةَ آلَافٍ، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ حَدَدَ الثَّمَنَ،  
فَهُوَ لَا يُرِيدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَصِحُّ أَنْ يَبِيعَهَا عَلَى وَلَدِهِ؛ لِانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ حَيْثُ نَزَلَ.

وَلَكِنْ لَوْ أَنَّ الْمُوَكَّلَ قَالَ لِلْوَكِيلِ: بِعُهَا بَعَشْرَةَ آلَافٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذَا أَعْلَى سِعْرِ،  
وَكَانَتِ السَّلْعُ قَدْ زَادَتْ لَكِنَّ الْمُوَكَّلَ لَمْ يَعْلَمْ، فَهَلْ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَبِيعَهَا الْوَكِيلُ  
عَلَى وَلَدِهِ؟

= الجواب: لا؛ لأنَّ هذا غشٌّ، والواجبُ أن يُخْبِرَهُ إذا كان الوكيلُ يَعْلَمُ أنَّ قيمة الأشياءِ قد زادتْ، والموكلُ رجلٌ جاهلٌ بالأسعارِ، فعليه أن يُبَيِّنَ له ويُخْبِرَهُ بأنَّ السِّلْعَةَ تُساوي أكثرَ وجوبًا؛ لأنَّه لو كَتَمَ وجَعَلَهَا تُباعُ بعشرةِ آلافٍ لكانَ غاشًّا، وقد قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ -والعياذُ باللهِ- يَسْتَغِلُّ سَدَاجَةَ المُوَكَّلِ وَجَهْلَهُ بالواقعِ ولا يُخْبِرُهُ به، فهذا حَرَامٌ، هذا غشٌّ، عاملُ النَّاسِ بما تُحِبُّ أن يُعاملوكَ به، لا تَغْشَهُمْ ولا تَتَّخِذَهُمْ.

وإذا باعَ على بِنْتِهِ، فهي مِنَ الوَلَدِ؛ لقَوْلِهِ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] فجَعَلَ اللهُ الأنثى مِنَ الوَلَدِ وهو كذلك.

وقال بعضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ عَلَى وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَأُمِّهِ وَجَدَّتِهِ وَبِنْتِهِ وَبِنْتِ بِنْتِهِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَتِ المُحَابَاةُ؛ لأنَّه وَكَلَّهُ فِي البَيْعِ ولم يقل: لا تَبِعْ على هؤلاءِ، فاللَّفْظُ يَشْمَلُ هؤلاءِ وهؤلاءِ.

وهذا القَوْلُ هو الصَّحِيحُ، إِلَّا إِذَا كانَ شَرِيكًا لَهُمْ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الأمرِ أَنَّهُ باعَ على نَفْسِهِ، وبناءً عليه: يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ على إِخْوَتِهِ وَأَعْمَامِهِ وَبَنِي إِخْوَتِهِ ما لم يكنْ شَرِيكًا لَهُمْ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كانَ لا يَبِيعُ على نَفْسِهِ، فهل يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ شَخْصًا يَشْتَرِيها له؟

مِثَالُهُ: أَعْطَاهُ هَذِهِ السَّيَّارَةَ؛ لِيَبِيعَهَا، قُلْنَا: لا يَصِحُّ البَيْعُ على نَفْسِهِ، لَكِنْ قال: يا فُلَانُ لا يَجُوزُ أَنْ أَشْتَرِيها لِنَفْسِي، لَكِنْ وَكَلْتُكَ أَنْ تَشْتَرِيها لي، وصارَ الذي يَزِيدُ وَكِيلُهُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»، رقم (١٠١، ١٠٢)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَلَا يَبِيعُ بِعَرَضٍ<sup>[١]</sup>، .....

= حتى انتهت عليه واشترها، فهذا لا يجوز؛ لأنه حيلة، ووكيله قائم مقام نفسه.

وبناءً على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري السلعة لنفسه فإنه لا يجوز أن يزيد في ثمنها.

مثاله: أخرجهما أمام الناس وقال: من يريد أن يسوم بعشرة آلاف، أو باثني عشر ألفاً، وأراد هو أن يزيد لهما قال واحد: باثني عشر، قال: بثلاثة عشر ألفاً، أي: الوكيل وهو الذي يسمى الدلال، فهذا لا يجوز؛ لأنه لو زاد لا يمكن أن يشتريها، فيكون في زيادته هنا إضراراً بالمشتريين، وتضييق عليهم، فما دمت تعرف أنك لا يمكن أن تشتريها فإنه لا يجوز أن تزيد.

فإن أذن الموكل للوكيل أن يشتري فهنا يجوز أن يزيد؛ لأنه إذا أذن الموكل للوكيل أن يشتري فلا بأس، وحينئذ إذا زاد في الثمن فقد زاد زيادةً أذن له فيها، فصار ذلك صحيحاً.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يَبِيعُ بِعَرَضٍ» مثاله، قال: وكلتكم أن تبيع السيارة فبعثها بعمارة، فالسيارة تساوي عشرة آلاف، والعمارة تساوي خمسة عشر ألفاً، فهذا لا يجوز، لأنني إذا قلت: بعها يعني بدراهم، لا أقول: بعها ببيت.

مثال آخر: قال: بع هذه السيارة، فذهب وباعها بسيارة أخرى، فهذا لا يجوز؛ لأنني إذا قلت: بعها يعني بعها بدراهم ليس بعرض، وهلم جرا.

والفلوس من العرض عند الفقهاء، والأوراق النقدية من العرض؛ لأن النقد عندهم هو الدراهم والدينار فقط يعني الذهب والفضة، وعلى هذا فالأوراق النقدية

وَلَا نَسِيًّا<sup>[١]</sup>، .....

= عند الفقهاء عَرَضٌ، فهل نقول: كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ يَدُلُّ عَلَى أَنِّي إِذَا قُلْتُ: بَعِ هَذَا الْبَيْتَ -مثلاً- وَبَاعَهُ بَعْسَرَةُ آلَافٍ مِنَ الْأُورَاقِ التَّقْدِيَّةِ لَمْ يَنْعَقِدِ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ بَعَرَضٍ؟

نقول: هذا مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا أَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا بِالْفُلُوسِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: أَصْبَحَتِ التَّقْوُذُ الْوَرَقِيَّةَ الْآنَ عِنْدَ النَّاسِ نَائِبَةً مَنَابَ الدِّينَارِ وَالدِّرَاهِمِ، فَإِذَا بَاعَهَا بِالْفُلُوسِ الَّتِي هِيَ الْأُورَاقُ صَحَّ الْبَيْعُ.

ولو قال الموكِّلُ: أَنَا قُلْتُ: الدِّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ هِيَ التَّقْوُذُ، أَمَّا الْأُورَاقُ هَذِهِ فَتَأْتِي بِهَا عِنْدِي، وَتَأْكُلُهَا الْأَرْضَةُ، وَالتَّارُ تُحْرِقُهَا، لَا أُرِيدُ هَذَا، لَا بُدَّ أَنْ تُعْطِيَنِي ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَلَا يَمْلِكُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ الْآنَ الْمُطَرَّدَ أَنَّ هَذِهِ الْأُورَاقَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، بَدَلَ الدِّينَارِ وَالدِّرَاهِمِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا نَسِيًّا» أَي: بِثَمَنِ مُؤَخَّرٍ، سِوَاءٍ كَانَ مُؤَجَّلًا أَمْ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ نَقْدًا يَدًا بِيَدٍ، فَعَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: إِذَا بَاعَ شَيْئًا أَذْنْتُ لَهُ فِي بَيْعِهِ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا، لَكِنَّ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ يَدُلَّ الْعُرْفُ عَلَى التَّأَخِيرِ، وَالْآنَ عِنْدَ النَّاسِ لَوْ بَعْتُ عَلَيْكَ شَيْئًا الْيَوْمَ، يُمَكِّنُ أَنْ تَذْهَبَ بِهِ وَلَا أَخَذُ الثَّمَنَ مِنْكَ إِلَّا بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، حَسَبَ كَثْرَةِ الثَّمَنِ وَقِلَّتِهِ، وَحَسَبَ حَالِ الْمُشْتَرِي، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي لَا يَعْرِفُ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَبِعْهُ نَقْدًا يَدًا بِيَدٍ فَهُوَ ضَامِنٌ؛ لِأَنَّهُ مُفَرَّطٌ.

مثالُهُ: إِنْسَانٌ عَرَضَ سَيَّارَةً لِلْمُزَايَدَةِ، فَجَاءَ أَجَنَبِيٌّ لَا يَعْرِفُهُ وَقَالَ: السَّيَّارَةُ تُسَاوِي عَشْرَةَ، وَأَنَا أَخَذْتُهَا مِنْكَ بِأَحَدٍ عَشَرَ أَلْفًا، فَأَخَذَهَا وَذَهَبَ، فَلَا يُمَكِّنُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَدَعَهُ يَذْهَبُ بِدُونِ نَقْدٍ، وَلَوْ فَعَلَ لَكَانَ ضَامِنًا؛ لِأَنَّهُ مُفَرَّطٌ.

وَلَا بَغِيرَ نَقْدِ الْبَلَدِ<sup>[١]</sup>.

= وهل يبيع مؤجلاً؟ المؤجل غير النساء، والنساء هو تأخير القبض ولو كان غير مؤجل، والمؤجل تأخير الوفاء.

مثال ذلك: قلت: بعثتك هذا الشيء بثمانٍ يحل بعد شهر فهذا مؤجل، وبعثتك هذا الشيء ولم أقض الثمن فهذا نساء؛ لأن فيه تأخيراً، وبعثتك هذا الشيء بعشرة وأعطيتني إياها وأخذته فهذا يدًا بيد.

فإن باع مؤجلاً فإن ذلك لا يصح ولو كان الثمن المؤجل أكثر.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا بَغِيرَ نَقْدِ الْبَلَدِ» نقد البلد عندنا الآن الريال السعودي، فهذا الرجل أخذ السلعة، وذهب وباعها بدولار، فهنا لا يصح البيع؛ لأنني إذا أذنت لك في البيع فبعت بالدولار فقد بعثت بغير ما ينصرف الإطلاق إليه، والدولار عندنا ليس نقداً ولكنه سلعة، يزيد وينقص، فإذا باع بالدولار لا يصح، وإذا باع بالجنيه المصري -مثلاً- فهذا لا يصح، وإذا وكله في مصر وباع بالجنيه المصري فهذا يصح؛ لأنه نقد البلد.

وظاهر كلام المؤلف: أنه لا يبيع بغير نقد البلد ولو باع بنقد أغلى.

مثال: وكلتكم أن تباع هذه السيارة وهي تساوي بنقد البلد مئة مليون وبالدولار ألف دولار وباعها بألف دولار، فهنا على كلام المؤلف: لا يصح البيع؛ لأنه غير نقد البلد، مع أنه أغلى من نقد البلد.

فهل نقول: إن كلام المؤلف مقيّد بما إذا لم يكن النقد الذي باع به أغلى من نقد

البلد؟



وَإِنْ بَاعَ بِدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ<sup>[١]</sup> .....

= رَبِّمَا يُقَالُ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَهَا بِنَقْدٍ أَعْلَى فَإِنَّا نَقُولُ: هَذَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا، وَكَمَا لَوْ قُلْتُ: بِعَهَا بِدَرَاهِمَ فَبِعْتَهَا بِدَنَانِيرَ، أَلَيْسَ عُرْوَةُ بْنُ الْجَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَلَّهُ الرَّسُولُ ﷺ يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً فَأَعْطَاهُ دِينَارًا، فَاشْتَرَى أَضْحِيَّتَيْنِ وَبَاعَ وَاحِدَةً بِدِينَارٍ، فَرَجَعَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ بِأَضْحِيَّةٍ وَدِينَارٍ<sup>(١)</sup>، لَمْ يُخَسِّرْ شَيْئًا، فَأَقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ؟

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ فِيهِ خَيْرٌ لِلْمُوَكَّلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْفُذَ؛ لِأَنَّ مَطَالِبَةَ الْمُوَكَّلِ بِنَقْدِ الْبَلَدِ مَعَ أَنَّ مَا بَاعَ بِهِ أَعْلَى مَا هُوَ إِلَّا إِضْرَارٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(٢)</sup>.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ بَاعَ بِدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ» هَذَا تَصَرُّفٌ مُخَالَفٌ لِلْوَكَالَةِ لَكِنَّهُ لَيْسَ مُخَالَفًا لَهَا فِي أَصْلِ الْعَقْدِ، بَلْ فِي وَصْفِ الْعَقْدِ؛ وَلِهَذَا يَصِحُّ وَيُضْمَنُ.

مِثَالُهُ: قَالَ لَهُ: بَعْ سَيَّارَتِي، وَكَانَتْ هَذِهِ السَّيَّارَةُ يُبَاعُ مِثْلُهَا بِأَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَبَاعَهَا بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا.

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي، فَلَا تُبْطَلُ حَقُّهُ بِسَوْءِ تَصَرُّفٍ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الْوَكَالَةَ لَمْ تَتَعَدَّ الْبَيْعَ، أَي: لَمْ يَبْهَ لِأَحَدٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، رَقْمُ (٣٦٤٢)، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٥)، وَابْنُ مَاجَه: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمُ (٢٣٤٠) عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣١٣/١)، وَابْنُ مَاجَه فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْمُ (٢٣٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَخْرَجَهُ مَالِكُ (٧٤٥/٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْسَلًا، وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ يَتَقَوَّى بِهَا؛ وَلِذَلِكَ حَسَنَةُ النَّوَوِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ (٢٥٨/٨)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ (٢١٠/٢) وَالْأَلْبَانِيُّ فِي الصَّحِيحَةِ (٢٥٠)، الْإِرَوَاءُ (٨٩٦)، ١٢٥٠، (١٤٠٤).

أَوْ دُونَ مَا قَدَّرَهُ لَهُ<sup>[١]</sup> .....

= أَوْ يُعْطِيهِ إِيَّاهُ مُضَارَبَةً أَوْ يُوقِفُهُ؛ بَلِ بَاعَهُ لَكِنَّهُ خَالَفَ فِي الْوَصْفِ؛ لِأَنِّي مِنْ حِينَ أَقُولُ: بَعِ السَّيَّارَةَ إِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ تَبِيعَهَا بِثَمَنِ الْمِثْلِ.

فعلى هذا: يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيُضْمَنُ الْوَكِيلُ النِّقْصَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِذْنَ الْمُنْطَلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَهُوَ ثَمَنُ الْمِثْلِ، فَالْوَكِيلُ بَاعَهَا بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا وَقِيمَتُهَا فِي السُّوقِ أَرْبَعُونَ أَلْفًا.

إِذَا: تَبَقَّى السَّيَّارَةُ مَعَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ، وَعَلَى الْوَكِيلِ أَنْ يَضْمَنَ لِصَاحِبِ السَّيَّارَةِ خَمْسَةَ آلَافِ رِيَالٍ، الَّتِي هِيَ قِيمَةُ النِّقْصِ، فَإِنْ عَفَا عَنْهُ فَالْحَقُّ لَهُ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّهُ ضَامِنٌ مُطْلَقًا حَتَّى وَإِنْ اجْتَهِدَ وَتَصَرَّفَ تَصَرُّفًا تَامًّا، لَكِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ السَّلْعَ قَدْ زَادَتْ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ وَحَرِيصٌ، بَلِ لَوْ بَاعَ الْمُوَكَّلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَعَذَرَ نَفْسَهُ، كَذَلِكَ -أَيْضًا- الْوَكِيلُ.

وَلَوْ قُلْنَا بِأَنَّهُ يَضْمَنُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَا اسْتَقَامَتِ الْوَكَالَةُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَكِيلٍ يَقُولُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ قَدْ زَادَتْ وَلَمْ أَدْرِ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَدْ اجْتَهِدَ وَتَحَرَّى وَلَكِنْ أَتَى أَمْرٌ بغيرِ اخْتِيَارِهِ وَلَا يَحْتَمِلُ تَقْرِيطَهُ، فَالضَّوَابُّ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ دُونَ مَا قَدَّرَهُ لَهُ» هَذِهِ الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ بِأَنَّ قَالَ: بَعِ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِأَرْبَعِينَ أَلْفًا، وَمِثْلُهَا فِي السُّوقِ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا، فَبَاعَهَا بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ، كَمَا هُوَ سِعْرُهَا فِي السُّوقِ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ النِّقْصِ بِكُلِّ حَالٍ وَهُوَ خَمْسَةُ آلَافٍ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ السَّيَّارَةِ حَدَّدَ الثَّمَنَ فَقَالَ: بَعِ بِأَرْبَعِينَ، وَهَذَا بَاعٌ

أَوْ اشْتَرَى لَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ<sup>[١]</sup> أَوْ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ صَحَّ<sup>[٢]</sup>، وَضَمِنَ النَّقْصُ<sup>[٣]</sup>.....

= بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا قَالَ الْوَكِيلُ: أَنَا بَعْتُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَلَا تُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، قُلْنَا: لَكِنَّ الْمَوْكَّلَ حَدَّدَ لَكَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ مِنْ أَصْلِهِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يُخَالِفْ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا فَبَاعَهَا، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي النَّقْصِ، وَسَوْفَ يُضْمَنُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ اشْتَرَى لَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ» هَذِهِ الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ، مِثَالُهُ: قُلْتُ لِرَجُلٍ: اشْتَرِ لِي مُسَجَّلًا فَذَهَبَ وَاشْتَرَى مُسَجَّلًا بِأَرْبَعِ مِثَّةِ رِيَالٍ وَهُوَ يُسَاوِي مِثَّتَيْنِ، يَصِحُّ الشِّرَاءُ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ، لَكِنَّ الْوَكِيلَ يَضْمَنُ الزِّيَادَةَ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ صَحَّ» هَذِهِ الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ: اشْتَرِ لِي -مِثَالًا- سَاعَةً مَارِكَةَ كَذَا، وَهِيَ تُبَاعُ بِأَرْبَعِينَ رِيَالًا، لَكِنَّ صَاحِبَ السَّاعَاتِ صَاحِبٌ لِلْوَكِيلِ، فَاشْتَرَاهَا بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ، فَنَقُولُ: الشِّرَاءُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مَقْصُودُ الْمَوْكَّلِ، وَالزِّيَادَةُ عَنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ نُضْمِنُهَا الْوَكِيلَ وَهِيَ خَمْسَةُ الرِّيَالَاتِ.

لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ: الْمَوْكَّلُ قَدَّرَ لِي أَرْبَعِينَ لَكِنَّ السَّعَرَ زَادَ، وَاشْتَرَيْتُهَا بِمَا تُسَاوِيهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي جَمِيعِ مَحَلَّاتِ بَيْعِ السَّاعَاتِ أَنْ قِيَمَتَهَا تُسَاوِي خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ؟ نَقُولُ: لَكِنَّ الْمَوْكَّلَ حَدَّدَ لَكَ، لِمَاذَا لَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهِ وَتُخْبِرَهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ زَادَتْ ثُمَّ تَنْظُرُ هَلْ يَسْتَمِرُّ فِي التَّوَكُّلِ أَوْ لَا؟

[٣] قَوْلُهُ: «وَضَمِنَ النَّقْصُ» هَذَا فِيمَا إِذَا بَاعَ بَدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ، أَوْ دُونَ مَا قَدَّرَهُ لَهُ، ضَمِنَ النَّقْصَ.

وَالزِّيَادَةُ<sup>[١]</sup>، وَإِنْ بَاعَ بِأَزِيدٍ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] قوله: «وَالزِّيَادَةُ» هذا فيما إذا اشترى بأكثر من ثمن المثل، أو ممَّا قَدَّرَهُ له، وهذا يُسمَّى عند البلاغيين (اللفَّ والنَّشْرُ المُرْتَبَ) وأحياناً يكون اللفَّ والنَّشْرُ غير مُرْتَبَ، فيبدأ بالثاني ثم الأول.

مثالُه: قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] هذا لَفٌّ ونَشْرٌ غير مُرْتَبَ، وقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (١٥٥) فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا، ثم قال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨] هذا لَفٌّ ونَشْرٌ مُرْتَبَ.

فإذا قال قائل: ما هو الأصل أن يكون اللفَّ والنَّشْرُ مُرْتَبًا أو أن يكون غير مُرْتَبَ؟

قلنا: الأصل أن يكون مُرْتَبًا، لكنه يأتي أحياناً غير مُرْتَبَ؛ لِنُكْتَةِ بلاغية تَظْهَرُ عند التَّأَمُّلِ، فالمؤلف هنا مشى على اللفَّ والنَّشْرِ المُرْتَبِ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ بَاعَ بِأَزِيدٍ» أي: أَزِيدَ مِنْ ثَمَنِ المِثْلِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ، كما لو عَيَّنَ واحداً واشترى اثنين، والثاني قد جاءت به السُّنَّةُ، فالنبي ﷺ طَلَبَ مِنْ عُرْوَةَ بِنِ الجَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَشْتَرِيَ أَصْحِيَّةَ بَدِينَارٍ فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ، ثم بَاعَ وَاحِدَةً بَدِينَارٍ، وأقره الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>.

وقد يُقال: إن هذا يُمكنُ فيه المُنَازَعَةُ؛ لأنَّ هذا أَقرَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فنقول: إقرارُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له وَعَدَمُ قَوْلِهِ: لا تَعُدُّ، يَدُلُّ على أنَّ مثل ذلك

جائزٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٢).

أَوْ قَالَ: بَعِ بِكَذَا مُؤَجَّلًا فَبَاعَ بِهِ حَالًا، أَوْ اشْتَرِ بِكَذَا حَالًا فَاشْتَرَى بِهِ مُؤَجَّلًا، وَلَا ضَرَرَ فِيهِمَا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا<sup>(١)</sup>.

= مِثَالُ مَا إِذَا بَاعَ بِأَزِيدَ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ: قَالَ: يَا فُلَانُ بَعِ هَذِهِ السَّاعَةَ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، فَذَهَبَ وَبَاعَهَا بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ، وَجَاءَ وَقَالَ لَهُ: خُذِ الْخَمْسَةَ وَالْأَرْبَعِينَ، فَهَذَا يَصِحُّ وَإِنْ عَيَّنَّ، فَإِنْ أَبَى قَالَ لَهُ الْوَكِيلُ: أَعْطِنِي الْخَمْسَةَ، وَقَدَّرَ أَنْكَ بِعْتَهَا بِأَرْبَعِينَ.

لَكِنْ لَوْ عَيَّنَّ مَنْ يَبِيعُهَا عَلَيْهِ فَقَالَ: بِعْهَا عَلَى فُلَانٍ بِأَرْبَعِينَ، ثُمَّ بَاعَهَا عَلَيْهِ بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ، فَهَنَّا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الْمُوَكَّلِ لِلشَّخْصِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ مُحَابَاةَ الشَّخْصِ، وَهَذَا لَمَّا بَاعَهَا بِأَزِيدَ فَوَّتَ عَلَى الْمُوَكَّلِ غَرَضَهُ.

وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لَا يَصِحُّ، ارْجِعْ إِلَيْهِ وَرُدِّ عَلَيْهِ الْخَمْسَةَ، أَوْ نَقُولُ بِأَسْوَأِ الْأَمْرَيْنِ: إِنَّ الْبَيْعَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ قَالَ: بَعِ بِكَذَا مُؤَجَّلًا فَبَاعَ بِهِ حَالًا، أَوْ اشْتَرِ بِكَذَا حَالًا فَاشْتَرَى بِهِ مُؤَجَّلًا وَلَا ضَرَرَ فِيهِمَا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا» هَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ:

الْأُولَى: «بَعِ بِكَذَا مُؤَجَّلًا فَبَاعَ بِهِ حَالًا» قَالَ: يَا فُلَانُ خُذْ هَذِهِ السَّاعَةَ بِعْهَا بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا لَكِنَّا مُؤَجَّلَةً إِلَى سَنَةٍ، فَذَهَبَ الْوَكِيلُ وَبَاعَهَا بِأَرْبَعِينَ نَقْدًا، وَجَاءَ بِالْأَرْبَعِينَ، فَقَالَ لَهُ الْمُوَكَّلُ: أَنَا قُلْتُ لَكَ: بِعْهَا بِأَرْبَعِينَ مُؤَجَّلَةً إِلَى سَنَةٍ، قَالَ: هَذَا أَحْسَنُ لَكَ، أَنَا أَتَيْتُ لَكَ بِالْأَرْبَعِينَ وَبَدَلًا مِنْ أَنْ تَنْتَظِرَ الْوَفَاءَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ الْآنَ حَصَلَ الْوَفَاءُ، فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: يَصِحُّ، بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ ضَرَرٌ.

وَعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ ضَرَرٌ فَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَصُورَةُ الضَّرَرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُوَكَّلُ يُرِيدُ السَّفَرَ، وَلَيْسَ رَاجِعًا إِلَى الْبَلَدِ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ الدَّرَاهِمَ الْآنَ ضَاعَتْ مِنْهُ، فَلَهُ غَرَضٌ فِي التَّأْجِيلِ، فَالْغَرَضُ هُوَ أَلَّا يَضِيعَ مَالُهُ، فَتَقُولُ:

= في هذه الحال لا يصح البيع؛ لأنَّ المؤكَّل له غرض في التأجيل وأنت فوتت عليه غرضه.

مثال آخر: أن يكون هذا المؤكَّل في بلد فيه ولاة ظلمة يسطون على الناس، ومن وجدوا عنده مالا ضربوا عليه ضرائب، أو أخذوا ماله، وهو يقول: لو أخذت الثمن حالاً، ووضعته عندي، فجاءت أعين الظلمة وقالوا: هذا الرجل عنده مال وتسلطوا عليه، فهذا غرض صحيح.

قال: أنا قلت لك: بعه مؤجلاً؛ لأنَّ الولاة الظلمة قد نشروا أعينهم في البلد، ومن رأوا عنده مالا أخذوه أو جعلوا عليه ضريبة، وأنا لا أريد ذلك، نقول: هذا فيه ضرر، فبيعه نقداً فيه ضرر على المؤكِّل.

الخلاصة: أنه إذا قال: بع بكذا مؤجلاً فباع به حالاً فالبيع صحيح، ويلزم المؤكِّل بقبض الثمن، إلا إذا كان في ذلك ضرر فالبيع غير صحيح ولا يلزم المؤكِّل بقبض الثمن، وضررنا مثالين للضرر.

الثانية: «اشترى بكذا حالاً فاشترى به مؤجلاً» مثاله: قال: يا فلان هذه أربعون درهماً -والدراهم هو النقْد من الفضة- اشتر لي ساعة بأربعين درهماً وعين الساعة، فذهب الوكيل واشترى ساعة مؤجلة إلى سنة بأربعين درهماً، وردَّ الأربعين درهماً إلى المؤكِّل، وقال: الحمد لله؛ جاءك ساعة بأربعين درهماً مؤجلة، وانتفع بدراهمك الآن، وإذا جاءت السنة فأوف.

فهذا يصح بشرط ألا يكون هناك ضرر، والأحسن للناس التعجيل، حتى لو كان لك حق على شخص مؤجل، وقلت: يا فلان لي عندك عشرة آلاف إلى سنة، يكفيني

## فَصْلٌ

وَإِنْ اشْتَرَى<sup>[١]</sup> مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَ مُوَكَّلُهُ<sup>[٢]</sup>، .....

= منك ثمانية آلاف نقدًا فأعطني ثمانية آلاف، فهذا يجوز، مع أنه أخذ عن العشرة ثمانية، فكلُّ يَرْغَبُ التَّعْجِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ضَرَرٌ.

الضَّرَرُ أَنَّ هَذَا الْمُوَكَّلَ يَقُولُ: إِذَا جَاءَتِ الْفُلُوسُ عِنْدِي فَأَنَا رَجُلٌ يَدِي خَرَقَاءُ لَا تُمَسِّكُ الدَّرَاهِمَ، فَيُمْكِنُ أَنْ أَعْمَلَ وَلِيْمَةً لِأَصْدِقَائِي الْيَوْمَ بِأَرْبَعِينَ رِيَالًا وَأَخْسَرُهَا، فَهَذَا ضَرَرٌ عَلَيَّ، وَهَذَا غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِذَا كَانَتِ الدَّرَاهِمُ عِنْدَهُ يُضَيِّعُهَا.

فَالْخُلَاصَةُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ بِأَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ مِمَّا قُدِّرَ لَهُ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ النَّقْصِ.

وَإِذَا اشْتَرَى بِأَكْثَرِ مِمَّا قُدِّرَ لَهُ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ فَالشِّرَاءُ صَحِيحٌ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ الزِّيَادَةِ.

وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ فِي الْكَمِّيَّةِ، أَمَّا فِي الْكَيْفِيَّةِ بَأَنَّ قَالَ: بَعِّ بِكَذَا مُوَجَّلًا فَبَاعَ بِهِ حَالًا، أَوْ اشْتَرَى بِكَذَا حَالًا فَاشْتَرَى بِهِ مُوَجَّلًا، فَإِنَّا نَقُولُ: يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ الضَّرَرُ أَهْلُ الْخَبْرَةِ، فَإِذَا قَالُوا: إِنَّ هَذَا الْغَرَضَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُوَكَّلُ صَحِيحٌ، وَأَنَّ فِي التَّعْجِيلِ ضَرَرًا أَوْ فِي التَّأْخِيرِ ضَرَرًا عُمِلَ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ اشْتَرَى» الْفَاعِلُ هُنَا الْوَكِيلُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَ مُوَكَّلُهُ» وَذَلِكَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِنَّمَا وَكَّلَهُ

فَإِنْ جَهَلَ رَدُّهُ<sup>[١]</sup>.

= في شراء شيء سليم، لا في شراء شيء معيب، وكُلُّ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَا أَحَدَ يَقُولُ: اشتر لي شيئاً معيباً.

مثالُهُ: وكَلَّه في شراء سيارة، واشترى سيارة معيبة بثمان المثل ليس فيها زيادة ولا نقص، فنقول: يلزمك أنت أيها الوكيل، وتضمن للموكل الدراهم التي أعطاك، فإن رضي الموكل بأن قال: هذا رجل محسن إليّ وتعب في تحصيل السيارة وأنا راضٍ وإن كان فيها عيب، فإننا نقول: يصح ولا يلزم الوكيل شيء؛ لأن الحق له وقد رضي به.

لكن يبقى النظر، إذا قلنا: إنه يلزم الوكيل هذا المبيع المعيب، وأن الموكل ليس له إلا مبيع سالم، هل يملك الوكيل أن يردّ السلعة على من اشتراها منه؟  
الجواب: لا يملك؛ لأن المؤلف يقول: «وإن اشترى ما يعلم عيبه» فالوكيل الآن عالم بالعيب، داخل على بصيرة، وليس له حق الرد، إلا أنه يستثنى من ذلك -أي: في حق الرد- إذا قال الوكيل: أنا مشتريها لفلان بالوكالة، وأنا راضٍ بالعيب، لكن إن لم يرض موكلي فهو على خياره، فإننا نقول: له الرد؛ وذلك لأن البائع دخل على بصيرة وقبل هذا الشرط.

[١] قوله رحمه الله: «فإن جهل رده» الفاعل يعود على الوكيل، يعني: إن جهل العيب ولم يدر به رده، ولم يقل هنا: إنه يُخَيَّرُ بين الرد وبين الأرض، والذي قرأ في باب الخيار يمر عليه أنه يُخَيَّرُ إذا وجد العيب بين إمضاء البيع مجّاناً أو إمضائه بالأرض أو رده، وهنا يقول المؤلف: «إن جهل رده» فقط، ولا يملك أخذ الأرض؛ لأن أخذ الأرض معاوضة جديدة؛ إذ أن الأرض عوض عن الجزء الفائت بالعيب، ولا يملك



وَوَكِيلُ الْبَيْعِ <sup>[١]</sup> يُسَلِّمُهُ <sup>[٢]</sup>

= أن يُعاوِضَ هو لآئِهِ ليس أصيلاً بل هو وكيل وفرع، إلا إذا قال الموكل: لا بأس أن تأخذ الأرض.

إذن: إذا اشترى معيماً وهو لا يعلم بعينه ثم وجد العيب، نقول الآن: لك الخيار بين الرد والإمضاء، لكن الإمضاء لا بد أن يرضي الموكل، ولا نقول: لك الخيار بين الرد والإمضاء مع الأرض.

مثال ذلك: إنسان اشترى سيارة على أنها سليمة بأربعين ألفاً، ولما ذهب بها وجد أن فيها عيباً ينقص من قيمتها عشرة آلاف، فتكون قيمتها في الواقع ثلاثين ألفاً، نقول للمالك: أنت الآن بالخيار، إما أن ترد السيارة على البائع وتأخذ الأربعين، وإما أن تبقيها وتأخذ عشرة عن العيب، أما الوكيل فقد سبق أنه لا يملك الأرض.

وعند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن لا أرض، وأنه يقال لمن اشترى المبيع العيب: إما أن ترد وإما تأخذه معيماً ولا أرض إلا برضا البائع، والبائع يقول للمشتري: خذ السلعة بعينها ولا ردّها وخذ دراهمك، أما أن تلزمني أن أخصم من الثمن فهذا لا يلزمني <sup>(١)</sup>.

[١] قوله رحمه الله: «ووكيل البيع» أي: الذي وكل في بيع.

[٢] قوله: «يسلمه» أي: يسلم المبيع؛ لأن هذا من مقتضى العقد.

مثاله: أعطيت رجلاً ساعة يبيعها لك فباعها، فسلمها إلى المشتري مع أن الموكل لم يقل: بعها وسلمه إياها، إنما أمرك بالبيع، فنقول: التسليم من مقتضى العقد؛ لأنه إذا تم البيع ملك المشتري السلعة، ووجب أن تسلمها له.

(١) الاختيارات الفقهية المطبوع مع الفتاوى الكبرى (٥ / ٣٩٠).

وَلَا يَقْبِضُ الثَّمَنَ<sup>[١]</sup> بِغَيْرِ قَرِينَةٍ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] وهل يَقْبِضُ الثَّمَنُ؟

قال المؤلف: «وَلَا يَقْبِضُ الثَّمَنَ» وَجْهُ ذَلِكَ أَمْرَانِ:

الأوّل: أَنَّهُ وَكَّلَ فِي الْبَيْعِ دُونَ قَبْضِ الثَّمَنِ، وَقَبْضُ الثَّمَنِ لَيْسَ مِنْ مُقْتَضَى الْبَيْعِ.  
الثاني: أَنَّهُ قَدْ يَرْضَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ وَلَا يَرْضَى أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ أَمِينٍ عَلَيْهِ  
عِنْدَ الْمُوَكَّلِ؛ فَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّهُ يَمْلِكُ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ، وَلَا يَمْلِكُ تَسْلِيمَ الثَّمَنِ؛ لَهُذَيْنِ  
الْوَجْهَيْنِ.

وهذا أَحَدُ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ:

فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَقْبِضُ الثَّمَنَ مُطْلَقًا إِلَّا بِتَوْكِيلٍ خَاصٍّ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَقْبِضُهُ مُطْلَقًا.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَقْبِضُهُ بِالْقَرِينَةِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ أَنَّ الْوَكِيلَ وَكَيْلٌ  
فِي الْبَيْعِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِغَيْرِ قَرِينَةٍ» يَعْنِي: فَإِنْ وَجِدْتَ قَرِينَةً فَإِنَّهُ يَقْبِضُ الثَّمَنَ وَجُوبًا،  
وَالْقَرِينَةُ نَوْعَانِ: شَرْعِيَّةٌ وَعُرْفِيَّةٌ.

فَالْقَرِينَةُ الشَّرْعِيَّةُ: هِيَ مَا إِذَا كَانَ الْبَيْعُ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِضَ  
الثَّمَنَ.

مِثَالُهُ: أَعْطَاهُ حُلِيًّا مِنَ الذَّهَبِ وَقَالَ: بَعْهُ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبِيعَ الذَّهَبَ بِدَرَاهِمٍ  
دُونَ قَبْضِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذِهِ الْقَرِينَةُ قَرِينَةُ شَرْعِيَّةٍ.

وَيُسَلَّمُ وَكِيلُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ<sup>[١]</sup>، .....

= والقرينة العرفية لها صورتان:

الأولى: مثل أن يبيعه على رجل غريب لا يعرف، فإذا لم يقبض الثمن منه فإنه سوف يضيع، فهنا القرينة تدل على أنه لا بد أن يقبضه.

والثانية: مثل ما لو باعه على من عرف بالماطلة، فهنا يقبض الثمن؛ لأنه من مصلحة الموكل.

فإن قال قائل: لماذا لا تمنعونه من الأصل بأن يبيع على غريب أو على ماطل؟ قلنا: إنه قد تقتضي المصلحة وزيادة الثمن أن يبيع على الغريب والماطل، وإذا كان سيسلم له الثمن فلا ضرر.

وإذا أذن الموكل للوكيل أن يقبض الثمن فهل يقبضه؟  
الجواب: نعم، يقبضه من باب أولى.

وإذا قال: لا تقبض الثمن، فلا يقبضه ولو وجدت قرينة؛ لأنه نهاه، وقال له: لا تقبض الثمن.

لكن إذا قال قائل: إذا نهاه أن يقبض الثمن، فمن المعلوم أن الموكل ليس عبياً بحيث لا يأذن له إذا دلت القرينة على أنه يقبضه.

فيقال: إذا كنا نعلم هذا من حال الموكل، أنه لو باعه على من يخشى ألا يسلم الثمن، فحينئذ نقول: هذه قرينة فليقبضه.

[١] قوله رحمه الله: «وَيُسَلَّمُ وَكِيلُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ» أي: إذا أعطاه دراهم، وقال:

اشتر لي بها سلعة، فاشترى السلعة، نقول: يجب أن يسلم الثمن، حتى وإن لم يقل له:

فَلَوْ آخَرُهُ بِلَا عُذْرٍ وَتَلَفَ ضَمِنَهُ<sup>(١)</sup>.

= سَلَّمَهُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، كَمَا أَنَّ وَكِيلَ الْبَيْعِ يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ، فَوَكِيلَ الشِّرَاءِ يُسَلِّمُ الثَّمَنَ، وَهَلْ يَقْبِضُ الْمَبِيعَ أَمْ لَا؟

المذهب<sup>(١)</sup>: لَا يَقْبِضُهُ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ قَرِينَةٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْتَلِمُهُ مُطْلَقًا، وَالْعُرْفُ عِنْدَنَا الْآنَ أَنِّي إِذَا وَكَّلْتُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْإِذْنَ فِي قَبْضِهِ، بَلْ لَوْ اشْتَرَى الْوَكِيلُ مِنْ صَاحِبِ الدُّكَّانِ وَأَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ وَرَجَعَ بِدُونِ اسْتِلَامِ السَّلْعَةِ لَعُدَّ هَذَا مُفَرِّطًا بِلَا شَكٍّ.

إِذَا نَقُولُ: إِنَّ اسْتِلَامَ الْوَكِيلِ فِي الشِّرَاءِ لِلْسَّلْعَةِ الْمُشْتَرَاةِ أَقْوَى مِنْ اسْتِلَامِ الثَّمَنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعُرْفَ يَقْتَضِي اسْتِلَامَ الثَّمَنِ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ، وَاسْتِلَامَ السَّلْعَةِ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الشِّرَاءِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَوْ آخَرُهُ بِلَا عُذْرٍ وَتَلَفَ ضَمِنَهُ» أَي: لَوْ آخَرَ الْوَكِيلَ تَسْلِيمَ الثَّمَنِ بِلَا عُذْرٍ ضَمِنَهُ إِذَا تَلَفَ.

مِثَالُهُ: أَعْطَيْتُ رَجُلًا أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا يَشْتَرِي بِهَا سِلْعَةً، وَاشْتَرَى السَّلْعَةَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَقَالَ لِلْبَائِعِ: آتِي لَكَ بِالثَّمَنِ فِي آخِرِ النَّهَارِ، أَوْ سَكَتَ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ إِلَّا آخِرَ النَّهَارِ، لَكِنَّهُ فِيمَا بَيْنَ الشِّرَاءِ وَآخِرِ النَّهَارِ تَلَفَ الثَّمَنُ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَ يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ؛ إِذْ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَلِّمَ الثَّمَنَ مُبَاشَرَةً، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ.

وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ: الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ، وَالنَّاسُ إِذَا اشْتَرَوْا مِنْهُمْ الْإِنْسَانُ سِلْعَةً فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَأَتَى بِالثَّمَنِ فِي آخِرِهِ لَا يَعُدُّونَهُ مُفَرِّطًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٩٠) وما بعدها.

وَأِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ فَبَاعَ صَاحِبًا، أَوْ وَكَّلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، أَوْ شَرَاءٍ  
مَا شَاءَ، أَوْ عَيْنًا بِمَا شَاءَ وَلَمْ يُعَيَّنْ لَمْ يَصَحَّ<sup>[١]</sup>.

= فالصواب أن يُقال: إن أَّخرَ تسليم الثَّمنِ تأخيرًا يُعدُّ به مُفَرِّطًا فهو ضامنٌ،  
وإلا فلا.

وتعليل الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَدُلُّ على هذا، وليس من المتيسِّر أن تكون الدَّراهمُ في  
جَبِيهِ، بل ربَّما يَمُرُّ بالشارع ويَجِدُ السَّلْعَةَ التي وُكِّلَ في شرائِها ويَشْتَرِيها، ثم إذا صارَ  
في آخِرِ النَّهارِ أتى له بالثَّمنِ، وهذا أمرٌ شائعٌ ومَعْرُوفٌ.

وقوله: «فَلَوْ أَخَّرَهُ بِلَا عُذْرٍ وَتَلَفَ ضَمَنَهُ» أي: لو أَخَّرَهُ بِإِذْنِ الْبَائِعِ وَتَلَفَ هَلْ  
يَكُونُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ أَوْ مِنْ ضَمَانِ الْمُوَكَّلِ؟

الجواب: مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الشَّرَاءِ صارَ الثَّمنُ مُسْتَحَقًّا لِلْبَائِعِ، وَالْبَائِعُ  
قالَ لِلْمُوَكَّلِ: يُمَكِّنُ أَنْ تُعْطِيَنِي الدَّراهمَ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ وَلَا مانِعَ، وفي هذه  
الْأَثْناءِ تَلَفَ الثَّمنُ بدونَ تَعَدُّ وَلَا تَفْرِيطٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ، فَضَمَانُهُ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ  
إِنَّمَا أَبْقَاهُ بِإِذْنِ مُسْتَحِقِّهِ وَهُوَ الْبَائِعُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ فَبَاعَ صَاحِبًا، أَوْ وَكَّلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ  
وَكَثِيرٍ، أَوْ شَرَاءٍ مَا شَاءَ، أَوْ عَيْنًا بِمَا شَاءَ وَلَمْ يُعَيَّنْ لَمْ يَصَحَّ» تَضَمَّنَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ  
أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ، فَبَاعَ بَيْنًا صَاحِبًا، مِثْلُ أَنْ يُوكَّلَهُ فِي بَيْعِ  
جَمَلٍ شَارِدٍ فَالْمُوَكَّلُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ حِينَئِذٍ فَاسِدٌ، فَلَوْ حَصَرَ الْجَمْلُ فَبَاعَهُ بدونَ  
تَوْكِيلٍ جَدِيدٍ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْوَكَالَةِ فَاسِدٌ؛ إِذْ أَنَّ الْمُوَكَّلَ لَا يَمْلِكُ بَيْعَ الْجَمَلِ

= الشَّارِدِ حَتَّى يَخْضُرَ، فَإِنْ عَلَّقَ الْوَكَالَةَ بِحُضُورِهِ فَقَالَ: مَتَى حَضَرَ الْجَمْلُ فَأَنْتَ وَكِيلٌ فِي بَيْعِهِ، صَحَّتِ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّهَا تَصِحُّ مُعَلَّقَةً.

مثال ثانٍ: إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ خَمْرٍ، بَأَنْ كَانَ عِنْدَهُ قُلَّةٌ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ: بِعْهَا، فَبِيعَ الْخَمْرُ بَيْعٌ فَاسِدٌ، لَكِنَّ الْخَمْرَ تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا، وَإِذَا تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا صَارَتْ حَلَالًا، فَهَلْ يَمْلِكُ الْوَكِيلُ بَعْدَ أَنْ تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا أَنْ يَبِيعَهَا؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْوَكَالَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَلَا يَبِيعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

مثال ثالث: بَاعَ شَيْئًا مَجْهُولًا، بَأَنْ قَالَ: وَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ مَا فِي بَيْتِي مِنَ الْمَتَاعِ وَهُوَ مَجْهُولٌ، حَتَّى الْمُوَكَّلُ لَا يَعْلَمُهُ، لَكِنَّ الْوَكِيلَ ذَهَبَ وَبَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ، فَالْوَكَالَةُ تَكُونُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ، وَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لَكِنْ لَوْ ذَهَبَ وَرَأَاهُ فَهَذَا يَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ إِذَا وَكَّلَهُ فِي شَيْءٍ مَجْهُولٍ.

المسألة الثانية: «أَوْ وَكَّلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ» هَذَا -أَيْضًا- لَا يَصِحُّ، إِذَا وَكَّلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، عَلَى أَنَّهُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَجْنَاسِ، وَجَمِيعَ الْأَنْوَاعِ، وَجَمِيعَ الْأَفْرَادِ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ، قَالَ: أَذْهَبَ إِلَى السُّوقِ وَأَنْتَ وَكِيلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ، فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، فَوَجَدَ سَيَّارَاتٍ فَاشْتَرَى لَهُ السَّيَّارَاتِ، وَوَجَدَ إِبِلًا فَاشْتَرَاهَا، وَوَجَدَ بَقَرًا فَاشْتَرَاهَا، وَوَجَدَ حَمِيرًا فَاشْتَرَاهَا، أَوْ طَلَّقَ نِسَاءَهُ الْأَرْبَعَ، أَوْ أَعْتَقَ جَمِيعَ عَبِيدِهِ؛ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا يَعْظُمُ بِهِ الضَّرَرُ، وَفِيهِ جَهَالَةٌ عَظِيمَةٌ، هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ.

إِذَنْ نَقُولُ: الْوَكَالَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، فَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَتَصَرَّفَ.

أَمَّا لَوْ عَيَّنَ نَوْعًا وَقَالَ -مثلاً-: اشْتَرَيْ لِي أَرْزًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَلَوْ أَتَيْتَ لِي بِكُلِّ

= ما في السوق، فهذا الخطر قليل، فالصحيح أنه جائز؛ لأن الموكّل أراد أن يشتري جميع ما في السوق؛ لأجل أن يوزّعه على الفقراء في وقت الحاجة.

المسألة الثالثة: «أو شراء ما شاء» قال: اشتر ما شئت، أنت وكيل عني، فلا يصح هذا؛ لأنه لو أتى له بقلّم بخمسة ريالات وقال له: أنت وكّلتني وقلت: اشتر ما شئت، وأنا اشتريت لك قلماً بخمسة ريالات، وهذا الرجل ممن يقتني الأقلام التي بمئتي ريال، أو ذهب واشترى له سيارة قيمتها مليون ريال، فهذا فيه خطر، ولا يصح.

أمّا لو عيّن النوع وقال -مثلاً-: أنا وكّلتك؛ ليشترى شاة لوليمة، فيشمل الصغيرة والكبيرة والسمنة والهزيلة، فهذا الخطر فيه قليل، ويتسامح فيه؛ لأنه ممّا جرت به العادة، لكن اشتر ما شئت بدون أن يذكر نوعاً فهذا خطره عظيم، ولا تصح الوكالة فيه.

المسألة الرابعة: «أو عيّن بما شاء ولم يعبّر لم يصح» كلام المؤلف فيه نظر.

مثاله: قال: اشتر لي الساعة الفلانية، موديل كذا وصفتها كذا وكذا، فقال له: بكم؟ قال: بما تشاء، يقول بأن هذا لا يصح؛ لأنه ربّما لا تساوي إلا عشرة، ويقول للبائع: أخذتها بخمسين، فإذا جاء بها إلى الموكّل قال: خذ هذه الساعة بخمسين، فقال: هذه لا تساوي إلا عشرة، قال: أنت قلت لي: اشتر بما شئت وأنا شئت أن أشتريها بخمسين، فهذا المؤلف يقول: لا يصح.

لكن نحن نعلم علم اليقين أن الموكّل لما قال للوكيل: بما شئت، فإنما وكلّه إلى أمانته، وليس من الأمانة أن يشتري ما يساوي عشرة بخمسين.

وَالْوَكِيلُ فِي الْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضُ<sup>[١]</sup>، .....

= ولو عَيَّنَ له عَيْنًا، وقال: اشْتَرِهَا، قال: بكم؟ قال: بما ترى أَنَّهُ مُنَاسِبٌ، فهذا يَصِحُّ، وقد يُقَالُ: إِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَأَنَّهَا لَا تَصِحُّ، وقد يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ؛ لَأَنَّهُ هُنَا لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْمَشِيئَةِ الْمُطْلَقَةِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِمَا يَرَى أَنَّهُ مُنَاسِبٌ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّخْصِصِ، فَلَا يَكُونُ كَالْمَشِيئَةِ الْمُطْلَقَةِ.

مِثَالُ آخَرٍ: قال: اشْتَرِ لِلْوَفْدِ الَّذِينَ يَخْضَرُونَ إِلَيَّ أَوْ الضُّيُوفِ شَاءَ، فقال: بكم؟ قال: بما ترى أَنَّهُ مُنَاسِبٌ، فهذا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْجَهَالَةِ وَرَبِّهَا يَشْتَرِيهَا بِشَمَنِ لَمْ يَخْطُرْ عَلَى بَالِ الْمُوَكَّلِ، لَكِنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ قَلِيلًا، وَمِمَّا يَتَسَامَحُ النَّاسُ فِيهِ عَادَةً.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ هَذِهِ مَسَائِلُ فَرْدِيَّةٍ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَ لَهَا ضَابِطًا. وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ: «أَنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعُرْفُ أَوْ الْقَرِينَةُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُوَكَّلِ وَلَيْسَ فِيهِ مَحْظُورٌ شَرْعِيٌّ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ» وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْحِلُّ، فَإِذَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرْعَ، وَلَمْ تُخَالِفِ الْعُرْفَ، وَلَمْ تُخَالِفْ لَفْظَ الْمُتَعَامِلَيْنِ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الصَّحَّةُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْوَكِيلُ فِي الْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضُ» أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ أَوَّلًا أَنَّهُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْخُصُومَةِ، يَعْنِي: يَجُوزُ أَنْ تُوَكَّلَ شَخْصًا أَنْ يُحَاصِمَ عَنْكَ.

وَهَلْ يَجُوزُ قَبُولُ هَذِهِ الْوَكَالَةِ أَوْ لَا؟

فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَحْوَالٍ ثَلَاثَةٌ:

إِمَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ مُحِقٌّ، أَوْ تَعْلَمَ أَنَّهُ مُبْطِلٌ، أَوْ تَتَرَدَّدُ.



= فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ مُحِقٌّ لَكِنْ خَصَمَهُ خَصِمٌ جَدِلُّ، فَهَذَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْبَلَ  
الْوَكَالَهَ فِي الْخُصُومَةِ، بَلْ قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ يُشْرَعُ أَوْ يَجِبُ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا اسْتِنْفَادًا لِحَقِّ أَخِيكَ،  
وَنُصْرَةً لَهُ وَلِلظَّالِمِ - أَيْضًا - أَمَّا نُصْرَتُهُ؛ فَلَأَنَّكَ سَبَبٌ لَوْصُولِ الْحَقِّ إِلَيْهِ، وَأَمَّا نُصْرَةُ  
الظَّالِمِ؛ فَلِمَنْعِهِ مِنَ الظُّلْمِ.

وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ مُبْطِلٌ لَكِنَّهُ اخْتَارَ هَذَا الْوَكِيلَ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ جَدِلِيٌّ، يَسْتَطِيعُ أَنْ  
يَقْلِبَ الْبَاطِلَ حَقًّا، وَالْحَقَّ بَاطِلًا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْبَلَ هَذِهِ الْوَكَالَهَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وَإِذَا تَرَدَّدَتْ فَالسَّلَامَةُ أَوْلَى، أَيْ: لَا تَقْبَلِ الْوَكَالَهَ، فَإِلِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ:  
لَا يَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا<sup>(١)</sup>، وَلَا سِيَّيَا فِي أَوْقَاتِنَا هَذِهِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَاخْتِلَافِ الذَّمِّ.  
فَالَّذِينَ يَتَوَكَّلُونَ وَيُسَمُّونَ (بِالْمَحَامِينِ) فَالْمَحَامِي إِذَا قَالَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَشْتَغَلَ  
بِالْمَحَامَاةِ؟

نَقُولُ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، إِنْ كُنْتَ مُحَامِي عَنْ شَخْصٍ عَاجِزٍ عَنْ دَفْعِ الظُّلْمِ عَنْ  
نَفْسِهِ فَهَذَا خَيْرٌ، وَهُوَ دَائِرُ بَيْنِ الْوُجُوبِ أَوْ الِاسْتِحْبَابِ، وَإِنْ كُنْتَ مُحَامِي مِنْ أَجْلِ أَنْ  
تَحْصُلَ عَلَى الْمَالِ، سِوَاكَ كَانَ صَاحِبُكَ مُحِقًّا أَوْ مُبْطِلًا فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ مُبْطِلٌ  
صَارَ ذَلِكَ أَشَدَّ تَحْرِيمًا.

نَرْجِعُ الْآنَ وَنَقُولُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يُخَاصِمُ عَنْهُ؟  
الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ.

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٦/ ٢٥٠)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢/ ٤٩٣).

= فإذا قيل: ما الدليل؟ قلنا: لا حاجة لطالب الدليل؛ لأن الأصل في المعاملات الحل، فأبي إنسان يطالبك بدليل أي معاملة، فقل: الدليل عليك أنت، هات الدليل على التحريم وأنا ألتزم به.

فإذا وكله في الخصومة، فيقول المؤلف: إنه لا يملك القبض، فإذا وكل زيد عمراً أن يخاصمه عنه خصمه، فخاصمه، وحكم القاضي للموكل، فهل للموكل أن يقبض ما حصلت فيه الخصومة؟

يقول المؤلف رحمه الله: لا؛ لأن اللفظ لا يتناول القبض؛ ولأنه ربما يرضى في وكالة الخصومة من لا يرضاه في وكالة القبض، فربما يكون هذا الرجل قوياً في الخصومة لكنه غير أمين، وربما لو قبض المال ذهب وأفسده، أو ادعى التلف، أو يؤذي صاحب المال في تخليصه منه، فقد أوكل في الخصومة من لا أرضاه في القبض.

وقال بعض أهل العلم: يُنظر في ذلك إلى قرائن الأحوال، فإذا كان الوكيل في الخصومة في بلد غير الموكل، فهنا القرينة تقتضي أن يقبض؛ لأن الموكل ليس حاضراً حتى يقال: إن الموكل هو الذي يقبض، وقد جرت العادة في مثل هذا أن الوكيل في الخصومة يقبض، إلا إذا نهاه وقال: أنت وكيل في الخصومة ولكن لا تقبض شيئاً، فهنا لا يقبض على كل حال.

وحينئذ نقول: على القول الراجح: لا تخلو المسألة من ثلاث حالات:

الأولى: أن يقول: أنت وكيل في الخصومة والقبض، فهنا يملك الخصومة والقبض.

وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ<sup>[١]</sup>.

= الثانية: أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ وَكِيلِي فِي الْخُصُومَةِ لَا فِي الْقَبْضِ، فَيَكُونُ وَكِيلًا فِي الْخُصُومَةِ وَلَا يَقْبِضُ.

الثالثة: أَنْ يَسْكُتَ، فَاَلْمَوْلُفُ يَرَى أَنَّهُ لَا يَقْبِضُ.

وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَإِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّهُ يَقْبِضُ قَبْضٌ وَإِلَّا فَلَا، وَإِذَا قُلْنَا بِهَذَا الْقَوْلِ وَلَمْ يَقْبِضْ صَارَ مُفَرِّطًا، فَيَكُونُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ» الْوَكِيلُ فِي الْقَبْضِ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ، يَعْنِي لَوْ قُلْتُ: يَا فُلَانُ أَنْتَ وَكِيلِي، أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ، فَإِذَا طَلَبَ الْحَقَّ مِنْ زَيْدٍ، وَقَالَ زَيْدٌ: لَيْسَ لِي عِنْدِي شَيْءٌ، فَانْكَرْ، فَهَذَا نَحْتَأْجِ إِلَى خُصُومَةٍ، فَهَلْ يَمْلِكُ الْوَكِيلُ فِي الْقَبْضِ أَنْ يُخَاصِمَ؟

نعم، وَالتَّغْلِيلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَتَأَتَّى الْقَبْضُ إِلَّا بِخُصُومَةٍ، فَالْخُصُومَةُ قَدْ تَكُونُ أحيانًا هِيَ الَّتِي يُتِمَكَّنُ بِهَا مِنَ الْقَبْضِ؛ فَلهَذَا إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْقَبْضِ فَلَهُ أَنْ يُخَاصِمَ، هَكَذَا قَالَ الْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَطْلَقَ.

وَلَكِنْ فِي الْإِطْلَاقِ نَظَرٌ؛ لِأَنِّي قَدْ أَتَيْتُ بِهِ فِي الْقَبْضِ لَكِنِّي لَا أَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الْخُصُومَةِ؛ لِكُونِهِ رَجُلًا ضَعِيفًا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُجَاجَ وَلَا يَعْرِفُ أَنْ يُخَاصِمَ، وَصَاحِبِي الَّذِي أَنَا أَطْلُبُ مِنْهُ رَجُلٌ قَوِيٌّ فِي الْخُصُومَةِ، فَيَقُولُ لِي: مَا عِنْدِي لَكَ شَيْءٌ، وَلَا عِنْدِي لِمَوْكَلِّكَ شَيْءٌ، وَإِذَا خَاصَمَ وَكِيلِي فِي الْقَبْضِ غَلَبَهُ، فَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي قَالَهُ الْمَوْلُفُ فِيهِ نَظَرٌ.

وَأَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ لَا يَقْبِضُ مِنْ وَرَثَتِهِ<sup>[١]</sup> .....

= بل نقول: إذا وَكَّلَهُ في القَبْضِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْخُصُومَةَ، إِلَّا إِذَا قَالَ: وَإِنْ اخْتَجَتَ إِلَى خُصُومَةٍ فَخَاصِمٌ، فَإِذَا وَكَّلَهُ في الْقَبْضِ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْغَرِيمِ، وَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، فَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مُوَكَّلِهِ وَيَقُولُ: الرَّجُلُ أَنْكَرَ، فَهَلْ تُوَكِّلُنِي أَنْ أُخَاصِمَ أَوْ تُوَكِّلْ غَيْرِي؟ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ مُلْزَمًا إِذَا وَكَّلَ فِي شَيْءٍ أَنْ يُتِمَّهُ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَهَ عَقْدٌ جَائِزٌ، فَإِذَا طَلَبَ الْحَقُّ وَقَالَ الْمَحْقُوقُ: لَيْسَ عِنْدِي لِمُوَكَّلِكَ شَيْءٌ، يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّفَ وَلَا يُخَاصِمَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُخَاصِمُ فَيُغْلَبُ وَالْحَقُّ مَعَهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ خَصِمٌ لِدَوْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَنَقُولُ: الْوَكِيلُ فِي الْقَبْضِ لَا يَمْلِكُ الْخُصُومَةَ إِلَّا بِإِذْنٍ خَاصٍّ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ لَا يَقْبِضُ مِنْ وَرَثَتِهِ» إِذَا وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ زَيْدٍ، قَالَ: يَا فُلَانُ لِي عِنْدَ زَيْدٍ عَشْرَةُ آلَافِ رِيَالٍ، فَأَنْتَ وَكَيلِي فِي قَبْضِهَا، فَذَهَبَ الْوَكِيلُ إِلَى زَيْدٍ وَوَجَدَهُ قَدْ تَوَفَّى، فَإِنَّ الْمَالَ يَنْتَقِلُ إِلَى وَرَثَتِهِ، فَهَلْ يَقْبِضُ مِنَ الْوَرَثَةِ؟

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: لَا يَقْبِضُ مِنَ الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَهَ تَتَقَيَّدُ بِمَا قَيَّدَهَا بِهِ الْمُوَكَّلُ، وَالْمُوَكَّلُ قَالَ: أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ، فَوَجَدَ زَيْدًا قَدْ تَوَفَّى، فَإِنَّا نَقُولُ: لَا تَقْبِضُ مِنَ الْوَرَثَةِ، حَتَّى لَوْ قَالَ الْوَرَثَةُ: يَا فُلَانُ أَنْتَ وَكَيلُ فُلَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: عِنْدَ أَبِينَا لَهُ كَذَا وَكَذَا، تَفَضَّلْ وَخُذْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَتَسَلَّمُهُ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ قَالَ: أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ. وَقَدْ تَتَغَيَّرُ حَالُ الْمُوَكَّلِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ غَرِيمَهُ قَدْ تَوَفَّى، وَيَكُونُ قَدْ تَرَكَ صِغَارًا وَأَيْتَامًا وَعَجَائِزَ، فَيُرِيدُ أَنْ يُبَرِّئَهُمْ مِنْهُ.

وَعَلَى هَذَا: فَمَاذَا يَصْنَعُ إِذَا كَانَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ وَرَثَتِهِ؟

يُخْبِرُ الْمُوَكَّلَ، فَيَقُولُ: إِنِّي وَجَدْتُهُ قَدْ تَوَفَّى، فَهَلْ تُوَكِّلُنِي فِي أَنْ أَقْبِضَ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ لَا؟ فَهُوَ الْآنَ بِالْخِيَارِ.

إِلَّا أَنْ يَقُولَ: الَّذِي قَبْلَهُ<sup>[١]</sup>، وَلَا يَضْمَنُ وَكِيلُ الْإِيْدَاعِ إِذَا لَمْ يُشْهَدْ<sup>[٢]</sup>.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «إِلَّا أَنْ يَقُولَ: الَّذِي قَبْلَهُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُوَكَّلِ، أَي: إِلَّا إِذَا قَالَ: أَقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ زَيْدٍ -أَي: مِنْ جِهَتِهِ-، فَإِذَا قَالَ: أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ فَهُنَا لَا يَقْبِضُ مِنَ الْوَرِثَةِ، وَإِذَا قَالَ: أَقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ زَيْدٍ، فَهُنَا يَقْبِضُ مِنَ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ حَقِّهِ دُونَ تَعْيِينِ مَنْ يَقْبِضُهُ مِنْهُ.

فهنا فَرْقٌ بَيْنَ الْعِبَارَاتِ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُمَيِّزُ الْفَرْقَ بَيْنَ: أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ، وَأَقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ زَيْدٍ أَوْ عِنْدَ زَيْدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا وَاضِحًا؛ لِأَنَّ أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ عَيْنَ الْمَقْبُوضِ مِنْهُ، وَأَقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ زَيْدٍ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَقْبُوضُ مِنْهُ لَكِنَّهُ عَيْنَ الْجِهَةِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الدَّقِيقَةَ لَا أَظُنُّ أَنَّ الْعَوَامَّ يُفَرِّقُونَ بَيْنَهَا، فَالْعَامِّيُّ إِذَا قَالَ: أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: أَقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ زَيْدٍ، فَإِذَا عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ فَإِنَّ الْوَكِيلَ يَقْبِضُ مِنَ الْوَرِثَةِ، وَإِذَا شَكَّكْنَا فَالسَّلَامَةُ.

وَمَتَى شَكَّكْنَا فِي مِلْكِ الشَّيْءِ فَخُذُوا بِالسَّلَامَةِ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ لَا يَغْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا<sup>(١)</sup>، وَأَنْتَ إِذَا قَبِضْتَ مِنَ الْوَرِثَةِ وَأَنْتَ شَاكٌّ فَقَدْ أَخَذْتَ مَا تَرَدَّدَتْ فِيهِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ تَقْبِضْ فَلَيْسَ عَلَيْكَ لَوْمٌ، فَأَنْتَ سَالِمٌ.

وعليه: فَمَتَى تَرَدَّدَ الْإِنْسَانُ فِي الْإِمْضَاءِ أَوْ التَّوَقُّفِ فَالسَّلَامَةُ التَّوَقُّفُ.

[٢] قوله: «وَلَا يَضْمَنُ وَكِيلُ الْإِيْدَاعِ إِذَا لَمْ يُشْهَدْ» وَكِيلُ الْإِيْدَاعِ، مِثَالُهُ: وَكَلْتُكَ أَنْ تُودِعَ شَيْئًا عِنْدَ شَخْصٍ، فَقُلْتُ: يَا فُلَانُ هَذِهِ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ اذْهَبْ بِهَا

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٦/ ٢٥٠)، «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ٤٩٣).

= إلى فلانٍ وديعةً عنده، ومعنى وديعةٍ، أي: يكونُ حافظًا لها، فأخذها الوكيلُ وذَهَبَ بها إلى فلانٍ، وأعطاهَا إيَّاهُ بدونُ شُهودٍ.

يقولُ المؤلِّفُ: إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْوَكِيلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمُودَعَ أَنْكَرَ فَقَالَ: مَا أَعْطَيْتَنِي وَدِيعَةً، فَقَالَ لَهُ الْوَكِيلُ: يَا رَجُلُ جِئْتُ إِلَيْكَ فِي الْبَيْتِ وَأَعْطَيْتَكَ عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، وَقُلْتُ: هَذِهِ وَدِيعَةٌ مِنْ فُلَانٍ، اخْفَظْهَا لَهُ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ سَفَرِهِ، فَأَنْكَرَ، فَهَلْ يَضْمَنُ الْوَكِيلُ فِي الْإِيدَاعِ؟ أَي: الَّذِي وَكَلْتَهُ أَنْ يُودِعَهَا عِنْدَ زَيْدٍ؟  
يقولُ المؤلِّفُ: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْمُودَعَ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ.

فلو أَنَّ إِنْسَانًا ادَّعَى أَنَّهُ أُوْدِعَ شَخْصًا مَالًا، وَقَالَ: رَدَدْتُه، فَهَلْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؟  
الجوابُ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، فَالْوَكِيلُ لَمَّا لَمْ يُشْهَدْ لَمْ يَكُنْ مُفَرِّطًا؛ إِذْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ أَشْهَدَ وَتَبَتِ الْوَدِيعَةُ عِنْدَ الْمُودَعَ، ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهَا وَقَالَ: صَحِيحٌ أَنْتَ أُوْدَعْتَنِي لِفُلَانٍ عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ لَكِنِّي رَدَدْتُهَا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ، فَيَكُونُ إِذِنْ الْإِشْهَادُ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، سِوَاءِ أَشْهَدَ أَوْ لَمْ يُشْهَدْ، فَإِنَّ الْمُودَعَ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي رَدِّ الْوَدِيعَةِ، هَكَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكن في كلامِهِ نَظَرٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَضْمَنُ، إِلَّا فِي حَالَيْنِ:

الأولى: إِذَا كَانَتِ الْوَدِيعَةُ شَيْئًا زَهِيدًا، لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْإِشْهَادِ عَلَيْهِ.

الثانية: إِذَا كَانَ الْمُودِعُ رَجُلًا مُبَرَّزًا فِي الْعَدَالَةِ، جَرَتْ الْعَادَةُ أَلَّا يُشْهَدَ عَلَيْهِ إِذَا أُوْدِعَ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، فَهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْمُودَعَ الَّذِي وَكَّلَ فِي الْإِيدَاعِ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: هَذَا مُفَرِّطٌ.

= مثال ذلك: رَجُلٌ أَعْطَى شَخْصًا عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ، وقال: أنا سوف أُسَافِرُ وهذه الرِّيَالَاتُ العَشْرَةُ، خُذْهَا وَاجْعَلْهَا وَدِيعَةً عِنْدَ فُلَانٍ، وَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، فَهَلْ يَضْمَنُ إِذَا لَمْ يُشْهَدْ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّهَا شَيْءٌ زَهِيدٌ، فَلَوْ أَنَّ هَذَا الْوَكِيلَ ذَهَبَ وَأَتَى بِشَاهِدَيْنِ، وَقَالَ: أَشْهَدَا أَنِّي أَعْطَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ وَدِيعَةً فَإِنَّ النَّاسَ يَسْتَخِفُّونَ بِهِ لَا شَكَّ، وَلَا يَعُدُّونَ هَذَا مُنَاسَبًا.

مثال آخر: رَجُلٌ أَعْطَى شَخْصًا دَرَاهِمَ، وَقَالَ: دَعَهَا أَمَانَةً عِنْدَ شَخْصٍ يَحْفَظُهَا لِي، فَذَهَبَ الرَّجُلُ إِلَى رَجُلٍ مُبَرِّزٍ فِي الْعَدَالَةِ، أَمِينٍ عَالِمٍ عَابِدٍ حَافِظٍ، لَيْسَ كَثِيرَ النِّسْيَانِ حَتَّى نَقُولَ: خَرِفَ وَنَسِيَ، ثُمَّ أَوْدَعَهَا عِنْدَهُ، فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجِرْ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى مِثْلِ هَذَا. فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوَكِيلَ فِي الْإِيدَاعِ إِذَا لَمْ يُشْهَدْ إِنْ عُدَّ مُفَرِّطًا فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِلَّا فَلَا.

ولكن كيف يُعَدُّ مُفَرِّطًا؟

نَقُولُ: هُوَ مُفَرِّطٌ إِذَا لَمْ يُشْهَدْ مُطْلَقًا إِلَّا فِي حَالَيْنِ: إِمَّا لَزَهَادَةِ الْوَدِيعَةِ، وَإِمَّا لِإِعْتِبَارِ الْمُدَّعِ.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَائِدَةُ مِنَ الْإِشْهَادِ إِذَا كَانَ قَوْلُ الْمُدَّعِ مَقْبُولًا فِي الرَّدِّ؟

الجواب: الْفَائِدَةُ هُوَ أَنَّهُ قَدْ لَا يَدَّعِي الرَّدَّ، فَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الْإِيْمَانِ مَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَدَّعِيَ الرَّدَّ وَهُوَ لَمْ يَرُدَّ، لَكِنْ يَنْسَى فَيُنْكِرُ الْوَدِيعَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَوْدَعْتَنِي، فَحِينَئِذٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ شُهُودٌ فَإِنَّ الْوَدِيعَةَ تَضِيْعُ، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ شُهُودٌ فَلَا تَضِيْعُ؛ لِأَنَّ الشُّهُودَ

## فَصْلٌ

..... وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ<sup>(١)</sup>

= سَيُثْبِتُونَهَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَدَمُ الْإِشْهَادِ فِيهِ تَفْرِيطٌ مِنَ الْوَكِيلِ، فَيَضْمَنُ.  
وَتَعْلِيلُ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ أَنَّ الْوَدِيعَةَ يُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الْمُودَعِ إِذَا ادَّعَى الرَّدَّ فَلَا فَائِدَةَ  
مِنَ الْإِشْهَادِ، حَتَّى لَوْ أَقَرَّ بِأَنْ قَالَ: أَوْدَعْتَنِي وَلَكِنِّي رَدَدْتُهَا.  
فَنَقُولُ: هَذَا التَّعْلِيلُ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةٍ لَكِنَّهُ عَلِيلٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَنَقُولُ: يُشْهَدُ  
خَوْفًا مِنَ النَّسْيَانِ كَمَا سَبَقَ.

فَالْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> إِذَا: أَنْ لَا يَضْمَنَ مُطْلَقًا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يَضْمَنُ مُطْلَقًا، وَهَذَا قَوْلٌ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ<sup>(٢)</sup>.  
وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا يُعَدُّ عَدَمُ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ تَفْرِيطًا وَمَا لَمْ يُعَدَّ، فَمَا عُدَّ  
تَفْرِيطًا وَجَبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَمَا لَمْ يُعَدَّ فَلَا، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ.  
[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ» أَمِينٌ بِمَعْنَى مُؤْتَمَنٍ، فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛  
لَأَنَّ الْمَالَ حَصَلَ بِيَدِهِ بِإِذْنِ مَالِكِهِ، أَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النَّاسَ الَّذِينَ بِأَيْدِيهِمْ أَمْوَالُ  
النَّاسِ مِنْهُمْ أَمْنَاءُ وَمِنْهُمْ غَيْرُ أَمْنَاءَ.

فَمَا هُوَ الضَّابِطُ لِلْأَمِينِ مِنْ غَيْرِ الْأَمِينِ؟

نَقُولُ: الضَّابِطُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ بِإِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ  
فَهُوَ أَمِينٌ، وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ بَغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ مِنَ الْمَالِكِ فَلَيْسَ بِأَمِينٍ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٣٥٥) وما بعدها.

(٢) الرعاية في الفقه لابن حداث (٦٩١) وما بعدها.



= فلننظر: وليّ اليتيم: أمين، أذن له الشرع، ناظر الوقف: أمين، أذن له الواقف، الموصى إليه: أمين، أذن له الموصي، المستأجر الذي تحت يده العين مؤجرة: أمين، أذن له المؤجر، وهلم جرا.

والوكيل أمين؛ لأن العين حصلت بيده بإذن من الموكل.  
ومتى ترتفع الأمانة؟

ترتفع الأمانة إذا تعدى أو فرط، وصارت يده غير آمنة.

مثال ذلك: أودعت شخصاً عشرة آلاف ريال، وجعلها أماناً عيني في الصندوق وبقيت في الصندوق لم يتصرف فيها، فهو الآن أمين؛ لأن الدراهم تحت يده بإذن من المالك، هذا الرجل احتاج يوماً من الأيام واستقرض هذه الدراهم، واشترى بها حاجة ثم ردها في يومها إلى الصندوق، فتزول أمانته؛ لأن يده صارت غير آمنة؛ لأنه تصرف في المال بغير إذن مالكه، وهذا من التعدّي.

فإذا قال قائل: هو أخذ عشرة آلاف وردها في اليوم نفسه، وفي الصندوق نفسه! نقول: لكن ليس له حق أن يتصرف في عين مال الغير إلا بإذنه، وهذا لم يؤذن له. ولو فرض أن هذا الصندوق احترق وتلفت الأموال التي فيه، ومن جملتها عشرة الآلاف، وذلك بعد أن تصرف فيها وردها فإنه يضمنها؛ لأنه صار غير أمين بتصرفه فيها، أما لو أبقاها ولم يتصرف فيها، ثم احترق الصندوق فليس عليه ضمان؛ لأنه أمين. انتبه لهذه القواعد؛ لأنها مفيدة جداً.

وقوله: «والوكيل أمين» ثم بين الحكم الذي يترتب على كونه أميناً فقال رحمه الله:

لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ<sup>[١]</sup> بِلَا تَفْرِيطٍ<sup>[٢]</sup>، .....

[١] «لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ» أي: من المَالِ الذي ائْتَمَنَ عليه.

[٢] قوله: «بِلَا تَفْرِيطٍ» أي: ولا تَعَدٍّ، وإِنَّمَا لم يَذْكُرِ الْمُؤَلَّفُ التَّعَدِّيَّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَضْمَنُ بِالتَّفْرِيطِ فَضْمَانُهُ بِالتَّعَدِّيِّ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا الْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَ، فَشَرَطُ عَدَمِ الضَّمَانِ أَلَّا يُفَرِّطَ وَلَا يَتَعَدَّى، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّفْرِيطِ وَالتَّعَدِّيِّ: التَّعَدِّيُّ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَجُوزُ، وَالتَّفْرِيطُ أَنْ يَتْرَكَ مَا يَجِبُ.

فَمَا طُلِبَ فِعْلُهُ فَتَرَكُهُ يُسَمَّى تَفْرِيطًا، وَمَا طُلِبَ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ ففِعْلُهُ يُسَمَّى تَعَدِّيًّا.

فَفِي الْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ فِي مَسْأَلَةِ الْوَدِيعَةِ، إِذَا أَخَذَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أُودِعَهَا وَتَصَرَّفَ فِيهَا فَهَذَا تَعَدٍّ، وَإِذَا وَضَعَ الدَّرَاهِمَ فَوْقَ سَطْحِ الصُّنْدُوقِ، وَغَفَلَ ثُمَّ سُرِقَتْ فَهَذَا تَفْرِيطٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا يَجِبُ؛ إِذْ إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَهَا فَوْرًا بِهَا يُحْفَظُ فِيهِ عَادَةً.

مِثَالٌ آخَرُ: الْوَكِيلُ وَكَلَّهُ فِي شِرَاءِ سَاعَةٍ، وَاشْتَرَى السَّاعَةَ، ثُمَّ وَضَعَهَا فِي بَيْتِهِ عَلَى رَفٍّ يَتَنَاوَلُهُ الصَّبِيَانُ، فَأَخَذَ الصَّبِيَانُ السَّاعَةَ وَخَرَّبُوهَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ فَرَّطَ.

مِثَالٌ آخَرُ: وَكَلَّمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لِي سَاعَةً فَاشْتَرَاهَا، ثُمَّ إِنَّهُ نَسِيَ سَاعَتَهُ فِي الْبَيْتِ فَوَضَعَ السَّاعَةَ الَّتِي اشْتَرَاهَا لِي فِي يَدِهِ -يَعْنِي اسْتَعْمَلَهَا- فَجَاءَهَا شَيْءٌ وَكَسَرَهَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ التَّعَدِّيِّ.

مِثَالٌ آخَرُ: اشْتَرَى السَّاعَةَ وَوَضَعَهَا فِي رَفٍّ عَالٍ لَا يَتَنَاوَلُهُ الصَّبِيَانُ، وَلَكِنْ أَخَذَ الصَّبِيَانُ كَانَ بِذِيٍّ، أَتَى بِسُلَمٍ، وَصَعِدَ عَلَى الرَّفِّ وَأَخَذَ السَّاعَةَ وَكَسَرَهَا، فَهَذَا لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ تَعَدِّيًّا وَلَا تَفْرِيطًا؛ إِذْ إِنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ النَّاسَ يَحْفَظُونَ مِثْلَ السَّاعَةِ وَشَبَّهَهَا فِي الرُّفُوفِ الْعَالِيَةِ عَنِ الصَّبِيَانِ، وَهَذَا الصَّبِيُّ خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ<sup>[١]</sup> فِي نَفْيِهِ<sup>[٢]</sup> وَالْهَلَاكِ مَعَ يَمِينِهِ<sup>[٣]</sup>.

= فعلى كُلِّ حالٍ: إذا تَلَفَ الشَّيْءُ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ بَتَعَدُّ أو تَفْرِيطٍ فهو ضامِنٌ، وبلا تَعَدُّ ولا تَفْرِيطٍ فهو غيرُ ضامِنٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ» أي: الْوَكِيلُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي نَفْيِهِ» أي: فِي نَفْيِ التَّفْرِيطِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَالْهَلَاكِ مَعَ يَمِينِهِ» أي: وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ، لَكِنْ «مَعَ يَمِينِهِ»؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قُلْنَا: الْقَوْلُ قَوْلُهُ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْعِبَادِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْيَمِينِ، أي: لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ: إِنَّكَ قَدْ فَرَطْتَ، فَقَالَ: لَمْ أَفَرُطْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ؛ لَوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّفْرِيطِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُوَكَّلَ قَدْ ائْتَمَنَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا ائْتَمَنَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعُودَ فَيُخَوِّنَهُ بِدُونِ سَبَبٍ أَوْ ثُبُوتٍ شَرْعِيٍّ.

وكَذَلِكَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْهَلَاكِ، أي: تَلَفِ الْمَالِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَخَذْتُ مِنْكَ هَذِهِ السَّلْعَةَ؛ لِأَيِّبَهَا لَكَ لَكِنْ تَلَفْتُ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

وَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ فِي طَلَبِ التَّفْصِيلِ، بِمَعْنَى أَنْ يَقُولَ الْمُوَكَّلُ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَلَفْتُ؟

الْجَوَابُ: لَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَ أَنْ يُبَيِّنَ بِمَاذَا تَلَفْتُ، وَيَكْفِي أَنْ يَقُولَ: قَدْ تَلَفْتُ، وَإِذَا قَالَ: تَلَفْتُ، فَهُوَ أَمِينٌ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ كَمَا سَيَأْتِي.

لَكِنْ لَوْ ادَّعَى الْوَكِيلُ الْهَلَاكَ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: الْمَالُ تَلَفَ؛ لِأَنَّ دُكَّانِي اخْتَرَقَ، فَالسَّبَبُ الْآنَ ظَاهِرٌ، فَيُقَالُ: هَاتِ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهُ اخْتَرَقَ، وَلَا بُدَّ، فَإِذَا أَتَى بَيِّنَةً

وَمَنْ ادَّعَى وَكَالَةَ زَيْدٍ فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ عَمْرٍو لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ إِنْ صَدَّقَهُ<sup>[١]</sup>،

= قُبِلَ قَوْلُهُ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي وَكَّلَ فِيهِ مَعَ الْمَالِ الَّذِي تَلَفَ.

وكذلك -أيضاً- لو قال: إِنَّهُ انْهَدَمَ عَلَيْهِ الدُّكَانُ، نَقُولُ: هَاتِ بَيِّنَةً؛ لِأَنَّ انْهَدَامَ الدُّكَانِ سَبَبٌ ظَاهِرٌ، فَإِذَا أَتَى بَيِّنَةً، وَقَالَ: إِنَّ الْمَالَ الَّذِي وَكَّلَ فِيهِ مَعَ الْمَالِ الَّذِي تَلَفَ بَانْهَدَامِ الدُّكَانِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

فَالْخُلَاصَةُ الْآنَ: أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بِلَفْظِ الْهَلَاكِ، وَلَا يُلْزَمُ بِالتَّفْصِيلِ، فَلَا يُقَالُ لَهُ: بِإِذَا تَلَفَ؟ وَكَيْفَ تَلَفَ؟ وَمَتَى تَلَفَ؟ لَكِنْ لَوْ أَنَّهُ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ، وَقَالَ: الدُّكَانُ اخْتَرَقَ أَوْ الْأَمْطَارُ هَطَلَتْ وَهَدَمَتِ الْبِنَاءَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُولُ: أَقِمْ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهُ حَصَلَ الْحَرِيقُ، أَوْ أَقِمْ بَيِّنَةً أَنَّهُ حَصَلَ الْهَدْمُ.

فَإِذَا ادَّعَى الْمُوَكَّلُ أَنَّ الْمَالَ لَمْ يَكُنْ مَعَ مَا اخْتَرَقَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَمَّنٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ ادَّعَى وَكَالَةَ زَيْدٍ فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ عَمْرٍو لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ إِنْ صَدَّقَهُ» (وَكَالَةَ) هُنَا مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، يَعْنِي: ادَّعَى أَنَّ زَيْدًا وَكَّلَهُ «فِي قَبْضِ حَقِّهِ» أَيِ: حَقِّ زَيْدٍ مِنْ عَمْرٍو.

فَإِذَا كَانَ الْمَسْأَلَةُ ثَلَاثَةً: زَيْدٌ هُوَ الطَّالِبُ، وَعَمْرٌو هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ الْوَكِيلُ، فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى عَمْرٍو وَقَالَ: إِنَّ زَيْدًا وَكَّلَنِي فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْكَ، قَالَ: أَنْتَ رَجُلٌ صَدُوقٌ دِينٌ وَرَعٌ، وَلَكِنْ لَا أُعْطِيكَ؛ وَلِذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ إِنْ صَدَّقَهُ» أَيِ: لَمْ يَلْزَمْ عَمْرًا «دَفْعُهُ» أَيِ: الْحَقُّ، «إِنْ صَدَّقَهُ» أَيِ: إِنْ صَدَّقَ مُدَّعِيَ الْوَكَالَةِ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ، فَعَمْرُو قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: أَنَا لَا أَقُولُ لَكَ: إِنَّكَ كَاذِبٌ، فَأَنْتَ رَجُلٌ صَدُوقٌ، وَكَأَنِّي أَسْمَعُهُ وَهُوَ يُوَكِّلُكَ مِنْ أَمَانَتِكَ عِنْدِي وَصِدْقِكَ، لَكِنْ لَنْ أُسَلِّمَكَ!.

وَلَا الِيمِينُ إِنْ كَذَّبَهُ<sup>[١]</sup>، .....

= فنقول: لا يلزمه؛ لاحتمال أن يُنكر زيد التوكيل، ويقول: أنا ما وكلته، حتى لو كان صادقاً أنه وكله، فزيد قد يكون ظالماً، فيُنكر الوكالة، فإذا قال: ما وكلته، فإنه يضيع حق عمرو، فيؤخذ الحق من عمرو مرتين؛ لأن زيدا الذي هو صاحب الحق سيقول لعمرو: حقّي لم يصلني؛ لأنّي لم أوكل عبد الله، فإن له الحق.

ولو قدرنا أن زيدا أخذ الحق من عمرو، فيرجع عمرو إلى عبد الله الذي ادّعى الوكالة؛ لأنه أخذه منه.

ولو ادّعى زيد عدم قبض حقه من عمرو، وأتى ببينة أو شهود أو وثيقة من المحكمة، فإنه يلزمه الدفع؛ لأن زيدا صاحب الحق، له أن يقبضه بنفسه وبوكيله، فإذا أتى ببينة قلنا: يلزمك أن تدفع.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا الِيمِينُ إِنْ كَذَّبَهُ» يعني: ولا يلزم عمراً اليمين إن كذّب أي: كذّب مدعي الوكالة وهو عبد الله، فلما جاء عبد الله إلى عمرو وقال: إن زيدا وكلني في قبض حقه منك، قال: أنت كذاب، فإنه لا يلزمه أن يخلف على كذب مدعي الوكالة؛ لأن اليمين إنما تلزم من إذا نكل عنها حكيم عليه، فلو أن عمراً نكل وقال: لا أخلف، فإن القاضي لا يقول له: إذا: يلزمك الحق؛ لأنه سبق لنا أنه لا يلزمه التسليم ولو صدّقه.

إذا: لدينا مسألتان:

الأولى: ادّعى عبد الله أن زيدا وكله في قبض حقه من عمرو، فقال عمرو: صدقت، ولكن لا أسلمك، فهنا يصح.

فَإِنْ دَفَعَهُ<sup>[١]</sup> فَأَنْكَرَ زَيْدُ الْوَكَالَةِ<sup>[٢]</sup> حَلَفَ وَضَمِنَهُ عَمْرُو<sup>[٣]</sup>، وَإِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ وَدِيعَةً<sup>[٤]</sup> أَخَذَهَا<sup>[٥]</sup>، .....

= الثانية: ادّعى عبد الله أن زيدا وكّله في قبض حقه من عمرو، فقال عمرو: كذبت، ولا أصدّقك، هات بينة وإلا فأنت غير صادق، فهنا لا يلزمه أن يسلم الحق.

وهل يلزمه اليمين إذا قال عبد الله: احلف أنه ما وكّلي؟

الجواب: لا يلزمه؛ لأنه لا يقضى عليه بالنكول، حتى لو قال: إنه صادق، فإنه لا يلزم بالدفع على ما سبق.

[١] قوله رحمه الله: «فإن دفعه» أي: الحق، الفاعل عمرو، والمدفوع إليه عبد الله.

[٢] قوله: «فأنكر زيد الوكالة» وقال: ما وكّلت، فهنا نقول لزيد: احلف؛ ولهذا

قال رحمه الله:

[٣] «حلف وضمنه عمرو» أي: حلف زيد الذي له الحق، فإذا حلف فإن عمرا يضمنه لزيد، ويرجع بالحق الذي دفعه على عبد الله الذي ادّعى الوكالة بلا بينة؛ ولهذا قال: «وضمنه عمرو» يعني: ويرجع عمرو على مدّعي الوكالة بما أقبضه إياه.

وإن لم يحلف زيد فإنه يقضى عليه بالنكول، ويقال: حَقُّكَ وَصَلَّ إِلَى وَكِيلِكَ، ولا شيء لك.

فإذا قال: لا أحلف خشية الإثم، فإننا نقول له: إن كنت صادقاً فلا إثم عليك، وإن كنت كاذباً فلا إثم عليك.

[٤] قوله: «وإن كان المدفوع وديعة» يعني: ليس حَقّاً ثابتاً في ذمّة الآخر.

[٥] قوله: «أخذها» أي: صاحبها الذي هو زيد، فزيد قال لعبد الله: إن لي عند

فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمَّنَ أَيُّهَا شَاءُ<sup>(١)</sup>.

= عَمِرُو وَدِيعَةً، أَذْهَبَ وَائْتِ بِهَا إِلَيَّ، فَذَهَبَ إِلَى عَمِرُو وَصَدَّقَهُ، فَقَالَ: أَعْطِنِي الْوَدِيعَةَ الَّتِي عِنْدَكَ لِفُلَانٍ، قَدْ وَكَّلَنِي فِي قَبْضِهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ إِنَّ زَيْدًا أَنْكَرَ الْوَكَالََةَ، فَتَقُولُ: إِذَا أَنْكَرَ الْوَكَالََةَ فَالْوَدِيعَةُ مُوجُودَةٌ الْآنَ، خُذْهَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ مُدَّعِي الْوَكَالََةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمَّنَ أَيُّهَا شَاءُ» «ضَمَّنَ» الْفَاعِلُ زَيْدٌ «أَيُّهَا شَاءُ» أَيُّ عَمْرًا أَوْ عَبْدَ اللَّهِ مُدَّعِي الْوَكَالََةِ، فَإِذَا تَلَفَتْ نَقُولُ: ضَمَّنَ مَنْ شِئْتَ، فَيُضْمَنُ مُدَّعِي الْوَكَالََةِ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ الْوَكَالََةَ، فَيَكُونُ مُدَّعِي الْوَكَالََةِ أَخَذَ الْمَالَ بغيرِ حَقٍّ فَيُضْمَنُهُ، وَيُضْمَنُ الْمُدَّعُ الَّذِي كَانَ مُحْسِنًا وَهُوَ عَمِرُو؛ لِأَنَّهُ قَرَطَ؛ حَيْثُ دَفَعَهَا إِلَى هَذَا بِدُونِ بَيِّنَةٍ، فَصَارَ الْآنَ يُخَيَّرُ، إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ هَذَا وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ هَذَا.

وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى لَيْسَتْ فِي الْوَدِيعَةِ بَلْ هِيَ دَيْنٌ، زَيْدٌ لَهُ حَقٌّ عَلَى عَمِرُو، فَادَّعَى عَبْدَ اللَّهِ أَنَّهُ مُوَكَّلٌ فِي قَبْضِهِ، أَمَّا هَذِهِ فَهِيَ وَدِيعَةٌ.

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْحَقِيقَةِ تَنْبَنِي عَلَى ضَابِطٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ هُوَ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَمْوَالِ الْمُحْتَرَمِينَ الْعِصْمَةُ، وَأَنْتَ لَا تَتَصَرَّفُ فِيهَا إِلَّا حَسَبَ مَا أُذِنَ لَكَ فِيهَا؛ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/ ٧٢)، وَالدَّارِقُطْنِي (٣/ ٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٦/ ١٠٠) عَنْ أَبِي حُرَّةِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ مَرْفُوعًا، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي (٣/ ٢٦) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ أَيْضًا (٥/ ١١٣)، وَالدَّارِقُطْنِي (٣/ ٢٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ يَثْرِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى، فَكَانَ فِيهَا خُطْبٌ بِهِ أَنْ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِمَرءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ...» الْحَدِيثُ.

وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ الْبَيْهَقِيُّ لَطَرَقَهُ كَمَا فِي خُلَاصَةِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ (١٥٩١) وَانْظُرْ: الْإِرَوَاءُ (١٤٥٩).

= هذه القاعدة الأساسية، ثم التفرعات هذه تكون على حسب القواعد، وقد يصح التفرع وقد لا يصح.



انتهى - بحمد الله تعالى - المجلد السادس  
 ويليه - بمشيئة الله تعالى - المجلد السابع  
 وأولُه: «باب الشَّرْكَ»





## فهرس الأحاديث والآثار

الحدیث	الصفحة
إِذَا ابْتَعْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ.....	٢٧٦
إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ.....	٢٦٣، ٢٥٣، ٢٣٢
إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ.....	٣١٨، ٢٨٣
إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ.....	٦٦٨
إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ.....	٢٠٥
إِذَا بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ.....	٣٩٨، ٢٨٠
إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ.....	١٧٤، ١٧٠، ٦
إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ.....	١٢٠
إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ.....	٤٣
إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ.....	٦١١
أَعْلَيْهِ دَيْنٌ؟.....	٥٤٥
اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُهَا.....	٧٠٧
أَكُلْ تَمْرَ خَبِيرٍ هَكَذَا؟.....	٣٢٠
إِلَّا الدِّينَ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ جَبْرِيلُ أَنفَا.....	٦٤٣
أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَهِيَ رَدُّ عَلَيْكَ.....	٧١٢
أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعَفَرٌ.....	١٦١
إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ.....	٢٩

- ٣٦..... إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْنَ الْحَمْرِ وَالْمَيْتَةِ
- ٣٣..... إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْنَ الْمَيْتَةِ
- ٥٥٢..... الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ
- ٩٨..... إِنَّ بِلَا لَا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ؛ لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ
- ٣٨٠..... أَنْ تَحْمَارًا أَوْ تَضْفَارًا
- ٥٤٣..... أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبِّهَا
- ١٩٩..... إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
- ٢٤٩..... إِنَّ صَدَقًا وَبَيْنًا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْنِعِهِمَا
- ١٣٦..... إِنَّ فُلَانًا قَدِمَ لَهُ بَرٌّْ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ
- ٤٦٩..... إِنَاءً بِإِنَاءٍ وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ
- ٤٤..... أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ
- ٦٠٦..... إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ
- ٤٠٨، ١٢٢، ١١٧، ١٤..... إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
- ٥٥٤، ٢١..... إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ
- ٣٤٠، ٣٢٤..... إِنَّمَا الرَّبَابُ فِي النَّسِيبَةِ
- ٣٢٥..... إِنَّمَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ
- ١٨٩..... أَوْ يُجَيَّرُ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ
- ٥٥٢..... أَوْفِيَتْ أَوْ أَدَيْتَ عَنْهُ؟
- ٥٩٤..... آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَمِنْهَا: إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ
- ٥٢٠..... أَيْنَ تُرِيدُ أَنْ تُصَلِّيَ؟

- أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟ ..... ٣٢٦
- بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي بَيْعِكَ ..... ٦٨٥
- الْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ ..... ٣١٩، ٣١٣
- الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ..... ١٧٠
- بِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا بَيْدٍ ..... ٣٥٤
- الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ..... ٢٣٢، ٢٥١، ٥٢٨، ٥٣٠، ٦٧٧
- التَّمَرُّ بِالتَّمَرِ، مِثْلًا بِمِثْلِ ..... ٤٠٢، ٣٠٧
- ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ عَدَرَ ..... ٥٩٩
- ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ..... ٢٠
- حَقَّ الْغَرِيمِ وَبَرِيءٌ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟ ..... ٥٥٢
- خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ..... ١٥٥
- الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ ..... ١٥٠
- الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ ..... ٢٨٥، ٢٧٧
- خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً ..... ٤٧٤، ٤٦٠
- الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ..... ٢٩٩، ١١٦
- الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ..... ١٧٢
- رِبَاعٌ مَكَّةَ حَرَامٌ بَيْنُهَا، حَرَامٌ إِجَارَتُهَا ..... ٤٩
- رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ ..... ٢٩٢
- سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ ..... ٢٠
- الشَّرْطُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا ..... ١٤٨

- صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، وَصَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ ..... ٣٣٨
- صَاعًا مِنْ بُرٍّ وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ..... ٣٠١
- الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا ..... ٦٠٣، ٥٩٠
- صُومِي عَنْهَا ..... ٧٠١
- ضَعُوا وَتَعَجَّلُوا ..... ٥٩٦
- الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ..... ٥٣٧، ٥١٠، ٤٩٩، ٤٨٥
- عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ..... ٦٥٩
- عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ..... ٩٧
- عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ..... ٧٠٦
- فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ الشُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ..... ١٠٠
- فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْطَى كَيْفَ شِئْتُمْ ..... ٣٤٥، ٣٤٣، ٣٠٨
- فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا ..... ٥٤٣
- فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ ..... ١٧٧، ١٧٥
- فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ ..... ٧١٦
- فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَمَرَّقَا ..... ٢٠٣
- فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ..... ٢٧٢
- فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَمْ ..... ٤٩٤
- كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ
- ..... ٦٤١، ٦٠٢، ٥٢٥، ٤٦٣، ١٩٥، ١٨٩، ١٧٩، ١٤٠، ٩٩
- كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رَبًّا ..... ٤٧١

- كُنَّا نُخْرِجُهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ ..... ٣٣٨
- لَا أَرَى ذَلِكَ يُغْنِي شَيْئًا ..... ٣٧٥
- لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا ... ١١٧، ١١٩، ٢٧٣، ٢٨٢، ٣٥٠، ٤٥٠
- لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ..... ٤١
- لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ..... ٢١٤
- لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ ..... ٢٠٧، ١٩٥
- لَا تَنَاجَشُوا ..... ٢٠٨
- لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ..... ٣٩٧، ٤٣٤، ٤٧١، ٤٩٣، ٥٧٠، ٦٢٢، ٦٢٩، ٧١٧، ٧٢٩
- لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ..... ١١٣، ١٠٩، ٦
- لَا يُحْسُ حَشِيشُهَا ..... ٦٩٣
- لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ..... ١٤٤، ١٠٧
- لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ ..... ٧٥٩
- لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ ..... ١٦١، ٥٠٩، ٥٢٤، ٥٢٦
- لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِحِمَارٍ ..... ٦٦٣
- لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ ..... ٦٢٢، ٦١٤
- لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ..... ٢١٠
- لَا، هُوَ حَرَامٌ ..... ٣٧، ٣٦، ٣٤
- اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُ فِي بَيْعِهِ ..... ٤٥
- لِيُ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ ..... ٦٣٤
- لَيْسَ لِعِزْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ ..... ٢٤١

- مَا بَالَ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ..... ١٥٥، ١٥١
- مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ ..... ٦١١
- مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟ ..... ٥٦٤
- مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ ..... ٦٢٣
- مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ ..... ٧٦
- مِثْلًا بِمِثْلِ سَوَاءٍ بِسَوَاءٍ ..... ٣٤٠
- الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ..... ١١٠
- الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا .....  
 ١٣٣، ١٤٠، ١٤٣، ١٧٩، ١٨٩، ٣٧٨، ٤٠٦، ٤٦٣، ٥٢٥، ٥٥١، ٥٩٥، ٦٣٧
- مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ مَا أَدْرَكَتْهُ الصَّفَقَةُ حَيًّا مَجْمُوعًا ..... ٢٨٦
- مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ..... ٦٤٣، ٥٨٠
- الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ ..... ٣٣٧
- مَنْ أَحِيلَ بِدِينِهِ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ ..... ٥٧٩، ٤٥٤
- مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُؤْسِلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ..... ٦٢، ١٣٠، ٣٤٣، ٤١٠، ٤٣٨
- مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ ..... ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٥
- مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلْيُؤْسِلِمِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ..... ٤٠٩
- مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعْتَهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ ..... ٢٩٢
- مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوْفَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..... ٥٩٨
- مَنْ بَاعَ بَيْنَعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرَّبَا ..... ١٤٦
- مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ قَمَالُهُ لِبَائِعِهِ ..... ٢٤

- ٣٦٠ ..... مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَ  
 ٤٠٤ ..... مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ  
 ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٣ ..... مَنْ بَاعَ نَحْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا  
 ٤٧٤ ..... مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ  
 ٥٠٧، ٢٠٠، ٩٩، ١١ ..... مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ  
 ٧٢٥، ٢٠٨ ..... مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا  
 ٢٩٢ ..... مَنْ فَرَجَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا  
 ٦١٦، ٦١٤، ٦١١ ..... مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ  
 ٦٩٧ ..... مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ  
 ٣٧٠، ٥٣، ٥٢ ..... النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَالِ وَالنَّارِ  
 ٦٠٧ ..... هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ  
 ٣٨ ..... هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ  
 ٧١٢ ..... وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى أَمْرَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُهَا  
 ١٩٤ ..... وَالْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ  
 ٦١٦، ٦١١ ..... وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ  
 ٦٢٣ ..... وَاللَّهُ لَا أُجْرِيَّتَهُ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ  
 ٦٩٦ ..... وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ  
 ٤٩٢، ١٧٧ ..... وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ  
 ٣٢٦ ..... وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ التَّمَرِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالْأَقْطَ  
 ٢٧٦ ..... وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ

- الْوَلَاءُ لُحْمَةً كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ ..... ١٥٥
- وَمَنْ أُحِيلَ بِدِينِهِ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَخْتَلْ ..... ٥٧٣
- وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ رَبَاعٍ؟! ..... ٥١
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخَفُ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ ..... ٧١٠
- الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ..... ٢٣٣
- الْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ..... ٥٣٢





## فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة
البيعُ جائزٌ بالكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والنَّظَرِ الصَّحِيحِ.....	٦
الإنسانُ يَحْتَاجُ لَهَا فِي يَدِ غَيْرِهِ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا، وَلَا وَسِيلَةَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالظُّلْمِ وَأَخْذِهِ مِنْهُ قَهْرًا، أَوْ بِالْبَيْعِ.....	٧
الشَّرِيعَةُ شَامِلَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، لَكِنْ مِنْ الْأَشْيَاءِ مَا تَنْصُ عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ بَعِيْنِهِ، وَمِنْ الْأَشْيَاءِ مَا يَكُونُ دَاخِلًا تَحْتَ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ.....	٧
يَقَعُ الْعَقْدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: مَالٍ مُعَيَّنٍ، وَمَالٍ فِي الدِّمَّةِ، وَمَنْفَعَةٍ.....	١١
القَاعِدَةُ: أَنَّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ فَهُوَ الْمَثْمُنُّ، وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ فَهُوَ الثَّمْنُ.....	١٢
الْإِجَابُ هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.....	١٤
الْقَبُولُ هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْمُشْتَرِي، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.....	١٥
جَمِيعُ الْعُقُودِ تَتَعَقَّدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ عُرْفًا. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَهُوَ الْمَتَعَيَّنُّ.....	١٥
الصَّوَابُ: أَنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ لَيْسَ لَهَا صِيغٌ مُعَيَّنَةٌ، بَلْ تَتَعَقَّدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهَا، وَلَا يُمَكَّنُ لِإِنْسَانٍ أَنْ يَأْتِيَ بِفَارِقٍ بَيْنَ الْبَيْعِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.....	١٦
التَّبَرُّعُ أَضْيَقُ مِنَ التَّصَرُّفِ، فَمَنْ جَازَ تَبَرُّعَهُ جَازَ تَصَرُّفُهُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَازَ تَصَرُّفُهُ جَازَ تَبَرُّعَهُ.....	٢٤
جَائِزُ التَّصَرُّفِ مَنْ جَمَعَ أَرْبَعَةً أَوْ صَافٍ: أَنْ يَكُونَ حُرًّا، بِالْعَا، عَاقِلًا، رَشِيدًا.....	٢٤
الرَّشِيدُ هُوَ الَّذِي يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ، بِحَيْثُ لَا يَبْذُلُهُ فِي شَيْءٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا فِي شَيْءٍ لَا فَايْدَةَ مِنْهُ.....	٢٥

- لَوْ اشْتَرَى شَخْصٌ بَغْلًا؛ لَيَأْكَلَهُ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى شَيْءٍ مُحَرَّمٍ  
عَوَضًا. .... ٢٩
- النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِنَّهَا هِيَ فِي الْكَلْبِ الَّذِي يُنْتَفَعُ بِهِ وَيُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ. .... ٣١
- الْحَشْرَاتُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهَا، وَالْعَلَّةُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا نَفْعٌ، فَبِذَلِكَ الْمَالِ فِيهَا إِضَاعَةٌ لَهُ. .... ٣١
- يَجُوزُ بَيْعُ الْمَصْحَفِ وَيَصَحُّ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ الْحِلُّ، وَمَا زَالَ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ إِلَى  
الْيَوْمِ. .... ٣٢
- السَّهَادُ النَّجَسُ لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ، كَرَوْتِ الْحَمِيرِ، وَعَذْرَةُ الْإِنْسَانِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ. .... ٣٥
- الصَّحِيحُ أَنْ يَبَعَ الْأَدَهَانِ الْمُتَنَجِّسَةِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهَا، فَتَكُونُ كَبَيْعِ الثَّوبِ  
الْمُتَنَجِّسِ. .... ٣٧
- الْوَكِيلُ هُوَ مَنْ أُذِنَ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ. .... ٤١
- الْوَصِيُّ هُوَ مَنْ أُمِرَ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ. .... ٤٢
- النَّاظِرُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ عَلَى الْوَقْفِ. .... ٤٢
- الْوَلِيُّ: هُوَ مَنْ يَتَصَرَّفُ لغيرِهِ بِإِذْنِ الشَّارِعِ. .... ٤٢
- الْمُتَصَرِّفُ لغيرِهِ يَجِبُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِالْأَحْظَ، وَالْمُتَصَرِّفُ لِنَفْسِهِ يَتَصَرَّفُ بِمَا شَاءَ. .... ٤٣
- بَيْعُ الْآبِقِ لَا يَصَحُّ سِوَاءَ عِلْمِ خَبَرِهِ أَمْ لَمْ يُعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ. .... ٥٦
- مَنْ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُ فَهَذَا مِنْ بَابِ الظُّلْمِ، وَمَنْ تَعَامَلَ بِالرِّبَا فَهَذَا مِنْ بَابِ الرِّبَا،  
وَمَنْ بَاعَ بِالْمَجْهُولِ فَهَذَا مِنْ بَابِ الْغُرْرِ. .... ٩٥
- وَاللَّهُ إِنْ عَلِمَ السَّلَفُ الصَّالِحُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ عِلْمِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَهْدَى  
سَبِيلًا. .... ٩٨
- ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِ هَدْيِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. .... ٩٨
- إِنَّ الْبَيْعَ بَعْدَ نَدَاءِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي حَرَامٌ وَبَاطِلٌ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ

- البيع، فلا يجوزُ للمُشتري التَّصرُّفُ في المبيع. .... ١٠٠
- الواقعُ أنَّ الصَّرْفَ بَيْعٌ، لَكِنْ يَخْتَصُّ بِأَنَّهُ مَبَادِلَةٌ نَقْدٍ بِنَقْدٍ، وَلَهُ أَحْكَامٌ مَعْرُوفَةٌ. .... ١٠٨
- يَحْرُمُ الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ الْمَعْصُومِ، سِوَاءَ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّ الْعَدْوَانَ عَلَى الْكَافِرِ الذِّمِّيِّ حَرَامٌ لَا يَحِلُّ. .... ١١١
- الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ الْبَيْعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ حَرَامٌ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ الْخِيَارَيْنِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ. .... ١١٤
- لَوْ خَطَبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً. .... ١١٦
- اعْلَمْ أَنَّهُ كَلِمًا احْتَالَ الْإِنْسَانُ عَلَى مُحَرِّمٍ لَمْ يَزِدْ إِلَّا خَبْنًا، فَاْلْمُحَرَّمُ خَبِيثٌ، فَإِذَا احْتَلَّتْ عَلَيْهِ صَارَ أَحْبَبَ. .... ١٢٢
- حِمَايَةُ الشَّرْعِ لِنَجَابِ الرَّبِّاءِ وَإِبْعَادِ النَّاسِ عَنْهُ أَمْرٌ ظَاهِرٌ فِي الشَّرِيعَةِ، مِثْلَمَا حَمَتِ الشَّرِيعَةُ جَانِبَ التَّوْحِيدِ. .... ١٢٣
- لَوْ أَنَّنِي بَعْتُ الْبَيْتَ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ بِمِئَتَيْ كِيلُو تَمْرٍ نَقْدًا، فَهَذَا جَائِزٌ وَلَا إِشْكَالَ. .... ١٢٥
- الْوُضُوءُ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ. .... ١٣١
- الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ: هِيَ الْإِزَامُ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْآخَرَ مَا لَا يَلْزَمُهُ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ. .... ١٣١
- شُرُوطُ الْبَيْعِ مِنْ وَضْعِ الشَّارِعِ، وَالشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ مِنْ وَضْعِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ. .... ١٣١
- شُرُوطُ الْبَيْعِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَالشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا لَزُومُ الْبَيْعِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَيْسَ بِلَازِمٍ. .... ١٣٢
- شُرُوطُ الْبَيْعِ لَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطَهَا، وَالشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ يُمَكِّنُ إِسْقَاطَهَا مِمَّنْ لَهُ الشَّرْطُ. .. ١٣٢
- شُرُوطُ الْبَيْعِ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ مُعْتَبَرَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَضْعِ الشَّرْعِ، وَالشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ مِنْهَا

- ١٣٢ ..... ما هو صحيحٌ مُعتبرٌ، ومنها ما ليس بصحيحٍ ولا مُعتبرٍ.
- الشُّروطُ في البيعِ مُعتبرةٌ سواءً قارنتِ العقدَ، أو كان بعده في زمنِ الخيارينِ، أو كانت مُتَّفَقًا عليها من قبلُ. .... ١٣٤
- إذا اشترطَ البائعُ على المشتري رهناً بالثمنِ فالشُّرْطُ صحيحٌ؛ لأنَّ فيه مَصْلَحَةً للبائعِ وللمُشتري أيضًا. .... ١٣٥
- لصاحبِ الشُّرْطِ أن يفسخَ العقدَ إذا لم يتحقَّق شرطُه؛ لأنَّه فاتَه شيءٌ مقصودٌ. .... ١٣٩
- إنَّ تَبَيَّنَ أنَّ البائعَ مُدْلَسٌ، وأنَّه غرَّ المشتري، فللمُشتري أرشٌ فَقَدِ الصِّفَةِ. .... ١٣٩
- البائع إذا حُكِمَ بإعسارِ المشتري فإنَّه لا يَسْتَحِقُّ مُطالبتَه حتَّى يُوسَرَ. .... ١٤٢
- السَّلَمُ تَقْدِيمُ الثَّمَنِ وتأخيرُ الثَّمَنِ، فيقولُ المشتري للبائع: هذه مِئَةُ درهمٍ بمِئَةِ صاعٍ من البرِّ تُعْطِينِي إِيَّاهَا بعدَ سَنَةٍ. .... ١٤٥
- الشُّرْطُ إذا كانَ مَخالِفًا لِمَقْتَضَى العقدِ يَكُونُ باطلاً. .... ١٥٠
- الولاءُ معناه أنَّ الإنسانَ إذا أعتقَ عبداً صارَ كأنَّه من أقرارِهِ. .... ١٥٥
- بيعُ العَرَبُونِ هو أن يُعْطِيَ المشتري البائعَ شيئاً من الثَّمَنِ، ويقولُ: إنَّ تَمَّ البيعُ فهذا أوَّلُ الثَّمَنِ، وإن لم يَتَمَّ فالعربونُ لك. .... ١٦٢
- الخيارُ هو الأخذُ بخيرِ الأمرينِ، يُقالُ: اختارَ، أي: أخذَ بخيرِ الأمرينِ فيما يَرَى. ... ١٦٩
- الصَّوابُ ما عليه الجمهورُ أنَّ خيارَ المجلسِ ثابتٌ ما دامَ المتعاقدانِ في المجلسِ. ... ١٧١
- الحكمةُ من خيارِ المجلسِ هي أنَّ الإنسانَ قد يَتَعَجَّلُ في بيعِ الشَّيْءِ أو شرائِهِ وَيَقَعُ ذلكَ مِنْهُ من غيرِ تَرَوُّ، فيحتاجُ إلى أن يُعْطَى هذه الفسحةُ. .... ١٧١
- السَّلَمُ أن يُسَلِّمَ الإنسانُ إلى البائعِ دراهمَ مع تأجيلِ السِّلَعَةِ. .... ١٧٢
- المساقاةُ أن يدفعَ الإنسانُ بُسْتانَهُ لشخصٍ فلاحٍ عاملٍ، ويقولُ: خُذْ هذا اعمَلْ فيه ولكَ نِصْفُ ثَمَرِهِ. .... ١٧٣

- الرَّهْنُ هُوَ عَقْدٌ لَازِمٌ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، وَجَائِزٌ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، فَمَنْ لَهُ الْحَقُّ فَهُوَ  
 فِي حَقِّهِ جَائِزٌ، وَمَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ فَهُوَ فِي حَقِّهِ لَازِمٌ. .... ١٧٤
- العَقُودُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: الْأَوَّلُ: لَازِمَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، الثَّانِي: جَائِزَةٌ مِنْهُمَا، الثَّلَاثُ: لَازِمَةٌ  
 مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ. .... ١٧٨
- الْأَمْرُ بِالْوَفَاءِ بِالْعَقْدِ أَمْرٌ بِالْوَفَاءِ بِالْعَقْدِ وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الَّتِي فِي الْعَقْدِ  
 أَوْصَافٌ فِي الْعَقْدِ. .... ١٨٠
- يَصَحُّ شَرْطُ الْخِيَارِ مَعَ الْعَقْدِ، وَبَعْدَ الْعَقْدِ، وَزَمَنَ الْخِيَارِ. .... ١٨٢
- خِيَارُ الْمَجْلِسِ يَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ، وَيَثْبُتُ -أَيْضًا- فِي الصُّلْحِ بِمَعْنَاهُ. .... ١٨٦
- يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ رِضَاهَا، وَإِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ  
 رِضَاهَا فَلَا فَائِدَةَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ. .... ١٩١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ لَا الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرِي فِي الْمُبَيْعِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ. .... ١٩٦
- السَّلَامُ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ. .... ١٩٧
- تَلَقَّى الرُّكْبَانِ، أَي: أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْبَلَدِ؛ لِيَتَلَقَّى الْجَالِيَيْنِ إِلَيْهِ، فَيَشْتَرِي مِنْهُمْ. .... ٢٠٦
- النَّاجِشُ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ نَجَشٍ يَنْجُشُ، وَأَصْلُ النَّجَشِ الْإِثَارَةُ، فَإِثَارَةُ الشَّيْءِ نَجْشُهُ. .... ٢٠٧
- الْمَاكِسَةُ هِيَ الْمَحَاطَّةُ فِي الثَّمَنِ، وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ عِنْدَنَا بِالْمَاكَاسَةِ. .... ٢٠٨
- مَنْ الْمُنَاجِشَةُ وَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الْإِسْتِيسَالِ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي: أُعْطِيتُ فِي السَّلْعَةِ  
 كَذَا. وَهُوَ يَكْذِبُ. .... ٢١٠
- تَصْرِيفُ اللَّبَنِ فِي ضَرْعٍ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ، أَي: جَمْعُ اللَّبَنِ فِي ضَرْعِ الْبَهِيمَةِ، مُحَرَّمٌ. .... ٢١٤
- الصَّوَابُ أَنَّ إِزَالَهَ الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ جَائِزَةٌ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا. .... ٢٢٠
- إِنْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ قَدْ فَسَخَ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُعْلَمُ  
 إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ. .... ٢٣٠

- البيع بالتَّخْبِيرِ يُقَابِلُهُ الْبَيْعُ بِالْمَسَاوِمَةِ، فَالْبَيْعُ بِالتَّخْبِيرِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّقْيِيدِ، وَالْبَيْعُ  
بِالْمَسَاوِمَةِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّحَرُّرِ. .... ٢٣٥
- التَّوْلِيَةُ هِيَ أَنْ يَبِيعَ بِرَأْسِ مَالِهِ، وَسُمِّيَتْ تَوْلِيَةً؛ لِأَنَّ الْمَشْتَرِيَ صَارَ بَدَلًا عَنِ الْبَائِعِ،  
وكَأَنَّمَا يَصِيرُ وَلِيًّا لَهُ، أَيْ: مُتَابِعًا لَهُ. .... ٢٣٦
- الْمُرَابِحَةُ أَنْ يَبِيعَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَرَبِيحَ مَعْلُومٍ، فَيَقُولُ: بَعْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَرَبِيحَ عَشْرَةِ  
رِيَالَاتٍ، أَوْ بَعْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ مَعَ رَبِيحِ الْعَشْرِ. .... ٢٣٦
- الْمَوَاضِعَةُ أَنْ يَضَعَ مِنَ الثَّمَنِ، فَيَقُولُ: بَعْتُكَ إِيَّاهُ بِخَسَارَةِ عَشْرَةِ رِيَالَاتٍ، أَوْ الْعَشْرِ،  
أَوْ الْخُمْسِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. .... ٢٣٦
- الْقِرَائِنُ دَلَالٌ، فَإِذَا ادَّعَى الْإِنْسَانُ مَا يُخَالِفُ الظَّاهَرَ فَإِنَّ الْقَوْلَ مَعَ خَصْمِهِ؛ لِأَنَّ  
مُخَالَفَةَ الظَّاهِرِ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِ. .... ٢٦١
- يُشَبَّهُ الْآفَةَ السَّامِيَّةَ مَنْ لَا يُمَكِّنُ تَضْمِينَهُ، كَمَا لَوْ تَلَفَ بِأَكْلِ حَيَوَانٍ لَهُ أَوْ تَلَفَ بِأَكْلِ  
الْجَنْدِ لَهُ. .... ٢٧٨
- لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَكِيلُ إِلَّا مِثْلِيًّا مَا لَمْ يَنْتَقِلْ هَذَا الطَّعَامُ إِلَى صَنْعَةٍ، فَيَصْنَعُ خَبْزًا  
أَوْ طَبِيخًا، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ غَيْرَ مِثْلِيٍّ. .... ٢٨١
- الضَّمَانُ عَلَى الْمَشْتَرِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَسَائِلَ وَهِيَ: مَا يَبِيعُ بِكَيلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ،  
أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ صِفَةٍ، أَوْ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ. .... ٢٨٩
- الصَّوَابُ أَنَّ الْإِقَالََةَ فَسَخٌ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْإِقَالََةِ عَلَى مَلِكِ الْمَشْتَرِي، وَبَعْدَ الْإِقَالََةِ لَيْسَتْ  
إِبْطَالًا لِلْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَا عَقْدًا جَدِيدًا. .... ٢٩٣
- الشُّفْعَةُ مَعْنَاهَا: انْتِرَاعُ حَصَّةِ الشَّرِيكِ مِمَّنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بَعُوضٍ مَالِيٍّ. .... ٢٩٥
- الرَّبَا مُحَرَّمٌ بِالْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرْتَبَتُهُ أَنَّهُ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ. .... ٢٩٧
- الرَّبَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، رَبَا الْفَضْلِ، رَبَا النَّسِيبَةِ. .... ٢٩٨

- ابن عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ  
 ٣٠٠ ..... بل مِنْ أَهْلِ الْمَعَانِي وَالْقِيَاسِ .
- الرَّاجِحُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ عَمُومًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ مُتَبَاثِلَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ مُحْكَمَةٌ  
 ٣٠٠ ..... مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ، وَالْقِيَاسُ فِيهَا ثَابِتٌ.
- الْإِشْنَانُ يُكَالُ وَلَا يُؤْكَلُ، فَيَجْرِي فِيهِ الرَّبَا؛ لِأَنَّهُ يُكَالُ. .... ٣٠١
- قَاعِدَةٌ: «أَنَّهُ إِذَا بَاعَ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ وَجَبَ شَيْئَانِ التَّسَاوِيِ وَالْقَبْضُ قَبْلَ التَّفْرِقِ». .. ٣٠٥
- إِذَا بَاعَ الرَّبَوِيُّ بِرَبَوِيٍّ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ اشْتَرَطَ شَرْطُ وَاحِدٍ، وَهُوَ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفْرِقِ،  
 ٣٠٩ ..... أَمَّا التَّسَاوِيِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ.
- الْثَّيِّءُ قَدْ يَكُونُ جِنْسًا بِاعْتِبَارِ مَا تَحْتَهُ، وَنَوْعًا بِاعْتِبَارِ مَا فَوْقَهُ؛ وَقَدْ يَكُونُ الْجِنْسُ  
 ٣١١ ..... نَوْعًا بِاعْتِبَارِ مَا فَوْقَهُ، وَجِنْسًا بِاعْتِبَارِ مَا تَحْتَهُ.
- إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبِيعَ بَرًّا بِشَعِيرٍ فَالْوَاجِبُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفْرِقِ. .... ٣١٢
- الْمَحْرَمَاتُ نَوْعَانِ: مُحْرَمَاتٌ تَحْرِيمٌ غَايَةٌ لِدَاتِهَا، وَمُحْرَمَاتٌ تَحْرِيمٌ وَسِيلَةٌ. .... ٣٢٤
- بَيْعُ الْعَيْنَةِ هُوَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا بِشَيْءٍ مُؤَجَّلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهِ نَقْدًا بِأَقْلَ مِمَّا بَاعَهُ بِهِ. .... ٣٣١
- مَا نَصَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ فَهُوَ مَكِيلٌ، وَمَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ فَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى  
 ٣٣٧ ..... الْعَرَفِ.
- لِيُنْبَهَ عَلَى أَنَّ رَبَا النَّسِيئَةِ أَعْظَمُ مِنْ رَبَا الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. .... ٣٤١
- الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ وَهِيَ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَحُرَّمٌ، لَا يَجُوزُ فِيهَا الْقِتَالُ. .... ٣٤١
- بَيْعُ الدِّينِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ. .... ٣٥٢
- تَحْرِيمُ الرَّبَا ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ. .... ٣٥٨
- إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ بَيْضَاءَ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ وَلَا غَرْسٌ وَلَا زَرْعٌ، فَإِذَا بَاعَ هَذِهِ الْأَرْضَ  
 ٣٧٠ ..... دَخَلَ كُلُّ مَا فِيهَا.

- يَجِبُ أَنْ تُنَزَلَ الْأَلْفَاظُ عَلَى الْحَقَائِقِ الْعُرْفِيَّةِ، مَا لَمْ يُنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْحَقَائِقُ  
اللُّغَوِيَّةَ، فَيَتَّبَعُ مَا نُصَّ عَلَيْهِ..... ٣٧١
- قَاعِدَةٌ مُطَّرِدَةٌ: (أَنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُ الْأَلْفَاظِ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْعُرْفِ) فَمَا اقْتَضَاهُ لِسَانُ  
أَهْلِ الْعُرْفِ وَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ وَمَا لَا فَلَا..... ٣٧١
- الْأَرْضُ إِذَا بَيِّعَتْ وَفِيهَا غِرَاسٌ شَجَرٍ فَهُوَ تَابِعٌ لِلْأَصْلِ، وَإِذَا بَيِّعَتْ وَفِيهَا زَرْعٌ  
لَا يُخَصَّدُ إِلَّا مَرَّةً فَإِنَّهُ لَا يَتَّبَعُ الْأَرْضَ بَلْ يَكُونُ لِلْبَائِعِ..... ٣٧٢
- نَحْنُ أَعْلَمُ بِالدُّنْيَا مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْأَحْكَامِ فَهِيَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ  
ﷺ..... ٣٧٥
- أَخْطَأَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ لَا يُنْظَمُ الْمَعَامَلَاتِ..... ٣٧٥
- الصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ قَبْلَ أَنْ يُؤَبَّرَهُ فَالْتَّمَرُ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ أَبَرَهُ  
فَهُوَ لِلْبَائِعِ..... ٣٧٦
- يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ؛ تَرْبِيَةً لِلْعَالَمِ أَنْ يَقُولَ: الْأَفْضَلُ كَذَا إِذَا رَأَى أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ  
يُبْعَدُ عَنِ الْخُصُومَةِ وَالزَّرَاعِ..... ٣٧٩
- لَا تَكُنْ فَقِيهًا كَالْقَاضِي بَلْ كُنْ فَقِيهًا مُرَبِّيًا..... ٣٧٩
- لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بَاعَ ثَمَرَةَ نَخْلَةٍ خَضِرَاءَ لَيْسَ فِيهَا ثَلَوَيْنِ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ  
وَقَعَ عَلَى عَقْدِ الْبَيْعِ..... ٣٨١
- كُلُّ مَنْهِيٍّ وَقَعَ عَلَى عَمَلٍ -سِوَاهُ كَانَ عِبَادَةً أَوْ مُعَامَلَةً- فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ..... ٣٨١
- الْحَصَادُ فِي الزَّرْعِ، وَاللَّقَاطُ لِلْقَتَاءِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَذَاذُ لِلنَّخْلِ وَنَحْوِهِ..... ٣٨٨
- يَجُوزُ أَنْ يَتَبَرَّعَ الْإِنْسَانُ بِثَمَرِ النَّخْلِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْهِيَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْبَيْعُ،  
وَأَمَّا الْهَبَةُ وَالتَّبَرُّعُ فَإِنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ وَالْمُتَبَرِّعَ لَهُ إِمَّا غَانِمٌ وَإِمَّا سَالِمٌ..... ٣٩٢
- الصَّحِيحُ أَنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ بَيْعُ الرُّطَبِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمَرِ لَمَنْ احتَاجَ إِلَى الرُّطَبِ



- وليس عنده ثَمَنٌ يَشْتَرِي به ..... ٣٩٣
- إذا أَتَلَفَ الثَّمَرُ أَدَمِيٌّ مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَضَمُّنُهُ فَلِلْمُشْتَرِي الخيارُ، إن شاء فَسَخَ الْبَيْعَ  
وحيثُ يَكُونُ الضَّمانُ على البائعِ، وإن شاء أَمْضَى الْبَيْعَ وطالَبَ الْمُتَلَفَ ..... ٣٩٩
- صلاح بعضِ الشَّجَرَةِ صلاحٌ لها ولتَوَعُّها ولجَنسِها ..... ٤٠١
- الشَّارِعُ يَنْهَى عن كُلِّ ما يوجبُ الحُصُومَةَ والبَغْضَاءَ والعداوةَ؛ لأنَّه إذا حَصَلَ  
اِخْتِلَافٌ ومُنازعاتٌ صارَ هناكَ عداوةٌ وبَغْضَاءٌ وحُصُومَةٌ ..... ٤٠٣
- السَّلَمُ مأخوذٌ منَ التَّسْلِيمِ والإسلامِ، ويقالُ: السَّلَفُ ..... ٤٠٩
- رَعمَ بعضُ العُلَماءِ أَنَّ السَّلَفَ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَأَنَّ السَّلَمَ لُغَةُ الْعِرَاقِ ..... ٤٠٩
- الصَّوابُ الذي عليه المُحَقِّقُونَ منَ أهلِ اللُّغَةِ: أَنَّ أَسْلَفَ وَأَسْلَمَ بِمَعْنَى واحدٍ في  
لُغَةِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ، فهو إِذْنٌ مأخوذٌ منَ التَّسْلِيمِ ..... ٤٠٩
- السَّلَمُ جائزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإجماعِ وَالْقِياسِ الصَّحِيحِ ..... ٤٠٩
- جَوَازُ السَّلَمِ هو الْقِياسُ الصَّحِيحُ الْمُوافِقُ لِلأُصولِ ..... ٤١٠
- القاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ ما ثَبَتَ بِالشَّرْعِ ليس مُحالِفًا لِلْقِياسِ، بل كُلُّ قِياسٍ مُحالِفٌ ما جاءَ  
به الشَّرْعُ فهو قِياسٌ باطلٌ ..... ٤١٠
- الصَّوابُ: أَنَّ السَّلَمَ على وَفْقِ الْقِياسِ؛ لأنَّ فيه مَصْلَحَةً لِلْبائِعِ وَلِلْمُشْتَرِي ..... ٤١٠
- المُحْظورُ الشَّرْعِيُّ إذا قَابَلَتْهُ مَصْلَحَةٌ راجِحَةٌ أَرْجَحُ مِنْهُ أَصْبَحَ جائِزًا بِمُقْتَضَى  
تَرْجِيحِ الْمَصْلَحَةِ ..... ٤١١
- إذا كانَ الشَّرْعُ يُحَرِّمُ الشَّيْءَ؛ لأنَّ إثمَهُ أَكْبَرُ، فَإِنَّهُ يُبيحُ الشَّيْءَ إذا كانتَ مَصْلَحَتُهُ  
أكْبَرَ ..... ٤١١
- العبارةُ المَشْهُورَةُ (دَرءُ الْمَفاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصالِحِ) هذه يجبُ أَنْ تكونَ مُقَيَّدَةً  
بِما إذا تَساوَتِ الْمَفاسِدُ وَالْمَصالِحُ ..... ٤١١

- لا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الْمَعِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِيهِ، مَا دَامَ حَاضِرًا يُبَاعُ بَيْنَهُمَا  
 ٤١٣ ..... بِدُونِ أَنْ يَكُونَ سَلَمًا.
- الصَّوَابُ: أَنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ تَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ عُرْفًا، وَأَنَّهَا لَا تَتَقَيَّدُ بِشَيْءٍ؛  
 ٤١٦ ..... لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَعْيِينِهَا وَتَقْيِيدِهَا.
- جَوَازُ السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِهِ، فَيُقَالُ: ثَبِيَّ أَوْ رِبَاعٌ أَوْ جَدْعٌ، سَمِينٌ،  
 ٤٢٣ ..... ضَعِيفٌ، مُتَوَسِّطٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُضَبَّطَ بِكُلِّ وَصْفٍ يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ.
- الْإِنْفَاحَةُ: هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي مَعِدَةِ الرَّضِيعِ، الَّذِي رَضَعَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ ذُبِحَ، فَهَذَا  
 ٤٢٣ ..... الَّذِي فِي مَعِدَتِهِ جُبْنٌ يُجَبِّنُ الْأَشْيَاءَ.
- إِذَا جَاءَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ قَبْلَ حُلُولِهِ لَزِمَ الْمُسْلِمَ قَبُولُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 ٤٣٤ ..... عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي قَبْضِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ.
- يُشْتَرَطُ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثْمَنِ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا رَبَا نَسِيئَةٍ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا رَبَا نَسِيئَةٍ لَمْ  
 ٤٤٤ ..... يَصِحَّ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ.
- يَصِحُّ أَنْ يُسَلَّمَ فِي عَيْنٍ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْعَيْنُ عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ حَتَّى يَحِلَّ أَجْلُهَا ..... ٤٤٦
- الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ هَبَةُ الْمُسْلِمِ فِيهِ، سَوَاءٌ وَهَبَتْهُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ لْآخَرَ ..... ٤٥٣
- الْعُقُودُ تَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ: مِنْهَا عُقُودُ مُعَاوَضَاتٍ، وَمِنْهَا عُقُودُ تَبَرُّعَاتٍ، وَمِنْهَا  
 ٤٥٦ ..... عُقُودُ تَوْثِيقَاتٍ.
- الرَّهْنُ وَالضَّهَانُ -مَثَلًا- عُقُودُ تَوْثِيقَاتٍ، وَالْهَبَةُ وَالْوَصِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا  
 ٤٥٦ ..... عُقُودُ تَبَرُّعَاتٍ وَمِنْهَا الْقَرْضُ.
- يَجِبُ الْقَرْضُ أَحْيَانًا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُقْتَرِضُ مُضْطَرًّا، لَا تَتَدَفَّعُ ضَرُورَتُهُ إِلَّا بِالْقَرْضِ ..... ٤٥٧
- يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ مَا دَامَ عِنْدَهُ مَدْنُوحَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَاضِ أَنْ لَا يَقْتَرِضَ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ  
 ٤٥٨ ..... التَّزْيِينِ.

- الإنسان إذا عَوَّدَ نَفْسَهُ الْاِقْتِرَاضَ سَهْلَ الْاِقْتِرَاضِ عَلَيْهِ، ثُمَّ صَارَتْ أَمْوَالُ النَّاسِ  
التي في أيديهم كأَيْدِيهم مَالٌ عِنْدَهُ لَا يَهْمُهُ أَنْ يَقْتَرِضَهَا ..... ٤٥٨
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَقْتَرِضَ إِلَّا لِأَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ وَفَاءٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ  
يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ فَإِنَّ أَقْلَ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ وَرَبِّمَا نَقُولُ بِالتَّخْرِيمِ ..... ٤٥٨
- كُلُّ مَا صَحَّ بَيْعُهُ صَحَّ قَرْضُهُ، وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ ..... ٤٥٩
- الْكَلْبُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَالْمَيْتَةُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهَا حَتَّى لِمَنْ  
حَلَّتْ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ قَرْضُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا ..... ٤٥٩
- الْمَنَافِعُ تَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ عَنْهَا، فَإِذَا كَانَتْ تَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ عَنْهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِقْرَاضُهَا .... ٤٥٩
- يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ فَجَاءَ إِلَى جَارِهِ، وَقَالَ: أَقْرِضْنِي شَاةً أَدْبَحُهَا  
لِلضَّيْفِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ ..... ٤٦١
- كُلُّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ، وَكُلُّ شَرْطٍ فَاسِدٍ فَهُوَ حَرَامٌ،  
وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ ..... ٤٦٢
- دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْمَعْنَى كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ التَّأْجِيلَ فِي الْقَرْضِ جَائِزٌ، وَأَنَّهُ  
مُلْزِمٌ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ ..... ٤٦٤
- الْفُلُوسُ هِيَ كُلُّ نَقْدٍ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، مِثْلُ النَّقْدِ الْمَعْدِنِيِّ الْآنَ ..... ٤٦٥
- الْإِعْوَازُ يَكُونُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ: وَهِيَ الْعَدَمُ، وَالْعَلَاءُ الْفَاحِشُ، وَالْبُعْدُ  
الشَّاقُّ ..... ٤٧٠
- إِذَا طَالَبَ الْمُقْرِضُ الْمُقْتَرِضَ بِمَالِهِ بِغَيْرِ بَلَدٍ الْقَرْضِ فَإِنْ كَانَ لِحِمْلِهِ مَوْؤَنَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
الْمُقْتَرِضُ أَنْ يَدْفَعَ الْمِثْلَ، وَإِنَّمَا يَدْفَعُ الْقِيَمَةَ ..... ٤٨٠
- عُقُودُ التَّوَثُّقَةِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ: الشَّهَادَةُ وَالرَّهْنُ وَالضَّمانُ، وَمِنْهُ الْكَفَالَةُ أَيْضًا ..... ٤٨٤
- الْأَصْلُ فِي الرَّهْنِ الصَّحَّةُ، وَدَلِيلُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْإِجْمَاعُ،

- ٤٥٨ ..... والنَّظَرِ الصَّحِيحِ
- ٤٨٦ ..... القاعدة: «كُلُّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا بِجُوزِ رَهْنِهَا، وَمَا لَا فَلَا»
- ٤٨٨ ..... المَدْبَرُ: هو الذي عُلِقَ عِتْقُهُ بِالْمَوْتِ، أي: قال سَيِّدُهُ: إِذَا مِتُّ فَعَبْدِي حُرٌّ
- الصَّوَابُ: أَنَّ الرَّهْنَ جَائِزٌ مَعَ الْحَقِّ وَقَبْلَ الْحَقِّ وَبَعْدَ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ
- ٤٩٠ ..... تَوْثِيقَةٌ
- لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى الرَّاهِنِ، فَالرَّاهِنُ هُوَ الَّذِي يَبْذُلُ الرَّهْنَ،
- ٤٩٠ ..... وهو الذي عليه الدَّيْنُ
- الرَّاجِحُ: أَنَّهُ يَصِحُّ الرَّهْنُ بِالْدَيْنِ غَيْرِ الثَّابِتِ، وَيَكُونُ الرَّهْنُ تَبَعًا لِلدَّيْنِ، إِنْ اسْتَقَرَّ
- ٤٩٠ ..... الدَّيْنُ وَتَبَتَ ثَبَتَ الرَّهْنُ وَاسْتَقَرَّ، وَإِلَّا فَلَا
- الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُؤْخَذَ رَهْنٌ بِالْأَعْيَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَقْدٌ جَائِزٌ لَا يَتَضَمَّنُ شَيْئًا
- ٤٩١ ..... مَحْظُورًا، وَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْتَّامِينِ
- العُقُودُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: لَازِمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، لَازِمٌ مِنْ
- ٤٩٣ ..... طَرَفٍ دُونَ آخَرَ، وَذَلِكَ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ
- كُلُّ مَبِيعٍ يَرْهَنُهُ الْإِنْسَانُ عَلَى ثَمَنِهِ، إِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا بَأْسَ بِهِ مُطْلَقًا بِدُونِ
- ٤٩٥ ..... تَفْصِيلٍ
- القاعدة: «مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ»؛ لِأَنَّ رَهْنَ مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ ....
- ٤٩٦ ..... العقُودُ الَّتِي لَا فَائِدَةَ مِنْهَا كُلُّهَا لَعَوٌ، لَا يَعْتَبَرُهَا الشَّارِعُ شَيْئًا، فَأَيُّ فَائِدَةٍ أَنْ أَرَهْنَ
- ٤٩٦ ..... شَيْئًا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ
- ٤٩٤ ..... مَسْأَلَةٌ: رَهْنُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ خُرُوجِهَا، وَالزَّرْعِ قَبْلَ زَرْعِهِ لَا يَصِحُّ
- يَتَعَلَّقُ بِعَتَقِ الرَّاهِنِ الْمَرْهُونَ ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ: التَّفْوِذُ، وَالتَّحْرِيمُ، وَأَنْ تُؤْخَذَ قِيمَتُهُ
- ٥٠٦ ..... فَتَكُونَ رَهْنًا

- النَّاءُ يَكُونُ مُتَصِلًا وَيَكُونُ مُنْفَصِلًا ..... ٥٠٧
- النَّاءُ وَالْكَسْبُ وَأَرْشُ الْجِنَايَةِ يُلْحَقُ بِالرَّهْنِ، أَي: جَمِيعُ مَا يَتَقَرَّعُ مِنَ الرَّهْنِ يُلْحَقُ بِهِ ..... ٥٠٨
- التَّعَدِيّ: فِعْلٌ مَا لَا يَجُوزُ، وَالتَّقْرِيطُ: تَرَكَ مَا يَجِبُ ..... ٥١١
- إِذَا عَنَّ فِي ذِهْنِكَ وَأَنْتَ طَالِبٌ عِلْمٍ مَسْأَلَةٌ، قُلْتَ: هَذِهِ سَهْلَةٌ أُرَاجِعُهَا فِيمَا بَعْدُ، الْأَوَّلَى أَنْ تُرَاجِعَهَا أَوَّلًا مَا دُمْتَ فِي حَاجَةٍ لَهَا ..... ٥٢١
- الْعَدْلُ إِذَا أَوْفَى الْمُرْتَهِنَ بِدُونِ بَيِّنَةٍ وَلَا حُضُورِ الرَّاهِنِ وَأَنْكَرَ الْمُرْتَهِنُ فَعَلِيهِ الضَّمَانُ ..... ٥٢٢
- الدَّرَاهِمُ الْخَطِرَةُ الْكَثِيرَةُ لَا بُدَّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ مُفَرِّطٌ، أَمَّا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ لَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُفَرِّطًا ..... ٥٢٣
- لَوْ أُعْطِيَ صَاحِبُ الدُّكَانِ فَاتُورَةً لِلْوَكِيلِ بِأَنَّهُ تَسَلَّمَ الثَّمَنَ، فَالْأَصْلُ أَنَّ الْإِقْرَارَ مَقْبُولٌ، فَيَكْفِي إِعْطَاءُ الْفَاتُورَةِ عَنِ الْإِشْهَادِ ..... ٥٢٣
- قَاعِدَةٌ: «مَتَى ادَّعَى أَحَدُهُمَا مَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ مُخَالَفَةً بَيِّنَةً فَإِنَّا لَا نَقْبَلُهُ» ..... ٥٣٠
- إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ أَنَّهُ رَدَّ الرَّهْنَ إِلَى الرَّاهِنِ فَإِنَّا لَا نَقْبَلُ قَوْلَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ ..... ٥٣٢
- الضَّمَانُ لُغَةً مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّمَنِ، وَالضَّمْنُ مَعْنَاهُ دُخُولُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الضَّامِنِ دَخَلَتْ فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ..... ٥٤٥
- الضَّمَانُ مِنَ عُقُودِ التَّوْثِيقَاتِ، فِيهِ تَوْثِيقُ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِدَيْنِهِ ..... ٥٤٧
- الرُّشْدُ: هُوَ إِحْسَانُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ ..... ٥٤٧
- الرَّشِيدُ هُوَ مَنْ أَحْسَنَ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ بَيْعًا وَشِرَاءً وَتَأْجِيرًا وَإِيجَارًا وَرَهْنًا وَارْتِهَانًا، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ ..... ٥٤٨
- جَمِيعُ الْعُقُودِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الرِّضَا، إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ بِحَقِّ كَالْمَخْجُورِ عَلَيْهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ..... ٥٥٥
- الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعَدِّيِّ وَالتَّقْرِيطِ: أَنَّ التَّعَدِّيَّ فِعْلٌ مَا لَا يَجُوزُ، وَالتَّقْرِيطُ تَرَكَ مَا يَجِبُ ..... ٥٦٠

- الصَّحِيحُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ زَكَاةً وَأَجَازَهُ الْغَيْرُ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ  
 ٥٦٤ ..... ذَلِكَ
- الكَفَالَةُ: التَّزَامُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ إِخْضَارَ بَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ ..... ٥٦٤
- الكَفَالَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ سُنَّةٌ لِلْكَفِيلِ، وَهَذَا بِشَرَطٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِخْضَارِ بَدَنِ  
 الْمَكْفُولِ، أَوْ إِيْفَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ ..... ٥٦٦
- أَحْرَضَ عَلَى أَلَّا تَكْفُلَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ خَاصَّةً لَا أَحَدَ يُوَثِّقُ بِهِ إِلَّا مَنْ  
 شَاءَ اللَّهُ ..... ٥٦٦
- كُلَّ شَخْصٍ لَا يُمَكِّنُ الْاِسْتِيفَاءُ مِنْهُ لَوْ تَغَيَّبَ الْمَكْفُولُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُكْفَلَ ..... ٥٦٩
- القَاعِدَةُ أَنَّهُ مَتَى تَعَدَّرَ الْاِسْتِيفَاءُ مِنَ الْكَفِيلِ فَإِنَّ الْكَفَالَةَ لَا تَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ  
 الْفَائِدَةِ مِنْهَا، وَأَحْكَامُ اللَّهِ لَا تُؤْخَذُ بِاللَّعِبِ وَاللَّغْوِ الَّذِي لَا فَائِدَةَ مِنْهُ ..... ٥٧٠
- الْحَوَالَةُ مِنْ بَابِ الْاِسْتِيفَاءِ، فَإِذَا انْقَلَبَتْ إِلَى مُعَاوَضَةٍ صَارَ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ شُرُوطِ  
 الْبَيْعِ الْمَعْرُوفَةِ ..... ٥٧٨
- تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِتَمَامِ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ عِبَادَةٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ  
 لَا يَصِحُّ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ شُرُوطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ ..... ٥٧٨
- الصُّلْحُ أَنْوَاعٌ، فَيَكُونُ فِي الْحَقُوقِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ ..... ٥٩٠
- الصُّلْحُ فِي الْأَمْوَالِ، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ: صُلْحٌ عَلَى إِقْرَارٍ، وَصُلْحٌ عَلَى انْكَارٍ ..... ٥٩٠
- الصُّلْحُ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ أَقْرَبَهُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ، وَيَكُونُ عَلَى شَيْءٍ أَنْكَرَهُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ ..... ٥٩٠
- يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْقَاطُ أَوْ الْهَبَةُ مَمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، فَإِنْ كَانَ مَمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ  
 لَمْ يَصَحَّ الْإِسْقَاطُ وَلَا الْهَبَةُ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ ..... ٥٩٢
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُوَاصِلَ جَارَهُ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ وَطَبِيعَةُ النَّاسِ، وَأَنْ يَكُفَّ  
 شَرَّهُ عَنِ الْجَارِ ..... ٦١١

- ٦٣١ ..... الْحَجْرُ فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ وَالتَّضْيِيقُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْعَقْلُ حِجْرًا
- بَعْضُ النَّاسِ - نَسَأَلَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُمُ الْهَدَايَةَ - تَكُونُ عَلَيْهِمُ الدُّيُونُ وَيَقُومُونَ بِإِكْرَامِ
- ٦٤٢ ..... النَّاسِ وَدَعَوْتِهِمْ كَمَا يَفْعَلُ الْغَنِيُّ، هَذَا خَطَأٌ! وَهُوَ آثِمٌ فِي ذَلِكَ
- يُحْجَرُ عَلَى الْمَدِينِ إِذَا كَانَ مَالُهُ أَقَلَّ مِنْ دَيْنِهِ، لَكِنْ بِشَرَطِ سُؤَالِ الْغُرَمَاءِ أَوْ بَعْضِهِمْ،
- ٦٤٣ ..... فَإِنْ لَمْ يَسْأَلُوا فَلَا حَرَجَ إِذَا لَمْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ
- ٦٥١ ..... إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ الْمَدِينُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَيْنُهُ وَيَبْقَى مُؤَجَّلًا
- السَّفِيه: هُوَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَالِ، فَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ لَكِنْ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ
- ٦٥٣ ..... فِي الْمَالِ
- السَّفِيهُ الْبَالِغُ كَالْمَرَاهِقِ، بِمَعْنَى أَنَّنَا لَا نُمَكِّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ كَمَا يُرِيدُ، وَلَكِنْ
- ٦٥٤ ..... نُعْطِيهِ شَيْئًا مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْيَسِيرَةِ
- ٦٧١ ..... مَعْنَى الْمُضَارَبَةِ: دَفْعُ الْمَالِ لِمَنْ يَتَّجَرُ بِهِ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرَّبْحِ
- ٦٨٤ ..... الْوَكَالَةُ فِي الْأَصْطِلَاحِ: اسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلُهُ فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ
- قَاعِدَةٌ: كُلُّ مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَلَهُ أَنْ يَتَوَكَّلَ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ
- ٦٨٩ ..... التَّصَرُّفُ فِيهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَكَّلَ
- ٦٩١ ..... يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْإِقَالَةِ، وَهِيَ فَسْخُ عَقْدِ الْبَيْعِ أَوْ الْإِجَارَةِ أَوْ غَيْرِهِ
- حَقُّ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَدْخُلُهُ التَّوَكُّلُ مُطْلَقًا، وَقِسْمٌ لَا يَدْخُلُهُ مُطْلَقًا،
- ٦٩٦ ..... وَقِسْمٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ
- ٦٩٧ ..... كُلُّ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَةِ تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ، كَتَفْرِيقِ زَكَاةٍ وَصَدَقَةٍ وَكِفَّارَةٍ
- الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ لَا تَصِحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ
- ٦٩٧ ..... وَمَا أَشَبَّهَا
- الْأَصْلُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ الْمَقْصُودُ بِهَا إِقَامَةُ

- ٦٩٨ ..... التَّعَبُّدُ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ .....  
 الزَّكَاةُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي قَبْضِهَا وَإِخْرَاجِهَا لِلْعَاجِزِ وَالْقَادِرِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ وَرَدَتْ بِهِ؛  
 وَلَا نَهَا فِي الْحَقِيقَةِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ ..... ٧٠٠  
 لَوْ أَنَّ الْعَاجِزَ وَكَّلَ فِي الصَّوْمِ مَا أَجْزَأَ إِذَا كَانَ عَجْزُهُ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ، وَلَوْ وَكَّلَ  
 فِي الْإِطْعَامِ عَنْهُ فَهَذَا يُجْزِئُ؛ لِأَنَّ الْإِطْعَامَ يُشَبِّهُ الزَّكَاةَ فَيُجْزِئُ ..... ٧٠٠  
 يَجُوزُ أَنْ يُصَامَ عَنِ الْمَيْتِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ فَرَضٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ أَوْ فَرَضٍ بِالنَّذْرِ .. ٧٠٢  
 حُكْمُ التَّوَكُّلِ فِي الصَّيَامِ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، لَا فَرَضًا وَلَا نَفْلًا،  
 وَلَا عَاجِزًا وَلَا قَادِرًا ..... ٧٠٣  
 لَوْ وَكَّلَ فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ وَهُوَ قَادِرٌ فَلَا يَصِحُّ، فَإِذَا حَجَّ الْوَكِيلُ فَالْحَجُّ لَهُ؛ لِأَنَّ  
 هَذِهِ الْوَكَاةَ فَاسِدَةٌ، وَالْفَاسِدُ وُجُودُهُ كَالْعَدَمِ ..... ٧٠٤  
 إِنْ كُنْتَ قَادِرًا فَحُجَّ بِنَفْسِكَ، وَإِنْ كُنْتَ عَاجِزًا فَلَمْ يُوَجِّبِ اللَّهُ عَلَيْكَ الْحَجَّ  
 فَلَا تَحُجَّ ..... ٧٠٤  
 الْحَجُّ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَعْمَالِ إِذَا شَرَعْتَ فِيهِ وَهُوَ نَفْلٌ يَلْزَمُكَ أَنْ تُتِمَّهُ ..... ٧٠٥  
 أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ: أَنَّ التَّوَكُّلَ فِي النَّفْلِ لِلْقَادِرِ لَا يَصِحُّ أَبَدًا، فَيُقَالُ لِلْقَادِرِ: إِمَّا أَنْ  
 تَحُجَّ بِنَفْسِكَ وَإِمَّا أَلَّا تَحُجَّ ..... ٧٠٥  
 الْقَاعِدَةُ: «أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ مَنَعُ التَّوَكُّلِ فِيهَا»؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ فِيهَا يُفَوِّتُ  
 الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِبَادَةِ وَهُوَ التَّدَلُّلُ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ وَالتَّعَبُّدُ لَهُ ..... ٧٠٦  
 مَنْ تَدَبَّرَ عُقُوبَةَ شَارِبِ الْحَمْرِ عَرَفَ أَنَّهَا تَغْزِيرٌ لَا حَدٌّ، لَكِنَّهُ لَا يُنْقَضُ عَنْ أَرْبَعِينَ  
 جَلْدَةً ..... ٧٠٩  
 الصَّوَابُ: أَنَّ الْقَتْلَ بِالرَّدَّةِ لَيْسَ حَدًّا، حَتَّى عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ أَنْوَاعِ الرَّدَّةِ  
 مَا لَا تُقْبَلُ فِيهِ التَّوْبَةُ ..... ٧١١



- الصَّحِيحُ أَنْ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الرَّدَّةِ تُقْبَلُ فِيهَا التَّوْبَةُ، حَتَّى لَوْ سَبَّ الْإِنْسَانُ رَبَّ الْعَالَمِينَ  
أَوْ الرُّسُلَ أَوْ الْمَلَائِكَةَ ثُمَّ تَابَ فَإِنَّ تَوْبَتَهُ مَقْبُولَةٌ ..... ٧١١
- مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ ﷺ ثُمَّ تَابَ فَإِنَّا نَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَلَكِنَّا نَقْتُلُهُ؛ لِأَنَّ سَبَّهُ لِلرَّسُولِ ﷺ  
حَقُّ آدَمِيٍّ ..... ٧١١
- الْحُدُودُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي إِثْبَاتِهَا وَاسْتِيفَائِهَا ..... ٧١١
- الْقَاعِدَةُ: أَنَّ الْوَكِيلَ يَتَصَرَّفُ بِالِإِذْنِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ مَا أُذِنَ لَهُ  
فِيهِ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، إِمَّا لَفْظًا وَإِمَّا عُرْفًا ..... ٧١٣
- الرَّهْنُ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنْ جَانِبِ الْمُرْتَهِنِ، وَلَا زِمٌّ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛  
لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الرَّهْنِ لِلْمُرْتَهِنِ ..... ٧١٦
- تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بَعْزِلِ الْوَكِيلِ، وَعَزْلُ الْوَكِيلِ هُوَ فَسْخُ الْمُوَكَّلِ لِلْوَكَالَةِ ..... ٧٢٠
- ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ لِلْحَجَرِ: الصَّغَرُ وَالْجُنُونُ وَالسَّفَهُ، إِذَا حُجِرَ عَلَى الْوَكِيلِ أَوْ الْمُوَكَّلِ  
حَجَرَ سَفَهُهُ انْفَسَخَتِ الْوَكَالَةُ ..... ٧٢١
- كُلُّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعُرْفُ أَوْ الْقَرِينَةُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُوَكَّلِ وَلَيْسَ فِيهِ مَحْظُورٌ شَرْعِيٌّ  
فَإِنَّهُ صَحِيحٌ ..... ٧٤٤
- الْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْحِلُّ، فَإِذَا لَمْ تُخَالَفِ الشَّرْعَ، وَلَمْ تُخَالَفِ الْعُرْفَ، وَلَمْ تُخَالَفِ  
لَفْظَ الْمُتَعَامِلِينَ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الصَّحَّةُ ..... ٧٤٤
- إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ مُحِقٌّ لَكِنْ خَصَمَهُ خَصِمٌ جَدِلُّ، فَهَذَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْبَلَ الْوَكَالَةَ  
فِي الْخُصُومَةِ ..... ٧٤٥
- إِنْ كُنْتَ تُحَامِي عَنْ شَخْصٍ عَاجِزٍ عَنْ دَفْعِ الظُّلْمِ عَنْ نَفْسِهِ فَهَذَا خَيْرٌ، وَهُوَ دَائِرٌ  
بَيْنَ الْوُجُوبِ أَوْ الِاسْتِخْبَابِ ..... ٧٤٥
- إِنْ كُنْتَ تُحَامِي مِنْ أَجْلِ أَنْ تَحْصُلَ عَلَى الْمَالِ، سِوَاءِ كَانَ صَاحِبُكَ مُحِقًّا أَوْ مُبْطَلًا

- فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ مُبْطَلٌ صَارَ ذَلِكَ أَشَدَّ تَحْرِيمًا ..... ٧٤٥
- كُلُّ مَنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ بِإِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ فَهُوَ أَمِينٌ، وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ بغيرِ إِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ مِنَ الْمَالِكِ فَلَيْسَ بِأَمِينٍ ..... ٧٥٢



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كِتَابُ الْبَيْعِ .....	٥
مُنَاسِبَةُ الْبَيْعِ لِمَا قَبْلَهُ .....	٥
أَدَلَّةُ جَوَازِ الْبَيْعِ .....	٦
الشَّرِيعَةُ شَامِلَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ .....	٧
قَوْلُ الشَّارِحِ: هُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ .....	٨
تَعْرِيفُهُ اصْطِلَاحًا .....	٩
شَرْحُ التَّعْرِيفِ، وَبَيَانُ صُورِهِ .....	٩
الْمَرَادُ بِالْمَالِ الشَّرْعِيِّ .....	٩
مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَوْ فِي الدِّمَّةِ» .....	١٠
الرَّبَّا لَا يُسَمَّى بَيْعًا .....	١٣
الْقَرْضُ لَا يُسَمَّى بَيْعًا .....	١٤
صَيْغُ الْبَيْعِ .....	١٥
الصَّيغَةُ الْقَوْلِيَّةُ .....	١٦
مَا يُشْتَرَطُ فِيهَا .....	١٧
الصَّيغَةُ الْفِعْلِيَّةُ وَأَمْثَلُهَا .....	١٨
حُكْمُ الْبَيْعِ .....	١٩
تَصْنِيفُ الْفُقَهَاءِ عِلْمَ الْفِقْهِ إِلَى شُرُوطٍ وَأَرْكَانٍ وَوَاجِبَاتٍ .....	٢٠

- ٢٠..... الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ
- ٢١..... شُرُوطُ الْبَيْعِ
- ٢١..... الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، وَدَلِيلُهُ
- ٢٢..... بَيْعُ الْمَكْرَهِ
- ٢٣..... بَيْعُ الْمُضْطَرِّ
- ٢٤..... الشَّرْطُ الثَّانِي، وَدَلِيلُهُ
- ٢٤..... مَنْ هُوَ جَائِزُ التَّصَرُّفِ
- ٢٤..... بَيْعُ الْعَبْدِ
- ٢٤..... بَيْعُ الصَّبِيِّ
- ٢٥..... بَيْعُ الْمَجْنُونِ وَالْمَهْذَرِيِّ
- ٢٥..... الْمَرَادُ بِالرَّشِيدِ
- ٢٥..... بَيْعُ السَّفِيهِ
- ٢٦..... الشَّرْطُ الثَّلَاثُ
- ٢٦..... مَعْنَى كَوْنِ الْعَيْنِ مَبَاحَةً النَّفْعِ
- ٢٦..... بَيْعُ آلَاتِ اللَّهِ
- ٢٧..... بَيْعُ الْهَرِّ
- ٢٨..... بَيْعُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ
- ٣٠..... بَيْعُ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ
- ٣٠..... بَيْعُ الْكَلْبِ
- ٣١..... بَيْعُ الْحَشَرَاتِ

٣١	بيعُ المصحفِ .....
٣٣	بيعُ الميتةِ .....
٣٤	ما يُستثنى من أعيان الميتاتِ .....
٣٥	بيعُ السَّرجينِ وأقسامه .....
٣٦	بيعُ الأدهانِ النَّجسةِ .....
٣٨	الاستِصباحُ بها في غير المسجدِ .....
٣٩	الانتفاعُ بالنَّجسِ .....
٤٠	ما يُستثنى من أجزاء الميتةِ .....
٤٠	الشَّروطُ الرَّابِعُ، ودليله .....
٤١	مَنْ يَقومُ مقامَ المالكِ .....
٤٢	قسماً الولايةِ .....
٤٣	تَصَرُّفُ الإنسانِ لِنَفْسِهِ ولغيره .....
٤٣	إذا باعَ ملكَ غيره .....
٤٤	التَّصَرُّفُ الفُضوليُّ، والرَّاجعُ فيه .....
٤٤	إذا اشترى بعينِ ماله .....
٤٥	إذا اشترى له في ذِمَّتِهِ .....
٤٨	بيعُ مساكنٍ ما فُتِحَ عنوةً .....
٤٩	تأجيرُها .....
٤٩	بيعُ بيوتِ مَكَّةَ وتأجيرُها .....
٥٢	المرادُ بِنَقعِ البئرِ .....

- ٥٢..... بَيْعُ نَقَعِ الْبَثْرِ.....
- ٥٣..... بَيْعُ مَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ مِنْ كَلَأٍ أَوْ شَوْكٍ.....
- ٥٤..... الشَّرْطُ الْخَامِسُ، وَدَلِيلُهُ.....
- ٥٦..... بَيْعُ الْآبِقِ.....
- ٥٦..... بَيْعُ الشَّارِدِ.....
- ٥٧..... بَيْعُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ.....
- ٥٧..... بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ.....
- ٥٨..... بَيْعُ الْمَغْصُوبِ.....
- ٥٩..... الشَّرْطُ السَّادِسُ، وَدَلِيلُهُ.....
- ٦٠..... طَرُقُ الْعِلْمِ بِالْمَبِيعِ.....
- ٦٠..... لَا تُشْتَرِطُ الرُّؤْيَةُ لَجَمِيعِ الْمَبِيعِ.....
- ٦١..... شَرْطُ الْوَصْفِ.....
- ٦٣..... بَيْعُ الْأَنْمُودَجِ.....
- ٦٣..... إِذَا اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ.....
- ٦٣..... إِذَا اشْتَرَى مَا رَأَاهُ وَجْهَلَهُ.....
- ٦٤..... إِذَا وُصِفَ لَهُ بِمَا لَا يَكْفِي سَلَامًا.....
- ٦٥..... بَيْعُ الْحَمَلِ فِي الْبَطْنِ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ.....
- ٦٦..... بَيْعُ الْمَسْكِ فِي فَأْرَتِهِ.....
- ٦٧..... بَيْعُ النَّوَى فِي التَّمْرِ.....
- ٦٨..... بَيْعُ الصُّوْفِ عَلَى الظَّهْرِ.....

- ٦٩..... بيعُ الفجلِ ونحوه قبلَ قلعه
- ٧٠..... بيعُ الملامسةِ والمنابذةِ
- ٧١..... صورُ ذلكَ
- ٧٢..... بيعُ عبدٍ من عبيده
- ٧٤..... الاستثناءُ في البيعِ
- ٧٥..... إذا استثنى من حيوانٍ يؤكلُ رأسه وجلده
- ٧٧..... إذا استثنى الشَّحمَ أو الحملَ
- ٧٨..... إذا استثنى شيئًا معينًا
- ٧٩..... بيعُ ما مأكوله في جوفه
- ٨٠..... بيعُ الباقلَاءِ في قشره
- ٨٠..... بيعُ الحبِّ في سُنبله
- ٨١..... الشرطُ السَّابعُ، ودليله
- ٨١..... الفرقُ بينَ الثَّمنِ والثَّمنِ
- ٨٢..... إذا باعه برقمه
- ٨٣..... إذا باعه بألفِ درهمٍ ذهبًا وفضَّةً
- ٨٤..... إذا باعه بما ينقطعُ به السَّعرُ
- ٨٥..... إذا باعه بما باعَ به زيدٌ
- ٨٦..... إذا باعَ ثوبًا كلَّ ذراعٍ بدرهمٍ
- ٨٦..... إذا باعَ من الصُّبرةِ كلَّ قفيزٍ بدرهمٍ
- ٨٩..... إذا باعَ معلومًا ومجهولًا

- ٩١..... إذا باع مُشاعاً بينه وبين غيره
- ٩١..... مسائل تفريق الصَّفقة
- ٩٣..... إذا باع عبده وعبده غيره
- ٩٣..... إذا باع عبداً وحرّاً
- ٩٣..... إذا باع خلاً وخرّاً
- ٩٤..... للمُشتري الخيارُ إن جهَلَ الحال
- ٩٥..... فصل
- ٩٥..... لا يصحُّ البيعُ بمنَّ تلزمه الجمعةُ بعدَ نداءِها الثاني
- ٩٧..... سُنيَّةُ عثمانَ للنداءِ الأوَّل
- ١٠١..... حكمُ عقدِ النِّكاحِ وسائرِ العقودِ بعدَ نداءِ الجمعةِ الثاني
- ١٠١..... الرَّاجحُ في هذه المسألة
- ١٠٢..... بيعُ العصيرِ بمنَّ يتَّخذهُ خمرّاً
- ١٠٣..... بيعُ السِّلَاحِ في الفِتنة
- ١٠٤..... بيعُ العبدِ المسلمِ للكافرِ
- ١٠٤..... إذا أسلمَ العبدُ الكافرُ عندَ الكافرِ
- ١٠٦..... إذا جمعَ بينَ بيعٍ وكتابةٍ
- ١٠٦..... إذا جمعَ بينَ بيعٍ وصرفٍ
- ١٠٩..... البيعُ على بيعِ المسلمِ
- ١١١..... البيعُ على بيعِ الكافرِ
- ١١٢..... صورةُ ذلك



- ١١٢ ..... الشراء على شراء أخيه
- ١١٣ ..... صورة ذلك
- ١١٤ ..... زمن التحريم
- ١١٤ ..... قوله: «لَيَفْسَخُ وَيَعْقِدُ مَعَهُ»
- ١١٥ ..... حكم البيع على بيع أخيه، والشراء على شرائه
- ١١٦ ..... إذا باع ربوياً بنسيئة واعتاض عن ثمنه
- ١١٧ ..... ما لا يُباع به نسيئة
- ١١٨ ..... صورة المسألة
- ١١٨ ..... الرجح فيها
- ١٢٠ ..... بيع العينة
- ١٢١ ..... من مسائل العينة في الوقت الحاضر
- ١٢٢ ..... من مسائل العينة في الماضي
- ١٢٣ ..... عكس العينة
- ١٢٤ ..... إذا اشتراه بغير جنسه في مسألة العينة
- ١٢٦ ..... إذا اشتراه بعد قبض ثمنه
- ١٢٦ ..... إذا اشتراه بعد تغير صفته
- ١٢٧ ..... إذا اشتراه من غير مُشتريه
- ١٢٧ ..... إذا اشتراه أبوه أو ابنه
- ١٢٩ ..... مسألة التورق
- ١٢٩ ..... شروط جوازها

١٣١	بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ .....
١٣١	تعريفها .....
١٣١	الفرق بين شروط البيع والشروط في البيع .....
١٣١	أقسام الشروط في البيع .....
١٣٣	الأوّل: الصّحيح .....
١٣٣	أمثلة عليه .....
١٣٥	إذا اشترط تأجيل الثمن إلى أن يؤسّر الله عليه .....
١٣٧	اشترط كون العبد كاتباً .....
١٣٧	اشترط كون العبد خصياً .....
١٣٨	اشترط كون العبد مسلماً .....
١٣٨	اشترط كون الأمة بكراً .....
١٣٩	إذا تخلّفت هذه الشروط .....
١٤٠	اشترط منفعة في غير المبيع .....
١٤١	اشترط حملان البعير .....
١٤٢	اشترط حمل الحطب أو تكسيّره .....
١٤٣	إذا جمع بين شرطين .....
١٤٣	الراجع في هذه المسألة .....
١٤٥	الثاني: الفاسد .....
١٤٥	الفاسد الذي يبطل العقد .....
١٤٥	شرط عقد في عقد .....

١٤٧	المرادُ ببيعَتَيْنِ في بيعَةٍ.....
١٥٠	الفاسدُ غيرُ المفسدِ.....
١٥٠	إذا شرطَ أن لا خسارةَ عليه.....
١٥١	إذا شرطَ متى نفقَ المبيعُ أو ردّه.....
١٥١	إذا شرطَ أن لا يبيعه.....
١٥٣	إذا شرطَ أن لا يهبه ولا يعتقه.....
١٥٥	إذا شرطَ الولاءَ إذا أعتقه.....
١٥٦	حكمُ الشرطِ.....
١٥٨	تعليقُ عقدِ البيعِ.....
١٥٨	الرَّاجعُ في ذلك.....
١٥٩	إذا قالَ الرَّاهنُ للمُرْتَهِنِ: إن جئتكَ بحقِّكَ في وقتِ كذا وإلا فالرَّهْنُ لك.....
١٦٢	بيعُ العَرَبُونِ.....
١٦٣	إذا شرطَ البراءةَ من كلِّ عيبٍ مجهولٍ.....
١٦٣	الرَّاجعُ في هذه المسألة.....
١٦٥	إذا باعه دارًا على أنَّها عشرةُ أذرعٍ فبانت أقلُّ أو أكثرُ.....
١٦٧	إذا باعَ المبيعَ نحوَ ضَبْرَةٍ.....
١٦٩	بَابُ الْخِيَارِ.....
١٦٩	تعريفُ الخيارِ.....
١٧٠	القِسْمُ الأوَّلُ: خيارُ المجلسِ.....
١٧٠	ما يثبتُ به خيارُ المجلسِ.....

١٧١	الصُّلْحُ بِمَعْنَى الْبَيْعِ .....
١٧١	الإِجَارَةُ وَالسَّلَامُ .....
١٧٣	سَائِرُ الْعُقُودِ .....
١٧٣	ضَابِطُ التَّفْرِقِ .....
١٧٦	لَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ .....
١٧٧	إِذَا أَسْقَطَاهُ سَقَطَ .....
١٧٧	إِذَا أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا .....
١٧٩	الْقِسْمُ الثَّانِي: خِيَارُ الشَّرْطِ .....
١٨٠	مَحَلُّهُ .....
١٨٢	مُدَّتُهُ .....
١٨٤	ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ .....
١٨٥	إِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ أَوْ قَطَعَاهُ .....
١٨٦	مَا يَثْبُتُ بِهِ خِيَارُ الشَّرْطِ مِنَ الْعُقُودِ .....
١٨٦	خِيَارُ الشَّرْطِ فِي إِجَارَةٍ عَلَى مُدَّةٍ تَلِي الْعَقْدَ .....
١٨٩	إِذَا شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ .....
١٩٠	إِذَا شَرَطَ إِلَى غَدٍ أَوْ اللَّيْلِ .....
١٩٠	لَمْ يَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ وَلَوْ مَعَ غِيَةِ الْآخِرِ .....
١٩١	الْمَلِكُ مُدَّةُ الْخِيَارَيْنِ .....
١٩٣	النَّمَاءُ .....
١٩٣	الْكَسْبُ .....

١٩٥	تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا فِي الْمَبِيعِ .....
١٩٨	تَجْرِبَةُ الْمَبِيعِ .....
١٩٩	عَتَقُ الْمُشْتَرِي .....
٢٠٠	تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي .....
٢٠١	بُطْلَانُ الْخِيَارِ بِالْمَوْتِ .....
٢٠٤	الْقِسْمُ الثَّالِثُ: خِيَارُ الْغَبَنِ .....
٢٠٤	مَعْنَاهُ .....
٢٠٥	ضَابِطُهُ .....
٢٠٦	تَلَقَّى الرُّكْبَانِ .....
٢٠٧	زِيَادَةُ النَّاجِشِ، وَمَعْنَاهُ .....
٢٠٨	الْمُسْتَرْسَلُ، وَمَعْنَاهُ .....
٢١١	غَبْنُ الْبَائِعِ .....
٢١٢	الْقِسْمُ الرَّابِعُ: خِيَارُ التَّدْلِيْسِ .....
٢١٢	تَعْرِيفُهُ، وَضَابِطُهُ .....
٢١٢	صَوْرُهُ .....
٢١٢	تَسْوِيْدُ شَعْرِ الْجَارِيَةِ، وَتَجْعِيْدُهُ .....
٢١٣	جَمْعُ مَاءِ الرَّحَى وَإِرْسَالُهُ عِنْدَ عَرْضِهَا .....
٢١٤	تَصْرِيفُ بَهِيْمَةِ الْأَنْعَامِ .....
٢١٤	جَعْلُ عَوْضِ اللَّبَنِ تَمْرًا .....
٢١٤	تَقْدِيرُهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ .....

- لو أراد المشتري ردَّ اللبن الذي حلبه ..... ٢١٦
- إذا كان اللبن لا قيمة له شرعاً ..... ٢١٦
- القسم الخامس: خيار العيب ..... ٢١٧
- تعريفه ..... ٢١٧
- ضابطه ..... ٢١٨
- أمثلة عليه ..... ٢١٩
- زنا الرقيق، وسرقته، وإباقه ..... ٢٢٠
- إذا علم المشتري بالعيب ..... ٢٢٣
- تخيير المشتري بين الأرش والرد ..... ٢٢٤
- تعريف الأرش، ومثال ذلك ..... ٢٢٤
- إذا تلف المبيع ..... ٢٢٦
- تعيين الأرش ..... ٢٢٦
- إذا اشترى ما لم يعلم عيبه بدون كسره ..... ٢٢٧
- حالات هذه المسألة ..... ٢٢٧
- خيار العيب على التراخي ..... ٢٢٨
- إذا وجد دليل الرضا ..... ٢٢٩
- لا يفتقر الفسخ إلى حكم ولا رضا ..... ٢٢٩
- إذا اختلفا عند من حدث العيب ..... ٢٣٠
- حالات هذه المسألة ..... ٢٣١
- القسم السادس: خيار في البيع بتخيير الثمن ..... ٢٣٤

- ٢٣٥ ..... قوله: «مَتَى بَانَ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ»
- ٢٣٥ ..... ما يَثْبُتُ بِهِ خِيَارُ التَّخْيِيرِ
- ٢٣٦ ..... أمثلةٌ على صورهِ
- ٢٣٧ ..... يُشْتَرَطُ معرفَةُ المشتري رَأْسَ المالِ
- ٢٣٩ ..... التَّخْيِيرُ لِلْمُشْتَرِي بَيْنَ الإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ
- ٢٤٠ ..... إِذَا اشْتَرَى بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ
- ٢٤٢ ..... إِذَا اشْتَرَى مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شهادتُهُ لَهُ
- ٢٤٣ ..... أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ حيلةٍ
- ٢٤٤ ..... أَوْ لِرغبةٍ تَخْصُّهُ
- ٢٤٤ ..... أَوْ لموسمٍ فَاتٍ
- ٢٤٥ ..... إِذَا باعَ بَعْضَ الصَّفَقَةِ بِقسطِها مِنْ الثَّمَنِ
- ٢٤٧ ..... ما يُزَادُ فِي الثَّمَنِ أَوْ يُحْطُ مِنْهُ مدَّةُ الخيارِ
- ٢٤٧ ..... ما يُؤْخَذُ أَرشًا لِعيبٍ أَوْ جنايةٍ عليه
- ٢٥٠ ..... القسمُ السَّابِعُ: خيارٌ لاختلافِ المتبايعينِ
- ٢٥٠ ..... الاختلافُ فِي قدرِ الثَّمَنِ
- ٢٥١ ..... كيفيةُ التحالفِ
- ٢٥٥ ..... إِذَا كانتِ السَّلْعَةُ تالفةً
- ٢٥٧ ..... إِنْ اختلفَا فِي صفةِ السَّلْعَةِ
- ٢٥٨ ..... انفساخُ العقدِ ظاهراً وباطناً
- ٢٥٩ ..... إِذَا اختلفَا فِي أَجلٍ أَوْ شرطٍ

- ٢٥٩ ..... تَغْلِيْبُ الظَّاهِرِ عَلَى الْأَصْلِ
- ٢٦٠ ..... أَمْثَلُهُ عَلَى ذَلِكَ
- ٢٦٢ ..... إِذَا اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ
- ٢٦٣ ..... إِذَا أَبَى كُلُّ مِنْهُمَا تَسْلِيمَ مَا بِيَدِهِ
- ٢٦٤ ..... إِنْ كَانَ الثَّمَنُ دَيْنًا حَالًا
- ٢٦٥ ..... إِنْ كَانَ الثَّمَنُ غَائِبًا فِي الْبَلَدِ
- ٢٦٦ ..... إِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْبَلَدِ
- ٢٦٩ ..... الْخِيَارُ لِلْاِخْتِلَافِ فِي الصِّفَةِ
- ٢٦٩ ..... الْخِيَارُ لِتَغْيِيرِ مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ
- ٢٧٠ ..... فَصْلٌ
- ٢٧١ ..... التَّصَرُّفُ فِي الْمَكِيلِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ٢٧٢ ..... الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ٢٧٣ ..... مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
- ٢٧٧ ..... إِنْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ٢٧٨ ..... إِنْ تَلَفَ بَاقِي سَمَاقَةٍ
- ٢٧٩ ..... إِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيٌّ
- ٢٨١ ..... مَا عَدَا مَا اشْتَرَى بِكَيلٍ وَنَحْوِهِ، يَصَحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ٢٨٢ ..... بَيْعُ الدَّيْنِ عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ
- ٢٨٤ ..... التَّصَرُّفُ فِيهَا بِرُؤْيَا سَابِقَةٍ أَوْ وَصْفٍ
- ٢٨٤ ..... بَيْعُ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ



٢٨٥	إذا تَلَفَ ما عدا المبيعَ بكيلٍ ونحوه فَمِنْ ضَمَانِ المشتري
٢٩٠	ما يحصلُ به قبْضُ المكيلِ ونحوه
٢٩١	قبْضُ الصُّبْرَةِ
٢٩١	قبْضُ ما يُنْقَلُ
٢٩١	قبْضُ ما يُتَنَاولُ
٢٩١	تَعْرِيفُ الإِقَالَةِ
٢٩٢	حَكْمُهَا التَّكْلِيفِيُّ
٢٩٣	حَكْمُهَا الوَضْعِيُّ
٢٩٤	الإِقَالَةُ بِعَوْضٍ
٢٩٥	الخيارُ والسُّفْعَةُ فِي الإِقَالَةِ
٢٩٧	بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ
٢٩٧	تَعْرِيفُ الرِّبَا لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا
٢٩٨	الرِّبَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ
٢٩٩	الأشياءُ الرِّبَوِيَّةُ
٣٠٠	خلافُ العلماءِ فِي إلْحَاقِ غيرها بِها
٣٠١	العَلَّةُ فِي الأصنافِ الأربعةِ، والذَّهَبِ، والفضَّةِ
٣٠٤	تَحْرِيمُ رِبا الفضلِ
٣٠٤	ما يَجِبُ عِنْدَ مبادلةِ ربويٍّ بآخرَ
٣٠٥	لا يُباعُ مكيلٌ بجنسِه إِلَّا كَيْلًا
٣٠٥	لا يُباعُ موزونٌ بجنسِه إِلَّا وَزَنًا

- ٣٠٧ ..... لَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جُزْأً
- ٣٠٨ ..... إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ فِي الرَّبَوَيَّاتِ
- ٣١٠ ..... تَعْرِيفُ الْجِنْسِ، وَالتَّوَعُّ
- ٣١١ ..... أَمْثَلُهُ عَلَى ذَلِكَ
- ٣١٢ ..... فِرْعُ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ
- ٣١٢ ..... مَا خَرَجَ عَنِ الْقَوْتِ بِسَبَبِ الصَّنْعَةِ
- ٣١٢ ..... اللَّحْمُ أَجْنَاسٌ
- ٣١٥ ..... اللَّبَنُ، وَاللَّحْمُ، وَالشَّحْمُ، وَالْكَبْدُ أَجْنَاسٌ
- ٣١٥ ..... بَيْعُ اللَّحْمِ بِحَيَوَانٍ مِنْ جَنَسِهِ
- ٣١٥ ..... بَيْعُ اللَّحْمِ بِحَيَوَانٍ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهِ
- ٣١٨ ..... بَيْعُ الْحَبِّ بِدَقِيقِهِ أَوْ سَوِيْقِهِ
- ٣٢١ ..... بَيْعُ نَبِيْئِهِ بِمَطْبُوخِهِ
- ٣٢١ ..... بَيْعُ الْأَصْلِ بِالْعَصْرِ
- ٣٢١ ..... بَيْعُ الْخَالِصِ بِالْمَشْوَبِ
- ٣٢٢ ..... بَيْعُ رَطْبِهِ بِيَابِسِهِ
- ٣٢٢ ..... مَسْأَلَةُ الْعَرَايَا
- ٣٢٣ ..... تَعْرِيفُهَا، وَشُرُوطُ جَوَازِهَا
- ٣٢٥ ..... تَحْرِيمُ رَبَا الْفَضْلِ مِنْ بَابِ تَحْرِيمِ الْوَسَائِلِ
- ٣٢٧ ..... بَيْعُ الدَّقِيقِ بِالدَّقِيقِ، وَالْمَطْبُوخِ بِالْمَطْبُوخِ
- ٣٢٧ ..... بَيْعُ الْخَبْزِ بِالْخَبْزِ

- ٣٢٨ ..... اعتبارُ الخبزِ بالوزنِ
- ٣٢٩ ..... بيعُ العصيرِ بالعصيرِ
- ٣٢٩ ..... بيعُ الرُّطْبِ بالرُّطْبِ
- ٣٢٩ ..... مسألةُ مُدٍّ عجوةٍ ودرهمٍ
- ٣٢٩ ..... معناها
- ٣٢٩ ..... أمثلةٌ عَلَيْهَا
- ٣٣٢ ..... اختيارُ شيخِ الإسلامِ
- ٣٣٣ ..... بيعُ تمرٍ بلا نَوَى بتمرٍ فيه نَوَى
- ٣٣٤ ..... بيعُ النَوَى بتمرٍ فيه نَوَى
- ٣٣٥ ..... بيعُ لبنٍ وصوفٍ بشاةٍ ذاتِ لبنٍ وصوفٍ
- ٣٣٦ ..... مردُّ الكيلِ والوزنِ في عَهْدِهِ ﷺ
- ٣٣٧ ..... ما لا عُرفَ لَهُ في مَكَّةَ والمدينةِ
- ٣٣٩ ..... فصلٌ في رِبا النِّسيئةِ
- ٣٤١ ..... يَحْرُمُ النِّسَاءُ في بيعِ كُلِّ جِنْسَيْنِ اتَّفَقَا في عِلَّةٍ رِبا الفضلِ
- ٣٤٢ ..... أقسامُ المسألةِ
- ٣٤٣ ..... إذا كانَ أَحَدُ الْعَوَظَيْنِ نَقْدًا
- ٣٤٣ ..... أمثلةٌ على ذلكَ
- ٣٤٦ ..... إذا تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ
- ٣٤٧ ..... بيعُ مكيلٍ بِمَوزونٍ
- ٣٤٧ ..... ما لا كيلَ فِيهِ ولا وزنَ

- ٣٤٨ ..... بَيْعُ الدِّينِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ
- ٣٤٩ ..... بَيْعُ الدِّينِ عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ
- ٣٥٠ ..... شُرُوطُ ذَلِكَ
- ٣٥٢ ..... فَصْلٌ فِي الصَّرْفِ
- ٣٥٢ ..... إِذَا تَفَرَّقَ الْمُتَصَارِفَانِ قَبْلَ الْقَبْضِ
- ٣٥٤ ..... الدَّرَاهِمُ وَالْدَّنَانِيرُ تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ
- ٣٥٦ ..... إِذَا وَجَدَهَا مَغْصُوبَةً
- ٣٥٧ ..... إِذَا وَجَدَهَا مَعِيَبَةً
- ٣٥٨ ..... يَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ
- ٣٥٩ ..... يَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا
- ٣٦٠ ..... الرِّبَا بَيْنَ السَّيِّدِ وَرَقِيقِهِ
- ٣٦٠ ..... الرِّبَا بَيْنَ الْأَبِ وَابْنِهِ
- ٣٦١ ..... الرِّبَا بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ
- ٣٦١ ..... تَبَادُلُ الْحُلِيِّ بَيْنَ النِّسَاءِ
- ٣٦٢ ..... إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى آخَرَ دَنَانِيرُ فَقَضَاهَا دَرَاهِمَ
- ٣٦٢ ..... إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ تَحَاسَبَا بَعْدُ
- ٣٦٥ ..... بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالْثَّمَارِ
- ٣٦٥ ..... تَعْرِيفُ الْأُصُولِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا
- ٣٦٥ ..... الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ بَيَانُ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَمَا لَا يَدْخُلُ
- ٣٦٦ ..... مَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ

- فِيمَا يَدْخُلُ فِي أَثَرِ الْعَادَةِ وَالصَّرْفِ فِي الْبَيْعِ سِوَاءِ كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ غَيْرَ مَنْصُوبٍ ..... ٣٦٦
- الْكَنْزُ وَالْأَخْجَارُ الْمُوَدَّعَةُ فِي الْأَرْضِ هَلْ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ ..... ٣٦٨
- الْحَبْلُ وَالْدَّلْوُ وَالْبَكْرَةُ وَالْقَفْلُ وَالْفُرْشُ وَالْمِفْتَاحُ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ ..... ٣٦٩
- التَّفْصِيلُ فِي الْفُرْشِ الْمُنْفَصِلَةِ وَالثَّابِتَةِ ..... ٣٦٩
- الْعَرَسُ وَالْبِنَاءُ تَبَعٌ لِلْأَرْضِ ..... ٣٧٠
- مَسْأَلَةٌ: الْكَلَاءُ هَلْ يَدْخُلُ فِيهَا إِذَا بَاعَ أَرْضًا بَيْنَضَاءً ..... ٣٧٠
- إِذَا بَاعَ غَرْسًا فَهَلْ تَدْخُلُ الْأَرْضُ ..... ٣٧٠
- قَاعِدَةٌ: أَنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُ الْأَلْفَاظِ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْعُرْفِ ..... ٣٧١
- إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ زَرْعٌ فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ ..... ٣٧١
- النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُؤْخَذُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ ..... ٣٧١
- النَّوْعُ الثَّانِي: فِي الزَّرْعِ، مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ كَانَ يُجْزَأُ أَوْ يُلْقَطُ مِرَارًا ..... ٣٧٢
- إِذَا اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي أَنْ تَكُونَ الْجِزَّةُ الظَّاهِرَةُ لَهُ فَلَهُ ذَلِكَ ..... ٣٧٣
- حَقُّ الْآدَمِيِّ لَهُ إِسْقَاطُهُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ شَيْئًا مُحَرَّمًا ..... ٣٧٣
- الْأَشْجَارُ وَالزَّرْعُ الَّتِي عَلَى الْأَرْضِ الْمَبِيعَةِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ..... ٣٧٤
- إِذَا بَاعَ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ فَلِلْبَائِعِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ الْمُبْتَاعُ ..... ٣٧٤
- مُنَاقَشَةُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلدَّلِيلِ ..... ٣٧٥
- الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ» ..... ٣٧٥
- رَدُّ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ لَا يُنْظَمُ الْمَعَامَلَاتِ ..... ٣٧٥
- اسْتِدْلَالُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْحُكْمَ مُعَلَّقٌ بِالتَّأْيِيرِ وَلَيْسَ بِالتَّشَقُّقِ ..... ٣٧٦
- الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ..... ٣٧٦

- ٣٧٦ ..... إِنَّ أَكْبَرَ بَعْضِ النَّخْلِ وَتَرَكَ الْبَعْضَ فَلِلْبَائِعِ تَغْلِيًا.
- ٣٧٧ ..... السَّبَبُ فِي تَغْلِيْقِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ الْحُكْمَ بِالتَّشْقِيقِ وَالتَّأْيِيرِ.
- ٣٧٧ ..... رَدُّ الشَّيْخِ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى اسْتِدْلَالِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ.
- ٣٧٧ ..... مَسْأَلَةٌ: أَيُّهُمَا أَوْلَى لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَشْتَرِطَ.
- ٣٧٨ ..... تَنْبِيْهُ لَطِيفٌ مِنَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ فَقِيْهًا مُرَبِّيًا ...
- ٣٧٩ ..... الْمِشْمِشُ وَالتَّقَاحُ وَالْقَطْنُ لِلْبَائِعِ إِذَا كَانَ قَدْ ظَهَرَ.
- ٣٨٠ ..... حُكْمُ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ.
- ٣٨٠ ..... مَعْنَى صِلَاحِ ثَمَرِهَا.
- ٣٨١ ..... كُلُّ نَهْيٍ وَقَعَ عَلَى عَمَلٍ سِوَاءِ كَانَ عِبَادَةً أَوْ مُعَامَلَةً فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ.
- ٣٨١ ..... مَسْأَلَةٌ: إِذَا بَدَأَ صِلَاحُ حَبَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي النَّخْلَةِ فَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا؟
- ٣٨١ ..... إِذَا أَخَذَ الْحَبَّةَ الَّتِي بَدَأَ صِلَاحُهَا فَهَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ بَعْدَ اخْتِذَاهَا؟
- ..... مَسْأَلَةٌ: إِذَا بَدَأَ صِلَاحُ النَّخْلَةِ فَبَيْعَتْ فَهَلْ تُبَاعُ جَارَتُهَا الَّتِي لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا مِنْ نَوْعِهَا؟
- ٣٨١ ..... إِذَا بَاعَ نَخْلَةً مِنْ نَوْعٍ آخَرَ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا.
- ..... قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا بَدَأَ الصِّلَاحُ فِي الْبُسْتَانِ فِي نَخْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ جَازَ بَيْعُ جَمِيعِهِ.
- ٣٨٢ ..... تَوَسَّعَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالَ: إِذَا بَدَأَ صِلَاحُ ثَمَرَةِ الْقَرْيَةِ جَازَ بَيْعُ جَمِيعِ النَّخْلِ فِيهَا ...
- ٣٨٢ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٣٨٢ ..... النَّفْيُ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا يُبَاعُ ثَمَرٌ...» لِلتَّحْرِيمِ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الْكِرَاهِيَّةَ.
- ٣٨٣ ..... لَا يُبَاعُ الزَّرْعُ حَتَّى يَشْتَدَّ حَبُّهُ.

- ٣٨٣ ..... إذا باع الزرع للعلف فلا يشترط أن يشتد حبه
- ٣٨٣ ..... لا يباع البرسيم والبقل والقثاء والباذنجان دون أصله إلا بشرط القطع في الحال
- ٣٨٣ ..... اختيار الشيخ أنه لا يشترط القطع في الحال
- ٣٨٤ ..... حديث: الباذنجان لما أكل له، موضوع
- ٣٨٥ ..... حكم بيع ثمرة النخلة قبل بدو صلاحها مع أصلها
- ٣٨٥ ..... جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع في الحال وأن تكون مما يتفَع به
- ٣٨٦ ..... استثنى الفقهاء رَحْمَهُمُ اللَّهُ ما إذا باع الثمرة أو الزرع لمالك الأصل
- القول الراجح في هذه المسألة: أن الثمرة لا تباع قبل بدو صلاحها ولو على مالك الأصل
- ٣٨٧ ..... الأصل
- ٣٨٨ ..... الصحيح أن الجزاز واللقاط لا يشترط فيه الحال بل يتبع في ذلك الصرف
- ٣٨٨ ..... الإطلاق عند العلماء يفهم معناه في شرط سابق أو لاحق
- ٣٨٩ ..... إذا اشترى ثمرا قبل أن يبدو صلاحه بشرط القطع لكنه تهاون فإن البيع يبطل
- إذا ما اشترى ما يجز أو يلقط ثم نأ فإن البيع يبطل؛ لأنه يؤدي إلى اختلاط المعلوم بالمجهول
- ٣٩٠ ..... بالمجهول
- ٣٩٠ ..... اختيار الشيخ في هذه المسألة
- ٣٩١ ..... إنسان اشترى ثم قال للبائع: أريد أن تمهلني عشرة أيام
- ٣٩١ ..... قوله: «إذا اشترى ما بدا صلاحه وحصل آخر واشتبها»
- ٣٩٢ ..... إذا اشتبه الطلع الأول بالطلع الثاني فالبيع يبطل ويان العلم في ذلك
- ٣٩٢ ..... اختيار الشيخ رَحْمَهُمُ اللَّهُ
- ٣٩٣ ..... تفسير العارية

- رَأَى الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِ الْعَارِيَةِ ..... ٣٩٤
- إِذَا اشْتَرَى عَرِيَّةً فَأَثْمَرَتْ بَطَلَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ الثَّمَنُ لِلْمُشْتَرِي ..... ٣٩٤
- بَيْعُ الثَّمَارِ بَعْدَ بُدْوِ صِلَاحِهَا وَالْحَبُّ بَعْدَ اسْتِدَادِهِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ ..... ٣٩٥
- لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُؤَخِّرَ الْحَصَادَ وَالْجَذَاذَ بِشَرْطِ الْأَلَّا يَتَضَرَّرَ الْأَصْلُ ..... ٣٩٦
- يُلْزَمُ الْبَائِعُ بِتَسْعِيرِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ حَتَّى وَإِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ ..... ٣٩٧
- قَوْلُهُ: «إِنْ اِحْتِيَاجٌ إِلَى ذَلِكَ وَالْمَذْهَبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ» ..... ٣٩٧
- إِذَا تَلَفَ الثَّمَرُ بَعْدَ الْبَيْعِ بِآفَةٍ سَمَوِيَّةٍ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ ..... ٣٩٧
- يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَخَّرَ الْمُشْتَرِي جَذَّهَا عَنِ الْعَادَةِ ..... ٣٩٨
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا حَصَلَ عَلَى الثَّمَرَةِ نَقْصٌ فَهَلْ يَضْمَنُ الْبَائِعُ ..... ٣٩٩
- إِذَا أُتْلِفَ الثَّمَرُ أَوْ حَبٌّ مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَضَمُّنُهُ فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ ..... ٣٩٩
- كَيْفَ يُجَيِّزُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ وَالثَّمَرَةُ مِلْكُهُ؟ ..... ٣٩٩
- الثَّمَرَةُ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ فَعَلَيْهِ حِفْظُهَا وَحِرَاسَتُهَا ..... ٤٠٠
- قَوْلُهُ: «صَلَاحُ بَعْضِ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لَهَا وَلِسَائِرِ النَّوعِ الَّذِي فِي الْبُسْتَانِ» وَهَذَا أَحَدُ ..... ٤٠٠
- قَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ..... ٤٠٠
- الْمَذْهَبُ: إِذَا بَاعَ النَّوعَ جَمِيعًا فَصَلَاحُ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لِلنَّوعِ، وَالْمَذْهَبُ أَصَحُّ تَمَّا هُوَ ..... ٤٠١
- ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ ..... ٤٠١
- قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ صَلَاحَ بَعْضِ الشَّجَرَةِ إِصْلَاحٌ لَهَا وَلِنَوْعِهَا وَجِنْسِهَا ..... ٤٠١
- عَلَامَةُ نُضْجِ ثَمَرِ النَّخْلِ ..... ٤٠٢
- عَلَامَةُ نُضْجِ الْعِنَبِ ..... ٤٠٣
- عَلَامَةُ نُضْجِ بَقِيَّةِ الثَّمَارِ ..... ٤٠٣



- ٤٠٣ ..... الشَّارِعُ يَنْهَى عَنْ كُلِّ مَا يُوْجِبُ الْخُصُومَةَ وَالْبَغْضَاءَ وَالْعَدَاوَةَ
- ٤٠٤ ..... مُنَاسَبَةُ ذِكْرِ الْمُؤَلَّفِ بَيْعَ الْعَبْدِ الَّذِي لَهُ مَالٌ فِي هَذَا الْبَابِ
- ٤٠٥ ..... اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي: هَلِ الْعَبْدُ يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ أَوْ لَا يَمْلِكُ؟
- ٤٠٦ ..... إِذَا اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الَّذِي عِنْدَ الْعَبْدِ تَبَعًا لَهُ
- ٤٠٦ ..... قَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْمَالَ اشْتَرَطَ عِلْمُهُ وَسَائِرُ شُرُوطِ الْبَيْعِ»
- ٤٠٨ ..... ثِيَابُ الْعَبْدِ إِمَّا ثِيَابٌ جَمَالٍ فَتَكُونُ لِلْبَائِعِ أَوْ ثِيَابٌ تِجَارَةً فَتَكُونُ لِلْمُشْتَرِي
- ٤٠٩ ..... بَابُ السَّلَمِ
- ٤١٠ ..... حُكْمُ السَّلَمِ
- ٤١٠ ..... السَّلَمُ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ الصَّحِيحِ
- ٤١٠ ..... قَاعِدَةٌ: أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ لَيْسَ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ
- ٤١١ ..... أَنْوَاعُ الْعُقُودِ فِي الْبُيُوعِ
- ٤١٢ ..... حُكْمُ تَأْجِيلِ الثَّمَنِ وَالثَّمَنِ
- ٤١٢ ..... إِذَا تَأَخَّرَ الْقَبْضُ بَدُونِ تَأْجِيلٍ
- ٤١٢ ..... السَّلَمُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبُيُوعِ
- ٤١٢ ..... تَعْرِيفُ السَّلَمِ
- ٤١٣ ..... يُشْتَرَطُ فِي السَّلَمِ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا فِي الذِّمَّةِ
- ٤١٤ ..... السَّلَمُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْجِيلِ
- ٤١٤ ..... يُشْتَرَطُ فِي التَّأْجِيلِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا
- ٤١٤ ..... اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»
- ٤١٦ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٤١٦ ..... مدارُ المعاملاتِ المحرَّمةِ على ثلاثةِ أمورٍ: الرُّبا والظُّلمِ والضَّررِ
- ٤١٦ ..... مرادُ المؤلِّفِ بقوله: في مجلسِ العقدِ، أي: ما لم يتفرَّقا
- ٤١٦ ..... جوازُ السَّلَمِ من محاسنِ الشَّريعةِ
- ٤١٦ ..... ألفاظُ السَّلَمِ
- ٤١٦ ..... جميعُ العقودِ تنعقدُ بما دلَّ عليه اللفظُ عُرفًا
- ٤١٧ ..... شروطُ السَّلَمِ
- ٤١٧ ..... الأوَّلُ: انضباطُ صفاته
- ٤١٧ ..... هل يصحُّ السَّلَمُ في المعدودِ؟
- ٤١٧ ..... السَّلَمُ لا يصحُّ في المعدودِ المُختلَفِ فيه
- ٤١٨ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الفواكِه والبُقولِ والجلودِ
- ٤١٩ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الرُّؤوسِ
- ٤١٩ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الأواني المُختلفةِ الرُّؤوسِ والأوساطِ
- ٤٢٠ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الأواني المصنوعةِ بالآلاتِ الحديثةِ
- ٤٢٠ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الأسطالِ الضَّيِّقةِ الرُّؤوسِ
- ٤٢٠ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الجواهرِ المُلتقطةِ من البحرِ
- ٤٢١ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الحملِ في الحيوانِ
- ٤٢١ ..... جوازُ السَّلَمِ في الحيوانِ
- ٤٢١ ..... الإنسانُ يُسمَّى حيوانًا ناطقًا
- ٤٢١ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في المغشوشاتِ
- ٤٢٢ ..... حُكْمُ السَّلَمِ في الأخلاطِ غيرِ المُتميِّزةِ

- ٤٢٢ ..... حُكْمُ السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ حَامِلًا
- ٤٢٣ ..... يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الثِّيَابِ
- ٤٢٣ ..... حُكْمُ السَّلَمِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوطَةِ بِغَيْرِ قَصْدٍ كَالْجُبْنِ وَخَلِّ التَّمْرِ
- ٤٢٤ ..... السَّكَنْجَبِينَ نَوْعٌ مِنَ الشَّرَابِ
- ٤٢٤ ..... الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شُرُوطِ السَّلَمِ: ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالنَّوعِ
- ٤٢٥ ..... تَصْنِيفُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي اشْتِرَاطِ الْمُؤَلَّفِ ذِكْرَ الْجِنْسِ
- ٤٢٧ ..... لَا بُدَّ فِي السَّلَمِ مِنْ ذِكْرِ الْوَصْفِ الَّذِي يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا
- ٤٢٧ ..... لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ قَدِيمٌ أَوْ جَدِيدٌ
- ٤٢٨ ..... اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي اشْتِرَاطِ الْأَرْدَا وَالْأَجُودِ
- ٤٢٨ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ الْقَوْلَ الثَّانِي
- ٤٣٠ ..... صِحَّةُ اشْتِرَاطِ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ
- ٤٣٠ ..... إِذَا جَاءَ بِهَا شَرْطٌ أَوْ أَجُودَ مِنْهُ
- ٤٣١ ..... الْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ فِي اخْتِلَافِ النَّوعِ وَالْجِنْسِ قَبُولًا
- ٤٣٢ ..... مُخَالَفَةُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ لِلْمُؤَلَّفِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ
- ..... إِذَا جَاءَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ قَبْلَ حُلُولِهِ لَزِمَ الْمُسْلِمَ قَبُولُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
- ٤٣٣ ..... عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي قَبْضِهِ
- ٤٣٤ ..... الشَّرْطُ الثَّلَاثُ مِنْ شُرُوطِ السَّلَمِ: ذِكْرُ الْقَدْرِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الدَّرْعِ
- ٤٣٥ ..... مَسْأَلَةٌ: لَوْ عَيَّنَّ بَصَاعٍ فَلَانِ
- ٤٣٥ ..... لَوْ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا أَوْ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا لَمْ يَصِحَّ
- ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ ذَلِكَ فِي السَّلَمِ دُونَ بَيْعِ الرَّبَوِيِّ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي

- المذهب ..... ٤٣٦
- حُكْمُ السَّلَمِ فِي الْمَعْدُودِ إِذَا كَانَ لَا يَخْتَلِفُ ..... ٤٣٦
- الشَّرْطُ الرَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ السَّلَمِ: ذِكْرُ الْأَجَلِ الْمَعْلُومِ ..... ٤٣٦
- قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «وَلَا إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ» ..... ٤٣٧
- قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «وَلَا إِلَى يَوْمٍ» ..... ٤٣٧
- اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا ..... ٤٣٨
- قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ أَنْ يَكُونَ السَّلَمُ حَالًا ..... ٤٣٨
- اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ ..... ٤٣٨
- اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَازَ السَّلَمِ الْحَالِ ..... ٤٣٩
- مَا يُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا الشَّرْطِ ..... ٤٤٠
- الشَّرْطُ الْخَامِسُ مِنْ شُرُوطِ السَّلَمِ: أَنْ يَكُونَ غَالِبًا فِي مَحَلِّهِ وَمَكَانِ الْوَفَاءِ ..... ٤٤٠
- لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا وَقْتَ الْعَقْدِ ..... ٤٤١
- إِذَا تَعَذَّرَ وُجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَلِلْمُسْلِمِ الْخِيَارُ فِي فَسْخِ الْعَقْدِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ ..... ٤٤١
- الشَّرْطُ السَّادِسُ مِنْ شُرُوطِ السَّلَمِ: أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ تَامًا مَعْلُومًا قَدْرُهُ وَوَصْفُهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ..... ٤٤٢
- قَاعِدَةٌ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثَمِّنِ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا رِبَا نَسِيئَةٍ ..... ٤٤٤
- إِذَا قَبِضَ بَعْضُ الثَّمَنِ ..... ٤٤٤
- إِنْ أَسْلَمَ فِي جِنْسٍ إِلَى أَصْلَيْنِ ..... ٤٤٤
- إِنْ أَسْلَمَ فِي جِنْسَيْنِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ ..... ٤٤٤
- الشَّرْطُ السَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ السَّلَمِ: أَنْ يُسْلِمَ فِي الدِّمَةِ ..... ٤٤٥

- ٤٤٥ ... مَسْأَلَةٌ: إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى صُورَةٍ تُخَالِفُ ذَلِكَ الْعَقْدَ وَلَكِنَّهَا تَصِحُّ فِي وَجْهِ آخَرَ ...
- ٤٤٦ ..... الْمَسْأَلَةُ فِيهَا قَوْلَانِ فِي الْمَذْهَبِ
- ٤٤٦ ..... الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ..... إِذَا أَسْلَمَ فِي بُسْتَانٍ وَعَيْنٍ فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَكِنْ يَصِحُّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي بَسَاتِينِ
- ٤٤٦ ..... الْقَرْيَةِ عَامَّةً
- ..... يَجِبُ الْوَفَاءُ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَحَلُّ الْوَفَاءِ
- ٤٤٧ ..... يَصِحُّ الشَّرْطُ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ
- ..... إِذَا اشْتَرَطَهُ فِي مَكَانٍ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ فِي غَيْرِ مَكَانِ الْعَقْدِ
- ٤٤٧ ..... أَثَرُ الْعُرْفِ فِي مَكَانِ الْوَفَاءِ بِهِ
- ٤٤٨ ..... وَجُوبُ تَعْيِينِ مَكَانِ الْوَفَاءِ إِذَا كَانَ مَكَانٌ مِنْ بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ
- ٤٤٨ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ..... مَسْأَلَةٌ: لَوْ عَقَدَاهُ فِي بَلَدٍ ثُمَّ تَوَافَقَا فِي بَلَدٍ آخَرَ
- ٤٤٨ ..... لَوْ طَلَبَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَنْ يُوقِفَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ فَهَلْ يُلْزِمُهُ بِذَلِكَ؟
- ٤٤٩ ..... حُكْمُ بَيْعِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ..... رَأْيُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي حُكْمِ بَيْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ٤٤٩ ..... شُرُوطُ الْبَيْعِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ٤٥٠ ..... هِبَةُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ لِرَجُلٍ آخَرَ
- ٤٥٢ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ هِبَةِ الْمُسْلِمِ فِيهِ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ لآخَرَ
- ٤٥٣ ..... حُكْمُ حَوَالَةِ الْمُسْلِمِ
- ٤٥٣ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

- ٤٥٤ ..... إذا اعتاض المسلم عن المسلم فيه بنوع آخر
- ٤٥٥ ..... اختيار الشيخ رحمه الله الجواز بالشروط الثلاثة السابقة
- ٤٥٥ ..... حكم أخذ الرهن والكفيل
- ٤٥٥ ..... اختيار الشيخ رحمه الله جواز أخذ الرهن والكفيل والضمين به
- ٤٥٦ ..... باب القرض
- ٤٥٦ ..... أقسام العقود
- ٤٥٦ ..... تعريف القرض لغة وشرعا
- ٤٥٦ ..... حكمه
- ٤٥٨ ..... الولي على مال اليتيم هل يندب له أن يقرض ؟
- ٤٥٨ ..... ضابط ما يصح قرضه
- ..... المذهب عدم جواز قرض المنافع، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية الجواز، وصححه
- ٤٥٩ ..... الشيخ لوجهين
- ٤٦٠ ..... استثنى المؤلف رحمه الله بني آدم من القرض، واختاره الشيخ رحمه الله
- ٤٦٠ ..... جواز قرض الحيوان
- ٤٦٢ ..... التأجيل في القرض لا يصح على ما ذهب إليه المؤلف
- ..... اختيار الشيخ رحمه الله القول بالجواز وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
- ٤٦٢ ..... ووجه ذلك
- ٤٦٤ ..... اختيار الشيخ رحمه الله أنه لا يلزم المقرض قبوله
- ٤٦٥ ..... قوله: «وإن كانت مكسرة أو فلوسا فمنع السلطان المعاملة بها»
- ..... إذا منع السلطان المعاملة بالدرهم المجزأة أو الفلوس فهل له القيمة وقت القرض

- ٤٦٥ ..... أو وَقْتَ الْوَفَاءِ أو وَقْتَ التَّخْرِيمِ؟
- ٤٦٦ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ الْمُعْتَبَرَ الْقِيَمَةُ وَقْتَ الْمَنْعِ
- ٤٦٦ ..... هل الْمُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ وَقْتَ الْقَرْضِ أو وَقْتَ الْوَفَاءِ؟
- ٤٦٧ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ الْمُعْتَبَرَ الْقِيَمَةُ وَقْتَ الْقَرْضِ
- ٤٦٩ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي أَنْ الْمِثْلِيُّ يَكُونُ لَهُ مِثْلٌ أو مُقَارِبٌ وَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا
- ٤٧٠ ..... إِذَا أَعْسَرَ أو تَعَذَّرَ الْمِثْلُ عِنْدَ الْوَفَاءِ فَإِنَّهُ يَرُدُّ الْقِيَمَةَ
- ٤٧١ ..... كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا عَلَى الْمُقْرِضِ فَهُوَ حَرَامٌ
- ٤٧٢ ..... قَالَ الْعُلَمَاءُ: كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً بِشَرْطٍ فَهُوَ رِبَاً
- ٤٧٣ ..... تَصْنِيفُ الشَّيْخِ لِحَدِيثٍ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَاً»
- ٤٧٣ ..... وَلَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ
- ٤٧٣ ..... مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَرْطٌ لَا يَحْرُمُ
- ٤٧٣ ..... رَجُلٌ اسْتَقْرَضَ مِنْ شَخْصٍ دَرَاهِمَ فِي بَلَدِهِ وَاسْتَرْطَ الْمُقْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَفِّيَهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ
- ٤٧٤ ..... إِنْ أُعْطِيَ الْمُقْرِضُ الْمُقْرِضَ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ بِلا شَرْطٍ أو أَجَوَدَ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ
- ٤٧٤ ..... إِنْ أَعْطَاهُ هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ قَلِيلَةً أو كَثِيرَةً جَازَ
- ٤٧٤ ..... الْمَذْهَبُ أَنَّ الْأَجَوَدَ جَائِزٌ وَأَمَّا الْأَكْثَرُ فَلَا يَجُوزُ
- ٤٧٥ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ الْجَوَازَ بِشَرْطٍ إِلَّا يَكُونُ مَشْرُوطًا
- ٤٧٥ ..... الْفَوَائِدُ الْبَنَكِيَّةُ زِيَادَةُ مَشْرُوطَةٍ شَرْطًا عُزْفِيًّا وَالشَّرْطُ الْعُرْفِيُّ كَالشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ
- ٤٧٥ ..... مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: بَعْدَ الْوَفَاءِ

- مَسْأَلَةٌ: لو قال: أُعْطِيكَ قَرْضًا مِثْلَ أَلْفٍ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ، وقال: أنا لم أَشْتَرِطْ  
 مَالًا ..... ٤٧٥
- مَسْأَلَةٌ: لو قال: أَقْرِضُكَ مِثْلَ أَلْفٍ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ وَأُعْطِيكَ الْإِيجَارَ  
 كَامِلًا ..... ٤٧٦
- حُكْمُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُقْتَرِضِ إِلَى الْمُقْرِضِ قَبْلَ الْوَفَاءِ فِيمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ..... ٤٧٦
- قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُكَافَأَتَهُ أَوْ اخْتِسَابَهُ فِي دِينِهِ ..... ٤٧٧
- مَسْأَلَةٌ: هل تُحْسَبُ الضَّيْفَةُ فِي الدَّيْنِ؟ ..... ٤٧٧
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا حَصَلَ عِنْدَ الْمُقْتَرِضِ مُنَاسَبَةٌ فِدْعَا الْمُقْرِضِ ..... ٤٧٨
- إِذَا أَقْرِضَهُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ فِي بَلَدٍ وَطَالَبَهُ بِهَا فِي بَلَدٍ آخَرَ فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ إِذَا كَانَ مَعَهُ ..... ٤٨٠
- الْفَرْقُ بَيْنَ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ أَنَّ السَّلَمَ مِنْ بَابِ الْمُعَاوَضَاتِ وَالْقَرْضُ مِنْ بَابِ  
 الْإِحْسَانِ ..... ٤٨٠
- إِذَا كَانَ فِي بَلَدٍ يَخْتَلِفُ عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي أَقْرِضَهُ فِيهِ ..... ٤٨٠
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا طَالَِبَ الْمُقْرِضُ الْمُقْتَرِضَ بِمَالِهِ بِغَيْرِ بَلَدِ الْقَرْضِ ..... ٤٨٠
- إِذَا طَالَبَهُ بِبَلَدٍ آخَرَ وَكَانَ لِحِمْلِهِ مَوْثِقَةٌ فَلَا يَلْزَمُ الْمُقْتَرِضُ أَنْ يَدْفَعَ الْمِثْلَ ..... ٤٨٠
- تَصْوِيبُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ الْمُؤَلِّفِ: «إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَصَ» ..... ٤٨١
- بَابُ الرَّهْنِ ..... ٤٨٢
- تَعْرِيفُ الرَّهْنِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ..... ٤٨٢
- لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ عَيْنًا ..... ٤٨٢
- حُكْمُ رَهْنِ الْمَنَافِعِ ..... ٤٨٣
- حُكْمُ رَهْنِ الدَّيْنِ ..... ٤٨٣



- ٤٨٣ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ الرَّهْنِ لِلْمَنَافِعِ وَالِدَيْنِ .....  
قاعدةٌ مُهمَّةٌ: «أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْحِلُّ وَالصَّحَّةُ مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ  
٤٨٣ ..... عَلَى التَّخْرِيمِ وَالْفَسَادِ» .....  
٤٨٤ ..... عَقُودُ التَّوَثُّقَةِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ .....  
٤٨٥ ..... مَا الَّذِي يَصِحُّ الرَّهْنُ فِيهِ؟ الْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ .....  
٤٨٥ ..... الشَّرِيعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَصَالِحِ الْخَالِصَةِ أَوْ الرَّاحَةِ .....  
٤٨٥ ..... حُكْمُ الرَّهْنِ .....  
٤٨٦ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ مِنْ جَوَازِ الرَّهْنِ مُطْلَقًا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ .....  
٤٨٦ ..... قاعدةٌ: «كُلُّ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا يَجُوزُ رَهْنُهَا وَمَا لَا فَلَ» .....  
٤٨٦ ..... أَمْثَلَةٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ .....  
٤٨٧ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ رَهْنِ مَا فِي بَطْنِ الشَّاةِ .....  
٤٨٨ ..... الْمُكَاتَبَةُ مَطْلُوبَةٌ شَرْعًا .....  
٤٨٨ ..... الْمُكَاتَبُ وَالْمُدَبَّرُ يَصِحُّ رَهْنُهُ .....  
٤٨٨ ..... جَوَازُ الرَّهْنِ مَعَ الْحَقِّ وَبَعْدَ الْحَقِّ .....  
٤٨٩ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ الرَّهْنِ قَبْلَ الْحَقِّ .....  
٤٩٠ ..... لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ بَدِينٍ ثَابِتٍ عَلَى الرَّاهِنِ .....  
٤٩٠ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ صِحَّةَ الرَّهْنِ بِالِدَيْنِ غَيْرِ الثَّابِتِ .....  
٤٩١ ..... ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ عَدَمُ صِحَّةِ الرَّهْنِ بِالْعَيْنِ .....  
٤٩١ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ صِحَّةَ الرَّهْنِ بِالْأَعْيَانِ .....  
٤٩١ ..... الرَّهْنُ عَقْدٌ لَا زِمٌّ مِنْ وَجْهِهِ وَجَائِزٌ مِنْ وَجْهِهِ آخَرٌ .....  
٤٩١

- ٤٩٢ ..... مَسْأَلَةٌ: هل يُوجَرُ الْمُزْتَهِنُ؟
- ٤٩٢ ..... عَقْدُ الْبَيْعِ عَقْدٌ لَازِمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ
- ٤٩٢ ..... عَقْدُ الْوَكَالَةِ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ
- ٤٩٣ ..... الْعُقُودُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
- ٤٩٤ ..... رَهْنُ الْمَشَاعِ
- ٤٩٤ ..... قَوْلُهُ: «يَجُوزُ رَهْنُ الْمَبِيعِ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ عَلَى ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ» (مثال ذلك) .....
- ٤٩٥ ..... رَهْنُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ بَعْدَهُ
- ٤٩٥ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ الرَّهْنِ عَلَى الْبَائِعِ قَبْلَ قَبْضِهِ
- ٤٩٦ ..... قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ
- ٤٩٦ ..... رَهْنُ الثَّمَرَةِ وَالزَّرْعِ الْأَخْضَرِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا
- ٤٩٧ ..... مَسْأَلَةٌ: رَهْنُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ خُرُوجِهَا
- ٤٩٧ ..... عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى رَهْنِ الزَّرْعِ قَبْلَ خُرُوجِهِ
- ٤٩٨ ..... الْمُعَامَلَاتُ الْمَنْعُوعَةُ مَبْنَاهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: (الظُّلْمُ وَالْغَرَرُ وَالْمَيْسِرُ)
- ٤٩٨ ..... قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْحِلُّ
- ٤٩٩ ..... لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِضَ الْمُزْتَهِنُ الرَّهْنَ
- ٤٩٩ ..... الدَّلِيلُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
- ٥٠٠ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ٥٠٠ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ الرَّهْنَ يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ
- ٥٠١ ..... قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: وَاسْتِدَامَتُهُ شَرْطٌ
- ٥٠١ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٥٠٢ ..... تَصَرَّفُ الرَّاهِنِ أَوْ الْمُزْتَمِنِ فِي الْمَرْهُونِ
- ٥٠٢ ..... إِذَا أُذِنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ بِالتَّصَرُّفِ
- ٥٠٤ ..... إِذَا قَالَ الْمُزْتَمِنُ لِلرَّاهِنِ: أَجْرُهُ، فَأَيْنَ تَكُونُ الْأُجْرَةُ؟
- ٥٠٥ ..... أَخَذَ الْقِيَمَةَ مِنَ الرَّاهِنِ إِذَا أَعْتَقَ الْمَرْهُونَ دُونَ الثَّمَنِ
- ٥٠٥ ..... عَتَقَ الْمُزْتَمِنُ لَا يَصِحُّ وَلَا يَنْفُذُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَالِكًا لَهُ
- ٥٠٦ ..... بَيْعُ الرَّاهِنِ الْعَبْدَ الْمَرْهُونَ يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ
- ٥٠٦ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَحْرِيمَ عَتَقِ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ
- ٥٠٧ ..... النَّهَاءُ وَالْكَسْبُ وَأَرْشُ الْجِنَايَةِ يُلْحَقُ بِالرَّهْنِ
- ٥٠٩ ..... الْمَوْوَنَةُ وَالْكَفْنُ وَأُجْرَةُ الْمَخْزَنِ عَلَى الرَّاهِنِ
- ٥١٠ ..... الرَّهْنُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُزْتَمِنِ
- ٥١٠ ..... إِذَا تَلَفَ الرَّهْنُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنَ الْمُزْتَمِنِ
- ٥١١ ..... الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعَدِّيِّ وَالتَّفْرِيطِ
- ٥١٢ ..... مَا هَلَكَ مِنَ الْمَرْهُونِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ ... مِثَالُ ذَلِكَ
- ٥١٢ ..... مِثَالُ آخَرٍ
- ٥١٢ ..... إِذَا تَلَفَ بَعْضُ الْمَرْهُونِ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِكُلِّ الدَّيْنِ ... مِثَالُ ذَلِكَ
- ٥١٣ ..... قَوْلُهُ: «لَا يَنْفَكُ بَعْضُهُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ»
- ٥١٣ ..... جَوَازُ الزِّيَادَةِ فِي الرَّهْنِ وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي الدَّيْنِ فَلَا يَحْجُوزُ
- ٥١٤ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ جَوَازَ الزِّيَادَةِ بِالْدَّيْنِ
- ٥١٤ ..... مَعْنَى قَوْلِهِمْ: الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ
- ٥١٥ ..... إِذَا رَهَنَ عِنْدَ اثْنَيْنِ شَيْئًا ثُمَّ وَفَّى أَحَدَهُمَا

- ٥١٥ ..... إذا رَهَنَ اثْنَيْنِ شَيْئًا وَوَقَّى أَحَدَهُمَا
- ٥١٥ ..... إذا حَلَّ الدَّيْنُ وَاِمْتَنَعَ المَدِينُ - أي: الرَّاهِنُ - من وَفَائِهِ
- ٥١٦ ..... إذا لم يَأْذِنْ الرَّاهِنُ بِبَيْعِ الرَّهْنِ
- ٥١٧ ..... الحَاكِمُ لَا يَتَعَدَّى عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَتْ مُبَاشَرَتُهُمْ إِيَّاهَا بِأَنْفُسِهِمْ
- ٥١٧ ..... الدَّيْنُ مُتَعَلِّقٌ بِالذِّمَّةِ
- ٥١٧ ..... إذا كَانَ الرَّهْنُ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ
- ٥١٨ ..... فَضْلُ: الرَّهْنُ يَكُونُ بِيَدِ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ
- ٥١٨ ..... إذا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّهْنِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُعَيِّنُ مَنْ شَاءَ
- ٥١٩ ..... الْبَيْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْمَرْهُونُ بِنَقْدٍ آخَرَ
- ٥١٩ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَلْ يَبِيعُ بِفِتْنَةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ؟
- ٥٢٠ ..... إِذَا تَلَفَ الثَّمَنُ فِي يَدِ الْعَدْلِ
- ٥٢٠ ..... المَثَالُ الْأَوَّلُ
- ٥٢٠ ..... المَثَالُ الثَّانِي
- ٥٢٠ ..... تَنْبِيهُ لَطِيفٌ مِنَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَهَمِّ
- ٥٢٢ ..... إِذَا أَوْفَى الْعَدْلُ الْمُرْتَهِنَ بِدُونِ بَيِّنَةٍ وَلَا حُضُورِ الرَّاهِنِ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ
- ٥٢٢ ..... الْعَدْلُ يَقُومُ مَقَامَ الْوَكِيلِ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ
- ٥٢٣ ..... إعْطَاءُ الْفَاتُورَةِ يَكْفِي عَنِ الْإِشْهَادِ
- ٥٢٣ ..... إِذَا شَرَطَ الرَّاهِنُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ عَدَمَ الْبَيْعِ إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ
- ٥٢٤ ..... إِذَا قَالَ الرَّاهِنُ: إِذَا لَمْ آتِكَ بِالدَّيْنِ فِي وَقْتِهِ فَالْرَّهْنُ لَكَ لَمْ يَصَحَّ الشَّرْطُ
- ٥٢٤ ..... مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ»

- ٥٢٥ ..... فعلُ الجاهليَّةِ إذا رهنوا شيئاً وحلَّ الأجلُ
- ٥٢٥ ..... اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ صِحَّةَ الشَّرْطِ
- ٥٢٦ ..... فعلُ الإمامِ أحمدَ
- ٥٢٦ ..... المسألةُ فيها روايتانِ عن الإمامِ أحمدَ
- ٥٢٦ ..... إذا زادتْ أو نَقَصَتْ قيمةُ الرَّهْنِ عند حُلُولِ الدَّيْنِ
- ٥٢٧ ..... يُقْبَلُ قولُ الرَّاهِنِ في قَدْرِ الدَّيْنِ إذا لم يكنْ للمُرْتَهِنِ بَيِّنَةٌ
- ٥٢٨ ..... إذا كان الدَّيْنُ قَرِيباً مِنْ قيمةِ الرَّهْنِ أو بَعِيداً
- ٥٢٩ ..... تطبِيقُ قواعدِ الشَّريعةِ في تَقْدِيمِ الأقوى مِنَ الظَّاهِرِ
- ٥٢٩ ..... القولُ الثَّالثُ في هذه المسألةِ
- اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ قاعدة: متى ادَّعى أحدهما ما يُخالفُ الظَّاهِرَ مُخَالَفةً بَيِّنَةً فَإِنَّا
- ٥٣٠ ..... لا نَقْبَلُهُ
- ٥٣٠ ..... إذا قال المُرْتَهِنُ: رَهَنْتَنِي شَيْئَيْنِ وقال الرَّاهِنُ: بَلْ رَهَنْتَكَ شَيْئاً واحداً
- اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ القولُ الثَّانِي في هذه المسألةِ، وأنَّ القولَ قولُ مَنْ يَشْهَدُ له
- ٥٣١ ..... العُرفُ
- ٥٣١ ..... لو ادَّعى المُرْتَهِنُ أَنَّهُ رَدَّ الرَّهْنَ إلى الرَّاهِنِ
- ٥٣٢ ..... قاعدة: «إِنَّ مَنْ قَبَضَ شَيْئاً لِحِظِّ نَفْسِهِ كالمُسْتَعِيرِ لم يُقْبَلْ قولُهُ في الرَّدِّ»
- ٥٣٢ ..... وَإِنَّ مَنْ قَبَضَ شَيْئاً لِحِظِّ مَالِكِهِ قَبِلَ قولُهُ في الرَّدِّ
- ٥٣٢ ..... القولُ في مَنْ قَبَضَهُ لِحِظِّهَا جَمِيعاً
- ٥٣٣ ..... إذا رَهَنَهُ عَصِيراً في عَقْدِ شَرْطٍ فيه الرَّهْنُ ثم رَجَعَ وقال: إِنَّ العَصِيرَ كانَ حَمَراً.....
- ٥٣٣ ..... قولُ المؤلِّفِ: «وَكَوْنُهُ عَصِيراً لَا حَمَراً» يَحْتَاجُ إلى قَيِّدٍ

- ٥٣٣ ..... إذا رَهَنَ شَيْئًا وَادَّعى أَنَّهُ مِلْكٌ لِغَيْرِهِ
- ٥٣٤ ..... مَسْأَلَةٌ: إذا لَمْ يُوفَّ الرَّاهِنُ الدَّيْنَ فَهَلْ يُبَاعُ الرَّهْنُ الَّذِي هُوَ مِلْكٌ لِلغَيْرِ
- ٥٣٤ ..... قَوْلُهُ: «أَوْ أَنَّهُ جَنَى قَبْلَ عَلى نَفْسِهِ وَحُكِمَ بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ فَكِّهِ»
- ٥٣٥ ..... صورةُ المسألة
- ٥٣٥ ..... إذا صَدَقَ الْمُرتَهِنُ في دَعْوَةِ أَنَّهُ مِلْكٌ غَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ جَنَى
- ٥٣٦ ..... فصلٌ
- ٥٣٦ ..... ولِلْمُرتَهِنِ أَنْ يَرْكَبَ مَا يُرْكَبُ أَوْ يُحْلَبَ مَا يُحْلَبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ
- ٥٣٧ ..... معنى قولِ النبي ﷺ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا...» الحديث
- ٥٣٨ ..... الحِكْمَةُ مِنْ جَعْلِ المَرْكُوبِ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ والمَحْلُوبِ يُحْلَبُ بِنَفَقَتِهِ
- استِثْناءُ الشَّارِعِ لِلْمَرْكُوبِ والمَحْلُوبِ، وما سِوى ذلك فلا؛ لأنَّ الحاجةَ تَدْعُو إلى
- ٥٣٨ ..... ذلك
- ٥٣٨ ..... إِذْنُ الشَّارِعِ مُقَدَّمٌ عَلى كُلِّ إِذْنٍ
- ٥٣٩ ..... إذا أَنْفَقَ الْمُرتَهِنُ عَلى الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ
- ٥٤٠ ..... الحالُ الأولى: أَنْ يَكُونَ الرَّاهِنُ قَدْ أَذِنَ لَهُ بِالتَّعْمِيرِ
- ٥٤٠ ..... الحالُ الثَّانِيَةُ: أَلَّا يَأْذَنَ لَهُ بِالتَّعْمِيرِ وَيَتَعَذَّرَ اسْتِثْناءُهُ
- ٥٤٠ ..... الحالُ الثَّالِثَةُ: أَلَّا يَأْذَنَ لَهُ بِالتَّعْمِيرِ وَيُمْكِنُ اسْتِثْناءُهُ
- ٥٤٠ ..... مَسْأَلَةٌ: إذا قُدِّرَ أَنَّ الإِنْفَاقَ عَلَيْهِ وَقَعَ في حالٍ تَسْتَدْعِي الفُورِيَّةَ
- ٥٤١ ..... قَوْلُهُ: «وَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَعَ»
- ٥٤١ ..... إذا تَعَذَّرَ عَلى الْمُرتَهِنِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّاهِنَ فَالحَاكِمُ يَنْوِبُ مَنابَهُ
- ٥٤١ ..... اخْتِيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لا يَخْتِاجُ إلى إِذْنِ الحَاكِمِ

- ٥٤١ ..... الوَدِيعَةُ إِذَا اخْتَجَتْ إِلَى تَعْمِيرٍ وَتَعَدَّرَ الاسْتِئْذَانُ
- ٥٤٢ ..... الدَّوَابُّ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَتِهِ وَتَعَدَّرَ إِذْنُ صَاحِبِهَا
- ٥٤٣ ..... القاعدة: أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ أَمِينٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا اتَّخَمَنَ فِيهِ
- ٥٤٣ ..... إِذَا خَرِبَ الرَّهْنُ فَعَمَرُهُ بِلَا إِذْنِ صَاحِبِهِ
- ٥٤٤ ..... يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالْمَوَادِّ دُونَ أَجْرَةِ الْعَمَالِ
- ٥٤٤ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: يَرْجِعُ بِالْجَمِيعِ
- ٥٤٤ ..... الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: يَرْجِعُ بِمَا يَكْفِي لِتَوْثِيقِ دَيْنِهِ فَقَطْ
- ٥٤٤ ..... الْقَوْلُ الرَّابِعُ: إِذَا كَانَ لَوْ تَرَكَهُ تَدَاوَى بَقِيَّةُ الْبَيْتِ فَهَذَا يَرْجِعُ بِالْجَمِيعِ
- ٥٤٥ ..... بَابُ الضَّمَانِ
- ٥٤٥ ..... تَعْرِيفُ الضَّمَانِ لُغَةً وَشَرْعًا
- ٥٤٥ ..... شَرْحُ التَّعْرِيفِ
- ٥٤٦ ..... حُكْمُ الضَّمَانِ فِي الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَالضَّامِنِ
- ٥٤٧ ..... الضَّمَانُ مِنْ عُقُودِ التَّوْثِيقَاتِ
- ٥٤٧ ..... شُرُوطُ الضَّمَانِ
- ٥٤٧ ..... جَائِزُ التَّصَرُّفِ مَنْ جَمَعَ أَرْبَعَةَ أَوصَافٍ
- ٥٤٧ ..... الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِالْغَا
- ٥٤٧ ..... الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا
- ٥٤٨ ..... الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ حُرًّا
- ٥٤٨ ..... الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ رَشِيدًا
- ٥٤٨ ..... تَعْرِيفُ الْفُقَهَاءِ لِلرَّشِيدِ أَلَّا يَصْرِفَ الْمَالَ فِي مُحَرَّمَ

- ٥٤٨ ..... الْمَأْخُذُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ.
- ٥٤٩ ..... لِلدَّائِنِ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ أَوْ الْمَضْمُونِ عَنْهُ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ.
- ٥٤٩ ..... هَلْ يُشْتَرَطُ لَجَوَازِ مُطَالَبَةِ الضَّامِنِ أَنْ تَتَعَذَّرَ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ؟
- ٥٤٩ ..... الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَتَعَذَّرَ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْمَحَاكِمِ الْيَوْمِ.
- ٥٥٠ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يُطَالَبُ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَتْ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ.
- ٥٥٠ ..... وَهَذَا اخْتِيَارُ الشَّيْخِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَمَلُ النَّاسِ بِهَذَا الْقَوْلِ الْيَوْمَ.
- ٥٥٠ ..... إِذَا اشْتَرَطَ الضَّامِنُ الْأَيُّطَالِبَةُ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ.
- ٥٥١ ..... الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مُفْتَضَى الْعَقْدِ.
- ٥٥٢ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ صَحِيحٌ.
- ٥٥٢ ..... إِذَا التَزَمَ الضَّامِنُ بِالذَّيْنِ عَنِ الْمَيْتِ هَلْ تَبَرَأَ ذِمَّةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ.
- ٥٥٢ ..... مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي قَتَادَةَ: «الآن بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ».
- ٥٥٢ ..... إِذَا التَزَمَ الضَّامِنُ ذَيْنَ الْمَيْتِ التَّزَامًا كَامِلًا بِغَيْرِ نِيَّةِ الرُّجُوعِ فَإِنَّ ذِمَّةَ الْمَيْتِ تَبَرَأَ.
- ٥٥٣ ..... بِمَاذَا تَبَرَأَ ذِمَّةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ؟
- ٥٥٣ ..... قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «إِنْ بَرِئْتُ» أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ قَضَى الدَّيْنُ».
- ٥٥٣ ..... بِمَاذَا تَبَرَأَ ذِمَّةُ الضَّامِنِ؟
- ٥٥٤ ..... لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَنْهُ.
- ٥٥٤ ..... لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ الضَّامِنَ.
- ٥٥٤ ..... هَلْ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الدَّيْنِ الْمَضْمُونِ؟
- ٥٥٤ ..... رِضَا الضَّامِنِ.
- ٥٥٥ ..... جَمِيعُ الْعُقُودِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الرِّضَا إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ بِحَقِّ كَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَنَحْوِهِ.



- ٥٥٥ ..... لا يُشْتَرَطُ رضا المَضمونِ له والمَضمونِ عنه
- ٥٥٥ ..... ضَمَانُ المَجهولِ إذا آلَ إلى العلمِ جازَ
- ٥٥٦ ..... الدَّلِيلُ على صِحَّةِ المَجهولِ إذا آلَ إلى العلمِ
- ٥٥٦ ..... عَقْدُ التَّبَرُّعِ يُسامَحُ فيه ما لا يُسامَحُ في عَقْدِ المَعاوِضَةِ
- ٥٥٦ ..... معنى قولِ المُؤَلِّفِ: إذا آلَ إلى العلمِ
- ٥٥٦ ..... صِحَّةُ ضَمَانِ العواري
- ٥٥٧ ..... المذهبُ أنَّ العاريةَ مَضمونةٌ بكُلِّ حالٍ
- ٥٥٧ ..... القَوْلُ الثاني في المسألة: أنَّ العاريةَ لا تُضمَّنُ إِلَّا بالتَّعدِّي أو التَّفريطِ
- ٥٥٨ ..... اختيَارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ لا يَصِحُّ ضَمَانُ العاريةِ مُطلقاً
- ٥٥٨ ..... صِحَّةُ ضَمَانِ المَغْصوبِ
- ٥٥٨ ..... صِحَّةُ ضَمَانِ المَقْبُوضِ بِسَوْمٍ
- ٥٥٨ ..... صُورُ المَقْبُوضِ على وَجْهِ السَّوْمِ
- ٥٥٨ ..... الصُّورَةُ الأولى: أنْ يُساوِمَهُ وَيَقْطَعَ الثَّمَنَ
- ..... القَوْلُ الثاني في ضَمَانِ المَقْبُوضِ على وَجْهِ السَّوْمِ: أَنَّهُ لا يَضْمَنُ إِلَّا بالتَّعدِّي أو التَّفريطِ، وهذا اختيَارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٥٥٩ ..... الصُّورَةُ الثانيةُ: أنْ يُساوِمَهُ بدونَ قَطْعِ الثَّمَنِ
- ٥٦٠ ..... المذهبُ أنْ يَضْمَنَ
- ٥٦٠ ..... اختيَارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لا يَضْمَنُ إِلَّا إذا تَعَدَّى أو قَرَطَ
- ٥٦٠ ..... الصُّورَةُ الثالثةُ: أنْ يَقْبِضَهُ قَبْلَ أنْ يُساوِمَهُ
- ٥٦٠ ..... الخِلاصةُ في المَقْبُوضِ على وَجْهِ السَّوْمِ

- ٥٦٠ ..... الفرقُ بين التَّعَدِّي والتَّفْرِيطِ
- ٥٦٠ ..... ضَمَانُ عَهْدَةِ الْمَبِيعِ
- ٥٦١ ..... فوائدُ ضَمَانِ عَهْدَةِ الْمَبِيعِ
- ٥٦١ ..... لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْأَمَانَاتِ إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَوْ التَّفْرِيطِ
- ٥٦٢ ..... مَسْأَلَةٌ: لَوْ قَضَى الضَّامِنُ الدَّيْنَ فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ
- ٥٦٢ ..... حَالَاتُ رُجُوعِ الضَّامِنِ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ
- ٥٦٣ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ فِي حَالَتَيْنِ
- ..... قَوْلُ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ مَنْ أَدَّى عَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَاجِبًا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِنْ نَوَى الرُّجُوعَ وَلَوْ بغيرِ
- ٥٦٣ ..... إِذْنِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ بِمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةُ الْمَدِينِ
- ٥٦٣ ..... لَوْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ الزَّكَاةَ ثُمَّ أَجَازَهُ فَاَلْمَذْهَبُ: لَا يُجْزِئُ؛ لِعَدَمِ النِّيَّةِ حِينَ الدَّفْعِ
- ٥٦٣ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَوَازَ
- ٥٦٤ ..... فَضْلُ: الْكَفَالَةُ
- ٥٦٤ ..... تَعْرِيفُ الْكَفَالَةِ
- ٥٦٥ ..... الْفَرْقُ بَيْنَ الْكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ
- ٥٦٥ ..... اعْتِبَارُ الْعُرْفِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ
- ٥٦٥ ..... حُكْمُ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ
- ٥٦٦ ..... تَنْبِيهُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ شَكْوَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الدُّيُونِ
- ٥٦٦ ..... هَلِ الْأَعْيَانُ الَّتِي تُضْمَنُ هِيَ الَّتِي تُكْفَلُ؟
- ٥٦٦ ..... تَنْبِيهُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قُصُورِ عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ بِكُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ
- ٥٦٧ ..... الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ

- ٥٦٧ ..... اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ الْعَارِيَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ
- ٥٦٧ ..... الْحَقُوقُ الْوَاجِبَةُ لِلْغَيْرِ إِمَّا أَعْيَانٌ وَإِمَّا دُيُونٌ فِي الدِّمَمِ
- ٥٦٧ ..... قَوْلُهُ: «وَيَبْدَنَ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ»
- ٥٦٨ ..... لَا تَصِحُّ كِفَالَةُ بَدَنٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
- ٥٦٨ ..... اسْتَشْنَى الشَّيْخُ رَحْمَةُ اللَّهِ مَنْ لَهُ سُلْطَةٌ، مِثْلَ أَمِيرِ قَوْمٍ هَذَا الرَّجُلِ
- ٥٦٨ ..... الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ كِفَالَةُ بَدَنٍ مَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ
- قَاعِدَةٌ: أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ لَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِيفَاءَ مِنْهُ لَوْ تَغَيَّبَ الْمَكْفُولُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُكْفَلَ
- ٥٦٩ ..... اِعْتِبَارُ رِضَا الْكَفِيلِ لَا الْمَكْفُولِ
- ٥٧٠ ..... بِمَاذَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ؟
- ٥٧١ ..... إِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ بَرِيَ الْكَفِيلُ
- ٥٧١ ..... إِذَا تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمَكْفُولَةُ بِفِعْلِ اللَّهِ
- ٥٧١ ..... إِذَا سَلَّمَ الْمَكْفُولُ نَفْسَهُ بَرِيَ الْكَفِيلُ
- ٥٧٢ ..... إِذَا سَلَّمَ الْمَكْفُولُ نَفْسَهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجْلِ
- ٥٧٢ ..... إِنْ أَبْرَأَ الْمَكْفُولُ بَرِيَ الْكَفِيلُ
- ٥٧٣ ..... بَابُ الْحَوَالَةِ
- ٥٧٣ ..... تَعْرِيفُ الْحَوَالَةِ
- ٥٧٣ ..... حُكْمُهَا وَشُرُوطُهَا
- ٥٧٤ ..... الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُسْتَقَرًّا
- ٥٧٥ ..... لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ بِهِ

- الشَّرْطُ الثَّانِي: اتَّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ ..... ٥٧٦
- الأَمْرُ الأوَّلُ: الجِنْسُ ..... ٥٧٦
- الأَمْرُ الثَّانِي: الوَصْفُ ..... ٥٧٦
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ الوَصْفَ إِذَا قُصِدَ بِهِ الرَّدَاءَةُ وَالْجُودَةُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ..... ٥٧٦
- الأَمْرُ الثَّلَاثُ: الْوَقْتُ ..... ٥٧٦
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اتَّفَاقُهُمَا فِي الْوَقْتِ ..... ٥٧٧
- الأَمْرُ الرَّابِعُ: الْقَدْرُ ..... ٥٧٧
- التَّخْوِيلُ بِالزَّائِدِ عَلَى النَّاقِصِ لَا يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ ..... ٥٧٨
- التَّخْوِيلُ بِالنَّاقِصِ عَلَى الزَّائِدِ لَا بَأْسَ بِهِ ..... ٥٧٨
- الطَّرِيقُ الصَّحِيحُ لِتَخْوِيلِ الزَّائِدِ عَلَى النَّاقِصِ ..... ٥٧٨
- قَاعِدَةٌ: أَنَّ الْحَوَالَةَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِيفَاءِ، فَإِذَا انْقَلَبَتْ إِلَى مُعَاوَضَةٍ صَارَ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ شُرُوطِ الْبَيْعِ الْمَعْرُوفَةِ ..... ٥٧٨
- قَاعِدَةٌ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ ..... ٥٧٨
- إِذَا صَحَّتِ الْحَوَالَةُ نَقَلَتِ الْحَقُّ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ..... ٥٧٨
- شَرْطَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا فِي كُلِّ عَقْدٍ فِي الْبُيُوعِ وَالْأَوْقَافِ وَالرُّهُونِ وَالْهَبَاتِ وَالْإِثْكَةِ وَغَيْرِهَا ..... ٥٧٩
- لَوْ أَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ أَعْسَرَ فَهَلْ يَرْجِعُ الْمُحَالُ عَلَى الْمُحِيلِ؟ ..... ٥٧٩
- الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْحَوَالَةِ: رِضَا الْمُحِيلِ ..... ٥٧٩
- إِذَا امْتَنَعَ الْمُحِيلُ عَنِ الْحَوَالَةِ ..... ٥٨٠
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ رِضَا الْمُحِيلِ ..... ٥٨٠

- الأقسامُ ثلاثةٌ باعتبارِ الرِّضا للمُحيلِ والمُختالِ والمحالِ عليه ..... ٥٨١
- المليءُ عند العلماء: هو القادرُ على الوفاءِ بقوله وماله وبدنه ..... ٥٨١
- الذي لا يُمكنُ إحصاءُهُ إلى مجلسِ الحُكمِ الأبِّ والسُّلطان ..... ٥٨١
- المشهورُ من مذهبِ الإمامِ أحمدَ التَّفصيلُ في رِضا المُختال ..... ٥٨٢
- اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لا بُدَّ من رِضا المُختالِ، سواءً كان على مليءٍ أم على غير مليءٍ، وهو قولُ الجمهور ..... ٥٨٢
- إذا أحالَهُ على مُفلسٍ فله ثلاثُ حالاتٍ ..... ٥٨٣
- الحالُ الأولى: ألا يَكُونُ المُحالُ رَضِيَ ..... ٥٨٣
- الحالُ الثانيةُ: أن يَعْلَمَ أَنَّهُ مُفلسٌ وَيَرْضَى بذلك ..... ٥٨٤
- الحالُ الثالثةُ: أن يَرْضَى وهو لا يَعْلَمُ بحالَتِهِ ثم تَبَيَّنَ له أَنَّهُ مُفلسٌ ..... ٥٨٤
- اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ التَّفصيلُ في الحالِ الثالثة ..... ٥٨٤
- الصُّورةُ الأولى: إذا أحالَ المُشتري البائعَ على مَدِينٍ له ثم تَبَيَّنَ أَنَّ البَيْعَ باطلٌ فهنا تَبْطُلُ الحَوَالَةُ ..... ٥٨٥
- إذا أحالَ المُشتري البائعَ على مَدِينٍ له ثم فُسِّخَ البَيْعُ لِعَيْبٍ فالحوالةُ لا تَبْطُلُ ..... ٥٨٦
- الصُّورةُ الأولى: إذا أُحيلَ بَشَمَنِ البَيْعِ على شَخْصٍ ..... ٥٨٦
- بَابُ الصُّلْحِ ..... ٥٨٩
- تَعْرِيفُ الصُّلْحِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ..... ٥٨٩
- حَثُّ الشَّارِعِ على الصُّلْحِ ..... ٥٨٩
- الصُّلْحُ مُتَمَتِّعٌ في حالةٍ واحدةٍ ..... ٥٨٩
- المرادُ بالصُّلْحِ في هذا البابِ الصُّلْحُ في الأموال ..... ٥٩٠

- ٥٩٠ ..... أنواع الصُّلحِ
- ٥٩٠ ..... الأوَّل: الصُّلحُ على إقرارٍ
- ٥٩١ ..... من الأساليبِ البلاغيَّةِ اللَّفِّ والنَّشْرِ
- ٥٩١ ..... النَّوعُ الأوَّل: لَفٌّ ونَشْرٌ مُرَتَّبٌ
- ٥٩١ ..... النَّوعُ الثَّاني: لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مُرَتَّبٍ
- ٥٩١ ..... إذا أَسْقَطَ أو وَهَبَ البعضَ وتركَ الباقيَ صَحَّ ولو وَقَعَ بلفظِ الصُّلحِ لم يَصِحَّ .....
- ٥٩١ ..... وَجْهٌ إدخالُ الفقهاءِ هذه المسألةَ في بابِ الصُّلحِ
- ٥٩١ ..... القولُ الثَّاني: أَنَّهُ يَصِحُّ بلفظِ الصُّلحِ؛ لأنَّ المقصودَ المعنى
- ٥٩٢ ..... اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لو وَقَعَ بلفظِ الصُّلحِ جازَ ولكنْ بشرطِ
- ٥٩٢ ..... إذا كان الدَّيْنُ أو العَيْنُ ثابتًا وشرطًا إسقاطَ بَعْضِهِ
- ٥٩٢ ..... الفَرْقُ بين مَنْ يَصِحُّ نَصْدُقُهُ وَمَنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ
- ٥٩٢ ..... يُشْتَرَطُ أن يَكُونَ الإسقاطُ أو الهبةُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ
- ٥٩٣ ..... يُشْتَرَطُ في الإسقاطِ ألا يَقَعَ بلفظِ الصُّلحِ ... مثاله
- ٥٩٣ ..... شَرَطُ الإسقاطِ في الدَّيْنِ والهبةِ في العَيْنِ
- ٥٩٤ ..... إذا وَضَعَ بعضُ الحالِّ وأَجَلَ الباقيَ
- ٥٩٤ ..... قاعدةٌ عند الفقهاءِ: إنَّ الحالَّ لا يُمكنُ أن يَتَأَجَّلَ ولا يَقْبَلَ التَّأجيلُ
- اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ وهو اختيارُ سَيِّخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّ الحالَّ يَتَأَجَّلُ
- ٥٩٥ ..... بالتَّأجيلِ
- ٥٩٥ ..... إنَّ صالِحَ عن المؤجَّلِ بِيَعُضِهِ حالًّا فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ
- ٥٩٥ ..... مثاله

- اختيار الشيخ رحمه الله أنه جائز، وهو اختيار الشيخ ابن سَعْدِي ..... ٥٩٦
- إذا أعطاه حقه كاملاً حالاً عن المؤجل فهل يُجبره أو لا؟ ..... ٥٩٦
- المذهب: لا يُجبره ..... ٥٩٦
- اختيار الشيخ رحمه الله أنه يُجبره ما لم يكن عليه ضرر ..... ٥٩٧
- مثاله ..... ٥٩٧
- إذا صالح عن الحال بزائد عليه مؤجل فإنه لا يصح ..... ٥٩٧
- مثال ذلك ..... ٥٩٧
- إذا أقر الشخص ببيت وصالحه على أن يسكنه أو أن يبنى له فَوْقَ عُرْفَةٍ ..... ٥٩٨
- إذا صالح مكلفاً؛ ليقر له بالعبودية ..... ٥٩٩
- إذا صالح امرأة؛ لتقر له بالزوجة بعوض أو بغير عوض لم يصح ..... ٦٠٠
- مسألة: لو كانت المرأة زوجة حقيقية وأنكرت أنها زوجته ..... ٦٠٠
- قوله: «وإن بذلأهما له صلحاً عن دعواه صح» ..... ٦٠٠
- مثال ذلك ..... ٦٠١
- إذا قال: أقر بدين وأعطيك منه كذا صح الإقرار لا الصلح ..... ٦٠١
- اختيار الشيخ رحمه الله التفصيل ..... ٦٠١
- فصل ..... ٦٠٢
- هذا الفصل فيه الصلح على إنكار، وفيه بيان حقوق الجيران بعضها على بعض ..... ٦٠٢
- من ادعى عليه بدين أو عين فسكت أو أنكر ..... ٦٠٢
- المصالحه في هذه المسألة حقيقتها بيع للمدعي ..... ٦٠٣
- رد المعيب وفسخ الصلح والشفعة ..... ٦٠٤

- قَوْلُهُ: «وَلِلْآخِرِ إِبْرَاءٌ فَلَا رَدَّ وَلَا شُفْعَةٌ» ..... ٦٠٤
- إِذَا كَذَبَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ..... ٦٠٥
- مِثَالُ ذَلِكَ ..... ٦٠٦
- الْمُصَالِحَةُ بِأَخْذِ عَوَضٍ عَنْ حَدِّ السَّرِقَةِ ..... ٦٠٦
- حُكْمُ الْمُصَالِحَةِ عَنِ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ ..... ٦٠٧
- حُكْمُ الْمُصَالِحَةِ بِعَوَضٍ عَنْ حَدِّ الْقَذْفِ ..... ٦٠٧
- الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ..... ٦٠٨
- الْقَوْلُ الثَّانِي ..... ٦٠٨
- حُكْمُ الْمُصَالِحَةِ بِأَخْذِ الْعَوَضِ عَنْ حَقِّ الشُّفْعَةِ ..... ٦٠٨
- الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ..... ٦٠٨
- الْقَوْلُ الثَّانِي ..... ٦٠٩
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ..... ٦٠٩
- لَوْ صَالَحَ عَلَى تَرْكِ شَهَادَةٍ أَوْ إِسْقَاطِ شُفْعَةٍ أَوْ حَدٍّ ..... ٦٠٩
- لَوْ صَالَحَ إِنْسَانًا يَشْهَدُ لَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ؟ ..... ٦٠٩
- سَبَبُ ذِكْرِ الْفُقَهَاءِ حُقُوقَ الْجَارِ فِي هَذَا الْبَابِ ..... ٦١٠
- حُقُوقُ الْجَوَارِ ..... ٦١٠
- الْأَشْيَاءُ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُكْفَّ عَنِ الْجَارِ، أَغْصَانُ الشَّجَرِ ..... ٦١٢
- إِذَا تَصَالَحَا عَلَى أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ فِي هَذَا الْجُزْءِ الْمُتَمَتِّدِ بَيْنَهُمَا ..... ٦١٢
- حُكْمُ الْعُرُوقِ الْمُتَمَتِّدَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ إِلَى أَرْضِ الْجَارِ ..... ٦١٢
- كَيْفِيَّةُ التَّصَرُّفِ مَعَ الْأَغْصَانِ الْمُتَمَتِّدَةِ إِلَى الْجَارِ ..... ٦١٢



- لو قال صاحبُ الشَّجَرَةِ لصاحبِ الأرضِ: أنا أَصالحُكَ على أنْ أَذْفَعَ لك كُلَّ شَهْرٍ  
 كذا وكذا فهل تَصِحُّ الأجرَةُ ..... ٦١٤
- فتح الأبوابِ في الطَّرِيقِ للاستِطْراقِ (النَّوْعُ الأوَّلُ مِنَ الدُّرُوبِ: الدَّرَبُ النَّافِذُ) ... ٦١٥
- عَدَمُ جَوَازِ إخراجِ الرُّوشَنِ والسَّباطِ والدَّكَّةِ والميزابِ في الدُّرُوبِ النَّافِذَةِ ..... ٦١٦
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ..... ٦١٦
- إخراجُ عَتَبَةِ البَيْتِ في الشَّارِعِ ..... ٦١٧
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ..... ٦١٧
- حكمُ الميزابِ الذي يُصَبُّ منه الماءُ في السُّطُوحِ ..... ٦١٧
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ..... ٦١٨
- حكمُ إخراجِ الرُّوشَنِ والسَّباطِ والدَّكَّةِ والميزابِ في مِلْكِ الجارِ ..... ٦١٩
- النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الدُّرُوبِ: المُشْتَرَكُ ..... ٦١٩
- هل لصاحبِ الدَّارِ أنْ يَفْتَحَ بابًا للهواءِ في الطَّرِيقِ المُشْتَرَكِ؟ ..... ٦٢٠
- حُكْمُ وَضْعِ الحَشَبِ على حائِطِ جاره ..... ٦٢١
- شُرُوطُ وَضْعِ الحَشَبِ على جِدَارِ الجارِ ..... ٦٢١
- إذا لم يُمكنِ التَّنْقِيفُ إلَّا بَوَضْعِ الحَشَبِ على جِدَارِ الجارِ ..... ٦٢١
- معنى قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟! وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ» ..... ٦٢٣
- قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهِ لَأَجْرِيئُهُ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ» ..... ٦٢٣
- لو قال لجارِهِ: أَعْطِنِي نِصْفَ تَكَالِيفِ جِدَارِ بَيْتِي ..... ٦٢٤
- وَضْعُ الحَشَبِ على جِدَارِ المَسْجِدِ أو غَيْرِهِ ..... ٦٢٤
- هل للجارِ أنْ يُعْلِيَ بِناءَهُ على جاره؟ ..... ٦٢٥

- ٦٢٥ ..... إذا تَهَدَّم جِدَارُهُمَا فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ أَنْ يَعْمُرَهُ؟
- ٦٢٦ ..... إذا خَافَ أَنْ يَسْقُطَ الْجِدَارُ وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ أَنْ يَعْمُرَهُ
- ٦٢٧ ..... إذا خَرِبَتِ السَّاقِيَةُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَهُمَا
- ٦٢٧ ..... إذا طَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ أَنْ يُوسِّعَ النَّهْرَ؟
- ٦٢٧ ..... إذا أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُوسِّعَ مَدْخَلَ الْمَاءِ
- ٦٢٨ ..... إذا قَالَ الْجَارُ: أَنَا أَقُومُ بِالنَّفَقَةِ وَأَبِي
- ٦٢٨ ..... إذا خَرِبَ الدُّوْلَابُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا
- ٦٢٨ ..... إذا خَرِبَتِ الْقَنَاةُ الَّتِي لَهُمْ
- ٦٢٨ ..... خلاصة ما يُجْبَرُ عَلَيْهِ الْجَارُ الْمُتَمَتِّعُ
- قَوْلُ صَاحِبِ الرَّوْضِ: «وَمَنْ لَهُ عُلُوٌّ لَمْ يَلْزِمْهُ عِمَارَةُ سُفْلِهِ إِذَا انْهَدَمَ بَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِ مَالِكُهُ»
- ٦٢٨ ..... قَوْلُ صَاحِبِ الرَّوْضِ: «وَيَلْزِمُ الْأَعْلَى سُتْرَةٌ تَمْنَعُ مُشَارَفَةَ الْأَسْفَلِ»
- ٦٢٩ ..... بَابُ الْحَجَرِ
- ٦٣١ ..... تعريفُ الْحَجَرِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا
- ٦٣١ ..... أَقْسَامُهُ
- ٦٣١ ..... أَقْسَامُ الْمَدِينِ
- القِسْمُ الْأَوَّلُ: مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وِفَاءِ شَيْءٍ مِنْ دِينِهِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ، وَحَرَّمَ حَبْسُهُ
- ٦٣١ ..... القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ مَالُهُ قَدْرُ دِينِهِ لَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ بِالْوَفَاءِ
- ٦٣٣ ..... إذا طَالَبَ صَاحِبُ الدِّينِ أَنْ يُحْبَسَ حُبْسَ
- ٦٣٤ .....

- ٦٣٤ ..... العُقوبةُ الْمُطْلَقَةُ تُرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي
- ٦٣٥ ..... لِصَاحِبِ الدِّينِ أَنْ يُبْرِئَهُ فِي الْحَبْسِ
- ٦٣٥ ..... حُكْمُ الْجُلْدِ
- ٦٣٥ ..... عِدَّةُ الْجُلْدَاتِ التَّعْزِيرِيَّةِ
- ٦٣٥ ..... ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الْمَدِينَ لَا يُبَاعُ مَالُهُ
- ٦٣٦ ..... لَوْ تَوَلَّى الْحَاكِمُ مُبَاشَرَةَ الْوَفَاءِ مِمَّا عِنْدَهُ
- ٦٣٦ ..... الْمُرَادُ بِالْحَاكِمِ فِي قَوْلِهِ: «بَاعَهُ الْحَاكِمُ»
- ٦٣٦ ..... مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ النَّاسُ وَالْمَالِكُ لَمْ يَرْضَ؟
- ٦٣٦ ..... شِرَاءُ مَا تَأْخُذُهُ الْحُكُومَةُ تَعْزِيرًا
- ٦٣٦ ..... إِنْ كَانَ الْمَالُ مِنْ جِنْسِ الدِّينِ فَلَا حَاجَةَ لِلْبَيْعِ
- ٦٣٧ ..... الْمَدِينُ لَا يُطَالَبُ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ
- ٦٣٧ ..... الْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ مَالُهُ لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ حَالًا وَجَبَ الْحَجْرُ
- ٦٣٨ ..... إِذَا طَالَبَ الْغُرْمَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ بِالْحَجْرِ
- ٦٣٩ ..... فَائِدَةُ إِظْهَارِ وَإِعْلَانِ الْحَجْرِ
- ٦٣٩ ..... الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى الْحَجْرِ
- ٦٣٩ ..... الْأَوَّلُ: لَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ
- ٦٤٠ ..... لَوْ اشْتَرَى الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ
- ٦٤٠ ..... تَصَرَّفُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ قَبْلَ وَبَعْدَ الْحَجْرِ
- ٦٤١ ..... الْمَذْهَبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ٦٤١ ..... اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَتَضْحِيحُ الشَّيْخِ لَهُ

- ٦٤١ ..... قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَدِينِ الَّذِي يَتَصَدَّقُ
- ٦٤١ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَدَمَ جَوَازِ تَصَدُّقِ الْمَدِينِ حَتَّى لَوْ كَانَ قَلِيلًا
- ٦٤١ ..... حُكْمُ اعْتِمَارِ الْمَدِينِ
- ٦٤٢ ..... تَحْذِيرُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ مَنْ يَسْتَهِنُ بِالْمَدِينِ
- ٦٤٣ ..... خُلَاصَةُ مَا سَبَقَ
- ٦٤٣ ..... إِقْرَارُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَى بَشْيءٍ مِنْ مَالِهِ
- ٦٤٣ ..... الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ
- ٦٤٣ ..... إِذَا اشْتَرَى أَوْ أَفْرَضَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَجْرِ فِي الذِّمَّةِ
- ٦٤٣ ..... مِثَالُهُ
- ٦٤٥ ..... تَصَرُّفُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ
- ٦٤٦ ..... الثَّانِي: إِقْرَارُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ
- ٦٤٦ ..... إِذَا أَقَرَّ بِجِنَايَةٍ تَوْجِبُ مَالًا
- ٦٤٨ ..... الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى الْحَجْرِ
- ٦٤٨ ..... الْحُكْمُ الثَّلَاثُ: بَيْعُ الْحَاكِمِ مَالَهُ
- ٦٤٨ ..... التَّقْسِيمُ بِقَدْرِ دِيُونِ الْغُرْمَاءِ
- ٦٤٩ ..... إِذَا أَفْلَسَ الْمَدِينُ أَوْ مَاتَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَيْنُهُ وَيَبْقَى مُؤَجَّلًا
- ٦٤٩ ..... قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ: إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ مَلِيءٍ
- ٦٥٠ ..... تَعْرِيفُ الْمَلِيءِ
- ٦٥١ ..... هَلْ يَحِلُّ الدَّيْنُ بِكَامِلِهِ؟
- ٦٥١ ..... الْخُلَاصَةُ

- ٦٥٢ ..... إذا ظَهَرَ غَرِيمٌ بعد القِسْمَةِ
- ٦٥٢ ..... مثَالُهُ
- ٦٥٣ ..... الْحَجَرُ لَا يَفْكُهُ إِلَّا الْحَاكِمُ
- ٦٥٣ ..... فَصْلٌ
- ٦٥٣ ..... الْقِسْمُ الثَّانِي من أَقْسَامِ الْمَحْجُورِ: السَّفِيهُ وَالصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ
- ٦٥٤ ..... الْحِكْمَةُ مِنَ الْحَجْرِ عَلَيْهِم
- ٦٥٤ ..... تَصَرَّفُ السَّفِيهِ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا
- ٦٥٤ ..... قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ: «وَمَنْ أَعْطَاهُمْ»
- ٦٥٥ ..... جِنَايَةُ الصَّغِيرِ وَالسَّفِيهِ وَالْمَجْنُونِ
- ٦٥٧ ..... ضَمَانُ مَالٍ مَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ
- ٦٥٨ ..... الْأَشْيَاءُ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْبُلُوغُ
- ٦٥٨ ..... الْأَوَّلُ: إِذَا تَمَّ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً
- ٦٦٠ ..... الثَّانِي: أَنْ يَنْبَتَ حَوْلَ قُبُلِهِ شَعَرٌ خَشِنٌ
- ٦٦١ ..... الثَّالِثُ: الْإِنْزَالُ
- ٦٦١ ..... معنى الرُّشْدِ
- ٦٦١ ..... متى يزول الحجرُ؟
- ٦٦٢ ..... الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ
- ٦٦٣ ..... بُلُوغُ الْجَارِيَةِ
- ٦٦٣ ..... إِذَا حَمَلَتِ الْجَارِيَةُ
- ٦٦٤ ..... انْفِكَاكُ الْحَجَرِ

- ٦٦٤ ..... الصَّلَاحُ الْمُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْبَابِ
- ٦٦٥ ..... ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ إِذَا بَدَلَ مَالَهُ فِي حَرَامٍ فَإِنَّهُ يُحْجَرُ عَلَيْهِ
- ٦٦٥ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٦٦٦ ..... تَعْرِيفُ السَّفِيهِ
- ٦٦٦ ..... الْاِخْتِيَارُ يَكُونُ قَبْلَ الْبُلُوغِ
- ٦٦٦ ..... قَوْلُهُ: «بِمَا يَلِيقُ»
- ٦٦٧ ..... لِمَنْ تَكُونُ الْوِلَايَةُ؟
- ٦٦٧ ..... الْجَدُّ لَيْسَ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ
- ٦٦٨ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ
- ٦٦٨ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٦٦٨ ..... الْوَلِيُّ لَا يَتَصَرَّفُ لغيرِهِ إِلَّا بِالْأَحْسَنِ، وَهَذَا شَامِلٌ لِلْوِلَايَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ
- ٦٦٩ ..... أَقْسَامُ تَصَرُّفِ الْوَلِيِّ، وَالْأَمْثَلُ عَلَى ذَلِكَ
- ٦٧٠ ..... التَّبَرُّعُ وَالصَّدَقَةُ بِمَالِ الصَّغِيرِ
- ٦٧٠ ..... شِرَاءُ ثَوْبٍ جَدِيدٍ لِلصَّغِيرِ فِي الْعِيدِ
- ٦٧٠ ..... شِرَاءُ الْأُضْحِيَّةِ
- ٦٧٠ ..... اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
- ٦٧١ ..... الْأَتَّجَارُ بِمَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ
- ٦٧١ ..... الْمُضَارَبَةُ بِمَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ
- ٦٧١ ..... الْمُضَارَبَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ
- ٦٧٢ ..... مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ لِلوَكِيلِ أَنْ يَفْرِضَ لِنَفْسِهِ أَجْرَةً عَلَى النَّظَرِ فِي مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ؟

- ٦٧٣ ..... الْقَدْرُ الَّذِي يَأْكُلُهُ الْوَلِيُّ مِنْ مَالِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ.
- ٦٧٥ ..... قَوْلُهُ: «وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ وَالْحَاكِمِ».
- ٦٧٥ ..... فِيهِ مَسَائِلُ.
- ٦٧٥ ..... أَوَّلًا: الْأُمُورُ الَّتِي يُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الْوَلِيِّ وَالْحَاكِمِ.
- ٦٧٦ ..... أَوَّلًا: فِي التَّفَقُّعِ.
- ٦٧٦ ..... ثَانِيًا وَثَالِثًا: الضَّرُورَةُ وَالْعِبْطَةُ.
- ٦٧٧ ..... رَابِعًا: التَّلَفُ.
- ٦٧٧ ..... خَامِسًا: دَفْعُ الْمَالِ.
- ٦٧٨ ..... قَبُولُ قَوْلِ الْوَلِيِّ فِي دَفْعِ الْمَالِ بِلَا بَيِّنَةٍ.
- ٦٧٨ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الْوَلِيَّ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.
- ٦٧٩ ..... كُلُّ مَنْ رَجَحَ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ.
- ٦٧٩ ..... الْعُلَمَاءُ يَسْلُكُونَ مَسْلَكَ الْوَسْطِ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ عَلَى قَوْلَيْنِ.
- ٦٨٠ ..... إِذَا اسْتَدَانَ الْعَبْدُ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.
- ٦٨٢ ..... إِذَا اسْتَوْدَعَ أَوْ جَنَى أَوْ أَتْلَفَ الْعَبْدُ فَإِنَّ سَيِّدَهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ.
- ٦٨٤ ..... بَابُ الْوَكَالَةِ.
- ٦٨٤ ..... تَعْرِيفُ الْوَكَالَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
- ٦٨٤ ..... حُكْمُهَا التَّكْلِيفِيُّ.
- ٦٨٦ ..... حُكْمُهَا الْوَضْعِيُّ.
- ٦٨٦ ..... الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ.
- ٦٨٦ ..... هَلْ يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ بِالْفِعْلِ؟ وَهَلْ يَصِحُّ بِالْكِتَابَةِ؟

- ٦٨٦ ..... ظاهر كلام المؤلف أنها لا تصح بالفعل
- ٦٨٧ ..... اختيار الشيخ رحمه الله
- ٦٨٧ ..... يصح قبول الوكالة على الفور والتراخي
- قاعدة العقود: أن العقود كلها تصح بكل قول أو فعل يدل عليه، ليست مطردة
- ٦٨٨ ..... عند الفقهاء
- ٦٨٨ ..... الاستثناء في هذه القاعدة
- ٦٨٨ ..... كل من له التصرف في شيء فله أن يوكل وله أن يتوكل
- ٦٨٩ ..... مثال ذلك
- ٦٨٩ ..... مفهومه
- ٦٨٩ ..... الاستثناء في ذلك
- ٦٩٠ ..... التوكيل في حقوق الأدميين ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
- ٦٩٠ ..... القسم الأول: قسم يصح التوكيل فيه مطلقاً
- ٦٩٠ ..... التوكيل في فسخ العقود
- ٦٩١ ..... التوكيل في العتق والطلاق
- ٦٩٢ ..... التوكيل في الرجعة وتملك المباحات
- ٦٩٣ ..... القسم الثاني: في حكم التوكيل في تمليك المباحات
- ٦٩٣ ..... قوله: «والحشيش ونحوه»
- ٦٩٤ ..... التوكيل في الظهار واللعان والأيمان
- ٦٩٥ ..... لعان الزوج لزوجته له ثلاث حالات
- ٦٩٥ ..... اختيار الشيخ رحمه الله فيما إذا لاعن الزوج ثم نكحت الزوجة



٦٩٦	.....الْوَكَالَةُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
٦٩٦	.....قِسْمٌ يَدْخُلُهُ التَّوَكُّيلُ
٦٩٦	.....قِسْمٌ لَا يَدْخُلُهُ التَّوَكُّيلُ
٦٩٦	.....قِسْمٌ فِيهِ تَفْصِيلٌ
٦٩٧	.....القِسْمُ الثَّلَاثُ: مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يَصِحُّ فِيهَا التَّوَكُّيلُ عَلَى التَّفْصِيلِ
٦٩٨	.....أَوَّلًا: الْوَكَالَةُ فِي الصَّلَاةِ
٦٩٨	.....ثَانِيًا: الْوَكَالَةُ فِي الزَّكَاةِ
٦٩٩	.....الْوَكَالَةُ فِي الزَّكَاةِ لَهَا صَوْرَتَانِ
٦٩٩	.....الصُّورَةُ الْأُولَى
٦٩٩	.....الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ
٧٠٠	.....ثَالِثًا: الْوَكَالَةُ فِي الصَّوْمِ
٧٠٠	.....قَضَاءُ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيِّتِ
٧٠١	.....الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْمَسْأَلَةِ
٧٠٢	.....الْقَوْلُ الثَّانِي
٧٠٢	.....الْقَوْلُ الثَّلَاثُ
٧٠٢	.....اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
٧٠٢	.....إِذَا أَمَكَّنَ الْإِنْسَانَ الصَّوْمُ وَلَكِنَّهُ قَرَّطَ ثُمَّ مَاتَ
٧٠٣	.....رَابِعًا: الْوَكَالَةُ فِي الْحَجِّ
٧٠٣	.....الْحَجُّ وَرَدَتْ فِيهِ النِّيَابَةُ عَنْ صِنْفَيْنِ مِنَ النَّاسِ
٧٠٣	.....الْأَوَّلُ

- الثاني..... ٧٠٣
- أقوال العلماء في التوكيل في حج النافلة..... ٧٠٤
- أقرب الأقوال في هذه المسألة..... ٧٠٥
- خامساً: الوكالة في الشهادتين..... ٧٠٦
- قاعدة: أن الأصل في العبادات منع التوكيل فيها..... ٧٠٦
- الوكالة في إثبات الحدود واستيفائها..... ٧٠٧
- أنواع الحدود..... ٧٠٧
- أولاً: حد الزنا..... ٧٠٧
- ثانياً: حد القذف..... ٧٠٧
- ثالثاً: حد السرقة..... ٧٠٧
- رابعاً: حد الحراية..... ٧٠٨
- هل «أو» في آية الحراية للتنبوع أو للتخير..... ٧٠٨
- معنى النفي من الأرض..... ٧٠٨
- اختيار الشيخ رحمه الله أن النفي يرجع إلى اجتهد القاضي..... ٧٠٨
- اختلاف العلماء في شرب الخمر هل هو حد أم تعزير؟..... ٧٠٩
- اجتهاد الصحابة في جلد شارب الخمر..... ٧٠٩
- لو كثر شرب الخمر في الناس فلولي الأمر أن يزيد على ثمانين..... ٧١٠
- اختيار الشيخ رحمه الله أن الردة ليست في الحدود..... ٧١٠
- سأب الرسول ﷺ يُقتل ولو تاب..... ٧١١
- من الذي يملك تنفيذ الحدود؟..... ٧١١

- ٧١٢ ..... قِصَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي زَنَا بِهَا أَجِيرٌ عِنْدَ زَوْجِهَا
- ٧١٣ ..... لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوكَّلَ فِيهَا وَكَّلَ فِيهِ
- ٧١٤ ..... الْأَحْوَالُ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ فِيهَا الْوَكِيلُ
- ٧١٤ ..... الْحَالُ الْأَوَّلَى
- ٧١٤ ..... الْحَالُ الثَّانِيَّةُ
- ٧١٤ ..... الْحَالُ الثَّالِثَةُ
- ٧١٥ ..... الْوَكَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ
- ٧١٦ ..... أَقْسَامُ الْعُقُودِ ثَلَاثَةٌ
- ٧١٦ ..... بِمَاذَا تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ
- ٧١٧ ..... فَسْخُ أَحَدِهِمَا لِلْوَكَالَةِ
- ..... قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا تَضَمَّنَ الْفَسْخُ ضَرَرًا عَلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ الْعُقُودَ الْجَائِزَةَ تَنْقَلِبُ
- ٧١٧ ..... لِأَزِمَةٍ؛ دَرْءًا لِلضَّرَرِ
- ٧١٧ ..... إِذَا فُسِخَتِ الْوَكَالَةُ دُونَ عِلْمِ الْوَكِيلِ ثُمَّ تَصَرَّفَ الْوَكِيلُ
- ٧١٨ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ٧١٩ ..... إِذَا مَاتَ الْمُوكَّلُ أَوْ الْوَكِيلُ بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ
- ٧١٩ ..... مَسْأَلَةٌ يُخْطِئُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ بَعْدَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ
- ٧٢٠ ..... عِبَارَةُ الْمُؤَلَّفِ: «وَعَزَلَ الْوَكِيلَ» لَيْسَ هُنَاكَ حَاجَةٌ لَهَا
- ٧٢٠ ..... مَسْأَلَةٌ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا وَكَّلَ شَخْصًا بِبَيْعِ بَيْتِهِ
- ٧٢١ ..... مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَصَرَّفَ الْمُوكَّلُ تَصَرُّفًا لَا يَمْنَعُ تَصَرُّفَ الْوَكِيلِ
- ٧٢١ ..... الْوَكَالَةُ تَنْفَسِخُ بِحَجَرِ السَّفَفِ

- ٧٢٢ ..... حَجَرُ الْفَلَسِ، هل تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ به؟
- ٧٢٣ ..... حُكْمُ بَيْعِ الْوَكِيلِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ
- ٧٢٤ ..... اسْتَنْتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَتَيْنِ
- ٧٢٥ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ صِحَّةَ بَيْعِ الْوَكِيلِ عَلَى وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ مَا لَمْ يَكُنْ شَرِيكًا لَهُمْ ..
- ٧٢٥ ..... مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ لَا يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ شَخْصًا يَشْتَرِيهَا لَهُ؟
- ٧٢٦ ..... مَسْأَلَةٌ: هل يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ؟
- ٧٢٦ ..... حُكْمُ بَيْعِ الْوَكِيلِ بِعَرَضٍ؟
- ٧٢٦ ..... الْبَيْعُ بِالْأُورَاقِ النَّقْدِيَّةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ يَبْعُ بِعَرَضٍ
- ٧٢٧ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٧٢٧ ..... حُكْمُ بَيْعِ الْوَكِيلِ بِثَمَنِ مُؤَخَّرٍ
- ٧٢٧ ..... الْبَيْعُ الْمُؤَجَّلُ غَيْرُ النَّسَاءِ
- ٧٢٨ ..... الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ
- ٧٢٩ ..... الْبَيْعُ بِدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ
- ٧٣٠ ..... الْوَكِيلُ يَضْمَنُ النِّقْصَ إِذَا بَاعَ دُونَ ثَمَنِ الْمِثْلِ
- ٧٣٠ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٧٣٠ ..... إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ دُونَ مَا قَدَّرَهُ لَهُ الْمُوَكَّلُ
- ٧٣١ ..... إِذَا اشْتَرَى بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ
- ٧٣١ ..... إِذَا اشْتَرَى بِأَكْثَرَ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ الْمُوَكَّلُ
- ٧٣٢ ..... فَائِدَةٌ: اللَّفُّ وَالنَّشْرُ الْمُرْتَبُّ عِنْدَ الْبَلَاغِيَيْنِ
- ٧٣٢ ..... إِذَا بَاعَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ

- إذا قال: بع بكذا مؤجلاً فباع به حالاً، فالبيع صحيح إذا لم يكن هناك ضرر ..... ٧٣٣
- إذا قال: اشتري بكذا حالاً فاشتري به مؤجلاً فإنه يصح إلا أن يكون هناك ضرر ..... ٧٣٣
- الخلاصة ..... ٧٣٤
- فصل ..... ٧٣٥
- إذا اشتري ما يعلم عيبه ..... ٧٣٥
- إذا جهل الوكيل العيب رده ..... ٧٣٥
- الخيار بين الرد والإمضاء مع الأرض بشرط رضا الموكل ..... ٧٣٦
- اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية أن لا أرض إلا برضى البائع ..... ٧٣٧
- هل يحق للوكيل أن يقبض الثمن؟ ..... ٧٣٨
- أقوال العلماء في ذلك ..... ٧٣٨
- اختيار الشيخ رحمه الله ..... ٧٣٨
- قوله: «بغير قرينة» ..... ٧٣٨
- أنواع القرينة ..... ٧٣٨
- صور القرينة العرفية ..... ٧٣٩
- إذا قال الموكل للوكيل لا يقبض الثمن ..... ٧٣٩
- تسليم الوكيل الثمن واستلام السلعة ..... ٧٣٩
- لو أخر الوكيل تسليم الثمن ..... ٧٤٠
- اختيار الشيخ رحمه الله ..... ٧٤٠
- لو أخر تسليم الثمن بإذن البائع ..... ٧٤١
- قول المؤلف: «وإن وكله في بيع فاسد...» تضمن أربع مسائل ..... ٧٤١

- ٧٤١ ..... الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ فَبَاعَ بَيْعًا صَحِيحًا.
- ٧٤٢ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا وَكَّلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ.
- ٧٤٣ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: أَوْ شِرَاءٍ مَا شَاءَ.
- ٧٤٣ ..... الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: أَوْ عَيْنًا بِمَا شَاءَ وَلَمْ يُعَيَّنْ لَمْ يَصَحَّ.
- ٧٤٤ ..... لَوْ عَيَّنَ لَهُ عَيْنًا وَقَالَ: اشْتَرَيْهَا بِمَا تَرَى أَنَّهُ مُنَاسِبٌ.
- ٧٤٤ ..... ضَابِطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
- ٧٤٤ ..... الْوَكِيلُ فِي الْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضُ.
- ٧٤٤ ..... التَّوَكُّلُ فِي الْخُصُومَةِ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ.
- ٧٤٥ ..... حُكْمُ الْعَمَلِ بِالْمُحَامَاةِ.
- ٧٤٦ ..... الْقَوْلُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ قَبْضِ الْوَكِيلِ.
- ٧٤٦ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٧٤٦ ..... إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْقَبْضِ فَلَهُ أَنْ يُخَاصِمَ.
- ٧٤٦ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْوَكِيلَ فِي الْقَبْضِ لَا يَمْلِكُ الْخُصُومَةَ.
- ٧٤٨ ..... إِذَا قَالَ: اقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ وَوَجَدَهُ تُوفِّي فَإِنَّهُ لَا يَقْبِضُ مِنَ الْوَرِثَةِ.
- ٧٤٨ ..... إِذَا قَالَ: اقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ زَيْدٍ وَوَجَدَهُ تُوفِّي فَإِنَّهُ يَقْبِضُ مِنَ الْوَرِثَةِ.
- ٧٤٩ ..... هَلْ يَضْمَنُ الْوَكِيلُ فِي الْإِيدَاعِ؟
- ٧٥٠ ..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٧٥١ ..... خِلَاصَةُ مَا سَبَقَ فِي: هَلِ الْوَكِيلُ يَضْمَنُ إِذَا لَمْ يُشْهَدْ فِي الْإِيدَاعِ؟
- ٧٥٢ ..... فَصْلُ: الْوَكِيلُ أَمِينٌ.
- ٧٥٢ ..... ضَابِطُ الْأَمِينِ.

- ٧٥٣ ..... متى تَرْتَفَعُ الأمانة؟
- ٧٥٣ ..... الْحَكْمُ الْمُتَرَتَّبُ عَلَى كَوْنِهِ أَمِينًا
- ٧٥٤ ..... الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعَدِّيِّ وَالتَّفْرِيطِ
- ٧٥٤ ..... كُلُّ مَنْ قُلْنَا: الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْعِبَادِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْيَمِينِ
- ٧٥٥ ..... يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ بِالتَّلَفِ وَلَا يُلْزَمُ بِالتَّفْصِيلِ
- ٧٥٦ ..... قَوْلُهُ: «وَمَنْ ادَّعَى وَكَالَهُ زَيْدٌ فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ عَمْرٍو لَمْ يُلْزَمْ دَفْعُهُ إِنْ صَدَّقَهُ» ...
- ٧٥٧ ..... إِذَا كَذَّبَ مُدَّعِي الْوَكَالَةِ فَإِنَّ الْمُدَّعَى لَا يُلْزَمُ بِالْيَمِينِ
- ٧٥٨ ..... إِذَا دَفَعَهُ وَأَنْكَرَ زَيْدُ الْوَكَالَةِ
- ٧٥٨ ..... إِذَا كَانَ الْمُدْفُوعُ وَدِيعَةً
- ٧٥٩ ..... قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمَنْ أَيُّهَا شَاءَ»
- ٧٥٩ ..... ضَابِطٌ فِي الْأَمْوَالِ: «أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَمْوَالِ الْمُخْتَرَمِينَ الْعِصْمَةُ...»
- ٧٦١ ..... فَهْرُسُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ
- ٧٦٩ ..... فَهْرُسُ الْقَوَائِدِ
- ٧٨٧ ..... فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

